

( الجزء الاول )

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومنعنا اتباع طريقته  
امين

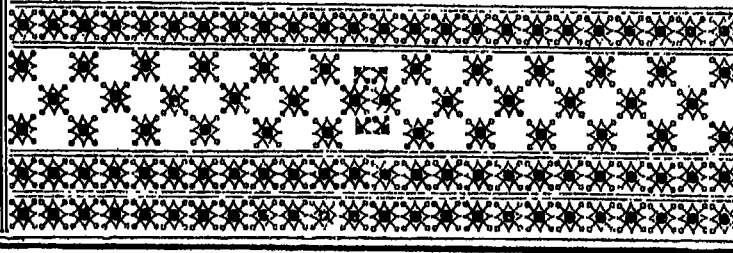
( وبها مشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازيلية ) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البرازا الكردي الختفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعد المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

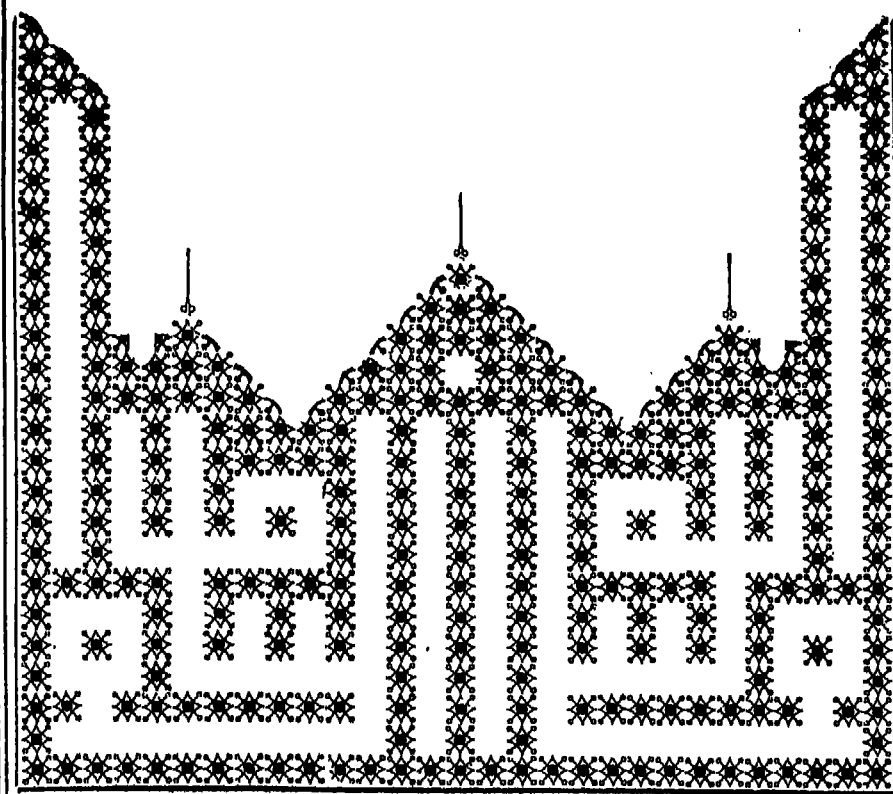
( الطبعة الثانية )

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه





### (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المنفرد بوضع الشرائع والأحكام المستبدر برفع معالم الحلال والحرام الذي ذلّل لجهنم والعلامة  
بجوح الدراية وشهوها فأناروا أقطار الرواية من شهوها وقاية عن الزلل في يوم البلاء وهداية إلى  
الصواب لدى الفتوى والصلاة والسلام على مصلي مضمار الرسالة بعثته وزمانا ومجلى ميدان الدلالة ترتبة  
ومكانا فاتح تاج السبل ولا فتح تاج الزسل الذي بعثه الله حجة على الجاحدين وختم به باب النبوة على  
المرسلين وعلى آله الكرام وأصحابه العظام كلهم أجمعين وبعدكم فان الفقه حداثا جريز الهداية  
والضلال وقسطاس مستقيم لعرفه مقادير الأعمال وعياله الزاهرة لا يوجد لها قرار وأطواره الشاحنة  
لا يدرك قنونه بالأبصار الآن الكتب المصنفة المتداولة والصحف المؤلفة المتناولة في هذا الفن لا تنفد  
الأميل ولا يفهم منها الغليل اذ بهضها طارح لشطر المسائل وأكثرها منطوق على الروايات المختلفة  
المتعارضة الدلائل فيشجر المبتغى للتسك باللائق والاقوى كنه هام في الهيام في الدليل الأهم وينحصر  
المستتر بأخذ ما هو أقرب للتقوى كفاؤد العيهم في الغيهم حتى عشاأ كثرهم عن أضواء السنة إلى نيران  
الاهواء وركنوا إلى طر مساء البدع وأباطيل الآراء فلا يعبر الصدوق عن الطبرس ولا يوصل الحق  
والطمرس وذهبوا في واديه بعدته ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سقيما غيب سقيه فمن الله عليهم  
بانتارة صديع سلطنة الملك السعيدع الصلهم وانقلاب صبح دولة السلطان الهميسع القم مقام القرم  
المقرم والقادم القلهزم رزم آجام الوقي وقفصل غياض المزدحم المطيم على العدل والشجاعة  
والندى والمفطورة رقتنه من الزهد والورع والتقوى أمير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الغزاة ورأس  
الجاهدين أبو المظفر محي الدين محمد اورنك زيب بهلار عالم كبريا شاه غازي أبدأ الله تعالى سلطانه

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله رب العالمين والصلاة  
على رسوله محمد وآله أجمعين  
جدايقر بنا إلى مرضاة الله  
تعالى وكرامته وصلاة  
تبلغنا إلى محبة الرسول  
وشدة اعته جدايقتح به كل  
مقال وصلاة ينال بها  
كل ما يطلب ويقتضى قال  
مولانا قاضي القضاة  
الامام الاجل الكبير الاستاذ  
غفر المله والدين محمود  
الاوزجندی قدس الله  
روحه يقول العبد الضعيف  
الفقر إلى رحمة الله تعالى  
الغنى سده الله في القول  
والعمل وعصمه من الطغيان  
والزال ذكرت في هذا  
الكتاب من المسائل التي  
يغلب وقوعها وتقس الحاجة  
اليها وتدور عليها واقعات  
الامة يقتصر عليها رغبات  
الفقهاء والائمة وهي أنواع  
وأقسام فمنها ما هي مروية  
عن أصحاب المتقدمين ومنها  
ما هي منقولة عن المتأخرين  
المتأخرين رضوان الله عليهم  
أجمعين ورتبته ترتيب  
الكتب المعروفة وجعلت  
لكل جنس فصلا وبينت  
لكل فرع أصلا وفيما كثرت  
فيه الاقوال من المتأخرين  
اقتصرت فيه على قول  
أقولين وقدمت ما هو  
الظاهر واقتضت بما هو

الاشهر اجابة الطالبين وتيسر على الراغبين وعلى الله توكلت فيما تمثيت واستعصمت عن الخطا فيما نويت وهو حسبي وعم  
وفهم الوكيل وعليه أوكل وبه استعين \* (فصل في رسم المفتي) \* المفتي في زماننا من أصحابنا اذا استفتي في مسئلة وسئل عن  
واقعة ان كانت المسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فانه يعيل اليهم ويقتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان  
مجتهدا متقنالا ان الظاهر ان يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدهم واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا يقبل بجهته لانهم



عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده فان كانت المسئلة مختلفا فيها بين أصحابنا فان كان مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحد صاحبيه يؤخذ بقولهما الوفور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيهما وان خالف بأحنية رحمه الله تعالى صاحبا في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالتضاهي بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يتحار قولهما والاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما أفضى (٣) إليه رأيه وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه

الله وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل فضلا فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فان كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويقتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب إليه وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع إليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجاوز خوفه من الاقتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

### كتاب الطهارة

(فصل في الطهارة بالماء)

الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وماء البئر أو قرواه الماء الجاري

ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا نجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح ماء النهر أو القناة إذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) إذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكمه جريه باق طاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزران) يخرج الماء من احداهما يدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء الجاري على الحقيقة وفيما كان الماء كثير الاستسقاء فيه الحقيقة فله طاهر وان

وعمل على البرية كافة احسانه وجعله يوم يحاسب عن ينقلب الى أهله مسرورا وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموم مدموحا وقد ألهم تأليف كتاب يفرغ من التهذيب الاتوق في قالب الكمال ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال عاريا عن الاطناب والاملال حاويا للعظم الروايات الصحيحة مشقلا على جل الدرايات الصحيحة يبين الغث من السمين ويميز الضعيف من المتين لا يشبهه فيه اللجين باللجين والهبان بالهجين غير أن هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يمكنه الا ان يعرف الحق من النقي وتبين عنده الرشيد من الغي فحشد الخذاق في هذا الفن من العلماء الغائص على فرائده وكلاء الكتب المدققة الجامعة لفوائده فأوعز إليهم بالكدش في مخايل هذا الفن ودلائله والتمس عن تفاصيله وتقرير وجوه مسائله وأن يؤلفوا كتابا حاشا لظاهر الروايات التي اتفق عليها وأفتى بها الفحول ويجمع عوافيه من النوادر ما تلقتها العلماء بالقبول كيلا يفتنوا بالاحتياط في العمل والاجتناب عن الخطأ والزلل فطفقوا في استخراج جواهرهم من معادنه وبرزوا طائفة من مكائمه والتقاط جانباه وفرائده واقتناص شوارده وأوابده وميزوا بحجيره وعصيره وفصلوا قبيله ودبيره ونظموا تومته المنشورة ورتبوا فوائده الماثورة واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية وسلكوا في توضيحها وتبيينها أقصى النهاية تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد معرضين عن الدلائل والشواهد الادليل مسئلة توضيحها أو يتضمن مسئلة أخرى واقتصر على الأكثر على ظاهر الروايات ولم يلتفتوا الا نادرا الى النوادر والدرايات وذلك فيما لم يجدوا جواب المسئلة في ظاهر الروايات أو وجدوا جواب النوادر موسوما بعلامة الفتوى ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع انتماء الحوالة اليها ولم يغيروا العبارة الا لداعي ضرورة عن وجهها ولاشعار الفرق بينهما أشاروا الى الاول بكذا والى الثاني بهم كذا واذا وجدوا في المسئلة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وسمة الرجحان أو لم يكن واحدا منهما معلما يعلم به قوة الدليل والبرهان أثبتوهما في هذا الكتاب والله تعالى هو الموفق للسداد والصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الاول في الوضوء وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الوضوء) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (وهي أربع) الاول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة كذا في الهداية في شرح الطحاوي أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط ففي مسئلة الثلج اذا توضأ به ان قطر قطرتان فصاعدا يجوز اجساعا وان كان بخلافة فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة والصحيح قولهما كذا في المضمرات ولم يذكر حد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع في المغني الوجه من منابت شعر الرأس

ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا نجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح ماء النهر أو القناة إذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) إذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكمه جريه باق طاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزران) يخرج الماء من احداهما يدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء الجاري على الحقيقة وفيما كان الماء كثير الاستسقاء فيه الحقيقة فله طاهر وان

كان تستبين لقلة الماء فالماء نجوس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ساقية) صغيرة وقع فيها كلب فجري الماء على ظهر الكلب فتوضأ  
 انسان من أسفله بأمر به ما لم يتغير لون الماء أو يريجه قال الفقيه أبو جعفر معناه عندنا إذا جرى الماء على الكلب ونحوه في النهر وكان الماء  
 غالباً عليه بحيث لا يرى ما إذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانبه ماله قوة الجريان فتوضأ انسان من أسفله  
 ينبغي ان لا يجوز ويكون نجساً (سطح) عليه (٤) نجاسة جرى عليه المطران كان أكثر الماء يجري على النجاسة فالماء نجس وما أصاب

الثوب من تقاطره يفسده  
 قال محمد رحمه الله تعالى ان  
 كانت النجاسة في جانب  
 واحد من السطح أو في  
 جانبين فالماء الذي يجري  
 على السطح طاهر وان  
 كانت النجاسة في ثلاثة  
 جوانب فالماء نجس وهذا  
 اذا كانت النجاسة على  
 السطح فان كانت عند  
 الميزاب أو فيه فالماء نجس  
 مادامت النجاسة فيه وان  
 زالت النجاسة به جريان الماء  
 عليها فابعد ما من الماء  
 طاهر (حوض صغير)  
 يدخل الماء فيه من جانب  
 ويخرج من جانب آخر قالوا  
 ان كان أربعة في أربع فها  
 دونه يجوز فيه التوضؤ وان  
 كان فوق ذلك لا يجوز الا في  
 موضع دخول الماء ووجه  
 لان في الوجه الاول ما يقع  
 فيه من الماء المستعمل  
 لا يستقر فيه بل يخرج كما  
 دخل وان كان جارياً في  
 الوجه الثاني يستقر فيه  
 الماء ولا يخرج الا بعد زمان  
 وكذا قالوا في عين ما هي  
 سبع في سبع فيبع الماء من  
 أسفله ويخرج من منفذها  
 لا يجوز فيه التوضؤ الا في  
 موضع خروج الماء منها

الى ما تقدم من العين والذوق الى أصول الاذنين كذا في العميق شرح الهداية هان زال شعر مقدم الرأس  
 بالصلح الاصح أنه لا يجب اتصال الماء اليه كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والا فرع  
 الذي ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العميق شرح الهداية \*  
 وايصال الماء الى داخل العين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكلف في الانغماس والفتح حتى يصل الماء الى  
 الاشفا وجوانب العين كذا في الظهيرية \* وعن الفقيه أحمد بن إبراهيم ان غسل وجهه ونحوه يغسل عينيه  
 تيمناً شديداً لا يجوز كذا في المحيط ويجب اتصال الماء الى الماقي كذا في الخلاصة \* ولورمدت عينه فرمست  
 يجب اتصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجاً تغميض العين والا فلا كذا في الزاهدي \* وأما الشفة  
 فما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما ينكس عند الانضمام فهو تبع القم هو الصحيح كذا في  
 الخلاصة \* والياض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي  
 في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة \* ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من  
 شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب اتصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً تبتدئ منه المنابت  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* في النصاب واذا كان شارب المتوضئ طويلاً ولا يصل الماء تحتة عند الوضوء  
 جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمهرات \* أما اللحية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربعها  
 فرض كذا في شرح الوقاية \* وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب امرار الماء على ظاهر  
 اللحية هو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والشعر المسترسل من الذقن لا يجب غسله  
 كذا في المحيطين \* وان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب  
 والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أو ظفاره لا تلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان \* (والثاني غسل  
 اليدين) \* والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيطين ويجب غسل كل ما كان مراكباً على  
 أعضاء الوضوء من الاصبغ الزائفة والسكف الزائفة كذا في السراج الوهاج \* ولو خلق له يدان على المنكب  
 فالتمام هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائفة فلا حذى منها بل الفرض يجب غسله والا فلا كذا في فتح  
 القدير \* بل يندب غسله كذا في البصر الرائق \* في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء قد بدأ من ابرة  
 أو رقب بأصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز وان تلمح يده بتخميراً وحناً جاز \* وسئل الدبوسي عن جفن  
 فأصاب يده بجفن فيمس وتوضأ قال يجزئها اذا كان قليلاً كذا في الزاهدي \* وما تحت الاظفار من أعضاء  
 الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اتصال الماء الى ما تحتها كذا في الخلاصة وأما المعتبرات \* ذكر الشيخ  
 الامام الزاهدي بن نصر الصفا في شرحه أن الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستتر رأس الاظفة يجب اتصال الماء  
 الى ما تحتها وان كان قصيراً لا يجب كذا في المحيطين \* ولو طالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع ويجب  
 غسلها ولو لا واحد كذا في فتح القدير وفي الجامع الصغير سئل أبو القاسم عن وافر الظفر الذي يسقي في  
 أظفاره الدرن أو الذي يعمل عمل الطين أو المرأة التي صبغت اصبعها بالحناء أو الصرام أو الصباغ قال كل  
 ذلك سواء يجزئهم وضوءهم الا لا يستطاع الامتناع عنه الا يخرج والفتوى على الجواز من غير فصل بين  
 المدنى والقروى كذا في الذخيرة \* وكذا الخباز اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهدي \* ناقلاً عن الجامع  
 الاصغر \* والنصاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيز

والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتقاد على ما ذكرنا في المعنى فينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من وفي  
 ساعته ولا يستقر فيه يجوز التوضؤ منه والا فلا وعن محمد رحمه الله تعالى في (كوزين) أحد ما طاهر والاخر نجس فصا من فوق واختلط  
 الماء في الهواء يكون طاهراً (الماء الذي جريه ضعيف) لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان جبالاً لوان في فيه تبتة لا تذهب من  
 ساءها لا يجوز فيه التوضؤ الا ان يكث بين كل غرتين مقدار ما يغلب على غلبته ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان

بحيث لو رفع الماء لغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان تعود اليه الغسله يجوز فيه التوضؤ وان كان يتقطع ولا يتصل قبل ان تعود اليه لا يتوضأ فيه الا ان يكتسب بين كل غرقين مقدار ما قلنا وان أراد التوضؤ يجعل وجهه فيه الى مورد الماء ويجعل النهر بين قدميه ان كان صغيرا واختلوا في كراهة البول في الماء الحار والاصح هو الكراهة (نهرانها رزقه) وانثلت ضفته فصار بعض الماء يدخل في الثلثة ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير (٥) ان كان ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر جازوا لا فلا (الجنب)

اذا قام في المطر الشديد متجربا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسلت أعضائه جاز لانه ماء جار \* (فصل في الماء الراكد) \* يجوز التوضؤ والاغتسال في الحوض الصغير واختلوا في حده قال بعضهم اذا كان الحوض بحال اذا اغتسل انسان في جانب منه لا يضرب الطرف الذي يقابله أى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين في عشرة فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لأذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات ألق واختلوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لو رفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحتته من الارض فهو عميق زواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق وجهه (حوض) أعلاه عشرين وعشر وأسفله أقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماؤه وانتهى الى موضع هو أقل من عشر

وفي مجموع النوازل تحريم الماء اذا تم سنة ان كان واسع وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحت كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* (والثالث غسل الرجلين) ويدخل الكعبان في الغسل عند علمنا الثلاثة والكعب هو العظم الناتئ في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط \* ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق \* وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط \* وفي البيهقي سئل الخنذي عن رجل من رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية \* وإذا دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لكان الدسومة جاز الوضوء كذا في الذخيرة \* في مجموع النوازل اذا كان رجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحتته ينظر ان كان يضربه يصل الماء الى ما تحتته يجوز وان كان لا يضربه لا يجوز كذا في المحيط \* فان خرزه جاز بكل حال كذا في الخلاصة \* وذكره من الأئمة الحلال ان اذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزم امرار الماء عليه فان عجز عن امرار الماء بكفه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح أيضا في غسل ما حوله وبذلك الموضع كذا في الذخيرة \* ولو كان به قرحة فارفع جلدتها وأطراف القرحة منه له بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلد ولم يصل الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوءه لان ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان على بعض أعضائه وضوءه قرحة فحوالدها وشبهه وعليه جلد رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلد ثم نزع الجلد قبل يلزمه غسل ما تحت الجلد قال ان نزع الجلد بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فله ان يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرأ بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والا شبهه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وفي فوائد القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى اذا كان على بعض أعضائه وضوءه خر ذباب أو برغوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحتته جاز لان التحرز عنه غير ممكن ولو كان عليه جلد سمك أو خنزير مخسوخ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحتته لم يجز لان التحرز عنه ممكن كذا في المحيط \* ولو بقيت على العضو لمعلم يصبها الماء فصرف الببل الذي على ذلك العضو الى المعة جاز كذا في الخلاصة \* واذا حول به عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز في الغسل يجوز اذا كانت اليد متقاطرة كذا في الظهيرية \* اذا أصاب الرجل المطر أو وقع في نهر جاز وضوءه وغسله أيضا ان أصاب الماء جميع بدنه وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية \* (والرابع مسح الرأس) والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية \* والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاختيار شرح المختار \* الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الاصح كذا في الكفاية \* ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوى \* ولو مسح بالسبابة والأبهم مفتوحين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فحينئذ يجوز لانهما أصبعان وما بينهما من الكف قدر اصبع فيصير ثلاثة أصابع هكذا في المحيط \* وقاضى خان \* اذا مسح رأسه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة \* وان كان على رأسه شعر طویل فمسح بثلاث أصابع الا ان المسح وقع على شعره ان وقع على شعر تحت رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز ولو كان له ذنبان مشدودتان حول الرأس كما تفعله النساء

لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض مدورا اختلوا في مقداره انه كم يكون كبيرا أو أقصى ما قيل فيه أن يكون حوله ثمانية وأربعون ذراعا ولو كان الحوض مسقفا وكونه أقل من عشرة أذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء (حوض) كبير جسد ماؤه فتقرب ووقعت فيه نجاسة ولم ير أثرها ان كان الماء تحت الجلد غير ملتزم بالجلد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزما بالجلد لا وان خرج الماء من الثقب وان بسط على وجهه الجلد بقدر ما لو رفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحتته من الجلد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في الثقب فكالما

في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر في عشر (حوض) كبير فيه مشرعاً فوضاً انسان في المشرعة أو اغتسل ان كان الماصتلاً بالاولاح بمنزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء وانصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينفع كحوض كبير تشب منه حوض صغير فتوضاً انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلاً بماء الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الاولاح مشدودة (٦) (حوض) كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت النجاسة مرسية كالعذرة ونحوها لا يجوز الوضوء في موضع العذرة ولا الاغتسال في ذلك

الموضع بل يتحنى الى ناحية أخرى منه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مرسية كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمرتبة سواء وقال مشايخنا ومشايع بل جاز الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضأ انسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم ييس في الصمصم ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلا يتظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجساً لان كل ما دخل فيه صار نجساً فلا يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو مشرف في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهراً والنجم منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصار أربعاً في أربع ووقعت نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجدي عشر في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهراً (حوض) صغير تنجس الهدى

فوقع مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحت الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز أرسلها أو لم يرسلها كذا في المحيط \* ومسح الاذن لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية \* ولو كان في كفه بلل فمسحه بجزءه سواء كان أخذ الماء من الاء أو غسل ذراعيه وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه أو خفه وبقي على كفه بلل فمسحه برأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولاً كان ذلك العضو أو لم يغسول كذا في الذخيرة \* ومن مسح رأسه بالبلل جزءاً مطلقاً ولم يفصلوا بين بلل فاطر أو غير فاطر كذا في الفتاوى البرهانية \* واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط \* وان كان بعض رأسه محلوفاً مسح على غير المحلوق جاز كذا في الجوهرة النيرة \* وفي الحجة ولو لم يسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو عينيه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التارخانية \* ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا لم مسحت المرأة على الخمار لأنه اذا كان الماء متقاطراً بحيث يصل الى الشعر فحينئذ يجوز ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة \* وهذا اذا لم يتلون الماء كذا في الظهيرية \* والا فضل أن تسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اختلطت البسه بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطبق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة \* والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتون \* (منها التسمية) التسمية سنة مطلقاً غير مقيد بالاستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وهي لا يكون مقبلة السنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين \* فان نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يتحول الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج \* ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يسمى في حال الاكتشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير \* قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خرا الدين الماتري في المتن عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية \* ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صار مقبلة السنة التسمية كذا في القنية \* (ومنها) غسل اليدين الى الرسغين ثلاثاً ابتداء وقيل انه فرض وتقديمه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والخبازية واليه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق \* وكيفيته ان كان الاثنا عشر أن يأخذه بشماله ويصب الماء على عينيه ثلاثاً ثم يأخذه بيمينه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيراً كالجب ان كان معه اثنا عشر يفعل ما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات \* وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت يحتال بجملة أخرى كذا في الخلاصة \* واختلفوا أنه يغسل يده قبل الاستنجاء وبعده والاصح أنه يغسلها مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان (ومنها المضضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثاً ولا يتمستشق ثلاثاً ولا يأخذ لكل واحد منهما ماء جديداً في كل مرة وكذا في محيط السرخسي \* وحديث المضضة استيهاب الماء جميع الفم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة \* وان ترك المضضة والاستنشاق أثم على الصحيح لانها من سنن

الوضوء في موضع العذرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتحنى الى ناحية أخرى منه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مرسية كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمرتبة سواء وقال مشايخنا ومشايع بل جاز الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضأ انسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم ييس في الصمصم ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلا يتظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجساً لان كل ما دخل فيه صار نجساً فلا يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو مشرف في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهراً والنجم منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصار أربعاً في أربع ووقعت نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجدي عشر في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهراً (حوض) صغير تنجس الهدى

الهدى

مأوفاً دخل الماء من جانب قال الفقيه أبو جعفر بضيق طاهر الان الماء الجارى غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجارى وقال أبو بكر بن سعيد لا يظهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس (خندق) طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من كل جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق

كثيرا بحيث لو بسط يكون عشر في عشر ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المتين اذا لم تعلم نجاسته لان تغير الزائفة قد يكون بطول المكث (اذا ورد الرجل ماء) فأخبره مسلم انه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان الخبر عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل (حوض) صغير كرى رجل منمنهرا وأجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر منهرا وأجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله (٧) اذا كان بين المكانين قليل مسافة (وفي

مستله) الحفرين اذا كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن أيوب ونصير بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالأول الذي استعمله الأول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما اذا لم يكن بينهما مسافة فالأول الذي استعمله الأول قبل أن يرد عليه ماء جار في المكان الثاني ويصير مستعلا فلا يظهر بعد ذلك (الماء الطاهر) اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو أقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو أقل من عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا والعبارة في هذا الوقت وقوع النجاسة (حوض) أعلاه ضيق وأسفله عشر في عشر وقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر في عشر يصير طاهرا

الهدى وتر كهاو جب الاسماء بخلاف السنن الزوائد فان تركها لاوجب الاسماء هكذا في السراج الوهاج \* وان أخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وتغصض يجوز ولو رفع الماء من الكف بانه ثلث مرات واستنشق لايجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط \* واذا أخذ الماء بكفه فغصض بعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لايجوز كذا في السراج الوهاج \* (ومنها السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة وليكن رطبا في غلظ الخنصر وطول الشعر ولا يقوم الاصبغ مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فحينئذ يقوم الاصبغ من عينه مقام الخشبة كذا في المحيط والطهريه \* والعلك يقوم مقامه للرأ كذا في البحر الرائق \* ويندب امساكه بيمينه بان يجعل الخنصر أسفله والابهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق \* ثم وقت الاستبراء هو وقت المضمضة كذا في النهاية ويستألك أعلى الاسنان وأسافلها ويستألك عرض أسنانه ويتدنى من الجانب الايمن كذا في الجوهر النيرة \* ومن خشى من السؤال تجزئك التي تركه ويكره ان يستألك مضطجعا كذا في السراج الوهاج \* (ومنها تحليل العيبة) ذكر قاضيان في شرح الجامع الصغير تحليل العيبة بعد التثليث سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدي \* وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية \* وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس الاتم للكردي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* (ومنها تحليل الاصابع) وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق \* هذا اذا وصل الماء الى أثنائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين \* ويعنى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى في اليدين التشبيك وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى بخنصر يده اليمنى ويختتم بخنصر يده اليسرى كذا في النهر الفائق \* ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات \* (ومنها) تكرار الغسل ثلاثا فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط \* المرة الواحدة السابعة في الغسل فرض كذا في الظهريه \* والثلثان سنتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* وتفسير السبوح أن يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة \* وينبغي أن يغسل الأعضاء كل مرة غسل يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب موضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات \* ولو توضأ مرة مرة لعز الماء أو للبرد أو للحاجة لا يكره ولا يأنم ولا يأنم كذا في معراج الدراية \* ولوراد على الثلاث لطمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية والسراج الوهاج \* (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون \* والظاهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعه ولا يكون الماء مستعملا به اذا هكذا في التبيين وان داوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذر يأنم كذا في القنية \* (ومنها مسح الاذنين) يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوي \* ولو أخذ ماء جديدا من غير فناء البله كان حسنا كذا في البحر الرائق \* ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الأفضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي \* ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهام وباطن الاذنين بباطن

ويجعل كان النجاسة وقعت فيه في هذا الحال كالحوض المتحمدا اذا كان الماء في ثقبه وثقبه أقل من عشر في عشر تنجس ما كان في الثقب فان قل الماء وتسفل بطهر وقال بعضهم لا يظهر نزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وكان عشر في عشر وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان مكان الماء الذي ينحس في أعلى الحوض أكثر من الماء الذي في أسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جلية كان نجسا وبصر النجس غالب على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في أسفل الحوض على التدريج والتفريق كان طاهرا

كالغدير البابس اذا كان قيسه نجاسات وموضع دخول الماء طاهر فاجتمع الماء في مكان ظاهر هو عشر في عشر ثم تعذى بعد ذلك الى موضع النجاسة (فصل في البئر) \* يحتاج الى معرفة حكم البئر ومعرفة حكم الواقع فيها \* الاول قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ مائة قلتين لا يفسده ووقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الخوض الصغير يفسد بما يفسد به الخوض الصغير (٨) الآن يكون كبيراً عشر في عشر (بئر بالوعة) جعلوها بئر ماء ان جعلت أوسع وأعمق مقدار

ما لا تصل اليه النجاسة كان طاهراً وان حفرت أعمق ولم تجعل أوسع من الاول فجوانبها نجس وقعرها طاهر (بئر) تنجس ماؤه فغار ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلوا فنزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شيء وينبغي أن يكون بين البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا تصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي الكتاب بخمسة أذرع أو سبعة وذلك غير لازم وانما المعتبر عدم وصول النجاسة اليه وذلك يختلف بصلابة الارض ورخاوتها \* (فصل فيما يقع في البئر) \* الواقع فيها أنواع منها ما لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض أمّا الاول الأدنى الطاهر اذا انغمس في البئر لطلب اللؤلؤ والتبريد وليس على أعضائه نجاسة وخرج حياً فانه لا يفسده والماء طاهر وطهور لا ينزع منه شيء وكذا وقعت الشاة ونحو جثية الان هنا ينزع عشر دنوا لتسكين

السبايتين كذا في السراج الوهاج \* (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين \* وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقرباً الى الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحالة الصلاة كذا في السراج الوهاج \* وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب والتلفظ بهامسحب كذا في الجوهر النيرة \* (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بيمينه الله تعالى بذكره كذا في التبيين \* عند القدوري النية والترتيب والاستصحاب من المستحبات وعدها صاحب الهداية والمحيط والتحفة والايضاح والوافي من السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية \* (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والبريد ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضي كذا في الجوهر النيرة \* وانما يذكره التفريق في الوضوء اذا كان بغير عذر أو ما اذا كان بعذر بان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء أو ما أشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج

**الفصل الثالث في المستحبات** \* والمذكور منها في المتون اثنتان \* (الاول التيامن) وهو أن يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الايمن منهن ما على اليسر الا الاذن ولولم يكن له الايدوا واحدة أو بأحدى يديه علة ولا يمكنه مسحهما ما يبدأ بالاذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهر النيرة \* (والثاني مسح الرقبة) وهو نظهر اليدين وأما مسح الخنطوم فبدعة كذا في البحر الرائق \* (وههنا سنن وأداب ذكرها المشايخ) \* والسنة عند غسل رجله أن يأخذ بالاناء بيمينه ويكبّه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلاثاً ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط \* ومن السنن البداءة من رأس الاصابع في اليسدين والرجلين كذا في فض القدير \* وهكذا في المحيط \* والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدية \* والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة \* والمبالغة فيه ماسنة أيضاً كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* الا أن يكون مائماً كذا في التتارخانية \* وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي \* وفي الاستنشاق أن يضع الماء على مخبريه ويجذبه حتى يصعد الى ما شئت من أنفسه كذا في المحيط \* وفي الاصل من الادب أن لا يسرف في الماء ولا يكثر كذا في الخلاصة \* وهذا اذا كان مائماً أو عملاً كاله فان كان مائماً موقفاً على من يتطهر أو يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق \* وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط \* فان دعته الى الكلام حاجته يخاف فوتها بتركه لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق \* وأن يقوم بامر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحممدك أشهد أن لا اله الا انت أستغفرك وأتوب اليك وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يمسح سائر أعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء وأن يمسح بيمينه بعد الفراغ من الوضوء أصلاً أخرى كذا في المحيط \* وأن يشرب قطرة من فضل وضوئه مستقبلاً القبلة قائماً أو يتوضأ بنية

القلب لا التطهر حتى لو لم ينزع ويوضأ جاز ذكر في الكتاب الاحسن أن ينزع منها دلاء ولم يقدر وعن محمد رحمه الله في الخرف كل موضع ينزع لا ينزع أقل من عشر دنوا لان الشرع لم يرد ينزع ما دون العشرين وكذا الحمام والبغل اذا وقع في البئر ونزع حيا ولم يصب الماء فمالم ينزع جميع الماء وكذا الوضوء في البئر ما يترك كل شيء من الاكل والبقرة والغنم والطيور والنجاسة المحبوسة وان كانت مخلدة فوقع في البئر ونزع منه حية لا يتوضأ من ذلك البئر استنجاباً احتياطاً وثقة وان توضأ جاز كالوضوء من اناء وكذلك سكان

البيت كالفارة والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند أي حنيفة ينزع منها لاء عشرة أو أكثر كراهة السور وان لم ينزع وتوضأ جاز وكذا الصبي اذا دخل يده في البئر أو في الاناء لا يتوضأ منه استحسانا ما لم ينزع وان لم ينزع وتوضأ جاز\* (وأما ما يفسد ماء البئر) فهو عن نوعين أحدهما ينزع فيه كل الماء والثاني ينزع فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها أو الدم أو البول بول الصبي والجارية فيه سواء وكذا بول ما يزر كل لحمه وما لا يؤكل لحمه (٩) وكذا لومات فيها شاة أو ما هو مثلها في الحنسة

كالطبي والآدمي أو مات فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انتفتحت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب فارة أو قطعة من لحم الميتة أو وقع فيها كلب أو خنزير مات أو لم يتأصّب الماء فم الواقع أولم يصب أما الخنزير فلان عينه نجس والكل كذلك ولهذا لو أبسل الكلب واتفص فأصاب ثوباً أكثر من قدر الدرهم أفسده لان ماواه النجاسات وسائر النجاسات بمنزلة الكلب وكذلك لو اغتسل فيه طاهر أو توضأ لان الماء المستعمل في إقامة القرية واسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وكذا لو وقع الحدث أو الخبث في البئر لطلب الدلو على أعضائه نجاسة أولم يكن مستنجها أو كان مستنجها بالخرق فانه ينزع كل النجاسة لم يكن على أعضائه نجاسة (فمن أبي حنيفة رحمه الله) ثلاث روايات والأظهر أن يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتجسس بالماء التجسس حتى لو كان متضمض واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الحائض

الخبث وتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدي\* ولا ينقض يده كذا في السراج الوهاج\* والمضضة والاستنشاق باليمنى والامتناع باليسرى كذا في خزائن الفقه لابي الليث\* وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للتوضي في الشتاء أن يسيل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدرائع\* ومن الأدب ذلك أعضاءه وادخل خنصره صمغاً أنفيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين\* ويغسل عروقه الاناء ثلاثاً ويغسل الأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستنقى في الغسل والتحليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر القائق\* والتوضؤ في موضع طاهر لان الماء الوضوء حرمه كذا في النهر القائق ناقلاً عن المضمرات\* وجعل الاناء الصغير على يساره والكبير الذي يغترف منه على يمينه والجمع بينهما القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة ولا ترخني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسني حسابا يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أعطني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجلي اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجلي اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكوراً وتجارتى لن تبور ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقص ماء وضوئه عن ذلك كذا في التبيين\* (الوضوء أنواع ثلاثة)\* فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة واجب وهو الوضوء للطواف ان طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركاً الواجب ومنه دواب وذلك غير معدود فيها الوضوء للنوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في المكروهات) فيها التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمين من غير عذر كذا في خزائن الفقه لابي الليث\* ومنها اثنا عشر مسجماً جديداً ولا بأس بالتمسح بالبدن بعد الوضوء كذا في التبيين\* ويكره أن يخص لنفسه اناء يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في المسجد مكاناً كذا في الوجيز للكردي

(الفصل الخامس في نواقض الوضوء) منها ما يخرج من السيلين من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر والودي والمذى والمني والدودة والحصاة\* الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط\* والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح الا أن تكون المرأة مقضاة فانه يتحب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة\* به جافة تخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالجشاش المتين كذا في القنية\* ولو نزل البول الى قصبة الذكرك لم ينقض الوضوء ولو خرج الى

(٣ الفتاوى اول) بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل النجس فان وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر اذا انفس للتبرد لانهم لا يخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً (ولو وقع في البئر خرقة أو خشبة نجسة) ينزع كل الماء (والروث وأخنا البقر) بمنزلة البول (وعن محمد رحمه الله) التبن والتبنان عفو (وبول الهرة والفارة ونحوها نجس) في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب (ونحو الخفاش) وبوله لا يفسد الماء والثوب لتعذرا الاحتراز عنه وذرق ما لا يؤكل لحمه الطيور

لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف لتعذر الاحتراز عنه (ويعر الابل أو الغنم) اذا وقع في البئر لا يفسد ماء يمشى  
والفاحش ما يستكثرونه الناس والقليل ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعرة أو بعرتين فهو فاحش (وعن محمد) ان أخذ ربع وجه  
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنسكس في المصركان ذلك أو في المقارنة وما يعاوم من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم  
الروث والبعر (خره) ما يؤكل لحمه من (١٠) الطيور لا يفسد الماء الا السجاجة المخلاة وفي رواية البطل والاوز بمنزلة السجاجة وذرق

القلقة نقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* ولو خرج البول من الفرج الداخل  
من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء والمحبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه  
ان شاء امسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يتدر على امساكه لا ينقض ما لم يسيل كذا  
في فتاوى قاضيان \* وفي الفتاوى اذا تبين أن الخنثى رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض  
الخارج منه حتى يسيل كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي  
وأكثر المعتبرات \* وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين \* والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول  
كذا في النهر الفائق \* ولو كان ذلك الرجل جرح له رأسا أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول  
والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء  
وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل اذا خاف ازجول البول فحشا احليله بقطنة ولولا القطنة  
يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة كذا في فتاوى قاضيان  
\* اذا خرج دبره من عالج يده أو بجراحة حتى أدخله تنقبض طهارته لانه يلتزم بيده شيء من النجاسة \* وذكر  
الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن بنفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة  
\* والذي ينقض الوضوء وكذا الودي والمثني اذا خرج من غير شهوة بأن جل شيئا فسبقه المني أو سقط من مكان  
مرتفع فوجب الوضوء كذا في المحيط \* ومنه في الرجل خائرا يبيض راحته كراحتة الطلع فيه لزوجة ينكسر  
الذي كره عند خروجه ومنه المرأة رقيق أصفر والذي رقيق يضرب الى البياض يبدو خروجه عند الملاعبة  
مع أهله بالشهوة ويقال له من المرأة القذى والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد  
البول كذا في التبيين \* الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة أو الذكركذلك  
وكذلك الحصة كذا في فتاوى قاضيان اذا قطر في احليله ثم خرج لا ينقض كما في الصوم كذا في الظهيرية \*  
ولو احتقن بالدهن ثم سال منه بعد الوضوء كذا في محيط السرخسي \* وكل ما وصل الى الداخل من الأسفل  
ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلة \* وان لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي  
\* (ومنها) ما يخرج من غير السيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقيح والصديد والماء العلة وحد السيلان  
أنه لو فني سدر عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي \* وهو الاصح كذا في النهر الفائق \* الدم اذا علا  
على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وان أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية \* والفتوى على أنه  
لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* الدم والقيح والصديد وما الجرح والنقطة والسرّة  
والشدي والعين والاذن لعله سواء على الاسم كذا في الزاهد \* ولو صب دهن في أذنه فكث في دماغه  
ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان خرج من فيه فعلية الوضوء  
لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم المني كذا في محيط السرخسي  
\* وان استعطش السعوط من الفم وكان مل الفم نقض وان خرج من الاذنين لا ينقض كذا في السراج  
الوهاج \* ولو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط \* وفي  
النصاب وهو الاصح كذا في التتارخانية \* الا اذا صار قيحا خبيثا ينقض كذا في المضمرات \* واذا خرج من أذنه  
قيح أو صديد ينظر ان خرج بدون الوجع لا ينقض وضوءه وان خرج مع الوجع ينقض وضوءه لانه اذا

سبغ الطير يفسد الثوب  
اذا غشس ويفسد ماء  
الابواب ولا يفسد ماء البئر  
وموت الطيور في الماء  
يفسد الماء يستوي فيه  
البري والبحري (موت)  
ما لادم له ككاسمك  
والسرطان والحية وكل  
ما يعيش في الماء لا يفسد  
ما لاواني وغيره وموت  
ما لادم له ككاسمك ونحوه كما  
لا يفسد الماء لا يفسد غيره  
كالمصبر ونحوه في رواية عن  
أبي يوسف وكذا الضفدع بري  
كانت أو بحرية فان كانت  
الحية أو الضفدع عظيمة لها  
دم سائل يفسد الماء وكذا  
الوزغة الكبيرة (جلد  
الاذى أو لجمه) اذا وقع في  
الماء ان كان مقدار الظفر  
يفسده وان كان دونه  
لا يفسده ولو سقط في الماء  
ظفره لا يفسد الماء (شعر  
الخنزير) اذا وقع في الماء  
يفسده لانه نجس العين  
وشعر الاذى طاهر في ظاهر  
الرواية اذا وقع في الماء  
القليل لا يفسد الماء وعلى  
قول من يقول بأنه نجس  
لا يفسد ما لم يكن أكثر من  
قدرا درهم (عرق الاتان)  
ولبنها يفسد الماء ولا يفسد

الثوب ما لم يفسح بمنزلة سور الحار (وعظم الميتة وصفوها) وشعرها وقرونها وظلفها وحافرها اذا بيس ولم يبق عليه دسومة خرج  
لا يفسد الماء (المحدث) اذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضوا تاما أشار الحاكم رحمه الله تعالى في المختصر الى أنه يصير مستحسنا (وعن أبي  
يوسف) رحمه الله تعالى أنه لا يصير مستحسنا ما لم يغسل عضوا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير أعضاء الوضوء كالجنب والخذ اذا وقع  
في البئر فارة أو فارتان أو ثلاث فارتان خرج منها عشرون دلو أو ثلثون دلو لان الفارة لا تكون فوق الحرد ثم في الجردين لا يخرج أكثر من



عشرين أو ثلاثين وان وقع فيها أربع فأرأت فعلي قول أبي يوسف الأربع كالثلاث وعلى قول محمد الأربع كالحس وفي الحس ينزع منها أربعون أو خمسون فكذلك في الأربع واذا وجب نزع بعض الماء بعد من الدلاء فالمعتبر في ذلك دلوه هذه البئر فان غشي بدلو عظيم يسع فيها عشرين دلوا من دلوهم جاز لحصول المقصود واذا نزع الماء وحكم بطهارة البئر يحكم بطهارة الدلو والشاة تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بقية وحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة عروة القمعة وكذلك حب الحجر اذا صار خالوا وحكم بطهارة ( ١١ ) ما فيه يحكم بطهارة الحب وفي كل موضع يحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة عروة القمعة وكذلك حب الحجر اذا صار خالوا وحكم بطهارة ( ١١ ) ما فيه يحكم بطهارة الحب وفي كل موضع

ينزع جميع الماء فأيسر الطرق في ذلك ان يجاء بقصبة ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم انتقص فينزع الباقي بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحرج وما ينزع من البئر لا يطين به المسجداً خشطاً (بئر) تنحس مأواه فأرادوا نزع الماء بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافاً فيه منهم من قال بغير الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر يوق مقدار ذراع أو ذراعين بصبر الماء طاهراً وطهوراً وغرة ذلك تطهر في الرجل اذا أخد في النزع فغشي من الغدو وجد الماء أكثر مما ترك فغشي من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الذي بقي عند الترك هو الصحيح (المراة) اذا وصلت ذوائها بشعر غيرها غشيت ذلك الشعر لم يصبر الماء مستحلاً وان غسلت رأسها عليه شعر طويل يصبر الماء مستحلاً بغسل الشعر لانتابت من الرأس تسع له مادام متصلاً به فغسل الماء مستحلاً بغسله بخلاف المسئلة الاولى (عظم القيل)

خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الحرج هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وهكذا في الذخيرة والتهذيب والسراج الوهاج \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا خرج من الحرج دم قليل فغشاه ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بمجال لوترك ما قدمه مع منه سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان ألقى عليه رماداً أو تراباً ثم ظهر ثانياً وتربه ثم وغشاه وكذلك يجمع كله كذا في الذخيرة \* ولو نزل الدم من الرأس الى موضع يلحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط \* والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الانف ما لان منه كذا في المنتقط \* وان خرج من نفس القم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أحمر انتقض وان كان أصفر لا ينتقض كذا في التهذيب \* المتوضي اذا غشي شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استألك بسواك فوجد فيه أثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية \* اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية \* خرج دم من القرحة بالعصر ولوله ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي \* وهو الاشبه كذا في القنية \* وهو الاوجه كذا في شرح المنية للعلبي \* وان قشرت نقطة وسال منها ماء أو صديداً وغيره ان سال عن رأس الحرج نقض وان لم يسيل لا ينتقض هذا اذا قشرها فخرج بنفسه أما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية \* الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا امدسة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة \* القرا اذا ماص عضو انسان فامتلاء دمان كان صغيراً لا ينتقض وضوءه كما لو مصت الذباب أو البعوض وان كان كبيراً ينتقض وكذا العلقه اذا ماصت عضو انسان حتى امتلأت من دمه انتقض وضوءه كذا في محيط السرخسي \* والغرب في العين بمنزلة الحرج فبايسل منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان في عينه رمد أو غش يسيل من ماله الدموع قالوا يؤمر بالوضوء ولو قل كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيقاً كذا في التهذيب \* الدودة الخارجة عن رأس الحرج لا تنتقض الوضوء كذا في المحيط \* والعرق المدني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو بمنزلة الدودة فان كان الماء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية \* (ومنها التي) لو قل مل فيه مرة أو طعماً أو ماءً انتقض كذا في المحيط \* والحد الصحيح في مل القم أن لا يكتنه امساكه الا بكففة ومشقة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرب ماء ثم قام صافياً انتقض الوضوء كذا في السراج الوهاج نأفل عن الفتاوى \* وان قام مل القم بلغم انزل من الرأس لم ينتقض وان صعد من الجوف لم ينتقض عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا قام بلغم صافياً فان كان مخاً أو طابشي من الطعام وغيره فان كان الطعام مل القم يكون حراً أو لا فلا كذا في محيط السرخسي \* وان قام دمان كان سائلاً نزل من الرأس ينتقض انفاً وان كان علقاً لا ينتقض انفاً وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقض انفاً الا ان علا القم وان كان سائلاً فعلي قول أبي حنيفة ينتقض وان لم يكن مل القم كذا في شرح المنية \* وهو المختار كذا في التهذيب \* وصححه عامة المشايخ كذا في البدائع \* وان قام قليلاً قليلاً ولو جمع يبلغ مل القم قال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ السبب جمع والا فلا وهذا أصح كذا في المضمرات \* اذا قام ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي \* ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقي والليل والدم

اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (عظم الانسان) اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع أجزائه وانما لا يباح الانتفاع به كرامته (الميت المسلم) اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسده والكافر يفسد وان غسل غير مرة والسقط اذا سئل فحكمه حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستل يفسد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم (الهرة) اذا أكلت طعاماً سقط من فمها شيء يكره أكله وكذا لو طست

عضو الا يصل قبل أن يغسل ذلك العضو وان أكلت فأرة فشربت من انا في فوره يفسده وان شربت بعد ساعة لا يفسده (ولو وقعت) الهرة في حبل ماء فأخرجت حية من ساعتها فتوضأ انسان من ذلك الماء جاز (بئر) وقعت في كل واحدة منهم ماهرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من احدها مدلولو وصب في الاخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيه اشاة وماتت (بئر) ويجب فيها نزع أربعين دلوًا فنزحوا منها يومًا عشرين دلوًا ويومًا عشرين جاز ولا يشترط (١٣) النزع المتدارك وكذا الثوب اذا تنجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل

يومًا مرة ويومًا مرتين جاز  
 يحصل المقصود (بئر) وجد  
 فيها فأرة ميتة ان كانت  
 متفحمة تعاد صلاة ثلاثة  
 أيام ولياليها وان كانت غير  
 متفحمة تعاد صلاة يوم  
 وليلة في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى (وكذا) لو رأى  
 طائرًا وقع في بئر وأخرج  
 ميتًا بعد أيام ولا يدري أنه  
 متى مات بعد الوقوع ان  
 كان متفحمة تعاد صلاة  
 ثلاثة أيام ولياليها وان لم  
 يكن متفحمة تعاد صلاة يوم  
 وليلة (فأرة) ماتت في حبل  
 فوقعت قطرة من ذلك  
 الماء في البئر فانه ينزع من  
 البئر عشرون دلوًا وثلاثون  
 كأن الفأرة وقعت في البئر  
 وان وقعت الفأرة في الحب  
 وتفسخت ثم صب قطرة من  
 ذلك الماء في البئر فانه ينزع  
 جميع الماء كان الفأرة  
 وقعت في البئر متفحمة  
 (يضة) سقطت من  
 الساجسة في مرقاة أو ماء  
 لا يفسد ذلك الماء وكذا  
 المسحلة اذا سقطت من  
 أمها ووقعت في الماء مبتلة  
 لا يفسد وكذا الانفة اذا  
 خرجت من الشاة بعد  
 موتها (اذامات) العقب أو  
 القرد أو الخنفساء في الاناء لا يفسدها وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزع منها عشرة أو ثلثون وفي ينقص  
 رواية ان نزع أقل من عشرة جاز (اذا وقع) في البئر ساء أبرص وماتت ينزع منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية (الصعوبة) والعصفور بمنزلة الفأرة  
 لاستوائهما في الجنة والحمامة والورشان بمنزلة السنور ينزع منها أربعون دلوًا وخمسون دلوًا وان تفسخ شيء من ذلك ينزع جميع الماء والبط والاوز  
 ان كان صغيرا فهو كالساجسة ينزع منها أربعون أو خمسون فان كان كبيرًا فهو كالجلج العظيم ينزع كل الماء (ص) ماء الوضوء في بئر عند أبي حنيفة

اذا لم يسل كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الكافي (ومنها النوم) ينقضه النوم مضطجعًا في الصلاة وفي  
 غيرها بلا خلاف بين الفقهاء وكذا النوم متور كبا ان نام على أحد ركبته هكذا في البدائع \* وكذا النوم  
 مستلقيا على قفاه هكذا في البحر الرائق \* ولو نام قاعدا واضعاً اليديه على عقبيه شبه المنكب لا وضوء عليه  
 وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو نام مستنداً الى مال أو زيل عنه لسقط ان كانت مقعده زائلة عن  
 الارض نقض بالاجماع وان كانت غير زائلة فالصحيح أن لا ينقض هكذا في التبيين \* ولا ينقض نوم القائم  
 واقاعد ولو في السرج أو المحل ولا الرأكع ولا الساجد مطلقاً ان كان في الصلاة وان كان خارجاً فكذا ذلك  
 الا في السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المستوفى له بأن يكون رافعاً بطنه عن فخذه مجافياً عضديه  
 عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق \* ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين  
 غلبته وتعمده وعن أبي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* واختلوا  
 في المريض اذا كان يصلي مضطجعاً فقام فالصحيح أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق  
 \* وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* وان نام جالساً وهو يتمايل ورعاً وتول مقعده عن الارض قال  
 شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو نام قاعدا فسقط على  
 وجهه أو جنبه ان اتبته قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائمًا واتبته من ساعته لا ينتقض وان استقر  
 نائمًا ثم اتبته ينتقض كذا في التبيين \* وان نام مترعاً لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متور كبا ان يبسط  
 قدميه من جانب ويلصق اليديه بالارض كذا في الخلاصة \* واذا نام راكعاً على دابته والداية عريان فان كان  
 في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوءه أما حالة الهبوط يكون حدثاً كذا في المحيطة \* وان نام على ظهر  
 الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه وان نام على رأس السنور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثاً كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخالف ما أن يكون ثقيلًا أو خفيفًا فان كان ثقيلًا فهو  
 حدث وان كان خفيفاً لا يكون حدثاً والفاصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو  
 خفيف وان كان يخفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط \* وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا  
 في الذخيرة \* (ومنها الانغماء والجنون والغشي والسكر) الانغماء ينتقض الوضوء قليلاً وكثيره وكذا الجنون  
 والغشي والسكر وحده السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار  
 الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه اذا دخل في بعض مشبته تعذر كذا في الذخيرة  
 \* (ومنها القهقهة) وحده القهقهة أن يكون مسموعاً ولجرائه والضحك أن يكون مسموعاً ولا يكون  
 مسموعاً لجرائه والتبس أن لا يكون مسموعاً ولا لجرائه كذا في الذخيرة \* القهقهة في كل صلاة فيها ركوع  
 وسجدة تنقض الصلاة والوضوء عندنا كذا في المحيط \* سواء كانت عمداً ونسياناً كذا في الخلاصة  
 \* ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبس لا يبطل الصلاة  
 ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنقض الوضوء كذا في المحيط \* ولو قهقهة نائمًا في الصلاة  
 فالصحيح أنها لا تبطل الوضوء ولا الصلاة كذا في التبيين \* قال الحاكم أبو محمد الكوفي فسدت صلاته  
 وضوءه جميعاً وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المحيط \* ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الاصح أنه

ينزع كل الماء وعند صاحبه ان استنحي بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنحي به على قول محمد لا يكون نجسا لكن ينزع منها عشرون دلو  
 ليسير الماء طهورا (فأرة) مانت في دهن تنشد الدهن فان كان الدهن جامدا قورنما حوله وينتفع بالباقي كالأكل وكل شيء وان كان ذاتيا لا ينتفع  
 به في الأبدان إلا أن يغسل في قول أبي يوسف وطريق غسله يأتي بعده (فأرة) وقعت في بئر وماتت ينزع منها عشرون دلو فان نزع منها دلو  
 وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو وان كان (١٣) المصبوب هو الدلو الاول ينزع من

الثانية عشرون دلو فان  
 صب الدلو الثاني ينزع من  
 البئر الثانية تسعة عشر وان  
 صب الدلو العاشر ينزع من  
 الثانية أحد عشر هو الصحيح  
 لان الاولى كانت نظهر قبل  
 نزع هذا الدلو بأحد عشر  
 فكذلك الثانية فلينزع الدلو  
 الاخير من البئر فدام الدلو  
 الاخير في هوا البئر لا يحكم  
 بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز  
 التوضؤ بماء البئر وان نحي  
 الدلو الاخير عن رأس البئر  
 يحكم بطهارة ماء البئر  
 (فأرة) مانت في حب فصب  
 ماء الحب في بئر ينزع الاكثر  
 مما صلب فيه ومن عشرين  
 دلو وعند أبي يوسف ينزع  
 المصبوب وعشرون دلو  
 (الأناء كالبرتن) في حكم البعرة  
 والبعرة تين فيمارى عن أبي  
 حنيفة (رجل) نزع ماء بئر  
 انسان فيدس البئر لا يضمن  
 شيئا ولو صب ماء آتيته يضمن  
 لان ماء الآتية مملون وماء  
 البئر غير مملون

\*(فصل في الحمام)\*

دخول الحمام مشرور للرجال  
 والنساء جميعا خلا لما قاله  
 بعض الناس روى أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم دخل  
 الحمام وتنزه وخالد بن الوليد

ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية ولو قهقهه فيما يصلي بالأيام بعد أو را بكاي أو نزل أو افرض بعد نذر  
 انتقض كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل  
 طهارة الاعضاء الاربعة فالغتسل في الصلاة اذا قهقهه بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلي بعده من غير وضوء  
 جديد هكذا في المحيط وهو الصحيح كذا في التتارخانية (ومنها المباشرة الفاحشة) اذا باشر امرأته مباشرة  
 فاحشة تجردوا انتشار وملافاة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى  
 استحسانا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط وفي النصاب هو الصحيح وفي  
 البناء وعلمه الفتوى كذا في التتارخانية في الملاسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض  
 طهارة المرأة كذا في القنية مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط مس ذكره  
 أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الراد والمباشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والغلام الامر  
 تنقض الوضوء عند الشك في القنية وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية (ومما اتصل  
 بذلك مسائل الشك) في الأصل من شك في بعض وضوئه وهو أول ما شك في موضع الذي شك فيه فان  
 وقع ذلك كثير لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت  
 الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثا فشكل في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل  
 بالتحري كذا في الخلاصة

### (الباب الثاني في الغسل) (وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضغضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتن وحد  
 المضغضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة الجنب اذا شرب الماء ولم يبعه لم يضربه ويجز به عن  
 المضغضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية ولو كان سنه مجوف فافق فيه أو بين أسنانه طعام أو درن  
 رطب في أنفه ثم غسله على الأصح كذا في الزاهدي والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجوفه ويجزى  
 الماء عليه هكذا في فتح القدير والدرن اليابس في الأنف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي والعجين في  
 الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والماء في سواه والتراب والطين في الظفر لا يمنع  
 والصرام والصباغ ما في ظفره ما يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزئهم الجرح والضرورة وموضع  
 الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية وان كان على ظاهره جلد سمك أو خبز مضغ قد  
 جف فاغسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه خرايب أو برعوث جاز كذا في المحيط ولو كان  
 به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ما تحت القشرة لا بأس به فلوزالت القشرة لا يعيد  
 الغسل كذا في الظهيرية ولا يجب ايصال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي وليس على  
 المرأة أن تنقض صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح كذا في  
 الهداية ولو كان شعر المرأة منقوضا يجب ايصال الماء الى آثائه ويجب على الرجل ايصال الماء الى آثائه  
 اللبية كما يجب الى أصولها والى آثائه شعره وان كان صغيرا كذا في محيط السرخسي ولو ألزقت المرأة  
 رأسها بطبيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالة التلصص الماء الى أصوله كذا في السراج

رضي الله عنه دخل حمام حص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان كشف العورة (اذا خرج) من الحمام ولم يتوضأ ولم يغسل خارج الحمام لا بأس  
 به عند عامة العلماء واختلاف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله  
 ان ذلك الماء طاهر ما لم يلم فيه خبثا حتى لو خرج انسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسله ما بعد الخروج وصل جاز (ماء  
 حوض الحمام) طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل يدم في الحوض وعليها نجاسة كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء

من الانبوب ولا يغترف الناس بالقصعة يتجنب ما بالحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء  
أو على العكس اختلافه وفيه وأكثرهم على انه يتجنب ما بالحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلافه وفيه  
وأكثرهم على انه لا يتجنب (البردي) اذا ألقى في الماء التجس في الابتداء على قول محمد لا يظهر أبدأ حتى لو اتخذ منه شر الماء فعل كان نجسا وعلى  
قول أبي يوسف وعامة المشايخ يغسل (١٤) ثلاث مرات وبصرف في كل مرة أو يحفف في كل مرة فيطهر وكذا الفعل الجديد اذا أصابه

ما يتنجس فيشرب على قول  
محمد لا يظهر أبدا وعلى قول  
أبي يوسف اذا أدخله الماء  
الطاهر ثلاث مرات  
وبحفف في كل مرة يطهر  
وفيقي لمن دخل الحمام أن  
يمكث مكانه متعارفا ويصب  
صبامته من غير اسراف  
(حوض الحمام) اذا تجس  
فدخل فيه الماء لا يظهر ما لم  
يخرج منه مثل ما كان فيه  
ثلاث مرات وقال بعضهم  
اذا خرج منه مثل ما كان  
فيه مرة واحدة يطهر لغلبة  
الماء الجاري عليه والاول  
أحوط

\*(فصل في الماء المستعمل)\*

اتفق أصحابنا رحمه الله في  
الروايات الظاهرة على ان  
الماء المستعمل في البدن  
لا يقي طهورا واختلّفوا في  
طهارته وفي السبب الذي  
يصير به الماء مستعملا وفي  
الوقت الذي يأخذ الماء حكم  
الاستعمال أما السبب  
فاتفقوا على انه يصير  
مستملا اذا استعمل للطهارة  
واختلفوا في أنه هل يصير  
مستملا لسقوط القرص  
اذا لم ينو ذلك أو قصد التبرد  
أو أخرج الدلو من البئر قال  
أبو حنيفة وأبو يوسف

الوهاج \* وجب تحريك القوط والخاتم الضيقين ولو لم يكن قوط قد دخل الماء الثقب عند مدحروه أجزاء  
والأدخله ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق \* ويجب ايصال الماء  
الى داخل السرة وينبغي أن يدخل اصبعه فيها للبالغة كذا في محيط السرخسي \* الاقلب اذا اغتسل من  
الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلدة جاز كذا في المحط \* وفي واقعات الناطق وهو المختار كذا في التتارخانية  
\* ويدخل الماء القلقة استحبابا كذا في فتح القدير \* ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة  
والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الغياثية ولا تدخل المرأة  
اصبعها في فرجها عند غسل وهو المختار كذا في التتارخانية \* واذا دهن فأمر الماء فلم يصل يجزئ كذا  
في شرح الوقاية

(الفصل الثاني في سنن الغسل) وهي أن يغسل يديه الى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت  
على بدنه ثم يوضأ وضوءا للصلاة الارجلية هكذا في الملتقط \* وتقديم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان  
فيه نجاسة ام لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث أو لا كذا في الشمني \* ولا يمسح  
برأسه في رواية الحسن والصحيح أنه يمسح كذا في الزاهدي \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ثم يفيض الماء  
على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الزاهدي \* الاول فرض والثنتان ستان على الصحيح كذا في السراج  
الوهاج \* وكيفية الافاضة أن يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده  
ثلاثا كذا في معراج الداية \* وهو الاصح \* كذا في الزاهدي \* ثم يتنهي عن مغتسله فيغسل قدميه كذا  
في المحيط \* هذا اذا كان في مستنقع الماء فما اذا كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرية النيرة  
(وهي ناسن وآداب ذكرها بعض المشايخ) \* يسن ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع  
الجنابة أو للنجاسة ثم يسمي الله ثم يمسح على يديه ثم يستحب كذا في الجوهرية النيرة \* وأن لا يسرف في  
الماء ولا يقتروا أن لا يستقبل القبلة وقت الغسل وأن يدل كل أعضاء في المرة الاولى وأن يغتسل في موضع  
لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح عندئذ بعد الغسل كذا في المنية

\*(الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة)\* \* منها الجنابة وهي تثبت بسببين أحدهما  
خروج المني على وجه الدفق والشهوة من غير ابلاج باللس أو النظر أو الاحتلام والاسقاء كذا في محيط  
السرخسي من الرجل والمرأة في النوم والبقطة كذا في الهداية \* ونعتبر الشهوة عند انفصاله عن مكانه  
لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين \* اذا احتلم أو نظر الى امرأة فزال المني عن مكانه بشهوة  
فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب هكذا في  
الخلاصة \* لو اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج بنية المني فعليه أن يغتسل عندهما  
خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا يبعد تلك الصلاة في قواهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو خرج  
بعد ما نال أو نام أو مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذا في التبيين \* اذا احتلم الرجل وانه فصل المني من  
موضعه الا أنه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل بال فخرج من  
ذكره مني ان كان منتشرا عليه الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة \* اذا اغتسلت  
بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليه الوضوء دون الغسل وان استيقظ الرجل ووجد على

رجلهما الله يصير مستملا وقال محمد رحمه الله في المشهور لا يصير مستملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال اختلفوا على فراشه

انه ما دام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال بين العضو اختلافه قال بعضهم يصير مستملا وان كان في الهواء بعد بدليل  
ان المحدث اذا غسل ذراعيه فأمسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلهما بالماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا المحدث اذا غسل  
عضو اقبل أن يجتمع المني المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز الا على قول أبي مطيع البلخي وقال بعضهم لا يصير مستملا لم يستقر في

مكان ويسكن عن التحرك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في المشهور عنهما هو نجس وقال محمد رحمه الله هو طاهر فإن أصاب ذلك الماء ثوبان كان ذلك ماء الاستنجاء وأما أنه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلاة عندنا وأن لم يكن ذلك ماء الاستنجاء على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم ينجس والفاحش عند أبي حنيفة ما يستفحش الناظر وقيل إن كان ربع الثوب فهو كثير وقال أبو يوسف إن كان شبراً في شبر فهو كثير وفي رواية عن (١٥) أبي يوسف يقدر بالربع قبل أراد

به ربع الكم أو ربع الذيل  
لأربع جميع الثوب (المحدث  
أو الجنب) إذا أدخل يده في  
الاء لا لا اعتراف وليس عليها  
نجاسة لا يفسد الماء وكذا إذا  
وقع الكوز في الحب وأدخل  
يده في الحب إلى المرفق لأخراج  
الكوز لا يصير الماء مستعملاً  
وكذا الجنب إذا أدخل يده  
في البئر لطلب الدلو لا يصير  
الماء مستعملاً مكان  
الضرورة (الجنب) إذا أخذ  
الماء بفيه لا يريده المنعضة  
لا يصير مستعملاً في قول محمد  
رحمه الله وكذا لو أخذ الماء  
بفيه وغسل أعضائه بذلك  
الماء أو أخذ الماء بفيه  
وملا به الأتية كان طاهراً  
وطهوراً وقال أبو يوسف  
رحمه الله لا يبق طهوراً وهو  
الصحيح إلا أنه صار مستعملاً  
بسقوط الفرض أولانه  
خالطه السراق فلا يكون  
طهوراً ولو أدخل يده وأرجله  
في الاء للبرد يصير الماء  
مستعملاً لانه عدم الضرورة  
ولو أدخل المحدث رأسه في  
الاء يريده المسح لا يصير  
الماء مستعملاً في قول أبي  
يوسف رحمه الله وقال إنما  
يتنجس الماء في كل شيء يغسل  
بريده الغسل أما ما يستنج

فراشه أو فخذة بللا وهو يتذكر احتلاماً ما نيقن أنه منى أو يتيقن أنه مذى أو شك أنه منى أو مذى فعليته  
الغسل وإن يتيقن أنه ودى لا يغسل عليه وإن رأى بللاً لأنه لم يتذكر الاحتلام فإن يتيقن أنه ودى لا يجب  
الغسل وإن يتيقن أنه منى يجب الغسل وإن يتيقن أنه مذى لا يجب الغسل وإن شك أنه منى أو مذى قال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الغسل حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكره شيخ الإسلام \* وقال  
القاضي الإمام أبو علي النسفي ذكره شام في نوادره عن محمد إذا استيقظ الرجل فوجد البلل في أحليله ولم  
يتذكر حلمه كان ذلك كره من تشرب قبل النوم فلا يغسل عليه إلا أن يتيقن أنه منى وإن كان ذكره ساكتاً  
قبل النوم فعليته الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يتكرر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب  
أن تحفظ كذا في المحيط \* ولو تذكر الاحتلام ولذا أنزل ولم يرب بللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك  
في ظاهر الرواية لأن خروج منيها إلى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في  
معراج الدراية \* إذا نام الرجل قاعداً أو قائماً أو ماشياً ثم استيقظ ووجد بللاً فهذا أو ما لو نام مضطجعا سواء  
كذا في المحيط \* إذا وجد في الفراش منى ويقول الزوج من المرأة ويقول المرأة من الزوج الأصح أنه يجب  
الغسل عليه ما احتسباً كذا في الظهيرية \* الرجل إذا صار مغشياً عليه ثم أفاق ووجد منياً على فخذه أو فؤوه  
فلا يغسل عليه وكذلك السكران وليس هذا كالتوم كذا في المحيط \* رجل استيقظ وهو يتذكر الاحتلام  
ولم يرب بللاً ومكث ساعة فخرج مذى لا يلزمه الغسل احتلماً ليلاً ثم استيقظ ولم يرب بللاً فوضأ وصلى صلاة  
الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة \* ولا يعيد الصلاة وكذا لو احتلم في الصلاة ولم ينزل حتى  
أتمها فأنزل لا يعيد ما يغتسل كذا في فتح القدير \* (السبب الثاني الإيلاج) \* الإيلاج في أحد السبلين  
إذا أوترت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل أو لم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا  
في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالإيلاج مقدارها  
من الذكركذا في السراج الوهاج \* والإيلاج في البهية والميثة والصغيرة التي لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل  
بدون الانزال هكذا في المحيط \* والصحيح أنه إذا مكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضها فهي  
من يجامع كذا في السراج الوهاج \* إذا جمعت المرأة فيمادون الفرج ووصل المنى إلى رجهما وهي بكر  
أو ثيب لا يغسل عليها النقد السبب وهو الانزال أو مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل  
لوجود الانزال كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا حبلت فأنما عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها  
إعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط \* لو قالت امرأة معي جنبي وأبني وأجد في نفسي ما أجداذا  
جامعني زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن عشرين جامع امرأة بلغته فعليها  
الغسل ولا يغسل على الغلام إلا أنه يؤمر بالغسل تخلفاً واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تخلفاً واعتياداً ولو كان  
الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها وجماع الخصي يوجب الغسل  
على الفاعل والمفعول كذا في المحيط \* ولو ألق على ذكره خرقة أو ألق ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال  
بعضهم لا يجب والأصح أن كانت الخرقة رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والأفلا  
والأحوط وجوب الغسل في الوجهين وإن ألق الخنثى المشكل ذكره في فرج امرأة أو دبرها فلا يغسل  
عليهما وكذا في فرج خنثى مثله وإن ألق رجل في فرج خنثى مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله إذا

لا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح وقال محمد رحمه الله إذا كان على ذراعيه جباير فغمسها في الماء أو غمس رأسه في الاء لا يجوز ولا يصير  
الماء مستعملاً (الجنب) إذا شرب الماء قبل أن يتمضمض هل ينوب عن المنعضة قالوا إن كان ففقه الأنوب لانه يحس الماء مصافاً لا يصل الماء  
إلى كل فبه وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يعيب الماء عما يصل الماء إلى كل القم (انتضاح الفسالة) في الاء إن كان قليلاً لا يفسد وحدث  
القبيل أن لا يستين مواقع القطر في الماء كالطال وإن كان يستين ذلك ويرى فهو كبير ولا بأس للتوضي والغتسل أن يتمسح باليد لأن

إذا توضع في أرض المسجد لا  
يجوز في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله لأن  
عندهما الماء المستعمل  
نجس وإن توضع في أناء في  
المسجد جاز عندهم (وبكره)  
التجرد في المسجد (وكما يصير  
الماء مستعملاً بإزالة الحدث  
والجائبة يصير مستعملاً  
بالغسل للأكل قبل الطعام  
وبعدوه وكذلك الواعقل  
للأحرام أو للاستسلام أو  
للوضوء على الوضوء وصلاة  
الجمعة وصلاة العيدين وإزالة  
عرفة ولبه القدر وكذلك إذا  
اغتسلت المرأة لحيض أو  
نفاس أو غسول ميتة  
اغتسل فإن الماء يصير  
مستعملاً في هذه الوجوه  
لأقامة القرعة ولو وضأ  
الطاهر لازالة الطين أو  
الطين أو الدرن أو اغتسل  
الطاهر للتبرد لا يصير الماء  
مستعملاً في هذه الوجوه  
(الصبي العاقل) إذا توضع أو  
اغتسل يريد به التطهير ينبغي  
أن يصير الماء مستعملاً لأنه  
نوى قرينة معتبرة

لا يجوز التوضؤ بماء الفواكه  
وتقسمير ما أن يدق التفاح

كان من غير انزال أما اذا أنزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج \* (ومنها الحيض والنفاس) \*  
يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله الى فرجها الخارج والا فلا يمس بخارج ولا يكون  
حضا كذا في التبيين \* المرأة اذا ولدت ولم تر الدم هل يجب عليه الغسل والصحيح أنه يجب كذا في الظهيرية  
\* (أما أنواع الغسل فتسعة) \* ثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والنفاس وواحد  
واجب وهو غسل الموفى كذا في محيط السرخسي \* الكافر اذا أجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر  
الرواية ولو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا غسل عليها \* الهبة اذا بلغت بالحيض فعليه الغسل بعد الاقطاع  
وفي الصبي اذا بلغ بالاحتلام الاصح وجوب الغسل كذا في الزاهدي \* والا حوط وجوب الغسل في  
النصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان \* وأربعة سنة وهي غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة  
وعند الاحرام وواحد مستحب وهو غسل الكافر اذا أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي  
\* وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية \* حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أحدث وصلى الجمعة  
بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنأ \* ولو اتفق يوم الجمعة ليوم العيد وجامع ثم اغتسل بنوب عن  
الكل كذا في الزاهدي \* في الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف  
وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير \* ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ رجمهم الله الاغتسال  
لدخول مكة والوقوف بعرفة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون اذا أفاق والسبي اذا  
بلغ بالسنة كذا في التبيين (ومما اتصل بذلك مسائل) الجنب اذا أخر الاغتسال الى وقت الصلاة لا يأثم  
كذا في المحيط \* قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الاجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل  
على الجنب والحائض والنفاس قبل وجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل الا به كذا في البحر الرائق \* كالصلاة  
وسجدة التلاوة ومس المحض ونحوه كذا في محيط السرخسي \* ذكر في ظاهرها الرواية وأدنى ما يكفي من  
الماء للاغتسال صاع والتوضؤ \* قال بعض مشايخنا رجمهم الله كفاه صاع اذا ترك الوضوء أو ما اذا جاع  
بين الوضوء والغسل فانه يتوضأ بالماء من غير الصاع و يغتسل بالصاع \* وقال عامة مشايخنا رجمهم الله الصاع  
كاف للغسل والوضوء جميعا وهو الاصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية وليس بتقدير لازم بل  
ان كفاه أقل من ذلك نقص منه وان لم يكفه زاد عليه بقدر ما لا اسراف ولا تقصير كذا في محيط السرخسي  
\* وكذلك لو توضأ دون المد أو سبع وضوءا جاز هكذا في شرح الطحاوي \* والتقدير بالماء في الوضوء اذا كان  
لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنجى برطل ووضأ بماء \* وان كان لا بأس بالصف وهو لا يحتاج  
الى الاستنجاء يكفيه رطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط \* ولا بأس بأن  
يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد كذا في المحيط \* ولا بأس بالجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وان  
توضأ فحسن \* وان أراد أن يأكل أو يشرب فينبغي أن يتمضمض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج

والفصل الأول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع (الأول الماء الجارى) وهو ما يذهب بقية كذا فى الكثر والاملاسة وهذا هو الحد الذى ليس فى دركه حرج هكذا فى شرح الوقاية وقيل مانعه الناس حاربا

أو السفرجل دفاناً عام يصبره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطح بالملح ثم وهو  
يصبر فيستخرج منه الماء وفي الوجهين لا يجوز به التوضؤ لأنه ليس بما مطلق ولا يجوز التوضؤ بما البطيخ والقتاء والقندول والماء الذي يسيل  
من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني ولا بداء الورد والزعفران ولا بداء الصابون والحرض إذا ذهب رقتة وصارت خضياً وإن بقيت  
رقتة ولطافتة جاز به التوضؤ وكذا الوطيخ بالماء ما يقصده بالمباغفة في التنظيف كالسدر والحرض وإن تغير لونه ولكن لم يذهب رقتة يجوز به

التوضوء وان صار تخيلاً مثل السويق لا يجوز به التوضوء ولو وضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالياً رقيقاً فانا كان أو أجاباً وان كان تخيلاً كالطين لا يجوز به التوضوء وكذا التوضوء بماء الرغفران وزرديح العنبر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان غلبته الحجرة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضوء ما عدا أبي يوسف رحمه الله تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه الله تعتبر الغلبة بتغير الطعم واللون والريح ويجوز التوضوء بالماء الذي ألقى فيه الحص أو الباقلاء (١٧)

لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحص أو الباقلاء وريح الباقلاء يوجد منه لا يجوز به التوضوء وذكر المناطقي اذا لم تذهب رقة الماء ولم يسلب منه اسم الماء جاز به التوضوء وكذا لو بل الخبز بالماء وبقى رقيقاً جاز به الوضوء مائة صار تخيلاً لا يجوز وكذا لو ألقى الزجاج في الماء حتى اسود لكن لم تذهب رفته جاز به الوضوء ولو وقع الثلج في الماء وصار تخيلاً غليظاً لا يجوز به التوضوء لانه بمنزلة الجمد وان لم يصير تخيلاً جاز ولو وضأ في الحوض انجمه دماء الأئمة رقيق ينكسر بتحرك الماء جاز وضوءه وان كان الجمد على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كبيراً لا يتحرك بتحرك الماء لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بالتحرك يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عود أو خشب يتحرك بتحرك الماء يجوز به التوضوء والا فلا ولو وضأ بالثلج ان كان يذوب ويسيل الماء عني أعضائه جازوا الا فلا وان بالجاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ ان لم يتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه يجوزوا الا فلا وان

وهو الاصح كذا في التبيين \* وفي النصاب والفتوى في الماء الجاري أنه لا يتنجس مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه من نجاسة كذا في المضمرات \* واذا ألقى في الماء الجاري شيء نجس كالخينة والخر لا يتنجس مالم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كذا في منية المصلي \* واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلاق الكلب اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله على هذا أدركت مشايخي كذا في شرح الوفاية وهكذا في المحيط وقد صححه في التجنيس لصاحب الهداية كذا في البصر الرائق \* وعند أبي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير أحد أوصافه كذا في شرح الوفاية \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واذا كانت الخيفة ترى من تحت الماء لقله الماء لا لصفائه كان الذي يلاقيها أكثر اذا كان سد عرض الساقية \* وان كانت لا ترى أو لم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلاقيها أكثر كذا في المحيط \* ولو كان على السطح عذرة فوق على المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاق العذرة أو أكثره أو نصفه فهو نجس والافه وطاره \* وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجس وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج \* وفي بعض الفتاوى قال مشايخنا المطر مادام يعطرفه حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس الا الآن يتغير المطر اذا أصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف وأصاب الماء ثوباً بالصحيح أنه اذا كان المطر لم ينقطع بعد فسال من السقف طاهر هكذا في المحيط وفي العتابة اذا لم يكن متغيراً كذا في التتارخانية \* وأما اذا انقطع المطر وسال من السقف شيء فسال فهو نجس كذا في المحيط \* وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون هو المختار كذا في التتارخانية \* ماء النهر أو القناة اذا احتل عذرة فاعتقر في انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه \* ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيان \* المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه اداوة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يقول بأمر أحد رفقائه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الاخر من الميزاب اناء طاهرًا يجمع فيه الماء فان الماء اجمع يكون طاهرًا وطهورًا وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* حوض صغير يرى منه رجل ثم رآه جري الماء فيه وتوضأ ثم اجمع ذلك الماء في مكان آخر فذكرى منه رجل آخر ثم رآه جري فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت \* وكذلك حقيقتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فقيما بينهما كذا في المحيط \* اذا جلس الناس صفوا فعلى شط نهر يتوضئون جاز وهو الصحيح كذا في منية المصلي \* واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعاً أو ثمانية أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز كذا في شرح الوفاية \* وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية \* حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الاخر يحكم بظاهرة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التتارخانية \* وان دخل الماء لم يخرج ولكن الناس يغتربون منه اغتراباً متداركاً ظهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجهه الماء فيما بين الغرفتين كذا في الزاهدي

(٣ الفتاوى اول) كان الماء راكداً ان كان قليلاً لا يجوز فيه التوضوء أصلاً وان كان كثيراً فقد مرّت المسئلة قبل هذا وكذا الوضوء آتية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جاز ان لم يظهر أثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فسجها بخرقة مبلولة ثلاث مرات (حكى) عن النخبة أبي جعفر أنه قال يطهر اذا كان الماسم قاطراً على بدنه ولا يجوز التوضوء بشيء من الاثربة ولا بغيرها من المائعات نحو الخل والمرى الا بئذ التفرقة لا يجوز التوضوء به عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الاول ووجوده يمنع التيمم في قوله وتفسير البيهقي أن

يلقى القبر في الماء فيأخذ الماء ولاوته ولا يصير تخيلاً ولا سكراناً كان سكر اليجل شربه ولا يجوز به التوضؤ وإن طبخ أدنى طبخة الصحيح أنه لا يجوز به التوضؤ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ ببذ القرو وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينهما وبين التيمم فإن كان معه سور الجارني في ذلك القبر يتوضأ بسور الجارني ويتيمم ولا يلتفت إلى نيبذ القرو لأن سور الجارني كان طهوراً في الأصل وإنما صار مشكلاً بشرب الجارني ما نبذ القبر (١٨) ما كان طهوراً في الأصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يحمل شربه إذا أصاب ثوباً لا ينسد (الماء)

إذا اختلط بالمخاط أو بالزرق،

جازه التوضؤ ويكره

\*(فصل في الأسائر)\*

سور طاهر لا كراهة فيه وهو

سور ما يؤكل لحمه من الحيوان

وسور الأذى على أي صفة

كان (وسور مكروه) وهو

سور سحر كن البيوت كالنأرة

والحبة والوزغة والهرقة في

قول أبي حنيفة ومحمد

رحمهم الله واختلف المشايخ

في قول الهرقة والنأرة منهم من

جعله عقراً إذا أصاب ثوباً

لا يفسده ومنهم من قدره

بالكثير الفاحش والصحيح

أنه منسد وسور الدجاجة

الخلاقة مكروه وكذا سور سباع

الطير (سور نجس) وهو

سور الخنزير والكلب وسباع

الوحش كالأسد والنهد

ونحو ذلك (وسور مشكوك)

وهو سور الجار والبغل

واختلفوا في الشك قال

بعضهم الشك في طهارته حتى

لوقوع في الماء القليل يفسده

وان أصاب الثوب أو البدن

لا يفسده (والصحيح) أن

الشك في طهوريته وعرقهما

طاهر في ظاهر الرواية لا ينسد

الماء والثوب (وذكر) نفس

الائمة الخواص أن عرقهما

نجس وإنما جعل عقراً في

ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فإن أدخل رجل يده في الحوض وعلمه النجاسة أن كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من أنبوبة ولا يغترف منه إنسان بالقصة يتنجس وإن كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الأنبوب ماء وعلى العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وإن كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضيخان وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الجاري بعد ما تغير أحد أوصافه وحكمه بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل ذلك التغير كذا في المحيط \* (الثاني الماء الراكد) \* الماء الراكد إذا كان كثيراً فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط \* وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المرتبة يتنجس بالاجتماع وترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المرتبة عند مشايخ العراق كذا في المحيط \* وعند مشايخ بخاري يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الأصح كذا في السراج الوهاج \* ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع في أربع أذرع كذا في الكفاية \* وعن أبي يوسف رحمه الله إن الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس إلا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير \* والفاصل بين الكثير والقليل أنه إذا كان الماء بحيث يخلص بعضه إلى بعض بأن تصل النجاسة من الجزء المستعمل إلى الجانب الآخر فهو قليل والافكثير \* قال أبو سليمان الجوزجاني إن كان عشرين في عشرين فهو لا يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط \* والمعتبر في عمقه أن يكون بحال لا ينحسر بالاعتراف هو الصحيح كذا في الهداية \* والمعتبر ذراع الكرياس كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وهو ذراع العامة ست قبضات أربع وعشرون أصبعاً كذا في التبيين \* وإن كان الحوض مدوراً يعتبر ثمانية وأربعون ذراعاً كذا في الخلاصة وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* يجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتزح إذا لم تعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم علا في الشتاء ويرفع منه الجدران كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالماء والجد نجس وإن كثر بعد ذلك وإن كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرين في عشرين انتهى إلى النجاسة فالماء والجد طاهران كذا في فتح القدير \* ولو تضاف أجرة القصب أو من أرض فيه أزرع متصل ببعضه ببعض إن كان عشرين في عشرين يجوز واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو تضاف حوض وعلى وجه جميع الماء الطحل الذي يقال له بالنارسية بغزبارة إن كان بحال لوسرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة \* ولو تضاف حوض النجمد مأواه إلا أنه رقيق ينكسر بتحرك الماء الجاز الوضوء فيه وإن كان الجدد على وجه الماء قطعا قطعاً كان كثيراً لا يتحرك يتحرك الماء لا يجوز الوضوء به وإن كان قليلاً يتحرك يتحرك الماء يجوز التوضؤ به كذا في المحيط \* ولو وجد حوض كبير فنقب فيه إنسان فتوضأ فيه فإن كان متصلاً بباطن النقب لا يجوز ولا الجاز كذا في فتح القدير \* وإن خرج الماء من النقب وانبط على وجه الجدد قدر ما لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجدد الجاز فيه الوضوء والأفلا \* وإن كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء إلا أن يكون النقب عشرين في عشرين كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشرعة كالحوض إذا النجمد مأواه كان الماء منقلاً عن

الثوب والبسند لمكان الفسور وفي طهارة لبن الأتان روايتان (وأما سور الفرس) فعن أبي حنيفة فيه روايتان أوالاح

وأظهره أنه طاهر وطهور وهو قولهما ثم السور طاهر بمنزلة الماء المطلق فإن استعمل الماء المكروه مع القدرة على الماء المطلق جئت طهارته ويكره في المشكوك يجمع بينهما وبين التيمم ولولا كثر ما وصل لا يجوز صلاته \* (فصل في النجاسة التي تسبب الثوب أو الخنف أو البدن أو الأرض) \* (النجاسة نوعان) غليظة وخفيفة (فالغليظة) لا تمنع ما لم ينشئ (والغليظة) إذا زادت على قدر



الدرهم تمنع جواز الصلاة واختلافوا في مقدار الدرهم أنه معتبر وزناً أو بسطاً الصحيح أنه في المستحسنة كالعذرة والروث ولحم الميتة يعني قدر الدرهم وزناً وفي غير المستحسنة كالبول والجمرة والدم يعتبر المقدر بسطاً واختلافوا في الدرهم الذي يقدر به (قال شمس الأعمى) السرخسي رحمه الله يعتبر فيه أكبر دراهم البلدان كان في البلد دراهم مختلفة ثم نجاسة غليظة مالا يشبه في نجاستها بقوت نجاستها بدليل مقطوع به كالجمر والدم المسفوح ولحم الميتة وبول المايثوكل لحمه وأما الروث (١٩) وأخناه البقرة فدأى حنيفة نجس نجاسة غليظة وعند صاحبها

نجاسة خفيفة لا فرق عندهما بين الماء كقول وغير الماء كقول وفي كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدر بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع (وبول مايثوكل لحمه) نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لتعارض الأدلة وقال محمد رحمه الله طاهر (العذرة) ونحو الكلب ورجس السباع نجس نجاسة غليظة (خز) مايثوكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخز البجاج والبط والاوز فهو نجس نجاسة غليظة (ذرق) سباع الطير كالباري والحداة لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلاً وقال بعضهم يفسد إذا غش وظهر أثر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة (دم) السمك وما يعيش في الماء

أولاح المشرعة وإن قل يجوز التوضؤ فيه ولو كان متصلاً لا يجوز هو واختار كذا في الخلاصة \* وإن كان أعلى الحوض أقل من عشر في عشر وأسفله عشر في عشر أو أكثر وقعت نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء وانتهى إلى موضع هو عشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضؤ به والغسل فيه كذا في المحيط \* الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم انتقص فصار أقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة \* ولو أن الغدير حركهم بنجاسته ثم غلب ماؤه وجف أسفله حكم بطهارته \* وإن دخله ماء ثانياً فذبه روايتان والظاهر أنه لا يحد بنجاسته كذا في السراج الوهاج (الثالث ماء الآبار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسمان (الأول ما يجب نزح الماء بوقوعه) إذا وقعت في البئر نجاسة ترخت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع السلف رحمه الله كذا في الهداية \* وبعبارة الأبل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يكثر هكذا في فتاوى قاضخان \* وعن أبي حنيفة إن الكثير ما استكثر الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* وأبهر الكثير ما لا يخلاؤه من القليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية \* وفي الجامع الصغير الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والربط واليايس كذا في الخلاصة \* ولا فرق بين الروث والخثي والبعر هكذا في الهداية \* ولا فرق بين آبار المصرو والذوات كذا في التبيين \* وهو الصحيح لأن الضرورة قد تقع في الجملة في المصراً أيضاً كافي الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي وإن مات قيم ماشية أو كلب أو آدمي أو تنفع حيوان أو تنفع جميع ما فيها من غير الحيوان أو كبره كذا في الهداية \* وكذا إذا قطع شعره فهو كالنفس كذا في السراج الوهاج \* وإن وقع نحو شاة وأخرج حياها الصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وإن أدخل فاه فيه فاعتبر بسوره فإن كان سوره طاهرًا فالأطراف طاهر وإن كان نجسًا فنجس فينزع كله وإن كان مشكوكًا فمشكوك فينزع جميعه وإن كان مكروهًا فمكروه فيستحب نزحها وإن كان نجس العين كالخنزير فانه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه كذا في التبيين وهكذا سائر المايثوكل لحمه من سباع الوحش والطير لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعد كذا في الظهيرية \* الميت المسلم إذا وقع في الماء كان قبل الغسل أفسده وبعد لا وهو المختار كذا في التتارخانية \* والسقط إذا استحل فحكه حكم الكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وإن لم يستحل يفسد الماء وإن غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضخان \* وإذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها لكونها معينا ينزع ما تادل كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختصار شرح المختار \* والأصح أن يؤخذ بقول رجائين له ما بصارة في أمر الماء فأى قدره قال أنه في البئر ينزع ذلك المقدر وهو أشبه بالفق كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين \* إن مات فيها الدجاجة والسنور والجماسة ونحوها ولم يكن منتفخا ولا متفسخا ينزع أربعون أو خمسون دلوها كذا في محيط السرخسي \* وهو الظاهر كذا في الهداية \* إذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فخرجت حين ماتت قبل أن تنتفخ فانه ينزع منها عشرون دلوًا إلى ثلاثين بعد إخراج الثائرة والعصفور كذا في المحيط \* ولا عبرة للنزع قبل إخراج الفأرة كذا في التبيين \* ولا فرق بين أن

لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يفسد إذا غش دم الحيلة أو لوزغة يفسد الثوب والماء ودم البقي أو البعوض أو البرغوث لا يفسد عندنا (الطحال والكبد) طاهران قبل الغسل حتى لو أطل به وجه الخنف وصلى خازت صلاته وما يقي من الدم في عروق المذ كآ بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن غش (وعن أبي يوسف) رحمه الله يفسد الثوب إذا غش ولا يفسد القدر (الدم) الذي ظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول أبي يوسف وقال محمد بنجس (ماء) الطابق نجس قياساً وليس بنجس

استحسانا وصوره اذا حرق العذرة فاصاب ماء الطابق توب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت البالوعة اذا كان عليه طابق فغرق الطابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هرب في فيه النجاسات فغرق حيطانها وكوتها وقطارها وكذا لو كان في الاصطبل كوزة ملق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البله في أسفل الكوز صارت نجسة بخيار الاصطبل وفي (٣٠) الاستحسان لا يتنجس لان الكوز ظاهر والماء الذي فيه طاهر فترشح منه يكون طاهرا

(اذا صلى) ومعه شعر الأذى قد ذكرنا أنه يجوز صلاته ولو قلع انسان سنه أو قطع أذنه ثم أعادهما الى مكانهما وصلّى أو صلى وسنه أو أذنه في كفه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا الوصل في عنقه قلادة فيها سن كلب أو ذئب تجوز صلاته وما يظهر جلد البالغ يظهر لجمه بالذكاة ذكره شمس الأئمة الحائلي في قيل يشترط أن تكون الذكاة من أهلها في محلها وهو ما بين اللبنة واللحن وقد سمي بمحيط كان مأكولا لا يحل أكله بتلأ الذكاة (وذكر الناطقي) اذا صلى ومعه لحم السباع كالثعلب ونحوه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كان مذبوحا ولو صلى ومعه لحم يارز قد ذبح جازت صلاته لان سور الثعلب ونحوه نجس وما كان سورته نجسا لا يظهر لجمه بالذكاة انما يظهر اذا لم يكن سورته نجسا (وعن الفقيه أبي جعفر) اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلاته ولو وقع في الماء أفسده وذكر الناطقي عن محمد بن جهمه انه اذا صلى على جلد كلب أو ذئب قد ذبح جازت صلاته

تمت الفأرة في البئر أو خارجها وتلقى فيها وكذا سائر الحيوانات كذا في الجرارائق \* ولو قطع ذنب الفأرة والتي في البئر نزح جميع الماء وان جعل على موضع القطع شعة لم يجب الاما في الفأرة كذا في الجوهرة النيرة \* وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزح منها في رواية عشرة أو ثلاثون دلوا اذا وقع في البئر ساء أبرص ومات ينزح منها عشرون دلوا في ظاهر الرواية والصعوبة بمنزلة الفأرة والورشان بمنزلة السمنور ينزح منها أربعون أو خمسون كذا في فتاوى قاضي خان \* وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين الدجاجة والشاء فهو بمنزلة الدجاجة والرواية كذا التناخنية \* وهكذا يكون أبدا حكمه الا صغر كذا في الجوهرة النيرة \* ثم يطهارة البئر بطهر الدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي \* ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس وتمس ذراعا أو تغيبت فيها ظهرت الخشبة والثوب تبعا لطهارة البئر كذا في الظهيرية بئر وجب فيها نزح عشرين دلوا فتزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة ينزح منها عشرون دلوا والاصل في هذا أن البئر الثانية تطهر بمات طهر الاول حين كان الدلو المصبوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشر دلوا ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حنيفة ينزح احد عشر دلوا وهو الاصح كذا في البدائع \* وان أخرجت الفأرة والقيت في البئر الاخرى وصب فيها ايضا عشرون دلوا فعليه اخراج الفأرة ونزح عشرين دلوا مثل ما كان عليهم في الاولى كذا في السراج الوهاج \* بئران وجب من كل واحدة منهما نزح عشرين فنزح عشرون من احدهما وصب في الاخرى ينزح عشرون ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى ينزح أربعين فنزح ما وجب من احدهما وصب في الاخرى ينزح أربعين والاصل فيه أن ينظر الى ما وجب النزح منها الى ما صب فيها فان كانا سواء تداخلا وان كان واحدا كثر دخل القليل في الكثير وعلى هذا ثلاث آبار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع \* وان صب فيها من احدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلاثون كذا في محيط السرخسي \* ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح أربعون دلوا قلنا من الاصل ولو نزح دون من الاربعين وصب في العشر ينزح أربعون كذا في البدائع \* وفي النوادر فأرة ماتت في حب ماء فأريق الماء في البئر قال محمد بن جهمه الله ينزح الاكثر من المصبوب ومن عشرون دلوا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلوا كذا في السراج الوهاج \* وان تفسخت في الحب صب ثم قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المتن \* بئر الماء اذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه كذا في الظهيرية \* ولاية در هذا الذرعان حتى اذا كان بينهما عشرة أذرع وكان يوجب البئر اثر البالوعة فساء البئر نجس وان كان بينهما ذراع واحد ولا يوجب اثر البالوعة فساء البئر طاهر كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* واذا وجد في البئر فأرة أو غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتفخ أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا يؤضون منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها وان كانت قد انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاة ثلاثة أيام وإياها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية \* وان علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلاة من ذلك الوقت بالإجماع وما عمن من العجيين

(الكلب) اذا أخذ عضو انسان أو ثوب به بقيه ان أخذ في الغضب لا يفسده وان أخذ في اللعب والمزاح يفسده لانه في الوجه بذلك الاول ياخذ بسنه وسنه غير نجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه وإما به نجس اذا مشى كلب على ثلج فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان الثلج رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يتبل يصير الثلج نجسا كما يصيبه يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل ان لا يتنجس الثلج وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا مشى في طين أو ورد غصة يتنجس الطين والردغة اذا صلى وهو حامل شئ من اكله عليه جازت صلاته وان

أصاب دم الشهيد أو ب انسان أفسده (لعاب الفيل نجس) كعاب الفهد والاسد اذا أصاب الثوب بخرطومه نجسه الثوب النجس اذا غسل ثلاثاً وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فان غسل ثلاثاً وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئاً عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والا فتقاطر منه نجس فاذا أصاب شيئاً أفسده اذا غسل الثوب ثلاثاً وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبالغ صيانة للثوب لا تجوز اذا نام (٣١) الكلب على حصر المسجد ان كان

باباً لا يتنجس وان كان رطباً ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك (اذا) رعى بعذرة في نهر فانتضح الماء من وقوعها فأصاب ثوباً ان ظهر أثر النجاسة فيه يصير نجساً والا فلا وكذلك لو مال الحمار في ماء جار فأصاب الرش ثوب انسان لا يفسده ما لم يتيقن أنه بول وان كان الماء كذا فزاد على قدر الدرهم أفسده (الكلب) اذا خرج من الماء واتقض فأصاب ثوب انسان أفسده قيل ان كان ذلك من ماء المطر لا يفسده الا اذا أصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل اذا صلي ومعه فأرأه أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كه ثعلب أو جر وكتب لا تجوز صلاته لان سورته نجس لا يجوز به التوضؤ (ولو صلي) ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل البياضة فلا تقام الذكاة مقام الذبغ وأما قيص الحسة ذكر شمس الأئمة الحلواني الصحيح انه طاهر (اذا صلي) وفي كنهه بيضة

بذلك الماء في الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجز به ثلاثاً منذ ثلاثة أيام وان كانت غير متفسخة لا يؤكل منذ يوم وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط \* (والثاني ما يستحب فيه نزع الماء) \* اذا وقع في البئر فارتد يستحب نزع عشر ينزلوا في السنور والدجاجة والخلاعة نزع أربعين لأن سورته هذه الحيوانات مكروه والغالب أن الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزع شيء من الماء وان كانت الدجاجة غير مخلاة لا ينزع منها شيء وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية \* ثم في كل موضع كان النزع مستحباً لا ينقص عن عشر ينزلوا اليه أشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط \* ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير \* وفي البدائع ناقلاً عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخر جثية ينزع عشر دنولاً التسعة كين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع ولو ضا جاز كذا في فتاوى قاضي خان

والنصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقنأ والقنأ (٣) ولا بماء الورد ولا بشيء من الاشربة ولا بغيرها من المائعات نحو الخل \* كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة \* ولا بماء الصابون والخرص اذا ذهب رفته وصارت نجساً فان بقيت رفته واطافته جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضي خان \* وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* فان تغيرت أو صافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجار فيه وقت الشريف فانه يجوز به الوضوء عند دعامة أصحابنا رحمه الله كذا في السراج الوهاج \* والتوضؤ بماء الزعفران والورد والعصفر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب وان غلبت الحمرة وصار مقاماً كاليجوز التوضؤ به كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا طرح الزاج أو العفص في الماء عجز الوضوء به ان كان لا يتنقى اذا كتب فاذا انقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلاً عن التجنيس \* ولو تغير الماء المطلق بالطين أو بالتراب أو بالخص أو بالنورة أو بطول المكث يجوز التوضؤ به كذا في البدائع \* ولو توضأ بماء السيل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً أو أجاباً وان كان نجساً كالطين لا يجوز به التوضؤ \* وكذا التوضؤ بالماء الذي ألقى فيه الحصى أو الباقلاء ليلتلف وتغير لونه وطعمه ولكن لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحصى أو الباقلاء ورجع الباقلاء لم يوجب فيه لا يجوز به التوضؤ كذا في فتاوى قاضي خان \* وان طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في النظافة كالأشنان والصابون جاز الوضوء به بالاجماع الا اذا صار نجساً فلا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا بل الخبز بالماء وبقيت رفته جاز التوضؤ به وان صار نجساً لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* الماء المطلق اذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كالخل واللين ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجهه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به \* ثم ينظر ان كان الذي يخالطه مما يخالف لونه لون الماء كاللبن وماء العصور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون وان كان لا يخالف فيه ويخالفه في الطعم كعصير العنب الابيض وخله تعتبر في الطعم وان كان لا يخالفه فيهما تعتبر في الاجزاء وان استويا في الاجزاء لم يذكروا في ظاهر الرواية وقالوا عكسه حكاهم الماء المغلوب احتياطاً هكذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ ببيد القمر ولا يتيمم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوي

(٣) قوله والقنأ وهو بالناء المثلثة محركات يشبه القنأ وضرب منه أو الخبار واحد نه بها اه قاموس مذرة قد سال مجها ما جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت (البيضة) الرطبة أو السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا تقصد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله (امرأة) صلت ومعهها صبي ميت ان لم يكن استمل فصلاتها فاسدة غسل أولم يغسل وان كان قد استمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت صلاتها والمستحب أن لا يصلي على هذه الحالة (ثوب) أم ابه عصر ومضى على ذلك أيام جازت الصلاة فيه عند علماء شاربهم الله تعالى لانه لا يصير نجساً في الثوب (امرأة) صلت ومعهها دود القز جازت صلاتها لانه ليس بنجس (ثوب) أصابت

النجاسة طرافه فندى ذلك الموضع فغسل منه طرفا جازت الصلاة فيه (إذا قام ملء) ينبغي أن يغسل فاه فاه لم يغسله حتى صلى جازت صلاته لأنه يظهر بالبراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله وكذا إذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه وحسب بالمساة حتى ذهب أثرها وكذا السكين إذا نجست فحسبها بالمساة أو مسحها بريقه وكذا الصبي إذا قام على ندى الأم ثم مضى الندى مرارا يظهر (إذا صلى) على ثوب محشو (٣٣) بطائفة نجسة وظهارته طاهرة جازت صلاته في قول محمد رجه الله ويجعل كثوبين وعلى قول أبي يوسف رجه الله لا يجوز

وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنيد التمر وان يميم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف رجه الله يميم ولا يتوضأ بالنيد بحال وقال محمد رجه الله يميم ما احتياطا يميم ما ترك لا يجوز وأبيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نجيم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة رجه الله أنه يرجع إلى قول أبي يوسف رجه الله والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وأبي يوسف رجهما الله كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضي خان والفتاوى على قول أبي يوسف رجه الله كذا في العيني شرح الكنز \* وهذا كله إذا كان حلوا أو قارصا أما إذا غلى واشتد وقذف باليد فإنه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لأنه صار مسكرا هذا إذا كان نيا كذا في شرح الطحاوي \* وان طبع أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلوا كان أو مترا أو مسكرا وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلا عن المفيد والمزيد \* وقال أبو طاهر الدباس رجه الله لا يجوز وهو الأصح كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه تيمرات فصارت حلوا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا كذا في شرح منية المصلى لابن أمير حاج \* ولا يجوز التوضؤ بمساواة من الانبذة كذا في الهداية \* وكذا إذا كان النيد غلظا كالبدن لم يجوز الوضوء به كذا في الكافي \* واختلف مشايخنا في الاغتسال بالنيد \* عند أبي حنيفة رجه الله الأصح أنه يجوز كذا في شرح المبسوط وهكذا في الكافي وفي الفتاوى العتبية وهو الصحيح كذا في التتارخانية وقال في المشيد والأصح أنه لا يجوز الاغتسال به لأن الجنابة أغلظ الحديث والضرورة في الجنابة دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين \* وفي الجامع الصغير الحديث وهو الأصح كذا في التتارخانية \* وتشترط النية في الوضوء والاعتسال بنيد التمر كافي التيمم كذا في الظهيرية ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماء مطلقا تنقض وضوءه كذا في شرح منية المصلى لابن أمير حاج \* ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ بنيد التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نيد التمر والصعيد يتوضأ بنيد التمر عند أبي حنيفة رجه الله لا غير وعند أبي يوسف رجه الله يتوضأ بالماء المشكوك ويقيم ولا يتوضأ بنيد التمر وعند محمد رجه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحد الإيجوز والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية \* اتفق أصحابنا رجهما الله أن الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضؤ به واختلفوا في طهارته قال محمد رجه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رجه الله وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الذي أزيل به حدث أو استعمل على وجه القرية فالصحيح أنه كذا زایل العضو صار مستملا هكذا في الهداية سواء كان الحدث كبيرا أو أصغرا هكذا في العيني شرح الكنز \* حتى إذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان \* إذا أدخل الحدث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا اغتراف لا يصير مستملا للضرورة كذا في التبيين وكذا إذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستملا بخلاف ما إذا أدخل يده في الأنا أو ربحه للتبر فإنه يصير مستملا (١) لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة \* وبشترط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رجه الله كذا في المحيط \* وبادخال الأصبع أو الأصبعين لا يصير مستملا وبادخال الكف يصير مستملا كذا في الظهيرية \* قوله فإنه يصير مستملا أي مالا في العضو فقط لا كل الماء وهكذا يقال فيما بعده من هامش الأصل وحرره

ويجعل كثوب واحد ولو صلى على ثوب محشو بطائفة طاهرة وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلاته في قول محمد رجه الله وكذا في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رجه الله لا يجوز صلاته في الثوبين وقوله أقرب إلى الاحتياط (الأرض) أو الشجر إذا أصابته النجاسة فأصابها المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا إذا صلى ومعه تكة من شعر الكلب جازت صلاته لأنه تيمم المرأة إذا اختضبت بجحنا نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثا بماء طاهر يظهر لأنما أنت بماء في وسعها وينبغي أن لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بل إن الماء (إذا كان) على بدن الرجل نقطة يمس ما تحتها من الرطوبة ولم تذهب الجلدة عنها فتوضأ وأمر الماء على الجلدة جاز وان لم يصب الماء ما تحتها إلا أن الواجب غسل الظاهر دون الباطن (الحمار) إذا وقع في الملاحة وما ردها كان الشك طاهرا حل أكله في قول محمد رجه الله وعلى قول أبي يوسف نجس وكذا العذرة إذا حرق وصارت رمادا

والطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدور وطبخ به يكون طاهرا (الجلد المدبوغ) إذا أصابته النجاسة أن كان صلبا لا ينشف والجنب النجاسة أصلا بته يظهر بالنسل في قولهم وإن كان ينشف النجاسة أن أمكن عصره يغسل ثلاثا وبعض في كل مرة فيطهر وإن كان لا يمكن عصره فعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويجوز في كل مرة فيطهر وعند محمد رجه الله لا يطهر أبدا وعلى هذا الخلاف اللحم إذا طبخ بالخمر والحديد إذا مرق بالماء النجس عند محمد رجه الله لا يطهر أبدا وعند أبي يوسف رجه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر والحديد يتوضأ بالماء الطاهر ثلاثا

ويبرق في كل مرة فيطهر وكذا الحميم من البردى إذا أصابته النجاسة وهو جسد لا يطهر عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ووجدني لا يطهر بلا خلاف لأنه لا ينشف النجاسة (وعند محمد رحمه الله) جلد الميتة إذا بيس ووقع في الماء لا يفسد ولو صلى معه جازت صلاته وإن كان أكثر من قدر درهم إذا دبغ بالرماد أو بالملح أو السبخة أو ما يمنع من الفساد ويخرج من حد الأكل فهو دباغ (الخشب) إذا أصابته النجاسة (٣٣) فأصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل

كالارض إذا أصابها النجاسة ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل فإنه لا يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف إذا لم يبق أثر النجاسة واختلجوا في الشجر والكلام مدام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الحصى حكىها حكم الارض اذا نتجست وجفت وذهب أثرها والآجر اذا كان مفروشا فكمه حكم الارض يطهر بالجفاف وان كان موضوعا ينقل ويحول من مكان الى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز والبساط الذي بعض أطرافه نجس جازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر يتحرك المصلي أولا يتحرك لان البساط بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي بخلاف ما إذا صلى في ثوب وطرفه طاهر وطرف منه نجس فلم ينظر الطرف الطاهر وألقى الطرف النجس على الارض ان كان

والجنب إذا انفس في البئر لطاب الدلو فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل يجماله والماء يجماله وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهر وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجس \* وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانصال وهو أوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين \* ولو انفس للاغتسال للصلاة يفسد الماء (١) بالاتفاق كذا في النهاية \* ولو وقعت الخائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الحيض بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو غسل عضو سوى أعضاء الوضوء كما اذا غسل فخذه أو جنبه فلا يصح أنه لا يصير مستعملا بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة \* وإذا غسل رأسه ليحلق شعره وهو متوضئ لا يصير مستعملا كذا في الظهيرية \* ولو توضأ الطاهر لزالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملا كذا في فتاوى قاضيان \* المحدث اذا توضأ للتبريد والتعلم صار الماء مستعملا عندهما وعند محمد رحمه الله لا يصير مستعملا كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير الحسامي صي توضأ هل يصير الماء مستعملا المختار انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا والافلا هكذا في المضمرات \* اذا غسل يده بالماء ومنه صار مستعملا (٢) كذا في محيط السرخسي \* المرأة اذا وصلت شعر غير هابت شعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملا \* وان غسلت شعرها صار مستعملا كذا في السراج الوهاج والظهيرية \* ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا كذا في محيط السرخسي \* جنب اغتسل فانتضح من غسله شيء في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا ففسده وكذا حوض الحمام على قول محمد رحمه الله لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج منه الطهورية كذا في الخلاصة \* غسالة الميت نجسة أطلق محمد رحمه الله في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا الا أن محمد رحمه الله اغتاظ لان الميت لا يخرج عن النجاسة طالبا كذا في الظهيرية \* ولو توضأ بالخل أو بماء الورد لا يصير مستعملا عند الكل كذا في التتارخانية \* الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسده الا اذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* عرف كل شيء يعتبر بسوءه كذا في الهداية \* عرق الحمار والبغل والاعام \* ما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا كذا في المحيط \* وان أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة وان خفس في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المفيد \* سؤرا لا دمي طاهر ويدخل في هذا الجنب والخائض والنفساء والكافر الاسور وشارب الخمر ومن دمي فوه اذا شربا على فور ذلك فانه نجس وان ابتلع ريقه مرارا طهر فيه على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* اذا كان شاربا لشارب الخمر طويلا يتنجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية فاقلا عن الجحمة \* وكراهة سؤر المرأة لا جنس كسؤره لها ليس لعدم طهارته بل لاسيما اذا كذا في النهر الفسائق \* وسؤر الفرس طاهر بالاجماع في الاصح كذا في الزايد \* وكذا سؤر ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلا والابل والبقر الحلاله فسؤرها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدمها لا يكره وان وصل فهي بمعنى الخلافة كذا في محيط السرخسي \* وسؤر ما ليس له نفس سائله مما يعيش (١) قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة غير يستعمل اه (٢) قوله صار مستعملا أي اذا قصد إقامة السنة والافلا يستعمل اه

ما على الارض يتحرك يتحرك لا تجوز صلاته اذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكذلك بالتراب ينظر ان كان التراب قليلا بحيث لو استشه بجدر النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا لا يجدر به النجاسة يجوز (الخر إذا أصابته النجاسة) ان كان حرا ينتشر النجاسة كجوز الرابكون يسه طهارته وان كان لا ينتشر لا يطهر الا بالغسل (اللين إذا أصابته النجاسة) وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لأنه ليس بأرض وان كان مفروشا وصلى عليه بعد الجفاف جازت صلاته لأنه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان (اذا قام)

المصل على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء ركن جازت صلاته والا فلا اذا صلي ومعه نجاسة مسك ان كانت النجاسة نجاسة جازت صلاته لان ما يجزله المذبوغة وان كانت رطبة ان كانت نجاسة نجاسة مذبوغة جازت صلاته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوغة فصلاته فاسدة والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت (٣٤) فيصير طاهرا كرماد العذرة (الصبي) اذا بال في التنورا ومسحت المرأة التنور بخزقة

في الماء او غيره طاهر هكذا في التبين \* وسور حشرات البيت كالخبيبة والفأرة والسنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة \* ويكره ان تلمس الهرة في كف انسان ثم يصلي قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكل منه كذا في التبين \* وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج \* فان أكلت فأرارة وشربت الماء في فورها ينتجس وان مكنت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا ينتجس هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وسور سباع الطير مكروه وعن أبي يوسف وجهه الله أنه انما كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على منأها لا يكره واستحسن المشايخ هذا رواية كذا في الهداية \* وكذا سور مالا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه واستحسننا كذا في شرح المبسوط \* الماء المكروه اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار \* وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكنز \* حب الماء اذا ترشح منه الماء فقاء كلب فلمس الحب فاما الماء الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة \* ويفسحل الا ناهن ولوغ الكلب ثلاثا كذا في الهداية \* وسور البغل والحمار شكوكه والصحيح أنه طاهر وانما الشك في ظهوره كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الجهور كذا في الكافي \* فان لم يجد غيرهما توضأ بهما وتيمم أو يمسح ما قدم جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الا كسفا باحدهما كذا في خزائن المفتين \* والافضل تقديم الوضوء والغتسل به عندنا كذا في البحر الرائق \* اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير \* ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي \* قول الخفاش وغرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان \* وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا ينتجس كالبق والذباب والزناير والعقارب ونحوها \* وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالمسك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قيل غير المسك يفسده وقيل لا وهو الاصح \* والضفدع البصري والبري سواء كذا في الهداية \* قال أبو القاسم الفاروق به نأخذ كذا في المضمرات \* ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم ياتي فيه كذا في التبين وبسورة الجواب بين التفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يتخلو من اجزائه وهو غير مأكول كذا في محيط السرخسي \* وما يعيش في الماء ما يكون بوالده ومثواه في الماء \* وماء العماش دون ماء المولدة يفسد كذا في الهداية \* ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للترايب كذا في القنية \* خشبة أصابته نجاسة أو سرقين فاحترقت فصارت رمادا فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في المصنوعات \* شعر الميتة وعظمه طاهران وكذا العصب والحافر والناف والظلف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والخلب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار \* وهذا اذا كان الشعر مخلوقا أو مجزوزا أما اذا كانت وفاته يكون نجسا كذا في السراج الوهاج \* وانفة الميتة وليتها في ضرعها وقت شرابها نجاسة الخارجة والسخلة الساقطة من أمها وهي مثله طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي \* ونجاسة المسك ان كانت بحال لو أصابها الماء لم تفسد فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكبة طاهرة بالاتفاق كذا في التبين \* أما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار \* لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا كذا في معراج الدراية \* جلد الانسان اذا وقع في الماء أو قشره

مبالغة بنجاسة ثم خبرت ان كانت النجاسة قد يبست ولم يبق بلها قبل الصاق الخنزير بالنور لا ينتجس الخنزير لان النار لما أكلت البقلة صارت كالارض اذا يبست بالشمس وان ألصقت الخنزير بالنور حال قيام البقلة فانتجس نجس وقيل ان كان الخنزير خبز حلطة أو شعير لا ينتجس وان كان الخنزير خبز الارز أو الجوارس ينتجس لان ذلك ينشف (اذا صلي ومعه درهم) تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد وان صلي في ثوب ذي طاق واحد كالتيمس ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قولهم وليس هذا كالتجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط أو الارض تحت القدمين تجمع كافي ثوب واحد ولو صلي في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل

من قدر الدرهم ولو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما وينع جواز الصلاة ولو صلي في ثوبين فاصابت النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف هو كوثب واحد لا يمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد يمنع وقيل ان كان مضروبا يمنع عندهم وقول أبي يوسف رحمه الله أو سعة وقول محمد رحمه الله أحوط وفيما اذا كانت البطانة نجسة دون الظهارة أو كان الحشو نجسا أحوط وقول أبي يوسف رحمه الله (الماء) الذي يسيل من فم النائم طاهر هو الصحيح لانه متولد من البلغم اذا جعل السريرين

في الطين وطن به شيء فليس موضع عليه منديل مبلول لا يتنجس (المفرق) الخاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسة وثبت ثوب مبلول معلق تصيبه الريح قليل بأنه يتنجس اذا أصح بمصارين شاة ميتة وصلى معها جازت صلاته وكذا لو أصح الماشاة ودبغها وجعل فيها اللبن أو السمن جاز وصدق كذا الكرش وكل ما يمنع عن الفساد ويخرج عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب أو الشمس وشحوه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم اذا

أدخل المرارة في اصبعه لقرحة يكره ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله لان عنده لا يباح التداوى بيول ما يؤكل لحمه (الخف) اذا أصابته النجاسة كانت النجاسة مستحبة كالعذرة والروث والمني يطهر بالحك اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا مسحها على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها أثر يطهر وعليه الفتوى لعموم السأوى وان لم تكن النجاسة مستحبة كالخمر والبول لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا ألقى عليها رابا فسحها يطهر لانها تصير في معنى المستحبة وبه تأخذ (والثوب) لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الا المني فإنه يطهر بالفرق وقيل منى المرأة لا يطهر بالفرق لانه رقيق بمنزلة البول وفي مجموعات مجد الأئمة البخاري قال وفي فوائد الشيخ القاضي الامام أبي علي النسفي انه سئل أبو بكر محمد بن الفضل عن منى المرأة اذا أصاب الثوب

ان كان قليلا مثل ما ينتثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدرا الظفر يفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة \* كحل اهاب ديبغ دباغة حقيقية بالادوية أو حكيمة بالتقريب والتشميس والالقاء في الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه الا جلد آدمي والخنزير هكذا في الزاهدي \* ولو أصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكيمة الأطهر أنه لا يعود نجسا كذا في المضمرات \* وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالماء وكذلك جميع أجزائه تطهر بالماء كذا في الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي \* السكر الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا \* اذا قرت الفأرة من الهرة ومترت على قصعة ماء ذكر شمس الأئمة الخوافي رحمه الله ان الهرة ان جرحتها تنجس القصعة والا \* وفي شرح الطحاوي تنجس مطلقا انها تسول غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة \* ويجوز للرجل أن يتوضأ من الخوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن به وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضؤ منه متى يتيقن أن فيه قدرا لا أثره كذا في المحيط \* ولو ظنه نجسا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة \* سبع مربيال كية وغلب على ظنه شربه منها يتنجس والاقلا كذا في الجبر الرائق ناقلا عن المبتغي \* في الفتاوى العتائية ولو وجد في الصخر ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يده نجسة وليس معه ما يغترف به منه فإنه يقع منه ندبلا واداسال الماء على يده من المنديل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التارخانية \* ولو أن الصبيان وأهل الرستاق يضعون أيديهم على الدلو والشاة فالدلو والشاة طاهران كذا في الظهيرية \* ما لم يعلم يقينا بالنجاسة كذا في فتح القدير \* اذا أدخل الصبي يده في كوز ماء أو رجليه فان علم ان يده طاهرة يمين يجوز التوضؤ به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بأجزأه كذا في المحيط \* واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعدما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام نجسا أبرأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه نجسا قد اغتسل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط \* اذا مسح أعضاء بالنديل وابتل حتى صار كثيرا أو قاطرا الماء من أعضائه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة كذا في البدائع \* ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة \* في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت أو صافه لا ينتفع به من كل وجهه كالبول والاجاز سقي الدواب وبول الطين ولا يطين به المسجد كذا في التارخانية \* البول في الماء الحارى مكروه كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التارخانية \* حوض فيه عصير فوقع البول فيه ان كان عشرين في عشر لا يفسده وان كان أقل أفسده كذا في الخلاصة

### (الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم (منها النية) وكيفيتها أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح

(٤ الفتاوى اول) هل يطهر بالفرق كفى الرجل قال لا يطهر لان منى الرجل فيه غائظة ومنى المرأة رقيق أصغر كالبول فلا يطهر الا بالغسل ثم قال مجد الأئمة قال رحمه الله تعالى يعني أستاذ القاضى العيصي انه لا فرق بين منى المرأة ومنى الرجل (والبدن) لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مسح موضع الطامة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قدم قبل هذا انه يجوز اذا كان المامة قاطرا اذا أصاب الثوب منى ففرق بين طهارته فأصابه ماء بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا (والارض) اذا أصابها النجاسة نجفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجسا وكذا لو جفت الأرض وذهب أثر النجاسة ورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به (والتراب الطاهر) إذا جعل طينا بالمالحة النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أيهما كان نجسا (خف) بطانة ساقه من السكر باس قد دخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد وملا ثلاث مرات وأهراق الماء يصير طاهرا لأنه أتى بها هو الممكن (إذا ذبح شاة) ومسح السكين بصوفها يظهر إذا ذهب أثر الدم وكذا السيف (٢٦) إذا تنجس ومسح بالتراب أو بالخرقة وذهب أثر الدم (ثوب) أصابته

الابا الطهارة ونية الطهارة واستباحة الصلاة تقوم مقام رادة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تنجس الجنب يريده الوضوء جاز كذا في التبيين وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو تنجس للصلاة الجنابة أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط \* ولو تنجس لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو بآية التفسير أو بآية الميث أو بالأذان أو بالأقامة أو بدخول المسجد أو بظهور وجهه بان دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تنجس لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة \* ولو تنجس للسلام أو ورد السلام لا يجوز أداء الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تنجس يريده تعليم الغير ولا يريده الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان \* والكافر إذا تيمم للسلام فاسلم لا يجزئه أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة \* مريض يعمه غيره فأنشأ على المريض دون الميم كذا في القنية \* (ومنها الضربتان) يسح باحدهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين كذا في الهداية \* ويسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية يسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية وهكذا في فتح القدير \* مسح العذار شرط على حكي ما عن أصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزايد وهل يسح الكعب الصحيح أنه لا يسح وضرب الكعب يكفي كذا في المضمرات \* وإن مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالأخرى إحدى يديه أجزأه في الوجه واليد الأولى وبعد الضرب للبدن الأخرى كذا في السراج الوهاج \* وإذا أراد التيمم فمك في التراب وذلك به جسده كله أن كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جازوا أن لم يصب لم يجزئه كذا في الخلاصة \* مقطوع اليدين من الرسغ يسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يسح موضع القطع وإن كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي \* ولو شلت يده يسح يده على الأرض ووجهه على الحائط ويجزئه ولا يدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبيل فصل التيمم \* لو ضرب يديه فقبل أن يسح أحدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء وبه قال السيد أبو شجاع \* وقال القاضي الأسدي لا يجزئ كذا في ملاء كفيه ماء فحدث ثم استعمله \* وفي الخلاصة والأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة كذا في فتح القدير \* (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* وهو المختار كذا في المضمرات \* حتى لو لم يسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزئه كذا في محيط السرخسي \* ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة \* ويسح الوتر التي بين الخفين ويجب تحليل الأصابع أن لا يدخل بينها غبار كذا في التبيين \* (ومنها الصعيد الطيب) يتيمم بطاهر من جنس الأرض كذا في التبيين \* كل ما يحترق فيصير رمادا كالخطب والحشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالسديد والصفرو والنجاس والجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض \* وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع \* فيجوز التيمم بالتراب والرمال والسبخة المعقدة من الأرض دون الماء والحص والنورة والكحل والرنج والمغرة والكبريت والغير وزج والعقيق

نجاسة رطبة فالتى عليها ثوبا وصلى أن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبا بين كائنه إلى يجوز في قول محمد رحمه الله وإن كان لا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبا بين لا يجوز ولو التى عليه البدا وصلى قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز صلاته وقال الحلواني لا يجوز إلا أن يلقى على هذا الطرف الطرف الآخر فيصير بمنزلة ثوبين وإن كانت النجاسة باساسة جازت صلاته على كل حال لأنها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها (إذا) نام الرجل على فراش أصابه منى ويسف فرق الرجل وابتل الفراش من عرقه أن يظهر أثره في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده تنجس بدنه وكذا إذا غسل برجليه ومشى على أرض تنجس بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله واسود وجه الأرض لكن لا يظهر أثره بلل الأرض في رجله فصلى جازت صلاته وإن كان بلل المساء في الرجل كثيرا حتى مشى على الأرض

وابتلى وجه الأرض فصارت طينا ثم أصاب الطين رجله لا يجوز صلاته وقيل إن كانت النجاسة في الأرض باساسة فعر عليها والبلش برجله مبلولة لا تنجس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبة ورجله باساسة تنجس الرجل (رجل) دخل مريطا فأصاب رجله من الأرواث شئ فصلى قالوا لا بأس به ما لم ينحش لعموم البلوى وعن محمد رحمه الله أنه رخص في الأرواث حين قدم الرى لما رأى فيه من البلوى وإن أصاب الخف منه شئ يغير فيه قدر الربع والمراد من الربع ربيع مادون الكعبين لما فوقهما لا من فوقهما زيادة على الخف (إذا استنخ) الرجل



وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفيه لا بأس به ويظهر خفيه بغير الطهارة موضع الاستنجاء كقلنا في عروة القصة اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا اذا ظهرت يده تطهر العروة بها (الحصير من البردي) اذا نجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلاثا ويقوم على الحصير حتى يخرج الماء من انقباضه وان كانت النجاسة يمس في الحصير تدلك حتى تلبس النجاسة وتزول بالماء ولو كان الحصير من القصب فقد ذكرنا أنه يغسل ثلاثا فيطهر (البساط (٢٧) النجس) اذا ألقى في الماء الجاري فجرى عليه الماء لعله يطهر (الاجر) اذا

وبالنجس والزرير جد كذا في الجرارائق \* وبالباقوت والمرجان كذا في التبيين \* وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في الجرارائق \* وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين \* وبالحرف اذا كان عليه صبيغ ليس من جنس الارض كذا في خزنة الفتاوى \* وبالجرجير عليه غبار أولم يكن بان كان مغسولا أو لمس مدقوقا وغير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان \* وبالطين الاحمر والاسود والابيض كذا في البدائع \* والاصفر كذا في الخلاصة \* والاخضر كذا في التتارخانية \* وبالارض السنية والطين الرطب كذا في البدائع \* وبالرداسنج (١) المعدني دون المتخذ من شئ آخر هكذا في محيط السرخسي \* أما الملح فان كان ما يضاف لا يجوز به اتفاقا وان كان جاليا فغيره روايتان وصحيح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز هكذا في الجرارائق \* الارض اذا احترقت فتميم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية \* ولوتيمم باللائق المدقوقة وغير المدقوقة لا يجوز ولوتيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز بالرماد والغبار والكافور والمسك كذا في الظهيرية \* ولا بالماء المتخمد هكذا في التبيين \* ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح \* وصورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوبا أو لبدا أو وسادة أو ما أشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط \* ولو أصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ناويا للتيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فلمس يديه غبارا فان أنزله جاز به التيمم كذا في السراج الوهاج \* وان لم يمسح لا يجوز هكذا في الجرارائق \* واذا خالط التراب ما ليس من جنسه فالعبرة بالغلبة هكذا في الظهيرية \* ولو كان المسافر في طين وردعة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار يلمس ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي أن يتيمم ما لم يخف ذهاب الوقت لان فيه تلطيخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المذلة وان تيمم به أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لان الطين من أجزاء الارض وما فيه من الماء مستمسك هكذا في البدائع \* وان صار الطين مغلا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي \* اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية \* الارض اذا أصابت النجاسة فمست وذبح أثرها لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها المسح بثلاثة أصابع) لا يجوز للمسح باقل من ثلاثة أصابع مسح الرأس والخفين كذا في التبيين \* (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز للتيمم ان كان بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا هكذا في التبيين \* لا يجوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم - منهارا وذكر عن السلي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وأقرب الأقوال أن الميل وهو ثلث القوس أربع أذرع طول كل ذراع أربع وعشرون أصبعا وعرض كل أصبع ست حبات شعير ملتصقة ظهر البطن هكذا في التبيين \* والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية \* ويتيمم بخوف سبع أو عدو سواء كان خائفا على نفسه أو على ماله هكذا

(١) قوله بالرداسنج هو بضم الميم الرصاص الذي ينقل عن الفضة اه

نجس لا يظهر أبدا وما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يغسل ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طجنت بالبحر لا تطهر أبدا قال رحمه الله وعندى اذا صب فيه الخل وتلأ حتى صار الكل خلا لا بأس به ولو صب الخمر على الحنطة تغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة (البقرة) اذا وقعت في الخبث عندا الحلب فرمى به من ساعتها لا بأس به وان نفقت البقرة في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك (اناصلي على الدابة) وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجواز وان كانت من دم أو عذرة أو كثر من قدر الدرهم لا يجوز

(بعر الفأرة) اذا وقع في حنطة وطعنت الحنطة لا بأس بكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر أثره بتغير الطعم وغيره (خبز) وجد في خلالة بعير الفأرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعريو كل الخبز (خمر) صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لموضيته وجوضيته احوصة الخل لا بأس بأكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب في الخمر الخل وصار خلا لا بأس بأكلها (فأرة) وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفنت ثم صارت (٢٨) خلا لا بأس بأكله وان تفست في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يمكن أكله

وكذا الكلب اذا ولغ في العنابة أو خلوف حية أو نار هكذا في التبنين \* وكذا لو كان عند الماء لص أو ظالم يؤذيه يتيم كذا في القنصة وفي النصف يتيم خلوف ضياع الوديعه أو قصد غريم لا وقام بدينه كذا في الزاهدي والكفاية \* وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكذا اذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه المخالطة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شئته أو صيده في الحال أو ثانی الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للجن دون اتخاذ المرقه ويجوز التيم كذا خاف الجنب اذا اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو يمرضه هذا اذا كان خارج المصر اجماعا فان كان في المصر فكذا عند أي حنيفة خلافا لهما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* واذا خاف المحدث ان توشأ أن يقتله البرد أو يمرضه يتيم هذا كذا في الكافي واختاره في الاسرار \* لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق \* والصحيح أنه لا يباح له التيم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه أو أبطأ برؤه يتيم لا فرق بين أن يشد بالتحرك كالمشتكى من العرق المذني والمبطون أو بالاستعمال كالجدري ونحوه أو كان لا يجد من موضعه ولا يقدر بنفسه فان وجد خادما أو ما يستأجر به أجزأه أو عنده من لواسته ان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير \* ويعرف ذلك بالخوف اما بغلبة الظن عن أماره وتجربة أو اخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* وان كان به جدري أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنسا ففي الجنابة يعتبر أكثر البدن وفي الحدث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا والاقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجريح أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيم \* وان كان يصب البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* وفي جمع العالوم له التيم في كله خلوف البق أو مطرا أو رشيد كذا في الزاهدي والكفاية \* المسافر اذا انتهى الى بر وليس معه دلو كان له أن يتيم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيم \* ولو كان مع رفيقه دلو عملا له وقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر وان تيم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يتيم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحتها ماء وقيل يتيم وفي جدد أو نيل ومعه آلة الذوب لا يتيم وقيل يتيم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق \* الاسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوات يتيم ويصلي بالأيام ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توشأ حبسستك أو قتلتك فانه يصلي بالتيم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضي خان \* المحبوس في السجن يصلي بالتيم ويعيد بالوضوء لان العجز انما يتحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيم ويصلي ولا يعيد لانه انضم عذر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط الاسرخسي \* والاصل انه متى أمكنه استعمال الماء من غير خلوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما (١) قوله والغالب في السفر الخ قالوا هذا محط التعليل قال في الحلية وهذا يشير الى انه لو كان بحضرته أو يقرب منه ماء تنجب الاعادة لتمنع كونه المنع من العبد اه

كثيرا والاخلا (اذا) صلى في قبص من غير سر او بل ان كانت الركبة والسر مستورين جازت صلاته وكذا لو كانت الركبة مستورة زاد والسر مكشوفة جازت وعلى العكس لا تجوز كذا الوصل على هذا الوجه في اذوا وح دلان السرقة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا كاملا أما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا تفسد صلاته لان الركبة لا تبلغ ربع الجمله (الجنب) اذا دخل الحمام واتر وصب الماء على جسده ونحوه يخرج يتركه بطهارة الا اذا روان لم يعصره مروي خلط عن أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل

مستحباً فهو أخش (إذا شرب الخمر) ونام فسأل من فقه شئ على وسادته أن كان لاري فيه من الخمر ولا يجه فبقي أن يكون طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ويظهر القمير بقه (إذا وقعت نجاسة) في صبح فانه يصبح به الثوب ثم يغسل ثلاثاً فيطهر كالأداء إذا خضبت بخنثنجس (إذا شرب الخمر) وصلى لم تجز صلاته أن كان مأصابه من الخمر أكثر من قدر الدرهم وأن كان أقل من ذلك جازت صلاته وأن شرب الخمر وصلى بعد ساعات جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله (٣٩) وكذا إذا قاء الرجل وصلى فهو على هذا الوجه

(الأرض) إذا تجمست ببول واحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة نصب الماء عليها ثلاثاً فاطهر وإن كانت صلبة قالوا نصب الماء عليها وتذلك ثم تشف بصوف أو خرقة فيغسل ذلك ثلاث مرات فقطهر وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم ينق رنجها ولا لو نهر وتركت حتى جفت تطهر (إذا كانت النجاسة) تحت القدم أكثر من قدر الدرهم تنقع جواز الصلاة وإن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جعت تصبراً أكثر من قدر الدرهم فإنها تجمع وتنقع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو اليدين يعني يمنع جواز الصلاة قال ولا يجعل كأنه لم يضع العضو على النجاسة وهذا أكمل وصلى رافعاً إحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كأنه لم يضع وتكره الصلاة في سبع مواضع في قوارع الطرق لأنه يصير غاصباح في الغير وفي معاطن الأبل والمزبلة والمخزرة

زاد على ثمن المثل ذبر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كذا في الجرار رائق \* (ومنها الطلب) مسافر غلب على ظنه أن يقر به ما وجب الطلب بقدر غلظه ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن أو إخبار كذا في الكافي \* وإذا شك يستحب له الطلب وإن لم يشك يتيم ولم يكن تاركاً لافضل كذا في السراج الوهاج \* والغلظة أربعاً ثم ذراع كذا في الظهيرية ولربعث من يطالبه له كفاه عن الطلب بنفسه \* ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الإعادة عندهما خلافاً لأبي يوسف كذا في السراج الوهاج \* ولو قرب من الماء ولم يعلم به ولم يكن بحضوره من يسأله أجراً التيمم وإن كان بحضوره من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فآخبره بما قريب لم تجز صلاته كالذي نزل بالعمران أن لم يطلب الماء لم يجز تيممه وإن سأل في الابتداء فلم يخبره حتى تيمم وصلى ثم أخبر بما قريب جازت صلاته لأنه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي \* لو كان مع رفيقه ماء فظن أنه سأل أعطاه لم يجز التيمم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يجوز التيمم \* وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله وأعطاه بعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي \* وإن منعه قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يدوان أبي أن يعطيه إلا بثن المثل أن لم يكن معه ثمنه تيمم وإن كان لم يتيمم وإن لم يسع إلا بثن فاحش وهو ضعف القيمة (١) تيمم هكذا في الكافي \* وتعتبر قيمة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان \* التيمم المصلي رأي مع رفيقه ماء فإن كان أكبراً به أن يعطيه يقطع صلاته وإن كان يشك فيه يعضي على صلاته فإن أمّ سألها فإن أعطاه وتوضأ وأعاد الصلاة وإن أبيت صلاته وإن أعطاه بعد ما أبي لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسي

\* (الفصل الثاني في ما ينقض التيمم) \* ينقض التيمم كل شئ ينتقض الوضوء كذا في الهداية \* وينقضه القدرة على استعمال الماء الكافي الناضل عن حاجته كذا في الجرار رائق \* جنب اغتسل وبقى لمعة وفي ماؤه يتيمم لبقاء الجنابة فإن أحدث تيمم للحدث فإن وجد ماء يكفيه ما صرفه إليه ما وان كفي معيناً صرفه إليه والتيمم لأن آخر باق وإن كفي واحد غير من صرفه إلى الملة وأعاد تيممه للحدث عن محمد \* وعند أبي يوسف (٢) رحمه الله تعالى لا يعيد ولو صرفه إلى الوضوء جازو تيمم لجنابته اتفاقاً فإن لم يكن تيمم للحدث قبل وجوده هذا الماء فقيم قبل غسل الملة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والاول أصح وإن لم يكف واحداً بقي تيممه \* جنب على بدنه لمعة أحدث قبل أن يتيمم تيمم لهما واحداً أو بالهما فإن تيمم لهما ثم وجد ماء يكفي لأحدهما غير من صرفه إلى الملة ويعيد التيمم للحدث عند محمد كذا في الكافي \* وإن كفي لأحدهما بعينه غسله وبقى التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوقاية \* ولو كان على ظهر ملعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكفي لأحدهما ما صرفه إلى إيهامه ما لكن الصرف إلى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعتابي \* مسافر يحدث نجس الثوب معه ماء يكفي لأحدهما يغسل به النجاسة ويتيمم للحدث ولو تيمم أولاً ثم غسل النجاسة يعيد التيمم لأنه تيمم وهو قادر على ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسي \* وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جازو يكون مسياً فيمفع كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا زال المرض المبيح ينتقض تيممه المسافر إذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيح له التيمم لو كان مقيماً لم تجز له الصلاة

(١) قوله وهو ضعف القيمة وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو الاوفق اه (٢) قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر أنه الوجه اه ابن عابدين

والمخرج والمغتسل والحمام لأن هذه المواضع لا تخلو عن النجاسة غالباً فإن غسل في الحمام موضع ليس فيه تمثيل وصلى فيه لا بأس به وكان واحداً من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحماهي لأنه لا نجاسة فيه ومنها الصلاة في المقبرة لأنه تشبه بالميت ودوان كان فيها موضع أعد الصلاة فيه ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلاة على سطح البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصى والبوارى والبسط ولو صلى على وجه الأرض وبسط كفه على الأرض لصيانة الوجه عن التراب

أول دفع من الأرض أو بردها سجد على الكم لا بأس به ولو كانت الأرض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازاً ما إذا كان النعل ظاهره وباطنه طاهراً فطاهر وإن كان ما يلي الأرض منه نجساً كذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر وقدمه وإن كان الرجل في نعليه أو في مكانه لا يجوز وكذا لو بسطه على موضع النجاسة وسجد على كفه لا يجوز (ذباب المستراح) إذا جالس على ثوب لا يفسده إلا أن يغلب ويكثر ويجوز الصلاة على (٣٠) الثلج إن كان لبدنه ويستقر فيه الجبين لأنه بمنزلة الأرض وإن كان يغيب فيه الجبين ولا يستقر

بذلك التيمم لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى عن الثانية وتصير الأولى كأن لم تكن كذا في الفصول العمادية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة \* ولو مر بماء وهو نائم فالأصح أنه لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهدي \* وإن مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف عدو أو سبيع لم ينتقض هكذا في السراج الوهاج \* وكذا إذا أتى بئر أو ليس معه دلو ورشاً أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض \* والأصل فيه أن كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع \* ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي أنه متيمم ينتقض تيممه كذا في خزائن المفتين \* متممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء وهو يكتفي لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوه لا ينتقض تيممهم كذا في الكافي ولو أخذوا واحد منهم انتقض تيممه في قولهما وأما على قياس قول أبي حنيفة فلا والصحيح فساد التيمم إجماعاً كذا في السراج الوهاج \* المسافر إذا مر في القلعة بجأ موضوع في حب أو نحوه لا ينتقض تيممه وإيس له أن يتوضأ منه الآن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على أنه للشرب والوضوء جميعاً كذا في فتاوى قاضي خان \* التيمم في السفر إذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل أعضاء الفريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفيه انتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة \* واعتراض الرد على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في المتفرقات) \* سنن التيمم سبع أفعال أي الدين بعد وضعهما على التراب وإدبارهما ونفضهما وتفرج الأصابع والتسمية في أوله والترتيب والموااة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكيفيته التيمم أن يضرب يديه على الأرض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين \* بقدر ما يقتضيه التراب كذا في الهداية \* ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الأرض كذلك ويمسح بهما ذراعيه إلى المرفقين كذا في التبيين \* قال مشايخنا ويمسح يديه بأصابع يديه اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين ثم يمسح بكفه اليسرى بطن يده اليمنى إلى الرسغ ويمر بطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البدائع \* لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة \* وصلى بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوات قرضاً أو نفلاً كذا في الاختيار شرح المختار \* ويستحب التأخير إلى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجده الماء في آخره إذا كان بينه وبين موضع بر جوده ميل هكذا في معراج الدراية \* قال الخنذي يؤخر إلى آخر وقت الجواز وقال غيره إلى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وإن لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع \* وهكذا في شرح الطحاوي والكافي \* ثلاثة في السفر جنب وحائض طهرت وميت وثمة ماء قد أربأ ما يكفي لأحدهم فإن كان الماء ملكاً لأحدهم فهو أولى به وإن كان الماء لهم جميعاً لا يصرف إلى أحدهم ويساح التيمم للكل وإن كان مباحاً كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضي خان وهو الأصح هكذا في الظهيرية \* وكذا لو كان مكان الجنازة يحدث يصرف إلى الجنب كذا في الخلاصة \* ولو كان الماء بين الأب والابن فالأب أولى به كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كان مع الجنب ما يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضوء إلا إذا كان مع الجنازة حدث بوجوب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض أعضاء الوضوء فإنه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية

لا يجوز كالسجدة على الهواء وكذا الثوب والقطن المخلوج وكل ما لا تستقر فيه الجبهة كاللحى والجوارس ويجوز على الحنطة والشعير لأنه يستقر فيه الجبين ويجد جهم ما تحته ولو سجد على ظهر الميتان كان على الميت أبد لا يجزئ الميت جازت صلاته لأنه سجد على البدن وإن كان يجزئ الميت لا يجوز لأنه سجد على الميت ولا يصلي في طين وردغة لأن فيه تلطيخ الوجه والثوب وإن كانت الأرض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا يتلطيخ لا بأس به ولا بأس بالصلاة على العجالة إن كانت موضوعة على الأرض لأن بمنزلة السرير وإن كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة (إذا) صلى في ملك الغير فهو على وجهين إن كان مسلماً أو كافراً فإن كان كافراً فلا يجوز لأنه لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه وإن كانت لمسلم فإن كانت مزروعة أو مكروبة لا يصلي لأنه لا يرضى به صاحب الأرض وإن لم تكن مزروعة لا تضرها الصلاة لا بأس به

لأن صاحب الأرض يرضى بذلك وإذا ابتلى بين أن يصلي في الطريق وبين أن يصلي في أرض غير مزروعة كانت الصلاة تيمم في الطريق أولى لأنه حاق في الطريق ولا حق له في أرض الغير (المنيلة) إذا تعبدت فأصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات تطهر إذا فتق الرجل جبهته فوجد فيها فارة ميتة إن لم يكن للعبة ثقوب يعيد كل صلاة صلى بها من حين لبسها وإن كان للعبة ثقوب يعيد صلاة ثلاثة أيام وليألفها في قول أبي حنيفة ربهما الله وعندهما لا يعيد إلا أن يعلم الوقت الذي ماتت فيه كما قلنا في البئر ولو شرع في الصلاة وفي كفه رخصة

حية فلما فرغ من الصلاة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لا تزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلاة تزمه الاعادة (اذا) شرع الرجل في الصلاة فرأى في نوبه نجاسة أقل من الدرهم ان كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لانه قطع للأكال وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته ولورأى في نوب امامه نجاسة أقل من قدر (٣١) الدرهم فان كان من مذهب المقتدى أن

النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام أنها تمنع فصلی الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس (اذا) رأى الرجل في نوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبره بذلك يغسل النجاسة فإنه يخبره ولا يسعه أن لا يخبره وان كان في قلبه أنه لا يلفت الى كلامه وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع (رجل) صلى في قبص واحد محاول الحبيب جازت صلاته وان كان بصره يقع على عورته في الركوع سواء كان عريض اللحية أو لم يكن وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلاته في قول أي حنفية رحمه الله ولو نظر المصلي الى فرج امرأته بشهوة حرمت عليه أمها وبنتها ولو نظر الى فرج أم امرأته

\* تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به أو نسى فصلی اجر أنه عندهما خلافا لا في يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بامر أو بغير أمره بعلمه وان كان بغير علمه لا بعيد اتفاقا كذا في التبيين \* والذكر في الوقت وبعده سواء كذا في الهداية \* واذا ضرب خباءه على رأسه برفق غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم قميم وصلی به جاز عندهما خلافا لا في يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* اذا شك أو ظن ان ماء قد فني وصلی ثم وجدته فانه يعيد اجاعا \* ولو كان على ظهره أو معلقا في عنقه أو موضوعا بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز اجاعا كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الماء على الاكاف معلقا ان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل جاز وان كان في مقدمه لا يجوز وان كان سايقا فان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه جاز وان كان قائدا جاز كنهه ما كان هكذا في محيط السرخسي \* واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من وضوءه ويمه فانه لا يصلي عندهما \* قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد \* وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية \* ولو أن المحبوس لم يجد ماء ولا ترا بانظية فالاصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا اذا لم يمكنه أن ينقر الارض أو الحائط بشئ فان أمكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة \* وفي الايضاح اذا كان لو وضأ سلس بول وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم كذا في السراج الوهاج \* رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقدر صر رأسها لا يجوز التيمم كذا في الخلاصة \* ويجوز التيمم اذا حضرته جنازة والولي غير مخاف ان اشتغل بالطهارة أن تقوته الصلاة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ولان أمره الولي هكذا في الخلاصة \* ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضرا اتفاقا لانه يخاف الفتور وكذا يجوز له التيمم اذا أذن لغيره بالصلاة هكذا في البحر الرائق \* صلى على جنازة تيمم ثم أتى بأخرى فان كان بين الثانية والاولى مقدار مدة بذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي أعاد التيمم وان لم يكن مقدارا ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المضمرة \* التيمم لصلاة العيد قبل الشروع بها لا يجوز الا امام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز هكذا في البحر الرائق \* ولا يجوز للمقتدى ان لم يخف فوت الصلاة ولو وضأ ولا يجوز \* ولو أحدث أحدهما بعد الشروع فيه بالتيمم تيمم وبني بخلاف وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف ذهاب الوقت بالاجاع وان لم يخف ذهابه فان كان رجوا ذهاب الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجاع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند أي حنفية رحمه الله خلافا لهما هكذا في النهاية \* والاصل ان كل موضع يقوت فيه الاداء لا الى خلف فانه يجوز له التيمم وما يقوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا تيمم امرأان من موضع واحد جاز كذا في التتارخانية \* ويجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز وصلاة العيد كذا في الظهيرية \* ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن بالتيمم كذا في الخلاصة \* والتيمم على التيمم ليس بتربة كذا في القنية \* وللسافر ان يطأ جاريته وان علم أنه لا يجد الماء كذا في الخلاصة \* المصلي اذا قال له نصراني خذ الماء فانه يمضي على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستمراء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من

حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعيا يصير مباحا ولا تفسد صلاته في الرجوع كما عند أبي حنيفة رحمه الله (الدهن) النجس اذا أصاب ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبر فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلاة واذا بسط الثوب الطاهر اليابس على أرض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لم يكن لم يصر رطبا ولا يحال لوعصر يسيل منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح أنه لا يصير نجسا كذا في الولف الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس

رطب مبتل وظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير بحال لوعصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجساً **باب الوضوء والغسل وفيه**  
**سبعة فصول** فصل في صفة الوضوء وفصل فيما يتقضى وفصل في النوم وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجب وفصل في المسح  
 على الخفين وفصل في الحيض \* فرض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة  
 وواجب وهو الوضوء للطواف إن طاف (٣٣) بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركاً للواجب ومندوب وذلك غير معدود فيها الوضوء

الصلاة سأله أن أعطاء أعادوا فلا كذا في فتاوى قاضي خان

### (الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين \* وهذا الباب  
 يشتمل على فصلين

(الفصل الأول في الأمور التي لا بد منها في جواز المسح) \* (منها) أن يكون الخلف مما يمكن قطع السفر به  
 وتتابع المشي عليه ويستتر الكعبين ويستمر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط حتى لو لبس خفًا لا ساق له  
 يجوز للمسح أن كان الكعب مستورا \* ويسمح على الجرب الجلد وهو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله  
 هكذا في الكافي \* والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كالثعل للقدم هكذا في السراج الوهاج \*  
 والخن الذي ليس بجلد أو لا منه لا بشرط أن يستمسك على الساق بلا ربط ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى  
 كذا في النهر الفائق \* إذا لبس مكعبا لا يرى من كعبيه أو قدميه إلا مقدار أصبع أو أصبعين جاز للمسح عليه  
 وهو بمنزلة الخلف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا لبس الجرموقين فإن لبسهما واحد هما فإن  
 كانا من كبراس أو ما يشبهه لا يجوز للمسح عليهما \* وإن كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز \* وإن لبسهما فوق  
 الخفين فإن كانا من كبراس أو ما يشبهه لا يجوز للمسح عليهما إلا أن يكونا رقيقين يصل البصل إلى ما تحتهما  
 وإن كانا من أديم أو ما يشبهه أجعوا أنه إذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث  
 ومسح عليهما لا يجوز للمسح عليهما \* وإن لبسهما قبل أن يحدث جاز للمسح عليهما عندنا هكذا في المحيط \* ولو  
 لبس الخفين ولبس أحدا الجرموقين جاز له أن يمسح على الخلف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* والخلف على الخلف كالجرموق كذا في الخلاصة \* ولو لبس خنثا إذا طاقن له أن يمسح  
 عليه كذا في الكافي \* والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لأن مواطبة  
 المشي فيها سفر يمكن كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* الجاروقان كان يسترا القدم ولا يرى من  
 الكعب ولا من ظاهر القدم إلا قدر أصبع أو أصبعين جاز للمسح \* وإن لم يكن كذلك لكن يسترا القدم بالجلد  
 إن كان متصلا بالجاروق بالخرز جاز للمسح عليه \* وإن شده بشيء لا كذا في الخلاصة \* ولا يجوز للمسح على  
 الخلف المتخذ من الحديد والزعاج والخشب هكذا في الجوهر النيرة \* (ومنها) أن يكون المسح من ظاهر  
 كل خلف مقدار ثلاث أصابع اليد على الأصح هكذا في محيط السرخسي \* أصغر هاهنا كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* ولا يجوز للمسح على باطن الخلف أو عقبيه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين \* ولو مسح  
 على رجل قدر أصبعين وعلى أخرى قدر خمسة لم يجوز كذا في فتح القدير \* ولا يعتبر للمسح على موضع خال عن  
 القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز وإن أزال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في  
 السراج الوهاج \* ولو كانت باحدى رجلتيه جراحة لا يقدر بها على الغسل والمسح يجوز له المسح على الأخرى  
 \* وكذا لو قطعت من فوق الكعب وإن قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز  
 المسح عليهما والا لا هكذا في المحيط \* ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخلف لم يجوز كذا في  
 القنية \* (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي \* حتى لو مسح بأصبع واحدة

للنوم إذا أراد النوم يستحب  
 له أن يتوضأ ومنها المحافظة  
 على الوضوء وتفسيره أن  
 تتوضأ كلما أحدث ليكون  
 على الوضوء في الأوقات كلها  
 ومنها الوضوء بعد الغيبة  
 وبعد انشاد الشعر ومنها  
 الوضوء على الوضوء ومنها  
 الوضوء إذا ضحك فقهقهة  
 ومنها الوضوء لغسل الميت  
 \* (وسن الوضوء كثيرة) \* فنها  
 الاستنجاء إذا أراد أن يتوضأ بعد  
 ما أحدث فإنه يغسل موضع  
 النجاسة فإن ترك الاستنجاء  
 بالماء واستنّى بالجحر أو بالمد  
 جاز ولا يعتبر فيه العدد إنما  
 المعتبر فيه الانتقاء والاستنجاء  
 بالماء بعد الاستنجاء بالجحر  
 أدب عندنا ويغسل يديه  
 واختلفوا أنه يغسل يديه  
 قبل الاستنجاء أو بعده  
 والأصح أنه يغسلهما  
 مرتين مرة قبل الاستنجاء  
 ومرة بعده ويسمى واختلفوا  
 أيضا في وقت النجاسة والأصح  
 أنه يسمى مرتين مرة قبل  
 كشف العورة ومرة بعد  
 الفراغ من الاستنجاء وسن  
 العورة ولا يسن الاستنجاء  
 في حدث الریح والنوم وأن  
 جاوزت النجاسة موضع  
 الشرج إن كان الجاوزا كثر  
 من قدر الدرهم يفترض

غسلها بالماء وإن كان درهمًا فدونه لا يفترض غسلها بأنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فإن لم يغسل النجاسة وصلى جاز من  
 وينبغي أن يشي خطوات ثم يستنّى وصورة الاستنجاء بالماء أن يرضي موضع الاستنجاء كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنّى بأصبع أو أصبعين  
 أو ثلاثة بطون الأصابع لبرؤيها احترازًا عن الاشتناع بالأصبع والمرأة في ذلك كالرجل لأنها تقعد متفرجة بين رجلتيها وتغسل ما ظهر منها  
 ولا تدخل الأصبع في فرجها المساقنا وفي الاستنجاء بالجحر يدبر بالجحر الأول ويقبل بالجحر الثاني ويدبر بالثالث إن كان في الصيف وفي الشتاء يقبل

الرجل بالخجر الأول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لأن في الصيف خصيتيه متدليتان فلا أقبل بالاول تتلطخ خصيتاه فلا يقبل ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صائماً لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك الموضع بجراحة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صوممه ولا يتنفس في الاستنجاء لهذا والاستنجاء بالماء أفضل ان أمكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجى بالخجر ولا يستنجى بالماء قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير (٣٣) فاسقا ولا يخفى في الاستنجاء

في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف فان استنجى في الشتاء بماء سخن كان بمنزلة ما لو استنجى في الصيف الآن ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجى بالماء البارد ويستنجى باليسرى فان شلت يده اليسرى ولا يجدها يصب الماء عليه لا يستنجى الآن بقدره على الاستنجاء بالماء بيده اليمنى بان كان على ضفة نهر جاد وان شلت يده وعجز عن الوضوء والتيمم مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلاة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكن له امر أو عجز عن الوضوء وله ابن أو أخ فانه يوضيه الا أنه لا يمسح فرجه الا من يحل له وطؤها والمرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت أو أخت توضعها ويسقط عنها الاستنجاء (اذا أراد) المتوضي أن يغسل يديه بأخذ الاناء بيده اليسرى ويصب على اليمنى بالاناء الا انهم اليسرى وان لم يكن معها نية صغيرة فانه يغتفر من التور بأصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه يضع الماء على

من غير أن يأخذ ما بجديد الا يجوز ولو مسح به اثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ما جديداً جاز كذا في التيمم \* ولو مسح بالاناء والسبابة ان كانتا متوحدتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مسح بثلاث أصابع موضوعة غير معدة يجوز ويكون مخالفاً للسنة كذا في منية المصلي \* واذا مسح خفه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطراً يجوز ولا الهكذا في الذخيرة \* ولواصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع أو موشى في حشيش مبتل بالمطر يجزئه والطل كالمطر على الاصح \* هكذا في التيمم \* ويجوز المسح بيال الغسل سواء كانت منقطرة أو غيرها ولا يجوز يله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط \* وكيفية المسح أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه هكذا في فتاوى قاضي خان \* هذا بيان السنة حتى لو يد من الساق الى الاصابع أو مسح عليه ما عدا رءوساً هكذا في الجوهر النيرة \* ولو وضع الكف ومدها ووضع الاصابع ومدها كلاهما حسن والا حسن أن يمسح بجميع اليد ولو مسح بظاهر كفه جاز والمستحب أن يمسح باطن كفه كذا في الخلاصة \* واطهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزايدى وهكذا في شرح الطحاوى \* ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي \* ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا تشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير \* فالوضوء ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة \* (ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة كملت قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط \* حتى لو غسل رجله أو لاثم لبس خفيه أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكمل الطهارة قبل الحدث جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث قبل غسل الاكمال لم يجز المسح كذا في الكافي \* ولو لبس خفيه محدثاً وخاض الماء حتى دخل الماء وانغسلت رجلاه وأتم سائر الأعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبيين \* وتوضأ بسوء حمار وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ بسوء الحمار وتيمم مسح على خفيه \* ولو كان مكانه نبيذ القرم والمسئلة بهاها لا يمسح على الخف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى اذا توضأ بسوء الحمار ولبس الخفين فلم يتيمم حتى أحدث فانه يتوضأ بسوء الحمار ويمسح على خفيه ثم يتيمم ويصلي كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسى \* لا يجوز المسح للمحدث التيمم هكذا في خزائن الفتى \* ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخف أو قبله الا اذا تيمم للجنابة وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ يجوز له المسح في المدة \* فان عاد جنبا برؤية الماء فكأنه أجنب الا ان هكذا في المضمرات \* الجنب اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل المعة ثم أحدث يمسح كذا في الخلاصة \* ولو بقي من أعضاء الوضوء لمعة لم يصب الماء فأحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبيين \* (ومنها) أن يكون في المدة وهي للقيم يوم وليلة وللسافر ثلاثة أيام وللباحية هكذا في المحيط \* سواء كان السفر سفر طاعة أو معصية كذا في السراجية \* وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت الفجر ولبس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي أحدث فيها من الغدان كان مقبياً هكذا في المحيط \* ومن اليوم الرابع ان كان مسافراً هكذا في محيط السرخسى \* مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة \* واذا استكمل

(٥ الفتاوى اول) جبينه حتى يحد الماء الى أسفل الذقن ولا يضع على خدّه ولا على أنفه ولا يضرب على جبينه ضرباً عفيفاً ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب اتصال الماء الى منابت الشعر الا أن يكون الشعر قليلاً تدو المنابت منه ولا يجب اتصال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضمن العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى أشغاره ووجوابه عينية فان كان الرجل ملتصقاً لا يجب غسل ما استرسل من الذقن وكذا الوجه على شعره وذابتن وشدهما حول رأسه وأرسلهما

وكذا الحرم اذا تلبد رأسه فوصل الماء الى أصول شعره كفاه كافي شعر اللحية ولا يسن تحليل اللحية في قول أبي حنيفة رحمه الله ويستحب أن يمسح ثلث اللحية أو ربعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح ويغسل الموضع المكتشف بين الذنار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فان أمر الماء على شعر الذنن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذنن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أو طاف به لا يلزمه الاعادة ولو كان (٣٤) به فرجة فارتفع جلداه وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان

يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله اذا اغتسلت المرأة من الحيض أو الجنابة وفي أظفارها يمين أو الطمان أو الخباز أو الصباغ اذا توضأ أو اغتسل وفي أظفارها يمين أو طمين أو ما أشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه وأجمعوا على أن الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في أسنانه وذكر الناطق رحمه الله أن الطعام يمنع تمام الغسل الا أن يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع (الاقف) اذا اغتسل من الجنابة ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل ما فضل من الجلدة على رأس الحشفة وما يخرج منه البول عن رأس الحشفة يخرج من الجنابة لان ذلك خلق وعن بعضهم أنه لا يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال بالفارسية فانباج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد

مسح الاقامة ثم سافر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط \* والمسافر اذا أقام بعد ما استكمل مدة الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان أقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مذهبها كذا في الخلاصة \* المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالاصحاب بخلاف ما اذا وجد العذر قارنا للوضوء وليس أحدهما يجوز المسح في الوقت لاخرجه هكذا في البحر الرائق \* (ومنها) أن لا يكون الخرق في الخف كبيراً وهو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ويشترط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف أو في ظاهره أو في ناحية العقب كذا في المحيط \* ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة \* وانما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وأما اذا انكشف الاصابع أنفسهم فالمعتبر ان تنكشف الثلاث أيها كانت حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهو ما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهر النيرة والتبيين \* ويجمع الخرق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في أحد الخفين خرق قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط \* ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسلة وما دونه لا يعتبر الحاقه بموضع الخرز والخرق المانع من المسح هو المنفرد الذي ينكشف ما تحته أو يكون منضمماً لكن ينفرج عند المشي ويظهر القدم أما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلاً \* ولو انكشف الظهارة وفي داخلها باطنه من جلد أو عرقه شخروزة بالخف لا يمنع هكذا في التبيين \* والخف أو الجورب أو الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسيور يشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخف كذا في الزا هدى (الفصل الثاني في فواقض المسح) ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحدهما ومضي المدة هكذا في الهداية \* هذا اذا وجد الماء أما اذا لم يجد له ينقض مسحه بل تجوز له الصلاة حتى اذا انقضت وهو في الصلاة ولم يجد ماء يمضي على صلاته وهو الاصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضيان والزا هدى والجوهر النيرة \* ومن المشايخ من قال تنقض صلاته وهو الاشبه كذا في التبيين \* واذا نزع الخف وهو طاهر لا يجب عليه الا غسل رجليه وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية \* ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وان طالبت المدة كسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق \* وخروج أكثر القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية \* لو كان الخف واسعاً اذا رفع القدم يخرج العقب واذا وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا مسح على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط \* وكذا اذا مسح فحشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي \* وان نزع الجرو وقين بعد ما مسحهما بيد المسح على الخفين هكذا في المحيط \* ولو نزع أحدهما مسح على الخف البدي وأعاد المسح على الجرو وق الباقى في ظاهر الرواية هكذا في البسداق وفتاوى قاضيان \* ولو لبس

من البدن بمنزلة الدرن ولو كان على يديه خسر ممضوغ قد جف وليس واغتسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدلك خفيه الموضع ويجري الماء تحته لانه لا حرج فيه ولو كان على أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل عليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته ولو كان في أصبعه خاتم كان واسعاً لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقاً ولم يحرك كسرى الحسن عن أبي حنيفة وأبوسليمان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله أنه يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التعريك ثم مسح رأسه فرضا



وسنة بجم واحد مرة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلاث مرات بثلاث مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا نيا ومقدار المقروض ربع الرأس بثلاثة أصابع فان مسح بأصبع واحدة ظهر أو بطن أو جنب أو وقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وان مسح بأصبعين لا يجوز إلا أن يمسح بالاجهام والسبابة ممتنعين يضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاثة أصابع وان مسح بثلاثة أصابع موضوعة غير مدودة روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وابن رستم (٣٥) عن محمد رحمهم الله أنه يجوز الاستيعاب في مسح الرأس سنة وصورة

ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويمسح بهما إلى قفاه فيجوز وأشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل الآن ذلك لا يمكن إلا بكلفة ومشقة فيجوز الأول ولا يصبر إليه مستعملاً ضرورة إقامة السنة فان مسح بثلاثة أصابع بمدودة غير أنه وقع على الشعر ان وقع على شعر تحت رأس جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته غير الرأس لا يجوز لأن ماء على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو حلف أن لا يضع يده على رأس فلان فوضع على شعر تحت رأس حث ولو مسحت الرأس فوق الخماران وصل الماء إلى الشعر جاز والأفلا وقال بعضهم ان كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لأنه لا يقبل الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها بماء فوق الخمار حتى يصل الماء إلى شعرها جاز والأفضل أن يمسح تحت الخمار ويمسح الأذنين بماء الرأس وان مسح على الرأس ومسح على الأذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل أصحابنا ادخال

خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ثم دخل الماء في أحد خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل (١) الرجل الأخرى هكذا في الخلاصة \* وكذا اذا بطل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرية \* ولولو أو ربط الجبيرة ومسح عليه أو غسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين \* وان برئت الجراحة قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان برئت بعد ان انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرية \* (ومما اتصل بذلك المذبح على الجبائر) \* وهو ليس بضر بل واجب عند أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق \* وانما يمسح اذا لم تقدر على غسل ما تحتها ومسحه بأن تضرر بأصابع الماء أو حلقها هكذا في شرح الوقاية \* ومن ضرر الخلل أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير \* وان كان بضره الغسل بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \* وان لم يضره جاز تركه عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما \* وفي القنينة الصحيح أنه يرجع إلى قولهما \* وذكر في العيون والحقائق ان الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* واذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فان ضررها الحل والمسح يمسح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً \* وان ضررها المسح لا الحل يمسح على الخرقعة التي على رأسها ويغسل ما حولها وان لم يضره المسح ولا الحل يغسل ما حولها ومسحها نفسها \* وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرهما مثل الكسر هكذا في فتح القدير \* ويكتفى بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية \* وبه يقتضى كذا في المضمرات \* ولا يجوز على النصف فادونه اجاماً كذا في السراج الوهاج \* وان مسح المقتصد على العصابة دون الخرقعة أجزاء أيضاً وعليه الاعتماد هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي المضمرات ان الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* الفرجة التي تبقى من اليدين عقدت العصابة يكفيها المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوقاية \* وفي الصغرى وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* اذا سقطت الجبائر لاعتبر به لا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط \* اذا توضأ أو مر الماء على الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والا هكذا في المحيط \* ولو انكسر ظفره فجعل عليه دواء أو علكا فان كان بضره نزع مسحه عليه وان ضره المسح تركه \* وشقوق أعضائه يمر عليها الماء ان قدر ولا مسح عليها ان قدر ولا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين \* مسح على العصابة فسقطت فبذلها باخرى فالأحسن أن يعيد المسح هكذا في الذخيرة \* رجل بأصبعه قرحة فادخل المرات في أصبعه أو المرهم فاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليه جاز اذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقتصد وعليه الفتوى \* رجل على ذراعيه جبائر فمسحها في اناء يريد المسح عليها الميجز وأفسد الماء بخلاف ما اذا كان على أصابع اليد والاصح كفاً فانه يجز به ولا يفسد الماء وان أراد المسح هكذا في الخلاصة \* والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبطل حتى لو كانت الجبيرة على إحدى رجله مسح عليها وغسل الأخرى (١) قوله يجب عليه غسل الخ لانه انتقض المسح وهو الصحيح ومقابلته ضعيف كما نص عليه الشرنبلالي وابن عابدين اهـ من هاهنا الاصل

الأصابع في صمغ الأذنين وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وأما مسح الرقبه ليس بأدب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعندنا اختلاف الاقوال كان فعله أولى من تركه ولو غمس رأسه في اناء جاز عن المسح في قول أبي يوسف وقدمه قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب ويسمى عند غسل كل عضو ويقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه فأتمها والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واجد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً واختلفوا

انه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح \* (فصل فيما ينقض الوضوء) \* الغائط ينقض الوضوء قل أو أكثر وكذا البول والريح من الدبر وان خرج الريح من الذكراً ومن قبل المرأة لا ينقض والمقضة اذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الامام أبو حفص البخاري هو حدث وعن محمد بن جهم الله تعالى انه سئل عنه فقال ان كان ريحه يوجد فهو حدث وقيل ان كان ممسوماً أو منتفاه هو حدث والافلا وقال الكرخي (٣٦) رحمه الله تعالى يستحب لها أن تتوضأ ولو خرجت الدودة من قبل المقضة فهي

هكذا في التبيين \* ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين أن يشده على الوضوء أو على غير الوضوء كذا في الخلاصة \* ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبير \* ولا تستلزم النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق \* ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط \* واذا زالت العصابة القوقائية لا يجب إعادة المسح على التختانية هكذا في البحر الرائق \* ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخلف كذا في الكافي \* رجل باحدى رجله جراحة وعليه جسيمة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الأخرى ثم لبس الخلف على الصحيح لا يجوز المسح على الخلف ولو مسح على الجبيرة وليس الخلفين جازله المسح على الخلفين كذا في محيط السرخسي \* رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله وليس الخلفين ثم أحدث ومسح عليهما وصلّى صلوات فلما نزع الخلف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه متى انشقت حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد يسى وكان الرجل لبس الخلف عند طلوع الفجر ونزع به بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيد ما بعده من الصلوات \* وان كان رأس الجرح مبتل بالدم لا يعيد شيئاً منها هكذا في المحيط \* ولو كانت جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء والافلا \* ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض دون البعض بتمتص الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء \* ولا يجوز المسح على القفازين هكذا في الكافي \* ولو امر انساناً أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة \* المرأة في المسح على الخلفين بمنزلة الرجل لاستواءهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

**باب السادس في الدماء المختصة بالنساء** وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الحيض) وهو دم من الرحم للولادة كذا في فتح القدير \* فان رآته من الدبر لا يكون حيضاً ويستحب أن تغتسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة \* ويتوقف كونه حيضاً على أمور \* (منها) الوقت وهو من تسع سنين الى الياض هكذا في البدائع \* الياض مقدر بخمسة وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة \* وهو أعدل الاقوال كذا في المحيط \* وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسيراج الوهاج \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* فمأرت بعده لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب \* والمختار ان ما رآته ان كان دما قويا كان حيضاً كذا في شرح المجمع لابن الملك \* (ومنها) خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فإدام بعض الكرسف حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضاً هكذا في المحيط \* طاهرة - رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحيضها من حين الرفع \* والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوقاية \* ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة \* (ومنها) أن يكون على لون من الألوان الستة السوداء والحمرة والصفرة والكدر والخصرة والترسية هكذا في النهاية \* وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طرى لا حين يجف هكذا في المحيط \* فلورأت بياضاً خالصاً على الخرقه مادام رطباً فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض \* وكذا الورأت حمرة أو صفرة فاذا يبست ابيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير هكذا في التبيين \* (ومنها) النصاب - أقل الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين \* وأكثره عشرة أيام وإليها كذا في الخلاصة \* (ومنها) تقدم نصاب الطهر وفسراخ الرحم من الحبل هكذا في السراج الوهاج \* الطهر المفضل بين الدمين والدماء في مدة الحيض يكون حيضاً

بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها (الدود) اذا خرج من الدبر فهو حدث واذا خرج من قبل المرأة والذكر كذلك وكذلك الحصى ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض (القيح) والدم والضديد اذا سال من الجرح نقض الوضوء وان علا وانتفخ ولم يسسل لا ينقض الوضوء ولو ألقى عليه تراباً أو رماداً أو مسحه بخرقة ثم وثم ان كان بحال لو تركه يسيل نقض الوضوء والافلا والرعاف ينقض وكذا النزول الدم من الرأس الى ما لان من الانف ولم يظهر على الارنية نقض الوضوء ولو قام ملء الفم طاماً أو ماء نقض الوضوء وان لم يملأ لا ينقض واختلفوا في ملء الفم قال بعضهم ما لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملء الفم وقال بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملء الفم وان قام مرتين أو مراراً ولو جع ذلك يكون ملء الفم ان كان قبل سكون الغشيان يجمع وان قام ما نقض الوضوء وان لم يملأ الفم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

وان قام بملء الفم لا ينقض الوضوء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان الرجل أعظم وخرج البول من احاطه وبق في غلته نقض الوضوء وكذا لو خرج البول من الشرج الداخل للرائحة دون الخارج نقض الوضوء ولو نزل البول من المثانة الى الاحليل ولم يظهر على رأس الاحليل لا ينقض ولو كان في بطنه بآفة فسلط منها دودة لا ينقض (المجرب) اذا خرج منه ما يشبه البول ان كان قادراً على امساكه ان شاء أمسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما يسيل (واذا)

تسبب الخشني انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح وان تين انهما امرأة فالفرج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسبل ولو كان بذكر الرجل جرح له رأسان أحدهما يخرج منه ماء يسبل في مجرى البول والثاني يخرج منه ماء لا يسبل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه نقض الوضوء وان لم يسبل ولا وضوء في الثاني ما لم يسبل (اذا) أدخل في احليله قطنه وغيرها ثم خرجت أو أخرجهما نقض الوضوء وان كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان أقطر في (٣٧) احليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه

بجلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد ولو أدخل في دبره شيئا وطرف منه خارج فأخرجه لا وضوء عليه قالوا تأويل هذا اذا لم تكن عليه بله فان كان نقض الوضوء وكذا لو رجل شيئا وطرف منه خارج ثم خرج ان كان عليه بله نقض الوضوء والا فلا وان صب الدهن في أذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من أذنه لا وضوء عليه وكذا الماوان خرج من الفم نقض الوضوء لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الخوف فانه موضع النجاسة أما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد أيام لا ينقض ولو احتشت المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الخارج منه بمنزلة اليتيم يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان من الفرج الخارج ينقض الوضوء (الدودة) اذا سقطت من الاذن والانف لا تنقض الوضوء والغرب في العين

ولو خرج أخذ الدم من عن مدة الحيض بأن رأت يوما ما وتسعة طهرا ويوما ما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض \* ولا يتبدى الحيض بالطهره الى هذه الرواية ولا يحتم به وهي رواية محمد عن أبي حنيفة \* وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان أقل من خمسة عشر يوما لم يفصل وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لانها أسهل على المفتي والمستفتي كذا في التبيين وهذا كذا في الزايد \* والاخذ بهذا أسير كذا في الهداية \* وعليه استقر رأي الصدر الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا في المحيط \* فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة أيام وفي المعتادة عرفت ما في المحيط حيض والطهر هكذا في السراج الوهاج \* ويجوز بدءا حيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم هكذا في التبيين \* اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بانفراده حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط \* وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لا كثره الا اذا احتج الى نصب العادة كما اذا بلغت مسقرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية

(الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون \* ولو ولدت ولم تر دما لا يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح \* لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين \* وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثرا المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يقتضى الصدر الشهيد هكذا في المحيط \* وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المضمرات \* وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهر النيرة \* لو خرج أكثر الولد تسكون نفسها والا فلا وكذا لو قطع فيها وخرج أكثره والسقط ان ظهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو وشعر ولد فتصير به نفسها هكذا في التبيين \* وان لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والا فهو استحاضة \* وان رأت دما قبل اسقاطه ودم بعده فان كان مستبين الخلق فخارته قبله لا يكون حيضا وهي نفسها فيما رأت بعده وان لم يكن مستبين الخلق فخارته قبل اسقاطه حيض ان أمكن جعله حيضا هكذا في النهاية \* ولو ولدت من قبل سرتها بأن كان يطمحها جرح فانشقت وخروج الولد منها \* تكون صاحبة جرح سائل لانفساء هكذا في الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في التبيين \* ونفاس التوأمين من الاول كذا في الكافي \* وشرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فلهما جملان ونفاسان \* وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل جلا واحدا كذا في التبيين \* أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى وأكثره أربعون كذا في السراجية \* وان زاد الدم على الأربعين فالاربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط \* الطهر المختل في الاربعين بين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا وعليه الفتوى \* ثم العادة في النفاس تنقل برؤية الخائف مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فخارته بعد بمنزلة الجرح في يسبل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع (رجل) يسبل الدم من أحد منفرتيه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنفرات الاخر فنقض الوضوء ولو كان به جسد ري بعضها يسبل وبعضها ليس بسائل فتوضأ لسائل الذي لم يكن سائلا فنقض الوضوء فانها بمنزلة الشروح لا بمنزلة جرح واحد اذا غلب الرجل خروج البول غشا احليله بقطنه ولو لا القطنه لم يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه وان ابتل الطرف الداخل من القطنه وكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر منها (المباشرة) الفاحشة تنقض الوضوء

استحسانا وتفسيرها أن يباشرها متجردين وانتشرت آلتها ولا في فرجه فرجها وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج والاعتماد ينقض الوضوء في الاحوال كلها أقل أو أكثر وخروج المني لاعتدائه شهوة بان سقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل ويتنقض الوضوء والذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء غليظ يخرج بعد البول إذا مضته العلقمة وامتلات من الدم ينقض الوضوء (٣٨) لأنهم الوشقت لخروج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة ولو برزق الرجل وفيه دم فإن كان الدم غالبا ينقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلال لأنه ليس بسائل (القهقهرة) في صلاة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة السلاوة أو في صلاة الجنائز يطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة (والفحك) يطل الصلاة ولا يطل الطهارة والتسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهرة ضحك لها صوت مسجوع بدت أسنانه أو لم تدروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضحك ما تسدو أسنانه وليس له صوت والقهقهرة عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة ويطل التيمم كما يطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالأيام بعد نواقضها تنقض

الأكثر إن كانت مبتدأة وبعد العادة إن كانت معتادة استحاضة \* وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رآته الكبيرة جدا والصغيرة جدا هكذا في المحيط \* وكذا ما رآه الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها إلا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط \* (الأحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية) \* (منها) أن يسقط عن الحائض والنفاس الصلاة فلا تنقض هكذا في الكفاية \* إذا رأت المرأة الدم تترك الصلاة من أول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين \* إذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تصلي فيه أولا هكذا في الذخيرة \* لو افتتحت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت لم يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة \* ويستحب للحائض إذا دخل رقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتملأ قدر ما يمكنها أداء الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي الصغرى الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية \* (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتنقضه هكذا في الكفاية \* إذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية \* (ومنها) أنه يحرم عليها وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان الجالس أو العابر هكذا في منية المصلي \* في التهذيب لا تدخل الحائض مسجدا للجماعة وفي الخجة إذا كان في المسجد ماء ولا تجذب في غيره وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو بردا فلا بأس بالمقام فيه والاولى أن يتيمم تعظيما للمسجد هكذا في التتارخانية \* وسطح المسجد له حكم المسجد كذا في الجوهرية النيرة \* المختار لصلاة الجنائز والعيد الأصح أنه ليس له حكم المسجد هكذا في البحر الرائق \* ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية \* (ومنها) حرمة الطواف لهما بالبيت وإن طافا خارج المسجد (١) هكذا في الكفاية \* وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين \* (ومنها) حرمة قراءة القرآن لا تقرأ الحائض والنفاس والجنب شيئا من القرآن والآية وما دونها سواء في التحريم على الأصح الآن لا يصد بجلدون الآية القراءة مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به هكذا في الجوهرية النيرة \* ولا تحرم قراءة آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم أنظر أو لم يولد هكذا في الخلاصة \* أن غسل الجنب فيه ليقرأ لم يحصل لذلك هكذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور هكذا في التبيين \* وإذا حاضت المعلمة فتمني لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التمجى بالقرآن كذا في المحيط \* ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظهيرية \* ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الأذان ونحو ذلك كذا في السراجية \* (ومنها) حرمة مس المصحف لا يجوز لهما وللجنب والمحدث مس

(١) قوله خارج المسجد نصوا على أنه لا يصح الطواف خارج المسجد للحائض وغيرها وعبارة شرح الباب ولو طاف خارج المسجد فمعه وجود الجدران لا يصح إجماعا وأما إذا كانت جدرانها منه دمه فكذلك عند عامة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه انتهت

المصحف

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيما مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكبا

خارج المصير أو القرية وقهقهه فيها تنقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا تنقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصير ثم دخل المصير ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصير ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصير فقهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من العمد والذم واقفة أو سائرة

أو تعدوبه وهو يوثق إيماء إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم قهقهة كان عليه الوضوء (أذا) خرج الإمام عن صلاته لأعلى وجه القطع بل على وجه الفساد بأن قهقهة أو أحدث متمدا ثم قهقهة المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا قهقهة والحدث العمد من صلاة الإمام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسبوقا ففسد صلاة المسبوق فاذا فسدت صلاة المأموم لا تنتقض طهارته بالقهقهة ولونكلم الإمام أو سلم متمدا بعد التشهد ثم قهقهة المأموم انتقضت طهارته لأن (٣٩) سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدى

من الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا قهقهة المقتدى في صلاته انتقضت جهارته ولهذا لونكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدى أن يسلم في أظهر الزوايا تبين عن أبي حنيفة رحمه الله ولو قهقهة الإمام أو أحدث متمدا لسلام على المقتدى ولو قهقهة القوم دون الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ولا تنقض صلاة الإمام ولو قهقهة القوم بعد التشهد ثم الامام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم وكذا لو قهقهة الإمام والقوم معاً تمت صلاة الكل وانتقضت طهارته الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم قهقهة لا وضوء عليه لأنه صبح خروجه عن الصلاة قبل خروج الإمام فلا تنتقض طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخل الصلاة فلا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهة كان عليه الوضوء (مسافر) صلى ركعة

للمصنف الانغلاق متجاف عنه كالتريطة والجلد الغير المشتر لا يجاهو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة \* والصحيح منع مس حواشي المصحف واليباض الذي لا كتابة عليه كذا في التبيين \* واختلاف في مس المصحف بماء أو أعضاء الطهارة وبما غسل من الأعضاء قبل أكل الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدي \* ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لباسوها ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن \* ولا بأس بمسها بالكم هكذا في التبيين \* ولا يجوز من شئ مكتوب فيه شئ من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية تامة هكذا في الجوهرية النيرة \* ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة \* ومس نافيه ذكر الله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية \* ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف كذا في الجوهرية النيرة \* ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وأن كان لا يقرآن القرآن \* والجنب لا يكتب القرآن وإن كانت الحقيقة على الأرض ولا يضع يده عليها وإن كان مادون الآية \* وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب به أخذ مشايخ بخارى هكذا في الذخيرة \* ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* (ومنها) حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية \* وله أن يقبلها ويضاجعها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج \* فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه التوبة والاستغفار \* ويستحب أن تصدق ديناراً ونصف ديناراً كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية \* إذا مضى أكثر مدة الحيض وهو العشرة لم يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل هكذا في المحيط \* وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغتسل أو يمضي عليها آخر وقت الصلاة الذي يسع الاغتسال والتحرمة لأن الصلاة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا التقدير هكذا في الزاهدي \* وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بشئ وهو طاهر هكذا في النهاية \* ولو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى يمضي عادتها وعليها أن تصل وتصوم للاحتياط هكذا في التبيين \* ولو انقطع لأقل من عشرة أيام ولم يجد ماء فميت لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تصل فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة لا الوطء عندنا كذا في الزاهدي \* قال الخنذي وهو الأصح كذا في السراج الوهاج \* ومتى طهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتتها أخرت الوضوء والاغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي \* (وأما الأحكام المختصة بالحيض) فخمسة انقضاء العدة والاستبراء والحكم بأوغها والفصل بين طلاق السنة والبدعة كذا في الكفاية \* وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كدانة الظهار \* (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء كذا في الهداية \* انتقال العادة يكون بمرّة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكفاية \* فإن رأت بين طهرين تأمين دماً لا على عادتتها بالزيادة والنقصان أو بالتقدم والتأخر أو بهما معاً تنقلت العادة إلى أيام دمها الحقيقية كان الدم أو حكمياً \* هذا إذا لم يجاوز العشرة فإن جاوزها فمر وقتها حيض ومارأت على

من الظاهر بغير قراءة أو لا هما ثم قد قدر والتشهد ثم تحك قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن التصريعية باقية وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم قهقهة وكذا الرجل إذا صلى من الفجر ركعة ثم طلع الشمس ثم قهقهة في قياس قول أبي حنيفة وكذا ما صلى المكتوبة إذا تذكر فأنشأ ثم تحك قهقهة وكذا الرجل إذا نوى إمامة النساء خاف امرأة أو قامت بجنبه واقتربت به ثم قهقهة الرجل كان عليه الوضوء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا إذا وقعت المرأة بجنب الإمام وكبرن بعد تكبيره فأمّا إذا كبرت مع

الامام لا تنقض سجدة الامام فلا تنقض طهارة الامام ولو وقعت المرأه تجنب امام يؤمها ثم خضعت لله في رويته في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلاة وفي رواية عليها الوضوء \* اذا سلم الامام ثم نذر ان عليه سجدة التلاوة ثم خضعت لله في رويته في رواية كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلاة \* اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة أو صلاهما ثم خضعت لله في رويته في رواية كان عليه الوضوء \* مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم خضعت لله في رويته (٤٠) لا وضوء عليه ونيسة الإقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلاة \* المصلي بالتصريح اذا علم في

الصلاة انه صلى الى غير جهة القبلة فحصى على صلاته بعد العلم فسدت صلاته \* وان خضعت لله في رويته لا وضوء عليه في رواية \* ما صح الخلف اذا انقضت مسجدة مسجدة في الصلاة ثم خضعت لله لا وضوء عليه وكذا ما صح الجبيرة اذا يرى ثم خضعت لله لا وضوء عليه \* الصحيح اذا اقتنع المكتسوبة تاعداً أو مضطجاً ثم خضعت لله كان عليه الوضوء في رواية \* وكذا القاري اذا اقتدى بالاي أو الانرس أو الصحيح اذا اقتدى بالي ثم خضعت لله كان عليه الوضوء \* وكذا المتوضي اذا اقتدى باليقيم والمتوضي يرى الماء والامام لا يرى ثم خضعت للمتوضي كان عليه الوضوء \* وكذا المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم فخضعت للمقتدى كان عليه الوضوء \* وان كان الامام يعلم انه اقتنع الصلاة الى غير القبلة فخضعت للمقتدى لا وضوء على المقتدى \* وكذا لو كان المقتدى يعلم ان على الامام قاتبة والامام لا يعلم فخضعت للمقتدى كان عليه الوضوء \* رجل صلى بقوم فعدوا القدر والشهد ولم

غيرها استحضارة فلا تنقل العادة هكذا في محيط السرخسي \* وكذا النفاس فان رأت لاعلى العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط \* واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس ردت الى أيام عادتها سواء كان ختم معروفها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج \* المعتادة اذا استقردها واشتبه عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحصى ومضت على ما استقررت عليها عليه وان لم يكن لها رأي لا يحكم بشي من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب أبدأ ما تجتنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين \* فتصلي المكتوبات والواجبات والسنة المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح \* وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في الجرارائق \* وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استحسننا \* وقال نجم الدين النسفي \* والصحيح انها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط \* وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في الجرارائق \* ولا تنظر في شي من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض مدمض الشهر فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت أنه بالنهار فثلاثة اثنى وعشرين احتياطاً وان لم تدركه بالليل أكثر من اثنى وعشرين يقول يلزمها قضاء عشرين \* وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثنى وعشرين احتياطاً قضت موصولة بالشهر أو مفصولة عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضت موصولة أو مفصولة وان علمت أنه كان في النهار تقضى اثنى وثلاثين احتياطاً لوقضت موصولة وان قضت مفصولة فثمانية وثلاثين \* وان لم تدرك ان قضت موصولة فعليها قضاء اثنى وثلاثين وان قضت مفصولة فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فثلاثة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* المعتادة اذا رأت بعد الولادة دمًا ونسيت عادتها فان لم يجاوزدها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات \* وان جاوز الدم الاربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها أن تحصى فاستقر رأيها على عدد كان عادة نفاسها ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها رأي في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دمه ما ستمر الحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط \* أسقطت في المخرج ما يشك في أنه مستبين الخلق أو لا واسقروهم الدم ان سقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عادت بها يقين لانها ما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عادتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عادت بها في الحيض يقين لانها ما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عادتها في الطهر يقين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاسقاط والاف بالشك في القدر الداخل فيها ويقين في الباقي ثم تستقر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادت بها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عادت بها في الحيض يقين \* وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير \* (ومما يتصل بذلك أحكام المذخور) \* شرط ثبوت العذر ابتداء أن يستوي استقراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالا قطعاً لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سأل دمه في بعض وقت صلاة فتوضأت

يتشهد واثم خضعت الامام ثم خضعت القوم فان الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربهما الله تعالى \* الامي اذا علم سورة في الصلاة ثم خضعت لله في رويته في رواية كان عليه الوضوء \* العاري اذا صلى ركعة ثم وجد في رويته في رويته لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلاة \* وفي رواية عليه الوضوء \* وكذا الامة اذا صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعتق ثم خضعت لله في رويته لا وضوء عليه \* وفي رواية عليه الوضوء \* رجل اقتنع العنصر خلفه من يصلي الظهر والمقتدى لا يعلم كان

أَوْ رَأَى كَمَا أَوْسَجِدُ الْإِنَّ  
يَكُونُ مَضْطَجِعًا أَوْ مُتَكِنًا \*  
وَالْاضْطِجَاعُ عَلَى نَوْعَيْنِ  
أَحَدُهُمَا عَيْنَاهُ فَنَامَ ثُمَّ اضْطَجَعَ  
فِي حَالِ نَوْمِهِ فَهُوَ عِزْلَةٌ مَالُو  
سَبْقَهُ الْحَدَّثُ يَتَوَضَّأُ وَيُنِي  
وَأَنْ تَعْدُ النُّومَ فِي الصَّلَاةِ  
مَضْطَجِعًا فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَقْبِلُ  
\* وَمَنْ عَزَّعَ الصَّلَاةَ قَائِمًا  
أَوْ قَاعِدًا فَصَلَّى مَضْطَجِعًا  
فَنَامَ فِيهَا يَنْقُضُ وَضْعَهُ \*  
وَلَوْ نَامَ سَاجِدًا فِي الصَّلَاةِ  
ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَّثًا فِي  
ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ \* فَإِنْ تَعَدَّ  
النُّومَ فِي سَجْدَةٍ تَنَقُّضُ  
طَهَارَتِهِ وَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ \* وَلَوْ  
تَعَدَّ النُّومَ فِي قِيَامِهِ  
أَوْ رُكُوعِهِ لَا تَنَقُّضُ  
طَهَارَتِهِ فِي قَوْلِهِمْ \* وَأَمَّا  
الْوَجْهُ الثَّانِي إِذَا نَامَ خَارِجَ  
الصَّلَاةِ عَلَى هَيْئَةِ الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ قَالَ شَيْخُ الْأُئِمَّةِ  
الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكُونُ  
حَدَّثًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ  
أَنْ كَانَ سَاجِدًا عَلَى وَجْهِ  
السُّنَّةِ بِأَنْ كَانَ رَافِعًا لِيُطَهِّرَ  
عَنْ فُتْحِهِ بِمَجَافِعِ أَعْضَادِهِ  
عَنْ جَنِينِهِ بِمِثْلِ بَرِيٍّ مِنْ  
خَلْقِهِ عَفْرَةٌ أَبْيَضَةٌ لَا يَكُونُ  
حَدَّثًا \* وَأَنْ كَانَ سَاجِدًا  
عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السُّنَّةِ بِأَنْ  
لَمْ يَطَهِّرْهُ نَفْسُهُ وَافْتَرَشَ

(الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في تطهير الانحجاس) ما يطهر به النجس عشرة \* (منها) الغسل بجوز قطه من النجاسة بالماء وبكل مانع ظاهر عكن ازال التنايه كالحل وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر كذا في الهداية \* وما لا ينعصر كالدهن لم يجز ازال التنايه كذا في الكافي \* وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين \* ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاهدى \* وازالتان كانت مرئية بازالة عينها وأثرها ان كانت شبيهة بأثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط \* فلوزالت عينها جمره اكتفى بها ولو لم

(٦ الفتاوى اول) بذراعيه كان حدثا وان كان قاعدا مستويا اليقيني على الارض مستويا فاسكنه ولم يسند نظره الى شيء لا وضوء عليه \* وان نام قاعدا واضعا اليقيني على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله \* وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله \* وان نام قاعدا مستويا اليقيني على الارض مستقدا الى حائط أو الى اسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا وضوء عليه \* وهكذا قال الفقيه أو الله ثم رحمه الله \* وان نام متربعا وقد أسند نظره الى شيء قال فيه من الأئمّة الخ لا الى شيء الله لا يكون حدثا \* وقال الطحاوى

رجه الله ان كان بحال لو ازيل السند بسقط فهو حديث والا فلا \* وان نام جالساً وهو كان يتمايل ورعاً يزول مقعده عن الارض قال شمس  
 الاثمة الحلواني رحمه الله ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام جالساً وسقط قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله ظاهر المذهب عن أبي  
 حنيفة رحمه الله انه انما نبت عليه قبل أن يزول مقعده عن الارض لا ينقض وضوءه \* وان اتبته بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض وضوءه  
 سقط أو لم يسقط وان نام قاعداً (٤٣) متورك فهو بمنزلة ما لو نام قاعداً وهو كان يتمايل ورعاً يزول مقعده عن الارض \* وحقبة

المعدني في ذلك ان المعتبر  
 استرخاء المفاصل فاذا لم  
 يسقط على وجهه ولم يقرب  
 الى السقوط حتى انتبه فقد  
 انعدم الاسترخاء \* وان نام  
 على رأس التنوير وهو جالس  
 قد أدلى رجله كان حدثاً  
 لان ذلك سبب لاسترخاء  
 المفاصل \* وان نام على ظهر  
 الدابة في سرج أو كاف  
 لا ينقض وضوءه لعدم  
 استرخاء المفاصل \* النعاس  
 لا ينقض الوضوء وهو قليل  
 فوم لا يشتبه عليه أكثر  
 ما يقال ويجرى عنده \*  
 السكران اذا أفاق ان كان  
 سكراناً لا يعرف الرجل من  
 المرأة عليه الوضوء لانه بمنزلة  
 الانعاس \* مس الذكر والمرأة  
 لا ينقض الوضوء عندنا

تزل بثلاثة تغسل الى أن تزول كذا في السراجية \* وان كانت شيئاً لا يزول أثره لا بعشقة بأن يحتاج في  
 ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكف بازالته هكذا في التبيين \* وكذا لا يكف بالماء المغلي بالنار  
 هكذا في السراج الوهاج \* وعلى هذا قالوا الوضوء بغيره أو يده به سبع أو حناء نجسين يغسل الى أن صفوا الماء  
 يطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير \* وإذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل يده أو  
 الثوب بالماء من غير عرض وأثر السمن باق على يده يطهر \* وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وهو الأصح هكذا في  
 الذخيرة \* وان كانت غير مريئة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط \* ويستترط العصر في كل مرة فيها  
 ينصرف ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته \* وفي غير رواية  
 الأصول يكفي بالعصر مرة وهو أرفق كذا في الكافي \* وفي التوازل وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \*  
 والاول أحوط هكذا في المحيط \* ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم يلبغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ان غسّل ثلاثاً فغسل في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئاً من عصره في  
 المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تقاطر طاهر والا فكل نجس  
 هكذا في المحيط \* وما لا ينصرف يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف أثراً في  
 استخراج النجاسة وحداً للتجفيف أن يحاييه حتى يتقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليأس هكذا في التبيين  
 \* هذا اذا تشربت النجاسة كثيراً وان لم تشرب فيه أو تشربت قليلاً يطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط  
 السرخسي \* امرأة طبخت الحنطة أو اللحم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويجفف في كل  
 مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبداً وعليه الفتوى هكذا في المصنفات ناقلاً عن النصاب والكبرى \* اذا نجس  
 ما لا ينصرف بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بماء نجس أو كان الخبز والآجر  
 جديدين وقد وقع الخمر فيه ماء أو الحنطة اذا أصابته خمر وشربت فيها أو اتفخت من الخمر عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى عمه السكين بالماء الطاهر ثلاثاً وغسل الآجر والخزف بالماء ثلاثاً ويجفف في كل  
 مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف بفعل كذلك ثلاث مرات  
 ويحكم بطهارتها وان لم تنتفخ تطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة ويشترط أن لا يوجدهم الخمر  
 ولا يحميها هكذا في المحيط \* وان كان الآجر قد عيّن كفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة  
 \* تجس العسل يلقى في طنجيرو يصب عليه الماء ويغلي حتى يعود الى مقداره هكذا ثلاثاً فطهر \* قالوا  
 وعلى هذا الدبس \* الدهن النجس يغسل ثلاثاً بأن يلقى في الخاية ثم يصب فيه مثله ماء ويجرت ثم يترك حتى  
 يعلو الدهن فيؤخذ أو ينقب أسنن الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فطهر كذا في الزاهدي \* ثوب  
 نجس غسل في ثلاث جفنان أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر بلريان العادة بالغسل هكذا قالوا لم يطهر  
 لصاق على الناس \* وغسل عضو في أو ان وغسل جنب لم يستنج في آثار كالثوب ويتنجس الماء والاواني  
 والماء الرابع مطهر في الثوب لانه لا يوصله اقربه كذا في الكافي \* والماء الثلاثة نجاسة متناوثة  
 فالاول اذا أصاب شيئاً بطهر بالثلاث والثاني بالمشق والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح  
 كذا في التنوير \* ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي \* ونظير  
 الاجانة الثالثة تبعاً للعسل كعروة القمعة وجب الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهدي \* خف بطانة

المعدني في ذلك ان المعتبر  
 استرخاء المفاصل فاذا لم  
 يسقط على وجهه ولم يقرب  
 الى السقوط حتى انتبه فقد  
 انعدم الاسترخاء \* وان نام  
 على رأس التنوير وهو جالس  
 قد أدلى رجله كان حدثاً  
 لان ذلك سبب لاسترخاء  
 المفاصل \* وان نام على ظهر  
 الدابة في سرج أو كاف  
 لا ينقض وضوءه لعدم  
 استرخاء المفاصل \* النعاس  
 لا ينقض الوضوء وهو قليل  
 فوم لا يشتبه عليه أكثر  
 ما يقال ويجرى عنده \*  
 السكران اذا أفاق ان كان  
 سكراناً لا يعرف الرجل من  
 المرأة عليه الوضوء لانه بمنزلة  
 الانعاس \* مس الذكر والمرأة  
 لا ينقض الوضوء عندنا

\* (فصل فيما يوجب  
 الغسل) \*

أسباب الغسل ثلاثة  
 الجنابة والحيض والنفاس  
 \* الجنابة تثبت بسببين  
 أحدهما انفصال المني عن  
 شهوة والناسي الايلاج في  
 الآدمي \* واختلقت عبارات  
 السلف في الايلاج الذي  
 يتعلق به الجنابة \* عن محمد

رحمه الله تعالى اذا التقي الختانان وتوارت الحشفة يجب الغسل \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا توارت الحشفة  
 في قبل أو دبر من الآدمي يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح فان الايلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به  
 وان لم يوجد \* وفيه التقاء الختانين \* والايلاج في البهائم لا يوجب الغسل مالم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا  
 يوجب الغسل بدون الانزال \* والايلاج في الميتة بمنزلة الايلاج في البهائم لمكان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الايلاج في الصغيرة التي



لا يجامع مثلها الا بوجوب الغسل في قول محمد رحمه الله تعالى بدون الانزال \* اذا أتى الرجل امرأته وهي عذراء أو جامعها فيمجدون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل \* ولا يغسل على المرأة أيضا ما لم تنزل لأنه عدم السبب في حقها وهي مواراة الحشفة \* وكذلك اذا كانت ثيبا ولم تنزل الحشفة \* فان خرج منه ودى أو مذى كان عليه الوضوء \* اذا جومت المرأة فيمجدون الفرج ووصل المني إلى وجهها وهي بكر أو ثيب لا يغسل (٤٣) عليها الفقد السبب وهو الانزال أو

مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال \* غلام ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة بعد توجبه الخطاب ولا يغسل على الغلام لأنه عدم الخطاب إلا أنه يؤمر بالغسل اعتيادا وتخلقا كايؤمر بالطهارة والصلاة \* ولو كان الرجل بالغًا والمرأة صغيرة فالجواب على العكس \* وجامع الخصي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة \* واذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني الزوج لا يلزمها إعادة الغسل في قولهم لأن الخارج إذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة الحدث \* المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها \* وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله واليه أشار الحاكم الشهيد في المختصر فإنه قال \* والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي

ساقه من كبرها فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد ثم ملأه الماء ثلاثا وارقه الا انه لم يتيها له عصر العكر باس فقه طهر الخف كذا في المحيط \* وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر كذا في التتارخانية \* الخف الخراساني الذي صر منه موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلا فأصابته النجاسة فتحتمل أنه يغسل ثلاثا ويحذف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا أصح والاول أحوط كذا في الخلاصة \* الارض أو الشجر اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا وكذا الخشب اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل \* الارض اذا تجسست ببول واحتاج الناس إلى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثا فتطهر وان كانت صلبة فالواصب الماء عليها او تدلك ثم تشف بصرف أو خرقة يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لونها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيان \* حصه برأصاته نجاسة فان كانت النجاسة يابسة لا يمتن الدلك حتى تلين وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب أو ما أشبهه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر كذا في المحيط \* ويظهر بلا خلاف لأنه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان من بردى أو ما أشبهه يغسل ويحذف في كل مرة فيطهر عنده أي يوسف كذا في منية المصلي \* وعليه الفتوى كذا في شرحها لابراهيم الحلبي \* البردي اذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصرف في كل مرة أو يحذف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحمام وهكذا في الخلاصة \* البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* الكوز اذا كان فيه خمر فطهره أن يجعل فيه الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديدا \* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة \* دن الخمر اذا غسل ثلاثا وكان صيقا مستملا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التتارخانية فاقلع عن الكبرى \* الجلد المدبوغ اذا أصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثا ويصرف في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا تجس طرف من أطراف الثوب ونسبه فغسل طرفا من أطراف الثوب من غير تحريك بطهارة الثوب وهو المختار \* فلا صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف الآخر يجب عليه إعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة \* والاحتياط أن يغسل جميع الثوب \* وكذا اذا علم أنه أصاب النكح ولا يدري أي الكين غسها هكذا في محيط السرخسي \* الثوب اذا تجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة تين جاز لحصول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يقع في البئر \* (ومنها المسح) \* اذا وقع على الحديد الصقل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرأة ونحوها نجاسة من غير أن يمسه فأكبر يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخرقة طاهرة هكذا في المحيط \* ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ما له جرم وما لا جرم له كذا في التبيين \* وهو المختار لا فتوى كذا في العناية \* ولو كان خشنا أو منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين \* اذا مسح موضع الحجمة بثلاث خرقات رطاب نظاف أجزاء عن

احتلام الرجل لا بد من خروج المني فكذا احتلام المرأة الآن الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج \* وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل \* ذكر في صلاة ابن عبد الله بن المبارك امرأة قالت سمى جنني يأتي في النوم مرارا وأجس في نفسي ما أجدها اجامعني زويحي قال لا يغسل عليها وليس للرجل أن يجامع امرأته اذا كان الحجاب انتهى بين المقبل والمبذر قد انقطع الآن يمكنها تيانها في قبلها من غير تعبد \* انا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا أنه لم يظهر على رأس

الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تنافي بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع بلحقه حكم التطهير \* وفي المرأة كذا انه يعتبر الخروج من افرج الدخول الى الفرج الخارج \* اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم يرشياً ولا يتذكر الانزال لاغسل عليه \* وان اتنبه ورأى على فراشه أو خذه منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام أو لم يتذكر \* وان رأى المني يلزمه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما (٤٤) الله تذكر الاحتلام أو لم يتذكر \* وقال أبو يوسف رحمه الله ان تذكر الاحتلام يلزمه

الغسل لانه يعمل عمل الغسل كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) الفرق في المني \* المني اذا أصاب الثوب فان كان رطبا يجب غسله وان جف على الثوب أجزأ فيه الفرق استحسننا كذا في العناية \* والصحيح انه لا فرق بين مني الرجل والمرأة \* وبقاء أثر المني بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهدي \* ولو كان رأس ذكره نجسا بالبول لا يظهر بالفرق كذا في محيط السرخسي \* وان أصاب بدنه لا يظهر الا بالغسل رطبا كان أو يابساً وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ناقلا عن الاصل \* وهكذا في فتاوى قاضي خان وان خلاصة \* قال مشايخنا يظهر بالفرق لان المني فيه أشد كذا في الهداية \* ولون المني الى البطانة يكتفي بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وهكذا في التبيين \* خف أصابه مني ان كان يابساً يجوز فيه الفرق كذا في الكافي \* المني اذا فرق عن الثوب وذهب أثره فأصابه ما فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا كذا في الخلاصة \* (ومنها) الخت والدلك الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعدوة والروث والمني يظهر بالخت اذا يبست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعند أبي يوسف اذا مسح على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى لها أثر يطهر وعليه الفتوى لم يوجب المني كذا في فتاوى قاضي خان \* وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق به منسل التراب أو ألقى عليها فمسحها يظهر وهو الصحيح هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدراية \* وفي فتاوى الخجة الفروا اذا أصابته النجاسة المتجسدة ويبست يظهر بالدلك كما يظهر الخف كذا في المضمهرات \* (ومنها) الجفاف وزوال الاثر \* الارض تطهر بالييس وذهب الاثر للصلاة لا للتيمم هكذا في الكافي \* ولا فرق بين الجفاف بالشمس والناور والريح والظل كذا في البحر الرائق \* ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتا فيها كالخيطان والاشجار والكلاب والقطب مادام قائما عليها فاذا قطع الحشيش والخشب والتصب وأصابته النجاسة لا يظهر الا بالغسل كذا في الجوهرة النيرة \* الاجرة اذا كانت مقروشة فحكهما حكم الارض تطهر بالجفاف \* وان كانت موضوعة تتقل وتحول لا بمن الغسل هكذا في المحيط \* وكذا الحجر واللبنة هكذا في منية المصلي \* فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان \* المصلي حكمه حكم الارض اذا كان فيها أو اما اذا كان على وجه الارض لا يطهر كذا في المحيط \* وهكذا في منية المصلي \* واذا طهرت الارض بالجفاف ثم أصابها الماء الصحيح أنهم لا يعود نجسا ولورث عليها الماء وجلس عليها لا بأس به هكذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها) الاحراق \* السرقين اذا احرق حتى صار رمادا فعند محمد يحكم بطهارته وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* وكذا العذرة هكذا في البحر الرائق \* اذا احرق رأس الشاة لم يطح بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته \* الطين النجس اذا جعل منه الكوز أو التندرة فطبخ يكون طاهرا هكذا في المحيط \* وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب \* اذا سهرت المرأة التندور ثم مسحته بخزقة مبتلة فنجسة ثم خبث فيه فان كانت حرارة النار كانت به الماء قبل الصاق الخبز بالتندور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط \* سهر التندور بالاختاء والارواح يكره الخبز فيه ولورثه بالماء بطلت السكراة كذا في القنية \* (ومنها) الاستحالة \* تحال الخمر في خابية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية \* الخبز الذي يحترق بالحر لا يظهر بالغسل ولوصب فيه الخل وذهب أثره لا يظهر كذا في الظهيرية \* الرغيف اذا ألقى في الخمر صار الخمر خلافا للصحيح انه طاهر اذا لم يبق رائحة الخمر وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تحلل لان

الغسل والأفلا \* وفي صلاة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتمل ووجد بلا عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله \* الجنب اذا اغتسل قبل أن يبول وصلى جازت صلاته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله ولا يعيد ماصلي \* وعلى هذا الخلاف اذا استمتع بالكف فلما انفصل المني أخذ بالحليله حتى سكنت شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيمادون الفرج أو احتلم فاستيقظ قبل خروج المني فأخذ بذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله \* ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني أو مذي لاغسل عليه في قولهم \* اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف احليله بله لا يدري انها مني أو مذي فانه يغتسل الآن يكون قد انتشر ذكره قبل

النوم فلما استيقظ وجد البله فها هنا لاغسل عليه لانه اذا كان منتشر قبل النوم فما وجد من البله بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الا أن يكون أكثر رأيه انه مني فحينئذ يلزمه الغسل \* أما اذا كان ذكرا مسكنا حين نام يجعل تلثا بلسه منيا ويلزمه الغسل \* قال شمس الأئمة المالكي رحمه الله تعالى هذه مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من تفهيمها انما الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بمنزلة ما لو نام

مضطجعا الرجل اذا صار مغنى عليه ثم افاق فوجد مذيلا قالوا لا غسل عليه \* وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذيلا \* وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم سببه ما يجده من اللذة والراحة التي تخرج منها الشهوة وأما الانغماء والسكر فليسا من أسباب الراحة \* اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد امنا بينهما وكل واحد منهما يسكر الاحتلام وان يكون ذلك منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغسل عليه ما احتياطا \* وقال غيره ان كان الماء غليظا يبيض فهو من (٤٥) الرجل وان كان رقيقا أصفر فهو من المرأة \* وقال بعضهم ان

وقع طولاهو من الرجل وان كان مسدورا فهو من المرأة \* وعلى الرجل غنى ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها من الحيض الدائرة فيكون بمنزلة الماء كالماء والماء الكافر اذا أجذب ثم أسلم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه الغسل \* قالوا لو وضعت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم أسلمت لا غسل عليها وأشار الى الفرق في السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنابة والجنابة بما يستدام فكان لدوامها حكم الابتداء فصير كأنه أجذب بعد الاسلام \* وأما السبب في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام \* وقال بعضهم لا غسل عليهم \* وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا أسلم ثم أراد أن يصلى كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو القيام الى الصلاة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان غلما

ما فيه من اجزاء الخمر صار خلاهكذا في فتاوى قاضيان \* الخمر اذا وقعت في الماء أو الماء في الخمر ثم صارت خلاطهما كذا في الخلاصة \* واذا صب الخمر في المرقعة ثم اخلل ان صارت المرقعة كالخل في الحوض طهرت كذا في الظهيرية \* فأرة وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خلا لياس باكله \* وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل أكله وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تحمض ثم تغل لا يحل أكله لان لعب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تغل كذا في الخلاصة \* الخلل النجس اذا صب في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان \* الحمار أو الخنزير اذا وقع في الملح فصار ملحاً أو بثر بالبوعة اذا صار طينا يطهر عندهما خلا فالابي يوسف رحمه الله كذا في محيط السرى \* دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان واتقص ثم صار خلا ان ترك الخلل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخلل الى رأس الدن يصير طاهرا وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيان \* جعل الدهن النجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير كذا في الزايدى \* (ومنها) الدباغ والدكاوة والزرع وقد مر كل منها بالتفصيل \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* اذا اصاب النجاسة بعض أعضائه وحسبها بلسانه حتى ذهب أثرها يطهر وكذا السكين اذا نجس فحسبه بلسانه أو مسح بريقه هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب الأثر فقد طهر كذا في المحيط \* اذا قام عمل الفهم ويؤصا ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق \* الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مص الثدي مرارا يطهر كذا في فتاوى قاضيان \* الخلوخ النجس اذا ندف ان كان الكحل أو النصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا نجس فقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة \* الخنطة تداس بالخمر تبول وتزوث ويصيب بعض الخنطة ويختلط ما أصيب منها بغيره قالوا لو عزل بعضهم واغسل ثم خلط الكحل ابيع تناولها \* وكذلك لو عزل ووهبه من انسان أو صدق به عليه كذا في الذخيرة \* اذيب القلعي (١) النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية \* القارة لومات في السمن ان كان جامدا قورما حوله ورعى به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وديبج الجلد هكذا في الخلاصة \* واذا دبح به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينصرف يغسل ويعصر ثلاث مرات وان كان لا ينصرف عند أبي يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويحذف في كل مرة كذا في البدائع \* وحدا لجامدانه اذا أخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى القرائب

\* (الفصل الثاني في الاعيان النجسة) \* وهي نوعان \* (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه \* والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المنقال وبالمساحة في غير ما هو قدر عرض الكف (٢) هكذا في التبيين والكافي وأكثر الفتاوى \* والمنقال وزنه عشرون قيراطا \* وعن شمس الأئمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلا

(١) قوله القلعي هو الرصاص والموم بالضم الشمع اه قاموس (٢) قوله عرض الكف قال في شرح الوقاية المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع اه من هامش الاصل

وجد السبب بعد الاسلام \* وهذه فصول أربعة الاول والثاني ما قلنا والثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب \* والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها \* المرأة اذا جنبت ثم حاضت ان شامت اغتسلت وان شامت أخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التحجيل فانها ان كانت تخرج من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا أمنى الرجل من غير شهوة وانتشرا لا غسل عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وان بال الرجل خرج منه منى ان كان

ذكره منتشرا كان عليه الغسل والا فلا \* الرجل اذا كان غزابه شبق وفرط شهوة قالوا انه ينبغي له ان يغتسل بذكره لتسكين الشهوة ولا تقول هو ما جاور على ذلك فعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال حسبت ان يجور اسباب رأس \* الجنب اذا اراد ان يأكل أو يشرب فامسح به أن يغسل يديه وقام وان ترك لأبأس به \* واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب سواء \* وقال بعضهم لا يستحب لها ان يغسل لانه لا يزول نجاسة الحيض عن القم واليد بخلاف الجنابة (٤٦) \* وينبغي للجنب أن يدخل اصبعه في سرته عند الاغتسال \* وان علم انه يصل الماء

عن الايضاح \* كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلط كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصديد والقيح اذا ملا القم كذا في البحر الرائق \* وكذا دم الحيض والنفاس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج \* وكذلك بول الصغير والصغيرة كلاهما لا كذا في الاختصار شرح المختار \* وكذلك الحمر والدم المسفوح ولحم الميتة وبول الملايئك والروث واخفاء البقرة والعذرة وتجنس الكلب ونحوه السجاج والبطة والاوز تجنس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا خمر السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج \* بول الهرمة والفأرة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* خمر الحية وبولها نجاسة غليظة وكذا خمر العلق كذا في التتارخانية \* ودم الحية والوزعة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية \* فاذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة كذا في المحيط \* (والثاني المخفضة) وعني منها ما دون ربع الثوب كذا في اكثر المتون \* اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل المعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكعب والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصحبه صاحب الصحة والمحيط والبدائع والمجتبى والسراج الوهاج \* وفي الحقائق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* وبول مايؤكل لحمه والفارس ونحوه لا يؤكل محضف هكذا في الككنز \* وخفة النجاسة تظهر في الثوب بدون الماء كذا في الكافي \* دم الشهيد ما دام عليه طاهر واذا ائمن منه كان نجسا ومراة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية \* البول المنتضخ قدر رؤس الاربعه والمضروبة وان امتلا الثوب كذا في التبيين \* وكذا قدر الجانب الاخر هكذا في الكافي والتبيين \* هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء فانه يجسه ولا يعني منه لان طهارة الماء آكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج \* ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباغة هكذا في الظهيرية \* قيعن الحية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة \* لعاب النائم طاهر سواء كان من القم او منبه ثامن الخوف عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعليه الفتوى \* واما لعاب الميت فقد قيل انه نجس هكذا في السراج الوهاج \* ما دود القز وعينه ونحوه طاهر كذا في القنية \* وذرق مايؤكل لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج \* والعصير ان لبن الاثان طاهر كذا في التبيين \* وهكذا في منية المصلي \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة \* وما يبي من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان نجس كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمفحوس هكذا في محيط السرخسي \* وما زك من الدم السائل بالدم فهو نجس كذا في منية المصلي \* دم الكبد والطحال ليس بنفس كذا في خزائن الفتاوى \* ودم البق والبراغيث والقمل والكتان (١) طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج \* ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان \* بعرة الفأرة وقعت في قرا الحنطة فطعنت والبعرة فيها أو وقعت في قرد من لم يفسد الدقيق والدهن لم يتغير طعمهما \* قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ \* وفي مسائل ابي حنيفة في بعرة الفأرة اذا وقع في الرب او اخلل انه لا يفسد هكذا في (١) قوله والكتان هو وزن رمان دوية حمر الساعة فاموس

من غيبه ادخال الاصبع اجزاه \* ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وخاف الخروج يستحب له أن يقيم \* اذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى على ذكره بطلا ولا يعلم انه ماء أو بول فانه يمسح الوضوء \* وان اغترض له ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يفتن بالنجاسة فانه يفتن في الصلاة ولا يلتفت اليه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن استلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بطلا يجعل ذلك من الماء لمن البول

\*(فصل في المسح على الخفين)\*

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء باثبات مشهورة قريبة من المتواتر روي عن ابي بن مالك رضي الله تعالى عنه انه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة ان تحب الشجين وتطلعن في الخفين وتمسح على الخفين \* وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال من السنة ان تفضل الشجين وتحب

الخفين وترى المسح على الخفين \* وعن النكري رحمه الله تعالى من أنكر المسح على الخفين يفتن عليه الكفر المحيط وكل من أنكر ذلك من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد رجح عنه قبل موته \* والخلف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمنى المتتابع عادة ويسترا الكعبين وما حتهما \* وصورة المسح على الخفين أن يصح اصابع يده اليمنى الى مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان بدا من أصل الساق ويمد الى الاصابع باز



إذا دخلت الأنة لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لأن المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا إذا ظهر أصبع أو أصبعان \* وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة أصابع وانفتحاه أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه \* وإن كان انفتحاه ثلاثة أصابع يظهر منه أطراف ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز لأن الثلاث أكثر القدم فإذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا إذا كان الخرق في مقدم الخلف في أعلى القدم (٤٨) أو في أسفله فإن كان الخرق في موضع العقبان كان يخرج منه أقل من نصف العقب

نجسان كان كثيرا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو يبس يحكم بطهارته كذا في المحيط \* الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه أثر البلل راضيا كان أو غضبان كذا في منية المصلي \* قال في الصدفية هو المختار كذا في شرحه الأبراهيم الحلبي \* إذا قام الكلب على حصير المسجد كان يابس لا يتنجس وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيان \* عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط \* ألعاب الفيل نجس كعاب الفهد والأسد إذا أصاب الثوب بخرطومه ينجسه كذا في فتاوى قاضيان \* جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج \* والشعير الذي يوحى في بعر الأبل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوحى في جسد في شئ البقر لانه لا صلابه فيه كذا في الظهيرية \* خبز ووجد في خلله بعر الفأرة إن كان البعر على صلابته يرمى بالبعر ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في السراج الوهاج \* البعر إذا وقع في الحلب عند الحلب فرى من ساعته لا بأس به وإن تنبت البعر في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* إذا جعلت النكته من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة \* إذا أصاب بول الشاة بول الأدمى تجعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية (الفصل الثالث في الاستنجاء) يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كالمد والتراب والعود والخرقة والجالد وما أشبهها \* ولا فرق بين أن يكون الخارج معتادا أو غير معتاد في الصحيح \* حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يظهر بالجماعة \* وكذا لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالجماعة ونحوها \* وصفة الاستنجاء بالاجار أن يجلس معتد على يساره منحرفا عن القبلة والريح والشمس والقر ومعه ثلاثة أجار يدبر بالأول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث \* قال أبو جعفر \* إذا في الصيف أمافي الشتاء فيقبل بالأول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعله الرجل في الشتاء ثم انفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالخارج حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتنجس \* ولو تعدى ما قليل نجسه هكذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وليس في الاستنجاء عدده سنون كذا في التبيين \* وإنما الشرط هو الانتفاء حتى لو حصل بجمهر واحد يصير مقبلا لسنة ولو لم يحصل بثلاثة أجار لا يصير مقبلا لسنة كذا في المضمرات \* ويستحب أن تكون الاجار الطاهرة عن يمينه ويضع ما استنجن به عن يساره ويحصل وجسه الخس إلى تحت كذا في السراج الوهاج \* والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة \* وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجن بالخجر ولا يستنجن بالماء كذا في فتاوى قاضيان \* والأفضل أن يجمع بينهما كذا في التبيين \* قيل هو سنة في زماننا وقيل على الإطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستنجاء بالاجار إنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث فاما إذا تعدت موضعا بأن جاوزت الشرج اجتمعوا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكفيها الإزالة بالاجار وكذلك إذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله وإن كان ما جاوز موضع الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم إلا أنه إذا ضم إليه موضع الشرج كان أكثر من قدر الدرهم فإذا لم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح كذا في الزاد \* وإن كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم

جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يجوز \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقدر ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه إلى الساق \* ولو كان الخلف واسعًا اذ رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم عاد العقب إلى موضعه وهذا إنما لا بأس به يجوز عليه المسح \* ولو قطعت رجله إن بقي من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح على الخلف إذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وإن كان الذي بقي من ظهر القدم أقل من ثلاثة أصابع لا يجوز عليه المسح \* وكذا لو بقي مما يلي العقب بمقدار ثلاثة أصابع ولم يبق من قبيل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لأن محل المسح المقدم دون المؤخر \* وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل

الرجل الأخرى \* ولو لم يكن له الرجل واحدة فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح \* ولو ظهر من الخلف الخنصر والوسطى والابهام يغسلها من كل أصبع منها شيء لا يجوز المسح \* ولو ظهر من الخرق الإبهام وهي مقدار ثلاثة أصابع من غير ما جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الأصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في إحدى الخفين خرق قدر أصبع وفي الأخرى قدر أصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر أصبع وفي مؤخره مثل ذلك وفي جنبه مثل ذلك كل ذلك كان في الأيسر من الساق لا يجوز لانه إذا جمع يصير

قدر ثلاثة أصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يحل في صلاحيته ما قطع المسافة بخلاف النجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع بصير أكثر وكذا لو كانت النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف أو خفين لان المانع ثمة استعمل النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق أولى \* المرأة في المسح على الخفين بمنزلة (٤٩) الرجل لاستوائهما في الحاجة \* لا يمسح الخف اذا احتاج الى المسح

نخاض الماء أو أصابه مطر وابل جازي \* وكذا لو أمر غيره بأن يمسحه فمسحه جازي \* المسافر اذا انقضت مسحة مسحه وهو يخاف ذهاب الرجل من البرد جازي أن يمسح لمكان الضرورة وان كان لا يخاف على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله \* ماسح الخف اذا انفصل جازي بخلاف صاحب الجرح السائل اذا لم يمسح \* ماسح الخف اذا أحدث في الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل أن يتوضأ كان له أن يغسل رجله ويبتني على صلاته كالصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فأنصرف ثم وحده ماء كان له أن يتوضأ ويبتني على صلاته \* ماسح الخف اذا كان مسافراً فاقام بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مدة الإقامة والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لانه انقضت مدة الإقامة ثبت حكم الحدث السابق

يفسها ذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلافاً بعضهم قالوا ان مسحه بثلاثة أحجار وانقاه جازي قال وهو الأصح وبه قال الفقيه أبو الليث كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في السراجية \* اذا كان على طرف اجليته نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* واختلفوا فيما اذا كانت معة ثمة كبيرة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز المخرج عن أبي شعيب \* ومثله عن الطحاوي يميز به الاستنجاء بالأحجار فهذا أشبه بقولهما وبه تأخذ كذا في التبيين \* (وكيفية) الاستنجاء من البول ان يأخذ الذكر بشماله ويمره على جدار أو حجر أو مدرنات من الأرض ولا يأخذ الحجر بيمينه وكذا لا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله وان اضطر يمسك مدرنات بيمينه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك أمسك الحجر بيمينه ولا يجره هكذا في الزاهدي \* والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية \* قال بعضهم يستنحي بعدما يخطو خطوات \* وقال بعضهم يركض برجله على الأرض ويتنخخ ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الهبوط \* والصحيح ان طباع الناس مختلفة فتى وقع في قلبه انه تم استفراغ ما في السبيل يستنحي هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج والمضمرات \* ولو عرض له الشيطان كثيراً لا يلتفت الى ذلك كما في الصلاة وينضح فرجه بما حتى لو رأى باللائحة على بلة الماء هكذا في الظهيرية \* (وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنحي بيده اليسرى بعدما استترخى كل الاسترخاء اذ لم يكن صائماً أو يصعد أصبعه الوسطى على سائر الأصابع قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بصره ويغسل موضعها ثم يصعد خصره ثم سبابة فيغسل حتى يطعم ثقله أنه قد طهر يقيناً أو غلبة ظن ويبالغ فيه الأمان \* يكون صائماً ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسوفاً قد تفرق حقه بالثلاث كذا في التبيين \* ولا يستعمل في الاستنجاء الا أكثر من ثلاث أصابع ويستنحي بعرض الأصابع لبرؤسها كذا في محيط السرخسي \* ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات \* وبذلك يرفق وقال عامة المشايخ بكيفية الغسل بكفه من غير أن يرفع أصبعه \* وقال عامتهم يجلس المرأة منفردة وتغسل ما ظهر بكفها ولا تدخل أصبعها كذا في السراج الوهاج \* وهو المختار هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الصيرفية \* وتكون أخرج من الرجل كذا في المضمرات \* وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولاً ثم يغسل قبله بعده وعندده ما يغسل قبله أولاً كذا في التتارخانية \* وعلى قولهما مشي الغزوي وهو الأشبه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وتطهر اليدين مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية \* ويغسل يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون اني وانظف \* وقدر روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك بيده على الحائط كذا في التبيين \* من استنحي في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء أهم وابلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً وما اذا كان الماء سخناً كان كمن استنحي في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب المستنحي بالماء البارد كذا في المضمرات \* المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن منها بول أو غائط كذا في السراجية \* لو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنحي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنحي وان قدر على الماء الجارى يستنحي بيمينه كذا في الخلاصة \* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأه ولا أمة ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه ابنه أو أخوه

(٧ الفتاوى اول) في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له أن يمسح مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها \* وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فكذلك \* وعندنا \* بشرط جواز المسح على الخف أن يكون لا لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله أو غسل رجله أولاً ثم لبس خفيه قبل الحدث أو غسل احدي رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث \* رجل له خف

واسع الساقان بقي من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلاثة أصابع سوى أصابع الرجل جاز مسحه وان بقي من قدمه خارج الساق مقدار ثلاثة أصابع بعضهم من القدم وبعضهم من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلاثة أصابع كلها من القدم لا اعتبار للأصابع \* ما مسح الخلف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلاثة أصابع أو أقل لا يطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يطل به حكم المسح وان (٥٠) ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ما مسح الخلف اذا

انقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان حاجته بعد قضاء المدة الى غسل الرجلين \* ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ومن المشايخ من قال تنفس صلاته والاول أصبح \* المحدث اذا تيمم عند عدم الماء ولبس الخلف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق \* وكما يجوز المسح على الخلف يجوز المسح على الجباثر اذا كان بضره المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجباثر \* وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان الفصد والجراحة في موضع لرجل بالباط أمكنه أن يشده بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة \* واذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستنجاب ذكر الشيخ

غدير الاستنجاب فانه لا يسفر وجهه وسقط عنه الاستنجاب كذا في المحيط \* المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاب كذا في فتاوى قاضيان \* وكراه استقبال القبلة بالفرج في الخلاه واستدبارها وان غفل وقعد مسبة قبل القبلة يستحب له ان يصرف بقدر الامكان كذا في التبيين \* ولا يختلف هذا عندنا في البنين والعصراء كذا في شرح الوفاة \* ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج \* ويكره الاستنجاب بالعظم والروث والرجيع والطعام والدم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمين هكذا في التبيين \* واذا كان باليسرى عذر يمنع الاستنجاب اجاز ان يستنجي بيمينه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج \* ولا يستنجي بالاشياء الخمسة وكذا لا يستنجي بجبر استنجي به مرة هو او غيره الا اذا كان جبره له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط \* ولا يستنجي بكاغسد وان كانت يضاة كذا في المضمرات \* ويكره الاستنجاب بالاجر والقمم وشئ له قيمة كخرقة الديباج كذا في الراهدى \* (الاستنجاب على خمسة أوجه) \* واجبان أحدهما غسل فحاسة الخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلا تشيع في بدنه \* والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل أو كثر وهو الاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على الخرج سقط اعتباره لحوازا الاستجمار فيه فيبقى المعتبر ما وراءه \* والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها \* والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يقبل قبله \* والخامس بدعة وهو الاستنجاب من الریح كذا في الاختيار شرح المختار \* اذا أراد دخول الخلاه يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا فيجوز في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس \* ويكره ان يدخل في الخلاه ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شئ من القرآن كذا في السراج الوهاج \* ويستحب له عند الدخول في الخلاه ان يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقرأ المني كذا في التبيين \* ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يشمت عا طسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن \* فان عطس يحمده الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا لاجابة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرق ولا يقطع ولا يتنعم ولا يكثر الالتفات ولا يعبت يبدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج \* ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني وأبقي ما ينفعني كذا في التبيين \* ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان أو راكدا ويكره على طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثمرة أو في زرع أو في ظل ينتفع بالخلوس فيه \* ويكره بجنب المساجد ومصل العبد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين \* ويكره ان يقعد في أسفل الارض ويول الى أعلاها وان يبول في حجر فارة أو حية أو نمل أو ثقب \* ويكره ان يبول قائما أو مضطجعا أو متصدعا عن ثوبه من غير عذر فان كان به ذر فلا بأس به \* فاذا أراد ان يبول وكانت الارض صلبة دقها بجمبر أو حجر صغيرة حتى لا يترشش عليه البول \* ويكره ان يبول في موضع ويتوضأ فيه أو يغتسل كذا في السراج الوهاج

### (كتاب الصلاة)

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة \* ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير

الانعام المعروف بخوارق الله تعالى انه لا يشترط فيه الاستنجاب \* وان مسح على الاكثر جاز \* وان مسح على منكر النصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستنجاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وللغنى دأ أن يؤم غيره وقيل من ظبه الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج الدم \* وقيل لا يؤم على الفور يؤم بعد زمان \* صاحب البحر السائل اذا منع خروج الدم بعد السج أو رباط لا يكون صاحب سج سائل \* والمقتضيل بسا صاحب سج سائل لانه يتمكن من منع الدم بعبادة أو غير هذا فلهذا كان له أن يؤم



غيره \* رجل باحدى رجليه قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله العجيبة وليس الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف يمسح على الجبيرة \* والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جامعا بين الغسل والمسح - ما كان له أن يمسح لانه ليس الخف عليه ما بعد الغسل \* رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله وليس الخف عليه ما ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلاة فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنها متى انشقت (٥١) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى ينظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عنسد طالع القبر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد القبر ويعيد ما بعده من الصلاة

وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم فانه لا يعيد شيئا من الصلاة \* اذا مسح الخف ثم تقشرت الجلدة الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه إعادة المسح لان الخف يحكم التركيب صار كشيء واحد فلا يلزمه إعادة المسح \* صاحب الجبيرة اذا مسح على الجبيرة وليس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت الجبيرة عن برء بطل المسح على الخف \* رجل باصبعه قرحة وأدخل المراء في اصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فنوضا ومسح عليها جاز لمكان الضرورة \* وكذا لو كان على يده أو رجله جراحة أو قرحة فجعل عليها الجبائر والجبائر ترز يد على موضع القرحة والجراحة كان له أن يمسح عليها \* وكذلك المقصد قيل هذا اذا مسح بجميع المواضع الذي أخذته

منكر وجوبه بل يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* الوجوب يتعلق عندنا بآخر الوقت بمقدار التحريم حتى ان الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض اذا ظهرت ان بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات \* واذا اعتزضت هذه العوارض في آخر الوقت سقطت الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى \* القابلة لو استعنت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها أن تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر بسبب اللص ونحوه كذا في الخلاصة في الفصل الرابع من المواثيق \* (وقبه اثنان وعشرون بابا)

### الباب الاول في المواثيق وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في أوقات الصلاة) \* وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الأكل على الصائم هكذا في الكافي \* اختلف المشايخ في أن العبرة لاول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره كذا في المحيط \* والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى \* والاخوطة في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى التي كذا في الكافي \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي \* وطريق معرفة زوال الشمس وفي الزوال أن تغرب خشمة مستوية في أرض مستوية فعلام الظل في الانقصاص فالشمس في حد الارتفاع وإذا أخذ الظل في الازدياد علم أن الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشمة يكون في الزوال فإذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل أصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية \* قالوا الاحتياط أن يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلاة في وقتهم ما يقين \* ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح المجمع \* ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحجرة عند هماويه فتي هكذا في شرح الوقاية وعند أبي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحجرة هكذا في القدرى \* وقولهما أوسع للناس وقول أبي حنيفة رحمه الله أحوط لان الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في النهاية ناقلا عن الاسرار وبسوط شيخ الاسلام \* ووقت العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي \* ولا يقدم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الوتر لم يدخل حتى لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عند أبي حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر \* ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطاع الفجر فيه كما يغرب الشفق أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين

(الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات) \* يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع العصابة حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى انه كان لا يجيز المسح على عصابة المقتصد ويجيز على خرقة المقتصد وقال ما يأخذ العصابة يغسل ويضعهم جوتا المسح على العصابة أيضا وعليه الاعتماد \* اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبذلها بالآخرى الاولى أن يعيد المسح على الثانية وان لم يعد جزءا لان المسح على الاولى بمنزلة الغسل \* ولهذا لا يتوقف بوقت فساد المسح رأسه ثم حلق \* بخلاف ما لو مسح على الخف فبطل وليس خفا آخر لا يجوز له المسح على الثاني \* وان مسح على الجواربين فهو على وجهه ان كانا في يمين غير

منعلين لا يجوز المسح عليهم ما في قولهم وإن كانوا تخمينين منعلين جازا المسح عليهم ما في قولهم \* ثم على رواية الحسن ينبغي أن يكون النعل إلى الكعبين \* وفي ظاهر الرواية إذا بلغ النعل إلى أسفل القدم جازوا التخمين أن يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان أي لا يجاوز الماء إلى القدم وقيل معنى قوله لا ينشفان أي لا ينشف الجوارب الماء إلى نفسه كالأديم والصرم \* وإن كانوا تخمينين غير منعلين لا يجوز (٥٣) المسح عليهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يجوز وعن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قولهما قبل موته \* يجوز المسح على الخفاف الذي يكون من اللبد وإن لم يكن منعلا لأنه يمكن قطع المسافة به \* وكذا على الخفاف الذي يقال له بالفارسية يش بند وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جاروق إن كان يستقر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم إلا نذر أصبح أو أصبحين جازا المسح عليه في قولهم وإن لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز \* وبعضهم يجوز ذلك لأن عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق \* ويجوز المسح على الجر موقين أما إذا لبسهما من غير خفاف ظاهر لأنهما في قطع المسافة بمنزلة الخفاف هذا إذا كان الجر موق من الأديم أو من الصرم فإن كان من جلد يقال بالفارسية كنت فتكذلك \* وإن كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وإن لبسهما على الخفين لا يجوز لأن لبسهما بعد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وإن لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جازا المسح على الجر موقين عندنا على خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وإن لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفصيل أيضا وإن لبس الخفين واحدا الجر موق جازا أن يمسح على الخشب الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق \* ولو لبس الخفين وليس عليه ما الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فإنه يعيد المسح على الخفين \* وإن نزع أحد الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخشب الباقي وعلى الجر موق الباقي وهو الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الشمس بل يسفرهما بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مسحبة كذا في التبيين \* وهذا في الأزمئة كلها الاصبغة يوم البحر للعلاج بالمزدلفة فإن هناك الغلخس أفضل هكذا في المحيط \* ويستحب تأخير الظهر في الصيف وتجيئ في الشتاء هكذا في الكافي \* سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة كذا في شرح الجمع لابن الملك \* ويستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تتغير الشمس والعبارة لتغير القرص لا لتغير الضوء فتى صار القرص بحيث لا تحارفه العين ففسدت تغيرت والآن كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو شرع فيه قبل التغير فذه إليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان \* ويستحب تجيئ المغرب في كل زمان كذا في الكافي \* وكذا تأخير العشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو تر قبل النوم هكذا في التبيين \* وفي يوم الغيم يتوزل القبر في حال الصحو ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من أن يقع في الوقت المكروه ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع قبل الغروب ويجعل العشاء كيلا يمنع مطر أو نيل عن الجماعة هكذا في محيط السرخسي \* هكذا في الأزمئة كلها ولا يجمع بين الصلاتين في وقت واحد في السفر ولا في الحضر بعد زماما عدا عرفة والمزدلفة كذا في المحيط \* (الفصل الثالث في بيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها) ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة \* إذا طاعت الشمس حتى ترتفع وعند الانقضاء إلى أن تزول وعند اجراءها إلى أن تغيب العصر يومه ذلك فإنه يجوز إذا وقع عند الغروب هكذا في فتاوى قاضخان \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن النضر مادام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة \* هذا إذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخر إلى هذا الوقت فإنه لا يجوز قطعا أمالو وجبت في هذا الوقت وأد يتأف فيه جازا لأنها ديت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في الكافي والتبيين \* لكن الأفضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلاة الجنازة التأخير مكروه \* كذا في التبيين \* ولا يجوز فيها قضاء الفرائض والواجبات الفاتية عن أوقاتها كالوتر هكذا في المستقصى والكافي \* والتطوع في هذه الأوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي \* حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها ثم قهقهه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنقض طهارته بالقهقهه هكذا في فتاوى قاضخان في نواقض الوضوء \* ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية ولو أنه خرج عن عهده ماله به بذلك الشروع هكذا في فتح القدير \* وقد أساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* ولو قضاها في وقت مكروه جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي \* ولونذر أن يصلي في الوقت المكروه فأدى فيه يصح ويأثم ويجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق \* فإن نذر مطلقا أو في غير هذه الأوقات فإنه لا يجوز إلا إذا فيها وهو أوجه هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* تسعة أوقات يكره فيها النوافل وما في معناها الاقراض هكذا في النهاية والكفاية \* فيجوز فيها قضاء الفاتية وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان \* منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهاية والكفاية \* يكره فيه التطوع بأكثر من سنة الفجر \* ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام أفضل لأن وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عين قصد ولا تنويان عن سنة الفجر

حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قولهما قبل موته \* يجوز المسح على الخفاف الذي يكون من اللبد وإن لم يكن منعلا لأنه يمكن قطع المسافة به \* وكذا على الخفاف الذي يقال له بالفارسية يش بند وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جاروق إن كان يستقر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم إلا نذر أصبح أو أصبحين جازا المسح عليه في قولهم وإن لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز \* وبعضهم يجوز ذلك لأن عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق \* ويجوز المسح على الجر موقين أما إذا لبسهما من غير خفاف ظاهر لأنهما في قطع المسافة بمنزلة الخفاف هذا إذا كان الجر موق من الأديم أو من الصرم فإن كان من جلد يقال بالفارسية كنت فتكذلك \* وإن كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وإن لبسهما على الخفين لا يجوز لأن لبسهما بعد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وإن لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جازا المسح على الجر موقين عندنا على خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وإن لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفصيل أيضا وإن لبس الخفين واحدا الجر موق جازا أن يمسح على الخشب الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق \* ولو لبس الخفين وليس عليه ما الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فإنه يعيد المسح على الخفين \* وإن نزع أحد الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخشب الباقي وعلى الجر موق الباقي وهو الحسن عن أبي حنيفة رحمه

على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وإن لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جازا المسح على الجر موقين عندنا على خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وإن لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفصيل أيضا وإن لبس الخفين واحدا الجر موق جازا أن يمسح على الخشب الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق \* ولو لبس الخفين وليس عليه ما الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فإنه يعيد المسح على الخفين \* وإن نزع أحد الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخشب الباقي وعلى الجر موق الباقي وهو الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى أنه يسبح على الخف البادي لا غير عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ينزع الجر فوق الباقي ويسبح على الخفين \* (باب التيمم في الباب فصول) \* فصل في صورة التيمم فصل فيمن يجوز له التيمم فصل فيما يجوز به التيمم فصل فيما ينقض به التيمم \* أما صورة التيمم ما ذكر في الأصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الأول أن يكون على وجه اللين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الأصابع ثم قال أبو يوسف (٥٣) رحمه الله تعالى يقبل به ما ويدبر وهو غير لازم إن شاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

وعسح بهما وجهه ثم يضرب يديه مرة أخرى على الأرض ثم ينفضهما ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمتد من رؤس الأصابع إلى المرفق ويسح المرفق ثم يديرهما إلى بطن الساعد ويعدّهما إلى الكف وهل يسح الكف تكلموا فيه \* قال بعضهم لا يسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على الأرض ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويفعل ما فعل باليمين ولم يذكر في الكتاب تخليص الأصابع ولا بد منه ليمتد الاستيعاب وان تيمم بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجوز ولو تعلّق في التراب فأصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز \* ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً فأصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجوز حتى يسح وينوي به التيمم وكذا لو دخل على وجهه تراباً لم يجوز فان مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

على الأصح هكذا في السراج الوهاج والتهين \* ولو شرع أربعاً فالشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كذا في خزنة الفتاوى \* ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية \* ولو أفسد سنة الفجر ثم قضاها بعد صلاة الفجر لم يجزه كذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية \* لو افتتح صلاة النفل في وقت مستحب ثم أفسدها فقضاها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الأقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعديد من الكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية \* ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ويكره التطوع إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي \* إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم خرج الإمام للخطبة يتم أربعاً وهو الصحيح وألّه مال الإمام الصدر لأجل الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في التمهيدية \* ويكره التنفل إذا أقيمت الصلاة السنة الفجران لم يحق فوت الجماعة وقبل صلاة العبد من مطلقاً وبعد في المسجد لا في البيت وبين مسلاتي الجمع يعرفه ومن دلفه هكذا في البحر الرائق \* ويكره جميع الصلوات سوى الوقفية إذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج ناقل عن الحاوي \* ويكره الصلاة وقت مدافعة البول أو الغائط \* ووقت حضور الطعام إذا كانت النفس نائمة إليه والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من أفعال الصلاة ويحل بالشوغ كما تناماً كان الشاغل ويكره أداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

### (الباب الثاني في الأذن وفيه فصلان)

(الفصل الأول في صفة وأحوال المؤذن) (الأذان سنة لأداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضيان) وقبل أنه واجب والصحيح أنه سنة مؤكدة كذا في الكافي \* وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط \* والأقامة مثل الأذان في كونه سنة للقرآن فقط كذا في البحر الرائق \* وليس لغير الصلوات الخمس والجمعة فحوا السنن والوتر والتطوعات والتراويح والعديد من الأذان والأقامة كذا في المحيط \* وكذا المنذورة وصلاة الجنازة والاستسقاء والخبي والافزاع هكذا في التهين \* وكذا الصلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنز \* وليس على النساء أذان ولا إقامة فان صابن بجماعة يصلن بغير أذان وإقامة وإن صابن بمجازت صلاتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة \* ونذّب الأذان والأقامة للساقر والمقيم في بيته وليس على الشهيد أذان ولا إقامة كذا في التهين \* تقديم الأذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقاً وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن قدم بعد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك \* وعليه الفتوى هكذا في التتارخاتية ناقل عن الحجة \* وأجمعوا أن الإقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط \* حضر الإمام بعد إقامة المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر بعدها لا يجب أعادتها كذا في القنية \* وأهلية الأذان تعدد بمعرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* وينبغي أن يكون المؤذن رجلاً عاقلاً صالحاً تقياً عالماً بالسنّة كذا في النهاية \* وينبغي أن يكون مهيباً يتفقد أحوال الناس ويرجو المتخلفين عن الجماعات كذا في القنية \* وأن يكون مواظباً على الأذان هكذا في البدائع والتتارخاتية \* وأن يكون

واشتيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجوز بشرطه شيان النية والعجز عن استعمال الماء أما النية إذا نوى به التطهير جاز ولا يشترطية التيمم للجنابة والحديث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى الجنب إذا تيمم يديه بالوضوء أجزأه عن الجنابة وإن تيمم بطلق الصلاة والتطوع أو بالكتابة جاز له أن يصلي بذلك التيمم أي صلاة كانت وكذا الوتيم صلاة الجنازة والسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن

عن ظهر القلب أو عن المصحف أو زيارة القبر أو ولد في الميت أو الأذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو ظهر وجهه بأن دخل المسجد وهو متوضئ  
ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلج فيه قال عامة العلماء لا يجوز. قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى يجوز. ولوتيمم  
للسلام أو ولد السلام لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولوتيمم الكافر للاسلام وأسلم لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لوتيمم يديه (٥٤) تعليم الغير لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في ظاهر الرواية \* (فصل فيما يجوز له التيمم) \*

محتمس بما في إذا نه كذا في التمر الفائق \* والاحسن أن يكون أماما في الصلاة كذا في معراج الدراية  
\* والأفضل أن يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي \* وإن أذن رجل وأقام آخر ان غاب الأول جاز من غير  
كرهه \* وإن كان حاضرا ويلحقه الوحشة بأقامة غيره كرهه وإن رزى به لا يكره عندنا كذا في المحيط \* إذا ن  
الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن إذا بلغ أفضل وأذان الصبي الذي لا يعقل  
لا يجوز ويعد وكذا المجنون كذا في النهاية \* ويكره أذان السكران ويستحب أعادته كذا في التبيين \*  
وكرهه أذان المرأة بعد نكاحها كذا في الكافي \* ويكره أذان الفاسق ولا يعاد كذا في الذخيرة \* وكرهه أذان الجنب  
وأقامته باتفاق الروايات والاشبه أن يعاد الأذان ولا تعاد الإقامة ولا يكرهه أذان المحدث في ظاهر الرواية  
هكذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* وكرهه أقامته ولا تعاد كذا في محيط السرخسي \* ولو  
ارتد المؤذن بعد الأذان لا يعاد وإن أعيد فهو أفضل كذا في السراج الوهاج \* وإذا ارتد في الأذان فالأولى  
أن يتدبى غيره وإن لم يتدبى غيره وأتمه جاز كذا في فتاوى قاضخان \* ويكره الأذان قاعدا وإن أذن  
لنفسه قاعدا فلا بأس به \* والمسافر إذا أذن راكبا لا يكره \* وينزل للإقامة كذا في فتاوى قاضخان  
والخلاصة \* وإن لم ينزل وأقام أجزأه كذا في المحيط \* ويجوز للمسافر أن يفتتح الأذان على الدابة وإن لم يكن  
وجهه إلى القبلة كذا في فتاوى قاضخان والخلاصة \* وفي الحضر يكره أن يؤذن راكبا في ظاهر الرواية  
كذا في محيط السرخسي \* ولا يعاد كذا في الخلاصة \* ويجوز أذان العبد والقروي وأهل المفازة وولد  
الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعضه بأن كان في السوق ثم أرا وفي السكة ليلا من غير  
كرهه لكن غيره هو لأولى هكذا في المحيط \* ومتى كان مع الأعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه  
وتأذنين البصير سواء هكذا في النهاية \* ويكره أداما المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير إذن وإقامة كذا في فتاوى  
قاضخان \* ولا يكره تر كهمان يصل في المصرا إذا وجد في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين  
\* والأفضل أن يصل بالأذان والإقامة كذا في التمر تاشي \* وإذا لم يؤذن في تلك المحلة يكرهه تر كهمان ولو ترك  
الأذان وحده لا يكره كذا في المحيط \* ولو ترك الإقامة بكرة كذا في التمر تاشي \* ويكره للمسافر تر كهمان  
كان وحده كذا في المبسوط \* ولو ترك الإقامة بجزأه ولكنه يكره كذا في شرح الطحاوي \* فإن أذن وأقام  
فهو حسن \* وكذلك أن أقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط \* ولو صلى في بيته في قرية كان في القرية مسجد  
فيه أذان وإقامة فحكه حكم من صلى في بيته في المصروان لم يكن فيه مسجد فحكه حكم المسافر كذا  
في الشرح النقاية \* وإن كان في كرم أو ضيعة يكتفي بأذان القرية أو البلدة إن كان قريبا والأذلا  
\* وحمل القريب أن يبلغ الأذان إليه منها كذا في مختار الفتاوى \* وإن أذن أو كان أولى كذا في الخلاصة  
\* وإن صلوا بجماعة في المفازة وتر كوا الأذان لا يكره وإن تركوا الإقامة يكره كذا في فتاوى قاضخان  
\* أهل المسجد إذا صلوا بأذان وجماعة يكره تكرار الأذان والجماعة فيه \* ولو صلى بعض أهل المسجد بإقامة  
وجامعة ثم دخل المؤذن والأمام وبقيت الجماعة فالجماعة المستقيمة لهم والكرهه للأولى كذا في الباضرات \* ولو  
صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لأنه أن يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* جماعة من أهل  
المسجد أذّنوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروهم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع  
الزريق الأول فاذنوا على وجه الجهر ثم علموا ما صنع الزريق الأول فلهن أن يصلوا بالجماعة على وجهها ولا

ويجوز التيمم للحدث والجنابة  
والحيض عند عامة العلماء  
وهل يشترط لجوازه طلب  
الماء في العمرات يشترط وفي  
الفوازة لا يشترط إلا أن يغلب  
على ظن المسافر أنه لو طلب  
الماء يجده لو أخسر بذلك  
فحينئذ يترضى عليه الطلب  
عينا أو يسار على قدر غلظة  
ولا يبلغ ميلا أو كيلاً يضر  
بنفسه أو أصحابه ومن  
خرج من المصرا أو السواد  
للاحتطاب أو للاحتشاش أو  
لطلب الدابة فضرته الصلاة  
فإن كان الماء قريبا منه  
لا يجوز له التيمم وإن خاف  
خروج الوقت اختلجوا في  
حد القرب قال الفقيه أبو  
جعفر رحمه الله تعالى أجمع  
أصحابنا رحمه الله تعالى على  
أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا  
كان بينه وبين الماء ميل وإن  
كان أقل من ذلك لا يجوز إذا  
كان يعلم به المسافر وإن خاف  
خروج الوقت ولا يجوز للمقيم  
أن يتيمم إذا كان ينسبه وبين  
الماء ميل ولا شيء في الزيادة  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وعن محمد  
رحمهما الله تعالى أنه يجوز إذا  
كان الماء على قدر ميلين وهو  
اختيار الفقيه أبي بكر بن  
الفضل رحمه الله تعالى وعن

الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال إذا خرج المقيم من المصرا أو من السواد للاحتطاب أو للاحتشاش فإن كان في موضع يسمع صوت  
أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذنا أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وإذا كان في المقيم فاطنك في المسافر وعن أبي  
جعفر رحمه الله تعالى إذا كان خارج المصرا ولا يسمع أصوات إنسان أجزأه التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج  
المصرا إنما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافتلاو السمع على التلغين ولو كان مع المسافر ماء وهو يخطئ على نفسه



توضاً الامام ويستقبل الصلاة ويستقبل القوم معه وان منع الامام والقوم فصلاة الكل تامة فلوان الذي جاء بالكوز قال للتميمين قبل الشروع في الصلاة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم وان قال هولكم أو هو ينسكم لا ينتقض تيممهم قوم من التميمين شرعوا في الصلاة فجاء رجل ومعه ماء يكفي لاحدهم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم قوم من التميمين منهم متيمم الجنبات ومنهم متمم للوضوء وامامهم متوضئ فجاء رجل بكوز من ماء (٥٦) يكفي لاحدهم فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلاة التميمين عن

الحديث ولم تقصد صلاة التميمين عن الجنبات لوجود القدرة على الماء لكل واحد من الفريقين الاول دون الثاني ولو كان الامام متيمماً للحدث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الامام ولو كان الامام متيمماً للجنبات والماء لا يكفي للجنبات فصلاة الامام ومن خلفه من المتوضئين والتميمين للجنبات تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلاة التميمين للحدث لقدروهم على الطهارة بالماء وان كان الماء يكفي للجنبات فان كان الامام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة وصلاة التميمين فاسدة وان كان الامام متيمماً عن أى شيء كان فسدت صلاة الكل رجحاناً بصلوات أحدهما عرياناً والاخر متمم فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به أيها التميم ومعي قوب فغذاها العريان فسدت صلاتهما كذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجحه الله تعالى متمم مراً على الماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات انه على قول أى حنيفة رجحه الله تعالى ينتقض تيممه وقيل ينبغى أن لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم بقرية ما لا يملكه لم يجز تيممه عند الكل انما الخلاف بين أى حنيفة وأبى يوسف مقدار رجحه الله تعالى فيما اذا تيمم في رحلة ماء لا يعلم به ثلاثين في السفر حبشاً وحائضاً وميتاً وشماً مقدراً ما يكفي لاحدهم فان كان الماء مسلماً لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعه لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان الماء مسلماً لكان الجنب أولى لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماماً للمرأة في غسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الابن والابن فالاب أولى به

صوته فوق الطاقة كذا في المضمرات \* ويقسم على الارض هكذا في القنية \* وفي المسجد هكذا في البحر الراقي \* ولا ترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية أشهد أن محمداً رسول الله خفياً الى قوله أشهد أن لا اله الا الله رافعاً صوته فيكثر بالشهادتين فيقول كلاماً من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية \* ويترسل في الاذان ويحذر في الإقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية \* حتى لو ترسل فيها ما وحذر فيها ما وترسل في الإقامة وحذر في الاذان جاز كذا في الكافي \* وقيل يكبره وهو الحق هكذا في فتح القدير \* والترسل أن يقول الله أكبر الله أكبر ويقف ثم يقول مرة أخرى مثله وكذلك يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان والحذر الوصل والسرعة كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع \* ويسكن كلماتها على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف كذا في التبيين \* والمتن في أول التكبير كفو في آخره خطأ فاحش كذا في الزاهد \* ويرتب بين كلمات الاذان والإقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي \* واذا قدم في أذانه أو في إقامته بعض الكلمات على بعض نحو أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله قبل قوله أشهد أن لا اله الا الله فالأفضل في هذا أن ماسبق على أو أنه لا يعتد به حتى يعيده في أو أنه وموضعه وان مضى على ذلك جازت صلته كذا في المحيط \* ويوالى بين كلمات الاذان والإقامة حتى لو أذن فظن انه إقامة ثم علم بعد ما فرغ فالأفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الإقامة مراعاة للوالة \* وكذا اذا أخذ في الإقامة فظن أنه أذان ثم علم فالأفضل أن يتدبى بالإقامة كذا في البدائع والغاية للسروحي \* ويستقبل بها القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية \* واذا انتهى الى الصلاة والفلاح حوّل وجهه يمينا وشمالاً وقدماء مكانه محاسواً صلى وحده أو مع الجماعة وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغى أن يحوّل وجهه يميناً ويسرة عند هاتين الكلمتين هكذا في المحيط \* وكيفيته أن يكون الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل الصلاة في اليمين والشمال والفلاح كذلك والعصم الاول كذا في التبيين \* وان استدرج صومعته عند اتساعها فحسن هكذا في البدائع \* فيستدير المؤذن في المأذنة عند الحيلتين ويخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلاة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح مرتين \* وهذا اذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وأما اذا تم تحوّل الرأس يمينا وشمالاً فيكتفى بذلك فلا يزال القدمان عن مكانهما كذا في شاهان شرح الهداية \* ويكره التحليل وهو التغيي بحيث يؤدي الى تغير كلماته كذا في شرح المجموع لابن الملك وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن لحناً كذا في السراجية \* وهكذا في شرح الوقاية \* ويجعل أصبعيه في أذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة أصلية وانما شرع لأجل المبالغة في الاعلام \* وان جعل يديه على أذنيه فحسن هكذا في التبيين \* وجعل أصبعيه في أذنيه سنة الاذان لرفع صوته بخلاف الإقامة كذا في القنية \* والتثويب حسن عند المتأخرين في كل صلاة الا في المغرب كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وهو رجوع المؤذن الى الاعلام بالصلاة بين الاذان والإقامة \* وتثويب كل بلدة على ما تارقه أو بالاعتصاف أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك بمائة أو فوه كذا في الكافي \* ويؤذن للفجر ثم يقعد قدراً يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين \* ويفصل بين الاذان والإقامة

أن لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم بقرية ما لا يملكه لم يجز تيممه عند الكل انما الخلاف بين أى حنيفة وأبى يوسف مقدار رجحه الله تعالى فيما اذا تيمم في رحلة ماء لا يعلم به ثلاثين في السفر حبشاً وحائضاً وميتاً وشماً مقدراً ما يكفي لاحدهم فان كان الماء مسلماً لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعه لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان الماء مسلماً لكان الجنب أولى لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماماً للمرأة في غسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الابن والابن فالاب أولى به

لأنه حق غلظ مال الابن \* ولو وهب لهم رجل ما بقدر ما يكفي لاحد منهم قالوا الرجل أولى به لأن الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل بها القبض \* المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم لعجزه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح لذلك فان كان معه منديل يصلح لذلك لا يتيمم \* ولو كان (٥٧)

فقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان تيمم ولم ينتظر سبب \* وكذا لو كان عريانا ومع رفيقه ثوب فقال لها انتظر حتى أصلي ثم أدفعه اليك يستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريانا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو كان مع رفيقه ما يكتفي لهما فقال انتظر حتى أفرغ من الصلاة ثم أدفعه اليك لزمه أن ينتظر وان خاف خروج الوقت \* ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز قال اصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في المملوك لا تثبت القدرة بالبذل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة \* المصلي بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة ولو وجد في خلال الصلاة فسدت صلاته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل التشهد وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تقصد

مقدار ركعتين او أربع يقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزايدى \* والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية \* والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون او مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في محيط السرخسى \* فان لم يصل يجلس بينهما \* واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت فاعلم مقدار ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية \* فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العنابية \* واختلوا في مقدار الفصل فعند أبي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت فاعلم ساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار وآية طويلة وعندهما يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضية حتى ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان جلس جاز والافضل ان لا يجلس وعندهما على العكس كذا في النهاية \* ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج \* وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستجمل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها كذا في معراج الدراية \* ينبغي ان يؤذن في أول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* اذا دخل الرجل عند الاقامة يكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المضمات \* ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم بالامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح \* فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف فكلما جاوزه صفا قام ذلك الصف واليه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسى وشيخ الاسلام خواهر زاده وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا والامام وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد فشايعنا اتفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد واكبر الامام قبيل قوله قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط \* (ومما يتصل بذلك اجابة المؤذن) \* يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسى \* وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب \* وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت ورت كذا في محيط السرخسى \* سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجيب كذا في القنينة \* واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير \* واذا بانغ قوله قد قامت الصلاة يقول السامع اقامها الله وأدامها الله مادامت السموات والارض وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب \* ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشي من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة ينبغي ان يتطوع ويستغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع \* ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة \* اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن واحد أو واحد بعد واحد فالحكمة للاول كذا في الكفاية

(٨ الفتاوى اول) صلاته وكذا لو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رضى الله عنه وان وجد قبل أن يعود لا تنسده عند الكل \* المصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فانصرف ليتيمم لأنه لم يجد زائفا لم يتيمم حتى وجد ما ذكر بعض العلماء فيما جع من الفتاوى انه يتوضأ ويؤتي قال مولانا رضى الله تعالى عنه فقد كرت المسئلة كذلك في فصل مسيح الخلف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلاة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في

شرح كتاب الصلاة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يتوضأ ويبنى قال وهذا أقيس لمذهبه لان اقتداء المتوضي بالتيمم يجوز عنده فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحاكم انه يدق قول محمد رحمه الله تعالى \* مسافر أجنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحديث فوجد ما يكتفي بالوضوء فانه يتوضأ ويبنى ذكره الباقى فى فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد رحمه الله (٥٨) تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* المصلى بالوضوء اذا سبقه الحدث فذهب

### \* (الباب الثالث فى شروط الصلاة) \*

وهى عندنا سبعة \* الطهارة من الأحداث والطهارة من الانجاس وشتر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية كذا فى الزاھدى \* وفيه فصول أربعة

(الفصل الاول فى الطهارة وشتر العورة) \* تطهير النجاسة من بدن المصلى وثوبه والمكان الذى يصلى عليه واجب هكذا فى الزاھدى فى باب الانجاس \* هذا اذا كانت النجاسة قد رانعا أو أمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا ببدء عورته للناس يصلى معها ولو أبداها لالذلة لفسق هكذا فى البحر الرائق \* ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتحل بكحل نجس لا يجب عليه غسل عينيه كذا فى السراج الوهاج \* النجاسة ان كانت غليظة وهى أكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة بها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فأنم الا تمنع جواز الصلاة حتى تنفخ كذا فى المضمرات \* شتر العورة شرط لصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا فى محيط السرخسى \* العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبته فسترته ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة \* وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا فى المحيط \* بدن الحرة عورة الا وجهه او كفيه او قدميه كذا فى المتن \* وشعر المرأة على رأسها عورة وأما المسترسل فغيبه روايتان الاصح انه عورة كذا فى الخلاصة \* وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا فى معراج الدراية \* والامة كالرجل وبطنها وظهورها عورة ويدخل فى هذا الجواب أم الولد والمذبة والمكاتب كذا فى التبيين \* والمستحاة بمنزلة المكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى النظرية \* والخنثى المشكل اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا أمرناه أن يسترجع بدنه فان ستر ما بين سترته الى ركبته قال بعضهم تلزمه الاعادة وقال بعضهم لا تلزمه كذا فى السراج الوهاج \* مراقة صلت عريانه أو بغير وضوء أو بغير قناع فصلاتها تامة استحسانا كذا فى محيط السرخسى \* وشتر العورة فى الصلاة من الغير فرض بالاجماع \* ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا فى شاهان \* فاذا صلى فى قبض بغير ازارو كان لو نظر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تفسد وهو الصحيح \* وان صلى فى بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا تجوز صلاته بالاجماع كذا فى السراج الوهاج \* والثوب الرقيق الذى يصف ما تحته لا تجوز الصلاة فيه كذا فى التبيين \* ولو كان عليه قميص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكان لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ قليل الانكشاف عفو لا يبول ولا يبولى فى التكبير فلا يجعل عفو الربيع وما فوقه كثير ومادون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا فى المحيط \* والاصح أن التقدير فى العورة الغليظة والخفيفة بالربيع هكذا فى الخلاصة \* انكشاف مادون الربيع معفو اذا كان فى عضو واحد وان كان فى عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا فى شرح الجمع لابن الملك \* ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر حتى لو انكشفت من الاذن تسعة أو من الساق تسعة يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا فى القنية \* وان انكشفت عورته فى الصلاة فسترها بلا مكث جازت صلاته اجماعا وان أدى ذلك مع الانكشاف فسدت اجماعا وان لم يؤت له مكث قدر ما يمكن الاداء بنفسه عند أبي

ليتوضأ فلم يجد ماء فتييم ثم قبل انصرف الى مقامه وجد الماء توضأ وبنى ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استخسانا \* الجنب اذا كان به جراحات فى عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما بقى فانه يتيمم ويصلى لانه لو غسل غير موضع الجراحات ربما يصل الماء الى جراحته فيفسده لاجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحة ويسمى الجراحة بالماء ان كان لا يضره السج أو يعصبها بخرقه ويسمى على الخرقه فعل وان كان أكثر أعضائه جميعا فان كانت الجراحة على رأسه وسائر جسده صحيح فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويسمى موضع الجراحة لان لا كثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضائه الوضوء جريحتهم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ويسمى الجراحة ان أمكنه مسح من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على رأسه ووجهه ويده وليس

على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكسه لا يباح وقيل يعتبر الكثرة فى الاعضاء حتى لو كان على رأسه ووجهه يوسف ويده جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الا أكثر من كل عضو جريحا وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أجود كإباح التيمم عند خوف الهلاك أو تلف عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض وإذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض تيممه \* الجنب الصحيح فى المصرا اذا خاف الهلاك من الاغتسال ساجح التيمم فى قول أبي حنيفة



رحمه الله تعالى والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال بانه التيمم في قولهم وأما المحدث في المصر إذا خاف الهلاك من التوضي  
اختلافوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يسبح له التيمم قال مشايخنا رحمه الله تعالى في ديارنا لا يسبح للقيم أن يتيمم  
لان في عرف ديارنا أجزأ الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل فيستعمل بالعسرة عند الخروج \* ومن به جدري أو حصية  
يجوز له التيمم لان الاغتسال بضره \* ومن لا يقدر على الوضوء لا يشق له يسبح له التيمم (٥٩) \* المسافر إذا حضر في الصلاة بما موضوع

في حب أو نحوه لا ينتقض  
تيممه وليس له أن يتوضأ منه  
لانه وضع للشرب لا للوضوء  
والمباح في نوع لا يجوز استعماله  
في نوع آخر إلا أن يكون  
الماء كثيراً يستدل بكثرة  
على انه وضع للشرب والوضوء  
جميعاً فينبغي أن يتوضأ  
ولا يتيمم وذكر القاضي  
الامام أبو علي النسفي عن  
الشيخ الامام أبي بكر محمد  
بن الفضل ان الماء الموضوع  
للاشرب يجوز منه التوضوء  
والموضوع للوضوء لا يسبح  
منه الشرب \* الاسير في دار  
الحرب إذا منعه الكافر عن  
الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي  
بالأيام ثم يعيد إذا خرج  
وكذا الرجل إذا قال له غيره  
ان توضأت حبستك أو قتلتك  
فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد  
بغزلة المحبوس في المصر إذا لم  
يجده ماء ووجد تراباً نظيفاً  
فانه يتيمم ثم يعيد ولو أن  
المحبوس إذا لم يجد ماء ولا  
تراباً نظيفاً لا يصلي في قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه  
الله تعالى \* وأما ما عاين  
الماشي لا يصلي وهو عشي  
ولا السابح وهو يسبح ولا  
السائق وهو يضرب  
بالسيف وان خاف خروج

لوصف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية  
للشيخ أبي المكارم \* أمة صلت بغير قناع فاعتقت في صلاتها فإن لم تستتر من ساعتها فسدت صلاتها وإن  
سترت من ساعتها بجل قليل جازت كذا في محيط السرخسي \* والعمل القليل أن تأخذ بيد واحدة كذا في  
السراج الوهاج \* والذي ذكره يعتبر بفراده وكذا الاثنان هو الصحيح هكذا في الهداية \* والاثنان كل واحدة  
منهما عورة على حدة والدبر ثالثهما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لأن الملك وهكذا في التبيين \* والركبة  
إلى آخر القنذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والفخذ معطى جازت صلاته وهو الأصح  
هكذا في التبيين \* وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك \* وما بين سرتها وعانتها عضو  
على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فإذا انكشف ربه فسدت صلاته كذا في الخلاصة \* والظهر  
بأنفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التتارخانية ناقلاً عن العتبية \* والجانب سبع البطن كذا  
في القنية \* وثدي المرأة ان كانت صغيرة ناهدة فهو سبع لصدورها وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة كذا  
في الخلاصة \* وبه يترك كل واحد عورة بفراده وكذا الأذن حتى لو انكشف ربه واحد منهم فسدت كذا في  
الزاهدي \* ومن لم يجد ثوباً صلى قاعداً أو جالساً بالركوع والسجود أو قائماً بالركوع وسجدوا لأول أفضل هكذا  
في الكافي \* ليلاً كان أو نهاراً في بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* والمراد بالوجود القدرة فإن  
ابح له فلا يصح انه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهر النيرة \* العاري إذا كان يحضره من له كسوة فانه  
يسأله فإن لم يعطه صلى عرياناً \* ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبل كذا في التتارخانية ناقلاً عن السراجية  
\* وان كان يبرج وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية \* ويصلي  
العرأة وحدها متباعدة عن زوجها ولو صلى جماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه إلى القبلة ويضع  
يديه بين فخذه يؤمى ايما \* وان أومأ قائماً أو ركع أو سجد القاعد جاز كذا في الزاهدي \* في الحلة إذا وجد  
العاري حسيماً أو بساطاً صلى فيه ولا يصلي عرياناً \* وكذا ان أمكنه أن يستتر عورته بالحشيش كذا في  
التتارخانية \* عريان قدر على طين يلمح به عورته ان علم انه سقى عليه لم يجز الا ذلك كالأقودر ان يخفف عليه  
ورق الشجرة كذا في القنية \* ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والدبر  
بالاتفاق هكذا في معراج الدراية \* وان لم يجد إلا ما يستتر به أحدهما قال بعضهم يستتر به الدبر لانه أخفى في  
حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلاة  
في ثوب الحر للرجال ونصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير \* ولوان امرأة  
صلت قائمة يتكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولو صلت قاعداً لا يتكشف شيء منها فانها تصلي  
قاعداً كذا في التبيين \* في العتبية إذا انكشف ربه عورتها عرفت السجود تركت السجود كذا في  
التتارخانية \* والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أبواب قيص وازار وعامة اما لو صلى في ثوب واحد  
متوشحاً بجوز صلاته من غير كراهة \* وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره \* وأما المرأة فالمستحب لها أن  
تصلي في ثلاثة أبواب أيضاً قيص وازار ومقنعة فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة \* وان  
صلت في ثوب واحد متوشحاً لا يجوز الا إذا استترت برأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسي \*  
ولو صلى رجلان في ثوب واحد واستتر كل واحد بطرف منه أجزأه وكذا لو ألقى أحد طرفيه على نائم أجزأه

الوقت \* ولو حبس الرجل الطاهر في المكان النجس يصلي بالأيام ثم يعيد كان ذلك في الحضر أو في السفر قال محمد رحمه الله تعالى في السفر  
لا يعيد في الحضر يعيد \* المصلي بالتيمم إذا رأى سرايا وطن انه ماء فأنصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلاته جاوز موضع صلاته أولم يجاوز  
\* (ومن هذا الجنس مسائل) \* إذا ما هذه ومنها إذا رأى حرة على ثوبه فظن أنها نجاسة فأنصرف ليفسها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها إذا  
ظن انه ترك مسح الرأس أو لم يتوضأ أصلاً فأنصرف ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها إذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فأنصرف ثم علم انه

قد صلاها ومتم ما سمع الخلف اذا ظن انه انقضت مدة مسجعه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلاته في هذه الوجوه بالاستدبار بجاوز موضع صلاته  
 أولي بجواز \* (ويفارق هذا الجنس مسئلتان) \* الأولى اذا ظن في صلاته انه عرف فانصرف ثم علم انه لم يعرف والثانية قوم صلويا بالجماعة  
 قرأوا سوا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بآراء العدو ثم علموا أنه كان غبارا أو دوابا بجاوزا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم  
 والأفلا \* المصلي بالتيمم اذا رأى (٦٠) سريانا كان أكبر رأيه انه ماء يباح له أن ينصرف وان استوى الظن ان لا يحل له قطع الصلاة

كذا في الجوهرة النيرة \* ولو كان الثوب يغطي جسدها ورُبِعَ رأسها فتركت تغطية الرأس لا يجوز ولو  
 كان يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه والستر أفضل كذا في التبيين \* عريان وجد قطعة تستر ربع أصغر  
 العورات فلم يستر فسدت والأفلا كذا في المقنية \* وان صلى في الماء ان كان كدرا صححت وان كان صافيا  
 يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

\* (الفصل الثاني في طهارة ما يستربه العورة وغيره) \* وجد ثوب باربعه طاهر وصلى عاريا لم يجز \* وان كان  
 أقل من ربعه طاهرا أو كله نجسا خيرا بين أن يصلي عاريا قاعدا بايما هو بين أن يصلي فيه قائما بركوع وسجود  
 وهو أفضل كذا في السكاكي \* ولو لم يجد الا جلدة ميتة غير مدبوغ لا يجوز أن يستربه عورته ولم تجز صلاته فيه  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم بخير ما لم يبلغ  
 أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين \* والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في  
 الخلاصة \* ولو كان دم أحدهما مقدار الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دما ولا يجوز تركه \* ولو كان  
 في كل واحد منهما مقدار الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع  
 يصلي في أيهما شاء والأفضل أن يصلي في أقلهما نجاسة \* ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع  
 يصلي في الذي ربعه طاهرا ولا يجوز العكس هكذا في التبيين \* ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه  
 بقرب ما يمكنه أن يتزبه لم يجز إلا أن يصلي فيه لأنه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم يفصل بين ما إذا تحرك  
 الطرف الآخر أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان طرف أحدهما يمكنه أن يتزبه فانه يتزبه  
 ويصلي لم يجز إلا ذلك سواء كان بحال يتحرك الطرف الآخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة \* الأصل في جنس  
 هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما  
 كذا في الجهر الرائق \* اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحرى وصلى وان كانت الغلبة للثياب النجسة  
 كذا في السراجية \* ولو وقع تحريه على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحريه على ثوب آخر فصلى فيه العصر  
 فالعصر فاسدة \* ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم  
 المغرب في الأول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الأول  
 أو الثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان \* وهذا هو وصلى الظهر في الأول بالتحري  
 والعصر في الثاني وفي الأول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة \*  
 واذا صلى وهو لا يلبس منديلا أو ملاءة أو أحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان  
 النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان لا يتحرك تجوز صلاته \* واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس  
 فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته كذا في المحيط \* اذا كان مع العريان ثوب يدحياج وثوب كرباس  
 فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج كذا في الخلاصة \* المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل  
 من قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة وان كان تفوته الصلاة  
 بجماعة ويجد في موضع آخر فكذا \* وان خاف أن لا يجد الجماعة أو يفوته الوقت مضى على صلاته كذا في  
 الذخيرة \* هذا اذا كان في الصلاة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان يغسله  
 تفوته الجماعة أحب الى أن يدخل في الصلاة ولا يغسله كذا في الخلاصة \* ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر

واذا فرغ من الصلاة ان  
 ظهر انه كان ماء يلزمه  
 الاعادة والأفلا \* المتوضي  
 اذا اقتدى بالتيمم ثم رأى  
 المقتدى ماء ولم ير امامه  
 فسدت صلاة المقتدى دون  
 صلاة الامام \* التيمم اذا مر  
 بالماء وهو قائم ينتقض تيممه  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وقبل لا ينتقض عند  
 الكل كمالو كان يقظا ناظر  
 بموضع بقربه ماء ولم يعلم به  
 مريض لا يضره الماء الا أنه  
 لا يقدر على استعمال الماء  
 بنفسه ان لم يكن أحدهما  
 يعينه جازله التيمم بالاتفاق  
 وان كان معه أحد يعينه  
 على استعمال الماء ان كان  
 المعين حرا أو امرأة جازله  
 التيمم في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وان كان  
 معه مملوك اختلف المشايخ  
 رحمه الله تعالى فيه على  
 قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى قال بعضهم لا يجوز  
 له التيمم وقيل ان كان المعين  
 يعينه بغير بدل لا يجوز له  
 التيمم عند الكل \* (ومن  
 جنس هذا مسائل) \*  
 احداها هذه \* ومنها انه اذا  
 كان لا يقدر على التوجه الى  
 القبلة بنفسه وثم من يوجهه

الى القبلة \* ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه أن يتحول الى مكان طاهر وثم أحديهما \* وأجمعوا على انه اذا هجز عن القيام من  
 نفسه وقعة أحديهما فعلى قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف الاعبي اذا وجد قائدا الى الحج أو الى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج  
 \* المقعد اذا وجد من يحمله الى صلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لاجعة عليه عند الكل وينبغي أن لا يكون  
 غليما الحج ولا حضوريا لجماعات بخلاف وذكر القاضي الامام أبو علي السخري رحمه الله تعالى ان الكل على الخلاف \* المسافر اذا لم يكن على

لمع من الماء فانه يشيم ويصلي ليكون محرراً لو اب الادام في أول الوقت وان كان على طمع من الماء يشجب أن ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ولا يؤثر العصر الى تغير الشمس \* مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيم للجنازة لانها باقية فان تيم بكني الوضوء ولا يكتفي للجنازة فانه لا يتيم \* مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيم للجنازة لانها باقية فان تيم وشرع في الصلاة ثم فقهه ثم وجد ماء بكني للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوئه وما بقى (٦١) من جسده لم يكن غسلها في المرأة الاولى ولا يغسل فرجه فانه

لو أحدث حدثا غير دخول ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوئه وما بقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لاستفاض التيمم في أعضاء الوضوء وروية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى الملقط على ظاهرها انها لاستقض طهارة الغسل والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضا

\* (فصل فيما يجوز به التيمم)

يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الارض كالستراب والرمل والجص والتورة والمقرة والسبخة والزرنج والمزاسنج والأعدو النكل والطين الأحمر والجحر الذي عليه غبار أو لم يكن بأن كان مغسولا أو لمس مدقوقا أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الحجر مدقوقا وعليه

من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابته لا يعيد شيئا من مسلاته بالأجاء وهو الاصح كذا في محيط السرخسي والجوهرة النيرة \* ولو رأى في ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي أن النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام ان تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكمهم ما على العكس كذا في فتاوى قاضيان في باب النجاسات \* قال زهير بن وهب نأخذ كذا في الذخيرة \* النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صار تأثر أكثر من قدر الدرهم يجمع ويتنجس جواز الصلاة وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة \* ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم لا تمنع جواز الصلاة في قولهم وليست كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد \* ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو جمعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويتنجس جواز الصلاة \* ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تمنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ومعه درهم تجس جانباه المختارانه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح لان الكحل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان موضع انفه نجسا وموضع جبهته طاهرا تجوز صلاته بلا خلاف وكذلك اذا كان موضع انفه طاهرا وموضع جبهته نجسا وسجد على انفه تجوز صلاته بلا خلاف \* وان كان موضع انفه وجبهته نجسا ذكر الزندويستي في نظمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سجد على أنفه دون جبهته وتجوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذركذا في المحيط \* وان سجد به ما لا يجوز على الاصح هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي تمنع الصلاة كذا في الوجيز للكردي \* ولا يفرق الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين أن يكون موضع الاصابع نجسا واذا كان موضع احدي القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا فوضع قدميه اختلاف المشايخ فيه الاصح انه لا تجوز صلاته فان وضع احدي القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته بائنة كذا في المحيط \* وان كانت النجاسة تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تفسد صلاته في ظاهر الرواية واختار أبو الليث أنها تفسد وصححه في العينون كذا في السراج الوهاج \* اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة يابسة أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط \* ان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعتهما نصيرا أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع ويتنجس جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب وفي المضمرات هو المختار \* وفي الفتاوى العتائية وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية \* واذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة \* اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداما في ركن جازت صلاته والا فلا كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب

غبار جازبه التيمم والافلا \* ولو تيمم بارض قد رشح عليها الماء وبقى فيها ندوة جاز \* ويجوز التيمم بالاجر والحصي والكيزان والجباب والحيطان من المدر \* ولا يجوز بالفضارة ان كان وجهها مطليا بالافلا فان لم يكن مطليا أو تيمم بظهرها جاز \* ولو تيمم بالحرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز له ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يلمح به بعض ثيابه أو جسده ويترك حتى يحف ثم يتيمم به وقال الشيخ الكرخي رحمه الله

تغسل يجوز التيمم بالطين وذ كرمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى انه لا ينبغي أن يتيمم بالطين لان فيه تلطخ الوجه ولو فعل جاز ولو نفص  
توبه أولبدها أو سرحه فقيم بغبار جاز ويجوز التيمم بالعقب والزرجد لانهم ما من أجزاء الأرض ولا يجوز باللا كئ لانها خلقت من الماء  
ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرماس والخماس والصقروكل ما يذوب وينطبع وبالمخ المائي واختافوا في الجلي والصحيح  
هو الجواز ولا يجوز بالرماد لانه من أجزاء (٦٣) الشجر لا من أجزاء الأرض ولو تيمم بالتوب أو اللبد لا يجوز وان ضرب يده عليه

الثوب والمكان \* ولو افتتح الصلاة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شرا عا في الصلاة كذا في  
الخلاصة \* ولو صلى على اللابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة  
والصحيح أنه يجزئه كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة ان لم تكن في  
موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تنع أداء الصلاة سواء كان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لو حرك أحد  
طرفيه تغيرت الطرف الآخر المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس \* وكذا الثوب  
والحصير هكذا في السراج الوهاج \* وفي الحلة البساط اذا أصابته نجاسة ولا يدري في أي موضع هي فانه  
يجوز أن يصري فيصلي في الموضع الذي يطمئن قلبه انه طاهر كذا في التارخانية \* ولو كانت النجاسة على  
بطانة مصلاه أو في حشوها جازت الصلاة عليها اذا لم يكن أحدهما مخيطا على صاحبه ولا مضربا وان كان  
أحدهما مخيطا على صاحبه يجوز على قول محمد لانه بالخطا والتضريب لم يصير ثوبا أو حصيرا وعند أبي  
يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* وقول أبي يوسف أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيخان  
\* ولو كانت النجاسة رطبة فالقي عليها أو بوسلي ان كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالثيابي يجوز  
عند محمد وان كان لا يمكن لا يجوز وان كانت يابسة جازت اذا كان يصلح ساترا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى  
اذا ثنى ثوبه والاعلى طاهر ودون الاسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لابن أمير الحاج ناقلا  
عن المبتنى \* ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان أو جواربان لم تجز صلته كذا في محيط السرخسي \* ولو  
خلع نعليه وقام عايمه اجاز سواء كان ما يلي الأرض منه نجسا أو طاهرا اذا كان ما يلي القدم طاهرا  
والأجزاء كان أحدهما وجهه نجسا فقام على الوجه الطاهر وصلى جاز مفروشة كانت أو موضوعة هكذا  
في فتاوى قاضيخان \* واذا صلى على حجر الرحي أو على باب أو بساط غليظ أو على مكعب طاهر طاهر وباطنه  
نجس يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر الاسكافي وهو الاشبه بالترجيح \* هكذا في  
شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وكذا اللبد هكذا في المحيط \* وكذا الخشب اذا كان غليظه بحيث يقبل  
القطع هكذا في الخلاصة \* اذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب بنظر ان كان التراب  
قليلا بحيث لو استنشمه يجدر رائحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيرا لا يجدر الرائحة يجوز هكذا في التارخانية  
\* اذا كان على الثوب المبسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الوهاج \* ولو بسط كه  
على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح انه لا يجوز هكذا في التارخانية \* ولو صلى في جبة محشوة فوجد في  
حشوها بعد الفراغ فارة مبيته ياستان كان للجنة ثقب أو خرق اعاد صلاة ثلاثة أيام وان لم يكن اعاد جميع  
ما صلى في تلك الجنة كذا في السراج الوهاج \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* اذا صلى وفي كفه بيضة مذرة قد  
حال معها ما جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها قرخ ميت كذا في فتاوى قاضيخان \* في النصاب رجل  
صلى وفي كفه قارورة فيه باول لا تجوز الصلاة سواء كانت ممتلئة أو لم تكن لان هذا ليس في مظانه ومعدنه  
بخلاف البيضة المذرة لانه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* ولو صلى والشهيد على  
عاتقه وعلى ثوبه دم كثير فجوز صلاته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا تجوز رجل دخل في  
الصلاة وفي كفه قرخ حية لمافرغ من صلاته رآها ميتة فان كان غالب ظنه انها ماتت في صلاته تجب اعادة  
الصلاة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشككا لا تجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة \* أعادته

ولزق به تراب قيم به جاز  
وكذا لو ضرب يده على حنطة  
أو شعير فزق التراب أو الغبار  
يسلمه فقيم بذلك جاز \* واذا  
أبرقت الأرض بالنار ان  
استلط بالرماد يعتبر فيه  
الغالب ان كانت الغلبة  
للتراب جاز به التيمم والا فلا  
وكذا التراب اذا خالطه  
ما ليس من أجزاء الأرض  
يعتبر فيه الغلبة \* الأرض  
اذا أصابته النجاسة فيست  
وذهب أثرها جازت الصلاة  
عليها ولا يجوز بها التيمم \*  
مسافر معه سور حمار وماء  
طاهر ولا يعرف أحدهما من  
الآخر قال محمد رحمه الله  
تعالى يتوضأ به ما ولا يتيمم  
\* المصلي بالتيمم اذا رأى سور  
الحمار فانه يمضي على صلاته  
ولا يقطع بالشك ثم يعيد  
بسور الحمار \* ولو رأى نبيذ  
التمر فكذلك عند محمد رحمه  
الله تعالى وقال أبو حنيفة  
وجه الله تعالى قطع صلاته  
ويصلي بنبيذ التمر \*  
واعترض الردة على التيمم  
لا يطل حتى لو أسلم وصلى  
بذلك لثم يجوز عندنا  
\* جنب تيمم للظهور وصلى ثم  
أحدث فغضرت العصر  
ومعه ما يكفي للوضوء فانه

يتوضأ لان الجنبية قد زالت بالتيمم فاذا أحدث بعد التيمم ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به فان توضأ للعصر وصلى  
ثم مر بها وعلم به ولم يغتسل حتى حضرته المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لانه لما مر بها يتكفي للاغتسال عانجنبها  
فهذا جنب معه ما لا يتكفي للاغتسال فيتيمم \* اذا تيمم ثم شك في تيممه انه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كذا اذا توضأ ثم  
شك في الحدث \* اذا تلا الآية السجدة في العصر وليس معه ما لا يجوز التيمم لانه لا يخاف فوتها يتوضأ بذلك ثم يسجد \* اذا تم الجنبية يوم

أحدنا ثم سأله فافق أن التيمم إلى المرفق وإن التورث ثلاث فإنه يعيد ما صلى لانهما كان مجتمعا دافيه \* وإذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره جاز \* مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء فقدر ما يكفي للوضوء أو للنجاسة ولا يكفي لهما فإنه يغسل التوبه ويصلي بالتيمم فان توضأ بالماء وصلّى في الثوب التحس جازو يكون مستنفا فيما فعل وإذا تيمم للصلاة الجنابة وصلّى حاله أن يصلي بذلك

(الفصل الثالث في استقبال القبلة) لا يجوز لأحد أن يرضع ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة فحيزة إلا متوجها إلى القبلة كذا في السراج الوهاج \* اتفقوا على أن القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه إلى عينها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا في التبيين \* حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي \* ولو صلى مستقبلا بوجهه إلى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط \* ومن كان خارجا عن مكة فقبلته بجهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ نحو العاصم هكذا في التبيين \* وجه الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فإن لم تكن فالسؤال من أهل ذلك الموضع وأما في البحار والمفاوز فدليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضي خان \* والمعتبر التوجه إلى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى الحجة الصلاة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشاخنة وعلى ظهر الكعبة جائزة لأن القبلة من الأرض السابعة إلى السماء السابعة بمحذا الكعبة إلى العرش كذا في المضمرات \* ولو صلى في حواف الكعبة أو على سطحها أجاز إلى أي جهة توجه ولو صلى على جدار الكعبة فإن كان وجهه إلى سطح الكعبة يجوز ولا فلا هكذا في المحيط \* مريض صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه وأمس بمضربه أحد بوجهه يحجز به صلاته إلى حيثما شاء كذا في الخلاصة \* وكذا إذا كان يجرد من يحوله ولكن يضربه التحويل هكذا في الظهيرية \* ومن كان خائفا يصلي إلى أي جهة قدر كذا في الهداية \* ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لصوص وكذا إذا كان على خشبة في البر وهو يخاف الفرق إذا انحرف إلى القبلة هكذا في التبيين وكذلك إذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافلة بنفسه عذره أن يصلي إلى أي جهة توجه كذا في منية المصلي \* ومن أراد أن يصلي في سفينة تطوعا وفريضة

أبى سفير رحمه الله تعالى في هذين الفصلين روايتان ولوصلى عريانا ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى أنه على هذا الخلاف \* المسافر إذا وجد ماء قدر ما يغسل به سلك كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا إذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمما فوجد ماء قدر ما يكفي كل عضو مرة فغسل بعض أعضائه ثلاثا لا تأثم في سب الماء فإنه يعد التيمم \* إذا حدث الإمام في صلاة لحاجة قال الفقهية أو يكره محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن يستخف محتضنا ثم وصل خلقه أحرأبى قولهم جميعا وإن

تيمم هذا الذي أحدث وأمر الناس وأتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد ورفقهما الله تعالى صلاة المتوضئين فاسد وصلاة المتيممين جائزة وهذه المسئلة دليل على أن صلاة الجنابة يجوز البناء والاستحلاف ويجوز فيها اقتداء المتوضئ بالتيمم كافي غيرهما من الصلاة \* إذا أراد أن يتيمم فضر بضرية واحدة ثم أخذت فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب بضرية أخرى لليدين إلى المرفقين جازي المصلي بالتيمم (٦٤) إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه يمضي على صلاته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه

الاستهزاء فلا يقطع بالشك فإذا فرغ من الصلاة سأله أن أعطاه أعاد الصلاة ولا فلا \* إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسيها بخرقة أو تراب ويصلي لأن المسح بقل النجاسة وإن كان لا يستأصلها وإن صلى ولم يمسي جاز وهذا الاستحباب بالخرسوة \* إذا ظهرت المسافرة من حبسها وأيامها أقل من عشرة قيمت أن صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وإن لم تصل لأذ كر لها في الأصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لأن عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقطع والاحوط أن لا يطأها \* المسافر إذا لم يجد الماء وجد الثلج إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لأن التوضؤ بالثلج لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فإذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم \* رجل لم يجد الأسور

فعله أن يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة \* حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه إلى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضورته من يسأله عنها اجتمع وصلى كذا في الهداية \* فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وإن علم وهو في الصلاة استدرا إلى القبلة فبني عليها كذا في الزا هدى \* وإذا كان بحضورته من يسأله عنها وهو من أهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في التبيين \* ولو كان بحضورته من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصلى فإن أصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي وهكذا في شرح الطحاوي \* وحذا الحضرة أن يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اشتبهت القبلة في المقارنة فوقع اجتمعه إلى جهة فأخبره عدل أن القبلة إلى جهة أخرى فإن كانا مسافرين لا يلتفت إلى قوله ما أذا كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقوله ما كذا في الخلاصة \* فإن تحري وصلى إلى غير جهة التحري يعيدها وإن أصاب القبلة كذا في منية المصلي \* ولو صلى إلى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد يمين فيجب عليه إعادة كذا في الخلاصة \* فإن ظهر في خلال الصلاة أنه أخطأ يلزمه الاستعجال وإن ظهر أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح أنه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شك ولم يتحرر وصلى من غير تحري فإن زال الشك في الصلاة بأن أصاب وأخطأ يستقبل الصلاة والا فإن ظهر الخطأ بعد الفراغ أو لم يظهر شيء بعيد وإن ظهرت الإصابة مضى الأمر هكذا في الخلاصة \* تحري فلم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر وقيل يصلي إلى أربع جهات وقيل يحري كذا في البحر الرائق \* والاصوب الأداء كذا في المضمرات \* فإن صلى إلى جهة أن ظهر أنه أصاب القبلة جاز وكذا أن ظهر أنه أخطأ أو لم يظهر شيء هكذا في الظهيرية \* لو دخل بلدة وعين الحمار يب المنصوبة يصلي إليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المقارنة والسماء معجبة وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسي \* رجل دخل مسجدا لا يحارب له وقبلته مشكلة فصلى بالتحري ثم ظهر أنه أخطأ كان عليه إعادة لأنه قادر على السؤال من الأهلى وإن تبين أنه أصاب جازت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سأله لم يخبروه وتحري وصلى جاز وإن تبين أنه أخطأ كذا في محيط السرخسي \* رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري فتبين أنه صلى إلى غير القبلة جازت صلاته لأنه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم تحول رأيه إلى الجهة الأولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته إلى الجهة الأولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل صلى في منازة بالتحري فاقتدى به رجل من غير تحري أن أصاب الإمام القبلة جازت صلاته ما وإن أخطأ جازت صلاة الإمام دون المقتدى كذا في الخلاصة \* رجل اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضورته من يسأله فصلى بالتحري ثم تبين أنه أخطأ روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا إعادة عليه وهو أقيس وكذلك إذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية \* ولو اشتبهت عليه القبلة فصلى ركعة بالتحري فتحول رأيه إلى جهة أخرى فصلى الثانية إلى تلك الجهة هكذا في أربع ركعات إلى أربع جهات عن محمد رحمه الله أنه يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ركعة بالتحري إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم ترك سجدة من الركعة الأولى اختلف

الكتاب فإنه يتيمم لأنه نجس فكان وجوده كعدمه \* جنب من يسجد فيه عين ماء لا يجدها غيره لا يباح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما من غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الاختيار ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتلم تكلموا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح \* (فصل في المسجد) \* تذكره المفضضة الوضوء فيه إلا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ في أمه أو دهر قبل هذا ولا يبرق في المسجد لأفوق البواري ولا تحت الحصى لأن أمرنا بتعظيم المسجد وصونه

عن التجاسة فبأخذ النخامة بثوبه ولا يلقها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الاقامة فوق الحصر أهون من الالتقاء تحت الحصر لان البوارى ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن فيه وارى يدفن في التراب أو تحت الحصر ولا يترك كها على وجه الأرض ولا يترك على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة أو غيرها \* ويكره مسح الرجل من طين والردغة باسطا يده المسجد أو بجأطه \* ولو مسح بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصلي عليها فالأولى أن لا يفعل ذلك (٦٥) وان فعل فلا بأس به وان مسح

بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب مجموعا في ناحية غير منبسطة فلا بأس به وان كان منسطا مفروشا يكره لانه بمنزلة أرض المسجد وان مسح بخشبته موضوعة في المسجد فلا بأس به لان الخشب لا يعبث من المسجد \* وان كان في المسجد عشب خطاف فلا بأس بأن يرى بها تزيين المسجد \* ولا يحضر في المسجد بتراب لانه لو حضر يدخل فيه التراب والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهاتبه ولو كان البرقديما يترك كبير زمزم \* وان حفر في المسجد بتراب فله حفر في المسجد بتراب فيه شيء ان حفر أهل المسجد أو رجل آخر بان أهله لا يضمن الحافر وان حفر بغير إذن أهل المسجد يضمن الحافر مات فيه سواء كان البرقديما بالمسجد أو لا يضر كالحفر بتراب في ملك الغير بغير إذنه وكما لو علق رجل ليس من أهل المسجد قنديلا أو بسط حصيرا فتلف به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه السعة ويشغل مكان الصلاة الآن

المشايع فيه والصحيح انه تفسد صلاته كذا في القنية \* رجل دخل في الصلاة بالتحري واجتاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلاته فصلاة الاول جائزة وصلاة الداخل فاسدة الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الاعمى حين افتتح الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضورهم أحد عدل يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفازة فتحرروا جميعا وصلوا وان صلوا وحدها جازت صلاتهم أصابوا القبلة أو لا وصلوا بجماعة يجوز بهم أيضا الصلاة من تقدم على امامه أو علم بخالفه امامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام أو صلى الى جانب آخر غير ماصلى امامه قوم صلوا في منازعة بالتحري وفيهم مسروق ولا حق فلما فرغ الامام من صلاته فاما يقضيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بأن يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة \* ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج \* (وما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة) \* صح فرض الصلاة ونقلها في الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام في جعل ظهره الى ظهر الامام أو جعل وجهه الى ظهره جازت صلاته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه لانه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ومن كان عن يمين الامام أو يساره جاز اذا لم يكن أقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد وهكذا في شرح المسبوق للامام الصرخي \* واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فمن كان منهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية \* ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين \* وان وقفت امرأة بجدار الامام ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تفسد كذا في الظهيرية \* من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة ركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صار مستدبرا عن الجهة التي صارت قبلة يقيم من غير ضرورة كذا في البدائع (الفصل الرابع في النية) النية ارادة الدخول في الصلاة والشروط أن يعلم بقلبه أى صلاة يصلي وأذاها ما لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على أن يجيب الاستام لم تجز صلاته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمته قلبه فهو حسن كذا في الكافي \* ومن عجز عن احضار القلب يكفيه اللسان كذا في الزاھدى \* ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التجنيس \* والاحتياط في التراويح أن ينوي الصلاة متابع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في النخبة \* الواجبات والفرائض لا تنأى بمطلق النية اجماعا كذا في الغيابة \* فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث \* ولا يكفي نية الفرض واذا نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل

(٩ من الفتاوى اول) يكون منفعه للمسجد بان كانت الارض نزهة لا تستقر أساطينها فيفرض فيه الشجر لتقل التربة \* ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومناخ المسجد به جرت العادة من غير تكبر \* ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طين يقايم فيه من غير عذر فان فعل به عذر جاز \* ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لاني كل مرة \* ولو تعلق بنباب المصلي شيء من بردى المسجد أو حصيره فأخرجه ولم يتم بذلك لا يجب عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر \* ويكره أن يحيط في المسجد لانه أعتل العبادة دون الاكتساب \* كذا الوراق والفقهاء اذا كتب

باجرة والمعلم اذا علم الصبيان باجرة وان فعلوا بغير اجرة فلا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا أقعد الرجل في المسجد خطا لم يخط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به ولكن لا يدق الثوب ذقافا حشا يضر المسجد لان فيه ضرورة \* ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلبس به شيء يضره \* وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد \* ويكره بالجلوس في المسجد للصبي ثلاثة أيام أو أقل وفي غير المسجد يرضى للرجال ثلاثة (٦٦) أيام والترك أولى \* ويكره اتخاذ الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا

يجوز وهو الصحيح وانما يجوز به أن ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروجه فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج \* ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مخاض بان يشك في خروج الوقت كذا في التبيين \* وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت وفي العيدين ينوي صلاة العيد وفي الوترين ينوي صلاة الوتر كذا في الزاهدى \* وفي الغاية أنه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين \* وكذا يشترط التعيين في المنذور وركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق \* ولا يشترط نية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية \* حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه وتأغو نية الخمس كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج \* ونية الكعبة ليست بشرط وهو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المصنوعات \* ويحتاج الى التعيين في القضاء أيضا هكذا في فتح القدير \* ولو كانت الفرائض كثيرة فاشتغل بالقضاء محتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيخان والظاهرية \* وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى \* فان أراد تسهيل الامر ينوي أول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظاهرية وهكذا في التبيين في مسائل شتى \* ويعين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده كذا في التبيين \* وفي القضاء نوى انما سببية فاذا هي أحادية أو على عكسها اختلاف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزاهدى \* وعزم على الظهر وجري على لسانه العصر يجوز به كذا في شرح مقسمة أبي الليث \* وهكذا في القنية \* رجل افتتح المكتوبة فظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب بالعكس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو افتتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتحة أو الجنائز وكبر يخرج عن الاول ويشترع في الثاني والنية بدون التكبير ليس بمخرج كذا في التتارخانية ناقلا عن العتائيه \* واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجتزئ بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه أما اذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر أربعة عشر ظهرا ولا يجتزئ بتلك الركعة كذا في الخلاصة \* ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضيخان \* والمفرد يحتاج الى ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انها أية صلاة وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل كذا في الخلاصة \* والامام ينوي المفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤتم فلا نفعه فلان واقتدى به جازم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يصير اماما للنساء الا بالنية هكذا في المحيط \* ولو كان مقتديا ينوي ما ينوي المفرد وينوي الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاة لا يجوز به وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا في معراج الدراية ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجوز به هكذا في التبيين \* والافضل أن ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو أجدد كذا في المحيط \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشعر به وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نوى الشروع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشعر لم يجز كذا اختاره قاضيخان كذا في شرح منية لابن امير الحاج \* اذا اقتدى

أو كبر أو غاب \* ولا بأس للعشكف أن يبيع ويشتري في المسجد \* وتكاملوا في صلاة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامة المشايخ يكره الامن عذر من مطر أو نحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد أو كان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان نية الكراهة ادخال الميت في المسجد أو اختلاف المكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة السابجوت لصلاة الجنائز باعدوا موضع على حدة فلم يكره ذلك لما اعتدوا لها موضعا على حدة \* مسجد بقي على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فقحت عنوة ونوا مسجد اباذن الامام جازت فيه الصلاة لان الامام

أن يجعل الطريق مسجداف هذا أولى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره الناطق رحمه الله تعالى في الواقعات اذا بنى بالامام في أرض الغصب مسجد أو حرم أو حائوت لا بأس بالصلاة في المسجد ولا يستأجر الحائوت والحمام ويدخل الحائوت لشراء المتاع \* أما الصلاة في أرض الغصير ان كانت لذى تكملة لانه يأتي ذلك ويضر به \* وان كانت لمسلم فان لم تكن من روعة ولا مكرورة فلا بأس به لان صاحبها لا يضره به وان كانت من روعة أو مكرورة فان كان بينهما صداقة ومودة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به \* اذا كان المنزل



الرجل مسجدان يذهب الى مكان أقدم فان كانا سوياً يذهب الى مكان أقرب من منزله وان استويا فهو خير وان كان قومه أخسهما أكثر فان كان فقيهاً يذهب الى الذي قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وان لم يكن فقيهاً يذهب حيث أحب وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وان كان ممن يقتدى بغيره يذهب الى مكان امامه أصح وافقه \* رجل صلى في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حبه فانه يصلي في مسجد منزله وان كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله (٦٧) مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وان كان

واحد الان لمسجد منزله حق عليه فيؤتي حقه \* مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقيم ويصلي وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر \* رجل فاته الجماعة الى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حبه وحده فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن وان دخل مسجد ثم أقیم لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام اذا فاتت لاحدكم صلاة في مسجد فليصلها في مسجده ولا يتبع المساجد وقبل ان يدخل المسجد الخیار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من عرض الناس فأما اذا كان عالماً أو معروفاً يذهب الى مسجده ويصلي فيه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك وان كان ممن يطن في القراءة فالأفضل

بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر أو في الجمعة أجزأهما كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا اراد المقتدى تيسير الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط \* ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم جازوا ذلك ورجحوا الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله أنه زيد أو يرى أنه زيد فانه هو عمر وصح اقتداؤه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان المقتدى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في الحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط \* واذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولم يجز كذا في التبيين \* وينبغي للمقتدى ان لا يمين الامام عند كثرة القوم وكذلك في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يمين الميت كذا في الظهيرية \* المصلون ستة من علم الفرائض منهم اثنان وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه كها فتوى الظهور والفجر أجزأه وأغنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً ولا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلي الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزيه والخامس اعتقاد ان الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لآوائها لم يجزيه كذا في القنية \* من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصبح الاقتداء به في صلاة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر والظهر هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج وفتاوى قاضيان \* أجمع اصحابنا على ان الأفضل ان تكون النية مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضيان \* والنية المقتضية على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجد ما يقطع به وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي \* حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتد بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين \* الرأى لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة \* لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرأى فهو على ما افتتح والرأى أنه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليرأى الناس فاما لو صلى مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً عن العناية \* رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدركها القعدة الاولى أو الاخيرة فاقتدى به ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداؤه في الفريضة ولو انتهى اليه ولم يدركه في العشاء أو في التراويح فاقتدى به ونوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يصح ولونوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يصح اقتداؤه كذا في التجنيس \* لو وجد الامام في الصلاة ولم يدركها الفريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح \* ولو قال ان كان في العشاء

أن يطلب غيره ويقتدي به وان فاته التكبير الاولى في مسجد أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد آخر لانه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حتى مسجده ولو افتتح الصلاة ثم أقیم في مسجده قالوا بأنه يقطع الصلاة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلاة ولو افتتح الصلاة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجده أو في مسجد آخر فانه يتم الصلاة \* اذا كان امام المحلى زائلاً أو آكل ربالة أن يتحول الى مسجد آخر \* رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بجمعة وعمرته وبسط البواري والحضر والقناديل

والاثان والاثامة والامامة ان كان أهلاً لذلك وان لم يكن أهلاً فالرأي في ذلك اليه \* الجبانة ومصلى الجبانة لهم احكم المسجد عند أداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة \* وليس لهم احكم المسجد حتى حق المرور وحرمه الدخول للجنب \* وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائناً اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة الجمعة فقال صح الاقتداء (٦٨) في طاعات المسجد والسنة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة

الاذا كانت الصفوف متصلة لان الطاعات بالكوفة متصلة بالسجدة ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصياغة فمفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من فناء المسجد متصلة بالمسجد \* رجل حفر بئراً في فناء المسجد \* وهدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئراً في فناء قوم يؤمر بالتسوية \* وهدم حائطاً لدار رجل ملكه \* وحفر بئراً فيها يضمن النقصان \* قوم صلبوا في العصاة بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدر حوض أو فارقين لم يقم فيه أحد جازت صلاتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك

الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد واحد \* دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة

اقتديت به وان كان في التراويح اقتديت به فظهر أنه في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في صفة الصلاة هذا الباب مشتمل على خمسة فصول)

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) وهي ست \* (منها التحريمية) وهي شرط عند ناحتي ان من يحرم للفرائض كان له أن يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية \* ولكنه يكره ترك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع وأما بناء الفرض على تحريمية فرض آخر فلا يجوز اجتماعاً وكذا بناء الفرض على تحريمية النفل كذا في السراج الوهاج \* ولو أحرمت الصلاة للجحاسة فالقاهها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير يعمل بسيراً أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها أو منحرفاً عن القبلة فاستقبل عند فراغه منها جاز هكذا في الجرار اثنى \* ولو شرع بالتسبيح أو بالتلليل صح ولكن الاولى أن يشرع بالتكبير كذا في التبيين \* وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في النخبة والمحيط والظهيرية \* ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن ما تجزئ للتكبير من أسمائه الله تعالى جاز الاقتناع به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين \* وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط \* وكذا اذا قال الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أجزأه عندهما أما اذا قال ابتداءً أجل أو أعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعاً بالاجماع هكذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج \* ولو قال اللهم يصير شارعاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفنواي قاضي خان \* وهو الاصح كذا في المحيطين \* ولو ذكر الاسم دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يزد عليه يصير شارعاً عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التبيين \* وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو بهم أو بالمشتركة كالرحيم والكريم والظاهر والاصح انه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره الكرخي وأفتى به المرغيناني هكذا في الزاهدي \* ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي \* واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو ان الله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يصير شارعاً كذا في المحيط \* ولو كبر متعجباً ولم يرد به التعظيم أو أراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التتارخانية \* ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً كذا في التبيين \* ولو قال الله أكبر مع الف الاستفهام لا يصير شارعاً بالاتفاق كذا في التتارخانية ناقلاً عن الصيرفية \* ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعاً كذا في المحيط \* ولا يصير شارعاً بالتكبير الا في حالة القيام أو فيما هو أقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدي \* حتى لو كبر قاعداً ثم قام لا يصير شارعاً في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسي \* ويحرم مقارنات الصلوة الامام عند أبي حنيفة رحمه الله \* وعندهما بعد ما أحرمت والفتوى على قولهما هكذا في المدن \* قيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين \* والمقارنة على قوله كقارنة حركة الختام والاصبع والبعدي على قوله ما أن يوض المقتدى همزة الله براءً أكبر كذا في المعنى في باب الحنفية \* فان قال المقتدى الله أكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله أكبر ووقع قبل قول الامام ذلك قال الفقيه

من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة ثبت فيه أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمتنعون الناس أبو من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة اذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا يمتنعون الناس عن الصلاة فيه \* ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم أن يؤخروا الصلاة الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلاة ويعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد

ليس له مؤذن وإمام، ما لم يصلي فيه الناس فوجاً فوجاً بجماعة الا نضل أن يصلي فيه كل فريق بإذن وإقامة على حدة \* مسجد كبير هر رجل بين يدي المصلي في أي مقدار يكره المرفوف فيمولا يكره \* حكى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قد ربحه سن ذراعاً ومداون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والخامس الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره \* وبقية مسائل المسجد تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى \* (كتاب الصلاة) \* باب الاذان \* الاذان سنة لا أداء المكتوبة (٦٩) بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع

الامة وانه من شعائر

الاسلام حتى لو امتنع أهل

بصر أو قرية أو محلة أجبرهم

الامام فان لم يفعلوا قاتلهم \*

وأهلية الاذان تعقد معرفة

القبلة والعلم عواقب الصلاة

لان السنة في الاذان استقبال

القبلة ابتداء وانما فيحتاج

الى معرفة القبلة والاذان

شرع لاحضار الناس الى

المسجد لا أداء الصلاة

واعلامهم بدخول وقت

الصلاة وإباحة الافطار

وحرمه الاحرام فاذا لم يعرف

الوقت يكون أذانه سبياً

للفتنسة قال رضى الله

تعالى عنه فجعلت الباب على

فصاين \* فصل في معرفة

القبلة \* فصل في معرفة

مواقب الصلاة وذكر

مسائل اشتباه القبلة

ومسائل الاذان بعدهما \*

أما الاول أنفقوا على ان

القبلة في حق من كان بمكة

عين الكعبة ويلزمه التوجه

الى عيها ثم تعين لكل قوم

منها مقام فلاهل الشام الركن

الشامي ولاهل المدينة

موضع الخطيم والميزاب

ولاهل اليمن الركن اليماني

ولاهل الهند ما بين

الركن اليماني الى الحجر \*

ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم

الاكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى

جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والليل في الامصار والقرى المحارِب التي

نصبتا الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم حين فتحوا العراق جعلوا قبله أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله

تعالى ان كان بالعراق جهة ل المغرب عر عينه والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وانما قال ذلك لقول هر رضى الله

أبو جعفر الاصح أنه لا يكون شارعا عندهم \* وكذا لو أدرك الامام في الركوع فقال الله اكبر الا أن قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على ان المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات كذا في الخلاصة \* ان كبر قبل امامه فالصحيح انه ان نوى الاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعا في صلاة نفسه هكذا في محيط السير خشي \* أما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتكلموا في وقت ادراكها والصحيح ان من أدرك الركعة الاولى فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في المحصر في باب أبي يوسف \* ولو أدرك الامام وهو راكع فكبر قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السير خشي \* ولو كبر بالفارسية جاز كذا في المتن سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه اذا كان يحسنها يكره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط \* وعلى هذا الخلاف جميع أذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء ونسيجات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والنجية والحشمية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المسوط الزبيري والاخرس والامام الذي لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنسبة ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين \* (ومنها القيام) \* وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج \* وفرضه يتأدى بآدى ما ينطلق عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة \* وحدائق القيام أن يكون بحيث اذا امتد به لا ينال ركبتيه \* ويكره القيام على احدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة ولله عذر لا يكره كذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج \* (ومنها القراءة) \* وفرضها عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وان كانت قصيرة كذا في المحيط \* وفي الخلاصة وهو الاصح كذا في التارخانية \* والمكتفى بهامسى كذا في الوفاة \* ثم عندهما اقرار آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان في قوله تعالى ثم قل كيف قدرتم نظر يجوز باختلاف بين المشايخ فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كدهامتان أو آية هي حرف كصاد فون قاف فيه اختلاف بين المشايخ كذا في المصنف \* والاصح انه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملاح \* وهكذا في الظهيرية والسراج الوهاج وفتح القدير \* اذا قرأ آية طويلة في الركعة كعين نحو آية الكرسي وآية المداينة لبعض في ركعة والبعض في اخرى عاتمتهم على أنه يجوز كذا في المحيط \* وهو الاصح كذا في الكافي ومنية المصلي \* وأما حد القراءة فنقول تصحيح الحروف أمر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز به أخذ عامة المشايخ هكذا في المحيط \* وهو المختار هكذا في السراجية \* وهو الصحيح هكذا في النقاية \* وعلى هذا نحو التسمية على الذبيحة والاستئمان في اليمين والطلاق والعناق والايلا والبيع \* وأما محل القراءة ففي القرائن الركعتان هكذا في المحيط \* ثانياً كان أو ثلاثاً أو رباعياً وسواء كانتا أوليين أو آخرين أو مختلفتين هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا في الشمني شرح النقاية \* وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط \* ولو قرأ في حالة النوم الاصح أنه لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز القراءة بالفارسية الا بهذ عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله وبه يقتضى هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويجوز عند أبي حنيفة رحمه الله بالفارسية وبأى لسان كان وهو الصحيح ويرى رجوعه الى قوله ما عليه الاعتماد كذا في الهداية \* وفي الاسرار هو اختياري

ولا هل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلفوا في قبله من هو خارج عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والليل في الامصار والقرى المحارِب التي نصبتا الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم حين فتحوا العراق جعلوا قبله أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان بالعراق جهة ل المغرب عر عينه والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وانما قال ذلك لقول هر رضى الله

تعالى عنه اذا جعلت المغرب بينك والشرق عن يسارك فباينهم مقابلة لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها ما بين  
مغرب الصيف ومغرب الشتاء فبايننا اتباعهم واتباعهم في استقبال المحارب المنصوبه فان لم تكن فالسؤال عن الاهل اما في الجدار  
والماثور فذليل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به الى القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى انه قال في قبله أهل الرى اجعل (٧٠) الجدى على منكبك الايمن واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما سوى ذلك من

\* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار \* وهو الاصح  
هكذا في مجمع البحرين \* (ومنها الركوع) \* وقدر الواجب من الركوع ما يتناول له الاسم بعد أن يبلغ حذو  
وهو أن يكون بحيث اذا امتد به نال ركبته كذا في السراج الوهاج \* اذا لم يركع وذهب من القيام الى  
السجود بغير السنة بان خر كاجل فذلك لا ينحصر بجزء من الركوع والاحد اذا بلغت حذو ربه  
الركوع يشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتجسس \* وأما بقية فبعد ما فرغ من القراءة وهو الاصح  
هكذا في المحيط \* (ومنها السجود) \* السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهادي \* وكال  
السنة في السجود وضع الجبهة والالاف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير  
عذر فان وضع جبهته دون انفه جاز باجماعوا بكره وان كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله  
\* وقال لا يجوز وعليه الفتوى ولو وضع حذو أو ذقنه لا يجوز ولا في حالة العذر ولا في غير ذلك الا أنه في حالة  
العذر ما يؤتى ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين \* وانما يجوز الاقتصار على الالاف اذا سجد على ما صلب  
منه وأما اذا سجد على ما لا منه وهو الالاف فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهرة النيرة \* ولو سجد  
على الحشيش أو التبن أو على القطن أو الالاف أو النفس أو الثلج ان استقرت جبهته وأثفه ويجد حجمه يجوز وان  
لم تستقر لا ولو سجد على العجالة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على  
السري ولو سجد على العزال (١) وهو بالفارسية كازه يجوز كالسري عكذا في الخلاصة \* اذا سجد على  
الحنطة أو الشعير جاز وان سجد على الذرة أو الجوارس أو الدخن أو الارز لا يجوز فان كان الارز أو  
الجوارس أو الذرة أو الدخن أو الخلاج في الجوارق جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد على ظهر رجل هو  
في الصلاة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة وليس في صلاته لا يجوز ولو سجد على نخذه ان كان بغير  
عذر المختار أنه لا يجوز وان كان بعذر المختار أنه يجوز ولو سجد على ركبته لا يجوز به سجد وبغير عذر كذا  
في الخلاصة \* ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين \* ولو سجد على ظهر الميت  
وعليه لبدان وجد حجم الميت لا يجوز ان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا كان موضع  
السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لينة أو بنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهادي \* ووجد  
اللسنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج \* في الحجة لو كان موضع سجوده شوك كثيرا وقراصات زجاجة فرفع  
رأسه من موضع السجود ووضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا  
في التتارخاتية \* ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد  
ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية  
المصلي لابن أمير الساج \* ووضع القدم موضع أصابعه وان وضع اصبع واحد فلو وضع ظهر القدم دون  
الاصابع بان كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الاخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة كذا  
في الخلاصة \* ولو سجد وهو قائم اعاد السجدة ولو نام في ركوعه وسجوده لا يعيد شيئا كذا في محيط السرخسي  
\* ولو وضع جبهته على حجر صغيران وضع أكثر الجبهة على الارض يجوز والا فلا كذا في التجسس وهكذا  
في المحيط \* (ومنها القعود الاخير) مقدار الشهادة كذا في التبيين \* وهو من قوله التحيات لله الى عبده ورسوله  
(١) قوله على العزال هو بالسكسر شبه الجوارق كذا في القاموس اه

الامصار وقال بعضهم اذا  
جاءت بنات نعش الصغرى  
على اذنك اليمنى والمحرف  
قليل الى شمالك فقل  
القبلة \* وقال بعضهم اذا  
جاءت الجدى خلف اذنك  
اليمنى فقل القبلة \* عن  
عبد الله بن المبارك وأبي  
مطيع وأبي معاذ وسلم بن  
سالم وعلى بن يوسف رحمهم  
الله تعالى انهم قالوا قبلتنا  
العقرب وعن بعضهم اذا  
كانت الشمس في برج الجوزاء  
ففي آخر وقت الظهر اذا  
استقبلت الشمس بوجهك  
فقل القبلة \* عن الفقيه  
أبي جعفر رحمه الله تعالى  
انه قال اذا كنت مستقبل  
المغرب في وقت العشاء الاخيرة  
يكون فوق رأسك نجمان  
مضيان هما موضع زوال  
الشمس من رأسك وهما  
متقابلان فالذي عن يمينك  
يقال له النسر الواقع والذي  
عن يسارك يقال له النسر  
الطار وهو أسرعهما سقوطا  
فاذا سقط الذي عن يمينك  
فيسقط به يكون سجدة  
منكبك الايمن واذا سقط  
النسر الطائر كان سقوطه في  
وجهك سجدة عنك اليمنى  
فالقبلة ما بينهما قال الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى قبله بخاراهي على قبلتنا \* وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال  
القبلة ما بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس في ديارنا بسايه وهو عند نضج العنب في ديارنا وقت العشاء الاخيرة يكون حذاء  
دوسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين ذراعا في رأي العين فاذا مر على رأسك تكون القبلة بينهما \* وعن الشيخ الامام  
أبي جعفر الماتريدي رحمه الله تعالى قال اذا أردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في أطول أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر

الى مغرب اشمس في أقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثمين عن جينك والثالث عن يسارك فاقبله عند ذلك وهذه الاقاويل بعضها قريب من بعض وأقربهم الى المقصود ما قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله تعالى «رجل اشتهت عليه القبلة فأخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتحرى الى جانب آخر فان لم يكن ايمان أهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وان كانا من أهل ذلك الموضع فعليه (٧١) أن يأخذ بقولهما ولا يجوز له أن

يخالقهما لان أهل الموضع يكون أعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما عن علم \* رجل دخل في الصلاة بالتحرى واجتهاده كذا خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فجول وجهه الى القبلة فجاءه رجل قد علم بجأله الاول ودخل في صلاته فصلاة الاول جائزة وصلاة الداخل فاسدة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز صلاة الداخل أيضا \* الاصح ان اصلي ركعة الى غير قبلته فجاءه رجل وحوله الى القبلة واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاصح حين اقتضى الصلاة وحده من يسأله عن القبلة فلم يسأله فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجدا الاصح من يسأله جازت صلاة الامام وفست صلاة المقتدى لان المقتدى زعم انه بنى صلاته على صلاة كان اولها الى غير القبلة \* رجل مسلي الى غير القبلة متعمدا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكفر وان أصاب القبلة وبه أخذ الفقهاء أبو الله رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى في الثوب النجس أو بغير طهارة

هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة كذا في الجوهرية النيرة \* والقعدة الاخيرة فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تقصدا لصلاته كذا في الخلاصة \* وأما الخروج بصنع المصلي فليس به فرض وهو الصحيح \* كذا في التبيين والعيني شرح الكنتز وأكثرت الكتب

(الفصل الثاني في واجبات الصلاة) يجب تعيين الاولين من الثلاثة والرابعة المكتوبتين للقراءة المبرومة حتى لو قرأ في الاخرين من الرابعة دون الاولين أو في احدى الاولين واحدى الاخرين ساهيا وجب عليه سجود السهم وكذا في البحر الرائق \* ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة أو ما يقوم مقامهما من ثلاث آيات قصارا أو آية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق \* وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا في البحر الرائق \* ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق \* اذا نسي الفاتحة في الركعة الاولى والثانية وقرأ السورة ثم تذكر انه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين \* وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليهم اقرأ في الاخرين الفاتحة والسورة يجهر بهما هو الصحيح هكذا في النهاية \* اذا لم يقرأ بشئ في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة يجهر بهما في قوله هو يسجد للسهم وكذا في فتاوى شيخنا في فصل سجود السجود \* ويجب الاقتصار في الركعتين الاولين على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة منهم ما هكذا في المنية \* واذا قرأ في الاولين لواحدة منهما الفاتحة مرتين على الولاية يلزمه سجود السهم \* ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسهم وعليه كذا في الظهيرية وهكذا في التجنيس وهو الاصح هكذا في الزاهدي \* ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو جميع الصلاة كعدد الركعات حتى لو نذر سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة جاز \* وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الامام اول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخرها أمما شرع غير مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو قعد قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في التبيين \* أجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس واجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وكذا الطمأنينة في الجلوس هكذا في الكافي \* وأما الاعتدال في الركوع والسجود وكل ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في شرح المنية لابن امير الحاج \* وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مقاصلا وادناه قدر تسبيحة كذا في العيني شرح الكنتز والنهر الفائق \* ويجب القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية \* ويجب التشهد في القعدة الاخيرة وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* والتشهد ان يقول القبيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزاهدي \* وهذا تشهد عبد الله بن مسعود والاخذ بنهذ الاول من الاخذ بنهذ بن عباس رضى الله عنهم كذا في الهداية

وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بتأويل قوله تعالى نأيت مأولوا فم وجه الله لا يكون كافرا وقال مشايخ بجماعتهم القاضي الامام أبو علي السغدري وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر \* كذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلاة الى غير القبلة جائزة حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة ومن العلماء من جوز الصلاة في الثوب النجس فلا يحكم بكفره \* أما اذا صلى بغير الطهارة متعمدا فانه يصير كافرا وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يكون زديقا لان أحد الم يجوز الصلاة بغير طهارة فيكون استخفا فبالله

تصلي \* رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالبحري ثم تبين أنه صلى بغير القبلة جازت صلاته لأنه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة \* ولا يعرف القبلة بحسب الحدردان والحيطان لأن الحيوان لو كانت منعقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى يكون ثمة هامه تؤذيه بخازنه الصري \* المصلي اذا نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه قال الفقيه أبو أحمد العياصى ان لم يكن الرجل فى مكة أجزأه لان عنده المقام والبيت واحد (٧٣) وان كان فى مكة لا يجوز له لأنه عرف ان مقام غير البيت فلا يجوز صلاته الا ان يريد به الجهة

لحيتة يجوز صلاته \* ولو تولى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلاته لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلاة لا ينوب عن نية القبلة \* بعض مسائل النية باقى في باب افتتاح الصلاة ان شاء الله تعالى \* وأما معرفة الاوقات فأول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو وكذب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شئ من أحكام النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى يتشترى مستطير لذلك يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس \* وأما وقت الظهر اتفقوا على ان أول وقت الظهر حين تزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال

\* ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يحى الله ويسلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزاهدى \* ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز \* ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو وتركها \* ويجب الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت هكذا في التبيين \* ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولىين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الاولىين كذا في الزاهدى \* ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية \* وكذا يجهر في التراويح والوتران كان اماما وان كان منفردا ان كانت صلاة يخافت فيما يخافت حقا هو الصحيح وان كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار \* والجهر افضل ولكن لا يبلغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين \* ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق \* واذ جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم لا يدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج \* والذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجهر به كتكبيره الافتتاح وما ليس بفرض فما وضع للعلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما واماما فمروا مقتدى فلا يجهران به \* وان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاخفاء \* واماما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وامين والتسبيحات كذا في البحر الرائق \* اذا ترل صلاة الليل فاسيا فقتضاها في النهار وأم قتها وخافت كان عليه السهو وان أم ليل في صلاة النهار يخافت ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في وجود السهو \* والمنفرد اذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر باختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط كذا في الكافي \* وهو اختيار شمس الائمة ونحو الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الدخيرة وهو الاصح كذا في التبيين \* وفي الخلاصة عن الاصل رجل صلى وحده فجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة أو بعضها يقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر كذا في البحر الرائق \* وامانوافل النهار فيصن فيهما حتما وفي نوافل الليل يتخير كذا في الزاهدى \* اختلفوا في حد الجهر والمخافتة قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في الوفاة والنقاية \* وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الزاهدى \* ولو كان بحيث تجاوز شفتيه حتى لو قرب انسان صمنا من فيه يدخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فلهذه مجمعة (١) كذا في الخلاصة

(الذيل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) \* (سننها) رفع اليدين للتحرية ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسبية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش رجليه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة كذا في البحر الرائق \* وكذا الطمأنينة فيهما ما قدر تسبيحة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج \* والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء \* (وآدابها) نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى اذنيه حاله (١) قوله بمجمعة في القاموس بمجمع في خبر لم يبينه والكتاب لم يبين حروفه اه

وقال صاحباه رحمه الله تعالى حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال \* وطريق معرفة الزوال وفي الزوال ان السهود تغرب خشية مستوية في أرض مستوية فدام الظل في الاتعاص فالشمس في حدة الارتفاع فاذا أخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامتين موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال \* فاذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل أمسلى الهودسوى في الزوال يخرج وقت الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه \* وعندهما اذا صارت الزيادة مثل العودسوى في

الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله تعالى انه جعل لغيره نزال الشمس طريقا آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه اليمين علم ان الشمس قد زالت \* وأول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف وآخر وقتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغرب الشمس واختلاف في ذلك التغيير قال بعضهم هو التغيير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال (٧٣) بعضهم هو التغيير في قرصها وانما يعرف

التغيير في قرصها أن يتقل الى قرصها أن يمكنه أن يتقل الى قرصها ولم يتغير علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تتغير \* وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخرها حين يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله تعالى وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أداء ثلاث ركعات حتى لو تمكن بعد غروب الشمس من أداء ثلاث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعده كان قاضيا لأمومه وأول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه انما اختلفوا في الشفق قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى هي الحرة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو البياض الذي يلي الحرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت الحرة ولم يغيب البياض المعترض الذي يكون بعد الحرة لا تجوز عنده ثم تأخير العشاء الى ثلث الليل مستحب وإلى نصف الليل مباح وإلى آخر الليل مكروه \* والأفضل في صلاة الفجر التنوير فمسنونا وقال الشافعي رحمه الله تعالى

السجود والى تجزئة حالة القعود وعند التسليم الأولى الى منكبيه اليمين وعند الثانية الى منكبيه الايسر وكظم فمه عند التأويب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ورفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق \* (وكيفيتها) \* اذا اراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي باهامه شحمتي أذنيه ورؤس الاصابع فروع أذنيه كذا في التبيين \* ولا يطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة \* قال الفقيه أبو جعفر يستقبل بطون كفيه القبلة ويقتصر أصابعه ويرفعهما فاذا استقرت في موضع محاذة الابهامين شحمتي الاذنين يكبر قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط \* والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا في الهداية \* وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختيار شرح المختار \* فلورفع عندئذ لا تقصد صلته على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين \* واذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية \* وهو المعتمد هكذا في المحيط \* ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به وان ذكره في أثناء التكبير يرفع وان لم يركعه الى الموضع المسنون رفعهما قدر ما يمكن وان أمكنه رفع احدهما دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الابن يادته على المسنون رفعهما كذا في التبيين \* في المبسوط لو مدأف الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا وكذا لو مدأف كبر أو باده لا يصير شارعا ولو مدأف الله فهو خطا لئلا وكذا لو مدأف راعه و مدأف الله صواب وجزم الهام خطأ كذا في فتح القدير \* واذا قال الله أكبر بعتمة الله وهمزة أكبر تقصد صلته لمكان الشك واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تقصد صلته وقال بعضهم لا تقصد هكذا في النهاية \* (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة) كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط ناقل عن الامام خواهر زاده \* وهكذا في النهاية والمرأة تضعها على ثدييها كذا في المنية \* كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة النشاء والقنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كافي تكبيرات العيدين فالسنة فيه الارسل كذا في النهاية \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي والصدور التكبير برهان الائمة والصدور الشهيد حسام الدين كذا في المحيط \* ويرسل اتفاقا في قومة الركوع اذا ذكر سنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة \* وفي المعنى هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويأخذ الرسخ بالخنصر والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة \* ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك كذا في الهداية \* اماما كان أو مقعدا أو منفردا كذا في التناويفية \* ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل تناوذك كذا في المحيط \* فلا يأتي به في القرائن كذا في الهداية \* ولا يوجه بعد التزيم ولا بعد النشاء كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* والاولى ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير لتتصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية \* (ثم يتعوذ) وصورته أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة \* وبه يبقى هكذا في الزاهدي \* والسنة فيه الاخفا وهو المذهب عند علمائنا هكذا في الذخيرة \* ثم التعتوذ سبع للقرآن تدون النشاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

(١٠ الفتاوى اول) التفلح أفضل فعنده التجهيل بالاداء في أول الوقت في سائر الصلاة أفضل وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الفجر يبدأ بالتغليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد اطالة القراءة وان كان لا يريد بالتنوير أفضل أجمعوا على ان المسقط في صلاة الفجر بالمزدلفة هو التغليس وحدها التنوير ما قال شمس الأئمة الحارثي والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انه يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة ما بين أربعين آية الى ستين آية أو أكثر من القراءات فاذا فرغ من الصلاة فظهر له سهو

في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعبد الصلاة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام لعاذر رضي الله تعالى عنه أخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل ويجعل في الصيف فإن الليل فيه قصير هذا إذا كانت السماء مهيبة فان (٧٤) كانت متخمة يؤخر النجور والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين

تعالى حتى يأتي به المسبوق إذا قام إلى القضاء دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية إذا كثرت النوى والتعود عند افتتاح الصلاة لا غير فلما افتتح الصلاة ونسي التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة (ثم يأتي بالتسمية) ويخفيها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهرية فيما يكره في الصلاة ولا يتأذى بها فرض القراءة كذا في الجوهرية النيرة (وأتى بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط وفي النجاة وعليه الفتوى هكذا في التارخانية ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقاية وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرية النيرة (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج إذا فرغ من الفاتحة قال آمين والسنة فيه الإخفاء كذا في المحيط المنفرد والامام سواء وكذا المأموم إذا سمع هكذا في الزاهدي وفي أمين لغتان المذوق والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش ولو قال آمين بالذوق والتشديد لا يفسد صلاته وعليه الفتوى لأنه موجود في القرآن هكذا في التبيين (وسمع المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجزئ فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن وعن الفقيه أبي جعفر الهندي وأبو مؤمن كذا في المحيط وفي صلاة الجمعة والعيدين إذا سمع المقتدى من المقتدين التامين قال الامام طهر الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى (ثم يضم إلى الفاتحة سورة وثلاث آيات) هكذا في شرح المنية لابن أسير الحاج (والآية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين) (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية فيكون ابتداء تكبيره عند أول الخروء والقراغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط ويجزئ الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التارخانية وهو الاصح كذا في الخلاصة ويجزئ الراعي من التكبير كذا في النهاية ويعتمد بيديه على ركبتيه كذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في البدائع ويترج بين أصابعه ولا يندب إلى التفرج إلا في هذه الحالة ولا إلى الضم إلا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة كذا في الهداية ويسبط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا ينكس رأسه ولا يرفع يديه يعني يسوي رأسه بعجزه كذا في الخلاصة ويكره أن يحنى ركبتيه شبه القوس والمرأة تحنى في الركوع يسير ولا تعتمد ولا تفرج أصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تجافي عضديها كذا في الزاهدي ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا وذلك لأنه لا يترك التسبيح أصلا وأتى به مرة واحدة يجوز ويكره فإذا طمأن راكعا (رفع رأسه) فإن ترك الطمأنينة تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة فان كان اماما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقتديا يأتي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح بخلاف وان كان منفردا الاصح أنه يأتي بهما كذا في المحيط وعليه الاعتماد كذا في التارخانية وهو الاصح هكذا في الهداية (ثم في الرواية التي تجتمع يأتي بالتسبيح حال الارتفاع وإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدي وهو الصحيح كذا في القنية سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله لمن حمده قال لا يأتي به بعد ما استوى قائما وكذا كل ذكر يؤتي به في حال الاتقال لا يؤتي به في غير محله كالتكبير الذي يؤتي به عند الانحطاط من القيام إلى الركوع أو من الركوع إلى السجود وهكذا لا يأتي ببقية تسبيحة

يصلى العشاء إلى طلوع الفجر والافضل أن يصلها في آخر الليل إذا كان يثق من نفسه أنه يستيقظ في آخر الليل وان كان لا يثق فالافضل أن يصلها في أول الليل وان أوتر قبل العشاء متمم الإيجوز وان صلى العشاء على غير وضوء ثم استمط في السجود فوتر فلما فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا تجوز المكتوبة ولا صلاة الخنائة ولا بحسبة التلاوة إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الاتصاف إلى أن تزول الشمس وعند اجراء الشمس إلى أن تغيب الا عصر يومه فانه يجوز إذاؤها عند الغروب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يجوز التطوع عند اتصاف يوم الجمعة وتسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفوائت وصلاة الخنائة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب

كالمنذور وكعتي الطواف وتسمية المسجد أول يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر السجود وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل الغروب وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند إقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن فضل رحمه الله تعالى مادام الانسان يقدر على



النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلاة واذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يجعل حتى ترتفع قدر رخم أو رخمين ويكره اذا النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكره بمكة \* واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع ثم يقضى في ظاهرها رواية \* ولا يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت واحد بعد رماعنا الصلاة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فانه يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصلحهما (٧٥) في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى

وقت العشاء ويصلحهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى الجمع بين الصلاتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العبد في المشهور ويطلق بعد صلاة العبد ماشاء وعن بعض الصحابة انهم كانوا يقطعون قبل صلاة العيد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه ان كان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويحذف القراءة بقراءة واحدة الكتاب وشئ من السورة وبه أخذ المشايخ ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين وقعد على رأس الركعتين وقام الى الثالثة ولم يقبدها بالسجدة حتى خرج الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتها أربعة ويحذف القراءة وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقبدها بالسجدة فانه يتها ركعتين واذا سلم على

السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شئ في محله كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيم \* اذا قال سمع الله لمن حمله يقول الهاء بالجزم ولا يبين الحركه في الهاء كذا في التتارخانية ناقلا عن الخجة \* (ثم اذا استوى قائما كبر وسجد) كذا في الهداية \* ويكبر في حالة الخرو وروى في سجوده سبحانه ربى الاعلى ثلاثا ثم يكبر كذا في المحيط \* ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يتختم بالوتر كذا في الهداية \* فالأدنى فيهما ثلاث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد وان كان اماما لا يزيد على وجهه بل القوم كذا في الهداية \* قالوا اذا أراد السجود يضع أولا ما كان أقرب الى الارض فيضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم نفسه ثم جبهته واذا أراد الرفع يرفع أولا جبهته ثم نفسه ثم يديه ثم ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافيا اما اذا كان مخففا فلا يمكنه وضع الركبتين أولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في التبيين \* ويضع يديه في السجود كذا في التبيين ويوجه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبه ولا يقرش ذراعيه كذا في الخلاصة \* ويجب في بطنه عن فخذه كذا في الهداية \* والمرأة لا تجب في ركوعها وسجودها وتقدم على رجليها وفي السجدة تقترش بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة \* والامة كالحرمة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج \* (ثم يرفع رأسه ويكبر) \* والسنة فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى جالسا وليس في هذا الخلاف ذكره مسنون عندنا هكذا في الجوهر النيرة \* ولولم يستوجبالسجدة أخرى أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية \* رفع الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فلزمه رفعه حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة وأزيلت الوسادة حتى وقعت جبهته على الارض أجزأه هكذا في النهاية \* واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان الى القعود أقرب جازوا ان كان الى الارض أقرب لا يجوز هكذا في التبيين \* وهو الاصح هكذا في الهداية \* وروى أبو بوب سف رحمه الله عنه اذا رفع رأسه مقدرا ما يسمى رافعا جاز قال في المحيط وهو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في البدائع \* (ثم يكبر وينشط للسجدة الثانية) ويسبح فيها مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط \* (ثم اذا فرغ من السجدة ينهض على صدره وقدميه) \* ولا يقعد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في الجرارائق \* ولو قعد واعتمد يديه على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية ويقعد في الركعة الثانية مثل ما قعد في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري \* (واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتترش رجله اليسرى) وجلس عليها ونصب اليمنى نصبا وجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه كذا في الهداية \* ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة \* وان كانت امرأه جلست على اليمنى اليسرى وأخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية \* (ويقرأ تشهدان مسعود) كذا في الكافي \* ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي \* واذا انتهى الى قوله أشهد أن لا اله الا الله يشير بالسجدة واختار أنه لا يشير كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات ناقلا عن الكبرى \*

رأس الركعتين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يقتضى أربعة مسائل (استنباه القبلة) \* ويحل صلى في العصر الى جهة من غير شك ولا تختران تين انه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أو لم يظهر من حاله شئ حتى ذهب من ذلك الموضع فصلاته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلاة يجعل مستقبل القبلة حتى يتبين خلافه وان تبين انه أخطأ فصلاته فاسدة وان شئت القبلة فصلى الى جهة من غير تختران تين انه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أو لم يتبين من حاله شئ فصلاته فاسدة وان

تبين انه اصاب فصلاته جائزة وان كان أكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الآتمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا تجوز صلاته وان صلى الى جهة بالتحرى ان لم يظهر من حاله شيء أو ظهر انه اصاب أو كان في أكبر رأيه ذلك فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ كذلك عندنا وان اشتهت عليه القبلة فتحترى ووقع تحريره على جهة فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى وتبين انه اصاب القبلة (٧٦) فصلاته فاسدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يحشى عليه الكفر هذا اذا تبين

الامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحتر فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة ومضى الى جهة من غير تحتر وظهر في خلال الصلاة انه اخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة فكذلك يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضاعفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة مالم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك وافتتح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبين الصلاة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه اصاب بعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان محصا بجائزه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحترى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه اخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة فكذلك لان افتتاحه كان فاسدا وهذا هو الظاهر بعد

وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المقتى كذا في التبيين \* فاذا فرغ من قراءة التشهد قام كذا في المحيط \* وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قنميه كالقيام من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهد \* واذا قام يغسل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط \* ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي \* وتكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار شرح المختار \* وان ترك القراءة والتسليم لم يكن عليه حرج ولا سجدتا السهم وان كان ساهيا لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة \* وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاض خان \* وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة \* وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع \* والنسكوت مكروه هكذا في الخلاصة \* (ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية \* ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* وسئل محمد بن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد \* وكره بعضهم أن يقول اللهم ارحم محمد والصحيح أنه لا يكره كذا في التبيين \* فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة \* ويدعونه نفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة كذا في التبيين \* ثم يقول ربنا اتنا إلى آخره كذا في الخلاصة \* ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستعمل سؤاله من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول كذا في الهداية \* فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية \* ولو قال اللهم ارزقني ما لا عظميا تفسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك لا تفسد كذا في المضمرات \* وفي الولو الجلية ينبغي ان يدعى في الصلاة ببناء محفوظ لانه يحاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كذا في التتارخانية \* وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يتقدم قدر التشهد في آخر الصلاة وأما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين \* ومن الادعية الماثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم \* وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية \* ويستحب أن يقول المصلي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* (ثم يسلم تسليتين) تسليمة عن عيने وتسليمة عن يساره ويحول في التسليمة الاولى وجهه عن عيने حتى يرى بياض خده الايمن وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر \* وفي القنية هو الاصح هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط \* المختار أن يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية \* ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط \* وهو الاحسن كذا في

الامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحتر فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة ومضى الى جهة من غير تحتر وظهر في خلال الصلاة انه اخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة فكذلك يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضاعفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة مالم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك وافتتح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبين الصلاة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه اصاب بعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان محصا بجائزه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحترى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه اخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة فكذلك لان افتتاحه كان فاسدا وهذا هو الظاهر بعد

الفراغ انه أصاب القبلة يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الأولى ولواشبهت عليه القبلة فصل ركعة بالتحرى فتعول روايه الى جهه أخرى وصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الأولى اختلف فيما شاخ زجههم الله تعالى منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الأولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة رجل اشبهت عليه (٧٧) القبلة بمكة ولم يكن بحضرته من يسأله

فصلى بالتحرى ثم ظهر انه أخطأ حكى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه لا اعادة عليه وكذا لو كان الاشتباه بالمدينة رجل دخل مسجد المحراب وقبضه مشكلة فصلى بالتحرى ثم ظهر انه أخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادر على السؤال من الاهد فلا يجوز له التحرى وان تبين انه أصاب القبلة جازت صلاته لحصول المقصود وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصلى من غير تحرى ثم اذا ظهر انه أصاب القبلة تجوز صلاته (مسائل الاذان) اذا أذن قبل الوقت يكرهه بعدا في الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره في التحير في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ولا يكره الاذان مع الجنب ولا يكره مع الحدث في رواية والأقامة تكرر معهما جميعا خمسة يكره اذا هم وإذا أذنا بعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة والجنون والسكران والجنب وثلاثة لا يعاد اذا هم الحدث في ظاهر الرواية والقاعدة اذا أذن يكرهه ولا

التبيين وان سلم عن عينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد بقعد وسلم كذا في التارخانية نافع عن الجبة والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها كذا في القنية \* ولو سلم أو لا عن يساره فانه يسلم عن عينه ما لم يتكلم ولا يعيد السلام عن يساره \* ولو سلم المقاء وجهه يسلم عن يساره كذا في التبيين \* اختلفوا في تسليم المقتدى قال الفقيه أبو جعفر المختار ان ينتظر اذا سلم الامام عن عينه يسلم المقتدى عن عينه واذا فرغ عن يساره يسلم المقتدى عن يساره كذا في فتاوى قاضيخان \* وينوي من عنده من الحفظة والمسلمين في جانيه كذا في الزاهدي \* ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح كذا في الهداية \* والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم وان كان بجذائه نواه في الجانب الايمن عند أبي يوسف وعند محمد بن يونس فيهم ما كذا في المحيط \* وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي \* وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التارخانية \* والمنفرد ينوي الحفظة لا غير ولا ينوي في الملائكة عند المحصور كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في البدائع \* واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث قاعدا لكنه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان القريضة ولكن ينحرف عتمة ويسرة أو يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه وان كان مقعدا أو يصلي وحده ان لبث في مصلاته يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه أو تأخر أو انحرف عتمة أو يسرة جاز والكل سواء وفي صلاة لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبلا القبلة والنبي عليه الصلاة والسلام معنى هذا بدعة ثم هو بالخيار ان شاء ذهب وان شاء جلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو أفضل ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بجذائه مسبوق فان كان ينحرف عتمة أو يسرة والصف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفي الجبة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء مشرع في السنة ولا يشتغل بادعية طويلة كذا في التارخانية \* (الفصل الرابع في القراءة) \* سنتها حالة الاضطراب في السفر وهو أن يدخله خوف أو عجلة في سبيله أن يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء وحالة الاضطراب في الحضر وهو سبق الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ بقدر ما لا يفوته الوقت أو الا من هكذا في الزاهدي \* وسنتها حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرار أن يقرأ في الفجر سورة البروج أو مثلها ليحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتحقيقها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء ودونه وفي المغرب بالقصار جدا هكذا في الزاهدي \* وسنتها في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين باربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب \* وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر \* وذكر في الاصل أو ودونه وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط \* واستحسنوا في الحضر طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية \* وطوال المفصل من الحرات الى البروج والأوساط من سورة البروج الى لم يكن والقصار من سورة لم يكن الى الآخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلي \* وفي التيممة اذا كان يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفي القراءة المستوتة كذا في التارخانية \* ولم يتوقف في الوتر شي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية \* فما قرأ فيه فهو حسن كذا في المحيط \*

بعد وكذا الراكب في المصر والمسافر اذا أذن را كالا يكرهه وينزل للأقامة ويجوز للمسافر أن يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة \* خمس خصال لو وجدت في الاذان أو في الأقامة توجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان أو في الأقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان أو في الأقامة وكذا اذا سبقه الحدث في الاذان أو في الأقامة فذهب بشوا يستقبل غيره أو يستقبل هو ان رجع اذا حضر للمؤذن في خلال الاذان أو في الأقامة ويجوز عن الاعمال ولم يكن هناك من يلقيه يجب الاستقبال

وكذا إذا أقرس في الأذان أو في الإقامة أو في زمن الاتمام يستقبل غيره \* وينبغي أن يؤذن على المئذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد  
 \* بحاجته من أهل المسجد أدنو في المسجد على وجه الخفاضة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر قوم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول  
 فأذنوا على وجه الجهر والاعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلهم أن يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الأولى لأنها ما أقمت على  
 وجه السنة باظهار الأذان والإقامة (٧٨) فلا يعلل حق الباقيين \* ويكره أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة لما

قلنا \* ولا يكره في البيوت  
 والكروم ومضايغ القرى لان  
 أذان القرية والمصر أذان  
 لهم فان تركوا الأذان  
 والإقامة جاز أن أدنوا كان  
 أولى وان صلوا بجماعة في  
 المغارة ان تركوا الأذان  
 لا يكره وان تركوا الإقامة  
 يكره وقيل لا يترك الأذان  
 أيضا وليس لغیر المكتوبة  
 نحو الوتر وصلاة العید وصلاة  
 الجنائز وجماعة النساء أذان  
 وإقامة ولا بأس بالتطريب  
 في الأذان وهو تحسين  
 الصوت من غير أن يتغير فإن  
 تغير بلحن أو مد أو ما أشبه  
 ذلك كره وكذلك قراءة  
 القرآن وقال شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى  
 انما يكره ذلك فيما كان من  
 الأذكار أما في قوله حي على  
 الصلاة حي على الفلاح لا بأس  
 فيه بادخال مد ونحوه المؤذن  
 إذا لم يكن عالما بأوقات  
 الصلاة قالوا لا يستحق ثواب  
 المؤذن \* ولا يحصل للمؤذن  
 ولا للإمام أن يأخذ على  
 الأذان والإقامة أجر فان لم  
 يشارطهم على شيء لم يكن لهم  
 عرفوا حاجتهم فله في  
 كل وقت شيئا فهو أحسن  
 يطيبه ذلك ولا يكون أجرا

لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بسج اسم ربك الأعلى وقلي يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد  
 فيقرأ أحيانا هذا التبرك وأحيانا غير ذلك للضرورة من هجران باقي القرآن كذا في التهذيب \* ولا يزيد  
 على القراءة المستحسنة ولا ينقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستصحاب كذا في  
 المصبرات ناقل عن الطحاوي \* وإطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من القصر مسنونة بالاجماع \*  
 وقال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى  
 كذا في الزاهدي ومعراج الداربية \* وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التارخانية \* وعلى هذا الخلاف  
 الجمعة والعيدان هكذا في البدائع \* وبعد هذا الاختلاف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما  
 بقدر الثالث والثلاثين والثلاث في الثانية \* وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى  
 بثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشر آيات أو عشرين كذا في المحيط \* هذا لبيان الأولى \* وأما لبيان الحكم  
 فالتفاوت وان كان فاحشا بأن قرأ في الأولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية  
 \* وفي بعض شروح الجامع الصغير لخلاف أن إطالة الركعة الثانية على الأولى مكروهة ان كانت بثلاث  
 آيات أو أكثر وان كانت بأقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة \* قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآي ان  
 كانت متقاربة وان كانت الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في  
 التبيين \* ويكره أن يؤتى شيئا من القرآن لشئ من الصلوات قال الطحاوي والاستيعاب في هذا إذا رآه حتما  
 واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما إذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تبرأ كبقراءته صلى  
 الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحيانا للتلايق الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا  
 في التبيين \* الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة \* فان عجز الاني يقرأ السورة  
 في الركعتين كذا في الخلاصة \* ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو  
 الصحيح كذا في الظهيرية \* ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة \* ولو قرأ في ركعة من  
 وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى لا ينبغي له  
 أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة \* وفي الحجة لو قرأ في الركعة  
 الأولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ آمن الرسول في ركعة وتلى هو الله أحد في ركعة  
 لا يكره كذا في التارخانية \* قراءة آخر السورة في الركعتين أفضل من قراءة السورة بتمامها ان كان آخرها  
 أكثر آية من السورة وان كانت السورة أكثر آية فقرأتها أفضل هكذا في الذخيرة \* وإذا أراد أن يقرأ  
 آية طويلة مثل آية المدائنة أو ثلاث آيات اختلوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى إذا بلغت الآيات  
 مقدارا قصر سورة من القرآن كذا في التارخانية \* وإذا جمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة في  
 ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين ان كان بينهما سور ولا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره  
 وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط \* كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في  
 الخلاصة \* وقال بعضهم لا يكره أصلا وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة  
 فوق تلك السورة يكره وكذا إذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك  
 الآية وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور

\* إذا أدن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح ان الموجب السجى كذا  
 وترك التجارة هو الأذان الأول ليس للثاني من الحرمة ما يكون للأول ولا ينبغي للؤذن أن يسلك في الأذان أو في الإقامة أو عني لانه شبه  
 بالصلاة فان تسلك بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال وإذا انتهى المؤذن في الإقامة تلى قوله قد قامت الصلاة للشاران شاء أتمها في مكانه  
 وان شاء مشى الى مكان الصلاة اما كان المؤذن أول يكن \* الأذان خمسة عشر كلمة وآخر الأذان عندنا لا اله الا الله والإقامة سبعة عشر كلمة

خمس عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلاة مرتين \* واذان الغفر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلاة خير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلاتين بالزدلفة وعرفة يؤذن للاولى ويقيم للثانية لا يؤذن ويكره ان يؤذن في مسجد من ويصلي في أحدهما \* اذا قدم في أدائه وأقامته شيئاً بأن قال أولاً شهد أن محمداً رسول الله ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فعليه أن يقول بعد كلمة الشهادة شهد أن محمداً رسول الله مراعاة للنظم \* ولو أذن (٧٩) ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة

فطن انها أذان فصنع فيها ما يصنع في الاذان فقبل له هذه إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها لان السنة في الإقامة الحد فاذاترسل فقد ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين فانه لا بأس به \* ويجوز أذان الاعرابي والاعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم أولى ولا بأس بأن يؤذن رجل ويقيم غيره بل قد الاول ويكره ان لم يرض به

الاول \* ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الاذان فلا صلاته قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تمكلم الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقلم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون صحيحاً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاجابة \* وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينسب الثواب الموعود فاما ان يأمم ويكره لذلك فلا واذ أراد الجواب

كذا في المحيط \* هذا كله في الفرائض وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط \* ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة أخرى بينهما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فاختار انه يعصى في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة \* افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك السورة ويفتح التي أو أدها يكره وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لأبأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة \* واذ قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط \* من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ من الموعودتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة \* في الحجة قراءة القرآن بالقرآت السبعة والروايات كلها جائزة ولكن أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التتارخانية \* صلى التطوع قاعداً اذا أراد الركوع قام وركع فالفضل حين قام ان يقرأ بشي من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قائماً وركع جاز اما اذا لم يستو قائماً وركع لم يجز كذا في الخلاصة

(الفصل الخامس في زلة القاري) (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى \* ان وصل حرفاً من كلمة بحرف من كلمة أخرى نحو ان قرأ اياك بعد ووصل الكاف بالنون أو غير المغصوب عليهم ووصل الباء بالعين أو سمع الله لمن حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعدل هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر حرف مكان حرف \* ان ذكر حرفاً مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته وان غير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع مع الصلوات فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا يفسد كالتامع مع الضاد والصاد مع السين والطامع التاء اختلف المشايخ قال أكثرهم لا تفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكثير من المشايخ أفتوا به قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعدد فسدت وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو أعدل الاقوال واختار هكذا في الوجيز للكردي \* ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجده آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* (ومنها) حذف حرف \* ان كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم فان وجد شرائطه نحو أن قرأ نادوا يا مال لا تفسد صلاته \* وان لم يكن على وجه الإيجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته نحو ان يقرأ ولقد جاءهم رسلنا بالبينات وترك التاء من جاءت وان غير المعنى تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ انهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لاهكذا في المحيط \* وفي العناية هو الاصح كذا في التتارخانية \* ونحو ان يقرأ هم لا يظلمون فرائت حذف الالف من أقرأت ووصل نون يظلمون بقاء أقرأت وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا حذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو مخدوف \* (ومنها) زيادة حرف \* ان زاد حرفاً فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ وانهي عن المنكر زيادة الباء هكذا في الخلاصة \* وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا

باللسان لنسب الثواب الموعود فكل ما هو شاع وشهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حي على الصلاة حي الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن \* ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها \* وتثويب كل بلدة ما تعارفه أهل تلك البلدة \* ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين بزيادة الاعلام \* ولا ترجيح في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن ياتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بهما مرتين \* ان سلم الرجل على المؤذن في أدائه أو مطلق رجل وجداً فعلى أو سلم على المصل

أوعلى من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤمن عن الأذان والخطبة عن الصلاة والقارئ عن القراءة هل يلزمهم رد السلام وتبشيت العاطس ونحو ذلك روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السامع رد السلام في نفسه ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفعل من ذلك شيئا في الأذان والصلاة وقراءة القرآن وإذا فرغ عما كان فيه فإنه يرد السلام ويشتمه إن كان حاضرا (٢٠)

الصحیح \* وأجمعوا على أن المتغوط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا بعده لأن السلام حرام فلا يوجب الرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد إذا عطس الإمام في الخطبة يحمده الله في نفسه ولا يجهر به وإن عطس غيره وجد الله تعالى لم يشتمه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا عطس الإمام يحمده الله في نفسه ولا يجرك شقيقه وإذا فرغ من الخطبة يحمده الله تعالى بلسانه وإن عطس غيره وجد الله تعالى فإنه لا يشتمه \* ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد \* ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فإن علم الناس أنه أذان قيل بأنه يجوز وهو يجوز والسلام على من كان في الحمام إذا كان متزرا \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ من الصلاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلاة بأن رأما جالسا أو نحو ذلك وسلم عليه فها هنا يرد السلام بعد الفراغ وظلي هذا إذا سلم على المتغوط \* (باب افتتاح الصلاة) افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان ويسترا العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية \* أما شرائط نية استقبال القبلة تختلف فإيه قال بعضهم إن كان يصلي إلى الهرب لا يشترط وإن كان يصلي في العراء يشترط فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز \* أما نية الصلاة أمر لا يتعمها والكلام في ذلك في مواضع \* الأولى أصل النية والثاني فوقها والثالث في كيفية \* أما أصلها أن يقصد بقلبه فإن قصد

فيجزم الميم من هـ ويظهر الالف من الذين لا كانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلاة وكذا نحو أن يقرأ أو ما خلق الذكر والآن في أظهر الالف وكانت محذوفة أو ظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط \* وإن غير المعنى نحو أن يقرأ وزيراً يب مشوثة مكان وزراني أو مثانين مكان مثاني أو الذكر والآن وان سعيكم لشيء والقرآن الحكيم وانك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل أن كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلواته نحو أن يقرأ مكان العليم الحكيم وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد نحو أن يقرأ التائبين مكان التوابين وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقاربان في المعنى تفسد صلواته بخلاف إذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحا ولا تحميدا ولا ذكرا وإن كان في القرآن ولكن لا تقاربان في المعنى نحو أن يقرأ وعدا علينا أنا كنا غافلين مكان فاعلمن ونحو مما لو اعتقده بغير تفسد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* ولو نسب إلى غير ما نسب إليه أن لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بخلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان لا لأن عيسى لا أب له وموسى له أب إلا أنه أخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي \* (ومنها) زيادة كلمة لا على وجه البديل \* الكلمة الزائدة إن غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو أن يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون أو لم يوجد نحو أن يقرأ أنما على لهم ليزدادوا أعمالا جبالا تفسد صلواته بخلاف \* وإن لم تغير المعنى فإن كانت في القرآن نحو أن يقرأ أن الله كان عباده مخبرين بصيرا لا تفسد بالاجماع وإن لم تكن في القرآن نحو أن يقرأ فيها فأكهه ونخل وتناح ورمات لا تفسد صلواته عند عامة المشايخ هكذا في المحيط \* (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة \* إن كرر حرفا واحدا فإن كان ذلك أظهر أضعف لم تفسد صلواته نحو أن يقرأ ومن يرتدد \* وإن كان زيادة نحو أن يقرأ الحمد لله ثلاث لأمات تفسد صلواته \* وإن كرر الكلمة فإن لم يغير المعنى لا تفسد صلواته وإن تغير نحو أن يقرأ رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح أنه تفسد هكذا في الظهريه \* (ومنها) الخطأ في التقديم والتأخير \* إن قدم كلمة على كلمة أو أنزل لم يغير المعنى لا تفسد نحو أن قرأ لهم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق هكذا في الخلاصة \* وإن تغير المعنى نحو أن يقرأ أن الأبرار لي بهم وإن الفجار لي نعيم فأكثر المشايخ على أنه تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهريه \* وإن قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يغير به المعنى تفسد نحو أن يقرأ أنما ذلکم الشیطان یخوف أو یا ما مخافوهم ولا تخافون وفيما لا يغير لا تفسد نحو أن يقرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ولو قدم حرفا على حرف أن تغير المعنى تفسد صلواته كقصر مكان نصف \* وإن لم يغير لا تفسد كما إذا قرأ غشاء أو حى سكان أو حوى هو المختار هكذا في الخلاصة \* (ومنها) ذكر آية مكان آية \* لو ذكر آية مكان آية أن وقف وقتا تاما ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية لا تفسد كالموقف والعصران الإنسان ثم قال أن الأبرار لي نعيم أو قرأ التين إلى قوله وهذا البلد الأمين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الإنسان في كبد أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد أما إذا لم يقف ووصل أن لم يغير المعنى نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلمهم جراء

يبدأ السلام بعد الفراغ وظلي هذا إذا سلم على المتغوط \* (باب افتتاح الصلاة) افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان ويسترا العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية \* أما شرائط نية استقبال القبلة تختلف فإيه قال بعضهم إن كان يصلي إلى الهرب لا يشترط وإن كان يصلي في العراء يشترط فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز \* أما نية الصلاة أمر لا يتعمها والكلام في ذلك في مواضع \* الأولى أصل النية والثاني فوقها والثالث في كيفية \* أما أصلها أن يقصد بقلبه فإن قصد

بقوله وذكر بلسانه كان أفضل وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا بد من الذكرباللسان وأما وقت النية أجمع علما وتعالى ان الأفضل ان تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارة بنية متأخرة وعن الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه يجوز بنية متأخرة عن التعريفة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء التناء وقال بعضهم الى أن يرفع رأسه من الركوع \* فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لو نوى (٨١) عند الوضوء أنه يصلي الظهر والعصر مع

الامام ولم يشغل بعد النية  
بما ليس من جنس الصلاة  
الا أنه لما انتهى الى مكان  
الصلاة لم تحضره النية  
جازت صلاته تلك النية  
هكذا روى عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وعن محمد بن سلمة رحمه  
الله تعالى اذا كان عند  
الشروع بحيث لو شغل  
صلاة يصلي بحسب عيني  
البدية من غير تفكير فهي  
نية تامة جازت صلاته وان  
احتاج الى تأمل وتفكر  
لا تجوز \* وأما كيفية النية  
لا يتخلوا ما ان يكون منفردا  
أو مقتديا وكل ذلك على  
وجهين اما أن يكون  
مفترضا أو متفلا مؤثما  
أو قاضيا فالمتفلا يجوز  
صلاته بنية الصلاة \* وكذا  
الزوايج وسائر السن عند  
مشايخنا رحمه الله تعالى  
وان كان مفترضا فان كان  
منفردا لا يكفي نية الصلاة  
لان الفرض مشروع كما ان  
التفلا مشروع فلا يتعين  
الفرض ولا يكفي نية  
الفرض أيضا لان الفرض  
أنواع فلا بد من التعيين فان  
نوى فرض الوقت يجوز الا  
في الجمعة لان العلماء اختلفوا

الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تنفسد أما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات أولئك هم خير البرية ان الذين كفروا من أهل الكتاب الى قوله خالد بن قيس أولئك هم خير البرية  
تفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح \* كذا في الخلاصة \* (ومنها الوقت والوصل والابتداء في غير  
موضعها) \* اذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتدأ في غير موضع الابتداء لم يتغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو  
أن يقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله أولئك هم خير البرية لا تنفسد بالاجماع بين  
علمائنا هكذا في المحيط \* وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو وقف عند قوله أصحاب النار بل وصل  
بقوله الذين يحملون العرش لا تنفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة \* وان تغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن  
يقرأ شهد الله انه لا اله الا هو لا تنفسد صلاته عند عامة علماءنا وعند البعض تنفسد صلاته  
والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط \* وقال القاضي الامام السعيد النجيب أبو بكر اذا  
فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع ان كان الختم بالتناء فلو وصل بالله أكبر أولى ولو لم يكن بالتناء  
فالفصل أولى كقوله تعالى ان شئت لكان هو الابتر هكذا في التتارخانية \* (ومنها اللحن في الاعراب) \* اذا لحن في  
الاعراب لحننا لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا أصواتكم برفع التاء لا تنفسد صلاته بالاجماع وان غير المعنى تغيرا  
فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه بصب الميم ورفع الراء وما أشبه ذلك بما لو تميمه يكفر اذا قرأ خطأ فسدت  
صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد  
البطنى والفقهاء أبو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشيخ الأئمة الحلواني  
لا تنفسد صلاته وما قاله المتقدمون ناحوط لانه لو تميمه يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن \* وما  
قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاشبه كذا في  
المحيط \* وبه يقتضى كذا في العناية \* وهكذا في الظهيرية \* (ومنها ترك التشديد والمد في موضعهما) \* لو ترك  
التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انما  
لا تنفسد كذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انما تنفسد \* (وأما ترك اللذان كان لا يغير المعنى  
بان قرأ أولئك بلامه وأنا اعطيتك بدون اللذان لا تنفسد وان كان يغير بان قرأ سواء عليهم بترك اللذان كذا  
في قوله دعاء ونداء المختار انما لا تنفسد كذا في ترك التشديد كذا في الخلاصة \* وان شذد في ومن أظلم من كذب  
على الله قال بعضهم لا تنفسد وعليه الفتوى كذا في العناية \* (ومنها ترك الادغام والامسان به) \* اذا انشأ  
بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو أن يقرأ  
قل للذين كفروا ستعذبهم فاعذبهم بالغين في اللام فسدت صلاته وان أنشأ بالادغام في موضع لم يدغمه أحد  
الا أن المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار نحو أن يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تنفسد  
صلاته \* (وأما ترك الادغام نحو أن يقرأ ايتنا كنوا يدرككم الموت بفك الادغام لا تنفسد صلاته وان شذد  
من حيث العبارة هكذا في المحيط \* (ومنها الامالة في غير موضعها) \* اذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم  
الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تنفسد صلاته كذا في المحيط \* (ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي جمعه  
أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه) \* ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يؤدى  
معناه تنفسد صلاته بالاتفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه \* وان قرأ ما يؤدى معناه فليقل قولهم لا تنفسد

(١١ - الفتاوى اول) في فرض الوقت في هذا اليوم فلا يجرم لو كان فرض الوقت عند الجمعة يجوز وان لم ينو فرض الوقت في غير  
الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ولم ينو عند  
الركعات جاز لان ما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروجه الوقت وهو لا يعلم بخروج  
الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لان بعد خروجه وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض

الوقت كان نوباً بالعصر وملا الظهراً لا يجوز بنية العصر ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر وقتاً وهما الآن بنية قضاء الفائتة لا يتعين البعض وينوي أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين في الذمة لا يتعين احدهما واختلاف الوقت بغيره اختلاف السبب واختلاف الصلاة وإذا أراد تسهيل الأمر ينوي أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى الأثر فصل في غايته يصير أولاً (٨٣) وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصل فيما قبلها يصير آخراً يفرق بين الصلاة وبين الصوم في

الصوم لو كان عليه قضاء يومين ف قضى يوماً ولم يتعين يوماً جاز لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العذر إذا ما في الصلاة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين لاجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان يحتاج إلى التعيين \* وقد ذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته عصر يوم ف قضى أربعاً على عليه وهو يرى ان عليه الظهراً لا يجوز بغيره ما لو صلى أربعاً قضاء عما عليه وقد جهل الصلاة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويبيتها ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته صلاة من يوم وليلة واشتبه عليه أنها أية صلاة كانت فاتته صلى صلاة كل اليوم ليخرج عما عليه \* رجل افتتح المكتوبة ونظر أنها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة لأن قرآن النية بكل جزء من أجزاء الصلاة متعذر في شرط قرآن النية بالجزء الأول \* وكذا لو شرع

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد والصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة أما صلواته فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما تجوز به الصلاة تجوز صلواته هكذا في المحيط \* (ومن هذا كربع الحروف عن الكلمة) \* إذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها أتمالاتها قطع النفس أولاً لأنه نسي الباقي ثم تذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال أل أنقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر وقال حمد لله أولم يذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال أل تذكر أنه قد كان قرأه ذلك وركع أو ذكر بعض الكلمة وترتلت تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شأ كل ما تفسد صلواته عند بعض المشايخ وبه كان ينهى الإمام شمس الأئمة الحلواني \* ومن المشايخ من قال إن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها يوجب فساد الصلاة وإن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط \* وللشطر حكم السك هو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان \* ومنهم من قال إن كان لم يذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة وإن كان الشطر المقروء لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا أو لم يكن يكون غير المعنى يوجب فساد الصلاة وعامة المشايخ على أنها لا تفسد لأن هذا مما لا يمكن التحرز عنه فصار كالتنحيف المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط \* إذا خفف بعض حروف الكلمة فالصحيح أنها لا تفسد صلواته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط \* لو قرأ القرآن في الصلاة بالاحسان غير الكلمة تفسد وإن كان ذلك في حروف المتواليين لا تفسد إلا إذا خفس وإن قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامة تسم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في الوجيز لا يكرهه \* وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة \* ونقل عن أبي القاسم الصنادير الجاوي أن الصلاة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً لأن باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية \* (ومنها إدخال التانيث في أسماء الله تعالى) \* إذا قرأ في صلواته هل ينظرون الآن تأتيم اسم الله في ظلم من التمام بالناء قال محمد بن علي بن محمد الأديب تفسد صلواته لأن التانيث لا يجوز إذا خاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله الا هو الحق القويم وقوله لم يلد ولم يولد وأشباه ذلك وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها لا تفسد صلواته لأن الاتيان هو نافل غير الله تعالى وبعض مشايخنا يصححوا ما ذكره الفضلي رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة \* ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخط فاحش ثم رجع وقرأ صحيحاً قال عند صلواته جائزة وكذلك الأعراب ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو خفض مكان الرفع أو النصب لا تفسد صلواته

#### \*( الباب الخامس في الإمامة ) \* وفيه سبعة فصول

\*( الفصل الأول في الجماعة ) \* الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي \* وفي الغاية قال عامة مشايخنا أنها واجبة \* وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة \* وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا فاتته الجماعة لا يجب

في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلواته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعاً عليه الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فشك في صلواته فكبر ينوي به الاستقبال يصير شارعاً بما كان فيه إلا أن حكم صلاة المسبوق يخالف حكم صلاة المفرد لأنه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع \* وإذا أراد الرجل أن يصلي ظهر يومه وحده ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في ذمته \* فإذا نوى ظهر اليوم



فقد نوى ما عليه إلا أنه قضى ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاشهر اذا اشبه عليه رمضان فقضى شهر او صام  
فوقع صومه بعد رمضان جازفهذا قضاء بنية الاداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضا ولا يكون اداء  
هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد ولو كان مقتديا بالمقتدى بنوى ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان الاقتداء  
لا يجوز بدون النية فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلاة لا يجوز لان الاقتداء بالامام (٨٣) كما يكون في الفرض يكون في النفل  
وقال بعضهم يجوز وكذا

ولو قال نويت أن أصلي مع  
الامام وذكر في باب الحديث  
اذا اقتدى بالامام ينوي  
صلاة الامام ولا يعلم ان  
الامام في أية صلاة في الظهر  
أو في الجمعة أجزاء أيتهما  
كانت لانه نوى الدخول في  
صلاة الامام مقتديا به فصير  
شارعا في صلاته ولو نوى  
الاقتداء بالامام ولم ينو صلاة  
الامام لكنه نوى الظهر فاذا  
هي الجمعة فانه لا يجوز لان  
اختلاف الفرض يمنع  
الاقتداء ولو ينو الابتداء  
لكنه نوى صلاة الامام  
أو نوى فرض الامام لا يصح  
اقتداءه الا ان ينوي فرض  
الامام مقتديا به أو ينوي  
الشروع في صلاة الامام لانه  
لما نوى الشروع في صلاة  
الامام صار كأنه نوى فرض  
الامام مقتديا به وقال  
بعضهم اذا نوى الشروع في  
صلاة الامام لا يكون مقتديا  
به وقال بعضهم اذا انتظر  
تكبيرة الامام فكبر مع  
الامام يجوز ويكبر مقتديا  
به والاحسن أن يقول  
نويت أن أصلي مع الامام  
ما يصلي الامام \* ولو نوى  
الجمعة ولم ينو الاقتداء

عليه الطلب في مسجد آخر بخلاف بين أصحابنا لكن ان أتى مسجدا آخر ليصلي بهم مع الجماعة فحسن  
وان صلى في مسجد حيه فحسن وذكر القدرى أنه يجمع في أهله ويصلي بهم وذكر شمس الأئمة  
الاولى في زمانها اذا دخل مسجد حيه أن يتبع الجماعة وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاعداد  
حتى لا تجب على المريض والمقعود والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج  
الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه تسقط  
بالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين وتسقط بالريح في الليلة المظلمة وأما بالنهار  
فليست الريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجسسه غريمه في  
الدين أو يريد سفر او قيت الصلاة فيخشى أن تفوته القافلة أو كان فيملاريض أو يخاف ضياع ماله وكذا  
اذا حضر العشاء واقبت صلاته ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطهامة في غير وقت العشاء ونفسه تنوق  
اليه كذا في السراج الوهاج المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محله فصلى اهله فيه بالجماعة  
لا يباح تكرارها فيه باذان ثان \* أما اذا صلوا بغير اذان يباح اجماعا وكذا في مسجد قارعة الطريق كذا في  
شرح المجمع للصفه اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه من عاقل كذا في السراجية  
\* التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداي بكرة وفي الاصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير  
أذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة الحلواني ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق  
\* وفي الرابع اختلف المشايخ والاصح انه يكره هكذا في الخلاصة

(الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة) الاول بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة هكذا في المضمرة  
\* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \* هذا اذا علم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة هكذا في التبيين \* ولم  
يطعن في دينه كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية \* ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غيره أو رجع منه  
كذا في المحيط \* وهكذا في الزايد \* وان كان متعرا في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم  
فهو أولى كذا في الخلاصة \* فان تساوا وأقرؤهم أي أعلمهم بعلم القراءة بقف في موضع الوقف ويصل في  
موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية \* فان تساوا وأقرؤهم فان  
تساوا فأستهم كذا في الهداية \* فان كانوا سواء في السن فأحسنهم خلقا فان كانوا سواء فأحسنهم فان  
كانوا سواء فأصحبهم وجهها كذا في فتح القدير \* أي أكثرهم صلاة بالدليل كذا في الكافي \* فان استوا في  
الحسن فأشرفهم نسبا كذا في فتح القدير \* فكل من كان أكمل فهو أفضل لان المقصود كثرة الجماعة  
ورغبة الناس فيه أكثر كذا في التبيين \* فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما أو الخيار الى القوم  
كذا في الخلاصة \* جماعة في دار ضياف فمأحب الدار أولى بان يتقدم الا أن يكون معه ذو سلطان  
أو قاض \* فان قدم المالك واحد منهم وكبره فهو أفضل وان تقادم أحدهم جاز دار فيها مستأجرها  
ومالكه أو ضيف فالمستأجر أحق بالاذن والامتدنان منه هكذا في التتارخانية \* وكذا المستعبر اولى من  
المعبر كذا في السراج الوهاج \* دخل المسجد ممن هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى كذا في  
القنية \* والاخرس اذا أم قوما خرافا فصلاة الكل جائزة \* واذا ام أمياد كرفي بعض المواضع لا يجوز عند  
علمائنا \* وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخرس مع الامي اذا اراد الصلاة كان الامي أولى

بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجماعة لا تكون الا مع الامام \* ولو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهور والجمعة جميعا  
بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء \* ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضر بانه زيدا وعمر جازا اقتداءه \* ولو نوى الاقتداء  
بالامام وعمرى انه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداءه لان الغيرة بما نوى لا لما يرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام \* ولو قال اقتديت بزيد أو نوى  
الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد هذا كما هو في الصوم لو قال نويت أن أقضي صوما الخميس

فكأن عليه صوم يوم آخر لا يجوز \* ولو روى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أنه عليه صوم يوم الخميس فأناد عليه صوم يوم آخر يان \* ولو روى  
 الشروع في صلاة الإمام والامام لم يشرع بعد \* وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام إذا شرع الإمام لأنه ما قصد الشروع في صلاة الإمام  
 للحال إنما قصد الشروع في صلاة الإمام إذا شرع الإمام \* ولو روى الشروع في صلاة الإمام على فان أن الامام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد فقد  
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان (٨٤) المقتدى يرى يخصر الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر أنه جعفر

جاء وكذا لو كان في آخر  
 الصفوف ولا يرى شخص  
 الإمام فقال اقتديت بالإمام  
 الذي هو قائم في المحراب الذي  
 هو عبد الله فإذا هو جعفر  
 جاز أيضا لأنه عرفه بالإشارة  
 فقلت التسمية \* وينبغي  
 للمقتدى عند كثرة القوم أن  
 لا يعين الإمام ولكن يقول  
 اقتديت بالإمام القائم في  
 هذا المحراب فابصلي الإمام  
 فأناد على تلك فإذا نوى ذلك  
 جاز وكذا في صلاة الجنائز  
 لا ينبغي أن يعين الميت بأن  
 نوى الصلاة على فلان الميت  
 لأن المقتدى إذا كان بعيدا  
 من الميت يحتمل أن يكون  
 الميت غير ذلك ولكن ينبغي  
 أن ينوي الاقتداء بالإمام  
 في الصلاة على الميت الذي  
 يصلي الإمام عليه \* المقتدى  
 في النية يحتاج إلى أن ينوي  
 أربعة أشياء ينوي الصلاة  
 ويعين الصلاة وينوي الاقتداء  
 وينوي القبلة \* والافضل  
 أن ينوي الاقتداء عند  
 افتتاح الإمام الصلاة فإن  
 نوى الاقتداء حين وقت  
 الإمام موقف الإمامة جاز  
 عند أكثر المشايخ \* وهم  
 الله تعالى والمفرد يحتاج  
 إلى ثلاث نيات نية الصلاة

بالإمامة والامام إذا لم يصر فصلاهم ما جازة بخلاف كذا في التتارخانية \* وفي منية المصلي التيمم  
 من الجنابة أو من التيمم من الحدث كذا في التتارخانية \* قوم بلبوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد  
 الخارج أقام المؤذن فقام امام من أهل الخارج فأمرهم وقام امام من أهل الداخل فأمرهم من يسبق  
 بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة \* رجالان في الفقه والصلاحي سواهما إلا أن  
 أحدهما أقرأ فتم أهل المسجد غير الأقرأة أساسا وإن اختار بعضهم الآخر أو اختار بعضهم غيره فالعبارة  
 لا ذكر كذا في السراج الوهاج \* ليس في الحلة الأولى واحد يصلح للإمامة لا تلتزمه ولا يأنتم بترجمتها كذا في القنية  
 \* (الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره) \* قال المرغيناني تجوز الصلاة خلف صاحب هوى  
 وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهلي والقدرى والمشيئة ومن يقول بخلاف القرآن \* وحاصله أن كان  
 هوى لا يكفر به صاحبه تجوز الصلاة خلفه مع الكراهة والأفلا كذا في التبيين والخلاصة \* وهو الصحيح  
 هكذا في البدائع \* ومن أنكر المعراج ينظر أن أنكر الأسرار من مكة إلى بيت المقدس فهو كافر وإن أنكر  
 المعراج من بيت المقدس لا يكفر ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل  
 ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة \* والاقتداء بشافعي المذهب إنما يصح إذا كان الإمام يتكلم في مواضع  
 الخلاف بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفضدوان لا ينصرف عن القبلة انحرافا فاحشا  
 هكذا في النهاية والكناية في باب الوتر \* ولا شك أنه إذا جاوز المغرب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضيان \*  
 ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في إيمانه وأن لا يتوضأ في الماء الركد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويفرك  
 اليابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعي الترتيب في الفوائت وأن يسمع ريع رأسه هكذا في النهاية والكفاية  
 في باب الوتر \* ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بالماء المستعمل  
 هكذا في السراجية \* وذكر الإمام الترمذاني عن شيخ الإسلام المعروف بجواهر زاده أنه إذا لم تعلم منه هذه  
 الأشياء يفتي بجواز الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية \* ولوعلم المقتدى من الإمام ما يفسد الصلاة  
 على زعم الإمام كس المرأة والذكر أو ما شبه ذلك والإمام لا يدرى بذلك تجوز صلاته على قول الأكثر وقال  
 بعضهم لا تجوز وجه الأول وهو الأصح أن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر في حقه رأى نفسه  
 فوجب القول بجوازها كذا في التبيين \* قال الفضلي يصح اقتداء الحنفي في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في الخلاصة \* ويجوز أن يؤتم التيمم المتوضئين عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمهما الله تعالى هكذا في الهداية \* وذكر شيخ الإسلام هذا الخلاف فيما إذا لم يكن مع المتوضئين ماء فإن  
 كان معهم ماء فإنه لا يؤتم المتوضئين هكذا في النهاية \* وأما اقتداء المتوضي بالتيمم في صلاة الجنائز فلا  
 خلاف هكذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور إن اتحد عذرهما وإن اختلف فلا يجوز كذا في  
 التبيين \* فلا يجوز أن يصلي من به انغلات ريع خلف من به سلس البول كذا في البصير الرائق \* وكذا لا يصلي  
 من به سلس البول خلف من به انغلات ريع وجرح لا يرق لأن الإمام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر  
 كذا في الجوهر والنيرة \* ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا إذا  
 قانن الوضوء الحدث أو طرا عليه هكذا في الزايدة \* ويجوز اقتداء الغاسل بماسح الخلف وبالماسح على  
 الجبهة وكذا الإمامة المقتصد لغيره من الأصحاب إذا كان يأمن خروج الدم والراكب على الدابقتن كان معه

لله تعالى وتعيين آية الصلاة وينوي القبلة وفي نية التكعبة ينوي عرصة التكعبة لا البناء فان نوى الصلاة ولم ينو  
 الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل لأن المسلم لا يصلي غير الله تعالى \* ولو ترك نية آية صلاة لا يجوز في الفرض لما قلنا \* والإمام ينوي ما ينوي  
 المفرد لانه مفرد في حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمامة حتى لو نوى أن لا يؤتم فلان نجاء فلان واقتدى به جاز \* رجل لم يعرف أن الصلوات  
 الخمس فرض على العباد لأنه كان يصلي في مواقيت لا يجوز وعليه قضاءها لأنه لم ينو الفرض فلا يجوز \* وكذا إذا علم أن منها فرضا

أيضا وكل صلاة قبله اسنة  
كصلاة الفجر والظهر  
لا تجوز صلاة القوم \* وأذا  
تمت النية لمن أراد الافتتاح  
يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا  
في الصلاة واختلف الناس  
في وقت الرفع وكيفيته أما  
وقت الرفع فهو حالة التكبير  
مقارنا له بدايته عند بدايته  
وختمه عند ختمه وكيفيته  
ما قال أبو جعفر رحمه الله  
تعالى قال يقبض أولا أصابعه  
ويضمها فإذا أراد التكبير  
ينشر أصابعه ولا يفرج بين  
أصابعه كل التفريج ولا  
يضمها كل الضم وإنما يفرج  
بين أصابعه كل التفريج في  
الركوع ويضم كل  
الضم في السجود ويرفع  
يديه حمداً وأذنيه ويمس  
طرف أجليه شحمة أذنيه  
وأصابعه فوق أذنيه \* والمرأة  
ترفع اليد كما يرفع الرجل في  
رواية الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال محمد بن مقاتل الرازي  
رحمه الله تعالى ترفع المرأة  
حداً من كليهما ويروي في  
ذلك حديثاً وذلك أقرب إلى  
الستر \* ثم تكبيرة الافتتاح  
عندنا بشرط وقال الشافعي  
رحمه الله تعالى ركن وعمرة

مختلفا في بناء النفل على تحريمه الفرض عندنا يجوز وعندنا لا يجوز فان اقتضت الصلاة التمجيد والتلليل أو التسبيح فقال سبحان الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم أو قال الله أو الرب ولم يزد أو قال لا اله الا الله أو لا اله غيره أو تبارك الله يصير شارعا في الصلاة وكذا لو قال اللهم به يرشارعا عند الفقهاء \* ولو قال أستغفر الله أو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء ولو قال انكبير أو قال اللهم به يرشارعا عند هذا كله قول أبي حنيفة ومحمد والله تعالى أم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان

يحسن التكبير لا يصير شارعا إلا بالفظلة التكبير ولو قال بالفارسية خدای بزرگ لست أو قال خدای بزرگ أو قال بنام خدای بزرگ يصير شارعا في الصلاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يصير شارعا إذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف إذا قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز أن كان يحسن العربية وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز ونفسه صلته هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه (٨٦) الله تعالى وعلى هذا الخلاف جميع إذا كان الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء

أو يجوز أن لا يصير شارعا إلا في المسجد يصلي وحده فصلا لا في جأزة بلا خلاف إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة لا في جأزة لا في المسجد يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق ذكر الامام الترمذاني يجب أن لا يترك الأمامي اجتهاده في آتاليه ونهيه حتى يتعلم مقدارا يجوز به الصلاة فان قصر لم يعد عند الله تعالى كذا في النهاية ولا يصح اقتداء القارئ بالامام وبالأخرى وكذا لا يصح اقتداء الامام بالآخرى والكاسي بالعاري والمسبوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيان ولا اقتداء باللاحق واللاحق بالنازل بالراكب هكذا في الخلاصة لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي الظهر يومه بمصلي ظهر امسه ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالتفعل والناذر بالناذر إلا إذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من أفسد تطوعه من أفسد تطوعه إلا إذا اشتركا في نافلة وفسداهما ثم اقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الخائف بالخائف ولا يجوز اقتداء الناذر بالخائف ويصح اقتداء الخائف بالناذر هكذا في محيط السرخسي العاري إذا أم العرة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالاجماع كذا في الخلاصة ولا يصح اقتداء العاصي الذي توبه بنفسه وتعذر عليه غسله بالمبتلى بالحدث الدائم كذا في التارخانية ولا يجوز امامة اللئخ الذي لا يقدر على التكلم ببعض الحروف المثلثة اذ لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فاما إذا كان في القوم من يقدر على التكلم بها فسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غيره واضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم وكذا من يتكلم عند القراءة كثيرا ومن كان به متممة وهو أن يتكلم بالتاء مرارا أو فافاة وهو أن يتكلم بالفافاة مرارا وأما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهد ولم يكن له متممة أو فافاة فادأخرج الحروف أخرجهما على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القارئ القارئ إذا اقتدى بالامام لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح وكل جواب عرفته في القارئ إذا اقتدى بالامام ثم أفسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أفسده على نفسه والاصل في هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى أو فوقه جازت صلاة الكل وان كان دون حال المقتدى صحت صلاة الامام ولا تصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط الا إذا كان الامام أميا والمقتدى قارئا أو كان اخرس والمقتدى أميا لا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضيان وذكر الذقبة أبو عبد الله الجرجاني أنما تفسد صلاة الامام والآخرس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا علم أن خلفه قارئاً ما إذا لم يعلم لا تفسد صلاته كما قال وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية رجلان اقتضا الصلاة معاً ونوى كل واحد أن يكون اماما لصاحبه فصلاهما تامة وان نوى كل أن يأتي بصاحبه فصلاهما فاسدة كذا في محيط السرخسي لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يده تصاوير لانهم مستورة بالثياب وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو صلي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيان رجل يصلح للامامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محل آخر في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكره ذلك كذا في الخلاصة الفاسق إذا كان يؤم يوم الجمعة ويجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا تترك الجمعة امامته وفي غير الجمعة يجوز أن يتحول الى مسجد آخر ولا ياتمه به هكذا في الظهيرية رجل

وتسبحات الركوع والسجود فان قال بالفارسية قيارب يا مهر زمرا إذا كان يحسن العربية تفسد صلاته وعند لا تفسد وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والحشمية والنبطية ويبي على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة أحدها هذه والثانية إذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره مسه للحنائض والجنب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشتبه والصحيح ان قولهما كقولهم لانهم يأخذان بالاحتياط والثالثة الامام إذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الذائحة وغيرها بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من أن يكون أميا لا تجوز صلاته الا بقراءة ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان قولهما فيمن لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكي شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى في

صلاة المنارة لودعا الامام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز أن يدعو بالفارسية ولا تجوز صلاته ولا صلاة القوم وان كان لا يحسن العربية تجوز صلاته واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فلي هذا في المكتوبة إذا كان الامام لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز عثرة القارئ إذا اقتدى بالامام ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه وعلى من سعه السجدة علم السامع أنها آية السجدة أول يعلم وعلى التالي أن يصبر السامع أنها آية السجدة وعلى قولهما أن كان التالي يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه أما السامع أن علم أنها آية السجدة يلزمه السجدة والأفلا \* ويكبر المقتدى مع الإمام \* فان قال المقتدى الله أكبر وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع (٨٧) فقال الله أكبر لأن قوله الله كان في قيامه وقوله أكبر في ركوعه

لا يكون شارعا في الصلاة وأجروا على أن المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات \* وإذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتي بالشهادة يقول سبحانك اللهم الخ اماما كان أو مقتديا أو منفردا وإذا كبر المقتدى قبل تكبير الإمام هل يصبر شارعا في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصبر شارعا وفي رواية النوادر لا يصبر شارعا حتى لو ضحك فقهه لا تنتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في النوادر قول محمد رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالمخاطب والمخاطب ومنه لا يصبر شارعا أو يوسف رحمه الله تعالى يقول المخاطب والمخاطب لا يصلح اماما له أصلا بخلاف الرجل \* وبما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات الجنائز والقنوت \* ويرسل في القومة بين

أمة وما بهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه أو لانهم أحق بالامامة بكرهه ذلك وان كان هو أحق بالامامة لا يكرهه كذا في المحيط \* وكذا تطويل الصلاة كذا في التبيين \* وفيه للامام أن لا يطول بهم الصلاة بعد القدر المستنون وينبغي له أن يراعى حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة \* رجل أم قوما مشررا ثم قال كنت مجوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاتهم جازية ويضرب ضربا شديدا وكذلك لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل أنه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلاتهم \* وكذا اذا قال كان في ثوبي قدر كذا في الخلاصة \* وكذا اذا بان أن الإمام كافرا أو مجنون أو أمراة أو خنثى أو أمي أو صلي بغير حرام أو محدثا أو جنباه كذا في التبيين (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء \* (منها) طريق عام يعرفه العجلاء والأوفار هكذا في شرح الطحاوي \* اذا كان بين الإمام وبين المقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلاء والأوفار لا يمنع وان كان واسع يمر فيه العجلاء والأوفار يمنع كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة \* هذا اذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق أما اذا انصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحدا لا يثبت به الاتصال بالثلاث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط \* ولو قام الإمام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الإمام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما عرفه العجلاء جازت صلاتهم وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيان \* والمانع من الاقتداء في النوازل قدر ما سعى فيه صفين وفي مصلي العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه الصفين أو أكثر وفي المختار خلاصة الجنائز اختلاف المشايخ وفي النوازل جده له كاسجد كذا في الخلاصة \* (ومنها) عظم لا يمكن العبور عنه إلا بالعلاج كالقنطرة وغيرها هكذا في شرح الطحاوي \* فان كان بينه وبين الإمام نهر كبير يجري فيما اسفن والزوارق يمنع الاقتداء وان كان صغيرا لا تجري فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلاعي \* وكذلك لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضيان وان كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع وليس الواحد حكم الصف بالاجماع وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق ان كان بينهما بركة أو حوض ان كان بحال لوقعته الجباسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء وان كان لا يتجنب يمنع الاقتداء هكذا في المحيط \* (ومنها) صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي \* اذا كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسد صلاة تلك الصفوف كلها استحصانا كذا في المحيط \* قوم ملوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم نساء وطريق لا تجوز صلاتهم فان كن ثلثا في ظاهر الرواية فسد صلاة ثلاثة من الرجال إلى آخر الصفوف وتجوز صلاة الباقي وان كن صفوا واحدا فسد صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بمئاتهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل مسائل الشك \* وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفي اذا كان في المسجد رفق وعلى الرف صف من النساء اقتدىن بالإمام وتحت الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاتهم وقف خاف النساء قال لا تفسد \* امام يصلي رجال ونساء وصف النساء بهذا وصف الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين

الركوع والسجود لا يقول وجهي وجهي للذي الخ لا قبل الشنأ ولا بعده \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا فرغ من التكبير يقول وجهي وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وفي بعض الروايات وأنا من المسلمين وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو قال خلقت قبل التكبير لا حصار القاب فهو حسن \* والافضل في تكبيرة الافتتاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يكون تكبير المقتدى مقارنا لتكبير الإمام وعلى

قول محمديه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقدارنا التكبير الامام لا يصير شارعا في الصلاة في احدي الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصير شارعا \* واختاروا في تسليم المقتدى عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسلم بعد الامام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رايه يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم قارنا لتسليم الامام قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار ان ينظر اذا سلم الامام عن يمينه (٨٨) فيسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره فان لم

يكبر المقتدى مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محررا ثواب تكبيرة الافتتاح ولا يقول في الشئ جمل شأؤك \* ولو أدرك المقتدى الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشاء ويكبر ويركع وان أدرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما ويأتي بالشاء ثم يكبر ويسجد وكذا لو أدرك الامام في القعدة ولو أدرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالشاء بل يستمع وقال غيره يأتي بالشاء قال مولا نارضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء ولو كان يسر بالقراءة يأتي بالشاء ولو ان المسبوق لم يأت بالشاء في أول الصلاة فقام الى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات انه يأتي بالشاء عند محمد رحمه الله تعالى ولم يذكر فيه خلافا وبعد الفراغ من الشاء يتعوذ اماما كان أو منفردا ولا يتعوذ ان كان مقتديا في قول أبي حنيفة ومحمد

الرجال والنساء وصار ذلك كستر أو حائط بينهم وبين من لا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال ستره قدر مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تنفس صلاة واحد منهم \* وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان أقل من ذلك لا يكون ستره فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر قامة فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا في المحيط \* اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء به ان كان كبيرا يمنع الوصول الى الامام لوقته بالوصول اليه شبه عليه حال الامام أو لم يشبهه كذا في الذخيرة \* ويصح ان كان حائطا لا يمنع أو كبر أو له ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشبهه عليه حال الامام سمعا أو رؤية هو الصحيح \* وأما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يخفى حال الامام فتم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان في الحائط باب سد وقيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول \* وقيل يصح لان وضع الباب للوصل فيكون المسدود كلفتح كذا في محيط السرخسي \* والمسجد وان كبر لا يمنع الفصل فيه كذا في الوجيز لا يكره وي \* ولو اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي \* وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان وانما الصلاة \* وهو الصحيح ان اذا كان على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي \* وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشبهه حال الامام صح الاقتداء \* ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء به لكن بشرط اتصاله به فوف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذ لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام \* وان كان طريق عام ولكن سنده الصوف جازا لاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء \* وان اشبهه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبهه عليه حال الامام صح الاقتداء أيضا وكذا الوقام في المئذنة اقتديا بامام المسجد كذا في الخلاصة \* (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) \* اذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي يعقل الصلاة قام عن يمينه وهو المختار ولا يتأخر عن الامام في طاعه الرواية هكذا في المحيط \* ولو وقف على يساره جازو قد أساء كذا في محيط السرخسي \* ولو وقف خلفه جاز \* ولم يذكر محمد الكراهية فيها \* واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يكبره هو الصحيح هكذا في البدائع \* واذا كان معه اثنان فاما خلفه وكذلك اذا كان أحدهما صبيا \* وان كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلا وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما \* وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فمسلاتهم جائزة \* رجلان صديا في الصحراء وانهم أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حتى عن الشيخ الامام أبي بكر طر حال انه لا تنفس صلاة المؤتم جذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده كذا في المحيط \* وفي الذنواي العتائية هو الصحيح كذا في التتارخانية \* رجلان أم أحدهما صاحبه في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في مسلاتهم فاقدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تنفس مسلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط \* ولو اجتمع

رجلهم الله تعالى \* والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كان حسنا والمختار في التعوذ هو اللفظ المنقول الرجال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اماما كان أو منفردا وان كان معة دنيا لا يقرأ وان كان الامام أميا لا يصح اقتداء القارئ به والله أعلم (فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح) لا يصح الاقتداء بالمرأة

الرجال

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اماما كان أو منفردا وان كان معة دنيا لا يقرأ وان كان الامام أميا لا يصح اقتداء القارئ به والله أعلم (فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح) لا يصح الاقتداء بالمرأة

ولا بالجنون المطبق فإن كان يجنب ويفيق يصح الاقتداء في زمان الافاقه \* ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان \* وعلى قول ثمة بلجرحهم الله تعالى يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة \* ولا يصح اقتداء القاري بالاي ولا بالآخرس ولو صلى الای وحده وجنبه قارى يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلاة الای وان لم يكن القاري في الصلاة جازت صلاة الای \* ولا يصح اقتداء الآخرس بالاي \* الای اذا اقتدى بالقارى فتعلم سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام (٨٩) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان صلاته

كانت بقراءة \* وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله \* ولا يصح اقتداء الكاسي بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت \* ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجا مسافر واقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه \* ولا يصح اقتداء الرাকع والساجد بالمؤيوصع اقتداء القاري بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل وعلى القلب بجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الآخر عند اختلاف الفرضين وان كان أحدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر \* وكذا صاحب الظهر اذا أم لاصحاب الجمعة أو الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم لانهم اقرضوا مختلفان واختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين ياتي ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى \* ولو نذر الرجل

الرجل والصبيان والجنون والاناث والصبيات المراهقات يقوم الرجال أقصى مايلي الامام ثم الصبيان ثم الجنان ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي \* وكراهة حضور الجماعة اللعجوز في الفجر والمغرب والعشاء \* والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يتراموا ويستدلوا بالليل ويسوءوا بين مناهجهم في الصلوة \* ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق \* وينبغي للامام أن يقف بازاء الوسط فان وقف في مينة الوسط أو في ميسرة فقد أساء لخلاف السنة هكذا في التبيين \* وينبغي أن يكون بجذاه الامام من هو أفضل كذا في شرح الطحاوي \* والقيام في الصف الاول أفضل من الثاني وفي الثاني أفضل من الثالث \* وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يخرق الصف الثاني كذا في القنية \* وأفضل مكان المأموم حيث يكون أقرب الى الامام \* فان تساوت المواضع في عين الامام وهو الاحسن هكذا في المحيط \* محاذة المرأة الرجل مفسدة لصلاته \* ولها شرائط \* (منها) أن تكون المحاذية مشبهة تصلح للجماع \* ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين \* حتى لو كانت صبيبة لا تشتهى وهي تعقل الصلاة فاذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي \* (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لا ركوع وسجود وان كان يصلان بالايما \* (ومنها) أن تكون الصلاة مشتركة متحرية وأداء \* ونعني بالشركة تحرية أن يكونا بايديين بحريتين ماعلى تحرية الامام حقيقة ونعني بالشركة أداء أن يكونا هما امام فيما يؤدىان تحقيقاً وتقديراً \* فالمدرك بان تحرية على تحرية الامام وبان أداء على أدائه حقيقة \* واللاحق بان تحرية على تحرية الامام حقيقة وبان أداء فيما يقضيه على أداء الامام تقديراً \* والمسبوق بان في حق التحرية منقرض فيما يقضيه فلو حادث الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين \* (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته \* (ومنها) أن يكونا بلا حائل حتى لو كان في مكان مقصود بان كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما ما سطوانه لا تفسد صلاته هكذا في الكافي \* وأدنى الحائل قدر مؤخر الرجل وغلظه غلظ الاصبع \* والفرجة تقوم مقام الحائل \* وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين \* (ومنها) أن تكون ممن نصح منها الصلاة حتى ان المجنونة اذا حادثته لا تفسد صلاته كذا في الكافي \* (ومنها) ان ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لا بعده ولا يشترط حضور النساء لصحة يثمن \* (ومنها) أن تكون المحاذة في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاته عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف \* (ومنها) أن تكون جهة ممتدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحرى الى جهة \* والمعتبر في المحاذة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين \* والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشبهة والكبيرة التي يفرعها الرجال هكذا في الكفاية \* ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* والمرأة ان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجتاهما \* وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينه وآخر عن يساره وثلاثة خلفهون الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين \*

(١٣ الفتاوى اول) أن يصلي ركعتين ونذر الرجل الاخر أن يصلي ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز \* ولو نذر أن يصلي ركعتين فقال رجل آخر على ان أعملى تنكركتني المنذورين ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز \* ولو نذر الرجل أن يصلي ركعتين ورجل آخر خلفه وقال والله لا صلن ركعتين فاقتهى الخالف بالناذر جاز \* ولو اقتدى الناذر بالخالف لا يصح ولو أن رجلاً طاف كل واحد منهما أسبوعاً فاقتهى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو خلف رجلان كل واحد منهما أن يصلي

ركعتين فاقته في أحدهما بالآخر صحت بجزلة اقتداء المتطوع بالتطوع ولوان حنفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى صحت اقتداؤه لان كل واحد منهما يحتاج الى نية الوتر فلم يختلف  
 بينهما رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد فاقته أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز \* وكذا  
 لو اقتدى أحدهما بآخر رجل يصلي (٩٠) مندورة \* ولوان قوماً اقتضوا التطوع مع الامام ثم أفسدوا فاقته وبالامام في قضاء تلك

الصلاة أو اقتدى بعض  
 القوم ببعض صحت اقتداؤهم  
 \* ويجوز اقتداء المتوضي  
 بالمتميم في قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله  
 تعالى \* ويجوز اقتداء ماصح  
 الخلف بما صح الخلف وكذا  
 اقتداء الغسل بالمص  
 وصاحب الجرح بمسحله \*  
 ولا يجوز اقتداء المسبوق في  
 قضاء ما سبق بمثله ولا اقتداء  
 اللاحق بمثله وامامة  
 المفتد بغيره وقدم قبل  
 هذا انه اذا كان يأمن من  
 خروج الدم يجوز \* ويجوز  
 امامة الاحد للآخر بمنزلة  
 اقتداء القائم بالفاءد ولا  
 يصح اقتداء النازل بالراكب  
 \* (امامة الاثنى عشر الاثنى عشر)  
 ذكر الشيخ الامام أبو بكر  
 محمد بن الفضل انه اصح  
 لان ما يقول صارت لفظة له  
 وقال غيره لا تصح وصلاة  
 الامام في هذه المسائل جائزة  
 الا اذا = ان الامام أميا  
 واقتدى به القارئ فان  
 صلاة الاخي لا تجوز \* وكذا  
 الاخرس اذا اقتدى به الاخي  
 فانه لا تجوز صلاة الاخرس  
 أيضا \* وفي كل موضع لا يجوز  
 الاقتداء هل يصير المقتدى  
 شارعا في صلاة نفسه في

ومحاذاة الخنثى المشكل لانفسد صلواته كذا في التتارخانية في فصل بيان مقام الامام والامور  
 (الفصل السادس فيما يتابع الامام وفيما لا يتابعه) اذا أدرك الامام في التشهد وقام الامام قبل أن يتم  
 المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد فاختار أن يتم التشهد كذا في الغيانية \*  
 وان لم يتم أجزاء \* ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد كالمسلم \* ولو أحدث  
 الامام سجدة قبل فراغ المقتدى من التشهد فسلاته هكذا في الخلاصة \* الامام اذا تشهد وقام من  
 السجدة الاولى الى الثالثة فندى بعض من خافه التشهد حتى قام واجتمعوا فعدلى من لم يتشهد بان يعود  
 ويتشهد ثم يتبع امامه وان خف أن تقوته الركعة كذا في الكفاية \* ولو سلم الامام قبل أن يشرع المقتدى  
 من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام \* ولو  
 رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا الصحيح انه يتابع الامام هكذا في فتاوى  
 قاضيان \* اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين  
 وسجودين كذا في الخلاصة \* ولو أقال الامام السجود فرفع المقتدى رأسه بظن انه سجد ثانيا فسجد معه  
 ان نوى الاولى أو لم يكن له نية تكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت  
 عن الثانية \* فان شاركه الامام فيما يجاز كذا في التبيين \* وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل  
 أن يضع الامام جبهته على الارض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلواته هكذا في  
 فتاوى قاضيان والخلاصة \* ولو أقال المؤتم السجود فسجد الامام الثانية فرفع المؤتم رأسه وظن أن  
 الامام في السجدة الاولى فسجد ثانيا يكون عن الثانية وان نوى الاولى لا غير لان النسبة لم تصادف محلها  
 لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل الامام كذا في محيط السرخسي \* (خمس أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى  
 أيضا وتابع) \* تكبيرات العبد والقعدة الاولى وجدة التلاوة والسمو والقنوت اذا خاف فوت الركوع  
 هكذا في الوجيز للكردي \* وان كان لا يخاف بقفت ثم ركع كذا في الخلاصة \* (وأربعة أشياء اذا تعبد  
 الامام لا يتابعه المقتدى) \* زاد في صلواته سجدة عمدا أو زادا على أقاويل العصاة رضي الله تعالى عنهم في  
 تكبيرات العبد أو كبر في صلاة الخنثى خسا أو قام الى الخامة ساديا كذا في الوجيز للكردي \* فان لم  
 يقيد الخامة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الخامة بالسجدة سلم المقتدى \* ولو لم يقعد  
 الامام على الرابعة وقام الى الخامة ساديا وتشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامة بالسجدة فسدت  
 صلواتهم كذا في الخلاصة \* (وتسعة أشياء اذا ترك الامام أتى بها المؤتم) \* ترك رفع اليدين في الصلوة أو  
 الشاء ان كان الامام في الناقحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للثاني وترك تكبيرة  
 الركوع أو السجود أو التسبيح فيها أو التسبيح أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشريق أي  
 بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز للكردي \* واذا سجد  
 قبل الامام وأدركه الامام فيما يجاز ولكن بكرة للمقتدى أن يفعل ذلك كذا في محيط في صفة الصلاة  
 (الفصل السابع في المسبوق واللاحق) المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وله أحكام كثيرة  
 كذا في البحر الرائق \* (منها) انه اذا أدرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها الايات بالنشاء كذا في  
 الخلاصة هو الصحيح كذا في التجنيس وهو الاصح هكذا في الوجيز للكردي سواء كان قريبا أو بعيدا

رواية باب الحديث لا يصير شارعا وكذا في رواية الزيادة حتى لو ضحكته فقهة لا تنقض طهارته وفي رواية باب  
 الاذان يصير شارعا \* قبل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله تعالى \* وماذا كرفي باب الاذان قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
 تعالى بناء على ان فساد الجهة يوجب فساد التسمية في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قوله لا يوجب \* والقارئ اذا اقتدى بالآخر ذكر  
 الكرخي انه يصير شارعا في الصلاة ثم اذا جاء أو ان القراءة تفسد صلواته وقال غيره لا يصير شارعا في الصلاة أصلا \* \* \* \* \* افر شريخ في قضاء



الفاتحة فقيم عليه تلك الفاتحة واقتهدي بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى فسدت صلاة المقيم لانه خلى مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفاتحة \* وأما صلاة المسافر ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف المرأة \* فظهر للمسئلة الرجل اذا أم نساء فسبقة الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف امرأه فسدت صلاة (٩١) النساء ولم تفسد صلاة الرجل \* ولوان الرجل الذي أم نساء

أحدث ولم يستخلف واحدة منهن لكن تقدمت واحدة منهن قبل خروج الامام عن المسجد كرفي النواذر ان صلاة الرجل لم تفسد لانه لم يرض بامامتها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال تفسد صلاة الرجل \* ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ان شيخنا كان يميل الى هذا \* امام سبقه الحدث في الصلاة فاقتدى به رجل قبل أن يخرج من المسجد حكى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انه يصح اقتداؤه وأشار محمد رحمه الله تعالى في الاصل الى هذا \* ويصح الاقتداء بأهل الاهواء الالهيمة والقدرية والرافضة العالي ومن يقول بخلق القرآن \* وفي بعض الروايات الاخطائية وكذا المشبهة لا تجوز الصلاة خلفهم \* امام من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره \* وكذا الاقتداء بمن كان معروفا بكل الربا والفسق مروى ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للقوم أن

أولا يسمع لهم هكذا في الخلاصة \* فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالنساء ويتعوذ للقراءة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة والظهيرية \* وفي صلاة الخفافة يأتي به هكذا في الخلاصة ويسكت المؤتم عن النساء اذا جهر الامام هو الصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصلي في صلاته \* وان أدرك الامام في الركوع أو السجود يتعزى أن كان أكبر رأيه انه لو أتى به أدركه في شئ من الركوع أو السجود يأتي به قائما ولا يتابع الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي بالنساء بل يكبر للافتتاح ثم لا يخطط ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلاة \* (ومنها) انه يصلي أولا ما أدرك مع الامام ثم يقضى ما سبق كذا في محيط السرخسي \* واذا بدأ بقضاء ما فاته قيل تفسد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* وذكر في جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المضمرة \* والظاهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق \* (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع \* اذا خاف المسبوق الماسح زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف ان يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا سجود السهو \* أما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لواتنظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز للكردي \* ولو قام في غيرهما بعد قدر التشهد صح ويكره تحريما كذا في فتح القدير والبحر الرائق \* وان قام قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز \* ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قيل تفسد وقيل لا تفسد وبه يفتي هكذا في الخلاصة وفتح القدير \* (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليتين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق \* ويمكث حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعد ما انقطع أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدار ما لو كان عليه سهو لسجد كذا في التمرناشي في باب صلاة العيد \* (ومنها) ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يستقل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكا موافيه وعن ابن شجاع انه يكرر التشهد أى قوله أشهد ان لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغيانية \* والصحيح ان المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام كذا في الوجيز للكردي وفتاوى قاضيان \* وهكذا في الخلاصة وفتح القدير \* (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا أو قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يكره كذا في الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاص \* وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عندا تفسد كذا في الظهيرية \* واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر بنوى الاستقبال كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) انه يقضى أول صلاة في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة \* ولو ترك القراءة في احدهما تفسد \* ولو أدرك ركعة من الرباعية فعليه أن يقضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ويقضى ركعة أخرى كذلك ولا تشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة \* ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدهما فسدت ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتهدي به باقي بالقراءة فيما

يوهم صاحب خصومة في الدين فان صني رجل خلفه جاز \* قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز أن يكون مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى الذين يناظرون في دقائق الكلام \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من طلب الدين بالمصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكسب فقد دألس ومن طلب غير باب الحسد فقد كذب \* وأما الاقتداء بشعوى المذهب فالوالا باس به اذ لم يكن متهمبا ولا شاكيا ليعمله ولا مقصرا فحقرا فاحشاعن القبله ولا شك انه اذا جاوز المغارب كان قاحشا \* وان يكون متوضئا من الخارج النفس من غير السيلين

ولا يتوخأ بالمال القليل الذي وقعت فيه الحجاسة \* الفاسق اذا كان يوم وعجز القوم عن منعه تنكح الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بامامة لان في الجمعة لا يوجد غيره \* ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلاة خاف كل بر وفاجر \* وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من أن يتحول الى مسجد آخر ولا يأنه بذلك لان قصده الصلاة خلف اتقى \* واذا صلى الرجل خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزاً ثواب الجماعة لما روينا من (٩٣) الحديث لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم نقي \* قال عليه الصلاة والسلام

من صلى خلف عالم اتقى  
فكأنما صلى خلف نبي من  
الانبياء \* رجالان هما في  
الفقه والصالح سواء الآن  
أحدهما أقرأ فقدم أهل  
المسجد الآخر ولم يقدموا  
أقرأهما فقد أساءوا ولا  
يأغون \* وكذا الرجل اذا  
قلد القضاء وهو من أهل  
وغیره أفضل منه وكذا الوالي  
\* أما الخليفة فليس لهم أن  
يولوا الخلافة الا أفضلهم  
وهذا في الخلفاء خاصة  
وعليه اجماع الامة \* وان  
اختار بعض القوم لهذا  
والبعض لهذا فالعبرة لا اجتماع  
الاكثر \* رجل أم قوما وهم  
له ككارهون فان كانت  
الكراهة لفساد فيه  
أولانهم أحق بالامامة منه  
كرهه ذلك \* وان كان هو  
أحق بالامامة لا يكره لان  
الجاهل والفاسق يكره العالم  
والصالح \* رجل أم قوما  
شهران قال كنت مجوسيا  
فانه يجبر على الاسلام  
ولا يقبل قوله وصلاتهم  
جائزة \* وكذا لو قال صليت  
بكم المدة على غير وضوء  
وهو ما نحن لا يقبل قوله وان  
لم يكن كذلك واحتمل انه  
قال ذلك على وجه التورع

والاحتياط أعادوا صلاتهم \* العبد اذا قلدهم ل ناحية فله فيهم جازت صلاتهم \* ولو استقضى ففرض لا يجوز قضاءه هذا  
بمنزلة التحدث في القدح اذا لم يبال الناس جازت صلاتهم \* ولو قضى أو شهد لا يجوز \* ويجوز امامة الاعراب والاهلي والعبد وولد الزنا  
وغيرهم أولى وقد مر في الاذان \* لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانهم مستورة بالثياب \* وكذا الوصلي وفي أصبعه  
خاتم فيه صورة صغيرة أو صلى ومعه دراهم عليه تماثيل لانها صغيرة \* المقتدى اذا رأى على ثوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده

الوقت فأحدث الامام فهو  
على هذه الوجوه \* ويكره  
أن يكون الامام في مكان  
أعلى من القوم وعلى العكس  
لا يكره ذكر في النوادر عليه  
عامّة المشايخ رحمه الله  
تعالى \* والارتفاع المكروه  
مقدر بقامة الوسط ذكره  
الكرخي رحمه الله تعالى \*  
وان كان بين الامام والمقتدى  
طريق ان كان ضيقا لترفيه  
العجلة والاوقار لا يمنع  
الاقتداء \* ان كان واسعا

\* (الباب السادس في الحديث في الصلاة) \*

**\* (الباب السادس في الحدث في الصلاة) \***

107

كان بينهم ما حاط ذلك كرفي الاصل انه لا يمنع الاقتداء بالمرؤى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحائض طمعت الاقتداء بالمرؤى عمر رضي الله تعالى عنه انه قال من كان بينه وبين الامام نهر أو حائط أو طريق فليس معه قالوا ما ذكر في الاصل محمول على ما اذا كان الحائط قصيرا سه مقدار العرجة بين الصفيين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد (٩٤) الصبي والشتوى وما ذكر في النوادر محمول على ما اذا كان الحائط من الحجر أو المدرأسه

\* ولو أصاب المصلي حدث بغير فعله كالوإصابته بندقة أو رماه انسان بحجر أو مدرأش في رأسه أو مس أحد قرحه فادماه لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو سقط من السطح مدرأش أو لوح فشح رأسه ان كان يمرور المار استقبال الصلاة خلا فلا يبي يوسف رحمه الله \* وان كان لا يمرور المار فن مشايخنا من قال يبي بلا خلاف ومنهم من قال على الاختلاف هو الصحيح \* وكذلك لو كان تحت شجرة فسقطت منه غمرة فخرسته ولو دخل الشول في رجل المصلي أو سجد فدخل الشول في جبهته فسال منه الدم من غير قصد له لا يبي وكذلك لو عضه زنبور فسال منه الدم ولو عطس فسبغته المحدث من عطاسه أو تخنخ فخرج بقوة ريح قيل لا يبي وهو الصحيح \* كذا في الظهيرية \* ولو سقط من المرأة التكرسف بغير صنعها لم يلا بنت في قولهم جميعا ولا يبي يكرها يبي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يبي كذا في التبيين \* وان سال من دمل به دم نوض أو غسل وبي \* ولو عصر الدم حتى سال أو كان في موضع ركبتيه دمل فافقح من اعتماده على ركبتيه في سجوده فهذا بمنزلة المحدث المدفلا يبي على صلاته كذا في المحيط \* اذا أغشى في صلاته أو جث أو فقهه يتوضأ ويستقبل الصلاة وكذلك اذا نام في صلاته واحتلم يستقبل ولا يبي استحسانا واذا انظر الى فرج امرأة فأنزل لا يبي أو اتضع البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فأنصرف فغسلها لا يبي في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \* (ومنها) ان ينصرف من ساعته حتى لو أتى ركعا مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدى ركعا فسدت صلاته ولو قرأ أذنانا تفسد صلاته وآيا لا وقيل بالكس والصحيح الفساد فيما والتسبيح والتلليل لا يمنع البناء في الأصح كذا في التبيين \* ولو أحدث الامام وهو راكع رفع رأسه وقال سمع الله لمن سجد أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر صريدا به أدها ركن فسدت صلاة الكل وان لم يرد به أدها الركن فغيره روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* امام سبق الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسدت وان رفع يداه ككبر لا تفسد فيسقط كذا في الوجيز لا يكررى \* ولو أحدث قائما ثم أتبعه بدساعة يبي وان مكث بقطان ساعة تفسد كذا في معراج الدراية \* (ومنها) ان لا يعل بعد الحدث فعلا منافيا للصلاة لولم يكن أحدث الاما لا يتنمه أو كل من ضرورات ما لا يتنمه أو من يتابعه وتتماته حتى اذا سبقه الحدث ثم تكلم أو أحدث متمدا أو فقهه أو أسكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له البناء وكذا اذا جن أو أغشى عليه أو أجنب هكذا في البدائع أو نظر الى فرج امرأة فأمنى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو استقى من الاناء أو البئر وهو محتاج اليه فتوضأ جازله البناء ولو استنجى فان كان مكشوف العورة بطل البناء وان استنجى تحت ثياب بحيث لا تنكشف عورته جازله البناء هكذا في البدائع \* المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضى أبو علي النسفى ان لم يجد بدئا من ذلك لم تفسد صلاته كذا في النهاية \* واذا كشفت المرأة ذراعيها للوضوء بطلت صلاتها وهو الصحيح \* واذا توضأ يتوضأ ثلاثا فلا يستوعب رأسه بالمسح ويتهضم ويشتق ويأتى بسائر السنن وهو الأصح كذا في التبيين \* أما لو غسل أربعة أربعا يستقبل الصلاة كذا في التارخانية \* ان أحدث والمجسود والبئر قرب اختار أقل مؤنة من الاخرين من الذهاب والنزح \* والصحيح انه اذا نزح استأنف كذا في المضمرات هو المختار كذا في الخلاصة \* أحدث وفي منزله ما غلم يتوضأ وقصد الحوض والبيت أقرب من الحوض ان كان بينهما ما قليل من قدر صفيين لم تفسد

يكون أو وسع من العرجة بين الصفيين فاذا كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح أو نقب لو أراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يشبهه حال الامام بسماع أو رؤية صحيح الاقتداء في قولهم \* وان كان عليه باب مسدود وعليه نقب صغير مثل النجورة لو أراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبهه عليه حال الامام اختلفوا فيه ذكر شمس الائمة الحلو في رحمه الله تعالى العبرة في هذه الاشياء حال الامام وعدم اشتباهه بالمتكبر من الوصول الى الامام لان الاقتداء متتابعة ومع الاشتباه لا يمكن المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها \* ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل أيضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام صح

الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشبهه عليه حال الامام ضم الاقتداء أيضا وان اشتبهه عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في المئذنة مقتديا بامام في المسجد وان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداءه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير القفال فصار المكان مختلفا أما في البيت مع المسجد لم يقفل الا الحائط فلم يختلف المكان وعند اقتداء المكان يصح

الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام ولو قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد فقد مر قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع \* ولو صلى بالناس في الجبانة صلاة العبد جازت صلاتهم وان كان بين الصفوف فضاء واسع لان الجبانة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصحراء بينه وبين الامام مقدار مالا يمكن الاصطفاء فيه صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة أذرع (٩٥) لا يمنع الاقتداء \* قوم صلوا

على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم وقد امهم نساء أو طريق لا يجوز صلاتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز صلاة ثلاثه من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف (٢) وتجوز صلاة الباقي وان كن صفا واحدا تفسد صلاة الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو صف حتى لا تجوز صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بمخاضهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذاة ههنا المكان الحائل فلا تفسد صلاتهم كرجل وامرأة صليا صلاة واحدة وبينهما حائط جازت صلاتهما الصلاة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان المسجد مكانا في ضمن المسجد يكره \* وان كان لا يجسد لا يكره اذا ضاق المسجد على القوم لأبأس بأن يقوم الامام في الطاق لمكان العذر وان قام من غير عذركه \* المقنتى اذا تقدم على امامه لم تجز صلاته وان كان المقنتى أطول من الامام

صلاته وان كان أكثر منه تفسد \* ولو كان في بيته ماء ان كان عادته التوضؤ من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بغيره على صلاته هكذا في الخلاصة \* ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضؤ فتجاوز الى موضع ان كان بعد تركضيق المكان الاول بيني والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* ولو توضأ وتذكر انه لم يسبح رأسه فذهب ومسح بإزالة البناء ولم يتذكر حتى قام الى الصلاة ثم تذكر واستقبل هكذا في الخلاصة \* ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبل الصلاة كذا في التتارخانية \* اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحل الاناء الى موضع صلاته جازله البناء ان كان حل الاناء على يد واحدة كذا في المحيط \* رجل دخل منزله وبابه مغلق فنتحه وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في التتارخانية \* وان ملا الاناء وجهه يدين لا يبنى وان حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرية النبوية \* وان أصابته نجاسة مانعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه بغيره وان كانت من خارج لا يبنى خلافا لابي يوسف رحمه الله \* ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا يبنى وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين \* ولو أصاب ثوبه نجاسة ان أمكنه النزاع بأن وجد ثوبا آخر فزعه من ساعته أجزأه وان لم يمكنه النزاع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزء من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤتجزأ من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه النزاع من ساعته بان كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤتجزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته كذا في المحيط \* ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث متمدا لا يجوز له البناء كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق \* قالما سأل على الخفين لو حدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوئه يستقبل الصلاة وهو الصحيح كالأحدث المتميم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يبين وكذا السجدة اذا حدثت في الصلاة ثم ذهب كذا في محيط السرخسي \* وكذا ما سأل الجبير اذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل اذا خرج وقت الصلاة هكذا في التتارخانية \* (ومنها) اذا كان مقتديا أن يعود الى الامام ان لم يكن فرغ الامام وكان بينهما حائل منع جواز الاقتداء ولو فرغ امامه لا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته \* ولو لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق \* والمنفرد بعد ما توضأ يخبر بين اتمام الصلاة في بيته والرجوع الى صلاته والرجوع افضل هكذا في الكافي \* والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعاد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوفاية \* (ومنها) أن لا يتذكر قفاً تعلقه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق \* (ومنها) اذا كان اماماً لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلو استخلف امرأة استقبل كذا في البحر الرائق

(فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء للامام أن يستخلف وما لا يصح له معه البناء فلا استخلاف فيه \* وكل من يصلح اماماً لا الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له ومن لا يصلح اماماً له في الابتداء لا يصلح خليفة له كذا في المحيط \* وصورة الاستخلاف أن يتأخر محمد وبنواؤه على أنفه فوهم انه قد رغب ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالشارة وله ان يستخلف مالم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج عنه كذا في التبيين \* اذا حدث واستخلف رجلاً من خارج المسجد

ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام جازت صلاته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ماها بهذا يقدم الزوج لا تجوز صلاتهم ما بالجماعة وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا أنهم أطول به تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهم ما بالجماعة للعبرة للقدم الا ترى أن سيد الحرم اذا كان رجلاً خارج الحرم ورأسه في الحرم يحمل أخذه وان كان على العكس لا يحمل وكذا لو كان رأس الامام وسجود في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره وان كان قد ماها في الطاق يكره \* اذا فرغ الامام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام

اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شارعا في صلاة الامام لان قوله السلام كلام تام لا ترى أن المصلي اذا أراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكراته في الصلاة فسكت فانه يكون خارجا عن الصلاة \* اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح اقتداؤه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلاة بالجماعة وكذا عين الامام من المقتدى \* اذا أدرك الامام في الركوع فكبر كما لم يكن شارعا في الصلاة الا أن يكون المصلي اقرب (٩٦) لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام \* اذا انتهى الى الامام في الركوع فكبر يريد به

والصوفى متصل به ففوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان \* والاصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضيان \* والاولى للامام أن لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينبغي له أن لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية \* ولو تقدم يتدى من حيث انتهى اليه الامام واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم بهم فلما ندحين أتم صلاة الامام فقهه أو أحدث متعديا أو تكلم أو خرج من المسجد ففسدت صلاته وصلاة القوم تامة والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ ففسد وهو الاصح كذا في الهداية \* ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده على ركبته أو سجودا يشير بوضعها على جبهته أو قراءة يشير بوضعها على فة كذا في البصائر اثنى \* وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنيتين فباصبعين \* وسجدة التلاوة يضع اصبعه على الجهة واللسان والسموع على قلبه \* كذا في الظهيرية \* هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك أما اذا علم فلاحاجة كذا في التتارخانية \* رجل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكم بقي عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضيان في فصل المسبوق \* ولو استخلف لاحقا للخليفة ان يشير بقوم حتى يؤتى ما عليه من الصلاة ثم يتمهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك وعضى على صلاة الامام وأخر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جاز عندنا هكذا في المصنوعات \* والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخلف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فوضا من جانب المسجد والقوم ينتظرونه ويرجع الى مكانه وأتم صلاته بهم أجزأهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى يخرج من المسجد ففسدت صلاة القوم ويتوضا الامام ويبنى لانه في حق نفسه كالمفرد كذا في المحيط \* وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه ففسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الاول هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان خلف الامام شخص واحد أحدث الامام تعين ذلك الواحد لادامة عينه الامام بالنية ولم يعينه \* ولو تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الا أن ينوي القوم أن يأتوا بالآخر قبل أن ينوي ذلك \* ولو تقدم كل طائفة رجلا فالعبارة لا ذكر وعند الاستواء تفسد صلاة الكل وان تقدم رجلا فالسابق الى مكان الامام تعين وان استوفى التقديم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي ياتهم بالاكثر صحيحة وصلاة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترحيم فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين \* ولو استخلف من آخر الصوفى ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما ففسدت صلاة من كان يتبعه دون صلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل أن ينوي الامامة ففسدت صلاتهم \* بشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد كذا في البصائر اثنى \* ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز ويصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو وقته الاول والامام يجوز هكذا في الخلاصة \* لو أحدث وايس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من ائتم به ثم خرج كان

تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلاته ويكون تكبيره للافتتاح \* وان كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا ان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام \* اذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم الناس فيه ذكر الصلوات الشهادتين بحسب الدين رحمه الله تعالى في واقعته وقال اقرب الاقارب الى الصواب أن يقال ان كان الامام في المقصورة والقوم بسررا خاصة يجوز \* وكذا لو كان الامام في المقصورة والقوم بسررا خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم في مسجد منارة لا يجوز \* وكذا في سجدة التلاوة اذا قرأها مرتين مرة في هذا المكان ومرة في ذلك في كل موضع يصح الاقتداء لا يتكرر الوجوب واذا صلوا على الدابة بجماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على دابته ولا تجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية \* اذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان

المقتدى يتم التشهد ثم يقوم \* وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد \* ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد لم يتركه ساهيا بخلاف الامام والصلاة على النبي عليه السلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبته واسدا بلمه السهو بتركه ساهيا بخلاف الامام والصلاة على النبي عليه السلام \* ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام \* وان أحدث الامام متعديا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم

التشهد ولورفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثاً تكلموا فيه والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثاً لان من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثاً ولورفع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس بمؤقت ولا مقدر ولورفع الامام في الوتر ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئاً خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف بقتن ثم يركع ولورفع المقتدى من (٩٧) التشهد قبل فراغ الامام وذهب أو تكلم جازت مسلاته لان تمام الصلاة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى \* رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقضى لان هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجد للسهو في آخر الصلاة \*

الثنائي خليفة الاول عند أصحابنا رحمه الله تعالى هكذا في الظهيرية \* اذا خصر عن القراءة له أن يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة أو اعتراه جمل أو خوف فخصر عن القراءة من غير نسيان أما اذا قرأ ما تجوز به الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويمضي على صلاته فلو استخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين \* واذا نسي القراءة أصلاً لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً يلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلاة المسافر \* (وما يتصل بذلك مسائل) \* من ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى كذا في الهداية وهذا بخلاف ما لو ظن انه افتتح على غير وضوء أو كان ماسحاً على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متيمماً فقرأ سراباً فظن ماء أو كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر أو رأى حجر في ثوبه فظن نجاسة فانصرف حيث تفسد صلاته \* والدار والجنابة ومصلي الجنابة بمنزلة المسجد وكان الصفوف في العصر له حكم المسجد ولو تقدم قدامه ولم يكن له سترة يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان يزيده سترة فالحل ذلك السترة كذا في التبيين \* وان كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك عيونه وشماله وخلفه كذا في المحيط \* والمرأة ان زلت عن مصلاه فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعتكف فيه كذا في التبيين \* ولو خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضيخان \* (وبطلت الصلاة في مسائل) \* اذا طلع الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبيرته عن برء أو زال عذر المعذور أو استخلف أمياً أو قدر مؤمناً على الركوع والسجود أو كان ماسحاً على الخفين فتمت مدة مسحه وكان واجداً للماء أو اذا لم يكن واجداً له لا تطل وقيل تبطل أو نزع خفيه بعمل يسير بان كان واسعاً لا يحتاج فيها الى المعالجة في النزاع \* وأما اذا كان النزاع بفعل عفيف تمت صلاته بالاجماع أو تعلم أي سورة بان تذكرها أو حفظها بالسمع عن يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أو بالوهم حقيقة تمت صلاته هذا اذا كان منفرداً أو اماماً حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامة من انهم اتفقدوا واختار أبو الليث أنها لا تفسد هكذا في التبيين هو الصحيح كذا في الظهيرية \* أو وجد عارواً بجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر للعورة أو كان المصلي متيمماً فقدر على استعمال الماء أو ذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضئاً يصلي خلف متيمم فقرأ المؤتم الماء أو وثقوا على الامام فائتة فتذكر المؤتم الفائتة بطلت صلاة المؤتم وحده كذا في التبيين \* ثم اذا بطلت الصلاة في هذه المسائل لا تنقلب نفلاً الا في ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة أو طاعت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهر النيرة \* فهذه اثنتا عشرة مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل \* (منها) اذا كان يصلي بالشوب النجس فوجد ما يغسل به \* (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها \* (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناعت فاعتقت في هذه الحالة ولم تستر عورتها من ساعتها \* فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو وبطلت صلاته وملا من كان خلفه لو كان اماماً ولو سلم وعليه سجود السهو وفرض له واحد منها

(١٣ - الفتاوى اول) الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقى من صلاة القوم ففسد صلاتهم ولا يشتغلون أيضاً بالقضاء وحدها قبل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا \* رجل اقتدى بالامام في المغرب بنوى التطوع فصلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاة المقتدى لان الاربعة وجبت على المقتدى

الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقى من صلاة القوم ففسد صلاتهم ولا يشتغلون أيضاً بالقضاء وحدها قبل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا \* رجل اقتدى بالامام في المغرب بنوى التطوع فصلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاة المقتدى لان الاربعة وجبت على المقتدى

بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره فلا تجوز صلاة المقتدى \* المقتدى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة أوجه اما ان أتى بالركوع والسجود قبل الامام أو بعده الامام أو أتى بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام أو أتى بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركه الامام في آخرهما في الركعات كلها فان أتى بالركوع والسجود قبل (٩٨) الامام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لان

الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا فلما فعل ذلك في الركعة الثانية اتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتين وينقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته أما اذا ركع مع امام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء

فان سجد بطلت صلاته والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو وسلم ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين

\*(الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان)\*

\*(الفصل الاول فيما يفسدها)\* المفسد للصلاة نوعان \* قول وفعل \* (النوع الاول في الاقوال) \* اذا تسكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خاطئا أو قاصدا قليلا أو كثيرا تسكلم لاصلاح صلاته بان قام الامام في موضع الفعود فقال له المقتدى اقمه أو قعد في موضع القيام فقال له قم أو لا لاصلاح صلاته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط \* هذا اذا تسكلم قبل أن يعقد قدر التشهد هكذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا اذا تسكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تسكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع نفسه تفسد صلاته كذا في المحيط \* وان لم يسمع وصحح الحروف لا تفسد كذا في الزايد \* وفي النوازل اذا تسكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو المختار كذا في المحيط \* يفسدها السلام للصلاة عمدا أو ما غيره فان كان على ظن ان الصلاة تامة فغيره فسد وان كان ناسيا للصلاة تفسد ولو سلم على رجل نفسه مطلقا كذا في شرح أبي المكارم \* المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو وسلام عديمين البناء كذا في الخلاصة في حماية صل بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق \* وهكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيمن يصح الاقتداء به \* ولو سلم المسبوق مع الامام يتظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلاته وان كان ساهيا الماعليه من القضاء لا تفسد صلاته لانه سلام الساهي فلا يخرج عنه حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو \* رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انها اربعة أو سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انها اربعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة \* ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها اربعة فانه يمضي على صلاته ويسجد لسهو وكذا في فتاوى قاضيخان \* والضابط ان السهم وعن السلام ان وقع في أصل الصلاة يوجب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا يوجب الفساد كذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو \* ولو اراد أن يسلم على انسان ساهيا فلما قال السلام تذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته كذا في المحيط \* ولو صافح بنية السلام تفسد سلامه لانه كلام معني ولا يراد بالاشارة ولو اراد ان يريده رد السلام أو طلب من المصلي شيئا فاشار بيده أو برأسه بنم أو بلا تفسد صلاته هكذا في التبيين \* ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلاته كذا في المحيطين \* ولو قال العاطس يرحمك الله وحاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة \* ولو عطس في الصلاة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي \* وهكذا في المحيط \* ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان اراد به جوابه أو استفهامه فالصحيح انها تفسد كذا في التمرناشي \* ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة \* فان لم يحمد فلهل يحمد اذا فرغ فالصحيح انه يحمد فان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في التمرناشي \* رجلان يصليان فعطس احدهما فقال رجل خارج الصلاة يرحمك الله فقالا جميعا آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر

ركعتين بغير قراءة ويتم صلاته وأما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لانه السجود مع الامام لا يعتبر اذا تقدمه الركوع فيلزمه أربع ركعات وان أدركه الامام في الركوع والسجود اذ لم يجز لانه أتى بما هو الواجب ولكنه يكره وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته واذا صلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المقتدى بل يركع جالسا فان عاد الامام الى القعدة ولم يقعد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدى وان قيد





فارتفع الركوع الآخر فإذا سجد سجدتين والسجدة بدون الركوع لا تعتبر كأن عليه قضاء الركعة الثانية \* المقتدى إذا ركع مع الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السجدة فعاد إلى القيام والمقتدى كان في آخر الصفوف فظن أن الإمام انحط للسجود ففسد مقتداه سجدتين والإمام في القيام بعد سجود الصلاة مع الإمام ويكون مسجوقاً ركعة لأن الإمام لما عاد إلى القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدركه مع الإمام من الركعة الأولى (١٠٠) السجدة في مكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدى في ركوعه حتى قرأ الإمام السجدة

وأدرك المقتدى في الركوع ولو نادى رجل فقال اقرأ الفاتحة لأجل المهمات فقرأ المسبوق تفسده صلاته وبه يفتى هكذا في الخلاصة \* ولو أنشد شعراً أو وجد عينية في القرآن مثل قول الشاعر \* رأيت الذي يكذب بالدين \* فذلك الذي يدع اليتيم (٢) وقوله ويخزهم وينصركم عليهم \* ويشف صدور قوم مؤمنين وأراد به أنشاد الشعر تفسده هكذا في محيط السرخسي \* ولو أنشأ شعراً أو خطبة ولم يتكلم بلسانه لا تفسد وقد أساء كذا في منية المصلي \* في الفتاوى ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثاً أو شعراً أو خطبة أو مسألة يتكره ولا تفسد صلاته هكذا في السراج الوهاج \* ولو جرى على لسانه ثم كان يعتاد أن يجري في كلامه تفسد صلاته والافلا لأنه يجعل ذلك من القرآن كذا في محيط السرخسي \* وإن قال بالفارسية أرى فهو بمنزلة ثم إن كان ذلك عادة تفسد والافلا كذا في فتاوى قاضيخان \* إن دعا بمسحيل تسهيل سؤاله من العباد مثل العافية والغفرة والرزق بأن قال اللهم ارزقني الحبيب أو اغفر لي لا تفسد ولو دعا بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم أطعمي أو اقض ديني أو رزقني فإنه يفسد ولو قال اللهم ارزقني فلانة فالصحيح أنه يفسد لأن هذا اللفظ أيضاً مستعمل فيما بين الناس ولو قال اللهم اغفر لي ولو أدى لا تفسد لأنه موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر لاني ذكر الشيخ أبو الفضل البخاري أنه يفسد والصحيح أنه لا يفسد لأنه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي \* وإن قال اغفر لاني أو لعمري أو لاني أولي يفسد صلاته كذا في السراج الوهاج \* ولو قرأ الإمام آية الترغيب أو الترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت ربه فقد أساء ولا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في الظهيرية \* المصلي كلما قرأ آية الذين آمنوا رفع رأسه وقال ليك سيدي فالأحسن أن لا يفعل ولو فعل قبل لا تفسد صلاته كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن \* ولو لم يلبس الحجاب في صلاته تفسد كذا في الخلاصة \* ولو قال في أيام التشرية لله أكبر لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا أذن في الصلاة وأراد به الأذان فسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإذا سمع الأذان فقال مثل ما يقول المؤذن إن أراد به جوابه تفسد والافلا وإن لم يكن لهنية تفسد هكذا في محيط السرخسي \* ولو وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم إن كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد وإن كان في أمر الدنيا تفسد كذا في التمرثاني \* إذا نسي التشميد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر واشغل بقراءة التشهد فقرأ التشهد فقرأ البعض سلم قبل التشميد فسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن قعوده الأول ارتفع بالعود إلى قراءة التشهد فإذا سلم قبل التشميد فسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لأن قعوده الأول لا يرتفع كله بالعود إلى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما قرأ أول يرتفع أصله لأن محل قراءة التشهد القعدة ولا ضرورة إلى رفضه وأعلمه الفتوى \* وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا رواية لها إذا نسي الفاتحة والسجدة حتى ركع فتذكر في ركوعه فأتى بالتصويب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلاته لأنه لما أتى بالتصويب قائماً للقراءة ارتفع ركوعه فإذا لم يعد الركوع تفسد صلاته وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصله لأن الرفض كان لأجل القراءة فإذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن في صلاته أدناؤه أو بكى فارتفع بكاءه لم يحصل له روف فإن كان من قوله فذلك الذي فيه كسر لا ينجي اه

وأدرك المقتدى في الركوع جاز ولا يكون مسجوقاً ركعة لأن الإمام شاركه في الركوع وإن قل \* المقتدى إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة وظن المقتدى أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا إن نوى متابعة الإمام أو نوى السجدة التي كان فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى جاز وإن نوى المقتدى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرغ الإمام رأسه عن السجدة وانحط للتسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدى رأسه عن السجدة الثانية لاجتزاء سجدة المقتدى وعليه إعادة تلك السجدة حتى لو لم يعد فسد صلاته \* رجل أدرك الإمام في الركوع فإنه يركع ولا يأتي بالنشاء في الركوع بل يأتي بالتسبيحات لأن النشاء سنة والتسبيح كذلك والتسبيحات في محلها أي في التسبيح \* ولو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العبد فإنه يأتي بتكبيرات العبد في الركوع لأن التكبير واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى \* الإمام إذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يقول آمين القبلية وكذا الوارد أن يتعاقب بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشبهه في القوم ويستحب له أن يقول آمين القبلية ويصلي في بين القبلية لأن المؤمنين فضلا على اليساريين القبلية ما يكون جهده يسار المستقبل ويسار القبلية ما يكون جهده يمين المستقبل \* (فصل في المسبوق) \* رجلان سبعا بعض الصلاة فقاما إلى قضاء ما سبقا فاقدم أحدهما بالآخر فسد صلاته المقتدى قرأ ولم يقرأ \* رجل اقتدى

واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى \* الإمام إذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يقول آمين القبلية وكذا الوارد أن يتعاقب بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشبهه في القوم ويستحب له أن يقول آمين القبلية ويصلي في بين القبلية لأن المؤمنين فضلا على اليساريين القبلية ما يكون جهده يسار المستقبل ويسار القبلية ما يكون جهده يمين المستقبل \* (فصل في المسبوق) \* رجلان سبعا بعض الصلاة فقاما إلى قضاء ما سبقا فاقدم أحدهما بالآخر فسد صلاته المقتدى قرأ ولم يقرأ \* رجل اقتدى

بالامام في ذوات الاربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان الامام كم ضلّي وكفى عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً \* اذا ظن الامام ان عليه سهواً فسد السجود وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلاف للمشايع باختلاف الروايتين وأشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا تفسد وان لم يعلم انه لم يكن سهواً وعلى الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم \* الامام اذا سبقه (١٠١) الحدث في ذوات الاربع واستخالف

مسبوقاً بركنين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق ولو أن هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم كالمسبوق المقيم بالمسافر فأحدث المسافر واستخالف المقيم فصلى المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم لان الخليفة قائم مقام الاول مالم يفرغ من صلاة الاول والاول لترك هذه العدة فسدت صلاته فكذا اذا ترك الثاني \* المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهياً لا يلزمه سجود السهو لانه معتد بعد وان سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه صار منفرداً \* المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه سبق بركعة أو ركعتين فكبير ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلاة وكذا المسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك فسد فكبير ونوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبير ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تخالف

ذكر الجنة أو النار فصلاته تامة وان كان من وجع أو عصبية فسدت صلاته ولو تأوه لكثرة الذنوب لا يقطع الصلاة ولو بكى في صلاته فان سال دمعاً من غير صوت لا تفسد صلاته وتفسيره ان يقول آه أو تعسیر أو آه أو كذا في التارخانية \* ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسجوعاً لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي \* ولو نطق التراب من موضع سجوده ان كان غير مسجوع لا تفسد صلاته كالتنفس لكن ان تعديكره وان كان مسجوعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة \* اذا ساق الدابة بقوله هر أو ساق الكلب بقوله جري يقطع وان ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا دعا الهرة بماله حروف مهجاة يقطع الصلاة واذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نقرها بماله حروف مهجاة قطع هكذا في الذخيرة \* ويفسد الصلاة التخنخ بالاعذار بان لم يكن مدفوعاً اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين \* ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البصر الرائق \* وان كان بعذر بان كان مدفوعاً اليه لا تفسد لعدم امكان الاحتراز عنه وكذا الانين والتأوه اذا كان بعذر بان كان مريضاً لا يملك نفسه فصار كالعطاس والجشأ ولو عطس أو تحشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي \* ولو تنخخ لا صلاح صوته وتخشينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتخنخ المقتدى لم يدرى الامام لا تفسد صلاته وذكر في الغاية أن التنخخ لا اعلام أنه في الصلاة لا يفسد كذا في التبيين \* ويفسد هاهنا من معصية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن جل المصحف وتقلب الاوراق والنظر فيه عمل كثير وللصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في الحراب لا تفسد ولان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي \* ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير حمل المصحف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغير بين ما اذا قرأ قليلاً أو كثيراً من المصحف \* وقال بعض المشايخ ان قراءة مقدار آية تفسد صلاته والافلا وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة تفسد والافلا كذا في التبيين \* ولو نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لا حد أنه يجوز كذا في النهاية \* وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظر في كتاب من الفقه في صلاته وفهم لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في التارخانية \* اذا كان المكتوب على الحراب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد به أخذ معشاً بخنا وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى تفسد كذا في الذخيرة \* والصحيح انها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية \* ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح كذا في التبيين \* ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته (١) كذا في فتاوى قاضيخان \* (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) \* العمل الكثير بفسد الصلاة والقليل لا كذا في محيط السرخسي \* واختلفوا في الفاصل بينهم على ثلاثة أقوال \* (الاول) أن (١) قوله فسدت صلاته اعتمد في الدرر والبحر والنهر التفصيل وهو انه ان كان المقروء ذكر أو تنزيهاً لا تفسد اذا لم يقتصر عليه بل قرأ من القرآن القدر القروض وان كان المقروء قصة تفسد بمجرد برائه اهتم هامش الاصل

صلاة المنفرد لا ترى انه يصح الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق \* ومن كان في صلاة فكبير ينوي صلاة أخرى بان كان في القرض فكبير ينوي النفل وعلى العكس فانه يصير خارجاً عما كان فيه \* امام صلى يقوم فسبقة للحدث واستخلف رجلاً فتذكر الثاني انه لم يصل التجر فسدت صلاة الاول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه للحدث وخرج من المسجد تذكر فانه خاصة لانه لما خرج من المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فائتة قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني وصلاة القوم لان

الامام الاول مادام في المسجد فكأنه قائم في المحراب فإذا فسدت صلاته فسدت صلاتهم جميعا \* اذا نذر كرا الامام فأنته بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا رواية لها في الكتب وعندى ان صلاة المسبوق لا تفسد كالأمر إذا لم يفسد بعد السلام وخلفه مسبوق \* رجل صلى بقوم صلاة الفجر فلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد وأطال الامام الدعاء وأخر السلام الى أن طلعت الشمس فسدت صلاته الامام (١٠٣) ولا تفسد صلاة من سبقه بالسلام \* وكذا لو نذر كرا الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا

الرجل فسدت صلاة الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهر أو أدرك الامام الجمعة لا تفسد صلاة من سلم إذا لم يدرك الجمعة \* وكذا المسبوق بركعة إذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم نذر كرا الامام سجدة تلاوة وسجدتها لا تفسد صلاة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة \* اذا صلى الامام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا فخاف انسان واقعدى به في صلاة الظهر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح اقتداء الرجل لان الامام لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في تحريرة تلك الصلاة \* اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام قد قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق وان لم يكن قد قعد لا تفسد صلاة المسبوق حتى يقيد الخامسة بالسجدة فإذا قيسدها بالسجدة فسدت صلاة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا تجوز للمسبوق متابعتة \* وان لم يكن قد قعد على رأس الرابعة

ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله بيده واحدة كالنعم وليس القيص وشهد السراويل والرمي عن القوس وما يقام بيده واحدة قليل وان فعله بيدين كنزع التميميص وحل السراويل وليس التمسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التميميص وكل ما يقام بيده واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان \* (والثاني) ان يفوض الى رأى المبتلي به وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا \* وهذا اقرب الاقوال الى رأى أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* (والثالث) انه لو نظر اليه ناظر من بعيد كان لا يشانه في غير الصلاة فهو كثير فسد وان شك فليس بفسد وهذا هو الاصح هكذا في التميميص \* وهو أحسن كذا في محيط السرخسي \* وهو اختيار اعمامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* ان تقلد سيفا أو نزع لا تفسد صلاته وكذا اذا تردى برداء أو حل شيئا فبقا يحمل بيده واحدة أو حل صبيبا (٢) أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* وان حل شيئا بحيث يشكاف بجلده وله مؤنة فسدت صلاته كذا في الظهيرية \* وان أكل أو شرب عامدا أو ناسيا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فابتلعه ان كان قليلا دون الحصاة لم تفسد صلاته الا انه يكره وان كان مقدار الحصاة فسدت كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى \* وهكذا في التميميص والبدائع وشرح الطحاوي \* ذكر البقال وهو الاصح هكذا في البرجندي \* ولو ابتلع دما بين أسنانه لم تفسد اذا كانت الغلبة للريق كذا في السراج الوهاج \* في النصاب رجل أكل أو شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وبقي في فمه فضل طعام أو شراب فأكل أو شرب ما بقي فيه لا تفسد صلاته وعليه التنويه وكذا لو كان بين أسنانه شيء وهو في الصلاة فابتلع لم تفسد صلاته وان كان مقدار الحصاة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولو ابتلع دما من غير من أسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن ملء الفم كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والمحيط \* ولو أخذ خذمسة من خارج وابتلعها فسدت وهو الاصح ولو أدخل القاذية أو السكر في فيه ولم يضعه لم يكن يصلي والخلاصة تصل الى جوفه تفسد صلاته كذا في الخلاصة \* وهو المختار كذا في الظهيرية \* ولو مضغ العلك كثيرا فسدت كذا في محيط السرخسي \* اذا لال الفوفلة فلم ينقص منها شيء ان كثرت ذلك فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عن شيء ودخل حلقه فسدت ولو لم يملكها ودخل ريقه لم تفسد ولو وقع في فمه برودة أو قطرة أو ثلج فابتلعها فسدت كذا في السراج الوهاج \* ولورفع المصلي القبلة في المسرحة لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وضع القبلة في السراج وهو يصلي لا تفسد صلاته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى \* اذا قام ملء الفم ثمة قض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام أقل من ملء الفم لا تفسد صلاته وان قام ملء الفم ثمة قض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام ملء الفم وهو يقدر على أن يجه تفسد صلاته وان لم يكن ملء الفم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* وان تقيأ فان كان أقل من ملء الفم لم تفسد صلاته وان كان ملء الفم تفسد صلاته كذا في المحيط \* المذبي في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي القضاء لم يخرج من المصروف كذا في المنية \* واذا (٢) قوله أو حل صبيبا الخ محله ان لم يكن عليه نجاسة مائعة وكان لا يستسك بنفسه كما صرح حوايه ٨١

يكون في حكم الصلاة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة لا يسلم المقتدى مالم يستدبر يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على رأس الرابعة \* الامام اذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة قنشه المقتدى وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا \* رجلا ن صديا في العصر وأتم أدهما بالآخر وقام على عين الامام فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر لا يحتاج حتى عن الشيخ الامام أبو بكر بن الطرخان رحمه الله تعالى انه لا تفسد

صلاة المؤتم الذي يجذب الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده لان الثالث لما توجه للصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع مسجد المأمم ويكون الثالث كالداخل في صلاتهما وقال غيرهم من المشايخ اذا جاء الثالث لا يجذب المؤتم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيه صير الثالث مع من كان على عين الامام خلف الامام لان الامام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تفسد صلاته \* اذا اقتدى المنتقل بالمقتضى فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة الامام ولا تفسد صلاة المنتقل (١٠٣) \* رجل صلى المغرب في منزله فذهب

واقترى برجل يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى ولا يقال صلاة الامام انقلبت نفلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فينبغي أن لا تفسد صلاة المقتدى والجواب عنه ان صلاة الامام وان صارت نفلا الا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم متفلا من تحريمه الفرض الى تحريمه النفل وبصر كأنه صلى صلاتين تحريميتين فيصير المقتدى مصليا لصلاة واحدة بامامين من غير عذر والحديث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على سجدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة \* المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عمدا ينعى البناء \* مسافر صلى ركعة فجاء مسافرا واقتدى به فأحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فتوى الأقامة والامام الثاني نوى الأقامة

استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية \* ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار مشي ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضيان \* رفع اليدين لا يفسد الصلاة أما ساق الحمار بتدريج يفسد ورجل واحدة لا كذا في الخلاصة \* وان حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تفسد صلاته وان حرك رجليه يفسد واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة وقال بعضهم ان حرك رجليه قليلا لا تفسد صلاته كذا في المحيط \* وهو الوجه هكذا في البحر الرائق \* ولو حول القادر صدرة عن القبلة فسدت صلاته ولو حول وجهه دون صدره لا تفسد هكذا في الزايدة \* هذا اذا استقبل من ساعته كذا في الذخيرة \* ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا يدين وان نزل عن الدابة لم تفسد كذا في فتاوى قاضيان \* رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته وان وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي في العمراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجود لا تفسد صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا القدر حكم المسجد كافي وجه القبلة فيقال يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرناه من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع \* ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزائن الفتاوى وهكذا في القنية \* رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقترى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة نادى ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضيان في فصل في من يصح الاقتداء به \* قبل ان تقرب والحيمة في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربات وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فأخذ النعل بيد ومشي اليه لا تفسد وان صارت امام الامام كذا في الخلاصة ويستوى فيه جميع أنواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية \* وانما يباح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيها فأما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره كذا في المحيط \* ولورى ثلاثة أحجار على الولاة أو قتل القملات على الولاة أو تنف ثلاث شعرات على الولاة أو اكحل تفسد صلاته كذا في الظهيرية \* وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه ودها بطاقته ورمى في الهواء فسدت صلاته بحجر واحد كذا في التتارخانية \* وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضرب بها الاستخراج السيرة فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاته يريد اذا ضرب بها على الولاة كذا في المحيط \* ولو ضرب بالناسيا بيد واحدة أو بسوط تفسد كذا في منية المصلي \* ولورى طائرا بحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة \* ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط الشرحسي \* ولو لبس الخف فسدت صلاته \* ولو لبس دابته أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تفسد صلاته وان كان أقل لا وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة \* وان كتب على الهواء أو على بدنه شيئا لا يستعين به لا تفسد وان كتب كذا في السراج

أيضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا حضر الامام الاول يقتدى بالثاني فاذا صلى الامام الثاني ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويستخلف رجلا من القوم أدرك أول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصل ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني \* المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة قالوا يكره ذلك لانه خالف السنة ولا تفسد صلاته \* المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اختلفوا فيه والصحيح انه يترسل في التشهد

حتى يفرغ من التشهد هند سلام الامام واذا خاف انه لا ينتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كأنه أن يقوم بقضاء ماسبق ولا ينتظر سلام الامام  
 \* المنقر الذي علمه سهو والامام لا يأتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو \* المسبوق اذا أدرك الامام في القراءة التي يجهر فيها  
 لا يأتي بالشاء فاذا قام الى قضاء ماسبق يأتي بالشاء ويعوذ للقراءة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند  
 القراءة أيضا \* المسبوق بركتين اذا ترك (١٠٤) القراءة في أحد هما فسدت صلاته \* رجلان اقتديا بالامام بعدما أدى الامام بعض

الصلاة ثم قاما يقضيان  
 ففسى أحدهما أنه بكم سبق  
 فنظر الى صاحبه وقضى  
 مقبلا رما قضي صاحبه ولم  
 يقتديه بجوز صلاته \* مسافر  
 اقتدى بالمقيم بعد ما صلى  
 الامام ثلاث ركعات وعليه  
 سهو فسجد للسهو وتابعه  
 المقتدى ثم قام وقضى  
 ماسبقه بجوز صلاته

\* (فصل في مسائل المشك  
 والاختلاف بين الامام  
 والقوم)

مصلى المغرب اذا شك انه في  
 الركعة الاولى أم الثانية  
 وهو قائم فانه يتم تلك الركعة  
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة  
 ويقعد \* ولو شك بعد السلام  
 انه صلى ثلاثا أم أربعاً يحكم  
 بالجواز بناء على الظاهر \* ولو  
 شك بعد ما فرغ من التشهد  
 روى عن محمد رحمه الله تعالى  
 انه يتم صلاته أيضا ولا شيء  
 عليه \* رجل صلى وحده أو  
 امام صلى يقوم فليسلم أخبره  
 رجل عدل أنك صليت  
 الظاهر ثلاث ركعات قالوا ان  
 كان عند المصلى انه صلى  
 أربع ركعات لا يلتفت الى  
 قول المخبر \* ولو شك المصلى

الوهاب \* ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى فاضل خان \* مصلّى  
 مص ثدي امرأة صليته ان خرج اللين فسدت والا فلا لأنه متى خرج اللين يكون ارضا عابداً ولا كذا في محيط  
 السرخسي \* وان مص ثلاث مصات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللين كذا في فتاوى فاضل خان والخلاصة \* ولو  
 كانت المرأة في الصلاة فجاءها زوجها بين الفخذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بله وكذا لو قبها بشهوة  
 أو غير شهوة أو مسها بشهوة أو مالو قبلت المرأة المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظر الى فرج المطلقة  
 طلاقاً رجعيّاً عن شهوة يصير مباحاً ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة \* ولو ادهن رأسه  
 أو لحيتيه أو جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه  
 ولو كان في يده فمسح برأسه أو بلحيتيه لم تفسد صلاته كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو سرح لحيتيه تفسد صلاته  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا حنك ثلاثاً في ركن واحدة تفسد صلاته \* هذا اذا فرغ يده في كل مرة اما اذا لم  
 يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحنك مرة واحدة يكره في الخلاصة \* ولو مرّ في موضع سجوده  
 لا تفسد وان أتم وتكلمه وفي الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع  
 سجوده كذا في التبيين \* قال مشايخنا اذا صلى رابعا بصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو  
 الصحيح كذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في البسائط \* وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية \* هذا حكم  
 الصحراء فان كان في المسجد كان بينهم حائل كإنسان أو أسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهم حائل والمسجد  
 صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالصحراء كذا في الكافي \* ولو كان يصلي في الدكان فان كانت  
 اعضاء المار تتحاذى أعضاء المصلي يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي \* ولو مرّ رجلان متحاذيان فالتكراهة  
 تلحق الذي يلي المصلي كذا في السراج الوهاج \* قالوا حيلة الراكب اذا أراد أن يتران يصير وراء الدابة ويتر  
 فتصير الدابة سترة ولا يأتى كذا في النهاية \* ولو مرّ ثلثان يقوم أحدهما امامه ويتر الآخر ويفصل الآخر هكذا  
 ويتران كذا في القنية \* وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ امامه سترة طوله اذراع وغلظته اغلظ الاصبع  
 ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن أو الايسر والا يمين أفضل هكذا في التبيين \* وان تعذر غرز  
 العود لا يلحق كذا في الكافي \* ومعه جماعة منهم فاضل خان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق \* وفي  
 الخلاصة هو الاصح \* وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المنكرام \* فان وضعها ووضعها طولاً لا عرضاً كذا  
 في التبيين \* واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يفرز أو يوضع بين يديه هل يحط خطا عاتمة المشايخ على انه لا يحط  
 وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يحط وهو رواية عن محمد أيضاً والذين قالوا بالانحط اختلاف في كيفية  
 انحط قال بعضهم يحط طولاً وقال بعضهم يحط كالحراب كذا في المحط \* ولا بأس بترك السترة اذا أمن المرور  
 ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين \* وسترة الامام سترة للقوم \* ويدّرأ المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو متر بينه  
 وبين السترة بالاشارة أو بالتسبيح كذا في الهداية \* قالوا هذا في حق الرجال أما النساء فانهن يهفنهن وكيفيته  
 أن يضرب بظهوره الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقل عن غاية البيان  
 \* والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره والاشارة بالرأس أو العين أو غيرهما كذا في الكافي \* اذا زاد في صلاته  
 ركوعاً أو سجوداً ذكر في ظاهره اربعة اقسام تامة قبل ان تمام صلاته فسدت صلاته لو ركب الامام  
 وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك ولو زاد في ركعة تامة قبل ان تمام صلاته فسدت صلاته لو ركب الامام

في قول المخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بعيد صلاته احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين ويصعد  
 بعيد صلاته وان لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله \* ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثاً وقال الامام صليت أربعاً  
 فان كان الامام على يقين لا بعيد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين أخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثاً وقال بعضهم  
 صلى أربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كان الامام فان أعاد الامام الفسلة أو أعاد القوم معه مقتدين

به صح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداً المستقل بالمتنفل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداً المفترض بالمفترض \*  
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن  
بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام والظاهر به بالفراغ هو التمام فلا يعادى على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يبطل يقين  
غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يقين بالنقصان (١٠٥) ولا اعادة على الذي يقين بالتمام

لما قلنا \* ولو استيقن واحد  
من القوم بالنقصان وشك  
الامام والقوم فان كان ذلك  
في الوقت أعادوها احتياطاً  
وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم  
الا اذا استيقن عدلان  
بالنقصان وأخبروا بذلك \*  
رجل صلى صلاة يوم وليلة  
ثم تذكر انه ترك القراءة في  
ركعة واحدة ولا يدري من  
آية صلاة تركها قالوا يعيد  
صلاة الفجر والوتر لانهما  
يفسدان بترك القراءة في  
ركعة واحدة ولو تذكر انه  
ترك القراءة في الركعتين  
يعيد صلاة الفجر والمغرب  
والوتر ولو تذكر انه ترك  
القراءة في الاربع يعيد  
صلاة الظهر والعصر  
والعشاء ولا يعيد الفجر  
والوتر والمغرب \* ولو اجتمع  
أهل قرية على ترك الوتر  
أدبهم الامام وحسبهم فان لم  
يستمعوا قائلهم وان استمعوا  
عن اداء السنن قال مشايخ  
بخاري قائلهم كما يشاء لهم  
على ترك الفرائض وعن  
عبد الله بن المبارك رحمه  
الله تعالى انه قال لو أنكروا  
أهل بلدة السؤال قائلهم  
كما قاتل المرتدين \* امام  
صلى المغرب فقال بعض

وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فخارجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فأنه فسد صلته لانه ادخل  
زيادة ركعة وهو الركون والسجود وانهم اتفسد الصلاة هكذا في المحيط \* اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح  
العصر أو التطوع بتكبيرة جديدة فان صلته تفسد لانه صح شرعه في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما  
اذنواؤه ونوى العصر وكان صاحب ترتيب أولم يكن بان سقط الترتيب بكثرة القوائت أو بضيق الوقت  
فيخرج عما هو فيه ضرورة \* وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر  
أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين \* ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف  
للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا فيه حسب تلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت  
الصلاة كذا في البحر الرائق \* هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان أصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب  
بتلك الركعة كذا في الكافي \* ولو افتتح منفرداً ثم اقتدبه رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الاقتتاح الاول  
الآن يكون الداخل امرأه كذا في النهاية \* ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيه بطل الاول  
ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى كذا في الكافي \* اذا صلى الظهر اربعاً لم يفسد  
انه ترك سجدة منها اسأها ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربعاً وسلم فسد ظهره لان نية دخوله في الظهر ثانياً  
وقع لغوا فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق  
وهكذا في الخلاصة \* ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه أتته افسلم ثم قام فكبر  
ولوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد للسننة وأفضله المغرب فاسد لانه صار منتهقاً من الفرض الى  
النفل قبل فراغها أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب ان صلاتها فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى  
ثلاثاً صلى ركعة وقعد قدر التشهد اخرجها المغرب والا فلا ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر  
للاقتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى  
ثلاث ركعات لا تجوز صلاته \* وفي كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الاقتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة  
وانتقل الى النفل قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة

(الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره) يكره للصلي أن يعيث بشبه أو لحيته أو وجهه وان يكف  
نوبه بان يرفع نوبه من بين يديه أو من خلفه اذا أراد السجود كذا في معراج الدراية ولا بأس بان يفيض نوبه  
كيلا يلتف بجسده في الركوع ولا بأس بان يمسح بجمته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة  
وقبله اذا كان يضرم ذلك ويشغله عن الصلاة واذا كان لا يضرم ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل  
التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضيان \* والتركة أفضل كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بان يمسح  
العرق عن جمته في الصلاة كذا في فتاوى قاضيان \* كل عمل هو مفيد لا بأس به للصلي وقد صح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه سئل العرق عن جمته وكان اذا قام من سجوده نفخ نوبه بمنة أو بمنة وماليس  
بمفيد يكره كذا في الخلاصة وهكذا في النهاية \* ظهر من أنه ذين (١) في الصلاة فسدته أولى من أن  
يقطع منه على الارض كذا في القنية \* ويكره عذالاي والتسبيح باليد وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى لا بأس بذلك ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل

(١) قوله ذين كما ميرقيق الخطأ أو ما سال من الانف رقيقاً كما في القاموس ١١

١٤ الفتاوى اول) القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان  
الامام معهم فان أعادوا مرة أخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة لاحتمال ان الامام كان متغلباً في الثانية  
وصلاة الفريق الآخر والامام جائزة ولو كان خلفه مسبوقاً فقد يفي في الثانية لا تجوز صلاته \* رجل صلى الوتر فشكل وهو قائم انه صلى فانه  
ياخذ بالقل احتياطاً ان لم يقع تحريمه على شيء ويقعد في كل ركعة احتياطاً ويقرأ في كل ركعة أمال القنوت قال أئمة بلح بقنوت في الركعة

الاولى لا غير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى انه بقنت في الركعة الثانية أيضا به أخذ القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان المسبوق ركعتين اذا قنت مع الامام في الركعة الثالثة لا بقنت مرة أخرى وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا بقنت مرة أخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام (١٠٦) وقع في موضعه لانه كان مأمورا به فلا يقنت مرة أخرى لان تكرار القنوت ليس

بشروع \* أمافي مسئلة  
الشك لم يتيقن بوقوع الاول  
في موضعه فبقنت مرة أخرى  
\* ولو أوتر فقرأ في الثالثة  
القنوت ولم يقرأ القرآن أو  
قرأ الفاتحة دون السورة  
فتذكر في الركوع فانه يعود  
الى القيام ويقرأ ويقنت  
ويركع لانه لمعاد الى القيام  
كما هو في حكم الفريضة  
فأوتقض ركوعه ولو نسى  
القنوت فتذكر في الركوع  
فيه روايتان والعصم انه  
لا يقنت في الركوع ولا يعود  
الى القيام فان عاد الى القيام  
وقنت ولم يعد الى ركوع لم  
تفسد صلاته لان ركوعه  
قائم لم يرتفع \* ومن  
يقضى الصلاة يقضى  
الإوتار بقنوتها لان قضاء  
الوتر واجب ولا وتر بدون  
القنوت ومن لا يحسن  
القنوت يقول ربنا آتاني  
الدين احسنه الخ قال  
القصي أبو الليث رحمه الله  
تعالى يقول اللهم اغفر لي  
ويكرر ثلاثا واختلفوا انه  
هل يصلي على النبي عليه  
الصلاة والسلام في القنوت  
قال بعضهم لا يصلي  
واختلفوا انه هل يجهر  
بالقنوت أم يخافت ويضمه

ولا يجوز في الفرائض والاجماع والاظهر أن الخلاف في السك كذا في التبيين \* قال مشايخنا وان احتاج  
المراء الى العداء اشارة لانصا صاو يعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية \* قالوا نغز برؤس الاصابع لا يكره  
كذا في فتاوى قاضيان \* واختلفوا في عدالتسبيح خارج الصلاة قال في المستصفي لا يكره خارج الصلاة  
في الصحيح هكذا في التبيين \* ويكره عدالتسبيح لان ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية \* وكرة تقليب  
الحصى الآن لا يمكنه من السجود فيسويه مرة أو مرتين وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية \* وتركه  
أحب الى كذا في الخلاصة \* ويكره أن يشبك أصابعه وأن يرفع كذا في فتاوى قاضيان \* والفرقة أن  
يغزها أو يمتدحها حتى تصوت كذا في النهاية \* والفرقة خارج الصلاة كرها كثير من الناس كذا في الزاهد  
\* ويكره عقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشئ حتى لا ينخل كذا في التبيين \* واختلف الفقهاء  
فيه على أقوال فقل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقبل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء  
وقيل أن يجمعه من قبل القفا ويسكه بحيط أو خرقة وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق نافلا عن غاية  
البيان \* ويكره أن يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره التخصير أيضا خارج الصلاة كذا  
في الزاهد \* ويكره أن يلتفت يمنة أو يسرة بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما أن ينظر عنق عينه  
ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره أن يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين  
\* ويكره أن يقبض في التشهد أو بين السجودتين كذا في فتاوى قاضيان \* والاقعاء أن يضع اليديه على  
الارض وينصب ركبتيه نصا باهو الصحيح كذا في الهداية \* وهو الاصح هكذا في الكافي والنهاية نافلا عن  
المبسوط \* والاقعاء أن يقعد على عقبيه وقيل على اطراف أصابعه وقيل أن يجمع ركبتيه الى صدره وقيل  
هذا ويعتمد يديه على الارض وهو الاشبه باقعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهد \* ويكره رد  
السلام بيده والترجيع بلا عذر هكذا في التبيين \* ويكره أن يفتش ذراعيه وأن يرفع يديه عند الركوع وعند  
رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية \* وهو ان يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه فيرسل  
حوائمه \* ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين \* سواء كان تحتة قميص  
أولا كذا في النهاية \* في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في الكمين  
اختلف المناخرون والمختار انه لا يكره كذا في المضمرات \* قالوا من صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كبه  
ويشده بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى قاضيان \* واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة  
كما في الدراية \* وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق \* وتكره الصلاة حاسر رأسه  
اذا كان يجرد العمامة وقد فعل ذلك تكاسلا أو تنها أو ناسا الصلاة ولا بأس به اذا فعله تذلا وخشوعا بل هو  
حسن كذا في الذخيرة \* ولو صلى مع السراويل والقهيص عنده يكره كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى العتابة  
وتكره الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية \* ولو صلى رافعا كبه الى المرفقين كره  
كذا في فتاوى قاضيان \* وتكره الصماء وهو ان يشتمل بثوبه فيجل به جسده كله من رأسه الى قدمه  
ولا يرفع جانباً يخرج يده منه كذا في التبيين \* وتكره لبسة الصماء وان يجعل الثوب تحت الابط الا عين  
ويطرح جانباً به على عاتقه الا يسر كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره الاعتجار وهو أن يكرع عمامته ويتركها  
وسط رأسه مكشوفة كذا في التبيين \* قال الامام الولوالجي وهو يكره خارج الصلاة أيضا كذا في البحر

الامام عن المتقدم ولا يتحمل لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الامام يجهر بالقنوت الرائق  
ويخبر المؤمن ان شاء قرأ أو شاء آمن واذا قرأ ان شاء جهر وان شاء خافت \* وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان يفتي  
الامام وكذا المتقدم لانه ذكر كسائر الازكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود وبعضهم جعل القنوت بمنزلة القراءة يتحمله  
الامام عن المتقدم ويجهر به \* مصلى الظهر اذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في



الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس بشئ \* رجل صلى ركعتين ثم شك انه مقبى أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم انه مقبى فانه يعد صلاة المقيمين لان هذا سلام عمدا \* صلى العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر وسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعد الظهر احتياطاً ثم يعد العصر وان لم يعد فلا شئ عليه \* ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم تيقن انه (١٠٧) كبر جازله المضى وان أدى ركناً \* صلى الفجر اذا شك في السجود

انه صلى ركعتين أم ثلاثاً قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تقصد صلته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة أصلاً وصارت كأنها لم تكن كالسجدة الحادثة في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مشكلة زه \* وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخط المكتوبة بالنافله قبل اكمال المكتوبة ففسدت المكتوبة \* ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى من صلاته أم ثالثة حال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمكنه اصلاح صلاته بان يرضى ما هو من قيامه ويعود الى القعدة \* فان كانت هذا ركعة ثالثة فقد رخصها بالعود الى القعدة وتعب صلاته ثم يقوم ويصلي

الرائق \* وتكرار الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية \* ويكره التلثم وهو تغطية الانف والفم في الصلاة والتثاؤب فان غلبه فليكنظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو يكمل على فيه كذا في التبيين \* ويكره ترك تغطية الفم عند الثاؤب هكذا في خزائن الفقه \* ثم اذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق ناقلاً عن مختارات النوازل \* ويغطي فاه يمينه في القيام وفي غيره بالسار كذا في الزايدى \* ويكره التلميط وتقبض عينيه وان يدخل في الصلاة وهو يذفع الاخشيش وان شغله قطعها وكذا الریح وان مضى عليها أجزأه وقد أساء \* ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء بغيره يصلي لان الاذاعع الكراهة أولى من القضاء \* ويكره ان يروح على نفسه بمرحاة أو بكفه ولا تقسده الصلاة ما لم يكبر كذا في التبيين \* ويكره السعال والنخخ قصدوا ان كان مدفوعاً اليه لا يكره كذا في الزايدى \* ويكره ان يريق في الصلاة \* وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه كذا في المحيط \* وكذا في القومة التي يتم ما وفي الجلسة التي بين السجدين كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ويكره للفرد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة فيضالفهم في القيام والعود وكذا للمقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره فان جازأ حدام الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط \* ويغني أن يكون عالماً حتى لا تقسده الصلاة على نفسه كذا في خزائن الفتاوى \* وفي الحاوى وان كانت التسوية ما وراء المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة ويمر انسان لا يكره فنهائياً بضال يكره كذا في التتارخانية \* ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاور وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاور وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تدور للناظر من غير تكاف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كانت صغيرة بحيث لا يدور للناظر الا بتأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يجي رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلاً ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي \* وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية ولا يكره فتعال غير ذي الروح كذا في النهاية \* ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كرر آية واحدة مراراً فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاختيار وأما في حالة العذر والنسيان فلا بأس هكذا في المحيط \* ويكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها القراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو \* ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورؤسها قبلهما اذا قام الا من عذر كذا في المنية \* ويكره للأموه ان يسبق الامام في الركوع والسجود وأن يرفع رأسه فيمقل الامام كذا في محيط السرخسي \* ويكره الجهر بالتسمية والتأمين واطمات القراءة في الركوع والاذكار بعد تعلم الانتقال والالتكامل على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الزايدى \* صلى وهو حامل صبياً جازت صلاته ويكره ولولم يكن هناك من يحفظه ويهتده وهو يركب فلا يكره كذا في محيط

ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد وسجدتين السهو وان تلك الركعة كانت هي الاولى فلم يأت بشئ ممن صلاته سوى التكبير فيأتي بجميع أركعتهم ولا يقعد بينهما لانه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شئ فلا يقعد فاذنك ولم يدرك صلى ركعتين أم واحدة فان شك في حالة القيام أمكنه اصلاح الصلاة بان يتم هذه الركعة ثم يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ويسجد السهو في آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة أم الاولى فهناك لا يتم ركعة بل يعود ويقعد والتشهد لان غنة يستعمل انها ثالثة فلو أمر بالمضى

فيهما تقصد صلاته فذلك أمر بالعود إلى القعدة أما في الفصل الثاني شك أنه أدى الركعة الثانية أو لم يؤد فاما أن تكون هذه الركعة الأولى أم الركعة الثانية فكذلك كما لا تقصد صلاته باتمام هذه الركعة فإذا أتمها بقعدة قدر التشهد لاحتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وإن شك وهو ساجد أن شك أنها الركعة الأولى أم الثانية يمضي فيها سواء شك في السجدة الأولى أم في السجدة الثانية لأنها إن كانت الأولى لزمه المضي فيها وإن كانت (١٠٨) ثانية يلزمه تكليها وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية بقعدة قدر التشهد ثم

يقوم ويصلي بركعة ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يحسب يتيقن بذلك لا شك له فيه ثم يتيقن أنه لم يحدث أو يتيقن أنه قد مسح قال الشيخ الإمام محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى ينظر إن كان أدى ركعا حال ما كان متيقنا بالحديث وبعد المسح فإنه يستقبل الصلاة وإن لم يؤد ركعا يمضي في صلاته ولو شك في صلاته أنه هل كبر لا افتتاح أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه أم لا إن كان ذلك لأول مرة يستقبل الصلاة وإن كان يقع له مثل ذلك كثير أجاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب الإمام إذا قام إلى الخامسة نادى قبل أن يتعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة ولم يعد المقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام واختلصوا في صلاة المقتدى وإعادة أحوط مسائل الرياء الإمام إذا علم بمجيء شخص إلى الصلاة فإن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة

السرخسي \* ويكره نزاع القيص والقلنسوة وباسمهما وخلق الخلف في الصلاة بعمل يسير كذا في المحيط \* وإن رفع العمامة من رأسه ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على رأسه لا يفسد ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج \* ويكره أن يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة \* وإنما يكره إذا لم يمنع وجدان حجم الأرض فإنه لو منع ذلك لم يجز أصلا كذا في البرجندى \* إذا بسط كعبه وسجد عليه إن بسط لبق التراب عن وجهه كره وإن بسط لبني التراب عن عمامته وثيابه لا يكره كذا في البحر الرائق \* رجل يصلي على الأرض ويسجد على خرقة ووضعها بين يديه ليقبها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية \* ولو ستر قدميه في السجدة بكره كذا في الخلاصة \* ولا بأس بالتطوع المنفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الغرض بكره رأيا للإمام المقتدى فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في النقل كذا في المنية \* ويكره التمايل على عناء مرة وعلى يسراه أخرى كذا في الذخيرة \* ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعذر وكذا القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية \* ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين \* ويكره أن يشتم طيبا أو ريحا ما كذا في الذخيرة \* ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاض خان \* ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه إذا كان قائما خارج المحراب هكذا في التبيين \* وإذا ضاق المسجد بن خلف الإمام فلا بأس بان يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية \* ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية \* وإن كان بعض القوم معه فالأصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي \* ثم قدر الارتفاع قامه ولا بأس بما دونها ذكره الطحاوي \* وقيل أنه مقدّر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتبارا بالاستسرة وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية \* ولو صلى إلى وجهه إنسان يكره كذا في المعدن ولو صلى إلى وجهه إنسان وبينهما ثالث ظهره إلى وجه المصلي لم يكره كذا في التمرثاشي \* الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية \* ولو صلى إلى ظهر رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فينشد يكره هكذا في الخلاصة \* ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن توجه في صلاته إلى نور فيه نار متوقدا أو كانوا فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي \* وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاض خان \* إذا جمع الإمام حرس جامه وفي الركوع فطول ليدرك الجسائي فإن عرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى \* وقيام الإمام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق \* ويكره أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير وإن كان لا يمنع من القراءة ويكره لو صلى وفي يده مال يسكه كذا في فتاوى قاض خان \* ويكره أن يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي \* ويكره أن يحطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وإن كان بعد ذلك لا يكره كذا في المحيط \* ويكره أن يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط

لا بأس به لأنه عانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لأن السرخسي الزيادة على ذلك يضرب سببا لتفريق الجماعة \* وكذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول بمقدار ما لا يكون سببا لتفريق الجماعة \* وكذا لا بأس للؤذن أن يؤخر الإقامة لأدراك القوم مع الاحتراز عن الرياء \* هذا إذا كان الإمام لا يعرف الشخص الذي يجي إلى الصلاة \* فإن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه المذبل والاشراك لغير الله تعالى في الصلاة \* وبعض مسائل الرياء

بأقرب في فصل القراءة فإن شاء الله تعالى \* رجل دخل في صلاة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يتبين أنه لم يصل الفجر فإنه صلى الفجر ثم بعد الظهر لأنه لما استيقن بعد الفراغ من الصلاة أنه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقناً في ذلك الوقت كالمصلي بالجمعة إذا رأى شيئاً فظن أنه سرب فلما فرغ من الصلاة ظهر أنه كان ماء فإنه يتوضأ ويعيد وكذا لو شك في يوم الجمعة وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة لأنه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الإمام من الخطبة (١٠٩) لا يمكنه قضاء الفجر مع الجمعة إذا شك في

صلاة أنه هل أداها أم لا فإن كان في الوقت كان عليه أن يعيد وبعد خروج الوقت لا شيء عليه \* ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه وفي الصلاة يلزمه أداؤها \* المسبوق إذا قعد مع الإمام قدراً تشهد وخاف أنه لو انتظر سلام الإمام عير الناس بين يديه كان له أن يقوم لقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الإمام وقد ادركه الموضع الذي يكره المرور في المسجد من قبل هذا وفي الصحراء إذا لم يكن له ستره لا يكره المرور وراء موضع السجدة ولو كان بين يديه ستره يكره المرور بين يديه الستره \* رجل صلى الظهر ثم تركه تركه من صلاته فرضاً واحداً قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدتين السهو هذا إذا علم أنه تركه فعلا من أفعال الصلاة فإن تركه قراءة فسد صلاته لا جملته أنه صلى ركعة بقراءة ثلاث ركعات بفجر قراءة \* رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن أنه في السنة فسلم على رأس الركعتين

السرخسي \* ويكره أن لا يضع يديه على الركبتين في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضي خان \* وتكره القراءة خلف الإمام عند أي حنيقة أو أي يوسف رجهم الله تعالى هكذا في الهداية \* ويكره تنكيس الرأس ورفع وجهه ومجاورة المدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القوم إلى الصف عند الإقامة والإمام غائب هكذا في خزائن الفقه \* ويكره أن يجعلهم عن أكمل السنة كذا في المنية \* في الحجة ويكره أن يذب ببدنه الذباب والبعض الاعند الحاجة بعمل قليل كذا في التتارخانية \* وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في الجرارائق \* ولا بأس أن يصلي متقلداً للقس والجعية الآن يتحرر كعليه حركاته تشغله خيفة ذكره ويجزئه كذا في السراج الوهاج \* الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله تعالى ثياب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى \* الصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وأركانها وقواعد على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة كذا في الهداية \* فإن كانت تلك الكراهة كراهة تحريم تجب الإعادة أو تنزيه تستحب فإن الكراهة التحريمية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير \* (وما اتصل بذلك مسائل) \* المصلي إذا دعاه أحد أبويه لا يجيب ما لم يفرغ من صلاته إلا أن يستغث به لشيء لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا للضرورة وكذا الاجنبي إذا خاف أن يسقط من سطح أو تحرقه النار أو يفرق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة رجل قام إلى الصلاة فسرق منه شيء قيمته درهم له أن يقطع الصلاة ويطلب السارق سواء كانت فريضة أو تطوعاً لأن الدرهم مال امرأة نصلي ففارق قدرها جاز لها قطع الصلاة لأصلها وكذا المسافر إذا نثرت دابة أو خاف الراعي على غنمه الذئب ولو رأى أعمى عند البئر خاف عليه أن يقع فيها قطع الصلاة لأجله كذا في السراج الوهاج \* ولو جاء ذمي فقال للمصلي اعرض علي الإسلام يقطع وإن كان في الفريضة كذا في الخلاصة \* ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلا بد كراهية كذا في محيط السرخسي \* الصلاة بنية الخسومة لا تفعل كذا في الخلاصة \* (فصل) \* كراهية غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلق المسجد في غير أوان الصلاة صيانة لمتاع المسجد وهذا هو الصحيح وكره الوطء فوق المسجد والبول والتخلى لأفوق بيت فيه مسجد واختلافوا في مصلي العيد والجنائز الأصح أنه لا يأخذ حكم المسجد وإن كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد لكونه مكاناً واحداً كذا في التبيين \* وقضاء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في قضاء المسجد واقتدى بالإمام صح اقتداؤه وإن لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد إلا أن إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطاقات والسدد وإن لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة إلا إذا كانت الصفوف متصلة وعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لأنهم من قضاء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يكره نقش المسجد بالخص وماء الذهب كذا في التبيين \* وهذا إذا فعل من مال نفسه أما المتولي يفعل من مال الوقف ما يرجع إلى أحكام البناء دون ما يرجع إلى النقش حتى لو فعل يضمن كذا في الهداية \* وإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الصياغ بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي \* وليس يستحسن كتابة القرآن على المحاريب والحدردان لما يخاف من سقوط الكتابة وإن وطأ وفي جمع النسخ مصلي أو بساط فيه اسمه الله تعالى يكره بطله واستعماله في شيء وكذا يكره إخراج

فسدت صلاته وكذا الوسلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن أنه في الفجر \* (فصل في الترتيب وقضاء المتركات) \* الأصل في أداء الوقتية مع تذكر الفاتحة أن ينظر إلى القوائت إن كانت ستافاً فوقها تجوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى إن كانت القوائت خمساً تجوز السادسة مع تذكر القوائت وإن كثرت القوائت وسقط الترتيب ثم قضى بعض القوائت وفي خمس لا تجوز السادسة الوقتية فإن بقيت القوائت ستاجزات السابعة الوقتية ولو ترك صلاة قد نسىها بعدما أدى وقتها جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند

التسيان وإذا نذر كبر يظهر الترتيب وإن نذر كبر بعد ثم لا تجوز الوقتية مع تذكر الغائبة إلا إذا كانت الفوائت ستاً أو أكثر وكذا لو نذر  
 في الصلاة فسدت صلاته وكذا يظهر الترتيب مع التسيان لا يظهر عند ضيق الوقت ونفسه الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقدار  
 ما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعاً فإن كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعاً يكون واسعاً وإن كانت المتروكة أكثر من واحدة  
 والوقت لا يسع جميع المتروكة كانت مع (١١٠) الوقتية لكن يسع بعضهم مع الوقتية لا تجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك

عن مالك إذا لم يأمن من استعمال الغير فالواجب أن يوضع في أعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة  
 الرقاع والصاقها بالأواب لم يفسد من الأمانة كذا في الكفاية \* وتكره المضمضة والوضوء في المسجد إلا أن  
 يكون ثمة موضع أمثل لذلك ولا يصلي فيه وله أن يتوضأ في ماء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يترك على  
 حيطان المسجد ولا يدين يديه على الحصى ولا فوق البواري ولا تحتها وكذا الخطأ ولكن يأخذ شربه وإن كان  
 فعل فعله أن يرفعه كذا في محيط السرخسي \* فإن اضطر إلى ذلك كان الالتقاء فوق الحصى أهون من الالتقاء  
 تحتها لأن البواري ليست بمسجد حقيقة وإنما تحتها مسجد حقيقة وإن لم يكن فيه البواري يدقسه في التراب  
 ولا يتركه على وجه الأرض كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مشى في الطين كره أن يمسح به يحاط المسجد أو  
 بأسطواته وإن مسح بمحصر المسجد لا بأس به والاولى له أن لا يفعل وإن مسح بتراب في المسجد فإن كان  
 التراب مجموعاً لا بأس به وإن كان منبسطاً يكره وهو المختار وإن مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به  
 كذا في محيط السرخسي \* ولا يحقر في المسجد بئر ماء ولو كانت البئر قد عتقت كبر زمزم \* ويكره غرس  
 الشجر في المسجد لأنه تشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلاة إلا أن يكون فيه منفعة للمسجد بأن كانت  
 الأرض نزهة لا تستقر أساطينها فيغرس فيه الشجر ليقول التز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا بأس بأن يتخذ  
 في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة \* مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لأن السور  
 حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كانت البلدة فتحمت عنوة وبني مسجد بآذان الإمام  
 جازت الصلاة فيه لأن للإمام أن يجعل الطريق مسجداً فهذا أولى رجل يمر في المسجد ويتخطى طريقاً  
 كان يغيره بغيره لا يجوز وبغيره لا يجوز ثم إذا جاز يصلي في كل يوم مرة لا في كل مرة انخطا إذا كان يحيط  
 في المسجد بركبه إذا جلس لدفع الصبيان وصيانة المسجد فحينئذ لا بأس به وكذا الكاتب إذا كان يكتب  
 ما يكره ويغير أجراً وأما المعلم الذي يعلم الصبيان بأجر إذا جلس في المسجد يعلم الصبيان الضرورة والحز  
 أو غيره لا يكره وفي نسخة القاضي الإمام وفي إقرار العيون جعل مسئلة المعلم كسئلة الكاتب والخطاط  
 كذا في الخلاصة \* دار فيها مسجدان كانت الدار إذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو  
 مسجد جماعة ثبت فيها أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب إذا كانوا لا يمتنعون الناس  
 من الصلاة فيه وإن كانت الدار إذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وإذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً  
 وإن كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحمل الرجل سراج المسجد إلى بيته  
 ويحمل من بيته إلى المسجد كذا في الخلاصة \* ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في المسجد إلى ثلث الليل  
 ولا يترك أكثر من ذلك إلا إذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان  
 \* إذا تعلق ثيابه به بعض ما يلي في المسجد من البواري فأخرج له ليس عليه الرد إذا لم يتعد كذا في الخلاصة  
 \* رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرمته وعملته وبسط البواري والحصر والقناديل  
 والأذان والأقامة والإمامة إن كان أهلاً لذلك فإن لم يكن قال رأي في ذلك إليه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء ضمن كذا في الخلاصة

#### \*(الباب الثامن في صلاة الوتر)\*

عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية قريبة وفي رواية سنة مؤكدة وفي

البعض الذي يسعه الوقت  
 ونفسه يره رجل لم يسئل  
 العشاء والوتر قد كفي وقت  
 الغير وبقي من الوقت مقدار  
 ما لا يسع فيه الأخرس  
 ركعات على قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى يقضي الوتر  
 ثم يصلي الفجر لأن عنده الوتر  
 فرض فيمنع جواز الوقتية ثم  
 يقضي العشاء بعد طلوع  
 الشمس وكذا لو نذر كرا الوتر  
 في صلاة الفجر فسدت فجزه  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى إلا إذا كان في الوقت  
 ضيق بأن لم يبق من الوقت  
 مقدار ما يسع فيه خمس  
 ركعات قبل طلوع الشمس  
 وكذا لو نذر كفي وقت  
 العصر أنه لم يسئل الفجر  
 والظاهر ولم يبق من الوقت إلا  
 ما يسع فيه ثمان ركعات فإنه  
 يقضي الظهر ثم يصلي العصر  
 وإن كان لا يسع فيه إلا ست  
 ركعات فإنه يصلي الفجر ثم  
 يصلي العصر \* وإذا قضى  
 الغائبة أن قضاهما جميعاً فكان  
 كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة  
 يجهر فيها الإمام بالقراءة وإن  
 قضاهما وحده يجهر بين الجهر  
 والخافتة والجهر أفضل كما

في الوقت ويحافظ فيها يحافظ فيها احتمالاً وكذا الإمام \* ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راحي الترتيب في القضاء رواية  
 وتفسير ذلك أنه إذا قضى فائتة ثم فائتة فإن كان بين الأولى والثانية فوائتة يستيجوز له قضاء الثانية وإن كان أقل من ست لا يجوز قضاء  
 الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الأصل رجل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضي المتروكة كانت خمس ثلاثين فقرأ دفعه واحدة ثم ثلاثين  
 ظهر ثم ثلاثين عصرهما كذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الأولى جائزة لأنه ليس قبلها

متروكة يقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغربه وعشاءه والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات أربع من اليوم الاول وأربع من اليوم الثاني ثم بعدها من صلاة الفجر الى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول \* وصلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلاثة من اليوم الاول وثلاثة من اليوم الثاني ( ١١١ )

الى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام وكذا كل عصر الى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة المغرب فالمغرب من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلاة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلاتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك

رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو كان سنة تبعاً للعشاء لكره تأخيرها الى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها كذا في التبيين \* ولا يجوز أن يوتر قاعداً مع القسرة على القيام وعلى راحته من غير عذر كذا في محيط السرخسي \* ويجب القضاء بتركه ناسياً أو عامداً وان طالت المدة ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية \* وفي قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط ويستحب تأخيرها الى آخر الليل ولا يكره كما يكره تأخير سنة العشاء تبعاً لها كذا في التبيين \* والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام كذا في الهداية \* والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حداً اذنيه وبقفت قبل الركوع في جميع السنة ومقدار القيام في القنوت قدر اذا السماء انشقت هكذا في المحيط \* واختلفوا أنه يرسل يديه في القنوت أم بعدد المختار أنه يعده كذا في فتاوى قاضي خان \* والمختار في القنوت الاختلاف في حق الامام والقوم هكذا في النهاية \* ويحافظه المنفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين \* والاولى أن يقرأ اللهم اننا نستعينك ونقرأ بعبده اللهم اهدنا فمن هديت ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط \* أو يقول اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلاثاً وهو اختيار أبي الليث كذا في السراجية \* ولونسي القنوت فتسجد كفي الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام هكذا في التتارخانية \* فان عاد الى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تنفس صلاته كذا في البحر الرائق \* أما ما رفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه لا يعود الى قراءة مانسي بالاتفاق كذا في المضمرات \* وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه وقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسجود وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعد الركوع أجره كذا في السراج الوهاج \* الامام اذا تذكر في الركوع في الوتر انه لم يقنت لا ينبغي أن يعود الى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني وعلى القلب لا تنفس صلاتهم كذا في الخلاصة \* ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية \* المتقدم يتابع الامام في القنوت في الوتر فلور كع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الامام \* ولور كع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئاً خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة \* ذكر الناطقي في أجناسه لوشك أنه في الاولى أو الثانية أو الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصل ركعتين يقعدتين ويقنت فيهما احتياطاً وفي قول آخر لا يقنت في الكل أصلاً ولا في أحدهما لأن القنوت واجب وما ترديدتين الواجب والبدعة باقى به احتياطاً كذا في محيط السرخسي \* المسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية \* فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانياً فيما يقضى كذا في محيط السرخسي \* في قولهم جميعاً كذا في المضمرات \* واذا أدرك في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى كذا في المحيط \* ولا يقنت في غير الوتر كذا في المتون \* ولو صلى الوتر بمن يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ان قنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية

لان قبلها أربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم بعدها من صلاة المغرب الى آخر الشهر جائزة \* وأما صلاة العشاء كلها جائزة لانه ليس قبلها صلاة متروكة وعن محمد رحمه الله تعالى الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت هل يعود لمباقي عليه من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يختار رواية العود واختار ضمن الأمة السرخسي وجماعه تعالى رواية عدم العود وجعل ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهوذا كركل متروكة قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقضى التروكة ويعيد الخمس فان لم يقض التروكة حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم ويقضى التروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد الخمس وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعيد وكذلك لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصل الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض التروكات ولم يعد السادسة حتى صلى (١١٣) السابعة وهوذا كررها فعل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس التروكة \*

\* ويقف قائما وهو الصحيح كذا في النهاية

\*(الباب التاسع في النوافل)\*

سن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد الظهر أربع كذا في المتن والاربع بتسليمية واحدة عند ناحتي لوصلاها بتسليمين لا يعتد به عن السنة أقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين \* قال مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى فتواه الاسنة الفجر كذا في النهاية \* ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق فاذا تبين ان الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح المختلفات انه لا رواية في هذه المسئلة \* وقال المتأخرون يجوز به عن ركعتي النجر \* وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهر الجواب انه يجوز به عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط \* ولا يجوز ان يصليها فاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قرينة من الواجب كذا في التناجضية ناقلا عن النافع \* ولا يجوز ادائها ركعتين غير عذر كذا في السراج الوهاج \* السنة لركعتي الفجر ان يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص \* وان يأتى بها في اول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة \* ولا يجوز ادائها ما قبل طلوع الفجر ولو وافق شروعه فيها ما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرها لانه اقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلاة السنة ما تؤدي متصلا بالمكتوبة والسنة اذا فاتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتت مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* واذا فاتت بدون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* واما الاربع قبل الظهر اذا فاتت وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يشتغل بالاربع فقامتهم على انه يقضيها بعد الفرائض من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وفي الحقايق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الاربع وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركها بكل حال وهذا أحوط رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفا فاوان رآها حقا فالصحيح انه يأنه لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى الاربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا كذا في المحيط \* ونسب الاربع قبل العصر والعشاء وبعد العشاء والمغرب كذا في الكنز \* وخبر محمد رحمه الله تعالى بين الربع والركعتين قبل العصر وبعد العشاء والافضل الاربع في كلهما هكذا في الكافي \* (ومن المندوبات صلاة الغنمي) \* وأقلها ركعتان وأكثرها ثلث عشرة ركعة ووقت من ارتفاع الشمس الى زوالها \* (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء (ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان \* (ومنها) صلاة الليل كذا في البحر الرائق \* ومنتهى تجمعه عليه السلام ثمان ركعات وأقله ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن المبسوط \* واما صلاة التسبيح فذكرها في المنتهى بغير التأني ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة أبو حنيفة رحمه الله تعالى فرق فقال قيل خروج وقت السادسة بعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب واما بعد خروج وقت السادسة فلم وجبت عليه اعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فتسقط الاعادة \* رجل ترك صلاة يوم وليلة فصلى من الغد مع كل صلاة من الغد صلاة الفوائت كلها جائزة قبلها أو بعدها أما الوقتيات ان بدأ بها لا تجوز وان بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها فاسدة الا العشاء الاخيرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا وهذه المسئلة توافق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب وقال بعضهم لا يعود هو المختار \* رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدرى أيهما كانت أولى فحضرى ولم يقع تحريمه على شيء فانه يبدأ بأيهما شاء فان بدأ بالظهر فحضرى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعيد الظهر وقال أصحابه لا يعيد وبهذه المسئلة استدلل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الرجل اذا ترك صلاة فذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء التروكة الا اذا كانت التروكة أكثر من خمس ووجه الاستدلال انه أوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى أن تكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين أكثر من ست صلوات

أ كبر

الله

فجاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان \* (ومنها) صلاة الليل كذا في البحر الرائق \* ومنتهى تجمعه عليه السلام ثمان ركعات وأقله ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن المبسوط \* واما صلاة التسبيح فذكرها في المنتهى بغير التأني ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعده الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكة  
أقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا تذكرك صلاة نسيم اقبل شهر يجب مراعاة الترتيب وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء  
الوقتية قبل قضاء تلك المتروكة وهكذا روى عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله تعالى وما قاله المشايخ رحمه الله تعالى أحوط وقول غيره  
أوسع ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على قول أبي يوسف (١١٣) ومحمد رحمه الله تعالى يقضى

ثلاث صلوات ولا يجب  
مراعاة الترتيب كما قال في  
الظهر والعصر انه يقضي ما  
ولا يعيد الاولى منها  
واختلاف المشايخ على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
قال بعضهم يقضى سبع  
صلوات والفتوى على  
قولهما رجل افتتح العصر  
في آخر وقتها فالمصلي ركعتين  
غربت الشمس ثم تذكرا نه لم  
يصل الظهر فانه يتم العصر  
ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح  
العصر في آخر وقتها مع  
تذكر الظهر يجوز فهذا  
أولى ولو افتتح العصر في أول  
الوقت وأطال القراءة فلما  
صلى ركعتين غربت  
الشمس ثم تذكرا نه لم يصل  
الظهر فكذلك ولو افتتح  
العصر في أول الوقت وهو  
ذاكرانه لم يصل الظهر  
فأطال حتى غربت الشمس  
لا يجوز عصره لان شروعه  
في العصر في أول الوقت  
وهذا كراهه لم يصل الظهر  
لم يصح ولو افتتح العصر في  
أول وقتها وهذا كراهه لم  
يصل الظهر ثم احسرت  
الشمس فانه يقطع العصر ثم  
يستقبلها مرة أخرى لان  
شروعها لم يصح ولو تذكر

أكبر خمس عشرة مرة ثم يعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر أو في الركوع عشر  
وفي القيام عشر أو في كل سجدة عشر أو بين السجدة عشر أو يتمها أربع ركعات قيل لابن عباس  
هل تعلم انه هذه الصلاة السورة قال نعم الهاتم التكاثر والعصر وقل يا أي الكافرون وقل هو الله أحد  
قال المعلى ويصلها قبل الظهر كذا في المضمرات \* التطوع المطلق يستحب أداءه في كل وقت كذا في محيط  
السرخسي \* وكراهه الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان ليلًا بتسليمة واحدة والفضل فيه ما رايح  
لانه أدوم تحريمه فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو نذر أن يصلي أربعًا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين  
وعلى القلب يخرج كذا في التبيين \* الأفضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل  
في المنزل أفضل الامسكوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في  
الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحد خلف اسطوانة وكراهه خلف الصفوف بلا حائل  
وأشدّها كراهة أن يصلي في الصف مخالطًا للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي  
بها في المسجد في أي موضع شاء فأما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه  
والاولى ان يتخطى خطوته والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا محالة كذا في السكافي \* وذكر الحلواني  
الأفضل أن يؤدي كاه في البيت الا التراخي ومنهم من قال يجعل ذلك أحيا نافي البيت والصحيح أن كل ذلك  
سواء فلا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يكون أبعد من الرياء واجمع للاخلاص  
والخشوع كذا في النهاية \* وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر زوايا الاربع من النوافل كذا في الزاهد \* ولو  
صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الاكل أو الشرب فأنه يعيد السنة أما بكل  
لقمة وشربة لا تطل السنة كذا في الخلاصة \* ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا  
ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية \* يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب  
وسورة فلو ترك القراءة في ركعة أو ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضمرات \* وان شرع في النافلة على ظن  
أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسد ما يقض كذا في الزاهد \* واتفق أصحابنا رحمه الله تعالى ان  
الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة  
\* نوى أن يتطوع أربعًا وشرع فهو شارع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية  
\* رجل صلى أربع ركعات تطوعًا ولم يقعد على رأس الركعتين عامدًا لا تفسد صلاته استحسننا وهو قولهما  
وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين  
الاصح أنه تسند صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح أنه  
على هذا القياس والاستحسان وذكر الامام الصفاق في نسخة من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة  
على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهم وكذا في الخلاصة \* هذا  
اذا نوى أربعًا فان لم ينو أربعًا وقام الى الثالثة يعود واجعا وتفسدان لم يعد كذا في البرجندي \* والاربع قبل  
الظهر حكمها حكم التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففيه قياس  
واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المضمرات \* ولو ترك حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه

(١٥ - الفتاوى اول) في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو متمكن من أداء الظهر قبل تغرب الشمس الا أن عصره أو بعض عصره  
يقع بعد التغرب عندنا يلزمه الترتيب ولا يجوز اداء العصر قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه الترتيب الا ان تمكن من  
أداء الصلاتين قبل التغرب ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري أية صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى انه يعيد صلاة يومه وبسبيله ولو نسي صلاتين من يومين لا يدرى ما روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد صلاة يومين

رجل افتتح العصر وهو ذا كراته لم يصل الظهر أو صلاه على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وإعادة العصر فان قضى الظهر ولم يعد العصر وصلى المغرب جاز المغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا يصح صلاه عليه ظهر في علمه يقين وأما جواز المغرب فلا يصح صلاه عليه صلاه قبلها يقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهداً أو كان مجتهداً ورأى ان الترتيب واجب وان كان مجتهداً لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي \* رجل ترك الظهر وصلى بعد هاست صلوات

وهذا كالتروكة كان عليه قضاء التروكة لا غير وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انه يقضى التروكة وخمس بعدها ولو صلى بعد التروكة خمس صلوات ثم قضى التروكة كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم \* رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الاول جائزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام لانه صلاها قبل الوقت وصلاته الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى الترتيب لا يجوز لان عليه قبلها من اليوم الاول أربع صلوات وصلاة الفجر بعد اليوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب أو لا يرى لكثرة الفوائت \* رجل ترك الصلاة شهراً أو سنة ثم اشتغل بإداء الصلاة في مواقيتها ثم ترك صلاة ثم صلى وقتية وهو ذا صكر للتروكة الحديثة ولما قبلها من الفوائت اختلفوا في جواز الوقتية قال بعضهم يجوز وهو الظاهر \* رجل

الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد عمده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة \* وإذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن داخلًا في صلاته فإذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط \* ويجوز ان يتقبل التناذر على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وإذا افتتح التطوع قائماً ثم أراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استخساناً كذا في المحيط \* إذا انطوى قائماً فاعيا لا بأس بأن يتوكأ على عصا وحائط هكذا في شرح الجامع الصغير الحسامي \* ولو صلى التطوع بالايمن من غير عذر لا يجوز ولو شرع في النفل ثم أفسده ان خرج به من التصرية كما لو أحدث أو تكلم لا يصح بناءً الاخرين وان لم يخرج كالوتر كذا في القراءة يصح بناءً الاخرين عليه كذا في التتارخانية \* ولو صلى قاعدا في التطوع أو الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس بحيث ياتي في حالة القراءة وان شاء جلس متربعاً كذا في التتارخانية ناقل عن شرح الطحاوي \* واختار انه يقعد كما يستعد في حالة التشهد كذا في الهداية \* ولو افتتح التطوع وادى البعض قاعدا ثم بدله أن يقوم فقام وصلى البعض قائماً أجزأه عندهم جميعاً كذا في المحيط \* ولا يكره كذا في محيط السير خسي \* ومن صلى التطوع قاعداً فإذا أراد ان يركع فركع فالأفضل أن يقرأ شيئاً إذا قام فان قام مستويًا ولم يقرأ شيئاً أو ركع أجزأه وان لم يستقر قائماً أو ركع لا يجزئه كذا في الخلاصة \* وقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده بعد القعود الاول أو قبله كذا في الكنز \* وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضى أربعاً احتياطاً لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي \* وهو الاصح كذا في الضمير \* ونص صاحب النصاب على انه الاصح كذا في البحر الرائق \* ولو قام المتطوع الى الثالثة فتذكر كراته لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر وعن علي البرزوي رحمه الله تعالى انه لا يعود وان لم ينو أربعاً وقام الى الثالثة يعود اجماعاً ونفسه ان لم يعد كذا في البرجندی \* ولو وقع في الشفع الاول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه قضاء الاخرين ولو نوى أربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً أو قرأ في إحدى الاخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضى أربعاً ولو قرأ في إحدى الاولين واحداً في الاخرين أو قرأ في إحدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى أربعاً وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى الاولين ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين واحداً في الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالاجماع ولو قرأ في الاخرين لا غير أو قرأ في الاخرين واحداً في الاولين فعليه قضاء الاولين بالاجماع والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في احدهما يبطل التصرية اذا قعد الر كعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التصرية لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الاي والاخرين والمقتضى لكن بوجوب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل التصرية فيصير شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين بوجوب بطلان التصرية لاجماع الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما مختلف فيه فكذلك يبطلانها في حق لزوم القضاء ويبقيها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين \* الداخلة مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل أن يدخل امامه في الاخرين لا يلزمه الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الاخرين وقرأ في الرابع مات وعليه صلوات وأوصى بان يطعموا عنه لصلواته انفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث حاله ويعطى يقضى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم اطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقوم وقال البجلي رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن ابي راسهم الله تعالى ان الناهام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النسيء غلام احمل بعد ما ملى العشاء لم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء

مات وعليه صلوات وأوصى بان يطعموا عنه لصلواته انفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث حاله ويعطى يقضى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم اطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقوم وقال البجلي رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن ابي راسهم الله تعالى ان الناهام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النسيء غلام احمل بعد ما ملى العشاء لم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء



وهو المختار وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجتمعوا هذه واقعة محمد رحمه الله تعالى سألها أبا حنيفة رحمه الله تعالى فأجابها بما ذكرنا فأعاد العشاء \* رجل يقضي صلاته مع أنه لم يقم شيء منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه أخذ بنا احتياط والصحيح أنه يجوز لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لأنها نقل ظاهر أو قد فعل كثير من السلف رحمه الله تعالى لشبهة \* (فصل في الاستخلاف) \* من لا يصلح اماما في الابتداء لا يصلح خليفة له \* امام سبقه (١١٥) الحدث فقدم الامام رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكون اماما فالامام هو الذي قدمه الامام لأنه مادام في المسجد كان حق الاستخلاف له وإن تقسم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل أن يصل هذا الرجل إلى الهرب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الامام الاول \* رجل صلى في المسجد فاحد ثاخر جاز من المسجد فاحد فسدت صلاة المقتدى دون صلاة الامام \* امام أحدث فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني أن يكون اماما من ساعته ونوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الامام الاول ومن كان على عين الخليفة وعلى يده في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لانهم صاروا اماما للامام وإن نوى الثاني أن يكون اماما إذا قام مقام الاول وخرج الامام الاول من المسجد

يقضى أربعة ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الامام قضى الاولين اقتدى المتطوع بحصول الظهر في أوله أو آخره ثم تكلم قضى أربعة اقتدى المتطوع بحصول الظهر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر قطها واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه رجل يصل الظهر فقال آخره على أن أصل خلف هذا الرجل هذه الصلاة تطوعا ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل معه بنوى الظهر أخرجه عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى أربعة تطوعا فاقضى به رجل في الخامسة ثم أقسدها يقضى المقتدى ستا ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرغ المقتدى فانطلق يتوضأ فصلي امامه ثلاثا ثم تكلم المقتدى ثم أتم الامام الصلاة ستا يقضى المقتدى أربعة كذا في محيط السرخسي \* (ومما اتصل بذلك مسائل) \* لو نذر السنن أو في المنذور به فهو السنة وقال تاج الدين أبو صاحب المحيط لا يكون آية بالسنة لأنه لم التزمها صارت أخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق \* لو قال الله على أن أصلي يوما فعليه ركعتان كذا في القنية ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كلفروضات مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعة كذا في البحر الرائق \* رجل قال الله على أن أصلي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة تلازمه صلاة بقراءة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات ولو قال الله على أن أصلي الظهر غان في ركعات ليس عليه الا الظهر أربع ركعات هكذا في الخلاصة \* نذر أن يصلي ركعتين فصلاهما فاعاد جاز وعلى الدابة لا كذا في السراجية \* ولو نذر أن يصلي قائما يلزمه قائما ويكره الا عتد على شيء كذا في محيط السرخسي \* إذا قال الله على أن أصلي ركعتين اليوم فلم يصلهما قضاهما ولو قال الله لا أصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن عهده ولا قضاء عليه \* إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز خلافا لفرجه الله تعالى كذا في السراجية

(فصل في التراخي) وهي خمس ترويجات كل ترويجة أربع ركعات تسلمتين كذا في السراجية \* ولو زاد على خمس ترويجات بالجماعة يكره عندنا هكذا في الخلاصة \* والصحيح أن وقت ما بعد العشاء إلى طلوع الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو بين أداء العشاء صلاة بلا طهارة دون التراخي والوتر أعاد التراخي مع العشاء دون الوتر لأنها تسبع للعشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده والتقديم انما يلزم لاجل الترتيب وذلك يسقط بعد ذلك التيسار فيصير إذا أدى قبل العشاء التيسار بخلاف التراخي فان وقت ما بعد أداء العشاء فلا يعتبما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراخي فابتداء وقت ما بعد أداء العشاء فقبب الاعادة إذا أدى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراخي وبالجملة اعادة الوتر مختلفة فيها أو ما اعادة التراخي وسائر سنن العشاء فتختلف عليها إذا كان الوقت باقيا هكذا في التبيين \* ويستحب الجلوس بين الترويحيين قدر ترويجه وكذا بين الخامسة من الوتر كذا في الكافي وهكذا في الهداية \* ولوعلم ان الجلوس بين الخامسة والوتر ينقل على القوم لا يجلس هكذا في السراجية \* ثم هم يخبرون في حالة الجلوس ان شأوا وسجوا وان شأوا فعدوا ساكنين وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى كذا في التبيين \* والاستراحة على خمس تسلمت تكره عند الجمهور كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* والمسحوب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه

قبل أن يصل الثاني إلى مقام الاول فسدت صلاتهم لأنه كما خرج الاول خلافا لكان الامام عن الامام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى الهرب قبل أن يخرج الامام عن المسجد وإن نوى الثاني أن يكون اماما من ساعته فقبل أن يصل إلى الهرب خرج الاول من المسجد لا تفسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الامام الامام إذا أحدث واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان

والاصح هو الفساد امام سبقة الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جازو يصير كان الثاني تقدم نفسه أو وقته امام الاول وان كان غير ذلك لم يجوز \* امام توهم انه عرف فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان ماء ولم يكن دما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الخليفة أدى ركعتين الصلاة لا يجوز للامام أن يأخذ الامامة (١١٦)

مرة ثانية لكنه يقتدى بالخليفة لان الخلافه تاكدت باداء ركن وان لم يؤتد كالكنه قام في الحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يأخذ الامامة مرة أخرى لان المسجد مكان واحد فيجعله كأنه لم يحول وجهه عن القبلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحدث ففسد صلاة الكل عند محمد رحمه الله تعالى ولو ظن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على وضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يستقبل الصلاة وان ظن انه أحدث فاستخلف رجلا ونخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن أحدث فسدت صلاة الكل هو الصحيح \* ظن الامام انه أحدث أو على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلات الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج \* الامام اذا صار مطابا بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا أصابه وجع البطن أو المانة التراويح أو غير ذلك وكذا لو عجز عن القيام بذلك السبب نفعه وصلى قاعدا لا يجوز \* امام سبقة الحدث فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث منه دما قالوا يضره ولا يضر غيره ولرجاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا للاول ان يعقد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو تواضعا الاول في المسجد وخليفة معه قائم في الحراب ولم يؤتد ركعتي آخر الخليفة

واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط \* وهي سنة للرجال والنساء جميعا كذا في الزاهدي \* ونس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل تستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* لو أدى التراويح بغير جماعة أو النساء وحدها في بيوتهم يكون تراويح كذا في معراج الدراية ولو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقد أساءوا وأغوا كذا في محيط السرخسي \* وان تخلف واحد من الناس وصلاها في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون مسيئا ولا تاركا للسنة واما اذا كان الرجل ممن يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج \* وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى كذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي والصحيح ان اداءها بالجماعة في المسجد أفضل وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئا فالأفضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه ولا يقتدى بغيره كذا في فتاوى قاضيان \* قال الامام اذا كان امامه لحنا لا بأس بان يترك مسجده ويطوف وكذلك اذا كان غيره اخف قراءة وأحسن صوتا وبهذا تبين انه اذا كان لا يختم في مسجده حيه أن يترك مسجده حيه ويطوف كذا في المحيط \* لا ينبغي للقوم ان يقدموا في التراويح الخوشعوان (١) ولكن يقدموا المدرسخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع والتدبر والتفكير كذا في فتاوى قاضي خان \* ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه اجماع المسلمين كذا في التبيين \* الوتر في رمضان بالجماعة أفضل من ادائها في منزله وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وقال بعضهم الأفضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار كذا في التبيين \* ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا يؤمهم في بيتهم لان استئجار الامام فاسد (٢) ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على السكال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* والفتوى على ذلك كذا في المضمرات \* والمفتدى اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد الثاني ولو صلى التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانيا يصلون فرادى كذا في التتارخانية \* لو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أقوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة أولا وشرع في الركوع واقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهم كذا في فتاوى قاضيان \* والأفضل أن يصلي التراويح بامام واحد فان صلاها بامامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال الترويحية فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح واذا جازت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز أن يصلي الفريضة أحدهما ويصلي التراويح الآخر وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج \* وامامة الصبي المعاق في (١) قوله الخوشعوان معناه حسن الصوت والمدرسخوان صحيح القراءة (٢) قوله لان استئجار الامام فاسد هذا مبني على قول القدماء والمتأخرين يجوز والاستئجار على الامامة ونحوها وهو المفقى به في زماننا اهـ بحرأوى

غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا أصابه وجع البطن أو المانة التراويح أو غير ذلك وكذا لو عجز عن القيام بذلك السبب نفعه وصلى قاعدا لا يجوز \* امام سبقة الحدث فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث منه دما قالوا يضره ولا يضر غيره ولرجاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا للاول ان يعقد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو تواضعا الاول في المسجد وخليفة معه قائم في الحراب ولم يؤتد ركعتي آخر الخليفة

ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخلع نفسه لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب أن لا يتخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاته من اقتدى به رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر ينوي الدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني يكون خليفة الاول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى وكذا لو توضأ الاول في ناحية من المسجد ورجع (١١٧)

الثاني صار اماما له عينه  
اولم يعينه اذا حدث الامام  
واستخلف رجلا وخرج من  
المسجد ثم أحدث الثاني ثم  
جاء الاول بعد ما توضأ قبل  
أن يقوم الثاني مقام الاول  
فقدمه الثاني لا يجوز تقديعه  
ولو جاء الاول متوضئا بعد  
ما قام الثاني مقام الاول جاز  
لثاني أن يقدمه \* ظن الامام  
انه أحدث فخرج من  
المسجد ثم علم انه لم يحدث  
يستقبل الصلاة وان علم قبل  
الخروج بنى على صلاته  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
يستقبل \* ظن الامام انه  
أحدث فاستخلف رجلا ثم  
أحدث الاول متممدا أو  
تكلم قبل أن يخرج من  
المسجد فسدت صلاة الكل  
كما لو فعل ذلك قبل أن  
يستخلف أحد أو ان أحدث  
غير متممدا ولم يؤد خليفة  
ركعا ينبغي أن يعيد الاول  
استخلفه حتى يجوز \* رجل  
صلى يقوم في العصر فأحدث  
وتقدم امامه طوتين قبل  
أن يقدم أحدا ان تقدم  
مقدرا ما لو تأخر يخرج عن  
الصفوف فسدت صلاتهم  
يعتبر التقدم بالتأخر في حق  
هذا الحكم والبيت بمنزلة

الترابيح والنوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند عامةهم كذا في محيط السرخسي \* اذا قامت  
الترابيح لا تقضى بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تذكروا انه فسد عليهم  
شفع من الليلة الماضية فأراد القضاء بنية التراويح يكره ولو تذكروا تسليمة بعد ان صلاوا الوتر قال محمد بن  
الفضل لا يصلونها بجماعة وقال الصدر الشمسي يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج \* اذا سلم  
الامام في تر ويحتمل فقال به ض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين بأخذ الامام بما كان عنده  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن الامام على يقين بأخذ بقوله من كان صادقا عنده كذا في فتاوى  
قاضي خان \* واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح ان  
يعيدوا فرادى هكذا في المحيط \* صلى العشاء وحده فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض  
ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة واذا صلى معه شيئا من التراويح أو لم يدرك شيئا منها وصلها مع غيره  
أن يصلي الوتر معه هو الصحيح كذا في الفتن \* واذا قامت ترويحة أو وتر ويحتمل فلا يستعمل بها قوة الوتر  
بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فاتا من التراويح وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين (١) لو وجد  
الامام في الصلاة لم يدركها القرينة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح  
ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان  
كان في التراويح اقتديت به فظهر انه في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة \* ولو صلى  
التراويح بمقتديين يصلي مكتوبة أو وتر أو نافلة الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكروه مخالف لعمل السلف  
ولو اقتدى من يصلي التسليمة الاولى بن يصلي التسليمة الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد  
الظهر بن يصلي الاربع قبله هكذا في محيط السرخسي \* لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بن يصلي  
التراويح ونوى سنة العشاء جاز وهل يحتاج لكل شفيع من التراويح أن ينوي التراويح الاصح انه لا يحتاج (٢)  
لان الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا صلى التراويح مع الامام ولم يجز لكل شفيع  
جاز كذا في السراجية \* اذا لم يسلم في العشاء حتى بنى عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه واذا بنى  
التراويح مع على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة \* السنة في التراويح انما هو الختم مرة فلا يتكرر  
لكسل القوم كذا في الكافي بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه ينقل على القوم لكن  
ينبغي ان أتى بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام هكذا في النهاية \* والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث  
مرات أفضل كذا في السراج الوهاج \* الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لأبأس به أما في  
التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلاة ولو طول الاولى  
على الثانية في القراءة لأبأس به كذا في فتاوى قاضي خان \* وتسحب التسمية بين الركعتين عندهما وعند محمد  
رحمه الله تعالى يطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين \* ويكره الاسراع في القراءة  
(١) قوله لو وجد الامام الخ هذا الفرع تقدم بلفظه قبيل الباب الرابع في صفة الصلاة فالاولى حذفه من  
هذا الموضع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحرأوى (٢) الاصح انه لا يحتاج صحح في الخلاصة  
انه يحتاج وهو الاحوط اه بحرأوى

المسجد \* المقتدى اذا شك في اتمام وضوء امامه تجوز صلاته ما لم يستيقن ان الامام تركه من اعضائه وضوئه لان الاحكام تنطبق على  
الظاهر والظاهر هو اتمام وضوءه الله أعلم \* (باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره) \* في الباب فصول أربعة فصل فيما يكره في  
الصلاة وفيما لا يكره وفصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب وفصل فيما يقطع الصلاة وفصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء \* أما الاول  
يكرهه تعالى والتسليم في الصلاة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأبأس في المكتوبة

والتطوع قالوا ان غمر رؤس الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في كراهة عدالاتي والتسبيح خارج الصلاة ويكره ان يعبث بثوبه أو جسده أو لحيته وان تكف ثوبه ولا بأس بان ينفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضره ذلك ويشغله عن الصلاة وان كان لا يضره ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يمسح العرق عن جبهته (١١٨) في الصلاة ويكره ان يشبك اعضاءه ويفرقع وان يضع يده على خاصرته وان يلتفت

وفي أداء الأركان كذا في السراجية \* وكلما زل فهو حسن كذا في فتاوى قاضيان \* والافضل في زماننا أن يقرأ بما لا يؤتى الى تنفير القوم عن الجماعة أسكسهم لان تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي \* والمتأخرون كانوا يقتون في زماننا بثلاث آيات قصار أو أية طويلة حتى لا يميل القوم ولا يلزم تعطيل المساجد وهذا أحسن كذا في الزاھدي \* وينبغي للإمام إذا أراد الختم أن يختم في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط \* ويكره أن يعجل ختم القرآن في ليلة واحدة وعشرين أو قبلها وحكى أن المشايخ رحمهم الله تعالى جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً وعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا المبلد كانت المصاحف معلمة بعشرين الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً ليقرأ في كل ركعة من التراويح المقدرا سنون كذا في فتاوى قاضيان \* ولوحصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادي والعشرين لا تترك التراويح في بقية الشهر لانها سنة كذا في الجوهر النيرة \* الاصح أنه بتركه الترك كذا في السراج الوھاج \* واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة وآية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرأة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضيان \* واذا فسد الشفع وقد قرأ فيه لا يعتد بآثار فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم في الصلاة بالآخرة وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهر النيرة \* والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتوانهم في الأمور الدينية ثم بعضهم اختار قل هو الله أحد في كل ركعة وبعضهم اختار قراءة سورة الفيل الى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لانه لا يشبه عليه عدد الدركات ولا يشغل قلبه بحفظها كذا في التجنيس \* افتتقوا على أن أداء التراويح قاعدا لا يستحب بغير عذر واختلاف في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح إلا أن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم فان صلى الإمام التراويح قاعدا بعد أو بغير عذر واقتدى به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح واذا صح اقتداء القائم بالقاعدا اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب أن يقعدوا احترازاً عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعدا \* في الفتاوى ولو صلى أربعاً بتسليم ولم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تنسده وهو أظهر الراويين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا لم تنسده قال محمد بن الفضل تنوب الأربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوھاج وهكذا في فتاوى قاضي خان \* وعن أبي بكر الاسكاف أنه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي أن يعود ويقعد ويسلم وان تذكر بعد ما سجد للثالثة فان أضاف اليها ركعة أخرى كانت هذه الأربع عن تسليمة واحدة وان قعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* واذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الراويين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه الثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهياً كان أو عامداً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهياً فكذلك وان كان عامداً فليجوز مع التراويح عشر وثلاثة أخرى لكل ثلاثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان

بأخذ القمحة و يقتلها لكن يدفنها تحت الحصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه انه لو أخذ خنقله ساهيا  
أو برغوثا فقتلها أو دفنها فقد أساء ولا يبرق في الصلاة ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو أن لا يقيم صلبه ويكره الاعتبار وهو  
أن يشد رأسه بالمديل ويترك وسط رأسه وكذلك تقص الشعر وهو أن يجمع شعره على وسط الرأس ويشده وتكره القراءة في غير صلاة  
القيام وكذلك سدل الثوب في الصلاة وهو أن يجعل الثوب على رأسه أو عاتقه ويرسل يديه امامه على صدره وتكره الصلاة في ازار واحد

من غير عذر ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصلوة هو أن يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانبيه على عاتقه اليسرى قالوا ومن صلى في ثوب واحد ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالبطقة تحافة السدل ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على بينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان الصحيح انه لا يكره على البساط ان لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل لناظر من غير تكلف فان كانت صغيرة أو موهمة الرأس (١١٩) لا بأس به ولا بأس بالصلاة على القرش والبسط والبود والصلاة على الارض أو على ماتنته الارض أفضل ويكره أن يطول الركعة الاولى على الثانية في التطوع ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلاة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزع القميص والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلاة بعمل

يسير ويكره أن يشتم طيبا وان يروح بشوية أو بمروحة في الصلاة مرة أو مرتين ولا تقصد الصلاة ويكره الدخول في الصلاة وهو مطالب ببول أو غائط فان اقتحمها وذلك يشغله عن الصلاة فمطعمها وان مضى عليها أجزأه وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن يحرف أصابع رجليه أو يديه عن القبلة في السجود وغيره وينبغي أن يكون منتهى بصره الى موضع سجوده ولا يرفع رأسه الى السماء ويكره أن يصلي خلف الصفوف اذا وجل في الصفوف فزجة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدرا المصلي المار بين يديه

سأهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا في الظهيرية وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز لكل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمة واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح فاذا أراد الامام أن يركع يقوم وكذا اذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع النوم ثم اوقافه وترك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل شرع في صلاة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو وسلم الامام فأتى بالشفع الآخر وقعد لا تشهد فاتبه الرجل ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافق في التشهد فاذا سلم الامام يقوم وبأبى بالركعتين سرعا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

#### (الباب العاشر في ادراك الفريضة)

ان صلى ركعة من الفجر أو المغرب فاقم يقطع ويقعد وكذا يقطع الثانية مالم يقعد بها بالسجدة واذا قعد بها لم يقطعها واذا أتاهم ليشرع مع الامام لكرهه النقل بعد صلاة الفجر ولما نبه من الاتيان بالوتر في النقل بعد المغرب أو مخالفة امامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فان شرع أيها اربعان موافقة السنة أحق من موافقة الامام هكذا في الكافي وهو موسوع كذا في محيط السرخسي \* ولو سلم مع الامام ففسد صلاته فيقضي أربعين ركعة لا يشرع بالاعتداء كذا في الشنقي \* ولو اقتدى بهذا المتنزل بمن يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المقتدي تجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك بتبعية الامام كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ حاني \* ولو قام الامام الى الرابعة على ظن انهم الثالثة فتابعه المقتدي في الرابعة ففسد صلاته المقتدي قعد الامام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو المختار وان صارت صلاة الامام نفلًا عندهما لكن كانت فرضًا صار منة قلا من الفرض الى النفل فصار كأنه صلى صلاتين يتخير فيصير المقتدي مصليا صلاة واحدة بامامين من غير عذر لا يحدث فلا يجوز ولو شرع في النقل ثم أقبت المختار انه لا يقطعها بقدر ركعة بالسجدة اول يقعد وكذا لو شرع في المنذورة أو قضاها لفوات هكذا في الخلاصة في الاعتداء بالامام وفيما يفعل المقتدي \* ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الامام وان لم يقعد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح كذا في الهداية \* أراد بالاقامة شروع الامام في الصلاة لا اقامة المؤذن فانه لو أخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقعد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم بالركعتين بلا خلاف بين أصحابنا كذا في النهاية \* ولو أقمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت ثم اختلفت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ولو صلى في ثامن الظهر يتم ويقعد متى ما جاز ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقعد بها بالسجدة حيث يقطعها ويخير ان شاء عاد الى القعود ليس وان شاء كبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين \* والتحذير هو الاصح هكذا في معراج الدراية \* وقيل يقطع قائما بتسليمة واحدة وهو الاصح لان القعدة مشروطة بالتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فان

ولا يقاتله ويكره أن يصلي وبين يديه نيام أو قوم يتحدثون في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية الجامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصلي الى ظهر رجل فاعد يتحدث قالوا ناويل رواية الحسن اذا رفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلاة ويكره أن يصلي وبين يديه تنورا أو كان فيه نار موقودة لانه يشبه عبادة النار \* وان كان بين يديه سراج أو قنديل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك ويكره أن يصلي وهو يعتمد على حائط أو سطوانة من

غير عذر ولا يسبغ في التطوع ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم أو دنائير لا تمنعه عن القراءة وإن منعت عن القراءة لا تجوز صلاته وكذا لو صلى وفي يديه مال يسكه ويكره أن لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وأن رفعهما لا تجوز صلاته \* (فصل فيما يلجوب السهو وما لا يلجوب السهو) \* إذا صلى ولم يدرك ثلثا فاصلي أم أربعاً قال إن كان ذلك أول ماسها (١٣٠) يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسها في هذه الصلاة وقال بعضهم

أول ماسها في عمره وعليه أكثر المشايخ فإن في ذلك غير مرة يخفى ويأخذ بها ركن إليه قلبه فإن وقع تحريمه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلاة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فإن وقع تحريمه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وإن لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالآقل في صلاة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فبقية لا احتمال أنه صلى ركعتين ثم يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه (ومعجود السهو شمل في أشياء) \* (منها) إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود إلى القعدة وإن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين من الأرض وركبناه صلى الأرض ما لم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى

التملل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك في العشاء والعصر غير أنه لا يدخل معهم تطوعاً في العصر بعد الفراغ إذا أدرك ركعة من الظهر مع الإمام فإنه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعاً ويكون مدر كفضل الجماعة في قولهم جميعاً وإن أدرك ثلثاً لمع الإمام كان مصلياً مع الإمام كذا في السراج الوهاج \* ولو شرع في التطوع ثم أقبلت المكتوبة أتم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين بروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقد قيل بينهما كذا في الهـ داية وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي أن يفوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وإن خشي فوته ما دخل مع الإمام كذا في الهـ داية \* ولبيد كوفي الكتاب أنه إن كان ير جوادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب أنه إن خاف أن يفوته الركعة أن يدل على أنه يدخل مع الإمام وسكن عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يصلي ركعتي الفجر لأن أدراك التشهد عندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية \* وأما بقية السنن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد وإن خاف فوت ركعة شرع معه كذا في التبيين \* ولو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه في الركوع الأول والثاني بترك السنة ويتابع الإمام كذا في الخلاصة \* دخل مسجداً قد أدرك فيه يكرهه أن يخرج حتى يصلي فإن كان رجلاً مؤمناً أو امام مسجد وتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج وهذا إذا لم يصل فإن كان قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة فإن أخذ في الإقامة لم يخرج حتى قضاهاما تطوعاً وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فإن مكث ولم يدخل معهم يكره كذا في محيط السرخسي \* ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصير مدر كالثلاث الركعة كذا في الهـ داية \* سوا ذلك من الركوع أو لم يتمكن وكذا لو انحط ولم ينفذ لكن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع قال المجبوي دخل المسجد والإمام راكع فقد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتصق بالصف كيلا يفوته الركوع وعندنا المشي ثلاث خطوات متوالية تطل واليكبر وأكثر مشايخنا على أنه لا يكبر لكيلا يحتاج إلى المشي في الصلاة ذكر الجلال في صلاته أدرك الإمام في الركوع فكبر قائماً ثم شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع الأصح أن يعتد بها إذا وجدت المشارة كقوله قبل أن يستقيم قائماً وإن قل هكذا في معراج الدراية \* أجمعوا أنه لو انتهى إلى الإمام وهو قائم فكبر ولم يركع مع الإمام حتى ركع الإمام ثم ركع أنه يصير مدر كالثلاث الركعة وأجمعوا أنه لو أتمه في قومة الركوع لم يكن مدر كالثلاث الركعة كذا في البحر الرائق \* أدرك الإمامه راكعاً يحرم قائماً وكبر ويأتي بالشناو تكبيرات العبد قائماً إن غلب على ظنه أنه يدرك الإمام في الركوع وإن خشي أن يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلاة العبد \* ومدر كالإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرين خلافاً لبعضهم ولو نوى تلك التكبير الواحدة الركوع لا لا افتتاح جاز ولغت نيته كذا في فتح القدير \* المقتدى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بنفسه فقرأت ويتم

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهر وهو امام فيما يخافت فيه قل ذلك أو أكثر أو خافت فيما يجهر فيه قل صلاة ذلك أو أكثر في ظاهر الرواية وفي النوادر لا سهو عليه ما لم يخافت مقدار ما يتعلق به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلاث آيات قصار وآية طويلة وذكر شمس الأئمة الحوافر في رحمة الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء في كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لأنه غير بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

ان المنفرد اذا ظن انه امام جهر كالجهر الامام يلزمه سجود السهو ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحدهما أو ترك السورة في الاولين أو أحدهما يلزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاولين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ثم السهو عليه وقيل بأنه يلزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد ناسبا في القعدة الاولى أو في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد ساهيا يلزمه السهو في (١٣١) ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي

اماما يأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن يأخذ بقول محمد رحمه الله تعالى ومن عليه السهو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى في القعدة الثانية والاحوط أن يصلي في القعتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة ساهيا فلما قرأ البعض تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو وان قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان بقي الاكثر فعليه السهو اماما كان أو منفردا وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة أو آية من القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو في التشهد في الركوع أو في السجود كان عليه السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزمه السهو ولو قعد في الثانية

صلاته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته وان أدرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضيان \* ومن أتى مسجدا قد صلى فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدله مادام في الوقت ساعة وان كان فيه ضيق يتركه قبل هذا في غير سنة الظهر والقبر هكذا في الهداية \* وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاض خان والتمرتاشي والمجوب في كذا في الكفاية وهكذا في النهاية وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية \* وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية \* والاولى أن لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية \* سواء صلى الفرض بجماعة او لا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية

#### \*(الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت)\*

كل صلاة فاتت عن الوقت بسد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء ترك عمد أو سهوا أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة فلا قضاء على مجنون حال جنونه لما فاتته في حال عقله كالأقضاء عليه في حال عقله لما فاتته حال جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن ردة ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله بوجوبها ولا على من غلب عليه ومن غلبه من الائمة ما فاتته في تلك الحال وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه أن الفاتئة تقضى على الصفة التي فاتت عنه الا عند ضرورة فيقضى مسافرا في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر منها ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة \* ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العروقت له الاثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا تجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق \* رجل صلى فارتد فاسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي \* صبي صلى العشاء ثم نام واحتلم وانتبه قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبي اذا باغت بالحيض قبل طلوع الفجر لا يلزمها قضاء العشاء لان الحيض لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فاذا قارنه أولى أن يمنع وان بلغت السن تلزمها العشاء وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت \* هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى قضى الفوائت انقضاه بجماعة فان كانت صلاته يجهر فيها يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخفاء والجهر أفضل كافي الوقت ويخاف فيما يخاف فيه خما وكذا الامام كذا في الظهيرية \* الترتيب بين الفاتئة والوقية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي \* حتى لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء الفاتئة كذا في محيط السرخسي \* وكذا بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية \* ولو صلى القبر وهوذا كراهه لم يوتر فنهى فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتائية الصبي اذا بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كل المرأة اذا بلغت ورأت دما صهيها تصير صاحبة عادة مرة واحدة كذا في التتارخانية \* وأما الترتيب في بعض اعمال الصلاة فليس بغير عندنا كذا في المحيط \* حتى ان من أدرك الامام في أول الصلاة ونام خلفه أو سبقه

(١٦ فتاوى اول) قدر التشهد ونسى قراءة التشهد ثم تذكره فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الأربع أو الثلاث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فذكر في القعدة أو بعد ما قام من الركوع لا يفتن وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العيد يلزمه السهو ولو زاد في صلاته ركوعا أو سجودا لا تقصد صلاته ويلزمه السهو ولو افتتح الصلاة ثم شك انه هل كبر لا فتحة ثم تذكره

كبر ان شغله التفكير عن اداء من الصلاة كان عليه السهو والافلا ولوشك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم تذكر ان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا لقطع الاول ولوافتح الظهر ثم نسي فظن انه في العصر فصلى ركعة أو أكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهو عليه لان تفكيره لم يشغله عن اداء ركن ولوشك في ركوعه أو سجوده وطال تفكيره كان عليه السهو ووصل وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ثم شك انه صلى ثلاثا (١٣٣) أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوءه ساعة ثم استيقن فأتى وضوءه فعليه السهو لانه في

الحدث فسبقه الامام ثم انبه أو توضأ وعاد فعليه ان يقضى أو لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا أدركه فلو تابع الامام أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جاز عند علمائنا الثلاثة وكذلك في صلاة الجمعة اذا رآه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً أو أمكنه اداء الركعة الثانية فآدى أو لا الركعة الثانية قبل ان يؤدى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جاز عندنا كذا في شرح الطحاوى في فصل ستر العورة ثم الترتيب يسقط بالنسيان وعما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات ولو تذكر صلاة قد نسيها بعد ما آدى وقبلة جازت الوقتية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو صلى الظهر على ظن انه متوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما وصلى الظهر يوم عرفة على ظن انه متوضئ ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين يعيدهما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي \* واذا صلى الظهر وهو ذاكر انه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر يجوز العصر لانه لا فائدة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين \* ولوشك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ تيقن انه لم يصل الفجر يعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي \* ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ان مذهب علمائنا رحمه الله تعالى ان تفسد صلاته قال ولكن لا تقسده حين ذكرها بل يقرأها ركعتين ويعيدها تطوعاً سواء كان الفائت قديماً أو حديثاً كذا في المحيط \* ولو أن صلى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعهها واشتغل بالفجر تقوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويصلي الفجر ثم يصلي الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الامام فانه يشتغل بالفجر اجماعاً وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يفوته الوقت أتم الجمعة اجماعاً ثم يصلي الفجر بعد ما كذا في السراج الوهاج \* ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قدم الفائتة جازاً ثم هكذا في النهار الفائت \* ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفائتة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر نطق الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين \* ويراعى الترتيب وان كان لا يؤدى الوقتية على وجهه الا فضل كالمواضيق الوقت بحيث لا يمكنه ان يصلي الوقتية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتصار على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في الترمذي \* ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشرع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسياً والمسئلة بما لها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا في التبيين \* ويعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق حتى لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان الوقت يجمع ما صلاهما والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعيد الفجر فطاعت الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد في العشاء صغى فخره هكذا في التبيين \* وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظره فان كان ما بقي من

حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولوشك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو وان افتتح الصلاة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً وساهياً لاسهو عليه وان جهل بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهو عليه وان قرأ في الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني ان شاء وان قرأها لا يكون قضاء وان ترك السورة في الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الاخرين أولهم بقراً واذا قرأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزئهم بقراء السورة ولا يجزئهم بقراءة الفاتحة \* ورجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة فلما لم ين

خلفه لم يعلم انهم ان قاموا قاموا وقعدوا قعدوا بذلك قالوا لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع وقت الدين في تكبيرة الافتتاح ولا بترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا بترك التسمية في الركعة الاولى ولا بترك سمع القليل حمد موربنا للحمد ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة أو



الرابعة ساهيا لاسهوه عليه ولولم يقرأ شيئا من القرآن في الشخ الثاني ولم يسجد من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال إن كان متعبا فقل ساه وان كان ساهيا كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يخرج عليه في العمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التسهل سقط عنه سجود السهو وكذا لو سها في قضاء الفاتنة فلم يسجد حتى اجرت الشمس وكذا في الجمعة إذا خرج (١٣٣) وقته وكل ما يمنع البناء إذا وجد بعد السلام يسقط السهو

• اقتدى بإمام سلم عليه سجود السهو أن يسجد الإمام للسهو وصح الاقتداء بالأفلا وعند محمد رحمه الله تعالى يصح الاقتداء على كل حال إذا لم يسجد الإمام للسهو لا يسجد المقتدى • إذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لاسهو عليه ويسلم عن يمينه إذا قعد على الرابعة قد قدر التشهد ثم تذكر بعد السلام أنه لم يشهد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعود ويشهد وقال زفر والحسن رحمه الله تعالى لا يشهد إذا ترك صلاة الليل ناسيا فقضاها في النهار وأتم فيها وخافت ساهيا كان عليه السهو ويغني أن يجهر ليكون القضاء على وفق الاداء وإن أم ليلاني صلاة النهار يخافت ولا يجهر فإن جهر ساهيا كان عليه السهو ولو أتم في التطوع في الليل خافت متعبا فقد أساء وإن كان ساهيا فعليه السهو إذا لم يقرأ شي في الشفع الأول يقرأ في الشفع الثاني برفاعة

وقت الظهر ما أمكنه أن يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم تجزئه التي صلى وعليه أن يقضى الفجر ثم بعد الظهر وكذلك أن بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التنازلية ناقلا عن الحجة • وإن كانت المتروكة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض حتى لو تذكروا وقت الفجر أنه لم يصل العشاء والوتر وبقي من الوقت ما لا يسع فيه إلا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكروا وقت العصر أنه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت إلا ما يسع فيه ثماني ركعات فإنه يقضى الظهر ثم يصلي العصر وإن كان لا يسع فيه إلا ست ركعات فإنه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفاتنة هكذا في فتاوى قاضي خان • والعبرة في العصر لا بخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين • وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط أن أمكنه أداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وإن كان لا يمكنه أداء الاثنين قبل غروب الشمس فعليه مراعاة الترتيب الأعلى قول حسن ابن زياد فإن عند ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية • ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر وسقط الترتيب بالإجماع كذا في التبيين • ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر أن عليه الظهر فإنه انقضت على صلته كذا في الجوهر النيرة • ولو سقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تنفسد على الأصح وهو مؤثر على الأصح لا قاض كذا في الزايدة • ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا وإذا تذكر يلزمه هكذا في التنازلية ناقلا عن الخلاصة • وبسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي • وذكر الكثرة أن تصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلاة السادسة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اعتبر دخول وقت السادسة والأول هو الصحيح كذا في الهداية • ثم اعتبر فيه أن تبلغ الفوائت المتخلة مذفاته ستة وإن أدى ما بعدها في أوقاته وقيل يعتبر أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم وهو لا يدري أيتم أو لم يفعل الأول يسقط الترتيب لأن المتخلة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستا فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والأول أصح كذا في التبيين • وهو أوسع وبالثاني قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل وهو أحوط هكذا في فتاوى قاضي خان • وكثرة الفوائت كما تسقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجزأ ثم ثلاثين ظهر راتمه هكذا في محيط السرخسي • الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ستة الأصح أنه لا يعود هكذا في الخلاصة • قال الشيخ الإمام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط • حتى لو ترك صلاة شهر فقضاها الأصل واحدة ثم صلى الوقتية وهذا كراهة أجاز كذا في محيط السرخسي • (والفوائت نوعان قديمة وحديثة) • فالقديمة تسقط الترتيب أتمها وفي القديعة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم يقض ثلاث الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى إذا كرر الفاتنة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز

الكتاب وسورة ويحجرهم ما في قولهم جميعا ويسجد لاسهو إذا أخر السجدة الصليبية أو سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو إذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو قبل هذا إذا سلم بعد الإمام فإن سلم مع الإمام لاسهو عليه المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خربا جدا ساهيا بخوض صلته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه السهو إذا زاد على التشهد الأول حرفا ولو لم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يلزمه السهو إذا صلى العصر خمسا وقعدت الرابعة

قدر التشهد قالوا لا يضيف اليها أخرى لان الشغل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه فوات محله لانه آخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله تعالى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختيار أما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره وكذلك قالوا فمن اراد أن يتطوع في آخر الليل فليصلي ركعة طلع الفجر فالأفضل أن يتمها لما قلنا اذا بدأ بقراءة السورة (١٣٤) في الركعة الاولى أو الثانية فقرأ فاسأها كان عليه السهو اذا سلم بعد

وعليه الفتوى كذا في الكافي \* واذا آخر الصلاة الفاتحة عن وقت التذ كرمع القدوة على القضاء هل يكره فالمدكور في الاصل انه يكره لان وقت التذ كراغا هو وقت الفاتحة وتأخير الصلاة عن وقتها مكروه بلا خلاف كذا في المحيط \* في الاصل رجل صلى العصر وهو ذا كراهة لم يصل الظهر فله فاسد الا ان يكون في آخر الوقت لكن اذا فسدت الفريضة لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يبطل والمسئلة معروفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تنفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزا لا يجب عليه اعادته وعندهما تنفسد فسادا تاما لا يجوز اؤها بحال فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفاتحة والوقفية كما تسقط بكثرة الفواتح تسقط بكثرة المؤدى كذا في المحيط \* رجل نسي صلاة ولا يدريها ولم يقع تحريمه على شيء بعيد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية \* قال الفقيه وبه تأخذ كذا في التارخاتية ناقلا عن النبايع \* وكذا لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري أي صلاتين اعاد صلاته يومين وعلى هذا القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري أيهما ترك أو لا تحترى فان لم يكن له رأى بعيد ما أدى أو لا مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا لا تأمره الا بالتحريم ويسقط عنه الترتيب للجهل فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي \* فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضا مصلي العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انهم من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يحترى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم بعيد الظهر احتياط ثم بعيد العصر وان لم يعد لا شيء عليه كذا في المحيط (مسائل متفرقة) في اليتيمة سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلالة ثم اقتسدي به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيما والمقتدي مسافرا كذا في التارخاتية \* شافعي المذهب اذا صار حنفي المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيها ثم اراد أن يقضيها في الوقت الذي صار حنفيها يقضي على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة \* رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثا لا بعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل من غير أن يسأل أحدا ثم سأل وأمر بالثلاث بعيد ما صلى كذا في الذخيرة \* وفي الصيرفية امرأة تركت صلاة فحاضت وطهرت فصارت مع تذكر الفاتحة قال لا يجوز كذا في التارخاتية \* حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرايع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذ مات ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضيه في آخر باب ما يكون اسلام من الكافر وما لا يكون \* فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان أو رجل واحد أن لا يلزمه كذا في محيط السرخسي \* في العتابة عن أبي نصر رحمه الله فممن يقضى صلوات عمره من غير أن فاتته شيء يريد الاحتياط فان كان لاجل النقصان والكرهات فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الابداء صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المصبرات \* ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى رجل يقضى

ما قد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة في السهو ثم يتشهد ثم يسلم اذ انسى التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفع بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تنفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنفسد صلاته لان قعود الاول ما ارتفع كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما قرأ أو لم يرتفع أصلا لان محمل قراءة التشهد العقد فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا روايتها فيها اذ انسى الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائما لقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تنفسد صلاته لانه لما اتصّب قائما للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تنفسد

صلاته وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصلا لان الرقص كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن اذا اراد أن يقرأ في صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لسهو عليه اذا شك في سجود السهو انه يسجد سجدة أو سجدتين وطال تفكيره ثم تذكر لسهو عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسها فيما يقضى فكفاه سجدة واحدة وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه فيما يقضى وفرغ عن صلاته بسجدة السهو والذي كان مع الامام استحسانا ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سها في

الفواتح

يقضى فانه يسجد السهو امام سهائي صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسهل الثاني أيضا فسجد الثاني سجدة واحدة كفا ذلك اذا سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فركع فلم يسجد وسجد الامام السهو يتابعه المسبوق في سجود السهو ويقدمه مقدارا للشهد لان انفراد لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة بعد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود الامام السهو وانقضت بالتابعة (١٣٥) فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق

أن يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فالمسألة على وجوه اما ان كان مسبوقا ركعة أو بركتين أو ثلاث فان كان مسبوقا ركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مزار ما يجوز به الصلاة بآزمنة صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك ففسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القراءة في احدهما ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد أدنى قومة وقرأ في الآخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته بركعتين

الفوائت فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر أو لم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقنت ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترًا فقد أداه وان لم يكن فقد صلى التطوع أربعة ولا يضرم القنوت في التطوع \* وفي الحجة والاستغفار بالقوائت أولى وأهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلاة الغنم وصلاة التسميم والصلوات التي رويت في الاخبار فم اسور معدودة واذ كان معه مودة فثلاث بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرات \* ولا يقضى الفوائت في المسجد وانما يقضى في بيته كذا في الوجيز لا كدردي \* في الملتقط ولو أمر الابن أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا كذا في التارخاتمة اذا مات الرجل وعليه صلوات فائنة فأوصى بأن تغطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر ولو ترك نصف صاع والصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم تصدق المسكين على بعض ورثته ثم تصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع خنطة منورين ولو دفع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الانظار وفي الوالدية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امانات لغير واحد ومنه الفقير واحد اختار الفقيه انه يجوز عن أربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة \* وفي القيمة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القديبة عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا \* وسئل حيدر الوري وأبو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل تجب عليه القديبة عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حي فقال لا كذا في التارخاتية \* في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولى من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه بعيد القبر والمغرب احتياطا ولو تركه تركه القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها لو اعيد صلاة الفجر والوتر ولو تركه تركه القراءة في ركعتين بعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تركه تركه القراءة في أربع ركعات بعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء لا بعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط \* تارك الصلاة عمدا لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفوائت

### (الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الهداية \* والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السيلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا سلم في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجزت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام بسقط السهو كذا في البحر الرائق \* وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهائه لم يسجد كذا في النهر الفائق \* ومجمل بعد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأه عندها كذا رواية الاصول وبأن يتسلمتين هو الصحيح كذا في الهداية \* والصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل كذا في الكافي \* ويسلم عن يمينه كذا في الزاهدي \* وكيفيته أن يكبر بعد سلامه الاول ويحترس اجدا ويسلم في سجوده ثم يفعل ثانيا كذا في التبيين \* كذا في المحيط \* وبأن بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح وقيل بأن يقرأ في القعدة الاولى كذا في التبيين \* والاحوط أن يصلي

المغرب ركعتين وقعدة قد رالتشديد ووطن انه أم الصلاة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكرانه لم يتم المغرب بعد ما سجدة السنة أو قبل ذلك فسد المغرب لانه اتفق الى السنة قبل اكمل الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكرانه قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعدة قد رالتشديد جازت المغرب والا فلا لانه المغرب ثانيا لم تصح فيبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعدة يتم الصلاة والا فلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر الافتتاح فاقتصر على ثلاث ركعات جازت صلاته لانه في المرة الثانية

قعدة في الثانية وهي ثلاثة قعدة ولو صلى المغرب ركعتين فظن أنه لم يفتح وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلاته لأنه في الأولى فإذا لم يقعد على رأس الأولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على رأس الثالثة فتفسد صلاته \* إذا صلى الظهر أو صلاه ترك بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلاة فصلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لأننية استقبال الظهر لم تصح لأنه كان في الأولى فصار خالطاً المكتوبة بالثلاثة فلا قبل إكمال المكتوبة فتفسد (١٣٦) صلاته \* رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن أنه أتروى بجهة

في القعدة كذا في فتاوى قاضي خان \* وحكم السهو في القرض والنفل سواء كذا في المحيط \* قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن وإنما أمر بها بعد سجدة السهو ليدفع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تفسد صلاته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج \* وفي الوالوجبة الأصل في هذا أن المتركة ثلاثة أنواع فرض وسنة وواجب ففي الأول أن أمكنه التدارك بالقضاء يقضى ولا فسدت صلاته وفي الثاني لا تفسد لأن قيامها باركانها وقد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو وفي الثالث أن تركها ساهياً يجبر بسجدة السهو وان تركها عمداً لا كذا في التتارخانية \* وظاهر كلام الجمل الغفرانه لا يجب السجود في العمد وإنما يجب الإعادة جبراً نقصانه كذا في البحر الرائق \* ولا يجب السجود إلا بترك واجب أو تأخير أو تأخير ركن أو تقديمه أو تكراره أو تغييره واجب بأن يجهر فيما يخاف وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي \* ولا يجب بترك التعوذ أو السجدة في الأولى والثانية وتكبيرات الالتفات إلا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العمد ولا يجب بترك رفع اليدين في العمد وغيرهما فمن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو لاساهيا ولو ترك القومة ساهياً بأن انحط من الركوع ساجداً في فتاوى قاضي خان أن عليه السجود عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في فتح القدير \* (ثم واجبات الصلاة أنواع) \* (منها) قراءة الفاتحة والسورة إذا ترك الفاتحة في الأولين أو أحدهما يلزمه السهو وإن قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسهو وعليه وإن في الأكثر كان عليه السهو وأما ما كان أو منقراً كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن تركها في الآخرين لا يجب أن كان في القرض وإن كان في النفل أو التروى وجب عليه كذا في البحر الرائق \* ولو كررها في الأولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الآخرين كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة الأخرى فأقرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية \* ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة وآيتين فقرأ كعاهما ثم تذكراً أو تذكراً ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية \* ولو قرأ الفاتحة عن السورة فله سجود السهو كذا في التبيين \* ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الأصح ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهدته يلزمه وهذا إذا بدأ بالقراءة ثم بالشهادتين بدأ بالشهادتين ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو قرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى \* ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال إن كان متعمداً قد أساءه وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا سجد عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وإن كان قرأ من السورة وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فإنه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد السهو وفي الخلاصة إذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* وإذا قرأ في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط \* وفي الوالوجبة المصلي إذا تلا آية السجدة ونسى أن

أوسلم في الظهر على الركعتين على ظن أنها جامعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر يستقبل الصلاة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها أربعة فإنه يقضى على صلاته ويسجد سهو لأنه في المسائل الثلاث سلم مع عمله أنه صلى ركعتين فكان عامداً في السلام على رأس الركعتين فتبطل صلاته أما في المسئلة الرابعة سلم على رأس الركعتين على ظن أنه صلى أربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على رأس ركعتين فلا تبطل صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يني كالوطن أنه أحدث فانه عرف ثم علم أنه لم يحدث وعندهما كان له أن يني على صلاته ما لم يخرج عن المجدد وعند محمد رحمه الله تعالى لا يني فكذلك في هذه المسئلة مصل على الأربع إذا رفع رأسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر أنه لم يسجد في الثانية إلا سجدة واحدة فإنه يسجد تلك السجدة ثم تشهد للثانية ثم يسجد للثالثة ثم يسجد لان

عوده إلى السجدة المتركة لا يرض الركوع ويلزمه السهو لأنه آخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها وإن تذكر يسجد وهو أكره في الثالثة أنه ترك من الركعة الثانية سجدة فإنه يسجد السجدة المتركة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما ماله أنه مات ذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس مما قبل الارتقا فمكان عوده للسجدة المتركة رفضاً للركوع فترفض بخلاف ما بعد التمام المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة فسجد هاشم خرج عن الصلاة قبل أن يشهد فقد رتبته فسدت صلاته لأن

العود إلى سجدة التلاوة يرض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصليبية يرض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار من الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى أما العود إلى سجود السهو ولا يرض القعدة باتفاق الروايات \* إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة فقد كفي  
 مكانه بعدم تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد فإن سجدة التلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا يرض القعدة ولا تقصد صلاة  
 القوم لا نقطاع المتابعة \* المسافر إذا صلى ركعتين وسهما فيهما وسجد للسهو ثم نوى الإقامة (١٣٧) صحت نيته ويقبل فرضه أربعاً

ولو صلى الرجل ركعتين  
 تطوعاً وسهما فيهما وسجد  
 للسهو فأراد أن يني عليهما  
 ركعتين لا يني \* من عليه  
 السهو إذا سلم وهو يريد أن  
 لا يسجد للسهو كان عليه أن  
 يسجد ونيته باطلة \* رجل  
 ترك من صلاته سجدة صليبة  
 وسجدة للتلاوة فسلم وهو  
 ذا كرا أحدهما فسدت  
 صلاته كانت المذكورة  
 صليبة أو تلاوة وعن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أن  
 كان ناسياً للتلاوة وذا كرا  
 للصليبة فكذلك وإن  
 كان على العكس لا تقصد  
 صلاته ولو سلم وهو ذا كرا  
 أنه قد قدر التشهد لم يكن  
 يقرأ التشهد ثم تذكر أن  
 عليه سجدة للتلاوة لا يعود  
 لأنه سلام عدو صلاته تامة  
 لأنه لم يترك ركناً وكذا لو سلم  
 وهذا كرا إن عليه سجدة  
 التلاوة ثم تذكر أنه لم يتشهد  
 فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد  
 للتلاوة وصلاته تامة \* المولى  
 إذا نسي سجدة التلاوة في  
 موضعها ثم ذكرها في  
 الركوع أو في السجود أو في  
 القعود فإنه يجزئها ساجداً  
 ثم يعود إلى ما كان فيه  
 فيعبد استقبلاً وإن لم

يسجد لها ثم ذكرها وسجدها وجب عليه سجود السهو لأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه  
 والاول أصح كذا في التارخانية \* إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فاختار سورة أخرى لا سهو عليه  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها) تعيين القراءة في الأولين كذا في البحر الرائق \* (ومنها) رعاية الترتيب  
 في فعل مكرر ولو ترك سجدة من ركعة فقد كرها في آخر الصلاة وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس  
 عليه إعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة لم يفسد سجدة السجود لكن لا يعتد بالركوع فيفرض إعادة بعد  
 القراءة كذا في البحر الرائق \* (ومنها) تعدل الأركان وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وقد اختلف في  
 وجوب السجود بتركه بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولو لم يسجد بتركه ساهياً وصحبه  
 في البدائع كذا في البحر الرائق \* (ومنها) القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين  
 \* (ومنها) التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى أو الأخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك بعضه كذا  
 في التبيين \* سواء كان في الفرض أو النفل كذا في البحر الرائق \* ولو قرأ التشهد في القيام كان في الركعة  
 الأولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب كذا في الظهيرية  
 \* ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد ذلك يسجد للسهو وهو الأصح لأن بعد  
 الفاتحة محل قراءة السورة فإذا تشهد فيه فقد أجزأ الواجب وقبلها محل الشاء كذا في التبيين \* ولو تشهد في  
 الآخر بين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي \* وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهواً فلا سهو عليه  
 وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو كذا روى  
 عن أبي حنيفة رحمه الله في الوقعات الناطقية وذكر هنالك أذا بدأ في موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه  
 السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائماً أو ركعاً أو ساجداً لا سهو عليه مكنياً  
 في المحيط \* ولو كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واختلاف في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب  
 عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والاول  
 أصح ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين \* وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر عاد  
 وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ويجب إذا قعد فيما  
 يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرداً أو أدباً للقيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود  
 إلى القعدة هكذا في فتاوى قاضي خان وسجد للسهو \* ولو عاد إلى القعود تفسد صلاته على الصحيح كذا في  
 التبيين \* وإن لم يكن كذلك يقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الأصح هكذا في الهداية  
 والتبيين \* ويعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان إن كان النصف الأسفل مستوحياً كان إلى القيام أقرب  
 والآخر كذا في الكافي \* وفي رواية إذا قام على ركبته لينهض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة  
 الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع البتة وركبته على الأرض لم يرفعهما إلا سهو عليه هكذا روى عن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا إذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع  
 السجود أو كرر ركناً أو قدم الركن أو أخره في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدروري ومن ترك  
 من صلاته فعلاً وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو لأن الفعل إذا وضع فيه ذكر فذلك أمانة كونه مقصوداً

بعدما زنت صلاته وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه لأن الصلاة واحدة وإن كان ما ما وصلى ركعة وترك منها سجدة فصل ركعة أخرى  
 وسجد لها فتذكر المتروكة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد للمتروكة ثم يعيد ما كان فيها لأنهم ارتفضت في عيها استحسنوا  
 فاما ما قبل ذلك إلى المتروكة هل ترتفع إن كان ما تحلل بين المتروكة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه  
 إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرتفع إذا قرأ في الشفع

الثاني من الظهور أو العصر أو العشاء الفاتحة والسورة ساهيا لاسهوعليه قرأ في صلاة الجمعة سجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ آتجافى جنوبهم لاسهوعليه لانه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولاة \* (فصل فيما يفسد الصلاة) \* المفسد للصلاة وتوان فعل وقول أما الاول اذا حدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو عاف متمدا فسدت صلاته وان سبقه الحسد ولم يتعدان كان حداثا موجب له الغسل فكذلك وان كان موجب (١٣٨) الوضوء فان كان بفعل الآدى فكذلك وان لم يكن بفعل الآدى لا يفسد الصلاة بل

في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وان كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليدين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود واذا قعد المصلي في صلاته وتشهد ثم شك انه صلى ثلاثا أو أربعا حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن انه صلى أربعا فأتى صلاته فعليه سجدة السهو وان شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه واذا حدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغل عن الوضوء ساعة فعليه سجدة السهو وكذا في المحيط \* (ومنها القنوت) فاذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع ولوتره التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت بسجدة السهو ولا تخفى عليه تكبيرات العيد كذا في التبيين \* (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع اذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها أو أتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق \* ويستوى في الزيادة والنقصان القليل والكثير قد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلاة العيد بسجدة السهو وكذا في الذخيرة \* وذكروا في كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعاد الى القيام بخلاف المسبوق اذا ترك الامام في الركوع فانه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق \* ولوتره تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العيد وجب عليه السهو لانها واجبة بعد التكبيرات العيدين بخلاف تكبيرة الركوع الاول لانها ليست لمصلحة بل كذا في التبيين \* السهو في الجمعة والعيدين المكتوبة والتطوع واحد الا ان مشايخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لتلايقع الناس في تشبه كذا في المضمرات ناقلا عن المحيط \* (ومنها الجهر والاختفاء) حتى لو جهر فيما يخافت أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلاف في مقدار ما يجب به السهو ومنها قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما تجوز به الصلاة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها \* والمنفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لانهم ممن خصائص الجماعة هكذا في التبيين \* وان جهر بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهوعليه كذا في فتاوى قاضي خان (فصل) سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط \* ولا يشترط أن يكون مقتديا به وقت السهو حتى لو أدرك الامام بعد ما سلم يلزمه أن يسجد مع الامام تبعاله ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يقتضي الاول وادخل معه بعد ما سجد هما لا يقضيما كذا في التبيين \* سهو المؤتم لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على المؤمن كذا في المحيط \* والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته \* والا حقا اذا سجد للسهو مع الامام لا يعتد به ويسجد في آخر صلاته وينبغي للمسبوق أن يمكث ساعة بعد سلام الامام ولو ان كان يكون على الامام سهو هكذا في محيط السرخسي \* ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضاء لا يسهو عنه ويسجد في آخر صلاته \* ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام أن عابه سهوا فسجد له قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود الى متابعتها ثم اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد الى متابعتها الامام ونسى على قضائه فانه تجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسانا ولو سجد الامام بعد ما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعتها فسدت صلاته كذا في السراج الوهاج \* ولو سها الامام في صلاة الخوف بسجد للسهو وتابعه فيه الطائفة الثانية وأما الطائفة الاولى فانه لا يسجدون بعد

يتوضأ ويبنى اذا كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فمزمها يديه عمدا فسال منه الدم فسدت صلاته لانه تعد الحدث وان لم يغزها لكنها انشقت باصا به اليد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو بمنزلة ما لو رمى انسان بينة أو وجرة وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى نفسه سد صلاته ويمنع البناء كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي بشئ انسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي أو وضع جبهته على الارض في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلاته عندهما وقيل تنفسد عند الكل لان الاحتراز عنسه يمكن فاذا لم يجترز صار كانه قعد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقطت منها عسرة فخرجته وان لم يصعبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلوات كان كثيرا منه بد نفسه صلاته وان كان يسيرا

لا تنفسد صلاته واختلفوا في القلة والكثرة قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو وكثير وما يقام بسدا واحدة فهو الفراغ يسيرا لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي اذا ضرب ذابته مرة أو مرتين لا تنفسد صلاته لان الضرب يتم بد واحدة وان ضرب بها ثلاث مرات في ركعة واحدة تنفسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر أو النفل أربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تنفسد صلاته وان ضرب بها ثلاث مرات في ركعة واحدة تنفسد صلاته وكذا لو اتقص من عمامته كورفسواه مرة أو مرتين لا تنفسد لان ذلك يحصل بسدا

واحدة وان تهم فسدت صلاته لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تقصرت فسدت صلاتها ولو اغلقت الباب لا تفسد صلاته لان ذلك يحصل بتعدين بادخال اليد في المغلق ثم شد المغلق وان فتح الباب المغلق فسدت صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلق ثم تحريك المغلق وقت الفتح ثم اخراج المغلق من موضع الشد ولو شد السراويل تفسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الازرار لا تفسد صلاته يتم بيد واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الوضوء لا تفسد (١٣٩) ولو رفع العمامة ووضعها على الارض

أو رفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار ولو نزع القميص لا تفسد ولو لبس القميص تفسد ولو شغل أو خلع نعليه لا تفسد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولو لبس الخفين فسدت صلاته لانه لا يتم بيد واحدة ولو ألجم دابته أو أسرحها أو نزع السرج فسدت صلاته وان أمسكها أو خلع اللجام لا تفسد ولو لبس قلنسوة أو قبضة أو نزعها لا تفسد وان روى طبر لم تفسد صلاته قبل هذا اذا كان الجرح في يده أما اذا أخذ الجرح من الارض وروى طبر لم تفسد صلاته ولو تزوج بمرحوة أو بكه لا تفسد صلاته وقدم قبل هذا وان كل أو شرب عامدا أو ناسيا فسدت صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان وان ابتلع شيأين أسنانه في الكتاب انه لا تفسد الصلاة ولم يوصل قبل هذا اذا كان قليلا فان كان كثيرا يفسد الصلاة ثم اختلفوا في القلة والكثرة بعضهم قدروا

الفرغ من الاتمام كذا في الجرار اتي \* والا حق لا يسجد للسهو وهو فيما يقضى والمسبوق يسجد للسهو فيما يقضى ولو سها امامه ولم يسجد للمسبوق معه وسها هو فيما يقضى يكفيه سجدة ثان والمقيم خلف المسافرين حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو \* الامام اذا سها ثم أحدث فقدم مسبوقا أتتها الا السلام فانه يقدم رجلا أدرك أول الصلاة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك أول الصلاة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد للسهو في آخر صلاته هكذا في محيط السرخسي \* رجل صلى الظهر خسا وقعد في الرابعة قدر التشهدان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط \* ويسجد للسهو وكذا في السراج الوهاج \* وان تذكر بعد ما قعد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير شفعاً ويتشهد ويسلم هكذا في المحيط \* ويسجد للسهو واستحسانا كذا في الهداية \* وهو المختار كذا في الكفاية \* ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط \* والركعتان نافلت ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين \* وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره بعد العصر اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين \* وصرح في التبيين بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في الجرار اتي \* واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك القعدة على الركعتين والتغفل قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التغفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين \* وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في المحيط \* وفي الخلاصة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وكذا في التتارخانية \* وان قعد الخامسة بالسجدة فسد نظره عندنا كذا في المحيط \* وتحولت صلاته فلا عندنا في حيفه وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية \* ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بوضع رأسه للسجدة تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عنه دأبي يوسف رحمه الله تعالى يتأذى بوضع الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط \* قال نضر الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية \* وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط \* ويقعد ويتشهد ويسلم كذا في فتح القدير \* والاصح أنه لا يسجد للسهو كذا في النهاية \* وان سلم نية القطع من وجب عليه السهو وهو في الصلاة ان يسجد للسهو والاعندهما وهو الاصح وعند محمد رحمه الله تعالى هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحمه الله تعالى مطلقا وعند محمد رحمه الله تعالى انفقوا في تقض الوضوء عند خلافهما وصالته تامة اجماعا وسقط منه سجود السهو ولو نوى الإقامة انقلب فرضه أربعا عندنا ويسجد في آخر الصلاة

(١٧ - الفتاوى اول) القليل بما دون الجصة وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون حمل القم لا يفسد الصلاة وفرق بين الصلوات وبين الصوم وان ضرب انسانا بسوط أو سيف فسدت صلاته وان تقاد سيفاً ونزعه لا تفسد صلاته وكذا اذا تدرى برداء أو رجل شيأ خفيفا يحمل بيد واحدة أو رجل صبياً أو ثوبا على عاتقه لم يفسد صلاته وان كان ثقباً لا يتحمل بالاجر بمقابلته فسدت صلاته وان دفع المار بين يديه برأسه أو يديه لا تفسد صلاته وان روى بهم فسدت صلاته لانه كثير قالوا هذا اذا أخذ القوس والسهم ووضع

النهم على الوتر ويحبه فاما اذا هلك الفوس في يدهم السهم على الوتر فيمضي لا تفسد صلاته ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الاباليدن وان نزل عن الدابة لم تفسد لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين بأن يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض قالوا هذا يشك بما اذا حله غيره ووضع على السرج فان صلاته تفسد ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال ان فعل غيره لا يتقل اليه فصار كأنه هو الذي يركب بنفسه وهذا على قول (١٣٠) من يقدد الكثير يعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل

رحمته تعالى وقال به منهم ان كان يحال لو آه انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير وان كان يشك انه في الصلاة أو ليس في الصلاة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم يفرض ذلك الى رأى المصلي ان استغفنه واستكثره فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا القول أقرب الى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير ابل يفرض ذلك الى رأى المبتلي به ولوحول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر ولو كان في العصر فتأخر عن موضع قيسامه فسدت صلاته قال الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ما لم يتأخر مقدار سجوده من خلفه وكذا عن يمينه أو عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة المرأ اذا طنت انما أحدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن

وعندهما لا يتقلب أربعاً وسقط عنه سجود السهو اذا اجابه بوجوب طاله كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكارم \* ومن صلى ركعتين تطوعاً فسهوا فيهما وسجد للسهو ثم أراد أن يصلي آخرتين لم يبين كذا في الهداية \* ولو بنى صح لبقاء الصلوة ويعيد سجود السهو في المختار وكذا المسافر لو نوى الإقامة بعد ما سجد للسهو يلزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين \* رجل صلى العشاء فسهوا في آخر سجدة التلاوة فلم يسجد لها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالسجدة على أربعة أوجه ان كان ناسياً للكل أو عامداً للكل أو ناسياً للتلاوة وعامداً للصلاة أو على العكس في الوجه الاول لا تفسد صلاته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو ولا يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق لان سلام العمد يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلاته كذا في المحيط \* السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتناهى كذا في التهذيب \* ولو سهوا في سجود السهو عمل بالتعزّي ولو سهوا في صلاته مراراً بكفيه سجدتان كذا في الخلاصة \* ولو أم في التطوع في الليل بخافت متمداً فقد أساء وان كان ساهياً فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي القيمة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو وكذا في التنازحية \* اذا أحدث الامام وقد سهوا فاستخفّر جلا يسجد خلفه للسهو وبعد السلام وان سها خليفة فيما يتم أيضاً كفاء سجدتان لسهوه ولسهو الاول كالوسها الاول مرتين وان لم يكن الاول سهوا وانما سها خليفة لزم الاول سجود السهو ولسهو وخليفته ولو سها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهواً شيئاً كذا في الذخيرة \* وفي الاصل اذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط \* وبما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم في مقدار المؤدى \* من شك في صلاته فلم يدرك ثلاثاً صلى أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستتقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام قاعدة أولى وبمجرد النية يلغو ولا يخرج من الصلاة كذا في التبيين \* ثم اختلاف المشايخ في معنى قوله أول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عرقه وقال بعضهم معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول أشبهه كذا في المحيط \* وان كثر شكك تحرى وأخذ بكبريائه كذا في التبيين \* وان لم يترجع عنده شيء بعد الطلب فانه يبنى على الأقل فيجعلها واحدة فيملوشك انها ثمانية وثانية لوشك انها ثالثة وثالثة لوشك انها رابعة وعند البناء على الأقل يقع في كل موضع يتوهم انه محل قعود فرضاً كان القعود واجباً كلاً يصير تاركاً فرض القعدة أو واجباً \* فان وقع في رباعي انها الاولى والثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثالثة بأربع قعدات قعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق \* واذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة \* رجل شك في صلاة أنه صلاها أم لا فان كان في الوقت فعليه أن يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط ولوشك في صلاة الفجر وهو في القيام انها الثالثة أو الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدتين السهو

وان وصلاها فسدت صلاتها وليس البيت لها كالمسجد للرجل وقال القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاتها والبيت لها كالمسجد للرجل ولو كان المقتدى على عين الامام فناء ثالث واجتنب المؤتم الى نفسه بعد ما كبر الثالث أو قبله لم تفسد صلاته ولو قال بعضهم اذا اجتنب قبل التكبير تفسد \* محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشهورة كغشركة التصريح والاداء تفسد صلاة الرجل قلت محاذاة المرأة أو كثرت بالغشة كانت المرأة أو صغيرة عاقلة لان العاقلة من أهل الصلاة تناب عليها اقتصدت بامام نوى امامتها في



الغريضة أو اقتدت متطوعة بالافتراض فان قامت بجنب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم تنقض صريحة الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام وأتمت لم تفسد صلاة الامام وحدها اذا كان يحاذي عضومنها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يجذئها أسفل منها وخلفها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلاته \* ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا يصح اقتداء القاري بالاممي من غير أن ينوي امامته حتى تفسد صلاة الاممي (١٣١) \* المراهقة اذا صلبت بغير قناع جاز وكذا الامسة البالغة اذا صلبت بغير قناع جاز فان اعتقت البالغة في خلال الصلاة فسترت من ساعتها جازت صلاتها \* والحر اذا افتتح الصلاة عاريا ثم وجسد الثوب في خلال الصلاة تفسد صلاته ولا يني \* اذا سبقه الحدث في الصلاة فكش ساعة بعد الحدث ولم ينصرف فسدت صلاته \* وهذه جملة مسائل (١) احداها هذه ومنها اذا أصاب الثوب أو البدن نجاسة أكثر من قدر الدرهم من غير حدثه ومنها اذا طرح المقتدى في الزحمة امام الامام أو في صف النساء أو في مكان نجس أو حولوه عن القبلة أو طرحوا زاربه أو سقط عن المصلي ثوبه وانكشف عورته فقيم اذا تعذر ذلك فسدت صلاته قل ذلك أو كثر وان لم يتعد فان سجد مع ذلك أو ركع فسدت صلاته علم بذلك أو لم يعلم وان لم يؤذركا ومكث فان كان بعد ذلك لا تفسد في قولهم وان وجد سبيلا من التبعده عنها فكش من غير عذر

وان شك وهو ساجد فان شك في انها الركعة الاولى أو الثانية فانه يعضي فيها وسأشك في السجدة الاولى أو الثانية لانها ان كانت الاولى لزومه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمه تكميلها واذ رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر الشاهد ثم يقوم فيصلي ركعة \* ولو شك في صلاة الفجر في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثا ان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلاته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كالمسبقة لحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة (ز) وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته ولو شك في الفجر انها ثانية أم ثالثة فان لم يقع تحريمه على شيء فان كان قائما بقدر في الحال ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بمجالها يتحرى وان وقع تحريمه انها ثانية مضى على صلاته وان وقع تحريمه انها ثالثة تحرى في القعدات ان وقع تحريمه انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته وان لم يقع تحريمه على شيء فسدت صلاته أيضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة أو الخامسة ولو شك انها ثالثة أو خامسة فعلى ما ذكرنا في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ويسجد للسهو ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثانية أم ثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها او يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقنت فيها أيضا والمختار الى هنا عبارة الخلاصة \* ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الاقل كذا في الجرار اثنى ناقلا عن فتح القدير \* واذا شك في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا وتذكر في ذلك كثيرا ثم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تذكره شغل عن أداء ركعتين بان يصلي ويتذكر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتفسر عن حاله بالتفكر فعليه سجود السهو استعسنا به كذا في المحيط \* ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث وأنه لم يمسح بتقن بذلك لاشك فيه ثم يقن أنه لم يحدث أو أنه قد مسح قال أبو بكر ان كان أدى ركعتين حال التيقن بالحدث أو بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ولا يعضي فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو علم انه أدى ركعتا وشك انه كبر لا افتتاح أو لا وهل أحدث أو لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أم لا استقبل ان كان أول مرة والامضي ولا يلزم الوضوء ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير \* وفي الفتاوى العينية لو شك في صلاته انه مسافر أو مقيم يصلي أربعا ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في التتارخانية \* رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثالثة فلخطا من خلفه ليعلم بهم ان قاموا قام معهم وان قعدوا قعد بهتم بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط \* اذا شك الامام فاخبره عدلان ياخذ بقولهما رجل صلى وحده أو صلى يقوم فلما سلم أخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى أربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط \* وفي الظهيرية قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أما أنا فأعبد بقول واحد عدل بكل حال كذا في التتارخانية \* ولو شك المصلي في الخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعيد الصلاة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله امام صلى يقوم وذهب فقال بعضهم

اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان صلاته تفسد وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا كقول محمد رحمه الله تعالى وان نجس ثوبه أو بدنه بسجدة بان عرف فأصاب الرعاف ثوبه أو بدنه ان كان قبل الفصل فيها جاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبقى على صلاته لان الشرع جواز البناء في الرعاف مع انه يصيب بذلك جسده ووثوبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث فانصرف فمسقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

تعالى ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف لغيره وانما حدث متعمدا لا يجوز له البناء ولو وقع في صلاته قبل التشهد ففسد صلاته كمالو  
 أحدث متعمدا لو وقع بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو وتكفي طهارته ولا تفسد صلاته وبعد ما عاد إلى سجدة التلاوة  
 تنقض طهارته وتفسد صلاته لما قبل هذا \* إذا أحدث الإمام فقدم سجدة أو جنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً أو خرج من  
 المسجد ففسدت صلاته الكل (١٣٣) وان لم يخرج الإمام من المسجد حتى يقدم هؤلاء الرجال يصلح للإمامة ان قدم

الحدث أو الجنب متوضاً  
 صح تقديمهما ولا يصح  
 تقديم غيرهما \* الاي اذا  
 تعلم القرآن فسدت صلاته  
 وكذا اذا قام القارئ بجنب  
 الاي يصلي صلاة الاي  
 تفسد صلاة الاي وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمه  
 الله تعالى ان تعلم الاي بعد  
 ما قعد قدر التشهد لا تفسد  
 صلاته وان تعلم الاي  
 بعد ما سلم وعليه سهو  
 لا تفسد صلاته عند الكل  
 ولو تعلم بعد ما سلم ثم تذكر  
 سجدة التلاوة فسدت  
 صلاته في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى ولو كانت  
 السجدة صليبة فسدت  
 صلاته عند الكل ولو  
 كان الاي مقبداً بالقارئ  
 فتم سلم القرآن في وسط  
 الصلاة قال الشيخ الإمام أبو  
 بكر محمد بن الفضل رحمه  
 الله تعالى لا تفسد صلاته  
 \* العاري اذا وجد الثوب  
 في صلاته تفسد صلاته  
 وكذلك صاحب الجرح  
 السائل اذا انقطع دمه أو  
 خرج الوقت في خلال

هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان كان في وقت العصر فهي العصر  
 لان الظاهر شاهد على ما يوافق الوقت وان كان مشكلاً جازاً لغير يقين في القياس كذا في المحيط

### \* (الباب الثالث عشر في سجود التلاوة) \*

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الهداية \* ١ في آخر الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك  
 لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ٢ والرعد عند قوله ولله يسجد من في السموات والارض  
 طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ٣ والتجل عند قوله ولله يسجد من في السموات وما في الارض من  
 دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ٤ وفي اسرائيل عند قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا فليتعبدوا  
 يخرزون لا اذ كان سجداً او يقولون ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ٥ ومريم عند قوله اذا تلى عليهم  
 آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ٦ والاولى في الحج عند قوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس  
 والقمر والنجوم والجناب والشجر والادواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من  
 مكرم ان الله يفعل ما يشاء ٧ والفرقان عند قوله واذ قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انسجدنا  
 تأمرنا وازادهم نفورا ٨ والنمل عند قوله ويعلم ما تخفون وما تعلنون ٩ والم تنزيل عند قوله انما يؤمن  
 بآياتنا الذين اذا ذكروا بها سجدوا وسجدوا لجحدهم وهم لا يستكبرون ١٠ وص عند قوله  
 فاستغفره ونخر اكرهاً واناب ١١ وحج السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والتجم عند قوله فاسجدوا لله  
 واعبدوا ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله فاعلم انهم لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ١٤  
 واقرأ باسم ربك عند قوله واسجد واقترب هكذا في العيني \* والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي  
 والسماع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية \* رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة  
 بتحرير الشفتين وانما تجب اذا صح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره اذا قرب اذنه الى فقه كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو قرأ آية السجدة لا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه  
 وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر الجرجاني \* اسجد وسكت ولم يقل  
 واقترب يلزمه السجود كذا في التبيين \* رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف ليس عليه ان  
 يسجد لانه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من أهل  
 وجوب الصلاة ما أداء أو قضاء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة \* حتى لو كان  
 التالى كافراً أو مجنوناً أو صبياً أو حائضاً أو عتياً أو عقيب الطهر دون العشرة والاربعين لم يلزمهم وكذا  
 السامع كذا في الزاهادي \* ولو جمع منهم مسلم عاقل بالغ تعجب عليه لسماعه ولو قرأ الحدث أو الجنب أو سمعها  
 تعجب عليه وكذا المريض \* ولا تعجب اذا سمعها من طير أو مختار \* ومن النائم العجيم انما تعجب وان  
 سمعها من الصدى لا تعجب عليه كذا في الخلاصة \* النائم اذا أخبرانه قرأ آية السجدة في حال النوم تعجب عليه  
 وفي النصاب هو الاصح كذا في التارخانية \* ولو قرأها سكران تعجب عليه وعلى من سمعها كذا في المحيط  
 السرخسي \* المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في  
 المحيط \* معلى التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها ولا يلزمه

الصلاة والتجم اذا وجد الماء وسمع الخف اذا انقضت مدة مسحه وصاحب الجيرة اذا سقطت الجيرة  
 في الصلاة عن بر فسدت صلاته \* رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يتعد الى الثانية لم تفسد صلاته استسنا ولو صلى ست  
 ركعات أو ثمان ركعات ولم يقعد الا في آخرهن اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تفسد صلاته قياساً واستسنا وقال بعضهم هذا  
 والارسل سواء معلى الجمعة اذا خرج وقتها فسدت صلاته وهو ما تقدم سواء \* المرأة اذا وضعت يدها في الصلاة تفسد صلاتها ولو جاء

الصبي وارضع من ثديها وهي كارهة فنزل لبنها فسدت صلاتها وان مص رضعة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم يفسد صلاتها وان بعض ثلاث  
 - صلات تفسد صلاتها نزل اللبن أول لم ينزل \* اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو نظرت في المصحف  
 أو الحراب فهم ولم يقرأ لا تفسد صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور هو يحسن القرآن ولا يحسن فسدت صلاته  
 وكذا لو أنشد شعرا فيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته ولو أغنى على المصلي أو جن فسدت (١٣٣) صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة

في معها زوجها بين القخدين  
 فسدت صلاتها وان لم ينزل  
 منها بله وكذا لو قبلها بشهوة  
 أو غير شهوة ومساها بشهوة  
 ولو نظرت في فرج المطلقة  
 طلاقا رجعا عن شهوة  
 يصبر مرارعا ولا تفسد  
 صلاته في رواية وكذا لو  
 نظر المصلي إلى فرج امرأة  
 بشهوة حرمت عليه أمها  
 وابنتها ولا تفسد صلاته في  
 رواية ولو صلى الرجل في  
 قيص محال الجيب فوق  
 بصرة الركوع والسجود  
 على فرجه ذكرناه لا تفسد  
 صلاته وفي رواية تفسد وهو  
 اختيار الشيخ الامام أبي بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله  
 تعالى ولو نظرت انسان من  
 تحت القميص ورأى عورة  
 المصلي لا تفسد صلاته ولو  
 قبلت المصلي امرأة ولم  
 يشتهها لم تفسد صلاته  
 \* اذا نام المصلي مضطجعا  
 متمد فسدت صلاته ولو  
 نعى في الصلاة ولم يتمد  
 قال نفسه حتى اضطجع  
 اختلفوا فيه قال بعضهم  
 تنتقض طهارته ولا تفسد  
 صلاته وله أن يتوضأ ويبنى  
 وقال بعضهم لا تفسد صلاته  
 ولا تنتقض طهارته كالأوام

اعادة تلك السجدة \* وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتدوا العباد بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة  
 ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قرأ آية السجدة بالقارسية فعليه وعلى من  
 سمعها السجدة فهم السامع أو اذا اخبر السامع أنه قرأ آية السجدة وعندهما ان كان السامع يعلم أنه  
 يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة \* وقيل تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي  
 \* ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن يعذر بالتأخير ما لم يعلم وان تلاها وهو أصح فلم يسمع وجب عليه  
 السجدة كذا في الخلاصة \* اذا قرأ آية السجدة بالهجوم لم تجب السجدة كذا في السراجية \* واذا تلا  
 الامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو الخفاضة  
 الا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخفاضة ولو سمعها من الامام أجنبى ليس معهم في الصلاة ولم يدخل  
 معهم في الصلاة لزمه السجود كذا في الجوهر النيرة \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* سمع من امام فدخل معه  
 قبل ان يسجد سجدة معه وان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها الامام لا يسجد لها وهذا اذا أدرك في آخر  
 تلك الركعة أما لو أدركه في الركعة الاخرى يسجد لها بعد الفراغ كذا في الكافي وهكذا في النهاية \* وان  
 تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود في الصلاة ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج \* ولو  
 سمع المصلي من أجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلاة لا يجز به ولا تفسد صلاته كذا في التهذيب  
 \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* هذا اذا لم يقرأ المصلي السامع غير المؤتم فان قرأها أو لا ثم سمعها فسجدها  
 لم يسجد في ظاهر الرواية وان سمعها أو لا ثم تلاها فقبه رواية بن حزم في السراج بانه لا يسجد كذا في  
 النهر الفائق \* وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل ان يسجد ثم يقوم  
 ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجز به قياسا به نأخذ ولو لم يركع ولم يسجد  
 وأتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجز به ولا يسقط عنه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في  
 الصلاة وذكر الشيخ الامام المعروف بقواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع النور  
 ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحساوي لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ولو كانت بختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ  
 شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولو رفع ولم يقرأ شيئا أو ركع جاز وان لم يركع ولم  
 يسجد وتجاوز إلى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت السجدة  
 في آخر السورة وبها آيتان أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد فاذا أراد أن يركع بها جاز له  
 أن يختم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام بختم السورة ويركع فان وصل إليها شيئا آخر من سورة أخرى فهو  
 أفضل هكذا في المضمرات \* واذا سجد وركع لها على حدة على الفور يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه  
 بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج \* ولو قرأ آية السجدة  
 في الصلاة فأراد أن يركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع فان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجز به عن  
 السجدة \* ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجز به وقال بعضهم لا يجز به هكذا في  
 المضمرات \* والاطهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم \* وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من  
 الركوع لا يجز به بالاجماع كذا في البحر الرائق \* ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم ينوها المقتدى

في السجود ولو نام في ركوعه أو سجوده ان لم يتم ذلك لا تفسد صلاته وان تم فسدت في السجود ولا تفسد في الركوع ولو كسب على  
 على يده أو في الهواء أو في شيء لا يتبين لم يفسد صلاته وان كسب على الارض مستينا فسدت صلاته اذا كثر ولو مضغ على كفا فسدت صلاته  
 اذا كثر ولو أخذ من الخارج سمسمه وابتنه فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هليجة فلا كهانسدت صلاته وان لم يكن هليجة فلا  
 يحوطه نهائى يسلم تفسد صلاته وكذا لو ابتلع دما خرج من بين أسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن ملء الفم وكذا الوقاء أقل من مل

الغيم فعاد الى خوفه وهو لا يعلم انفسه صلاته ولو دهن رأسه ولبسته أو أكل أو جعل ماء الوضوء على رأسه فسدت صلاته قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فخرج برأسه أو بلبسته لم تفسد صلاته ولو سلم انسان على المصلي فأشار له بالسلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلاته ولو صافح المصلي رجلا يريده التسليم فسدت صلاته ولو تم شعرة أو شبه مرتين بمرة أو مرتين لا تفسد وان تنف ثلاث مرات (١٣٤) تفسد صلاته وكذا لو قتل القهله مرارا متدارك فسدت صلاته ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد

صلاته ولو كان مقدار مقيمين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي انسان شيئا فأولما المصلي برأسه بنعم أو أراه انسان درهمًا وقال أجيده فاولما برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي القبلة في المراجعة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حينئذ أو شعر أو أنشأ كلاما عربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في افساد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

لا يوجب عنه ويسجد اذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية \* اجتمعوا على ان سجدة التلات تأتي بسجدة الصلاة وان لم ينو التلاوة كذا في الخلاصة \* المصلي اذا نسي سجدة التلاوة في موضعهما ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعود فانه يجوز لها ساجدة ثم يعود الى ما كان فيه ويعيده استحسنانا وان لم يعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو \* اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الرحبة فكبر الامام لسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا وروى عوارقهم ان يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصده اتباع التالي تفسد صلاته والمستحب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة \* ومن المستحب أن يتقدم التلاوة ويصف القوم خلفه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها كذا في البحر الرائق \* ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتب في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حقه التلاوة والسماع بشرط التداخل التلاوة والتلاوة في المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية أو اتحد المجلس واختلفت الآية لا تداخل كذا في المحيط \* ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ نوبه ناخذ كذا في العتبية \* والمجلس واحد وان طال أو أكل اقمه أو شرب شربة أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو أتت من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلاطون وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل في نفسه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء بمجمل ككأن واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشتغل بالتسبيح أو التلذذ أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه أخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة أخرى قبل أن تسير فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة ثان وكذا اذا قرأها راكبا ثم نزل قبل أن تسير فقرأها فليسه سجدة واحدة يسجد على الارض كذا في الجوهر النقيع واعتبر بتبدل المجلس دون الاعراض حتى لو قال لا اقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة ويتكرر في تسدية الثوب والدياسة وركب الارض هكذا في الكافي وفي الانتقال من غصن الى غصن في أضيق الاقوال هكذا في المضمرات \* ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم أما اذا كان يسبح في حوض أو غدير له ستمه - اجم فالصحيح انه يتكرر وكذا لو قرأها حوله الرعي في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة \* وان عمل عملا كثيرا بايا كل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو فحوصه وتجيب استحسنانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسماء اضرافا ليعرفا كذا في محيط السرخسي \* والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية وهكذا في الكافي \* ويكون آية بتركها هكذا في البحر الرائق \* وهذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان أفسدها فبها خارجها ولو بعد ما يسجد لا يعيدها كذا في القنية \* ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود التلاوة قال رضي الله عنه وعندي انه يجب

مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار مقيمين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي انسان شيئا فأولما المصلي برأسه بنعم أو أراه انسان درهمًا وقال أجيده فاولما برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي القبلة في المراجعة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حينئذ أو شعر أو أنشأ كلاما عربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في افساد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو سات امرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وفي قدمها روايتان والصحيح ان انكشف ربيع القدم عن الصلاة وكلف الوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موضوع على حدة وانكشف ربيعها يمنع الصلاة وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع مع الخمين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربيعها يمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

ولكن تتأذى فيه كذا في الظهيرية \* ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد الاولى عليه سجدة واحدة حتى لو لم يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هاتم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي \* المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد الاولى ليس عليه أن يسجد ما هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ \* ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوى فاضيلان \* قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسجد هاتم غيره عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي \* ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو معها من غيره فسجد لها ثم أحدث فتوضأ وبني ثم سجد هاتمه وجبت عليه سجدة أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية \* ولو تلاها في وقت مباح فسجد اياها في أوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الأوقات جاز \* ولو قرأها نازلا ثم اصابه خوف فركب فسجد أجزأه في حالة الخوف ولا يجزئ في حالة الامن كذا في محيط السرخسي \* وشرايط هذه السجدة شرائط الصلاة الا التعرّية وركنهما موضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامهما من الركوع أو الائمة للرض أو الر كعب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث الممد والسكلام والقهقهة وعليه أعادتها كمالا لو وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في القهقهة وكذا محاذاة المرأة لتفسيدها ولو نام فيها لا تنتقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق \* ومنها التكبير ابتداء ونها كذا في محيط السرخسي \* هو الظاهر كذا في التبيين \* فاذا أراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشمّد عليه ولا سلام كذا في الهداية \* ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاث كافي المكتوبة كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح كذا في فتاوى فاضيلان \* ولو لم يذكر فيها شيئا يجزئ به كافي المكتوبة كذا في الخلاصة \* ويرفع صوته بالتكبير والمستحب انّه اذا أراد أن يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد واذ رفع رأسه من السجود يقوم ثم يتعدّد كذا في الظهيرية \* ثم اذا أراد السجود ينوي بها بقلبه ويقول بلسانه أن يسجد لله تعالى سجدة التلاوة الله أكبر كذا في السراج الوهاج \* وفي الغيبة وادّواها ليس على الفور حتى لو أداها في أي وقت كان يكون مؤثّلا قاضيا كذا في التتارخانية \* هذا في غير الصلاة أما الصلاة اذا أخرها حتى طالت القراءة ثم يقرأها كما هو شأنه كذا في البحر الرائق \* القارئ اذا كان عنده قوم ان كانوا متأهّبين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشقّ عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهر وان كانوا محدّثين أو يظنّ منهم سجعون ولا يسجدون أو يشقّ عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة \* ويكره أن يقرأ السورة ويبدأ آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكرهه \* والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى فاضيلان \* وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة \* (ومما يصل بذلك مسائل سجدة الشكر) \* وسجدة الشكر لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا يثاب عليها وتركها أولى \* وقال أبو يوسف

فذهب الى الماء قالوا ان كان مؤنة النزح والاستقاء اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستقي والا يذهب الى الماء المصلي اذا قامل الفهم  
تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وله أن يوضأ ويبنى وان قام اقل من مل الفهم لا تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قامل الفهم ثم  
ابتلعه ولم يجه وهو يقدر على ان يجه تفسد صلاته وان لم يكن مل الفهم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول  
محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله الامام اذا حصر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدار ما يتجزؤه بالصلاة جاز في قول أبي حنيفة

رجه الله تعالى ولا تفسد صلاته \* (وأما المفسد من حيث القول) \* إذا تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا أو ناسيا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد ففسدت صلاته وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت بنفسه ففسدت صلاته ولو بكي في صلاته فإن سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته وإن ارتفع صوته ففسدت صلاته وإن كان من ذكر الجنة والنار لم تفسد صلاته وإن كان من وجع أو مصيبة تفسد صلاته (١٣٦) وكذا لو قال أف أو نف أو أن في صلاته فقال آم أو أوه تفسد صلاته إن كان من

ومحمد رجهما الله تعالى هي قرينة ثاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولدا أو مالا أو وجودا لله أو أواندفعت عنه نقمة أو شفي مريض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيه ما يوسعه ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كافي سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج \* قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتجبد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ويكره أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النقل ولا يكره في غيره كذا في القنية \* وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوات مكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤذى إليه فمكروه هكذا في الزاهدى

### (الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد كذا في الهداية \* وأصح الأقاويل في تفسير العجز أن يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدربة \* وكذلك إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البر بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين \* أو يجعد وجعا لذلك فإن لحقه نوع منقسمة لم يجز ترك ذلك القيام كذا في الكافي \* ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يؤمر بأن يقوم قدر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بأن يكبر قائما ويفرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت أن لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة \* ولو قدر على القيام متكئا الصحيح أنه يصلي قائما متكئا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادم له فإنه يقوم ويسكن كذا في التبيين \* المريض إذا صلى في بيته يستطيع القيام وإذا خرج لا يستطيع اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه المختار أنه يصلي في بيته قائما أو يفتي هكذا في المضمرات \* ثم إذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الأصح أن يقعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية \* وإذا لم يقدر على القعود مستويا أو قدر متكئا أو مستندا إلى سائط أو إنسان يجب أن يصلي متكئا أو مستندا كذا في الذخيرة \* ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا على المضطجع كذا في التبيين \* وإن عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود صلى قاعدا بآيما ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضينا حتى لو سوى لم يصح كذا في البصائر الرائق \* وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب أن يصلي قاعدا بآيما وإن صلى قائما بآيما جاز عندنا هكذا في فتاوى قاضينا \* والموتى يسجد للسهو بالآيما كذا في المحيط \* ويكره للموتى أن يرفع اليأس أو سادة يسجد عليه فإن فعل ذلك ينظر إن كان يخفف رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة \* ويكون مسئلا هكذا في المضمرات \* وإن كان لا يخفف رأسه أسكن بوضع العود على وجهه لم يجز هو الأصح فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد عليها جازت صلاته كذا في الخلاصة \* وإن كان يجبهته بريح لا يستطيع السجود عليه لم يجزئه إلا بآيما وعليه أن يسجد على أنفه وإن لم يسجد على أنفه أو ما لم تجز صلاته كذا في الذخيرة \* وإن تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستقيما على ظهره وجعل رجله إلى القبلة وينبغي أن يوضع تحت

وجع أو مصيبة وإن كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رجه الله تعالى أنه قال لا تفسد صلاته لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفوا كما لو عطس وحصل به حروف أو نجسي أو تنادى فارفع صوته بفصل به حروف لم تفسد صلاته ولولدغته عقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويكون بمنزلة الأنين وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا تفسد صلاته ليس من كلام الناس وإن تمنع أن كان بعد ذلك تفسد صلاته وإن كان بغير عذر تفسد صلاته ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلاته لأنه خاطبه ولو عطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آمين فسد صلاته لأنه أجابه ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلاة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في صلاة يرحمك الله وقال المصلي آمين فسدت صلاة العاطس لأنه أجابه ولا تفسد صلاة غير

العاطس لأن تأمته ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلاة الحمد لله روى عن محمد رجه الله تعالى أنه قال لا تفسد صلاته وإن أراد به الجواب وإن قال يرحمك الله فسدت صلاته لأن الأول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي ينبغي أن يسكن فإن قال الحمد لله لا تفسد صلاته لأن هذا ليس بخاطب من العاطس غيره ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته وينبغي أن لا تفسد صلاته لو عابدها آخر المصلي إذا نفع على من ليس في الصلاة أن أراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته عند الكل وإن أراد به تعليم ذلك الرجل

تفسد صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة ثم هل تفسد صلاته بأشئ مرة أو يشترط فيه التكرار فيه روايتان والاصح أن لا يشترط وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فأخذ المصلي بفحصه فسدت صلاته لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه كان ذلك قبل أن يقرأ مقدار ما تجوز به الصلاة لم ينتقل الامام الى آية أخرى جاز ولا تفسد صلاته أخذ الامام بفحصه أو لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مرة دار ما تجوز به الصلاة فان انتقل الامام الى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وأراد به (١٣٧) التعليم فسدت صلاته وان أخذ الامام

بفحصه تفسد صلاة الكل وان قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلاة الأنة توقف ولم ينتقل الى آية أخرى حتى فتح المقتدى اختلافوا فيه والصحيح انه لا تفسد صلاة الفاعض وان أخذ الامام بفحصه لا تفسد صلاتهم ولا ينبغي للمقتدى أن يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام أن يلجئ المقتدى الى الفتح لكنه يركع ان كان قرأ قدما ما تجوز به الصلاة أو ينتقل الى آية أخرى \* المصلي اذا أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بأمر عجيب فقال سبحان الله أو أخبر بهולה فقال لا اله الا الله أو قال الله أكبر ان لم يرد به الجواب لم تفسد صلاته في قولهم جميعا وان أراد به الجواب فسدت صلاته في قول أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقبل لو قال لا اله الا الله أو قال صلى الله على محمد أو قال الله أكبر لا تفسد صلاته في قولهم ولو أخبر بعصية أو بخبر يسره فقال أنا لله وأنا لله واجعون ان أراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلاته في قولهم

رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطلع على جنبه ووجهه الى القبلة أو أوجهاه الى القبلة كذا في الكافي \* وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى اليسر كذا في السراج الوهاج \* ووجهه الى القبلة كذا في القنية \* ولو شرع صحيح في الصلاة فأعيا حدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد وان لم يستطع قوما قاعدا فان لم يستطع قضا طبعها كذا في التبيين \* ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم سجد على صلاته فأعيا عند الشيخين رحمه الله تعالى \* وان صلى بعض صلاته بالايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا في الهداية \* هذا اذا قدر على ذلك بعد ما يركع ويسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صله البناء كذا في الجوهرة النيرة \* واذا عجز المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجين ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلافوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الاغنياء وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيان \* والفتوى عليه كذا في الظهيرية \* وان مات من ذلك المرض لاشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط \* رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل أن يتشهد فهو بمنزلة القيام ويحصى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الحاوي ويسجد للسهو وكذا في التتارخانية \* ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويتشهد كذا في فتاوى قاضي خان \* مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ضمن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد الايماء فسدت صلاته ولو كان في الثالثة وظن انها ثالثة فاخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يحصى في قراءة ويسجد للسهو في آخر صلاته هكذا في المحيط \* وفي التجريد يفعل المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التتارخانية \* مفارقة المريض للصحيح فيها هو عاجز عنه فاما فيما بقدر عايناه فهو كالصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولم يجد أحدا يحمله الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجد أحدا يحمله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فرش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا أو يجده لكن لا يجد أحدا يحمله الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجده أحدا يحمله الى فراش طاهر ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط \* مريض تحته ثياب نجسة ان كان بحال لا يستطيع شئ الا ويتجسس من ساعتته به على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكن يلحقه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أغنى عليه خمس صلوات قضى ولو أكثر لا يقضى والجنون كالانغماء وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح هذا اذا دام الانغماء ولم يبق في المدة أما اذا كان يفيق ينظر فان كان لا فاقتنه وقت معلوم مثل ان يحلف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفريق قليلا ثم يعاوده فيفريق عليه ثم يبره هذه الافاقة فيسقط ما قبلها من حكم الانغماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقتنه وقت معلوم لكنه يفيق بغنة فيسكت بكلام الاصحاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في التبيين \* ولو أغنى عليه بغير سبع أو أدى أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط

(١٨ فتاوى اول) وان أراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة أو رجل اسمه موسى فقال وما تلك بينك يا موسى أو كان في السفينة وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم ولو قال أنا ربكم الاعلى وأراد به الأخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه العنة بصير كأنه يظن أنه لا تفسد صلاته ولو قيل للمصلي من أين جئت فقال المصلي ويتر معطلة وقصر مشية

ان أراد به الجواب تفسد صلاته والافلا ولو قرع الباب على المصلي أو فودي من الخارج فقال ومن دخله كان آمناً وأراد به الجواب والاذن بالخول تفسد صلاته وان سجد يريد به اعلامه انه في الصلاة لا تفسد صلاته ولو قال رجل بين يدي المصلي مع الله الله آخر فقال المصلي لا اله الا الله ان أراد به الجواب تفسد صلاته ولو قال المصلي اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلاته ولو قال اللهم اغفر لاني قال (١٣٨) شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى ولو شرب البسج أو الدوا حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى رجل ان صام في رمضان صلى قاعدا وان افطر يصلي قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي \* وان صلى المريض قبل الرقة عدا وخطا مخافة أن يشغله المرض عن الصلاة لم يجزئه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم يجزئه أيضا فان عجز عن القراءة بوضوء أو بغير قراءة رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى أن يوضئه ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه أن يوضئها كذا في المحيط \* كل من لا يقدر على ادا ركعتين لا يجزئ يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضيخان \* حتى لو كان بجراحة لا يستطيع أن يسجد لا وتسجيل بجراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا ويؤتي ايماء ولو صلى بالركوع وقع سهواً أو بالسجود أجزأه والاول أفضل هكذا في المحيط \* وكذا ان صلى قائما سلس بوله أو سال جرحه أو لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية \* ومن خاف العدو ان صلى قائما أو كان في خفاء لا يستطيع أن يقيم صلاته فيه وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا المريض اذا فاتته الصلاة فقتضاها في حالة الصحة فعل كما يفعل الاصحاء ولو قضاها كما فاتت لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وان قضى في المرض فوائت الصحة قضاها كما قدر قاعدا أو مومنا كذا في السراجية \* مصل أقعد عند نفسه انسانا فيضربها ذاسها عن ركوع أو سجود يجزيه اذ لم يمكنه الا بهذا كذا في القنية \* ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح كذا في المضمرات

### (الباب الخامس عشر في صلاة المسافرين)

أقل مسافة تغير فيها الاحكام مسيرة ثلاثة أيام كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* الاحكام التي تتغير بالسفر هي قصر الصلاة وباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمه الخروج على الحزبة بغير محرم كذا في العتائية \* والمعتبر السير الوسيط كذا في السراجية \* وهو سير الابل ومشى الاقدام في أقصر أيام السنة كذا في التبيين \* وهل يشترط سير كل يوم الى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا كذا في السراج الوهاج \* ولا يعتبر بالتراسخ هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يعتبر بالسير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منه ما يليق بحاله كذا في الجوهر النيرة \* وتعتبر المذمة من أي طريق أخذ فيه كذا في البحر الرائق \* فاذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخر دونها فسلط الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان سلك الاقصر يتم كذا في البحر الرائق \* ولو كان في موضع له طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة أيام والثاني في البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر في البر ولا يقصر ولو كان اذا سار في البر وصل في ثلاثة أيام واذا سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البحر ثلاثة أيام في سبيل

ارزقني دابة أو كرم أو زينة امرأة تفسد صلاته فالاصل انه اذا ادعى الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو في مستوبة المأثورة لا تفسد صلاته وان لم يكر في القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العبادات تفسد صلاته وان كان يستحيل سؤاله من العبادات لا تفسد صلاته ولو قرأ الامامية الترغيب والترهيب فقال المقتدي صدق الله وبلغت ربه فقد أسام ولا تفسد صلاته ولو قرأ أو ركع وسجد وهو نام تفسد صلاته واذا جرى على لسان المصلي ثم كان ذلك علقته يجري على لسانه في غير الصلاة عادة فسد صلاته لانه من كلامه



وان لم يكن ذلك عادة له لتفسيده صلاته لانه قرآن \* ولو قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة ثم ان كان ذلك عادته لتفسيده صلاته والا فلا كالوقرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي ولا يحسن جازي قول أى حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب الوضوء فقرأ القرآن في الذهاب أو في الرجوع تفسيده صلته وان سجد لا تفسد المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في أمر الآخرة لم تفسد صلته وان كان في أمر الدنيا تفسد صلته (١٣٩) وما يفسد الصلاة الخطأ في القراءة

\* (فصل في قراءة القرآن  
خطأ وفي الاحكام المتعلقة  
بالقراءة) \*

المصلي اذا أخطأ في القراءة  
فذلك لا يخلو من وجوه  
اما أن يكون الخطأ في  
الاعراب أو بتقصيف المبتدئ  
أو تشديد الخفيف أو بترك  
المد في الممدود أو بادخال  
المد في غيره أو بذكر حرف  
مكان حرف أو كلمة مكان  
كلمة أو آية مكان آية  
أو بالتقديم والتأخير  
أو بوصول الفصول أو بضمه  
أو خطأ في النسبة \* أما  
الخطأ في الاعراب اذا لم يغير  
المعنى لا تفسد الصلاة عند  
الكل كالوقرأ ان المؤمنين  
والمؤمنات أو قرأ ولم يجعل  
له عوجا بالنصب أو قرأ  
قواما مكان قواما أو قرأ  
الحمد لله رب العالمين نصب  
المدال ونصب ميم الرحيم  
ونون الرحمن ونصب بفتح  
النون أو بكسر الباء فان ذلك  
لا يفسد الصلاة لان الخطأ  
في الاعراب مما لا يحسب  
الاحتراز عنه فيعذر وبهذا  
لو قال رجل زيت بالخض  
أو قال لامرأة زيت بنصب  
النساء لم يفسد صلته لان الخطأ  
ما يفهم من الصواب وان

مستوية غير غالبة ولا ساكنة كما في الجبل يعتبر فيه أيضا ثلاثة أيام وان كان في السهل تقطع في أقل منها  
ولو كانت المسافة ثلاثا بالسير المعتاد فسار اليها على القوس جريا حثيثا فوصل في يومين أو أقل قصر كذا في  
الجوهرة النيرة \* وفرض المسافر في الرباعية كعتان كذا في الهداية \* والقصر واجب عندنا كذا في  
الخلاصة \* فان صلى أربعة وقعد في الثانية قدر الشهد أجزأه والاخران نافله وبصير مسئلة التأخير  
السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية \* وكذا اذا ترك القراءة في الاولين أو في ركعة  
منها ما تفسد صلته عندنا كذا في التارخانية \* القصر ثابت في حق كل مسافر سفر الطاعة والمعصية في  
ذلك سواء كذا في المحيط \* وكذا الركب والماشي كذا في التهذيب \* ولا قصر في السن كذا في محيط  
السرخسي \* وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السن واختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار  
والامن كذا في الوجيز للكردي \* قال محمد رحمه الله تعالى يقصر حين يخرج من مصر ويحلف دورا لمصر  
كذا في المحيط \* وفي الغيانية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* الصحيح ما ذكر أنه يعتبر بمجاورة  
عمران المصر لا غير الا اذا كان عتبة قرية أو قرية متصلة برض المصر فينتدب بمجاورة القرى بخلاف  
القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فانه يقصر الصلاة وان لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط \* وكذا اذا  
عادم سفره الى مصر لم يتم حتى يدخل العمران ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد  
النية كذا في محيط السرخسي \* ثم المعتدلة المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر  
قصر وان كان بمجاورة من جانب آخر بنية كذا في التبيين \* وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة  
منفصلة عن المصر في القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة  
\* ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة أيام حتى يترخص برخصة المسافرين والا لا يترخص أبدا ولو  
طاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق أو غريم أو نحو ذلك ويكتفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غلب  
على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين \* ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان  
صبي أو نصرانيا اذا خرج الى السفر وسار يومين ثم بلغ الصبي وأسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا  
في الزايدى \* ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في البلدة أو قرية خمسة عشر يوما أو أكثر كذا في  
الهداية \* هذا اذا سار ثلاثة أيام أما اذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيما وان  
كان في المفازة ونية الإقامة انما تؤثر بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح  
وصلاحية الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال  
بارأى هكذا في معراج الدراية \* قال شمس الأئمة الحلواني عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا ومعهم اخيبتهم  
وخيامهم وفساطيحهم فزولوا مفازة في الطريق ونصبوا الاخيصة والفساطيط وعزموا فيها على إقامة خمسة  
عشر يوما لم يصروا مقيمين لانهم احولة وليست بمساكن كذا في المحيط \* اختلف المتأخرون في الذين يسكنون  
في الخيام والاخيصة في المفازات من الاعراب والترصمة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه  
روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال يصرون مقيمين وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* وان نوى الإقامة  
أقل من خمسة عشر يوما قصر كذا في الهداية \* ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج  
ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب \* الخراج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان

غير المعنى تغرافا شهابا قرأ وعصى آدم به فغوى نصب ميم آدم ورفع يديه أو قرأ الباري المصور بنصب الواو أو قرأ أنما يخشى الله من  
عباده العلماء أو قرأ من خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأنزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله بنصب الله  
وما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء ولا يقرنكم بالله الغرور بفتح الغين وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر الراء وفتح  
خير المتزلفين بفتح الزايم أو ما أشبه ذلك مما لو تعبد به بكفر اذا قرأ خطا ففسدت صلته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن

(14.)

الطلاق نصب الواحد أو  
رفعها أو لم يعرفها \* ومنه  
قال غيره أنا قاتل أبك في قول  
محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه  
شيء ويحمل على الوعد ولو  
قال أنا قاتل أبيك يكون  
اقرارا في قول محمد رحمه الله  
تعالى على نفسه بالقتل وفي  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لا يلزمه شيء في الوجهين  
\* ومنه قال بعده رأسك  
رأس حرا ورأس من حرا ورأس  
حرفي قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى يسوي بين الكل ولا  
يعتق وفي قول محمد رحمه الله  
تعالى يعتق في الوجه الثالث  
ثم بعده هذا ذكر أكثر  
مسائل هذا الفصل على  
قول القاضي الامام أبي  
بكر الزرغوري رحمه الله  
تعالى لانه كان مشهورا  
بعلم القراءة \* المصل إذا قرأ  
أبنا بكسر الكاف أو قرأ  
أنت بكسر التاء فسدت  
صلاته في قول المتفتنين ولا  
تفسد عند المتأخرين ولو قرأ  
إن الله لا يخلف الميعاد برفع  
الدال أو بكسر الدال لم تفسد  
صلاته عند الكل ولو قرأ  
ذلك كفارة إيمانكم بكسر  
الالف أو قرأ أولم يلبسوا  
إيمانهم نصب الالف لم

• وکیل

من غير مشقة كالطاه  
مع الصادق قرأ الطالحات  
مكان الصالحات تفسد  
صلاته عند الكل وان كان  
لا يمكن الفصل بين الحرفين  
الابشقة كالطامع الصاد  
والصاد مع السين والطامع  
التاء اختلف المشايخ فيه  
قال أكثرهم لا تفسد صلاته  
وعن أبي منصور العراقي كل  
كلمة فيها عين أو واء أو قاف  
أو طاء أو باء أو فيها سين أو  
صاد فقرأ السين مكان  
الصاد أو الصاد مكان السين  
جاز\* إذا قرأ التحيات لله  
بالطاه أو قرأ الدجيات لله  
بالدال قال القاضي الامام  
رحمه الله تعالى لا تفسد  
صلاته ولو قرأ اذا جاء منبر  
الله بالسين أو قرأ ولا يغوث  
يعوق ونصرا بالصاد لا تفسد  
صلاته ولو قرأ السمد  
بالسين قال شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى  
وعبد الواحد الشيباني  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
أصا طبر بالصاد لا تفسد  
صلاته وكذا لو قرأ أسا تبر  
بالتاء لا تفسد صلاته ولو  
قرأ ألاما انظر رتب بالطاه  
تفسد صلاته وكذا لو قرأ

الاما اذا طررت مكان الصاد ففسد صلاته ولو قرأ بالتامع الصاد الا ما اضرت به لا تفسد صلاته ولو قرأ خاسئا وهو حسيب بالصاد لا تفسد صلته وكذا لو قرأ عسير بالعين مع السين لا تفسد صلته ولو قرأ عسير بالعين مع الصاد تفسد صلته ولو قرأ أو تم على السرائر باللام تفسد صلته ولو قرأ نبي بالراء تفسد صلته ولو قرأ القانطين بالراء تفسد صلته ولو قرأ الانعام لها بالسين تفسد صلته ولو قرأ الاتصال باللام تفسد صلته ولو قرأ عند الوجوب بالال تفسد صلته ولو قرأ انتم أشد خطايا العالم تفسد صلته ولو قرأ

الامن خفف الخلقه بالتاء فمع ما تفسد صلاته ولو قرأ يوم نبتش النشأ الكرى بالتاء فمع ما تفسد صلاته ولو قرأ يوم ذى مسقة بالقاف تفسد صلاته ولو قرأ ذو وامس سغرا بالغين تفسد صلاته ولو قرأ ذلکم بأنه اذا دعى الله وعده بالغين لا تفسد صلاته ولو قرأ هم أظلم وأنقى بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ اتنى مكان وأطغى بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ العاديات ظجها بالفاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم ترجف الارض والجبار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد صلاته وكذا جامدة مقالوبة

تفسد صلاته ولو قرأها خادمة بالخاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فتنة لمواخاسرين مكان خاسئين لا تفسد صلاته ولو قرأ فليعبد وارب هذا البيت الذى قرأ التى فهى بمنزلة ما لو قرأ اياك نعبد واياك نستعين ولو قرأ فظلمت تفكهمون تفكهمون بالخاء أو تفكهمون بالغين تفسد صلاته ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالذال أو موعدهم بالضاد أو قرأ موعظهم بالطاء تفسد صلاته فى الوجوه كلها ولو قرأ فهل عسيتم عصىتم بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ فان عسولك عسولك بالسين ولو قرأ ليعبض بهم الكفار بالضاد أو ليعبض بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ فيصفكم تخلصوا فيصفكم بالخاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار سرأ ربك بالنصب لا تفسد صلاته ولو قرأ يلبسون ثيابا خذرا بالذال أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ أن هؤلاء يحبون العاجلة يكذبون العاجلة تفسد صلاته ولو قرأ يوم نبتش النشأ الكرى بالتاء فمع ما تفسد صلاته ولو قرأ ذلکم بأنه اذا دعى الله وعده بالغين لا تفسد صلاته ولو قرأ هم أظلم وأنقى بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ اتنى مكان وأطغى بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ العاديات ظجها بالفاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم ترجف الارض والجبار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد صلاته وكذا جامدة مقالوبة

صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته ولو قرأ هذأ مالى عبيد عبيد بالنون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفارة عبيد عبيد بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينبتهم بينهم الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ النار الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرونها وما آتيناهم تفسد صلاته ولو قرأ ولا يحبسن الذين كفروا انتم على لهم خير لا تفسد صلاتهم انتم على لهم قرأ الثانى بالنصب والاول بالكسر لا تفسد صلاتهم انتم على لهم ولو قرأ

كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكن الغائمين خصم لقرأ خسيما بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ خطيما مكان خصم بالطاء ولو قرأ وما هو على الغيب بضنين بذنين بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ كثيرا كثيرا الفساد قرأ فارسلوا فيها الفساد لا تفسد صلاته ولو قرأ غير المعصوب غير المعصوب بالقاف تفسد صلاته وكذا لو قرأ غير المعصوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ العالمين بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ الدالين بالذال تفسد صلاته ولو قرأ (١٤٣) الصرات بالتاء تفسد صلاته وعلى

قول أبي منصور العراقي رحمه الله تعالى لا تفسد ولو قرأ الشين بالتاء لا تفسد صلاته ولو ترك الالف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلاته ولو قرأ قل هو الله أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يره أحد أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يكن له قرأ يكله باللام لا تفسد صلاته ولو قرأ صدنا كم سددنا كم بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ عليكم تسطلون لعلمكم تسطلون بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ أم موسى فارعا بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ لا تأخذ سنة ولا نؤم قرأ لا تأخذ سنة بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكفروا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بتراباتهم لا تفسد صلاته ولو قرأ أن هو لا مضموم مدبر أو مدمر لا تفسد صلاته ولو قرأ وشروه بثن بخص قرأ بثن بخص لا تفسد صلاته ولو قرأ اغمها زجرة قرأ بالجاء تفسد صلاته ولو قرأ ونخل طلها هضم قرأ بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته

مقترع بما يجوز للسافر القصير فيه كذا في السراج الوهاج \* وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالأيام كذا في الخلاصة \* وفي الحجة يصلي قاعدا على السرج أو الكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويستمع ويصلي هكذا في التارخانية \* ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائر دابته أو واقفة كذا في الخلاصة \* ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ويجوز أن يوثق على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج \* ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبل القبلة وبين أن يفتحها مستدبر القبلة كذا في المحيط \* وفي الحجة هو المختار كذا في التارخانية \* ويصلون قرادى فان صلوا بجماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة \* وإذا صلى على الدابة خارج المصر هل له أن يسوق الدابة بذكر شيخ الإسلام في شرح السير أو المسئلة على التفصيل إن كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له أن يسوقها فاما إذا كانت لا تنساق بنفسها فاساقها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط فهميها ونفخها به لا تفسد صلاته عمل قليل كذا في الذخيرة \* والسنن والرواتب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا في التبيين \* افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم تدخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمه أنا لا وهو المأخوذة كذا في الغياثية \* وإذا افتتح التطوع على الأرض فاتمها ركبا لم يجز ولو افتتحها ركبا فاتمها ركبا لا جاز كذا في المتون \* رجلا في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية \* سواء كانا في شق أو شقين لأنه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء \* فان كان كل واحد على دابة لم تجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طريقا مستطرا فإوانه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا الواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أفسده وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة التي نلت على الأرض هكذا في العمى شرح الكنز \* ومن الأعذار أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على ثيابه أو دابته لصا أو سبعا أو عدا أو كانت الدابة جوارحها لا يمكنه الركوب أو لا يمكنه أو كان شيخا كبيرا لا يمكنه أن يركب ولا يجتمع من ركبه أو كان في طين ورديعة لا يجتمع على الأرض مكانا يساهم كذا في المحيط \* هذا إذا كان الطين بخال غيب وجده فان لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة \* ولا تزيه الاعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج \* المعذور أن أمكنه إيقاف الدابة توقف ويصلي بالإيمان ولو لموقفها لا تجوز كذا في الضمعات \* وأما الصلاة على الجملة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السير وكذا لو ركز تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين \* ولا تضر التجاسة على الدابة وقيل إن كانت على السرج أو الركاين تمنع وقيل إن كانت على الركاين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقا كذا في العمى شرح الكنز \* أما الصلاة في السفينة فالمستحب أن يخرج من السفينة للقرينة إذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \* وإذا صلى قاعدا في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجوز لا تجوز أجماعا كذا في التهذيب \* ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجذ (١) مستقر على الأرض فصل فائما أجزأه

(١) قوله الحمد هو شاطئ النهر اهـ

ولو قرأ تلعبا بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وأمطرنا عليهم مطرا قرأهما بالتاء تفسد ولو قرأ بنا أمانا أنزلت وانعنا الرسول قرأ وانعنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين وكذا لو قرأ فان كذوبه فقد كذب رسل من قبلك نصب كاف كذب لا تفسد عن المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الآية رفع الكاف إن الشيطان يترغيبهم قرأ ينزع بالعين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أولا كثر من ذلك ولا كبر بالباء لا تفسد صلاته ولو قرأ وعسى أن تكفروا شيئا قرأ وهو شرككم وعسى أن تحبوا شيئا قرأ وهو خير لكم لا تفسد

صلاته ولو قرأ الله بها يعلمون قرأ بالنصب ان الله لا تفسد صلاته ولو قرأ الاعن موعدة وغداها يقرأ بالذال موعنة أو قرأ بالضاد موعنة  
تفسد صلاته ولو قرأ موعنة بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أو ما أناب ظلام العبيد قرأ باللام بالذال تفسد صلاته ولو قرأ العبيد بالذال أو  
بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ قل مولوا يغبطكم بالضاد لا تفسد صلاته ولو قرأ قل غلظ الضاد أو قرأ غلظ القلب بالضاد تفسد صلاته  
ولو قرأ خلاصوا نجيا خلطوا نجيا بالطاء (١٤٤) لا تفسد صلاته ولو قرأ والاغل التي كانت عليهم والاعناق التي كانت عليهم لا تفسد  
صلاته ولو قرأ بما كنتم

وان لم تكن مستقرة في مكانه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت موقوفة  
في لغة البحر وهي تضطرب فالاصح أنه ان كانت الرمح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان حركتها  
قليلاً فهي كالواقفة كذا في الترمذي \* أجمعوا انه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها فاعدا  
كذا في الخلاصة \* ويلزمه التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض  
\* وكما دارت السفينة يحول وجهه اليها ولو ترك تحويل وجهه الى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه ولو  
صلى فيها بالايحاء وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئه في قولهم جميعاً هكذا في المضمرات في باب صلاة  
المسافر \* ولا يصير مقيماً بانية الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح الا أن تكون السفينة بقرب  
من بلده أو قريباً من بلدته فيكون مقيماً بانه لا يفتقر الى الصلاة في المحيط \* وفي الواجبة افتتح الصلاة في  
السفينة حالة إقامته في طرف البحر فنقلت الرمح وهو في السفينة فنوى السقير يتم صلاة المقيم عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطاً \* وفي العناية ولو  
كان مسافراً وشرع في الصلاة في السفينة خارج المرفأ فترت السفينة حتى دخل المرفأ ثم أربعا كذا  
في التتارخانية \* ولا يجوز أن يات رجل من أهل السفينة بامام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان  
مقروبتين يجوز كذا في الخلاصة \* وفي النوازل اذا كان بحال يقدر أن ينف من اجداهما الى الأخرى من  
غير عنف فهما بمنزلة المقروبتين ويجوز صلاة الطائفتين كذا في التتارخانية \* ومن اقتدى على الجلبابام  
في السفينة أو على العكس فانه يتطران كان بينهما طريق أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وان كان على  
العكس يجوز \* واذا وقف على الاطلال يقدر بالامام في السفينة صح اقتداؤه الا أن يكون أمام الامام  
كذا في المحيط \* واذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبلها لانه عمل كثير كذا في محيط السرخسي

### \* (الباب السادس عشر في صلاة الجمعة) \*

وهي فرض عين كذا في التهذيب \* (ثم لوجوبها شرائط في المصلي) وهي الحرية والذكورة والإقامة والجمعة  
كذا في الكافي \* والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق \* والبصر هكذا في الترمذي \* حتى لا تجب الجمعة  
على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي \* ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط  
\* وان وجد من يحمله كذا في الزاهدي \* ولا على الاعمي وان وجد قائداً كذا في السراجية \* والشخ  
الكبير الذي ضعف لمحق المريض فلا تجب عليه \* والمطر الشديد والاختفاف من الساطان الظالم مسقط  
كذا في فتح القدير \* وللولي أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبد \* وعلى المكاتب الجمعة وكذلك  
معتق البعض اذا كان يسعي وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في  
فتاوى قاضيان \* وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصح أنه يصلي اذا لم  
يغل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية \* وللمستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام  
أبي حفص رحمه الله تعالى قال أبووهي الدقاق ليس له أن يمنعه في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر  
اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لا يحيط عنه شيء وليس للاجير أن يطلب من الموطوط بمقدار  
اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط \* وظاهر المأذون بشهد الدقاق كذا في البحر الرائق \* ومن لا جمعة عليه ان

صلاته ولو قرأ بما كنتم  
تكفرون بما كنتم تكسبون  
لا تفسد صلاته ولو قرأ في  
البحر مبرأ قرأ صبراً بالصاد  
تفسد صلاته ولو قرأ نسباً  
نصباً بالصاد تفسد صلاته  
ولو قرأ اذأوبنا الى الحضرة الى  
الحضرة بالسین تفسد صلاته  
ولو قرأ يني اسرا بـسـل  
اصراً بـالصاد تفسد  
صلاته ولو قرأ فطره الله التي  
فطر الناس عليها قرأهما  
بالتاء أو قرأ فاطر السموات  
بالتاء تفسد صلاته ولو  
قرأ ولقد فضلنا بعض النبيين  
فضلنا بالصاد لا تفسد صلاته  
ولو قرأ فضل الله فصل الله  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
نفضل الآيات بالسین فسدت  
صلاته ولو قرأ كتاب  
فصلت فضلت لا تفسد  
صلاته ولو قرأ ولا تقبلوا  
لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم  
شهادة تفسد صلاته ولو قرأ  
ويدأ عنها العذاب يذأ  
بالذال تفسد صلاته  
ولو قرأ والطوبى كتاب مسطور  
والتوراة تفسد صلاته  
ولو قرأ مسطور مستور بالتاء  
لا تفسد صلاته ولو قرأ  
ومن يشاقق الرسول يساقق

الرسول بالسین تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تساقون تساقون بالسین تفسد صلاته ولو قرأ اطفأ فمخفان بالسین اذاها  
فسدت صلاته اذا قرأ أنا أرسلنا عليهم ريحا قرأ روحا لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ انزل الملائكة والروح قرأ الروح لا تفسد صلاته فراقها  
يساقون الى الموت قرأ بالسین لم تفسد صلاته ومن الجبال جدد يسقى قرأ بالذال جند لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلاً قرأ ترتيلاً لا تفسد  
صلاته سورة اترناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ في عقبه لا تفسد صلاته فقال طائر نقرأ بالتاء ترتلاً لا تفسد صلاته

ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تفسد صلاته ولا يغتر بكم بأفه الغرور قرأ بفساد صلاته سوط عذاب قرأ بالصادق سوط  
تفقد صلاته فرت من قسوة قرأ من قسوة الصادق أو بالسبب تفقد صلاته فسحقا لاصحاب السعير قرأ بالشين الشعر تفقد صلاته  
أولهم كرم ما يذ كرفيه من تذ كروية كم التذير قرأ بالصادق الضير لا تفقد صلاته ولولا أن ربطنا قرأ بالتاء تفقد صلاته وهو أقصم مني  
لساناً قرأ بالسبب أفصح لا تفقد صلاته بل عجت ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء (١٤٥) لا تفقد صلاته وإذا رأوا آية يستسخرون

قرأ بالحاء لا تفقد صلاته  
ومن يزغ منهم عن أمرنا  
قرأ بالسبب لا تفقد صلاته  
ولو طأ آتينا قرأ بالتاء ولو طأ  
لا تفقد صلاته من  
القائل قرأ بالغين من الغالين  
لا تفقد صلاته الذين  
يقضون قرأ بالصادق يقضون  
لا تفقد صلاته وكذا لو  
قرأ يقضون بالغين لا تفقد  
صلاته فسينقضون البك  
رؤسهم قرأ بالقاف فسينقضون  
لا تفقد صلاته وهم  
لا يستكبرون قرأ بالتاء  
يستكبرون لا تفقد صلاته  
وان كنت لمن الساعرين  
قرأ بالحاء الساعرين لا تفقد  
صلاته لا يجاوزونك قرأ  
بالراء لا يجاوزونك لا تفقد  
صلاته ما ينطق عن  
الهوى قرأ بالتاء ينطق  
لا تفقد صلاته ليسأل  
الصادقين عن صدقهم قرأ  
الصادقين عن صدقهم  
بالسين فهم لا تفقد  
صلاته وكأولاً يصرون قرأ  
بالسين يصرون لا تفقد  
صلاته ولا تكن كصاحب  
الحوت قرأ بالطاء  
لا تفقد صلاته وهو  
مكطوم قرأ بالذال أو بالصاد  
تفقد صلاته وما يأتهم

أذاها جاز عن فرض الوقت كذا في الكنز (ولادائم شرائط في غير المصلي) \* منها المصير هكذا في الكافي \*  
والمصير في ظاهر الرواية الموضع الذي يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وبلغت أبيه  
أبنة منى هكذا في الظهيرية وقتناوى ضيخان \* وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية \* ومعنى  
أقامة الحدود والقدرة عليها هكذا في الغيائية \* وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وهو  
الموضع المعتصم بالمصير متصلاً بالمصير ومن كان مقيماً بموضع بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعى  
نحو القطع بجناز الأجمة على أهل ذلك الموضع وان كان النداء يبلغهم والفاوة والميل والامبال ليس بشئ  
هكذا في الخلاصة \* هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار  
شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيان \* القروى إذا دخل المصير ونوى أن يمكث يوم الجمعة لزمته  
الجمعة لأنه صار كواحد من أهل المصير في حق هذا اليوم وان نوى أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت  
أو بعد الدخول لاجتماع عليه ولو صلى مع ذلك كان أجوراً كذا في فتاوى قاضيان والتجنيس والمحيط  
\* ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة إذا كانوا قامة  
والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصير إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجن  
والمرض ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضيان \* وجازت عن في الموسم للخليفة أو لأمير الجواز لا يمر  
الموسم كذا في الوقاية \* سواء كان أمير الموسم مقيماً أو مسافراً إذا كان من جهة أمير العراق أو  
أمير مكة وقيل ان كان مقيماً تجوز وان كان مسافراً لا تجوز والجمع الأول هكذا في البدائع \* ولا تجوز في  
غير هذه الأيام كذا في محيط السرخسي \* ولا الجمعة بعرفات اتفاقاً كذا في الكافي \* وتؤدى الجمعة في مصر  
وأحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الأصح وذ كر الامام السرخسي  
انه الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ هكذا في البحار رائق \* إذا أصاب الناس مطر  
شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة \* ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع  
الشك في المصراً وغيره وأقام أهل الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم  
تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهده فرض الوقت يبقين كذا في الكافي وهكذا في المحيط \* ثم اختلفوا في  
نيتها قبل نوى آخر ظهر عليه وهو الاحسن والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله  
بعد كذا في القنية \* وفي فتاوى (أهو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بها الجمعة  
في ديارنا كذا في التتارخانية \* (ومنها السلطان) عاذاً كان أو جازاً هكذا في التتارخانية فلا عن النصاب  
أو من أمر السلطان وهو الامير والقاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية \* حتى لا تجوز أقامتها  
بغير أمر السلطان وأمر نائبه كذا في محيط السرخسي \* رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام  
حاضر لا يجوز ذلك الا أن يكون الامام أمره بذلك كذا في فتاوى قاضيان \* مرض الامير فصلى الشرطى  
لم تجز الا باذنه كذا في التتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع \* العبد اذا قلده عمل ناحية فصلى بهم الجمعة جاز  
كذا في الخلاصة \* صلاة الجمعة خلف المنقلب الذي لا منشور له من الخليفة تجوز ان كانت سيرته سيرة  
الامر ام يحكمه فيما بين رعيته بحكم الولاية المرأة اذا كانت سلطانة تجوز أمرها باقامة الجمعة لا أقامتها  
هكذا في فتح القدير \* الصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون

(١٩ - الفتاوى اول) من رسول قرأ من رزق لا تفقد صلاته ألم يجده بتم قرأ بفتحك بالتاء تفقد صلاته وقولوا قولا سديدا  
بالصاد قرأ صديدا تفقد صلاته وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ بالطن بالنون تفقد صلاته وكانت من القاتنين فاذا هم يقتلون  
ومن يقطع من رعيته قرأ بالتمام كان الطاء أو بالطام كان التاء تفقد صلاته ومن يفت منكن لله ورسوله قرأ بالطاء يفتن نفسه  
صلاته حتى تكون حرضاً وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين تفقد صلاته أيهم أقرب لكم قرأ غريب تفقد صلاته خط وأثل

قرأوا كل نفس صلاته فاكتمنا مع الشاهدين قرأنا فاكتمنا بالجملة لا تفسد صلاته وأوتيت من كل شيء قرأ من كل نفس لا تفسد صلاته ولا يستنون قرأوا لا يستأنون بالطاعة لا تفسد صلاته وجوه يومئذ ناضرة قرأوا بالطاعة ناضرة قرأوا بالصادقة ناضرة لا تفسد صلاته ويتجنبها الاشقي قرأوا لا يتجنبها الاشقي الذي صلى النار الكبرى تفسد صلاته وان لم يصل بل وقف ثم ابتدأ بالذي صلى النار الكبرى لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ (١٤٦) وسجدها الاثني الذي سجد بها الاشقي الذي ان وصل به الذي يؤتى ماله يتزكى تفسد

صلاته والا فلا ما ودعك  
ربك قرأ ما ودعك بغير  
تشديد وترك التشديد  
والرب أيضا فان ترك التشديد  
في ما ودعك لا تفسد الصلاة  
وفي الرب تفسد وما قيل  
قرأ بالغين وما على تفسد  
صلاته أسفل سافلين قرأ  
بالآلاف واللام السافلين  
لا تفسد صلاته حتى مطلع  
التجهر لما قال الفج انقطع  
نفسه فركع لم تفسد صلاته  
وانه على ذلك الشهيد قرأ  
لشديد لا تفسد صلاته  
وكذا لو قرأ انه سب الخبير  
لشديد قرأ الشهيد لا تفسد  
فالمغبر ان صجأ قرأ سجا  
بالسين تفسد صلاته  
فأثرن به نفعه قرأ نفعه تفسد  
صلاته واسوف يعطيك  
ربك فترضى قرأ فترضى  
بالظاء تفسد صلاته فأما  
التيتم فلا تفهر قرأ فلا تفكر  
لا تفسد صلاته لا يلاف  
قريش قرأ لا يلاف كريش  
لا تفسد صلاته كلا اذا  
بلغت التراقي قرأ التراقي قبل  
لا تفسد صلاته فالتقه  
الحوت قرأ فالتقه قبل  
لا تفسد هل أذاك حديث  
الغاشية قرأ الغاشية تفسد  
صلاته وكذا لو قرأ والليل

الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغيائية \* والى مصرمات  
فصلي بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز فان لم يكن نية واحد منهم واجتمع الناس على  
رجل فصلي بهم جاز كذا في السراجية \* ولونعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم  
الجمعة جاز كذا في التذنب \* ولومات الخليفة وله ولاية واهرا على أمور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون  
الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط الدرر خسي \* اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في  
الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل أجزأه أن يصلي بهم كذا في الزا هدى \* ولو استعمل صبي أو نصراني  
على مصر فاعلم هذا وبلغ ذلك لا يقيم ان الجماعة الا باصر جديد الا اذا قال لهم الخليفة اذا سلمت فصل واذا  
بلغت فصل كذا في التذنب \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو حضر مصر من  
امصار ولا يتبعه فجمع بها وهو مسافر جاز لان صلاة غيره تجوز باذنه فصلاته أولى ولو أن اماما مصر مصر انتم  
نفر الناس عنه تخوف عدوا وما شبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام  
الامام اذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا منعهم مجتمعا  
بسبب من الاسباب وأراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصر فاما اذا منعهم متعنتا أو اضرا رايهم  
فلهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية \* الامام اذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس  
الى أن ياتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاءه الكتاب بعزله أو علم بقدم الامير فصلاته  
باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو افتتح الامام الجمعة ثم حضر وال آخر فانه يعضي في صلاته كذا في  
الخلاصة \* بلاد عليها ولاية كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة وبصر القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب  
عليهم أن يلبسوا واليا مسلما كذا في معراج الدراية \* (ومنها وقت الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر  
في خلال الصلاة تفسد الجمعة وان خرج بعد ما قد قدر التشهد فكذا عذد أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
في المحيط \* وليس له أن يني الظهر عليه الا بخلاف الصلاتين كذا في التبيين \* المقتدى اذا نام في صلاة  
الجمعة ولم يتبها حتى خرج الوقت ففسدت صلاته ولو اتبها بعد فراغ الامام والوقت دائم أتمها بجمعة كذا في  
المحيط \* (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلوا بلا خطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي \* الخطبة  
تشغل على فرض وسنة فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال  
أو بعد الصلاة لا يجوز هكذا في العيني شرح الهداية \* والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكفت  
تحميده أو تهليله أو تسبيحه كذا في المتون \* هذا اذا كان على قصه الخطبة أما اذا طس بحمد الله أو سجع  
أو هال متعجب من شيء لا ينوب عن الخطبة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* خطب وحده أو بحضور النساء  
الصحيح أنه لا يجوز هكذا في معراج الدراية \* ولو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا  
في الخلاصة \* ولو خطب والقوم نيام أو صم جازت كذا في العيني شرح الهداية \* (وأما سنن الخمسة  
عشر) أحدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب (وثانيها) القيام هكذا في البحر الرائق \* ولو  
خطب فاعدا أو مضطجبا جاز هكذا في فتاوى قاضيخان \* (وثالثها) استقبال القوم بوجهه (ورابعها) التعوذ  
في نفسه قبل الخطبة (خامسها) أن يسمع القوم الخطبة وان لم يسمع اجزأه (سادسها) البداء بحمد الله  
(وسابعها) الثناء عليه بما هو أهله (وثامنها) الشهادتان (وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

(وعاشرها)

اذا يغثنى قرأ بعشي تفسد صلاته وذلك قطوفها تذليل لاقرا بالصاد ضلالت تفسد ولو قرأ بالطاء طلالت لا تفسد  
صلاته وكذا لو قرأ أو لانا بالصاد ضلالت تفسد صلاته ولو قرأ بالطاء لا تفسد صلاته فطلت أعناقهم قرأ بالذال أو بالصاد لم تفسد صلاته  
الم يجوزك يتجأ قرأ نذك يتجأ لا تفسد صلاته يومئذ تصدث أخبارا قرأ أخبارا خلت وافية قال بعضهم تفسد صلاته ناراسا به قرأ  
خامية بالطاء تفسد صلاته ونواصوا بالحق ونواصوا بالصبر قرأ بالسين تفسد صلاته ألم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالذال في تضليل لا تفسد



(وعاشرها) العظة والتذكير (والحادى عشر) قراءة القرآن. \* وتاركها مسمى كذا فى البحر الرائق \* ومقدار ما يقرأ فى القرآن ثلاث آيات قصار أو آية طويلة كذا فى الجوهر التبر (والثاني عشر) إعادة التعميد والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام فى الخطبة الثانية (والثالث عشر) زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات (والرابع عشر) تخفيف الخطبتين بقدر سور من طوال الفصل ويكره التطويل (والخامس عشر) الجالس بين الخطبتين هكذا فى البحر الرائق \* ومقدار الجالس بينهما مقدار ثلاث آيات فى ظاهر الرواية هكذا فى السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى \* قال شمس الأئمة السرخسى فى تقدير الجلوس بين الخطبتين انه اذا تمكنت فى موضع جلوسه واستقر كل عضو منه فى موضعه قام من غير مكث ولبث كذا فى التتارخانية \* والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسى كذا فى الغبائية \* والاصح انه يكون مسنبا بترك الجلوس بين الخطبتين كذا فى القنية \* والقعود قبل الخطبة سنة كذا فى العنقى شرح الككن \* وأما الخطيب فيشترط فيه أن يتأهل للإمامة فى الجمعة كذا فى الزايدى \* ومن السنة أن يكون الخطيب على منبر اقتداء به رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ومن المستعجب أن يرفع الخطيب صوته وأن يكون الجهر فى الثانية دون الاولى كذا فى البحر الرائق \* وينبغي أن تكون الخطبة الثانية الحمد لله ثمجده ونستعينه الخ وذكر الخلفاء الراشدين والعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين مستحسن بذلك جرى التوارث كذا فى التخصيس \* ويكره للخطيب أن يتكلم فى حال الخطبة الا أن يكون أمرا يعرف كذا فى فتح القدير \* ولا ينبغي أن يصلى غير الخطيب كذا فى الكافى واذا أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف رجلا ان شهد الخطبة الخطبة جاز والا فلا \* ولو أحدث بعد الدخول فى الصلاة جاز كيفما كان كذا فى التهذيب \* واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وقال الالباس اذا خرج الامام قبل أن يحطب واذا فرغ قبل أن يشتغل بالصلاة كذا فى الكافى \* سواء كان كلام الناس أو التسبيح أو تهليل العاطس أو رد السلام كذا فى السراج الوهاج \* وأما دراسة الفقه والنظر فى كتب الفقه وكتابه فمن أصحابنا وجهه الله تعالى من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به واذا لم يتكلم بلسانه ولكن بأشار يده أو برأسه أو بعينه فهو أن رأى منكرا من انسان فنهاه يده أو أخبر بخبر فأشار برأسه الصحيح أنه لا بأس به كذا فى المحط \* وتكره الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كذا فى شرح الطحاوى \* والثاني عن الامام فى استماع الخطبة بالقرب والانصات فى حقه هو المختار كذا فى جواهر الاخلاطى \* وهو الاحوط كذا فى النيين \* وقيل يقرأ القرآن وقيل يسكت وهو الاصح كذا فى محيط السرخسى \* ويجوز فى الخطبة ما يحرم فى الصلاة حتى لا ينبغي أن يأكل أو يشرب والامام فى الخطبة هكذا فى الخلاصة \* ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام أو عن يساره فربما من الامام ينصرف الى الامام مستعدا للسمع كذا فى الخلاصة \* والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يسمعوا الخطبة من أولها الى آخرها والدنون من الامام أفضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشايخنا وجهه الله تعالى انه المحيط \* ولا يتخطى رقاب الناس للدنون من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن أصحابنا وجهه الله تعالى أنه لا بأس بالتخطى ما لم يأخذ الامام فى الخطبة ويكره اذا أخذ الناس أن يتقدم ويدنون من الهرب اذا لم يكن الامام فى الخطبة لتسمع المكان على من يجي به صد وينال فضل القرب من الامام فان لم يفعل الاول فقد

(٣) قوله انا اعطيناك السكوت اى قوله فهو كذلك هكذا فى الاصل الذى يتداوله ٨١ مصححه

لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ثمانية خاتمة بالتاء لا تفسد صلاته هل ترى من فطور قرأ طارى بالطاء وقبور بالتاء لا تفسد صلاته ففسره  
 ليسرى قرأ بالطاء تفسد صلاته فأما الزيد فيذهب جفا قرأ فأما الذهب فيذهب جفا تفسد صلاته أو كما أعلم قرأ أو كل  
 عليها لا تفسد صلاته سلمهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد صلاته كيف ضرب بوالك الامثال قرأ كذا بوالك الامثال لا تفسد صلاته يومئذ  
 يصدر الناس قرأ بالسين والطاء بسطر (١٤٨) الناس تفسد صلاته ولو قرأ بالسين والتاء اختلفوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلاته

وإذا سمع الخبير قرأ الخبر  
 بطرح اليه لا تفسد صلاته  
 لأنه حذف حرفاً واحداً  
 وحذف الحرف لا يفسد  
 صلاته وزراني مبثوثة  
 قرأ وزراني مبثوثة قال  
 يعبد الصلاة فسقطناه الى  
 بلديت فأنزلناه الماء قرأ  
 فأحسنا به الماء اختلفوا فيه  
 قال بعضهم لا تفسد صلاته  
 اني أريد أن أنكحك قرأ رب  
 اني أريد أن أنكحك تفسد  
 صلاته ما نسخ من آية  
 أو نسخها قرأ من آية أو نوتها  
 أو يوتها لا تفسد صلاته  
 سيقولون ثلاثة رابعهم قرأ  
 ثلاثة رجم تفسد صلاته  
 ومن يضل الله قرأ بالطاء  
 لا تفسد صلاته الحمد لله قرأ  
 برفع الهمزة لا تفسد  
 صلاته ثمانية أيام حسوما  
 قرأ حصوما بالصاد قال أبو  
 عصمة سعيد بن معاذ المروزي  
 تفسد صلاته فسترضع  
 له أخرى قرأ فسترضع  
 لا تفسد صلاته والثنين  
 والزيثون قرأ بالطاء والطين  
 تفسد صلاته لعل أطلع  
 الى الله موسى قرأ بالتاء اتلع  
 لا تفسد صلاته وابتغ فيما  
 آتاه الله قرأ بالعين وابتغ  
 لا تفسد صلاته وزروع

ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء والامام يحط فعليه  
 أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان \* فأما  
 تخطي السؤل فمكروه بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق \* المختار ان السائل اذا كان لا يمر  
 بين يدي المصلي ولا يخطي رقاب الناس ولا يسأل الناس الحقائق ويسأل الامر لا يتمنه لا بأس بالسؤل  
 والاعطاء ولا يحل اعطاء سؤل المسجد اذا لم يكن فواعلى تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي  
 \* اذا شهد الرجل جل عند الخطبة ان شاء جلس محتثاً أو متربهاً أو كما يسر لانه ليس بصلاة عملاً وحقيقة كذا  
 في المصنعات \* ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية \* ان كان في النفل  
 ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعد ما عند الر كعتين هكذا في القنية \* ولو ذكر في الجمعة  
 أن عليه الفجر فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب  
 بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندهم ما يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة كذا في معراج  
 الدراية ويكره أن يخطب متكئاً على قوم أو عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* ويتقلد  
 الخطيب السيف في كل بائنة ففتح بالسيف كذا في شرح الطحاوي \* (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى  
 الامام كذا في التبيين \* ولا يشترط كونهم من حضرة الخطبة كذا في فتح القدير \* ولو خطب الامام يوم الجمعة  
 ونظر الناس وجاء آخرون وصلى بهم اسم الجمعة جزأهم كذا في محيط السرخسي \* والشرط فيهم أن يكونوا  
 صالحين للإمامة أما اذا كانوا الاصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة \*  
 وتنعقد الجمعة بائتمام العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 كبر الامام الجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسهم من  
 الركوع صحت الجمعة والا لم تقبلها ولم يذكروا خلافاً كذا في الغياثة \* ولو كبروا مع الامام ثم نفروا وخرجوا  
 من المسجد ثم جاؤوا وكبروا قبل رفع الامام رأسهم من الركوع جزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* اذا  
 كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبر وامعه حتى أحدوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازاً مستحساناً ولو  
 كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضيان \* أن نفروا بعد الافتتاح قبل  
 التقيد بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً له ما كذا في الترتاشي \* وان نفروا بعد  
 ما قيد الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند علمائنا الثلاثة كذا في المصنعات (ومنها الاذن العام) وهو  
 أن تفتح أبواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لواجبة وفي الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على  
 أنفسهم وجوههم ويجزى وكذلك السلطان اذا اراد أن يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار واذن اذنا عاما  
 جازت صلاته شهداء العامة أو لم يشهدوها كذا في المحيط \* ويكره كذا في التنارحية \* وان لم يفتح باب الدار  
 وأجلس البوابين عليهم لم تجز لهم الجمعة كذا في المحيط \* ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمعة  
 كذا في القديري \* ومن لا عذر له لم صلى الظهر قبلها كره كذا في الكثر \* ويستحب للمريض والمسافر وأهل  
 السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* ان  
 أدى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذوراً كالسافر والمريض والعبد أو  
 غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يبطل اجاعا وان خرج من بيته والامام فيها انقبل

قرأ بالذال لا تفسد صلاته الذي فرض عليك القرآن قرأ بالطاء فخرط تفسد صلاته ولبناء خالصاً قرأ بالسين خالسا  
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ساغصاً ثغاباً صاد لا تفسد صلاته انه كان في حقيقاً قرأ خفياً لا تفسد صلاته وانما جميع حاذون قرأ  
 بالصاد حاضرون لا تفسد صلاته بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلاته لا تدرون أيهم أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد  
 صلاته لو ان تذكره نعمة قرأ بالذال تفسد صلاته قل كل متربهاً فترى وقرأ بالسين فيم ما تفسد صلاته بهجل حينئذ قرأ بالذال حينئذ تفسد

صلاته وان كنت لمن الساجدين تفسد صلاته واليك نسعي ولحفذا قرأ بالذال تفسد صلاته فسوف نؤتيه أجراً عظيماً قرأ  
نصله أجراً عظيماً لا تفسد صلاته صحفاً منشرة قرأ سجدنا بالنسب تفسد صلاته ما سبقكم به من أحد قرأ أسبغكم بالغين لا تفسد صلاته  
وقالوا أن ناضلنا قرأ بالطاء ظلالنا لا تفسد صلاته وهو قراءة فمن قرأ بالظاء فرط أو بالذال تفسد صلاته وذروا ظاهر الإثم  
قرأ بالطاء وظروا أو بالضاد وضررنا تفسد صلاته وجعلوا لله محذوراً من الحرف قرأ (١٤٩) بالضاد أو بالطاء مما ظروا تفسد صلاته

وتذا لا عين قرأ بالضاد أو  
بالطاء تفسد صلاته  
فطاق عليهم اطاق قرأ بالطاء  
تائف تفسد صلاته لقد  
سمع الله قول الذين قالوا ان  
الله فقير وقت عليه لا تفسد  
صلاته عزيز عليه ما عنتم  
وقف عليه أأنت قلت  
للناس وقف عليه وقال  
الله لا تتخذوا وقف عليه  
ألا أنهم من أفكهم ليقولون  
وقف عليه ثم ولو أغنسه  
وقالوا علم وقف عليه فخر  
فنادى وقال وقف عليه ان  
وقف لا تقاطع النفس في هذه  
المواضع لا تفسد صلاته من  
بعثنا من مرقنا هذا وقف  
عليه قال هذا وقف حسن  
وما أنتم بمصرخي وقف عليه  
وانشد بقوله اني كفرت  
قال لو تعد ذلك يكفروا بطل  
صلاته قال في ضلال مبين  
وقف عليه وابتدأ بقوله  
اقتلوا يوسف لا يأثم ولا تفسد  
صلاته أعجزت أنا أن أكون  
مثل هذا الغراب قرأ الغبار  
قال الفقيه أبو جعفر رحمه  
الله تعالى تفسد صلاته اذا  
قرأ الرحمن علم القرآن  
الشیطان علم القرآن تفسد  
صلاته وكذا لو قرأ اذ كرفي  
الكتاب ادرى اذ كرفي

أن يصل اليه فرغ منها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا قاله ما وان خرج لا يريد الجمعة  
لا يبطل اجاماً كذا في الكافي \* وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارناً للقراءة لا يبطل هكذا في التبيين  
\* ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا أنه لا يراد جواردا كها بعد المناقفة بطل ظهره في  
قول البخارين وهو الصحيح \* فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد الا أنه لا يراد جواردا كها بعد المناقفة بطل ظهره في  
الصحيح أنه لا يبطل واختلافوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا أنهم خرجوا قبل اتمامها النائية الصحيح أنه  
يبطل ظهره هكذا في الكفاية \* ثم المعتبر في السعي الاتصال عن داره فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح  
القدير \* ولو كان جالساً في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشترع مع الامام اتفاقاً كذا في البحر  
الرائق \* والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصل الجمعة انتقض ظهره  
وانقلب نقلاً كذا في النهاية \* ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهو أو تم الجمعة عند الشيخين رحمه الله  
تعالى وكره في المصنوع المذخور وغيره كالسجود والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده وكره جماعة  
الظهر لاهل المصر اذا لم يجمعوا المانع وأما اهل القرى فلمهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي  
خان وغيره هكذا في شرح مختصر الوفاية لابي المكارم \* ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول \* وقال  
الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة  
والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر  
أو على الزوراء كذا في الكافي \* وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف  
في استحبابه والاصح أن يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية \* واذا جلس على المنبر أذن بين يديه وأقيم  
بعد تمام الخطبة بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق \* وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة  
الكتاب وأي سورته شاء ويحجر بالقراءة فيها كذا في محيط السرخسي \* واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على  
الارض للزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فريضة يسجد وان سجد على ظهر رجل آخر أجزاء وان  
وجد فريضة ومع هذا يسجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو رزحه الناس فلم  
يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يعضي في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق \*  
لو سبق رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شاء جهر وان شاخفت كالنفر في صلاة الفجر كذا  
في الخلاصة \* ويستحب ان حضر صلاة الجمعة أن يدهن ويمس طيباً وان وجدوه يلبس أحسن ثيابه ان كان  
وتستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدرباية

### (الباب السابع عشر في صلاة العيدين)

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسواك  
وليس أحسن ثيابه كذا في القنية \* جديداً كان أو غسلاً كذا في محيط السرخسي \* ويستحب التغميم  
والطيب والتبكير وهو سرعة الانتباه والالتفات وهو المسارعة الى المصلي وأداء صدقة الفطر قبل الصلاة  
وصلاة الغداة في مسجد حبه والخروج الى المصلي ماشياً والرجوع في طريق آخر كذا في القنية \* ولا بأس  
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية \* واستحب في عيد الفطر

الكتاب بلبس تفسد صلاته وكذا لو قرأ في أخاف أن يسلك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد صلاته ومن يؤمن بالله ويعمل  
صالحاً يدخله جنات قرأ ومن يكفر بالله تفسد صلاته هذا اذا قرأ موصولاً وان كان قرأ مفصولاً لا تفسد صلاته ولو قرأوا ربكم الرحمن قرأ  
وان ربكم الشيطان تفسد صلاته وكذا لو قرأ قدس الشيطان الذي قرأ بالقاف من التي تفسد صلاته ولو قرأ يدخلون في دين الله يخلون  
بالنساء تفسد صلاته أنتم عليهم قرأ باللام الت تفسد صلاته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلاته لأنه نسبته الى الأب وليس له أب ولو قرأ

موسى بن مريم لا تفسد صلاته لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لآله الى الام فلا تفسد صلاته ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلاته في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه العامة ولو قرأ عيسى بن عمران تفسد صلاته ولو قرأ موسى بن لقمان قال القتيبي أبو جعفر والقاضي الامام الزنجيري رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى (١٥٠) له أب إلا أنه أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلاته ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد

صلاته وكذا لو قرأ مريم  
استعملان تفسد صلاته  
لأنه قرأ ما ليس في القرآن  
واقته أعلم \* وان أخطأ في  
القرآن ولم تكن المسئلة  
فيملا كتاب من المسائل يتظر  
ان كان الخطأ في الاعراب  
فقد ذكرنا انه لم يفحش  
لا تفسد صلاته عند الكل  
كالقرآن ان المسلمين والمسلمات  
نصب التاء وان فحش بأن  
قرأ ما لو تعد به يكثر فكذلك  
عند المتأخرين والاعادة  
أحسوط وان أخطأ بذكر  
حرف مكان حرف ولم يختلف  
المعنى والتي قرأها تكون في  
القرآن جازت صلاته عند  
الكل كالقرآن ان المسلمون  
ان القائلون وان لم يختلف  
المعنى لكن ما قرأ ليس في  
القرآن كالقرآن كقوله ايامين  
بالقسط ولا تدر على  
الأرض من الكافرين دوارا  
وقرأ الحى القيام فسد  
صلاته في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وفي قول  
أبي حنيفة ومحمد هما  
الله تعالى لا تفسد وان  
اختلف المعنى ولم تكن التي  
قرأها في القرآن نحو ان يقرأ  
فسحقا لأصحاب الشجر

أن يأكل قبل الخروج الى المصلي تغيرات ثلاثا أو حسا أو سبعا أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وزوا لا ماشاء  
من أى - لو كان كذا في العيني شرح الكثر ولولم يأكل قبل الصلاة لا يأثم ولولم يأكل بعد هالي العشاء  
ربما يعاقب عليه والاضحى كالفطر فيها الأند يترك الأكل حتى يصلي العبد كذا في القتيبي \* وفي الكبرى  
الاكل قبل الصلاة يوم الاضحى هل هو مكروه ومفهومه روايتان واختارانه لا يكره لكن يستحب له أن لا يفعل  
كذا في التارخانية \* ويستحب أن يكون أول تناولهم من لحوم الاضحية التي هي ضيافة الله كذا في  
العيني شرح الهداية \* الخروج الى الجبابة في صلاة العبد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا  
عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* وتجوز إقامة صلاة العبد في موضعين وأما قائمته في ثلاثة  
مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط \* ولا يخرج  
النبي الى الجبابة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا  
في فتاوى قاضي خان \* والصحيح أنه لا يكره كذا في الغرائب \* وينبغي أن يخرج ماشيا الى المصلي على  
السكينة والوقار مع غض البصر عالا ينبغي أن يصير كذا في المضمرات \* ويكره في الطريق في الاضحى  
جهر او يقطعها اذا انتهى الى المصلي وهو المأخوذ به وفي الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به  
كذا في الغيابة \* أما ما قرأه كذا في الجوهر النيرة \* تجب صلاة العبد على كل من تجب عليه صلاة  
الجمعة كذا في الهداية \* ويشترط للعبد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة \* فانها سنة بعد  
الصلاة وتجوز الصلاة بدونه وان خطب قبل الصلاة جاز ويكره كذا في محيط السرخسي \* ولا تعاد  
الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان \* المستحب أن يصلي اربع بعد الرجوع الى منزله كذا في  
الزاد \* اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العيد لا بأس به ولولم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العيد وكذا  
يجوز قضاء القرائت القديمة قبله لكن لو قضاها بعد هاق هو أحب وأولى هكذا في التارخانية ناقلا عن الجملة  
\* ووقت صلاة العبد من حين تبيض الشمس الى أن تزول كذا في السراجية وكذا في التبيين \* والافضل  
أن يجعل الاضحى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة \* ويصل الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح  
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ بجهرا ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثا ثم ركع بالاربعه فتكون  
التكبيرات الروايات ثلثا في الاولى وثلاثا في الاخرى وثلاث اصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان  
الركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويوالي بين القرائتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذنا  
كذا في محيط السرخسي \* ويرفع يده في الزوا تدويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات كذا  
في التبيين \* وبه أفتى مشايخنا كذا في الغيابة \* ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في  
الطهريه \* ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهر النيرة \* ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في  
فتاوى قاضي خان \* واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* ويخطب في عيد الفطر  
بالتكبير والتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية \* ويستحب  
أن يفتح الخطبة الاولى بلسع تكبيرات تبارى والثانية بسبع كذا في الزاهد \* ويعلم الناس صدقة  
الفطر واحكامها وهي خمسة على من يجب ومن يجب ومن يجب ومن يجب كذا في الجوهر النيرة  
\* وفي عيد النحر يكبر الخطيب ويسبح ويمط الناس ويعلمهم احكام الذبح والنحر والقران كذا في

تفسد صلاته عند الكل ولا يعزى حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر بعد الفاصل بين التارخانية  
الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة لاتفاق المعنى في قول أبي حنيفة ومحمد هما الله تعالى ولو جردا المثل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ ن أن لن يحول باللام مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البجلي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته  
لان التحويل والتحويل معناه ما واحد ولو قرأ وفرس مرفوعة بالفاء باختلافها في بعضهم فسد صلاته لان المرفوع ثوب خلق يمزق

وثياب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلاته لأن الركعة عبارة عن نفس الشيء يقولون ثوب جيد الركعة إذا كان أصله جيداً ولو قرأ أخذ برأس أخيه يحزه بالخاء والراء قال بعضهم تفسد صلاته لأن الحز قطع والجريس بقطع وقال بعضهم لا تفسد لأن الحز هو التمييز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فإذا قرأ يحزه إليه كان معناه خصه به هذا الأخذ حيث أخذ برأسه ولم يأخذ برأس السامري وإن قرأ فعز نامكان فعزنا قال بعضهم تفسد صلاته لاختلاف المعنى لأن التعزير اهانة والتعزير (١٥١) كرامة وقال بعضهم لا تفسد صلاته

لأن في درء الحد والاكتفاء بما دون الحد كرامة قال الله تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه إن زاد حرفاً في كلمة فهو على وجهين إن لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تفسد صلاته في قولهم كآلوا قرأ وأمر بالمعروف وأنه على المنكر وانسى عن المنكر زيادة الياء أو قرأ ناراددوا إليك بزيادة قال أو قرأ أخيراً بأحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها أو قرأ ومن يصص الله ورسوله يدخله نار الخالد يدخلهم بزيادة يم قال عامة المشايخ رخصهم الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية وإن تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ واللبل إذا غشي والنهار إذا تجلى وما خلت الذكر والأتى وإن سعيكم لشتى زيادة وأو قرأ يس والقرآن الحكيم وإنك لمن المرسلين بزيادة وأوفدت صلاته لأنه جعل جواب القسم قسمًا تفسد صلاته وإن نقص حرفاً عن كلمة إن لم

التنارخانية \* ويعلم تكبيراً للتشريع كذا في الزاد \* وإذا كبر الإمام بالخطبة يكبر القوم معه وإذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم (١) امتثالاً للأمر وسنة الانصات كذا في التنارخانية ناقلاً عن الحجة \* إذا اقتدى بمن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لأن هذه مخالفة بسيرة فلا تخل بالمتابعة كذا في الغيانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا دخل الرجل مع الإمام في صلاة العيد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فأكبر الإمام غير ذلك أسمع الإمام إذا كبر الإمام تكبيراً لم يكبره أحد من الفقهاء خيفة لا يتابعه كذا في المحيط \* لكن هذا إذا كان يقرب الإمام بسمع التكبيرات منه فأما إذا كان يبعد منه يسمع من المكبرين يأتي بجميع ما يسمع وإن خرج من أقاويل الصحابة لجواز أن الغلط من المكبرين فلو تركه شيئاً من أركانها كان المتروك ما أتى به الإمام كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الكبير ولو أن رجلاً دخل مع الإمام في صلاة العيد في الركعة الأولى بعد ما كبر الإمام تكبير ابن عباس رضي الله عنهما است تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنهما فإنه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حال ما يقرب الإمام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الإمام كذا في التنارخانية \* ولو انتهى رجل إلى الإمام في الركوع في العيدين فإنه يكبر للاقتراح قائماً فإن أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وإن لم يتمكن ركع واشتغل بالتكبيرات عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولا يرفع يديه إذا أتى بتكبيرات العيدين في الركوع كذا في الكافي \* ولورفع الإمام رأسه بعد ما أدى بعض التكبيرات فإنه يرفع رأسه ويتابع الإمام وتسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج \* ولو أدركه في القوملة لا يقضى فيها إلا يقضى الركعة الأولى مع التكبيرات واللاحق يكبر برأى إمامه كمن شرع مع الإمام ونام فأتته يكبر برأى الإمام لأنه كأنه خلف الإمام بخلاف المسموع كذا في الكافي \* إذا أدرك الإمام في صلاة العيد بعد ما تشهد الإمام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو أو بعد ما سجد للسهو ولم يسلم الإمام فإنه يقوم ويقضى صلاة العيد \* ومن المشايخ من قال المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فأما على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير مدركاً كصلاة الجمعة ومنهم من قال غداً بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* في الانقاع تكبيرات الركوع (٢) في صلاة العيدين من الواجبات لأنها من تكبيرات العيد وتكبيرات العيد واجبة وفي النافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الاقتراح حتى يجب سجود السهو إذا قال الله أحل أو أعظم في صلاة العيد دون غيرها (٣) وإذا نسي الإمام تكبيرات العيد حتى قرأ فإنه يكبر بعد القراءة أو في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التنارخانية \* ونؤخر صلاة عيد الفطر إلى الغد إذا منعه من إقامته أعذر بأن غم عليهم الهلال وشهد عند الإمام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاة في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال ولا تؤخر إلى بعد الغد والإمام لو صلاها مع (١) قوله في أنفسهم قال ط الظاهر أنه متعلق بالتكبير والصلاة لأنه يجب الانصات لجميعها اه وقوله وسنة الانصات هذا أحد أقوال ثلاثة والثاني أنه فرض الثالث أنه واجب والمشهور والوجوب بهجراوى (٢) قوله تكبيرات الركوع أى في الركعة الثانية اه بجراوى (٣) قوله دون غيرها الاشبه وجوب لفظ التكبير في كل صلاة كفى شرح الملتقى اه بجراوى

تغير المعنى لا تفسد صلاته في قولهم كآلوا قرأ ولقد جاءتهم رسالتنا بالبينات ولقد جاءهم بحذف التاء أو قرأوا إنما أنت من المبشرين ما أنت إلا مبشر مثلنا بحذف الواو أو قرأ فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء قرأ فسبحان الذي بحذف الفاء وكذا كل ما جاء في القرآن بالواو والفاء وبدونها إذا تغير المعنى تفسد صلاته وإن حذف حرفاً أصلياً من كلمة فتغير المعنى تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كآلوا قرأ وبما رزقناهم يحذف الزاي والراء أو قرأ بقلوبهم لا درست بغير دال أو قرأ مما خلقنا أئمة ما بغير حة أو قرأ وجعلنا ابن

الحرف من الآخر نحو ان  
يقرأ ضرب الله مثلا بحدف  
الباء فان حذف على وجه  
الترخيم لا تفسد صلاته  
وشروطه أن يكون بعد النداء  
في اسماء الاعلام وان  
لا يكون الاسم ثلاثيا بل  
يكون رباعيا أو خماسيا  
فيحذف الحرف الآخر كالو  
قرأ يا مالا يا مال لان الترخيم  
نوع من الفصاحة يقال  
يا حارث مكان يا حارثة  
ويا عائش مكان يا عائشة  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لعائشة رضى الله  
تعالى عنها يا عائش وان  
قدم حرفا على حرف في كلمة كما  
لو قرأ كعصف ما كول مكان  
كعصف أو قرأ فزرت من  
قوسرة مكان قسورة أو قرأ  
والعصر ان الانسان لفي  
سرخ مكان خسر تفسد  
صلاته لان التقديم والتأخير  
يتغير المعنى وان أخطأ  
بذكر كلمة مكان كلمة فان كان  
بينهما مخالفة في المعنى والثانية  
لا يوجد مثلها في القرآن  
تفسد صلاته في قولهم كما  
لو قرأ ان الفجار لاني خيام  
أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا  
الصلوات مكان الصالحات  
ان كان بينهما موافقة في

**\* (الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف) \***

(١) قوله وعقيب صلاة العيد في البحر عن المجتبي والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانهم اتوذي بجماعة فاشبهت الجمعة اهـ

المعنى الآن الثانية ليست في القرآن بأن فرأطعام الفاجر مكان طعام الایم لاتفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد وهی  
 رجهم الله تعالى وكذا لو قرأ إبراهيم لایامحلیهم وعن أبي یوسف رحمه الله تعالى روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على  
 وجهين اما ان كانت موافقة للاولی في المعنى أو مخالفة فان كانت موافقة لاتفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحلیم مكان العلم أو ما أشبهه  
 ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا انا كذا فاعلین أو قرأ الشیطان على العرش استوی أو ما أشبه ذلك أو ختم آية الرحمة

بآية العذاب أو على العكس قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تفسد صلاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به ولو قرأ الست بركم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلاته وكذا لو قرأ وإذا قال إبراهيم رب أرني كيف تنجي الموقى قال أولم تؤمن قال نعم أوقرأ ألم بأتكم رسول منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أوقرأ أولم تؤمن أوقرأ أولم تؤمن أوقرأ أولم تؤمن أوقرأ (١٥٣) قال أليس هذا بالحق قالوا نعم أوقرأ

ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا نعم تفسد صلاته لأن بلى إذا ذكر عقيب النفي إذا به رد النفي والتصديق في الاثبات ونعم يكون تصديقا في النفي يقول الرجل لغيره الم اعطاك كذا ألم اعطاك هذا العبد بأف ان قال بلى يكون رد النفي وتصديقا للاثبات معناه لا بل اعطيتي ولا بل بعثني فان قال نعم يكون تصديقا في النفي معناه ما بعثني ولا اعطيتي فاذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تفسد صلاته وان أراد أن يقرأ بركة أخرى على لسانه شطر كلمة أخرى فرجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتم الشطران قرأ شطر من كلمة لو أتتها لا تفسد صلاته لأن تفسد صلاته بشرطها وان ذكر شطر من كلمة لو أتتها لا تفسد صلاته بشرطها والشطر حكم الكل هو الصحيح وان ذكر آية مكان آية أن وقف على الأولى وقفنا ما ما بدأ بالثانية لا تفسد صلاته كما لو قرأ والتين والزيتون ووقف ثم ابتدأ الله خلقنا الانسان في كبد لا تفسد

وهي سنة هكذا في الذخيرة \* وأجمعوا أنها تؤدي بجماعة واختلاف في صفة أدائها قال علماءنا يصلي ركعتين كل ركعة بركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما أحب كذا في المحيط \* والافضل أن يطول القراءة فيه ما كذا في الكافي \* ويدعو بعد الصلاة حتى تتخلل الشمس بكامل الانجلاء كذا في السراج الوهاج \* ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فاذا خفف أحدهما طول الآخر كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يصلي هذه الصلاة بجماعة الا امام الذي يصلي الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلي الجمعة والعديد فانهم يصلون وحدها في مساجدهم الا اذا كان الامام الاعظم الذي يصلي الجمعة والعديد أمرهم بذلك فيستدبرون ان يصلوا بجماعة يؤتمهم فيها امام يحيم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والصحيح قوله كذا في المضمرة \* وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط \* والموضع الذي يصلي فيه الجبانة أو المسجد الجامع ولو صلوا في منزل آخر جاز والاول افضل ولو صلوا وحدها في منازلهم جاز ولو اجتمعوا ودعوا من غير أن يصلوا اجزأهم كذا في خزنة المفتين \* ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التتارخانية \* ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبلا القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الأئمة الحلواني وهذا أحسن ولو قام واعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا كذا في المحيط \* وان لم يصل حتى انجلت لم يصل بعد ذلك وان انجلت بعضها جاز ان يتدعى الصلاة فان سترها صاحب أو حائل وهي كاسفة صلى وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهى عن الصلاة فيه لم يصل كذا في الجوهرة النيرة \* (ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر) \* يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدها كذا في محيط السرخس \* وكذلك اذا اشتدت الاحوال والافزاع كالريح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا أو نهجا أو اجترت والنهار اذا أظلم وكذا اذا غم المرض كذا في السراجية \* وكذا في الزلازل والصواعق وانتشار (١) الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك كذا في التبيين \* وذكر في البسداء انهم يصلون في منازلهم كذا في البحر الرائق

#### (\*) الباب التاسع عشر في الاستسقاء \*

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية \* ولا خطبة فيه ولكن دعاء واستغفار \* وان صلوا وحدها فلا بأس به كذا في الذخيرة \* وليس فيه قلب ردا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وقال لا يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المضمرة \* والافضل أن يقرأ سبع اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية كذا في العين شرح الهداية \* ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الارض لاعلى المنبر \* يفصل بين الخطبتين بجملة وان شاء مخطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر

(١) قوله وانتشار الخ بالثاء المثلثة الخ تساقطها متفرقة كما في تفسير أبي السعود ٨١

(٣٠ - التناوي اول) صلاته وكذا لو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وان لم يقف وقرأ موصولا ان لم تغيب الاولى بالثانية كما لو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزء المحسنى أو قرأ وجوه يومئذ عليهم أغبرة أولئك هم الكافرون حق لا تفسد صلاته وان تغرب المعنى بأن قرأ ان البراري في جحيم وان الفجار في نعيم أو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجوه يومئذ عليهم أغبرة أولئك هم المؤمنون حقا تفسد صلاته لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم لا تفسد





في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه ان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ ان الذين آمنون وعملوا الصالحات ووقف وقتا تاما ثم ابتدأ أولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل صالحا من ذلك كذا أو أتى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنجينه حياة طيبة أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ أنه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فقل هذا لا يحسن ولا تنفسه الصلاة وكذا الفصل بين قوله ألا بد كراهته تطمئن القلوب لا تنفس الصلاة وان كان لا يحسن هذا الوقف (١٥٥) لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها

الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا فخوان يقرأ لاله ووقف ثم ابتدأ بقوله الا هو او يقرأ وقالت اليهود ووقف ثم ابتدأ بقوله عزيز ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء رحمه الله تعالى لا تنفس صلته لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تنفس واما حكم التخفيف والتشديد فقد ذكرنا فيه قول القاضي الامام الاجل رحمه الله تعالى ومن العلماء من قال ترك التشديد اذا كان يتغير المعنى تغيرا فاحشا كما لو قرأ وطلنا عليهم الغلم بالتخفيف أو قرأ ان النفس لا مارة بالسوم بدون التشديد أو شدد كاف اياك نعبد واياك نستعين تنفس صلته وينبغي أن لا تنفس لانه زاد حرفا لا يتغير المعنى لا تنفس الصلاة فكذا اذا شدد وأما ترك المدان لم يتغير المعنى كما في قوله أنا نزلناه أنا أعطيناك لا تنفس صلته وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجراء وما أشبه ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المعنى وان كان الرجل ممن لا يحسن بعض

ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بغير قراءة فاذا صار ركعة قعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاخرى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بقراءة وان كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو ويقتم الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو وتجي الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون ويقضون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة وان كان الامام مقبيا والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا تمت الطائفة الاولى صلاتهم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانهم مسبقون فيها والاخرين بفاتحة الكتاب وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة فمن كان مسافرا خلف الامام بقي الى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلاته ثلاث ركعات ثم انصرفوا بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان مسافرا يصلي ركعة بغير قراءة لانه مدرك أول الصلاة ومن كان مقيما يصلي ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرأية فاذا تمت الطائفة الاولى صلاتهم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فمن كان مسافرا يصلي ركعة بقراءة لانه مسبق ومن كان مقيما يصلي ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانه كان مسبقا فيها وفي الاخرين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبلا قبله أو مستندرها هكذا في المحيط \* ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا فاسدة وأصله أن الانحراف في غير أو انه مفسد وتركه في أو انه غير مفسد فعلى هذا الوجه هم أربع طوائف صلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة وصلاة الثانية والاربعه صحيحة \* وان عادت الطائفة الثانية صلاوا الركعة الثالثة والاربعه بغير قراءة ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الاربعة فتصلي ثلاثا بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون ثم يقومون فيصلون أخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون ويسلمون كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعد ما فرغ من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجلاني حتى صلى الثلاثة ثم انصرف فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصبر منها لانه فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي \* وفي المغرب يصلي بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا بالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احداهما بغير قراءة والثانية

الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق اسما في بعض الحروف لم يجز آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤم غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقف أو يتختم عند القراءة لا يؤم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا تجوز صلاته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخرس اذا صلى وحده حيث تجوز صلاته وان كان يقدر على أن يقتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام

شعوب معصية عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكر اول اسم لا نفسه  
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز  
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى  
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقبل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

الله عليه الصلاة والسلام  
وعنه في قراءة القرآن بقراءته  
لانا نقول انما لا تجوز الصلاة  
بما كان في مصحفه الاول لان  
ذلك قد نسخ وعبد الله بن  
مسعود رضي الله تعالى عنه  
أخذ بقراءة رسول الله عليه  
الصلاة والسلام في آخر عمره  
وأهل الكوفة أخذوا بقراءته  
الثانية وهي قراءة عاصم  
واخبرنا رسول الله عليه  
الصلاة والسلام في تلك  
القراءة كذا ذكره الطحاوي  
رحمه الله تعالى ولو قرأ  
القرآن في صلاته بالحنان ان  
غير الكلمة نفس صلاته لما  
عترف فان كان ذلك في حرف  
المدا واللين وهي الباء والالف  
والواو لا يغير المعنى الا اذا  
خش وعنده الشافعي رحمه  
الله تعالى الخطأ في غير الفاتحة  
لا يفسد الصلاة لان عنده  
الكلام لا يقطع الصلاة اذا  
لم يكن عدوا وهذا ليس بعد  
لانه يريد قراءة القرآن وانما  
تفسد الصلاة بالخطأ في  
الفاتحة لان عنده لا تجوز  
الصلاة بدون الفاتحة وان  
قرأ بالاحسان في غير الصلاة  
اختلفوا في جوازه وعامة  
المشايخ رحمه الله تعالى  
كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع

بقرأة  
والثالثة جائزة وتقتضي الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقتضي ركعتين بقراءة  
كذا في الجوهر النيرة \* ثم الخوف من عدو ومن سبع سواء والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا أنه يساح له  
المشي في الصلاة كذا في المضمرات \* ولا ينافي في حال الصلاة فان قاتلوا بطلت صلاتهم لان القتال ليس  
من أعمال الصلاة وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهر النيرة \* سواء كان انصرافه عن القبلة الى  
العدو أو من العدو الى القبلة \* ولا يصلي ساجدا في البحر ولا ماشيا كذا في المضمرات \* وان كان ماشيا هاربا  
من العدو فحضر الصلاة ولم يكن في الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ماشيا عندنا بل يؤخر واداسه في صلاة  
الخوف وجب عليه سجدة السهم وكذا في المحيط \* فان اشتد الخوف صلبا أو كانا فإرادى يومئذ بالركوع  
والسجود الى أي جهة شاء اذا لم يقدر روعي التوجه الى القبلة كذا في الهداية \* واشتد اذا خوف هنا أن  
لا بدعهم العدو بأن يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالحاربة كذا في الجوهر النيرة \* ولا يصلون بجماعة ركبا  
الآن يكون الامام والمقتدى على دابة فيصيح اقتداء المقتدى به واداصلي بالأيام لم تلزمه الاعادة بعد زوال  
العدو في الوقت وخارج الوقت والرجل يوحى اذا لم يقدر على الركوع والسجود والراكب اذا كان طالبا  
لا يصلي على الدابة وان كان مطلوبا لابس بأن يصلي على الدابة كذا في المحيط \* ثم كل من كان يمكنه أن ينزل  
فصلى راكبا تفسد صلاته عندنا كذا في المضمرات \* ولو حصل الأمن في وسط الصلاة بأن ذهب العدو  
لا يجوز أن يتعذر الصلاة بالخوف ولكن يصلون صلاة الأمن ما بقي من صلاتهم ومن حوّل منهم وجهه عن  
القبلة بعد ما انصرف العدو ففسدت صلاته ومن حوّل منهم وجهه قبل انصراف العدو ولاجل الصلاة ثم  
ذهب العدو ونجى على صلاته كذا في السارخانية \* قال محمد رحمه الله في الزيادات امام صلى الله عليه وسلم بالظهور بالناس  
صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى طائفة ركعتين انصرفوا الا واحدا منهم لم تفسد صلاته ولكن لا يستحب  
له ذلك فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه أساء فيما صنع وانحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل  
ان يقعد الامام قدرا للتشهد فصلاته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدرا للتشهد قبل التسليم  
فصلاته تامة فان اقتنع الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة أقبل العدو وانحرفت طائفة  
من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى أتوا فوصلت صلاتهم تامة أما مصلاتهم بقيت مع  
الامام فظاهر وأما مصلاتهم انحرفت فلان هذا الانحراف في أوانه والضرورة متحققة ولو افتتح الامام بهم  
صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلاتهم وان  
انصرفوا بعد ما صلوا ركعة ففسدت صلاتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات وانصرف  
طائفة ليقعوا بازاء العدو لاذ كراه هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفسد  
صلاتهم لان بعد أداء الشطر الى أن يفرغ الامام أو ان انحراف الطائفة الاولى كذا في المحيط \* صلاة  
الخوف تجوز في الجمعة والعديد كذا في السراجية \* فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصير فإراد أن  
يصلي بالناس صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن  
مسعود تابعه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية وان كان رأى كل واحدة  
من الطائفتين خلاف رأى الامام الاذاتين بخطا الامام ولم يقبل به أحد من الصحابة فاذا فرغ الامام

أيضالا نه تشبه بالنسبة لما يفعلونه في فسقهم وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا من المسائل التي تتعلق من  
بقرأة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلاة اذا قرأ آية السجدة أو سمعها من يجب عليه الصلاة ولا تجب بغيره أو نفاس  
أو كثر أو صغرا أو خفون ولا تجب اذا سمعها من غير ماير وان سمعها من تأتم استغفروا فيه والصحيح هو الوجوب ولو نلى بالفارسية تجب عليه  
وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أو لم يفهم اذا سمع السامع أنه قرأ آية السجدة ولو سمع بالتركية لا تجب السجدة ولو سمع

في الصلاة لا يقطع الصلاة لأنه قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا يذوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يجب السجدة بكلمة القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط لاداء السجدة ما يشترط للصلاة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم مع القدرة على الماء ويطأها ما يطل الصلاة من الكلام والحديث والفعل ولا يطلها محاذة المرأة وان نوى أن يؤتمها وان تحك فيها لا يطل طهارته ولا يجوز أدائها في الاوقات المكروهة الا أن يقرأ في ذلك الوقت (١٥٧) فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت

مكروه آخر بأن قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز أدؤها في موضع نجس وان كان سجوده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التسلاوة سجداً ولا ولي أو لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طأ أو كل لقمة وشرب شربة أو قام ومشى خطوة أو خطوتين أو كان راكعاً فنزل أو أفاضل فركب أو أتقل من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الباركبة كدار السلطان وان اتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان اتقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولولا آية السجدة ثم نالم مضطجعا أو كل أو اشتغل بالتجارة ثم أعادها بتكرر الوجوب وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن في الصلاة وان قرأ على غصن ثم اتقل منه الى غصن آخر فأعادها

من صلاته وانحرقت الطائفة الثانية وجاءت الاولى بقضون الركعة الثانية بغير قراءة فنية فون قدر قراءة الامام أو أقل أو أكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذنوا انحرقوا واجابت الطائفة الثانية بقضون الركعة الاولى بقراءة ويدون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزوائد والجامع والسير الكبير واحد رواية النوادر وهو الاستحسان كذا في المحيط

### (الباب الحادى والعشرون في الجنائز وفيه سبعة فصول) \*

(الفصل الاول في المحتضر) \* اذا احتضر الرجل وجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية \* وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزايدى \* وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماه فلا تنصبان ويتعرج انفه ويخسف صدغه وتعتدل الخصى كذا في التبيين \* وتنتحل جلد وجهه فلا يرى فيها تعطف كذا في السراج الوهاج \* ولقن الشهادتين وصورة التلقين أن يقال عنده في حالة النزاع قبل الغرغرة جهر او هو يسمع أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يقال له قل ولا يلح عليه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا أن يتكلم بكلام غيرها كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا التلقين مستحب بالاجماع \* وأما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية \* ونحن نعلم به ما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرة \* ويستحب أن يكون الملقن غير متم بالدمرة بموته وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير كذا في السراج الوهاج \* قالوا واذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب البكة لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين كذا في فتح القدير \* وحضور أهل الخير والصالح مرغوب فيه ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلح لابن أمير الحاج \* ويحضر عنده من الطيب كذا في الزايدى \* ولا بأس بجلاس الخائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضى خان \* فاذا مات شتوا الحية ونمضوا عينيه ويتولى ارفق أهله انماضه بأسهل مما يشتر عليه ويشترط لحياء به صابة عريضة يشترطها في الحية الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهرة النيرة \* ويقول مغمضه بسم الله وعلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعد به ما بعده وقل ما نرجو من الله وأجعل ما نرجو من الله خيراً مما يخرج عنه كذا في التبيين \* ويلين مفاصله ويردد راعيه الى عضديه ثم يدهما ويرد أصابع يديه الى كفيه ثم يدهما ويرد تخذه الى بطنه وساقه الى فخذه ثم يدهما كذا في الجوهرة النيرة \* ويستحب أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها ويسجى جميع بدنه ثوباً ويترك على شيء مرتفع من ألواح أو سرير أو ثياب يصيبه نداوة الارض فينغير ريحه ويجعل على بطنه جديدة أو طين رطب لثلاثين فيخرج كذا في السراج الوهاج \* ويستحب أن يعلم جيرانه وأصدقاؤه حتى يؤتوا حقه بالصلاة عليه والدعاه كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا بعضهم النداء في الاسواق والاسعانه لا بأس به كذا في محيط السرخسى \* ويستحب أيضاً أن يسارع الى قضاء دينه وإبرائه منه ويأدر الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتقرر بموته كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين \* أمر أم مات والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسمع الا ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \*

اختلافوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مراراً في الدرس أو تلبية الثوب أو يدور حول الرعى والذي يسجد في حوض اختلافوا فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر \* را كان كل واحد منها يصلى صلاة نفسه فقرأ أحدهما آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجدة أخرى مرة تسعها الاول فعلى الاول سجدة بقرائه يؤتيها في الصلاة لأنه قرأ آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمه السجدة وبعد الفراغ من الصلاة

يسجد بسجدة بقرائة صاحبها لان ما وجبت بقرائة صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقرائة غير ذيها في الصلاة وهل يتكرر الوجوب باسم من صاحبه ذكر في التواتر انه يتكرر في سجدة واحدة اذا فرغ من الصلاة لان ما وجبت بقرائة صاحبها لا تكون صلاته وانما يتكرر عليه الوجوب بقرائة صاحبها لان مكان صاحبه مختلف حقيقة وانما جعل متحدا ضرورة جواز الصلاة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية (١٥٨) لا يلزمه بقرائة صاحبها السجدة وعليه الاعتماد لاننا انظرنا الى مكان السامع

فكانه واحد وانظرنا الى مكان التالي فكانه جعل كسكان واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع بناء على التلاوة وأجمعوا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع بتكرار التلاوة أما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع بـ رجل تلاوة السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر وبالقياس نأخذ المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها الامام والقوم لا تجب السجدة ولا في الصلاة ولا اذا قرعوا منها وقال محمد رحمه الله تعالى سجدوا اذا قرعوا من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في التواتر ان عليه ان يسجد قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى وان سمعوا من ليس معهم في الصلاة سجدوا اذا قرعوا من الصلاة قال سجدوا في

(الفصل الثاني في الغسل) غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذلك في النهاية \* ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا في الكافي \* والواجب هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو اكنى بغسله واحدة أو غسسه واحدة في ما جاز كذا في البدائع \* ويجوز الميت اذا اريد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية \* ويوضع على سرير مجرور ورا قبل وضع الميت عليه \* وكيفية ان تدار الحجره حوالى الدرر امامة أو ثلاثا أو خمسا ولا يزداد عليها هكذا في التبيين والعيني شرح الكزري \* وكيفية الوضع عند بعض أصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلاة فليجاء ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر والاصح ان يوضع كما يسر كذا في الظهيرية \* ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يرام الا غاسله أو من يعينه كذا في السراج الوهاج \* وتستتر عورته بخرقه من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ظاهر المذهب أن يستتر عورته بالغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة \* هو الصحيح كذا في الهداية \* ويستحب في حنيفة ومحمد وجماعة الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وصورة استحبابه أن يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوءة لان مس العورة حرام كالنظر اليها كذا في الجوهر النيرة \* ولا ينظر الرجل الى فخما الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخما المرأة كذا في التتارخانية \* ثم يوضأ وضوءا للصلاة الا اذا كان صغيرا ابصلي فلا يوضأ كذا في فتاوى قاضخان \* ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط \* ويبدأ بالميامن اعتبارا بما لو اعتبلى في حياته ولا يعضض ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فمه فيمسح بها السنان وشفتيه ولهانه ولتتم ويتقها ويدخل في مخرجه أيضا كذا في الظهيرية \* قال شمس الاصفهاني في وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط \* واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين \* والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط \* ويغلى الماء بالصدر أو بالحوض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية \* ويغسل رأسه ورجليه بالخطمي وان لم يكن فبالصابون ونحوه لانه يعمل عليه هذا اذا كان في رأسه شعر اعتبارا بحالة الحياة كذا في التبيين \* فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي \* ثم يضع على شقه اليسرى يغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي القتمة لان السخنة هي البدن بالميامن ثم يجلسه ويستند اليه ويمسح بطنه مسحا رفيقا ثم يزاعن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعد غسله ولا وضوءه \* ثم ينشفه ثوب كذا بتل كفته \* ولا يستر شعر الميت ولا لحينه ولا يقص ظفره ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربه ولا ينتف ابهامه ولا يخلق شعراته ويدفن بجميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان ظفره منكسرا فلا بأس بأن يأخذه كذا في المحيط \* ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشى به بخارقه كالبر والاذنين والقم كذا في التبيين \* الميت اذا وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطأ بالغسل توجه على بنى آدم ولم يوجد من بنى آدم فعل الا أن يحتركه في الماء بنية الغسل عند الانحراج كذا في التحنيس \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي \* ولو كان الميت متفصضا تغذ مسحه كتي صب الماء عليه كذا في التتارخانية فاعلان العناية \* وحكم المرأة في الغسل لحكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها

الصلاة لم يجزهم ولم تقسده صلواتهم \* رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة فقرأها مرة أخرى فانه كذا يسجد بسجدة أخرى في الصلاة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأها مرة أخرى يسجد بسجدة واحدة في الصلاة وتسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجدها ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد بسجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة

أخرى سجدة واحدة وسقطت عنه الأولى **رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعه من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو وأجرأته سجدة واحدة** وقيل على رواية النوادر لا تجزئ إلا عن قراءته ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسمعه أيضاً من رجل ليس في الصلاة قرأها معه أجرأته سجدة واحدة وان سمعه من ذلك الرجل قبل قراءته أو بعدها سجدة أخرى إذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم أحدث وذهب إلى البناء ثم عارضة بها (١٥٩) من ذلك الرجل مرة أخرى قالوا يسجد سجدة أخرى إذا فرغ

لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فإنه يسجد بسجدة أخرى ويستوى سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدةين إذا قرأ الإمام سجدة وسجد هاتم اقتدى به رجل آخر لم يسجد هاتم اقتدى به بقضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم قرأها فيما يقضى بسجدة المصلي إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والسائق يسجد لكل مرة إذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل آخر على الدابة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة تلاوة وعشر سجدة تلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر أما في ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة تلاوة **رجل** قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن

كذا في التنازعية فاقلا عن شرح الطحاوي ومن استعمل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه وان لم يستعمل ادريج في خرقه ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية \* والاستمالة ما يعرف به حياة المؤمن صوت أو حركة ولو شهدت القابله أو الألام على استمالة الولد فان قوله ما مقبول في جواز الصلاة عليه هكذا في المضمرة \* السقط الذي لم تتم أعضاؤه لا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار أن يغسل ويدفن لمقوف في خرقه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وجد كثر البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصل عليه كذا في المضمرة \* وإذا صلى على الأكل ثم لم يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح \* وان وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه مشقوقاً طولا فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ويكفن في خرقه ويدفن قيمه كذا في المضمرة \* ومن لا يدري أنه مسلم أو كافر فان كان عليه سيما المسلمين أو في بقاع دار الاسلام يغسل والافلا كذا في معراج الدراية \* موقى المسلمين إذا اختلفوا بموقى الكفار أو قتل المسلمين يقتل الكفار ان كان للمسلمين علامة يعرفون بها غير بينهم وعلاءة المسلمين الختان والخصاب ولباس السواد فيصل عليهم وان لم تكن علامة ان كانت الغلبة للمسلمين يصل على الكل وينوى بالصلاة الدعاء للمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانت الغلبة للمشركين فانه لا يصل على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن لا على وجه غسل موقى المسلمين وتسكفهم ويدفنون في مقابر المشركين وان كانوا سواهم فلا يصل عليهم أبداً واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذونهم مقبرة على حدة كذا في المضمرة \* وان سبي صبي مع أحد أبويه أو بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالاسلام وهو يعقل أو يسلم أحد ما وفي الاجداد اختلاف وان سبي وحده غسل وصلى عليه كذا في الزايدى ولومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المضمرة \* ويصل عليه ويكفن ويرى في البحر كذا في معراج الدراية \* ومن قتل لبيحى وقطع طريق لا يغسلان ولا يصل عليه ما قبل هذا اذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها أما اذا قتل بعد ثبوت يد الامام عليه ما فانه يغسلان ويصل عليه ما هو هذا حسن أخذها الكبار من المشايخ رحمه الله \* ومن يقتل الناس خفياً لا يغسل ولا يصل عليه ومشايخنا رحمه الله تعالى جعلوا حكم المقتولين بالعصية حكم أهل البغي على هذا التفصيل كذا في محيط السرخسى \* والمكابرون في المصر بالسلح بالليل بمنزلة قطع الطريق كذا في الذخيرة \* وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو كان الغاسل جنباً أو كافراً أو يكره كذا في معراج الدراية \* ولو كان محدثاً لا يكره ما فانه كذا في القضية ويستحب للغاسل أن يكون أقرب الناس الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الامانة والورع كذا في الزايدى \* يستحب أن يكون الغاسل ثقة يستوفى الغسل ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من جميل فان رأى ما يعجبه من تهلل وجهه وطيب رائحته وأشباه ذلك يستحب له أن يحدث به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه وتدن رائحته وانقلب صورته وتغير أعضائه وغير ذلك لم يجز له أن يحدث به أحداً كذا في الجوهر النيرة \* فان كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بان يحدث به الناس ليكون زجر الهمة عن البدعة كذا في السراج الوهاج \* ويستحب أن يكون بقر الغاسل بحجرة فتح الجوزة لا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهر النيرة والافضل أن يغسل الميت بماء وان ابغى الغاسل

بوعى بها ولو قرأها كما كان له ان يوعى بها قال شمس الائمة لما لاقى رحمه الله تعالى هذا في ركب خارج المصر وان كان المصر وأوماً لتلاوته لا يجزئ به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قرأها ركباً ثم نزل ثم ركب كان له أن يوعى بها لانه إذاها كل وجبت **رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت السجدة في آخر السورة أو قرئ من آخرها بعد آية أو آيات إلى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركب بها ينوى للتلاوة وان شاء سجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة وان وصل بها سورة أخرى كان أفضل وان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم**

السورة ثم ركع وسجد للصلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لأن هذا المقدر من القراءة لا يقطع الغور ولو ركع لصلاته على الغور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ونوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو فكذا إذا قرأ بعد هاتين أجمعوا على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وأن لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى (١٦٠) وإن قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ الإمام المعروف

الاجرفان كارهنا لغيره يجوز أخذ الاجروالام يجوز هكذا في الظهيرة \* ويغسل الرجل الرجل والنساء النساء ولا يغسل أحدهما الا آخر فان كان الميت صغيرا لا يشترى جاز أن يغسله النساء وكذا إذا كانت صغيرة لا تشترى جاز للرجل غسلها والمحبوب والخصي في ذلك كالقفل ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها أو أبيه وإن حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج ولوطلقها رجعا مات عنها وهي معتقة تغسله كذا في محيط السرخسي \* فان مات في آخر عتمة قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة أن تغسله كذا في شرح الطحاوي \* والأصل فيه أن كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالنكاح يحل لها أن تغسله والا فلا كذا في التارخية ناقلا عن العنانية \* واليهودية والنصرانية كالسلفية في غسل زوجها الكهنة أقيج كذا في الزاهدي \* إذا كان للمرأة محرم بيمينها بالبدن وأما الاجنبى فخرقة على يده ويغسل بصره عن ذراعيه وكذا الرجل في امرأته الا في غض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضى خان \* ولومات أم ولده أو مدبرته أو مكاتبته أو جاريتيه لا يغسلها المولى وكذا على العكس ولومات رجل بين النساء تبعه ذات رحم محرم منه أو زوجته أو أمته بغيبوب وغيره يشوب كذا في معراج الدراية \* ولومات الرجل في السفر ومعه نساء أو رجل كافر فانهن يعلمنه الغسل ويحلن بينهما حتى يغسله وإن لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشترى وأطاعت أن تغسله علمنها الغسل ويحلن بينهما حتى تغسله وإن ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة أو صبية لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرة \* والخنى المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويقيم وراءه \* كذا في الزاهدي \* وإن مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلقى في خرقة ويحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقي كذا في الهداية \* وينبغي أن لا يمكن الأب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم إذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت \* وإذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طهر ييمم ويصلى عليه هكذا في المحيط \* رجل مات ولم يجدوا ماء فعموه وصاوا عليه ثم وجدوا ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان

(الفصل الثالث في التكفين) وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير \* كفن الرجل سنة أزار وقيص ولقافة وكفاية أزار ولقافة وضرورة ما وجد هكذا في الكنز \* والأزار من القرن إلى القدم ولقافة كذلك والقميمص من أصل العنق إلى القدم كذا في الهداية \* بلا جيب ودخو بص وكفن كذا في الكافي \* وليس في الكفن عامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسنتها المتأخرون لمن كان عالما ويحب ذنبا على وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهر النيرة \* وكفن المرأة سنة درع وأزار وخيار ولقافة وخرقة يربط بها ثيابها وكفاية أزار ولقافة وخيار هكذا في الكنز \* وعرض الخرقة ما بين الثدي إلى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين \* والاولى أن تكون الخرقة من التدين إلى الفخذ كذا في الجوهر النيرة \* ويكره الاقتصار على ثوبين أو كذا للرجل على ثوب واحد لا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز \* والصبي المراهق في الكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبية ثوبان

بخواهر زاده رحمه الله تعالى أنه إذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الغور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات وإذا سجد للتلاوة يكبر للاخطاط وقال محمد رحمه الله تعالى يكبر للرفع أيضا ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح وإذا ختم القرآن وسجد ثم انتحها في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى \* إذا قرأ الإمام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الإمام السجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الإمام من السجدة وكبر فطن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم إن لم يريدوا على ذلك لم تغسل صلاتهم لأنهم ما زادوا الا ركوعا وزيادة الركوع لم تفسد الصلاة المصلى إذا قرأ آية السجدة في الصلاة فأراد أن يجتري ساجدا فخر واكفاه فتدكر في ركوعه أنه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة بأجزائه

\* المصلى إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي إن قصد به اتباع التالي تفسد صلاته \* رجل سمع السجدة من غيره كذا فالمستحب أن يسجد مع التالي ولا يرفع رأسه قبله \* رجل قرأ آية السجدة في غير الصلاة فأراد أن يركع السجدة في رواية يجوز ذلك \* مصلى التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها لا يترتب إعادة تلك السجدة وكذا المسلم إذا قرأ آية السجدة ثم أردت العباد بالله ثم أسلم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها

السجدة \* رجل قرأ آية السجدة لا تلازمه السجدة بغيرك الشفتين وانما يجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره انا قرب  
اذنه الى فمه \* رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعهما من تال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها  
رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عندنا ثم أوأصم فلا يسمع ولولا انه نائم أوأصم لم يكن على التام والاصم سجدة  
ولا سلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة جاهلا قال في الكتاب (١٦١) يحزبه وأراد به اذا كان مضربا ويكره

ان يقرأ السورة ويدع آية  
السجدة وان قرأ آية  
السجدة وحدها في غير  
الصلاة لا يكره والمستحب  
ان يقرأ معها آية أو آيتين  
ويكره الامام ان يقرأ آية  
السجدة في الصلاة التي  
يخافت فيها الا أن تكون  
السجدة في آخر السورة  
(مسائل كيفية القراءة وما  
يكره فيها ويستحب) ولا بأس  
بقراءة القرآن في الصلاة  
على التأليف عرف ذلك  
بفعل العجاجة رضي الله  
تعالى عنهم والمستحب  
قراءة المفصل يسيرا لا امر  
عليه وتخفيفا على القوم  
وأما القراءة في الغرائض  
بجواتيم السور روى عن محمد  
رحمه الله تعالى انه لا يكره لما  
روى عن عبد الله بن مسعود  
رضي الله تعالى عنه انه قرأ  
في القبر في السفر قل ادعوا  
الله أو ادعوا الرحمن الآية  
ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل  
الكتاب تعالوا الى كلمة سواء  
بيننا وبينكم وفي غريب  
الروايات عن أبي جعفر  
رحمه الله تعالى لا بأس بان  
يقرأ من أول السورة أو من  
وسطها أو من آخرها وان

كذا في التبيين \* والخشعي يكفن كك ما تكفن المرأة احتياطا ويحجب الحر والمعتق والمزعر كذا في  
الجوهر النيرة \* ويكفن بكفن مثله وهو أن ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العبد في المرأة ينظر الى  
ما تبس اذا خرجت الى زيارة أبوها كذا في الزاهد \* ولا بأس بالبرود والكتان والقصب (١) وفي حق  
النساء بالحرير والابرسم والمعتق والمزعر ويكره للرجال ذلك وأحب الاكفان الثياب البيض هكذا  
في النهاية \* والخلق والجدي في التكفين سواء كذا في الجوهر النيرة \* وكل ما يباح للرجال لبسه في حال  
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة ما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح  
الطحاوي \* وان كان بالمال كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية  
أولى كذا في الظهيرية \* واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في  
ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كذا في الجوهر النيرة \* وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم  
يبسط عليه الازار ثم يضع الميت على الازار ويقمص ويوضع الخنوط في رأسه وحجته وسائر جسده كذا  
في المحيط \* ولا بأس بساتر الطبيب غير الزعفران والورد في حق الرجل كذا في الايضاح \* ويوضع الكافور  
على جبهته وافته ويديه وركبتيه وقدميه ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة  
كذا في المحيط \* وان خيف انتشار الكفن بعقد بشئ كذا في محيط السرخسي \* وأما المرأة فتبسط  
لها اللقافة والازار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على  
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الازار واللقافة كما بينا في الرجل ثم الخرقعة بعد ذلك  
تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط \* وتجهر الاكفان قبل أن يدرج الميت فم او ترا واحدة  
أو ثلاثا أو خسا ولا يراد على ذلك كذا في العيني شرح الكثر \* وجميع ما يجهر فيه الميت ثلاث مواضع  
عند خروج روجه لا زالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجهر خلفه كذا في التبيين  
\* والمهرم وغير المهرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجهر الامة كما تجهر الحرة كذا في المحيط  
\* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله  
حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين \* ومن لم يكن له مال فالكفن على من  
يحب عليه النفقة الا الزوج في قوله محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن  
على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله  
امراة موسرة فليس عليها كفنه بالاجاع كذا في المحيط \* وان لم يكن له من تجب عليه نفقته فكفنه في بيت  
المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهد \* وفي العناية وان لم  
يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاخر ودفن ويصلى على قبره كذا في التتارخانية \* رجل مات في مسجد  
قوم فقام أحدهم وجعل الازارهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به  
محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن تصدقه على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* وان سرق  
كفنه هو طري كفن كفنا تابيا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء أصحاب الوصايا ولم تفضل  
التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء دونهم بدى بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شئ وان تقسخ كفاه

(١) قوله والقصب المراد به ثياب ناعمة من كان كافي القاموس

(٣١ فتاوى اول) قرأ آخر السورة في ركعة بكره أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح  
وان أراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما آية أفضلها اقراءه وان أراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدانة أو  
ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات أولى واذا بلغت الآيات مقدرا قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآيات لا كثرة  
الكلمات وعدد الحروف \* اذا أراد ان يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة مستقبلا للقبلة لا بأس أحسن ثيابه





وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في أرض مخافة أن نصيبه التجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يخرش ويسقط  
وكتابه على الجدران والمنازل غير مستحسن عند البعض ولا بأس بتذهيب المصحف وتفضيضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره ذلك وتكلموا في النقط والتعشير ومشايخنا رحمه الله تعالى جوزوا ذلك ولا بأس بدفع المصحف  
واللوح إلى الصبيان من لا يباح له مس المصحف لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على (١٦٣) الأرض لا يسها يديه وهو قول محمد رحمه  
الله تعالى وبه أخذ مشايخنا

رحمهم الله تعالى ولا بأس  
للحائض والجنب من  
المصحف إذا كان في خريطة  
أو غلاف غير مشرز ويكره  
أن يأخذه بيده في ظاهر  
الروايات ولا بأس بأن يأخذ  
كتب الفقه بيده وإن كان  
لا يتخو عن آيات التكرار  
الحاجة ولا بأس للحائض  
والجنب أن يعلم القرآن  
حرفاً حرفاً ولا يعلمه آية تامة  
ولا ينبغي للحائض والجنب  
أن يقرأ التوراة والإنجيل  
والزبور لأن الكل كلام الله  
تعالى واختلقوا في قراءة  
القنوت والصحيح أنه لا يكره  
رجل تعلم من القرآن  
ما تجوز به الصلاة كان تعلم  
الساق وتعلم الفقه والاحكام  
أولى له من صلاة التطوع  
رجل قرأ القرآن في غير  
الصلاة فلما انتهى إلى قوله  
يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه  
وقال ليك يا سيدي الأولى  
أن لا يفعل ولو فعل ذلك  
في الصلاة تفسد صلاته  
وهو الصحيح في الحربي والذي  
إذا طلب تعلم القرآن يعلم  
وكذا إذا طلب الفقه  
والاحكام رجاء أن يهتدي  
إلى الحق لكنه يمنع من مس

الميت وطهارة ما دام الغسل يمكن أن يدفن قبل الغسل ولم يمكن إخراج الجثة إلا بالنش تجوز الصلاة  
على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعدد الصلاة لنفسه الأولى هكذا في التبيين ووطهارة مكان  
الميت ليست بشرط هكذا في المضمرات \* ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة صغيراً كان أو كبيراً ذكر كان  
كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً لا بلغاة وقطاع الطريق ومن يمثل حالهم وإن مات حال ولادته فإن كان  
خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصل عليه وإن خرج نصفه لم يذكر في الكتاب ويجب أن يكون هذا  
على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البدائع \* والصبي إذا وقع في يد المسلم من الجند في دار  
الحرب وحده ومات هناك صلى عليه مع صاحب اليد كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصلى  
على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح \* ومن قتل أحد أبويه لا يصلى عليه أهانه كذا في  
التبيين \* ومن قتل نفسه خطأ بأن ناول رجلاً من العدو ليضربه بالسيف فأخطأ وأصاب نفسه ومات غسل  
وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة \* ومن قتل نفسه عمداً صلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه  
الله وهو الأصح كذا في التبيين \* ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كفى القود والرجم يغسل ويصلى عليه  
ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة \* والذي صلبه الإمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان  
روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضيان \* أولى الناس بالصلاة عليه السلطانان  
حضرتان لم يحضرا القاضي ثم امام الحنبي ثم الولي هكذا في أكثر المتون \* ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فان لم يحضر فامام المصنفان لم يحضرا القاضي فان  
لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر فامام الحنبي فان لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذا رواية أخذ  
كثير من مشايخنا رحمه الله كذا في الكفاية والنهاية ومراج الدراية والعناية \* والأولياء على ترتيب  
العصابات الأقرب فالأقرب إلا الأب فإنه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين \* قيل هذا قول محمد رحمه الله  
تعالى وعندهم ما لا ينهى عن الصلاة عليه كذا في التبيين وهكذا في الغائبية وفتح القدير \* ولا حق  
للنساء في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا الأقرب أن يقدم على الأبعد من شاء فإن غاب الأقرب في مكان  
تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد أن يمنعه والمريض في المصر  
بمنزلة الصحيح يقدم من شاء وليس للأبعد أن يمنعه فان تساوى وليان في درجة فأكثرهم سناً أولى وليس  
لأحدهما أن يقدم غير شريكه إلا بأذنه فان قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في  
الجوهر النيرة \* وفي الكبرى الميت إذا وصى بأن يصلى عليه فلا نية فالوصية باطلة وعليه الفتوى كذا  
في المضمرات \* عديمات واختصم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبوه وهما حران فالمولى أحق بالصلاة  
عليه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* ولولاية للزوج عند انقطاع الوصلة بالموت كذا  
في الجامع الصغير لقاضيان \* فان لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الأجني كذا في التبيين  
\* ولومات امرأتها وله زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن أن يتقدم أباه  
وينبغي أن يقدمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بأن يتقدم لأنه هو الولي وتعظيم زوج أمه غير  
واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلى على ميت الأمّة واحدة والتفصل بصلاة الجنازة غير مشروع كذا في  
الإيضاح \* ولا يعبد الولي إن صلى الإمام الأعظم أو السلطان أو والي أو القاضي أو امام الحنبي لأن هؤلاء

المصحف إلا إذا اعتسل فلا يمنع بعد ذلك \* وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمت عورتها على المولى أن يعلم عبده من  
القرآن ما يحتاج إليه لاداء الصلاة \* رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه ونغمه رجل يسمع أن يعلم السامع أنه لولقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان  
عليه أن يعلمه وإن علم أنه لا يعلم ويصير ذلك سبباً للخصومة والمنازعة فلا بأس بأن يقرأ \* رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن له  
أولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجيء في غيره قالوا وينبغي لحامل القرآن أن يحتم القرآن في كل أربعين

يوم امرته رجل قرأ في الركعة الأولى الموعودتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيأ من البقرة يكون حاله مرتجلاً وقال بعضهم بعيد قل أعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة للنظم والترتيب وتكلمه وفي الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رحمهم الله (١٦٤) تعالى إلا أن يكون الختم في المكتوبة فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس بالخلوة

والجماعة في بيت فيه مصحف لأن بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك

(باب صلاة المسافر)

إذا جاوز المقيم عمران مصره فاصداً مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الأبل أو مضي الاقدام يلزمه قصر الصلاة ويرخص له ترك الصيام أما شرط مجاوزة عمران لأن السفر فعل فلا يوجب مجرد النية فيشترط قرآن النية بذن في فعل بخلاف ما إذا نوى الإقامة حيث يصير مقماً بغير النية لأن الإقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج إلى الفعل وأما التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها يجوز المسح لكل مسافر ثلاثة أيام لا دخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير الالف مدة السفر وانما اعتبر مدة مشي الاقدام وسير الأبل لانه الوسط وانما ذكر الالف والياء لأن المسافر لا يرتحل في كل يوم ولياليه الأربعة بسير بالايام وبسيرة بالليالي وفي

أولى منه وان كان غير هؤلاء أن يعبد كذا في الخلاصة \* وان صلى عليه الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لأنه مقدم عليه \* ولو صلى عليه الولي وليت أو ليه آخر بمنزلة ليس لهم أن يعبدوا كذا في الجوهرة النيرة \* فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي ان شاء كذا في الهداية \* رجل صلى صلاة الجنائز والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلي معه جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صحّت صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة \* اذا صلى المريض على جنازة قاعداً وهو وليه او القوم خلفه قياماً جاز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهله فحملوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضيخان \* حضرت وقت صلاة المغرب بجنائز تقدم صلاة الجنائز على سنة المغرب كذا في القنية \* ولا تجوز الصلاة على الجنائز كما كذا في المحيط \* وكل ما يعتبر شرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وسترا العورة والنية يعتبر شرط الصحة صلاة الجنائز هكذا في البدائع \* فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجهاً الى الكعبة مقفداً بالامام ولو تنكر الامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائز يصح ولو قال المقتدى اقتدت بالامام يجوز كذا في المضمرات \* ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا تصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق \* ونفسد صلاة الجنائز بما تفسد به سائر الصلوات الا سجدة المرأة كذا في الراهدى \* اذا كان القوم سبعة فاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهم كذا في التارخانية \* يقوم للرجل والمرأة سجدة الصدر وهذا أحسن موافق الامام من الميت للصلاة عليه وان وقف في غيره جاز وصلاة الجنائز اربع تكبيرات ولو ترك واحدة منها لم تجز صلاته هكذا في الكافي \* فيكبر ثلاثاً فيفتح ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين وليس فيه ادعاء مؤقت وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وناغيئنا وصغيرنا وكبيرنا وذُرانا انا لله اللهم من أحسنه منافا حبه على الاسلام ومن توفيته منافقة توفعه على الايمان فان كان الميت صغيراً عن أي حسنة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا قرطاً اللهم اجعله لنا ذخراً وأجر اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً هذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي بأى دعاء شاء ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمين وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي \* ويخاف في الكل الا في التكبير كذا في التبيين \* ولا يقرأ فيها القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لأنها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي \* ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز \* والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي \* ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالثانية من عن شماله كذا في السراج الوجاه \* وهكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية \* ولو كبر الامام خمسا فالمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أي حسنة رحمه الله تعالى يكس حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضرًا انتظره حتى يكبر الثانية ويكبر معه فاذا

الجبل يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمعدونها وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها فرغ في البحر بعد ان تستكون الرياح مستوية غير غالبية ولا ساكنة وبعضهم قدر اذ في مدة السفر ثلاث مراحل وبعضهم قدرها اربعاً وبعضها قريب من بعض ويعتبر بمجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر به - له أخرى - لذاته من الجانب الاخر فان كانت في الجانب الذي خرج - له - من المصر في القديم كانت منه - له - بالمصر لا يفهمه - له - حتى يجاوز تلك المدة - له - وهل يعتبر

فرغ الامام كبر المسجود التكبيرة التي فاتته قبل أن ترفع الجنازة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وكذا ان جاء وفد كبر الامام تكبيرتين أو ثلاثا كذا في السراج الوهاج \* \* وان جاء رجل وقد كبر الامام أربعاً ولم يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والانسح أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمرة \* ثم ثلاثاً قبل أن ترفع الجنازة متتابعاً لادعاء فيها كذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان \* ولورفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يأتي كذا في الظهيرية \* وان كان مع الامام فتعاقل ولم يكبر مع الامام أو كان في الثانية بعد دفن التكبيرة فانه يكبر ولا ينظر تكبيرة الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مسجداً جعل عنقه المشارك كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سلم الامام بعد الثالثة ناسياً كبر الرابعة ويسلم كذا في انتشار خاتبة \* ولو اجتمعت الجنازة بخير الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدرية \* وهدف كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطوراً واحداً وقف عند فضلهم وان شاء وضعهم واحداً ورأوا حادياً جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل فيصاف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخناثى ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسنهم معاً الى الامام ولو اجتمع حرو وعبد فالشهوة قديم الحز على كل حال كذا في فتح القدير \* واذا كبر الامام على جنازة في باخرى مضى على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية وان كان لم يضعوا كبر التكبيرة الاخرى ينوبهم مانهى للدولى أيضاً ولا تكون للثانية وان كبر الثانية ينوب الثانية وحدها فهي لثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلاة على الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو أحدث الامام في صلاة الجنازة تقدم غيره جازاً والصحيح كذا في الظهيرية \* ولودفن الميت قبل الصلاة وقبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد تمزق كذا في السراجية \* والصلاة على الجنازة في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط \* وصلاة الجنازة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد والميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد والمتنار كذا في الخلاصة \* ولا تنكره بعد المطر ونحوه كذا في الكافي \* تنكره في الشارع وأراضي الناس كذا في المضمرة \* أما المسجد الذي بني لأجل صلاة الجنازة فلا تنكره فيه كذا في التبيين \* ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن أهل الجنازة قبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط

(الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر) دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج \* والسنة هو الدفن بالحق كذا في محيط السرخسي \* وصفة الدفن ان يحفر القبر بقلمه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط \* ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البحر الرائق \* فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضيخان \* وصفة الشق أن

مسافر اعندنا في السفر اذا  
جاءه عمر ان مصره فلما سار  
بعض الطريق نذ كرشياً  
في وطنه فعزم الرجوع الى  
الوطن لاجل ذلك ان كان  
ذلك وطناً أصلياً بأن كان  
موالده وسكن فيه أو لم يكن  
موالده ولكنه تأخّل به وجعله  
داراً يصير مقبلاً بجرد العزم  
الى الوطن لانه دفع سفره  
قبيل الاستحكام حيث لم  
يسر ثلثة ايام وليلها  
في عود مقبلاً يتم صلاته الى  
الوطن واذا خرج من هناك الى  
السفر بعد ذلك يقصر  
الصلاة فاذا انتهى الى مقصده  
ان كان ذلك وطناً أصلياً له  
وتفسيره ما قلنا بتم الصلاة  
لانه صار مقبلاً بجرد الدخول  
على التفصيل الذي قلنا  
وان لم يكن وطناً أصلياً فانه  
يقصر الصلاة ما لو ان اقامته  
بها خمسة عشر يوماً ثم نية  
الاقامة لا تصح الا في موضع  
الاقامة عن يتمكن من  
الاقامة وموضع الاقامة  
العمارة والبيوت المتخذة  
من الحجر والمد والطين  
لا الخيام والاخبية والوبر  
الغزاة اذا دخلوا دار الحرب  
للمحاربة ونحو الاقامة لم تصح  
بنهم وكذا اذا نزلوا في بعض

موت الكفرة في ظاهرا الرواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في القلاوز ولهم خيام واخبية وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان نزول اموصيا  
كثير الماء والكلاب ونصبوا الحار ونزلوا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلاب يكفهم ثلثة المدة صاروا مقعنين وكذا التراكة والاعراب ومن  
دخل دار الحرب بايمان ونزى الاقامة في موضع الاقامة تحت يديه الكافرا اذا لم يدار الحرب ولم يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل  
الحرب واسلامه فحرب منهم يريد سفر ثلاثة ايام واليا ليلام تغبريته وكذا الاسير في دار الحرب اذا نفلت منهم ووطن على الاقامة خمسة

عشر يوماً في غار أو شعوه لم يصبر مقبلاً \* الكوفي إذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يكن مقبلاً وإن لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً وإن نأهل به ما كان كل واحد من الموضعين وطناً أصلياً له ومن كان مؤملياً عليه فالنية في السفر والإقامة نية من بلى عليه كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندى مع الأمير الذي يجري عليه والأمير مع الخليفة والأجير مع من استأجره \* الغريم إذا تعلق به صاحب دين (١٦٦) في السفر فلم يمه أو حبسه إن كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه ومن قصده أن

يقضى دينه قبل أن يعصى خمسة عشر يوماً فالنية في السفر والإقامة المدون وإن لم يكن قادراً فالمعتبرية الحابس وحكم الأسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر نية والرجل الذي يبعث إليه الولي أو الخليفة لبث في به إليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان العبد بين مؤبدين في السفر فتوى أحد الموليين الإقامة دون الآخر قالوا إن كان بينهما مهابة في الخيمة فإن العبد يصلي صلاة الإقامة إذا خدم المولى الذي نوى الإقامة وإذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر وإذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياماً ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلاة وكذا المرأة إذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات في ظاهرها رواية عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* العبد إذا أم مولاه في السفر ونوى المولى الإقامة صحمت نية حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك الصلاة وكذا العبد إذا كان مع المولى في

تحفر حفرة كالنهر وسط القبر ويبنى جانباه بالبن أو غيره ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية وينبغي أن يكون مقدار عمق القبر إلى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو أفضل كذا في الجوهرة النيرة \* وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرة \* وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد نال خاوة الأرض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يقرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بماء الميت ويجعل اللبن الخفيف على عيني الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة الحد ويكره الأجر في الحد إذا كان بلى الميت كذا في فتاوى قاضي خان ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فساق كذا في فتح القدير \* والشفع كالوتر فمن دخل كذا في الكافي \* ويستحب أن يكونوا أقوياء أماناً وصلحاء كذا في التتارخانية \* وذو الرحم المحرم أولى بالدخول المرأمة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الأجنبية فإن لم يكن فلا بأس للجانب وضعها كذا في البحر الرائق \* ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي \* ويدخل الميت بماء القبلة وذلك أن يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في البعد فيكون الآخذ له مستقبل القبلة حالة الآخذ كذا في فتح القدير \* ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا في المتون \* ويوضع في القبر على جنبه الأيمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة \* ونحل العقدة ويسوى اللبن والقصب لا الأجر والخشب ويسجى قبره بالآجر ويهال التراب كذا في المتون \* ولا بأس بأن يهبلوا بأيديهم أو بالمساحي وبكل ما أمكن كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره أن يراد على التراب الذي أخرج من القبر كذا في العيني شرح الكنز \* ويستحب لمن شهد دفن الميت أن يحثو في قبره ثلاث حشيات من التراب يسديه جميعاً ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الأولى منها خلقناكم وفي النسيئة وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرة النيرة \* ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار أمكن كذا في السراج الوهاج \* ويسمى القبر قدراً الشبر ولا يربع ولا يجصص ولا بأس برش المساء عليه ويكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه أو يقضى حاجة الإنسان من بول أو غائط أو يعلم بعلامه من كتابة وشعوه كذا في التبيين \* وإذا خربت القبور فلا بأس بتطيينها كذا في التتارخانية \* وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاص \* ومن حفر قبراً لنفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التتارخانية \* رجل حفر قبراً فأراد دفن ميت آخر فيه إن كانت المقبرة واسعة يكره وإن كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما أنفق صاحبه فيه كذا في المضمرة \* والأفضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب أن يوضع الميت في القبلة ويجلس أو يسجد أو يقرأ القرآن عند القبر وعند محمد رحمه الله تعالى لا تكبره ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقوله وهل ينفع والخيار أنه ينتفع كذا في المضمرة \* ويكره أن يبنى على القبر مسجد أو غيره كذا في السراج الوهاج \* ويكره عند القبر ما لم يعمد من السنة والمعهود منها ليس إلا زيارته والدعاء عنده قائماً كذا في البحر الرائق \* ولا يدفن اثنان أو ثلاثة في قبر واحد إلا عند الحاجة فيوضع الرجل بماء القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجر من التراب كذا في محيط السرخسي \* وإن كانا رجلين يقدم في العدا أفضلهما كذا في المحيط

السفر فباع من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه وكذا سلام عمد وقد صار العبد مقبلاً على الشترى \* إذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الإقامة صحمت نيته في حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلواته أربعاً وهو نظير ما لو سلمى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث

الامام وقدم مقبها فانه لا ينقلب فرض القوم اربعا فكذلك هاهنا ثم بماذا يعلم العبدان المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى باراء العبد فنصب اصبعه أولا ويشير باصبعه ثم ينصب اربعة اصابع يده ويشير باصبعه الرابع الكافر المسافر اذا سلم وبينه وبين مقصده اقل من ثلاثة ايام كان حكمه حكم المقيم وكذا الصبي اذا كان في السفر مع ابيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام كان مقبها هكذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال غيره (١٦٧) من المشايخ اذا بلغ الصبي صلى اربعا

واذا أسلم الكافر يصلي ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فاما المسلم المسافر اذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام بقي مسافرا كسالم تبم ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لا يطل تبمه فكذلك لا يطل سفره وكذا المرأة اذا طلقها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلاثا أو رجعية وانقضت عدتها وبينها وبين وطنها اقل من ثلاثة ايام فأما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج اذا كان الرجل مقبها في أول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا يرى له لومات أو اغشى عليه انحاء طويلا أو جن جنونا لمطبقا أو حاضت المرأة أو صارت نفساء في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فاذا سافر يسقط بعض الصلاة ولو كان مسافرا في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه

\* وكذا اذا كاتب امرأتين هكذا في التناخانية \* ولو لبلى الميت وصار زنا باجا ذفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه كذا في التبيين \* ويستحب في القنيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أو ائلك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة \* وكذا الوما في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مفسوبة أو أخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفن الميت في أرض غيره بغيران مال الكها فالملك بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التبيين \* ولو وضع الميت غير القبلة أو على شقه الايسر أو جعل رأسه موضع رجله وأهيل عليه التراب لم ينش \* ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنية كذا في التبيين \* وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهالوا عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضيخان \* قالوا ولو كان المال درهما كذا في البحر الرائق \* ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان بابا لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشي في المقابر بغير علم لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية \* وروى الحسن بن زباد اذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعز به مرة أخرى كذا في المضمرات \* ووقف من حين يموت الى ثلاثة ايام ويكره بعد هذا الا أن يكون المعزى أو المعزى اليه غائبا فلا بأس بها وهي بعد الدفن أولى منها قبله وهذا اذا لم ير منهم جرح شديد فان روى ذلك قدمت التعزية ويستحب أن يعز بالتعزية جميع أقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا أن يكون امرأة شابة فلا يعز بها الا محارمها كذا في السراج الوهاج \* ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته وأجرلك على موته كذا في المضمرات ناقلا عن الحجة \* وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذوله ما أعطى وكل شيء عنده باجل مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرلك وأحسن عزاءك وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك ولا يقال أعظم الله أجرلك وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة ايام والناس يأتونهم ويعزونهم ويكره الجلوس على باب الدار وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من أقبح القبائح كذا في الظهيرية \* وفي خزائن الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلاثة ايام رخصة وتركه أحسن كذا في معراج الدراية \* وأما النوح العالي فلا يجوز والكما مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما تسويد الأيدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب على الرأس والضرب على التخذ والصدر روايات النار على القبور فمن رسوم الجاهلية والباطل والفور كذا في المضمرات \* ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين \* ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة ايام كذا في التناخانية

(الفصل السابع في الشهيد) وهو في الشرع من قبله أهل الحرب والبعي وقطاع الطريق أو وجد في معركة أو به جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو وطلته دابة العمد وهو راكبها أو ساقها أو كدمته أو صدمته يدها أو برجلها أو نقر وادابته بضرب أو زجر فقتلته أو طعنوه بالقوة في ماء

وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه اربعا وان لم يق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كالمبلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو انفسا لم يق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التعزية أو أفاق المجنون أو الغنى عليه اذا عرض عليه شيء ما قتل في آخر الوقت تجب الصلاة كذا الاقامة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

لانه لو عاد الى سجود السهو تصح نية الاقامة فيه فينقلب فرضه اربعا وتصير السجدة في خلال الصلاة فيبطل وقال محمد رحمه الله تعالى تصح نية الاقامة لان عنده سلام من عليه السهو ولا يخرج منه عن حرمة الصلاة فصار كالولوى الاقامة قبل السلام واذا أصبحت نيته يتم الصلاة اربعا وسجد السهو بعد الفراغ وان سجد السهو ثم نوى الاقامة تصح نيته وتصير صلاته اربعا سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الاقامة في السجدة لانه لما سجد (١٦٨) للسهو عادت حرمة صلاته فصار كالولوى الاقامة في الصلاة \* مسافر صلى ركعة بمسافرين

فيما مسافر واقتدى به ثم أحدث الامام واستخلف هذا الرجل وخرج الامام ليتوضأ ونوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة أيضا ثم عاد الامام الاول الى الصلاة ماذا يفعل الامام الاول والثاني قالوا يقتدى الامام الاول بالشاني في الركعة الثانية فاذا قعد الامام الثاني قدر التشهد يقوم ويستخلف رجلا أدرك أول الصلاة ليسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي ثلاث ركعات والامام الاول ركعتين لانما صلى ركعتين خرج من الامامة \* مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ناسيا بعد ما قعد قدر التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فانه يعود ويقعد وان تذكر بعد ما قعد الثالثة بالسجدة يتم صلاته اربعا وكانت الثالثة والرابعة سنة الظهر وان لم يكن قعد على الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى قعد بالسجدة فسدت صلاته ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاوليين

أو نارا ورموه من سورا أو سقطوا عليه حائطاً ورموا ناراً فينا أو هبت بهم ريح الينا أو جعلوا في طرف خشب رأسماعندنا أو أرسلوا الينا ماء فاحترق أو غرق مسلم أو قتل مسلم ظلماً ولم يجب به دية كذا في الكافي \* وكذا ان قتل أهل الذمة أو المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية \* ولو وجبت الدية بصلح أو بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح أو بالشبهة كذا في العيني شرح الكنز \* ومن قتل مدافعاً عن نفسه أو ماله أو عن المسلمين أو أهل الذمة باى آلة قتل بجديد أو حجر أو خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسى \* ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدت الى سفينة أخرى في المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة \* وحكمه أن لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسى \* ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي \* ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتبية \* وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والقرور والحشوش والخف والقلنسوة والسر اويل ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى السر اويل الا في السير وكان الشيخ أبو جعفر الهندواني يقول الاشبهه أن لا ينزع السر اويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* ويزاد حتى يتم الكفن وينقصر ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي \* ويجعل الخنوط للشهيد كافي الميت كذا في البحر الرائق \* ويغسل ان قتل جنبا أو صبياً مجنوناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وكذا تغسل ان قتل حائضاً أو نساءً ان طهرتا وتم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرنى حياً في الاصح هكذا في الكافي \* أما لورأت يوماً أو يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ويغسل من ارتث وهو من صار خلقاً في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة وهو أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً الا اذا حمل من مصرعه كلياته ان لم يحول ولو آواه فسطاطاً أو خيمة أو بقي حياً حتى مضى وقت الصلاة وهو عقل فهو مرتث هكذا في الهداية \* ومن الارتث ان يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وهذا كله اذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتثاً كذا في التبيين \* ويغسل ان أوصى بأمر ديني أو قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في العيني شرح الكنز \* وكذا لو قام من مكانه أو تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة \* وان انفلت دابة مشرك وليس عليه أحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى المشركين فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مشرك فرمته أو هرب المسلمون فاجأهم الكفار الى ناراً وخندق أو جعل المسلمون الحسك حولهم فمشوا عليها وماؤا يغسلون خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* وان عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمته بقتله غسل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولورأت دواب المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من غير تنبيه المشركين ورمت صاحبها وقتلته غسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو ان المشركين فتحوا في مدينة فمعهده المسلمون بسورها فمات رجل انسان منهم فوق وقع ومات غسل عندهما وكذلك لو اغرم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلماً أو صاحبها عليها أو سائق أو قائد غسل وكذلك لو ان المسلمين نقبوا الحائط فوق وقع عليهم من قنبرهم غسلا لا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وكذلك اذا حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع \* وان ترمى انفرقان ولم يتفان لا غسل من وجده ميتاً حتى يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في التتارخانية \* ولو وجد

أوفى احداهما ثم قام الى الثالثة وقرأ قالوا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الاقامة في الثالثة تجوز صلاته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوى الاقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً \* مسافر أم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقتدى به صبحا فادأه فان سبق الامام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخاطفة انه لم يصل الظهر فسدت صلاته لان الوقت ليس بضيق عند مشروعه ولو تذكر هذه الفاتحة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه

دينا في الذمة في آخر وقتها  
وهو كان مسافرا في آخر وقت

الظهر فصا في ذمتها صلاة  
السفر أما صلاة العصر

السفر أما صلاة العصر  
خرج وقتها وهو مقيم فحب

عليه \* مسافر صلى شهرا  
جمع الصلوات ركعتين قال

أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
بعد ثلاثين مغرباً ولا يعيد

وغيرها وقال أبو يوسف  
ومحمد رجهما الله تعالى

يعيد ثلاثين مغرباً ويعيد  
صلاة العشاء والفجر والظهر

والعصر بعد المغرب الاول  
بمسافر أمم قوم مسافر بن

فأحدث فاستخلف مافرا  
ونهى الثاني الإقامة لا تغفر

فرض من خلقه من  
المسافرین وله نوى الامام

الاول الاقامة بعدما أحدث

ما فرضه وفرض القوم

واحدًا من القوم يتم  
الافتقار إلى الإقامة

\* مسافر صلی الظهر رکعتین

أو متعدياً بما، مسافر و اقتدى

الداخل موقوفة انعاد

فصلاة الداخل تامة لان

م الثالثه يعطى فرصه وفرص  
عئين لان صلاحه المقتضى حارث

يُصير مقيماً ولا يتقلب فرصه  
لي وكذلك السهول لا يقتدى

\* (الباب الثاني والعشرون في السجادات) \*

مسألة مبنية على أصول\* (منها) السجدة متى أدت في محلها تصح بغیر النية ومتى فأتت عن محلها الأصح  
الابالنية ثم انما تصير فأتت عن محلها اذا تخلل بينهما وبين محلها ركعة تامة\* (ومنهما) متى وقع الشك في ترك  
الركعة أو السجدة فانه يجتمع بينهما الخرج عما عليه ييقن ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها  
فسدت صلاته\* (ومنهما) أن ما ترديه بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما ترديه بين البدعة والسنة  
يترك\* (ومنهما) انه ينظر الى المتروكة من السجدة والى المؤداة فانيها أقل فالعبارة لان اعتبار الأقل اسهل  
كذا في محيط السرخسي والظهيرية\* رجل صلى صلاة الفجر فتذكر في آخرها قبل السلام أو بعده أنه  
ترك منها سجدة فعليه أن يسجد هاتم يشهد ويسلم ويسجد لله ثم قال علم أنه امن من الركعة الاولى وغالب  
رأيه ذلك بنوى القضاء وكذلك لم يعلم أنه امن من الاولى والثانية ولم يقع تحريمه على شيء وان علم أنه امن من الثانية  
لا ينوي القضاء ولو تركه تركه تركه من السجدة ان علم أنه تركه كما من الركعتين أو من الركعة الاخيرة فعليه  
أن يسجد هاتم ويشهد ويسلم ثم يسجد لله ولو علم أنه تركه كما من الركعة الاولى فعليه أن يصلي ركعة ولو لم  
يعلم أنه كيف تركه كما يسجد سجدة بنوى القضاء من الاولى ثم يصلي ركعة ومن أدرك في الركوع الثاني  
لا يكون مدر كالتلك الركعة لان السجدة تنضم الى الركوع الاول هذا في رواية وفي رواية تنضم الى  
الركوع الثاني فيصير مدر كاعلى هذه الرواية وان كان لا يعلم من ايهما تركه فانه يسجد سجدة بنوى القضاء  
ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويشهد ويسلم ويسجد لله ولو تركه تركه تركه من الثلاث سجدة فانه  
يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم تشهد ولا ينوي القضاء في السجدة ولو تركه تركه من الأربع سجدة فانه  
يسجد سجدة ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة أخرى هكذا  
في الخلاصة وإذا صلى صلاة المغرب وترك منها سجدة يأتي بالسجدة ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد  
ويسجد سجدة ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد  
وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاحتياط ويسجد سجدة بنوى ما جاعلها عليه أو القضاء ويشهد  
بعدهما ثم يصلي ركعة أخرى ثم تشهد ويسلم ويسجد سجدة ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد  
سجدة يومه بالعزى على ما بينا وان لم يقع تحريمه على شيء يسجد ثلاث سجدة ويجلس بعدها جالوساً  
مستحقاً للركعة فتفد صلاته ثم يقوم فيصلي ركعة ثم تشهد ويسلم ويسجد سجدة ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد  
وان تركه أربع سجدة ولم يدرك كيف تركه بن من ركعتين أو ثلاث سجدة يسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد  
ثم يقوم فيصلي ركعة ويشهد ثم يصلي ركعة أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد ويسجد

(۳۳ - الفتاوى اول) الامام في حرمة الصلاة حين اقتدي به وان لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالثة يتقلب فرضه وفرض

الداخل أربعاً نوى الأقامة وهو حرمة الصلاة بينه وبين الداخل في الركعتين ثم يسكن في الركعة الأولى  
أربعاً أيضاً \* مسافر أم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لا التحقيق الإقامة بل ليتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا ينقلب فرضه  
أربعاً أيضاً \* كذا في الكرخة رحمه الله تعالى وكذلك السهو ولا يقتضى

أربعاً: جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لأقرانه عليهم فيما يفتنون، فدادوا نداء الترتيل في ركعتي الركعة الأولى.

أحدهما الآخر \* أمر يخرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وإن طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع إن كان مدة السفر بقصر من الصلاة والأفلا \* العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى فإنه يسأله إن أخبره أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافر إن كان دون ذلك صلى صلاة الأقامة وإن لم يخبره بذلك إن كان قريبا قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وإن كان مسافرا قبل (١٧٠) ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذا الأسير مع من أسره وقيل المولى

إذا نوى الأقامة فأما تظهر نيته في حق العبد إذا تلفظ به أما إذا نوى الأقامة في نفسه ولم يتلفظ به ثم أخبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد \* رجل خرج من بخارا إلى أموية اختلقوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لأن الأبل لا تسير في أقل من ثلاثة أيام ومن كرمية إلى بخارا ينبغي أن يكون كذلك \* كوفي قدمت عليه امرأته من خراسان حاجنة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقصر الصلاة الآن تتوطن بذلك وكذا في حجة النقل الآن تكون يحبسها زوجها \* وللسافر أن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يرضخ له في ترك السنن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوما وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات على الثلاث فأما دون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أن لا يكون عليها ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال جابر رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض إذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصرف في قولهم ولا يجوز المكتوبة إلا من عذر ومن الاعتذار أن يخاف من نزول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أوص أو كان في طائر وردغة لا يجد

سجدة فالمؤدى سجدة واحدة فيضيف إليها أخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يصلي الثالثة ويشهد ثم يسجد سجدة في السهو قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده هذا إذا نوى بها عن الركعة التي قيد بها السجدة الواحدة حتى لا تلحق بركوع آخر بعد تلك الركعة أما إذا سجد مطلقا ولم ينبج أن تفسد صلاته وحكم ذات الأربع حكم ذات الاثنين والثلاث لوترك واحدة أو اثنين أو ثلاثة هكذا في الظهيرة \* وإن ترك أربع سجدة ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجدة ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلاته ثم يصلي ركعة ويقعد ويشهد ثم يقوم ويصلي أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وإن ترك خمس سجدة يسجد ثلاثا ولا يقعد بعد ها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطاً وإن ترك ستا يسجد تسعين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وإن ترك سبعا يسجد سجدة وصلى ثلاث ركعات قالوا هذا إذا نوى بالسجدة الركعة التي قيد بها بالسجدة وإن سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر باقي سجدة وتنبؤ بأحداهما ما عليه حتى تلحق أحدهما بالركعة الأولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصليا ركعتين ثم إذا صلى ثلاثا وتشهد في الثانية من الثلاث ثم صلى الرابعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجدة يسجد تسعين ويصلي ثلاث ركعات ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلاته ولو ترك سجدة ففقد قولان والاصح أنها تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجدة ولو ترك أربعاً تفسد ويسجد سجدة ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمساً ولو ترك سجدة فسدت وكذلك لو ترك سجدة في الأصح أو ترك ثلاثاً أو أربعاً ولو ترك ستاً تفسد وهو كن صلى الظهر أربعاً ولو ترك أربع سجدة كامل ولو ترك سبعاً تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجدة يسجد تسعين ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي \* وإن ترك تسع سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقاً وإن ترك منها عشر سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد السهم وهكذا في الظهيرة \* ولو صلى المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجدة في قولان وكذلك لو ترك ثلاثاً أو أربعاً ولو ترك خمساً تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد تسعين ويصلي ركعتين كالصلى المغرب ثلاثاً ويسجد سجدة تسعين كذا في محيط السرخسي

### \* (كتاب الزكاة) \* (وفي ثمانية أبواب)

\* (الباب الأول في تفسيره وأوصفها وشرائطها) \* أما تفسيره ففيه عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين \* وأما وصفها ففيه فريضة محكمة يكفر جاحداً أو يقتل مانعها هكذا في محيط السرخسي \* وتجيب على الفور عند تمام الحول حتى يأتي بتأخير من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأتي عند الموت والأول أصح كذا في التهذيب \* وأما شرط أدائها فنية مقارئة للاداء وأعزل ما وجب هكذا في الكثر \* فإذا نوى أن يؤدى الزكاة ولم يعزل شيئاً جعل يتصدق شيئاً فنياً إلى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين \* إذا كان في وقت التصديق مجال لوسئل عما إذا تؤدى يمكنه أن يجيب من غير فكرة بذلك بكون نية منه ولو قال

على الثلاث فأما دون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أن لا يكون عليها ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال جابر رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض إذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصرف في قولهم ولا يجوز المكتوبة إلا من عذر ومن الاعتذار أن يخاف من نزول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أوص أو كان في طائر وردغة لا يجد



إذا كانت لا تقدر  
على الركوب والتزول وكذا  
الرجل لو خاف أن يصلي  
قائما لم يسمع أو عذو  
ولو صلى قاعدا الأبراه كانه  
أن يصلي قاعدا وكذا لو  
خاف أنه لو صلى قاعدا يراه  
سمع أو عذو جازله أن يصلي  
مستلقيا إذا صلى على  
الدابة في حمل وهو يقدر  
على التزول لا يجوز له أن  
يصلي على الدابة إذا كانت  
الدابة واقفة الآن يكون  
الحمل على عبدان على  
الأرض وأما الصلاة على  
العجلة إن كان طرف العجلة  
على الدابة وهي تسير أولا  
تسير فهي صلاة على الدابة  
تجوز حالة العذر ولا تجوز  
في غيرها وإن لم يكن طرف  
العجلة على الدابة جاز وهي  
بمنزلة الصلاة على السرير  
\*(باب صلاة المريض)\*

قاعداً بياضاً على الركوع والسجود يصلّي قاعداً بركوع وسجود لا يجزئهُ الا ذلك وان عجز عن الركوع  
والسجود وقدر على القعود يصلّي قاعداً بياضاً ويجعل السجود أخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام يصلّي  
قاعداً بياضاً لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة وان صلى قائماً بياضاً جاز عندنا والمستحب أن يصلّي قاعداً  
بياضاً وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزاد مرضه او وجعه بالقيام فان لم يكن

كذلك لكن بلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون اتمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز يقدر على ان يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً ثم يقعد فان لم يقم خفت أن لا تجزئ به صلاته وان كان لا يقدر على القيام الامتكتنا قالوا يقوم متكئاً لا يجزئ به الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه (١٧٣) يربع عند الافتتاح وعند الركوع بفترش رجله اليسرى وعن أبي يوسف رحمه الله

تعالى انه يركع متربعا \* الاحدب اذا كان قيامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه \* اذا عجز المريض عن الاعياء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الاعياء بالعينين والحاجين ثم اذا خف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلافوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الاغناء وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين للصلاة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* كل من لا يقدر على اداء ركن الاجتهاد يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين ان يصلي بالاعياء تعين عليه الصلاة بالاعياء لا يجزئ به الا ذلك لان

بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه وبقى بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا أسلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج الوهاج \* (ومنه العقل والبلوغ) فليس الزكاة على صبي ومجنون اذا وجد منه الجنون في السنة كلها كذا في الجوهر النيرة \* فلو افاق في جزء من السنة بعد ملك النصاب في أولها وآخرها قل ذلك أو كثير يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية \* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* قال صدر الاسلام أبو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية الشيخ أبي المكارم \* هذا في الجنون العارض بأن جن بعد البلوغ أما في الاصل بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي \* وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه كذا في التبيين \* وتجب على المغني عليه وان استوعب الاغناء حولا كاملاً كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها كون المال نصيباً) فلا تجب في أقل منه كذا في العيني شرح التكنيز رجل أدى خمسة من الماشين بعد الحول الى الفقير الى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم مستوفى لم تكن تلك الخمسة زكاة لتقصان النصاب وان اراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد وأما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض أو وجد اليد دون الملك كلكا السكائب والمديون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج \* وأما المبيع قبل القبض فقيل لا يكون نصيباً والعصم أنه يكون نصيباً كذا في محيط السرخسي \* ولا تجب على المولى في عبده المعدل للتجارة اذا أبق كذا في شرح الجمع لابن الملك \* ولو على الزوج لو خالعه على ألف ولم يقبضها سنين كذا في المضمرات \* ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المرتهن كذا في البحر الرائق \* وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحدبالاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكاة اذا تم الحول كذا في معراج الدزاية \* قيل ينبغي أن يلزمه الاداء قبل الاخذ والعصم أنه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي \* وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بناءً عليه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة \* (ومنها فراغ المال) عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا اطعام أهله وما يتجمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والؤلؤ والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشترى فلو سألته فقه كذا في العيني شرح الهداية \* وكذا كتب العلم ان كان من أهله وآلات المترفين كذا في السراج الوهاج \* هذا في الآلات التي ينتفع بنفسها ولا يبي أثرها في المعول وأما اذا كان يبي أثرها في المعول كالمواشترى الصباغ عصفراً وزعفراناً يصبغ ثياب الناس بأجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصيباً وكذا كل من ابتاع عينا يعمل به ويبقى أثره في المعول كالعصص والذهن لدبغ الجلد خال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين أثر في المعول كالصابون والخرص لازكاة فيه كذا في الكفاية \* (ومنها الدراغ عن الدين) قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العباد ينع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وغن البيع وضمان المتلفات وارش الجراحة وسواء كان الدين من النقود أو المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بخلع أو صلح عن دم عمد وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى كدين الزكاة فان كان

تعالى انه يركع متربعا \* الاحدب اذا كان قيامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه \* اذا عجز المريض عن الاعياء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الاعياء بالعينين والحاجين ثم اذا خف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلافوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الاغناء وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين للصلاة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب \* كل من لا يقدر على اداء ركن الاجتهاد يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين ان يصلي بالاعياء تعين عليه الصلاة بالاعياء لا يجزئ به الا ذلك لان

الصلاة بالاعياء أهون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة زكاة والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبلى بين الشرين يتعين عليه أهونهما ولو كان له في قائماً أو قاعداً سال بجرحه وان استأق على قفاه لا يسبل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الله لا مع الحدث كما لا يجوز من غير عذر رفع الاستقامة أيضاً لا يجوز من غير عذر فلو تولى وترج الاداء مع الحدث لم فيه من احرار الاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه قال يصلي مضطجاً ولو اوى ايماء

\* مريض تحت ثياب نجسة كان لا يسط شياً الا ويتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكنه بطمعه زيادة مشقة بالقول \* مريض صلى جالساً لم يرفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ظن انها الثالثة فقرأ وركع وسجد بالايمان فسدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الركعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فأخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يصلي في قراءته ويسجد للسهم وفي آخر الصلاة \* رجل له عبد (١٧٣) مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رحمه الله تعالى يجب على المولى

أن يوضئه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاهده \* ميت عليه صلوات فانه فقضاها الوارث عنه بأمره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفسوق ان الصلاة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمل ولا يجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج فكان كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمل لا تجب بدونه فالحق التمسك فيها بالمباشرة كافي الزكاة قال وينام المريض في الصلاة على قفاه ورجلا نحو القبلة وعند الشافعي رحمه الله تعالى ينام على جنبه الا ان كان يوضع في البعد وعند نالو فعل ذلك يجوز الاول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعد فان لم يستطع فثني فقامه بوضعيه فان لم يستطع فآله أحق بقبول العذر منه وعند الزرع سلم على قفاه أيضاً لانه أيسر لخروج الروح \* ربه لي صلى ركعة بقيام وركوع وسجود ثم مرض وصار الى حالة الايمان فسدت

زكاة سائمة يمنع وجوب الزكاة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائماً أو في الذمة باستلام النصاب وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خارجاً أرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خارجاً يؤخذ بحق ولا يمنع وجوب الزكاة ما يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الارض العشرية اذا أخرحت طعاماً واستهلكه وضمن مثله ديناً في الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التناخاتية \* وكذلك المهر يمنع مؤجلاً كان أو مَجْزَلاً لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح على ظاهر المذهب وذكر البزدوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد أدائه لا يجعل مانعاً من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن أيضاً هكذا في جواهر الفتاوى \* وأما نفقات الزوجات فالتصريح ديناً ما يفرض القاضي أو بالتراضي لا تمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مئة قصيرة فهو مادون الشهر وأما اذا كانت المتدة طويلة فلا تصير ديناً بل تسقط كذا في البدائع \* وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما اذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط الزكاة هكذا في الجوهرة النيرة \* وأما الذين المعترض في خلال الحول فذكر في العيون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفلهم ارجل بأمر المدبون أو بغير أمر مولد لكل واحد من الاصل والكفيل ألف درهم فخال الحول على مالهما لازكاة على واحد منهما ولو اغتصب رجل ألفاً من رجل فجاء آخر واغتصب الالف من الغاصب واستهلكها ولكل واحد منهما ما ألف فخال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة لأنه ولا زكاة على الغاصب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته، مثل قلب والتصرف فكان الدين مصروفاً اليه فاما الدار والخادم فشغلان بحاجته فلا يصرف الدين اليه ومالك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يزال حاجته بل يزيد فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحمل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قيل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكافوا بهون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظيماً ولكنه محتاج اليها يجعل له أخذ الصدقة الا أن يملك فضلاً عن حاجته ما يساوي مائتي درهم هكذا في شرع المبسوط للإمام السرخسي \* والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث واختار الاول هكذا في فتح القدير \* واذا سقط الدين كان أبرأ الا ان من عليه الدين اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى يجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا في فتح القدير وهكذا في الكافي \* وكل دين لا مطالب به من جهة العباد كديون الله تعالى من النذور والكفارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي \* وضمان

صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في النوار لان شحته انه قد تمت وجبة لركوع والسجود فلا يجوز بدونهما \* رجل صلى أربع ركعات جالساً لم يرفع رأسه من الركعة الرابعة منها فقرأ وركع قبل أن يتشهد فقال هو بمنزلة القيام يصلي ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لان مجرد النية لا يصير قائماً المريض اذا عجز عن الايمان فخلع رأسه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال انه يجوز صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لانه لم يوجد منه فعل

هـ (باب مسائل الجمعة) \* الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين في الامصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه معصية وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنته في وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز اداؤها في فناء المصر وفناء المصر هو الموضع المعدل صالح للمصر المتصل به ومن كان مقيما في عمران المصر وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فريضة فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران (١٧٤) المصر فريضة من المزارع والمراعي نحو القلع بخار الاجعة على أهل ذلك الموضع وان

كان النداء يسلطهم والغلاة والمنزل والامبال ليس بشيء هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي سنيقة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار شمن الأئمة الخوفا في رحمه الله تعالى \* العبد اذا قلده عمل ناجية فلهي بهم الجمعة جاز ولا تجوز الانتكحة بتزويجه ولا قضاءه لان أهل القضاء من كان أهلا للشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلا للقضاء والمغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له من الخليفة ان كانت سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه اقامة الجمعة وليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم \* والى المضرا اذا مات فاجتمع الجمعة ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز لانه فوض اليهم أمر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي ولا خليفة الميت لا يجوز لم يكن الجمعة وان لم يكن بمسبة قاض ولا

الاقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التناخاتية \* وقالوا فيمن ضمن الدرك فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع \* وان كان له نصب كما اذا كان له ذراهم ودينارين وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير ولا فان فضل عنهم ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم اجناسا مختلفة صرف الى اقلها زكاة وان استوفى فيها صرف الى اعيانها هكذا في التبيين \* وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتخير للمالك ان شاء صرف الدين الى الساعة وأدى الزكاة من الساعة لان في حق صاحب المال ما سواهم وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من الساعة دون الدراهم فلهذا صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من الساعة كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* ما تان ووصيف وتزوج على مثله واستقرض بر الحاجة وبقى لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي \* (ومنها كون النصاب ناميا) حقيقة بالتداول والتنازل والتجارة أو تقديرا بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يده نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفعلي هكذا في التبيين \* فالخلقي الذهب والفضة لانهم لا يصطلمان ولا تتقاع باعيانهم ما في دفع الحوائج الاصلية فتجب الزكاة في ما نوى التجارة أو لم ينو أصلا أو نوى النفقة والفعلي ما سواهما ما يكون الاستئمان فيه بنية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تصل بفعل التجارة أو الاسامة نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المماولا للتجارة سواء كان ذلك العقد شرا أو اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض \* وأما الدلالة فهي أن يشتري عبثا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايع في بيع كانوا يصحون رواية الجامع \* وما ملكه بعقد ليس فيه مبادلة أصلا كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهو وبذل الخلع والصلح عن دم المدوبل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولو ورثه فذواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين \* وفي الساعة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو واقل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن اشترى جارية للتجارة وفواها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي \* ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يده نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين \* وهو كل ما بقي أصلا في ملكه ولكن زال عن يده زوالا لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط \* ومن مال الضمار الدين المجمود والمغصوب اذا لم يكن عليه ما يئنه فان كانت عليه ما يئنه وجبت الزكاة الا في غصب الساعة فانه ليس على صاحبه الزكاة وان كان الغاصب مقرا ومنه المفقود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المقدسي مكانه وأما المدفون في حرز لودار غير اذ انسيبه فليس منه كذا في البحر الرائق \* وان كان مدفونا في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة له يمكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز لسكان الضرورة \* ولومات الخليفة قوله امرامو ولا على الاشيا من لا ينعقد أمور السباين كان لهم قالة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم ينزلوا \* والجماعة شرط اصلا للجمعة لانهم اشرطوا لان انعقاد الادلاءم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقيد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وقائلة الخلاف انما تظهر فيما اذا نفر الناس عنه بقي الامام وأقل الجمع فيها ثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة وجماعة الله تعالى

ولا يشترط الاقامة والحرية لافي الامام ولا في المقتدى أي حنفية رجه الله تعالى ولا يشترط الاقامة والحرية في الامام ولا في المقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ \* والنصراني اذا امر على مصر ثم أسلم ليس له أن يصل الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا أمر ثم أدرك وكذا الواستقضى صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يجز حكمهما ولو قيل النصراني اذا أسلمت فصل بالناس أو اقض أو قيل للصبي اذا أدركت فصل بالناس أو اقض جاز لان الفصل الاول حين (١٧٥) أمر لم يكن أهلا فلا عليك الاتقليدي

المستقبل أما في الفصل الثاني أضاف التقليد إلى حالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقلبه وعن بعض المشايخ اذا أمر الصبي والذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه أمر الجمعة فأسلم الذي وأدرك الصبي كان له أن يصل الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التفويض باطل \* الامام اذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم بالقديم أحد لا يجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض اليه أمر العامة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك فقهقه فأمره غير أن يجمع بالناس لا يجوز لان الامام لم يفوض التقديم إلى القوم وأعمالهم تقديمهم لا صلاح صلاتهم فاذا خرج عن صلاة الامام لم يبق اماما فلا يصح أمره وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا رجه الله تعالى وان وجد حاملا وكذا

لا ينعقد نصابا وان كان الدين على جاحد وعليه بينة غير عادلة قيل لا تجب والعصم انما تجب كذا في الكافي \* والدين المجمع اذا لم يكن عليه بينة ثم صارت له بينة بعد سنين بأن أقر عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين \* وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ماضية وفي مقربة يجب مطلقا سواء كان مليا أو معسرا أو مفلسا كذا في الكافي \* وان كان الدين على مفلس فلسه القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان \* وان كان المدين يقر في السر ويحذف في العلانية لم يكن نصابا وان كان مقرا فلا تقدمه إلى القاضي بخلافه وقامت عليه البينة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو هرب غريمه وهو بقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي \* وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بد لاعتق شيئا نحو الميراث أو بفعله لا بد لاعتق شيء كالوصية أو بفعله بدلا لعمل ليس بحال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العدو والدية وبدل الكتابة لازكاة فيه عنده حتى يقبض نصابا ويحول عليه الحول \* ووسط وهو ما يجب بدلا عن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض ما تزين زكي لما مضى في رواية الاصل وقوى وهو ما يجب بدلا عن سلع التجارة اذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهددي \* (ومنها - حول الحول على المال) العبرة في الزكاة للحول القسري كذا في القنية \* واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية \* ولو استبدل مال التجارة أو لنقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل الساعة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي \* ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأى وجه استفاد ضمه سواء كان عبرات أو هبة أو غير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهر النيرة \* فان استفاد بعد حول الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي \* ثم انما يضم المستفاد عندنا الى أصل المال اذا كان الاصل نصابا أما اذا كان أقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينتقد الحول عليه ما حال وجود النصاب كذا في البدائع \* ولو كان معه نصاب من الساعة وحال عليه الحول فزكاه ثم باعها بذرهم ومعه نصاب من الدراهم قدمضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يضم اليه من الساعة بل يستأنف حولا جديدا وعنده ما يضمه ويركها جميعا وهذا اذا كان عن الساعة يبلغ نصابا باتفاده أما اذا كان لا يبلغ نصابا يضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة \* وأما عن الطعام المعشور وعن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعا ولو باع الماشية قبل الحول بذرهم أو بماشية ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بان يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية وان جعل الماشية بعد ما زكاهها لوفه ثم باعها ضم عنها اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وان كان له أرض فاذا خرجها ثم باعها ضم عنها الى أصل النصاب كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رجه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم ثم اشترى بها ساعة وعنده من جنسها ساعة لم يضمها اليها لانها بديل مال أدت الزكاة عنه ولو وهب له ألف ثم أفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الوهاب في

الاعني في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وان وجد قائدا وقال محمد رجه الله تعالى الاعني اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد رجه الله تعالى ان الاعني قادر على السعي الا أنه لا يهتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق أما المقعد عاجز عن السعي فلا يلزمه والشيوخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى وللولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبدین وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه بباب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى

الضريبة جعة وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى المستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى ليس له أن يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء من الاجر وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط عني الربع بقدر اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله (١٧٦) تعالى والى المصر اذا اعتل وأمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله

ثم وجد حقة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة أجرته وأجرهم \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو لم يصبر من أصر ولا يجمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره تجوز باذنه فصلاته أولى \* الامام اذا منع أهل مصر أن يجمعوا لم يجمعوا كما كان له أن يصبر موضعا كان له ان ينهاهم قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا منعهم مجتمعا بسبب من الاسباب أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فاما اذا كان نهى متعنا أو اضرا دأبهم فلم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة \* ولو أن اماما مصر مصرام نفرا الناس بخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فأنهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام \* اذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من مصر الى مصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت \* القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة أن نوى أن يمكث ثمة

الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائة حتى يمضي حول منذ ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبعية رجل له مائة تدرهم خال عليه ثلاثة احوال الا يوما ثم فاد خمسة يركى للحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدين الزكاة كذا في محيط السرخسي \* رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخها وبيع جلد هانصا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عسيرة للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة تمتع فيسبق الحول ليقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاض خاتان \* ويجوز تعجيل الزكاة بعده ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة \* وانما يجوز التعجيل بثلاثة شروط احدها أن يكون الحول منعقدا عليه وقت التعجيل والثاني أن يكون النصاب الذي أدى عنه كاملا في آخر الحول والثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة أو أموال التجارة أقل من المائتين فيجب الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له مائة تدرهم أو عروض للتجارة قيمتها مائة تدرهم فتصدق بالخمسة عن الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي \* وكما يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان \* فلو كان عنده مائة تدرهم فيجب زكاة ألف فان استفاد مالا أو ربح حتى صار ألفا ثم تم الحول وعنده ألف فانه يجوز التعجيل وسقط عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد فالمجمل لا يجزئ عن زكاتها فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له أن يركى كذا في الجبر الرائق \* ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية \* ولو عجل زكاة ألفين وله ألف فقال ان أصبت ألفا أخرى قبل الحول فهي عنه ما والا فهي عن هذا الالف في السنة الثانية أجرأه رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمس مائة فادى زكاة خمس مائة ثم علم فله ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي \* رجل له نصاب ذهب وفضة فجعل عن أحدهما ما يقع عنه ما لان التعيين لغوا لاتحاد الجنس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في الكافي \* ولو ملك نصابا من حيوانات مختلفة فجعل زكاة البعض فله المأذون عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي \* ولو عجل أداء الزكاة الى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج \* قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

#### \*(الباب الثاني في صدقة السواثم) وفيه خمسة فصول

\*(الفصل الاول في المقدمة) \* تجب الزكاة في ذكورها وانما ومختلطهما والسائمة هي التي تسام في البرارى لقصد الدور والنسل والزكاة في السمن والخن حتى لو أسيتم للعمل والركوب لا للدور والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أسيتم للحم ولو أسيتم للتجارة فممازكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع \* فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيتم في أكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسي \* حتى لو علقها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيها الزكاة كذا في

يوم الجمعة تلازمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لا الجمعة التبيين عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصبر فلو صلى مع ذلك كان مأجورا \* اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما وتجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* وروى أصحاب الامالي

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في المسجد من مصر واحد إلا أن يكون بينهما ممر كبير فكان حكمه حكم مصرين فإن لم يكن بينهما ممر فالجمعة لمن سبق منهما فإن صلاهما فاسدت صلاتهم جميعاً وعن محمد رحمه الله تعالى جواز الجمعة في ثلاث مواضع ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة بأذان وإقامة والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصر إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجون (١٧٧) والمرضى ويكره لهم الجماعة المقتدى إذا نام في صلاة الجمعة فلم يتبته حتى

خرج الوقت فسدت صلاته لأنه لو أتمها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز ولو أتبعه بعد فراغ الإمام والوقت قائم أتمها الجمعة لأنه أدى الجمعة في الوقت وإن خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا إذا خرج الوقت بعد ما قعد قدر الزمان قبل السلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الإمام إذا عزل كان له أن يصل الجمعة بالناس إلى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الثاني فإذا جاء الكتاب أو علم بقدوم الأمير فصلاته باطلة وإن صلى صاحب شرطة جاز أن عماله على حالهم حتى يعزلوا \* وجعل تذكر يوم الجمعة والإمام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما فتوته الجمعة \* إذا تذكروا صلاة الجمعة أن عليه فجر يوم أو فائتة أخرى فهو على وجوه إن كان الوقت بهال لو اشتغل بالناس في يخرج

التبين \* وإن كانت للتجارة فمرعها ستة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة إلا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد التجارة إذا أراد أن يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن ينوي أن يخرج منه من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة \* وإن أراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلفها فلا يفعل حتى حال عليه الحول كان فيها زكاة الساعة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشتراها للتجارة ثم جعلها ساعة يعتبر الحول من وقت العمل كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في زكاة الأبل) ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية \* ويجب في ما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة \* كذا في العيني شرح الكنز \* والشاة من الغنم ما لها سنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهر النيرة \* فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين \* كذا في الهداية \* ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية \* إن شاء أدى عن المائتين أربع حقات عن كل خمسين حقة وإن شاء أدى خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم تستأنف القرية أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا والخج والعرب سواء كذا في الهداية \* وأدى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الأبل الساعة بنت مخاض فصاعداً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذان في المربية ولاها ولا كولة التي تسمن للأكل والحمل والنحل وخيار الساعة ويؤخذ من أوساطها كذا في محيط السرخسي \* وجب مسن ولم يوجد دفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها وأورد الفضل أو دفع القيمة الآن في الوجه الأول للمصدق أن لا يأخذ ويطلب عين الواجب أو قيمته لأنه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يجبر حتى يجعل قابضاً بالخالية لأنه لا يسع بل هو دفع بالقيمة كذا في البكافي

(الفصل الثالث في زكاة البقر) ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة فإذا كانت ثلاثين ساعة ففيها تبعة أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية \* ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين كذا في شرح الطحاوي \* وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي طعنت في الثالثة \* فإذا زادت على الأربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهذا رواية الأصل ثم في الستين تبعة أو تبعة أن هكذا في الهداية \* وبعد الستين يعتبر الأربعينات والثلاثينات فيجب في كل أربعين مسن أو مسنة وفي كل ثلاثين تبعة أو تبعة ففي سبعين مسن وتبعة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة مسنة وتبعتان هكذا في شرح

(٣٣ - النواوي أول) الوقت يمضو في الجمعة عند السكك لأن الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وإن كان في الوقت سعة بحيث يعلم أنه لو اشتغل بالناس لا فتوته الجمعة فإنه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وإن علم أنه لو اشتغل بالفائتة نفوته الجمعة لكن يمكنه إذا ما الظهر في آخر الوقت اختل فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه الله تعالى ويقضى في الجمعة ولا يقطع \* إذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسلم لا يخطي يؤذى الناس لا يخطي وإن كان لا يؤذى

أحدان لا يبطأوا ولا جسد الأبا من أن يخطئ ويدون من الإمام وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطئ ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ لأن المسلم أن يتقدم ويدون من الحراب إذا لم يكن الإمام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان أما من جاء الإمام بخطب (١٧٨) فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لأن مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة وروى

هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطئ ما لم يخرج الإمام أو لا يؤذي أحدا واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فضل وهو أن الدوم من الإمام أفضل أم التباعد عنه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الدوم أفضل وقال بعضهم التباعد أفضل كيلا يسمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك \* رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينظر حتى يقوم الناس فإذا رأى فرجة يسجد وان سجد على ظهر الرجل أجزأه وإن وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزوه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن رحمه الله تعالى لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال \* رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسجد سجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وإن نوى حين يسجد للركعة

الطحاوي \* وإن احتمل تقدير المسنة والتبعية فهو مخير كائنه وعشرين مثلاً إن شاء أدى ثلاث مسنات وإن شاء أدى أربعة أتبعه كذا في التبيين \* والخامس كالبقر وعند الاختلاط يجب ضم بعضها إلى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها إن كان بعضها أكثر من بعض وإن لم يكن يؤخذ على الأدنى وأدى الأعلى كذا في الجرار اثني \* وفي النافع المذكور لا شيء في هذا الباب سواء \* وفي الفتاوى العتبية الأفضل في القرآن يؤدى من الذكر التبعية ومن الأنثى التبعية كذا في التتارخية \* وأدى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تباع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* (الفصل الرابع في زكاة الغنم) ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحل علم الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين \* فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت ففيها ثلاث شياه فإذا بلغت أربعين ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه أنه قد الاجماع \* وأدى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو النقي وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* والمتولدين الغنم والظباء يعتبر فيهما الأم فإن كانت غنماً وجبت فيهما الزكاة ويكفل بالنصاب والافلاو كذا المتولدين البقر الأهلي والوحشي كذا في محيط السرخسي

(الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة) لا شيء في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى الآن تكون للتجارة كذا في الكافي \* فإن كانت للتجارة فكما حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً سواء كانت سائمة أو علوفة كذا في المضمرات \* والحير والبقال والفهد والكلب المعلم لا تجب فيها الزكاة إذا كانت للتجارة كذا في السراجية \* ليس في الجملان والفصلان والعجايل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاً له في انعقادها نصاباً دون تادية الزكاة كذا في الهداية \* حتى لو كان له أربعون جلاً أو واحدة مسنة تجب شاة وسط فإن كانت المسنة وسطاً أو دونه أخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندهما وكذا لو كان له خمسون فصلاً لا الإحقة وسطاً تجب هي فإن هلك نصف الفصول سقط نصف الحقة وبقي نصفها كذا في الكافي \* ولا يجزئ به أخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهرة النيرة \* وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض) \* وفيه فصلان

(الفصل الأول في زكاة الذهب والفضة) تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال وضروبا كان أوله يكن مصوغاً أو غير مصوغ حلياً كان للرجال وللنساء تبراً كان أو سبيكة كذا في الخلاصة \* ويعتبر فيهما أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياذ خمسة زوا فاقمته أربع دراهم جياذ جاز عندهما ويكره ولو أدى أربعة جياذ فاقمته خمسة دراهم عن خمسة دراهم لا يجوز ولو كان له أربعين فضة وزنه مائتان وقيمتها صبيغته ثلثمائة أن أدى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف

الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا على إحدى الروايتين عن علمنا رحمه الله تعالى فأمّا على الرواية الأخرى السجدة الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع معي في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الأولى بركوع وسجود \* إمام افتتح الجمعة ثم حضره إلى آخره فانه يقضى في الصلاة لأن افتتاحه مدح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن حجر عليه قبل الدخول على بحجره والافلا



\* رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلاة الامام ووطن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر ليجوز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب انما الجمعة فصحت نيته وبطل حسبه \* أما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره أنه لم يصح اقتدائه لمكان المغيرة \* امام افتتح الجمعة ففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل (١٧٩) أن يرفع رأسه من الركوع جاز ولو

خطب الامام وكبر والقوم قعود يتحدثون ثم جاء آخرون لم يجز كانه خطب وحده حتى يكبر الاولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كبر والقوم قعود لم يجز وقيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحلوا ثم جاء الآخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محمدين فكبر ثم جله آخرون استقبل التكبير \* الفصل يوم الجمعة سنة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلقوا الغسل للصلاة أم لليوم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اليوم وأحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس الامر كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى والغسل لا صلاة لليوم لاجماعهم

وان أدى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو أدى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين \* وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنها نصابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في العيني شرح الكفر وفي النسيب ان كانت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التارخية \* ويعتبر في الذهب وزن المناقيل وفي الدراهم وزن سبعة ونصف وان وزن كل عشرة منها سبع مناقيل كذا في فتاوى قاضخان \* والمثقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في التبيين \* الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالص وان غلب الغش فليس كالفضة كالسوقه فينظر ان كانت رانحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثمانا رانحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يباع ما تقي درهمان كانت كثيرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخانية والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق \* والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة كذا في التبيين \* وأما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط \* وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربعة مناقيل كذا في فتاوى قاضخان \* ثم في كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعين مناقيل قيراطان كذا في الهداية \* ونظم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكفر حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنه خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينارا وخمسين درهما انضم اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه والصحيح أنه تجب كذا في محيط السرخسي \* ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مناقيل وأقل من أربعين درهما فانه يضم إحدى الزيادة الى الأخرى حتى يتم أربعين درهما أو أربعة مناقيل ذهب كذا في المضمرات \* ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤولي كلمة من الذهب أو من الفضة لا بأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء قدره ورواوا لا يؤدى من كل واحد ربع عشره كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في العروض) الزكاة واجبة في عروض التجارة كاشية ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية \* ويقوم بالضرورة كذا في التبيين \* ويعتبر القيمة عند حلول الجول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الجول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات \* ثم في تقويم عروض التجارة التحير يقوم بأيهما شام من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ أحدهما نصابا فحينئذ تعين التقويم بما يبلغ نصابا كذا في البحر الرائق \* اذا كان له ما يتألف من حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم ثم

على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال اليوم واجب أن يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رحمه الله تعالى ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة بغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التولد اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ ونهت الجمعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون هذا كالأشهاد الجمعة على غسل وقال ان كان الغسل اليوم فهو غسل

نام له وان كان له صلاة لم يشهد الصلاة على وجهه فانما شهد الصلاة على وضوءه وكذا الواعظ غسل الاحرام قبل وضوءه ثم احرم كل احرامه على وضوءه امام خطيب يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا بوضوء الرجل وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى أنه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان هنالك رجال خطيب (٢) ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء (١٨٠) الا أن يكون الامام أمر بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث أو جنب

الحول ثم زاد السعر أو اتقص فان أدى من عينها أدى خمسة افطرة وان أدى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يجب ان لا يتصدق على قبوله وعنده ما يوم الاداء وكذا كل مكيل أو موزون أو معة ودوان كانت الزيادة في الذات بأن ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجابا لان المستفاد بعد الحول لا يضمن وان كان نقصان ذاتا بان ابتليت بغير يوم الاداء عندهم كذا في الكافي \* ويقومها المالك في البلد الذي فيه المالك حتى لو بعث عبد التجارة الى بلد آخر فمال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفازة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح التندير ناقلا عن الفتاوى \* ويضمن بعض المرويض الى بعض وان اختلف اجناسها أو اما اليواقيت والآلئ والجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا الآن تكون للتجارة كذا في الجوهر النيرة \* ولو اشترى قدورا من صفي عسكها أو يؤجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الفلأ ولودخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته قيمة نصاب ونوى أو يسكنها أو يبيعها فامسكها حول لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن نخاسا يشتري دواب أو يبيعها فاشترى جلاجل أو مقادود أو براقع فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكاة وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة \* وكذلك الهطالواش ترى القوارير ولو اشترى جوالق أو يؤجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشترى الهطال لغيره لا للبيعة كذا في محيط السرخسي \* وانما اذا اشترى حطباً أو مالا لاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى سمما يجعل على وجهه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة \* مضارب ابتاع عبدا أو ثوباً له وجعله زكي الكل بخلاف رب المال حيث لا يزكي الثوب والحولة لانه يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي \* ولو اشترى المضارب طعاماً من ذقة عبداً للتجارة وحل عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاماً من ذقة عبداً للتجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي \* المال الذي تجب فيه الزكاة ان أدى زكاته من خلاف جنسه أدى قدر قيمة الواجب اجاباً وكذا اذا أدى زكاته من جنسه وكان مما لا يجري فيه الربا وأما اذا أدى من جنسه وكان ربواً بغير نسيئة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر ان القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي (مسائل شتى) ولو شك رجل في الزكاة لم يدرك أوله يزكفانه بعبدها كذا في المحيط والمراجعية والجر الرائق ناقلا عن الواقعات \* الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النصاب دون العقوق حتى لو هلك العقوق بقي النصاب بقي كل الواجب لان العقوق تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهالك بعد العقوق الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهي وان هلك المالك بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة في هلاك البعض يسقط بقدره هكذا في الهداية \* ولو استملك النصاب لا يسقط هكذا في السراجية \* واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً كباخلاص سواء استبدلها بنفسه أو بخلاف جنسها الا أنه اذا حالي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر الحاجة وأراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق \* وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استهلاك فيضمن وقيل لا يضمن ولو زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعرض ليس بمالك كلامه أو ليس بمالك الزكاة كما هييد الخدمة صادرة عن ملكه ما قدر الزكاة في العوض في يده أو لم يبق ولو رجع في الهبة بقضاء وقبض زال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهد دي \* ويؤخذ من رواية بني تغلب ضعف

ثم اغتسل وصلى بالناس جازوا لورجع الى منزله وجامع أو تقصدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا أن يبعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فأحدث واستخلف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو أمر هذا الرجل رجلاً من الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلهذا التفويض الى غيره كالواحد صدياً أو معة أو كافر أو امرأة فأمر هؤلاء رجلاً بذلك لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان حدث الامام بعد الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة الا انه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلاً طاهر الصلي بالناس جاز لان التفويض الى الاول لا يجوز الا أن يصلى فملك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخلف رجلاً لم يشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح \* ولو أحدث الامام في الصلاة فاستخلف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لان الثاني بنى صلته على تحريمه بانها

من استجمع شرائط الصلاة كان الثاني قائماً مقام الاول ولهذا لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلته ما كان له أن يستخلف كذا لو أحدث هذا الثاني كان له أن يستخلف آخر لان الثاني قائم مقام الاول فملك ما عدا ذلك الامام الاول اذا أذن الامام رجلاً بقائمة الجمعة كان ذلك اذنا بالخطبة وهذا لو أذن له أن يخطب كان اذنا بقائمة الصلاة ولو قال الخطيب لهم ولا تصل بهم أجزأ أن يعلى بهم \* اذا خطب الامام يوم الجمعة فلما فرغ من اتم عليه أميراً آخر فتم دم وصل بهم الجمعة لا يجوز ان لا يخطب

وليسمع الخطبة فان كان الامير الثاني صلى خلف الاول ولم يعزله جازت الجمعة ولو عزله الاول انتقض حكم الخطبة الاولى فان لم يحضر الثاني وصلى الاول الجمعة مع علمه بقدوم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعدا أو مضطجعا جاز لان الخطبة ليست بصلاة ولهذا لم يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة اذا خطب الامام يوم الجمعة وفرغ منها فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلى بهم الجمعة (١٨١) جاز لانه خطب والقوم حضور

فحقق الشرط وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر اذا جاء قوم آخرون ولم يرجع الاولون يصلى بهم أربعة الآن بعد الخطبة ويستحب للقوم أن يتوجهوا الى الامام عند الخطبة لما روى عن الزهري وعطاء رضى الله تعالى عنهم انهما قالوا ثلاث من السنة وعدا من جملة ذلك استقبال الخطيب عند الخطبة وتكلم الناس في التسبيح والتلليل عند الخطبة قال بعضهم من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتلليل \* أجمعوا على ان من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس أمّا قراءة القرآن والتسبيح والذكر والتفقه قال بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر الله تعالى أفضل من الانصات وقال بعضهم الانصات أفضل أمّا دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وتكاتبه من أصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمّا من كان قريبا الى الامام

ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ من فقهائهم ولا من مواليمهم الا الجزية كذا في محيط السرخسي \* وليس على العبي من بخ تغلب في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل \* منهم كذا في الهداية \* قال في الكتاب لا يفرق بين شئ يجمع ولا يجمع بين متفرق كذا في فتاوى قاضي خان \* فذا كان لرجل ثمة ثوب شاة تجب فيها شاة ولا يفرق كاتم الرجلين فيؤخذ ثمة وان كان لرجلين وجبت شاتان ولا يجمع كاتم الرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة هكذا في محيط السرخسي \* الخليفة طان في المواشي كغير الخطيبين فان كان نصيب كل واحد منهما ما يبلغ نصف الزكاة والا فلا سواء كانت شركتهما ما لنا أو معاوضة أو شركة ملك بالارث أو غيره من أسباب الملك وسواء كانت في مري واحد أو في مراعي مختلفة فان كان نصيب أحدهما يبلغ نصف ما يوجب الآخر لا يبلغ نصف الزكاة على الذي يبلغ نصيبه نصا بدون الآخر وان كان أحدهما بمن يجب عليه الزكاة دون الآخر فانهم يتجيب على من يجب عليه اذا بلغ نصيبه نصا ولو كان بينهما وبين ثمة رجلين ثمة ثوب شاة كل شاة بينهما وبين رجل على حدة اصابه من كل شاة نصفها حتى صار له أربعة ثوب شاة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا شئ عليه وكذا اذا كان بينهما وبين ستين رجلا ستون بقرة كذا في السراج الوهاج \* وما كان بين الخطيبين يتراجعان بالسوية فاذا كان بين الرجلين أحدهما يستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذوا المصدق منها بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ما سكر زكاة شريكه كذا في فتاوى قاضي خان \* الرجل اذا كان له سوائم فجاء المصدق يريد أخذ المصدق فقال ليست هي في اقول قوله مع العيين كذا في شرح الطحاوي \* ولو طاب الامام الزكاة فبها حتى يملك المال لا يضر وهو الصحيح وعليه عاقبتهم كذا في التبيين \* واذا أخذ الخوارج الخراج ومصدق السوائم لا ياتي عليهم كذا في الهداية \* وفي الحقيقة الواجب في الابل الاثونة حتى لا يجوز سوى الاثان ولا يجوز لذكور الا بطريق القيمة كذا في التناخية \* ويؤخذ من زكاة الغنم الذكور والاثان لان اسم الشاة ينظمها بما جلا في الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون كذا في السراج الوهاج \* ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات ومصدق الفطر والعشر والنذر كذا في الهداية \* فلو أذى ثلاث شياه سبعان أو أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز كذا في فتح القدير \* واذا كان لرجل مائة بقرة خنطة قيمتها مائة درهم فصاحبها بالخيار ان شاء أذى زكاتها من العين وهي خمسة أقدرة مائة وان شاء أذى زكاتها من القيمة كذا في شرح الطحاوي \* اذا باع السائمة فان كان المصدق حاضر فله بالخيار ان شاء أخذ مائة درهم من البائع وتم البيع في الكل وان شاء أخذ الواجب من العين المشتراة وبالبيع في القدر انما أخذ من البائع \* ومن رقت البيع وحضر بعد التفرق عن المجلس فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ قيمة الواجب من البائع ولو باع طعاما وجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء أخذ من البائع وان شاء أخذ من المشتري سواء حضر قبل الافتراق أو بعده كذا في البحر الرائق وشرح الطحاوي \* رجل أجزأ رضى ثلاث سنين كل سنة ثمانمائة درهم فحين مضى ثمانية أشهر ملك مائتي درهم فينه قد عليه الحول فاذا مضى حول بعد ذلك برك ثمانية اموال او ما وجب عليه من زكاة خمس مائة \* رجل له ألف درهم لامل له غيرها مائة تخرج اربعا عشر سنين لكل سنة مائة دفع الف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدار في يد الابن فيسكنها الابن في السنة الاولى عن تسعة مائة وفي الثانية عن ثمانية

يسمع صوته اختلافوا فيه روى عن ابراهيم الخفي وابراهيم بن مهاجر انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل لابراهيم الخفي رحمه الله تعالى في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارى ثم رحت الى الجمعة فقبية ولذلك تأويلان أحدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلى الجمعة لانهم كانوا لا يرون الجائر سلطانا وسلطانهم يومئذ كان جائرا فانما كانوا الاصلون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يأتون مع الامام ويحضر معهم اسبغة وقال بعضهم

مادام الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ لئلا يناس فيهم الاستماع والانصات فاذا أخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس  
بالكلام حينئذ قال شمس الأئمة الخوارزمي رحمه الله تعالى العجيب عندنا ان من كان قريسا من الامام يستمع ويسكت من أول الخطبة الى  
آخرها واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتسميت العاطس والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول  
الطحاوي رحمه الله تعالى اذا قال (١٨٣) الخطيب في الخطبة يأثم الذين آمنوا صلوا عليه الآية يصلي على النبي عليه الصلاة

والسلام نفسه ومشايخنا  
رحمهم الله تعالى قالوا بانه  
لا يصلي على النبي عليه  
الصلاة والسلام بل يستمع  
ويسكت لان الاستماع فرض  
والصلاة على النبي عليه  
الصلاة والسلام ممكنة بعد  
هذه الحالة ذكر في النوادر  
عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى اذا خطب الامام يوم  
الجمعة ثم نزل واقتح التطوع  
ركعتين خفيفتين أو طويلتين  
قال امره باعادة الخطبة  
وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو  
اقتح الصلاة فأسد بابا لم  
يقعد على رأس الركعتين  
وصلى أربعاً فانه يعيد  
الخطبة وان لم يعد لها أجزاء  
وكذا لو اقتح الجمعة ثم تذكر  
ان عليه فجر يومه فانه  
يقضي الفائتة ويعيد  
الخطبة وان لم يعد لها أجزاء  
ويقرا الامام في الجمعة في كل  
ركعة بقراءة الكتاب وأي  
سورة شاء ويجهر بها  
واختلفوا في قراءة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
صلاة الجمعة وروى أنه  
كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة  
الجمعة والمنافقون وروى أنه  
كان يقرأ سبع اسم ربك  
الاعلى وحل أنك حديث

الازكاة السنة الاولى ثم يسقط لكل سنة زكاة مائة أخرى وما وجب عليه بالسنتين الماضية ولا زكاة على  
المستأجر في السنة الاولى والثانية بنقصان نصابه في الاولى وعدم تمامه في الثانية ويزكى في الثالثة ثلثمائة ثم  
يزكى لكل سنة مائة أخرى وما استفاد قبلها الآية يرفع عنه زكاة السنين الماضية ولو كان آجر الدار بجمارية  
للتجارة قيمتها ألف والمستهلكة بحالها فلا زكاة على الآخر لان عين الجارية صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة  
الهلال وعلى المستأجر زكاة كما وصفنا ولو كانت الاجرة مكسلا أو موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان  
كان بعينه فهو بمنزلة الجارية ولولم الدار ولم يقبض الاجرة يتقلب فيصير حكم المستأجر حكم المورج وحكم  
المورج حكم المستأجر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا للتجارة يساوي مائتي درهم عاتين  
ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول لغات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك  
على المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا في فتاوى  
فاضيخان \* باع عبد الخدمة بالفحل الحول على الثمن فرتب عيب بقضاء أو رضاً في الثمن ولو باع بعرض  
للتجارة فرتب عيب بعد حول بقضاء لم يركب البائع العرض والعبد لم يركب المشتري العرض وزكى البائع العرض  
ان رتب لا قضاء لانه كالبيع الجديد وان فوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه استتم لك كذا في الكافي  
\* ولو أخز زكاة المال حتى مرض يؤدى سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد ان يستقرض لاداء  
الزكاة فان كان في كبر رأيه انه اذا استقرض وأتى الزكاة واجتهد بقضاء دينه بقدر على ذلك كان الافضل  
له ان يستقرض فان استقرض وأتى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجح أن يقضى الله تعالى دينه في  
الآخرة وان كان كبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له أن لا يستقرض لان  
خصومة صاحب الدين كان أشده كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها ولم  
يعلم انها أمة فحال الحول عندها ثم علم انها كانت أمة فزوجت نفسها بغير إذن المولى وردت الألف على الزوج  
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل خلق لحيمة انسان فقضى عليه  
بالدية ودفع الدية فحال الحول ثم ثبت لحيته وردت الدية لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل  
بدين ألف درهم ودفع الألف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذلك  
رجل وهب لرجل ألفا ودفع الألف اليه ثم رجح في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الألف  
لازكاة على واحد منهما كذا في فتاوى فاضيخان \* رجل وجبت عليه زكاة المائتين فافر زخمسة من  
ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعدما أفرز كانت الخمسة ميراثا  
عنه كذا في التتارخانية ناقلا عن الظهيرية \* ولو تزوج امرأة على أربعين شاة ساعة وقبضت وحال عليها  
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه زكاة النصف الباقي كذا في فتاوى فاضيخان في فصل مال  
التجارة \* واذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤذي الا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه وان أخذ كان  
لصاحب المال أن يسترد ان كان قائما وان كان هالكا يضمن كذا في التتارخانية \* السلطان اذا أخذ  
الحبايات أو مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه تسقط  
كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضمرات \* وللبديل حكم المبدل حتى لو تقايضا عبدا بعد ولم ينويا  
شيئا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

الغاشية \* (باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق) \* لا يجب الخروج الى صلاة العيدين الا على من يجب عليه فبدل  
الجمعة وبشرط للعيد ما يشترط الجمعة من المصرو السلطان والاذن العام الا في شيئين أحدهما في الخطبة والخطبة في صلاة العيدين تخالف  
الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة على  
الصلاة وفي العيدين تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز أيضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ولا يخطب في صلاة العيد

خامسين كما هو المعتاد ويجلس بينهم جلسة خفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فان لم يسمهم جاز ولا يضربا عنهم \* رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكبره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال بعضهم يكبره ويخطب قائما وعلى دابته كما فعل رسول الله صلى الله (١٨٣) عليه وسلم ويكبر من يذهب الى

العيد يوم الاضحى ويجهر بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يكبر في أيام العشر في الاسواق قال النقيع أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت ان مشايخنا رحمه الله تعالى يرون ذلك بدعة والسنة أن يخرج الامام الى الجبانه ويستخلف غيره ليصلي في المصرب بالضعفاء والمرضى والاضراء ويصلي هو في الجبانه بالاقوياء والاصحاء وان لم يستخلف أحدا كان لذلك ولا يخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يخرج العجوز في العيدين والعشاء والفجر ولا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للعجوز أن تخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على ان العجوز لا تسافر بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة بغير اذن المولى وإذا أذن له موله اختلعه وإليه

فبدل ما كان للتجارة والتجارة وبديل ما كان للخدمة للخدمة \* تقايضا عدا بعد في نصف الحول وهو التجارة وقمة أحدهما ألف وقمة الآخر مائتان وتم حوالهما وظهر بالأوكس عيب ينقصه مائة لم يزل واحد منهما لعدم كل النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء من كس سيد الارفع لانه بقي في يده ألف حولا ولم يزل الآخر لعدم النصاب فان رد المعيب بلا قضاء لم يزل الرادوان حال الحول بعد الشراء وزكى المردود عليه ألفا لانه بيع جديد فصار مستمدا وان رد قضاء زكى المردود ولو ظهر عيب بالارفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالأخر فزى بقضاء أو برضا زكى الرادان المردود وزكى المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي \* رجل ان دفع كل منهما زكاة ماله الى رجل ليؤتي عنه فخطأ مالهما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وضع الزكاة على كف فأنتم بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فزى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

#### \* (الباب الرابع فيمن يمر على العاشر) \*

وهو من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به من الاصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي \* ويشترط في العامل أن يكون حراما مسلما غير هاشمي كذا في البحر الرائق ناقلان الغاية \* وإذا مر عليه المسلم لم يعال التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول يضعه موضع الزكاة وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر ويضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج \* ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان أو ذميا أو حرا يعلم ان له مالا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* مر على العاشر يعال فقال لم يحمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدبته أنا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر أو أدبت الى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وحاف صدق ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر هكذا في الكافي \* وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع عيبه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليست بشرط كذا في البدائع \* وان حلف أنه أدى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التتارخانية ناقلان جامع الجوامع \* وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكنز \* ولا يمكن ابرأؤه على عمومته فان ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال أدبته أنا لان فقراء أهل النعمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقته وهو مصالح المسلمين ولو قال في السواثم أدبت أنا الى الفقراء في المصرب لا يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بآدائه \* والراكان هو الثاني والاول يتقارب نفسا هو الصحيح هكذا في التبيين \* وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الامام إعطاءه لم يكن به بأس لانه لو أذن الامام في الاتباده أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا إذا جاز بعد الاعطاء كذا في البحر الرائق \* مرتبه واثم أو نفوذ فقال ليست هي صدق كذا في السراج الوهاج \* مر على العاشر يعرض

قال بعضهم له أن يتخاف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أنه أن يخرج اذا أذن المولى وان لم يذن له المولى لكن يعلم العبد انه لو استأذنه بأذن له لا ينبغي له أن يتخاف عن الجمعة والعيدين وان علم انه لو استأذنه بكبره وبأبي فانه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير اذن زوجها ان علمت انه لو استأذنت زوجها بأذن لها كان لها ان تصوم ووقت صلاة العبد بعد ما رقت الشمس قد رجع أو رجحن الى أن تزول والافضل أن يجعل الاضحى ويؤخر الفطر وليس لصلاة العبد اذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبانه

قبل صلاة العبدولة أن يتطوع بعدها والافضل أن يصلي أربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره ومن خرج الى الجبانه ولم يدرك الامام في شئ من الصلاة ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل أن يصلي أربع ركعات تكون له صلاة الفجر لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلاة العبد يصلي أربع ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس (١٨٤) وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا جبلا وثوبا جريلا

رجل أحدث في الجبانه قبل الصلاة ان خاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء كالله أن يصلي بالتيمم بلا خلاف وان أحدث بعد الشروع كان له ذلك في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ومن تكلم في صلاة العبد بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر رجه الله تعالى سمعت في المسئلة خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة أخرى اذا أحدث في صلاة العبد ولم يجدهما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى يتيم لان عذره اذالم يجب عليه القضاء لو لم يتيم تفوته الصلاة أصلا وعندهما لو فاتته الصلاة يمكنه القضاء فلا يتيم (وأما كيفية صلاة العبد) ما قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكبر في المعبد تسع تكبيرات حسبا في الاولى وأربعاً في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد ست

فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي \* ولوهر بمائتي درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الا أن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصابا فيؤخذ منه لان مال الله كذا في الهداية \* وكذا لو مر عبداً دون مال فان كان مال المولى لا يأخذون كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان مولاه معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد دين يخط بجماله كذا في الكافي \* ولو مر الذي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعداً عشران من قيمتهما ولم يعشرا لخسار في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولينكر محمد رحمه الله تعالى حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العاشر قالوا لو بذع لعاشر أن يعشرها كذا في المحيط \* وبأخذ من الحربي العشر الا أن يأخذوا من تجارنا أكثر أو أقل فيؤخذ منهم كذلك وان لم يأخذوا مناشياً لم يأخذ منهم شيئاً مجازاة لهم على صنيعهم وان أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى مأمنه ولا يؤخذ من مكاتب الحريين وصبيانهم الا اذا أخذوا من صبيانهم مكاتبنا كذا في محيط السرخسي \* ولا يصدق الحربي في شئ الا أن يدعى في الجوارى أنهن أمهات أولاده وفي الغلمان أنهم أولاده لان اقراره بالنسب وأمومية الولد صحيح فانه تمت صفة المباشرة فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مرتب خمسة درهما لم يؤخذ منه الا أن يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم هل يعشرون أم لا أو نعلم ولكن لا نعلم قدر ما يأخذون منا أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج \* وان مر الحربي على العاشر فشره ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول الحول وان عشرين فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضاً كذا في الهداية \* ولو مر حربي عاشر ولم يعشراً لم يعشراً حتى يخرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشراً لم يرضى كذا في التبيين \* ولو مر المسلم والذي على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهم ما كذا في محيط السرخسي والسراج الوهاج \* ولو مر عليه باربعين شاة وقد دخل عليهم احوالاً أخذ منه للاؤل دون الثاني كذا في السراج الوهاج \* ويؤخذ من بنى تغلب نصف العشر والمأخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأة من بنى تغلب بمال فليس على الصبي شئ وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج \* ومن مر بعاشرا الخوارج وعشروه ثم مر على عاشر أهل العدا عشره ثانياً بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلاد وأخذوا زكاة سوائهم فانه لا شئ عليهم كذا في الكافي \* مر على العاشر بما يتسارع اليه القداء كالفواكه والرباط والبقول واللين وقيمه نصاب لم يعشروه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما ما يعشروه كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في حيط السرخسي والكافي \* ولو مر بمواش سائمة دون النصاب وفي بيته ما يكبله نصاباً أخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحايبة كذا في السراج الوهاج

### (الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بالنار وما ليس بمنطبع ولا مائع \* أما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنجاس والصفرة فيه النجس كذا في التهذيب \* سواء أخرجه حرّاً أو عبداً أو ذمي أو صبي أو امرأة وما بقي فلا أخذ والحربي المستأمن اذا عمل بغير إذن الامام لم يكن له شئ وان عمل باذنه فلا مشروط وسواء وجد في أرض عشيرة أو خراجية كذا في محيط السرخسي \* اذا عمل رجلان في طلب

تكبيرات في كل ركعة ثلاث تكبيرات زوائد وبألى بين القراءتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة الركاز في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رجه الله تعالى لان الجهر بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في المشهور روايتان وفي رواية يكبر ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى وأربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلاث عشرة ثلاث أصليات

بالاكثرة في تكبيرات أيام  
التشريق فقل لا يبدأ بعد  
صلاة الفجر من يوم عرفة  
ويقطع بعد صلاة العصر  
من آخر أيام التشريق لقوله  
تعالى واذكروا الله في أيام  
معدودات وأراد به أيام  
التشريق ويرفع يديه مع  
كل تكبيرة في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهم الله تعالى الا  
في تكبيرة الركوع وان  
صلى خلف امام لا يرى رفع  
اليدين في التكبيرات  
يرفع المقتدى ويقرأ في  
العیدین في كل ركعة بغائبة  
الكتاب وأي سورة شاء ويؤخر  
التكبيرات عن شأنه  
الافتتاح وان أدرك الامام  
في التشهد أو بعد السلام  
في سجود السهو فانه يصلي  
ركعتين ويكبر برأى نفسه  
فان فاتت صلاة النحر في  
اليوم الاول بعذر يصلي في  
اليوم الثاني وان فاتت  
بغير عذر لا يصلي في اليوم  
الثاني فان فاتت في اليوم  
الثاني بعذر أو بغير عذر  
لا يصلي بعد ذلك وأما  
عيد الاضحى ان فاتت في  
اليوم الاول بعذر أو بغير  
عذر يصلي في اليوم الثاني  
فان فاتت في اليوم الثاني

(الباب السادس في زكاة الزرع والثمار)

(٣٤ - فتاوى اول) بعدزأوبغيرعذر يصلى فى اليوم الثالث فان غابت فى اليوم الثالث بعدزأوبغيرعذر لا يصلى بعد ذلك \* امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغدو صلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك فى عيد الاضحي فعلم بعد الزوال وقدمه الناس جازمه مع من ذبح ويخرج من الغدو يصلى وكذا ان علم فى اليوم الثانى صلى بالناس ما لم تزل الشمس وان زالت الشمس يخرج من الغدو يصلى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس فى

اليوم الثالث لا بد لي بذلك وان علم يوم التحرق قبل الزوال ناذي بالناس بالصلاة وجازد من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز  
ذبحه حتى تزول الشمس ولا تصلي صلاة العبدرا كما كالاتصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنائز لانها ليست بصلاة من كل وجه هكذا  
قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى في الروايات الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبا في القياس تجوز وفي الاستحسان لا تجوز والسهو في  
صلاة العبد وصلاة الجمعة والمكتوبة (١٨٦) وصلاة التطوع سواء ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا يسجد للسهو في العبدن

والجمعة ككيلا يقع  
الناس في الفتنة

\*) (باب في غسل الميت وما  
يتعلق به من الصلاة على  
الجنائز والتكفين وغير  
ذلك) \*

كل مسلم مكلف قتل ظالم لم  
يجب عن دمه بدل هو مال  
ولم يرتب لم يغسل قتله أهل  
البيء اذا قطع الطريق أو  
أهل الحرب بسلاح أو غيره  
\*) المسلم اذا قتل نفسه في قول  
أبي حنيفة ومحمد رجهما  
الله تعالى يغسل ويصلى  
عليه اذا مات الانسان  
لا بأس بأن يؤذن قرآنه  
واخوانه بموته ويكره النداء  
في الاسواق وكيفية الغسل  
أن يجرد الميت عندنا ويوضع  
على عورته خرقة قدر ذراع  
يستتر من سرته الى ركبته  
ويستتر ركبته في رواية  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لان النظر الى  
عورة الميت حرام لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم لعلى  
يرضى الله تعالى عنه لا تنظر  
الى عذتي ولا ميت وفي  
ظاهر الرواية بوضع خرقة  
تستر السوءة وحدها ثم  
يغسل ماتحت الخرقة لكن  
لا يغسل السوءة ولا يمسها

يكون الخارج منها بما يقصد برزاعته غما الارض هكذا في البحر الرائق \* فلا عسر في الحطب والحشيش  
والقصب والطرء والسف لان الاراضي لا تستمنى بهذه الاشياء بل تفسدها حتى لو استمنى بقوائم الخلاف  
والحشيش والقصب وغصون النخل أو فهدا لب أو صنوبر ونحوها وكان يقطعه ويبيعه يجب فيه العشر  
كذا في محيط السرخسي \* ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما يخرج به الارض من  
الحنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والرايحين والاوراد والرطب وقصب السكر  
والذريرة والبطيخ والقنا والخيار والباذنجان والعصفر وأشباه ذلك مما له ثمرة باقية أو غير باقية قل أو كثر  
هكذا في فتاوى قاضيخان \* سواء يسقى بماء السماء أو سقايا يقع في الوسق أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي  
\*) ويجب في السكان وبذر لان كل واحد منهما مائة صود كذا في شرح المجمع \* ويجب في الجوز واللوز والكمون  
والكزبرة هكذا في المضمرات \* ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على  
الشوك الاخضر في أرضه كذا في خزائن المفتين \* وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بملوكة كاشجار  
الجال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية \* ولا عشر فيها هو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج  
من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق \* ولا يجب في الزور التي لا تصلح  
للالزراعة والتداوي كبرز البطيخ والناخوخ والشونيز كذا في المضمرات \* ولا يجب في القصب والصنوبر  
وشجر القطن والباذنجان والكمندور والموز والتمين هكذا في خزائن المفتين \* ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة  
لا عشر فيها كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحبا  
وبدالية يعتبر أكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر كذا في خزائن المفتين \* ووقت خروج الزرع  
وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* فلا يعمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز  
ولو عمل بعد الزراعة بعد انبات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل انبات فلا ظهر أنه لا يجوز ولو عمل عشر  
الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي  
\*) ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقصد رده وان استملكه غير المالك أخذ  
الضمان منه وأدى عشره وان استملكه المالك ضمن عشره وصار ديناً في ذمته ويسقط بالردة وموت المالك  
من غير وصية اذا كان قد استملكه هكذا في البحر الرائق \* تغلب له أرض عشرية عليه العشر مضاعفا وان  
اشتراها ذمى من تغلب فهي على حالها عندهم وكذا اذا اشتراها منه مسلم أو أسلم التغلبي عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى سواء كان التضعيم أصليا أو حادثا ولو كانت الارض اسلم باعها من ذمى غير تغلبي  
وقبضه فاعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة أو ردت على البائع  
لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض الصبي والمرأة التغلبيين ما في أرض الرجل وليس على  
الجوسي في داره شيء هكذا في الهداية \* وان جعل مسلم داره بستاناً فؤتته تدور مع مائه فان سقاه بماء العشر  
فهو عشري وان سقاه بماء الخراج فهو خراجي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستاناً فحيث يجب عليه  
الخراج كيفما كان وداره حرّة كذا في التبيين \* وكذا المقابر كذا في البحر الرائق \* ولو ان المسلم أو الذمى سقاه  
مرّة بماء العشر ومرّة بماء الخراج فالسالم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدراية \* ثم ماء العشر ماء  
البئر التي حفر في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظيم

يده بل يجعل في يده خرقة يغسل سوائه بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كالومات المرأة بين أجنبى عسرى  
أجنبي بخرقه عند الضرورة ثم يوضأ وضوءه للصلاة اذا كان صغيرا لا يصلى فلا يوضأ ويبدأ بالماء من اعتبار اجماعه واغتسل في حياته  
ولا يضمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل الغاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهاته ولثته ويدخل في منخريه أيضا وعليه  
الناس اليوم ثم يغسل يديه بالماء المعروف بالسقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصلى عليه باتفاق الروايات واختلاف في غسله والختار أن يغسل ويدفن



ملء وفافى خرقه وان سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تسميته كلام \* اذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتوب عن الغسل لأننا أمرنا بالغسل وأصابه المطر وجرى الماء ليس يغسل \* الغريق يغسل ثلاثين مرة فيقول لا اله الا  
يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلاثين مرة في  
رواية يغسل مرة واحدة \* اذا غسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يهدأ الغسل \* الصغير (١٨٧) والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة

يغسلهما الرجل والنساء  
لأنه ليس لأعضائهما حكم  
العورة وفي الأصل قال  
قبل ان يتكلم وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أكثر  
ان يغسلهما الاجنبي  
الخصي والمجبوب كالغسل  
ويهم الخنثى وقيل يغسل  
في شابه اذا كان للراثة محرم  
بهمها باليد وأما الاجنبي  
فبخرقة على يده وبغض  
بصره عن ذراعيها وكذا  
الرجل في امرأته الا في  
غض البصر ولا فرق بين  
الشابة والعجوز \* رجل  
مات ولم يجدوا ماء فيموه  
وصلا عليه ثم وجدوا ماء  
غسل ويصلى عليه ثانياً في  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وعنه في رواية  
يغسل ولا تهاد الصلاة بمنزلة  
جنب تيمم وصلى ثم وجد  
ماء بعد ذلك وعن محمد  
رحمه الله تعالى في ميت دفن  
قبل الغسل وأهالوا عليه  
التراب قال يصلى على قبره  
ولا ينش وعن محمد رحمه  
الله تعالى في النواذر اذا كفن

الميت وبقي منه عظم  
يغسل يغسل ذلك العظم  
وان بقي اصبع أو نحو ذلك  
لا يغسل \* ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجزأهم ذلك \* اذا مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه أمته أو أمة غيره يغيب ثوب الامن  
يعقب بموته ولا تغسل الامم ولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائمة أن تغسل زوجها اذا مات الرجل  
عن امرأته فقبلت ابن الميت وارتدت والعماد بالله أو وقعت الحرمية بينهم ما بسبب من الاسباب لم يجز لها أن تغسله اذا ظهر الرجل من  
امرأته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوجة ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما ووردت الى الزوج

عشرى كذا في المحيط \* وماء أنهار شقها بحجم وماء بئر حفرت في ارض خراجية خراجي وأما ما سيجون  
ودجلة والفرات فخراجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أجزأ أرضا  
عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة  
\* ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعند  
لوهلك قبل الحصاد أو بعده فانه يملك بماله كذا في شرح الطحاوي \* ولو أعاره من مسلم فزرعها فالعشر  
على المستعير ولو أعاره من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر  
ولكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط  
السرخسي \* وفي المزارعة على قولهما العشر عليها بالحصه وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في  
عينه وفي حصه المزارع يكون ديناً في ذمته كذا في البحر الرائق \* ولو هلك الخارج سقط العشر عنهم ما عذرهما  
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه عشر حصه المزارع ويسقط في  
حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد أو سرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب  
على رب الأرض عشر البديل وعندهما عليها كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب أرضاً عشرية فزرعها  
ان لم تنقصها الزاغة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزاغة كان العشر على رب الأرض كذا في  
الخلاصة \* واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع  
دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان قصه المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره  
على المشتري كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الطعام المعشور فله المصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن  
تفرقا وان شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فله المصدق أن يأخذ عشر الطعام  
وان شاء أخذ عشر الثمن وإن كان البائع جاني فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للمصدق أن يأخذ عشر الطعام  
وان استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وإن كان المشتري  
استهلكه فالمصدق بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري مثل عشره لان كل واحد منهما  
متلف حقه ولو باع العنب أخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اتخذ عصيراً ثم باعه فله عليه عشر من العصور كذا  
في محيط السرخسي \* ولا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وكري الانهار وأجرة الحياض وغير ذلك فيجب  
إخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض عشر او نصف كذا في البحر الرائق \* ولا يأكل شيأ من طعام  
العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية \* وان أقر العشر بحل له أكل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى مأكل من الثمرة وأطعم غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحتسب لصاحب  
الأرض

### (الباب السابع في المصارف)

\* (منها الفقير) وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا  
يخرج عنه عن الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير \* التصديق  
على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزايد \* (ومنها المسكين) وهو من لا شيء له

لا يغسل \* ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجزأهم ذلك \* اذا مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه أمته أو أمة غيره يغيب ثوب الامن  
يعقب بموته ولا تغسل الامم ولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائمة أن تغسل زوجها اذا مات الرجل  
عن امرأته فقبلت ابن الميت وارتدت والعماد بالله أو وقعت الحرمية بينهم ما بسبب من الاسباب لم يجز لها أن تغسله اذا ظهر الرجل من  
امرأته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوجة ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما ووردت الى الزوج

الاول فقلت عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله وان انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته كان لها أن تغسله رجل له امرأتان فقال احدا كما طالق ثلاثا ثم مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تغسله ولهما الميراث وعليهما مائة الوفاة والطلاق اذا مات الرجل عن المرأة المجوسية لا تغسله فان أسلمت كان لها أن تغسله اذا مات الرجل عن امرأته وأختها في عدته لم تغسله وان انقضت عدة أختها كان لها أن تغسله اذا مات الرجل فقامت (١٨٨) امرأتان أختان كل واحدة منهما ميتة انه تزوجها دخل بها ولا يعلم أيتهما الاولى لم

تغسله واحدة منهما ما وميراث امرأته واحدة بينهما وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة ويكره أن يكون حائضا أو جنبا ولا بأس بجلبوس الحائض والجنب عنده وقت الموت \* امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك \* اذا عاش الجرح في المعركة توام غسل وان عاش أقل من يوم لم يغسل في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* اذا جرح الرجل فتحمل قليلا ثم مات غسل الآن يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل ومن أوصى بوصية غسل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اغتسل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين أما الكلمة وانكلمتان لا تغسل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بأن أصابه سيفه أو سهمه غسل في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يغسل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول

فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأول حيث لا تحل المسئلة له فانها لا تحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه كذا في فتح القدير \* (ومنها العامل) وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي \* ويعطيه ما يكفيه وأعوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم ما دام المال باقيا الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يزاد على النصف كذا في البحر الرائق \* وان حل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العادل من ذلك كذا في اليبايع وهكذا في محيط السرخسي \* ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيها القرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحلل لغنى كذا في التبيين \* فان عمل الهاشمي عليه أو رزق من غير هال بأس به هكذا في الخلاصة \* ولو هلك المال في يد العامل أو ضاع سقط حقه وأجزأ عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج \* المصدق اذا أراد أن يعمل حق عمله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل أن لا يأخذ كذا في الخلاصة \* (ومنها الرقاب) هم المكاتبون ويعاونون في فلك رقابهم كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الدفع الى مكاتب غنى علم بذلك أو لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* ولا يجوز لمكاتب هاشمي أن يملك للمولى من وجهه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط السرخسي \* (ومنها الغارم) وهو من زعمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في التبيين \* والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات \* (ومنها في سبيل الله) وهم منقطعوا الغزاة الفقراء منهم غندابى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى منقطعوا الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين \* والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* (ومنها ابن السبيل) وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع \* جاز الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلد له الحاجة هي المعتبرة ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين \* والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية \* فهذه جهات الزكاة ولما لا أن يدفع الى كل واحد له أن يقتصر على نصف واحد كذا في الهداية \* وله أن يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير \* والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصابا كذا في الراهدى \* ويكره أن يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن الفقير مدونا فان كان مدونا فادفع اليه مقدارا ما لو قضى به دينه لا يبق له شيء أو يبق دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدارا ما لو رزق على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضى خان \* ونذب الاغناء عن السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين \* وأما أهل الزكاة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفوا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الا أن فقراء المسلمين أحب اليها كذا في شرح الطحاوى \* وأما الحر في المستامن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذلك القنطرة والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه ولا يجوز أن يكفى به اميت ولا يقضى به ادين الميت كذا في التبيين \* ولا يشتري بها عبد يعتق ولا يدفع الى أصله وان علا وفرعه وان سفل كذا في الكافي \* ولا يعطى للولد المتني

من قتل بالجرم ونحو ذلك في غير المحاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا القتل بوجوب الديانة عنه ومن قتله ولا السبع أو احترق بالنار أو تردى من جبل أو مات تحت هدم أو قتل بقصاص أو رجم أو قتله انسان دافعا عن نفسه أو ماله غسل ومن قتل ابنه أو قتل المرأة زوجها أو لها منه ولدا يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الديانة لتعذر استيفاء القصاص \* وليس في غسل الميت استعجال القطن في الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل القطن الملوخ في منخريه وفمه وبعضهم

قالوا يجعل في صمخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره أيضا وهو قبيح \* ويكفن الميت كفن مثله وتفسيره أن ينظر إلى ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعدين فذلك كفن مثله أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك رضي الله تعالى عنه وأدنا في الرجل ثوبان قبض ولقافة وكفن السنة للرأفة خمسة خمارا وازاروقميص ولقافة وخرقة تربط فوق ندينه ويطنهما وكفن الكفاية لها ثلاثة (١٨٩) قبض وازاروقميص وقافة

كثرة وبالورثة قلته فكفن السنة أولى وإن كان على العكس فكفن الكفاية أولى والمراهق في الكفن بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن أن يكفن فيما يكفن البالغ وإن كفن في ثوب واحد جاز ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فإن لم يترك مالا فالكفن على من يجب عليه النفقة إلا الزوج في ثلث محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن على الزوج وإن تركت مالا وعليه الفتوى إذا نبش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فإن كان قد قسم ماله فالكفن يكون على الواو دون الغرما وأصحاب الوصايا وإن لم يفضل التركة من الدين فإن لم يكن الغرما قبضوا دينهم بدئ بالكفن وإن كانوا قبضوا دينهم لم يسترهم شيئا لزوال ملك الميت \* معتنق الرجل إذا مات لم يترك شيئا وله حالة موسرة ومولاه الذي أعقبه قال محمد رحمه الله تعالى كفته على خاتمه وعن أبي يوسف رحمه الله

ولا يخلو من مائه بالزنا كذا في التمرثي \* ولا يدفع إلى امرأته لا اشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولا يجوز الدفع إلى عبده ومكاتبه ومدره وأم ولده ولا إلى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصورة أن يعتق مالا الكيل جزأ شأ تعامنه أو يعتقه شريكه فيستعبد السالك فيكون مكاتبه أما إذا اختار التفرغين أو كان أجنبيا عن العبد جاز له أن يدفع الزكاة إليه لأنه مكاتب الغير كذا في التبيين \* ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصابا أي مال كان دنائرا ودرهما أو سواهم أو عروضا للتجارة أو غير التجارة فاضلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي \* والشرط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء أنه مشروط وجوب الزكاة لا الحرمان كذا في الكافي \* ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من النصاب وإن كان محصيا مكسبا كذا في الزاهدي \* ولا يدفع إلى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية \* ولا يجوز دفعها إلى ولد الغني الصغير كذا في التبيين \* ولو كان كبيرا فقيرا جاز يدفع إلى امرأته غني إذا كانت فقيرة وكذا إلى البنت الكبيرة إذا كان أبوها غنيا لأن قدر النفقة لا يغنيها وبغني الأب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي \* ويجوز صرفها إلى الأب المعسر وإن كان ابنه موسرا كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز صرفها إلى من لا يحل له السؤال إذا لم يملك نصابا وإن كانت له كتب تساوي مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للتدريس أو الحفاظ أو التصحيح يجوز صرف الزكاة إليه كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء كانت فقرا أو حديشا أو أدبا هكذا في محيط السرخسي \* وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج إليه وإن كان لا يحتاج إليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائث أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغلته لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج ما يكتفي له ولعياله اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له أخذها وإن كان له دار فيها بستان وهو يساوي مائتي درهم قالوا إن لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة إليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذها كذا في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المدين موسرا معتق لا يحل له أخذها كذا في كذا إذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة وأن لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الأمر إلى القاضي فيحلفه فإذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وإن لم يسكن الكيل هو الصحيح كذا في الزاهدي \* ولا يدفع إلى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب كذا في الهداية \* ويجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كندرية أبي لهب لأنهم لم ينصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج \* هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والصدقة فاما التطوع فيجوز صرف إليهم كذا في الكافي \* وكذا لا يدفع إلى موالهم كذا في العيني شرح الكنتز \* ويجوز صرف خمس الركاو والمعدن إلى فقرا بني هاشم كذا في الجوهرة النيرة والوكيل إذا أعطى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاصرين جاز ولا يسكن شيئا كذا في الخلاصة \* إذا شئت وقصرتي

تعالى في التواد إذا ماتت المرأة وتركها أبا وابنة مكنتها عليهما على قدر موارثتهما وإن لم يترك مالا ولم يكن هنالك أحد يحب عليه نفقته في حياته كان كفته على الناس فإن لم يقدر أو أسألو الناس وفرق بين هذا وبين المني إذا لم يجدوا بايصل فيه ليس على الناس أن يسألوا ثوبا لأن المني يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت \* رجل مات في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم لتكفنه ففضل من ذلك شيء إن علم صاحب الفضل رده عليه وإن لم يعرف كفن به محتاجا آخر وإن لم يقدر على صرفها إلى الكفن تصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتا

من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذه منه لانه مازال غن ملكه الى الميت وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة فالورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فآتتسه السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه \* حتى عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكفن فيه الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث \* من لا يجبر على النفقة في حياته كأولاد (١٩٠) الاعمام والعلمت والاخوان والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تحرق ولم

يقو صالحا لما اتخذ له ليس للثوب ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف عنه في ثمن ثوب آخر \* يجوز الاستنجار على حل الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ رحمه الله تعالى يجوزون ذلك أيضا ثم السنة في حل الجنائز عندنا أن يحملها أربعة نفر من جوانبها الأربع بطواف كل واحد منهم على جوانبها الأربع يضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها على يمينه ثم مقسدها على يساره ثم مؤخرها على يساره روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يفعل كذلك ويكره أن يضعها على أصل العنق ويقوم بين اليهودين ويسرع بالجنائز ويمشي في الأعلى عجلة ولا يبطئ كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز أفضل ويجوز المشي امامها امام يسار عن القوم ولا ينبغي أن يقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بأن هطل الدمع فان كانت مع الجنائز نائحة أو صائحة زبرت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان أراد أن يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها وإذا كان القوم في المصلى جئ بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها قبل أن توضع الجنائز عن الغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ \* اختلفت الروايات فمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

فوقع في أكبر رأيه انه محل الصدقة فدفع اليه أو سأل منه فدفع أو رآه في صف النعرا فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر انه غني أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي أو الولدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ظهر انه عبده أو مدمره أو أم ولد أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه أن يعيدها بالاجماع وكذا المستسعى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* واذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف أم لا فهو على الجواز الا اذا تبين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحرر أو تحترى ولم يظهر له انه مصرف أو غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا تبين انه مصرف هكذا في التبيين \* ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن ينقلها الانسان الى قرابته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزأه وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل في الزكاة والفطر والتذرة والصرف أو لا الى الاخوة والاخوات ثم الى أولادهم ثم الى الاعمام والعلمت ثم الى الاخوال والخالات ثم الى أولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرقته ثم الى أهل مصره أو قرابته كذا في السراج الوهاج \* ثم المتهرب في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المفهرات \* وأما أخذ ظلمة زمان من الصدقات والعشور والخراج والجبايات والمصادرات فالاصح انه يسقط جميع ذلك عن أرباب الاموال اذا نوا وعند الدفع التصديق عليهم كذا في التتارخانية في الفصل الثامن من الزكاة \* ولو قضى دين الفقير بزكاة ماله ان كان بأمره يجوز ان كان بغير أمره لا يجوز وسقط الدين ولو دفع اليه دار السكنى عن الزكاة لا يجوز كذا في الزاهدى \* فوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه أولي باتيه بالبشارة أو يأتي بالبا كورة اجزأه ولو فوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة ولم يستأجره ان كان الخليفة بحال لم يدفعه يعلم الصبيان أيضا اجزأه والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاعياد وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدراية \* اذا دفع الزكاة الى التقير لا يتم الدفع مالم يقبضها أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصى يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة \* أو من كان في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعولونه والمملوك يقبض للقيط ولودفع الزكاة الى مجنون أو صغير لا يعقل فدفع الى أبويه أو وصيه قالوا لا يجوز كذا في موضع على ذلك ان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو مراهق جاز وكذا لو كان يعقل القبط بأن كان لا يرى ولا يخدع عنه ولو دفع الى فقير معتوه جاز كذا في فتاوى قاضيان

(فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع) (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذها العاشر من تجار المسلمين الذين يبرون عليه ومحله ما ذكرنا من المصارف (والثاني) خمس الغنائم والمعادن والركاز ويصرف اليوم الى ثلاثة أصناف التامى والمساكين وابن السبيل (والثالث) الخراج والجزية وما صولح عليه بنو نجران من الخلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذها العاشر من المستأمنين وتجار أهل الذمة كذا في معراج الوهاج \* وتصرف تلك الى عاينا المقاتلة وسائر الثغور وبنو الحصون ثم تولى امرأه الطريق

في الدمع فان كانت مع الجنائز نائحة أو صائحة زبرت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان أراد أن يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها وإذا كان القوم في المصلى جئ بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها قبل أن توضع الجنائز عن الغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ \* اختلفت الروايات فمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

شرح الصلاة للشمس الأئمة الحلوا في رجة الله تعالى امام الحنبي أولى من أبي الميثله أن يتقدم ويصلي من غير تقديم أعد وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رجة الله تعالى الاب أولى ولا يتقدم دم امام الحنبي الاباذن الاب وعند عدم امام الحنبي أبي الميثله أولى من سائر العصابات وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجة الله تعالى السلطان أحق بالصلاة على الميثله اذا حضر ثم امام الحنبي ثم الوالي ولا يتقدم أحد غير السلطان غير امام الحنبي الاباذن الوالي وقال الفقيه أبو جعفر رجة الله تعالى (١٩١) اذا حضر السلطان يتقدم امامه الاولياء

فبصلي عليها وان حضر والى  
المصر والقاضي فالوالي أولى  
ان يقدم عليها وان لم يحضر  
القاضي ولا الوالي وحضر  
صاحب الشرطة وامام الحنبي  
فصاحب الشرطة أولى أن  
يتقدم وان كان للوالي  
خليفة فلم يحضر الخليفة  
فخليفته أولى بالتقديم من  
القاضي ومن صاحب  
الشرطة وان لم يحضر الوالي  
ولا خليفته ولا القاضي ولا  
صاحب الشرطة وحضر  
الاولياء وامام الحنبي ينبغي  
للاولياء أن يتقدموا امام  
الحنبي وان لم يحضر امام الحنبي  
وحضر المؤمن فليس على  
الاولياء تقديمه وان حضر  
الوالي أو خليفته والقاضي  
وصاحب الشرطة وامام  
الحنبي والاولياء في الاولياء  
ان يقدموا أحدا من هؤلاء  
وأرادوا ان يتقدموا فلهم  
ذلك ولههم أن يتقدموا من  
شأوا ولا يتقدم أحد من  
هؤلاء الا باذنهم وهذا كله  
قياس قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف ورفقهم الله تعالى  
وبه أخذ الحسن رجة الله  
تعالى مات الرجل وله  
اخوان لاب وأم فالأكبر  
أولى فان أريد الأكبر ان

في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع اللصوص الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط  
السرخسي \* والى كرى الانهار والعظام التي لا ملك لاحد فيها كالبحيون والفرات ودجلة كذا في شرح  
الطحاوي \* والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق (١) وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارزاق الولاة  
وأعوانهم والقضاة والمفتين والحنسيين كذا في محيط السرخسي \* والعلمين والمتعلمين كذا في السراج  
الوهاج \* ويصرف الى كل من تقلد شيئا من أمور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي  
\* (والرابع) الاقطاعات كذا في محيط السرخسي \* وما أخذ من تركه الميثله الذي مات ولم يترك وارثا وترك  
زوجة وزوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى وادويةهم وهم فقراء والى كفن الموق الذين لا مال لهم  
والى القبط وعقل جنائيه والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته وما أشبه ذلك  
كذا في شرح الطحاوي \* فعلى الامام أن يجعل بيت المال أربعة اسل نوع بيتا لنسك نوع حكمي يختص  
به لا يشاركة مال آخر فيه فان لم يكن في بعض ما شي فلا امام أن يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض  
من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا أخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج الآن يكون  
المقاتلة فقراء لان لهم حظا فيها فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج  
وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم النقي والغنمية والفقراء حفظها وانما لا يعطى لهم  
لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخسي \* والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق الى أربابهم ولا  
يجب سواها عنهم ولا يحل للامام وأعوانه من هذه الاموال الا ما يكفيهم وعائلاتهم ولا يجزئها كنوزا وما  
فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للامام والمصدق أن  
لا يتجمل رزقه لشهران بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج \* ولا شيء لاهل الذم في  
بيت المال الا أن يرى الامام ذميا يملك جوعا فعليه أن يعطيه من بيت المال لانه من أهل دار الاسلام وكان  
عليه احيائه كذا في محيط السرخسي \* ومن له حظ في بيت المال ظفر عاهو وجه لبيت المال فله أن يأخذه  
ديانة ولا امام لخيار في المنع والاعطاء في الحسب كذا في القنية

### (الباب الثامن في صدقة الفطر)

وهي واجبة على الحر المسلم المالك لقدر النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار  
\* ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاصلية وجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى  
قاضيان \* وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الخنطة والشعير والتمر والازبيب كذا في خزائن  
المفتين وشرح الطحاوي \* وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الخنطة والشعير وسويقهما  
مثلهما والخبر لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند  
أبي حنيفة رجة الله تعالى لانه يؤكل بجميع اجزائه وروى عن أبي حنيفة رجة الله تعالى صاع وهو قولهما ثم  
قبل يجوز اذاؤه باعتبار العين والاحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسي \* ثم الدقيق أولى من  
(١) قوله البثق بالثلثة بين الموحدة والقاف معناه كسر شرط النهر ويطبق على نفس ذلك الموضع كافي  
القاموس اه

يقدم غيرهما فلا يصغر أن يمنعه فان قدم كل واحد منهم ما رجا لا آخر فالذي قدمه الأكبر أولى وكذا الابن الأكبر مع الاصغر وكذلك ابنا  
الأم عند عدم غيرهما وان كان الاخ الاصغر لاب وأم والاخ الأكبر لا يصغر أولى وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ الأكبر أن يمنعه  
لانه لاحق للاخ لاب وأم فان كان الاخ لاب وأم غائبا كتب أن يتقدم فلان مات فلان فلا يخ لا أن يمنعه لان الغائب  
بمنزلة المعدم وحد الغيبة فيه أنه لا يقدم على أن يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بقدمه وعن محمد رجة الله تعالى امر أمتان

وله أب وابن وزوج فالأب أحق بالصلاة عليها ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالأب أحق ثم الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمة ماتت وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحضر جنازتها وابن المولى أحق من الزوج \* عبد مات فاختصم في الصلاة عليه للمولى وأب العبد وابنه وهما حاران فالمولى أحق بالصلاة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاء وان ترك وفاء ان أدبت كتابته به أو كان المال (١٩٣) حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن أحق بالصلاة عليه ويكره أن يتقدم جده وهو أب

المكاتب وان كان المال البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من الحبوب لا يجوز الا بالقيمة وذكر في الفتاوى ان أداء القيمة أفضل من عين المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر النيرة \* ولو أدى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكيل الباقي \* وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسي \* فان أدى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع من تمر ومنأوا أحدا من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا كذا في البحر الرائق \* والصاع ثمانية أربال بالبغدادى والطل البغدادى عشرون أستارا كذا في التبيين \* والاستار أربعة مناقيل ونصف مناقل كذا في شرح الوقاية \* ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غصير بالوزن فيمارى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لان اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطلا وهو اجماع منهم بأنه جدير بالوزن كذا في التبيين \* ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد أو أسلم قبله وجبت ومن ولد أو أسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا أسير قبله تجب ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن مات بعد طلوع الفجر فمضى واجبة عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهر النيرة \* وان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفضل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية \* ولو جعل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق \* وفي تخفيض الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبير أو لمرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات \* والمستحب للناس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهر النيرة \* وأما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة مشايخنا رحمه الله كذا في البدائع \* وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي \* والمعنوة والجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصليا أو عارضا وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط \* ثم اذا كان للولد الصغير أو الجنون مال فان الأب أو وصيه أو جدّه ما أو وصيه يخرج صدقة فطر أنفسهم ما ورقة ههنا من ماله ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤدى عن الجنين لانه لا يعرف حياته هكذا في السراج الوهاج \* وليس على الأب أن يؤدى الصدقة عن عماله لانه الصغير من ماله نفسه وكذا المعنوة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجنان يؤدى الصدقة عن أولادها لانه المعسر اذا كان الأب حيا وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* والولدين الابوين على كل واحد منهما صدقة تامة كذا في الظهيرية \* وان كان أحدهما مرسرا أو لا يخرج معسرا أو ميتا فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما الا لاجل أم هذا الولد كذا في الخلاصة \* زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية \* ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا ويجب عن مدبريه وأمهات أولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مال الرقبة وكذا عبد العارية والوديعة والعبد الجاني عمدا أو خطأ لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى الجاني عليه مقتصورا على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيان \* وعن المرهون تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب

المكاتب وان كان المال غائبا فالمولى أحق بالصلاة عليه \* ولا ترفع الايدي في تكبيرات الحنزة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا رحمه الله تعالى وبعض مشايخ بل رحمه الله تعالى يرفع الايدي رجل أدرك أول التكبير من صلاة الحنزة ولم يكبر حين يكبر الامام كبره ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى سلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام أربع كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم يكبر ثلاثا قبل أن يرفع الحنزة متتابعة لا دعافها فاذا رفعت الحنزة من الارض يقطع التكبير وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكبر حتى كبر الامام أربع فافتته صلاة الحنزة وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرها ثم يكبر مع الامام واذا كبر الامام على

الحنزة تكبيرة أو تكبيرتين فبها رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقا بما وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضرا قائما في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلا أو كان في النسبة فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الحنزة خسا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والختاران لا يتابع في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم معه رجل كبر على جنازة مائة فحضر جنازة رجل فكبر ينويه ونوى أن لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

وان كبر الثانية ينوي بها عليهم ما يمكن خارجا عن صلاة المرأة الى صلاة الرجل الا ان ينوي بالله الصلاة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في فريضة فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى التطوع وكذا لو كبر على جنازة فأتى بجنازة أخرى فانه يعصى في الاولى ويستقبل الصلاة على الثانية فان كبره فعلى هذه الوجوه ان نوى الاولى أو نواهما أو لم ينوشيا كان في الاولى الى اذا كبر ينوي الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كبر ينوي التطوع (١٩٣) وصلاة الجنازة جاز عن التطوع اذا صلى المريض على جنازة

فاعداد وهو وليها والقوم خلقه قيام جاز وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز \* ويدعى في صلاة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية التناءل بأسماء وان قرأها بنية القراءة كذلك قال شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى من أجهلنا حال قراءة الفاتحة في الشفع الثاني من ذوات الأربع يكون على وجه الدعاء والتناءل على وجه القراءة وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فأت أحدهم منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان في دارقات أحد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه يخالف حكم الميراث رجل مات في غير بلد فبصلي عليه ثم جاء أهله وحلوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لاتعاد اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس أو عند طلوعها أو

وكذا بسمه تجب عليه عن نفسه كذا في التبيين \* ولا تجب عن عبده للتجارة عند ناولا عن عبده عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يخرج عن مكانه لقصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب أيضا عن نفسه لفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكانه ولا يخرج المكاتب أيضا عن وأما المعلق بعنه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كحرمديون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* واذا عجز المكاتب ورث في الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا تجب عن عبدا وعبيد مستترين اثنين ولو كان له عبد أتى أو مأسورا ومغصوبا محجودا لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه أيضا عن نفسه بسببهم كذا في التبيين \* فان عاد الا أتى عن الاباق أو رثا لمغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع أو للشترى أو لهما جميعا أو بشرط الخيار لغير يوم الفطر في مدة الخيار كان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ ففعل البائع ولو رثه المشتري على البائع بخيار رؤية أو عيب ان رثه قبل القبض تجب على البائع وان رثه بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين \* ولو اشترى بعبدة بغير يوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على أحد منهما كذا في السراج الوهاج \* ولو كان العبد مبيعا بيه فاسد اخر يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للشترى ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وتجب عن عبده المندوب بالتصدق كذا في التتارخانية \* والعبد المجمعول مهران كان بعينه تجب على المرأة قبضته أو لم تقبض لانها ملكته بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بها ثم مر يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على أحد وان كان مقبوضا فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وان كان بغير عينة فلا صدقة على أحد كذا في التتارخانية \* ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فأنت حر فباع يوم الفطر عتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهر النيرة وقتاوى قاضيان \* ولا يؤدى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو أدى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأهم استحسانا كذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجوز أن يعطى عن غير عياله الاباء كذا في المحيط \* ولا يؤدى عن أجداده ووجده ونواذله كذا في التبيين \* ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه وأمه وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما كالأولاد الكبار كذا في الجوهر النيرة \* ولا يجب أن يؤدى عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيان \* والأصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤنة فكل من كان عليه ولايته ومؤنته ونفقته فانه تجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى \* ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجوز ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين \* واذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهر النيرة \* المرأة اذا أمرها زوجها بصدقة الفطر فطلعت حنطته بمنظمتها بغير اذن الزوج

(٣٥ - الفتاوى اول) عند الزوال لا بعد بذلك أهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب أو زارها يصلي عليهم وكذا قطع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان أخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم وحكم المقتولين لمصيبة حكم قطع الطريق والمكابرون في المصر بالليل بمنزلة قطع الطريق والذي عليه الامام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلي عليه ومن قتل مظلوما يصلي عليه ولم يغسل ومن قتل ظلما يغسل ولا يصلي عليه رجل صلى على جنازة والولى خلفه

لم ياهر بذلك أن تابعه صلى معه لا يعيد الولي وإن لم يتبعه فإن كان المصلي سلطاناً أو الامام الأعظم أو القاضي أو والي المصر أو امام حيه ليس للولي أن يعيد في ظاهر الرواية وإن كان غيرهم فله الاعادة جنازة تشاجر فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فصلاتهم تامة وإن أحب الاولياء أعادوا الصلاة ولا ينوي الإمام الميت في تسليمي الجنازة بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الاولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية وبسليم بعد التكبير (١٩٤) الرابعة ولا يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وإذا انتهت الجنازة الى القبر كره

فدفعته الى الفقير جازعاً عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل له أولاد وامرأة فكان الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة القطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم بحوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة

### (كتاب الصوم وفيه سبعة أبواب)

(الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه) \*

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس فية التقرب من الالهل كذا في الكافي \* وأما فرضه وواجب ونفل والفرض نوعان معين كرمضان وغيره معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر المعين وغيره معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين \* وسببه مختلف في المندور والنذر وفي صوم الكفارة أشباه من الحنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا في فتح القدير \* وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد خراساني الى ما ورد في الاسلام بولي ليس الى أنه الجزء الاول الذي لا يتجزأ من كل يوم كذا في الكشف الكبير \* قال في غاية البيان وهو الحق عندى وصحبه الامام الهندي كذا في النهر الفائق \* فإذا أفاق في الليلة الاولى ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله كرمش الأئمة الحلواني لقضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* وعلى هذا إذا أفاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لقضاء علمه كذا في المحيط والبحر الرائق والافاقية يزوال جميع ما به من الجنون فأما إذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزا هدى \* ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة بالاول أو بالثاني أو بالاستطارة وانتشاره فيه قال شمس الأئمة الحلواني القول الاول أحوط والثاني أوسع هكذا في المحيط \* واليه مال أكثر العلماء كذا في خزائن الفتاوى في كتاب الصلاة \* تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لانه ما تم الا فطر كذا في محيط السرخسي \* اذا شك في الفجر فالأفضل أن يدع الاكل ولوا كل فصره تام ما لم يتيقن أنه كل بعد الفجر فيقضى حيثئذ كذا في فتح القدير \* وان كان أكبراً به انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاءه عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لقضاء عليه كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه كل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين \* واذا شهد اثنان على طالع الفجر وشهد اثنان على أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وان شهدوا أحده على طالع الفجر وشهد آخر أنه لم يطلع فأكل ثم ظهر انه قد كان طالع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطالع ليست بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دخل عليه جماعة وهو تسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم أصرم صائماً وصرت مفطراً فأكل بعد ذلك ثم ظهر أن أكله الاول كان قبل طالع الفجر وأكله الثاني بعد طالع الفجر قال الحاکم أبو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل

الجلوس والقوم قبل أن توضع عن أعناق الرجال فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ويصكروا القيام والسنّة في القبر عندنا اللحد فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه جواز اتخاذ التابوت في بلادنا لرخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الأجر في اللحد اذا كان يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به ويستحب اللبن والقصب وان يكون مستمراً تفهماً من الارض قدر شبر ويرش عليه الماء كيلا يتشرب بالريح وان كتب عليه شيئاً أو وضع الاحجار لا بأس بذلك عند البعض ولا يخص القبر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التجصيص والتفقيص وعن البناء فوق القبر قالوا أرادوا البناء السفط الذي يجعل على

القبر في ديارنا لما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يخص القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسط لان ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنبه الا عين مستقبل القبلة ومن الناس من قال يسلم سلا وتفسيره أن توضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون رأسه بارزاً موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر وعندنا توضع الجنازة على رأس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا أولى لانه اذا أخذ من قبل القبلة يكون وجوهاً لا تخد من الى القبلة واذا وضعت في القبر قالوا باسم الله وعلى مله



رسول الله وفي بعض الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى الله رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة وأخذت بالشفقة وأن وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهالوا عليه التراب ينش ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم وأن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا الوصية في غير بلد يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب مات عليه مات بمصر ونقل إلى الشام (١٩٥) وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من

يوسف عليه السلام من حبس إلى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة إلا بعذر والعذر ما قلنا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لا بأس بأن ينقل الميت قدر ميل أو ميلين (بيان النقل من بلد إلى بلد مكروه) امرأة ماتت وله في غير بلدها ودفن فأرادت نبش القبر وحمل الميت إلى بلدها ليس لها ذلك لما قلنا حامل مات وقد أتى على حملها تسعة أشهر وكان الولد يقرئ في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام أنها تقول ولدت لابنش القبر لأن الظاهر أنهم الولد

لأن شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة \* إذا قال الرجل لامرأته أنظري أن القبر طالع أو لا فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها ثم ظهر أن القبر كان طالعا قال بعضهم إن صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والعصم أن لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة أن أفطرت مع العلم بالطولوع هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة \* ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي \* ولو أكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان هكذا في التبيين \* ويختار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير \* وإن تبين أنه أكل قبل الغروب تجب عليه الكفارة كذا في التبيين \* وإن أفطروا كبراً به أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لأن النهار كان ثابتاً وقد انضم إليه كبراً به فصار بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء هكذا في التبيين \* إذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخر أن أهل المغرب أفطروا ثم ظهر أنهم لم تغب فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أراد أن ينسجر بالبحر فله ذلك إذا كان بحال لا يمكنه مطالعة القبر بنفسه أو بغيره وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن من نسجر بأكثر الرأي لا بأس به إذا كان الرجل ممن لا يخفى عليه مثل ذلك وإن كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الكل وإن أراد أن ينسجر بصوت الطبل السحري فإن كثرة ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به وإن كان يسمع صوتاً واحداً فإن علم عدلته يعتمد عليه وإن لم يعرف حاله محتاطاً ولا بأس به وإن أراد أن يعتمد بصباح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به إذا كان قد حفر به مراراً وظهر له أنه يصيب الوقت وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهراً ذهب أصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية أنه يجوز الاضطراب بالصري كذا في المحيط \* (أما شرطه) فثلاثة أنواع \* (شرط) وجوه الاسلام والعقل والبلوغ \* (وشرط) وجوب الاداء الصحة والاقامة \* (وشرط) صحة الاداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا في الكافي والنهاية \* والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* والسنة أن يتلفظ بها كذا في النهر الفائق \* ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضي خان \* والتسحر في رمضان سنة ذكره نجم الدين النسفي وكذا إذا تسحر لصوم آخر وإن تسحر على أنه لا يصح صائماً لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج \* ولو قال نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى صحمت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وإن نوى أن يفطر غداً نوى صوماً ولا يفطر وهو يعلم أنه عن رمضان ذكره شمس الأئمة الحلواني عن الفقيه أبي جعفر عن أصحابنا رحمه الله تعالى في صبر ورته صائماً روايتين والظاهر أنه لا يصح صائماً كذا في المحيط \* إذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئاً غير النية قصومه تام كذا في ابصاح الكرماني \* ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة \* جاز صوم رمضان والتذرعين والنفل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجمع الصغير وذكر القدر في ما بينه وبين الزوال

موته ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقاً في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يخفى في ذلك وإن لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان يمشي فيه ويكره قلع الحشيش والحشيش من المقبرة فإن كان يابس لا بأس به لأنه مادام رطباً يسجد فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة إذا قل المرء يحدف حفره يلقى فيها الكلب ولا يدفع إلى من انتقل إلى دينهم ليدفنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام في بعض الغزوات  
 \* (كتاب الصوم) قال مولانا رضي الله تعالى عنه جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل  
 وبدأت بالصوم لأنه أهم الصوم فهو مشتمل على فصول (الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب)  
 شهادة الواحد على هلال رمضان (١٩٦) مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغافلاً حراً كان أو عبداً ذكراً أو أنثى وكذا شهادة

والصحيح الأول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين \* وانما تجوز النية قبل الزوال  
 إذا لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم وإذا وجد قبله ما ينافيه من الأكل والشرب والجماع  
 عامداً أو ناسياً فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي \* وإذا نوى من النهار ينوي أنه صائم من أوله  
 حتى لو نوى أنه صائم من حين نوى لا يصير صائماً كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ولو أغنى عليه في  
 ليلة من رمضان أو في يوم منه فإن أفاق قبل الزوال ونوى الصوم أجراً أو كذا الجنون كذا في محيط  
 السرخسي \* وكذا إذا ارتد رجل عن الإسلام أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى الصوم  
 قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان \* والأفضل أن يبيت النية في موضع تجوز نيته من النهار  
 هكذا في الخلاصة \* وأن يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان يقع  
 عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى إذا صام المسافر نية واجب آخر يقع عنه ولو نوى النقل ففيه روايتان كذا في الكافي \* والأصح أنه  
 يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \* وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي  
 \* ولو نوى المسافر والمريض مطلقاً يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \* النذر للمعين إذا صامه نية  
 واجب آخر قضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج \* وهو  
 الأصح كذا في البحر الرائق \* وشرط القضاء والكفارات أن يبيت ويعين كذا في النقاية \* وكذا النذر  
 المطلق هكذا في السراج الوهاج \* ولو اشتبه على المأسور شهر رمضان فصام متحيراً جاز أن كان بعده ونوى من  
 الليل سوى يوم العيد وأيام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولا تشترط نية القضاء وهو  
 الصحيح لأنه نوى ما عليه من صوم رمضان كذا في البدائع \* فإذا وافق صومه شوالاً كان كاملاً  
 أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملاً وشوال ناقصاً فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصاً  
 وشوال كاملاً يلزمه شيء ولو وافق صومه ذالحجة كان كاملاً أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام وان كان  
 ناقصاً وذو الحجة كاملاً فثلاثة أيام وان كان كاملاً وذو الحجة ناقصاً فخمسة أيام وان وافق صومه ذالقعدة  
 أو شهر آخر كان كاملاً أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملاً يلزمه شيء وان كان كاملاً والآخر ناقصاً  
 فيوم هكذا في السراج الوهاج \* ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الأولى  
 بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الأولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفر إن  
 نوى صوم رمضان مبهماً يجوز وإن نوى عن الثانية مفسراً لا يجوز وهو الأصح هكذا في محيط السرخسي  
 \* إذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان  
 وإن لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز أن لم  
 يعين كذا في الخلاصة \* إذا أفطر رمضان متعمداً وهو قافر فصام أحد أو سنتين يوماً للقضاء والكفارة ولم  
 يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى نوى شيئين مختلفين  
 متساوين في الكفارة والفريضة ولا رجحان لأحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت  
 الرجح كذا في محيط السرخسي \* فإذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استسماً وان  
 نوى النذر المعين والتطوع ليل أو نهاراً أو نوى النذر للمعين وكفارة من الليل يقع عن النذر للمعين بالاجماع

الواحد على شهادة الواحد  
 وشهادة المحدود في القذف  
 بعد التوبة في ظاهر الرواية  
 وقال الطحاوي رحمه الله  
 تعالى لا تشترط العدالة  
 في هذه الشهادة ومن  
 المشايخ من قال أراد به  
 المستور هكذا روى الحسن  
 عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ولا تشترط الدعوى  
 ولا لفظ الشهادة في هذه  
 الشهادة كالاتي في سائر  
 الاخبار هذا إذا كان  
 بالسماء على فان كانت  
 معصية فشهدا على رؤية  
 الهلال في المصر لا يقبل  
 الا شهادة من يقع العلم  
 بشهادتهم واختلفوا في  
 تقدير ذلك عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه قدره  
 بخمسين كما في القسامة  
 وعن محمد رحمه الله تعالى  
 حتى يتواتر الخ بر من كل  
 جانب وهكذا روى عن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وروى انه يقبل فيه شهادة  
 أهل محلة وان جاء الواحد  
 من خارج المصر وشهد  
 برؤية الهلال فسمعه روى انه  
 تقبل شهادته واليه أشار

في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع وأما هلال شوال كان بالسماء على لا يقبل الا شهادة  
 رجلين ورجل أو امرأتين ويشترط فيه الحرمة وكذا شرط فيه الحرمة والعدد ينبغي أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن  
 لا تشترط فيها كالاتي في عتق الأمة وطلاق الحرة عندهما الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على لباس  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كذا في فتاوى قاضي خان وفي الوقت على قول الفقيه

أبي جعفر رحمه الله تعالى ولا تجوز فيه شهادة المحدث وفي القذف وان تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الجماعة معصية لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في هلال رمضان وأما هلال ذي الحجة ذكرنا الحاكم رحمه الله تعالى ان هلال الاضحية كهلال الفطر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر والشهادة على هلال الاضحية كالحهادة على هلال رمضان لما يتعلق به امن امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال الفطر لان فيه منفعة الناس وهو التوسع بلحوم (١٩٧) الاضحية اذا رأى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج

ويأمر الناس بالخروج  
لمكان الاشتباه رجل رأى  
هلال شوال وحده وهو عن  
تقبل شهادته أولاً لا تقبل فانه  
ينوى الصوم ولا ينطرق في  
الستر لمكان الاشتباه رجل  
رأى هلال الفطر فشهروا  
تقبل شهادته كان عليه أن  
يصوم فان أفطر في ذلك  
اليوم كان عليه القضاء دون  
الكفارة وان رأى هلال  
رمضان وحده فشهد ولم  
تقبل شهادته كان عليه أن  
يصوم فان أفطر في ذلك  
اليوم كان عليه القضاء دون  
الكفارة وان أفطر قبل  
أن يرد القاضي شهادته  
اختلفت وفيه والصحيح أنه  
لا يجب عليه الكفارة  
ومن رأى هلال رمضان في  
الرساق وليس هناك وال  
ولا قاض فان كان الرجل  
ثقة يصوم الناس بقوله  
وفي الفطر ان أخبر عدلان  
برؤية الهلال لأبأس بأن  
يفطروا واذا صاموا ثلاثين  
يوماً بشهادة واحد ولم يروا  
هلال شوال لم يفطروا حتى  
يصوموا يوماً آخر في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى لا نهم لو أفطروا

كذافي السراج الوهاج \* ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحساناً كذا في فتاوى  
قاضي خان \* واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو  
رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء  
رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى عن كفارة وتطوع جز  
عن الواجب استحساناً كذا في الذخيرة \* ولو نوت المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صح صومها كذا  
في السراج الوهاج \* ولو نوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن عن واحد منهما عند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى للتعارض وعند محمد رحمه الله تعالى لمكان التنافي ولكن يصير تطوعاً كذا في المحيط \* واذا نوى الصوم  
للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا تصح نيته عن القضاء يصير شارعاً في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في  
الذخيرة

### (الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتبس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآه صاموه وان غم  
أكلوه ثلاثين يوماً كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ينبغي أن يلتبسوا هلال شعبان أيضاً في حق أقسام  
العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة العدول ممن يعرف علم الخجومات الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج  
ولا يجوز له نجم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية \* وتكره الاشارة عند رؤية الهلال كذا في  
الظهيرية \* واذا رآه الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الدلالة المستقبلية هو المختار كذا  
في الخلاصة \* ان كان بالسماعة فشهاده الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلاً مسلماً عاقلاً  
بالغاً سحران أو عبداً ذكراً كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحدث وفي القذف  
بعد التوبة في ظاهر الرواية هي كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما مستورا الحال فالتظاهر أنه لا تقبل شهادته  
وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط \* وبه أخذ  
الحلواني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* وتقبل شهادة عميد على شهادة عبد في هلال رمضان وكذا  
المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المرأة ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم  
حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم  
ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسره في رؤية الهلال قال أبو بكر الاسكافي انما تقبل اذا فسر بأن قال  
رأيت خارج مصر في الصحراء أو في البلدين خلل للسحاب وفي ظاهر الرواية أنه تقبل بدون هذا واذا رأى  
الامام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس  
بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحية كذا في السراج الوهاج \* اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه  
أن يشهد به في بيته حراً كان أو عبداً ذكراً كان أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير إذن  
مولاها والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوجهين  
للكردى \* هذا في المصر وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان يشهد في مسجد فشرته وعلى الناس  
أن يصوموا بقوله بفساد أن يكون عدلاً اذا لم يكن هنالك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط \* رجل رأى هلال

لأفطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في الفطر وان كانوا صاموا بشهادة رجلين أفطروا واذا صاموا ثلاثين يوماً وعن القاضي  
الامام علي السعدي أنهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال  
اذا أخبرتهم ارباباً في غير البلد وان كانت شهادتهم ما نهم ارباباً في البلد والبلد كثير الازل لا يقبل في قول الواحد والاثنين وانما يقبل قول  
جماعة لا يصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين

ثم رأوا هلال شوال قالوا ان كان عدوا شعبان لرؤية ثلاثين يوما وغم عليهم هلال رمضان فصاروا يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما  
ثم رأوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بائة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية  
فعلم من صام تسعة وعشرين يوما فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله  
تعالى وقال بعضهم يعتبر اختلاف (١٩٨) المطالع أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في

اليوم التاسع والعشرين ان أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماحة محبة لا يساح الفطر غدا ولا ترك التراويح في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا رؤية غيرهم اذا شهد شاهدان عند قاض لم ير أهل بلدة على ان قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جائز لهذا القاضي أن يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوما ولم يروا الهلال والسماحة محبة ذكرنا ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يفطرون وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه الله تعالى اذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم

رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا تجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد فاسق وقبلها الامام وأمر الناس بالصوم فافطر هو وواحد من أهل بلدة قال عامة المشايخ تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ولو أكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الامام كذا في الكافي \* وان لم يكن بالسماحة لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم بغيرهم وهو مفقوض الى رأى الامام من غير تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج الوهاج \* وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية \* وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرغيناني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن في ظاهر الرواية لا يفرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية \* ويلتمس هلال شوال في ناسع وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر اخذ بالاحتياط في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد هذا الرجل عند صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير \* ولو رأى الامام وحده والقاضي وحده هلال شوال لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر كذا في السراج الوهاج \* وان كان بالسماحة لم تقبل الشهادة رجلين أو رجل واحد بشرط فيه الحرية بقول الشهادته كذا في خزائن المفتين \* واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد والسماحة متعينة وليس فيه وال ولا قاض فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزايد \* وتستلزم العدالة هكذا في النقاية \* ولا تستلزم الدعوى ولا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب وان كانت محبة لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الكافي \* وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء من مكان آخر هكذا في الذخيرة \* والاضحى كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية \* وكذا غيرهم من الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل واحد أو غير محدودين هكذا في البحر الرائق \* اذا صاموا بشهادة الواحد اكملوا ثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى للاحتياط وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون كذا في التبيين \* وفي غاية البيان قول محمد أصح كذا في النهر الفائق \* وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماحة محبة فاما اذا كانت متعينة فانهم يفطرون بخلاف كذا في الذخيرة \* وهو الاشبه هكذا في التبيين \* واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماحة متعينة وقبل القاضي شهادتهما وصاموا ثلاثين يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماحة متعينة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت محبة يفطرون أيضا على الصحيح كذا في المحيط \* واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا الهلال قبل صومكم يوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لاتقاء التهمة كذا في الخلاصة \* ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يقضى شمس الأئمة الحلواني قال لو رأى

يوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت أهل شهادتهم لاتقاء التهمة اذا رأوا الهلال نهارا قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطرون من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس تلوها فهو الليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى

يحصل العلم بأخبار رجلين  
عديليْن أو رجل و امرأتين  
وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أنه لا يشترط فيه  
العدالة والخرية والبلوغ  
وإن أسلم في دار الاسلام  
فعليه قضاء ما مضى بعد  
الاسلام علم بذلك أو لم يعلم  
إذا اشتبه على الاسير المسلم  
في دار الحرب شهر رمضان  
فقصر شهر أو صامه وإن وافق  
صومه شهر رمضان جاز وإن  
كان هذا الشهر قبل رمضان  
لا يجوز لأن الاداء لا يسبق  
الوجوب وإن صام شهرا  
بعد شهر رمضان جاز وقيل  
ينبغي أن لا يجوز لأن عليه  
القضاء وهو لم يسو القضاء  
ومشايخنا رحمهم الله تعالى  
قالوا هذا إذا نوى أن يصوم  
ما عليه من شهر رمضان حتى  
يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز  
إذا صام شهرا أو وافق شهر  
رمضان في العدد وصلاحيته  
الايام للقضاء أما إذا وقع  
الصوم في سؤال وسؤال كان  
انقص من رمضان يوم  
يقضى يومين أيضا وما  
لا تمام العدد يوم المكان يوم  
العد وإن وافق صومه  
شهر ذي الحجة وهو ناقص

\* (الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره) \*

(١) قوله لأن يغرغره هذا خلاف الأشهر كما في شرح المنية ٨١

من رمضان يوم يقضى خمسة أيام أيضا وما لفقصان العدد وأربعة أيام لوم التحرو أيام التشريق رجل جن في رمضان ثم أفاق بعد سنين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشمس الذي أفاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين المتخية قالوا هذا إذا أفاق قبل الزوال أما إذا أفاق بعد الزوال يجعل كأنه لم يقض في هذا الشهر هذا إذا بلغ عاقله جن أما إذا بلغ مجنوناً ثم أفاق في رمضان في بعض الشهر من أي يوسف رحمه الله تعالى إن هذا الفصل الأول سواء يلزمه القضاء ويسوى بين الجنون الطارئ

والمقارن وعن محمد رحمه الله تعالى ان هنا لا يلزمه ضامما كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا أسلم رجل جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان أفارق شأمنه فعليه القضاء وان أغنى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى لا قضاء عليه في الانغماء كافي المجنون المستوعب وان أغنى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك (٢٠٠) الليلة قبل الانغماء ولم يذ كر ذلك في الكتاب وجعله ناولاً بتقدير انما يجعل ناولاً بتقدير اذا

الضعف أما اذا خاف فانه يكره وينبغي له أن يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر والقصد نظيراً لحجامة هكذا في المحيط \* ولا بأس بالقبلة اذا أمن على نفسه من الجوع والازوال ويكره ان لم يأمن \* والمسلم في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين \* وأما القبلة الفاحشة وهي أن يحس شفتها فتكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهرها رواية \* قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان آمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمباشرة الفاحشة ان يتعاقوا وهما متجردان وليس فرجه فرجه او هو مكروه بلا خلاف هكذا في المحيط \* ولا بأس بالمعاينة اذا لم يأمن على نفسه أو كان شيخاً كبيراً هكذا في السراج الوهاج \* ومن أصبح جنباً واحتمل في النهار لم يضروه كذا في محيط السرخسي \* التسحر مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج \* ثم تأخير السجود مستحب كذا في النهاية \* ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج \* وتجيل الافطار أفضل فيستحب أن يقطر قبل الصلاة ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت ولك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المتعزات \* وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان نواه عن رمضان أو عن واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضي خان \* والثاني دون الاول في الكراهة هكذا في الهداية \* ثم ان ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعاً في الوجه الاول وان افطر لا قضاء هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الوجه الثاني يصح عانوى وهو الصحيح هكذا في البكافي \* وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عانوى بلا خلاف هكذا في المحيط \* وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعاً فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزماً هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان جازع من رمضان كذا في المحيط \* وان ضجع في أصل النية بأن ينوي ان يصوم غداً ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان ضجع في وصف النية بأن ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر أو ينوي أن يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الواجب الاول وصار تطوعاً غير مضمون فيهما كذا في التبيين \* أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثاء والسماء متغيرة كذا في التبيين \* أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فاسبقا فرددت شهادتهما فاما اذا كانت السماء معصية ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كذا في الزاهد \* اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل أو الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوماً كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين \* ولولم يوافق اختلفوا فيه والمختار أن يفتر بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب \* ويقتى العوام بالتأول الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبه ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* والفصل بين الخاصة

كان أهلاً تصح منه النية أما اذا لم يكن أهلاً في تلك الليلة بأن أغنى عليه في آخر يوم من شعبان ودام الانغماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار أو نصراني أسلم فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك قبل الزوال ولم يكوناً كلاً شيئاً فتوب بالصوم قبل الزوال لا يجوز صومه ما عن الفرض غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان أهلاً للتطوع في أول اليوم بخلاف الكافر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك واليه أشار في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في أول اليوم ينافي أصل الصوم أما الصبي في أول اليوم لا ينافي وجود أصل الصوم ولا يجعل وجود النية في أكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا البلوغ في أكثر اليوم يجعل بمنزلة

البلوغ في كل اليوم ثم في ظاهرها رواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا أفارق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن أهلاً كل العامة شيئاً فنوى الصوم جازع عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في أكثر اليوم كوجودها في الكل ولو أسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائماً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر يلزمه القضاء بخلافه فانظر رحمه الله تعالى لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة أول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية (الفصل الثاني في النية) لا يصح

الدخول في الصوم الابنية عندنا وعند فرجه الله تعالى اذا كان صحيحا مقيما في نهار رمضان يصوم منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بمن  
النية لكل يوم وعند مالك رحمه الله تعالى يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بطلق النية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا  
وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح الابنية القرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز نية بعد الزوال عندنا والنداء العين يصح بطلاق  
النية ونية التطوع واذا نوى القضاء أو الكفارة في اليوم الذي نذر أن يصوم فيه كان (٣٠١) صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت

معين كالقضاء والنداء المطلق  
والكفارة لا يجوز بنية  
مطلقة المريض أو المسافر  
اذا نوى في رمضان عن  
واجب آخر كان صومه عما  
نوى عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعند صاحبيه  
يكون عن رمضان وان نوى  
التطوع في رمضان فعن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فيه  
روايتان في رواية ينع عن  
التطوع وفي رواية عن  
رمضان ولو نوى قضاء  
رمضان والتطوع كان عن  
القضاء في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لأنه أقوى  
وعند محمد رحمه الله تعالى  
يقع عن التطوع لان النيتين  
قد تدا فعن أبي مطلق النية  
فيقع عن التطوع ولا ي  
يوسف رحمه الله تعالى ما قلنا  
ولان نية التطوع للتطوع  
غير محتاج اليها فقلت فقيت  
نية القضاء فيقع عن القضاء  
ولو نوى قضاء رمضان وكفارة  
الظهار كان عن القضاء  
استحسانا وفي قياس يكون  
تطوعا وهو قول محمد رحمه  
الله تعالى لان النيتين قد  
تدا فعن انصار كانه صام مطلقا  
وجه الاستحسان ان القضاء  
أقوى لانه حق الله تعالى

والعامة هو ان من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والا فهو من العوام والنية أن ينوي  
التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يحظر به ان كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية  
رجل أصبح يوم الشك متلو ما ثم كل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز  
كذا في الظهيرة باب النية ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا  
في فتاوى قاضي خان ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أظفر كذا في السكتة هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة  
وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الفائق ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة لا متفرقة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا  
في البحر الرائق والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي ويستحب الستة متفرقة كل أسبوع  
يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب ويكره صوم الوصال وهوان  
يصوم السنة كلها ولا يطر في الايام المنهي عنها واذا أظفر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة  
ويكره أن يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما كذا  
في الخلاصة وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكره شمس الأئمة الحارثي لا بأس به اذا كان لا يعتد تعظيم  
ذلك اليوم هكذا في الذخيرة ويكره صوم يوم النحر وروزا المهرجان اذا تم ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك  
أما الكلام في أفضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالأفضل له أن يصوم والا فالأفضل أن  
لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرة وهو المختار هكذا في محيط السرخسي  
ويكره صوم السبت وهوان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان ويكره أن تصوم المرأة تطوعا بغير إذن  
زوجها الآن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً ما يجي أو عمره وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا الا باذن المولى  
كيفية اكان وكذا المديروا والمدبرة وام الولد فان صام أحد من هؤلاء فلزوج أن يفطر المرأة ولو لمولى أن يفطر العبد  
والامة وتقتضي المرأة اذا أذن لها زوجها أو بابت ويقضى العبد اذا أذن له المولى أو عتق فاما اذا كان الزوج  
مريضاً أو صائماً أو محرماً لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وانها ما ولس كذلك العبد والامة  
فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة وكل صوم وجب على المأول بسبب بشاره كالصوم  
الصوم الظهار كذا في الخلاصة ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في  
الخدمة وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي وأما بنت الرجل وأمه واخته  
فيتطوعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج ويكره للمسافر أن يصوم اذا أجهده الصوم فان لم يكن كذلك  
فالصوم أفضل اذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمهم منظرين فان كان رفقاؤه أو عاتمهم مفطرين والنفقة مشتركة  
بينهم فالأفطار أفضل كذا في الظهيرة واذا أصبح المسافر متما فدخل مصره أو مصر آخر فنوى الإقامة  
كرمه أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج  
الدراية ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان  
وصوم يوم الجمعة بانقراده مستحب عند العامة كالاشين والخميس كذا في البحر الرائق ويستحب صوم  
يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالعدة وذوالحجة والمحرم ورجب  
ثلاثة سرد وواحد فرد ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج ويكره

(٣٦ - الفتاوى اول) وكفارة الظهار حتى لا يفترج قضاء وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة  
العين يقع عن النذر كل صوم لا يتأدى الابنية من الليل كالقضاء والنداء نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم  
لا تقديها نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحدة فأراد أن  
يقضيها نوى أول يوم وجب عليه قضاء ومن هذا رمضان وان لم ينو ذلك أجزأه وان كان من رمضان نوى يومين من رمضان الأول فان لم ينو ذلك

اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزيه \* إذا أفطر في رمضان متعمداً وهو فقير فصام أحد أو ستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فصار كأنه نوى القضاء في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة \* إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً فقام أو أغشى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغد إلا أن ينوي بعد غروب الشمس أن يصوم غداً \* إذا ارتد (٣٠٣) رجل عن الإسلام والعياذ بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى

الصوم قبل الزوال فهو صائم وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة \* مريض أو مسافر لم ينو بالصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بإسده طلوع الفجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجزيه ما وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى \* الصائم المتطوع إذا ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر رحمه الله تعالى لا يكون صائماً ولا قضاء عليه أن أفطر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون صائماً وعليه القضاء \* إذا أفطر رجلاً في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهراً ينوى القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى أنه من رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وإن صام شهراً ينوى القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة وهو يرى أنه أفطر ذلك قال لا يجزيه

\* (الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في الأحكام المتعلقة به) \*

رجل يخاف أن لم يفطر رزاد

صوم عرفة للحاج أن أضعفه كذا في البحر الرائق \* وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزيه عن أفعال الحج \* (المرغوبات من الصيام أنواع) أولها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية \* المسنون أن يدوم عاشوراء مع التسامع كذا في فتح القدير \* ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في محيط السرخسي \* وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية

### (الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والمفسد على نوعين (النوع الأول ما يوجب القضاء دون الكفارة) إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيماً يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية \* ولو قيل لرجل يأكل الصائم وهو لا يتذكر فالصحيح أنه يفسد صومه كذا في الظهيرية \* رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيماً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فالتفت إليه بكرة أن لا يذكره وإن كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً بهمه أن لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الأعداء المبيحة \* لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان \* المخطئ هو الذي أكل للصوم غير القاصد للفطر إذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق \* والناسي عكسه هكذا في النهاية والبحر الرائق \* إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيماً ينظر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية \* وإن تضرع أو استنشق فدخل الماء جوفه أن كان ذا كراهية ففسد صومه وعليه القضاء وإن لم يكن ذا كراهية ففسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد \* ولو روى رجل إلى صائم شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لأنه بمنزلة المخطئ \* وكذا إذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج \* النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم إذا ذهب العقل إذا لم يتوكل ذبيحته وتوكل ذبيحته من نسي كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين \* ولو ابتلع حصاة أو فؤاداً أو حجراً أو مدرأاً أو قطناً أو شيشاً أو كاغدة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة \* ولا كفارة في السفر جل إذا لم يدرك ولم يكن مطبوخاً ولا ابتلاع الجوزة الرطبة هكذا في النهر الفائق \* ولو ابتلع جوزة نيسة أو لوزة نيسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها أو رمانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* والفسق أن كان رطباً فهو بمنزلة الجوزة وإن كان يابساً لم يضره فعليه الكفارة إذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وإن كان مشقوق الرأس فكذلك عند العامة لا كفارة عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أكل قشراً البطيخ كان يابساً أو كان بحال يتقدر منه فلا كفارة عليه وإن كان طرياً بحال لا يتقدر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية \* ولو أكل الازروا الجاوس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة \* ولا كفارة بأكل العدس والمماش هكذا في الزاهدي \* ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وإن كان يعتاد ذلك كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة كذا في الظهيرية \* وإن أكل ما بين أسنانه لم يفسد وإن كان قليلاً وإن كان كثيراً يفسد والمهصة وما فوقها كثير ومادونها قليل وإن أخرجه وأخذ به ثم أكل شيئاً أن يفسد كذا في الكافي \* وفي الكفارة أقوال قال الفقيه رحمه الله تعالى والأصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة \* وإذا

عينه وجعاً أو جاء شته كان له أن يفطر وكذا الحامل والمرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الأمة إذا ضعت عن الطبخ أو الخبز وغسل الثياب ونحو ذلك إن صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا لدغته حية فافطر لشرب الدواء قالوا إن كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل إذا كان بإزاء العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر مقيماً كان أو مسافراً رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائماً وإن لم يصم يمكنه أن يصلي قائماً فإنه يصوم ويصلي قاعداً جميعاً



العيادتين \* رجل لا حتى غب فافطر على ظن أن يومه يوم المرض وما حرم فيه كان عليه الكفارة وكذا إذا أفطرت المرأة على ظن أن يومها يوم حيض فلم يحض في ذلك اليوم كن عليه الكفارة ولو جردا لا فطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا إذا نوى الصوم ثم أفطر بعد طلوع الفجر فإن لم ينو الصوم في ذلك اليوم كن عليه القضاء دون الكفارة \* المسافر إذا تذكروا قديسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لأنه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره (٣٠٣) بالعود إلى منزله وبالقياس تأخذ

\* الصائم المتطوع إذا دخل على بعض أخوانه فسأله أن يأكل لأبأس بأن يجيبه وأن كان صائما عن قضاء رمضان كره له أن يأكل \* رجل حلف بطلاق امرأته أن يفطر فلأن كان فلان متطوعا يفطر لحق أخيه الحالف وإن كان صائما عن القضاء لا يفطر \* رجل أفطر في رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئه القدية فان مات قبل أن يبرأ لأشئ عليه لأنه لم يدركه عدة من أيام أخر وعليه أن يوصى بالقدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا وإن لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير إصاء عندنا خلافا لما في رحمه الله تعالى \* إذا أفطر المريض أياما ثم صح أياما ثم مات لم يمس القضاء بقدر ما صح لأنه لم يقدر على القضاء إلا بقدر ما ذكره \* إذا وجب على الرجل القضاء بان أفطر بعد رأوب غير عذر ولم يقض حتى يموت صار شحذا فانيا بحيث لا يرجي برؤه تجوز له القدية وإنما تجوز له القدية عن صوم هو أصل نفسه وهو صوم رمضان عند

ابتلع سمسمه بين أسنانه لا يفسد صومه لأنه قليل وإن ابتلع من الخراج يفسد ونكاهه وفي وجوب الكفارة والمختار أن يجنب إذا ابتلعها ولم يمضغها كذا في الغيبة وقتاوى قاضي خان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وإن مضغها لا يفسد إلا أن يجرد طعمها في حلقه وهذا حسن جدا فيمكن الأصل في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير \* ولو مضغ حبة من طعمه لا يفسد صومه لأنه استلشى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوطة لغيره كذا في الوجيز لا كدرى \* إذا بقيت لقمة السمور في فيه فطبع الفجر ثم ابتلها أو أخذ كسرة خبز لياكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وإن أخرجهما ثم أعادها لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ابتلع براق غير فسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان براق صديقه حينئذ تلزمه الكفارة كذا في المحيط \* وإن ابتلع براق نفسه من يد فسد صومه ولا تلزمه الكفارة كذا في الوجيز لا كدرى \* ترطب شفتاه برفقة عند الكلام أو غيره فابتلع لا يفسد للضرورة كذا في الزاهد \* ولو سأل لعا به من فيه إلى ذقنه من غير أن يقطع من داخل فقه ثم رده إلى فيه وابتلعه لا يفطره لأنه لا يتم الخروج بخلاف ما إذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات \* في الحجة رجل له علة يخرج الماء من فمه ثم يدخل في الحلق لا يفسد صومه كذا في التارخانية \* ولو بقي بالبعد المضغ فابتلعه مع البراق لم يفطره ولو دخل الحظا أنفه من رأسه ثم استشه فدخل حلقه عند لم يفطره لأنه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذر الطبع كذا في الظهيرية \* الدم إذا خرج من الأسنان ودخل حلقه ان كانت الغلبة للبراق لا يضره وإن كانت الغلبة للدم يفسد صومه وإن كانا سواء أفسد أيضا استحسانا صائم عمل البريسم فادخل البريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرته واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلعه وهو ذا كرسوه فسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو مضغ الهاليج فدخل البراق حلقه لم يفسد مالم يدخل عينه كذا في الظهيرية \* ولو مضغ سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي \* وما ليس بمقصور بالكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذياب إذا وصل إلى جوف الصائم لم يفطره كذا في إيضاح الكرماني \* ولو أخذ الذياب وأكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي \* ولو تناهب فرفع رأسه فوقع في حلقه فطره ما أنصب من ميزاب فسد صومه كذا في السراج الوهاج \* والمطر والثلج إذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الأدوية أو غبار الهرس أو شبيهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجوافر الدواب وأشياء ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج \* الدموع إذا دخلت فم الصائم كان قليلا كالقطرة والقطرتين أو نحوها لا يفسد صومه وإن كان كثيرا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلعه يفسد صومه وكذا عرق الوجه إذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة \* وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره كذا في شرح المجمع \* ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره كذا في النهر الفائق \* ولو أقطر شيئا من الدواقي في عينه لا يفطر صومه عندنا وإن وجد طعمه في حلقه وإذا رقى أثر الكحل ولونه في براقه عامة المشايخ على أنه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة \* وهو الأصح كذا في التبيين \* إذا قام

وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيه ما يجوز في صدقة الفطر إلا أن في القدية يجوز طعام الإباحة أكلتان شبعتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة اليمين أو القتل إذا لم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير أو لم يصم حتى صار شحذا فانيا لا تجوز له القدية لأن الصوم هذا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عن التكفير بالمال والقدية لا تجوز إلا عن صوم هو أصل \* رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيا فقال له أنت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم وأكل ثم تذكر أنه كان صائما

فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يكن ناسياً عند الأكل حيث أخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر رحمه الله تعالى لأنه ناسٍ ومن رأى صائماً يأكل ناسياً هل عليه أن يخبر بذلك قالوا أن كان شايها يقدر على أتمام الصوم يخبره وإن كان شيخاً ضعيفاً لا يخبره لأن الشيخ لا يقدر على الأتمام فيتركه حتى يأكله ثم أخبر بذلك \* ولا تصوم المرأة تطوعاً إلا بآذن زوجها إن أمكنه وطؤها فله أن يفطرها وكذلك المملوك إلا إذا كان غائباً ولا شغل له في ذلك وإن (٣٠٤) أحرمت المرأة غير آذن زوجها قالوا له أن يحللها وكذلك الأجير إن كان بضرة في الخلعة وكذلك في الصلاة

\* (الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره)

يكره مضغ العلك للصائم لأنه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قبل هذا إذا كان أبيض مضغه غيره أما إذا كان لم يفسد غيره أو كان أسود ففسد صومه أما الأسود فلا يذوب فيصل إلى الجوف وأما إذا كان أبيض ولم يفسد غيره فلا يفتت واطلاقاً لم يفسد صومه الله تعالى في الكتاب دليل على أن الكل واحد ويكره للمرأة أن تفسخ لصبيها طعاماً إذا كان لها منه بد وكذا إذا ذاق شيئاً بلسانها لأن فيه تعريض الصوم للفساد وقال بعضهم إن كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها ويكره للصائم أن يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الرديء عند الشراء \* ويستحب للصائم تجنب الإفطار قبل طلوع النجوم وتأخير السجود ولورود الأثر في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تجنب الإفطار ولا يأكل حتى يغلب على ظنه غروب الشمس وإن أذن المؤذن للغرب \* ولا بأس

أواسية فاء ل: الفهم أو دونه عاب بنسبه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الأصح إلا في الإعادة والاستسقاء بشرط مل: انهم هكذا في النهر الفائق \* وهذا كله إذا كان التي طعاماً أو ماءً أو مرة فإن كان بغيره فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة وشيخنا رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ملاً الفهم وقوله هذا أحسن من قوله ما هكذا في فتح القدير \* ومن احتقن أو استعطأ أو قطر في أذنه دهناً أو فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية \* ولودخل الدهن بغير منعه فطره كذا في محيط السرخسي \* ولو قطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* وإذا قطر في أجليه لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* سواء أقطر فيه الماء والدهن وهذا الاختلاف فيما إذا وصل المثانة وأما إذا لم يصل بان كان في قبة الذكربعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين \* وفي الإفطار في أقبال النساء يفسد بالاختلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية \* وفي دواء الجائفة والآمة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول إلى الجوف والدماع لا لكونه رطباً أو يابساً حتى إذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية \* وإذا لم يعلم أحد هـماو كان الدواء رطباً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقالوا لا يعدم العلم به فلا يفطر بالشك وإن كان يابساً فلا فطر الله فاهكذا في فتح القدير \* ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وإن بقي طرفه خارجاً لا يفسد كذا في التبيين \* ومن ابتلع الحمار بوطاً على خيط تم انتزع من ساعته لا يفسد وإن تركه فسد كذا في البدائع \* ولو ابتلع خشبة وطرقها في بطنه ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها ففسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو أدخل أصبعه في استة أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار إلا إذا كانت مبتلة بالماء والدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء والدهن هكذا في الظهيرية \* وهذا إذا كان ذكراً للصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لأن الصوم إنما يفسد في جميع الفصول إذا كان ذكراً للصوم والأفلا هكذا في الزايد \* وإذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه \* ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائماً كذا في محيط السرخسي في باب الاستجمار \* والصائم إذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبلغ الحقة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق \* وإذا جامع مكرهاً في شهر رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الفتوى \* وكذلك لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة \* إذا أوج قبل طلوع الفجر فلما خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وإن بدأ بالجماع ناسياً أو أوج قبل طلوع الفجر أو الناسى تذكر أن نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع \* وإذا نظر إلى امرأة بشهوة في وجهها أو فرجها كثر النظر ولا يفطر إذا أنزل كذا في فتح القدير \* وكذلك لا يفطر بالسكر إذا أمنى هكذا في السراج الوهاج \* وإذا قبل امرأته وأنزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط \* وكذا في تقبيل النمة والغلام وقبيلها زوجها إذا رأته باللاوار وجدت لذة ولم تزل فسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الزايد \* ولو قبل بهيمة فأنزل لا يفسد كذا في المحيط \* والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق \* ولو لمس المرأة ورأى ثيابها فاعتنى فان وجد حرارتها فسد والأفلا كذا في معراج

بالسؤال والطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكره في العشي وقال أبو يوسف الدراية رحمه الله تعالى يكره الليل بالليل لأن فيه إدخال الماء في الفهم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لأن المقصود هو التطهير فكان بمنزلة المضغصة وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل \* الصائم إذا سافر نهاراً لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتاً فلا يسقط بمنزل مباشره بخياره \* إذا أصبح المسافر صائماً فدخل مصره أو مصر آخر ينوي الإقامة يستتره له أن يفطر لأنه اجتمع

حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيترج جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يتأخر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه أنه يفسد صومه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل وهو صائم وتكره القبلة والمباشرة أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تكره المباشرة الفاحشة وهي أن يس فرجه فرجها مستجربين وعند في رواية أنه يكره المعاقبة والمصاحفة أيضا وعن (٣٠٥) أبي حنيفة رحمه الله تعالى

أنه يكره أن يأخذ الماء بفيه ثم يجمعه أو يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به لأن فيه إظهارا للنجس في العبادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكره أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به وهو والاستظلال سواء ولا بأس بالكحل للصائم وأن وجد طعمه في حلقه وكذا إذا دهن شاربته وكذا الحمامة لما روى عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه أحجم وهو صائم ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم السنة ولا ينطفر في الأيام المنية والفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم لأنه فعل الجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النبروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيامهم يناعن تعظيمها وإن وافق يوما كان يصومه قبل ذلك لا بأس به ويستحب

الذرية \* ولو مست المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط \* وإن مس فرج بهيمة فأنزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج \* وإذا جامع بهيمة أو مميته أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء ون الكفارة هكذا في فتاوى قاضيخان \* الصائم إذا عالج ذكره حتى أمني فعله القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق \* وإذا عالج ذكره يبدأ مرة فأنزل فبفسد صومه كذا في السراج الوهاج \* ولو جوععت النائمة أو المجنونة جنونا عارضا بعد نيتها حالة الإفاقة يفسد صومها عند الثلاثة كذا في الخلاصة \* فإن علمت امرأة أن نزلت حتى أن أنزلت فأنزلت فبفسد صومها كذا في السراج الوهاج \* ولا كفارة مع النزول كذا في فتح القدير (النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة) من جامع ٤ - ٤ في أحد السبيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط النزول في المحلين كذا في الهداية \* وعلى المرأة مثل ما على الرجل أن كانت مطاوعة وإن كانت مكرهة فعليه القضاء ون الكفارة وكذا إذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طوعته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مكنت نفسها من صبي أو مجنون فزنى به فاعطى الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي \* إذا أكل مشعرا ما يتغذى به أو يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا إذا كان مما يؤكل كل تغذأ أو للدواء فأما إذا لم يقصد له ما فلا كفارة وعليه القضاء كذا في خزائن المفتين \* فالصائم إذا أكل الخبز أو الأظعمة أو الأشرية أو الأدهان أو اللبان أو أكل أهليجة أو مسكاً أو زعفراناً أو كافوراً أو غالية عليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا إذا أكل الخل والمرى وماء العصفور وماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقندوماء الزرجون (١) والمطر والثلج والبرد إذا تعبد ذلك وكذا إذا أكل طينياً أو كل لدواء كالطين الأرمي أو الطين الذي يقلى فيؤكل أو دقيق الذرة إذا تلبسه بسمن أو ابتلع بطيخة صغيرة وكذا إذا أكل لحماً غير مطبوخ أو شحماً غير مطبوخ على المختار كذا في خزائن المفتين \* وإن ابتلع شعيراً كان مقبلاً تلزمه الكفارة وإن كان غير مقبلى لا تلزمه لأن المقبلى يؤكل عادة وغير المقبلى لا كذا في محيط السرخسي \* وفي دقيق الذرة إذا تلبسه بالسمن أو الدبس تجب الكفارة وكذا لو أكل الحنطة هكذا في الخلاصة \* وإن أكل قوائم الذرة قال الزندوسى يرى أن عليه الكفارة لأن فيها خلوة وبلتذنها كذا في السراج الوهاج \* وإن أكل ورق الشجر فإن كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وإن كان مما لا يؤكل كورق الكرم إذا عظم فعليه القضاء ون الكفارة كذا في البحر الرائق \* وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين \* ولو أكل حبة عنبان مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها كما هي أن لم يكن معها ثفرونها (٢) فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها ثفرونها قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال أبو سبيل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي \* ولو مضغ لوزة أو جوزة رطبة أو يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية \* وفي الملح لا تجب الكفارة إلا إذا اعتاداً كله وحده كذا في التبيين \* ولو أكل الملح تجب (١) قوله الزرجون محررة قضبان الكرم كما في القاموس (٢) قوله ثفرونها الثفروها بالثلثة كعصفور وقع القرية كما في القاموس

صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والأحقاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كن في الحضر أو في السفر إذا كان يقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة يعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء أفعال الحج ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهد الصوم لأن فيه إهلاك النفس فإن لم يكن كذلك فالصوم للمسافر

افضل عندنا ذالم يكن رفقاً أو عامتهم مفرطين وان كان رفقاً أو عامتهم مفرطين والنفقة مشتركة بينهم فالأفضل وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من يكره ذلك ومنهم من لا يكرهه وان فرقها في شوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبيه بالنصارى وأقرب إلى الجواز إلا كل قبل الصلاة يوم الاصحى فيه روايتان والمختار أن لا يكره ويستحب الامساك ويكره صوم العيدين وأيام التشريق ان صام فيها كان صائماً عندنا خلافاً (٣٠٦) لا شافعي رحمه الله تعالى ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء يصوم يوم ما قبله أو يوماً

بعده ليكون مخالفاً لأهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برمضان فهو حسن وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصوم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقدم وارمضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبهاً بالروافض فانهم يصومون يوم ما قبل رمضان ويفطرون يوم ما قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وان أفطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجباً آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كلوصام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافراً فيقع صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعاً لان الصوم في هذا اليوم منهى فلا يأتى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب

الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة \* قال الصدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار (وما يتصل بذلك مسائل) لوأكل أو شرب أو جامع ناسياً ووطن أن ذلك فطره فأكل كل متعمداً لا كفارة عليه وان علم أن صومه لا يفسد بالنسيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة \* ولودرعه التي فطن أنه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر الرائق \* واذا احتلم فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه هكذا في المحيط \* وان علم حكم الاختلام كفر كذا في الظهيرية \* ولو احتجم فطن أن ذلك يفطره ثم أكل كل متعمداً عليه القضاء والكفارة الا اذا أفناه ففيه بالفساد ولو بلغه الحديث واعتمده فكذا عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك وان عرف تأويله تجب الكفارة كذا في الهداية \* واذا كحل أو أدهن نفسه أو شارب ثم أكل كل متعمداً فعليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فافتي له بالفطر فلا يلزمه الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئاً ونوى الصوم ثم جامع متعمداً الا كفارة عليه وكذا اذا أفاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج \* واذا أصبح غير نائم للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم أكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير \* والصحيح اذا فطر ثم مرض مرضاً لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول اليوم يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استألف فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متعمداً فعليه الكفارة والكفارة كذا في الخلاصة \* ولو اغتاب انساناً فطن أن ذلك يفطره ثم أكل كل بعد ذلك متعمداً فعليه الكفارة وان استفتى فقيهاً أو تناول حديثاً كذا في البدائع \* وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أفطرت المرأة متعمدة ثم حاضت أو مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو أفطر ثم أنعم عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو خرج نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا تسقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو جامع بهيمة أو مينة فطن أن ذلك فطره فأكل كل متعمداً فعليه الكفارة ان كان عالماً وان كان جاهلاً فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو أدخل أصبعه في دبره أو سلكه قداً بتهاتها ولم يغيبها من يده ثم أكل بعد ذلك متعمداً ولو نظر إلى محاسن المرأة فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متعمداً فهو كالنهي كذا في الخلاصة \* وان أكل ميتة قد تدودت فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن رجلاً قد تم ليقتل في نهار رمضان فاستسقى رجلاً فسقاه فشره ثم عني عنه قال الشيخ الامام ظهير الدين تجب عليه الكفارة اذا جامع امرأته طوعاً أو نهيماً متعمداً ثم أكرهه السلطان على السفر في ظاهر الاصول لا تسقط الكفارة هكذا في الظهيرية

(الباب الخامس في الاعذار التي تبيح الافطار) \*

(منها السفر) الذي يبيح الفطر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغياثية \* فلو سافر من داره ليايح له الفطر في ذلك اليوم وان أفطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي \* ولو أكل في أول النهار متعمداً ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية \* ولو

وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة سافر لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستن لا يفسد الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كانا بصومنا يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم القريض فان ظهر أنه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر أنه

من شعبان كان متطوعا وإن أفطار كان عليه القضاء لأنه شرع ملتزما بخلاف مسئلة المظنون أن نوى أن يصوم عن رمضان كان غدا من رمضان وإن كان غدا من شعبان فهو صائم عن القضاء وعن واجب آخر فهو مكروه لأن كل واحد من التين مكروهة فإن ظهر أنه من رمضان كان صائما عنه لأنه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم تكفي لجواز الفرض وإن ظهر أنه من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع وإن أفطار لا قضاء عليه لأنه شرع في التطوع مسقطا لامرجا (٣٠٧) وإن نوى أن يصوم عن رمضان

إن كان غدا من رمضان وإن كان غدا من شعبان فهو صائم عن التطوع كره أيضا لأنه نوى الفرض من وجه الشك فإن ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان وقيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون صائما كما لو شرع في الصلاة ينوى الظهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله تعالى وإن ظهر أنه من شعبان فأفطر ينبغي أن لا يلزمه القضاء ونوى أن يصوم عن رمضان إن كان غدا من رمضان وإن كان شعبان فغير صائم ليكن صائما لأنه لم ينو الصوم على كل حال وتكلموا في الأفضل في هذا اليوم إن وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بأن كان يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وأن لم يكن اختلافه قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى الفطر أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم والاختراز عن التشبه بالرافض وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى الصوم أفضل للحديث على وعائشة رضي الله تعالى عنهما

سافر باختياره لا يسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة \* ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع إلى أهله ليحمله شيء أنسيه فأكل بمنزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لأنه رفض سفره قال النقيبه وبه أخذ كذا في الغيائية \* (ومنها المرض) المريض إذا خاف على نفسه التلف أو ذهب عضو يفطر بالإجماع وإن خاف زيادة العلة أو امتداده فكذلك عندنا وعليه القضاء إذا أفطر كذا في المحيط \* ثم معرفة ذلك باجتماع المرض والاجتهاد غير مجزئ الوهم بل هو غلبة ظن عن أمانة أو تجربة أو بأخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير \* والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كل مريض هكذا في التبيين \* ولو كان له نوبة الحمى فأكل قبل أن تظهر الحمى لأبأس به كذا في فتح القدير \* ومن كان له حمى غلب فلما كان اليوم المعتاد أفطر على توهم أن الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* (ومنها حبل المرأة وارضاعها) \* الحامل والمرضع إذا خافا على أنفسهما أو ولدهما أفطرا وقضتا ولا كفارة عليهما \* كذا في الخلاصة \* (ومنها الحيض والنفاس) وإذا حاضت المرأة ونفست أفطرت كذا في الهداية \* المرأة إذا أفطرت على أنه يوم الحيض ثم أنها لم تحض في يومها ذلك لا يظهر أن عليها الكفارة كذا في الظهيرية \* ولو ظهرت ليلا صامت الغدان كانت أيام حيضها عشرة وإن كانت دونها فإن أدركت من الليل مقدار الفسول وزيادة ساعة لطيفة تصوم وإن طلع الفجر مع فراغها من الفسول لا تصوم لأن مدة الاغتسال من جلة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي \* (ومنها العطش والجوع كذلك) إذا خيف منهما الهلاك أو نقصان العقل كالأمة إذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان إلى العمارة في الأيام الحارة إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير \* (ومنها كبر السن) فالشيخ القاني الذي لا يتدبر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية \* والمجوز مثله كذا في السراج الوهاج \* وهو الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت كذا في البحر الرائق \* ثم إن شاء أعطى القسدية في أول رمضان بكرة وإن شاء أخرها إلى آخره كذا في التمر القاطق \* ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم الفداء الذي فده حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية \* ولو كان صوم كفارة اليمين أو صوم كفارة القتل فمجزئ عنه وصار شفا فإني أرا أن يطعم عنه لم يجز والأصل فيه أن كل صوم إذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز ألا يطعم بدلا عنه إذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز ألا يطعم عنه وإن وقع اليأس عن الصوم كفارة اليمين لأنه بدل عن غيره فلا يجزئ ألا يطعم عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الإفطار في شهر رمضان إذا عجز عن الاعناق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جاز له أن يطعم ستين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي \* ولو فات صوم رمضان بهذا المرض أو السفر واستدام المرض وانفرد حتى مات لا قضاء عليه لكنه إن أوصى بأن يطعم عنه صحت وصيته وإن لم تجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فإن برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدركه فإن لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن يوصى بالقسدية كذا في البدائع \* ويطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية \* فإن لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير إيصاء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين \* فإن صح المريض أو أقام المسافر ثم مات

والصحيح ما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصوم يوم الشك متلوا غير مفرط ولا عازم قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا إذا لم يكن قاضيا أو مقضا فإن كان فالأفضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه وخاصته وبقي العامة بالتلوم والانتظار إلى وقت الزوال مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن المفتي يمكنه أن يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره (الفصل الخامس في ما لا يفسد الصوم) إذا كل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استعسانا ولو كان مكرها أو خاطئا فسد صومه قياسا واستعسانا إن ابتلع رزاقه الذي فيه

أو الخياط الذي نزل من راسه إلى القدم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الدخان أو الغبار أو ريح العطر أو الذباب حلقه لا يفسد صومه وكذا إذا تربطت شفتاه برباطه عند الكلام أو نحوها فابتلع لا يفسد صومه وكذا إذا خرج الدم من بين أسنانه والرباط غالباً فابتلع ولم يجد طعمه لا يفسد صومه وإن كانت الغلبة للدم ففسد صومه وإن استوى ففسد احتياطاً وإن دأوى جائفة أو أكمة إن ذأواهما بدواً أي أبس لا يفسد صومه عند الكلى وإن ذأواهما بدواً ورطب فسد في قول (٣٠٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد في قول صاحبيه رحمه الله تعالى قيل لا فرق

بين الرطب واليابس إذا وصل الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناءً على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرطي تفسير المجرد إذا احتجب لا يفسد صومه عندنا خلافاً لما لا رحمه الله تعالى \* الغيبة لا تفسد صومه وكذا الاختلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر فأمنى لا يفسد صومه لأن قساد الصوم في الجماع عرف نساءوا الجماع قضاء الشهوة بماسة العضو العضو ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده ولم ينزل أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الاستمتاع بالكف وهل يساح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد الشهوة لا يساح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجس وإن لا يكون أنما لو ابتلع سلكة

لزمهما القضاء بقدر الصحة والقامة وهذا قولهم جميعاً من غير خلاف وهذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وإن جاء رمضان الثاني ولم يقض الأول قدم الأداء على القضاء كذا في النهر الفائق \* ذكر الرأزي عن أحسب - إن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق \* والضيفه فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عذر وهو الاظهر هكذا في الكافي \* قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرده حضوره ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطر ويقضى وقال الشيخ الأجل شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يشق من نفسه بالقضاء يفطر دفعاً لا بد من أخيه المسلم وإن كان لا يشق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أدى المسلم وهذا إذا كان الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوبت الوالدين كذا في المحيط \* وتكون عذراً في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوقاية \* الضيفه ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية \* المجنون إذا أفارق في بعض الشهر يلزمه قضاء ماضٍ وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي \* ولو أفارق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية \* ولو أغنى عليه رمضان كله قضاء وهذا بالإجماع كذا في معراج الدراية \* أغنى عليه أو جن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك أياماً لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حال التيسر والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافراً أو متهتكاً بعتاد الفطر في رمضان قضاءً لأن ظاهر حاله لم يدل على النية ولم يتوكد في الزا هدى \* الغازي إذا علم أنه يقاتل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط السرخسي \* فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار ليتقوى ولا كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات \* المحترف المحتاج إلى نفقته - لم أنهلوا شغل بحرقته بلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض كذا في القنية

### (الباب السادس في النذر)

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشرط (أحدها) أن يكون الواجب من جنسه شرعاً فذلك لم يصح النذر بعيادة المريض (والثاني) أن يكون مقصوداً لا وسيلة فلم يصح النذر بالصوم وسجدة التلاوة (والثالث) أن لا يكون واجباً في الحال وفي ثاني الحال فلم يصح بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات هكذا في النهاية (والرابع) أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق \* فإذا قال الله علي صوم يوم النحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي عنه وهو ترك اجابة دعواه الله تعالى وإن صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية \* ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق \* ولو قال الله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعدما كل أو بهد ما حاضرت لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار كذا في السراجية \* وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره

وطرفها بيده أو خشبة وطرّفها بيده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج راقه من القدم إلى الذقن ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كذا كان بين أسنانه شيء قد دخل حلقه وهو كاره أو متمد لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تعال للريق وإن كان قدر الحصة فأكله متمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمسة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تناولها من الخسارح وابتلعها ففسد صومه وتكلمه وإن وجوب

الكفارة والمختار هو الوجوب هذا اذا ابتلعها فان مضغها لا يفسد صومه لانها تلتزق بلسانه فلا يصل الى جوفه شئ \* ولو خاض الماء فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان صب الماء في اذنه اختلفوا فيه والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف به فلا يعتبر فيه صلاح البدن وان طعن برجح لا يفسد صومه وان بقي الزج في جوفه لانه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن ولودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو ألقى حجر في الجائفة ودخل جوفه لم يفسد صومه (الفصل السادس (٣٠٩) فيما يفسد الصوم وهو على نوعين)

(أحدهما) يوجب القضاء دون الكفارة (والثاني) يوجب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل الطلوع والغروب \* أما ما يوجب القضاء دون الكفارة اذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا عليه القضاء والكفارة لان الجماع لا يكون الا انتشارا لالة وتلك امارة الاختيار ثم يرجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله ما لان فساد الصوم يكون بالايلاج وهو كان مكرها في الايلاج وليس كل من يتشرب الشربة يجمع وكذا اذا قبل امرأة بشهوة فامني أو مس بها بشهوة فامني عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة نقصان والحيض والنفاس يفسدان الصوم فوجب القضاء دون الكفارة ولو أكل مكرها أو مخطئا بأن تضرع فوصل الماء جوفه فسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال بعضهم تضرع حتى دخل الماء حلقه ان زاد في المضمضة على الثلاث ووصل الماء

كذا في الخلاصة \* ولو قال الله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا لا يلزمه شئ ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في المحيط \* وان جعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يعاقب فيه فلان أبدا فعوقب فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شئ عليه غير ذلك كذا في المحيط \* اذا قال الله على ان أصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال الله على ان أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لم يلزمه ذلك ويعين وقتا يؤتى فيه فان شاء فزق وان شاء تابع الا ان ينوي التسابع عند النذر فينثني ويلزمه متابعا فان نوى فيه التسابع وأفطر يوما فيه أو حاض المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج \* ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً جزءاً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الله على ان أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً أو فطر يوماً لا يدري أن يوم الا فطر من الخمسة أو من العشرة فانه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية \* ولو قال الله على ان أصوم يوماً أو يوماً فاعليه صوم يوم واحد الا ان ينوي بذلك الا بد \* ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الا ان ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا نية له فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على صوم الايام ولانية له فعليه صيام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج \* ولو قال بضعة عشر يوماً فاعليه ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير \* وكذا لو قال الله على ان أصوم كذا كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم أحد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الا ان ينوي يوم الجمعة خاصة والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج \* ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر \* ولو قال جمع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الأعمى السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات \* اذا قال الله على ان أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خيس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خيس باي الا ان ينوي ذلك ولو قال الله على ان أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة أيام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج \* اذا نذر ان يصوم كل خيس باي عليه فافطر خيساً واحداً فعليه قضاؤه كذا في المحيط \* ولو أخر القضاء حتى ارشيتا فانياً وكان النذر بصيام الابد فمجزئ ذلك أو باشتغاله بالمعيشة لكون مصنعة شاقة فله ان يفطر ويظم لكل يوم مسكناً على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم ولو لم يقدر اشدة الزمان لحلفه ان يفطر وينتظر الشتاء فيقضي كذا في فتح القدير \* هذا اذا لم يكن نذره بالابد كذا في الخلاصة \* ولو أراد ان يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوي فيه القصد وغيره اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوماً وتبين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقب النذر حتى لا يتم بالتأخير كذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله

(٣٧ - فتاوى اول) جوفه فسد صومه وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان نوا صلاة المكتوبة لم يفسد صومه وان نوا لتطرق فسد صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن الحسن وهو قول أنحن بنار جهنم الله تعالى ان كان ذا كرا صومه فسد صومه وان كان ناسيا لا شئ عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان أكل بنفسه فسد صومه وان كان نائمًا فصب الماء في حلقه فسد صومه عندنا خلافاً لفرق الشافعي رحمه الله تعالى وكذا النائمة والمجنونة اذا جامعها زوجها

عليهما القضاة والكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يفسد صومهما لانهما في معنى التسيان وانا نقول بأنه حصل قضاء الشهادة على وجه لا يغلب مبروره ويؤمر وقوع مثله في القضاء فيسد الصوم ولان في الناس العذر جاء من قبل من له الحق وهما هنا جاء من قبل العبد \* اذا أوجع رجل رجلا فعليه ما القضاء والغسل أنزل أول ينزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وان عملت المرأة ان عمل الرجل من الجماع في رمضان ان أنزلت عليه ما القضاء (٣١٠) والغسل وان لم تنزل لا غسل عليهما ولا قضاء اذا أوجع قبل ما طلع الفجر فلما

على أن أصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه واذا نوى شهر افره على ما نوى كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان أصوم شهر امتنا بعلمنا المتتابع وان أطلق يخبر وان عين الشهر فافطر يوما قضاء ولا يستقبل وان أفطر كله يخبر في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الزاوي \* ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوا القعدة وذو الحجة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوالا وذو القعدة وذو الحجة وكان ذوا القعدة وذو الحجة ثلاثين ثلاثين يوما وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على أن أصوم شهر ربيع الأول وشهر رمضان فان نوى المائله في التتابع يلزمه صوم شهر متتابع وان نوى المائله في العدد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعا كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التتارخانة \* وكذا لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية \* هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير نافلا عن غابة البيان \* ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوما ثلاثين يوما رمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تتخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة \* واذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لان تلك السنة قد تتخلو عن أيام الحيض فصح الايجاب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دهر افره على سنة أشهر أو الدهر فعلى المهر كذا في فتح القدير \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا علق النذر بالصوم بشرط وأداه قبل وجوده لا يجوز اجماعا واذا كان مضافا الى وقت وأداه قبل مجي الوقت بان قال لله على أن أصوم رجب فصام ربيعا الاول مكانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجز حتى يقول لله على وهذا قياس وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياسا ولا استحسانا كذا في الظهيرية \* وانا أوجب على نفسه صوم شهر رفات قبل أن يمضي شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه أن يوصى بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة سواء كان الشهر ربيعا أو بغير عينه نص عليه في باب الاعتكاف \* المريض لو قال لله على أن أصوم شهر رفات قبل أن يمضي لا يلزمه شيء ولو صبح يوما يلزمه أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الايباء بقدر ما صح كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة طهارة شهرين متتابعين أحدهما رجب وأجره ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات

### (الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومخطوراته (أما تفسيره)

خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه كافي الاحتلام وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو النامي في اليوم تذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الاستداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج أو لا يمكن على وجه التعدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بمحركة لا كفارة عليه وان حرك بنفسه بعد التذكرو بعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو ظاهر ما أوجع لانه أنه ثم قال لانه ان جامعك فانت طالق فان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانتزع لا يحنث وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير مراجعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامت بعد ما أوجعها ان جامعك فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت الحاربة ووجب لها العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذاها هنا الحقنة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع وكذا السعوط والوجور والقطر في الاذن أما الحقنة والوجور فلا توجب الا الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطر والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعصم هو الاول لان الكفارة موحبة الاظهار ضرورة ومعنى لم يوجد وان أفطر في احليله لا يفسد صومه في قول

فهو وكذا السعوط والوجور والقطر في الاذن أما الحقنة والوجور فلا توجب الا الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطر والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعصم هو الاول لان الكفارة موحبة الاظهار ضرورة ومعنى لم يوجد وان أفطر في احليله لا يفسد صومه في قول



أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء **فَرَوَى** الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
إذا صلب في أحدهما من فوصل إلى الثالثة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله  
تعالى اختلاف فيما إذا وصل إلى الثالثة أم إذا دام في قصة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لا يحنيفة رحمه الله تعالى إن الثالثة ليس لها  
منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب ولودخل (٢١١) دمعه أو عرق جبهته أو دم رعاfe  
حلقه فسد صومه ومن

الناس من قال لو فتح فاه  
فسقطت نجاسة أو مطرف  
فيه فأتبعه **كان**  
عليه القضاء **الصائم** إذا قام  
لا يفسد صومه لقوله عليه  
الصلاة والسلام من قام  
فلا قضاء عليه فان عاد إلى  
جوفه فهو على وجهين إن  
كان ملء الفم أو أعاده فسد  
صومه في قوله لم لان ملء  
الفم له حكم الخارج  
فاعادته بمنزلة ابتداء الأكل  
وان عاد بنفسه فسد صومه  
في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لانه عاد إلى جوفه ماله  
حكم الخارج ولا يفسد  
صومه في قول محمد رحمه الله  
تعالى وهو الصحيح لانه كما  
لا يمكن الاحتراز عن خروجه  
لا يمكن الاحتراز عن عوده  
لجعل عفو وان لم يكن  
ملء الفم فان عاد لم يفسد  
صومه في قولهم عند محمد  
رحمه الله تعالى لعدم الفعل  
وعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لانه ليس له حكم  
الخارج وان أعاده فسد  
صومه في قول محمد رحمه الله  
تعالى لو جرد الفعل ولا يفسد  
في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لان القلب ليس

فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية \* وينقسم إلى واجب وهو المذمور تحيزاً وتعليقاً  
والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب وهو ما سواه ما هكذا في فتح القدير  
\* (واما شروطه) فيها التمة حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز بالإجماع كذا في معراج الدراية \* ومنها مسجد  
الجماعة فيصح في كل مسجد له أذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد  
الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم فيما كان أهله أكثر وأوفر  
كذا في التبيين \* والمرأة تعتكف في مسجد بيتها إذا اعتكفت في مسجد بيتها قلنا البقعة في حقها كسجد  
الجماعة في حق الرجل لا تخرج منه الحاجة الانسان كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* ولو  
اعتكفت في مسجد الجماعة جازو بكره هكذا في محيط السرخسي \* والأول أفضل ومسجد حيم أفضل لها  
من المسجد الأعظم ولها أن تعتكف في غير موضع صلاح من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين \* ولو لم  
يكن في بيتها مسجد يجعل موضعه آمنه مسجد انتعتكف فيه كذا في الزايدى \* ومنها الصوم وهو شرط  
الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قوله ما أن الصوم ليس بشرط  
في التطوع وليس لاقله تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه صح  
هكذا في التبيين \* ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم قدأ كل فيه لم يصح ولو قال لله على أن اعتكف شهر بغير صوم  
فعليه أن يعتكف ويصوم **كذا في** الظهريه \* ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف  
حتى أن من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة \* فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن  
يقضي اعتكاف شهر آخر متتابعاً لو يصوم فيه هكذا في المحيط \* وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر  
فاعتكف فيه لم يجزئه لان الصوم صار ذنباً في ذنبيه لمافات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود  
لا يتأذى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزئه ولو أظفر وقضى صوم الشهر مع  
الاعتكاف أجزأه لان القضاء مثل الأداء هكذا في محيط السرخسي والخلاصة \* اذا أصبح الرجل صائماً  
مبتطوئاً قال في بعض النهاية على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لان الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد نظراً فلا يمكن جعله  
واجباً بعد ذلك كذا في المحيط \* (ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والنقاس) لان  
الكافر ليس من أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون عن  
المسجد وأما البلوغ فليس بشرط الصحة الاعتكاف فيصح من الصبي الماقل ولا تشترط الذكورة والحرية  
فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لها زوج **كذا في** البدائع \* فان أذن لها الزوج  
بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الأذن صح  
منعه ويكون معسباً في ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعها كذا في فتاوى  
قاضى خان \* وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزواج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة اذا نذرا به  
فلا مولى أن يمنع كذا في المحيط \* فان أعتق فعليه وان باتت فقتت هكذا في فتح القدير \* ذكر في المتن ولو  
أذن لها في الاعتكاف شهراً فارادت أن تعتكف متتابعاً فللزواج أن يأمرها بالتقريب ولو أذن لها في  
اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي \* (وأما أدابه)

بجوارح فلا يتصور إدخاله والصحيح في هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان تقيا ان كان ملء الفم فسد صومه لقوله عليه الصلاة  
والسلام من تقيا فعليه القضاء ولا كفارة عليه لان فساد الصوم عرف ناصب بخلاف القياس فلا يظهري حق الكفارة وإذا فسد صومه  
لا يتأتى فيه العود والاعادة وان لم يكن ملء الفم فسد صومه عند محمد رحمه الله تعالى اظاها النص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
لا يفسد صومه لان مادون ملء الفم لا يسمى قياً مطلقاً فان عاد إلى جوفه لا يفسد صومه لان مادون ملء الفم ليس بجوارح حكماً وان

أعاده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقا بعمل القوم وان تقابل القوم بالعلم لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو بناء على الاختلاف في انتفاض الطهارة صائم عمل على الابرسم فادخل الابرسم في فيه فخرجت خضرة الصبغ أو صفرته أو حمرته واخطط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر (٣١٣) فابتلع صومه وهوذا كرسومه فسد صومه إذا أكل الضائم ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة

و كالقطن والحشيش والتراب والكاغد والبراق الذي جعله في كذبه ثم ابتلعه والسفرجل اذا لم يكن مسدرا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس قد صومه فان كان يعتاد أكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة \* النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالنائم لان النائم اذا ذهب العقل اذا خرج لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية وان أكل ميتة قد تدرت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدورت فعليه القضاء والكفارة جميعا \* وأما ما يوجب القضاء والكفارة اذا أصبح صائما في رمضان فجامع امرأته متعمدا عليه القضاء والكفارة اذا وارت الحشفة أو رل أو لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندها وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب ثم قال ان كانت غنية يتحمل عنها الزوج كمن ماء الاعتقال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيه النيابة وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم فيه طاعته بعد ذلك لانها ما وعته بعد فساد الصوم وان جامعها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة أو رل أو لم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل على زواله ولو من أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ وفي رواية لا تلزمه الكفارة \* الصائم اذا أكل متعمدا متغذيا به أو يدويه كالتبغ والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

فان لا يتكلم الا بخبر وان يلزم بالاعتكاف عشرة من رمضان وان يختار أفضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج \* ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدرسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا عليهم السلام وأخبار الصالحين وكتابة أمور الدين كذا في فتح القدير \* ولا بأس أن يتحدث بما لا يتم فيه كذا في شرح الطحاوي \* (وأما محاسبته فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كليته الى عبادة الله تعالى في طلب الزاني وتبعيد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربي واستغراق المعتكف أوقاته في الصلاة ما حقيقة أو حكما لان المقصد الاصل من شرعيته انتظار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف بنفسه بمن لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالنزول يسجون الليل والنهار وهم لا يسأمون \* ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا في النهاية \* (وأما مفسداته) فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ونهارا الا بعذر وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* سواء كان الخروج عامدا أو ناسيا هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يخرج المرأة من مسجد بيتها الى المنزل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين \* (ومن الاعذار الخروج للغائط والبول وأداء الجمعة) فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج \* وان كان خرج لحاجة الانسان له أن يمضي على التوبة كذا في النهاية \* وهكذا في العناية \* وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية \* ويخرج للجمعة حين تزل الشمس ان كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تنفوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تنفوته لم ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتي الجامع فيصلي أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبه الجماعة يمكنه بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا على حسب اختلافهم في سنة الجماعة كذا في الكافي \* فان مكث يوما وليلة أو أتم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج \* فان خرج من المسجد بعذر بان انهمدم المسجد أو خرج مكرها فدخل مسجدا آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسانا هكذا في البدائع \* وكذا لو خاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين \* ولو خرج لبول أو غائط خطبته الغريم ساعة فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهما أيسر على المسلمين هكذا في الخلاصة \* ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق \* ولو خرج لحاجة فسد اعتكافه وكذا الصلوات ولو تعينت عليه أو لاجتماع الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النفر عاما أو لاداء الشهادة هكذا في التبيين \* وكذا اذا خرج ساعة بعد المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية \* ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجماعة وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* ولو سعد المئذنة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع \* والمؤذن وغيره

الصوم والصوم لا تجرى فيه النيابة وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم فيه طاعته بعد ذلك لانها ما وعته بعد فساد الصوم وان جامعها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة أو رل أو لم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل على زواله ولو من أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ وفي رواية لا تلزمه الكفارة \* الصائم اذا أكل متعمدا متغذيا به أو يدويه كالتبغ والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

الكفارة عندنا وكذا إذا أكل هليجة أو مسكاً أو كافوراً أو غالية أو زعفراناً وإن أخذ الهليجة فيه وجعل عصها ولا يدخل فيها في جوفه  
لا يلزمه القضاء وإن جعل هذا بالقائداً وبالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا إذا كل شيئاً من أوراق الشجر مما يأكله الناس وكذا الخل  
والترى وماء العصفور وماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقند (١) وماء الزرجون والمطر والنج والبرد إذا تعد ذلك وكذا إذا كل  
طيناً يؤكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة وفي الطين النيبابوري عن (٢١٣) أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه  
قال يجب القضاء والكفارة

فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان \* ولا بأس أن يخرج رأسه إلى بعض أهله ليغسله  
كذا في التتارخانية \* هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بأن يخرج بعد زرع غيره في ظاهر  
الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بأن يعود المريض ويشهد الجنازة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم  
\* (ومنها الجماع ودواعيه) فيحرم على المعتكف الجماع ودواعيه فهو المباشرة والتقبيل واللمس والمعانقة  
والجماع فيمادون الفرج والدليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامداً أو ناسيلاً أو نهماً أياً يفسد الاعتكاف  
أنزل أولم ينزل وما سواه يفسد إذا أنزل وإن لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع \* ولو أتمى بالتفكير والنظر  
لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين \* وكذا الواحتم كذا في فتح القدير \* ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد من  
غير أن يتلو في المسجد فلا بأس به ولا فيخرج ويغتسل ويعود إلى المسجد ولو توضأ في المسجد في ناهيهو  
على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضي خان \* (ومنها الانغماء والجنون) نفس الانغماء والجنون  
لا يفسد الاعتكاف حتى لا يتقطع التتابع وإن أغشى عليه أياماً أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعليه إذا برئ  
أن يستقبل فإن تطاول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضي هكذا في البدائع \* وإن صار  
معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* (وأما محظوراته) فيها الصمت  
الذي يعتقده عبادة فإنه يكره هكذا في التبيين \* وأما إذا لم يعتقده فربما يكره كذا في البحر الرائق \* وأما  
الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرية النيرة \* ولا يفسد الاعتكاف سباب  
ولاجبال كذا في الخلاصة \* إذا كل المعتكف نهاراً ناسياً لا يضره لأن حرمة الأكل لاجل الصوم لاجل  
الاعتكاف كذا في النهاية \* والاصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لاجل  
الصوم لا يمتنع فيه العمد والسهو والنهار والليل للجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع  
عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع \* ولا بأس  
للمعتكف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا يمتنه وما إذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا في فتاوى  
قاضي خان والذخيرة \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ويجوز للمعتكف أن يتزوج ويراجع كذا في الجوهرية  
النيرة \* ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة \* وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد  
اعتكافه لأنه تناول محظورات الدين لا محظورات الاعتكاف كالأكل كل مال الغير كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا  
فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فإن كان اعتكاف شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضي ذلك اليوم  
وإن كان اعتكاف شهر بغير عينه يلزمه الاستقبال سواء أفسده بصدقه من غير عذر كالخروج والجماع  
والأكل في النهار أو بعد ذلك إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغير مرضه كالخروج والجنون والانغماء  
الطويل كذا في فتح القدير \* (ومما يتصل بذلك سائل) إذا أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن  
يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجابه التمسك بالقلب ذكره شمس الأئمة كذا في النهاية \* وهكذا في الخلاصة \* وههنا  
أصلان (أحدهما) أنه إذا ذكر الأيام بلفظ الجمع أو التنبيه تناول ما بازأهم من الليالي وكذا الليالي تناول  
ما بازأهم من الأيام كذا في الكافي \* فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أكثر أو يومين أو ثلاث ليال أو أكثر  
أو لياليتين لزمه الأيام بلياليها والليالي بلياليها لم يكن له نية فأن نوى بالأيام خاصة وبالليالي الليالي  
خاصة صحته نية ويلزمه في الأيام اعتكاف الأيام دون الليالي ولا نية عليه في الليالي هكذا في البدائع

لأنهم اتلوا في السجدة وإن كل حبة عنب أن مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها لم يكن معها ثمرتها  
فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها ثمرتها فاختلاف المشايخ في وجوب الكفارة وفي اللوزة الرطبة والخواخشة الرطبة كقارة  
لأنها تؤكل كاهي وأما الخوخة الرطبة أن ابتلعها عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل وإن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء  
والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها اللب عليه القضاء دون الكفارة والرطب واليابس فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز

(١) قوله القند بالثنية صحر كالتب يشبه القثاء أو ضرب منه أو الخيار اه فاموس

وكذا الفقد والفسق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز ان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها السبلة قلنا في الجوز وان ابتلعها لم تكن مشقوقة الرأر فسد صومها فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها الكفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيها وان ابتلع تفاحه روى هشام عن محمد بن جعفر انه قال ان عليه الكفارة لان جميعها مأكل بخلاف قشر الجوز (٣١٤) وفي قشر الرمانه وشحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاء دون الكفارة لانها لا تؤكل

\* ولو نذرا عتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير \* (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعها هكذا في البدائع \* فلو نذرا عتكاف شهر بعينه أو بغير عينه أو ثلاثين يوما لزمه متتابعها \* ومتى شاء ان يبعين الشهر كذا في الظهيرية \* ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتداء أو من الليل لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي \* فلو قال الله على أن اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واليلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو نذرا عتكاف يوم العيد قضاءه في وقت آخر وعليه كفارة البين ان نوى البين فلو اعتكف فيه أجزاء أو أساء كذا في الخلاصة \* ولو اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشئ عليه كذا في الظهيرية \* ولو نذرا عتكاف يوم أو شهر معين فاعتكف قبله أو نذرا الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق \* ولو نذرا عتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم \* ولو نذرا عتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شئ كذا في محيط السرخسى \* ولو نذرا عتكاف شهر فبات أطعم لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعيران أو صى كذا في السراجية \* ويجب عليه أن يصوم هكذا في البدائع \* وان لم يوص وأجارت الورثة جاز ذلك ولو نذرا عتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان صح يوم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية \* (المتفرقات) \* رجل أفطر في شهر رمضان سنة تسعين وخمسائة فصام شهرا ينوى القضاء عن الشهر الذى عليه وهو يرى انه رمضان سنة احدى وتسعين وخمسائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز به وان صام شهر ينوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين وخمسائة وهو يرى انه أفطر ذلك قال لا يجوز به كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزايدى \* وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضى خان في فصل رؤية الهلال \* ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعا في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم لا يتجزأ كذا في محيط السرخسى في باب من يلزمه الامساك \* وان بلغ الصبي قبل الزوال والا كل ونوى التطوع كان متطوعا على الصحيح هكذا في الجوهرية والنية والسراج الوهاج \* قال الرازى يؤمر الصبي اذا أطاقه وذكر أو جعفر اختلاف مشايخ بلجرحهم الله تعالى فيه والاصح أنه يؤمر وهذا اذا لم يضرب الصوم بيده فان أضرب لا يؤمر به واذا لم يضرب فلا قضاء عليه وسئل أبو حنيفة يضرب ابن عشر سنين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح أنه بمنزلة الصلاة هكذا في الزايدى \* كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال عنه وسار بحال لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار وأسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الخائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم نذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمدا أو أصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين أنه من رمضان أو تسهر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم

كذلك وان ابتلع بطيخة صغيرة أو حبة (١) صغيرة أو هليجبة روى هشام عن محمد بن جعفر انه قال ان عليه الكفارة وان أكل شحما غير مطبوخ اخذها في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستفد به الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان أكل لحما غير مطبوخ عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز لياكلها وهو ناس فلما مضى ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على أربعة أقوال قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وان أخرجه ثم أعادها لا كفارة عليه والصحيح \* اذا تسهر

على يقين ان الفجر لم يطلع أو أفطر على يقين ان الشمس قد غرت فاذا انظر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيه ما لو وجد تشبها المناقض ولا كفارة فيه ما كان العذر وان تسهر وهو شاك في طلوع الفجر فالمشكك له أن يدع الاكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختلفوا في وجوب الكفارة وان تسهر أو كبرأه ان الفجر طالع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر أو كبرأه ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان

(١) قوله حبة بالحاء المهملة محركة الحنظلة أو حمر البطيخ ما دام رطبا اه قاموس

فإن تناوله قد انضم اليه كبراً لأنه فصار عزلة اليقين وإذا شهد اثنان ان الشمس قد غابت وشهد آخر ان انهم لم تغب فافطر ثم ظهر انهم لم تغب عليه القضاة دون الكفارة بالاتفاق وإذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر ان أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر ان أنه لم يطلع فكل ثم ظهر أنه كان قد طلع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد (٢١٥) على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي

تسبها بالصائين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم المؤقت \* وكذا الذي كل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظفرها لم تغب وكذا من أفطر خطأ أو مكرها كذا في الخلاصة \* وقيل الاسم المستحب لا واجب والضمير الوجوب كذا في فتح القدير \* وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة \* وهل تأكل الحائض سراً أو جهراً قيل سراً وقيل جهراً ولو للمسافر والمريض إلا كل جهراً رواية واحدة كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسده قضاء كذا في الهداية \* سواء حصل الفساد بصدقه أو بغيره حتى إذا حاضت الصائغة المتطوعة يجب القضاء في أصح الروايتين كذا في النهاية \* اختلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم في الصوم المظنون إذا أفسده بان شرع في صوم أو صلا على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فافطر متمداً قال أصحابنا ثلاثة لأقضاء عليه لكن الأفضل أن يمضي فيه وعلى هذا الخلاف إذا شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فافطر متمداً كذا في البدائع \* إذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الإمام التتبي أنه يصح وإن أفطر بلزمه القضاء كذا في الخلاصة \* ومن لم ينو رمضان كله صوماً ولا فطراً فعليه قضاؤه كذا في الهداية \* ولا كفارة بفساد صوم غير رمضان كذا في التكنز \* كفارة الفطر وكفارة الظهار واحدة (١) وهي عتق رقبة مؤمنة أو كاترة فإن لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وإن لم يستطع فعليه إطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعاً من تمر أو شعيراً ونصف صاع من حنطة وإنما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبه فإن كان وقت الاداء معسراً يجزئ به الصيام وإن كان موسراً وقت الوجوب كذا في الخلاصة \* ولو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير \* ولو أفطر في يوم فاعتق ثم أفطر في اليوم الثاني فاعتق ثم أفطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحققت الرقبة الأولى فلا شيء عليه وكذا لو استحققت الثانية ولو استحققت الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لأن ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحققت الثانية أيضاً فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الأولى أيضاً فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الأولى والثالثة اعتاق رقبة واحدة لليوم الثالث ولو جامع في رمضان ولم يكفر للأول فعليه لكل جماع كفارة في الظاهر كذا في البدائع \* إذا زمت الكفارة على السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه تبعه إلا حد يفتي باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق \* شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضاً كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الأضحية حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتماداً على قول نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يكفر يوم عرفة لأنه يحتمل أنه أراد به ذلك العام دون الأبد كذا في فتاوى قاضيان في فصل رؤية الهلال (٢) أعلم أن الصيامات اللازمة قرضاً ثلاثة عشر \* سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة العين وكفارة الإفطار في رمضان والنذر للمعين وصوم العينين ومدة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم العينين بأن قال والله لا صوم من شهراً كذا في البحر الرائق \* ثم إذا كان مخيراً في قضاء رمضان فالتابعة مستحقة مسارعة إلى

فطر كفارة وقال محمد رحمه الله تعالى يكفيه كفارة واحدة \* (الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط) \* المسافر اذا قدم  
مصر وهو صائم في رمضان فاقى ان صومه لا يجزيه فافطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت بذلك في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله تعالى لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجزى أو رث شبهة عليه وكذا لو أصبح القيم صائعا ثم سافر فافطر بعد ذلك  
لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والعجمي اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا خلافا

لزم فرجه الله تعالى والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يساح لها الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر  
في المنتقى انه اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو أفطر في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر  
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه تسقط عنه الكفارة ولو سافر باختياره لا تسقط  
عنه الكفارة اذا أكل أو شرب أو جامع (٢١٦) ناسيا فظن ان ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك

شبهة فان كان بلغه الحد بش  
وعلم ان صومه لا يفسد في  
النسيان عن أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ان  
عليه الكفارة وروى  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى انه لا كفارة عليه  
وهو الصحيح \* رجل ذرعه  
التي وهو ذاك الصوم أو ناس  
أو اعتل فظن أن ذلك  
فطره بوصول الماء الجوف  
أو الدماغ من أصول الشعر  
فأكل بعد ذلك متعمدا كان  
عليه القضاء والكفارة على  
كل حال وفي بعض الروايات  
فرق بين العالم والجاهل  
فأوجب الكفارة على العالم  
لا على الجاهل وكذا في  
الذي ذرعه التي فأكل متعمدا  
عليه القضاء والكفارة ان  
كان عالما في قوله وان كان  
جاهلا فكذلك في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافا لأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقول محمد رحمه الله  
تعالى مضطرب وان احتمل  
في نهار رمضان ثم أكل متعمدا  
كان عليه الكفارة وان  
كان جاهلا فكذلك عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في  
ظاهر الرواية وعن محمد رحمه  
الله تعالى ان استغنى فقها

اسقاطه عن ذمته كذا في السراج الوهاج \* اعلم أن ليلة القدر يستحب طلبها وهي أفضل ليالي السنة هكذا  
في معراج الدراية \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها في رمضان ولا تدري أي ليلة هي وقد تقدم وثنا آخر  
وعندهما كذلك إلا أنها متعينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة وشروحا كذا في فتح القدير  
في باب الاعتكاف \* حتى لو قال بعد ما نلت حريته القدر فان قال قبل دخول رمضان عتق اذا انسلخ الشهر  
وان قال بعد مضي ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل عنده لجواز أنها كانت في الشهر  
الماضي في الليلة الأولى وفي الشهر الآتي في الليلة الأخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عتق كذا في الكافي  
\* وفي ملتقى البحار قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رابع كذا في معراج الدراية \* وعليه الفتوى كذا في محيط  
السرخسي \* والندرا الذي يقع من أكثر العوام بأن يأتي إلى قبر بعض الصالحين ويرفع ستره قائلا يا سيدي  
فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال يا الله اني بذرت لك ان شفيت  
مريضى أو نحوها أن أطمع الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو نحوها أو اشتري حصيرا للمسجد أو زينا  
لوقودها أو دراهمها يقوم بشعائرها بما يكون فيه نفع الفقراء والندرة وذكر الشيخ أنها موحل لصرف  
الندرة لستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الا إلى الفقراء لا إلى ذي علم له ولا لحاضري الشيخ إلا أن يكون  
الحاضر واحدا من الفقراء واذا عرف هذا فما يؤخذ من الدراهم ونحوها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقريبا  
اليهم فخرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها للفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد أتى الناس بذلك هكذا في النهر  
الفاثق والبحر الرائق \* وكره مجاهد أن يقال جاء رمضان وذهب وقال لا أدري لعل رمضان اسم من أسمائه  
الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بأنه يكره فان محمد الميردعي مجاهد قوله والاصح أنه لا يكره  
كذا في محيط السرخسي

(كتاب المناسك) \* وفيه سبعة عشر بابا

(الباب الاول في تفسير الحج وفرضه ووقته وشرائطه وأركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته)  
(أما تفسيره) فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرما بنية الحج سابقا  
هكذا في فتح القدير (وأما فرضه) فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بدلائل مقطوعة حتى يكفر  
باجدائها وأن لا يجب في العمر الا مرة كذا في محيط السرخسي \* وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يساح  
له التأخير بعد ذلك الا كان الى العام الثاني كذا في خزنة المفتين \* فاذا أخره وأدى بعد ذلك وقع أداء كذا في  
البحر الرائق \* وعند محمد رحمه الله تعالى يجب على التراخي والتعجيل أفضل كذا في الخلاصة \* والخلاف  
فيما اذا كان غالب ظنه السلامة أما اذا كان غالب ظنه الموت أما بسبب الهرم أو المرض فانه يتضيّق عليه  
الوجوب اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* وغرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترتد شهادته عندهم  
يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين  
(وأما وقته فاشهر معلومات) والاشهر المعلومات سؤال وذوالقعدة وعشر ذى الحجة واذا عمل شيئا من  
أعمال الحج من طواف وسعي قبل أشهر الحج لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية \* (وأما شرائط  
وجوبه) فتبها الاسلام حتى لو ملك ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك

الاستطاعة

فاقتادى بالقطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان احتجتم فظن ان ذلك فطره أو أكل فطره أو أكل فطره  
شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له أحد بالقطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا  
بجاء وان كان سمع في الجملة حديثا وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليه الكفارة كالأول  
كل غالبا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا كفارة عليه ولو سأل هذا الجاهل مفتيا عن الجملة فافتى له بالقطر فأكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة

عليه وكذا الذي أكحل أو دهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتي له بالفطر فينبذ لا يلزمه الكفارة \* رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بمذلل متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تقطر الصائم وقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة يفتن الصائم وينقض الوضوء الغيبة والتبعية والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة سواء في الوجوه كلها او عامة المشايخ فالوا عليه الكفارة على كل (٣١٧) حال اعتمد حديثا أو فتوى لان العلماء

أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة وان استألك فظن ان ذلك فطره فأكل بعده متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان أو جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان أوج بهيمة أو ميتة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الفسأل فان ظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا ان كان عالما عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع سلكه ولم يقمها من يده أو أدخل خشبة في دبره ولم يقمها من يده أو أدخل اصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متعمدا ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما فعليه القضاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فأترل أو تفكر فأترل فظن ان ذلك فطره فأكل متعمدا فهو بمنزلة التي وقال بعضهم ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة

الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر الحج في ذمته دينيا عليه كذا في فتح القدير \* ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية \* (ومنها العقل) فلا يجب على المجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق \* (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان الصبي حج اذا قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعا ولو أحرمت ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* وكذا المجنون اذا أفاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة فجدد الاحرام كذا في البدائع \* ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة وأحرمت من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لمجاوزة الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها الحرية) فلا حج على عبيد ولو مديرا أو أم ولد مكاتب أو مبعضا أو مأذونا له في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق \* ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزئه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرمت وجب أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرمت قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها القدرة على الزاد والراحلة) بطريق الملك أو الآجاردة دون الاعارة والاحاسنة سواء كانت الاحاسنة من جهة من لأمته له عليه كالوالدين والمولودين أو من غيرهم كالا جانب كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منه كالا جانب أو لا تعتبر كالا بونين والمولودين كذا في فتح القدير \* وتفسير ملك الزاد والراحلة أن يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأن يته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا كالا ما شيا سوى ما يتقضى به دينه وعسك لنفقة عياله ومرة مسكنه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي \* ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقصير كذا في التبيين \* والعمال من تلمزته نفقته كذا في البحر الرائق \* ولا يترك نفقة لاهله في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه في قدره على رأس زامله وأمكنه السفر عليه وجب والا فان كان مترفها فلا بد من أن يقدر على شق حمل ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهو أن يكتري رجلا ناعبرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة وأفرجهما ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي البناء يسع بحج الحج على أهل مكة ومن حولها ممن كان يمينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدروا على الرحلة ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام مقدار ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج \* الفقير اذا حج ماشيا ثم أسير لاج عليه هكذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزويج بحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة أوجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين \* اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ عن مسكن وخدام وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج أثم كذا في الخلاصة \* وكذا من كان له ثياب لا يمتثلها كان عليه أن يبيع ويحج بثمنها كان بئنها وقاه بالحج ولو كان له منزل

(٣٨ - الفتاوى اول) \* (فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب) \* غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصر في أسلم فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفس بعد طلوع الفجر أو معه والمجنون اذا أفاق والمسافر اذا قدم مصر بعد الاكل والمقيم اذا تسهر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظن أنها لم تغب كل من صار على صفة في آخر النهار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافا لشافعي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من أظفر

خطأ بأن تغمض ودخل الماء في حلقه أو أكل متعداً أو مكرهاً أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشمه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء في الحيض والنفساء وعلى المريض والسافر \* (فصل في التذنب بالصوم) رجل قال لله على صوم هذه السنة فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ويقضى تلك الأيام وعليه كفارة اليمين أن نوى اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولو قال لله على صوم سنة (٢١٨) ولم يعين بصوم سنة بالأهلة ويقضى خمساً وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً لرمضان وخمسة أيام

يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفضل لأجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا كان له منزل يسكنه ويمكنه أن يبيع ويشتري بثمنه منزلاً دون منته ويبيع بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* وإن أخذه فهو أفضل كذا في الإيضاح \* ولا يجب بيع مسكنه والاقتصار على السكنى بالإجارة اتفاقاً كذا في الجرارائق \* قالوا في كتب الفقهاء إذا كانت أفعيه وهو محتاج إلى استعمالها لا تثبت بالاستطاعة وإن كانت لها أهل تثبت بالاستطاعة وإن كانت كتب الطب والنجوم تثبت بالاستطاعة سواء كان محتاجاً إلى استعمالها والنظر فيها أو لا يحتاج كذا في المحيط \* قال بعض العلماء إن كان الرجل تاجراً يعيش بالتجارة فلك ما لا مقدار مالو رفع منه الزاد والراحلة لذهابه وإيابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه إلى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والافلا وإن كان محتزفاً يشترط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات حرفته وإن كان صاحب ضيعة إن كان له من الضياع ما يباع بمقدار ما يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده ويبقى له من الضيعة قدر ما يعيش بخله الباقي يفترض عليه الحج والافلا وإن كان حراً أو أكاراً فلك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات الحراثة من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والافلا كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها العلم بكون الحج فرضاً) والعلم المذكور ثبت لمن في دار الإسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالفرضية أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام ولا فيكون عالماً حكماً ولمن في دار الحرب بأخبار رجلين أو رجل واحد أو اثنين ولو مستورين أو واحد عدل وعندهما الاشتراط للعدالة والبلوغ والحريه فيه كذا في الجرارائق \* (ومنها سلامة البدن) حتى إن المقعد والزمن والمقارن ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الإحجاج إن ملكوا الزاد والراحلة ولا الإيصاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير \* وهذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما أنه يجب عليهم فإن أجروا لهم ما دام العجز مستمر بهم فليكن زال فعليهم الإعادة بأنفسهم وظاهر ما في التحفة اختياره فإنه اقتصر عليه وكذا الاستيعاب وقواه الحق في فتح القدير كذا في الجرارائق \* وألحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الإحجاج عنهم كذا في النهر الفائق \* والاعشى إذا ملك الزاد والراحلة أن لم يجد قائداً لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الإحجاج بالمال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب وعندهما يجب وإن وجد قائداً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحج بنفسه وعن صاحبيه فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم ينجح حتى صار زماً ومفلوجاً لزمه الإحجاج بالمال بخلاف كذا في المحيط \* ولو تكلف هؤلاء الحج بأنفسهم سقط عنهم حتى لو صحوا به ذلك لا يجب عليهم الإداء هكذا في فتح القدير \* (ومنها من الطريق) قال أبو اليماني أن كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* قال الكرماني أن كان الغالب في طريق البصر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والافلا وهو الأصح وسيحون وجيئون والفراوات والنيل أنهار لا يجاز كذا في فتح القدير \* وكذا دجلة هكذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها الحرم للراءة) شابة كانت أو عجوزاً

قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان ولو قال لله على أن أصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن تضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالأهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق لأنه التزم صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوال وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين عليه قضاة

أيام \* رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر هو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلان قبل أن ينوي فنوى به الشكر ولا ينوي به من رمضان برى عنه لوجود شرط البر هو الصوم بنية شكر أو أجر أم عن رمضان كالأصنام بنية التطوع فلا يس عليه قضاؤه وعن أبي جعفر رحمه الله تعالى لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد في التتابع فعليه



أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا ومن نوى بالنذر عينا فافطر فعليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء دون الكفارة أن نوى النذر واليمين جميعا وأن نوى اليمين تجب الكفارة دون القضاء ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا أراد شيئا جري على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر ولو نذر أن يصوم أبدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة قال له أن يفطر (٢١٩) ويصوم لكل يوم نصف صاع من الحنطة لانه

استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله تعالى وإن لم يقدر لشدة الصيف وحره كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك فيقضي مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد ولو أوجب على نفسه حججا وعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد وزفر رحمه الله تعالى إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لأن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضتي أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت إلى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما أكلت أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رحمه

إذا كانت بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط \* وإن كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع \* والمحرم الزوج ومن لا يجوز منا حتما على التأنيد بقرابة أو رضاع أو مصاهرة كذا في الخلاصة \* ويشترط أن يكون مأموئا قسلا بالغرا كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان \* والجوسى إذا كان يعتقد باحة منا حتما لا يسافر معها كذا في محيط السرخسى \* والمرأى كالبالغ وعبد المرأة ليس يحرم لها كذا في الجوهرية النيرة \* ولا عبرة للصبي الذي لا يجتمه والمجنون الذي لا يفيق كذا في محيط السرخسى \* ويجب عليه النفقة والراحلة في مالها الحرم ليحج به أو عند وجود المحرم كان عليها أن تحج حجة الاسلام وأن لم يأت لها زوجها وفي النافله لا تخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تترجح الحج كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم تكلموا أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب الحج أم لا لأنه بعضهم جعلوا شرط الوجوب وبعضهم شرط اللاداء وهو الصحيح وغيره الخلاف فيما إذا مات قبل الحج فعلى قول الأولين لا تلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية \* (ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة) عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوى \* فلا تخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصير ما لم تنقض عتتها كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن لزمته العدة بعد الخروج إلى الحج وهي مسافرة فإن كان الطلاق رجعي ما لم تفارق زوجها أو أفضل لزوجها أن يرأبها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالاجنبي كذا في السراج الوهاج \* ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده إلى مكة فهو في سعة من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف ماله ثم خرج أهل بلده لا يجب عليه الحج فأما إذا جاء وقت خروج أهل بلده فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه إلى غيره فإن صرفه إلى غير الحج أو ثم عليه الحج كذا في البدائع \* (وأما شرائط صحة أدائه ثلاثة) \* الأحرار والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج \* (وأما كونه فشيا) (الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف أقوى من الطواف كذا في النهاية \* حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* (وأما واجباته خمسة) (السمي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق أو التقصير وطواف الأصدركذا في شرح الطحاوى \* (وأما سننه) فطواف القدوم والرملة فيه أو في الطواف الفرض والسمي بين الميادين الأخضرين والبيتوتة بحج في ليالي أيام البجر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة إلى منى قبلها كذا في فتح القدير \* والبيتوتة بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في البحر الرائق \* (وأما آدابه) فانه إذا أراد الرجل أن يحج قالوا ينبغي أن يقضي دينه كذا في الظهيرية \* ويشاور ذارأى في سفره في ذلك الوقت لأن نفس الحج فانه خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك وسننها أن يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص التوبة ورد المظالم والاستقلال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير \* وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقصيره في ذلك والعزم على عدم العود إلى مثل ذلك كذا في البحر الرائق \* ويقتصر عن الرياء والسمعة والفخر ولذا كره

الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا فوافي يوم حيضها عليها القضاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى وكذا إذا نذرت صوم القدوم حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فحلت قبل أن يقضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يوهى بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الحنطة ويس-توى في ذلك أن كان الشهر ربيع

أوبغير عينه قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف إذا أوجب على نفسه اعتكافاً فأنه قبل أن يعتكف يلزمه أن يوصي بذلك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن أبي حفص الفقيه رحمه الله تعالى قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من ساعته روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه (٢٣٠) ويلزمه أن يوصي به قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى فإن كان الشهر بعينه

قال فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال هشام فقلت له ما قولك فيه قال حتى أنظر رجل قال لله على أن أصوم هذا اليوم أمس أو أمس هذا اليوم لزمه صوم اليوم ولو قال غدا هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول الوقتين الذي تقوم به فإن كان أول الوقتين الذي تقوم به اليوم وقال ذلك بعد الزوال لاشئ عليه ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك مرة كفه الآن ينوي الأبد ولو أوجب صوم هذا اليوم شهر أصام ما تكرر منه في ثلاثين يوماً يعني إن كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر فيكون الواجب صوم أربعة أيام أو خمسة أيام وكذا لو قال لله علي أن أصوم يوم الاثنين سنة كان عليه أن يصوم كل اثنين يمر به إلى سنة وعن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يصوم ثلاثين يوماً مثل ذلك اليوم ولو نذر أن يصوم يوماً يوماً لا يلزمه صوم يوم الآن ينوي الأبد ولو قال

بعض العلماء الركوب في المحل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فإنه لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع أنه يسقط الفرض معها وإن كانت مغسوبة كذا في فتح القدير \* إذا أراد الرجل أن يحج بحال حلال فيه شبهة فإنه يستدين الحج ويقضي دينه من ماله كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات \* ولا بد له من رفيق صالح يذكركه إذا نسى ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه من الجانب أولى من الاقارب تبعداً عن ساحة القطعة كذا في فتح القدير \* وفي البناء يترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكنة والوقار بترك ما يلعبه كذا في التتارخانية في تعليم أعمال الحج ويرى المكارى ما يحمله ولا يحمل أكثر منه كذا في فتح القدير \* ويحترز من تحميلها فوق ما تطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة ولو ملوكة له وتجرب يد السفر من التجارة أحسن ولو اتجرا لا ينقص ثوبه كذا في البحر الرائق ولا يما كس في شراء الأدوات ولا يشارك في الزاد واجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والأقويوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستحلهم ويطلب دعاءهم ويأتمهم لذلك وهم يأتمونه إذا قدم كذا في فتح القدير \* ويخرج خروجه الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت والبدن توجهت وبك اعصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقني وأنت رجائي اللهم اكفني ما أهمني وما ألهمني به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى وأعفني ذنوبي ووجهني إلى الخير أينما توجهت اللهم أني أعوذ بك من وعاء السفر وكآبة النقلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال وإذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والعوذتين مرة كذا في الظهيرية \* الحج راكبا أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات \* وفي النوازل والمخازن الطريق إن كان قريبا فالفضل أن يحج ماشيا وإن كان بعيدا فالفضل أن يحج راكبا كذا في التتارخانية في المتفرقات \* ويكره الحج على الحمار والجمال أفضل كذا في فتاوى قاضي خان في المتفرقات \* وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإننا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين كذا في الظهيرية \* الأحسن للحاج أن يبدأ بنفسه كذا في الفتاوى نسكه إلى المدينة في الكبري لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بأماشاه وان بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التتارخانية في الفصل الثالث من الحج \* ثم الركن لا يجزئ عنه البذل ولا يتخلص عنه بالدم الاباين عينه والواجب يجزئ عنه البذل إذا تركه ولو ترك السنن والآداب فلا شئ عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي \* (وأما محظوراته فنوعان) أحدهما ما يقع في نفسه وذلك ستة الجماع والحلق وقلم الاظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس الخيط \* والثاني ما يقع في غيره وهو التعرض للصيف في الحل والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والتحفة وغيرهما كذا في النهاية \* (ومما يتصل بذلك مسائل) ويكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه إن كان الولد محتاجا إلى خدمة الولد وإن كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد

لله على أن أصوم كذا أو يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا أو يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين والجدات يوماً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً ولو قال دهرها وعلى ستة أشهر عندهما والدهر هو العمر كله ولو قال لله علي أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال لله علي أن أصوم جمعة أن أراد به أيام الجمعة يلزمه سبعة أيام وإن أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وإن لم يكن له نية يلزمه سبعة أيام لأن الجمعة تذكروا يوم الجمعة

وتذ كر وادبها أيام الجمعة وفي الثاني غلب استعجالها فنصرف المطلق اليه رجل قال لله على ان أصوم عشرة أيام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو أوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة آخره \* مريض قال لله على ان أصوم شهر فانت قبل أن يصح لا يلزمه شيء وان صح يومالزمه أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى لزمه أن يوصى بقدر ما صح كالريض اذا فاته صوم رمضان ثم صح ولهم ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة معنى فصار كانه قال بعد الصحة لله على ان أصوم (٣٣١) شهر ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة

فيتقدر بقدره

### (فصل في الاعتكاف)

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشروط والشروع فيه اعتبارا بسائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ثم انما يشترط الصوم في اعتكاف أو يجب على نفسه فأما في النفل فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه شرط عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد متصل فيسه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له أذان وقامته وهو الصحيح لقول عمر لا اعتكاف الا في مسجد له أذان وقامته والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل لانه في الحرم وهو مأمن الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفضل المساجد بعد المسجد الحرام لانه

والجدا عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات \* ذكر في السير الكبير اذا كان لا يحاق عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كرهت خروجه وزوجته واولاده أو من سواهم عن تلزمه نفقت وهو لا يحاق الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ومن لا تلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يحاق الضيعة عليهم كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الولد أمر صبيح الوجه فلا بأس أن يمنع من الخروج حتى يتلحق في الملتقط حج الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم أولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الابان والوالدين كذا في التتارخانية \* ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الابان الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفل باذن الغريم لا يخرج الابان منهم ما وان كفل بغيران الغريم لا يخرج الابان الطالب وحده وله أن يخرج بغيران الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات

### (الباب الثاني في المواقيت)

المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حجة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلم وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية \* فان تقدم الاحرام على هذه المواقيت فهو الافضل اذ ان من مواقيت المحظورات والافال تأخير الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة \* وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ولى من جهان غير أهلها كذا في التنين \* ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم أتى ميقاتا آخر فاحرم منه أجزأه الا أن احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة \* وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص بوقته كذا في السراج الوهاج \* وكل من قصد مكة من طريق غير مسالك أحرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي \* ومن حج في البحر فوقفه اذا حاذى موضعاً من البر لا يتجاوزها الا محرماً كذا في السراج الوهاج \* وان سلك بين الميقاتين في البحر أو البر اجتهدوا حرم اذا حاذى ميقاتاً منهما أو بعدهما أولى بالاحرام منه كذا في التنين \* فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى من حلت الى مكة كذا في البحر الرائق \* ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فبقايتهم الحج والعمرة الحلال الذي بين المواقيت والحرم ولو أخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط \* ووقت المكي للاحرام بالحج والحرم للعمرة الحلال كذا في الكافي \* فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط \* والتنعيم أفضل كذا في الهداية \* ولا يجوز الا في أن يدخل مكة بغير احرام نوى النسك أو لا ولو دخلها فعليه حجة أو عمرة كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير احرام \* ومن كان داخل الميقات كالبيستان في أنه يدخل مكة لحاجة بلا احرام الا اذا أراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا حرج فيه كذا في الكافي \* وكذلك المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير احرام وكذلك الا في اذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

### (الباب الثالث في الاحرام)

وله ركن وشرط (فالركن) أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما قول) بأن يقول مكان عبادته في حياته وجوار روحته بعد وفاته ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتا يعني موضع صلاتها في بيتها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تعتكف الا في مسجد حيا وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيا جاز ويكره \* ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة لازمة نزعية كالجمعة أو لحاجة طبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يعتكف في منزله بعد الفراغ من الظهور وبأن الجمعة حين نزول الشمس فيصلي قبلها أربع ركعات أو أربعاً

أوستا ولا يمكث أكثر من ذلك أما بعدها أربعاً وستان إلا أن قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يأتي الجمعة في مقدار ما ياتي قبلاً أربعاً وستاً وبعداً أربعاً أما قبلها أربعاً وستاً أربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كان منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عند النداء وإن كان خروجه قبل الزوال وهو الصحيح وإن قام في المسجد (٢٢٣) الجامع يوماً وليلة لا يفسد اعتكافه ويكرمه ذلك ولا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة ولو خرج

المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف يوم وعلى هذا الخلاف إذا خرج ساعة بعد المرض لأن الخروج بعد المرض لم يصبر مستأنى عن الإيجاب لأنه لا يغلب وقوعه فصار كأنه خرج بغير عذر لأنه لم يأن في الخروج بعد المرض وكذا إذا خرج بغير عذر ناسياً ففسد اعتكافه وإن كان ساعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا إذا نسي المسجد فأتى إلى مسجد آخر أو أخرجه السلطان مكرهاً أو أخرجه الغريم أو خرج هو لبول أو غائط ففسد الغريم ساعة ففسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا جامع المعتكف امرأته ليس لأمرها إماماً وناسياً ففسد اعتكافه وإن كان الجامع ناسياً لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الأكل والشرب في معتكفه وإن أكل أو شرب في النهار ناسياً لا يفسد اعتكافه وإن لم ينزل فأنزل ففسد اعتكافه وإن لم ينزل لا يفسد ولو نظر فأنزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة إحدى

أبيك اللهم لبيك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة وتلزمه بتركها الإساءة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مكان التلبية تسبيحاً أو تحميداً أو تهليلاً أو تمجيداً أو ما أشبه ذلك من ذكر الله تعالى ونوى به الأحرام صار محرماً سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالإجماع وكذا إذا أتى بلسان آخر أجزاء سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي \* والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم يزد عليه فمن قال يصبر به شارعاً في الصلاة يقول يصبر محرماً وعلى قول من قال لا يصبر به شارعاً في الصلاة لا يصبر محرماً هكذا في فتاوى قاضي خان \* (والثاني فعل) وهو أن يقلد بدنة وأن ساقها وتوجهه هاير يدالحج يصبر محرماً وإن لم يلب سواء قلد بدنة تطوعاً أو نذرأ أو جزاء صيداً ونحوه وإن بعث به على يدي رجل ولم توجه معها ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلحقها الأهدى متعة أو قرآن فإنه يصبر محرماً حين توجه قبل أن يلحقها كذا في محيط السرخسي \* فإذا أدركها وما قبلها وأدركها فقد اقترنت بنته بعمل هو من خصائص الأحرام فيصير محرماً كالساقها في الابتداء كذا في الهداية \* ولو اشتد قوم في بدنة وهم يؤمنون البيت فقلد أحدهم بأمرهم فقد أحرما موافقاً لهم صار هو محرماً دونهم وصفة التقليد أن يربط على عنقه بدنة قطعة نعل أو تروضة مزادة أو لحاء شجر كذا في محيط السرخسي \* ولو جال بدنة أو قلد شاة ونوى بها الأحرام فتوجه معها لم يصبر محرماً وكذلك إذا أشعر بدنة ونوى بها الأحرام في قولهم جميعاً كذا في المضمرات \* ويستحب التجليل والتصدق بالجل والتقليد أحب من التجليل كذا في فتح القدير \* والبدن من الأبل والبقر كذا في الهداية \* والأشعار أن يطعن في سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل منه الدم وهو مكره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هو حسن كذا في المضمرات \* والتجليل أن يلبس بدنة الجل هكذا في شرح الطحاوي \* (وأما شرطه فالتنية) حتى لا يصبر محرماً بالتلبية بدنة الأحرام كذا في محيط السرخسي \* ولا يصبر شارعاً بعد التنية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة كذا في المضمرات \* وإذا أراد الأحرام اغتسل أو توضأ أو غسل أفضل إلا أن هذا الغسل للتنظيف حتى تؤمر به الحائض كذا في الهداية \* ويستحب في حق النفساء والصبي ويستحب كمال التنظيف من قص الأظفار والشارب وحلق الأبطان والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال أو أراد من الاقتسريه وازالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما ومن المستحب عند إرادة الأحرام إجماع زوجته أو جاريته إن كانت معه ولا مانع من الإجماع فإنه من السنة هكذا في البحر الرائق \* وينزع الخيط والخف ويلبس ثوبين أزرا ورداء جديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولوليس ثوباً واحداً يستبرعونه جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* والأزار من السرة إلى ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة وأن غرظ رقبته في أزاره فلا بأس به ولو خله بخلال أو مسلة أو شده على نفسه بحبل أساه ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق \* ويدخل الرداء تحت يمينه وبالقبة على كتفه اليسرى ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً كذا في خزائن المفتين \* ويدهن بأي دهن شاء مطيباً كان أو غير مطيب وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرام بما لا يبيح عينه بعد الأحرام وإن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبيح عينه بعد الأحرام كالسك والقالبة عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبيح عينه على قول الكل على

بأشرف ما دون الفرج فأنزل ففسد اعتكافه وإن لم ينزل لا يفسد ولو نظر فأنزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة

الفاحشة وإن أمن على نفسه ما سوى ذلك ويباح للأصائم إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك لأن الاعتكاف مما يستتليلاً ونهياً فإباحة الدواعي قد نصير سبباً للوقوع فيها ومحذور الاعتكاف وهو الإجماع وأما الصوم لا يمتدليلاً فإباحة الدواعي لا تنصير سبباً للوقوع في الإجماع الذي هو نقيض الصوم ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشتري أراد به الطعام وما لا بد له منه أما إذا أراد أن يأخذ متبراً فبكره ذلك ولا

صحت في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف بسباب ولا جدال ولا بأس للعتكف أن ينام في المسجد أو يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله ليغسله وإن غسله في المسجد في أنه لا بأس به لأنه ليس فيه تلاويث المسجد وصعود المذئذنة أن كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف وإن كان أناب خارج المسجد كذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لأن خروجه لا ينافي كون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لأن الخروج من المسجد وإن كان ساعة يفسد (٣٣٣) الاعتكاف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل ويجوز اعتكاف التطوع أقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعبادة المريض وفي رواية لا يجوز أقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس لليلولة بأن يعتكف بأذن سيده والمرأة بأذن زوجها لأن الامتناع لحق المولى والزواج فان أذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وإن منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المملوك بعد الإذن صح منعه ويكون مستثنى من ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه إذا أصبح صائماً عن التطوع ثم قال في بعض النسخ أن الاعتكاف هذا اليوم لا يصح نذر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف وكذا إذا أصبح مفطراً يعني غيرنا وللصوم ثم قال قبل الزوال لله على أن يعتكف هذا اليوم يلزمه أن يعتكف بصومه وإن لم يفعل فعليه القضاء في قول أبي يوسف

أحد الروايتين عنهما قالوا به نأخذ كذا في البحر الرائق \* ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيه ما يشاء وإن قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وقبل يأيها الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقبل هو الله أحد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل كذا في المحيط \* وكثير من علمائنا يقرؤون بعد الفراغ من سورة قل يأيها الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ربنا آتتنا من لدنك رحمة وهي الثامن أمرنا رشداً كذا في خزائن المفتين \* ولا يصح ما في الوقت المكرره وتجزئه المكتوبة كذا في البحر الرائق \* ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله التيسير ويدعو اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط \* ثم يلج في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتبعية في دبر الصلاة أفضل عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وصفة التبعية أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقوله ان النعمة لك يروى بفتح الالف وبكسر هاو بالكسر أصبح قال الكرخي يأتيهم ولا ينقص منها كذا في المحيط \* وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول لبيك الله الخلق لبيك غفار الذنوب لبيك وسعديك والخير كله بيدك والغباء إليك كذا في محيط السرخسي \* وأما النقص فمكرره اتفاقاً كذا في البحر الرائق \* ثم إذا لبي صلى الله عليه وسلم النبي المعلم للخيرات ودعا بما يشاء لأنه يحفض صوته إذا صلى عليه كذا في فتح القدير \* ويكثر التبعية ما استطاع في أدبار الصلوات كذا في المحيط \* وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في أدبار المكتوبات دون الفاتحات والنافلات هكذا في شرح الطحاوي \* وكذا كمال القريب أوعلا شرفاً أو هبط وأدبا وبالاسحار وحين استيقظ من منامه كذا في المحيط \* أو استعطف راحته وعند كل ركوب وزول كذا في التبيين \* ويستحب في التبعية كل ما رفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير \* (ومما يتصل بذلك مسائل) \* وإذا لبي وهو يري القرآن أو الأفراد فهو كقوى وإن لم يتكلم به ما في أحرامه كذا في الايضاح \* عن محمد إذا خرج الرجل إلى السفر يريد الحج فحرم ولم تحضره النية قال هو حج قيل له فان خرج ولا نية له وأحرم ولم ينو شيئاً قال له أن يجعله ماشاء ما لم يطغف بالبيت كذا في فتاوى قاضيان \* فإذا طاف شوطاً واحداً كان أحرامه أحرام عرة كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو لم يطغف حتى جامع أو أحصر كانت عمرة لأن القضاء قد وجب فأوجبنا ما هو الأقل والميقن وهو العمرة كذا في الايضاح \* وإذا أحرم بحجة وعليه حجة الاسلام ولم ينو فرضاً ولا نفلوا فمضى عن حجة الاسلام تآدى بطلان النية كذا في الظهيرية \* ولو أحرم بحجتين عند الميقات أو عند غيره لم يمتد بهما جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين عند الميقات أو عند غيره لم يمتد بهما كذا في فتاوى قاضيان \* أحرم ولم ينو حجة ولا عمرة ثم أحرم بحجة فالأولى عمرة وإن أحرم بعمرة فالأولى حجة وإن لم ينو بالأحرام الثاني شيئاً فهو قارن ولولي بالحج وهو ينوي العمرة أو لولي بالعمرة وهو ينوي الحج فهو كماله ولولي بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارناً كذا في محيط السرخسي \* وإذا أحرم الرجل بشئ ونسيه لم يمتد به حجة وعمرة وإن أحرم بشئين ونسيهما في الاستحسان لم يمتد به حجة وعمرة ويحتمل أمره على القرآن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أحرم بحجة ينصرف إلى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسي \* ولو أحرم نذراً ونفلاً كان نفلاً أو نوى فرضاً ونفلوا كان نطوا وعنده وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصح كذا في فتح القدير

رحمه الله تعالى وكذا إذا أصبح المقيم غيرنا وللصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم أفطر لا كذا وعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* إذا أحرم الرجل في اعتكافه بحجة لم يمتد بالأحرام لأنه لا تنافي بينهما فيجمع بينهما ما لا ينافي فيفسد الاعتكاف لأن أمر الحج أهم لأن الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة ثم يستقبل الاعتكاف لتركه التتابع بالخروج \* إذا أغمى على المعتكف أياماً أو أصابه لم فعلياً يستقبل الاعتكاف إذا برأ القروان التتابع وإن صار ممتواً فاق به بدستين يجب عليه القضاء كمن جن وعليه

فوائت ثم أفاق بعد سنين وإذا أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعياد بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرية قربة فيبطل بالردة كسائر القرب \* إذا قال الله على ان اعتكف شهر الزمه اعتكاف شهر بالايام والليالي متتابعاً في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا نذر أن يصوم شهراً فإنه لا يلزمه المتتابع فان نوى بالشهر الايام دون الليالي لا تصح نيته وأن قال الله على اعتكاف شهر بالليالي دون الزمه كما لو قال الله على اعتكاف ثلاثين يوماً الزمه (٢٣٤) اعتكاف ثلاثين يوماً بالليالي فان قال نويت به الايام دون الليالي صحّت نيته وان

### (الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام)

وإذا أحرم تبقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والرفث الجماع والفسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى والجدال هي الخاصة مع رفقاءه هكذا في محيط السرخسي \* ولا يقتل صيدا كذا في الهداية \* ويتقى تعرض الصيد بأخذ أو إشارة أو دلالة أو عانة ولا يلبس محيطاً قصاً أو قباً أو سراويل أو غمامة أو قلنسوة أو خنثا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضيخان \* والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراة كذا في التبيين \* ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بأن يضع يده على أنفه كذا في البحر الرائق \* ولا يلبس الجوربين كما لا يلبس الخفين كذا في المحيط \* والحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو اترز بالقميص والسراويل أو وضع القباء على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بشدة الهميان أو المنطقة المحرم سواء كان في الهميان نفقته أو نفقة غيره وسواء كان شدة المنطقة بالابرسم أو بالسبور هكذا في البدائع والسراج الوهاج \* ولا يشد طيلسانه بالزر أو بالخلخال لانه يشبه الخيط ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن محيطاً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر أو زعفران أو غيره إلا أن يكون غسلاً بحيث لا يتقضم فلا بأس به قيل في النفوذ أن لا يتناثر صبغه على البدن وقيل لا تنفوح رائحته وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه ويستوى في ذلك الحلق بالموسى والنورة والقلع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج \* ولا يأخذ من ظفر مشياً كذا في محيط السرخسي \* ولا يمس طبيباً يده وان كان لا يقصصه الطب كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يدهن كذا في الهداية \* وليس له أن يحتضب بالحناء لانه طيب كذا في الجوهر النيرة \* ولا بأس بأن يكحل يكحل ايس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يحسبها شهوة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه وإذا حكت فليفرق بحكه خوفاً من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعراً وأذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحل كذا في السكاكي \* ولا بأس بأن يستظل بالقسطاط كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر لا يضره رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصيب رأسه أو وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط \* ولا بأس للمعمر أن يحتجم أو يفتصد أو يجبر الكسر أو يحتنن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يقطع شجرة الحرم غير الاذخر وكذلك الخلال كذا في شرح الطحاوي

### (الباب الخامس في كيفية أداء الحج)

يستحب أن يقتسل لدخول مكة وهو مستحب للحائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء من أعلى مكة على درب المعلى ولا يضره ليدخلها أو نهاراً في حجه وكذا في عمرته كذا في التبيين \* والمستحب أن يدخلها نهاراً كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد بعد ما حط أثقاله

قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار \* رجل قال لله على أن اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قدأ كل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف يومهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح نذره ولو قال الله على ان اعتكف ثلاث ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي ولو قال لله على ان اعتكف يوماً صح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال الله على أن اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بليلتين ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تقدم عليه ولهذا يقام التراويح في الليلة التي أهل فيها الهلال

من رمضان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل أصلاً وعنه كذا في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة المتابع وفي رواية إذا نذر أن يعتكف شهر الزمه الابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس وإذا قال أياماً يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر أن يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه أجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهراً آخر يصومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي

يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء فهو قول زفر رحمه الله تعالى فان اعتكف في رمضان آخر قضاء لا يجوز  
عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان لم يدر في الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جاز وانما  
أوجب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة وقد ذكرناه وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم  
يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف أيام العيد قضاء في وقت آخر لان (٢٣٥) الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم

في هذه الايام حرام وان  
نوى اليمين كفر عن يمينه  
لفوات البر وان اعتكف  
فيه أجزاء وقد أساء ولو نذر ان  
يعتكف رجلاً ففعل شهراً  
قبلة لا يجوز في قول أبي  
يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله  
تعالى وعلى هذا الخلاف اذا  
نذر ان يصوم سنة قبلها أو نذر  
ان يصلي ركعتين يوم الجمعة  
فصلاهما يوم الخميس  
وأجهز الله وقال الله على ان  
أصدق بدركه من يوم الجمعة  
فتصدق به ما يوم الخميس  
أجزأه وكذا لو قال الله على  
ان أصلي ركعتين في مسجد  
الدينه فصلاهما في مسجد  
آخر جاز وقال زفر رحمه الله  
تعالى ان كان هذا المكان  
دون ذلك المكان لم يجز  
وأجهزوا على ان النذر لو  
كان معلقاً بان قال اذا قدم  
غائب أو شق الله مريض  
فلانا فله على ان اعتكف  
شهراً ففعل شهر قبل ذلك لم  
يجز \* اذا سكر المعتكف  
إيلاً لم يفسد اعتكافه لانه  
تناول محظوراً الدين لا محظور  
الاعتكاف فلا يفسد  
اعتكافه كالأول كل مال الغير  
اذا اعتكف الرجل من غير  
أن يوجب على نفسه ثم

كذا في الجوهر النيرة \* ويستحب أن يكون ما بينا في دخوله حتى يأتي باب بني شديدة فيدخل المسجد الحرام  
منه متواضعاً خاشعاً ملياً ملاحظاً لجلالة البقعة مع التلطف بالمرامح كذا في الجرار أتي \* ويدخل المسجد  
حافياً إلا أن يتضرر به كذا في الاختيار \* ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة  
والسلام على رسول الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها اللهم أني أسألك في ما مضى هذا أن تصلي  
علي سيدنا محمد عبدك ورسولك وأن ترحمي وتقبل عثرتي وتغفر ذنوبي وتضع عني وزري كذا في التبيين  
\* فاذا عاين البيت كبر وهلل ويقول لا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع  
السلام حينئذ يناب الله السلام زينة لك هذا تعظيماً وتشريفاً ومهابة وزد من تعظيمه وتشريفه من جهة  
واعتره تعظيماً وتشريفاً ومهابة كذا في السراج الوهاج \* ويدعو بعبد الله كذا في التبيين \* ثم يبدأ بالبحر ولا  
يبدأ بغيره الآن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة كذا في الظهيرية \* ويستقبله ويكبر رافعاً يديه  
كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما كذا في فتاوى قاضيان \* وفي البدائع وغيره والصحيح أنه يرفع يديه من مكبيه  
كذا في التمر الفائق \* ويستلمه وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان أمكنه من  
غير أن يؤذي أحدًا ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي وشرح  
لي صدري ويسر لي أمري وعافني فيمن عافيت كذا في المحيط \* والامس الحجر بيده وقبل بيده وان لم يستطع  
ذلك أمس الحجر شياً في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي \* فان لم يستطع شيئاً من ذلك  
يستقبله ويرفع يديه مستقبلاً ياطنهما يابه ويكبر وهلل ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
في فتح القدير \* وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ولا يجعل باطن كفيه الى  
السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا في النهاية \* ويقول الله أكبر الله أكبر اللهم اعنا يا ربك وتصديقاً بكابك  
وفاء به ههنا واتباعاً لنبيك وسنة نبيك أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده  
ورسوله آمنت بالله وكفرت بالحب والطاغوت كذا في المحيط \* ثم أخذ من يمينه مما يلي باب الكعبة  
فيطوف سبعة أشواط وقد اضطجع قبل ذلك كذا في الكافي \* وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر  
الذي يلي الركن اليماني فيكون ما راعى جميع الحجر بجميع يده فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك  
عليه وشرحه أن يقف مستقبلاً على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمضي كذلك مستقبلاً  
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزته انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع  
تعاق بالطواف \* ولو أخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج \* والاضطباع هو أن يلقى  
طرف رداءه على كتفه اليسرى ويخرجه تحت ابهامه الايمن ويبقى طرفه الآخر على كتفه الايسر وتكون  
كتفه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف الرداء كذا في التبيين \* ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر  
الاسود كذا في الكافي \* وافتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشايخنا حتى لو افتتح الطواف من  
غير الحجر جاز يكره كذا في محيط السرخسي \* ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه  
وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية \* فيعيد الطواف فان أعاده على الحطيم وحده أجزاء كذا في الاختيار  
شرح المختار \* وكلما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير أن يؤذي أحدًا وان لم يستطع يستقبل  
الحجر ويكبر ويهلل كذا في فتاوى قاضيان \* ويختم الطواف بالاستلام كذا في الهداية \* وان افتتح

(٢٩ - الفتاوى اول) خرج من المسجد لاشي عليه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يعتكف يوماً  
\* اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فأنه اتصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال \* اذا قال الله على ان اعتكف رجب وقدمضي  
رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها \* والاولى للرجل ان يعتكف  
في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف من كل رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

عشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العذر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما تطلب وراي يعني ليلة القدر أخبره ان ما طلبت في العشر الاخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية ليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها قالان

الطواف باستلام الحجر وختمه وترك الاستلام فيما بين ذلك أجزاءه واذا ترك رأسا فقد أساء كذا في شرح الطحاوي ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي وان تركه لا يضره ولا يستل الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي ويرمل في الثلاثة الاولى من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي وكذا في كل طواف بعدهم في ثلثه يرمل فيه كذا في فتاوى قاضي خان وتفسير الرمل أن يسرع في المشي ويهز كفيه شبه المبارز يتختر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط فان راحه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسددا رمل كذا في محيط السرخسي ولورمل في الرمل في الشوط الاول لا يرمل الا في السوطين بعده وبنيانته في الثلاثة الاولى لا يرمل في الباقي ولورمل في الكل لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق ولا يرمل في طواف القدوم ان أخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والحجبة والاقام وليس على أهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزاغة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية وان لم يدر في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي ويستحب له أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والاخرة كذا في التبيين ويصلي ركعتي الطواف في وقت يساه له أداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويضع ويقرأ الباقي في البئر ويقول اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعملا نافعا وشفا من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير ثم اذا أراد أن يسعي بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان والاصل في كل طواف بعده هي العودة الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سعي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية ثم يخرج الى الصفا ولا يفضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولا يخرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة ويقدم رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين فيبدأ بالهاف فيصعد عليها والصعود على الصفا والمروة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليها ما كذا في محيط السرخسي وانما يصعد بقدر ما يصير البيت عبر أي منه كذا في الهداية ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية ويهمل ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته كذا في محيط السرخسي ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هيئته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر سعى في بطن الوادي سبعيا حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمضي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيصعد الله ويكبر ويهمل ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقبل ما فعل على الصفا ويحيط به ما هكذا سبعيا أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط

لا تتقدم ولا تأخر ولكن لا يدري أية ليلة هي وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق مالم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف الآخر فلا يقع الطلاق بالشك مالم يمض رمضان من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الآخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق ايضا في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر أول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله تعالى ليلة سبعة عشر وقيل هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه هي ليلة أربع

وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثر الا قويل على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق السرخسي رحمه الله تعالى انه قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليلاتي شهر رمضان فلما انتهى الى السابع والعشرين أشار اليه فقال هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة بلجتها كنه لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وانما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه الامة ليجهتدوا في احياء الليالي ويكثروا الطاعة في طلبها رجا أن يدركوها كما أخفى الله تعالى الساعة ليكفروا



على خوف من قيامها بثلاثة \* (فضل في صدقة الفطر) \* صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الغني وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب على العبد ويحمل عنه المولى والغني الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيباً أو مالا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكنه وشباب بدنه وإثائه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف الثناء وما زاد على الدار الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو جار (٣٣٧) للدهقان وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من

رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن الصالح لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والتصور ونحوها كلها معتبرة في الغني وللزراع ما زاد على الثورين وآلة الحراثة ويعتبر فيه الكرم والضيفة عند أي يوسف وهلال رحمه الله تعالى ولو اشترى قوت سنيت أو نصابا فيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في وجوب صدقة الفطر أن يكنى ما وراء النصاب النفقة ونفقة عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها أو يواجرها أو لا يواجرها يعتبر قيمتها في الغني وكذا إذا سكنها أو فضل عن سكناها شيء يعتبر فيه قيمة الفاضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكاة فيه وجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الغني لوجوب صدقة الفطر فعنده تجب

السرخسي \* والسعي من الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية \* وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي \* إذا سعى معكوساً بأن بدأ بالمروة فمن أصحابنا من قال يعتد به ولكن يكرهه الصحيح أنه لا يعتد بالشروط الأولى كذا في الذخيرة \* وشرط السعي أن يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي أن كان بمكة ولو سعى بعد الإحلال فبالاجماع يجوز وكذا بعد الأشهر والحجض والجنابة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي \* والأصل أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدي إلى المسجد كذا في شرح الطحاوي \* المفرد بالحج إذا أتى بطواف القدوم فالأفضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرم بالحج يوم التروية أو قبله فان طاف وسعى قبل أن يأتي منى فهو أفضل لأن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي \* ولو أقيمت الصلاة والزجل بطواف أو سعى يترك الطواف والسعي ويصلي ثم يني بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الصلاة خرج من سعيه إليها فاذا فرغ وعاد يني على ما كان هكذا في فتح القدير \* ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا في التارخانية \* وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما إلى يوم التروية ولا يحل له شيء من المحظورات فإلام بمكة يطوف بالبيت ما بدله كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى فاضلخان \* لكنه لا يسعى عقب هذه الاطوفة في هذه الملة كذا في المحيط \* ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي \* ويكره له الجمع بين الأسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواه انصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج \* وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغير ما ولا أهل مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق \* وعند الطواف الذكرا أفضل من القراءة كذا في السراجية \* وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلاث خطب أولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية \* كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين \* ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى فاضلخان \* وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جاز ولا أولى كذا في البدائع \* ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره ويأتي عند الخروج من مكة ويدعو بمشاهد ويهلل كذا في التبيين \* ويبيت بمنى ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغلس (١) ثم يتوجه إلى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو بات بمكة وصل بها الفجر يوم عرفة ثم توجه إلى عرفات ومضى أجره ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبه عليه كذا في التبيين \* فإذا

(١) قوله بغلس هذا خلاف قول الأكثر اهـ

على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له ما مال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجب على والده ما إذا كان غنيا وعن محمد رحمه الله تعالى في الكبير إذا باع مجنونا صدقة نظره على أبيه وإن بلغ مقيما من لا تجب على أبيه لان ولاية الاب زالت يارغو ولا تعود بالجنون ولو كان للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحبنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير من وهو قول زفر رحمه الله

تعالى وأما الاضحية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب أن يضحى عنه وإن كان له مال يجب على الاب أن يضحى عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب وكذا الوصي فإن ضحى الاب من مال الصغير عند يسرته روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن اعتبارا بصدقة الفطر وليس على الاب أن يؤدي الصدقة عن محال ذلك انه الصغير من مال نفسه ويؤدي (٢٣٨) من مال الصغير إذا كان له مال وكذا المعتوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الحد أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه المعتز إذا كان الاب حيا باتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجسد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاة الاب عند ما حال حياته وعلى الرجل أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدي عن أولاده الكبار وأخواته الصغار ولا عن قرابته وإن كانوا في عياله ولا عن والديه وإن كانوا في عياله وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الاب زنا معسر اتجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جازوا إن لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة الماتون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدي عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عن

انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين \* ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط \* وإذا زالت الشمس اغتسل إن أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي \* وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* وإن خطب قاعدا أجزأه ولكن القيام أفضل وإن تركه وأخطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهر النيرة \* ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة ورمي جرة العقبة في يوم النحر والنحر والحق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وقامتين ولا يجهر فیهما كذا في محيط السرخسي \* ولا يتطوع بين الصلاتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كرهه وأعاد أذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وكذا إذا اشتغل بينهما بعمل آخر من أكل أو شرب هكذا في السراج الوهاج \* ثم لجواز الجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأدائها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائر استحسننا كذا في البدائع \* فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلواتين استحسننا كذا في محيط السرخسي \* (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها الاحرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد \* ولو فاتت مع الامام أو فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ولا يشترط الامام بجمع أداء الظهر كذا في البحر الرائق \* فإذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* ولو نفر الناس عن الامام فصلي وحده الصلاتين جاز ذلك كرهه مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وإن كان قبل الشروع اختلفوا فيه قبل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو أحدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقته ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين \* ولو أحدث الامام بعد ما خطب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحدًا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهر النيرة \* قالوا

محال الكفار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حرو عبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ولا تجب صدقة الفطر عن عبده للعبارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وتجب عن أيوبه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله تعالى ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فإذا عجز المكاتب وورث الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر إذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وورثه كان قبل ذلك

للتجارة لم يعد الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكفاية أبطلت صدقة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كالأول وجهه للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدي عن الآتي ولا عن المصوب المحجود الذي لا ينهله وحلف الغاصب فان عاد الآتي من الأباقي أورد المصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكره في المنتقى ولا يؤدي عن عبده المأسور ويؤدي عن المرهون اذا كان فيه وفاء (٢٣٩) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

الامالي ليس على الراهن أن يؤدي صدقة الفطر حتى يشكه فاذا اقتسكه أعطي لمضى لان الرهن قبل الفكك متدئين أن يبقى للراهن بالفكك وبين أن يصير المرتهن مستوفيا دينه من ماليته بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبددين مستغرق ولا تجب صدقة الفطر عن عبيد عبده المأذون لانه ان كان على العبد المأذون دين لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا تجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان اشتراه المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى الاختلاف ولو كان العبد موصى بخدمته كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية والوديعة والعبد الخاني عدا أخطأ لان الملك انما يزول بالدفع الى الخاني عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعاً فاسداً فمروم الفطر

فلوصل الظهر بجماعة لامع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح قوله هكذا في البدائع \* ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطة صلاوا كل واحدة منهم ما في وقتها كذا في التبيين \* واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط \* وعرفات كلها وقف الا بطن عرنة كذا في الكنز \* ويقف في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان \* (والوقوف شرطه شيان) أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من شرطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جاز وكذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق \* والافضل أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط \* (وواجبه) الامتداد الى الغروب \* (وأما سنه) فلا غتسال وانطبتان والجمع بين الاثنين وتقبل الوقوف عقيهما وأن يكون مفطرا وأن يكون متوضئا وأن يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القلب فارغا عن الامور الشاغلة عن الدعاء وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا يزعجهم وأن يقف عند الصخرات السوداء موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق \* ووقوف الخائض والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* ويرفع الايدي بسطا ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع \* ويدعو بعد الحمد والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجهت في الدعاء ويأبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي \* ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية \* ولا يزالون في التلبية والتكبير والتسبيح واثناء على الله تعالى بالشروع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم الى غروب الشمس كذا في المضمرات \* وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقت لان الانسان يدعو بما شاء كذا في البدائع \* وايكن عامة دعائه بعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد الا اياه ولا نعرف رباً سواهم اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذا مقام المستجير العائذ من النار أجزى من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اذهب عني النار عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وأنا عليه كذا في المحيط \* والسنة أن يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهر النيرة \* ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها واجاهل اونها أو يقظان مفيقا ومجنونا ومعنى عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار مدركا للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة أو كملوا القعدة ثلاثين ثم تنان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازا استحسنوا والقيام ان لا يجوز كالوتين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان \* وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من أول يوم النحر فقد فاته الحج وسقط عنه أفعال الحج ويحول احرامه الى العمرة فيأتي بأفعال العمرة ويحج ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي \* والى كذا تابعة للأيام المستقبل لا للأيام الماضية الا في الحج فانها في حكم أيام ماضية لا في حكم أيام مستقبلية ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كالا يجوز في يوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة

قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت للمشتري عند القبض مقصورا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملكا للمشتري ثم بالاعتاق كما يتم باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه \* اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع واتقضى فصدقة



يسقط عنه الصوم ارض أو كبر \* ويؤتى صدقة النظر عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال ويجوز أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس \* ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الجمع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزبيب بمنزلة الشعير وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٣١) لا يجوز الدقيق والسويق ولو أتى

منون من الخبز لم يذ كرفي  
الكتاب واختلف المشايخ  
فيه بعضهم جوزوا ذلك  
وبعضهم لم يجوزوا الا على  
اعتبار القيمة وهو الصحيح لان  
الخبز موزون والحنطة مكيل  
فلا يجوز الا باعتبار القيمة  
وأما الاقط فلا يجوز عندنا  
الا باعتبار القيمة ولو أتى  
أقل من نصف صاع من  
الحنطة يساوي صاعا من  
الشعير مكان صاع من الشعير  
لا يجوز \* والصاع ثمانية  
أرطال مما يستوى كيله  
وزنه نحو العسل والماش  
فان كان يسع فيه ثمانية  
أرطال من العسل والماش  
فهو الصاع الذي يكال  
به الحنطة والشعير والتمر  
هذا اذا أعطى صدقة الفطر  
بالصاع فان أعطى بالوزن  
منون من الحنطة يجوز في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال  
محمد رحمه الله تعالى لا يجوز  
لان النص ورد بالصاع وهو  
مكيل يختلف وزن ما يدخل  
فيه فان كانت الحنطة بريّة  
كان وزنها أكثر وكان المعبر  
هو الكيل ولهما ان المختلفين  
في الصاع قد رواه الصاع بالوزن  
بعضهم بثمانية أرطال  
وبعضهم بخمسة أرطال

التبيين \* ولو جاوز حذاً لمزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها الا اذا كانت به علة أو مرض  
أو ضعف يخاف الزحام فدفع منها ليلاً فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* فاذا أسفر جثاد دفع منها قبل  
طلوع الشمس والناس معه حتى يأتوا منى كذا في الزاد \* روى عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أنه حدثنا أسفار فقال اذا أسفر بحيث لم يبق الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط  
\* فان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع \* ثم يأتي  
جرة العقبة قبل الزوال فيرميها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل الى أعلى مثل حصاة الخذف  
ويكبر مع كل حصاة ولا يرمى يومئذ من الجمار غير هاولا يقف عندها هكذا في شرح الطحاوي \* ولو جعل  
بدل التكبير تسبيحاً وتهليلاً جاز ولا يكون مسبياً كذا في البدائع \* ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها  
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن كذا في البحر الرائق  
\* والمتمتع بقطع اذا استلم الحجر وفات الحج اذا تحمل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان  
قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر اذا نزع هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمى جرة  
العقبة قطع التلبية وان زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى كذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع الى منى فان كان معه نذرك فنجسه وان لم يكن فلا يضرك لانه مفرد  
بالحج ولو كان قارناً أو متمتعاً فلا بد له من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوي  
\* هذا في غير المحصر فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر النائق \* ثم الخبير بين الحلق والتقصر انما هو  
عند عدم العذر فلو تعذر الحلق لعارض تعين التقصير أو التخصير تعين الحلق كأن يئمه بصمغ فلا يعمل فيه  
اقرض ومتى نقض تناثر شعره لا بالحلق ولا بالتقصير ليس للمعمر إزالة شعره بغيره ما كذا في البحر  
الرائق \* والتقصر أن يأخذ بالجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار الأتلة كذا في التبيين \* وفي  
البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأتلة اذا طراف الشعر غير ممتعة أو بة عادة فوجب أن يزيد  
على قدر الأتلة حتى يستوفي قدر الأتلة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* وحلق  
الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي \* ثم الحلق موقت بالام التحريم والصحيح وأفضل  
هذه الايام أولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بان حلق  
قبل ذلك أو بسبب آخر ذكر في الاصل أنه يجزى الموسى على رأسه لانه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه  
اجراً للموسى وإزالة الشعر فاجز عنه سقط ومالم يجز عنه يلزمه ثم اختلف المشايخ في اجراء الموسى انه  
واجب أو مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح  
لا يستطيع معها أن يتراموسى على رأسه ولا يصل الى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لانه عجز عن  
الحلق والتقصر فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر وان لم يؤخر لاشئ  
عليه وان لم يكن بقروح ولكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلقه فله يجز به الا الحلق  
أو التقصير وليس هذا به مذكور كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق بالنورة أجزاء كذا في السراج الوهاج  
\* ويعتبر في سنة الحلق الابتدائية الحلق لا الحلق ويبدأ بشقه الايسر كذا في فتح القدير \* ويستحب دفن  
شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر فلا بأس به وكثره النافذة في الكنيف

وثلاث رطل فان كان تقدير الصاع بالوزن يجوز الاعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقراء اهل الزمعة يكره ولا يجوز صرفها الى المستأمن  
ويجوز الى زوجة الغنى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى لها بالنفقة لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الدقيق أحب الى  
من الحنطة لانه اقرب الى المقصود والدرهم أحب الى من الشل وقال بعضهم الحنطة أحب من الدرهم وينبغي أن تكون الحنطة أولى ما اذا  
كان في موضع يشتركون الاشياء بالحنطة كما يشتركون بالدرهم \* ويجوز تقييلها يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية بسنة

أوستينين وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يجوز تعجيلها وقال خلف بن أيوب العامري رحمه الله تعالى يجوز إذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو الصحيح اعتباراً بتعجيل الزكاة بعد ملك التصاب \* ووقت وجوبها حال طالع الفجر من يوم الفطر حتى أن مات قبله لا صدقة عليه ومن أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب (٣٣٣) عند غروب الشمس لا آخر يوم من رمضان إذاؤها قبل صلاة العيد أفضل ولا تسقط

بناخير الاداء وان افتقر لانها متعلقة بالنسبة دون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

### (باب التراويح)

التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء وأمرهم بالخلف عن السجدة من إسن تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أسنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الرواض سنة للرجال دون النساء وقال قوم منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم أحسنها عمر رضي الله تعالى عنه ولاهمل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان ففرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله تعالى عنه فرض الله صيامه وسنت لكم قيامه وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بسمتي

والمغتسل كذا في البحر الرائق \* ويستحب قص أطفاره وشاربه واستحداً به بعد حلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولا يأخذ من لحيته شيئاً ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبيين \* ثم إذا حلق أو قصر حلقه كل شيء حرم عليه بالأحرام إلا النساء كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا في الأربع الوطء كالس والقبلة لا تحل له كذا في السراج الوهاج \* ولا يحل الجماع فيمادون الفرج عندنا كذا في الهداية \* ولولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبيين \* ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغداة وبعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة أشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وتحل له النساء بالحلق السابق لا بالطواف وإذا طاف منه أربعة أشواط حلت له النساء لأنها هي الركن وما زاد واجب بخير بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ولولم يطف أصلاً لم تحل له النساء وإن طاف ومضت سحون وهذا باجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو طاف طواف الزيارة محمد تأو جئنا خرج عن إحرامه وتحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا طاف بالبيت من كوساً بأن أخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط يعتد بطوافه في حق التحلل وعليه الإعادة مادام بمكة ولو طاف من كشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه أجره وإذا طاف طواف الزيارة في ثوب كانه نجس فهذا هو الطواف عرياً سواء فإذا كان من الثوب قدر ما لو أرى عورته طاهر أو الباقي نجس جاز طوافه ولا شيء عليه كذا في الظهيرية \* ولولم يجعل طوافه من وراء الحطيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب فإن كان بمكة أعاد الطواف جميعه لباقي به على ترتيبه فإن لم يفعل وأعاده على الحطيم أجره عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الحج ويقال له طواف الواجب كذا في التتارخانية \* فإن كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي \* والأفضل تأخير طواف الركن ليصيراته الفرض دون السنة كذا في البحر الرائق \* ثم يعود إلى منى فيقيم بها الرمي الجمار في بقية الأيام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويكره أن يبيت في غير منى في أيام منى كذا في شرح الطحاوي \* فإن بات في غيرهما بعد فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية \* سواء كان من أهل السقاية أو غيره كذا في السراج الوهاج \* وعندنا لا خطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي تلي مسجد الحيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يعلوها وهو بالجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذا في جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجرة الأولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي \* والمقام الذي يقوم فيه الناس أعلى الوادي كذا في المحيط \* كل رمي بعده رمي فإنه يقف بعده وكل رمي ليس بعنة رمي فإنه لا يقف بعده لأن العبادة قد انتمت كذا في الجوهر النيرة \* وبطل القيام ويتضرع كذا في التبيين \* فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بها جنته ويرفع يديه خذاً ونكيبه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الادعية وينبغي الحاج أن يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي \* فإذا كان من

وعدة الخلقاء من يهدي وأقامه الأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فهو عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما خاف الغد ذكوان وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما أمة النساء أمتهام ولا لها أم الحسن البهري رضي الله تعالى عنهما وكانت هي في صفهن وأثنى على عمر رضي الله تعالى عنه ودعاه بالخير فقال نور الله مضجعه عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وإمامنا واطلب النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب غايبنا إليه أشار في حديث رواه عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت أنها سنة ويستحب أدائها

بالجماعة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في القديم الاتفراد أفضل كسائر السن لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد عن الرياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجده فالأفضل له أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله تعالى عنه أقامها بالجماعة بمضرم كبار الصحابة وخيارهم رضي الله تعالى عنهم والنظار منهم اختيار الأفضل وقال بعض العلماء إذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مسيئاً تاركاً للسننة (٣٣٣) والحاصل أن الجماعة سنة على وجه

الكفاية أن ترك أهل المسجد كلهم فقد أساءوا وتركوا السننة وإن أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف رجل من أحد الناس وصلى في بيته يكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً للسننة وإن كان الرجل ممن يقتدى به ويكثر الجماعة بمحضته وتقل بغيبته لا ينبغي له أن يترك الجماعة لأن تركه تقليل الجماعة وإن صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فإذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة أدامها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكنا قاله القاضي الإمام أبو علي التستري رحمه الله تعالى والصحيح أن أدائها بالجماعة في المسجد أفضل لأن فيه تكثيراً للجماعة وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئاً فالأفضل والاحسن له أن يصلي بترأفة نفسه ولا يقتدى بقراءة غيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلاً يؤم في بيته لأن الاستئجار لإمامة فاسد ولو

الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمي الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم يقرأ أحب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وإن أحب أن يركب هناك تلك الليلة فيكف حتى طلع الفجر لا يمكنه أن يفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* (والكلام في الرمي في مواضع) \* (الاول) في أوقات الرمي وله أوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من أيام التشريق وأولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع مكروه ومسنون ومباح فبما بعد طلوع الفجر إلى وقت الطلوع مكروه وبما بعد طلوع الشمس إلى زوالها وقت مسنون وبما بعد زوال الشمس إلى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسي \* ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقاً كذا في البحر الرائق \* وأما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال إلى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال إلا أن ما بعد الزوال إلى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب إلى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روى في ظاهراً الرواية \* وأما وقت الرمي في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر إلى غروب الشمس إلا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسي \* (الثاني) أنه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض بشرط وجود الاستمالة حتى لا يجوز بالغير وزج والياقوت كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية \* ويجوز بالجمر والمدروالطين والمغرة والنورة والزنج والمالح الجلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السرخسي شرح الهداية \* (الثالث) في مقدار ما يرمي به فقول يرمي بالصغار مثل حصي الخذف كذا في المحيط \* واختلفوا في مقدارها والمختار قدر الباقلا ولورمى بججر كبير أو أصغر جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* وليس يستحب كذا في التتارخانية \* (الرابع) في صفة الرمي به فنقول ينبغي أن تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج \* ولورمى بتمخسة يمين كره وأجزأه كذا في فتح القدير \* ويستحب أن يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمي بمحصة أخذها من عند الجرة فإن رمي بها جاز وقد أساء كذا في السراج الوهاج \* ويكره أن يلقط حجراً واحداً فيكسره سبعين حجراً صغيراً كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير \* (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم يأخذ الحصى بطرف إبهامه وسبابته كأنه عاقد ثلاثين ويرميها كذا في المحيط \* وفي اللؤلؤ الحية وهو الأسخ كذا في التتارخانية \* قالوا ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصو نخسة أو ذراع فصاعداً وذكر في الأصل لو قام عند الجرة ووضع الحصى عندها وضعاً لا يجزئه ولو طر حهاطراً جراًه لكنه مسمى بالخافته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* (السادس) في صفة الرمي كل رمي بعد رمي فالأفضل أن يكون ماشياً والأفرا كما هكذا في المتنون \* (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أو لاها التي تلي مسجد الخيف والوسطى التي تليها والآخرية هي جرة العقبة كذا في المحيط \* (الثامن) أنه من أي موضع يرمي فنقول يرمي من بطن الوادي يعني من أسفل إلى أعلاه هكذا في السراج الوهاج \* ويقذف جانبه اليمين هكذا في شرح الطحاوي \* ولورماها من أعلاه جاز والاول السننة الامن عذر كذا في غاية السرخسي شرح الهداية \* ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضيخان \* (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن

(٣٠ - فتاوى اول) أقاموا التراويح بأممبني فصلى كل امام تسليمة بعضهم جؤزوا ذلك والصحيح أنه لا يستحب وأنما يستحب أن يصلي كل امام تزوية ليكون موافقاً لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بأممبني على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما الآخر التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجدين كل مسجد على وجه الكمال اختلف المشايخ فيه حكى عن أبي بكر الاسكافي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لاهل المسجدين جميعاً كالواذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد آخر فاذن وأقام

وصلى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولا يصلي معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كالأذان واقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي بكر رحمه الله تعالى هذا اذا أتم للناس مرتين فان لم يكن اماما وصلّى التراويح في مسجد بجماعة ثم أدرك جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلّى لأبأس به كالأصل المكتوبة ثم أدرك الجماعة جاز أن يصلي معهم الا في الفجر (٣٣٤) والعصر ❀ ثم مسائل التراويح يحججهما فصول نذكرها ان شاء الله تعالى

\* (فصل في مقدار التراويح) \*

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله تعالى ما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلي أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس ترويعات بعشر تسليمات يسلم في كل ركعتين وقال مالك رحمه الله تعالى ان يصلي ستا وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روى عن عمرو بن رضي الله تعالى عنهم انهما كانا بصليان سنة وثلاثين ولما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعدها خص رمضان بالذكاء فأنظره انه أراد به التراويح وهو المشهور ومن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وما روى مالك رحمه الله تعالى غير مشهوراً وهو محمول على انهما كانا بصليان برب كل ترويعة أربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب أهل المدينة فان صلوا

نقع الحصة عند الجردة أو قريبا منها حتى لو وقعت بعد اتمامها لم يحز كذا في المحيط \* ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على حمل وثبتت عليه أعادها وان سقطت عن الحمل أو عن ظهر الرجل في سنة ذلك أجزأه كذا في الظهيرية \* (العاشر) في عدد الحصة فنقول يرى كل جرة بسبع حصيات وفي السبع مائة ركعة في السنة كذا في التارخانية \* ولوروى احادي الجار بسبع حصيات رمية واحدة فهو بمنزلة حصة واحدة وكان عليه أن يرى ستة أخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي \* (الحادي عشر) أنه يكسر عند كل حصة فية قول بسم الله والله أكبر ونعم الشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل حجي مسبوورا وسعي مشكورا ونذبي مغفورا كذا في المحيط \* (الثاني عشر) انه في اليوم الاول يرى جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها يسداً بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط \* وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالثاني الى المسجدان اعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي \* رجل يرى في اليوم الثاني الجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاوى فان روى الاوى ثم أعاد على الثانية والثالثة فمن مراعاة الترتيب وان روى الاوى وحدها أجزأه عندنا هكذا في انتارخانية \* فان روى كل جرة بثلاث أتم الاوى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان روى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث وان اتقبل رمية فهو أفضل وفي مناسك الحسن اذا روى الجرة الاوى بحصة ثم روى الجرة الوسطى بحصة ثم روى الجرة الاخيرة بحصة ثم رجع فرماها ثم بحصة حصة حتى يرى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد ترمي به على الجرة الاوى ورمى أربع حصيات على الجرة الوسطى فعليه أن يتهاجر بى ثلاث حصيات ورمى جرة العقبة بحصة فيتهاجر بى ست هكذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى لوروى الجار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات لا يدرى من ايتهن هي يرمي من الاوى ويستقبل الجرتين الباقيتين ولو كان ثلاثاً أعادها الى كل جرة واحدة وكذلك لو كانت حصة أو حصاتين أعاد كل حصة ويجزئه كذا في محيط السرخسي \* ويكره أن يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرى كذا في الهداية \* ثم يأتي المحصب وهو الابطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا ان سنة في حير مسيا بركة ثم يدخل مكة ويطوف لاندسبعة أشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي \* ويسمى هذا طواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين \* وله وقتان وقت الحواز ووقت الاستحباب (فالاول) أوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولو نسيه ولم ينو الإقامة بها ولم يتخذها داراً جاز طوافه وأما آخره فليس بوقت مادام مقيماً حتى لو أقام عاماً لا ينوي الإقامة فله أن يطوف ويقع أداءه (والثاني) أن يوقفه عند داره السفر حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو طاف ثم أقام الى العشاء فأحب الى أن يطوف طوافاً آخر ليكون توديع البيت آخر عهده عن مودعه كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بالتأخير عن ايام النحر بالاجماع كذا في البدائع \* وطواف الصدر واجب على الحاج اذا أراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على أهل مكة وأهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح \* ولا يجب على المائض والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي \* كوفي فرغ من أفعال الحج واتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصعد راعياً من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل أن يحل النحر الاول والنحر الاول بعد يوم النحر يومين أما اذا عزم بعده فقلد ربه طواف

بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله تعالى لأبأس به عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا ان صلوا بالجماعة الصدر

عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فرادى فهو مستحب وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان الشغل بالجماعة غير التراويح محكروم عندنا وعندنا ليس بكمروه وكلما صلى الامام ترويعة ينتظر قاعدا بين الترويعتين مقدار ترويعة وينظر بين الترويعتين الخامسة والوتر مقدار ترويعة ثم يوتر هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يستحب الانتظار بين كل ترويعتين لان التراويح مأخوذ



من الراحة فيعمل ما قلنا تحقيقاً للاسم وهو في الانتظار بخير ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله  
 لقوله عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة وأهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحتين أسبوعاً وأهل المدينة يصلون في ذلك أربع  
 ركعات فصارت أربع أهل مكة مع الوتر ثلاثاً وعشرين وتراويح أهل المدينة مع ما يصلون بين الترويحات تسعاً وثلاثين فإن استراح على رأس  
 خمس تسليماً ولم يسترح بين كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم (٢٣٥) لا يستحب ذلك لأنه يخالف عمل

أهل الحرمين وان صلوا بين  
 كل ترويحتين فرادى فرادى  
 لا بأس به يستوى فيه  
 الامام وغيره

\* (فصل في وقت التراويح) \*

اختلف المشايخ رحمهم الله  
 تعالى في وقتها حتى عن  
 الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 وجماعة سواه رحمهم الله  
 تعالى ان جميع الليل الى  
 طلوع الفجر وقت لها قبل  
 العشاء وبعده قبل الوتر وبعده  
 لانها سميت قيام الليل فكان  
 وقتها الليل وعامة مشايخ  
 بخاري رحمهم الله تعالى قالوا  
 وقتها ما بين العشاء والوتر  
 ان صلوا قبل العشاء أو بعد  
 الوتر لم يؤدوها في وقتها ولا  
 يكون تراويح لان التراويح  
 عرف بدهل الصحابة رضي  
 الله تعالى عنهم فكان وقتها  
 ما صلوا فيه وهم صلوا بعد  
 العشاء قبل الوتر وقال  
 القاضي الامام أبو علي  
 النسفي رحمه الله تعالى  
 الصحيح انه لو صلى التراويح  
 قبل العشاء لا يجوز ولا  
 يكون تراويح وان صلوا  
 بعد العشاء وبعده الوتر جاز  
 ويكون تراويح لانها سميت  
 للعشاء بمئة سنة ورجل  
 دخل المسجد فوجد الناس

الصدر ولا يطل باختياره السكتي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير  
 للصدر الشهيد حسام الدين \* كوفي سج واتخذ مكة داراً ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر ولا نهلاً  
 استوطنها صار من أهلها فيلحق بالمكي والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا  
 حائض طهرت قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت  
 فليس عليها أن تعود وكذا لو انقطع دمها فلم تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها  
 العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل أن تجاوز المقات فعليها الطواف كذا في  
 محيط السرخسي \* ومن نفروا يطف للصدر فانه يرجع ما لم يجاوز المقات فان ذكر بعد مجاوزة المقات لم يرجع  
 فان رجع رجوع مرة وان عاد بمرة ابتدأ بطوافها فاذا فرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج \*  
 قال الشيخ الامام الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا فرغ من طواف الصدر اتي المقام وصلى عنده  
 ركعتين ثم اتي رضم فيشرب من مائها كذا في الظهيرية \* وكيفيته أن يأتي رضم فيستقي بنفسه الماء فيشربه  
 مستقبل القبلة يتخلع منه ويتنفس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويسبح به وجهه  
 ورأسه وجسده ويصعب عليه ان يسرع ويستحب أن يأتي البيت أولاً ويقبل العتبة ويدخل البيت حافياً ثم  
 يأتي الملتزم كذا في التبيين \* وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة  
 الباب ويقول السائل بيا بك يا لك من فضلك ومغفرتك ويرجو رجلك كذا في الظهيرية \* ويلتزمه  
 ساعة يبكي كذا في الكافي \* وينتبهت باستار الكعبة ان كانت قريبة بحيث يناله او يضع يديه فوق رأسه  
 مبسوطتين على الجدار قائمتين كذا في الجرارائق \* ويصدق خدعه بالحداد ان تمكن من ذلك كذا  
 في الكافي \* ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما يحبه كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان أمكنه أن يدخل البيت فحسن (٢) وان لم يدخل  
 أجراه كذا في محيط السرخسي \* ثم ينصرف وهو عشي وراؤه وجهه الى البيت متباكياً متحسراً على فراق  
 البيت حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي \* واذا خرج من مكة يخرج من الثنية السفلى من أسفل مكة  
 كذا في فتح القدير \* والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو سدت  
 على وجهها شياً جافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية \* بل تسمع نفسها لا غير لاجتماع  
 العلماء على ذلك كذا في التبيين \* ولا ترمل ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق رأسها ولكن تقصر كذا في الهداية  
 \* وتلبس من الخيط ما بد الهامن الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين ولا تلبس المصوغ  
 بوس ولا زعفران ولا عصفر الا أن يكون قد غسل كذا في الكفاية \* ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس الخيط  
 من حرير أو غيره وتلبس الحلي ولا تستلم الحجر انا كان هناك جمع الا أن تجد الموضع خالياً كذا في الهداية  
 \* وفي الحجة وليس عليها أن تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التارخانية \* والخشني المشكل  
 كالمرأة في جميع ما ذكرنا احتياطاً كذا في التبيين

(فصل في المفترقات) ومن أغنى عليه فأهل عنه رفقاؤه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز  
 ولو أمر انسان بان يحرم عنه اذا أغنى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح بالاجماع حتى لو أفاق أو استيقظ  
 (٢) قوله فحسن ان لم يؤذ نفسه أو غيره ولم يكن برشوة ولا فيصرم اه بحرارى

يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء ففتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجدهم في  
 الوتر وهو لم يصل العشاء صلى الوتر معهم لا يجوز تروفي قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز  
 ويخاف عليه في دينه ولو صلى الى غير القبلة متعمداً فظهر انه كان مستقبلاً للقبلة قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى يصير كافراً بالله تعالى  
 اذا لم يتاول قوله تعالى فاني لولوا فتم وجهه الله وان ناول لا يصير كافراً ولا يجوز صلاته وان أصاب القبلة ويستحب تأخير التراويح الى ثلث

الليل والافضل استيعاب اكثر الليل بالتراويح فان آخر والتراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كمالا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس في الصلاة فظن أنهم في التراويح فصلّى معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جازعاً عند البعض لأنه منقلبتى بالافتراض \* اذا قامت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل (٣٣٦) وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يضر شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى

واقي بأفعال الحج جاز كذا في الهداية \* ولا يلزم النائب التجرد عن المحيط حال احرامه عن المعنى عليه كذا في البحر الرائق \* اختلفوا فيه لو استمر معنى عليه الى وقت أداء الأفعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهدة فيطاف به ويسعى ويوقف أولاً بل مباشرة والرفقة لذلك عنه تجزئه فاختار طائفة الأول واختار آخرون الثاني وجعله في المبسوط الاصح كذا في فتح القدير \* وان أحرم عنه أو طاف به أو رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجوز به عنده وقيل يجوز به كذا في محيط السرخسي \* في المتنقي عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عته فمضى به أصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض الا أنه يعقل فانمى عليه بعد ذلك فله أن يصحبه وهو مغمى عليه وطافوا به فلما قضوا الطواف أو بعضه أفاق وقد أغمى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً أجزأه ذلك عن طوافه كذا في المحيط \* ذكر الاسبيجاني ومن طيف به محمولاً أجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان الحامل طواف العرة والمحمول طواف الحج وبالعكس ولو كان الحامل ليس بمحرم فله محمول عما أوجب احرامه كذا في البحر الرائق وهكذا في شرح الطحاوي \* مريض لا يستطيع الطواف فطاف به أصحابه وهو نائم ان كان لم يأمرهم لا يجزئه وان كان أمرهم ثم نام أجزأه وكذلك اذا دخلوا به الطواف أو وجهه ونحوه فنام فطافوا به أجزأه هكذا في المحيط \* مريض لا يستطيع الرمي يوضع الحصاة في كف يده أو يرمى عنه غيره بأمره كذا في محيط السرخسي في صفة الرمي \* ولو قال لبعض من عنده استأجر لي من يعملني فطوف بي ثم غلبته عيناه ونام ولم يضر الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً فأتموه فله أن يردوهم فطافوا به قال استحسن اذا كان في فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك ونام فأنوه واحتملوه ونام لم يجزئه عن الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط \* استأجر وارجالاً فله امرأه فطافوا بها ونوى الطواف أجزأهم ولهم الاجرة وأجزأ المرأة وان نوى الحاملون طلب غريم لهم والمحمول يعقل وقد نوى الطواف أجزأه المحمول دون الحاملين وان كان مغمى عليه لم يجزئه كذا في فتح القدير \* كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره فالمحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف به تطوعاً كان للقدوم وان كان محرماً بالعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارناً فطوافه أولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان لازماً وان لم ينو الطواف لذلك \* ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طاباً للغريم أو هارباً من العدو ولا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفاً وان لم ينو كذا في فتاوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج \* الصبي لو أحرم بنفسه أو أحرم عنه صار محرماً كذا في التبيين \* وفي الاصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار اذا كان صبيلاً لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط \* ولو ترك الجمار والوقوف بالزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها به على ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء \* ثم الاب اذا أحرم عن ابنه الصغير وارتكب به بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير \* وينبغي ان أحرم عن الصبيان أن يجردوه ويلبسوا ثوبين ازاراً وروءاءه ويحجبه ما يحجبه المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لشيء عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لا قضاء عليه وكذلك

وهو الصحيح وذلك لأنها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا قامت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز فضاؤها بعد الوقت لتقضى كما قامت فان قضاها وحده كان نقلاً مستحباً ولا يكون تراويح كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل أنه قد علمهم شفع من الليلة الماضية فاراد القضاء بنية التراويح يحكمه لانه زيادة على التراويح بنسبة التراويح بخلاف التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلي بنية التراويح واما ما سألنا السن اذا تركها بعد زفوه معدود ان تركها بغير عذر استخفافاً وتهاوناً يكون مسيئاً

\* (فصل في نية التراويح) \* ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كالنوى الظهور أو فرض الوقت عند أداء الظهور وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السن بنية الصلاة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو

الصحيح لان صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة أو ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كإحدى المكتوبة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سنة القبر انهما لا تأدئ بنية التطوع وانما تأدئ اذا نوى السنة أو نوى الصلاة متابعة للنبي عليه الصلاة والسلام فعلي هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة أو عن به لي نافله أخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذلك لو كان الامام به لي التراويح فاقا ١٥١ به رجل ولم ينو التراويح ولم صلاة الامام لا يجوز كالأوقدي



سنة آلاف وشئ ، فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين . ينبغي للإمام وغيره إذا صلى التراويح وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات أحراز الفضيلة وهي الختم مرتين . والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يجتمعون في كل عشريال . وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح . وعنه ( ٢٣٨ ) رحمه الله تعالى أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء وإذا فسدت الشفيع من

ويسعى كذا في الهداية \* ولوطاف الحج والعمرة طوافين متوالين من غير أن يسعي بينهما ثم سعي سعيين جاز وأساء كذا في التبيين \* إذا طاف القارن لعمرة ثلاثة أشواط وسعي الهاتم طاف لحنته كذلك ثم وقف بعرفة فطاف للعبدة محسوب من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا أو أتم طواف العمرة ويعبد السعي لهما للعبدة وجوبا للعمرة استحبابا وهو قارن كذا في محيط السرخسي \* إن طاف القارن وسعي أو لا طاف وسعي للعمرة فالاول للعمرة والثاني للحج كذا في الجوهرية الزبارة \* قارن طاف لعمرة وسجدة وسعي ينوي أن يكون لحنته كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط \* ولا يخلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية \* إذا جرى جرة العقبة يوم النحر يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك كذا في فتاوى قاضيان \* ويتحلل بالخلق عندنا لا بالذبح كذا في الهداية \* وإن كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يخلق أو يقصر كذا في فتاوى قاضيان \* والمتنع من يأتي بأعمال العمرة في أشهر الحج أو يطوف أو كثر طوافها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحجم من عامه ذلك قبل أن يلبأ بهل بينهما المماصحة كذا في فتاوى قاضي خان \* سواء حل من أحرامه الاول أو لا كذا في محيط السرخسي \* وليس من شرط التمتع وجود الأحرام بالعمرة في أشهر الحج بل إذا وافقها أو أداها كثر طوافها فلو طاف ثلاثة أشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الأربعة الباقية ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير \* فلو طاف المتمتع أكثر طواف عمرته قبل أشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً للعمرة ومفرداً للحجة ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية \* ولا يشترط أن يكون من عام الأحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرم في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من العام القابل ثم طاف لعمرة من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق \* والألزام الصحيح أن يرجع إلى أهله ولا يكون العود إلى مكة مستحبة عليه كذا في المحيط \* والألزام الصحيح أنما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى أما إذا ساق الهدى فالإمامة فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج \* وإذا اعتمر في أشهر الحج ثم حل منها ورجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وإذا اعتمر في أشهر الحج وطاف لها ثلاثة أشواط وحل ورجع إلى أهله ثم رجع إلى مكة وقضى ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف أربعة أشواط ثم رجع والمسئلة بجهاها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي \* ولوا اعتمر في أشهر الحج ثم عاد إلى أهله قبل أن يحل منها أو لم يلبأ بهل وهو محرم ثم عاد بذلك الأحرام فاتم عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما إذا طاف لعمرة ثلاثة أشواط أو أقل ثم عاد إلى أهله وهو محرم ولأنه رجع إلى أهله بعد ما طاف أكثر الطواف لعمرة أو كله فلم يحل وألم يلبأ بهل محرماً عاد أو أتم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية \* والمتنع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة المتمتع الذي لا يسوق الهدى أن يتدئ من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويعطوف لها ويسعى ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج \* والأحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا التمتع حتى لو أحرم بها من دوزة أهله أو غيرها جاز وصار متمتعاً وكذا الحل بعد الفراغ منها ليس بجتمه بل له الخيار أن شاء تحلل وأن شاء بقي محرماً حتى يحرم بالحج كذا في التبيين \* ويقطع التلبية إذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج \* ثم يقيم عكة حلالاً كذا في الهداية \* وليست الإقامة بمكة

التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بجماقرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في الصلوات الجائزة وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقصود هو القراءة ولا فساد في القراءة ولو جعل الختم له أن يفنح من أول القران في بقية الشهوران ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يكره ما ذكرنا أن المقصود هو الختم ويكره أن يجعل بختم القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يعانون وكما رتل فهو أحسن وكذا لو قرأ الأناعام في ركعة واحدة كره إذا كان يعل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بان كان القوم يعانون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلاة لا ثواب الختم وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه سئل أي جعل الإمام للفرصة قراءة على حدة أو بخط فقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يعمل إلى ما هو

أخف على القوم وسئل أيضاً عن الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح أي زيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا ينقل على القوم يزيد من الصلوات والاستغفار ون علم أنه ينقل على القوم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفاً بأهل زمانه فهو جاهل ويأتي بالناس في كل شفع وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة فليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي للقوم أن يقدموها في التراويح الخوضون ولكن يقدرون الدرستقون فان الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن

يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك كان الإمام الحائري لا يترك مسجده وكذلك كان غيره وأخف قرأته من أحسن والأفضل تعدل القراءة بين التسليمات فإن خالف لأبأس به أما في التسليمات الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولوطول الأولى على الثانية في القراءة لأبأس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التسوية بين الركعتين كافي الظهر والعصر عندهما وحكي (٣٣٩) عن المشايخ رحمه الله تعالى أنهم جعلوا القرآن على خمسمائة

واربعين ركوعاً وعلوا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار التي تدل على أن الله القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشر من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً لقرآن في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

(فصل في التسليم في التراويح)

إذا سلم الإمام في ترويحة فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يذبح عليه بقول الغير وإن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادفاً عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الإمام وبين جميع القوم إن كان الإمام على يقين يعمل بما كان عنده وإن وقع الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما يكره إذا تيقنوا بالزيادة

شرطاً بل معناه أنه إذا أراد أن يقيم الحج من عامه ذلك فليقم حلالاً إلى وقت إحرام الحج ولو أقام بمكة حراماً جاز كذا في السراج الوهاج \* فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس يلزم كذا في الهداية \* والمسجد أفضل ومكة أفضل من غيرهما من الحرم هكذا في فتح القدير \* وهذا الوقت ليس يلزم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهرة النيرة \* ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين \* وكلما عمل فهو أفضل كذا في الجوهرة النيرة \* ويقع ما يقع له الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمتع بعدما أحرم بالحج طواف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير \* ويجب الدم على المتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحلق رأسه حتى يذبح وإن كان معسراً لا يجزئ الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وانما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد إحرام العمرة إلى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة والأفضل أن يصوم هذه الأيام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوماً قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية \* ولا يجوز صومها إلا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم إن شاء تابعه وإن شاء فرقه كذا في الجوهرة النيرة \* فإذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضت أيام التشريق عندنا كذا في الظهيرية \* وإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج حاز عندنا كذا في القدوري \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعدما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل إلا بالهدى \* ولو وجد الهدى بعدما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة أيام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة أيام ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى فصدومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو لم يصم الأيام الثلاثة لم يجزئه الصوم بعد ذلك ولا يجزيه إلا الدم فإن لم يجد هدياً وحل فعليه دم للتعبد ودم لا حلاله قبل أن يذبح ولا دم عليه ترك الصوم كذا في الظهيرية \* وإذا عجز عن الأداء وأوصى لم تجزئه الفدية إنما يلزمه الدم عنه كذا في التتارخانية \* ولو صام مع وجود الهدى ينظر فإن بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزئه وإن هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين \* وحكم القارن حكم المتمتع في وجوب الهدى إن وجدته والصيام إن لم يقدر عليه كذا في الظهيرية \* فإذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدوري \* وهو أفضل من الأول الذي لم يسق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو كان ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتمتع كان له ذلك ويقع بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* القرآن في حق الآفاق أفضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه أفضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية \* وكذلك أهل المواقيت ومن دونها إلى مكة في حكم أهل مكة كذا في السراج الوهاج \* إذا نزع المكي إلى الكوفة وقرن صحف قرآنه ولو خرج إلى الكوفة وأهل بالعمرة واعتمر ثم لم يكن متمتعاً ولو أن المكي خرج إلى الكوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً صح المله مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط \* لو أحرم للعمرة قبل أشهر

ورأوا الزيادة تراويعها هنا يصلون التسليمات الأخرى بنية إتمام التراويح فلا يكره كل تطوع بعد العصر إنما يكره إذا شرع فيه مع العلم به أما إذا شرع في التطوع بنية العصر ثم علم أنه قد كان أدى العصر فإنه يتم صلاته ولا يكره كذا هوذا وقال بعضهم يتركون ولا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح والصحيح أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً (فصل في السهو) إذا سلم الإمام أربع ركعات بتسليمات واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس فسد صلاته وهو قول محمد ورفعهما الله تعالى ويلزمه قضاء هذه التسليمات

وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقسدا ولا  
لم تقسدا اختلوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تنوب عن تسليمة أو تسليمتين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
تنوب عن تسليمتين لأن الأربع لما جاز وجب أن تنوب عن تسليمتين كمن أوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليمتين فصلى أربعاً  
بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن أبي (٣٤٠) يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز فكذا هنا وكذا الوصل الأربع قبل الظهر ولم يقعد

الحج فضاءها وتحلل وأقام عكة فأحرمت بعمرته ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فإن كان حين فرغ من الأولى  
خرج جاوز الميقات قبل أشهر الحج فاهل منته لعمرة في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وإن كان جاوز  
الميقات في أشهر الحج لم يكن متمتعاً إلا إذا خرج إلى أهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتمر كوفي في  
أشهر الحج وأقام عكة أو بصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً كذا في المتنون \* ولو اعتمر في أشهر الحج ثم  
أفسدها أو أتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك أن  
قضاها قبل أن يرجع إلى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع إلى الميقات يكون  
متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع إلى موضع لاهله المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من  
عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً إلا أن يرجع إلى أهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في  
فتاوى قاضيان \* وهذا إذا اعتمر في أشهر الحج وأفسدها ولو أنه اعتمر قبل أشهر الحج وأفسدها ثم أتمها على  
الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت أشهر الحج وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون  
متمتعاً بالاجتماع ولو عاد إلى غير أهله ولحق بموضع لاهله المتعة والقران ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج  
من عامه ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقته أشهر الحج وهو  
من أهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً وإن رأى هلال شوال  
داخل الميقات ولحقته أشهر الحج وهو ليس من أهل التمتع وتوجه إليه النهي عن التمتع فلا يرتفع عنه النهي  
حتى يلحق بأهله وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون متمتعاً في الوجهين هكذا في شرح الطحاوي  
ومن اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فأيهما أفسد مضى فيه وسقط دم المتعة كذا في الهداية \* ولو تمتع  
وضحى لم يجزئه عن المتعة كذا في الكنز

### (الباب الثامن في الجنايات) وفيه خمسة فصول

(الفصل الأول فيما يجب بالتطيب والتدهن) الطيب كل شيء له رائحة مستلذة ويعده العقلاء طيباً  
كذا في السراج الوهاج \* قال أصحابنا بالاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع فوع هو طيب محض  
معد للتطيب به كالسند والكافور والعنبر وغير ذلك تجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لا يرى  
عنه بطيب تجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه ما  
كأنهم فسواه كل أواذهن أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه  
أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج وبه تفرقه الاستعمال  
فإن استعمل استعمل الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وإن استعمل في ما كحل أو شقاق رجل  
لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع \* ولا فرق في المنع بين بدنه وأزاره وفراشه كذا في فتح القدير \* فإذا  
استعمل الطيب فإن كان كثيراً فاحشاً ففيه الدم وإن كان قليلاً ففيه الصدقة كذا في المحيط \* واختلف  
الشافعية في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض ما يحنأ اعتبروا الكثير بالعضو الكبير نحو الفخذ  
والساق وبعضهم اعتبروا الكثير بربع العضو الكبير والشافعية اعتبروا القليل والكثير في نفس

على رأس الركعتين جاز  
استحساناً وقال الفقيه أبو  
جعفر والشيخ الإمام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى في التراويح تنوب  
الأربع عن تسليمة واحدة  
وهو الصحيح لأن القعدة على  
رأس الثانية فرض في  
التطوع فإذا تركها كان  
ينبغي أن تفسد صلواته أصلاً  
كلها وجه القياس وإنما  
جاز استحساناً فأخذنا  
بالتقياس وقتلنا بفساد الشفع  
الأول وأخذنا بالاستحسان  
في حق بقاء التخرصة وإذا  
بقيت التخرصة صح شروعه  
في الشفع الثاني وقد أتمها  
بالقعدة فجاز عن تسليمة  
واحدة وعن أبي بكر  
الاسكاف رحمه الله تعالى  
أنه سئل عن رجل قام إلى  
الثالثة في التراويح ولم  
يقعد في الثانية قال إن  
تذكر في القيام ينبغي أن  
يعود ويقعد ويسلم ما لم يقعد  
الثالثة بالسجدة وإن تذكر  
بعد ما ركع الثالثة وسجد  
فإن أضاف إليها ركعة أخرى  
فإن هذه الأربعة عن  
ترويحة واحدة يعني عن  
الركعتين وهذا الذي  
ذكرنا إذا صلى أربع ركعات

ولم يقعد في الثانية وإن تعد على الثانية قدر تشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز إلا عن تسليمة واحدة وعلى الطيب  
قول العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لأنه جمع المتفرق ولم يخل بشيء فيجوز كالأول وأوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليمتين  
فصل أربعاً بتسليمة واحدة وقعد في الثانية فإنه يجوز فكذا هنا وإن صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين إما أن تعد في  
الثانية أو لم يقعد فإن قد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الأول فإذا أفسد

الشفع الثاني بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا أو عامدا الأشك ان في القياس وهو قول محمد وزفر رجمهما الله تعالى واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير وأما في الاستحسان هل تفسد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهما الله تعالى اختلافا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجزئ عن شيء وقال بعضهم تجزئ عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنقل بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الأول لا يجزئ به (٣٤١) وجه قول الفريق الثاني ان التطوع

معتبر بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز عن تسليمة لانه يضم الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصار كأنه لم يقعد أصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الثانية لان القعدة على رأس الرابعة مشروعة بخازن واذا لم تجز الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولتين وهل يلزمه الثالثة شيء ان كان ساهيا لا شيء عليه لانه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التحريم لم تفسد فصع شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة بغير علة فاسدة قياسا وانما يصح الشروع في الشفع الثاني عنده اذا قعد للشفع الثاني في موضعه

الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككثير من ماء اللورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبارة للعضو لا للطيب حتى لو طيب به عضوا كاملا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة \* وان كان الطيب كثيرا فالعبارة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربيع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين \* هـ ذافي البدن وأما الثوب والفرش اذا الترق به طيب اعتبر فيه القلب والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والا فيقع عند المبطل كذا في النهر الفائق \* ويستوى في وجوب الجزاء بالطيب الذكروا والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع \* ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس كذا في التبيين \* وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهم ما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كفر لأول فعله دم آخر الثاني وان لم يكفر لأول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج \* وان خضب رأسه بخضاب يجب الدم وهذا اذا كان مائة وان كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس (١) كذا في الكافي \* ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لأجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء ما اعتباره بأنه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية \* ولا يغسل رأسه وحبته بالخطمي فان غسّل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب فان كان من رآه ساهيا اشنا كان عليه الصدقة وان كان ساهيا طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يجب بلبس الخيط \* ولو لمس طيبا فزق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يلزق به فلا شيء عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فمن اكتمل بكل طيب مرة أو مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة بجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداها مع الأولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرا الأولى (٢) كذا في البحر الرائق \* ولو كان الطيب في طعام طيب وتغير فلا شيء على المحرم في أكله سواء كان توجداً لمحتة أو لا كذا في البدائع \* وان خلطه بما يؤكل بلا طيب فان كان مغلوبا فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت معه الرتبة كره وان كان غالباً وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان غالباً قدم والا فصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب دم كذا في النهر الفائق \* وان أكل غير الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع \* لو دخل ميتا قد أجزع فعلق بشو به رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع به منه بخلاف ما لو استخمره بشو به فعلق بشو به فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع به منه وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادهن بدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادهان التي في الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غير مطيب بأن ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا وجب (١) قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقوله هم ان التغطية بما ليس معتادا لا توجب شيئا وأجاب عنه في رد المحتار فراجع اهـ بحر اوى (٢) قوله ما لم تبرا الأولى فان برئت الأولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كافي الباب اهـ بحر اوى

(٣١ - فتاوى اول) وأما على قول الفريق الأول لما جاز الثلاث عن تسليمة واحدة هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه وان كان عامدا يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهما الله تعالى لان شروعه في الشفع الثاني قد صح وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات لم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد وزفر واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراخي عليه قضاء التراخي وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهيا فكذا وان كان عامدا عليه مع التراخي عشرون ركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراخي في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة (٣٤٣) ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في

الجزء بالتطيب فلا بد من ازالته من بدنه أو ثوبه فلم يلزمه بعد ما كفر له اختلقوا في وجوب دم آخر لبقائه وأظهر القواين الوجوب كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شيء بشم الرياح والطيب والتمسار الطيبة مع كراهة شبهه كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ولوربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً في طرف ازاره لم يمتعه الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجرداً لم يمتعه ولا بأس أن يقعد في مكان عطاراً وموضع يتجرف فيه إلا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستشماع الرائحة ولا بأس بكل الخبيص للمعمر وهو الخلاء المزعر كذا في السراج الوهاج \* ولو تطيب قبل الاحرام ثم انتقل بعده من مكان الى آخر من بدنه فإنه لا شيء عليه انفاً كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوم الى الليل فعليه دم وان كان أقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط \* سواء لبسه ناسياً أو عامداً عالماً أو جاهلاً مختاراً أو مكرهاً كذا في البحر الرائق \* اذا أدخل منسكبه القباء دون أن يدخل يديه في الكين لاشئ عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زرا القباء أو الطيلسان يوماً لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شد الازار بجبل يوماً كره له ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير \* ولو لبس المحرم المحيط أياماً فان لم ينزعه ليلاً ونهاراً يكفيه دم واحد بالاجماع وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوماً كاملاً فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ لا ترى أنه لو احرمه وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوماً كاملاً فعليه دم ولو نزره وعزم على تركه ثم لبس ان كفر لا ذل فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه الا دم واحد بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو لبس قيداً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي \* ولو غطى المحرم رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة \* وكذا اذا غطاه ليله كله سواء غطاه عامداً أو ناسياً أو نائمًا كذا في السراج الوهاج \* اذا غطى ربيع رأسه فصدقه يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط \* ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوماً كاملاً فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو عصب موضعاً آخر من جسده لاشئ عليه وان كرر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير \* ولو حبل المحرم شيئاً على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بروحها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط \* واذا ألبس المحرم محرماً أو حلاً لا محيطاً أو محيطاً بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية \* ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قبض واحد فلبس قبضين أو قبضاً وجبة أو اضطر الى القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة أو القلنسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوباً بالضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوماً أو يومين فدام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه

كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربع اذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز ثمة عن تسليمة واحدة يقول هاهنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة ثمة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضاً كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى اذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهياً وقعد على كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليمتين لان عندهما الزيادة على الاربع مكروهة فلا تنوب الزيادة عن التراخي وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز به عن ثلاث تسليمات وذلك ست ركعات لان عنده الى الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات وان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز عن تسليمتين لان ما زاد على الاربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

رواية الجامع الصغير يجوز عن ثلاث تسليمات لان الزيادة على الست مكروهة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع تسليمات لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرواية لثانة يجوز عن خمس تسليمات وفي الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراخي كلها بتسليمة واحدة عدان قعد في



كل ركعتين يجوز عن الكل على قول العامة وعند البعض يجوز عن تسليمة واحدة كافي الاربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في اخرها في القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمة واحدة كالأصلي أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح انه ينوب عن تسليمة واحدة فكذلكها \* امام شرع في الوتر على ظن انه أتم التراويح فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمة واحدة فلم على رأس ركعتين لم يجر ذلك (٣٤٣) عن التراويح لا نه ماصلي بنية التراويح

\*) (فصل في امامة الصبيان في التراويح) \*

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلج رجهم الله تعالى لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير ابن يحيى رجه الله تعالى انه سئل عنها قال تجوز اذا كان ابن عشر سنين وقال شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلاته ليست بصلاة على الحقيقة فلا يجوز امامته كامامة المجنون وان أم الصبيان يجوز لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى

\*) (فصل في أداء التراويح قاعدة) \*

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو صلى سنة الفجر قاعدة بغير عذر لا يجوز فكذلك التراويح اذ كل واحد منهم ماسنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا التراويح قاعدة بغير عذر وفروا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو الصحيح الآن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم

الا كفارة الضرورة وان تيقن بزوال الضرورة فعليه كذا فان كان ان كفاة ضرورة وصفاً فاختار هكذا في البدائع \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابية مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة \* والمحرم اذا مرض أو أصابه الجوى وهو يحتاج الى لبس الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الجوى وأصابته جوى أخرى أو زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوى \* ولو حضر عدو فأحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فنزع ثم عاد أو كان العدو لم يبرح مكانه فكان لبس السلاح فيقاتل بالنهار ويرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو \* والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع (الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجز به غيره كذا في شرح الطحاوى \* سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* وكذلك اذا حلق ربيع رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوى \* واذا حلق ربع لحية فصاعداً فعليه دم وان كان أقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج \* وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية \* وان حلق عاتقه أو باطنه أو تنقهما أو أحدهما فعليه دم كذا في السراج الوهاج \* وان حلق من إحدى الابطين أكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوى \* ولو حلق موضع الجمجمة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ضيخان \* وان أخذ من شارب ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربيع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية \* واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به الفخذ والساق والابط دون الرأس واللحية كذا في المحيط \* وان تقم من رأسه أو من انفه أو لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضى خان \* أصابع وشعره أقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحيته فانتثر منه شعره فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج \* اذا حلق رأسه وأخذ لحيته وابطنيه وكل يده فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر ولو حلق في مجلس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر ربيعاً ثم وثم حتى حلق كله في أربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر الاول هكذا في فتح القدير \* حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امر طائفاً كان المخلوق رأسه أو مكرهاً كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولو حلق الحلال برأس محرم بامر أو بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا ير جمع بذلك على المالك كذا في فتاوى قاضى خان \* وعلى المالك الحلال الحلال صدقة كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطمع ماشاء كذا

ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدة بعذر أو بغير عذر واقتدى به قوم قيام اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في قول محمد رحمه الله تعالى ويصح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان أولى بالجواز واذا صح اقتداء القائم بالقاعد اذ اتفوا في استحباب القوم قال بعضهم

المستحب القوم أن يبعدوا عن صورة المخالفة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الحاصل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب القيام للقوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الامن عذروا وقال محمد رحمه الله تعالى يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل اذا أم قاعدا في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره ولو لم يخاله خاصة قال بعض (٣٤٤) المشايخ رحمه الله تعالى انما ذكر قوله لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعد وقال

في الهداية \* من أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم وكذا القارن أو المتمعن اذا أخر الذبح حتى مضت أيام النحر كذا في المحيط \* قارن خلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين \* وليس للمعمر أن يقص أطرافه فاذا قص أطرافه يد واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قل أطرافه يد واحدة أو رجل واحدة في مجلس واحد يكفيه دم واحد \* ولو قل ثلاثة أطرافه يد واحدة أو رجل واحدة تجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قل خمسة أطرافه يد واحدة أو رجل واحد ولم يكفر ثم قل أطرافه الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دمان ولو قل خمسة أطرافه يد واحدة في مجلس واحد وحلق ربيع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد أو جالس مختلفه فعليه بكل جنس دم على حدة ولو قل خمسة أطرافه من الاعضاء الاربعه المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قل من كل عضو من الاعضاء الاربعه أربعة أطرافه تجب عليه الصدقة وان كان جلت سائمة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي \* انكسر ظفر المخرج وتعلق فأخذته فلا شيء عليه كذا في الكافي \* وحكم النتف والقص والاطلا بالنورة والقاع بالاسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فعل محتسرا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بعله أو ضرورة فعليه أى الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي \* وذلك اما النكاح أو الصدقة أو الصوم فان اختار النكاح ذبح في الحرم كذا في المحيط \* وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بجمعه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي \* وان اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أى مكان شاء كذا في المحيط \* ان شاء نابع وان شاء فرق كذا في شرح الطحاوي \* وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والافضل أن يتصدق على فقرا مكة ولو تصدق على غيره قراء مكة جاز كذا في المحيط \* ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوي

(الفصل الرابع في الجماع) الجماع فيمادون الفرج والممس والقبلة يشمله ولا تنفسد الحج والعمره أنزل أولم ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي \* وكذا الوعاقة بها شهوة ولو أتى بهيمة فابولها فلا شيء عليه الا اذا أنزل فوجب عليه الدم ولا تنفسد حجته ولا عمره هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمره \* وان نظر الى فرج امرأته بشهوة فامتنع لا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* وكذا ان أطل النظر أو كرر كذا في غاية البروجي شرح الهداية \* وكذا الا تلازم لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* اذا كان مفردا بحجة وجامع امرأته قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجته لماذا التقي الختانان وغابت الحشفة وعليهما المضى والانتقام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم ويجزئ الشاة في ذلك وعليه اقضاء الحجة من قابل ولا تجب عليهما العمره كذا في شرح الطحاوي \* ويستوى فيه الوطء من نسيان أو عدا كراهة نوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط

بعضهم انما ذكر قوله بما لان عنده المستحب لقوم ان يبعدوا ويكره للقتدى ان يبعد في التراخي فاذا أراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكامل في الصلاة والتشبه بالمناقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له أن يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة من النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على السطح في شدة الحر لقوله تعالى قل نارجهم من أشد حر لو كانوا يفقهون وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم واحدة لان في وضع اليد على الارض تشبه بالمناقين ويكره عدا كراهة في التراخي يحل فيه من اظهار الملافة وكذا يكره أن يقوم عند الجوع والعطش ايت هذا لم يكتب علينا

(فصل في الوتر) \* اختلفوا ان أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه

لما جاز لا اداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالكتوبة فاذا انت الامام بقنت المقتدى أم يسكت روى عن أبي السرخسي يوسف رحمه الله تعالى انه بانا ياران شاء قنت وان شاء أمن وعنه رواية انه يفت المقتدى الى أن يبلغ الى قوله ان هذا يكفى كذا في محيط حنبلي يسكت وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقنت المقتدى ثم ماذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت الى أن يبلغ الامام موضع الدعاء فينشد يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يجهر في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات الخلاف على العكس وقبل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام لتعلم القوم درويان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والعجابه رضي الله تعالى عنهم تعلموا دعاء القنوت من قراءته وان كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الاذكار والدعاء والاختفاء واختلقوا انه يرسل يديه في القنوت أم يعتد سئل عنه محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فقال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يرفع يديه اذا كبر للقنوت غير سلمهما في (٣٤٥) القنوت والمختار عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يرفع يديه للتكبير ثم يعتد في القنوت كما في القراءة

وقدم هذا فيما تقدم واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قالوا لا يصلي في القعدة الاخيرة وكذا لو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى ساهيا لا يصلي في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين أما في تكبيرات صلاة الجنازة اذا كبر الامام خسا لا يتابعه المقتدى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان ذلك منسوخ واذا قنت في الركعة الاولى والثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع وان شك انقثت في الثالثة أم لا يتخير فان لم يحضره رأى يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو صلى خاف من يقنت في صلاة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلاة الفجر منسوخ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقنت

السرخصي \* ولو كان الزوج صبيما يجامع مثله فسد جهاده ولو كانت هي صبية أو مجنوناً انعكس الحكم كذا في فتح القدير \* ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الاדם واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما ما دام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو جامع مرة بعد أخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه لذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو مجلسين متعدي كذا في شرح الطحاوي \* ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه جامع ناسيا أو عامدا كذا في فتاوى قاضيتان \* ويجب على كل واحد منهما ما بدنه ولو جامعها مرة أخرى ان كان في مجلس واحد لا تجب عليه الابدنة واحدة وان كان في مجلسين تجب عليه بدنة للادول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وان كان الجامع الثاني على وجه الرض فلا دم عليه للثاني كذا في المحيط \* وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في الكافي \* ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره لا شيء عليه \* ولو طاف لها ثلاثة أشواط تجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح الطحاوي \* ولو لم يحلق حتى طاف للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين \* وان جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثره فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية \* وان جامع المعتر مرة بعد أخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح \* هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه هكذا في شرح الطحاوي \* وان كان فارنا وجامع قبل أن يطوف لعمرته فسدت عمرته وحجته ويضي فيه ما وعليه حجة وعمرته من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط \* وعليه شاتان كذا في محيط السرخصي \* وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط وان جامع بعد ما وقف بعرفة لا تفسد عمرته ولا حجته وعليه جزور وحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط \* ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة أو أكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق أو التقصير تجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جميعا \* ولو جامع مرة أخرى فان كان في المجلس الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان وتخير به شاتان هكذا في شرح الطحاوي \* وان كان متمتعاً لم يدرسقى الهدى مع نفسه فالحجوب فيه كالحجوب في المفرد بالحج والمفرد بالعمره وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف بعرفة ولزم الدم متى جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط \* والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا خومت نائمة أو مكرهة أو جامعها صبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على المصطفى اذا ملك نصيبا تاما ماحولا كاملا والمال النامي نوعان السائمة ومال التجارة أما السائمة فهي الرعية التي تسكن في الرعي يطلب منها العين وهو النسل والابن فاذا علفها في مصر أو غير مصر فهي علفوة وليست بسائمة وان كان يعلفها في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعير في ذلك لا كثة السنة فان كانت راءة في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة فراعاه سنة أشهر أو أكثر لم تكن سائمة الا ان ينوي أن يجعلها سائمة بمنزلة عبد التجارة اذا اراد أن يستقدمه سنين فيستخده فهو للتجارة على حاله الا ان

يؤى أن يخرجهم من التجارة ويجعله للخدمة وما يطالب منها المذمومة دون العين كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة أن يستعملها أو يعلقها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيه سائمة لا نه كانت سائمة فلا يخرج عن أن تكون سائمة بمجرد النسيئة من غير فعل وكذا لو ورث سائمة فحال الحول كان عليه زكاتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب النسيئة من البذل (٣٤٦) لامن العين \* وذ كورا السوائم وانما هو ذ كور هامة انما هي حكم الزكاة سواء والله أعلم

### (فصل في صدقة الابل)

الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنة أجزأه الا أن العود هو الافضل ولو رجع الى أهله وقد طاف بمحدثان عاد وطاف حازوان بعت بالشاة فهو أفضل كذا في التبيين \* ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فبادونها عليه شاة فلا يرجع الى أهله أجزأه أن لا يعود ويبعث بشاة كذا في الهداية \* ولو طاف الاقل من طواف الزيارة بمحدثان رجع الى أهله يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة اذا بلغت قيمته ما فانه يتقص منها ما شاء ولو طاف أقله جنباً ورجع الى أهله يجب الدم ويحجز به الشاة وان كان بمكة فاعاده طاهر اسقط ما وجب عليه وعند أبي حنيفة رجه الله أن أعاده في أيام النحر سقط وان أعاده بعد هاتجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم أجزأه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ومن طاف طواف الصدر بمحدثان فاعليه صدقة وهذا هو الاصح وان طاف أقله بمحدثان فاعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم ويحجز به الشاة ان كان رجع الى أهله وان كان بمكة وأعاده سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق ولو طاف أقله جنباً ان رجع الى أهله يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة وأعاده سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو ترك طواف الصدر أو أكثره يجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر كذا في الكافي \* اذا طاف للزيارة جنباً ووجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار تارك طواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بخلاف ما يجب عليه دم آخر لتأخير طواف الزيارة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو طاف طواف الزيارة بمحدثان وطاف في آخر أيام التشريق طاهراً فعليه دم كذا في التبيين \* وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبداً وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر ودم وان ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ودم ترك أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة لترك الثلاثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف الصدر ودم وان طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط كان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز رجه عندنا وعليه شاة ان شاء نقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث به ما يذبحان في العام الثاني بمنى كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن طاف

ليس في مبادون خمس من الابل السائمة زكاة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثمانين بنت لبون وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقبة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة وفي ستة وسبعين بنت لبون وفي إحدى وتسعين حققتان الى مائة وعشرين فان زادت الى مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم ففي مائة وخمس وعشرين حققتان وشاة وفي مائة وثمانين حققتان وشاة ثان وفي مائة وخمس وثمانين حققتان وثلاث شياه كذا الى مائة وخمس وأربعين فيجب فيها حققتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حققات فاذا زادت على مائة وخمسين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن تبلغ الزيادة خمساً وعشرين فيجب فيها طواف بنت مخاض مع الحقات الثلاث التي كانت وفي ست وثمانين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقبة فيجب في مائة وستين أربع حققات الى مائتين ثم في كل خمسين حققة ان شاء أدى من المائتين أربع حققات وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عند النسيئة الزكاة

تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن تبلغ الزيادة خمساً وعشرين فيجب فيها طواف بنت مخاض مع الحقات الثلاث التي كانت وفي ست وثمانين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقبة فيجب في مائة وستين أربع حققات الى مائتين ثم في كل خمسين حققة ان شاء أدى من المائتين أربع حققات وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عند النسيئة الزكاة

(فصل في صدقة البقر) ليس فيمادون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تبسع أو تبسعة وهي التي طعنت في السنة الثامنة وفي أربعين من البقر مسنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة وربع عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تبسع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فإذا بلغت خمسين فقيمها مسنة وربع (٢٤٧) مسنة وروى اسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشي في

الزيادة على الأربعين حق يبلغ ستين ففيها تبسعان أو تبسعتان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى اتفقوا على ان فمأزاد على الستين الاوقاص تسع وتسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبسع أو تبسعة ففي سبعين يجب مسنة وتبسع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبسعة وفي مائة مسنة وتبسعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسع وفي مائة وعشرين ان شاء أدى ثلاث مسنتان وان شاء أدى أربعة تبسعة والجواميس بمنزلة البقر

(فصل في صدقة الغنم)

ليس فيمادون الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة شاة الى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زيادة الغنم في رواية الاصل الا الثاني وهو الذي طعن في السنة الثانية وروى الحسن عن أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاضحية والجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا الثاني في قواهم أخذنا ذكره الا في فيه سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز أخذ الكرا لأن يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من أنوع ادونها ومن ادونها أرفعها ولمن عليه الزكاة ان يدفع الارفع ويسترد الفضل على الوسط أو يدفع الادون ويرد الفضل الى الوسط المتولد من الطهي والغنم اذا كان الامن من الغنم فهو من الغنم عندنا

طواف القدوم بمحذ نافلة صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج \* وذ كرفي غاية البيان ان طواف محذ ناسي ورمل عقبيه فهو جائز ولا فضل أن يعيدها مع قبب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعى ورمل عقبيه فإنه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق \* اذا طاف للعمرة محذ ناسي وجنباً فإدام بمكة يعيد الطواف فان رجع الى أهله ولم يعد في الحديث تلزمه الشاة في الجنب تكفيه الشاة استحسننا كذا في المحيط \* ومن طاف للعمرة وسعى على غير وضوء فإدام بمكة يعيدها فإذا أعادهما لاشي عليه فان رجع الى أهله قبل أن يعيد فعليه دم ترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بادهاء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا أعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية \* وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وجهه تام كذا في القدوري \* وان سعى جنباً أو حائضاً ونفساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الأشهر كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف راجعاً أو محملاً أو سعى بين الصفا والمروة راجعاً أو محملاً وان كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فإدام بمكة فإنه يعيد واذا رجع الى أهله فإنه يري ذلك دماً عندنا كذا في المحيط \* ومن أقاض من عرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لافرق بين أن يفيض باختياره أو بتدبيره هكذا في السراج الوهاج \* ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية \* ولو ترك الجمار كلها أو رمى واحدة أو جمره العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك أقلها تصدق لكل حصاة نصف صاع الا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار \* وتجب شاة بتأخير الناسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق الحج أو للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتنع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد كذا في البحر الرائق

### (الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان الممنوع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان يرى وهو ما يكون بآله وتناسله في البر والبحر وهو ما يكون بآله في الماء لان المولود هو الاصل والتعشيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الأول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين \* ان قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون \* ويستوى في ذلك العلة والناسي والناطئ والمبتدئ يقتل الصيد والعائد الى قتل صيداً آخر كذا في السراج الوهاج \* والمبتدئ في الحلب والعائد فيه سواء كذا في التبيين \* والمملوك والمباح سواء كذا في المحيط \* والجزاء قيمة الصيد بان يقومه عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لا اختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بركة لا يباع فيها الصيد يعتبر أقرب المواضع منه عما يباع فيه هكذا في التبيين \* ثم هو مخفى القيمة ان شاء اشترى بها هدياً وذبحه ان بلغت القيمة هدياً وان شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير وان شاء صام كذا في الكافي \* فان اختار الصوم قوم

يجب فيها الزكاة يعتبر الام كاعتبر في الرق والحرية وكذا المتولد من البقر الاهلي والوحشي **فصل في صدقة الجملان والفصلا**  
**والجاجيل** لا تجب فيها الزكاة ولا يعتد بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يجب  
 في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة فان كان في الصغار مستحب فيجب فيها ما يجب  
 في الكبار في قولهم الا أن عندهما (٣٤٨) ما يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان

المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع وما وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء  
 صام عنه يوما وان شاء أخرجه طعاما كذا في الايضاح \* وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم  
 القدر الواجب أو يصوم يوما كاملا كذا في الكافي \* وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق  
 بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين \* وان ذبحه في الحل لم  
 يجزئه عن الهدي وأجزأه عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من  
 حنطة اذا بلغ قيمته والا فيكمل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان  
 الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط \* وان اختار الهدي وفضل منه شيء لا يبلغ الهدي فهو  
 بالخيار في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من يوم ما وان شاء تصدق به وآتى كل مسكين نصف صاع  
 وان شاء تصدق بالهض ويصوم بالهض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما  
 أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما أو ذبح الآخر أي التكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كذا في  
 التبيين \* ولو قتل الحرم صيدا في الحرم فعليه ما على الحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل  
 الحرم كذا في النهاية \* الحلال اذا قتل صيدا في الحرم فحكه على ما ذكره الا أن الصوم لا يجوز فيه والقارن  
 اذا قتل صيدا فعليه جزا أن كذا في شرح الطحاوي \* ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها  
 فعليه الجزاء ولا يتجاوز ب قيمته شاء وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا  
 في السراج الوهاج \* الحرم اذا قتل بازيا معلما فانه يجب عليه قيمته بازيا معلما بالغة ما بلغت لصاحبه ويجب  
 عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألف وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلم لصاحبه وغير  
 معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وكذا لو ألتف حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما هكذا في محيط  
 السرخسي في باب قتل الصيد \* محرم جرح صيدا فان مات منه ضمن قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر  
 لا يضمن وان بقي له أثر يضمن النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا  
 في محيط السرخسي في قتل الحرم الصيد \* فان وجد بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن  
 الجرح فقط كذا في النهر الفائق \* ولو جرح صيدا أو تنف شعره أو قطع عضو منته ضمن ما نقصه ولو تنف  
 ريش طائرا أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية \* محرم كسر بيضة  
 من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية \* وكذا اذا  
 شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي \* ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر أخرى ولو لم يكفر  
 حتى قتله لزمته كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط \* وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز  
 الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج  
 الوهاج \* حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فمات من الجراحة ضمن بقية الجراحة  
 وقيمته يوم مات وان اتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو أدى الجزاء ثم ازدادت قيمته في  
 الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من  
 الاحرام فزاد شعر أو بدن ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان قُدي قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما  
 بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلة يوم مات \* حلال

لم يكن يؤخذ الموجود لا غير  
 وتفسيره رجل له مائة  
 وتسعة عشر رجلا وستان  
 يجب فيها مستان في قولهم  
 فان لم يكن الامسنة واحدة  
 عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى يؤخذ  
 تلك المسنة لا غير وكذا لو  
 حال الحول على ستين من  
 الجاجيل ففيها تسع واحد  
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى يؤخذ ذلك  
 التسع لا غير وكذا لو حال  
 الحول على ستة وسعين  
 قصيلا فيها بنت لبون يؤخذ  
 ذلك لا غير ويحسن على  
 الرجل في الساعة العياء  
 والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ  
 منها شيء وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى ليس في  
 الابل والبقر والغنم العبي  
 شيء لانها ليست بسائمة  
 وكذلك مقطوع القوائم  
 ولا يؤخذ الربي والا كيلة  
 والمالحض وفي الغنم لانها  
 من الكرائم وقد نهى عن  
 أخذ الكرائم ولا يؤخذ  
 الهرم ولا ذات عوار بين الا  
 أن يشاء المصدق رجلا  
 بينهما ثمانون من الغنم كل  
 شاة بينهما روى هشام عن  
 محمد عن أبي حنيفة رحمهما

الله تعالى انه قال عليهم اشاتان ولو كان ثمانون بين أربعين رجلا رجل منهم من كل شاة نصفها والنصف الباقي جرح  
 بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال  
 في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق وتفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للساعي ان يجمع كل  
 أربعين في مكان أو يأخذ من كل أربعين شاة وتفسير اللفظ الثاني أن يكون بين رجلين أربعين شاة لكل واحد منهما عشرون ليس للصدق

ان يجمع بين الكل ويأخذ منهم ماشاة قال وما كان بين خليطين فانهم ما يتراجعان بالسوية قالوا اريد بذلك اذا كان بين رجلين احلدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فأخذ المصدق منهم مائتة مخاض وئنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بخمسة ما أخذ السامح من ملكه كذا كاشريكه \* (فصل في الخيل) الخيل السائمة اذا كانت كوراوانا لا يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء أعطى عن كل فرس ديناروان شاء قومها وأعطى (٣٤٩) ربع عشر قيمتها قالوا هذا في أفراس

العرب لانها تتفاوت فاحشا أما في أفراسنا تقوم ويؤدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل اناثا فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر تجب وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لازكاة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما وأجمعوا على ان الامام لا يأخذ منهم صدقة الخيل جبرا

### (فصل في مال التجارة)

مال التجارة نوعان أحدهما ما خلق لنا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضر وبان كان أوله يكن مصوغا كان أو غير مصوغ حلما كان للرجال أو للنساء عندنا تبرأ كان أو سبيكة يعتبر في الذهب وزن المئاقيل وفي الدراهم وزن سبعة وتسيرة أن يزن كل عشرة منها سبع مئاقيل وقيل في كل بلد يعتبر وزن ذلك البلد

بحر صيد الحرم ولم يخرج منه عن الصيدية وبحر حلال آخر مثل ذلك ومات منه ما فعل في الأول ما نقصه بحرجه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقص بحرجه وهو جريح وما بقي من قيمته فعليه ما نقصان فان قطع الأول يده أو رجله وآخر جرحه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو رجله ضمن الأول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولو زاد بينهما ضمن الأول ما نقصه جنياته غير زائدة وقيمه زائدة يوم مات وبه الجنايتان الثانية وضمن الثاني ما نقصه جنياته زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتله الثاني أو فقا عنه ضمن كل قيمته وبه الجنايتان الأولى ولو جرحه الأول غير مستمك والثاني قطع يده أو رجله ومات منه ما ضمن الأول ما نقصه جنياته صحبها ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الأول مات أو لا وكذا لو كانا محرمين الا في تنصيف القيمة كذا في الكافي \* المحرمان اذا قتل صيدا في الحل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو اشتراكا عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوى \* ولو كان شريك المحرم صبيا أو كافرا لا شيء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل حلل ان قتل صيدا في الحرم بضر به كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة ينقسم الغرم على عدد الرؤس وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منه ما ناقصه ضربه ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضر وباضر يتين ولو كان شريك الحلال محرم كان على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضر وباضر يتين حلل اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلل كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن حللا أو قارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القارن جزاء كامل ولو أن حللا ومفردا قارنا اشتراكا وفي قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث جزاءه وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء كامل وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوى \* ولو بدأ الحلال وثني المفرد وثلث القارن ومات فعلى الحلال ما نقصه جراحته صحبها من قيمته وثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصه جراحته وبه الجرح الأول وقيمه وبه الجراحات الثلاث وعلى القارن ما نقصه جراحته وبه الجنايتان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الأولى قطع يدا أو رجل أو كسر جناح والناحية فق العينين فعلى الأول قيمته صحبها وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول وعلى القارن قيمتان وبه الجنايتان كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* محرم بعمره جرح صيدا جرحا لا يستملكه ثم أضاف اليها جرحه ثم جرحه أيضا فقتل من الكل فعليه للعمره قيمته صحبها وقيمه للبحر وبه الجرح الأول ولو حل من العمره ثم أحرمت بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمره قيمته وبه الجرح الثاني والبعج قيمته وبه الجرح الأول ولو كان حين حل من العمره قرن بجرحه وعمره ثم جرح الصيدين ضمن للعمره القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقران قيمتين وبه الجرح الأول فالو كان الجرح الأول استملا كابان قطع يده والمسئلة بمجالها غرم للأول قيمته صحبها وغرم للقران قيمتين وبه الجرح الأول ولو كان الثاني أيضا قطع يده فهذا الجرح الأول سواء كذا في محيط السرخسي \* مفرد بعمره جرح صيدا وجرحه حلل أيضا ثم أضاف المفرد إلى العمره جرحه أيضا فقتل الصيدين من ذلك كله ضمن للعمره قيمته وبه جرح الحلال وقيمه للبحر وبه الجراحان وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمره ثم بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم

(٣٣ - فتاوى اول) وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الفطارية خمسة منها ويقول انها أعز النقود في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتري بها النساء ويشترى بها الخسيس والنفس عزلة الدراهم في ذلك الزمان وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وفيما سواهم من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الآن يكون النصف من كل درهم فضة أو يبالغ قيمتها مائتي درهم أو عشرين مثقالا فان كان الغش غالبا فهي بمنزلة الفلوس

والذئب من نواها للتجارة وبلغت قيمته مائتي درهم يجب فيها الزكاة والأفلا وغير الذهب والفضة من الأموال لا يكون للتجارة  
الابالة ولو باع عرضا كان للتجارة بمرض فإن الثاني يكون للتجارة وإن لم ينولان حكم البدل حكم الأصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله  
عبد خطأ ودفع به فإن المدفوع يصح كون للتجارة ولو كان القتل عدافا فمولى من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لأنه بدل عن  
القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا (٢٥٠) ونواها للتجارة لا يكون للتجارة وإن ملك مالا بهيمة أو وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة

بحر حفات ضمن للعمرة قيمته وبه الجنائتان الأخرتان والقران قيمته وبه الجنائتان الأوليان وحكم  
الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائتان مستهملتان كقطع يد رجل وفق العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا  
والقران قيمتان وبه الجنائتان الأوليان وعلى الحلال ما نقصه بحر حفات وحبال الأول ونصف قيمته وبه  
الجراحات الثلاث كذا في السكافي \* ثم أعلم أن الجزاء يتعدت به المقتول إذا قصده التحلل ورفض  
أحرامه كما صرح به في الأصل \* صاد المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لأحرامه فعليه لذلك كله  
دم لأنه قاصد إلى تحليل لآل جنابة على الأحرام وتجهيل الاحلال بوجوب ما واحدا كذا في البحر الرائق \*  
إذا قتل الصيد تسييها فإن كان متعديا في التسييب يضمن والأفلا فإذا نصب شبكة فتعلق بها صيد فمات  
أو حفر حفرة للماء فوقع فيها صيد ومات لآل شيء عليه ولو أعان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن كذا  
في البدائع \* كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الذلالة على الصيد ويعلق به من الجزاء ما يتعلق  
بالقتل كذا في المحيط \* وصفة الدلالة الموجبة للجزاء أن لا يكون المدلول عالما بالصيد وأن يصدق في الدلالة  
حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب وأن يبقى الدال على أحرامه حتى يقتله المدلول أم لو تحلل  
فقتله المدلول بعد ذلك لآل شيء عليه وبأنه وأن يأخذ المدلول الصيد قبل أن ينزلت عن مكانه حتى أنه لو  
انفلت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله لآل شيء على الدال كذا في الدرر الجاه \* محرم دل محرم على  
صيد فعلى كل واحد منهما ما جازا كمل محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شيء على الحلال  
كذا في المحيط \* حلال دل محرم أو حلالا على صيد المحرم فلا شيء على الدال وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط  
السرخسي \* ولو أشار إليه فإن كان المشار إليه الصيد أو يعلم به من غير إشارة فلا شيء على المشار إليه بكره  
ذلك هكذا في البدائع \* أمر المحرم محرم ما يقتل الصيد ودله عليه فأمر الثاني ما يقتله فقتله فعلى كل واحد  
منهم جزاء كامل ولو أخبر محرم محرم ما يصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصطق الأول ولم يكذبه ثم طلب  
الصيد وقتله كان على كل واحد الجزاء ولو أرسل محرم محرم ما إلى محرم فقال قل له إن فلانا يقول لك في هذا  
الموضع صيد فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وإن كان المرسل إليه يراه  
ويعلم به فلا شيء على أحد الا القاتل فإن عليه الجزاء ولو أن محرم أشار إلى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد  
من وكره والمشير يرى صيدا واحدا فاطلق ذلك الرجل وأخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الوكر فإن على  
الأمر الجزاء في الذي أمر فيه ولا شيء عليه في الآخر ولو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من  
الوجوه إلا أن يرميه فله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك إليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء  
هكذا في المحيط \* وإن استعار من محرم سكيناً فقتل بها صيدا فلا جزاء على المحرم وبكره ذلك هذا إذا قدر على  
ذبحه بغيره وإن لم يقدر على ذبحه بغيره فإنه يضمن كذا في محيط السرخسي \* محرمون نزلوا بمكة يتأوفيه  
نواهض وحام فأمر ثلاثة منهم رابعهم باغلاق الباب فاغلقوا وخرجوا إلى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً قد  
ماتت عطاشا فعلى كل واحد منهم الجزاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* المحرم إذا أخذ الصيد يجب  
عليه إرساله سواء كان في يده أو في قفص معه أو في بيته فإن أرسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لأن الصائد  
ما ملك الصيد وإن قتله فعلى كل واحد منهم ما جازا وللاخذ أن يرجع بما ضمن على القاتل عنه إذا صحبنا  
الثلاثة رحمه الله تعالى ولو أصاب الحلال صيدا ثم أحرم مسكاً إياه بيده فعليه إرساله فإن لم يرسله حتى

والوصية لم يكن للتجارة في  
قول محمد رحمه الله تعالى  
وعلى قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى يكون للتجارة  
وعلى هذا الخلاف الماهر  
وبدل الخلع وبدل الصلح عن  
دم العمدان نوى للتجارة يكون  
للتجارة في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لأنه لا يملكه  
الا بالقبول والعقد فكان  
كسبياً وليس في الزيادة  
على مائتي درهم وعشرين  
منقال ذهب زكاة في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
مالم تبلغ الزيادة أربعين  
درهما أو أربع مناقيل  
فحينئذ يجب في الزيادة ربع  
عشرها ويكمل نصاب الفضة  
نصاب الذهب ونصاب  
الذهب بالفضة وبعرض  
التجارة أيضا الآن عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى بكل  
نصاب الفضة نصاب الذهب  
باعتبار القيمة وعند  
صاحبه رحمه الله تعالى  
باعتبار الأجزاء وتفسير ذلك  
إذا ملك مائة درهم وخمسة  
مناقل ذهب قيمتها مائة درهم  
عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى تجب الزكاة عندهما  
لا تجب مالم يكن الذهب  
عشرة مناقيل اشترى خادما

للخدمة وهو ينوي أنه لو أصاب رجلا يبيعه فخال عليه الحول لازكافيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم  
ليؤجره من الناس فخال عليه الحول لازكافيه لأنه اشتراه بالمال وعزمه أنه لو وجد رجلا يبيعه بالبيعته وكذا الجمال إذا اشترى إبلًا للركاء  
أو المكارى إذا اشترى حمارًا للركاء ولو اشترى الصباغ عصفرا أو زعفرانًا ليصبغ ثياب الناس بالأجرو حال عليه الحول كان عليه الزكاة إذا  
باغضه بالان ما أخذ من الأجر يقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عن الجبل به وبقى أثره في الممول كالصفر والدهن لا يغ الخلد خال عليه



الحول كان عليه الزكاة وان لم يتق تلك العين أثر في الممول كالمصابون والحرض لازكاة فيه لانه لا يبقى بعد العمل فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا بد من مال التجارة وكذا الشخص اذا اشترى دواب للبيع واشترى لها جلا لا ومقاود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المشتري لازكاة فيها وان كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قوارير ولو اشترى الرجل دارا أو عبد التجارة ثم أجره يخرج من أن يكون للتجارة لانه لما أجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى قدورا من (٢٥١) صفر عسكها أو بواجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في سيوت الغلة ولو دخل من أرضه حنطة يبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى أن عسكها وبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلال الحول يبطل حكم الحول \* رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فانت قبل الحول فسلخها وبيع جلدها حتى بلغ جلدها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصير للتجارة ففقه قبل الحول ثم صار خلاساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول يبقاه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول الا أن هذا يخالف ما روي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى \* رجل اشترى عصيرا بمائتي درهم ففقه بعد ماضت أربعة أشهر فلما مضت سبعة أشهر أو ثمانية

هلك في يده يضمن كذا في البدائع \* ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو أرسله وأخذ ما انسان يدعه اذا احتل من احرامه كذا في شرح الجمع لابن الملك \* وان أرسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه أو في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع \* ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رده له أو قصه لا يجب عليه ارساله كذا في الكفاية \* ولو أحرم وفي يده صيد في قفص أو أحرم وفي قفص صيد ولم يدخله في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي \* ولو أدخل الحرم معه بازيا فإرساله فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد \* حلال غضب من حلال صيد ثم أحرم الغاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لما لكه وان دفعه الى المصوب منه برى من الضمان وقد أساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد \* اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد ثمنه ان كان باقيا في يده وان كان فائتا تجب قيمته كبيع الحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بهد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم ولو بايع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم بتصدق ب قيمته ولا يجز به صوم واختلقوا في جواز الذبح عنه فقتل لا يجز به وفي ظاهر الرواية يجز به هكذا في التبيين \* الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل الحرم اذا ذبح صيدا في الحل أو الحرم بصيرمية وعلى الحرم الجزاء كذا في السراجية \* الحرم اذا رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو باز به المعلم فقتله فلا يحل أكله وعليه جزاءه ولو أكل من صيد ذبح نفسه ان كان قبل أن يؤذى جزاءه دخل ضمان ما أكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان أكل بهد ما أدى الجزاء فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان أكل منه حلال أو محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولا بأس بان يأكل الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذ لم يدل الحرم عليه ولا أمره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية \* ولو كسر الحرم يضر صيد فادى جزاءه ثم شواه فأكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي \* ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط \* فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطوا هذا اذا كان قائما ما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة أو صلها في الحرم وأغصانها في الحل وهو على الأغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج \* ولو حصل أحد الطرفين في الحرم اما الرمي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفين عن الحرم من غير أن يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا أرسلهما \* وفي الولوالجية ولورماه وهما في الحل قد دخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاءه يكره أكله كذا في التناخانية \* واذا أرسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبعه الكلب وأخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد

أشهر الايام صارت خلاساوى مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خرا لازكاة عليه \* رجل أجر داره بعد ونوا للتجارة كان للتجارة \* رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته أقل من مائتي درهم وان قوم بالدنانير كانت قيمته أكثر من مائتي دينار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراه بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان اشتراه بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان اشتراه بمل غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بهت عبده الى مصر آخر الحاجة يعتبر بقيمة العبد في

المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المفارقة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب عليه الزكاة في أحد الوجهين ولم يتجرب في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذا لقوله الاول ولو اشترى أرض عشر أو خراج للتجارة لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى بذر للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى للتجارة أرض (٢٥٢) عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع \* اذا اشترى عبد للتجارة بقرضة فزنها

ولو ربح الحلال الى الصيد في الحلال فدخل الصيد الحرام وأصابه السهم في الحرام لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط \* وفي الخاتمة قال عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم كذا في التتارخانية \* ولو أرسل في الحرام كلبا على ذئب وأصاب صيدا أو نصب شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نفر بتمهيد فوقع في بئر أو صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكبا أو سائقا أو قائدا فأتلف الدابة سدها أو رجلها أو فهدا فمدها عليه الجزاء كذا في معراج الدراية \* ومن أخرج ظبية من الحرم فولدت أولادا فماتت هي وأولادها فعليه جزاؤها من الحرم فظبية من الحرم وجب عليه ارسالها وتكون مضمونة عليه الى أن تصل الى الحرم فان ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير ضمن الاصل دون الزيادة ولو بلغها فولدت في بدنها المشتري أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع أتى جزاءها ضمن الكل وان كان أتى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غاية السروجي \* ومن قتل قلة تصدق بماشاء مثل كف من طعام وهذا اذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو ثوبه أما اذا أخذها من الارض فقتلها فلا شيء عليه سوا قتل القملة أو ألقاها على الارض وان قتل قتلين أو ثلاثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكما لا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه الى غيره ليقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشير الى القمل ولأنه يبقى ثيابه في الشمس لموت القمل ولأنه يغسل ثيابه لموت القمل فان ألقى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا فان ألقى ثيابه في الشمس لتخفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من نية لا شيء عليه وان دفع ثوبه الى حلال لم يقتل قلة فقتله فعلى الآخر الجزاء ولو أشار الى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحسدة والغراب الابقع وهو مايا كل البعوض والبرغوث والقراد والسحفاة ولا شيء في هوائهم والفارة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسحفاة ولا شيء في هوائهم الارض كالتفقد والخنفساء كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الحلم والوزع وصياح الليل كذا في السراج الوهاج \* والضبع والنعلب الذي لا يتبدى بالاذى غالبا فقتله ولا شيء عليه كذا في غاية السروجي \* الحرم ممنوع من قتل \* يد البر لا القواسق وهي التي تبتدى بالاذى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان \* وللحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاجة وبط أهلي كذا في الكنز \* (واعلم أن شجر الحرم انواع أربعة (١)) \* ثلاثة منها يحصل قطعها والاتقاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فاذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويسوى في هذا الواحد أن يكون مملوكا لانس أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها بالسكها وعليه قيمة أخرى لحق الشرع كذا في المحيط \* اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حداثته والزيادة فاذا كان القاطع مخاطبا بالشرائع ان اشترى ب قيمته طعاما تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في أي مكان شاموا شاء اشترى بها هديا

(١) مطلب شجر الحرم انواع

ما تاددهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى لازكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة فالحاصل ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان دين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل الدينون ثلاثة دين قوي وهو يدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو يدل مال لم يكن للتجارة كثن ثياب البذلة وبعيد الخلد ودين ودار السكنى ودين ضعيف وهو يدل ماليس بمال كله والوصية وبذل الخلع والصلح عن دم العبد والدية فني الدين القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاداء الى ان يقبض

أربعين درهما وكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الوسط لا يجب الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتبره من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وعن السائفة بمنزلة ثمن عبد الخلد \* ولو ورث مائتي درهم دين على رجل وحال عليه الحول لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعتبره من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية

أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الدون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكل ما قبض شيئا بمنزلة أدامه ذلك القدر قبل القبض أو كذا لا بد من الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقبضته ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو مسرور واختار الأثر استسعاء العبد فقبض السعاية بعد سنين لازكاة عليه (٢٥٣) ما لم يحل الحول عليه بعد القبض

ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خمسا من الابل لازكاة فيها في قوله -م- ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين سائمة فقبضت قال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عدا فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع إليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضي بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورتبة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان قضى القاضي بالدية من الابل لازكاة في قولهم

ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سوا كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أدى قيمته بكره له الانتفاع بالمقاييس ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان ييس من أشجار الحرم وخرج من حد السماء الزيادة فلا بأس بقطعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي \* ولوقطع الشجرة فالمعتبر أصلها دون أغصانها فان كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهي من شجر الحرم -سماطا- ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج \* ولو قاع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قطعها ثانيا فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمان كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالا لم يحرم وحلال فعليه ما قيمته واحدة كذا في غاية السروجي \* وان احتش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ الياض هكذا في شرح الطحاوي \* ولا يرضى حشيش الحرم ولا يقطع الا لأذخر ولا بأس باخذ السكاة في الحرم كذا في السكاكي

### (الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير إحرام)

إذا دخل الآفاق مكة بغير إحرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه الدخول مكة إما حجة أو عمره فان أحرم بالحج أو بالعمره من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لتلك الميقات \* وان عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فان أحرم بحجة أو عمره لم يخرج عن العهدة وان أحرم بحجة الاسلام أو عمره كانت عليه ان كان ذلك في عامه أبجأه عماله لدخول مكة بغير إحرام استحسانا كذا في المحيط \* وكذا إذا خرج من عامه ذلك حجة نذرهما هكذا في النهاية \* وان تحوّل السنة وباقي المسئلة بحال الميقات لم يجزئه عماله لدخول مكة بغير إحرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الاحرام \* ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرم فلا يخلو اما أن يكون أحرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فان أحرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فانه لا يعود ويضئ في إحرامه ولم يدم وان كان لا يخاف فوت الحج فانه يعود إلى الوقت وإذا عاد إلى الوقت فلا يخلو اما أن يكون حلالا أو محرما فان عاد حلالا ثم أحرم سقط عنه الدم وان عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أبي سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعندهما يسقط في الوجهين \* ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه \* كوفي جاوز الميقات بغير إحرام وأهل بكرة ثم أهل بحجة فهذا على وجهين اما أن يحرم بالعمره أو لا ثم بالحجة أو لا ثم بالعمره من الحرم أو قرن بينهما فان أحرم بالعمره ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استحسانا وان أحرم بالحجة أو لا ثم بالعمره من الحرم فعليه دمان أحدهما الترتل احرام الحجة من الوقت والثاني لترتلا احرام العمره من الحل \* رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسدها أو فاته الحجة ففضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت وإذا جاوز العبد الميقات بغير إحرام ثم أذن له مولاه أن يحرم فاحرم لزمه دم الوقت إذا اعتق وأما الكافر يدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يحتمل ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي \* ولو جاوز الميقات فاصدا مكة بغير إحرام مراه فانه يجب عليه بكل مرة إما حجة أو عمره فان خرج من عامه ذلك إلى الميقات فاحرم بحجة الاسلام

حتى يحول الحول بعد القبض كالمزوجة امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض إذا جردته أو عبد بمائتي درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت الدار العبد للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان أجر دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية وفي الاجارة المرسومة بخاري إذا عمل الاجرة وبقي المال في يد الأجير سنين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال ان

كانت الاجرة من الدراهم ومن الدنانير كان زكاتها على الأجر لانه ملكها بالقبض وعند انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرهما فكان بمنزلة دين لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البرزوي ومحمد الأئمة السرخسكي رحمه الله تعالى ان زكاتها تجب على المستاجر أيضا لان الناس به بدون مال الاجارة ديناً على الأجر وفي بيع الوفاء المعهود يسر قد تجب زكاة الثمرة على البائع وعلى قول الشيخ الامام الزاهد (٢٥٤) علي بن محمد البرزوي ومحمد الأئمة السرخسكي رحمه الله تعالى تجب على المشتري أيضا وفيه نوع اشكال وهو انه

أو غيرهما فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة ما ردينا فلا يسهط الا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة \* مكى يخرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يستغل بأعمال الحج حتى عاد الى الحرم عاد مليا يسقط عنه الدم بلا خلاف وان عاد غير مليا لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية \* وان خرج المكي الى الحل لحاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه والمقنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرما عند هـ او محرما مليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم وأهل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية

### (الباب الحادى عشر فى اضافة الاحرام الى الاحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين احرامى الحج أو احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لم يمتدح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلازمه احداهما الا أنه لا بد من رفض احداهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاذ فرغ من الاولى فى فصل الحج يقضى الثانية فى العام الثانى وفى فصل العمرة يقضى الثانية فى ذلك العام لان تكرار العمرة فى سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة وأما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس بدعة حتى ان من أحرم بحجة وطاف لها شوطا ثم أهل بعمرة رفض العمرة هكذا فى المحيط \* ولم يدم الرضى وقضاء العمرة كذا فى النهاية \* ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف للحجة شوطا فانه لا يرضى العمرة كذا فى المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أحرم المكي بعمرة وطاف للحجة شوطا ثم أحرم بالحج فانه يرضى الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا فى الهداية \* ولو أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من أفعال العمرة فانه يرضى العمرة اتفاقا هكذا فى الكافي \* فان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرفض أي ما رفضه الآن فى رفض العمرة قضاها وفى رفض الحج قضاء وعمرة وان مضى عليه ما جزأه وعليه دم لجمعه بينهما كذا فى الهداية \* كوفى أحرم بالحج ثم أحرم بعمرة لم يمتدح ويصير بذلك قارنا لكنه اساءه فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليها لم ترتفع حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم أحرم لعمرة لم يمتدح ولو مضى عليه ما جزأه وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة لانسك ويستحب أن يرضى عمرته كذا فى الكافي \* واذا أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم الصلوة لانه الثانى ثم ان كان حلق فى الحج الاول قبل أن يحرم بالثانى فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثانى أو لم يحلق كذا فى التبيين \* ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم للاحرام قبل الوقت وهو دم جبرو كفارة كذا فى الهداية \* الحاج اذا أهل بعمرة فى يوم الصلوة أو أيام التشريق لم يمتدح ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضه او عمرته كانها وان مضى عليها جزأه وعليه دم كفارة \* واذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها كذا ذكر فى الاصل وقال مشايخنا يرضىها وان فاته الحج ثم أحرم بعمرة رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضا

لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا تجب الزكاة على الأجر والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضا لانه وان اعتبر ديناً للمستاجر فليس بمنفعة فى حقه لانه يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يمكنه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الواحد أو فوزه وثمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عينا وفى العين فى يد الاجرائى وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الأجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة \* رجل له مائة درهم فى يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فقال عليها الحول ذكر عصام رحمه الله تعالى ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المدينون عليها مقرا بالدين \* رجل له على رجل ما تادروهم حال الحول الا أنهم اثم استفاد ألقا ثم الحول على المائتين لا تجب عليه زكاة الا لى مالم يأخذ من الدين أربعين

درهما فصاعدا فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين مالم يقبض أربعين درهما فاذا لم يقبض واذا عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن الفائدة \* رجل له دين على رجل وهب من ثلثه وكله بقبضه وحال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل فى القبض \* الدين ينعى الزكاة اذا كان مما باليمن جهة العباد كالقرض وثمن البيع وضمنان المتلف وارث الجراحه ومهر المرأة كان الدين عن المنقود أو من المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وبسبب سكاح أو خلع أو صلح عن دم

هو هو حال أو أجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة افاضل اذا بلغ النصاب وان لم يقدمين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة ووجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بان استهلك النصاب بعد الحول لا يمنع الزكاة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى نفس الزكاة في النصاب تمنع الزكاة ودين الزكاة لا يمنع \* فان ملك الرجل مائتي درهم وخمسة دراهم قضى عليها حولان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه عشرة دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه (٢٥٥) خمسة مائتين ولا يجب عليه الخمسة الزائدة زكاة لان عنده

وان اذ رفض لزمه الدم وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحجعة عمرة وجبة كذا في الكافي

### (الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضى في وجوب الاحرام سواء كان المنع من العدو والمرض أو الخس أو الكسر أو القرح أو غيرها من الموانع من اتمام ما حرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وحدنا المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا أن يقعه من الذهب والركوب الا ان يادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج \* لو سرق نفقته أو هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس بمحصر \* وانما أحرمت ولا زوج لها معها محرمات محرماتها أو أحرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها فانها محصورة كذا في البدائع \* واذامات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بخلاف زوجه فانها محرم من الذهب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا أحرم ما جاز لهما أن يحلها ما يكونان محصرين كذا في السراج الوهاج \* وان أحرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصورة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج اهل بلدها فليست بمحصورة وان كان لها زوج ولا محرم معها فغناها الزوج فهي محصورة وهل للزوج أن يحلها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان لم يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو ان يبعث بالهدى أو بمنته ليشترى به هديا ويذبح عنه وما يذبح لايحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الا لاهل لا يغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد يوما معلوما يذبح عنه فيحل به \* والذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على المحرم اذ لم يكن محصرا \* وأما الحلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلق فحسن كذا في البدائع \* المحصر اذا كان لا يجد الهدى ولا غنمه لايحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على فطن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحتلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد دجا واستحسنانا كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعسرة من قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فاعلم ان يحل يذبح هديين وعليه عمرتان وجبة كذا في المحيط \* ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه يذبح الاول منهما ما يكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع \* ولو بعث بهدي واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما كذا في التبيين \* ولو بعث بهديين ولم يبعث أحدهما للحج أو للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي \* وان دخل قارنا فاطاف لعمرة وجته فخرج فاحصر قبل أن يقف بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه عمرة \* كان عمرة وعليه دم لتقصيره في غير الحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمرة كذا في غايه السروجي شرح الهداية \* ولو أحرم بشي لا ينوي حجة ولا عمرة ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة استحسانا \* ولو أحرم

ثلاثة أحوال ثم قبض منها مائتي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى زكاة السنة الاولى خمسة دراهم والسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين \* هلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة هلاك بعد ما طلب الامام والساعي أو قبله عند مشايخنا رحمه الله تعالى وهل يأن تأخير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي رحمه الله تعالى انه يأن تأخيرها كما ذكرناكم الشهد رحمه الله تعالى في المتن وعن محمد رحمه الله تعالى ان من أخر الزكاة من غير عذر لا يقبل شهادته فرق محمد رحمه الله تعالى بين الحج وبين الزكاة فقال

لا يأتى بتأخير الحج ويأتى بتأخير الزكاة لان في الزكاة كلف حق الفقراء فيما تم تأخير حقهم أما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يأتى بتأخير الزكاة ويأتى بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤقتة أما الحج فريضة تتعلق اداؤها بالوقت بخلاف الصلاة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل \* رجل له مائتي درهم قضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعة لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال (٢٥٦) الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال

بشيء وسماه فنييه وأحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمره كذا في البدائع \* ولو أحرم بمحبتين أو عمرتين ثم أحصر يحل بدمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بهدى واحد كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ومن أهل بعثين وسار إلى مكة ليؤديه ما فإن أحصر يلزمه هدى واحد من عمره واحدة ولو لم يسرح حتى أحصر يلزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عمرتان عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى محصر بهت بالهدى ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم أنه لم يدركه ما لا يلزمه وان علم أنه يدرك أحدهما ما فإن كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياساً ولا يلزمه استحساناً كذا في محيط السرخسي \* وإذا أدرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط \* المقرَّب بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فأحرم ورجع من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* رجل أحصر بحجة أو عمره فبعث بهدى الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصاراً خرفاً علم أنه يدرك الهدى ونوى أن يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينوح حتى تحل لم يجزئه كذا في محيط السرخسي \* ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصراً ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين \* قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع \* وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف أمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يحل به كذا في التبيين \* ومن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بمنزلة دم وترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير دم ولتأخير الحاق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شيء كذا في المحيط \* هدى الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما لا يجوزوا جمعوا أن هدى الاحصار عن العمرة يجوز ذبحه في أي وقت كان بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

### (الباب الثالث عشر في فوات الحج)

من أحرم بالحج فرضاً كان أو مندوراً أو تطوعاً صحيحاً كان أو فاسداً سواء طراً فاسداً أو أنه قد فاسداً كما اذا أحرم بحجامة أو فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويحلق ويقضى من قابل ولا دم عليه كذا في الهداية \* وان كان فائت الحج قارناً فانه يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يحل به كذا في البدائع \* وان كان فائت الحج متمتعاً قد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط \* اختلف أصحابنا فيما يحل به فائت الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع \* وفائدة هذا الاختلاف تطهر فيما اذا أحرم بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرماً بمحبتين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرفضها بل يعرض فيها كذا في المحيط \* وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيان

الحول على المستفاد لا تجب عليه زكاة المستفاد ولان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فنع زكاة المستفاد ولو ملك نصاباً وتزوج امرأة على مائتي درهم وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب المهر حق للمرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة عين أو ناهياً أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج وينع صدقة الفطر \* مات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصدقها في التركة الا أنه لو أوصى بداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد بقضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجح ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا

استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصوصية صاحب الدين أشد \* رجل له عبد (الباب للتجارة وعلى العبد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان على المولى صدقة فطره \* رجل له ألف درهم فاغتصب من رجل ألفاً واغتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضاً ألف درهم فاستهلك الثاني النصف وحال الحول على مال الغاصبين تم أبرأهما المغضوب منه كان على الغاصب الاول زكاة ألفاً ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن النصف للغضوب

منه كان له ان يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولاً بالدين قبل الابرأ فلا يكون سبب الزكاة \* رجل عليه ألف درهم لرجل وكفل به رجل بغير اذنه ولا صيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم حال الحول على ماله ما تم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالباً بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه \* رجل التقط ألفاً وعرفها سنة ثم تصدق بها وله ألف درهم (٢٥٧) فحال الحول على ألفه كان عليه زكاة

ألفه استحساناً لان الدين ليس بواجب لاحتمال ان صاحب اللقطة يجبر للصدقة ولانه ليس هنا أحد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقتراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان توى المال على المستقرض وكذلك أعار الثوب للصارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على الجنون اذا كان مطبقاً وتجب على المجنون عليه وان استوعب الاغله حولاً كدلا ولو حن في أول الحول ثم أفاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان الجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الصبي مجنوناً ثم أفاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يعتد بهامضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في أول الحول ثم

### (الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب أن الانسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو صدقة أو غيرها كالحج وقرأة القرآن والأذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتي وجميع أنواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* (العبادات ثلاثة أنواع) ماله محضة كالزكاة والصدقة القطر وبدنية محضة كالصلاة والصوم ومركبة منهما كالحج والاباة تجرى في النوع الأول في حالتي الاختيار والاضطرار ولا تجرى في النوع الثاني وتجرى في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي \* ولجواز النيابة في الحج شرائط \* (منها) أن يكون المحجوج عنه عاجزاً عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادراً على الاداء بنفسه بأن كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه (ومنها) استدامة العجز من وقت الاحتجاج الى وقت الموت هكذا في البدائع \* حتى لو أجم عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أجم عن نفسه وهو محبوس كذا في التبيين \* فان أجم الرجل الصحيح عن نفسه رجلاً ثم عجز لم تجزه الحجة كذا في السراج الوهاج \* وانما شرط عجز المتوب للحج القرض لا النقل كذا في الكنز \* ففي الحج النقل تجوز النيابة حالة القدرة لان باب النقل أوسع كذا في السراج الوهاج \* (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير أمره الا لو ارث بهج عن مورثه بغير أمره فانه يجزيه (ومنها) نية المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه ليبدل عن فلان (ومنها) أن يكون حج المأمور بماله المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجزه حتى يحج بماله وكذا اذا أوصى أن يحج عنه ومات فتطوع عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مال للحج عن ميت فأنفق المأمور شيأ من ماله نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير محالفاً ويرجع عما أنفق من مال الميت استحساناً ولا يرجع قياساً وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فأنفق شيأ من ماله يتطرق ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يحج راكباً حتى لو أمره بالحج فخرج ماشياً يضمن النفقة ويحج عنه راكباً كذا في البدائع \* ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين \* والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلاً عن نفسه أن يحج رجلاً قد حج عن نفسه ومع هذا لو أجم رجلاً لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الامر كذا في المحيط \* وفي الكرماني الافضل أن يكون عالماً بطريق الحج وأفعاله ويكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو أجم عنه امرأه أو عبداً أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي \* واذا أمره رجلان كل واحد منهما أن يحج عنه حجة فأهل بحجة واحدة عنهم أجمعاً فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن أحدهما بخلاف ما اذا حج عن أبيه فان له أن يجعله عن أبيه ماشياً واذا أجمع الاحرام جعله عن أحدهما ولم يعين فان مضى على ذلك الابن صار مخالفاً وان عين أحدهما قبل المضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقع عن عينه وهذا

(٣٣ - فتاوى اول) أفاق في السنة يعتد بهامضى من الحول والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل \* رجل أودع ماله رجلاً لا يعرفه ثم وجده بعد سنين وأخذ ماله لا زكاة عليه ولو أودع رجلاً يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ما مضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه ما مضى وكذا المفقود المحجود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا أتى من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في داره أو دار غيره ونسي مكانه

ثم يوجد بعد سنين كان عليه زكاة لم يمتضي واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذ انسى مكانه والدين المجموع بمنزلة الباطني  
الجز فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يقمها حتى  
مضى السنون روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يكون نصابا واكثر المشايخ رجحوا الله تعالى على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين  
المجموع نصابا ولم يفصل قال شمس الاثني (٢٥٨) السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل

بيعة تعدل وفي الخصومة  
من يدي القاضي ذل وكل  
واحد لا يختار ذلك وان  
كان المديون يقصر في السر  
ويجحد في العلانية لم يكن  
نصابا وان كان المديون مقرا  
الا انه معسر فهو نصاب وان  
كان على مفلس فلسه القاضي  
وهو مقر بكون نصابا في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رجحهما الله تعالى الاول  
وان كان معقرا فلما قدمه  
الى القاضي سجده فقامت  
عليه البيعة ومضى زمان في  
تعديل الشهود ثم عدلوا  
سقطت عنه الزكاة من يوم  
سجد عند القاضي الى ان  
عدل الشهود لانه كان  
جاحدا وتزمت الزكاة فيما  
كان مقرا قبل الخصومة  
ولو كان الدين على ملي مقربه  
وهرب المديون الى مصر من  
الامصار فعليه الزكاة فيما  
يقبض منه لانه قادر على  
ان يطلب أو يبعث بذلك  
وكيلا وان لم يقدر على  
طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة  
عليه وعلى ابن السبيل  
زكاة ماله لانه قادر على  
التصرف بنائبه \* رجل  
تزوج امرأة على ألف ودفع  
اليها ولم يعلم انها أمة فخال

بخلاف ما إذا أهرم الاحرام فلم يعين حجة أو عمرة فان له أن يعين ما شاء هكذا في شرح المجموع للصنف وان  
أطلق بأن سكت عن ذكر المجموع عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانصر فيه وينبغي أن يصح التعيين  
هنا اجماع لعدم المخالفة كذا في التبيين \* وإذا أمر غيره بالفراد بجعة أو عمرة فقرر فهو مخالف ضامن في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز عن الآخر استعسنا وهذا  
الخلاف فيما اذا قرن عن الآخر وأما لو نوى بأحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن  
بلا خلاف ولو أمر بالحلج فاعة ثم حج من مكة فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط \* وفي الثانية  
ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في التارخانية \* ولو أمره بالعمرة فاعتمر أو لم يحج عن نفسه لم يكن مخالفا  
وان كان حج أولاه اعتمر فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط \* ولو أمره بأحدهما بالحلج والاخر بالعمرة  
ولم يأمره بالجمع فجمع بردهما لموان أمره بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي \* المأمور بالحلج ينفق من  
ماله لا أمره ذاهبا وجائبا كذا في السراجية \* ولو أخرج رجلا بوذى الحلج ويقوم بمكة جازوا الا فضل أن يحج  
ويرجع واذا فرغ المأمور بالحلج من الحلج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصار عاذا أنفق من مال نفسه ولو  
أنفق من مال الآخر يضمن فان أقام بها أياما من غير نية الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة معتادة  
مقدار ما يقيم الناس بها عادة فالنفقة في مال المجموع عنه وان أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا  
كان في زمانهم فاما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحاد ولا للجماعة قليلة من مكة الامع القافلة ذما  
دام منتظرا خروج القافلة فنفقته في مال المجموع عنه وكذا في إقامته يغدادا والتعويل في الذهاب والاياب  
على ذهاب القافلة وإيهم \* فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصار عاذا حتى سقطت نفقته من مال الآخر  
ثم رجع به بذلك هل تعود نفقته في مال الآخر ذكر القدر في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد  
رحمه الله تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود هذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا  
وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا تعود والنفقة في مال الآخر بلا خلاف كذا في البدائع \* ولو خرج المأمور بالحلج  
قبل أيام الحلج فبغى أن ينفق من مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى  
جاءه وان الحلج لم يرحل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت  
كذا في محيط السرخسي \* ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بجوائج نفسه حتى فاته الحلج ضمن المال فان حج  
بمال نفسه عن الميت من عام قابل أجره وان فاته الحلج بأفقه سملوية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله  
تعالى لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج \* والمأمور بالحلج  
اذا أخذ طريقها آخر أبعدوا كثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في الوصية بالحلج)

من عليه الحلج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية يأثم بلا خلاف وان أحب الوارث أن يحج عنه حج  
وأرجو أن يجزئه ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان مات عن وصية لا يسقط  
الحج عنه وانما حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي نية الحلج وأن يكون الحلج بمال الموصي  
أو بأكثره لا تطوعا وأن يكون راكبا لا ماشيا ويجوز عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بأن أوصى أن

الحول عندها ثم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى وردت الالف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية اليه فخال الحول ثم بنت لحية وودت الدية اليه  
لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل بدين ألف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد فابعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على كل  
واحد منهما وكذلك وهب لرجل ألفا ودفع الالف ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما



رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم مائتي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على  
البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري أما على البائع فلانه ملك الثمن وحال الحول عليه عنده وأما على المشتري لان العبد كان للتجارة  
وبعونه عند البائع انفسخ البيع والمشتري أخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك  
الثمن ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا تسقط (٢٥٩) عنه زكاة المائتين ولا زكاة على

المشتري لان الثمن زال عن ملكه الى البائع فلم يملك المائتين  
حولا كاملا وبانفساخ البيع  
استفاد المائتين بعد الحول  
فلا تجب عليه الزكاة رجل  
له على رجل ألف درهم دين  
وكفله به رجل بامر  
المدين أو بغير أمره  
والاصيل والكفيل لكل  
واحد منهما ألف درهم  
فحال الحول على مالهما  
لا زكاة على كل واحد منهما  
لان كل واحد منهما كان  
مطالبا بالالف ولو اغتصب  
رجل ألفا من رجل فآخر  
واغتصب الف من الغاصب  
واستهلكها لكل واحد  
من الغاصبين ألف فحال  
الحول على مال الغاصبين  
كان على الغاصب الاول  
زكاة ألفه ولا زكاة على  
الغاصب الثاني لان الاول  
لواضمن الغصب يرجع على  
الغاصب الثاني أما الثاني لو  
ضمن لا يرجع على الاول وانما  
فارق الغصب الكفالة وان  
كان في الكفالة أمر إذا أدى  
الكفيل يرجع على الاصيل  
لان في الغصب ليس له ان  
يطالب بما جعيل اذا التجار  
تضمن أحدهما يبرأ الآخر  
أما في الكفالة انه ان يطالبهما

يجب عنه بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى بأن يبيع عنه هكذا في البدائع \* فان لم يبين مكان يبيع عنه من وطنه  
عند علمنا هذا اذا كان ثلث ماله يكفي للبيع من وطنه فأما اذا كان لا يكفي لذلك فانه يبيع عنه من حيث  
يمكن الاجحاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط \* ولو لم يكن له وطن فانه يبيع عنه من الموضع الذي مات فيه كذا  
في شرح الطحاوي \* واذا كان له أو طان شتى يبيع عنه من أقرب أو طانه الى مكة بخلاف لامن أبعد  
أو طانه هكذا في التارخانية \* وان أوصى أن يبيع عنه من موضع كذا من غير بلده يبيع عنه من ثلث ماله  
من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه  
ورجوعه فانه يرثه على الورثة لانه لا يسهه أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع \* ولو أوصى عنه من غير وطنه مع  
امكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون ضامنا ويكون الحج له ويبيع عن الميت ثانيا الا اذا  
كان المكان الذي أوصى عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فحينئذ لا يكون  
ضامنا ولو أوصى عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعد منه فان الوصي يكون ضامنا  
ويبيع عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون ضامنا ولا يرث الفضل على الورثة  
كذا في الظهيرية فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج لغير الحج يبيع عنه من بلده في قولهم  
جميعا وان خرج للحج فالت في بعض الطريق وأوصى أن يبيع عنه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله  
نعالي وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عنه من حيث بلغ كذا في البدائع \* وفي الزاد والعصج  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* واذا خرج للحج وأقام في بعض البلاد حتى تحولت  
السنة فمات به وأوصى بأن يبيع عنه يبيع عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية  
\* واذا أوصى بأن يبيع عنه فمات الحاج في طريق الحج يبيع عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله وهذا عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* هذا اذا كان الثلث يكفي للبيع من منزله فان لم يكف يبيع عنه من حيث  
بلغ استحسانا كذا في النهر الثاني \* اوصى ببيع فاج الوصي عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل  
الخروج أو في الطريق أو في يد الوصي قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يبيع من ثلث ما بقي  
من المال كذا في التمراتى \* وهكذا في التارخانية \* وان أوصى ببيع وماله يكفي لحجة واحدة ولا يكفي  
لثانية يبيع عنه واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا أوصى أن يبيع  
عنه بثلث ماله وثلاثة يبيع جميعا فان قال أجواء عني بثلث مالى حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة يبيع  
عنه حجة واحدة وان قال أجواء عني بثلث مالى لم يزد على هذا يبيع عنه حجة الى أن لا يبقى من ثلث ماله شيء  
والوصي بالخيار ان شاء أبيع عنه حجة واحدة وان شاء أبيع رجلا في كل سنة مرة أو أقل أفضل فان  
أبيع الوصي بالثلاث جميعا وبقي شيء فليس لابن للبيع من وطنه وبني للبيع من أقرب المواقيت أو من مكة  
أو ما أشبه ذلك باني بذلك ولا يرث الباقي على الورثة هكذا في المحيط \* وان أوصى أن يبيع عنه بثلث ماله في كل  
سنة حجة لم يذكره في الاصل روى عن محمد رحمه الله تعالى انه كالثاني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية  
\* ولو قال الميت الوصي أدفع المال الى من يبيع عني لم يكن للوصي أن يبيع بنفسه ولو أوصى الميت أن يبيع  
عنه ولم يزد كان للوصي أن يبيع بنفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليجع عن  
الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجز ولا يجوز واذا أوصى بأن يبيع عنه بماله فتبرع عنه

جميعا فكان كل واحد منهما مامطالبا بالالف \* رجل له على رجل ألف درهم فحال الحول عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة  
وكذلك رجل له ألفان فحال الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف أبرأ المستهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل أقرض ألفه  
رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عنده متاع للتجارة وحال عليه الحول فباعه من  
رجل ثم أبرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة أن يبيع ماله بمال الزكاة ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة ديناً

بسبب تلكه صار كانه كان ديناً من الاصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الاداء فاذا سقط الدين بالابرا سقطت عنه الزكاة \* رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها حتى جال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لانها كانت مضفونة على ياتعه بالثمن وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب الا أنه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لازكاة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند (٣٦٠) رجل بالف وللراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على

الراهن زكاة ما كان عنده من الماز الا الاكاف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الراهن لانها كانت مضفونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكاة اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقر \* رجل له ألف درهم مضى عليها شهر ثم ان صاحب الألف أنلف الرجل متاعاً فقبضه ألف ثم أبرأه صاحب المتاع عن ضمانه قال زفر رحمه الله تعالى يستقبل حولاً بعد الابراء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا حال عليها الحول منتملكها كان عليه زكاتها

### \* (فصل في أداء الزكاة) \*

أداء الزكاة على نوعين أداء بعد الوجوب وتجهيل الزكاة قبل الوجوب اذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا الافضل هو الاعلان والاطهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والامرار وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الافضل اصحاب

الوارث أو الاجنبي لا يجوز واذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأن حج الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فأن حج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لست عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية وهو الاصح ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فأنه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فأنه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذا اذا أوصى بأن يحج عنه بمائة مائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فأنه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى لرجل بالف وأوصى بالف للسكاكين وأوصى بأن يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاثة يبلغ أني درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثاً ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجته حتى يكمل خافض فهو للسكاكين ولو أوصى بأن يحج عنه بالف درهم وذلك النقد لا يروح في الحج فلو وصى أن يصرفه الى الدراهم التي تروح في الحج وان شاء يدفع الدينار بغيرها لو أمر الوصي رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاه النفقة فلم يحج حتى مضت السنة وجب من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي \* الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأه عن الميت ولو لم يتزوج قبل طواف الزيادة فهو حرام عن النساء غير جمع بغير احرام بنفقته ويقضى ما تبقى كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج \* وان أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رتباً بقي في يده من المال وضمن ما أنفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمره وأما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج \* أوصى أن يحج عنه فلان فلان فممن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره إلا أن يقول لا يحج الا فلان أو لا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره لم يحج عن الميت لم يحج إلا أن يكون الأمر له في ذلك وينبغي للوصي أن يأذن له في أن يحج غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير \* الحاج عن الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يبعث بالنفقة اليه ليرجع اذا قال الوصي للحاج ان فني المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط \* ولو أحرمت من الميت أو دونه فضاع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع الى أهله لم يرجع به على الوصي الا بامر القاضي في نفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ولو ضاع مال النفقة بمكة أو بقرب منها لم يبق من مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التتارخانية \* اذا استأجر المأمور بالحج خادماً لم يخدمه ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللمأمور بالحج أن يدخل الحمام ويعطي أجر الحارس وغير ذلك مما يفسد الحاج \* الوصي اذا دفع الدراهم الى رجل لم يحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فاذا استرد وطلب المأمور بنفقة الرجوع الى بلده ينظر ان استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف رأيه أو لجهله بامور المناسك فالنفقة في مال الميت وان استرد لخيانة ولا تهمه فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط \* لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولاً بالعمرة فنفقته في مال نفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

المال الظاهر أن يؤدي الزكاة الى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة موضعاً فاما الخراج فانهم يضعونه موضعاً لان موضع الخراج المقابلة وهو لا ممة له لانهم يجهلون بضعة الاسلام قال ويكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة أخرى الا أن يضربها الى فقرائه فكذا روى أبو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل بعث زكاته الى فقراء بلدة أخرى غير البلد الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فأنه يجوز ذلك \* رجل له مال في يد شريكه

في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكاة قسمة للفقراء فانها تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت \* رجل له أخ قضي القاضي عليه بنفقة فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام خلاف ظاهر الرواية \* رجل أعطى رجلاً دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعاً فلم يتصدق بالمسوخة (٣٦١) نوى الأمر زكاة ماله من غير أن يتلفظ به ثم تصدق بالمسوخة جازت

عن الزكاة وكذا لو أمره بأن يتصدق بها عن كفارة المين ثم نوى الزكاة ثم تصدق بالمسوخة جازت عن الزكاة ولو قال إن دخلت هذه الدار فقلته على أن أتصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجزه عن الزكاة لان في الفصل الأول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فإذا نوى الزكاة كان عانوى أمانى مسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه \* رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدى عنه فخلط ماله ثم تصدق صمن الوكيل مال الدافع وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة فخلط أموال الأوقاف وغلات الوقف كان ضامناً وكذا البيع والسهم إذا خلط أموال الناس والطعان إذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطعان مازوا بالخلط عرفاً من عليه

### (الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتمل على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدى من النعم الى الحرم هكذا في التبيين \* ويكون هدياً يجعله هدياً صريحاً ودلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحساناً كذا في البحر الرائق \* وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية \* وعندنا الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي \* (والثاني) ما يجوز فيه وما لا يجوز في الهدى الالهـدايا الاما جاز في الضحايا والشاة جازة في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة تجنبوا من جامع بعد الوقوف كذا في الهداية \* (والثالث) ما يسن وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي \* يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالنذر ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج \* ولا يسن تقليد الشاة عندنا كذا في الهداية \* (والرابع) ما يفعل بالهدى وما لا يفعل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحل والركوب استدلاله وابتداه فينا في التعظيم فيجزم كذا في محيط السرخسي \* ولوركبها أو جعل عليها فقصت فعليه ضمان ما نقص ويصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق \* وان كان له البنية لم يجزها بضع ضرعها بالماء البار حتى يقطع لبنها ان كان قريماً من وقت الذبح فان كان بعيداً منه ويضر ذلك بالبدنة لم يجزها ويتصدق بلبنها وان صرفها الى حاجته تصدق بثله أو بقيته كذا في الكافي \* وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق \* ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بثمنه كذا في التبيين \* فان اسلمت له الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هدياً ضمن كذا في البحر الرائق \* ومن ساق هدياً فعطب فان كان تطوعاً فليس عليه غيره وان كان واجباً قام غيره مقامه وان أصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء كذا في الكافي \* هذا اذا كان موسراً ما اذا كان مفلساً جزء ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج \* واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعاً فخرها وصبيغ نعلها بدمها وضرب صفعة بسنماها ولو لم يلم كل هومنها شيئاً ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك أفضل من أن يترك جزءاً للسباع وان كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع بها ماشاء كذا في الكافي \* اذا باع هدى التطوع الحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيه انقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يابى كل منه وان كان النقصان المتكهن يسيراً بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه وأكل وهو هذا بخلاف هدى المتعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجز به واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الاول وباع الآخر اجزأه وان نحر الاول وباع الاول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الاول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط \* ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي \* وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين \* ولا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية \* حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجتماعاً وبعده كان تاركاً للواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق \* ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في

الزكاة اذا شك انه هل أدى الزكاة أم لا قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يؤدي الزكاة كما لو شك في أداء الصلاة في وقتها بخلاف ما لو شك في أداء الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغير عمله فان أخذ كان لصاحب المال ان يسترد ان كان قائماً في يده ويضمنه ان كان هالكاً فان لم يكن في قرأ شتم عليه الزكاة أو قبيلته أو حوج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان أخذ كان ضامناً في الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يجعل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى

رجل وامرء بالاداء اعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير وامرأته وهم محاويج جاز لا يسلك لنفسه شيئا \* رجل امر رجلا بان يؤدي عنه الزكاة من مال نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الامر ما يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره هب لفلان درهما وقال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن هبته من ماله ففعل المأمور ذلك لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي وانفق في سبيله داري وليس بينهم ما خلطة ولم يذكر (٣٦٣) الرجوع فانفق المأمور وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع على الامر

وقال الشيخ الامام المعروف  
 بنو اهرزاده رحمه الله تعالى  
 لا يرجع بغير شرط والمدينون ذاك  
 امر رجلا بقضاء دينه ففرض  
 المأمور يرجع على الامر  
 بغير شرط وفي الجبايات  
 والمؤن المالية اذا امر غيره  
 بادائها عنه فادى المأمور  
 قال الشيخ الامام الزاهد  
 فخر الاسلام علي بن محمد  
 البرزوي رحمه الله تعالى  
 يرجع المأمور على الامر  
 بغير شرط وكذا في كل  
 ما كان مطالب من جهة  
 العباد حسا \* قال رحمه الله  
 تعالى ومن قسم الجبايات  
 والمؤن بين الناس على  
 السوية \* يكون مأجورا  
 والرجل اذا اخذه السلطان  
 لمصادره فقال الرجل  
 خلصني أو اسير في يد الكافر  
 اذا امر غيري بذلك فدفع  
 المأمور مالا وخلص الامر  
 اختلقوا فيه قال بعضهم  
 لا يرجع المأمور في المستثنين  
 الا بشرط الرجوع وقال  
 بعضهم في الاسير يرجع  
 وفي الذي اخذه السلطان  
 لا يرجع الا عند شرط  
 الرجوع وقال شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى  
 يرجع في المستثنين وان لم  
 يشترط الرجوع \* عامل الخراج اذا اخذ الخراج من الاكاروب الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي الليث  
 رحمه الله تعالى انه يرجع ولو اخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية اذا اخذ الجباية من المستأجر اجارة طويلة او من يسكن  
 الدار او الحانوت بالغلة فالواهب او المأخوذ الخراج من الاكارسوا \* رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامرء بالاداء ثم ادى الامر بنفسه ثم الوكيل  
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم بادائه ولم يعلم وقالان لم يعلم لا يضمن وان علم ضمن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان

### (الباب السابع عشر في التذرع بالحج)

الحج كما هو واجب بالحياب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام فقد يجب  
 بالحياب الله تعالى بناء على وجوب سبب الوجوب من العبد وهو بان يقول لله على حجة وكذا لو قال على  
 حجة سواء كان التذرع مطلقا أو معلقا بشرط بان قال ان فعلت كذا فله على ان أجمع حتى يلزمه الوفاء اذا وجد  
 الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا علق الحج  
 بشرط ثم علقه بشرط آخر وجدا الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ولو قال لله على احرام أو قال على احرام حج فعليه حجة أو عمره والتعين اليه وكذا اذا  
 قال انقضاء على التزام الاحرام بان قال لله على المشي الى بيت الله او الى الكعبة أو الى مكة جاز وعليه حجة  
 أو عمره كذا في البدائع \* وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي \* فان عين حجة أو عمره كان عليه أن

يخرج  
 رحمه الله تعالى انه يرجع ولو اخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية اذا اخذ الجباية من المستأجر اجارة طويلة او من يسكن  
 الدار او الحانوت بالغلة فالواهب او المأخوذ الخراج من الاكارسوا \* رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامرء بالاداء ثم ادى الامر بنفسه ثم الوكيل  
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم بادائه ولم يعلم وقالان لم يعلم لا يضمن وان علم ضمن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان

علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن \* رجل وجب عليه زكاة المائتين فافر زكاة خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة ولومات صاحب المال بعد ان افرز الخمسة كانت الخمسة مبرأة عنه عن هشام رحمه الله تعالى قال سألت محمد بن ابراهيم عن رجل قال ما تصدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره النية قال لا يجوز به قلت فان اخرج الدراهم وصرت هافيكه وقال هذه من الزكاة فجعل يتصدق ولا يحضره النية قال أرجو ان يجوز له اذا هلك (٢٦٣) الودعة عند المودع فذبح القيمة الى صاحبها وهو فقير يدفع

الخصومة يريد به الزكاة لا يجزئه ويكره الاحتياط لمنع الزكاة بابطال الشفعة في قول محمد بن ابراهيم رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل آتى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فقير اخرهم مستوفى لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن واجبة فظهر ان الصدقة وقعت تطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بهما عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما مستوفيا كان له ان يسترده من الوكيل \* رجل ظن ان ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربعمائة كان له ان يجعل الزكاة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة يمكن جعلها تعجلا فتجعل تعجلا وكذا التاجر

يجزى او يعتمر ما شيا ثم اذا حج او اعتمر ما شيا متى يبدأ بالمشي ومتى يترك المشي في الحج يترك المشي متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وشي وفي البداية تختلف المشايخ بعضهم قالوا يمشي من حيث يحرم ومنهم من قال يمشي حين يخرج من بيته كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* فلو ركب اراق دما وكذا اذا ركب في أكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسابه من الدم وفي الاصل خيره بين الركوب والمشى قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين \* ولو قال الله على المشي الى الحرم اولى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح وتلزم حجة أو عمرة ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا ولو قال على الذهاب الى بيت الله او الخروج او السفر والاثنين لا يصح في قولهم جميعا ولو قال هذه النسيئة هدى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى الحرم او الى المسجد الحرام او الى الصفا والمروة فالجواب فيه كالجواب في قوله الله على المشي الى بيت الله او الى مكة او الى الحرم او الى الصفا والمروة كذا في البداية \* ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ولو قال الله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو وجب على نفسه مائة حجة لزمته ولو قال الله على نصف حجة قال محمد بن ابراهيم رحمه الله تعالى تلزمه حجة كاملة وكذا لو قال لبيك بحجة لا أطوف فيها طواف الزيارة ولا أقب بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال الله على ثلاثون حجة فاج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل ان يجي وقت الحج جازا لكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة تجي كذا في المحيط \* ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرأ من حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برأت فعلى حجة فبرأ من حجة جاز ذلك عن حجة الاسلام ولو نوى غير حجة الاسلام صحته نيته كذا في الخلاصة \* (مسائل شتى) \* أهل عرفة وقفة وفي يوم وشهد قوم انهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية تقبل وعليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا تقبل وتجزئهم حجتهم وهذا استحسان وان شهدوا يوم التروية بان هذا اليوم يوم عرفة فان أمكن للامام ان يقف مع الناس أو أكثرهم فها قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا وعشية فاتهم الحج فان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم اراقوا كذا استحسننا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغدا استحسننا والشمود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا بغيرهم أو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين \* وعليهم أن يحلوا بعمرة وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمان يكتفيهم الوقوف بعرفة فها قبلت شهادتهم شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يكتفيهم الوقوف بعرفة فها قبلت شهادتهم الى الوقوف به ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر الظاهر كذا في المحيط \* والحاصل ان في كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على الكل لا يقبل الا امام الشهادة وان كثر الشهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا حرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محررم فان لم يكن لها زوج فاتها تنقض على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* وان كان لها زوج فاذن لها في الحج فاحرم

اذا مر على عامل الصدقة بجمال فأخذ العامل منه أكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله أكثر فظهر انه كان أقل فجعل الزكاة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة حورا لا يختصب الزيادة من الزكاة لانه ما أخذ الزكاة على وجه الزكاة وانما أخذها حورا وظلما \* (فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة) \* اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز ويضمن الواهب مقدار الزكاة استحضانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين ينوي به زكاة ماله عند الواهب لا تسقط عنه زكاة ذلك المال وكذا

لنوى به زكاة من آخر على غيره ولو وهب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو وهب كل الدين من المديون ولم ينويه الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كماله كان النصاب عينا فوهب النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينوشبأ كان مؤديا استحسانا اذا كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوشبأ كان مؤديا قياسا واستحسانا وان وهب من المديون خمسة من الدين ينوي به (٣٦٤) زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل تسقط عنه زكاة

الخمسة وهو مائة درهم في القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينوشبأ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذلك وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو وهب من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى أربعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسقط عنه زكاة ما وهب وان وهب خمسة تسقط عنه زكاة الخمسة وهو مائة درهم وان وهب مائة تسقط زكاة المائة وان وهب الكل ولم ينوشبأ أو نوى التطوع تسقط عنه زكاة الكل

### (فصل في تجهيل الزكاة)

يجوز تجهيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التجهيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصاب كثيرة \* رجل له مائة درهم فجهل

بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وان أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وان كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها وان أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها الا أن يكون أحرماها قبل ذلك بأيام يسيرة هكذا في المحيط \* وان أحرمت بغير اذنه فلزوجها أن يمنعها ويحللها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج - حلتك بفل يفعل بها أدنى ما هو من محظورات الاحرام من قصر ظفر أو تقصير شعر أو تطيبها بطيب أو تقبيلها أو تماءتها فحل بذلك وعليها هدى الا حصار وقضاء حجة وعمرة فاذا أذن لها زوجها بالاحرام في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنوي يكون قضا ومقطعت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الاول وان تحولت السنة فلا الابنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية \* ولو أحرمت بجمع نفل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عندنا بخلاف ما اذا أحرمت بالرفض فليس له أن يحللها ان كان له المحرم وان لم يكن لها فان لم يمنعها كذا في البحر الرائق \* ولو جامع زوجته أو أمته المحرمة ولا يعلم بأحرامها لم يكن تحليلا وقد جها وان علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدا له أن يأذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فأحرمت لحللها فأحرمت فكذا مرارا ثم جئت من عامها أجزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تتج بعد التحليلات الامن قابل كان عليه الكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير \* العبد والامته اذا أحرما بغير اذن السيد له أن يمنعهما ويحللها بغير هدى وعلى كل واحد منهما هدى الا حصار وقضاء حجة وعمرة بعد العتق ولو أحرص العبد والامته بعد ما أذن السيد لهما ما كان للمولى أن يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فيحل هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية \* ولو أذن لعبد أو أمته جازله أن يحللها مع الكراهة واذا اراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره الاحرام من قصر ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غيره ذلك ولا يكون محلا له بالتمهي فقط ولا بقوله حلتك هكذا في السراج الوهاج \* اذا أحرم العبد أو الامته اذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والشترى أن يمنعهما ويحللها ما عندنا كذا في شرح الطحاوى في باب الفدية \* ذكر الاستيعاب أنه لا يجوز الاستتجار على الحج ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استؤجر على الحج ودفع اليه الاخرة فخرج عن الميت فإنه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والرجوع في طعامه وشرايه وثيابه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقتير فاقض في يده بعد رجوعه بر دعى الورثة ولا يجعل له أن يأخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة بترك الفضل للعاج وهم من أهل التبرع حل له بتخليك الورثة اياه كذا في شرح الطحاوى في أوائل كتاب الحج \* المأمور بالحج عن الميت اذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة الا أن يكون أحرما ظاهرا يدل على صدق مقالته المأمور بالحج اذا قال حجبت عن الميت وأنكر الورثة والوصي فالقول قوله مع عينته الا أن يكون الميت على المأمورين فقال حج عني بهذا المال حجته فمعه دموته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط \* ولا بأس باخراج حجارة الحرم وزيادته الى الحل عندنا وكذا ادخال تراب الحل الى الحرم وأجمعوا على اباحة اخراج ما زرم ولا يأخذ شيئا من استنار الكعبة وما سقط منها بصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولا يجوز اتخاذ المساويك من أرباب الحرم وسائر شجره ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا

منها خمسة وعشرين عنهما وما يستفيد في السنة قال الحول ومعه ألف درهم لا يجوز ما جعل ولو ملك مائتي درهم منه فجهل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الا درهم ما ثم استفاد تمام ألف درهم بجزءه ما جعل ولو كان له خمسة من الابل الحوامل فجهل شاتين عنهما وعافى بطونها ثم تحت خمس اقبل الحول أجزأها عما جعل وان عمل عاتقه - ل في السنة الثانية لا يجوز \* رجل له ألف بيض وألف سود فجهل خمسة وعشرين عن البيض فهلكت البيض قبل الحول أجزأها عما جعل عن السود وكذا لو جهل عن السود فصاعت كان

عن البيض ولو حال الحول وهو ما عنده ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما جمل علقني وعليه تمام زكاة ما بقي وكذا لو أتى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان الاداء عنهما وفي النواذر اذا جمل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شي من المجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عنده ألف درهم ومائة دينار فجمل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدنانير قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما جمل عن الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهماً (٣٦٥) وكذا لو جمل خمسة وعشرين درهماً

عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز المجل عن الدنانير بقيته وان لم يهلك أحدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي جمل عنه كان المجل عن المالين ولو حال الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما بعينه كان المؤدى عن المالين ولو كان له خمس من الابل السائمة وأربعون من الغنم فجمل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المجل زكاة عن الباقي ولا يشبه هذا الدراهم والدنانير لان في الدراهم والدنانير يكمل نصاب أحدهما بالآخر وبضم البعض الى البعض فكانت جنساً واحداً بخلاف السوائم ولو كان له ألف سود وألف بيض فجمل عن أحد المالين ثم استحق المال الذي جمل عنه قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق جمل عملاً على قبطل تعجيله ولو ترك عن ألف درهم بعد الحول فضاقت الالف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء

منه لزمه رده اليها فان أراد ان تبرئ أتي بطيب من عنده فمسحه بها ثم أخذ كذا في السراج الوهاج \* (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (١)) \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انهم أفضل المنذوبات وفي مناسك الفخاري وشرح المختار أنهم اقرب من الوجوب لمن له سبعة والحج ان كان فرضاً فالاحسن أن يبدأ به ثم ياتي بالزيارة وان كان نفلاً كان بالخيار فاذا نوى زيارة القبر فليست معه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير \* ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرون مسجداً كذا في الكرماني في مناسكه فاذا وقع بصرة على أشجار المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب يغتسل قبل الدخول أو بعده ان أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعاً عليه السكينة والوقار كذا في الاختيار شرح المختار \* وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدينة والمشي الى أن يدخلها احسن وكل ما كان أدخل في الادب والاجلال كان حسناً كذا في فتح القدير \* واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما ظلالها ورب الارضين وما أقلان ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخيراً أهلها وخيراً ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم اليمنى كذا في فتح القدير \* ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعاك وأبغى من ضالك كذا في فتاوى قاضي خان \* ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عود المنبر بجذاه منسكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وقفه ويدعو بما يحب ثم ينفض فيتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مسنداً قبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو منه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيب وأعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته ~~الكرمية~~ الهيبة كأنه نائم في حله عالم به يسمع كلامه كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في أمر الله حتى قبض روحك جيداً محموداً فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأعماها اللهم اجعل بيننا يوم القيامة أقرب النبيين واسقنا من كأسه وارزقنا من شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه اذ الجلال والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ولا يرفع صوته ولا يقصد كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* ويلبسه سلام من

(١) مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

(٣٤ - فتاوى اول) والهالك قبل الحول أجزاء من زكاة دينه \* (فصل في موضع فيه الزكاة) \* مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات لاثني عشر الآية والفقير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمساكين هو الذي يسأل الناس ولا يجد قوتاً ولا يجد ليلان كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحصل السؤال لمن كان كسواً أو يملك خمسين درهماً ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحصل له السؤال اذ لم يملك نصاباً وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه

يحتاج اليها للتصديق والتدريس أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان عند من المصالح وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا له أخذ الزكاة وان كان عنده طعام شهري وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان أكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ان كان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا (٣٦٦) لو كان له حوائط أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغائتها لا تنكفي لقوته وقوت

أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك إلى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبر القبلة ويصلي عليه ماشاء ويحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه على الاسرار جزاء الله عنا أفضل ما جرى اماما عن أمة نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خيرة سلك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قائلاً للحق ناصر الاله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم أمنا على حبه ولا تخيب سعينا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يقول حتى يحاذي قبره رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا منظر الاسلام السلام عليك يا مكسر الامم نام جزاء الله عنا أفضل الجزاء ورضي الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حياتنا فكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وهاديا مهديا جعلت شملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كبيرهم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاء كما الله أحسن جزاء مجتئنا كما توسل بك إلى رسول الله ليشفع لنا ويسأل ربنا أن يقبل سعينا ويحسينا على ملته ويمتناعا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولأوصائه بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت وقولنا الحق ولوأثمهم أظلموا أنفسهم جاؤك الآية وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليسك ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحان ربك رب العزة عما يصفون إلى آخر السورة ويريد في ذلك ماشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب إلى الله ويدعو بعاشاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتناله بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ماشاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الخنثاء وهي التي فيها بقية الخدع الذي حن إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن ويجتهد أن يحيي ليله مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر بينهما سرا وجها كذا في الاختيار شرح المختار ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم أعمال الحج \* ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام إلى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويصلي في مسجد فاطمة

عليه يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما ينكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان وبستان يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع للبيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج إلى النفقة جاز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى أجل الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ إلى وطنه وان كان الدين غير مؤجل فن كان من عليه الدين معبرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحمل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين ينسب عادلة وان لم يكن له ينسب عادلة لا يحمل له أخذ الزكاة ما لم يرجع الأمر إلى القاضي

فصله فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحمل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين الجحود دائما لا يكون نصابا اذا حلفه القاضي وحلف رضي أمّا قبل ذلك يكون نصابا حتى لو قبض منه أربعين درهما بلزمه أداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة إلى فقيرة زوجها موسر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فرض لها النفقة أو لم تفرض ولا يجوز أن يصغر والده غني فان كان الابن كبير اجاز ولو دفع الزكاة إلى بنت غني يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو دفع إلى فقيرة ابن موسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان



في عيال الغني لا يجوز ان لم يكن جاز ولا يجوز ان عليه الزكاة ان يدفع زكاته الى عبيده ولا الى مدبره ولا الى أم ولده ولا الى مكاتبه عليه بذلك  
 ولم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبيد مولاه غني ولا الى مدبره ولا الى أم ولده فان  
 دفع وهو لا يعلم ثم علم أجزاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أو لم يعلم ولا يجوز  
 الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز ولا يجوز (٣٦٧) صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز  
 صرف كفارة اليمين والظهار

والقتل وعشر الأرض وجزء  
 الصيد وغلة الوقف وعن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 في رواية يجوز صرف غلة  
 الوقف اذا كان الوقف عليهم  
 بمنزلة الوقف على الأغنياء  
 وان كان الوقف على الفقراء  
 ولم يسم بني هاشم لا يجوز  
 صرفها الى بني هاشم وموالهم

هذا أول الربع الثاني من  
 هذا الكتاب  
 مطلب تفسير النكاح وصفته  
 وركنه وشرطه

وبنو هاشم الذين لا تحل لهم  
 الصدقة آل عباس وآل علي  
 وآل عقيل وآل جعفر وولد  
 الحرث بن عبد المطلب ورضي  
 الله تعالى عنه ولا يجوز  
 دفع الزكاة الى الغني فان  
 دفع الى شخص ظن انه فقير  
 فظهر انه كان غنياً يجوز  
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله تعالى ولو صرف الى  
 فقير ثم ظهر انه صرف الى  
 أبيه أو ابنه جاز في قول أبي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
 في رواية الاصل ولا يجوز  
 صرف الزكاة الى الكافر  
 حريصاً كان أو ذمياً فان  
 صرف الى شخص ظن انه  
 مسلم فظهر انه كافر جاز في

رضي الله تعالى عنها بالبيع ويسحب أن يزور شهاده أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فتم  
 عني الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وان الله شاء الله بكم لاحقون وقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص  
 ويسحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين  
 يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف  
 كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربة وخزنة في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا ذا  
 الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا ليس في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء  
 دعا جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ويسحب له مئة مقامة بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واذا أراد الزجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد برقعين ويدعو بما أحب ويأتي  
 قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه أحد عشر باباً

(الباب الأول في تفسيره شرعا وصفته وركنه وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فهو عقد يدعى ملك المتعة قصدا كذا في الكنز \* (وأما وصفته) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة  
 مؤكدة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار \* (وأما ركنه)  
 فالإيجاب والقبول كذا في الكافي \* والإيجاب ما يلفظ به أو لا من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في  
 العناية \* (وأما شرطه) فثبته العقل والبلوغ والحرية في العاقد إلا أن الأول شرط الانعقاد فلا ينعقد  
 نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخير شرط النفاذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على  
 اجازة وليه هكذا في البدر النافع \* (ومنها) الحمل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية \*  
 \* (ومنها) سماع كل من العاقدين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولوعقد النكاح بلفظ لا يهمل  
 كونه نكاحاً ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى \* (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء انها شرط جواز  
 النكاح هكذا في البدر النافع \* وشرط في الشاهد أربعة أمور الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد  
 بحضرة العبد ولا فرق بين القن والمدبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصبيان ولا بحضرة الكفار في نكاح  
 المسلمين هكذا في البحر الرائق \* ولو كان الزوج مسلماً والمرأة ذمياً فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا  
 موافقين له في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج \* واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين  
 فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانا موافقين له في الملة أو مخالفين كذا في  
 البدائع \* ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا يشهد اثنان في القذف  
 وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق \* وكذا يصح بشهادة المحدث في الزنا كذا في الخلاصة \* وينعقد بحضور من  
 لا تقبل شهادته له أصلاً كما اذا تزوج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا اذا تزوج بشهادة ابنه لامنها أو ابنتها لامنه  
 هكذا في البدائع \* والاصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون ولياً في النكاح بولاية نفسه صلح أن  
 يكون شاهداً ومن لا فلا كذا في الخلاصة \* وبشرط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع  
 \* ولا يشترط وصف المذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية \* ولا ينعقد بشهادة المرأتين

رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص وظن أنه فقير فأنه غني جاز في قول  
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى دفع الزكاة الى فقير مدبون ليقضي بهاديه أفضل من الدفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من  
 يملك نصيباً كاملاً فاضلاً عن مسكنه وأثاثه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى أولاده وأولاد  
 أولاد من قبل الذكور والامانات وان سفلوا ولا الى والديه وأجداده وجداته وان علوا من قبل الآباء والامهات ويجوز الى سائر قرابته

في الاخوة والاخوات والاعمام والعلمت والاخوان والخلالات ولودنغ الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا ان كان الزوج مملوقا  
لو طلبت لا تمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاته اليها وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلبت جازا صرف اليها ولو بنى مسجدا بنية الزكاة  
لا يجوز وكذا الحج والعمرة والعتاق وكذا الوقف في دين ميت أو حي بغير أمره وان قضى دين فقير بأمره جاز ولو كفن ميتا لا يجوز  
ولا يعطى الرجل زكاة ماله زوجته عند الكل (٣٦٨) وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ربهما

بغير رجل وكذا الخنثى اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضي خان \* (ومنها) سماع الشاهدين  
كلامهما معا كذا في فتح القدير \* فلا ينعقد بشهادة ثنتين اذا لم يسمعا كلام العاقدين كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وتكلموا في الاصلين الذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي  
خان \* وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس ان كان يسمع كذا في الخلاصة \* ولو سمعا كلام أحدهما  
دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلاهما الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع \* ولو كان  
بمحضه الرجاين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر في اذن الأصم  
لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نظم الرندويستي اذا سمع أحد الشاهدين  
كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد الذي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام  
المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان  
كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال  
بعضهم مثل أبي سهل ينعقد وقال الرندويستي لا يأخذ بقول أبي سهل كذا في الذخيرة \* وان سمعا كلام  
العاقدين ولم يعرفاتفسيره قبل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأ بمحضرة  
تركيين أو هندیين قال ان أمكنه ما أن يعبر ما سمعا جاز والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهل يشترط فهم  
الشاهدين العقد ذكر في الفتاوى أن الاعتبار السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الأعميين جاز قال  
الظاهر والظاهر انه يشترط ان يفهم أيضا كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا في الجوهرية النيرة \* ولو تزوج  
امرأة بمحضرة السكارى وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به بعد ما صحوا انعقد النكاح هكذا في  
خزانة المفتين \* وفي فتاوى أبي الليث رجل قال لقوم اشهدوا أنني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت  
فقاتلته المرأة قبلت فسمع الشهود ومقاتلتها ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت  
في البيت معها أخرى لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهدهم ان  
كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة أو الأب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الأب لا تقبل كذا في  
الذخيرة \* رجل بعث أقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم  
لا يصح النكاح وقبل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والجنيس \* ومن  
تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في الجنيس والمزيد \* امرأه وكلت رجلا لزوجها  
من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود وتزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يدرك  
اسمها واسم أبيها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي  
الامام ركن الاسلام على السغدي في الابتداء لم يشترط ذكر الجذ ثم رجع في آخر عمره وكان يشترطه وهو  
الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* وان كانت حاضرة متفقة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو  
الصحيح وان أراد الاحتياط يكسف وجهها حتى يراها الشهود أو يدرك اسمها واسم أبيها وجدها ولو  
كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد بها المرأة التي يعرفونها  
جاز النكاح كذا في محيط السرخسي \* ومن امر رجلا أن يزوجه صغيرة فزوجها عند رجل والأب حاضر  
صح والافلا كذا في الكنز \* قالوا اذا زوج ابنته البكر البالغة بأمرها وبمحضرتها ومع الأب شاهد آخر صح

الله تعالى ويجوز اعطاء  
النهر حقة عن الجباد والفضة  
عن المضروبة والتبر عن  
المصوغ وان كانت قيمة  
المصوغ أكثر من قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وان  
كان المدفوع أقل قدر من  
الواجب لكانه يساوي  
الواجب في القيمة لا يجوز الا  
عن قدره واذا دفع الزكاة  
الى الفقير لا يتم الدفع ما لم  
يقبضها الفقير أو من له ولاية  
على الفقير يحول الاب والوصي  
يقبضان للصبي والمجنون أو  
من كان في عياله من الأقارب  
أو الأجانب الذين يعولونه  
والمقطع يقبض للمقط ولو  
دفع الزكاة الى صبي لا يقبل  
أو مجنون فدفع الصبي الى  
أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز  
كالوضع زكاته على دكان ثم  
جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز  
ولو قبض الصبي وهو مراهق  
جاز وكذا لو كان يقبل القبض  
بأن كان لا يرى به ولا يندفع  
عنه ولو دفع الى معتوق فقير جاز  
ولو دفع قوم زكاة أموالهم  
الى من يأخذ الزكاة لفقة فقير  
فاجتمع عند أخذ أكثر من  
ماتى درهم جاز قالوا كل من  
أعطى زكاته قبل ان يبلغ ما في  
يد الاخذ مائتي درهم جازت

زكاته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ مائتي درهم لا يجوز لأن يكون الفقير مدبونا هذا اذا كان الاخذ اخذ الاموال بأمر النكاح  
الفقير فان أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن بأمر الفقير كان الاخذ كذا عن الدافعين فما اجتمع عند الاخذ يكون مال  
الدافعين فجازت زكاة الكل كالودع رجل مائتي درهم أو أكثر زكاة ماله الى فقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتي درهم وان أعطاه  
جاز عندنا هذا اذا لم يكن الفقير مدبونا فان كان مدبونا فندفع اليه مقدار ما وقضى دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا

لو لم يكن مدوناً لكان كان معيلاً جازان يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع الى فقير واحد ما يغنيه عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق الى الفقراء ولو وضع الزكاة على كفة فانتمها الفقراء جاز ولو سقط مالا من يده فرفعه فقير فرضي به جازان كان يعرفه والمال قائم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الرجل أن يعطي فقيراً واحداً ليس عليه دين ألف درهم زكاة ماله بخاء المعطى بألف فوزنهما مائة مائة كذا وزن مائة دفعها اليه قال يجوز به الألف من الزكاة (٣٦٩) اذا دفع الألف في مجلس واحد والألف

كان حاضراً في المجلس وان كان الألف غائباً ونوى أن يعطى ألفاً فاني بمائتي درهم فوزنهما ثم بعث الى ثمانمائة فوزنهما له جاز المائتان من الزكاة والباقي تطوع \* السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه تسقط الزكاة عن أربابها ولا يؤمر بالاداء ثانياً لانه ولاية الاخذ فصيح أخذها وان لم يضع الصدقة في موضعها وان أخذ الجبايات أو مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يصح وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه يجوز وتسقط عنه الزكاة ويجوز دفع القيمة في الزكاة والتذر عندنا

### \* (فصل في النذر) \*

رجل قال ان نخوت من هذا الغم ففقه على أن تصدق بهذه الدراهم خيراً ثم أراد ان تصدق بالقيمة لا بالخبر جاز \* رجل في يده درهم فقال لله على أن تصدق بهذه

النكاح وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلاً أن يزوجه عبده فزوج الوكيل العبد امرأته بشمادة رجل أو امرأتين والعبد حاضر لا يجوز النكاح كذا في التبيين \* واذا أذن الرجل لعبد في النكاح فزوج العبد بمحضرة المولى بشمادة رجل واحد سوى المولى الصواب أنه يجوز عند أصحابنا كذا في التبيين \* ولو زوج المولى عبده البالغ امرأته بمحضرة رجل واحد والعبد حاضر صح وان كان العبد غائباً لم يجوز وعلى هذا الأئمة وقال المرغيناني لا يجوز كذا في التبيين \* ومن هذا الجنس مسئلة ذكرت في مجموع النوازل امرأته وكلت رجلاً بزوجها رجلاً فزوجها بمحضرة امرأتين والموكلة حاضرة قال الامام نجيب الدين يجوز النكاح هكذا في النخبة \* ووقت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقوفاً على الاجازة ولم يحضر عند العقد لم يجز هكذا في البدائع \* (ومنها) رضا المرأة اذا كانت بالغة بكراً كانت أو ثيباً فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا كذا في فتاوى قاضيجان \* (ومنها) أن يكون الايجاب والقبول في مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين فوجب أحدهما فقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد وكذا اذا كان أحدهما غائباً لم ينعقد حتى لو قالت امرأته بمحضرة شاهدين تزوجت نفسها من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال قبلت او قال رجل بمحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت تزوجت نفسي منه لم يجز وان كان القبول بمحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أرسل اليها رسولا أو كتب اليها بذلك كتاباً قبلت بمحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز لاتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب لا يجوز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز هكذا في البدائع \* واذا بلغها الكتاب وقرأته ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح كذا في الخلاصة \* ولو قالت ان فلانا كتب الى يحفظني فاشهدوا أني قد تزوجت نفسي منه صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب العقد وسمعوا كلامها مخاطباً باسماءها اياهم هكذا في النخبة \* ولو كتب الايجاب والقبول لا ينعقد كذا في فتح القدير \* والحر والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة \* ولو عقدا وهما عسبان أو سيران على الدابة لم يجز وان كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق \* والفور في القبول ليس بشرط عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* (ومنها) أن لا يخالف القبول الايجاب فاذا قال لا خرو جئتك انتي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر كان باطلاً ولو قبل النكاح وسكت عن المهر نعتقد النكاح بينهما ذكراً في فتاوى أبي الليث \* وفي مجموع النوازل عتد تزوج امرأته على رقبته بغير إذن سيده فقال السيد أجزت النكاح ولا أجز على رقبته فالنكاح جائز ولو اقل من مهر مثلها ومن قيمة العبد يباع فيه كذا في النخبة \* ولو تزوجت نفسها بألف فقبلها بالقبول أو بمحضرة شاهدين صح وتوقف لزوم الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* (ومنها) أن يضيف النكاح الى كلها أو ما يعبر به عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل ولو أضاف النكاح الى ظهرها أو بطنها ذكر الخلو في قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينعقد كذا في البحر الرائق \* ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة

الدراهم فلم تصدق حتى هلك سقط النذر وان لم تملك وتصدق بثلثها جاز أيضاً ولو قال كل منفعة تصل الى من مالا ففقه على ان تصدق بها فهو له فلان شياً كان عليه ان تصدق به كالأول أو النذر وان لم يهب له شيئاً لكن أذن له أن يأكل من طعامه فليس عليه أن تصدق بشئ لان في الفصل الاول ملك الناذر ما أضيف اليه النذر فيلزم الوفاء وما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصديق بشئ ولو قال ان فعلت كذا فاني صدقة في المسكين وله ديون على الناس لا تدخل الديون في النذر ولو قال مالي صدقة على فقرا مكة فتصدق على فقراء

بلدة أخرى جازلان الصريف الى القفير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كالأندريصوم أو صلاحة بمكة فصام وصلى ليلة أخرى جاز عندنا ولو قال ان رزقي الله تعالى مائتي درهم فقله على تركها عشرة فلك مائتي درهم كان عليه تركها مائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة فقله ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق الا بملكك لان فيما لم يملك لم يكن النذر (٣٧٠) مضافا الى الملك ولا الى سبب الملك فلا يصح كمالو قال مالي في المساكين صدقة وليس

له مال لا يلزمه شيء \* رجل قال كلما أكلت اللحم فقله على ان تصدق بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكلة ولو قال كلما شربت الماء فقله درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصدة درهم \* رجل سقط عن شئ فقال ان وجدته فقله على ان أقف أرضي هذه على ابناء السبيل فوجده كان عليه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب أو الاجانب جاز

### (فصل في العشر والخراج)

الارض نوعان عشرية وخراجية فارض العرب كلها عشرية وهي أرض تبهامة والحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعبدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من أنهار الاعاجم خراجية وهذا السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان وحده عرمان منقطع

فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضيان والظاهرية \* وفي التفريق تزوج نصفها فقله كذا بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق \* جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صارت معروفة باسمها الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية \* رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل فزوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط \* ولو كان لرجل بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدهما كذا في الظهيرية \* أبو الصغرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبلت لابي ولم يسم الابن ان كان له ابنتان لا يجوز ان كان له ابن واحد يصح ولود كذا أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح \* ختيان صغيران قال أبو أحدهما لابي الآخر محض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان \* ولو قال أبو الصغرة لابي الصغرة زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال أبو الصغرة قبلت يقع النكاح للاب هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* (وأما أحكامه) فكل استتاع كل منهما بالأخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملاك الحبس وهو صيرورتها بمنوعة عن الخروج والبروز وجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمة المصاهرة والارث من الحائنين وجوب العدل بين النساء وحقوقهن وجوب اطاعته عليها اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديبها اذا لم تطعه بان نشرت واستجاب معانيتها بالمعروف هكذا في البحر الرائق \* وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج

### (الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به)

ينعقد بالايجاب والقبول وضعا للضئ أو وضع أحدهما للضئ والاخر لغيره مستقبلا كان كالامر أو حالا كالمضارع كذا في النهر الفائق \* فاذا قال لهما أتزوجك بكذا فقلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت كذا في الذخيرة \* ولو قال تزوجيني نفسك فقلت ان عقدان لم يقصده الاستقبال هكذا في النهر الفائق \* وكما ينعقد بالعارة ينعقد بالاشارة من الاخرس ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع \* ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية \* ولا ينعقد بالكتابة من الحاضرين فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق \* (وما ينعقد به النكاح فهو نوعان) صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداها وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المسبوط \* فينعقد بلفظ الهبة هكذا في الهداية \* ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال وهبت بنتي لخديمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة \* اذا طلب

الجل من أرض حلوان الى أقصى القادسية المتصل به ذيب من أرض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتح عنوة ولم يسلم أهلها الرجل ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم والسيحون والبيحون والدجلة والفرات خراجية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكل بلدة فتح محلها وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتح عنوة وقسمها الامام بين الغائبين فهي عشرية وكل بلدة فتح عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيها - بمشيئته كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين

الغائب وتكون عشيرة وان شام من عليهم وبعد ان كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشرون شام وضع الخراج ان كانت تسقى على الخراج وأرض الجبال التي لا يصل اليها الماء عشيرة وما حي من الموات ان احبب بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج واحبب يترأ قننة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها أرض خراج فهي خراجية وان كان حولها أرض عشيرة فهي عشيرة وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيان من الخارج فهو الخمس والسدس (٣٧١) وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو ان

يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكّن من الانتفاع بالارض في كل جرب يصلح للزراعة في كل سنة فقير من الخطة أو الشعير ودرهم القفزة ثمانية ارطال والدرهم عشرة بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره بالحرب ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بذرعان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل الوسط وفي كل جرب يصلح للارطاب خمسة دراهم وفي جرب الكرم عشرة دراهم عرف ذلك بتوظيف عمال عررضي الله عنه واجازة ما فعل عماله وفي أرض الرضخفران والبستان بقدر ما يطبق أو الى نصف الخراج مقدراً بالطاقة والبستان كل أرض محوطة فيها أشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي تكون على المسناة شيء فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم فان كانت الارض لا تطبق أن يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن

الرجل من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان \* وينة بلفظ التملك والصدقة بلفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية \* وكذا بلفظ الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العنبري شرح الكنز والدينين \* ولو قال لا امرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال كوني امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأتى فقبلت كان نكاحاً كذا في الوجيز للكردي \* اذا قال ثبت حق في منافع بضعك بالف فقلت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة \* ولو قالت امرأة عترستك نفسي فقال قبلت يكون نكاحاً هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قالت البانعة رددت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضرة الشاهدين يكون نكاحاً كذا في محيط السرخسي \* وفي أجناس الناطقي اذا طلق امرأته ثلاثاً أو بآتيان قال لها راجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحاً صحيحاً وان لم يذكر المال فان أجمعاً على ان الزواج أراد به النكاح كان نكاحاً والا فلا كذا في الذخيرة \* ولو قال ذلك لاجنية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقلت المرأة رضيت لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لامرأة ١ هرايا سيدي فقلت المرأة بأشيدم لا ينقد الا اذا قال لها ٢ يا سيدي برني فقلت بأشيدم يكون نكاحاً وقيل ينقد النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة \* اذا قال لغيره ٣ دختر خویش مراده فقال ٤ دادم ينقد النكاح وان لم يقل الخاطب ٥ بذيرفتم ولو قال ٦ مرادادی فقال ٧ دادم لا ينقد النكاح ما لم يقل الخاطب ٨ بذيرفتم الا اذا أراد بقوله ٩ دادی التحقيق دون السوم فحينئذ ينقد وان لم يقل الخاطب بذيرفتم \* وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسي في قوله دختر خویش مراده لا بد أن يقول ١٠ برني ويقول الآخر ١١ برني دادم فاما بدون ذلك فلا ينقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسئلة متفقة عليها كذا في المحيط \* قبل لامرأة ١٢ خويشتن را بقلان برني دادی فقلت ١٣ داد و قيل للزوج ١٤ بذيرفتي فقال ١٥ بذيرفت ينقد النكاح وان لم تقل المرأة دادم والزوج بذيرفتم \* قبل لامرأة ١٦ خويشتن رازن من كردی فقلت ١٧ كردم ينقد النكاح \* وكذا لو قال ١٨ خويشتن رازن من كردانی فقلت كردانیدم هكذا في الذخيرة \* قبل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقلت لا ثم قالت في أثناء الكلام ١٩ من ويرا خواستم وقال الرجل قبلت صح النكاح كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين عن قال لامرأة ٢٠ خويشتن را بذرهم كابين عن برني دادی فقلت بالسمع والطاعة قال ينقد النكاح ولو قال ٢١ سپاس دارم لا ينقد لان الاول اجابة

(ترجہ)

١ ا كنت لي فقالت كنت ٢ ا كنت للزوجية فقالت كنت ٣ اعطيتك ٤ اعطيتها ٥ قبلت ٦ اعطيتني ٧ اعطيتك ٨ قبلت ٩ اعطيت ١٠ للزوجية ١١ اعطيتها للزوجية ١٢ هل اعطيت نفسك فلان للزوجية ١٣ اعطيت ١٤ هل قبلت ١٥ قبل بدون ضمير المتكلم الذي هو الميم الا في بعد في قوله دادم وبذيرفتم ١٦ هل جعلت نفسك لي امرأة ١٧ جعلت ١٨ هذه العبارة معناها مثل التي قبلها ١٩ انما تزوجته ٢٠ هل اعطيتني نفسك للزوجية بألف درهم مهراً ٢١ قولها سپاس دارم بمنزلة ولك الفضل

ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة في كل بلدة فيها وتوظف من الامام لا يجوز تغييره ولا اراد في قوله وان لم يكن فيه توظيف من الامام على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للامام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك \* أرض خراجها وظيفة أغنيها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا يئنه للالتان لم يرزعهما الغاصب فلاخراج على أحد وان زرعهما الغاصب ولم تقصم الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرباً للغصب أو كان

للمالك مئة ولم تنقصها الزرعة فالخراج على رب الأرض وإن نقصتها الزرعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كأنه أجرهما من الغاصب بضم النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى الخراج والنقصان فايهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب إن كان النقصان أكثر من الخراج فقد انخرج يؤول الغاصب إلى السلطان ويدفع الفضل إلى صاحب الأرض وإن كان الخراج أكثر يدفع الكل إلى السلطان (٢٧٢) وفي بيع الوفاء إذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وإن أجر أرضه

والثاني وعد كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل ٢٢ بخداوند كاري بذير فتم يصح النكاح ولولم يقل الرجل ذلك لآبائه قال لها ٢٣ شاباش إن لم يقل بطريق الطنز يصح النكاح كذا في الخلاصة \* ولا ينعقد بلفظ الإجارة في الصحيح والإعارة والإباحة والإحلال والتمتع والإجازة والرضا ونحوها كذا في التبيين \* ولا بلفظ الإقالة والخلع والصلح والبراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي \* ولا بلفظ الأعتاق والولاء والإيداع كذا في غاية السروجي \* ولا بلفظ القداء كذا في البحر الرائق \* ولا ينعقد بلفظ الوصية لأنها توجب الملك مضافاً إلى ما بعد الموت كذا في الهداية وكذا في الكافي \* وإن قال أو صيت يضع أمي للحال بالف درهم وقبل الأنثى ينعقد النكاح كذا في النهاية \* رجل قال لا تزوج بنتك فلانة متى بكذا فقال أبو الصغيرة أرفعها وأذهب حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأرادت أن تقول بمائة دينار فقيل إن قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة \* رجل بعث جماعة إلى رجل ليخطبوا ابنته فقالوا ٢٤ دختر خوشتن فلانة را بهم دادی فقال دادم وقالوا بذير فتم لا ينعقد النكاح لأنهم لم يضيفوا إلى الخاطب \* رجل وامرأة اقربا النكاح بين يدي الشهر ودو قالوا بالفارسية ٢٥ مازن وشوتم لا ينعقد النكاح بينهما ما هو المختار كذا في الخلاصة \* ولو قال ٢٦ این زن من است بمحض من الشهر ودو قالت المرأة ٢٧ این شوی من است ولم يكن بينهما نكاح سابق اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يكون نكاحاً كذا في الظهيرية \* وفي شرح الحصص المختار أنه ينعقد إذا قضى بالنكاح أو قال الشهر ودولهما جعلتهما هذا نكاحاً فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى \* وفي النتيجة سئل على السعدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت عليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التتارخانية \* قيل لرجل ٢٨ دختر خوشتن را به پسر من اوزانی داشی فقال ٢٩ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* إذا قال أبو الصغيرة شهدوا لي زوجت بنت فلان الصغيرة أي فلانا بهم كذا فقيل لا لي الصغيرة أليس هكذا فقال أبو الصغيرة هكذا ولم يرد على ذلك فالأولى أن يجتد النكاح وإن لم يجتد جاز هكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* ولو قال بالفارسية ٣٠ دختر من را به من دادم بتو بهر از درم فقالت بذير فتم لا ينعقد النكاح لأن لفظة بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التجنيس \* وإذا قال لا لي البنت زوجتي ابنتك وقال أبو البنت زوجتاً وقال نعم لا يكون نكاحاً إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت لأن قوله زوجتي استخباره كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشايخ والصحيح عدم انعقاد كذا في فتاوى قاضيخان \* وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن نفس القرض عليك عندهما هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* وبلفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح المنكر \* النكاح المضاف كقوله زوجتكها غداً غير صحيح أما ٢٢ قبلتك للسيادة ٢٣ قوله شاباش بمنزلة طيب عليك نور ٢٤ بنتك فلانة أعطيتك الناقال أعطيت وقالوا قبلنا ٢٥ فمن زوج زوجة ٢٦ هذه امرأتی ٢٧ هذا زوجي ٢٨ جعلت بنتك لا ثقة لا بني ٢٩ جعلت ٣٠ أعطيتك نفسي للزوجة بالف درهم فقالت قبلت

الخراج جيسة أو أعار كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها من أجرة إلا إذا كان كرماً أو رطاباً أو شجراً ملتفاً فإن إجارته وأعارته باطلتان لأن هذه إجارة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وإن استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة ففرض المستأجر أو المستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأنها صارت كرمًا فكان خراج الكرم على من جعلها كرمًا وإن غصب أرضاً عشرية وزرعها إن لم تنقصها الزرعة فلا عسر على رب الأرض وإن نقصتها الزرعة كان العشر على رب الخراج على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان \* باع أرضاً يضاء خراجية اختلفوا فيه قال بعضهم إن بقي من السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري والا

فعلى البائع وقال بعضهم إن بقي من السنة قدر ما يتمكن المشتري من الزرعة أي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والا فعلى البائع وقال بعضهم إن بقي من السنة ما يتمكن المشتري أن يزرع فيها الدخن ويدرك أو تبلغ مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا الفتوى القول الأول ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقداراً يتمكن فيه من الزرعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لأنه ظلم

ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره \* رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنون ولم يكن في ملك أحد منهم ثلاثة أشهر لأخراج على أحد قالوا الصحيح في هذا أن يتقرر إلى المشتري الآخر أن بقي في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه ورجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كن خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغا وباع معها حنطة (٢٧٣) محصورة هذا الذي ذكرنا إذا كانوا

ياخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا ياخذون في أول السنة على سبيل التجهيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري \* رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذلك الرجل إذا كان له دار خطت في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض سبع للدار وإن جعل كل الدار بستانا فإن كان في أرض العشر ففيها العشر وإن كان في أرض الخراج ففيها الخراج \* من عليه الخراج إذا منع الخراج سنين لا يؤخذ منها مضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء

المعلق فإن كان على أمر مضي صح لأنه معلوم الحال فلو خطبت بنته فاخبر أنه تزوجها من فلان قبل هذا فسكذب فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد تزوجتها من ابنك وقبل أبو الين عند الشهم ودفبان أنه لم يكن زوجهما من أحد صح النكاح كذا في النهر القائق \* وإن قال لامرأة بمحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا إن أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح \* رجل تزوج امرأته على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يدها ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر بيدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا للنكاح ووقع الطلاق ويكون الأمر يدها وكذا المولى إذا تزوج أمته من عبدها بدأ العبد فقال زوجتني أمته هذه على أن أفعل على أن أمرها يدها يملك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الأمر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك أمي على أن أمرها يدها يملك تطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت جازا للنكاح ويكون الأمر بيد المولى ولو قال العبد لولاه إذا تزوجتها فامرأته يملك أبدا ثم تزوجها يكون الأمر بيد المولى ولا يمكن إخراجها أبدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر شمس الأئمة السرخسي إذا تزوج امرأته على أن أفعل إلى الحصاد والدياس اختلف مشايخنا في هذه المسئلة والمختار عندي أنه ينفذ ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى \* ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج أو للمرأة أو لهما ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر حتى أنه إذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل إلا إذا كان العيب هو الحب والنساء والعنة فإن المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* فإذا شرط أحدهما صاحبه السلامة عن العمى والشلل والزمانة أو شرط صفة الجمال أو شرط الزوج عليه صفة البكارة فوجد خلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التتارخانية \* رجل تزوج امرأته على أنه مدني فإذا هو قروي يجوز النكاح إن كان كفأ ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأته على أن أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الفخيرة

### (الباب الثالث في بيان المحرمات) وهي تسعة أقسام

\* (القسم الأول المحرمات بالنسب) \* وهن الامهات والبنات والاحوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطا ودواعيه على التأييد فالامهات أم الرجل وجدته من قبل أبيه وأمه وإن علون وأما البنات فبنته الصلبية وبنات ابنته وبنته وإن سفلن وأما الاخوات فالاخت لأب وأم والاخت لأب والاخت لأم وكذا بنات الاخ والاخت وإن سفلن وأما العمات فنلاث عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وكذا عمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جدته وإن علون وأماعمة العمه فإنه يتظر أن كانت العمه القرية عمه لأب وأم أو لأب فعمه العمه حرام وإن كانت القرية عمه لأم فعمه العمه لا تحرم وأما الخالات فخالته لأب وأم وخالته لأب وخالته لأم وخالته أمه وأمهاته وأما خالته فإن كانت الخالدة القرية خالته لأب وأم أو لأم فخالته لا تحرم عليه وإن كانت القرية خالته لأب فخالته لا تحرم عليه

(٣٥ - فتاوى أول) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان إذا لم يطلب الخراج من هو عليه كان لصاحب الأرض أن يتصدق به فإن تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة اشترى أرض خراج فجعلها دارا أو بني فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأوطى عطلها والسلطان أن يحبس غلة أرض الخراج حتى ياخذ الخراج وفي خراج الوظيفة إذا هلك الخراج فإن هلك الاكثر قبل الحصاد باقية سماوية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك

تقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد بسقط وان هلك بعد الحصاد فما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبق في ذمة رب الأرض لان في نصيب الأكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يفرق العشر في المصرف هذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقى البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدارا يبلغ قفيزين ودرهمين (٣٧٤) يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج

وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأنه الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقى البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذلك الرطب والسمان اذا ذهب لرجل خراج أرضه ذكر في السيرة لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان معصرا كان له ان يقبل ومصرف خراج الارض والجزية وما يؤخذ من نصارى بني تغلب للقتالة وذرائعهم وكل ما يعود منفعة الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعلة للعدو وعارة الجسور والقناطر وحفر أنهار العامة وبناء المساجد والنفقة عليها والقضاة والنقهاء \* رجل غرس في أرض الخراج كرمًا فلم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى

هكذا في محيط السرخسي

\* القسم الثاني المحرمات بالصهرية \* وهي أربع فرق (الاولى) أمهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون (والثانية) بنات الزوجات وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوي القدسي سواء كانت الابنة في حجر أم أو لم تكن كذا في شرح الجامع الصغير قاضي خان \* وأصحابنا ما أقاموا الخلوة مقام الوطء في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به جميع المهر \* (والثالثة) حليله الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن أم لا \* ولا تحرم حليله الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسي \* (والرابعة) نساء الاباء والاجداد من جهة الاب أو الام وان علوا فهؤلاء محرمات على التأييد نكاحا ووطئا كذا في الحاوي القدسي \* وثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا في محيط السرخسي \* فلوزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه أمتهما بمجرد العقد بل بالوطء هكذا في البحر الرائق \* وثبت بالوطء حلالا كان أو عن شبهة أو زنا كذا في فتاوى قاضي خان \* فنزني بامرأة حرمت عليه أمها وان علت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم المزني بها على آباء الزاني وأجداده وان علوا وأبنائه وان سفلوا كذا في فتح القدير \* ولو وطئها فافضاها لا تحرم عليه أمه لعدم يتحقق كونه في الفرج الا اذا حبلت وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق \* وكما ثبتت هذه الحرمة بالوطء ثبتت بالنكاح والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة \* سواء كان بنكاح أو فحور عندنا كذا في الملتقط \* قال أصحابنا الرية وغيرها في ذلك سواء \* كذا في الذخيرة \* والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعانقة هكذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو عضها بشهوة هكذا في الخلاصة \* فان نظرت المرأة الى ذكر رجل أولسته بشهوة أو قبلته بشهوة تعلقت به حرمت المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة \* ولا تثبت بالنظر الى سائر الاعضاء الابشهوة ولا لمس سائر الاعضاء لاعتناء شهوة بخلاف كذا في البدائع \* والمعتبر بالنظر الى الفرج الداخل هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية وجواهر الاخلاطى \* قالوا والنظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو نظرت الى فرج امرأة بشهوة ورأى في فرجها امرأتها بشهوة ورأى في فرجها امرأتها بشهوة لا تحرم عليه أمها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الى رجل في الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها فوقعت منسه شهوة وقع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تمنها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضي خان والذخيرة \* ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو مخطئا كذا في فتح القدير \* وانما هكذا في معراج الدراية \* فلوا يقبض زوجته ليصامعها فوصلت يدها الى بنته منها فقرصها بشهوة وهي ممن تشتهى يظن انها أمها حرمت عليه الام حرمة مقبلة كذا في فتح القدير \* ولو لمس شعرها بشهوة ان مس ما اتصل برأسها تثبت وان مس ما ستر لست لا تثبت وأطلق

ان ثمر الاشجار ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قطع الكرم وزرع فيها الناقى الحبوب كان عليه خراج الكرم وانما باغ الكرم وأثمران كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيز ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان وان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر



أو خلاف أو شجر لا يثر ينظر ان امكنه ان يقطع ذلك ويجهلها من ردة فلم يقل كل علمه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض يخرج منها ملح كثيرا وقليل فكذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها من ردة ويوصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه (٢٧٥) خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج

لانه حق العباد فلا يمنع بالدين إذا اشترى أرضا ولم يقبضها أو قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الأرض عن الزراعة ولم يجد ما يثق في عمارتها يدفعها الامام الى غيره فزراعة بالنصف أو الثلث أو الربع وتكون الغلة لصاحب الأرض يؤدي عنها الخراج ويسكن عاتق وان لم يجد الامام من يأخذها من ردة يؤجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الأرض يؤدي عنه الخراج وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض يؤدي عنه الخراج ويسكن الفضل وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينقضي في عمارة الأرض قرضا لان الامام مأمور بشئ مال بيت المال بأي وجه يتيأله قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يؤجر لان ذلك حجر وعنده الحجر

الناطق اطلاقا من غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية \* وهكذا في وسيل الكردى والسراج الوهاج \* ولو مس ظفرها بشهوة تثبت كذا في الخلاصة \* ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما ما يوجب ما لو باما اذا كان بينهما ما يوجب فان كان مصفيا لا يجد المس حرارة المسوس لا تثبت حرمة المصاهرة وانما تنشرت آلتها بذلك وان كان رقيقا بحيث تصل حرارة المسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة \* وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان منعه لا يجد لادن القدم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قبل الرجل المرأة وبينهما ثوب فان كان يجبرد الثياب أو برد الشدة فهو مقبيل وليس كذا في المحيط \* والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قيل اذا مديده الى امرأة بشهوة فوقعت على أنف ابنتها فزادته شهوة حرمت عليه امرأته وان زرع يده من ساعته كذا في الذخيرة \* ويشترط أن تكون المرأة مشبهة كذا في التبيين \* والفتوى على أن بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا في معراج الداربية \* وقال القسبة أبو الليث ما دون تسع سنين لا تكون مشبهة عليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي للفتي أن يفتي في السبع والثمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها عليه ضخمة جسيمة فينثني بقي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات \* فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت حرمة كذا في البحر الرائق \* ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشبهة وجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين \* وكذا تشترط الشهوة في الذكرك حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير \* وهو طء الصبي الذي يجمع مثله بمنزلة طء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجمع مثله أن يجمع ويشتهى وتستحق النسابة من مثله كذا في فتاوى قاضي خان \* والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد في ردة شهوة ثم اشتى بعد الترتل لا تعلق به الحرمة وحد الشهوة في الرجل أن تنتشر آلتها أو تزداد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وبه يفتي كذا في الخلاصة \* فمن انتشرت آلتها فطلب امرأته أو ولجها بين فخذى ابنتها لا تحرم عليه ما هم الم تزداد انتشارا كذا في التبيين \* وهذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فحد الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن مقتركا قبل ذلك ويرداد الاشتها ان كان مقتركا كذا في المحيط \* وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فزاد به كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ووجود الشهوة من أحدهما يكفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو بالنظر لم تثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في التبيين شرح النقاية \* ولو لم يمس فأنزل لم تثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تبين بالانزال أنه غير داع الى الوطء كذا في الكافي \* ولو نظر الى دبر المرأة لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو وطئ في دبرها لا تثبت به الحرمة كذا في التبيين \* وهو الاصح هكذا في المحيط \* وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط \* واذا جامع مائة لا تثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان \* (ومما يصل بذلك مسائل) لو أقر بحرمة المصاهرة يؤاخذ به ويفرق بينهما وكذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما ولو لم يكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون المقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي

على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها أراض مات أربابها أو غابوا عنها وعجز أهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فاشترى أحدهم الكروم والآخر الاراضي فان أرادوا قسمه الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جله فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل

لا يعرف الا كرم الاراضى كذلك يتطرق الى خراج الكروم والاراضى فانما عرف ذلك بقسم جملة خراج الضيعة عليهم ما حتى قدر حصتها  
 \* قرية خراج ارضها على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان  
 على التساوى أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى في رواية يسقط ذلك بالموت (٢٧٦) ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان

يا كل الغلة حتى يؤدى الخراج

### \* (فصل في العشر) \*

في كل ما تخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والرايحين والاوراد والرباط وقصب السكر والتمر والبطيخ واللقا والخبز والباذنجان والعصفرو أشباه ذلك لها غرة باقية أو غير باقية يجب فيها العشر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قل أو أكثر وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار وفيما يبقى لا يجب ما يبلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وان كان شيئا لا يوسق كالقطن والزعفران وأشباه ذلك قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه خمسة من أقصى المقادير نحو الاجمال في القطن كل حل ثمانية من بالعراق والامناء في السكر والزعفران والافراق في العسل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر فيه القيمة ان كانت قعة الخراج مثل قيمة خمسة أوسق من أدنى الموسقات يجب فيه العشر والافلا ولا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقمب والصنوبر

لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لا تحرم عليه امرأته وذو كرمه رحمه الله تعالى في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأته هذه أمي من الرضاة ثم راد أن يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في ذلك فله أن يتزوجها استحسنوا وجه الفرق بينهما أنه ههنا أخبر عن فعله والخطأ فيما فعله نادر فلا يصدق فيه وأما في الرضاة فمما أخبر عن فعل نفسه في زمان يتذكره وهو وانما سمع من غيره والخطأ فيه ليس بنادر كذا في التحنيس والمزيد \* واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو لمساها أو نظرا إلى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة فقد ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في التقييل يفتى بثبوت الحرمة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة وفي المس والنظر إلى الفرج لا يفتى بالحرمة الا اذا تبين أنه فعل بشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا في المحيط \* هـ اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في الظهيرة \* وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني يفتى بالحرمة في القبلة في الفم والخذ والرأس وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي البقاء ويصدق اذا أنكر الشهوة في المس الا أن تقوم آلتها متشعبة فيماتقها كذا في المحيط \* ولو أخذته يداهما وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر به الماء كذا في الوجيز للكردي \* وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل بشهوة واختار أنه تقبل والبس ذهب خرا الاسلام على السردوي كذا في الشهادة على نفس المس والتقييل بشهوة واختار أنه تقبل والبس ذهب خرا الاسلام على السردوي كذا في التحنيس والمزيد \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجامع لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة اما بغيره العضو من الذي يتحرك بغيره أو بأثر آخر من لا يتحرك بغيره كذا في الذخيرة \* وهو المول كذا في جواهر الاخلاط \* سئل القاضي على السعدي عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن يجماعها فقالت الابنة أنا بشك فتركهما هل تحرم أمهما قال نعم كذا في التارخاية \* قيل لرجل ما فعلت بأمرائك قال جامعتهما هل ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمسؤل هازلين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب كذا في المحيط \* رجل له جارية فقال قد وطئتها التحمل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه أن يكذب به وبطأها لان الظاهر يشهد له ولو تسرى جارية ميراث أبيه بسعته أن يطأها حتى يعلم ان الاب وطئها كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وجدها قد اقتضت فقال لها من اقتضك فقالت أولئك أن صدقته الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في الظهيرة \* ولادعت المرأة من ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في السراج الوهاج \* رجل قبل امرأته بغير شهوة وقبل الاب امرأته بغير شهوة وهي مكرهة وانكر الزوج أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرجة ويجب المهر على الزوج ويرجع بذلك على الذي فعل ان تعمد القاعيل الفساد وان لم يتعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد الوطء الفساد لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجمع تزوج بأمة رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذب المولى فأنتم سائمين من زوجها لا قرار الزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه نصف المهر تكذيب المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في المحيط \* ولو أخذت ذكر الحنن في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزائن الفتاوى \* ذكر

والقصب القارسي ولا في سف التخل ولا في الطرفا ولا في الدلب وشجر القطن والباذنجان ويجب في برز القصب وبرز الصنوبر محمد ولو جعل أرضه مشجرة أو معة صبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القوت للدواب ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كالوز والهيلج ولا في الكندر والصفصغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الاخضر في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعمد ذلك ولهذا الوسخ على الاشجار لا يجب ويجب العشر في الاراضى الموقوفة وأرض

الصبيان والمجانين ان كانت عشرية وان كانت خراجية فقيم الخراج وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمعلوكة كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والنفوس والحديد يجب فيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزيت والسكر والكحل والراح والياقوت والفيروز والزربرجد لاشئ فيه ولا شئ فيما يستخرج من البحر كالعبر والؤلؤ والسمك رجل في خاربه شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الاراضي ويصرف العشر (٢٧٧) الى من يصرف اليه الزكاة المسلم اذا وجد في داره معدن ذهب أو فضة

لا شئ فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رجاء رحمه الله تعالى فيه الخمس وان وجد في داره ركازا فهو لصاحب الخطه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو لمن وجده وان وجد في أرضه معدن ذهب أو فضة كان فيه الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الاصل انه لا شئ فيه للمسلم لذا عار أرضه العشرية في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر على المستعيران كان المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع أرضه العشرية من راعه ان كان البذور من قبل العادل فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون العشر على صاحب الأرض ككفا في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كفا في الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الأرض كان العشر على صاحب الأرض في قولهم وان غصب أرضا عشرية فزادها ان نقصتها الزارعة كان

محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجمرة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق لا يجب عليه المدا اشتبه عليه أم لم يشته كذا في النخبة \* واذا خبر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته الا انه حرم عليه نكاح ابنته على التأنيد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيان \* لا بأس بأن يتزوج الرجل امرأته ويتزوج ابنته ابنتها وأما كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر في خرقه وجامعها كذلك ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره تحمل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كذا في دبل فلا تحل كذا في الخلاصة

(القسم الثالث المحرمات بالرضاع) كل من تحرم بالقربة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرفت في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي

(القسم الرابع المحرمات بالجمع) وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من ثنتين كذا في البدائع \* المكاتب والمذبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية \* ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثرت وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي \* وللحر أن يتزوج أربعة من الحرائم والاماء كذا في الهداية \* والعبد ان يتزوج اثنتين حرتين كاتا أو أمتين كذا في البحر الرائق \* واذا تزوج الحر نساة على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج نساة على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فترق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تزوج امرأة في عقد وثنتين في عقد وثلاث في عقد ولا يعلم أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفريقتان فالبيان الى الزوج حال حياتهما أو موتهم ما فعلا أو قولاً في ظهره فسادا للمهر لها ولا ميراث كذا في التتارخانية \* ولو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد فان كان لاحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين أختين بنكاح ولا بوطء بملك بين سواء كاتا أو أختين من النسب أو من الرضاع هكذا في السراج الوهاج \* والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احدهما من أي جانب ذكر لم يجز النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجز الجمع بينهما كذا في المحيط \* فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتان نسباً أو رضاعاً وحالتهما كذلك وشوها ويجوز بين امرأة وثلاث زوجها فان المرأة لو فرضت ذكر أحلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية اذا عدم حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* فان تزوج الأختين في عقد واحدة فترق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شئ لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر ثلثها ومن المسمى كذا في المضمرات \* وان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يفارقهما ولو علم القاضي بذلك يفرق بينهما فان فارقهما قبل الدخول لا يثبت شئ من الاحكام وان

العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقصها الزارعة فعلى الغاصب في زرعه \* (فصل في خراج الرأس) الجزية تؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الغائب في الغنى خماسة وأربعون ونكاه وأفي الفقير ووسط الحال والغائب قال بعضهم لا يملك ما تاتي درهم فهو فقير ومن يملك ما تاتي درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو غائب في الغنى والمعتل هو الذي يقعد على العمل وان كان لا يحسن الحرفة

ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء وتجب الجزية على مولى القروى عندنا الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا إن كان غنيا في أكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الامام الذي إذا جعل الجزية لستين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة (٢٧٨) وإن أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول

من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

### (فصل في احياء الموات)

ذكر في شرب الاصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أرض الموات إن يقع الامام بلدة عنوة ولم يقسم الاراضى بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فارتدت ولم يقسم تكون مواتا وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصبح مبيحة وسطا فإلى أن يبلغ صوته يـكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتا إذا لم يكن مقبرة ولا فتا أهل القرية وعن محمد رحمه الله تعالى يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضى العاصرة وقال أبو عبد الله الحرجاني رحمه الله تعالى يعتبر الصوت على قدر أذان الناس في العادة من غير أن يجهد نفسه هذا إذا لم يعرف أنها كانت ملكا لأحد فإن عرف أنها كانت ملكا ولكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام أبو علي السغدري عن استاذ

فارقه بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتق ويثبت النسب ويعزل عن امرأته حتى تنقضى عتق أختها كذا في محيط السرخسى \* ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يومهر الزوج بالبيان فإن بين فعلين ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفترق بينهما كذا في شرح الطحاوى \* ولهما نصف المهر إذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وإن كانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وإن لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة لهما بديل نصف المهر وإن كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملا كذا في التبيين \* قال أبو جعفر الهندواني معنى المسئلة إذا دعت كل واحدة لاولية ولا حاجة لهما فيقضى بنصف المهر لهما ما إذا قاتلا لا ندري أي العقدتين أول فلا يقضى بشيء حتى يصطلحا كذا في غاية السروجى \* وصورة الام طلاح هي أن يقول عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدوننا قصطلح على أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية \* وإذا برهن كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاختين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير \* وإن أراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فله ذلك إن كان التفريق قبل الدخول وإن كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضى عتقهما وإن انقضت عتق احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج العتقة دون الاخرى ما لم تنقض عتقها وإن دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عتقها وإن انقضت عتقها جاز له أن يتزوج بأيتهما شاء كذا في التبيين \* ولا يجوز الجمع بين الاختين استمعا كالأبويين لجمع بينهما نكاحا وإذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيتهما شاء فإذا استمتع باحدهما فليس له أن يستمتع بالآخرى به ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يطأ الاولى وليس له أن يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يهرم الاولى على نفسه ومتحررهما باها اما بالتزويج من رجل أو بالانحراج عن ملكهما باعتراف أو بهبة أو ببيع أو صدقة أو كتابة كذا في شرح الطحاوى \* واعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا تمليك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين \* ولو قال هي على حرام لا تحل له الاخرى كالحليص والنقاس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجى \* وإن وطئها وليس له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت اليه المبيعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجها وانقضت عتقها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج جارية فوطئها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة لأن الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشتراها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوى \* فإن تزوج أخته أمه قد وطئها صح النكاح وإذا جاز لا يطأ الامه وإن كان لم يطأ المنكوحة ولا يطأ المنكوحة الا إذا حرمت الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فحينئذ يطأ المنكوحة ويطأ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية \* ولو تزوج أخته أمته نكاحا فاسد لم يحرم عليه أمته الموطوءة الا إذا دخل بالمنكوحة فحينئذ تحرم الموطوءة كذا في البحر الرائق \* واختان طالت كل واحدة منهما رجل واحد قد زوجت نفسها بكذا وأخرج الكلامان منهما معا فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بدأ الزوج فقال قد زوجتك كل واحد منهما كتابا فقدرهم فقالت احدهما راضية وأبت

لحاكم الامام رحمه الله تعالى أنه يجوز للامام أن يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لـن أحياها وفي نوادر الاخرى هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان لها آثار عمار من مسنة ونحوها ولو لها أبواب لكن لا يعرفون أنه لا يسع لاحد أن يحياها ويملكها أو يأخذ منها ترابا وفي رسالة أبي يوسف الى هارون رحمه الله تعالى هي لن أحياها وليس للامام أن يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في القصور الجزية والنواويس الجزية إذا رفع الرجل منها التراب وأقام في أرضه قال إن

كانت قصورا أو فواو يشخر بت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموت لا يابس بذلك وإن كانت خربت بعد الاسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد أن يأخذ منها شيئا لانهم بمنزلة دورهم ونفسير الاحياء عن محمد رحمه الله تعالى احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا سقر نهرها وكر بها وسقاها يكون احياء وان كرها لم يسق أو سقي ولم يكر لا يكون احياء وان حوطها وسنها بحيث يعصب الماء يكون احياء فاما التجير لا يكون احياء (٣٧٩) وصورة التجير ان يجي الرجل الى أرض

موات فيصطر عليها حظيرة ولا يعمرها ولا يحبسها فان فعل به اذلك فهو أحق بها الى ثلاث سنين فان لم يحبسها بعد ثلاث سنين فهو للناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا سقر نهرها أو ساق اليها الماء أو أجرى اليها عينا فقد احياء وفي الفتاوى انما عائل الموات بالاحياء بأحد الانبياء الثلاثة أما ان يبني أو يكر ب أو يجري اليها الماء ومن أحياء أرض لم يصبه بغير إذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يملكها وذكروا الناطق رحمه الله تعالى القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك \* اذا أحيى رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتا غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء ينظر ان كان ذلك لا ينصرف العامة كان له ذلك وان كان ينصرف العامة ليس له ذلك ولا للأمام ان يأذن له بذلك

الاخرى ان ترضى فسكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجاهل مع رجل وكل رجلان يزوجه امرأة وكل رجلان آخر بمنزلة ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة بغير امرها وهما أختان من الرضاة ونخرج الكلامان معافهما باطلان وكذلك لو كان أحد النكاحين رضاً المرأة وكان كلاهما مبرضاها كذا في الهبط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضولين زوجا رجلاً أختين في عقدتين متفرقتين رضاً لأختين وخاطب عن كل واحدة منهما مخاطب ووقع العقدان معاً فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح احدهما جاز ولو أنهما زوجه في عقدة بأن قال كل واحد منهما زوجه فلانة وفلانة وخاطب عنهما رجلان لا يجوز في ذلك كذا في الذخيرة \* تزوج أختين واحداهما متهمة لغيره أو منكوحته يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز أن يتزوج أخت متهمة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة وكلاهما لا يجوز أن يتزوج أختها في عدها كذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يحل أن يتزوج أربعاً سواء أعاها عنده هكذا في الكافي \* ولو اعتنى أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدها ويحل أربعاً سواء أعاها عنده وعندهما تحل الأخت أيضاً كذا في فتح القدير \* فان قال الزوج أخبرني ان عدها قد انقضت فان كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها ان أخبرني الآن تفسيره بما هو محتمل من اسقاط سقط مسنتين الخلق أو نحوه وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقته أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبت في قول علمائنا كذا في المبسوط \* ويجوز لزوجة المرتدة اذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضائه عدها كما اذا ماتت فان عادت مسلمة فاما بعد تزوج الأخت أو قبله ففي الاول لا يفسد نكاح الأخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الأخت وعودها مسلمة يصير شرعاً لحاقها كالغيبه الا يرى أنه يعاد اليها مالها وتعود معتدة كذا في فتح القدير \* ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للآخرى ولا بين امرأتين كل منهما مآخلة للآخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر وولدها بنتا فيكون كل واحد من البنيتين عمة للآخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما مآخلة للآخرى كذا في الهداية وحل تزوج المضمومة الى محترمة وصورته أن يتزوج امرأتين احدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محترمة له أو ذات زوج أو وثنية والآخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحل وبطل نكاح الآخرى والمسمى كله لتي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولو دخل بالتي لا تحل فالمد كور في الاصل ان لها مهر المثل بالغام بالغ والمسمى كله للمعدة قال في المبسوط وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير (القسام الخامس الاما المنكوحه على الحره أو معها) لا يجوز نكاح الامه على الحره ولا معها كذا في محيط السرخسي \* وكذا المدبرة وأم الولد كذا في فتح القدير \* ولو جمع بين الامه والحره في عقدة واحدة صح نكاح الحره وبطل نكاح الامه وهذا اذا كان يصح نكاح الحره وحدها فان لم يصح فضمها الى الامه لاوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة \* ولو نكح الامه ثم الحره صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيان \* فان تزوج امه على حره في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وكذلك ليس للأمام أن يديق النهر العظيم كوة أو كوتين ان كان ينصرف بالعلمة وفي النهر الخصاص المملوك ليس له أن يفعل ذلك أضرب بصاحب النهر أو لم ينصرف لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها أو شقها وفي نوادر ابن رستم الروايات أن يعطى من الطريق الحادة أحد البيتين عليه ان كان لا ينصرف بالمسلمين وان كان ينصرف فليس له ذلك وليس هذا بالخليفة قالوا والسultan أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة ولو يبنى في أرض الموات بناء في بعضها أو زرع فيها زرعاً قليلاً كان ذلك احياء لذلك البعض دون غيره إلا أن يكون ساعراً أكثر من النصف فيكون احياء

للكل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموت في وسط ما أحياء يكون أحياء لكل وان كان الموت في ناحية لا يكون أحياء لما في شجرة في ملك رجل لا يعرف غارها ليس لأحد أن يحتطبها بغير إذنه وكذا كل ما كان له ساق كالخشيش والشوك الأحمر ونحو ذلك وان كان ذلك كلاً بأن لم يكن له ساق فلكل أحد أن يأخذها وان لم يكن موضع الشجر ملكاً لأحد لملكته ينسب إلى قرية أو إلى أهلها بأن كان فناء لهم فلا بأس (٢٨٠) بأن يحتطب ما لم يعلم أنه ملك وكذا الزرع والكبريت والثمار في المروج والأودية

وعندهما يجوز أن كانت معدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي \* ولو تزوج أمة وحرّة والحرة في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطء بشبهة ذكر الحسن أنه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال يجوز نكاح الأمة ههنا بالاتفاق وهو الظاهر والأشبه \* وإذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة عن طلاق رجعي ثم رجع الأمة جازة كذا في الأخيرة \* بعد تزوج حرة ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرة دون الأمة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح العبد والأمة \* ولو تزوج أمة بغير إذن مولاه لم يدخل بها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الإجازة جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقال الرجل قد زوجتكم ما كل واحدة منهما ما يكاد قبل الزوج نكاح الأمة كان باطلاً فإن قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط \* ويجوز تزوج الأمة مسلمة كانت أو كفاية وان قدر على حرة كذا في الكافي \* ويكره نكاح الأمة مع طول الحرة هكذا في البدائع \* ولو تزوج اربعاً من الأمه وخمساً من الحرّ أترى عقد صحيح نكاح الأمه كذا في محيط السرخسي

(القسم السادس المهرات التي يتعلق بها حق الغير) لا يجوز للرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع \* ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها تنجب العدة وان كان يعلم أنها منكوحة الغير لا تنجب حتى لا يحرم على الزوج وطؤها كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع \* وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأته مملوكة الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط \* وكلاهما لا يصح وطؤها إلا بتأخيرها كذا في فتح القدير \* وفي مجموع التوازل إذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بها حمل فالنكاح جائز عند الكل وله أن يطأها عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كذا في الأخيرة \* رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة أشهر رجاها النكاح وان جاءت به لأقل من ذلك لم يجز لان خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً كذا في الظهيرية \* وحكي ثابت النسب لا يجوز نكاحها إجماعاً وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الحمل من حرة كلاًها حرة والمسيسة يجوز النكاح ولا يطؤها حتى تضع جملها رواها أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رحمه الله تعالى واعتمدها الكرخي وهو الأصح المعتمد عليه هكذا في التبيين \* رجل زرع أم ولد وهو حامل منه فالنكاح باطل وان لم تكن حاملاً يصح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح إلا أن عليه أن يستبرئها صيانة لما في كذا في الهداية \* وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستحباب دون الحتم هكذا في شرح الهداية \* وإذا جاز النكاح فللزوجة أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية \* وقال الفقيه أبو الليث قول محمد رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية \* وهذا الخلاف فيما إذا زوجه المولى قبل أن يستبرئها فلواستبرأها قبل أن يزوجه جاز وطء الزوج بلا

ولو كان في أرض رجل محلة فأخذنا من ذلك الماء لأضمان عليه كالأخذ من حوض أنسان ولو صار الماء لمصلحة فلا يسل لأحد عليه ومن أخذه كان ضامناً له لم يبق ما بل صار من أجزاء الأرض وكذا النهر إذا انشق فجري الماء بطين واجتمع في أرض أنسان قد رزغ أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذها من ذلك الطين وان أخذ كان ضامناً لان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من أجزاء ملكه وفي صيد الأصل إذا جاز السيل بالتراب الكثير واجتمع في أرض أنسان يكون لصاحب الأرض وكذا النخل إذا أصلت في أرض رجل كان لصاحب الأرض بخلاف الصيد إذا مضت أو أفرخت في أرض أنسان أو شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الأرض والشجر وكذا الصيد إذا كس في أرض أنسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكاً لصاحب الأرض وانما يكون ملكاً لمن أخسده وكذا الصيد إذا رمى ووقع في أرض أنسان ولا يدري

من رماه فإنه لا يكون لصاحب الأرض وانما يكون لمن أخذه وكذا الصيد إذا ضرب صيداً آخر وأقامه في دار أنسان استبرأ وكذا لو نصب فسطاطاً فنطق بها صيداً لا يكون لصاحب الفسطاط وانما يكون لمن أخذه والملك إذا اجتمع في حوض أنسان أو واجتمع بغير احتياله لا يصير ملكاً له وكذلك ماء النهر والمطر والثلج إذا اجتمع في ملك أنسان لا يصير ملكاً له إلا بالأجزاء والرجل إذا كان له أرض ويجنب أرضه لرجل شجرة فنبست من عروق تلك الشجرة ناله في أرضه كانت الناله لصاحب الشجرة ويؤمر بقطعه لأن من أجزاء ملكه ولو أن رجلاً

أحيا أرضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وأدعى أنه ملكه رتنت عليه لأن الأرض بالحرب لا تزول عن ملك المالك فترد على المالك ويكون  
الزرع للزرع الآن مقدار البذر واجرة الاجراء وأشباه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كمال الغصب  
أرض فزرعها ولو أحيا أرضا ميسرة بأذن الامام وزرعها ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع قد أدرك فالعشر على البائع وان كان الزرع  
بقلا فالعشر على المشتري \* (كتاب الحج) \* الحج مرة واحدة فريضة عند اجتماع (٢٨١) الشرائط وشرائطه نوعان شرائط

الاداموهي الزمان والمكان

والاحرام وشرائط وجوبه

\* منها اعتدال الحال بالعقل

والبلوغ فلا يجب على

الصبي ولو حج الصبي كان عليه

حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج

الصبي الى الحج فبلغ في

الطريق قبل الاحرام ثم

أحرم وجب جازع من حجة

الاسلام وكذا لو جاوز

المقات بغير احرام ثم احتلم

بمكة وأحرم من مكة أجزاء

عن حجة الاسلام ولم يكن

عليه تجاوز المقات بغير

احرام شيء لانه لم يكن من

أهل الحج ولان أهل

الاحرام عند الجحوة ولو

أحرم قبل أن يحتلم ثم احتلم

قبل الوقوف بعرفة وجب

لا يجزيه عن حجة الاسلام

ولو احتلم ثم رجع الى المقات

قبل أن يحرم فأحرم بحجة

الاسلام وجب يجزيه عن حجة

الاسلام وكذا لو لم يرجع

الى المقات بعد الاحتلام

وجدد الاحرام بعد البلوغ

قبل الوقوف بعرفة وجب

يجزيه عن حجة الاسلام

ولو أنه لم يجدد الاحرام بعد

البلوغ ومضى في حجه لم يكن

ذلك عن حجة الاسلام ولو

بلغ الصبي فحضره الوفاة

وأوصى بأن يحج عنه حجة

استبراء فاقا كذا في فتح القدير \* واذا رأى امرأه تفرق وجهها حل وطؤها قبل أن يستبرئها عندهما  
وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية \* الاب اذا تزوج بجارية ابنه  
يجوز عندها كذا في التاتارخانية \* ويجوز نكاح المسيية بغير السباي اذا سببت وحدها دون زوجها  
واخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك الماهجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف  
في انه لا يحل وطؤها قبل الاستبراء بحمضة كذا في البدائع

(القسم السابع المحرمات بالشرك) لا يجوز نكاح الجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحر أو منهن  
والاماء كذا في السراج الوهاج \* ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها  
والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير \* ولا يطأ المشركة  
والجوسية بملك العين ويجوز للمسلم نكاح الكنايسة الحريية والمذنبية حرة كانت أو أمة كذا في محيط  
السرخسي \* والاولى أن لا يفعل ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير \* ثم اذا تزوج المسلم  
الكنايسة فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج \* ومن اتخذ الخمر في منزله كذا  
في النهر النائق \* ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج \* واذا  
تزوج المسلم كنايسة حرة في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقياعا على النكاح كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بقبولين الدارين كذا في شرح المبسوط  
للإمام السرخسي \* والمبيض (١) اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلمها جميعا وتركا كما كان يعتقدانه  
من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يكن دخل بينهما ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها  
قبل ان تقع الفرقة بينهما ما بين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان  
كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان  
كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما و يصح نكاح المرأة الثاني كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وكل من يعتقد ديناسموا ياوله كتاب منزل كصغير ابراهيم عليه السلام وشيث  
وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فتجوز منا حكمهم وأكل ذبايحهم كذا في التبيين \* وأما  
الصابيات فتجوز للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكره ولا تجوز عندهما وكذلك ذبايحهم وهذا  
الاختلاف بناء على انه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعظمون  
بعض الكواكب كتعظيمنا القبله وهما اجعلنا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لهاف كانوا كعبدة  
الاوثان كذا في الكافي \* وهكذا في أكثر شروح الهداية \* ومن كان أحد أبويه كائيا والآخر مجوسيا  
كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع \* ولو تزوج المسلم كنايسة فتمجست حرمت عليه وانفسخ  
نكاحها وان تزوج يهودية فتمتدت لا يفسد نكاحها ولو تصابات فعند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يفسد عندهما يفسد كذا في الجوهر النيرة \* قال النجدي والاصل في هذا أن

(١) قوله والمبيض الخ في القاموس المبيضة كعدثة فرقة من الثنوية لتبييضهم ثيابهم مخالفة للسودق من  
العباسيين اه فالمبيض والمبيضة في كلام المؤلفين كل من هذه الفرقة اه معجمه

(٣٦ - فتاوى اول) الاسلام جازت وصيته عندنا ويحج عنه وكذا النصراني اذا أسلم قبل وقت الحج وأوصى بأن يحج عنه من شرائط  
الوجوب الحرة فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز من حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل  
الاحرام فأحرم وجب أجراه من حجة الاسلام ولو أحرم قبل العتق ثم وجد الاحرام بعد العتق وجب لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي  
لان احرام الصبي لم يكن لازما لفعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من أهل الالتزام فلا يعتبر بتعيينه والفقيه اذا حج ماشيا ثم يسر

فلا يجز عليه \* ومن الشرائط سلامة البدن عن الأمراض والعلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن والاعرج وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحباه رحمه الله تعالى سلامة البدن ليس بشرط فعندهما يجب الاحتجاج على هؤلاء من عجزوا بأنفسهم وعند أبي حنيفة لا يجب الاحتجاج والاعرج اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحتجاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب (٢٨٣) وعندهما يجب وان وجد قائدا عند أبي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كالا يلزمه

الجمعة وعن صاحبيه رحمه الله تعالى فيه روايتان هما فراق علي احمدى الروايتين بين الحج والجمعة فقالوا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج اذا امر برحلا ان يحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب \* ومن الشرائط الاستطاعة وهي أن يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله وأولاده الصغار مدة ذهابه وايابه وان كثر ذلك الفاضل للزاد والراحلة عملا أو زاملا أو شق محمل كان عليه الحج ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الأبر وهو أن يكثرى رجلان بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما امرحله أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذلك وجد ما يكثرى امرحله ويشيى امرحله لم يكن موسرا وقال بعض العلماء

أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالجائز يبطل ثم اذا فسد النكاح بالتعجب ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء لهما من الصداق ولا مئة ان كان قبل الدخول بها وان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فحبب المنة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز للرجل أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المبسوط \* ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي كذا في السراج الوهاج \* وتحمل الوثنية والجوسية لكل كافر الا للمرتدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلف شرائعهم كذا في البدائع \* ويجوز نكاح الكنايسة على المسلمة والمسلمة على الكنايسة وهذا في القسم سواء لاستوائهم في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان

\* (القسم الثامن المحرمات بالملك) \* لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبدها ولا العبد المشترك بينهما وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يبطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصا منه كذا في البدائع \* اذا تزوج الرجل أمة أو مكاتبته أو مدينته أو أم ولد له أو ممة علق بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك تجارية من أكسب مكاتبه أو أكسب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي \* قالوا في هذا الزمان الاول أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية \* المأذون والمدير اذا اشترى منكوبتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوبته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فترجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان \* وأما المعتقد بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينة قلب النكاح جائزا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج المكاتب أو العبد بنت مولاه باذنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بموت المولى عندنا كذا في المبسوط \* وبعد ذلك ان أعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ودفق الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها من رقية الزوج بسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضي خان

\* (القسم التاسع المحرمات بالطلاق) \* لا يحل للرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابه الزوج الثاني ولا امة طلقها اثنتين وكذا لا يجوز له نكاحه الا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج امة ثم طلقها اثنتين ثم اشترىها أو أعتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى تتزوج غيره ويطلقها ويطلقها وتنقض عدها كذا في السراج الوهاج \* (وعما يتصل بذلك مسائل) \* نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا ابلاء ولاظهار ولا يرث أحد همن صاحبه فكذا في فتاوى قاضيخان في الفاظ

ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدارا لو دفع منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة عياله وأولاده من النكاح وقت خروجه الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والأفلا وان كان محترفا بشرط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته كان عليه الحج والأفلا وان كان صاحب ضيعة كان له من الضياع ما لو باع مقدارا ما يبقى زاده وراحته ذهابا وبيا ونفقة عياله وأولاده ويبقى له من الضيعة قدر



ما يعيش بخله الباقي يفترض عليه الحج والافلا وان كان حراً نأ كرا فلا مال لا يكتفى لارادوا الرحلة ذاهبا وجائيا ونفقة عياله وأولادهم وقت خروجه الى رجوعه وسبق له آلات الحرائث من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والافلا هذا اذا كان آفاقيا فان كان مكيًا أو كان ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان الآفاقي فقيرا وتبرع ولده بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا لما في رحمه الله تعالى وان كان المتبرع أجنيا له فيه قولان وقيل في (٣٨٣) الاجنبى عنده لا يثبت الاستطاعة قولاً

واحدا وله في الولد قولان

والشكاح \* وهو أن يقول لامرأة خالية من الموانع أمتنع بك كذا مدة عشرة أيام مثلاً أو يقول يا ماما أمتنعين نفسك يا ماما وعشرة أيام ولم يذكرا يا ماما بكذا من الممل كذا في فتح القدير \* والنكاح المؤقت باطل كذا في الهداية \* ولا فرق بين طول المدة وقصرها الى الاصح ولا بين المدة المعلومة والمجهولة كذا في النهر الفائق \* قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني وكثير من مشايخنا قالوا اذا سمي ما يعلم يقيناً أنه ما لا يعيشان اليه كالف سنة ينقدو بطل الشرط كالولوز وجهها الى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه السلام وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو تزوجها مطلقاً وفي نيته أن يقعد معها مدة نواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين \* ولو تزوجها على أن يطلق بعدهم فإنه جائز كذا في البحر الرائق \* ولا بأس بتزوج النكاح وهو أن يتزوجها على أن يقعد معها ما أراد دون الميسل كذا في التبيين \* ويجوز للمعسر والمحرمة أن يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم موأنته ومن ادعت عليه امرأته نكاحها أو قامت بنية ففعلها القاضي امرأته ولم يكن تزويجها وسعها المقام معه وان ندعه يجامعها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً وفي قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يسعها أن يطأها كذا في الهداية \* ثم يجعل قضاء القاضي انشاءً ولهذا يشترط أن تكون المرأة محللاً لانشاء حتى لو كانت ذات زوج أو في عدة غيره أو مطلقاً منه ثلاثاً لا ينقد قضاءه ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين \* وكذا لو ادعى عليها النكاح فحكمه كذلك وكذلك لو قضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها لحلها التزوج بآخر بعد العدة وحل للشاهد تزويجها وحرمت على الاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تحل للاول وللثاني وعند محمد رحمه الله تعالى تحل للاول ما لم يدخل بها الثاني فإذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا تحل له أبداً كذا في البحر الرائق \* ادعى رجل على امرأته نكاحاً فجددت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فافترت فهذا المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح فان كان معضرم من الشهود صريح النكاح ووسعها الملام مع زوجها فحياتها بين يديه او الا لا ينقد النكاح ولا يسعها المقام مع زوجها وهو الصحيح كذا في المحيط

والسبحون والحيون والدجلة والفسرات أنهار وليست ببحار ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت أو عجوزاً لا يجوز نكاحها على التأيد لرحم أو رضاع أو صهرية ويكون ما مونا عاقلاً بالغاً ركان أو عبداً كافراً كان أو مسلماً وعند

### (الباب الرابع في الاولياء)

ثبتت الولاية باسباب أربعة بالقرابة والاولاد والامامة والملاة كذا في البحر الرائق \* وأقرب الاولياء الى المرأة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا كذا في المحيط \* فاذا كان للجنونة أب وابن أو جد وابن فالولاية للابن عنده او عند محمد رحمه الله تعالى للاب كذا في السراج الوهاج \* والا فضل أن يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز به خلاف كذا في شرح الطحاوي \* ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم الم لاب وأم ثم الم لاب ثم ابن الم لاب وأم ثم ابن الم لاب وأم ثم عم الجد لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وأم ثم عم الجد لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبات الى المرأة وابن عم عبيد كذا في التتارخانية \* وكل هؤلاء لهم ولاية الاجبار على البنت والذ كرفي حال صغرهما وحال كبرهما اذا جئنا كذا في البحر الرائق \* ثم مولى العناية يستوى فيه الذكرو الانثى ثم عصبة المولى كذا في التبيين \* وعند عدم العصبة كل قريب

الشافعي رحمه الله تعالى يجوز لها المسافرة بغير محرم في رفقة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليحج بها وعند وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم يأتها زوجها في النافلة لا تخرج بغير إذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تزوج للحج كالا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق أو الموت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصراً لم تنقض عدتها ومن لم يدا ولا يسكنها أو ثياب لا يلبسها



والجديد أفضل ويقرر شاربه وبقلم أظفاره ويدهن بأي دهن شامطيبا كان أو غير مطيب \* وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرار  
بما لا يبقى عنه بعد الأحرار وأن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبقى عنه بعد الأحرار كالسك والغالية عندنا لا يكره في الرواية الظاهرة  
ثم يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد الحج فيسرو لي وتقبله مني ثم يلبى في دبر الصلاة وبعد ما استوت به راحته والتلبية  
في دبر الصلاة عندنا أفضل وصورة التلبية أن يقول لبك اللهم لبك لا شريك (٢٨٥)

لك لا شريك لك وإن عجز  
قال أن الحمد لك بالتصديق  
وان شاء الكسز وعشقه  
محمد رحمه الله تعالى الكسز  
أفضل وهو اختيار الكسافي  
رحمه الله تعالى لأن فيه  
تكميل الشاء وكما يجوز  
التلبية بالعريضة يجوز  
بالقارصة والعريضة أفضل  
ولو قال اللهم ولم يرد عليه  
قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى هو على الاختلاف  
الذي ذكرنا في الشروع في  
الصلاة من قال يصبره  
شارعا في الصلاة يقول  
يصبره محرمًا وعلى قول  
من قال لا يصبره شارعا في  
الصلاة لا يصبره محرمًا  
ولا يصبره محرمًا عندنا بمجرد  
الثبة ما لم يضم اليها التلبية  
أو يسوق الهدى ولولي  
ولم ينزل يصبر محرمًا في  
الروايات الظاهرة ويكثر  
الحرم التلبية في انبار  
الصلوات والاصح وكما في  
ركبانا أو علا شرفا أو هبط  
واذيا ويرفع صوته بالتلبية  
ويبقى محظورات احرامه  
وهي الرفق والقسوق  
والجدال والجماع وتعرض  
الصيد باخفا وإشارة أو دلالة

النسب من كل واحد منهم ما ينفر كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج \* زوجها على التعاقب جاز  
الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فزعموا ولا يعلم أيهما أول بطل القعدان كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وان زوج الصغير أو الصغيرة أبعد الأولياء فان كان الأقرب حاضر أو هو من أهل الولاية  
توقف نكاح الأبعد على إجازته وان لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرا أو كان كبيرا مجنونا جاز وان كان  
الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الأبعد كذا في المحيط \* والامة اذا غاب مولاه ليس للأقرب التزويج  
كذا في السراج الوهاج \* ثم قدر الغيبة بسافة القصر وهو اختيارنا كثيرا متأخرين وعليه الفتوى \* وقال  
شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل الأصح أنه مقدر بفوات السكف الحاضر الخاطب إلى استطلاع  
رأيه وهذا أحسن كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* حتى لو كان مختفيا في البلدة  
لا توقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين \* فان كان الأقرب جوا لا توقف على أثره أو  
كان مفقودا لا يعرف مكانه أو مختفيا في البلدة لا توقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي  
يكون هو غيرة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان مختفيا في المصر جاز نكاح  
الأبعد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زوجها الأبعد حل قيام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب  
الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الأبعد الا بإجازة منه بعد تحول الولاية اليه  
هكذا في الظهيرية \* واختلاف مشايخنا في ولاية الأقرب أن تزول بالغيبة أم بقيت قال بعضهم أم باقية الا  
أنه حدثت للابعد ولاية بغيبة الأقرب قصير كانت لها أولياء من مؤمنين في الدرجة كالأخوين والعين وقال  
بعضهم تزول ولايته وتنقل إلى الأبعد وهو الأصح كذا في البدائع \* فلزوجها حيث هو لا رواية فيه وينبغي  
أن لا يجوز لا تنقطع ولايته كذا في محيط السرخسي \* وان زوجها الأقرب حيث هو مختلفا فيه والظاهر هو  
الجواز كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* فان وقع عقد الأقرب والأبعد معا فلا يجوز كلاهما وكذلك  
إذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوي \* وتطل ولاية الأبعد بمجيء الأقرب لا ما عقده  
لأنه حصل ولاية تامة كذا في التبيين \* وأجمعوا أن الأقرب اذا غاضل تنتقل الولاية إلى الأبعد كذا في الخلاصة  
\* غاب الولي أو غاضل أو كان الأب أو الجد فاسقا للقاضي أن يزوجه من كف \* كذا في الوجيز للكردي  
\* لولي الصغير أو الصغيرة أن ينكحهما وان لم يرض بذلك كذا في البرجندى \* سواء كانت بكرا أو ثيبا كذا في  
العيني شرح الكسز \* المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والمعتوهة قلولي النكاح - ما إذا كان  
المجنون مطبقا كذا في النهر الفائق \* وإذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فالاحتياط أن يعقد مرتين مرة بمهر  
مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا من أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول ويصح الثاني  
بمهر المثل والثاني أن الزوج لو كان خاف بطلاق امرأته تزوجه بالطلاق أن تزوج أو بافظة كل امرأته أن تزوجه  
ينعقد الثاني بمهر المثل ويحل وان كان أباً أو جدا فكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى للوجه الثاني كذا في التبيين والمزيد \* فان زوجها الأب والجد فلا خيار لهما بعد  
بلوغهما وان زوجها غير الأب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ  
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية \* فان  
اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو أثار بهل الزوج أن

أواعانة ولا يلبس مخططا أو قصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين ولا يلبس ملبوسا  
بعضف أو زعفران إلا أن يكون غسلا لا ينقص أي لا يجد منها رائحة العصفور والزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عند ناوله لا يخلع سراويل  
ظفر أو احرار من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو تزوج بالتميم أو بالسراويل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل منكبته ولا يدخل  
يديه ولا رأسه ولا يلبس طيسانه بالزر أو بالخلال لأنه يشبه المحيط ولا يلبس بالفسطاط ولا يلبس رأسه ولا يلبس الثفت عن نفسه

ولا يقتل القمل وإذا حلق رأسه يحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحكه بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتناثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شعرات من لحته يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه ولحته بالخطمي لانه يقتل الهوام ويزيل الثفت فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف الحناء طيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة فإن فعل (٣٨٦) كان عليهما الدم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما

يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره وتلبس الحلى والخلف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان أرخت شيا على وجهها تتجاف وجهها لأبأس به فدللت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الجانب من غير ضرورة ولو جعل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يهكون لأنساوان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها لا يكون لأبسا ولا عس طيبا يسه وان كان لا يقض عليه النطيب ويكره للحرشم الزعفران والثمار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طيب وان اكحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن محيطا وعن أبي

بطاها ما لم يفرق القاضي بينهما كذا في الميسوط \* وان زوج القاضي أو الامام ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كف ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ كذا في التتارخانية \* واذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الاخير لولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي \* ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر ولا يتعد الى آخر المجلس حتى لو سكتت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكر الا أن الزوج قد بين بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا أو بوجودها فاعل يستدل به على الرضا كالتمكن من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك أما لو كانت طعاما أو خدمته كما كانت فهي على خيارها واذا علمت بال عقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بشيئ الخيار فسكتت بطل خيارها ما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كل لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سئلت على الشهود بطل خيار البلوغ كذا في المحيط \* ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول أطلب الحقين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج \* ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو يجي منه ما يعلم أنه رضى ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا كذا في الهداية \* واذا أدركت بالحيض لا بأس بأن تحتار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل فسخت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الآن لانها لا تصدق أن تقول رأيت الدم في الليل فسخت ذكره في مجموع النوازل \* قال رضى الله عنه وان كان هـ ذاك كذا لكن الكذب في بعض المواضع باح كذا في الخلاصة \* قال هشام سألت محمدا رحمه الله عن الصغيرة التي زوجهاها اذا حاضت فقالت الحمد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود لتشدهم فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منفطع عن الناس فكنت أيا ما لا تقدر على الشهود فقال أزهر النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو شهدت على ذلك ولم تقدم الى القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في الخيرة \* ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خيارك قال قول قول الزوج كذا في المحيط \* الصغير والصغيرة المرقوقان اذا تزوجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة ولا ثم تزوجهما ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره الاسيحياني كذا في البحر الرائق \* ارتد مسلم ولحق بدار الحرب وخلف امرأة وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج الأم الحاربة مسلما فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الأم والبنت والزوج مرتدين بدار الحرب فالنكاح باطل فان سبي الكل واسلموا فان الحاربة والام مملوكتان والزوج والاب حران فان باغت الحاربة لا خيار لها ولها خيار العتق اذا اعتقت كذا في محيط السرخسي \* ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط في سبها الزوج والام وكذا الفرقة بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف الخيرة كذا في السراج الوهاج \* (والضابطة) أن كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب والعنة كذا في

يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للحرمان يتوسد أو يمسبوغا بالزعفران ولا ينام عليه ولو أدهن بسمن النهر أو شحم لاشئ عليه ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى صدقة ولودنوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير وأكله لاشئ عليه وان لم يطبخ وريحه يوحى منه يكره ذلك ولا شيء فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه

ولودخل ميتا قد جفرت فيه واتصل بشيء من ذلك لاشئ عليه ولو شمر ويحاطب به قبل الاحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه  
 أى الكفارات شاء ولا بأس للحرم ان يتجهم أو يقتصد أو يجبر الكسر أو يختذلان ذلك ليس من مخطورات الاحرام وكذا الواغسل  
 أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوصمة عن أى حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الدم والوصمة ليس بطيب \* (فصل فيما يلزم من الكفارة  
 والصدقة على الحاج) \* منها تجاوزة الميقات بغير احرام الا فاقى اذا (٢٨٧) جاوز الميقات بغير احرام حتى رجع الى

الميقات ولي جازجه  
 ويسقط عنه الدم الذى كان  
 واجبا عليه بمجاوزة  
 الميقات بغير احرام عندنا  
 وان لم يرجع الى الميقات  
 حتى أحرم بحجة أو بعمره ثم  
 رجع الى الميقات ولي ان  
 كان ذلك قبل أن يطوف  
 بالبيت جازجه ويسقط  
 عنه دم المجاوزة وان  
 رجع الى الميقات ولم يلب  
 عند الميقات وجب بذلك  
 الاحرام جازجه ولا يسقط  
 عنه دم المجاوزة في قول أبى  
 حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال صاحباه رحمه الله  
 تعالى جازجه ويسقط عنه  
 دم المجاوزة اذ رجع الى  
 الميقات محرما الى عند  
 الميقات أول باب ولو جاوز  
 الا فاقى الميقات بغير احرام  
 ثم أحرم وطاف بالبيت شوطا  
 أو شوطين لا يسقط عنه الدم  
 الذى كان واجبا بالمجاوزة  
 رجع الى الميقات أول  
 يرجع ولو جاوز الا فاقى  
 الميقات بغير احرام ولم يقصد  
 حجة أو عمره ودخل مكة بغير  
 احرام كان عليه حجة أو عمره  
 والمكي ومن كان منزله داخل  
 الميقات لا يلزمه بدخول  
 مكة بغير احرام شئ ولو دخل

النهر الفائق \* واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار  
 الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل بها فلا مهر كمالا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة  
 كذا في المحيط \* مع متوهة زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها أوها أو جدها ثم عقلت  
 فلا خيار لها كذا في محيط السرخسى \* ولو زوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في الخلاصة \*  
 واختلفوا (١) في وقت الدخول بالصغيرة فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع  
 سنين كذا في البحر الرائق \* وأكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت  
 خفيفة سمينة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كل الزوج أن يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين  
 وان كانت خفيفة مهزولة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها وان كبر سنها وهو  
 الصحيح واذا تعد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أبوها انما صغيرة لا تصلح  
 للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظران كانت ممن تخرج أخرجهما وأحضرها  
 وينظر اليها فان صلت للرجال أمر يدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج أمر من  
 يشق بهن من النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الجماع وتحتل الرجال أمر الاب يدفعها الى الزوج  
 وان قلن لا تحتل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط \* فعدنكاح حرة مكلفة بلاولى عند  
 أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة  
 عن امرأة شافعية بكر بالغة زوجت نفسها من حنفى بغير إذن أبيها والاب لا يرضى وردته هل يصح هذا  
 النكاح قال نعم وكذلك لو زوجت نفسها من شافعى كذا في الظهيرية لا يجوز نكاح أحد على بالغة  
 صالحة العقل من اب أو سلطان بغير إذن أبها كانت أو نبيا فان فصل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها  
 فان اجازته جاز وان ردت به بطل كذا في السراج الوهاج \* ولو ضحكك البكر عند الاستمارة أو بعد ما بلغها الخبر  
 فهو رضا هكذا ذكر القندورى وشيخ الاسلام كذا في المحيط \* وهكذا فى الكافى \* وقالوا ان ضحكك  
 كالمترزقة لم يسمعت لا يكون رضا كذا فى الميسوط للإمام السرخسى والكافى \* وعليه الفتوى كذا فى  
 البحر الرائق \* وان تسمعت فهو رضا وهو الصحيح من المذهب ذكره شمس الأئمة الحارثى كذا فى المحيط \*  
 وان بكت اختلوا فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضوانا كان مع  
 الصوت والصياح لا يكون رضا كذا فى فتاوى قاضيان \* وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا فى الذخيرة \* وان  
 استأذن الولي البكر البالغة فسكت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما زوجها الولي  
 فهو رضا وكذا لو طالت بصدقه بعد العلم فهو رضا هكذا فى السراج الوهاج \* واذا قال لها الولي أريد أن  
 ازوجك من فلان بأنفسك كنت ثم زوجها فقالت لا أرضى أو زوجها ثم بلغها الخبر فسكت فالكسوت  
 منها رضا في الوجهين جميعا اذا كان المزوج هو الولي وان كلن لها ولي أقرب من المزوج لا يكون الكسوت  
 منها رضا ولها الخيار اذا شأت رضيت وان شامت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل  
 رسول الولي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلا أو غير عدل كذا فى المضمرات \* وان كان الخبر فضوليا  
 شرط فيه العدد أو العدالة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا فى الكافى \* وقال بعض مشايخنا

(١) مطلب وقت الدخول بالصغيرة

الا فاقى مكة بغير احرام ثم رجع الى الميقات في تلك السنة وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزة ودخل مكة بغير احرام عندنا  
 وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى الميقات في السنة الثانية وأحرم بحجة الاسلام وجب حجه الاسلام ولا يسقط عنه  
 الدم الذى كان واجبا عليه في العام الاول \* (فصل فيما يجب على الحرم بارتكاب المخطور) \* وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب  
 الدم ومنها ما لا يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما لا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة

فسد جميعه يلزمه الدم يجوز فيها الشاة جامعها ناسيا أو عامدا عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتر إذا جامع قبل الطواف فسد حرامه وإذا فسد جميعه بالجماع يعضى في الحجة الفاسدة وبفعل فيها ما يفعل في الحائرة ويجتنب عما يجتنب في الحائرة فإن جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولولوى (٢٨٨) بالجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته

رحمهم الله تعالى إن كان الخبير اجنبيا ليس بولي ولا رسول عنه إن كان الخبير رجلا واحدا غير عدل فإن صدقته في ذلك ثبت النكاح وإن كذبت له لا يثبت وإن ظهر صدق الخبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت النكاح إذا ظهر صدق الخبير كذا في الذخيرة \* ولو بلغها الخبير فبكت بكلام أجنبي فهو سكوت ههنا فيكون اجازة هكذا في البحر الرائق \* يكرى بلغها خبر النكاح فآخذها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى جازا الر إذا قالت متصلا به وكذلك إذا أخذها ثم تركت فقال لا أرضى جازا الر في هذا الموضع أيضا كذا في الذخيرة وتعتبر في الاستمارة تسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة كذا في الهداية حتى لو قال لها أريد أن أزوجه من رجل فسكت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه من فلان أو فلان وذ كر جماعة فسكت فهو رضا في وجهها إلى من أيهم شاء فإن قال من جبراني أو جني عى إن كانوا جماعة يحصون فهو رضا وإلا فلا كذا في التبيين \* وهذا كله إذا لم تفوض الأمر إليه أما إذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله إن أقواما يخطبونك أو زوجة جني عن تختاره ونحوه فهو واستئذان صحيح وقيل بشرط ذكر المهر وهو قول المتأخرين وفي فتح القدير وهو الوجه كذا في البحر الرائق \* فإن استأمرها الأب قبل النكاح فقال أزوجهك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضا ولو أنها تردت بعد ذلك وإن ذ كر الزوج والمهر في الاستمارة فسكت كان سكوتها رضا وإن ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا وإن وهبها من رجل نفذ نكاحه لأنها راضية بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وإن زوجهها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لأنها راضية بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي إلا بإجازة مستقلة وإن زوجهها الولي بغير استمارة أخبرها بعد النكاح فسكت إن أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يصح كون رضا وإن ذ كر الزوج والمهر فسكت كان رضا وإن ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستمارة قبل النكاح وإن ذ كر المهر ولم يذ كر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زوجهها وليا فقالت لا أرضى ثم رضيت في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجهها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر أقواما يخطبونك فقالت أنا راضية بما تفعل فزوجهها الولي من الأول فأبى أن يجيز نكاحه كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل الشيخ الإمام الفقيه أبو نصر عن رجل زوج ولبته فلما بلغها الخبر قالت هو دم لم لا أرضى به أو قالت هو دباغ لا أرضى به قال هذا كلام واحد فلا يضرهما ما تقدم وبطل النكاح كذا في المحيط \* وإذا استأمرها الولي في نكاح رجل فأبى ثم زوجهها الولي منه فسكت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو زوجهها الولي بحضورها فسكت اختلف المشايخ فيه والإصح أنه رضا ولو زوجهها وليا متساويا ن كل واحد منهما من رجل فأجازته ما عايناه لعدم الأولوية وإن سكنت بقيام وقوفين حتى تجيز أحدهما كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب كذا في البحر الرائق \* وإذا استأمر البكر الولي في التزوج من رجل فقالت غيره أولى لم يكن ذلك إذا ناولوا خبرها بعد العقد فقالت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة \* بالغة زوجهها أبوها قبلها الخبر فقالت لا أريد أو قالت لا أريد فلا نا فاختار أنه يكون رد في الوجهين كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية \* ولو قال لها وليها أريد أن أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما خرج الولي قالت لا أرضى ولم يعلم الولي بقولها حتى

بعد الوقوف بعرفة لا يفسد جميعه وعليه جزو جامع ناسيا أو عامدا والوطء في الدبر بمنزلة الوطء في القبل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحد في الرويتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عنه الوطء في الدبر لا يفسد الحج وإذا وطئ البهيمة وأنزل كان عليه الدم ولا يفسد جميعه وإن لم ينزل لشيء عليه وإن جامع الحاج أو المعتر فيما دون الفرج وأنزل ولم ينزل لا يفسد حرامه ولا جميعه وعليه شاة والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا إذا جمعت نائمة ومكرهة أو جامعها صبي أو مجنون

فصل فيما يجب لبس الخيط وإزالة التفث

إذا لبس المحرم ثوبا يخطأ يوما كان عليه الدم وإن كان أقل من يوم كان عليه الصدقة نصف صاع من بر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا لبس لا أكثر من يوم كان عليه دم وعن محمد رحمه الله تعالى إذا لبس يوما الساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وإن باشر ما فيه الدم بعد أن

اضطر إلى تغطية الرأس لخوف الهلاك من البرد أو المرض أو لبس السلاح لأجل القتال كان عليه ما نص الله تعالى زوجها عليه في كتابه فغدي من صيام أو صدقة أو نسل أو أد بالنسك الشاة بالصيام ثلاثة أيام وبالاطعام اطعام ستة سكاكين لكل مسكين نصف صاع ولو طبخ الحريم بعض الشارب أو بعض اللعبة كان عليه صدقة ولو طبخ عضوا كاملا كالرأس والساق والتخذ عليه دم وفي النواذر إذا طبخ مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي أقل من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظافر أو أظافر يد واحدة أو رجل واحدة

عليه الدم ولو قص أقل من يدفعه الصدقة عندئذ لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبهما الله تعالى ولو قص خمسة أطراف من يدين أو رجلين عليه الصدقة وقال محمد رحمه الله تعالى عليه الدم ولو أنكسر ظفر المحرم وصار بحال لا نبت فأخذه لشيء عليه ولو قلم أطرافه بدواحدة في مجلس واحد أو أطرافه من يد أخرى في مجلس آخر كان عليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى عليه كفارة واحدة (٣٨٩) ما لم يكفر الأول وكذا إذا جامعها في مجلسين ولو قسّم أطرافه اليدين

والرجلين في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة ولا يحلق المحرم رأسه فإن حلق كان عليه الدم حلق في الحرم أو في غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لشيء عليه ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حلق الرقبة وقال في حلق موضع الخامة عليه الصدقة ولو أخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصدقة ولو حلق الحلال رأس محرم بأمرة أو بغير أمرة كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الخاتن وإذا لبس الخيط قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لو لبس بعد الإحرام ويكره للمسح أن يدخل تحت شعر الكعبة ولو عصب المحرم رأسه كان عليه الصدقة ولا بأس للحرم أن يغطي أذنيه أو من خيشته مادون الذن ولا يمسك على أنفه بشوب ولا بأس بأن يضع يده على أنفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه في

زوجهما من فلان صح ولو تزوجها الولي فقالت نعم ما صنع فالأصح أنه إجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رحمه الله تعالى إذا قال لها الولي أو زوجك من فلان فقالت ياكي نيسا أنه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي إلى النكاح أو كنت قلت لك لا أريد فهو رد للنكاح المباشر وكذا لو قالت لا أرضى أو لا أصبر أو أنا كارهة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رد وأما قولها لا يعجبني أو لا أريد إلا ازدواج فلا يكون رد حتى لو رضيت بعد ذلك يصح ولو قالت لا أريد فلا نفوذ كذا في الظهيرية \* وهو الاظهر والأقرب إلى الصواب هكذا في المحيط \* ولو قالت أنت أعلم أو بالفارسية لا توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك البك فهو رضا كذا في الظهيرية \* بكرز ووجهها ابن عهنا من نفسه وهي بالغ قبلها الخبر فسكتت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لأن ابن الم كان أصيلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت ثم تزوجها من نفسه جازا جاعا كذا في فتاوى قاضيان \* قال الأب البكر البالغة إن فلانا بك كركمهم كذا فوثبت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غاية السروجي \* ولو زوجها الولي بغير استئذان ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رددت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* فان أقام الزوج البينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته والافلانكاح بينهما لا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما علم البين كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في شرح النفاية للشيخ أبي المكارم \* فإذا نكحت يقضي عليها بالنكول وإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرديفيتها أولى كذا في المحيط \* وإذا قال الشهود كأخذها ولم نسمعها تسكلم ثبت سكوتها بذلك كذا في فتح القدير \* ولو أقام الزوج البينة أنها أجازت العقد حين أخبرت وأقامت البينة أنها اردت حين أخبرت كانت البينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها أيام من الدخول به رضا إلا إذا دخل بها وهي مكرهة فحينئذ لا يثبت الرضا فان أقامت بينة على الرد في هذه الصورة كرفي فتاوى القضي أنهم لا تقبل وقيل الصحيح أنها لا تقبل لأن التمكن منها بمنزلة الإقرار بالرضا ولو أقرت بالرضا ثم ادعت الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحيط \* ولا يقبل عليها قول وليها بالرضا لأنه يقر عليها بشبوت الملك للزوج وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج أنها زوجت بغير أمرها ولم تعمل بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجتي أبي بأمري كان القول قولها وأولها الميراث وعليها العدة وإن قالت زوجتي أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو استأذنت الثيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الخبر هكذا في الكافي \* وبما يتحقق رضاها بالقول كقولها رضيت وقبلت وأحسن وأصب وبارك الله لك أولئك وألوه ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها وتفقها وتعيينها من الوطاء وقبول التهنئة والفعل بالسرور من غير استئذان كذا في التبيين \* وللثيب

(ترجى)

١ لباس ٣ أنت أعلم

(٣٧ - فتاوى أول)

حلق اللحية وتنقيها دم حلقها هو أو غيره كما في حلق الرأس وفي حلق العانة دم إن كان الشعر كثيرا وفي الإبط إن كان كثيرا الشعر يعتبر فيه الربع لوجوب الدم والأفلا أكثر وأن تقم رأسه أو من أنفه أو طبعته شعرات فبكل شعرة كف من طعام ولو غطى رجل وجهه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وإن أخذ المحرم من شارب يطمع مسكنا ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب فإن كان من راء سماء اشتاناً كان عليه الصدقة وإن كان سماء طيباً كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف

صاع الا في الجراد والقمل على ما ذكر في المحرم والمهرما اذا قتل اظافر غيره يضمن كالمولود رأسه وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يضمن في قتل الاظافر \* (فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام) يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي بأصل الخلقة أما الابل والبقر اذا نذ وتوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان منواه وبوالده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والعقرب والحدأة (٣٩٠) والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الابقع وما يأكل الحيف وأما ما يأكل الزرع فهو

صيد ولا شيء في الحية والعقرب والغارة والزبور والنمل والسرطان والذئب والبق والبعض والبرعوث والقراد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر انهم الصيد لان الفواسق وفي السنور الوحشي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرول صيد وفي المطوقة روايتان والباشق والصقرو والبازي صيد مع ما كان أوله يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنافس وما يجب الجزاء في الضب والبربوع وابن عرس وكذا في الفيل والقرود والخنزير قال زفر رحمه الله تعالى في القرود والخنزير لا يجب الجزاء في الجراد تسمرة وفي القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء

اذا زوجت فقبلت الهدية بعد ان تزوج فذلك ليس برضا وكذلك لو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت تخدمه قبل ذلك \* ولو خلاهم برضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة قال وعندى أن هذا اجازة كذا في الظهيرية \* وان زالت بكارتها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعيس فهي في حكم الابكار وان زالت بكارتها برفق كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يكتفى بسكوتها فان آخر جت وأقيم عليها الحد فالصحيح أنه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الزنا عاده لها كذا في الكافي \* واذامات زوج البكر بعد ما خلاهم اقبل ان يدخل بها تزوج كاتزوج الابكار وكذا لو وقعت الفرقة بين العنين وامرأته وكذا لو زالت بكارتها بخزف الاستبراء ولو زالت بكارتها بشكاح فاسداً أو جومعت بشبهة تزوج كاتزوج النيب هكذا في الخلاصة

### (الباب الخامس في الاكفاء)

الكفاء ممتعة في الرجال للنساء الزوم النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولا تعتبر في جانب النساء الرجال كذا في البدائع \* فاذا تزوجت المرأة رجلاً خيراً منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان الولي لا يعبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافؤه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* الكفاءة تعتبر في أشياء (منها النسب) فقرش بعضهم كفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس به أشيى يكون كفاء لهماشيى وغير القرشي من العرب لا يكون كفاء للقرشي والعرب بعضهم كفاء لبعض الانصارى والمهاجرى فيه سواء كذا في فتاوى قاضيان \* وبنو باهلة ليسوا با كفاء لعامة العرب والصحيح أن العرب كلهم كفاء كذا ذكره أبو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي \* والموالي وهم غير العرب لا يكونون كفاء للعرب والموالي بعضهم كفاء لبعض كذا في العتبية \* قالوا الحسيب كف بالنسب حتى ان الفقير يكون كفاء للعلوية ذكره قاضيان والعتابي في جوامع الفقه وفي النبايع والعالم كف للعربية والعلوية والاصح أنه لا يكون كفاء للعلوية كذا في غاية السروجي \* (ومنها اسلام الآباء) من أسلم بنفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفاء له أب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفاء له أبوان فصاعداً في الاسلام كذا في البدائع \* والذي أسلم بنفسه لا يكون كفاء لثلاثه أبوان أو ثلاثة في الاسلام ويكون كفاء لثلاثة اذا كان في موضع قد نبأ عهده الاسلام وطلال وأما اذا كان العهد قريياً بحيث لا يعبر ولا يكون ذلك عيباً فانه يكون كفاء كذا في السراج الوهاج \* ومن له أبوان في الاسلام كان كفاء لاهراً لثلاثه أباء في الاسلام أو أكثر كذا في المحيط \* رجل ارتدوا ليعاذ بالله ثم أسلم فهو كف لمن لم يتجر عليه ردة كذا في القنبية \* (ومنها الحرية) فالملوك كيف كان لا يكون كفاء للحررة وكذا المعتق أبوه لا يكون كفاء للحررة الاصلية كذا في فتاوى قاضيان \* والمعتق يكون كفاء لثلاثة كذا في شرح الطحاوى \* والمعتق أبوه لا يكون كفاء للحررة التي لها أبوان في الحرية كذا في فتاوى قاضيان \* والذي هو حر مسلم في الاصل بأبيه وجده بان ولد جده حراً مسلماً كف لمن لها أباء حراً مسلمون ولو كان جده معتقاً أو كافراً أسلم لا يكون كفاء لها والمعتق لا يكون كفاء لاهراً أمهارة الاصل وأبوهام معتق وقيل لارواية لهذه المسئلة كذا في العتبية \* ومولاة أشرف القوم لا تكون كفاء لمولى الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة

وفي القملتين أو ثلاث كدم من الخنطة وفي العشر نصف صاع وكما لا يقتل القمل لا بدعها الى غيره لمقتل فان فعل ذلك يضمن وكذا لو أشار الى القمل أو ألقى توبه في الشمس لم يملك أو غسّل توبه لم يملك ولو ألقى توبه في الشمس لا يملك القمل فهلك القمل لا شيء عليه وان بدأ السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته ان لم تكن البضعة مدرة وان خرج منها فرح ميتاً كان عليه قيمته حياً ولو ضرب بطن طيبة فطرح جثتها ميتاً أو ماتت الطيبة كان عليه ضمانهما ولو قتل طيبة طاملاً يضمن



فيمتازها مالا ولوعطب الطائي بفسطاط محرم أو حقة المحرم حقة لاله فوقه فيه صيدا أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فلهك لاشئ على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهم اجزاء كامل ويجوز للمحرم أكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيه صانع المحرم لا يجل ولو اشترى المحرم من محرم صيدا فلهك عند الثاني بضم البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرم وفي نفسه صيدا لا يجب عليه ارساله ولو قلع المحرم من صيدا أو تفريشه فعاد لاشئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحرم (٢٩١) اذا ذبح صيدا لا يؤكل ولو اضطر انسان

في أكل ميتة وصيد بجمعه محرم يتناول أمه حاشاء وما يضمن المحرم بحجة أو عمرة بارتكاب محظور كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين وجزا الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قيمة الصيد يقومه الحكمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان تعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها ديارا ويبيع بمكة وان شاء اشترى بتلك القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من تربو ما وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم الخيارات فيسه الى الحكمان اذا حكم على القاتل بشئ من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك وفيما له مثل من النعم لا خيار فيه للعكس ويجب على القاتل مثل

بني هاشم اذا زوجت نفسها من مولى العرب كان لمعتقها حق النحر هكذا في شرح الطحاوي \* ومولاه الهاشمي لا تكافئ مولى القرشي كذا في التمر تاشي \* ومعتقة أشرف القوم تكون ككفا للوالي كذا في الذخيرة \* وتعتبر الكفافة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يقتضون بهم ما دون النسب هكذا في التبيين \* أما في حق العرب فالاسلام الاب ليس بشرط كذا في المحيط \* فلو تزوج عربي له أب كافر بعربية لها آباء في الاسلام فهو كفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم كذا في البحر الرائق \* (ومنها الكفافة في المال) وهو أن يكون مالكا لله ور النفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما ولا يملك أحدهما لا يكون كفا كذا في الهداية \* موسرة كانت المرأة أو موسرة كذا في التجنيس والمزید \* ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفا لها وان كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح من المذهب وان كان يقدر على نفقة بالكسب ولا يقدر على المهر اختلاف المشايخ فيه عامتهم على أنه لا يكون كفا كذا في المحيط \* والمرا دالمهر المجل وهو ما تعارفوا بتجمله ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا كذا في التبيين \* قال أبو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التجنيس والمزید \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفا وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* والاحسن في المحترفين ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اتى اعتبار القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة فلا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأته وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كفا لانه انما يعتبر حالة العقد كذا في التجنيس والمزید \* رجل تزوج أخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة وليس له طاقة المهر فقبل الاب النكاح وهو غني جاز لانه يمد غنيا بغني الاب في حق المهر دون النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتعمدون مهورا لانا الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة \* ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفا لان له أن يقضو أي الدين شاء كذا في النهر القاتل \* (ومنها الديانة) تعتبر الكفافة في الديانة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية \* فلا يكون الفاسق كفا للصالح كذا في الجمع \* سواء كان معن الفسق أو لم يكن كذا في المحيط \* وذكر السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفافة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج \* رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر فوجده الاب شريفا مدمننا وكبرت الابنة فقالت لا أرى بالنكاح ان لم يعرف أبوها شرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل أي يطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وانما الخلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه فيما اذا زوجها من رجل عرفه غير كف فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لان الاب كامل الشفقة وافر الرأي فالظاهر أنه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكف أصلح من الكف كذا في المحيط \* ثم الكفافة تعتبر (١) عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كف ثم صار فاجرا داعر لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج \* (ومنها الحسرة)

(١) مطلب الكفافة تعتبر عند ابتداء النكاح

المقتول في النعامة بدنة وفي جمار الوحش بقرة وفي الضبع والطبي شاة وفي الاربع عناق وفي الربوع جفرة ولا يجوز جزاء الصيد صغار النعم الاعلى وجهه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا أو عنقا لا يجوز الجزاء الجمل والعناق في الهدى وانما يجوز ان بلغت قيمة المقتول قيمة الجسد العظيم من الضأن أو النني من غريموا ذقتل المحرم سبعان من سبعاء الوحش أو الطير كان عليه قيمته لا يجوز به دما وقال زفر رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كالموت كان المقتول مما يؤكل لحمه وإنا نقول ان الضمان انما واجب بسبب الاراقة لا بسبب افساد اللحم فلا يلزمه الادم

بجملته المالك كقول لان ثمة أقصد العلم فيجب عليه قيمته بالغصة ما بلغت وفي الصدأ المملوك تجب قيمته بالغصة ما بلغت لان ذلك ضمان المالك فيجب  
 قيمته بالغصة ما بلغت بخلاف الجزء \* (فصل في كيفية أداء الحج) \* المحرم بالحج اذا أتى بمحظورات احرامه وقدم مكة فدخلها باليلا  
 أو نهارا لا يضهر والمستحب أن يدخلها نهارا وقال بعض الناس بركه دخولها باليلا واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت بركه وبه ليل  
 ويحرم الله تعالى ثم يبدأ بالحج فيستقبله ويكبّر (٢٩٣) رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهم ما ويستلم الحجر وتفسير ذلك أن يضع كفيه

في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه تبر الحرفة ويكون البيطار كفا للبطار وفي قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدينية كالبيطار  
 والحجام والحائك والكاس والدباغ لا يكون كفا للبطار والبراز والصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان  
 \* وكذا الحلاق لا يكون كفا لهم هكذا في السراج الوهاج \* والمرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن  
 الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالخائك يكون كفا للحجام والدباغ يكون كفا  
 للكاس والصافري يكون كفا للعداد والبطار يكون كفا للبراز قال شمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى كذا  
 في المحيط \* والجمال لا يعد في الكفاة (١) كذا في فتاوى قاضيان \* قال صاحب الكتاب النصيحة أن  
 يراعى الاولياء المجانسة في الحسن والجمال كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة واختلافه في العقل قال بعضهم  
 لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيان \* ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف صح النكاح في ظاهر الرواية عن  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخرا وقول محمد رحمه الله تعالى آخر أيضا  
 حتى ان قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار والابلاء والتوارث وغير ذلك ولكن للاولياء  
 حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينعقد به أخذ كثير من  
 مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والمختار في زماننا لا يتولى رواية الحسن وقال الشيخ الامام شمس  
 الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضي خان في فصل شرائط النكاح  
 وفي البرازية ذكر برهان الأئمة أن الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم  
 وهذا اذا كان لها ولي فان لم يكن صح النكاح اتفاقا كذا في النهر الفائق \* ولا يكون التفريق بذلك  
 الا عند القاضي أما بدون فسخ القاضي فلا يفسخ النكاح بينهما وتكون هذه فقرة بغير طلاق حتى  
 لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط \* وان دخل بها أو خلاها بخلعة صحيحة يلزمه كل  
 المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في السراج الوهاج \* والذي يلي المرافعة الى القاضي المحارم عند  
 بعض المشايخ وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن العم  
 ومن أشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولاتثبت هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في  
 الخلاصة في جنس خيار البلوغ \* واذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها وقرق القاضي بينهما بخصومة الولي  
 وألزمه المهر وألزمها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي وقرق القاضي بينهما ما قبل الدخول بها كان لها  
 عليه المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح  
 المبسوط للامام السرخسي \* واذا زوجت نفسها من غير كف بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهزها  
 فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضا وتسليم للعقد  
 واذا لم يقبض مهرها ولا يمكن خاصم زوجها في نفقة ثم اتقدهم مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه  
 رضا وتسليم للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل مخاصمة الولي اياه في  
 المهر والنفقة فأما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا  
 واستحسانا كذا في الذخيرة \* وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يبطل حقه في الفسخ وان طال الزمان

على الحجر ويقبل الحجران  
 استطاع من غير أن يؤذى  
 أحد الا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فعل ذلك  
 والحكمة في تقبيل الحجر  
 ما روى عن علي رضي الله  
 عنه انه قال لما أخذ الله  
 الميثاق على بني آدم من  
 ذريته كتب بذلك كتابا فجعله  
 في جوف الحجر فيجيء يوم  
 القيامة ويشهد لمن استلمه  
 وان لم يستطع استلام الحجر  
 من غير أن يؤذى أحدا  
 لا يستلمه لكن يستقبل الحجر  
 ويشير بكفيه نحو الحجر ويكبّر  
 ويهلل ويحمد الله تعالى  
 ويصلي على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم  
 يأخذ عن يمين الحجر ويطوف  
 بالبيت طواف التعمية يطوف  
 بالبيت سبعة أشواط من وراء  
 الحطيم من الحجر الى الحجر شوط  
 يرمل في الثلاثة الاول يعني  
 جهز كفيه ويرى من نفسه  
 القوف والجلاد فيمشي على  
 هينته في الاربع وكذا في كل  
 طواف بعده سعي فانه يرمل  
 فيه وكما صرح في الطواف  
 يستلمه ان استطاع من غير  
 ان يؤذى أحدا وان لم  
 يستطع يستقبل الحجر ويكبّر  
 ويهلل واستلام الركن الباقى  
 مستحب في قول أبي حنيفة

(١) مطلب الجمال لا يعتبر في الكفاة

رحمه الله تعالى وليس بواجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيثما تيسر له من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز حتى  
 وركعتا الطواف عند ما واجبه واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبّر ويهلل وهذا الاستلام  
 لاقتراح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى  
 الصفا من أي باب شاء ويسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عند ما واجبه لو تركه يلزمه الدم وعند الشافعي رحمه الله تعالى ركن

وصفة السعي أن يسجد أبا الصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى آخره ثم يرفع بها صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي إلى المروة على هيبته حتى يصل إلى بطن الوادي ثم يسعى في بطن الوادي سعيًا فإذا خرج من بطن الوادي يمضي على هيبته حتى يصعد المروة فإذا صعدا يستقبل الكعبة ويكبر ويهليل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعى كذلك سبعة أشواط من الصفا إلى المروة وشوط ومن المروة إلى الصفا شوط (٣٩٣) عند عامة العلماء رحمهم الله تعالى خلافاً

لما قاله البعض فإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً إلى يوم التروية لا يحل له شيء من المخطورات فإدام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة أشواط ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس ويبعث غنًى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغسل ثم يتوجه إلى عرفات فإذا انتهى إليه ينزل في أي موضع شاء وأن خرج منها قبل طلوع الشمس فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات غنًى لأبأس به وإن بات بمكة وخرج منها يوم عرفة إلى عرفات كان محالاً للسنة ولا يلبسه الدم فإذا زالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الإمام في وقت الظهر بأذان واحد وقامتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر بعد الظهر وإن فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجمع بين الصلاتين في وقت الظهر خلافاً لصاحبيه رحمهما

حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* أما إذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الإسلام وإذا تزوجت نفسها من غير كف فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت أولاداً ثم بداه أن يحاصم في ذلك فله أن يفرق بينهما كذا في النهاية \* وإذا تزوجت نفسها من غير كف وورثي به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولان مثله أو دونه في الولائية حتى الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها كذا في المحيط \* وإن زوجها الولي من غير كف فدخل بها ثم باتت من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلقة طلاقاً رجعيًا وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة \* في المستحق ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هو ليس بكف لها خاصم أخوها في ذلك وأنها غائب عنها غيبة منقطعة وأخاصمه ولي آخر وغيره أولى منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج أن الولي الأولي زوجه يؤمر بإقامة البينة فإن أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الأولي والفرق بينهما كذا في الذخيرة \* في المستحق بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل زوجه أمته وهي صغيرة من رجل ثم ادعى أنها ابنته يثبت النسب والنكاح على حاله إن كان الزوج كفاً فإن لم يكن كفاً فهو في القياس لازم لأنه هو الذي زوج وهو ولي ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك إذا كان الزوج كفاً وإن كان الزوج غير كف فالقياس كذلك لأنه زوجها ولي مالك وفي نكاح الأصل عبد تزوج امرأة بآذن مولاه ولم يحبر وقت العقد أنه حر أو عبد ولم تعلم المرأة أنها بآذن مولاه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد فإن كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح عليهم ما بقي المسئلة بحالها فلا خيار للمرأة ولا للأولياء وبمثله لو أخبر الزوج أنه حر وباقي المسئلة بحالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على أن المرأة إذا تزوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كف أو غير كف ثم علمت أنه غير كف فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا أنه كف أو غير كف فلا خيار لها أحدهم أو أماً إذا شرط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة ثم ظهر أنه غير كف كان لهم الخيار وسئل شيخ الإسلام عن مجهول النسب هل هو كف أم لا امرأة معروفة بالنسب قال لا كذا في المحيط \* ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فإن ظهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت للسكك وإن كان كفاً فحق الفسخ لها دون الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية \* ولو كانت هي التي غرت الزوج وانتسب إلى غير نسبها الخيار للزوج وهي امرأة إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه لآيه أو عمه لآيه كان لها حق الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من بني قريش وأثبت القاضي نسباً منه وجعلها بنتاً له وزوجها بحجامة فلها الأب أن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم يكن كذلك لكن أقربت بالرق لرجل لم يكن لمولاه أن يطل النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* المرأة إذا تزوجت نفسها من غير كف هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأولياء أفى الفقهاء أبو الليث أن لها ذلك وإن كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشايخنا أفتوا بظاهر الرواية ليس لها أن تمنع كذا في الخلاصة \* ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهرها ما

الله تعالى ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند أداء العصر قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي أن يكون محرماً بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر لا يجوز له أن يجمع لأن أحرام العمرة لا أثر له في جواز الجمع بين الصلاتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع

الامام في وقت الظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف فرجه الله تعالى ويكره التعاوي بين الصلاتين ان يجمع بينهما اماما كان  
أوماموما فان طلوع أعاد الاذان لأجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعيد وإذا  
فرغ الامام من الصلاتين راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد لحاجته لا بأس به ويقف في أي موضع شاء والافضل لغير الامام ان  
يقف عند الامام والافضل للامام ان يقف (٣٩٤) را يكافان وقف قائما أو جالساً جاز ويكبر ويهلل ويدعو الله تعالى لحاجته ووقت

الوقوف من حين نزول  
الشمس من يوم عرفة الى  
طلوع الفجر من يوم النحر  
بقوله صلى الله عليه وسلم من  
أدرك عرفة بليل فقد أدرك  
الحج ومن فاتته عرفة بليل  
فقد فاتته الحج بين ان الوقت  
يبقى الى طلوع الفجر من يوم  
النحر فان وقف في شيء منه  
فقد أدرك الحج وان وقف  
في غير هذا الوقت لا يكون  
مدركا الا اذا اشتبه على  
الناس هلال ذي الحجة  
وأكلوا القعدة ثلاثين  
يوما ثم بين ان اليوم الذي  
وقف فيه كان يوم الحرجاز  
استحسانا والقياس ان لا يجوز  
كالوتين ان يومهم كان يوم  
التوبة وعرفات ككلمها  
موقوف الا بن عرفة وإذا  
وقف يحمد الله عز وجل  
ويكبر ويهلل ويصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ويدعو الله لحاجته لما روى  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يفعل كذلك رافعا  
يده كلما استطاع المسكين  
والذي كره الذي جاء فيه عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما روى عن عمرو بن  
رضي الله عنهما انهما سالا  
رسول الله صلى الله عليه

فلولوا الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يفارقها وإذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وان فارقها بعده  
فلها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التفرق وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له  
الاعتراض هكذا في التبيين \* ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما  
في حكم الطلاق والظهار والابلا والميراث باق كذا في السراج الوهاج \* السلطان اذا أكره رجلا لزوج  
موليته من كف بأقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكره فللولي حق الخصومة مع الزوج  
حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضي بينهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا حق للولي في  
ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكره على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق  
الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بفصل معروفة  
الاولياء \* وإذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كف بمهر المثل ثم زال الاكره فلا خيار لها أو أكره  
أكرهت على أن تزوج نفسها من غير الكف أو بأقل من مهر المثل ثم زال الاكره فلا خيار لها كذا في المحيط  
\* وإذا أكرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج  
كفا والمسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وان كان أقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال  
له اما أن تبلغ اليه والافارقها فان بلغ فيها ونمت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شيء وان دخل بها وهي  
مكرهة فهذا رضامنه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طائفة فهذا رضامنها بالمسمى الآن للاولياء  
الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ليس لهم ذلك \* هذا اذا كان الزوج كفا ما اذا  
كان غير كف فلا اولياء أن يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لمهر المثل وحق الاعتراض  
لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طائفة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضامنها بالنكاح لان  
تمكنها من نفسها جازة للعقد كقولها رضىت ويسقط الخياران الثابتان لها التفرق لعدم الكفاءة  
وانما مهر المثل ونقي الخيار للاولياء في التفرق لعدم الكفاءة ولتقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهم الهما الخيار لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شيء كذا في السراج  
الوهاج في كتاب الاكره \* ولو تزوج ولده الصغير من غير كف بانه أمة أو أخته عيباً أو زوج بعين  
فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنته وزاد على مهرها أنه جاز وهذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وعندهم لا يجوز الزيادة والخط الابم يتعاب الناس فيه قال بعضهم  
فأما أصل النكاح فصحيح والأصح أن النكاح باطل عندهما هكذا في الكافي \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في المضمرات \* وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى  
فاضلان \* والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجانة أو فسقا ما اذا عرف ذلك منه فالتكاح باطل  
اجماعا وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجهما اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الزيادة  
والنقصان بحيث يتعاب الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد ممن سائر الاولياء  
كذا في المحيط \* والذي يتعاب فيه الناس مادون نصف المهر وقيل مادون العشر كذا في السراج الوهاج

### (الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلا عن خواهرزاده \* امرأة قالت

وسلم عن النعمان في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر ما أدعوني هذا اليوم ودعانا لانيه اقبل عليهم السلام  
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والاكرام يدهم الخير وهو على كل شيء قدير وعن علي  
رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد قوله على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي  
سمعي نورا اللهم اشرف على صدري وبصري أمرى اللهم اني أهو بذكركن وساوس الصدور وشئت الامور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم

عرفة أفاض الامام والناس معه على هينتهم نحو الزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فإذا تهاينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء إذا كان واقفاً وفي أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى بأذان واقامتين ولا يتطوع بين الفرضين كالأب طوع بين الظهر والعصر يعرفات فإذا انفجر الصبح يصلي الفجر بغسل ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته (٢٩٥) \* الوقوف بمزدلفة واجب عند

العامّة ولو ترك يتركه الدم  
الا اذا كان بعدد وقال مالك  
رحمه الله تعالى هو ركن  
كالوقوف بعرفة والمزدلفة  
كاهاموقف الا بطن محسر  
والمستحب هو الوقوف عند  
جبل قرح ووقت هذا  
الوقوف ما بعد طلوع الفجر  
لا قبله لان قبله ليلة النحر  
وانهم اوقت الوقوف بعرفة  
على ما ذكرنا وليس في هذا  
الوقوف دعاء موثوق وعن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى  
انه كان يقول اللهم ان هذا  
جمع أسألك أن ترزقني  
جوامع الخير كله فانه لا يعطي  
ذلك غيرك اللهم رب المشعر  
الحرام ورب الشهر الحرام  
ورب الحلال والحرام ورب  
الخيرات العظام أسألك أن  
تبلغ روح محمد نبينا منّا أفضل  
السلام اللهم أنت خير  
مطوب وخير مرغوب ولك  
في كل وقت جائزة أسألك  
أن تجعل جائزتي في هذا  
اليوم ان تقبل توبتي  
وتجاوز عن خطيئتي وان  
تجمع علي الهدى أمري  
واجعل التقوى من الدنيا  
هي ثم يثني على هينته  
قبل طلوع الشمس الى منى  
فإذا أتى منى بأبي جرة العتبة

لرجل زوجتي من شئت لا يملك أن يزوجه من نفسه كذا في التحنيس والمزيد \* رجل وكل امرأه أن تزوجه  
فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأه بعينها ببدل سماه  
فزوجها الوكيل لنفسه بذلك البديل جاز النكاح للوكيل كذا في المحيط \* وكلت رجلان ينصرف في  
أموره فزوجها من نفسه فقالت المرأة أدت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لانه لو كتبه تزويجها  
لا يملك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التحنيس والمزيد \* امرأه وكلت رجلان يزوجه من نفسه  
فقال زوجها فلانه من نفسه يجوز ان لم يقل قبلت كذا في الخلاصة \* أمر رجلاً أن يزوجه فزوجها بنته  
الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو وليه لا يجوز وكذلك كل من بلى أمرها بغير أمرها ولو تزوجه بنته  
الكبيرة برضاها ذكر في الأصل ان علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يرضى بها الزوج وعلي  
قولهما يجوز ولو تزوجه أخته الكبيرة برضاها جاز بالاختلاف كذا في المحيط \* الوكيل من قبل المرأة إذا زوجها  
من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان الابن صغيراً  
لا يجوز بالاختلاف كذا في المحيط \* الوكيل بالنكاح من قبل المرأة إذا زوجها من ليس بكفء لها قال بعضهم  
لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كنفاً إلا انه اعمى أو متهماً أو صبي أو معتوه فهو جائز وكذا اذا كان  
خصياً أو عتيداً ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجها امرأه عتيداً أو شلاء أو رتقاء أو مجنوناً أو صغيرة  
تجامع أو لا تجماع حرة أو أمة ليست بكفء له مسلمة أو كنية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
فتاوى قاضيخان \* ولو تزوجه الوكيل أمة نفسه لا يجوز اجتماعاً كذا في النهاية \* ولو تزوجه شوهاً أو فوهاً  
لها ألعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية \* وعلى هذا الخلاف اذا  
زوجها مقلوعة اليدين أو مقلوعة هكذا في النهاية \* أمره أن يزوجه بيضاء فزوجها سوداء أو على العكس  
لا يصح ولو عتيداً فزوجها بصيرة يصح كذا في الوجيز للكردي \* أمره أن يزوجه أمة فزوجها حرة لا يجوز  
وان تزوجه مكاتباً أو مذبذبة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة \* الوكيل بالنكاح الفاسد اذا تزوجه نكاحاً جازاً  
لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو وكاه أن يزوجه امرأه فزوجها الوكيل امرأه جعلها الزوج طالق ان  
تزوجها فالنكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجها امرأه قد  
أبانها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها أو شؤ ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأه  
فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان في كتاب الوكالة \* واذا قال الرجل لغيره زوجتي  
امرأه فإذا فعلت ذلك فأمرها يدها فزوجها الوكيل امرأه ولم يشترط لها ذلك كان الأمر يدها ولو قال  
زوجتي امرأه واشترط لها على أني اذا تزوجتها فأمرها يدها فزوجها امرأه لم يكن الأمر يدها إلا ان  
يشترط الوكيل ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه اذا تزوجه بها يكون الأمر يدها ثم  
زوجها منه جاز النكاح ويكون الأمر يدها حين تزوجه بها زوجها امرأه كان الموكل آلى منها أو كانت  
في عدة الموكل جاز نكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأه هي في نكاح الغير أو في عدة الغير وهو يعلم بذلك  
أولاً يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج  
بذلك على الوكيل وكذلك لو تزوجه أم امرأته ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فأتتهما زوجها جاز  
ولا يطل التوكيل بهما لجهالة وان تزوجه ما جيعا في عدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضيخان

قبر ميهام بطن الوادي بسبع حصية مشل حصي الخذف لا يكون أطول من النواة يستقبل في الرمي جرة العتبة يجعل منى عن يمينه  
والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من راء الأرض عندنا كالطين والحجر والمدر وكيفية الرمي  
ان يضع إبهامه على وسط سبائمه ويضع الحصى على رأس إبهامه فيرميها كذلك تركب مع كل حصاة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال عند الرمي بسم الله والله أكبر رعى الشيطان وسخر به ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى في ذلك

اليوم غير هاهنا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الأفضل أن يكون هذا الرمي راكعاً وما شيا وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الرمي كله راكعاً أفضل ولا يقف بعده هذا الرمي حتى يأتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقف بعد الرمي ولم يذ كر الذبح بعده هذا الرمي قبل الخلق لأنه مفرد لا يلزمه الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر فأما القارن والمتنع يذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يخلق (٢٩٦) أو يقصر لأنه جاء أو أن الخروج عن الإحرام والخروج إنما يكون بالخلق أو التقصير

\* امر رجل أن يزوجه امرأته فزوجه امرأتين في عقدة لا يلزمه واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* فإن أجاز نكاحهما أو نكاح أحدهما نفذ كذا في البحر الرائق \* ولو تزوجه في عقدتين لزمه الأولى ونكاح الثانية موقوف على الإجازة كذا في العيني شرح الهداية \* ولو وكله أن يزوجه امرأته بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز وكذا إذا وكله أن يزوجه هاتين المرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز وتفرق العقدتان ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني إلا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته لم يلزمه وكذلك في العيني إذا أخلق بأخر كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الأخرى فزوجه واحدة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال تزوجني هاتين الاختين تجوز أحدهما إلا أن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز للتفريق إلا أن ينهيه عن التفريق كذا في التتارخانية \* ولو وكل رجل أن يزوجه فلانة فإذا الها زوج فأتى عنها وطلقها وانقضت عدتها فزوجه الوكيل إياه جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وكله أن يزوجه من قبيلته فزوجه من قبيلة أخرى لم يجز كذا في الخلاصة \* وكل رجل أن يزوجه فلانة فزوجه الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلو أن الوكيل أقام مع المرأة شهر أو دخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من الموكل جاز تزوجه إياه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أتى بها فزوجه الوكيل إياه لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة \* إذا وكل رجل أن يزوجه امرأته بعينها فزوجه إياه بأكثر من مهر مثلها إن كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز وبلا خلاف وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكل رجل أن يزوجه امرأته ألف درهم فزوجه بالزيادة إن كانت الزيادة مجهولة ينظر إلى مهر مثلها إن كان ألفاً وأقل جازاً لنكاح ويجب له ذلك وإن كان أكثر لا يجوز ما لم يجز الزرع كذا في المحيط \* ولو وكل رجل أن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجه إياه بألفين إن أجاز الزوج جاز وإن رتب بطل وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتحريم باق إن أجاز كان عليه المسمى لا غير وإن رتب بطل النكاح فيجب مهر المثل إن كان أقل من المسمى والإيجاب المسمى وإن لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة وأزمتك بالنكاح لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن كان المأمور ضمن لها المسمى فأخبرها بأنه أمر بذلك ثم أنكر الزوج الأمر بالزيادة على الألف فأنكار الأمر بالزيادة أنكار للأمر بالنكاح وللمهر على الزوج ولها أن تطالب المأمور بالمهر وبعد هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة أن المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلاف المشايخ رحمه الله فيه والصحيح أنه إذا اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ماذا كفي كتاب النكاح إن القاضي فرق بينهما لطلبها ذلك حتى لا تبقى معلقة فسد فقط نصف المهر عن الأصل بزعمها لكون الفرقه جاءت من قبل الزوج قبل الدخول وموضوع ماذا كفي بعض روايات كتاب الوكالة أنهم لم يطلب التفريق لكن قالت أصعب حتى يقتز زوجي بالنكاح أو أجدينه على الأمر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر بزعمها على الأصل فكذا على الكفيل كذا في المحيط \* وكل رجل أن يزوجه امرأته بمائة على أن المجهل عشرون والمؤجل ثمانون فجعل الوكيل المجهل ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقوفاً على الإجازة فإن أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم بما صنع الوكيل لا ينقصد

والخلق أفضل لأنه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير أن يقطع من رؤس الشعر قدر أعلاه ولا خلق على النساء فإذا خلق أو قصر حل له كل شيء إلا النساء ما لم يطف بالبيت وروى ذلك عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يحصل له الطيب وإن كان لا يجعل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطيب دافع إلى الجماع وإنما عرفنا حل الطيب بعد خلقه قبل طواف الزيارة بالأثر ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يخرج عن ذلك لأن طواف الزيارة عند ما موث يوم التحرر ويومين بعده والطواف في أول الوقت أفضل اعتباراً بالأضحية فإذا أخر عن وقته قضاء وكان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يلزمه الدم ويطوف بالبيت سبعة أشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين فيجعل له النساء وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف

الركن وطواف يوم التحرر ولا يرمي في هذا الطواف ولا يسعى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب الأمر وقد سعى قبل طواف الزيارة فإن لم يسكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى في هذا الطواف ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع إلى منى ولا يبيت بمكة لما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فيقيم منى فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم التحرر رمى الجمار الثلاثة يبدأ بالذي تلى مسجد الحيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي

الخلف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى طابعتي يجعل في ذلك بطن كفيه الى السماء ثم يأتي جرة الوسطى فيرميها سبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل مثل ما فعل في الاول ولم يرو أنه ينادي بعد رمي الاولى والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى انه يقول اللهم اجعل لي حياء مبرورا وذنبا مغفورا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقول اللهم اليك أفضت (٢٩٧) ومن عذابك أشنفت واليك رغب ومنك

رهبت فتقبل نسكي وارحم  
تضرعي واقبل توبتي  
واستجب دعوتي وعظم  
أجري وأعطني سؤلتي ثم يأتي  
جرة العقبة فيرمي من بطن  
الوادي سبعاً ويكبر مع كل  
حصة ولا يقوم بعد هاتي  
المشهور فإذا كان من الغد  
وهو اليوم الثالث من الضرع  
يرمي الجمار الثلاثة كذلك  
حتى تزول الشمس ثم ينفر  
ان أحب في يومه ذلك  
ويسقط عنه الرمي في اليوم  
الرابع لقوله تعالى فمن تعجل  
في يومين فلاثم عليه وان  
أحب ان يمكث هناك تلك  
الليلة فكث حتى طلع الفجر  
لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم  
حتى يرمي بعد الزوال لذلك  
فيكون جلته سبعين حصة  
سبعة في يوم الأضحي ثم  
بعد ذلك في كل يوم أحدا  
وعشرين في ثلاثة أيام وان  
نفر قبل طلوع الفجر من  
اليوم الرابع لا يلزمه الدم في  
رواية وان أقام حتى طلع  
الفجر من اليوم الرابع ولا يزمه  
الرمي فيرمي قبل الزوال جازي  
قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى ولا يجوز في قول أبي  
يوسف ومحمد والشافعي  
رحمهم الله تعالى ويبيت

العقد وان أقدم مع العلم بذلك يكون اجازة \* أمرت رجلان يزوجهما على ألفين فزوجهما على ألف فدخل  
بهما ولم تعلم فاهما أن ترد النكاح ولهما مهر مثلها بالاعمال بلغ كذا في خزانة المفتين \* وكل رجلان يزوجهما امرأة  
بألف درهم فأبى المرأة حتى زادها الوكيل ثوباً من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف  
أمره وفي هذا الخلاف مضرة للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب تجب قيمته على الزوج لا على الوكيل لان  
الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بهما فهو بالخيار  
ولا يكون الدخول بهما رضا بخالف به الوكيل ان شاء أقام معها وان شاء فارقها فاذا فارقها فلا اقل مما سمي  
لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التبنيس والمزيد \* وكل رجلان يزوجهما امرأة فزوجه الوكيل امرأة  
على عبد للوكيل أو عرض له صبي التزويج ونفذوا لم يزوج الوكيل تسليماً وإذا سلم لا يرجع على الزوج بشئ وان لم  
تقبض المرأة العبد المهور حتى هلك لا ضمان على الوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو زوجه  
الوكيل امرأة بألف درهم من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بألف من مالي أو قال زوجتك هذه المرأة بألفي  
هذه جازا لنكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالألف المشار اليه كذا في الذخيرة \* ولو زوجه على  
عبد للزوج جازو على الزوج قيمة عبده استعسانا كذا في محيط السرخسي \* والعبد لا يصير مهوراً لم يرض به  
الزوج كذا في المحيط \* وكله أن يزوجه امرأة فزوجهما اباه وضمن لها عنه المهر جاز ذلك ولم يرجع به الوكيل  
على الزوج كذا في المبسوط \* وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فان ابى ثيابين الا ان ابى ثياباً فأتى  
المرأة أن تزوج نفسها فزوجهما اباه وضمن لها عنه المهر جاز ذلك في الاصل ان ذلك جاز لا لزوم للزوج كذا في المحيط \* وكلت رجلان  
بطن يزوجهما من رجل بمهر أربع مئة درهم فزوجهما الوكيل وأقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان  
الوكيل زوجهما منه بدينار وصدقه الوكيل بنظر ان أقر الزوج ان المرأة لم توطأ به ديناراً فالمرأة بالخيار ان  
شأت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شأت ردت ولها عليه مهر مثلها بالاعمال باع ولا نفقة لها في  
العقد وان أنكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان المهر مذكوراً أما اذا لم  
يكن بان وكل رجلان يزوجهما امرأة فزوجهما امرأة بأكبر من مهر المثل لا يتعابن الناس فيه  
أو وكلت رجلان يزوجهما من رجل فزوجهما بأكبر من مهر المثل لا يتعابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في الخلاصة \* وكله بان يزوجهما امرأة بألف درهم فزوجهما امرأة بمائة  
دينار ابانها أو ابانها ثم جددت بألف باذنهم أو ابانها بابل الاول بالثاني ولو كان الاول بألف بلا دنائها  
والثاني بمائة دينار ابانها لا ينقض الاول وان كان الثاني بامرهابطل الاول كذا في الكافي  
\* وكله أن يزوجهما منه غداً بعد الظهر فزوجه قبل الظهر وبعد الغدا لا يجوز ولو وكله بالتزويج على أن  
يأخذ حظاً فزوج ولم يأخذ - ظ المهر صريح كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلان  
يرجع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجهما رجلان على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من  
المشورة أن يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض فلا حاجة الى المشورة كذا في فتاوى  
قاضيان \* رجل أرسل رجلاً ليطب له فلان فزوجهما لغيره جاز سواء كان بهما مثل أو عين فاحش كذا في  
السراجية \* وكل رجلان يزوجهما ابنة فلان فجاء الوكيل الى أبي المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الاب  
وهبت ثم ادعى الوكيل اني أردت النكاح لموكلتي ان كان القول من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة

(٣٨ - فتاوى اول) هذه اللبالي بمعنى ولا يبيت بمكة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة  
ويقوم في حرمي الجمار لذلك يشغل قامة فلا يرمى الجمار على وجهها ثم يأتي الابطع فينزل به ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويسمى هذا الموضع ابطع ومحضه باوخيما ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الصدر لا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر  
وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر العهد بالبيت فاذا طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعلى أهل مكة ويستتطع بعذر

فإذا طاف وصلى ركعتين ثم روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصعد على رأسه ثم يأتي الملتزم ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبت باستار الكعبة هكذا روي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أنهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم (٢٩٨) النحر إلى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن أخر إلى الليل رماه في الليل

ولا شيء عليه وإن أخره إلى الغد رماه وعليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الأول والثاني من أيام التشريق حتى تزول الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من أيام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز وإن لم يرم الجمار كان عليه الدم لتلك الواجبات التي يجب الدم على الحاج خسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة وروي الجار والحق أو التقصير وطواف الصدر على الآفاق وأول وقت طواف الزيارة عند طلوع الفجر من يوم النحر وآخر وقته في رواية المبسوط آخر أيام النحر فإن أخر عنها لا شيء عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا أفضل ولو طاف طواف الزيارة محدثا أو جنباً خرج عن إهرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه إلا أنه

ومن الأب على وجه الإجابة لأعلى وجه العقد لا ينقض النكاح بينهما أصلا وإن كان على وجه العقد ينقض النكاح للوكيل لا للوكيل وكذا إذا قال الوكيل قبلة فلان لأن الوكيل لما قال هب ابتك مني وقال الأب وهبت تم العقد بينهما وأما إذا قال الوكيل هب ابتك من فلان فقال الأب وهبت لا ينقض النكاح ما لم يقل الوكيل قبلة فإذا قال قبلة فلان أو قال قبلة مطلقا ففي الوجهين ينقض العقد للوكيل هكذا في المحيط \* وإن قال أبو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للوكيل زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلت يصبح النكاح للخاطب كذا في التتارخانية \* (١) الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فإن فعل فزوج الثاني بمحضرة الأول جاز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة \* إذا وكت المرأة رجلا أن يزوجهما وقالت ما صنعت من شيء فهو جائز جاز للوكيل أن يوكل غيره بتزويجهما فخر الوكيل الموت وأوصى بالوكالة إلى رجل بالتزويج فزوجهما الوكيل الثاني بعد موت الأول يجوز كذا في المحيط \* إذا وكت المرأة أو الرجل رجلا بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان \* وكل رجلا أن يزوجه امرأه بعينها أو كل آخر أيضا وكت امرأه وكيلين كذلك فالتقي وكيل الزوج وكيل المرأة فزوج أحدهما وكيلين بالف وقيل وكيل من جاتها وزوج آخر بمائة دينار وقيل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا وأوجهلا واختلف في السابق صح بهر المنسل كذا في الكافي \* ولو وكت رجلا لزوج امرأه فزوجه امرأه ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الأخرى كان القول قول الزوج إذا صدقته المرأة في ذلك لأنهما تصادقا على النكاح فنبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على أن النكاح يثبت بالتصادق (٢) كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكت بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها جاز للنكاح ولو كان وكيلاً من جانب الرجل تزويج امرأه بعينها ثم إن الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط \* امرأه وكت رجلا أن يزوجهما من إنسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخاري ينزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغناني وبه يفتي القاضي برهان الدين وقتوى بعض مشايخ بخاري أنه لا ينزل كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى أهو \* ولو وكت بان يزوجه امرأه بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم سببت وأسلمت فزوجها إياه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مريض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكيلاً في تزويج ابنتك فلا فقال المريض بالنارسية (٣) أرى أرى ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية \* رجل له ابن ولابنة فأكراه الأب ابنه على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من (٤) أزواجاً فزويجاً بوزنهم حجه خواهي يكن فذهب الأب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وكت رجلا أن يزوجه امرأه وتحت امرأه ونسوة انصرفت إلى حالة تلك

(١) مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يوكل بلاذن (٢) مطلب النكاح يثبت بالتصادق

(٣) نعم نعم (٤) أنا ملول منك ومن نبوتك أفعلم ما تريد

لو طاف محدثا كان عليه شاة وان طاف جنباً كان عليه بدنة وإن طاف أكثر الطواف بأن طاف أربعة أشواط كذلك الزوج فهو كالطواف كل الطواف فإن أعاد الطواف بعد أيام النحر لا يسقط عنه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه يسقط وإن طاف بالبيت تطوعاً على غير طهارة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق رحمه الله تعالى يلزمه الدم وإن طاف الصدر على غير وضوء كفي النوار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه عليه الصدقة وكفي بعض الروايات أن عليه دم ما وعلى قولهما





مؤقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه تركه دم وان ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطواف الصدر كانت الأربعة الأشواط من طواف الصدر وطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم لتركه أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط (٣٠٠) فعليه صدقة للتأخير وصدقه لترك الثلاثة من طواف الصدر وان ترك من طواف

الصدر أربعة أشواط كان عليه دم لان ترك الأكثر ترك الكل وان ترك الأقل كان عليه صدقة وان ترك من كل واحد منهم أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهو ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة دم ولترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهم أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه تأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز نجه عندنا وعليه شتان شاة لنقصان عن كل طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويعت بهم ما يذبحان في العام الثاني يعني وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً وعن غيره مثاله المحرم بجمعة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعاً كان للقدوم وان كان محرماً بعمره فطوافه للعمرة وان كان قارناً فطوافه أولاً ليكون للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو ذلك ولا بد من النية ولا يعتبر بالجهة حتى لو طاف

بغير اذنه فكان نافضولين ثم انهم ما جددوا النكاح بخمسين ديناراً بغير اذنه ما حتى توقف النكاحان على اجازتهم ما ثم ان المرأة اجازت أحد النكاحين وأجاز الزوج أحدهما أضافاً أن أجاز الزوج النكاح الذي أجازته المرأة بان أجازت النكاح بالف درهم وأجاز الزوج ذلك أيضاً جازاً له كاح بالف درهم وان أجاز الزوج النكاح الآخر بان أجاز له كاح بخمسين ديناراً فإنه لا يجوز فإن أجمعاً بعد ذلك على اجازة الثاني لا يجوز وان أجمعاً على اجازة الاول كان جائزاً وكذلك لو أن المرأة بدأت وأجازت النكاح الثاني كان ذلك فصحاً منها الاول حتى لو أجمعاً على الثاني يجوز ولو أجمعاً على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة وأجاز أحد النكاحين بطل الآخر هذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز أولاً من المجازاً خيراً أما اذا نسب المجاز الاول ثم أجمعاً بعد ذلك على أحد النكاحين ونصادقاً على ذلك بان قالوا تذكروا ان هذا هو المجاز أولاً جاز هذا النكاح فان لم يتذكر المجاز أولاً وأجمعاً على أحد النكاحين من غير تذكر المجاز أولاً لم يجز واحد منهما أبداً ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج أن يجيز أيهما شاء ما النكاح بالف واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو أجاز أحدهما النكاح بالدرهم والاخر بالنابر وخرج الكلامان منه ما معافاته بنقض النكاحان جميعاً وان أجاز كل واحد النكاحين جميعاً وخرج الكلامان منه ما معافاته فيه كالجواب فيما اذا أجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معاً بل على التعاقب فينفذ أحد النكاحين لا محالة وان أجاز أحدهما نكاحاً لا بعينه بان قال الزوج مثلاً اجزت أحد النكاحين أو قال اجزت هذا أو هذا فاجازة المرأة في هذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه اما أن قالت اجزت ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معافاته في هذا الوجه يجوز أحد النكاحين واما ان قالت اجزت غير ما أجاز الزوج وخرج الكلامان معافاته تنقض النكاحان جميعاً واما ان قالت اجزت النكاحين قال جواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجزت ما أجاز الزوج يجوز أحد النكاحين واما ان قالت اجزت أحدهما أو قالت اجزت هذا وهذا من مثل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معافاً كراهنه ما لم يجيز نكاحاً بعد ولهما أن يجتمعا على أحد النكاحين أيهما شاء أو ان شأ فسحاً كلا العقدين كذا في الذخيرة \* ولو قال اجرت أحدهما وقال الآخر لاخر بعده اجرت أحدهما جاز النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* فضولي زوج عبد امرأتين في عقدة ثم تزوجه امرأتين في عقدة وذا برضا النسوة فمعتق له أن يجيز نكاح ثنتين اما الاولين أو الاخرين أو واحدتي الاولين وواحدتي الاخرين ولو أجاز نكاح الثلاث بطل ولو أجاز نكاح الاربعة جاز ولو كانت الانكحة وقعت في عقدة لم تلحقها الاجازة أبداً كذا في الكافي \* واذا تزوج العبد ثلاثاً تابعه بغير اذن المولى فأجاز للمولى الكل صحته الثالثة كذا في العتبية \* والاصل أن الاجازة بمنزلة العتق في حق المحل فان كان المحل بمال لا يصح اجتماعه في انشاء العتق لا يصح اجتماعه في الامضاء والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة رجل زوج رجلاً بغير اذنه صغيرتين في عقدة بغير اذن أبيهما ما وخطب عنهما خطب فارضعت ما امرأة ثم بلغ الزوج (١) فأجاز نكاح احدهما وأجاز أبوها لا يجوز ولو ارضعت احدهما وماتت ثم ارضعت الاخرى فأجاز نكاحها فأجاز أبوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من ولدين في عقدتين ثم صارتا الختين فأجاز نكاح احدهما جاز صغيرتان بنتان

(١) قوله بلغ الزوج أي بلغه النكاح اهـ

بالبيت طالباً للغيرم أو هارباً من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفاً وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات زوجها ما او خمس مرات أو سبع مرات كل مرة سبعة أشواط وصلى بعد ذلك لكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الاوقات التي يكره فيها الصلاة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطوف ولا يصلي الا في الوقت الذي يحل فيه الصلاة \* المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فأنه اغتسل ويحرم واذا قدمت مكة وهي حائض تصنع كما يصنع الحاج غير أنهما لا تطوف بالبیت

ولا يسمى بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك ولا تحلق لكنها تقصر وان حاضت يوم التحرق قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان تنفر حتى تظهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازاها ان تنفر وليس عليها طواف الصدر \* (فصل في العرة) \* العرة عندنا سنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام تكرر فيها العرة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر واما التشرى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أحرم للعرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة (٣٠١) الواحدة عندنا ويحسب المحرم بالعرة

ما يحسب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج وانما طواف وسعي وحلق يخرج من احرام العرة ويقطع الثنية كما استلم الحجر في أصح الروايات \* وركن العرة شيان الاحرام والطواف بالبيت \* وواجبها شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من روى الجمار والوقوف بعرفة وطواف النخلة والصعد والبيتوتة حتى والمنزلة \* المحرم بالعرة اذا أحرم بالحج ان أحرم قبل ان يطوف لعمري يكون قارنا وكذلك أحرم بعد ما طاف لها شوطا أو شوطين أو ثلاثا وان أحرم بعد ما طاف لها أربعة أشواط كان متمتعاً \* رجل لي بحجة فنوى بقلبه العرة أولي بعمرة ونوى بقلبه الحج أولي بهما جميعا ونوى أحدهما أولي بأحدهما ونوى كلاهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العبرة بما نوى

(فصل في القران)

المحرمون أربعة المقر بالحج والمقر بالعمرة والقارن والمتمتع أما المقر بالحج والعمرة فقد ذكرنا وأما القارن والقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الاحرام يقول لبيك بعمرة وحجة \* وإذا أراد الرجل القران يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلي يقول لبيك بعمرة وحجة معا فقدم محمد رحمه الله تعالى العرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج فليبدأ بأفعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمته سبعة أشواط كما يطوف المفرد ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق رأسه ولا يحل بل يخرج الى

زوجيهما عتدين من رجل بغير أمره فارضعهما امرأه فأجاز الزوج نكاح أحدهما لم يجز ولو كان لكل واحدة عم هو وليا أو المسنة له بمجالها فأجاز نكاح أحدهما مجاز ولو تزوج أمتير في عقدة برضاها بغير إذن المولى فاعتق المولى أحدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فأجاز نكاح الأمة لا يجوز وكذلك لو تزوج رجل رجلا متين في عقدة باذنهم أو اذن مولاها ما فاعتق المولى أحدهما ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح الأمة لا يجوز وان أجاز نكاح الحرة جاز ولو أن المولى أعتقه ما معا فأجاز نكاح أحدهما أو كليهما ما جاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة وأعتق أحدهما ما وسكت ثم أعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فأجاز نكاحهما معا أو متعاقبا من نكاح المعتقة الاولى دون الاخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانتا لمولين فاعتق أحدهما أحدهما ماله اجازه نكاح أيهما شاء وان كانتا لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الأمة كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولي أمة فانت الحرة أو وزوجه أخت امرأته فانت امرأته ليس له أن يجيز وكذلك لو كان تحتها أربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت أحدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو تزوجه خساد فعة واحدة ليس له أن يجيز في بعضهم هكذا في السراج الوهاج \* حرت تحت امرأته أو وزوجه رجل أربع نسوة بغير أمره فبلغه ذلك فأجاز نكاح بعضهم لم يجز ولو تزوجه أربع نسوة في عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهم جاز فان أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهم لا يجوز ولو ماتت امرأته قبل اجازه في العقد الواحد وفي العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط \* لو أن رجلا تزوج ابنته البالغة من رجل غائب وقبل عن الزوج فضولي فانت أمة قبل اجازه الغائب لا يبطل نكاح الاب بعمته رجل زوج ابنته البالغ امرأته بغير اذنه فجن الاب قبل اجازه قالوا ينبغي للاب أن يقول اجز النكاح على ابنه كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تزوج رجل بنت اخيه من ابنه وهما صغيران ولا يتناخيه اب ثم مات أبوها قبل اجازه النكاح فأجاز لهم هذا النكاح قبل بلوغها صحت اجازه ونفذ النكاح وكذلك اذا تزوج الرجل ابنه البالغ امرأته بغير اذن الابن فلم يبلغ حتى صار معتوها فاجز الاب ذلك النكاح جاز وكذلك العبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم خرج عن ملكه الى ملك غيره فأجاز الثاني النكاح صحت اجازه ونفذ العقد وكذلك الأمة اذا زوجت نفسها بغير اذن المولى فخرجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث فان لم يحل فرجها للمالك الثاني بان ورثها جماعة أو ورثها ابنه وكان الميت وطئها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من ابنه وكان الاب وطئها فللوارث اجازه وإذا كانت الجارية تحت الثاني في هذه الصورة بأن وهبها من أجنبي أو باعها من أجنبي أو من ابنه ولم يكن الاب وطئها أو ورثها ابنه ولم يكن الميت وطئها فانه لا تصح اجازه من الثاني ولا يصح النكاح باجازه الثاني كذا في المحيط \* (ومما يتصل بذلك مسائل الفسخ (١) العاقدون في الفسخ أربعة (الاول) عاقد لا يملك الفسخ بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي فاذا تزوج رجلا امرأته بغير اذنه ثم قال فسخ العقد لا يفسخ وكذا لو تزوجه أخت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون فسخا للاول (الثاني) عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلا ليزوجه امرأته بعينها فزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه أخت تلك المرأة

(١) مطلب مسائل الفسخ

عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت الحرام ويديه بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن طوافين ويسمى له - ماسعين - أحد - مالهرة - والثاني للعب ثم يأتي بسائر ما يفعل المقر بالحلج فإذا رمى جرة العقبة يوم النحر يذبح دم القارن وهذا الدم نسك من المناسك ينوقت بأيام النحر ويباح له أن يتناول منه عند ما ويجوز فيه الشاة والاشتر في البقرة أفضل من الشاة والخزور أفضل من البقرة كما في الاضحية وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق (٣٠٣) أو يقصر فيحلق وان لم يطف القارن امرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير

رافضا للمرة ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بجنتين عند الميقات أو عند غير زمتهما جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وكذا لو أحرم بممرتين لزمتهما وقال محمد رجه الله تعالى لا يلزمه الا احدي الجنتين واحدي الممرتين وعلى هذا الخلاف اذا أحرم بحجة ووقف بعرفة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه الثانية أيضا وعند محمد رجه الله تعالى لا يلزمه الثانية واذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رجه الله تعالى اذا اشتغل بعمل احدهما ثم ترفع الثانية فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العرة في سنة واحدة جائز بخلاف تكرار الحج وقال أبو يوسف رجه الله تعالى كما قال لبيك بجنتين أو قال لبيك بممرتين يصير محرما بهما جميعا وترتفع احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما \* اذا قال الله على

لا ينسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيان \* فان أنكحها الوكيل بعينها نكاحا آخر ينقض الاول كذا في محيط السرخسي \* (الثالث) عاقد تلك النسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل زوج رجل امرأة بغير أمره ثم ان الزوج وكله بان يزوجه امرأة بغير عينها فزوج به أخت تلك المرأة ينسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه (الرابع) عاقد تلك النسخ بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجلان تزوجه امرأة بغير عيها فزوج به امرأة خاطب عنها فزوجي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة ينسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيان \* قاله في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف بملك الرجوع قولاه فعلا كذا في الظهيرية \* ولو تزوجه له فزوجي امرأة ثم وكل رجلان يزوجه له امرأة فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع \* ولو تزوجه واختها بامرها باطل نكاح الاول أحد الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما باشره الوكيل الاخر موقفا قصدا وملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الاول بهما آخر كذا في العناية \* ولو تزوجه امرأة بغير انتم اسم وكل رجلان يزوجه امرأة فنقض باسمه ما فعل الزوج لم يصح فان تزوجه اختها ينقض الاول ولو تزوجه الوكيل امرأتين في عقدة احدهما اخت الاولى أو اربعاً في عقدة لم ينقض نكاح الاول كذا في محيط السرخسي

#### (الباب السابع في المهر) وفيه سبعة عشر فصلا

\* (الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهرا وما لا يصلح مهرا) \* أقل المهر عشرة دراهم مضروبة أو غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراوان كانت قيمته أقل كذا في التبيين \* وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجه على ثوب أو مكيال أو موزون وقيمته يوم العقد عشرة قصارت يوم القبض أقل ليس لها الرجوع في العكس لهما ما تنقص كذا في النهر الفائق \* ولو أنقص الثوب لفوات جزء منه قبل القبض فلها الخيار ان شاءت أخذته وان شاءت أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسي \* المهر انما يصلح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهرا غير أن الزوج اذا كان حرا وقد تزوجه على خدمته اياها جاز النكاح ويقضى لها بهما المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هكذا في الظهيرية \* ولو تزوجه على خدمته حرا أو فنان لم يكن بأمره ولم يجوز وجب قيمته وان كان بأمره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا نكشاف والفطنة وجب ان تمنع وتعطي هي قيمته أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحر حتى تصير أحر بها لانه أجبر وحدها في درقته في الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني هكذا في فتح القدير \* ولو تزوجه على خدمة عبده أو أمته صح كذا في النهر الفائق \* ولو كان الزوج عبدا فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجه امرأته على أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوجه على أن يربي غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي \* والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق \* والصواب أن يسلم لها اجاعا استدلالا بقصة موسى وشعيب عليهما السلام وشريعتنا من قبلنا انما اذا قص الله تعالى أو رسوله بلانكار كذا في الكافي

ان أعج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى \* المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بحجة \* واذا وغمر معا فانه يرفض العرة في قولهم ولو طاف للمرة شوطا أو شوطين ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة ثم يقضيها بعد العرة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال انه يرفض العرة ولو كان طاف للمرة أربعة أشواط ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت الحجة \* عن محمد رجه الله تعالى ان خرج الرجل الى السفر يريد الحجة فأحرم ولم يقضه النية قال هو ج قبله

فان خرج ولائيه فاحرم ولم ينوشيا قال له ان يجعله ماشيا لم يطف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهي عمرة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله علي المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ولوقال علي المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا أو قال أحد عشر شهرا أو قال عشرة أشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف \* رجل قال وهو يختراسان علي المشي الى بيت الله ان كنت فلا بالكوفة فكلم فلا بالكوفة قال عليه المشي الى بيت الله (٣٠٣) من خراسان \* رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولوقال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء \* اذا أحرمت الرجل بشيء ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان أحرمت بشيئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القرآن \* رجل أوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شامشي وان شاء ركب واهراق دما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا أفضل فعلى رواية الحسن اذا نذر أن يحج ماشيا حج راكبا يخرج عن النذر وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم انه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله تعالى يركب بعدما طاف للصعود وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه يركب بعدما وقف ثم اختلفوا انه من أي موضع يلزمه

\* واذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لا تصح التسمية عندنا \* (ثم الاصل) في التسمية انما اذا صح وتقرر يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة بكل عشرة عند أصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية أو تزالت يجب مهر المثل واذا تزوجها على أن لا يحز جهام بالدهاء أو على أن لا يتزوج عليها لا تصح التسمية فان المذكور ليس بمال وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة أو دم أو خمر أو خنزير لم تصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مائة معاملة صححت التسمية كذا في البدائع \* ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز ولو تزوج عليها حرة أو مكاتب لا يجوز ولا ينقد بقيته كذا في غاية السروحي \* ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته أخرى أو على دم عدله أو على أن يبيع بها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيين \* رجل له على امرأة ألف درهم عن مبيع فتزوجها على أن أخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتأخير باطل كذا في الظهيرية \* رجل تزوج على ألف التي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالف وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكاهه بقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على ألف التي له على فلان الى سنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالمال وان شاءت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضيين \* واذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير أو على هذا الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فيه عند ذلك ينظر ان أجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلهما عيب المسمى وان لم يجز المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما تجب قيمة المسمى كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة على عيب عبد اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت أقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية \* قد قالوا ان نكاح الشغار منعه قدور الشرط باطل ولكل واحدة من المراتين مهر مثلها وهو أن تزوج الرجل ابنته على أن تزوجه الزوج أخنه أو أمه على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادق الاخرى كذا في الجوهرة النيرة \* واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجهها على ما يخرجه العام أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل وكذا اذا سمى ما ليس بمال للعالم من كل وجه بان تزوجهها على ما يبطون غنمه أو على ما يبطن جاريته لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط \* واذا تزوجهها على حكمها أو حكمه أو حكم أجني كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان حكم مهر مثلها أو أكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها أو أقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم تجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجنبي فان حكم مهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع

(الفصل الثاني فيما يتاكد به المهر والمتعة) والمهر يتاكد بأحد معان ثلاثة الدخول والخلاوة الصحيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالابراء المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه عيش من بيته فان ركب في الكل أراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة \* رجل قال علي المشي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو قال علي زيارة بيت الله يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ولوقال علي الذهاب الى بيت الله أو علي الخروج الى بيت الله أو الخروج الى الكعبة أو الى بيت المقدس أو الى المدينة لا يلزمه شيء ولوقال علي المشي الى الحرم أو الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا وما لوقال علي المشي الى بيت

الله سواء ولو قال على المنى الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف أيضا رجل قال لله على جنتان في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته قال على الرازي رحمه الله تعالى عليه بقدر ما يعيش من السنين وهكذا روى عن محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لله على تصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه حجة كاملة (٣٠٤) وكذا لو قال لبيد بحجة لأطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة يلزمه حجة كاملة إذا

علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان فكفيه حجة واحدة إذا قال في البين الثانية فعلى ذلك الحج

### (فصل في التمتع)

التمتع أفضل من الافراد والقرآن أفضل من الكل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الافراد أفضل من التمتع وقال الشافعي رحمه الله تعالى الافراد أفضل من الكل المتمتع عندنا من يأتي بأعمال العمرة أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يأتي بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلم بأهله بينهم المأما صحبنا وان أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج وطاف لها في أشهر الحج وحج من عامه ذلك عندنا يكون متمتعاً لان أداء أفعال العمرة في أشهر الحج بمنزلة ابتداء الاحرام في أشهر الحج ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتتها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لانه لم يتم العمرة ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاهما قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً

من صاحب الحق كذا في البدائع \* وان تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها المنة ولو فرض القاضي لها مهر أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكيد كدكيتاً كدكيتاً كدمهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنة ولا ينصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولا تجب المنة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالابلاء واللعان والحلب والعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله أمها أو ابنته بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب ككردتها وابائها الاسلام وتقبيلها ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة وكذا لو اشترى زوجته من المولى أو اشترىها وكيله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشترى الزوج منه تجب المنة وكل موضع لا تجب المنة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين \* وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل في الطلاق قبل الدخول تجب المنة فحسب كذا في التهذيب \* (المنة ثلاثة أنواع) قديص وملحقة ومقنعة وسط لا يجد غاية الجودة ولا ردى غناية الرذالة كذا في المحيط \* هـ ذافي عرفهم وأما في عرفنا فيعرفنا كذا في الخلاصة \* ولو أعطاهما قيمة الأثواب دراهم أو دنانير تجزى على القبول كذا في البدائع \* ثم لا تزد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي \* ويعتبر فيها حالها القيام مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين \* فان كانت من السفلة يتبعها من الكرياس وان كانت من الوسطى يتبعها من القرز وان كانت من رفعة الحال يتبعها من الأبريسم وهو الأصح كذا في البنايع \* والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي \* وقيل يعتبر بحالهما احكاما صاحب البدائع \* وهذا القول أشبه بالفقه كذا في التبيين \* قال الزواجعي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في التهر الفائق \* ولا منعة للثوى في عناه زوجها مسمى لها مهر أو لم يسم دخل بها أو زوجها أو لم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فرق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة أو بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا منعة فيها والعبد بمنزلة الحر في وجوب المنة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط \* (المنة عندنا على ثلاثة أوجه) منعة واجبة وهي للطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر (ومستحبة) وهي للطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مستحبة) وهي للطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهر كذا في السراج الوهاج \* والخلوة الصحيحة أن يجتمعا في مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطء حساً أو شرعاً أو طبعاً كذا في فتاوى قاضيخان \* والخلوة الفاسدة أن لا يتمكن من الوطء حقيقة كالمرض المدنف الذي لا يتمكن من الوطء ومرضها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يلحق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يخلو عن تكسر فتور فكان مانعاً سواء لحقه ضرر أم لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي \* اذا خلا بامرأته وأحدهما محرم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو في صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والأصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيض والنفاس بمنعان ولو كان معهما نائم أو أعمى لا تصح الخلوة ولو كان معهما صاعداً لا يعقل أو منى عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما صاعداً لا يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا

في قولهم لانه لم يتم العمرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع نصح لاهله المنة والقرآن ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً إلا أن يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل أشهر الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما لا قرآن لاهل مكة ومن كان في معناهم لامة لهم ويجب الدم على القارن والمتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين \* اذا أحرم بالعمرة وطاف لها ببعض الطواف في رمضان

وبعضه في سؤال ثم حج من عامه ذلك فان كان أكثر طواف العرفة في سؤال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان أكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً ولوطاف لها ثلاثة أشواط في سؤال ثم رجع إلى أهله ثم عاد إلى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين وان كان أكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولوطاف للعمرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في سؤال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً \* المتمتع اذا لم يسبق (٣٠٥) الهدى مع نفسه فلم يغرم من أفعال

العمرة يتحل وان ساق هدى المتعة يبقى محرماً ما لم يفرغ من أفعال الحج

\* (فصل في فائت الحج) \*

من فائت الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فانه الحج وفائت الحج يتحل عمن احرام الحج بعمل العمرة وعليه الحج من قابل ولادام عليه عندئذ لا يلزم تركب الجنابة وقد أنى بأحد موجبي الاحرام فان كان قارناً يطوف للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويصل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر

\* (فصل في الاحصار) \*

المحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج اذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كافر أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا احصار إلا بالعدو وحكمه أن يعتب به هدى واحدشة أو بقرة أو بدنة أو يشتر في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الأصحية فان كان قارناً يعتب بهدين ويؤاخذهم أن يفرعوا عنه في الحرم يوم

تصح هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمجنون والمعته كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلوته وان كانا لا يعقلان فهي خلوته كذا في السراج الوهاج \* وان كان معهما جارية للمرأة اختلقتوا فيه والفتوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة \* وجارية الرجل لا تمنع الخلوته كذا في معراج الاربعة \* وكان محمد رحمه الله تعالى أو لا يقول لو كان ثمة أمته تصح بخلاف ما لو كان ثمة أمته ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضيخان \* وان كان معهما زوجة الأخرى تمنع صحة الخلوته وان كان معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للمرأة فكذلك وان كان للزوج صحته الخلوته كذا في التبيين \* ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحته الخلوته علم بدخلها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لائتم حكمه اليقضان كذا في الظهيرية \* المرأة اذا دخلت على الزوج ولم تكن معها أحد ولم يعرفها الزوج فكنت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل علم ما لم يعرفها لا يكون هذا خلوته لم يعرفها هكذا اختار الامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط \* وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التتارخانية \* ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوعرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوته كذا في التبيين \* ولا تصح خلوته الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوته بغيره لا يجامع مثله والكافر اذا خلا بامرأة بعد ما اسلمت صحته الخلوته ولو أسلم الكافر وامرأة مشركته فخل بها لا تصح كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن الموانع لصحة الخلوته أن تكون المرأة تقياً أو قرناً أو عقلاً أو وشراً كذا في التبيين \* ولوظاهر منها ثم خلاها قبل التكفير لم تصح طهرتها عليه كذا في البحر الرائق \* وان خلاها ولم تمكنه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوته وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج \* وخلوة المحجوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العين والخصى خلوة صحيحة كذا في الذخيرة \* والمكان الذي تصح فيه الخلوته أن يكون آمناً من اطلاع الغير عليهم ما يغيرانهم كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولا تصح الخلوته في الصحراء ليس بقربها أحد اذا لم يأمنهم وراسان وكذا لو خلا على سطح ليس على جوانبه ستر أو كان الستر رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهم لا تصح الخلوته اذا خاف هجوم الغير فان أمنا صحته الخلوته كذا في الظهيرية \* ولو خلاها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحته هكذا في السراج الوهاج \* ولا تصح الخلوته في المسجد والحمام فان حملها إلى الرستاق إلى فرسخ أو فرسخين وعذبها عن الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خلاها في خيمة في مقارضة صحته الخلوته كذا في الظهيرية \* ولو حج بها فزله في مقارضة من غير خيمة فليست الخلوته صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين \* وفي بستان لا باب له يغلق ليست بخلوته فان كان له باب وغلق فهو خلوة كذا في الخلاصة \* ولو خلاها في محمل عليه قبة مضروبة ليلاً وانما راها ان أمكنه الوطء صحته الخلوته ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صحته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية \* ولو خلاها في حمله أو قبة فأرخى الستر عليه فهو خلوة صحيحة كذا في البدائع \* ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوة وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه أو كان قصيراً بحيث لو قام انسان يراه ما لا يكون خلوة هكذا في الخلاصة \* وفي البيوتات الثلاثة أو الأربعة واحد بعد واحد اذا خلاها بامرأة في البيت القصوى ان

(٣٩ - فتاوى اول) التحرف اذا تحرر له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان كان محرماً بالعمرة عليه قضاء العمرة اذا قدر وان كان محرماً بحجة فعليه حجة وعمره أو أقضاها الحج فان كان ذلك حجة الاسلام فعليه أدؤها وان كان محرماً بحجة النطوع عليه قضاءها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضاء العمرة فلا يلزم عن الحج بعد الشروع صار كفات الحج وفائت الحج تلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة اذا بعث بالحصر

بألهدي ان شاء أقام في مكانه وان شاء رجع ويجوز ذبح هدي الاضحية قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدى فهو محرم الى ان يجد أو يطوف ويسمي بين الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يجد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف برفة محصر ولا يكون محصرا (٣٠٦) في الحرم اذا مكث الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان بمكة

عد وغالب بمنعه من الطواف فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم ترك الوقوف برفة ودم ترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيرها ودم لتأخير الحلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس على أهل مكة حكم الاضحية اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذا بعث بالهدى ثم زال الاضحية ان أمكنه ان يدرك الهدى والحج جميعا لزمه المضي في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على أن يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على درك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يجوز ذبح دم الاضحية قبل يوم النحر فاما على قول صاحبه وجهها الله تعالى لا يجوز الذبح فلا يتأق هذا التقسيم في الحج وانما يتأق في العمرة ولو كان الاحصر بالمرض فزال

كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليه ما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا لو خلاها في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليه ما غيرهما من المحارم أو الاجانب يدخل لا تصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن تزويج امرأة فادخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان يسكنها الناس كثيرة ولهذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعدهم هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون لهم ما هوها بالمان بذلك لا تصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم لا يقدران أن ينقلوا في البيت الى زاوية لا تقع أبصارهم عليه ما كذا في النخبة \* يجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر القدر في الممانع ان كان شرعا يجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا يجب وأصحابنا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حق بعض الاحكام دون البعض فاقاموها مقامه في حق تأكد المهر وموت النسب والعدة والتفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح أختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموا مقام الوطء في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرابعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فقه روايتان والاقرب أن يقع كذا في التبيين \* ولا تصح الخلوة مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بيكر ثم طلقها تزويج كالبكار كذا في الوجيز للكردي \* واذا نكح المهر لم يسقط وان جاءت الفرقة من قبلها بان ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعدما دخل بها أو خلاها وقبل ذلك يسقط جميع المهر للحج \* الفرقة من قبلها كذا في المحيط \* ولا خلاف في أن أحد الزوجين اذا مات حنف أنه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية له يتأكد المسمى سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتل أحدهما أو قتل أحدهما ما صاحبه أو قتل الزوج نفسه فاما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا كذا في البدائع \* وان كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهم ما وان قتلها مولاها قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعا قلا أما اذا كان صبيًا أو مجنونًا لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* واذا قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج \* واذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند أصحابنا كذا في البدائع \* ومهر مثلها يعتبر بقرم أبيها اذا استويا سنا وجمالا وبلدا وعصرًا وعقلا ودينًا وبكارة وكذا يشترط أن تستويا في العلم والادب وكال الخلق وأن لا يكون لهما ولد كذا في التبيين \* وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة التزويج كذا في المحيط \* وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا بان يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساء في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير \* وقوم أبيها وأخواتها لا يبرأون منها ولا يبرأون بنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها الا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط \* فان لم يوجد في الجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين \* وفي المنتقى ويشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا

المرض فهو والاول سواء ولمسرت نفقة الحاج عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا في وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز أن يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرف في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قدر على المشي الحال لكنه يخاف أن يعجز يكون محصرا القارن اذا أحصر فبعث بهدى واحدا للتحلل عن الأحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان أن الخروج عن الأحرامين في حق واحد وبالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث بهدين لا يحتاج الى أن يعين



هذا العمة وهذا الحج المرأة إذا أحرمت بالحج تطوعا فنعها زوجها فهي محصورة ولا زوج أن يحلها بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حلتك ولو أحرمت بحجة الاسلام وليس لها حرم فهي محصورة ولا تحلل ههنا باليهدي وإذا أحرمت العبد أو الأمة بغير إذن المولى فلا مولى أن يحلها ما به يبرهدي ويجب القضاء بعد العتق ولو أحرمت المولى ثم أحرص لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق \* (فصل في الحج عن الميت) \* (٣٠٧) إذا حج عن الميت بأمره هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلوا فيه

في الخلاصة \* زوجت نفسها بمهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي \* (الفصل الثالث فيما سمي ما لا وضعت اليه ما ليس بمال) \* إذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط \* والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق \* بخلاف ما إذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فلا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم إذا شرط التطليق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كالزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يمدى لها هدية فلم يف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يف بالشرط كذا في المحيط \* وهذا إذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يف بما وعد فليس لها الا المسمى فان وفي بمائشوط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة للأجنبي ولم يف فليس لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق \* ولو تزوج مسلم مسلمة وسعى لها في عقدة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وارطال من خمر فالنكاح صحيح لها إذا كان عشرة فصاعدا ويطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان النكاح لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضررتها فلا تنة على ان ردت عليه عسدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعتها وعلى العبد فان كانت قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدأ قالها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصادر بمقابله الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابله الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة ثانيا فان استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بمخمس مائة حصصا العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضررتها فلا تنة على ان ردت عليه عسدا فهنا لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصادر نصف الالف صدأ قالها والنصف ثمن العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفي لها بالشرط بان يطلق فلانة فلها الخمسة لا غير وان لم يطلق ضررتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ألف وأن يطلق ضررتها على أن تزد المرأة عليه عبدان ثم طلقها اعلم بان هذه عقود ثلاثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانقسم ما في جانيه وهو الالف وطلاق الضررة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصادر نصف الالف بازاء العبد فيكون ثمنها ونصفها بازاء البضع فيكون مهرها وطلاق الضررة نصفه بازاء العبد فيكون خلعها ونصفه بازاء البضع فلا يصير مهرها الا ليس بمال ولكن يعتبر حق المرأة فاذا طلقها فلا يخلو ما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يخلو ما أن يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فاذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج مائتين وخمسين وله نصف العبد وان طلق الضررة والمسئلة بحالها فللزوجة مائتان وخمسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضررة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضررة فلها تمام مهر مثلها فان استحق العبد وطلق الزوج الضررة يرجع عليها بمخمس مائة حصصا العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضررة يرجع بالخمس مائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع في الشروط في المهر) لو تزوجها على ألف بشرط عليها أو بابعينه قسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها خمسة الثوب ثمنه وحصصا البضع مهرها كذا في العناية \* ولو تزوج امرأة على ألف

فبقول حج عن هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمره وان شئت قرأنا والباقي من المال منى لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان لم يفسر فعند أي حنيفة رحمه الله تعالى يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله بني لذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث مات وان جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر

وجلا ليح عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم ولو قال الميت الوصي ادفع المال الى من يحج عني لم يكن الوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان الوصي ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجز ولا يجوز لان هذا بمنزلة التبرع بالمال \* المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى (٣٠٨) مكة واذا اقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يحجى أو ان الحج ثم يتحل ويتفق من

مال الميت ليكون المأمور  
منفقاً من مال الميت الأمر  
في الطريق ويكون ضامناً  
لما أنفق من مال الميت في  
إقامته هذا إذا أقام ليلة  
خمس عشرة يوماً لأنه مقيم  
وروى ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى إذا أقام  
المأمور في بلدة ثلاثة أيام  
أو أقل وأنفق من مال الميت  
لا يضمن وإن أقام أكثر من  
ذلك ينفق من مال نفسه  
قالوا في زماننا وإن أقام أكثر  
من خمسة عشر يوماً تكون  
نفقته في مال الميت لأنه  
لا يتمكن من الخروج بدون  
القافلة وإن أقام بعد  
خروج القافلة لا تكون  
نفقته في مال الميت ولو أقام  
بمكة بعد أداء الحج فإن أقام  
إقامة معتادة كانت النفقة  
في مال الميت وإن لم تكن  
معتادة لم تكن في مال الميت  
ولو عزم على الإقامة زيادة على  
المعتاد ثم عزم على الخروج  
عادت نفقته في مال الميت  
الآن يكون اتخذ مكة داراً  
فلا تعود إذا أمر الرجل  
غيره بالحج ليصحب أمره  
الا إذا كان عاجزاً عن الحج  
نفسه عجزاً يؤول إلى الموت

رجلا ودام المرض الى ان مات هـ اذا كان الاخر عاجزا يرجي زواله كالارض والابس وفي ذلك وان كان لا يرجي زواله كالزمانة والعي  
جاز أن يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل أيام العشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تكون نفقته في ماله الى أن يدخل  
أيام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينبغي أن ينظر ان كان المأمور بمن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الاخر  
وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الاخر لانه ما أدون بذلك دلالة (٣٠٩) وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر

المتعارف ويعطى أجر الحارس

من مال الاخر لان ذلك من

الرواتب وله ان يتدى من

مال الاخر وتفسيره أن يحفظ

دراهم النفقة مع الرقعة وله

ان يودع المال استحسانا

ولوضاع مال النفقة بمكة أو

بقرب منها ولم يبق مال النفقة

فاتفق المأمور من مال نفسه

كان له أن يرجع في مال

الميت وإن فعل ذلك بغير

قضاء لانه لما أمره بالحج

فقد أمره بأن يتفق غنسه

\* للمأمور بالحج اذاج ماشيا

وأمسك مؤنة لكرهه كان

ضامنا مال الميت ويكون

الحج لنفسه لان الامر

بالحج ينصرف الى المتعارف

والمتعارف هو الحج بالزاد

والراحلة \* للمأمور بالحج اذا

ترك الطريق الاقرب واختار

الابعد بأن ترك البغدادى

طريق الكوفة وذهب في

طريق البصرة ان كان

الحاج يسلك تلك الطريق

لا يضمن لان الطريق الابعد

عسى يكون أبسر لها بمن

الاقرب \* اذا دفع الوصى

المال الى رجل ليحج عن

الميت في هذه السنة فأخذ

وأخر الحج ورجع من قابل

جاز عن الميت ولا يكون

ضامنا مال الميت لان ذكرا السنة يكون للاستحالة دون التقيد كالوكل رجلا بأن يعتق عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد

غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد أفتى بعض المال في الطريق فضى على وجهه ورجع وان مضى وأفتى من مال نفسه يكون

متبرعا ولا ينسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسميم باتفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه

الطريق وبقي شئ في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم تذهب القافلة المأمور بالحج اذا

تزوج امرأته على ألفين ألفا وألف لا يها أو قالت المرأة زوجت نفسي منك على ألفين ألفا وألف لا يها  
فذلك جائز والافان لها كذا في المحيط \* ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن  
أهب لك عبدى فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن  
يدفع لا يجبرو كان عليه مهر مثلها لا يزاد على الا ألف ولا على قيمة له وبدوه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أولياء المرأة اذا قالوا للذي يريد أن يتزوجها  
زوجناك على ألف درهم على ان مائة منها لك فهو جائز والمهر تسعة مائة ولو قالوا زوجناك على ألف درهم  
على أن لنا خمسين ديناراً فالدرهم والدنانير كلها للمرأة كذا في المحيط \* ولو تزوجها على أربع مائة دينار على أن  
يعطيها بكل مائة خادما بغير عينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يزاد على أربع مائة دينار ولا ينقص عن  
أربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز وله أربع مائة خدام وسط كأنه تزوجها على ذلك كذا  
في محيط السرخسى \* ولو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك اليها عشر من الابل الاوسط فيجوز  
استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه قال تزوجت نفسها من رجل على  
أن يبرئ فلانها له عليه من الدين برئ فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الأمالي اذا زوج ابنته على أن يبرئ من الدين الذي له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يبرئ من الدين  
الذي له عليها وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة بألف على أن لا ينفق  
عليها ومهر مثلها مائة كان لها الا ألف والنفقة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لامرأة أعتقتك عن أن  
تزوجيني ويكون العتق صدقا فقلت عتقتك ثم ان وفيت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شئ عليها  
والا يجبر عليها بقيمة نفسها ولو قالت لعبدها أعتقتك على أن تتزوجني بألف وعلى أن تعطيني ألفا فقبل  
عتق فان أبي أن يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بألف قسم الا ألف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها  
أصاب الرقبة فبقيته وما أصاب المهر فمهرها تنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العناية

\* (الفصل الخامس في المهر تدخله الجاهلية) المهر المسمى أنواع ثلاثة (نوع) هو مجهول الجنس والوصف كما  
لو تزوجها على ثوب أو دابة أو دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على ما في بطن جارية أو غنم أو على ما يثمر  
فخله العام (نوع) هو معلوم الجنس مجهول الوصف كالو تزوجها على عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب  
هو روي يجب الوسط ان شاء أدى عينه وان شاء أدى قيمته كذا في الظهيرية \* وهذا اذا ذكر العبد أو الثوب  
مطلقا غير مضاف الى نفسه فأما اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك على عبدى أو ثوبى فليس له أن  
يعطى القيمة لان الاضافة من أسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط \* وتتم قيمة الوسط بقدر غسالة  
السعر والرخص عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وعليه القموى كذا  
في غاية السروجى \* ولو ضاع الحالى أكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز باقيل يجوز كذا في العناية \* (نوع)  
هو معلوم الجنس والصفة كالو تزوجها على مكمل أو موزون موصوف في الذمة صحب التسمية ويلزمه  
تسليمه هكذا في الظهيرية \* ولو تزوج على كز حنطة مطلقة ولم يصفه فان شاء أعطى كز او سطا وان شاء  
أعطى قيمته كذا في محيط السرخسى \* والجواب في سائر المكيلات والموزونات نظير الجواب في الحنطة  
كذا في المحيط \* ولو تزوجها على هذا العبد أو على هذا الالف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد

ضامنا مال الميت لان ذكرا السنة يكون للاستحالة دون التقيد كالوكل رجلا بأن يعتق عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد  
غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد أفتى بعض المال في الطريق فضى على وجهه ورجع وان مضى وأفتى من مال نفسه يكون  
متبرعا ولا ينسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسميم باتفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه  
الطريق وبقي شئ في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم تذهب القافلة المأمور بالحج اذا

رجوع وقال منعت وقد انفق من مال الميت في الرجوع وكذب الوصي أو الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة الآن يكون أمرا ظاهرا شهد على صدقه الحاج عن الميت إذا قال حجبت عن الميت وكذب الوارث أو الوصي كان القول قول الحاج لأنه يدعي الخروج عن المال الذي كان أمانة في يده ولا تقبل بينة الوارث أو الوصي أنه كان يوم الخبر بالكوفة إلا إذا أقاموا البينة على إقراره أنه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت أمر بأن يحج عن الميت بما عليه (٣١٠) من الدين فقال حجبت لا يصدق إلا بالبينة لأنه يدعي قضاء الدين الحاج عن الميت إذا

أوعلى هذا العبد وأحدهما أو كس حكمه مهر مثلها فان كان مهر مثلها مثل أرفعهما أو أكثر فلها الارتفاع لرضاها به وإن كان مثل أو كسهما أو أقل فلها الاوكس لرضاها به وإن كان بينهما فلهما مهر مثلها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالها الاوكس في ذلك كله وعلى هذا الخلاف لو تزوجها على ألف أو ألفين كذا في التبيين \* ولو لوطقها قبل الدخول لها نصف الاوكس بالاجماع كذا في العناية \* وإن كان نصف الاوكس أقل من المتعة فحينئذ تكونها المتعة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج على بيت يتظران كان الرجل بدويا فلهما بيت شعروا أن كان الرجل بلديا قال محمد رحمه الله تعالى لها بيت وسط أراد به أنثا البيت لأنه كفى عن الأنثا بالبيت لاتصال بينهما قالوا وهذا في عرفهم فأما في عرفنا فإنه لا ينصرف إلى المتاع لأنه لا يراد به المتاع في عرفنا وإنما يراد به البيت المبني من المدر وأنه لا يصلح مهر إذا لم يكن عينا كذا في محيط السرخسي \* ويجب مهر المثل كالزوجها على دار غير عينا يجب مهر المثل ولو تزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي \* وفي المتن قال محمد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا تزوج امرأة على ماله من الحق في هذه الدار قال أفرض لها مهر المثل لأجأوز به قيمة الدار وفي قولنا لها ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير إذا بلغ ذلك عشرة كذا في المحيط \* ولو تزوج على نصيب من هذه الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار إن شاءت أخذت النصيب وإن شاءت أخذت مهر مثلها لا يزداد على قيمة الدار وإن كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار إن كان النصيب يساوي عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوجها على ألف مطلق ينصرف إلى ما هو أقرب إلى مهر مثلها من الذهب والفضة كذا في العناية \* تزوج امرأة على ألف درهم وفي البلدة نفود مختلفة ينصرف إلى الغالب منها فإن لم يكن ينظر إلى مهر مثلها وإلى تلك النفود في ذلك وافق مهر مثلها يحكم لها به كذا في التتارخانية \* وفي نكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على ألف درهم فكسدت الدراهم وصار اللفدها غير حاجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد \* ولا تقطاع كالكسادة والكسادة أن لا تزوج في جميع البلدان أما إذا كانت تزوج في بعض البلدان فلا تكون كسادة في العيون فلو لم تكسدت لم تقطع ولكن رخصت أو غلت لا يعتبر هذا إذا كانت رابحة وقت العقد فإن كانت كسادة تجب تلك الدراهم إذا ساوت عشرة دراهم كذا في الخلاصة \* وإن تزوجها بكذا من العدليات وهي كسادة قالوا يجب لها مهر المثل لأنها إذا كانت كسادة كانت سلعة وزنية وهي إنما تعرف بالإشارة أو بذكر الوزن وهو ما ذكر الوزن انما ذكر العدد كذا في المحيط \* وإذا تزوجها على مثل هذا الزنيل خنطة أو وزن هذا الجوز ذهباً أو على قدر مهر فلانة أو قيمة هذا العبد أو قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقداره المسمى عند فوت ما ذكر ولو ذكر دراهم أو على ناقة من هذه الابل أو على ثوب قيمته عشرة أو قال بجميع ما أملك ونصف مهر المثل أو على سكنى دار موقوفة أو على أن يرد آية بها يجب مهر المثل هكذا في العناية \* وإذا تزوجها على ألف رطل خل فإن كان الغالب في ذلك البلد خل الترفه وعليه وإن كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فإن لم يكن واحداً منها غلبا فلها مهر المثل كذا في المحيط \* ولو تزوجها على دينار أو شيء يجب مهر المثل ولا يزداد على دينار إن ساوى عشرة دراهم كذا في غاية السروجي \* رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف

مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لأنه أدى ركن الحج ولو لم يت فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على التمام ويعود بنفقة نفسه وبه قضى ما بقي عليه لأنه صار جانياً في هذه الصورة \* المأمور بالحج عن الميت إذا حج واعتمر إن اعتمر قبل الحج في أشهر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون مخالفاً في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذلك لو حج ثم اعتمر كان مخالفاً عند العامة \* الحاج عن الميت إذا كان مأموراً بالقران كان دم القران على الحاج لافي مال الميت والاصل فيه أن كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لافي مال الميت الا دم الاحصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ذلك يكون في مال الميت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يكون على الحاج ولو أن رجلاً أمره رجلان أحدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمرهما بالجمع فجمع كان مخالفاً ولو أمر بالجمع فجمع فجمع جاز ولا يكون ضامناً

ولو أمر بالعمرة فاعتمر ثم حج بحال نفسه لا يكون مخالفاً ولو أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما وج كان الثوب ضامناً لهما وليس له أن يجعل الحج عن أحدهما ولو أحرم بالحج عن أبيه كان له أن يجعل عن أبيه ماشاء ولو أمره رجلان كل واحد منهما أن يحج عنه فاحرم بحجة عن أحدهما غير عين كان له أن يصرف إلى أبيه ماشاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما إذا عين بعد ذلك بأن عين بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن الغير شاء قال لبيك عن فلان وإن شاء كفى بالنسبة الصحيح

إذا أمر رجلاً بأن يحج عنه ثم عجز لم تجزه حجة المأمور الميت إذا أوصى بأن يحج عنه بما له متبرع عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز المأمور بالحج إذا أقسد الحج بالجماع يضمن ما كان أنفق من مال الميت إذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأج الوارث رجلاً من مال نفسه لم يرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذلك كانوا الكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازل ميت عن حجة الاسلام الحاج عن الميت إذا مرض (٣١١) في الطريق ليس له أن يدفع المال إلى غيره للحج عن الميت إذا

غيره للحج عن الميت إذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فخشيت كل له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يعرض إذا استاجر المحبوس رجلاً للحج حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس وللأجير أجر مثله في ظاهر الرواية المأمور بالحج عن الميت إذا خلف بعض النفقة وجب يقيتها جاز ويضمن ما خلف إذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأفق جاز وبرئ عن الضمان المأمور بالحج إذا لم يكن له مال الميت فأفق من ماله ومال الميت قال فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراهة أو عامة النفقة فهو جائز لأنه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعفى القليل والافيهو ضمن

#### (فصل في محظورات الحرم)

صيد الحرم لا يحل قتله ولا تدفنه إلا ما يباح منه للحرم وقد كرنا قتله إنسان كان عليه قيمته يدخل الإطعام في جزائه ولا يدخل

الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الآن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم أن شأته أخذتها وأن شأته أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي \* وإن تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثله ما فأن طلقها قبل الدخول كان لها نصف الألف على قدر مهر يهر ما كذا في محيط السرخسي \* فان قبلت أحداها ما دون الأخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الألف على قدر مهر مثله ما فأن أصاب حصصة التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود إلى الزوج كذا في البدائع \* وإن لم يصح نكاح أحداها ما فكل الألف للأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو أن أخا وأختاً ورثا داراً من أبيهما فترزوج الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم ترض الأخت بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فان وقع ذلك الميت في نصيب الأخ كان الميت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الأخت فلها امرأة قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضيان \* وإن تزوجها على عبيد من عبيده أو قيص من قصاته أو عمامة من عمامته يصح ويجب الوسط من ذلك وألقرعة كذا في غاية السروجي \* ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجهز به النساء كذا في التتارخانية

\* (الفصل السادس في المهر الذي يوجب على خلاف المسمى) \* إن تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخلل فإذا هو خير فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية ولو تزوجها على هذا الدن من الحر فاذا هو خل أو على هذا الحر فاذا هو عبيد أو هذه الميتة فاذا هي ذكيرة فلها المثل في الأصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير \* ولو قال على هذا الحر فاذا هو عبيد غيره تجب قيمته ولو كان عبيداً يجب مهر المثل كذا في العتبية \* وإذا تزوج امرأة على عبيد بعينه فاذا هي جارية أو على ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبيداً بعدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا في الذخيرة \* ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبراً أو مكاتباً أو على هذه الأمة فظهرت أم ولد تجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي \* سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا تزوج امرأة وسماها أو أشار إلى شيء أو أشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وإن كانا حرامين أو كان المشار إليه حراماً كان لها مهر المثل أو كان ذلك مشكلاً وقت العقد لا يدرى كمال تزوج امرأة على هذا الدن من الخلل فاذا هو طلاق فلها مثل الدن من الخلل وإن كان فيها خير فلها مهر المثل وإن كان المسمى حراماً والمشار إليه حلالاً لا تختلف الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تزوج على هذين العبدين أو على هذين الدينين من خل فاذا أحدهما حر وأخره عبيد أو خل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي

الصوم وفي الهدى روايتان الحرم إذا قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قمتان وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ما يلزمه في قتل صيد الحرم ولا يجب عليه لأجل الحرم شيء حلالاً لا قتل صيداً في الحرم بضربه كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو قتل جماعة يقسم الغرم على عند الرؤس كافي ضمان الملك وإن ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما نصف ضربه ثم غرم كل واحد منهما نصف قيمته مضروباً بضربتين ولو كان شره الحلال محرماً كان على الحرم جميع القيمة كالأقرب من الحرم على الحلال نصف قيمته كالأقرب من الحرم

خلالا ولو كان شريك المحرم صبيا أو كافرا لاشئ على الصبي والكافرا لانهما لا يحاط بان يحق الشرع وعلى المحرم جزاء كمل حلال اصطلا صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهم جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم لانه آكد عليه ما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه كافي غاصب الغاصب خلل دل محروما أو حلالا على صيد الحرم لاشئ على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما (٣١٣) يضمن صيده لان شجر الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرام من الشجر ما ينبت

في الحرم بنفسه مما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه وأما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه وان نبت بنفسه ولو أنبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك وأم غيلان لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاهل الحرم ولو نبتت أم غيلان في أرض رجل فقطعها انسان كان على القاطع ضمان قيمة صاحب الأرض لان الشجر ملكه وقيمة أخرى لحق الحرم كالموتل صيد الملوكا في الحرم اذا قطع رجل شجرة الحرم وأدى قيمتها يكره له الانتفاع بها فان انتفع بها لاشئ عليه لانه ملكا لمقطوع بالضمان فلا يغرم بالانتفاع كما لو ذبح صيدا الحرم وأتى الجزاء ثم أكل وان غرس المقتوع فنت فلأن يقطعه ويبيع به ماشاء ولو أحتش حشيش الحرم كان عليه قيمته تصدق بها ولاشئ عليه في اخراج الحرم لاستثناء النبي صلى الله عليه وسلم ولا بأس بأخذ كرامة الحرم لانها ليست من الشجر ولا من الحشيش والكل لا ضمان

عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شئ آخر من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة على أرض وحددها على أن فيها عشرة أجرة فقبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزوجها فلها الخياران شامت أخذت الأرض ولاشئ لها غيرهما وان شامت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت عشرة أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها ثم علمت أنها ستة أجرة فلاشئ لها غير الأرض وكذلك اللؤلؤة اذا انتقصت من وزنها والنياب اذا انتقصت من ذرعها ولو لم تكن باعها ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الانهار فجري فيها أو صارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة بة رجعت على الزوج بتمام قيمة الأرض وكذلك اذا تزوجها على عشرة ثواب هروية بأعيانها على أن كل ثواب منها عشاري فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شامت أخذتها وان شامت ردتها وأخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها سباعية فهي بالخيار ان شامت أخذت الثياب ولاشئ لها غيرهما وان شامت أخذت الثياب العشارية وردت الثوب الذي وجدته سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاري على مثل رقعته وجودته كذا في المحيط \* ولو تزوجها على عصير بعينه ففتح رقب القبط روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها عصير مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمة كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها التسعة وعظام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيهما عشرة منها أي عشرة شاة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل عزل أحسها بعزل الآخر ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الاجود بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر كان لها مهر المثل والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر هروى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة أكرار فاذا هي تسعة أكرار كان لها التسعة وكر آخر مثل التسعة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تزوج امرأة على أرض على أن فيها ألف نخلة وحددها أو تزوجها على دار وحددها على أنها مبنية بالآجر والبص والساج فاذا الأرض لا تخل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شامت أخذت الدار والأرض ولاشئ لها غير ذلك وان شامت أخذت مهر مثلها وان طلقتها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على ما وجدت عليه الا أن تكون متعتها أكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شامت أخذت نصف الأرض أو نصف الدار ولاشئ لها غير ذلك وان شامت أخذت المتعة كذا في المحيط

\* (الفصل السابع في الزيادة في المهر والحط عنه وفيما يزيد وينقص) الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* فاذا زادها في المهر بعد العقد لم يمت الزيادة كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر أو لا من زوج أو من ولي كذا في النهر القاتق

في قطع ما جف من شجر الحرم وشجرة الحرم ما كان أصله في الحرم ولا عبرة للغصن فان كان بعض أصله في الحل والزيادة وبعضه في الحرم لا يجوز أخذه ترجى الحرم ولوروى طبراني عن شجرة يعتبر فيه مكان الطبران كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد الحرم ولا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد نائما وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل أخذه لان اقراره في النوم لا يكون على القوائم وكما لا يحش حشيش الحرم لا يرعى في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالرجي خلال أخذ صيدا من الحل وأدخله في الحرم كان عليه إرساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو أرسل كلبا في الحل على صيد فدخل الصيد في الحرم فنبه الكلب وأخذه لا يحل أكله كالأوزجعه آدمي في الحرم ولا شيء على المرسل ولو رمى صيدا في الحل فنفر الصيد ووقع سهم به في الحرم قال محمد رحمه الله تعالى عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم ولو أرسل في الحرم كلبا على ذئب وأصاب صيدا (٣١٣) أو نصب شبكة للذئب ووقع فيه صيد لشيء عليه ولو أخرج طيئة من الحرم وأدى جزاءها فقلت أولادنا وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كره أكله تنزهها ولو استعان بثمنه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاض للشتري ولا بأس بإخراج جسارة الحرم وتزايه إلى الحل

والزيادة غماتاً كد باحدمعان ثلاثة أمان بالدخول وأمان بالهجرة الصحيحة وأمان بحد أحد الزوجين فان وقعت الفقرة بينهما من غير هذه المعاني الثلاثة بطلت الزيادة وتنصف الأصل ولا تنصف الزيادة كذا في المضمرة وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ان الزيادة في المهر بعد هبة المهر صحيحة وفي أكرامه شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله تعالى ان الزيادة في المهر بعد الفقرة باطلة وهكذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ووصو رة ما روى بشر اذا طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول به أو بعده ثم زادها في المهر لم تصح وكذلك اذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجعيها ثم زادها في المهر به بذلك لا تصح الزيادة \* وفي القدوري ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز كذا في المحيط \* المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجها زدت في مهرك لم تصح لانها مجهولة ولو قال لها راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جاز والا فلا لانه زيادة في المهر فتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس الاصح أنه يشترط كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أشهد أن لها عليه كذا من مهرها تكلموا فيه واختار عند الفقيه أبي الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة \* والاشبه أن لا يصح ولا يجزى زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوجيز للكردي \* ولو تزوج امرأة بألف درهم ثم جدد النكاح بالثمنين اختلنا وفيه ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الاثني عشر ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تلزمه الاثني عشر ألف درهم وبعضهم ذكر خلافه على عكس هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى المختار عندنا أن لا تلزمه الاثني عشر ألف درهم في الظهيرية \* وفتوى القاضي الامام على أنه لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة \* قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية \* وان جدد النكاح لا احتياط لا تلزمه الزيادة بل نزع كذا في الوجيز للكردي \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى وروى ابن ميمونة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى وان باعها فالزيادة للشتري ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع حرز زوج أمته بغير إذن مولاها على مائة درهم فقال الزوج للمولى أجز النكاح فقال المولى أجزته على أن تريني الصداق خمسين درهما فان رضى الزوج بذلك صح ونسبت الزيادة وان لم يرض به لم تنسب الا جازة وفيه ايضا أمه منكوبة اعتقت حتى ثبت لها الخيال وقال لها زوجها زدت في صداقك خمسين درهما على أن تختار بيني ففعلت صح الاختيار ونسبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمسئله لو قال لها لك على خمسين درهما على أن تختار بيني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المشتق ادى نكاح امرأة وهي بمحمد ثم ان الزوج مع المرأة اصطالحا على ان أعطاها ألف درهم ان أجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها أزيدك مائة على أن تقرى بالنكاح ففعلت فان وجبت بينة على أصل النكاح الاول لا يمكن له أن يرجع في المائة لانها بمنزلة زيادة في المهر كذا في المحيط \* وان حطت عن مهرها صح الحط كذا في الهداية \* ولا بد في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح ومن أن لا تكون مريضة مرض الموت هكذا في البحر الرائق

(٤٠ - فتاوى أول) الله تعالى الصيد أولى من لحم الخنزير وعن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وهكذا روى عن ابن سماعة وبشر رحمه الله تعالى ان الغنص أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى وقال الكرخي رحمه الله تعالى هو بالخيار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحلي تطوعا أعظم أجرا من الصدقة ثم الصدقة ثم العتق اذا أراد أن يبيع بملك حلال فيه شبهة فانه يستدين للبعي ويقضى دينه من ماله وله ان يبيع وعليه دين لا وفاء له وان كان في حاله وفاء بالدين يقضى الدين ولا يبيع ويكره

\*(فصل في المقطعات)\*

دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة عذرة عرفه الى نصف النهار الافضل ان يبدأ الحاج بمكة فاذا قضى نسكه يمر بالمدينة وان بدأ بالمدينة جاز الحرم اذا اضطر إلى ميتة وصيد كانت الميتة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف والحسن رحمه الله تعالى يذبح الصيد ولو كان الصيد ميتا فالا صيدا عند الكل ولو وجد صيدا وكلب الكلب أولى لان في الصيد ارتكاب المخطورين ولو وجد صيدا أو مال انسان يذبح الصيد ولا يأخذ من الغنم ولو وجد صيدا والحمل آدمي كان يذبح الصيد أولى استحسانا وعن محمد رحمه

ان خروج الى الفروج والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عند مال ما يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه ما وان كان كذبا بغريم لا يخرج الا باذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغريم الكفيل ويكره الجوارح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي في مبادون النفس وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما ولودخل الحربي (٣١٤) لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويكره الحج على المحارم والجمل أفضل ولا بأس للمعمر أن يتزوج ويكره الخروج الى الحج اذا كره أحد أبويه ان كان الولد محتاجا الى خدمة الوالدان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الأبوين بمنزلة الأبوين رجل أوصى لرجل بألف درهم وبالف للسالكين وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ ألف درهم يقسم الثلث بين الكل أثلاثا ثم ما أصاب المسالكين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل من الحج يكون للسالكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حق الله تعالى فتقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكاة وأوصى لانسك يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ بما بدأ به الميت ذكره وان كان عليه فريضة ونذرا أوجبه على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال وان اجتمع تطوع وواجب أوجبه على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره أو أخره وان كان

\* واذا تزوج الرجل امرأة على عبد أو جارية أو على عي من الأعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمل أو كانت بضاء احدى العينين فالتى البياض أو كان أخرس فتكلم أو أصم فاستمع أو كانت فحشا فأنثرت أو أرضا فزرع فيها أو منفعة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقر ولو برأذنا جزو الصوف والشعر أو أزيل بالتمرأذنا جزو الزرع اذا حصد فان الاصل والزيادة يتصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يتصف الاصل والزيادة كذا في الميسوس \* وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبغ الثوب أو بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتصف ويجب عليها نصف القيمة يوم كمل بالقبض وان كانت منفعة غير متولدة منه كالهبة والكسب والغلة فان الاصل يتصف والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاصل والزيادة كلاهما يتصفان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الزوج آجره فالاجرة له ويتصدق بها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل فانما اتفق التصفى والزوج عليها نصف القيمة يوم سلم اليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تمنع التصفى هكذا في شرح الطحاوي \* وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فانما تمنع التصفى وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع \* وان كانت منفعة متولدة من الاصل تمنع التصفى بالاجماع وان كانت منفعة غير متولدة فلزيادة المرأة الاصل بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول به أو اذا ورد الطلاق أو لا ثم ظهرت الزيادة فاما أن يكون بعد القضا بالنصف للزوج أو قبل القضا قبل القبض أو بعده فان كان قبل القبض فالزيادة والاصل بينهما نصفان وجد القضا أولم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القضا بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالمقبوض بحكم عقد فاسد هكذا في شرح الطحاوي \* ولوارثت أو قبلت ابن زوجها قبل الدخول به بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع \* واذا اتفق الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجهه (أحدها) أن يكون النقصان بأفة سموية وأنه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان له نصف الخادم معيبا من غير ضمان النقصان ان لم يغير ذلك وان كان النقصان فاحشا فله الخيار ان شئت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شئت أخذت نصف الخادم معيبا من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان (الوجه الثاني) أن يكون النقصان بفعل الزوج وأنه على وجهين أيضا ان كان النقصان يسيرا فافهمنا تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شئت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شئت أخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان \* (الوجه الثالث) أن يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه له نصف الخادم لاشي لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا \* (الوجه الرابع) أن يكون النقصان بفعل الصدق في ظاهر الرواية هذا كالنقصان بآفة مماوية (الوجه الخامس) ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وأنه على وجهين ان كان يسيرا فافهمنا تأخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبي

الكل تطوعا وكان الكل فريضة أو كان واجبا أوجبه على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل الاصل رجل نصف مات وترك ابنين وأوصى بأن يحج عنه بثلاث مائة وماله تسعة مائة فاقترأ أحد الابنين بالوصية وحجدا الآخر وأخذ كل واحد منهما أربع مائة وخمسين نصف ماله ودفع المقر الى رجل مائة وخمسين يحج عن الميت بذلك ثم أقر الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بأمر القاضي يأخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بأمر القاضي يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقا



على أنه فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد فرجع المقر عليه نصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير أمر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثمائة لأن الاول لم يجز عن الميت لأن الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الى الحج الاول يجعل كالقائم فيحج مرة أخرى بثلاثمائة \* (فصل في الادعية والاذكار) \* اذا أراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروج (٣١٥) الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في

دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليسك توجهت وبك اعتمدت وعليك توكلت اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي فاكفني ما أهمني وما ألهمني وما أعلمه مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للخير أينما توجهت اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفرو وكآبة المنقلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لأحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وبقراً آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله والمحدثه الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بنبيه محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبحان الذي سخّر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين

نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شئت أخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبي بنصف قيمة النقصان وان شئت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان باقية سمأوية والنقصان يسيراً أخذ الزوج نصف المهر معيماً ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء أخذ النصف كذلك معيماً من غير ذلك النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمنت نصف قيمته مهيماً يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا كرا القدر في شرحه وهو الصحيح \* وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذه ومالو كان النقصان باقية سمأوية سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبي ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبي قد ضمن الارش قصير هذه الزيادة منفصلة الآن تكون هي أبرأت الجاني عن الجناية أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فينشد ينصف لزال المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهدان هذا ومالو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القدر في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا ومالو كان النقصان بفعل الاجنبي سواء ان هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط \* وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا ترتد الا بعيب فاحش وانما لا يرتد المهر بالعيب اليسر اذا لم يكن مكسلاً أو موزوناً ما اذا كان مكسلاً أو موزوناً فترتد بالعيب اليسر كذا في الظهيرية \* ولو تزوج امرأة على أمة بعينها فاحت في يدها ثم علمت أنها عبيدة رجعت عليه بنقصان أتمى كافي البيع وان لم تكن الا أمة معينة فالمرأة تضمن قيمتها عبيداً ويضمن الزوج قيمة خادماً وسطاً فينقصان ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عبيداً أكثر من قيمة خادماً وسطاً لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء كذا في محيط السرخسي (الفصل الثامن في السمعة) اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين (الاول) أن يتواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر فان كان ما تعاقدا عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضع عليه في السر فان اتفقا على المواضعة أو أشهد بالرجل عليها وعلى وليها أن المهر هو المسمى في السر والزائدة سمعة فالمهر ما تواضع عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الآن يقوم للزوج بينة وان كان ما تعاقدا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضع عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينقصد النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدناير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدناير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينقصد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً (الوجه الثاني) أن يتعاقدا

وبلى عند حرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وأمنك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقم من عذابك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضى وحرم لحى ودى وشعري وبشرى على النار واذا رأى الكعبة يقول الله أكبر الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام حنينا ربنا السلام اللهم زدني منك هذا تعظيماً وتكريراً عما وهبته وزدني حج واعتمر تعظيماً وتكريراً عما وهبته وتكريراً عما وهبته

و حجتك السلام على ملائكة الله أن شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد لساني واقبل توبتي وثبتي بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن ترجني وتقبل عثرتي وتضع عني وزري اللهم أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالخطبة ويستلم ولا يبدأ بعنقه الا أن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول عند استلام الخطبة بسم الله الله أكبر أشهد (٣١٦) أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله آمن بالله وكفرت بالحبث والطاغوت

واللات والعزى وما يعبدون من دون الله ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله ايماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتساعا لسنة نبيك اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي واشرح لي صدري ويسر لي أمري وعافني فمين تعاف فان لم يمكنه تقبيل الحجر عيس الحجر بيده ثم يمسح بيده وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لرجله يقوم بجذاعا الحجر مستقبل الحجر ورفع يديه ويقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويمسح وجهه بيده وكلما جرف الطواف بالركن اليماني يقول ربنا آتساق الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعند الركن العراقي يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم فنجي من حرجهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك لا اله غيرك يا أرحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجاما وراوذا بنام مغفورا وسعيام شكورا وتجاوزا لن تبذر رحمتك يا عزير يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني أعوذ بك من الكفر والشك والشر والفقير والذل وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترضى وجنبي عما تكره وتفضل وثبني

في السر على مهر ثم أقرأ في العلانية بما كثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في العلانية سمعة فالمهر والمذكور عند العقد في السر فاما إذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح مختصر الطحاوي على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ان المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه غير انه اذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر الاول وان كان من جنسه فيقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة وكشيع الاسلام رحمه الله تعالى انهما اذا اتفقا في السر بألف وأظهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت به في العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جسد فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا أن يقوم للزوج بينة على ما دعي هكذا في الذخيرة

(الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه) لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والاقبال القيمة كذا في المحيط \* وكذلك لو وهبت العين الموهوبة للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيتها كذا في الظهيرية \* ولو استحق نصف الدار الموهوبة ان شأت أخذت الباقي ونصف القيمة وان شأت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأته على أيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بالقيمة لها فليس لها ان تاخذ الاب واذا ملكه الزوج في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها أو يجوز نصف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة والتسليم اليها كذا في الظهيرية \* ولو تزوجها على عبد الغير أو على عبد نفسه ثم استحق تجب قيمة العبدان لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليم عينه كذا في العنانية

(الفصل العاشر في هبة المهر) للمرأة ان تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها ولم يدخل وليس لاحد من اوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي \* وليس للاب ان يهب مهر ابنته عند عامة العلماء كذا في البدائع \* وللمولى ان يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وأم ولدته وأما المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي \* امرأة الميت اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجية \* ولو وهبت من ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان ~~ه~~ كذا في التتارخانية \* فان تزوجها على ألف فقبضتها ووهبتها ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بمائة ومائة وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لم يدم تعينها فان لم تقبض الا ألف حتى وهبتها ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهم ما على صاحبه بشيء ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الا ألف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهم بشيء على صاحبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف كذا في الهداية في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولو دفع الا ألف كلها اليها ثم اختلعت فيه بألف قبل أن يدخل بها يرجع عليها في القياس بمائة ومائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ما يتعين بالتعين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم

يرجع

نزل من الصفا بقول اللهم  
 استعملني لستك وسنة نبئك  
 ووفقي على ملتك وملة  
 رسولك وأعزني من مضلات  
 الفتن برحمتك يا أرحم  
 الراحمين ويقول في بطن  
 الوادي في سعيه رب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك  
 أنت الاعز الاكرم واهدني  
 للتي هي أقسوم ونجني من  
 حر جهنم فانك تعلم ولأعلم  
 ثم يصعد المروة وينظر إلى  
 البيت فيقول مثل ما قال على  
 الصفا ويقول أيضا على  
 الصفا والمروة اللهم اعصمني  
 على دينك وطواعيتك  
 وطواعية رسولك وجنبي  
 معاصيك اللهم اذهب بتي  
 للإسلام فلا تنزعني  
 ولا تنزعني منه حتى توفي  
 عليه اللهم يسر لي اليسرى  
 وجنبي اليسرى واغفر لي  
 في الآخرة والأولى اللهم  
 أعني ولا تن علي وانصرني  
 ولا تنصر علي واجعل لي لك  
 شاكر اذا كرا واهبا أو اها  
 منيبا تقبل توبتي واغسل  
 حوبتي واهد قلبي وسدد  
 لساني فاذا كان يوم التروية  
 وذهب إلى منى ودخل منى  
 يقول هذا منى وهو عماد اللتنا

(الفصل الحادي عشر في منع المرأة تنسبها معمرها أو التأجيل في المهر وما يعلق بهما) في كل موضع دخل  
بها أو وصحت الخلوقة وتأكّد كل المهر ولو أريد أن تنفع نفسها لاستيفاء المجلّ لها ذلك عنده خلافاً لها وما كذا  
لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوّع عنده إلا إذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك  
بالاجماع وكذا إذا دخل بها وهي صغيرة أو مكروهة أو مجنونة فلا بدّ حسب ما حتى يوفى لها المجلّ كذا في  
العتاية \* ولو دخل الزوج بها أو خلا بها برضاها فلها أن تنفع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر  
على جواب الكتاب والمجلّ في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ  
الامام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي  
منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا في المحيط \* وإذا أوفاهما مهرها  
نقلها إلى حيث شاء وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمان ساوان أو فاهها المهر ولكن  
ينقلها إلى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها من القرية إلى المصر ومن القرية إلى القرية كذا في  
الكتاب \* ونوع بنته البكر البالغة فأراد أبوها التحول إلى بلد آخر بعالمه فله أن يحملها معه وإن كره الزوج ذلك  
ذالم يكن أعطاهما المهر وإن كان قد أعطاهما المهر فليس له ذلك إلا برضا الزوج كذا في المحيط \* فإن أعطاهما  
المهر إلا درهم أو بعدا فلها أن تنفعه عن نفسها وليس لها استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج \* صغيرة  
زوجت فذهبت إلى زوجها قبل قبض الصداق كان له أن يمسكها ما قبل السكاح أن يردّها إلى منزله  
ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها إلى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا زوج الم  
فت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها إلى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وتردّ إلى بيتها  
كذا في التبنيس والمزید ولا يشترط إحضار المرأة لاستيفاء الأب مهر بنته ولو طالب الزوج الأب بتسليم المرأة

١٠٢١

وللؤمنين والمؤمنات ولكن عامة دعائه يعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لاله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله محله  
الدين ولو كرم المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف اليه عباد الله هم وهذا مقام المستجير العائذ بك من النار فاجري من  
النار بعقولك وأدخاني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني الاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى تقبضي وأنا عليه ووفقي لما فترضت  
علي وأعني على طلب رضاك وأدام حقل (٣١٨) واجعلني من أعظم عبادك نصيبا من خير تقسمه في هذه المعيشة بين عبادك

فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت  
في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بأن يعطيه كقبلا بالمهر وبأمر الزوج بدفع المهر  
اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكوفة والبنات بالبصرة لا يكاف الاب بنقل البنات الى الكوفة ولكن  
يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي \* وان  
ينوا قدر المهر لم يجز ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة الى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المهر للمحل  
هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلا ولا يقدر بالبيع ولا بالنسب وانما ينظر الى المتعارف وان  
شرطوا في العقد بمجعل كل المهر بمجعل الكل مجعلا وترك العرف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باعها بالمهر  
متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا قبضت المهر فاذا هو  
زوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل به برضاها ثم وجدت المهر  
المقبوض زوفاً وما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع  
نفسها منه كذا في المحيط \* في المنتقى إذا كان المهر حلالا فاحالت عليه غريمها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه  
حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمهر على غريم له على أن أبرأته من المهر في الاستحسان ليس  
لها أن يدخل بها حتى تأخذ المهر كذا في الذخيرة \* وإذا كان المهر مؤجلا فاعلموا ما في الاجل ليس لها  
أن تمنع نفسها بالتسوف في المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البسداء \* تزوج امرأة  
على ألف سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان شرط الزوج الدخول بها في  
العقد قبل السنة فله ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا في جواهر الاطلاعي \* وان لم يشترط قال محمد  
رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ فخر الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس  
له ذلك وبه كان يفتي الصمد الشافعي كذا في الخلاصة \* ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل انفاء المهر صح  
الشرط ولو كان المهر مؤجلا ثم جعل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا في العتاسية \* ولو كان  
بعضه عاجلا وبعضه مؤجلا فاستوفت العاجل وكذلك لو أجلته بعد انقضاء مهلة لم يمتنع ليس لها أن تجلس  
نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تجلس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضيان \* ولو قال نصفه مجعلا ونصفه مؤجلا كجرت العادة في ديارنا ولم يذكر الوقت للمؤجل  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويتبع ذلك على وقت وقوع  
الفرقة بالموت أو بالطلاق وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا في البسداء \* لا خلاف  
لاحد أن تأجيل المهر الى غاية معلومة فهو مشرأ سنة صحيح وان كان الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ  
ففيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت ألا يرى أن  
تأجيل البعض صحيح وان لم يصح على غاية معلومة كذا في المحيط \* وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو  
راجعها لا يتأجل كذا في الامام الاستاذ كذا في الخلاصة \* ولو ارتدت واله اذ بالله تعالى ثم أسلمت  
وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بيقية المهر فيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط \* في المنتقى ولو تزوج  
امرأة على ثوب موصوف الى أجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا  
في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلة فأعطاها قفحة

اله الحزين نور تهدي به  
أورجته تنشرها أورزق  
بسطه أو ضربت كفسه أو  
بلاه تدفعه أو فتنة تصرفها  
اللهم آمين روعتي واستر  
عورتي وأقلني عثرتي واقض  
عني ديوني واغفر لي ولوالدي  
وقرأتي وأحبي اللهم انك  
دعوت الى الحج ووعدت  
المغفرة على شهود مناسكك  
وقد أحبتك ولكل وفد  
جائزة فاجعل جائزتي من  
موقفي هذا أن تغفر لي ذنوبي  
ويؤتني في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار وإذا فاض من عرفات  
الى المزدلفة يقول لاله الا  
الله اكبر الحمد لله الذي  
لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك  
في الملك اللهم اليك أفضت  
ومن عذابك أشفقت واليك  
رغبت ومنك رعبت فاقبل  
نسكي واحسبني وأعظم  
أجري وزدني التقوى وسلم  
ديني وزدني علما وحلما وإذا  
أتى المزدلفة يقول اللهم  
هذا جمع أسألك أن ترزقني  
فيه جوامع الخير كله اللهم  
رب المشعر الحرام ورب  
الركن والمقام ورب البلد  
الحرام ورب المسجد الحرام  
ورب الحل والحرام أسألك

ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم أسألك نور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمي وتجمع علي الهدي أمرى  
ويجعل التقوى زادى وذخري والجنة مأبى وهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة ما من خير كله أعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله  
اللهم حرّم لحمي وعظمي وشعبي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا أرحم الراحمين واذا ربي الجبار يكبر مع كل حسنة ويقول اللهم اجعله  
جبارا وروادنا مغفورا وسعيا مشكورا واذا وجهه هديه للذبح يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من

المشركين ان صلاحي ونسكي ومحباي ومحباي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليه اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضل وجودك يا أكرم الأكرمين ويقول عند الخلق اللهم ببارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها تورا أو يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب الماء اللهم اني أسألك رزقا واسعا (٣١٩)

يا أرحم الراحمين اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا وبذلك واذ اوقف الى الملتزم بقرينه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل يسألك بذلك من فضلك ومغفرتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجت وبك أمنت وعليك توكلت ولك أسالت ويا ذا أريدت فتقبل نسكي واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستملي في طاعتك أبدا ما بقيتني وأعذني من النار اللهم اني أستودعك ديني وأمانتي وخواتمي على فاحفظها عني وعلى كل مؤمن ومؤمنة أجمع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من ينك وارزقني العود اليه وأحسن أوبى حتى تبلغني أجلي وأكفني مؤنتي وموتة عيالي وجميع خلقك آيرون نائبون عابدون ساجدون ولرب حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا أتى المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم سلم يأتينا

الذي كان لها أن لا تقبل القيمة وان لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة كذا في التظهيرية \* رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدحها ما يسر له والبقية الى سنة كان الالف كله الى سنة الا أن تقم المرأة البينة انه يسر له منها شي أو كله فتأخذه كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة تزوجت بنتا وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فان كانت الام وصيتها فلها أن تطالب أمها بالصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الام وكذا في غير الاب والجد من الاولياء رجل قبض مهر ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرذائيا ان كانت المرأة بكر لم يصدق الا بينة وان كانت نيبا صدق كذا في محيط الدرر في باب انكاح الصغرى والصغيرة وللاب والجد والقاضي قبض صداق البكر الصغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نمت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصى بذلك على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الاب انه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا لانه صدقه الا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا في العتبية في الفصل الثاني فمن لا يجوز نكاحها بالحرمة وغيرها من كتاب النكاح \* رجل تزوج بالغة ودفع الى أبيها مهر ماضية فلما بلغها الخبر قالت لا أرضى بما فعل الاب فهذا على وجهين أما ان كان ذلك في بلد يجزى التعارف بدفع الضيعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف في الوجه الاول لم يجز بكرة كانت أو نيبا وفي الوجه الثاني جاز اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فأخذ الاب مكان المهر المسمى ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد يجزى التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمته لم يجز وان كان في بلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بالمهر بأضعاف قيمته جاز صغرة لا يستمتع بها زوجها فللاب أن يطالب الزوج بمهرها كذا في القنيس والمزبد

(الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لحددهما كان القول قوله مع البين على دعوى الاختراف قال الزوج المورأته وقالت هي ألفتان ومهر مثلها ألف وأقل كان القول قوله مع البين بالله ما تزوجها بألفي درهم فان نكل ثابت الزيادة وان حلف لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قوله مع البين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت ثبتت الألف وان حلفت فلها ألفتان ألف بالتسمية لاختيار الزوج فيها ألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أذى من الاراهم وان شاء من الذنانية وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا يقضى بينهما الزوجون كن مهر مثلها ألفا وخمسة مائة ألفا فان نكل الزوج لزمه ألفتان بطريق التسمية وان نكلت هي يقضى بألف وان حلفا جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة يحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى ان التحالف في فصل واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لحددهما أما اذا كان مهر المثل شاهدا لحددهما كان القول قول من شهد له مهر المثل مع عينه ولا يثبتان وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وذكر الكرخي اذا لم تكن له مائة مائة ما يثبتان أو لا فذا حلفا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما

بالسكنة والوقار والهبة والاجلال لانهم محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ونزول الملائكة ألف ملك يحفرون بالقبر الى قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظلل ورب الارضين وما أقطن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخبرائها وخبر ما فيها او نعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي أبواب

رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك وابتغي رضاك ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وإن أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه الصلاة بالناس يأتي المنبر عن يساره ثابت موضوع فيصلي خلف التابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا صلى ركعتين بقصد القبر على سكينته وقار و فراغ قلب من أمور الدنيا وبذهب إلى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع (٣٣٠) رخامة يضاهي ركة في حائط القبر ويكون فوق رأسه قنديل كبير معلق فإذا وقف

هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونجحت الأمة وجاهدت في أمر الله حتى قبضك الله تعالى جديدا محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلي الله عليك أفضل الصلاة وأزكها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأعطه الدرجة والوسيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقاء يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ويدعو صاحبه أي بكر وعمر رضي الله عنهما فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها لمساواة في الآثار الصلاة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد قالوا ليس

الله تعالى قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي وهو الأصح هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وإن كان المهر دينام موصوف في الذمة بأن تزوجها على مكيل موصوف أو موزون موصوف أو مذكور موصوف فاختلاف في قدر الكيل والوزن والذرع فهو ولا اختلاف في قدر الدراهم والدنانير وإن كان الاختلاف في جنس المسمى بأن قال الزوج تزوجتك على عبد وقالت على جارية أو قال الزوج تزوجتك على كترشيرة وقالت على كرخطة أو على ثياب هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو في نوعه كالتركي مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالجودة مع الرداءة فلا اختلاف فيه كالاختلاف في العينين إلا الدراهم والدنانير فإن الاختلاف فيهما كالاختلاف في ألف والالفين لأن كل واحد من الخنسين والتوعين والموصوفين لا يملك إلا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فإنها ما وان كنا خنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جعلنا كنس واحد لأن مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير فإزاء أن يستحق مائة دينار من غير ترارض هذا إذا كان المهر دينافا ما إذا كان عينا فإن اختلاف قدره فإن كان مما يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على طعام بعينه فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط أنه كثر وقالت المرأة تزوجتني عليه بشرط أنه كثران فهو مثل الاختلاف في ألف والالفين وإن كان مما لا يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلاف فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط أنه ثمانية أذرع فقالت أنه عشرة أذرع لا يتماثلان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وإن اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بأن قال الزوج تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في ألف والالفين إلا في فصل واحد وهو ما إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما إذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع \* ولو أنهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوه أفهل عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع إذا في شرح الطحاوي \* ولو قال تزوجتك على عبدى الأسود وقيمة ألف وقدمات في يدى وقالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمته ألفا درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتماثلان إن كان مهر المثل بين الدعويين ولو تزوجها على كثر بعينه فهلك فاختلاف في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بعينه أو نفقة فضة بعينها أو أوبريق فضة بعينه فهلك فاختلاف في الذرع أو الوصف أو الوزن في كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضا بعد الهلاك كذا في المحيط \* ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا فالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر إلى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرية \* ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على أمي هذه وعي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة ونعتق الأمة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام بالمرأة وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب فإن أقامت أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب والأم ونصف فهم ما جبهما مهرها ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح

في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء عاجز وما ذكرنا من الأدعية بعضها مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين فالتبرك بهم يكون أقرب إلى القبول وعليه بقرائة كتاب الله تعالى مادام راكبا وبالتسليم مادام عاملا وبالادعاء ما كان خاليا والحمد لله رب العالمين (كتاب النكاح) قال رضي الله عنه أبواب النكاح ثمانية أبواب (الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح) وأنه يشتمل على فصول ثلاثة (الفصل الأول في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح)

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كل على وجه الخبر عن الماضي نحو أن تقول المرأة زوجت نفسي منك بكذا بحضور من الشهود فيقول الرجل قبلت أو يكون على وجه الاستقبال بأن يقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت أو يكون بلفظة الأمر بأن يقول الرجل للمرأة أزوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة زوجت وكما ينعقد العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يشككون بقله كافي الإيعان عندنا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الأمة يفيد ملك النكاح (٣٣١) في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند

الشهود تصدقت بنفسي عليك ووهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك أو قال لها الرجل ملكي نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بنت نفسي منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الأب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت أجبك نفسي أو أعرنك أو أحللتك أو أقرضتك أو أودعتك أو ورهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا وبشبهه ولو قالت أعرنك نفسي بكذا فقال قبلت أو استأجرت لا يكون نكاحا وقال الكرخي رحمه الله تعالى يكون نكاحا ولو قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا ولو قالت المرأة لرجل تزوجتني على ألف فقال الرجل أجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

بمائة دينار ثم إن المرأة وهو عبد للزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبتها فإن القاضي يبطل القضاء الأول ويقضى بأن الأب هو المهر ولو كان الزوج يدعي أنه تزوجها على أبيها أو صدقه الأب في ذلك فأقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الأب والزوج وجعل الأب صداقا وأعتقه من ماله أو جعل ولاه لها ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أبها حرة آمن مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اختلفا بعد الطلاق فإن كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وإن كان قبل الدخول به أو قبل الخلوة فإن كان المهر دينيا فاختلاف في ألف والالفين فالقول قول الزوج وينصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكي الإجماع وقال نصف الالف في قولهم وذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى مئة مثلها والقول قول الزوج في الزيادة على مئة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الأول وقيل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وإنما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في ألف والالفين فلا وجه لتكثير المتبعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة فإن قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومتعة مثلها عشرون وإن كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والجارية فلها المتعة الآن يرضى الزوج أن يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع \* ولو كان الاختلاف في أصل المسمى بأن نهأ أحدهما وأدعاه الآخر يجب مهر المثل وهو ذبا بالاتفاق كذا في التبيين \* ولا يراد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص مما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي لها كذا في البحر الرائق \* ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول تجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وإن كان الاختلاف بعد موت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياته ما حال قيام النكاح في الأصل أو في المقدار كذا في الإيضاح شرح الكنت \* وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكروه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولا تستكر تفسير أحدهما أن يدعي أنه تزوجها بأقل من عشرة دونه أخذ بعض مشايخنا والثاني أن يدعي أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر وبه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط \* وإن وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضيخان \* وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله إذا لم تسلم المرأة نفسها فإن سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فإنه لا يحكم مهر المثل لأننا علمنا المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تقر بما استعملت والاقضية عليك بالمتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي \* إذا مات الزوجان وقد سمى لهما مهرًا ثبت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلورثتهان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج مات أولا وعلم أنه ماما نامعا ولم تعلم الأولية وأما إذا علم أنهما ماتا أولا فيقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير \* ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاص \* ولو أبرأت زوجها

(٤١ - فتاوى أول) يكون نكاحا وعنه أيضا إذا قال الرجل لابي البنت زوجتني ابتك فقال أبو البنت زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبين ما إذا قال زوجتني ابتك فقال أبو البنت زوجت أو فعلت فإنه يكون نكاحا قال لأن قوله زوجتني استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجتني لأنه توكل إذا طلب الرجل من امرأته أن تقول ووهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو بمنزلة ما لو قال أبو البنت ووهبت منك تقدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذلك لو قالت المرأة

فدبت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغريمي الفارسية دختر خویش را مرا ادا دی فقال دادم لا يكون نكاحا وكذا الوقال  
لامرأة مرا باش أو مرا باشیدی فقالت باشیدی لا يكون نكاحا حتى يقول بذير فتم ولو قال مرا باشیدی بزنی فقالت باشیدی لم يكن نكاحا  
رجل قال أين زن منست بمحضر من الشهود فقالت المرأة أين شوی منست ولم يكن بينهما نكاح اختلاف المشايخ فيه \* ذكر البيهقي رحمه  
الله تعالى في كتابه رجل وامراة ليس (٣٣٣) بينهما نكاح اتفاقا أن يقرأ بالنكاح فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن أمر

من تقدم ولم يتقدم وكذلك في  
البيع اذا أقرابيع لم يكن  
ثم أجاز لم يجز \* وذكر في صلح  
الاصل رجل ادعى على  
امراة نكاحا فجحدت  
فصلحها على مائة درهم على  
ان تقر له بالنكاح فأقرت له  
بالنكاح جازا لقرار قال  
لانها تزعم انها زوجت  
نفسها منه ابتداء بمائة درهم  
وهذا بخلاف ما اذا ادعت  
المرأة الخلع على زوجها فجحد  
ثم صلحها الزوج على مائة  
درهم على ان تبرأ من  
الدعوى فانه لا يجوز وذكر  
في النوازل رجل وامراة  
أقرا بين يدي الشهود  
بالفارسية مازن وشوئيم  
لا ينعقد النكاح بينهما  
وكذا الوقال لامرأة هذه  
امراة وقالت هي هذا  
زوجي لا يكون نكاحا وان  
قال لهما الشهود رضى أو  
أجرتا فاشا الارضين أو أجرتا  
لم يكن نكاحا لان الاجازة  
تنفيذ العقد وليست بانشاء  
ولو قال الشهود جحدت لهما هذا  
نكاحا فقالا نعم كان نكاحا  
لان الجحد عبارة عن الانشاء  
وقال مولانا رضي الله عنه  
وينبغي أن يكون الجواب  
على التفصيل ان أقرا بعد

من مهرها أو وهبته اياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأتني في مرضي ووتها وانكرا الزوج فالقول قوله  
كذا في التبيين \* امرأة ادعت على زوجها بعد موته ان لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قوله الى  
تمام مهرها لمها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* قال هشام سألت محمد بن ادرجه  
الله تعالى عن امرأة ادعت ان هذا الرجل تزوجها بالنكوة منذ سنة على القين وآقامت على ذلك بينة وآقام  
الزوج بينة فانه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة المرأة قلت وان كان معها ولد لا كثر من  
سنتين قال وان كان كذا في الذخيرة \* الزوج اذا ادعى ان يكتب خط المهر ولا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير  
واله قد بالدرهم تجب الدرهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضي الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى  
أما القاضي فيجبره على الدنانير الا اذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التارخانية ومن بعث الى امرأته شيئا  
فقال هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهيال كل كالشواو اللحم المطبوخ والفواكه التي  
لا تبقى فاد القول قوله اياه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيا لاد كل كالعسل والسمن والجوز واللوز وهكذا  
في التبيين \* وذكر الفقيه أبو الوليث الخنزار أن القول قوله في متاع لم يكن واجبا على الزوج كالخلف والملاحة  
ونحوه وفي متاع كان واجبا عليه كالخمار والدرع ومتاع الليل فليس له ان يحتسب من المهر كذا في  
محيط السرخسي \* ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهرها لانه يسع  
بالمهر ولا يتغير به الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكالا ترجع ولو قالت هي من المهر  
وقال هو هدية فان كان من جنس المهر فالقول قوله وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين  
\* أعطاهامالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الا أن تقيم هي البينة كذا في فتح القدير  
\* رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا  
كان القول قول الزوج مع يمينه فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانهم لم يرض بكونه  
مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكالا كان شيا أمثليار دت على الزوج مثل ذلك  
وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكالا ترجع على  
الزوج بشئ وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال  
الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيان \* سئل علي بن أحمد عن أرسل الى أهله خطيبته  
دنانير ثم اتخذوا له ثوبا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول  
الباعث قيل له لو دفع اليهم دنانير فقال انفقوا البعض الى أجرة لحائك والبعض الى غن الشاة للشراو البعض  
الى الجوزقة (١) كما هو العادة ثم فعلوا ذلك فزفت اليه ثم بعد ذلك يدعى أن يبعث الدنانير لاجل المهر يقبل قوله  
قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لانه خطيبته وبعث اليها درهم  
ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه  
وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا يرجع الى بيانه وسئل والدي عن بعث الى الخطيبه سكر او جوزا  
ولو زاولا غيرهما ثم بداهم فتركوا المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال ان  
فرق ذلك على الناس باذن المدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأن له في ذلك فانه ذلك كذا في التارخانية \*

(١) قوله الى الجوزقة في القاموس جوزق القطن بالفتح معرب

ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقرت المرأة أنه زوجها وأقرا الرجل انه امرأته يكون ذلك نكاحا وتضمن تزوج  
أقراهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرا بعد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل  
لامرأته لست لي بأمرأة وبوي به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بأمرأة لاني قد طلقتك ولو قال لم أكن أتزوجها ونوي به الطلاق  
لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه \* رجل قال لبلانة أو اختلعة راجعتك على كذا بمحضر من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر



مأثراً لولا لم يكن نكاحاً وهكذا ذكر الحالم رحمه الله تعالى في المتن وكذا لو قالت المباشرة لجهر رددت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم إذا قال للبائنة أو المختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقلت بكون نكاحاً ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقلت المرأة رضيت لا يكون نكاحاً \* رجل قال لا تزوج ابنتك مني بألف درهم فقال أبو البنت بمحض من الشهود ادفعها وأذهب بها حيث شئت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون (٣٣٣) ذلك نكاحاً أبو الصغير إذا قال بين يدي الشهود شهدوا أني قد

تزوج امرأته وبعث إليهما هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضاً ثم زفت إليه ثم فارقها وقال انما بعثت إليك عارية وأراد أن يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول له في الحكم وإذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط \* قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ان صرححت حين بعثت أنما عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضاً كان ذلك حجة منها وبطلت نيتها كذا في فتاوى قاضيان \* في الحجة ولو أرسل إلى المرأة فخرقة مسكاً أو طيباً ثم قال كان من المهر فالقول قوله \* وفي الحساوي فإن وجهت هي إليه عوضاً لذلك الطيب وحسبت أن زوجها وجهه الطيب إليها هدية فلما ظهر الخلاف أردت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائماً يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهراً وان كان هالكاً وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فحينئذ يصير قيمته قصاصاً بغيرها كذا في التتارخانية \* امرأة ماتت فالتحذت أمها ما تمنا وبعثت إلى أم المرأة بقرة فذبحت البقرة وأنفذتها في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفاقاً بعث إليها لتذبح وتطعم من اجتماع عند هافي المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفاقاً بعث إليها وذكروا القيمة كان له أن يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع عيبتها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع التوازل بعث إلى امرأته أيام العيد دراهم فقال (٢) عدي أو قال سيم شكر ثم ادعى أنه من المهر لا يصدق كذا في المحيط

\* (الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) \* رجل قال لامرأة كلمتزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم تزوجها أو لا وقع عليها طلاق واحد ولو لم يمتد نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فلهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالزوج فوجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانياً وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق به قب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقاً بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عتته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحه ولو قال كلمتزوجتك فانت طالق ثلاث فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة باتت منب بثلاث وعليه خمسة مهر ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر ونصف \* واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول

ترجمة

(٢) عدي أو حق حلاوة

من الشهود وزوجت من نفسي امرأة جعلت أمرها في النكاح يدي على كذا من الصداق وهو كلف المرأة فانه يجوز هذا النكاح وقال شمس الأعمى علواني رحمه الله تعالى هذا على قول الخصاص أما على قول مشايخنا ومشايعهم لا يجوز ما لم يذكروا مهرها ونسبها ثم قال شمس الأعمى السرخسي رحمه الله تعالى وان خصا فكل كبير في العلم يجوز الا فتداهمه وذكر أيضاً الحالم رحمه الله تعالى في المتن كما قال الخصاص رحمه الله تعالى جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت معروفة بالاسم

الآخر امرأتها بزوجها فزوجها وغلط في اسم أبيه لا ينقض النكاح اذا كانت غائبة \* رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينقض النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة وهذا مآثر الى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جازا النكاح \* رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز \* رجل له ابنتان اسم (٣٣٤) الكبرى منهما عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح على

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليهما الاستقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطالبة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل واذا كانت امة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني واذا تزوجت المرأة من غير كف فدخل بها ارفع الولي الامر الى القاضي وفرق بينهما ولو وجب المهر والعلة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لهما مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى رجل تزوج صغيرة تزوجها وليها ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة قبلت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة تكا حاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة تكا حاسدا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ جارية ابنة أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في النكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية الاصل ان الوطئ متى حصل عقيب شبهة الملك مرارا لم يجب الامهر واحد لان الوطئ الثاني صادم ملكه \* ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطء مهر على حدة لان كل وطء صادم ملك الغير ولو وطئ الابن جارية الاب مرارا وقد ادى الشبهة فعليه بكل وطء مهر وكذا لو وطئ جارية امرأته ولو وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد ولو وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطء نصف مهر ولو وطئ مكاتبته منه وبين غيره مرارا فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه بكل وطء نصف المهر وذلك كله للمكاتبه رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا في محيط السرخسي \* اذا قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق حين أخلوبك أو قال اذا خلوت بك فخلاها وجامعها فعليه مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا أثر للخلوة في هذه الصورة لان المهر انما يتأكل بالخلوة اذا كان في امة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر واذا قال لا يجنبية اذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلاها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول اذا كان الدخول بعد الخلوة ساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الامهر واحد كذا في المحيط \* ولو وطئ المغتنة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنها لم تقع فهذا ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن أن الطلقات واقعة لم يكن ظن أن وطأها حلال فهذا الظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر كذا في الخلاصة \* اذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد وان استحققت نصفها كان عليه نصف المهر المستحق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وطئ منكوحته مرارا ثم ظهر أنه حلف بطلاقها

فاطمة جاز النكاح على الصغيرة ولو قال زوجتك ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا ذكر واني النكاح اسم رجل غائب وكنية أبيه ولم يذكر واسم أسمان كان الزوج حاضرا وأشاروا اليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده قال والاحتياط ان ينسب الى المله أيضا قبل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لانه لا يتم من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا ذكر الزوج اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود انه أراد تلك المرأة يجوز النكاح \* الوكيل بالنكاح من قبل الرجل اذا قال لا بى البنت وهبت اقلك منى فقال الاب وهبت فقال الوكيل محببها قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه أضمر ذلك ولم يصرح قالوا ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب أيضا على وجه

الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاهما على وجه العقد لم يعد العقد لو كمل وفي الجامع الصغير رجل بعث يلزمه أقواما الى والد امرأته الخطبة فقال أو البنت زوجت ذكرانه لا يكون نكاحا لانهم سمعوا جميعا امرأته بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم ففي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج حاضر حينئذ يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لان الناس يريدون بهذا ان يباشره قد أحدهم أيهم كان وعن أبي حنيفة السفيكردي رحمه الله تعالى رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنة فقال أو البنت

وهبتا منك فقال أبو الغلام قبلت كانت منك وكحة لابي الغلام ولو قال والد البنت لابي الغلام وهبتا لك فقال أبو الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معني قوله وهبتا لك أي لاجلك ونظر هذا ما قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة ذكر الناطق رحمه الله تعالى رجل قال لا خير جئتكم خاطبا ابتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا امرأه قالت لرجل جعلت نفسي لك بألف درهم بمحض من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا \* رجل قال لامرأة بمحض من الشهود (٣٣٥) خويشتن بن دادى ولم يقل برفى دادى

فقلت دادى ولم يقل دادى أو قيل لرجل في نكاح امرأه أو ابن نكاح بذرفتي فقال بذرفت ولم يقل بذرفت قالوا يجوز ذلك وكذا الورعي بين رجلين مقدمات في بيع فقال البائع بعت هذا العبد بألف درهم وقال المشتري اشتريت جازوا لم يقل البائع بعت منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويشتن خريدم أو فروختي فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم تقل المرأة خويشتن خريدم أنزول لم يقل الزوج فروخت رجل أراد أن يزوج لابنه الصغيرة امرأه صغيرة فقال أبو الصغيرة زوجت ابنتي من ابتك فقال أبو الصغيرة قبلت جازوا لم يقل قبلت لا ينف لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال \* رجل خطب لابن الصغيرة امرأة فلما اجتمعا للعقد قال أبو البنت بالفارسية تراددم برفى أين دختر بزر درهم فقال أبو الابن بذرفت يجوز النكاح لا لان الابن أضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال لغيره جئتكم خاطبا ابتك أو قال جئت زوجتي ابتك أو قال

بلمزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأه وهي نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروان كانت بكر او اقضها بمهر مثلها وكذا لو كانت أمة ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كانت بكر او اقضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا في فتاوى قاضيان \* الصبي اذا زنى بصبيته فعليه المهر وان أقر بذلك لا مهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغه فأنه يذهب عذرتها ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعت الى نفسه فلا مهر عليه والصبي اذا دعت صبيته الى نفسها وأذهب عذرتها فعليه المهر لان امرأها لم يصح في اسقاط حقه بالمخلاف البالغة والامة اذا دعت صبيته فأنزى بها الزمة المهر لان امرأها لم يصح في حق المولى كذا في المحيط \* والمراد من المهر العقر وتفسير العقر الواجب بالطول في بعض المواضع وتفسيره قال الشيخ الامام نجيب الدين سالت القاضي الامام الاسدي عني عن ذلك بالفتوى فكاتب هو العقر انه ينظر بكم تستأجر الزنى لو كان حلالا لا يجب ذلك القدر كذا نقل عن مشايخنا كذا في الخلاصة \* وفي الحجة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو على ذلك الحال ثم أتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجته وتنفى قال محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان أوله وآخره حلالا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا خرج ثم أدخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه ولو كان الطلاق رجعا على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراجعا وان قال لانه بعد التقاء الختانين أنت حرة ثم أتم الجماع لا عقروا عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا خرج بعد العتق ثم أدخل كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تزوج امرأة وتزوج ابنتها فزفت امرأة كل واحد منهما الى الآخر فوطئ على التعاقب فعلى الواطئ الاول جيع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الاخير مهر امرأته فان وطئها معا فلا شيء على واحد منهما - ما لا امرأته رجل وابنه تزوجا جنيتين وزفت كل واحدة منهما الى زوج صاحبة فوطئ كل واحد منهما عقر التي وطئها وليس على كل واحد منهما مهر امرأته أخوان تزوج أحدهما امرأة والاخر أمة فزفت كل واحدة منهما الى غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بابت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما امرأته نصف مهرها وعليه لاقى وطئها عقرها وليس لاحدهما أن يتزوج امرأته بعد ذلك ولزوج الام أن يتزوج البنت التي وطئها وليس لزوجة البنت أن يتزوج الام وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة فالحكم لا يختلف كذا في الظهيرية \* رجل زفت ابنة غير امرأته فوطئ الزمة مهر مثلها ولا يرجع على الزاف فان كانت أم امرأته حرمت المرأة وللزوجة نصف المهر قبل الدخول زفت امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه وجب على الابن مهر المثل ولو قبلها بشهوة لعمده الفساد يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه لا مهر على الابن وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض وهب من مريض جاريته ووطئها الموهوب له وعقرها مائة وقيمة اثلثة ثم وهب الموهوب له من الواهب ثم مات من مرضهما فلا عقر على الموهوب له قال محمد رحمه الله تعالى في مريض وهب جاريته من رجل ثم وطئها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقر عليه ولو قطع الواهب

جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك أو قال ملكت منك فهو نكاح لازم \* وأما انعقاد النكاح بالوصية ان قال أبو البنت أو صيت ابنتي لك الآن بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال أو صيت لك ابنتي بمحض مني لم يكن نكاحا ولو قال أو صيت ابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولا فظة الامر في النكاح لايجاب وقد كرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلقك كان تاما وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره اكفل لي بنفسك هذا أو قال اكفل لي بعماليه فقال تكفلت بك الكفالة وكنا

لو قال هل هذا العبد قال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلك وكذا لو قال البائع للبائع المشتري أعتقت  
 البعير فقال أعتقت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تم الاقالة وان لم يقل قبلك وكذا لو قال الرجل تصدقت  
 بهذا عليك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه أبرأني فقال أبرأت يتم الإبراء ولو قال صاحب  
 الدين لمديونه ابتداء أبرأتك من الدين (٣٣٦) الذي على عليك صح من غير قبول لكن لورد المديون يبطل أبرأؤه وإبراء الكفيل لا يرتد

بإردوكذا لو كالة لا يحتاج  
 إلى القبول ويبطل بالرد  
 والاقراء لا يحتاج إلى القبول  
 ويبطل بالرد ولو وقف  
 أرضاً على رجل ونسبه فقال  
 الموقوف عليه لا أقبل  
 اختلافوا فيه قال هلال  
 رحمه الله تعالى يبطل الوقف  
 وقال الانصاري رحمه الله  
 تعالى يصح الوقف ولا يبطل  
 بالرد قبول النكاح يكون  
 في المجلس بمنزلة قبول البيع  
 \* رجل قال بمحضرة الشاهدين

تزوجت فلانة قبلها  
 بمحضرة الشاهدين فقبلت لم  
 يجز في قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله تعالى  
 ولو أرسل الرجل رسولا إليها  
 أو كتب إليها كتاباً في  
 تزوجتك على كذا فقبلت  
 بمحضرة الشاهدين ان معها  
 كلام الرسول أو قرأ الكتاب  
 عليها فقبلت جاز وان لم  
 يسمعها كلام الرسول أو لم  
 يقرأ الكتاب عليها فقبلت  
 لا يجوز وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى يجوز ذلك  
 ولا ينقصد النكاح بلفظة  
 المتعة وهي باطلة عندنا  
 لا تفيد الحل خلافاً لابن  
 عباس ومالك رضي الله  
 تعالى عنهما وتفسيرها أن  
 يقول الرجل لامرأة أمتعت بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع عليها اطلاق ولا بلاء ولا  
 ظهار ولا يرتد أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك متعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينقضه النكاح ويلغو قوله  
 متعة ولو قال تزوجتك شهراً فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحاً وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويبطل الشرط كما لو تزوجها  
 بشرط ابن بطلتها بعشر شهري يجوز النكاح ويبطل الشرط وكذا لو قال بعنتك هذا بكذا تلحقه جازاً بالبيع ويبطل الشرط وقال الحسن بن

يدها فلا شيء عليه خلاف الصحيح اذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي \* مريض  
 وهب جاريته لانسائه وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة  
 لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية \* في نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 رجل غصب امرأته وجامعها فيما دون الفرج وجاءت بولده فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيباً فلا مهر  
 عليه كذا في التتارخانية  
 (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) زوج ابنته الصغيرة وهي بكر أو محضونة رجل أو ضمن  
 عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو وليها ان كانت أهلاً لذلك ويرجع الولي بعد  
 الاداء على الزوج ان ضمن بأمره هكذا في التبيين \* زوج ابنته من رجل على ألف درهم وأشهد على نفسه انه  
 زوج فلانة من فلان بألف درهم على ان ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله  
 على الزوج والاب ضامن عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثه كان للاب أو لورثته أن  
 يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط \* واذا زوج ابنه الصغیر امرأته ضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته  
 جازاً اذا قبلت المرأة لضمانيها وانما أتى الاب ذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن عما أدى  
 استحساناً الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة \* ثم للمرأة أن تطالب الولي بالمهر  
 وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أهلها شاعت كذا في التبيين \* اذا ضمن الأجنبي بأمر  
 الاب يرجع وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدي فالمهر أو بالخيار ان شاءت أخذت  
 من الابن وان شاعت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى  
 كذا في الخلاصة \* فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا خلاصاً في أدب القاضي  
 أنه لا يكون متبرعاً عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة  
 \* وفي البقالى اذا قال الاب أشهدوا بأنني قد زوجت ابنتي فلانة لم يلزمه إلا أن يؤدي فيكون صله عند أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو كان الابن كبيراً وضمن الاب عنه بغير أمره في صحته ثم مات  
 الاب وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالصبيان في ذلك كذا في فتاوى  
 قاضيان \* هذا كله اذا حصل الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه  
 قصد به هذا الضمان اتصال النفع الى الوارث والمريض محجور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة \* واذا خطبها  
 وضمن لها المهر وقال أمر في الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر  
 بالضمان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من أهل الضمان واذا أدى الضمان رجع بذلك على  
 الزوج وان كذبه في الامر بالضمان وصدقه في الرسالة صح النكاح وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول  
 لا في حق المرسل حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالصدق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى  
 وان كذبه في الرسالة والامر بالضمان ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب  
 الرسول بالمهر وبعدها تختلف الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان المرأة  
 تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر فقبل  
 في المسئلة روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة

يقول الرجل لامرأة أمتعت بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع عليها اطلاق ولا بلاء ولا  
 ظهار ولا يرتد أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك متعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينقضه النكاح ويلغو قوله  
 متعة ولو قال تزوجتك شهراً فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحاً وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويبطل الشرط كما لو تزوجها  
 بشرط ابن بطلتها بعشر شهري يجوز النكاح ويبطل الشرط وكذا لو قال بعنتك هذا بكذا تلحقه جازاً بالبيع ويبطل الشرط وقال الحسن بن

زياد رجه الله تعالى ان ذكر او قنلا يعي شان أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه تأيد معنى وان ذكر او قنلا يعي شان أكثر من ذلك لا يصح لانه  
وقت وعندنا الكل سواء رجل تزوج امرأة بلفظ العربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو تزوجت المرأة نفسها بذلك ان علمنا ان هذا اللفظ ينقد  
به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرفا معنى اللفظ ولم يعلمنا ان هذا اللفظ ينقده النكاح فهذا جهل مسائل الطلاق والعناق  
والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعناق (٣٣٧) والتدبير واقع في الحكم ذكر في  
عناق الاصل في باب التدبير

واذا عرف الجواب في الطلاق  
والعناق ينبغي أن يكون  
النكاح كذلك لان العلم  
بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل  
القصد فلا يشترط فيما  
يستوى فيه الحدو الهزل  
بخلاف البيع ونحو ذلك  
وأما في الخلع اذا قلن الرجل  
امرأته اختلعت نفسي  
منك عهري ونفقة عدني  
فقلت ذلك اختلفت المشايخ  
فيه قال بعضهم اذا لم تعرف  
معنى اللفظ أو لم تعلم ان هذا  
لفظ الخلع فيما بين الناس  
لا يصح الخلع وهو الصحيح  
قال مولانا رضي الله تعالى  
عنه فيبغي أن يقع الطلاق  
ولا يبرأ الزوج عن المهر  
ونفقة العدة كالوخلع  
امرأته الصغيرة فقبلت فانه  
يقع الطلاق ولا يسقط المهر  
والنفقة وكذا اذا قلن ان  
تبرئ زوجهما عن المهر بالعربية  
وكذا السيدون اذا قلن رب  
الدين لفظه الابراء لا يبرأ \*  
رجل قال لامرأة تزوجتك  
على كذا من الدراهم بمحض  
من الشهود فقلت قبلت  
النكاح ولا أقبل المهر أو  
قال رجل لرجل تزوجتك  
ابقي على كذا قال الزوج

كذا في المحيط \* ولو قال لم يأمرني الزوج بشي لكنني أزوجه منه وأضمن المهر وله ان يجبر ففعلت وأنكر  
الزوج الرسالة بطل ذلك كله كذا في العتبية في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمة \* والوكيل بالتزويج اذا  
ضمن لها المهر وأدى ان كان بأمره يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالنكاح  
(الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرثي) ما صلح مهر في نكاح المسلمين فانه يصلح مهر في نكاح  
أهل الذمة وما لا يصلح مهر في نكاح المسلمين لا يصلح مهر في نكاحهم أيضا لان الحر والخير كذا في  
البدائع \* ولو نكح ذمي ذمية عينة أو دم أو نكحها بغير مهر ما نفيها أو سكتا عنه وذلك العقد جائز عندهم  
فوطئت أو طاعت قبل الوطء أو مات الذي عنها المهر لها في صورتين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا  
في العيني شرح الكنز \* سواء أسلم أو رفع أحدهما الأمر النساء أو ترافعا وهذا اذا لم يدسوا به المثل بالنفي  
هكذا في فتح القدير \* وكذا الحر يان ان تعاد على ميتة أو دم أو على أن لا مهر لها في دار الحرب لا مهر لها  
بالانفاق بين أصحابنا الثلاثة كذا في العيني شرح الكنز \* سواء أسلم أو ترافعا هكذا في فتح القدير \* فان  
تزوج ذمي ذمية على خرا أو خنزير ثم أسلم أو أسلم أحدهما فان كان الخمر أو الخنزير بعينه ولم تقبض فليس  
لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة  
رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى اهما مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال محمد رجه الله  
تعالى لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير عينه ولا خلاف في أن الخمر أو الخنزير اذا كان ديني في الذمة ليس لها  
غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع  
\* ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف المعين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي غير المعين في الخمر لها  
نصف القيمة أو في الخنزير لها المنة كذا في الكافي  
(الفصل السادس عشر في جهاز البنت) لو جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه  
الفتوى \* ولو أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوج أن يسترده لانه رشوة كذا في البحر الرائق \* واذا بعث  
الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها دياريا فلما زفت اليه أراد أن يسترد من المرأة الديار ليس له  
ذلك اذا بعث اليها على جهة التملك كذا في الفصول العمانية \* جهز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها  
ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهزني به أو قال الزوج ذلك بعد موتها قال قولها  
دون الاب وجكي عن علي السعدي ان قول قول الاب وذ كرمته السر خسي وأخذ به بعض المشايخ وقال  
في الواقيات ان كان العرف ظاهر اتمت له في الجهار كافي ديار فاقالة قول قول الزوج وان كان مشتركا قال قول  
قول الاب كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد رجه الله تعالى وهذا التفصيل هو المختار لانتوى كذا في النهر  
الفائق \* واذا كان القول للزوج وأقام الاب بينة قبلت بينته والبينة الصحيحة أن يشهد عند التسليم الى  
المرأة في انما سلبت هذه الاشياء بطريق العارية أو بكتب نسخة معاومة وتشهد الابنة على اقرارها أن  
جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء الا احتياط كذا في البحر الرائق  
\* ولو تزوج ابنته البالغة وجهازها بأمته معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد وزوجها من آخر فليس لها  
مطالبة الاب بذلك الجهار ولو كان لها على أبيها دين فجهازها أبوها ثم قال جهزتها بدينها على وقالت بمالك  
قال قول للاب ولودفع الى أم ولد شيئا اتخذته جهازا لبنت ففعلت وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها لم يسلمها

قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو باطل ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح على ما سمي من المهر  
وذ كرفي للنتقي عبد تزوج امرأة على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى فقال أجب: كاح ولا أجبر على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل  
من مهر المثل ومن قيمته يباع فيه وذ كرفي الجامع مثل ذلك فقال أمة تزوجت بزوجان المولى على ما تقي درهم فبلغ المولى فقال أجزت النكاح  
على حسين دينار ورضي به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس برد للنكاح بل هو رد للتمتع به لا يكون رد للنكاح لان النكاح

نصفه بدون التسمية بخلاف أن يبقى بمون التسمية رجل قال لامرأة بمحضرة الشاهد من تزوجتك على كذا أن أجاز أني أؤرضي فقالت قبلت  
لا يصح لأنه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجتك على أني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لأنه لا يعلق النكاح بالشرط بل  
بإثبات النكاح وشرط الخيار في شرط الخيار \* رجل تزوج امرأة على أنه متى فاذا هو قروي يجوز النكاح إن كان كفوا ولا خيار لها \*  
رجل طلب من امرأة نكاحا بمحضرة من (٣٣٨) الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لي زوج فقالت المرأة إن لم يكن لي زوج

أبوها صغيرة نسجت جهازا لجمال أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فانت أمها فسلم أبوها جميع الجهاز  
إليها فليس لأخوتها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من أربعم كان  
يشتريه أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة ولو دفعت الأم في تجهيزها بنتها أشياء من أمتعة  
الأب بمحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت إلى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته وكذا لو أنفقت الأم في  
جهازها ما هو معتاد للأب ساكت لا تضمن هكذا في القنية \* تزوجها وأعطاه ثلاثمائة ألف دينار بدست  
بيمان (١) وهي بنت موسر ولم يعطها الأب جهازا أفقي إلا ما جمال الدين وصاحب المحيط بأنه يتمكن من  
مطالبة الجهاز من الأب على قدر العرف والعادة وإن لم يجهز له طلب دست بيمان قال وهذا اختيار الأئمة غر  
رجلا وقال أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأرد عليك دست بيمان كذا دينار فاخذت دست بيمان وأعطاه  
بلا جهاز لا رواية فيه الآن صدر الإسلام برهان الأئمة ومشايخ بخاري أجابوا أنه إن لم يجهزها يسترد ما زاد  
على دست بيمان مثلها وقد راجعنا دست بيمان صدر الإسلام وعماد الدين النسفي لكل دينار من دست  
بيمان ثلاثمائة دينار وأربعة دنانير من الجهاز فإن لم يفعل هذا القدر استرد منه دست بيمان وقال الإمام  
المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود كذا في الوجيز لا كدوى  
\* رجل جهز لابنته له فمات قبل التسليم إليها وطلب ببقية الورثة نصيبهم من الجهاز فإن كانت الابنة بالغة وقت  
التجهيز فلباق الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح لأنها إذا كانت بالغة ولم يسلم إليها لا يصح القبض والملك  
يختلف ما إذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقين لأنها إذا كانت صغيرة كان الأب قابضاً لها كذا في جواهر  
الفتاوى \* امرأة دفعت متاعها إلى الزوج وقالت (٢) أين رافروش ودر كفتداني خرج كن ففعل هل  
عليه قيمته لها ثم كذا في فتاوى الخجندی \* رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت  
عدها فلما انقضت عدها أبت أن تتزوج إن شرط في الاتفاق الزوج يرجع عليهم بما أنفق زوجت نفسها  
أم لا ذكره الصدر الشهيد \* والصحيح أنه لا يرجع لزوجت نفسها وإن لم يشترط سكن أنفق على هذا الطمع  
اختلاف المشايخ فيه والأصح أنه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى \* وقال الشيخ الإمام  
الاسم تادرجه الله تعالى الأصح أنه يرجع زوجت نفسها أم لا تزوج لأنما وشوة وهكذا اختياره في المحيط  
\* وهذا إذا دفع الدراهم إليها التسقي على نفسها أما إذا أكلت معه لا يرجع عليها بشئ ولو عمل في كرم رجل  
على طمع أن يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بأجر المثل شرط الزوج أم لا إذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال  
الاسم تادرجه الله تعالى الأصح أنه لا يرجع كذا في الخلاصة \* رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى  
إن كنت تنقد المهر إلى ستة أشهر أو إلى سنة أو زوجها منك ثم إن الرجل بعد ذلك بعث بها إلى بيت الأب  
ولم يقدر على أن ينقد المهر فزوج بنته منه هل له أن يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك  
يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فأما الهالك والمستهلك فلا شئ له من ذلك امرأة لها بمالك قالت  
لزوجها أنفق عليهم من ميري ففعل فقالت لا أحسب من مهرى لأنك استخدمتهم قال أبو القاسم ما أنفق

فقد زوجت نفسها منك  
وقبل الزوج ولم يكن لها  
زوج قالوا يجوز هذا النكاح  
لأن التعليق بشرط كائن  
تخير \* جنيان صغيران قال  
أب أحدهما لأب الآخر  
بمحضرة من الشهود زوجت  
ابنتي هذه من ابنتك هذا  
وقبل الآخر ثم ظهر أن  
الجارية كانت غلاما والغلام  
كان جارية قال النكاح  
جائز وهو نظير ما ذكرنا إذا  
جعل لرجل في عقد النكاح  
نفسه محلا للنكاح \* ولا  
ينعقد النكاح بلفظة الأقاله  
ولا بلفظة الخلع والصلح  
ولا بلفظة البراءة ولو أضاف  
النكاح إلى نصف المرأة  
فيه روايتان والصحيح أنه  
لا يصح لاجتماع ماوجب  
الحل والحرم في ذات واحدة  
فتخرج الحرمه وينعقد  
النكاح بلفظ واحد إذا  
كان العاقد وليا للصغيرين  
بأن كل جسدًا له ما أو  
عمالهما فقال زوجت فلانة  
من فلان وكذا لو قال الرجل  
زوجت بنتي فلانة ابن أخي  
فلان وكذا القاضي إذا  
قال زوجت هذه الصغيرة  
من هذا الصغير والمولى إذا  
زوج أمتة من عبده الصغير

ترجمة  
(١) دست بيمان هو ما يعطيه الزوج للعروس على سبيل الهدية ومعه بدست بيمان (٢) بع هذا وأصرفه  
في لوازم البيت

والمعتق إذا زوج معتقه الصغير وكذا لو كان الواحد وكيلًا من الجانبين أو وليًا من جانب واحد وكذا لو كان  
أولى من جانب واحد أو أصلاً من جانب فيقول زوجت ابنة عمي فلان من نفسي أو يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان  
وكيلًا من قبل المرأة تزوج موكلته من نفسه أو كانت المرأة وكيلًا لرجل فيقول زوجت نفسي فلان في هذه المسائل ينعقد النكاح  
بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد يجبًا وقبولاً وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى هذا إذا ذكر لفظها هو أصل في ذلك

أما إذا ذكر لفظاً هو نكاحاً بلغة لا يكتفى بلفظ واحد وصورة ذلك إذا تزوج امرأة من نفسها قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتفى بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وإن قال تزوجت فلانة جاز لأنه في التزويج أصيل \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأة زوجتي نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله واخشي فقالت قد فعلت كأن جازاً عن محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك \* وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوفاً على إجازة الولي إن كان عقداً يملكه الولي كالأول (٣٣٩) تزوج الصبي أمته ينعقد ويتوقف على إجازة الولي إذا قال الرجل

لامرأة تزوجتك بألف إن رضى فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي إن كان فلان حاضراً في المجلس ورضي جازاً استحسننا وإن كان غائباً لم يجز وإن رضى بعد ذلك

\* (فصل في النكاح على الشرط) \*

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسهل كرمحمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يدها بعد عشرة أيام إن النكاح جازاً والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن استبدت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازاً النكاح ويقع الطلاق

عليهم بالمعروف يكون مهراً كذا في فتاوى قاضيان

\* (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في منافع البيت) قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في منافع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت القرعة بفعل من الزوج أو من المرأة فيكون للنساء عادة كالدرع والتمار والمغازل والهندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل إلا أن يقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدم والفرش والسداة والثور فهو للرجل إلا أن يقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منهما وما كان من منافع التجارة والرجل معروف بتلك فهو للرجل كذا في المحيط \* وإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً لم يجز أن يأخذوا أو يكتسبا كان المتاع كله للعرة فهما أيهما كان وقالان كان المملوك محجوراً فكذلك وإن كان مأذوناً أو مكتسباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهو لأموالهما مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم سواء كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كانا مملوكين أو مكتسبين فالقول في المتاع على ما وصف كذا في المحيط \* ولا فرق في هذه الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج جرة في عيال أحدان كان الابن في عيال الأب أو الأب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه للذي يعول كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فتتاع النسوة ينهن على السواء وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين زوجها على ما وصفت ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط \* ولو أقرت المرأة بمتاع أنها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وإن اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يدعى كل واحد أنه له فالقول للزوج فإن أقامت البينة أو أقامت بقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة أن الدار لها وإن الرجل عيدها أو أقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمر أنه تزوجها بألف درهم دفع إليها ولم يقيم بينة أنه حرقه بقضى بالدار للرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وإن أقام البينة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا في منافع من متاع النساء أو أقاما البينة يقضى به للزوج كذا في المحيط \* إذا غزلت المرأة قطن زوجها اختلفا في الغزل قبل القرعة أو بعده فإن أذن لها بالغزل بان قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فإذا كررها أجر أمعلوماً كان لها ذلك وإن ذكر أجر المجعول أو شرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها وإن اختلفا في الأجر فقالت غزلت باجر وقال بغير أجر فالقول للزوج مع عينه ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها وإن اختلفا فقال أذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع عينه ولو قال اغزليه

(٤٣ - فتاوى أول) ويكون الأمر يدها لأن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة بصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يدي فكيف يصير مفوضاً بعد النكاح وكذا المولى إذا تزوج أمته من عبدهما بدأ العبد فقال زوجتي أمتك هذه على ألف على أن أمرها يدي فكيف طلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يدي للمولى ولو ابتدأ

المولى فقال الزوج جئتكم أمي على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويصكون الأمر بيد المولى وعن هذا قالوا مطلقا الثلاث إذا أرادت أن تزوج المحلل وتخاف أن لا يطلقها فالحيلة لها في ذلك أن تقول زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيكون الأمر بيد العبد لنكاح تطلق نفسها متى شئت أو يقول المحلل تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك إلى عشرة أيام أو على أن أمرك (٣٣٠) يديك بعد ما تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد من المرأة قبلت تطلق بعد

ليكون الغزل لنا فالغزل له ولها أجزا المثل ولو قال اغزليه ولم يرد عليه فالغزل له وإن نهى عنها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجهما وإن اختلعا فقل صاحب القطن غزرت باذني وقالت غزرت بغير ذلك فالقول قوله وإن جل قطننا إلى يمينه ولم يقل شيئا فغزرت له وإن كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن وإن لم يكن يبيع القطن إن كان الزوج يدعي الأذن كان القول قوله كالموطئ طعنا من اللحم الذي جاء به فإن الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلعا في الكسب فقل للمرأة دفعت إلى الخائف لينسجها باذني وقالت دفعت بغير ذلك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نكاح فتاوى أبي الليث أمر أم غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكسب وبشترتيان باليمن أمتعة لحاجة يمين ما واتخذ بعض الكسب ثياب البيت فجمع ذلك من الكسب وما اشترى به للرجل إلا الأشياء التي اشترى الزوج لها أو علم عاقبانه اشترى لها فقل للمرأة ذلك وفي بيع فتاوى أبي الليث رجل كان يدفع إلى امرأته ما تحتاج إليه وكان يدفع اليها أحيانا دراهم ويقول اشترى بها قطننا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم تباع وتشتري بيمينها أمتعة البيت كانت الأمتعة لها كذا في الذخيرة غزرت القطن بأمم الزوج لتجعل لمن يدي لا فانت قبل النسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على أمر أنه ينفق عليها وبشترى لها من الخوزقة فهي تغزلها ويدفع الرجل غزلها إلى الخائف فينسجها أو بائنه وقعت الفرقة فإن كان نسجها لباع أو يتخذ الثياب له فهي له وإن كان لها فهي لها كذا في القنية

### (الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه)

إذا وقع النكاح فاسدا فترق القاضى بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عتة وإن كان قد دخل بها فلا إلا لاقع مسمى لها ومن مهر مثلها إن كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى فلهامهر المثل بالغا ما بلغ وتجب العتة ويعتبر الجناح في القبل حتى يصير مستوفيا للعتة وعليه وتعتبر العتة من حين يترق بينهما عند علمنا الثلاثة كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كخليت سبيلا أو تركتكم ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أمالوا أنكر وقال أيضا ذهبي وتزوجي كان متاركة لكن لا ينقص من عدد الطلاق وبعد محجى \* أحدهما إلى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا تنفذ إلا بالقول ولكل فسحة بغير محضر صاحبه وبعد لا إلا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* وعلم غير المتاركة بشرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنفذ عتتها كذا في القنية \* والصحيح أن علمها بالمتاركة لا يشترط كالأبشتر في الطلاق \* وعدة الوفاة لا تنجب في النكاح الفاسد ولا تنفذ وإن صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث كذا في التبيين \* والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا بان مسأمتها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الأم كذا في الخلاصة به الحرا إذا اشترى امرأته يفسد النكاح بخلاف العبد المأذون إذا اشترى امرأته كذا في السراجية \* وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير

عشرة أيام ويصبر الأمر يسدها وكذا لو قال العبد مولاه إذا تزوجتها فأمرها بذلك أبدأ ثم تزوجها يكون الأمر بيد المولى ولا يمكنه إخراجها أبدا \* أمر أمه أطلقها زوجها فأرادت أن تزوجها الزوج فقال الزوج لا أتزوجك حتى تبينني مالك على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم إن تزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى الهبة باطلة وفي بالشرط أول يف لانها جعلت المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف رحمه الله تعالى تصح الهبة تزوجها أول يتزوجها وسأق نظير هذا في كتاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى إذا تزوج امرأة على أن يأتي بعدها لا أتق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها وعنه إذا تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لأن المهر لا يقابل البكارة لأنها لا تنسخ بعقد النكاح \* رجل تزوج أممها فغير على أن كل ولد تلده فهو سرهم

محصنا

النكاح والشرط لأنه لو لم يكن الشرط يكون الولد رقيقا فكان الشرط مفيدا \* رجل تزوج امرأة على أن يدرهم

ان كانت جيلة وعلى ألف ان كانت قبيلة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جيلة كان المهر ألفي درهم وان كانت قبيلة كان المهر ألفا لأنه لا خطر في التسمية لأنها إما أن تكون قبيلة أو جيلة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف ان أقامها وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها فان الشرط الثاني لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وحوده وقت العقد فلا تصح التسمية



الآن هذا المعنى يشكل بملو تزوجها على أنفسهم ان لم يكن له امر أو على ألقين ان كان له امر أو فان ثمة لايصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الشرط ثابتا وقت العقد امر أو تطلقها تزوجها ثلاثا فالتزويج با رجل على قصد التحليل اختلف الروايات فيه والحاصل انه اذا تزوجت ومن قصدهما التحليل الا انهما لم يشترطا ذلك حالت للاول وان شرطا لاحلال في القول وتزويجها على ذلك صح النكاح وتحل للاول في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويكره ذلك للاول (٣٣١) والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(فصل في شرائط النكاح)

هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بغير الشهادة بشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود بشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادته الفاسقين والاعمى والمجنون ونور رجل واحد ائتين ولا ينقضي به امة المراتين بغير رجل ولا يشهدا له عدين والمجنونين والاعمى والمجنونين اذا لم يكن معهما رجل ولا يشهدا التائمين اذا لم يسمعا كلام العاقلين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويحوز نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما القول الثاني ويصح

(الباب التاسع في نكاح الرقيق)

(۱) مطلب غاب زوجها افتزوجت بغيره

نكاح أهل الزمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع  
أحد الشاهدين كلامهما ولم يسمع الشاهد الآخر لا يجوز فان أعاد القطة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول العقد  
الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضور رجلين أحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع في أذن الأصم أو صاح رجل  
آخر لا يجوز حتى يوجدهما معا (٣٣٣) وذكر القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى في شرح السيران النكاح يصح

بحضرة الاصحين وان لم يسمع  
لان الشرط حضرة الشهود  
دون السماع وعامة المشايخ  
قالوا لا يجوز بشرط السماع  
وذكر أيضا القدوري  
رحمه الله تعالى شرط سماع  
الشاهدين فان سمع كلام  
العاقدين ولم يعرفا تفسيره  
قبل بأنه يصح والتظاهر  
خلافه وعن محمد رحمه  
الله تعالى اذا تزوج امرأة  
بحضرة تركيين أو هنديين  
لم يعرفا كلام العاقدين قال  
ان أمكنهما أن يعبرا معا  
جاز والا فلا وفي المنتقى  
اذا تزوج امرأة بشهادة  
الشاهدين فسمع أحد  
الشاهدين ولم يسمع الآخر  
ثم أعاد على الذي لم يسمع  
قال النكاح جائز استحسانا  
اذا كان المجلس واحدا وان  
اختلف المجلس لا يجوز  
قال الحاكم أبو الفضل  
رحمه الله تعالى حكى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى انه  
لا يجوز حتى يسمع معا  
ولانصر عن أصحابنا رحمه  
الله تعالى في النكاح  
بشهادة الاخرين اما على  
قول القاضي الامام علي  
السغدري رحمه الله تعالى  
لا شك انه ينفقد لان عنده

والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا زوجهما المولى بغير إذنهما توقف على إجازتهما فان أدب المال واعتقا  
لا يعتبر رأيهما مادام صغيرين بل يتفرده المولى أو الولي هكذا في التبيين \* ولورضيت المسكينة الصغيرة قبل  
الاداء ثم عتقت لا خيار لها للحال لانها صغيرة وله اخبار العتق اذا بلغت كذا في الكافي \* ولو أن هذه المسكينة  
لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردت في الرق بطل النكاح حتى لو أجازته لم تعمل إجازته ولو كان مكان  
المسكينة مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأته بغير رضاه ثم عجز وردت رقيا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على  
إجازة المولى كذا في المحيط \* والاذن بالنكاح يتناول الفاسد أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا  
يتناول الا الصحيح كذا في التبيين \* فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم أراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا  
ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع \* واذا أذن  
لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأته نكاحا فاسدا ودخل به الزمة المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أذن له بنكاح فاسدا ودخل به الزمة المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في  
البدائع \* وأذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأتين في عقدة لم يجز تزوج واحدة منهما الا اذا اقترن به  
ما يدل على التميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما شئت من خفيتهن ثم يتزوج ثنتين فان قال المولى  
عنت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط \* ولو تزوج العبد والامة بغير إذن المولى ثم أجاز قبل الدخول  
أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتائية \* كل  
ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء  
كانت الامة قنة أو مدبرة أو أم ولد الا المسكينة والمعنة بعضهما فان المهر لهما كذا في البدائع \* زوج امرته  
أو تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في التمرناشي \* اذا تزوج امرته ثم أعنتها ثم زاد الزوج  
في مهرها فالزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها  
وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للثبتي كذا في المحيط \* اذا تزوج العبد بغير إذن المولى وقال له المولى طلقها  
رجعية يكون إجازة كذا في التبيين \* ولو قال له المولى طلقها أو قال له فارقها لم يكن إجازة كذا في البدائع  
\* ثم الاصل فيه ان أذن السيد يثبت بالتصريح كقوله أجزت أو رضيت به أو أذنت فيه ويثبت أيضا  
بالدلالة قولاً أو فعلاً مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا  
بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئا آمنه بخلاف الهدية قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه  
الاقوال إجازة والاوّل اختياراً في الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيد الا اذا علم انه قاله على وجه الاستعزاء  
والاذن في النكاح لا يكون إجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز استحسانا كالعبد اذا زوجه فصولي فاذن له  
مولاه في التزويج فجاز ما صنع الفصولي كذا في التبيين \* نكحت أمة بغير إذن مولاه على مائة درهم فقال  
المولى للزوج أجزت على ان تزيد لي خمسين درهم ما أوى الزوج ذلك فليس هذا بإجازة ورد للمولى أن يجيز  
وكذا لو قال لا أجزت حتى تزيد لي خمسين أو لا يزيد خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال  
لا أجزه ولكن زد لي خمسين أو قال لا أجز النكاح وأجزه ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الاوّل  
ولو قال أجزت بخمسين دينار ورضي الزوج صح النكاح بخمسين ديناراً كذا في الكافي \* قال الزوج  
للعتقة لك خمسون درهم ما على ان تختاري لزم العقد ولا شيء لها ولو قال اختاري ولك خمسون زيادة على

صدائق

الشرط حضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين

ينبغي أن يصح وان لم يكن أهلاً لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها أو بشهادة ابنه من غيره يجوز وان  
تزوجها بشهادة ابنه من غيرها في ظاهر الرواية يجوز وفي المنتقى انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الابنان  
بحد الاب والمرأة تدهي جازت شهادة الابن وان ادعى الاب والمرأة تجحد لا تقبل شهادة ابنه وان كان النكاح بشهادة ابنه من غيره

ثم تجاهد ان ادعت الام لا تقبل شهادة بنينا وان جحدت والزوج يدعي جازت شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة بنينهما فاجب ما جحد  
لا تقبل شهادة الابن وان اذنا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنته جاز النكاح فان تجاهد ابعد ذلك وشهد الانسان عند جحد الزوج ودعوى  
الاب ان كانت صغيرة لا تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وجحد الاب جحد الزوج  
لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وقال محمد رجه (٣٣٣) الله تعالى تقبل ولزوج ابنته الكبيرة

بشهادة ابنته فجحدت الرضا  
وادعى الاب لا تقبل شهادة  
الابن على الرضا فالخامس  
ان الشهادة لا ختمها وعلى  
اخيها يجوز وشهادتهما  
على أبيهما فيما يجحد الاب  
مقبولة وان شهدا ليهما  
فيما يدعي الاب فان كان  
للأب فيه منفعة نحو ان  
يشهد بعقد له تعلق  
حقوقه بالأب لا تقبل وان  
لم يكن للأب فيه منفعة الا  
ان الأب يدعي لا تقبل  
شهادة ابنته في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
فيل هو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وأصل  
المسئلة رجل قال لعبد ان  
ملك فلان فانت حرف شهد  
ان فلان ان اباهما كالم عبد  
فان كان الاب يجحد جازت  
شهادتهما وان كان الاب  
يدعي لا تقبل في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لانه  
يعتبر الدعوى وعلى قول  
محمد رحمه الله تعالى تقبل  
لانه يعتبر منفعة الوالدين  
قبول شهادة الولد \* وشهادة  
الانسان فيما يباشره مبرودة  
بالاجماع سواء باشره نفسه  
أو لغيره وهو خصم في ذلك  
أولم يكن فلا يجوز شهادة

صدائق محبت وتجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي \* ولو تزجت بغير شهود حتى أجاز للمولى  
بمحضرهم لا يصح كذا في الكافي \* الاب والجدة والوصى وانفاضي والمكاتب والشركاء المتفاوضين علىكون  
تزوج الامه ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشركاء شركة عنان  
لا يملكون تزويج الامه عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولو زوج الاب أو الوصى أمة الصبي من  
عبد لا يجوز كذا في الخلاصة \* واذا تزوج أمته من عبده لا مهر لها عليه كذا في المحيط \* زوج أمته من  
عبد على أن أمرها يده ان ابتدأ المولى فقال زوجتها منك على أن أمرها يدي أطلقها كلاً أريد وقبل  
العبد صح وصار لامر يده وان ابتدأ العبد وقال زوجني أمتك على أن أمرها يدي أطلقها كلاً أريد  
فزوجها لم يصح الامر يده كذا في الوجيز للكردي \* ولو زوج الاب جارية ابنته من عبده جاز عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لفرجه الله تعالى لانه لا يتعلق المهر برقة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك  
الاب كذا في محيط السرخسي \* واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بغير إذن المولى ثم  
طلقها فلا ناقب لاجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص  
من عدد الطلاق ولو وظفها بعد الطلاق يلزمه الحد فان أجاز للمولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل اجازته  
وان أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يستزوجها ولم أفرق بينهما ما ان فعل كذا في المحيط  
\* ولو زوج أحد المولين أمته ودخل بها الزوج فلا أثر للنقض فان نقض فله نصف مهر المثل وللزوج  
الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية \* مجهولة النسب أقربت بالرق لا بالزوج وقال  
الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العتائية \* أمة تزوجت بلا إذن المولى فباعها  
فأجاز للمشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والافلان الحل البات اذا طرأ على الموقوف أبطله  
حتى لو كان المشتري ممن لا يعمل له وطؤها يجوز مطلقاً كذا في الوجيز للكردي \* وكذا المكاتبه اذا تزوجت  
بغير إذن المولى فمات المولى فجاز الوارث نكاحها صح اجازته كذا في فتاوى قاضيان \* ويجوز نكاح  
المكاتب باذن الوارث كذا في العتائية \* اذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته  
أمة أو مدبرة أو أم ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد ولهن وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز  
وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلاً هذا اذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأة أما اذا أذن  
له أن يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته فتزوج امرأة حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح  
بقيته استحساناً كذا في المحيط \* هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر عما يتغابن فيه فان كان مما  
لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي \* واذا أمر مكاتبه  
أو مدبره أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة أو مكاتبه  
واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما يبعان في ذلك عبد تزوج حرة أو أمة أو مكاتبه أو أم  
ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجاز له أن يتزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد علمت  
اجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكاتبه لا تعمل اجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها الزمه  
الاقل من قيمتها من مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما أجاز للمولى النكاح يكون ذلك ديناً في

الوكيل بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا تزوج الموكله بحضورها أو بها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة نفسها بشهادة أبيها  
وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلاً بأن يزوج ابنته الصغيرة فتزوجها الوكيل بحضور الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على  
رجل وهو يجحد فأقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد أحدهما أنه تزوجها بالثمن وشهد الآخر أنه تزوجها بالثمن وخسمته والمرأة تدعي  
النكاح بالثمن وخسمته جازت شهادتهما ويقضى لها بالثمن ولو كان الزوج هو الذي يدعي والمرأة تجحد النكاح وشهد الشاهدان على هذا

الوجه لا قبل ثم ادعى الزوج ان اباه (ع ٣٣) زوجها في الصغر كان القول قول المرأة وان قامت المرأة البيعة انها كانت بنت عشرين  
 فبعد فاقامت شاهدان يقضي بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال أحدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم  
 يكن بشهود فالقول قول من يدعي النكاح بشهود وكذا لو اختلفا في العصمة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباه زوجها  
 وهي بالغة لم ترض وادعى الزوج ان اباه (ع ٣٣) زوجها في الصغر كان القول قول المرأة وان قامت المرأة البيعة انها كانت بنت عشرين

سنة وقت النكاح وأقام  
 الزوج البيعة انها كانت بنت  
 ثمان سنين كانت البيعة بينة  
 المرأة اذا زوج الرجل  
 ابنته بشهادة السكاري  
 وسمعوا كلام العاقدين  
 وعرفوا جاز النكاح وان كانوا  
 لا يدرون بعد زوال السكر  
 رجل تزوج امرأة شهادة  
 الله ورسوله كان باطلا لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
 الا بشهود وكل نكاح يكون  
 بشهادة الله وبعضهم جعلوا  
 ذلك كفرا لانه يعتقدان  
 الرسول صلى الله عليه وسلم  
 يعلم الغيب وهو كفر رجل  
 قال بين يدي الشهود تزوجت  
 هذه المرأة التي في هذا  
 البيت فقالت المرأة قبلت  
 فسمع الشهود كلامها ولم  
 يروا شخصها فان لم يكن في  
 البيت الا امرأة واحدة جاز  
 والا فلا وكذا لو كانت المرأة  
 رجلا فسمع الشهود كلامها  
 ولم يروا شخصها فهو على  
 هذا الوجه واذا اختلف  
 الزوجان فقال الرجل  
 تزوجتك وانما صغيرا غير اذن  
 الولي وقالت المرأة تزوجتني  
 بعد البلوغ كان القول قوله  
 ويقول القاضي اتخير هذا  
 العقد فان اجاز جاز وان رد  
 بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه أشهد عند العقد وانكر الموكل كان  
 القول قول الوكيل بالنكاح وثبت الحرمة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود اذا شهد الرجل على امرأته انها امته فلان المدعى فان  
 كان أو فاهما المر جازت شهادتهما والا فلا ومن شرائط النكاح الولي وهو شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في أهلية  
 الباطلة اذا زوجت نفسها بولي أو بغيره عن محمد رحمه الله تعالى ان نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه رحمه الله تعالى انه ان لم يكن لها

رقبته يباع فيما لا أن يفديه المولى وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح بواحد عزمه بعد العتق (١) وان  
 كان تزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد اجازة المولى النكاح لا يجب الا  
 المسمى وهو رقبة العبد للمولاهن وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح فكذلك الجواب لا يجب الا المسمى  
 وهو رقبة العبد للمولى بهض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط عبد  
 تزوج أمة بغير اذن المولى ثم تزوج حرقة فاجاز المولى نكاحهما جاز نكاح الحررة ولو تزوج حرقة ثم أمة وأجاز  
 نكاحهما جاز نكاح الحررة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة  
 فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة وان دخل بهن فسد نكاحهن كذا في الظهيرية  
 ولو تزوج بغير اذن سيده أمة ثم حرقة ثم أمة ثم أجاز السيد نكاحهن تجوز الامة الاخيرة ولو تزوج حرتين ودخل  
 باحدهما ثم تزوج أمة فاجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج أمتين  
 في عقدة ودخل باحدهما ثم تزوج حرتين في عقدة ودخل باحدهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقتين لم  
 يجوز نكاح شئ منهن كذا في محيط السرخسي عبد تزوج حرقة ثم حرقة ثم حرقة فاجاز المولى الكل جاز  
 نكاح الحرتين وان دخل بهن فسد نكاحهن فاسد عبد تزوج حرقة فقال العبد لم ياذن لي المولى وقد نقض  
 النكاح هو وقالت المرأة قد اذن يفرق بينهما الاقرار ان النكاح فاسد يلزمه كمال المهر ان كان دخل بها  
 ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة المدة كذا في الظهيرية وكذا اذا قالت لا أدري أذن أم لا كذا في  
 التتار خاتبة ناقلا عن جامع الجوامع ومن زوج عبدا ما أدوناه مسدينا امرأة أجاز والمرأة اسوة للقرامان  
 كل النكاح بمهر المثل أو أقل فلو زوجه ثم اباعا كثر طوبى بالزوجة بعد استيفاء القرماء كدين الصحة مع دين  
 المرض كذا في فتح القدير ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرق من قبل المولى قبل الدخول  
 كطرفة ترندأ وتقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمرناشي وكذا يسقط المهر لو أعتقها قبل الدخول  
 فاختارت الفرق ولو باعها او ذهب به المشتري من المصرا وغيبها بوضع لا يصل اليه الزوج تسقط المطالبة  
 بالمهر حتى لو أحضرها بعد فله المهر كذا في الصمرا لائق ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج  
 نصف المهر للمولى الاول كذا في التمرناشي ولو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو  
 قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم كذا في القباية ولو اشترى جارية ثم تزوجها قبل القبض ان تم البيع كان  
 النكاح جائزا وان انقض البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خذ لا فالمحمد رحمه الله تعالى  
 ويقول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى كذا في الظهيرية وحق المالك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء  
 حتى الاسترداد في البيع الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنته ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد  
 لابن لا يفسد النكاح حتى يستردا كذا في القباية ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا  
 نقضت عبدا بامه فقبضت بابع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو  
 تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجوز كذا في الكافي واذا اشترى المكاتب زوجته أو زوجة المولى لا يفسد  
 النكاح ولو اباعها ثم أراد ان يتزوجها لا يجوز وكذا الوصية لابن بنته فحق مكاتبه أو عبده الموصى بعقده  
 وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعق أحدهما غير معين تمنع فساد نكاح  
 (١) قوله بعد العتق طرف لقوله بواحد عزمه بقرينة قوله لا يفسد

ولي يجوز ان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جازوا ان رد بطل سواء كان الزوج كفاً أو لم يكن الا انه اذا كان كفاً كان للقاضي ان يجتد النكاح ولا تحل لزوجها من غير تجديد وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو أمها أو ابنتها عن غيرهما وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح بكراً كانت أو ثيباً زوجت نفسها كفاً أو غير كفاً لانه اذا لم يكن كفاً كان للادولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة (٣٣٥) رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان

كفاً وان لم يكن كفاً لا يجوز النكاح أصلاً واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية الحسن أقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سداد باب التزوج بغيرها من غير كفاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاحتياط ان يجعل العقد موقفاً على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفاً يصح فسخ الولي وان كان كفاً لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كفاً يصح طلاقه عليها وكذا الايام والظهار وان مات أحدهما توارثان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل ثلاثاً كره له ان

البنات في حق العبد الذي تحته ولو كانت تحتها بنتان لا رواية لهذا ولو أوصى له بزوجه لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين للبنات أو غيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العناية \* ومن زوج أمته لا يجب عليه تبويها فخدمه ويطؤها الزوج ان ظفر بها وكذا ان اشترط التوبة لا يجب عليه شيء لانه لا ينعقد العقد بان بواها ما به من زلاتها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التوبة فله ذلك فلو طلقها بان بواها بعد التوبة تجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعدها لا ترداد لا يجب والمكاتب في هذا كالحرة كذا في التبيين \* واذا زوج الرجل مدبرته أو أم ولد أو ابنتها مع زوجها ثم بدله أن يستخدمها ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا ينعقد ذلك من استخدامها كذا في المحيط \* وقد قالوا في الامه اذا بواها فكانت تخدم مولاه في بعض الاوقات من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد كذا في السراج الوهاج \* زوج أمته رجلاً فالاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي \* العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة أو برضا مولى امرأته الامه وفي الامه المملوكة بغير رضاها قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لاسقاط الحمل ما لم يستن شيء من خلقه وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً ثم اذا عزل وظهر به احبل هل يجوز نفقة قالوا ان لم يعد الى وطنها أو عاد بعد البول ولم ينزل جازله نفقة والا فلا كذا في التبيين \* لو أعتقت أمه أو مكاتبه خبرت ولوزوجها حراً كذا في الكنز \* ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين \* ثم الكلام في خيار العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت لا لا حتى دون الذكر (والثاني) ان خيار العتق لا يطل بالسكوت ويطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يطل بالقيام عن المجلس (والرابع) ان الجاهل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها ان قامت عن المجلس على ما علمه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخنا خرجهم الله تعالى خلافاً لما قاله القاضي الامام أبو الطاهر الدباس (والخامس) ان الفرقه بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط \* والعبد اذا تزوج بغير اذن مولاه ثم اعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فاجاز المشتري وكذلك لو اجاز وارثه بعد موته كذا في السراج الوهاج \* واذا زوجت الامه نفقة بغير اذن المولى وأجاز المهر للمولى أعتقها بعد ذلك أو لم يمتنعها والدخول حصل بعد الاعتاق أو قبله وان لم يجز حتى أعتقها جازا العقد ولا خيار لها الا انه ينظر ان لم يكن دخولها الزوج فالمهر لها وان كان دخولها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبة سواء وان كانت لها عصبة غير المولى فاذا اجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلهما خيار الادراك الا اذا كان محجراً العقد أباه أو أجدداً فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* فان كانت تزوجت بغير اذنه على ألف ومهر مثلها مائة قد دخل به الزوج ثم أعتقها مولاه فالمهر للمولى وان لم يدخل به فالمهر لها كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من الثلث جازا النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعاية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية \* أم ولد تزوجت بغير اذن مولاه ثم أعتقها مولاه أو مات عنها لم يدخل به الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل به اجاز كذا في الخلاصة \* ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك نحو

يتزوجها قبل التزوج بزوج آخر أو أجمعوا على انها لو أقرت بالنكاح صح اقرارها ومن شرائط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغة بكراً كانت أو ثيباً فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزواجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضاها ان ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها أزواجك جبراني أو بنى عني وهم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يهتق وان ذ كر الزوج والمهر في الاستمارة فسكت كان سكوتها رضاها وان ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا وان وهبها من رجل ودخل فله نكاحه لانها وضعت

بنكاح لا تسمية فيه وانما هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظة الهبة واجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينعقد نكاح الولي لانها ماضية بتسمية الولي فلا ينعقد نكاح الولي الا باجارة مستقبله وان زوجها الولي بغير استثمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا كالمواستأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج المهر جميعا فسكتت كان رضا وان ذكر الزوج (٣٣٩) ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستمرار قبل النكاح وان ذكر

المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح لان الزوج أصل بنها تسمى الرضا وان سمى الولي رجلا في الاستثمار قبل النكاح فقالت غيره أحب الى لم يكن ذلك اذنا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قوله اغيره أحب الى رد النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يبطل به النكاح المتعقد وقبل النكاح وقع الشك في انه قاده فلا ينعقد بالشك \* بكر زوجها ولها قبلها الخبر فصحكت كان ذلك رضا لان الضحك اشارة للسرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان أخذها السعال أو العطاس حين أخبرت فلما ذهب السعال أو العطاس قالت لا أرضى صهردها وكذا لو أحسنها ثم تركت فقالت لا أرضى صهر الرذلان السكوت كان من اضطرار ولو قال لها

الحرية اذا تزوجت ثم سئيت فأعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقها دار الحرب ثم سئيت اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار زوجها ثم تدمع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد واذا اختارت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها واجب المسمى لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أو لم يدخل بها كذا في المحط \* ولو أعتقها فصولي ثم زوجها ودفع المهر للمولى ثم أجاز للمولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها الفصولي ثم زوجها ثم أجاز للمولى البيع فله المشتري أن يحجز النكاح أو يفسخ كذا في العتبية \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامة في عتق الحرة رد النكاح الحر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو رد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بامة رجل بانه ثم قال لا حاجة لي في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح وفي المنتقى اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته بغير مهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها أن ترد العبد وان لم يكن دخل بها قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج أخته برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوجة بالغ عاقل خاطب عنه أو به أو أجني بغير أمره حتى يوقف النكاح على اجازة الزوج فأعتق المولى الامة قبل أن يحجز الزوج النكاح في النكاح كذلك موقوف على اجازة الزوج وأي من الامة أو الزوج شاء نقض هذا النكاح ثم نقض ما صحح وان لم يعلم به الزوج ولو أراد المولى أن ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر للمهر المعتقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وبقي المسئلة بحالها ثم ان الامة بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالين كذا في المحط \* وان زوجت الامة بغير الاذن ومن جانب الزوج فصولي فنقضت قبل اجازة الزوج به - ما عتق أو قبله لم يصح نقضها واذا عتقت وأجاز الزوج لا ينفذ الا باجارتها لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العتبية \* رجلان شهدا على رجل انه اعتق جاريته هذه وهو يمجده فقط القاضى بالعتق ثم رجع عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما الجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليهم ما يفرق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها اتقبل (١) ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يحجز كذا في الظهيرية \* تزوج أمة ابنه فولدت لم تصر أم ولد له وعليه المهر وعتق الولد على أخيه بالقرابة تزوج أمة أبيه فولدت لم تصر أم ولد له وعتق الولد على أبيه كذا في التمرناشي \* واذا استولنا ابنة نكاح فاسد أو وطء بشبهة فعندنا لا نصير أم ولد له كذا في المبسوط \*

(١) مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصراني بالنكاح

قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا أريد من زوجها قبلها الخبر فسكتت بآثار النكاح لان الرد قبل النكاح لا يدل على الزبد بعد لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لا أريد فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها أخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم تبدل حالها \* بالغت زوجها ولها قبلها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا يكون ردًا وقال بعضهم ان قلت لا أريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد الغلان وغيره

ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان أقواما يضطربونك فقلت أنا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فأبى ان يجبره نكاحه كان لها ذلك لان قولها أنا راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدير كلامها كله قال لها اذا أبيت فلانا فقد خطبك قوم آخرون فقالت أنا راضية بما تفعل سوى الاول وهذا كرجل طلق امرأته فقال للرجل اني كرهت صحبة فلانة فطلقتها فزوجني امرأة ترضاه الى فزوجها المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها وكذا لو باع عبده ثم امر انسانا أن يشتري (٣٣٧) له عبدا فاشتري ذلك العبد لا يجوز فكذا

هنا الولي اذا زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلفك النكاح فسكت فقالت لابل رددت كان القول قولها

عندنا كالسنة اذا ادعى

ردا للوديعة وأنكر الميراث كان

القول قول المستعير لانه

يتكروا جوب الضمان على نفسه كذا ههنا لان الزوج

يُدعى لزوم العقد والمرأة

تتكرف كان القول قولها

وان أقام البينة كانت البينة

بينة المرأة على رد لانها

قامت على الاثبات صورة

وبينة الزوج قامت على

النفي وان أقام الزوج

بينة انها أجازت العقد

وأقامت المرأة بينة على الرد

كانت البينة بينة الزوج

لانهم استويا في الاثبات

صورته وبينة الزوج ترجحت

بلزوم العقد ولا يمين عليها في

قول أي حنيفة رحمه الله

تعالى وان كان الزوج دخل

به اطوعا لم تصدق في دعوى

الرد وان كان دخل بها

كرها صدقت في دعوى الرد

\* السكوت جعل رضا في

مسائل معدودة منها بكر

زوجها اولها فعلت بذلك

فسكتت كان سكوتها رضا

حرمت تحت عبد قالت لسيده اعتقه عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها المولى ألف وكذا لو قال رجل تحتته أمة مولاهما اعتقها عني بألف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح والمولى على الزوج ألف ولو قالت اعتقه عني ولم تسلم ما لا فاعتقه لم يفسد النكاح والولد الملتقى عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كذا في السكافي

### (الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو أنواع (منها النكاح بغير شهود) اذا تزوج الذي ذمته بغير شهود وهم يدينون ذلك فهو جائز حتى لو أسلما بقران على ذلك عند علمائنا الثلاثة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق بينهما (ومنهما نكاح معتدة الغير) اذا تزوج الذي باهرأه هي معتدة الغير وان وجبت العدة من مسلم كان النكاح فاسدا بالاجماع وتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة وان وجبت العدة من كافروهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فسادا موا على الكفر لا يتعرض لهم بالاجماع كذا في المحيط \* اذا تزوج الكافر في عدة كافروا في دينهم جائز ثم أسلما أقراعليه هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أسلم أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحدهما هكذا في المحيط \* في المبسوط ان الخلاف بينهما فيما اذا كانت المرافعة أو الاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعدا نقضتها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير \* (ومنها نكاح المحارم) لو كانت منكوحه الكافر محرما له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذا الا تسكت حكم الصحة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي صحيحة بينهما حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه بالدخول به بعد العقد وقيل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس كذا في التبيين \* ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية فان أسلم أو أسلم أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رفعوا الامر الى القاضي كذا في المحيط \* وان رفع أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر بأبي ذلك وعندهما يفرق بينهما كذا في الكافي \* وما داموا على الكفر ولم يترافعا السب لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك كذا في المحيط وهكذا في العتبية \* واتفقوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو تزوج أختين في عدة واحدة ثم فارقا أحدهما قبل الاسلام ثم أسلم أن الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا في الكفاية \* اذا طلق الذي امرأته الذميمة ثلاثا ثم أقام عليها كقيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها آخر وقبل أن يحدث عقد النكاح عليها أو خالع امرأته ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلاثا ثم جدد عقد النكاح عليها غير أنها لم تتزوج بزواج آخر فانه لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* ذمي تزوج مسلمة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال بل مجوسية فالقول لها او يفرق لدعواها التحريم كذا في التتارخاتية \* اذا زوجت صبيبة من صبي وهما

(٤٣ - فتاوى اول) منها ومنها اذا أوضاع رجلان في السر انما يظهر البيع علانية وهو بيننا تلجئة ثم قال أحدهما صاحبه ان اقلنا في السر هكذا وقد بدى الى ان أجعله يباعه يها فسكت الآخر ثم تباعا كان البيع صحيفا ومنها اذا أسر للمشركون عبد الرجل ثم وقع في المغنمة بعد ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل - حقه في أخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه ولم يمنعه من القبض كان اذا منها المولى اذا رأى عبده يبيع ويشتري ولم يمنعه فسكت يكون ذلك اذا منها رجل اشترى عبدا على انه

بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبائع لا يبطل خياره ومنها الشفع إذا علم البائع فسكت بطلت شفيعته ومنها إذا يبيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاد البائع أو التسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله ومنها رجل قال والله لا أنزل فلانا في داري وفلان نازل فيها فسكت الخالف يحنث في عيینه ولو قال له الخالف اخرج فاني أن يخرج فسكت الخالف بعد ذلك (٣٣٨) لا يحنث في عيینه ومنها امرأة ولدت ولدا فهي الناس زوجها بالولد فسكت لزمه الولد حتى

لا يملك نفقه بعد ذلك ومنها الموهوب له إذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للمالك اذا قبض بمحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويفيد الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفقه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كفء فبلغ المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته البكر البالغة من غير كفء فعملت بذلك فسكتت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان على قول أبي حنيفة الاب ولي في نكاح من غير كفء ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كالأول زوجها من كفء والجد عند

من أهل الذمة فأدرى كان المزوج أبافلا خيارا لهما وان كان المزوج غير الاب والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والا فارق بينهما كذا في الكنز \* وان سكنت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتسابا كذا في الذخيرة \* ثم لا فرق بين أن يكون المصير صديقا أم أبا بالغا حتى يفرق بينهما بآبائه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان أحدهما صغيرا غير مميز ينتظر عقله كذا في التبيين \* فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم والا فارق ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنوناً يعرض على أبويه الاسلام فان أسلم أو أسلم أحدهما والا فارق بينهما كذا في الكافي \* فان أسلم الزوج وأبى المرأة لم تكن الفرقة طلاقا وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلهما المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بآبائه فلهما نصف المهر وان كان بآبائهما فلا مهر لهما كذا في التبيين \* ولو أسلم زوج الكفاية بقي نكاحه ما كذا في الكنز \* واذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل بها كذا في الكافي \* فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مسلمين فالبينونة اما بعرض الاسلام على الآخر أو بائنا قضاء ثلاث حيض كذا في العتائية \* وهذه الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول به أو غير المدخول به ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدة عليهم وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو كانت لا تحيض أصغر أو كبر لاتين الأبعص ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق \* ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأمن لاتين الأبعص ثلاث حيض وكذلك لو صار ذميا بعد ما خرج مستأما حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذمية تبين حتى تحيض ثلاث حيض فاذا وقعت الفرقة بمضي ثلاث حيض ذكر في السير الكبرية أنها فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* وتباين الدارين بسبب الفرقة لا السبي حتى لو خرج أحد الزوجين مسلما أو ذميا من دار الحرب الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين \* حربي خرج اليانبا مانا ثم قبل الذمة بآبائه وان سبي أحدهما وقعت البينونة بينهما بالتباين الدارين وان سبيا معال تقع البينونة كذا في السراج الوهاج \* ولو خرج الحربي مستأمنا أو دخل المسلم دار الحرب مستأمنا لم تقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي \* وكذا الخروج من منعة أهل البغي الى منعة أهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين \* مسلم تزوج حرة ثكائية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بآبائه غسدا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية \* وتشكك المهاجرة الحائلة بلاعدة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة أو ذمية وكذا اذا أسلمت في دار الاسلام أو صارت ذمية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يجب العدة هكذا في التبيين \* ولوسبي ويحتمل أختان أو أربع أو خمس فسين مع بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كان بعقود أو بعقده ولو كان تحت كفر أختان أو خمس فأسلن معا فان كان بعقود صح نكاح الأخت الأولى

لا يملك نفقه بعد ذلك ومنها الموهوب له إذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للمالك اذا قبض بمحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويفيد الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفقه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كفء فبلغ المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته البكر البالغة من غير كفء فعملت بذلك فسكتت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان على قول أبي حنيفة الاب ولي في نكاح من غير كفء ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كالأول زوجها من كفء والجد عند

عند الاب في ذلك بمنزلة الاب أما غير الاب والجد ليس بولي في الانكاح من غير كفء فلم يكن سكوتها رضا كالأول زوجها الاجنبي والاربع من كفء فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولا بتمن النطق \* رجل قال لاجنية اني أريد أن أزوجه من فلان فقالت بالفارسية توبه داني قال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اذا قال بعضهم قولها توبه داني وقولها توادني في عرف بلادنا يكون اذا قالت ذلك البكر يكون توبه داني قولهم وذكر الناطق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبدا ستأذن مولاه في التزوج فقال المولى أنت أعلم لا يكون



ذلك اذا نولو قال ذلك اليك كان ادنا وتقرىضا رجل تزوج امرأته بغيا فبلغها الخبر فقالت بلى تبست قال بعضهم يكون اجازة والاولى  
 ان لا يكون اجازة رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تكلم ثم شئت في اليوم الثاني فقالت لا أرضى بما فعل أبي وتزوجت بما خرف قال  
 أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك ردت بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة  
 حين بلغني النكاح قلت لا أرضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة (٣٣٩) فرددت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر

وعندها قوم فقالت قد  
 رددت النكاح حين بلغني  
 الا أنهم لم يسمعوا ذلك مني  
 لا يقبل قولها لان القوم اذا لم  
 يسمعوا ردها كان الثابت  
 عندهم سكوها فيثبت  
 الرضا صغير زوجها وليها  
 غير الاب والجد فصارت بعد  
 ما أدركت اني قد اخترت  
 نفسي حين أدركت لا يقبل  
 قولها بخلاف الفصل الاول  
 لان خيار البلوغ فصيح  
 للنكاح النافذ فكانت مدعية  
 ابطال الملك الثابت رجل  
 زوج ابنته البالغة ولم يعلم  
 الرضا والردحي مات زوجها  
 فقالت ورثة الزوج انها  
 زوجت بغيا أمرها ولم تعلم  
 بالنكاح ولم ترض فلاميراث  
 لها وقالت هي زوجتي أبي  
 بأمرى كان القول قولها  
 ولها الميراث وعليها العدة  
 وان قالت زوجتي أبي بغير  
 أمرى فبلغني الخبر فرضيت  
 لاميراثها ولا ميراث لانها  
 أقرت ان العقد وقع غير نافذ  
 فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك  
 لا يقبل قولها لكان التهمة  
 بكر زوجها ابن عمها من  
 نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر  
 فسكت ثم قالت لا أرضى  
 كان لها ذلك لان ابن العم كان

والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجهن بعد عقد فان كانوا من أهل النعمة بطل الكل بلا خلاف بيننا  
 الا اذا ماتت واحدة أو بانت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من أهل الحرب فكذلك في  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في العتائية وان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما  
 وفسد نكاح التين بقين في دار الحرب كذا في السراجية ولو كان الحري تزوج أمًا أو بنتًا أو سلم فان كان  
 تزوجهما في عقد واحدة فسد نكاحهما باطل وان كان تزوجهما منفرتا فسد نكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى  
 باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهذا اذا لم يكن دخول بواحدة منهما ولو أنه كان دخل  
 بهما جميعا فسد نكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية  
 فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل  
 بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية أمًا فسد نكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الأم أو الولد يدخل بها ثم تزوج  
 البنت ولا يدخل بها فنكاحهما باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الا انه يحل له أن يتزوج  
 البنت ولا يحل له أن يتزوج الأم كذا في السراج الوهاج ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير  
 طلاق في الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلهما كل المهران دخل بها ونصفه ان لم يدخل  
 بها وان كانت هي المرتدة فلهما كل المهران دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد أمًا ثم أسلم معا  
 فهم على نكاحهما استحسانا ولو أسلم أحدهما بعد ارتدادهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي  
 وان لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجد معا كذا في الظهيرية ولو أوجرت كلة  
 الكفر على لسانه ما غايظت زوجها أو أخرجا لفسها عن حبائله أو لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف  
 تحرم على زوجها تغييره على الاسلام ولكل قاض أن يجتهد بالنكاح بأبي شيء ولو بدى نار خطبت أو رضيت  
 وليس لها أن تتزوج الا بزوها قال الهندواني أخذ بهذا قال أبو الليث وبه نأخذ كذا في التمرثامى فان  
 أسلم الزوج وتحتته كاتبة ثم ارتدت بانت كذا في محيط السرخسى والولد يتبع خيرا لا يوزن دينا كذا في الكنز  
 هذا اذا لم تختلف الدار بان كذا في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الوالد  
 في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكوا وما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فأسلم  
 فلا يتبعه ولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين والجوسى شرمن الكاتبى كذا في الكنز ولو كان أحد  
 الزوجين كاتبا والآخر مجوسيا فالولد كاتبي يجوز للمسلم منا كحته ويجعل له ذبيحة كذا في غايه السروجى  
 مسلم تزوج نصرانية ثم تحبسا معا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع  
 كذا في الظهيرية ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتهودا جميعا وقعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب  
 الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة كذا في السراج الوهاج ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتد  
 تين الصغير من زوجها وان لحقها به ادا الحرب بانت ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد  
 الآخر ولحق بها ادا الحرب لم تين من زوجها كذا في الظهيرية صبية نصرانية تحت مسلم تحبس أبوها  
 وقد ماتت الأم نصرانية لم تين كذا في محيط السرخسى مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها أو أباها  
 نصرانيان ثم تحبس أحد أبويها يبقى الآخر على النصرانية فالابنة لا تين من زوجها ولو كان الابوان  
 تحبسوا الجارية صبية على حالها بانت من زوجها وان لم يدخلها دار الحرب وليس لها من المهر قليل

أصلا في نفسه فضولي في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزوج من  
 نفسه فسكت ثم زوجها من نفسه جازا جازا رجل زوج رجلا امرأته فبلغها الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك لنا الله فيها أو قال  
 أحسنت أو أصبت كان اجازة الا اذا علم انه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فحينئذ لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام  
 المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاكرام عن أبي نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولو قال لا بأس فانه



١١ ثالث في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لمقابلهما فلا تصح اجازة المولى كالزوجين في عقد واحد وكذا الحر اذا تزوج عشرين سنة  
 بغرضهم في عقود متفرقة فبلغهن فأجرن جميعا بآثار النكاح التاسعة والعاشره لانهما تزوجا خامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها  
 فاذا تزوج التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشره على اجازتهما \* أمه تزوجت بغرض المولى ثم  
 باعها المولى فأجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها بصحت اجازة المشتري وان (٣٤١) لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة

المشتري لانه اذا لم يكن دخل  
 بها حلت للمشتري ملك المين  
 والحمل البات اذا طرأ على  
 الحمل الموقوف بطله وأما  
 اذا دخل بها الزوج تجب  
 عليها العدة بهذا الدخول  
 فلا يحل فرجها للمشتري  
 فتصح اجازة المشتري وكذا  
 الامه اذا تزوجت بغرض  
 المولى فبات المولى قبيل  
 الاجازة فأجاز الوارث نكاحها  
 ان كان المورث أو الزوج  
 دخل بها صحت اجازة  
 الوارث لان التحلل للوارث  
 وان كان لم يدخل بها المورث  
 ولا الزوج لا تصح اجازة  
 الوارث لان الوارث ملكها  
 بموت المورث وحلت له  
 فبطل النكاح الموقوف  
 \* أم ولد تزوجت بغرض  
 المولى ثم اعتقها فان لم يدخل  
 بها الزوج قبل العتق لم يحز  
 النكاح بموت المولى لانه  
 وجب عليها عدة العتق  
 والعدة تمنع فساد النكاح  
 وان كان الزوج دخل بها  
 قبل العتق جاز النكاح  
 بموت المولى لان قيام عدة  
 الزوج يمنع وجوب عدة  
 العتق وكذا المكاساة اذا  
 تزوجت بغرض المولى  
 فبات المولى فأجاز الوارث

كذا في الجوهره النيرة \* والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته  
 كذا في التبيين \* ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فنفذ فرافعه الى القاضي أو جعه القاضي عقوبة  
 لارتكابه المحظور يأمره بالعدل ولو أقام عند احدي امرأته شهر اقبل الخصومة أو بعدها ثم خصمته  
 الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المسئلة قبل ومضى كان هدر ليس له بأن تطلب أن يقيم  
 عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدي امرأته زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون  
 الاذن لازما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهبت احدي المراتين القسم لصاحبته جاز ولها أن ترجع متى  
 شئت كذا في السراج الوهاج \* وان رضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبته جاز ولها أن ترجع في  
 ذلك كذا في الجوهره النيرة \* ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر أو أعطت لزوجها مالا  
 أو جعلت على نفسها جعلا على أن يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجعل باطل  
 ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة \* وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالا على أن تبذل نوبتهما لصاحبته  
 أو بذلت هي المال لصاحبته بترك نوبتهما لا يجوز والمال يسترد كذا في التارخانية \* ولو كان للرجل امرأة  
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بصحبة الامه فقطلت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن  
 يبيت معها اياما أو يفطر لها احيانا أو كان أبو حنيفة رجحه الله تعالى ولا يجعل لها يوما وليلة ولا زوج ثلاثة أيام  
 وليا لها ثم رجع فقال يؤمر الزوج أن يراعيها فيؤنسها بصحبتها اياما أو احيانا من غير أن يكون في ذلك شيء  
 مؤثرت كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* وفي المتن ولو كانت عنده امرأتان  
 وله أهات أو اولاد سراري أقام عند كل واحدة منهم ما يؤمل به ويقوم في يومين وليلتين عنده من شأنه  
 السراري ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهم ما يؤمل به ويقوم في يومين وليلتين عنده من شأنه  
 شبيهة المار كذا في فتاوى قاضيان \* وله أن يسافر ببعض نسائه دون البعض والاولى أن يفرع بينهما  
 تطييبا لقلوبهن وإذا قدم من السفر ليس للاخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند  
 التي سافرها وإذا كانت له امرأة أو أراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان  
 كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال الغم عليها كذا في السراجية \* والمستحب أن  
 يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ولا يجب شيء كذا  
 في فتح القدير \* (ومما يتصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضرتين أو الضرائر في مسكن  
 واحد الا برضاهن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بالرضا بذكره أن يطأ احدهما بحضرة  
 الاخرى حتى لو طلب وطأها لم تلزمها الاجابة ولا تبصر في الامتناع ناشرة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن  
 يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا أن تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستعداد  
 كذا في البحر الرائق \* وله أن يمنعها من كل ما يتأذى من راحته ومن الغزل وعلى هذا أنه أن يمنعها من  
 التزين بما يتأذى برحمة كان يتأذى برائحة الحناء لا بخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها  
 وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير \* رجل له امرأة لا تصلي له أن يطلقها وان لم  
 يقدر على ايفاء مهرها فان أرادت أن تخرج الى مجلس العلم بلائنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها فالة  
 وزوجها علم بها أو جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والا فلها أن تخرج وان كان له أب زمن وليس لمن

نكاحها بصحت اجازته لانه لا تورث فينفذ النكاح باجازة الوارث \* ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة أو الصغيرة أمس لا يصدق  
 الا بالينة أو بتصديق الصغير بعد البلوغ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا مولى العبد اذا أقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل  
 وقال صاحب رحمه الله تعالى يصدق ومولى الأمة يصدق بالاجماع واختلوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير أو تكبر  
 النكاح فأقر الولي أو المأثور الولي بالنكاح في الصغير صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا أقر في صغيرها قبل بلوغه أو تكبر لم يصح اقرارهما

ولو أنكر العبد قبل العتق أو بعده لم يصح عليه إقرار المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسكوت البكر جعل رضا في استئصال الولي قبل النكاح وكذا إذا تزوجها ثم أخبرها وكذا إذا أرسل اليها رسولاً في الاستئصال أو في الأخبار ولا يشترط العدول والعدالة في الرسول فإن أخبرها فصولاً بعد من العدول والعدالة وسكوت النيب لا يكون رضا ولو صارت نيباً بالوثبة أو ببغلة الاستئصال أو بمروء الزمان كان سكوتها رضا وكذا إذا صارت نيباً بالزنا (٣٤٣) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صارت نيباً بالوطء في نكاح أو شبهة نكاح

يقوم عليه وزوجها عنهما من الخروج اليه لها أن تعصى زوجها وتطيع الوالد مؤمناً كان أو كافراً رجل له أم شابة تخرج إلى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنها ما لم يتحقق عنده أنها تخرج لنفسها فيئذ يرفع الأمر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن يمنعها القيامه مقامه كذا في السكافي \* تزوج أربع نسوة بالكوفة ثم طلق إحداهن بغير عيبتها ثم تزوج مكبة ثم طلق إحدى نسائه ثم تزوج بالطائف أخرى ثم مات ولم يدخل بواحدة منهن فللطايفة مهر كامل وللماكبة سبعة أثمان المهر وللكوفيات ثلاثة أصدقة وعن صادق بينهما سواء تزوج امرأة في عقد واحد وأمرأتين في عقد واحد وثلاث في عقد واحد ولم يعلم أيهن أولى فنكاح الواحدة صحيح يقيين والقول قول الزوج في الثلاث والثنتين أيهن الأولى وأي الأقرب يمين مات والزواج حتى فقال هي الأولى ورثته وأعطى مهورهن وفترق بينهما وبين الآخر وان كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته أو عند موته لأحد الفريقين هو الأول فهو الأول ويفترق بينهما وبين الآخر ولكل واحدة الأقل من مهر مثلها وعما سمي لها وان قال الزوج لا أدري أيهن الأولى يجب عنهن الأعر الواحدة فان مات قبل أن يبين فللواحدة ماسمي لها من المهر بكامله وللثلاث مهر ونصف بينهما وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي \* تزوج امرأة وابنتها في ثلاثة عقود ولا تدري الأولى منهن ومات قبل الوطء والبيان فلهن مهر واحد وكال ميراث النساء هذا بالاتفاق ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للأمر النصف من كل من المهر والميراث وقال يترتب بينهما اثلاثاً ولو تزوج الأم في عقد واحدة والبنتين في عقد واحدة كان لكل الأم بالانصاف ولو تزوج امرأة وأما بنتها أو امرأة وأما بنتها أو أخت أمها كان المهر والميراث بينهما اثلاثاً بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو تزوج ثلاثاً في عقد واحدة وعقد واحدة وعقد واحدة ولا يدري أيهن أولى فللثلاث مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف بينهما نصفان وإذا تزوج واحدة في عقد واحد وثنتين في عقد واحد وثلاثاً في عقد واحد وأربعاً في عقد واحد فلهن ثلاثه مهور ونصف فأما النصف فللأربع ثلاثة أرباعه وللثلاث ربعه وأما مهر واحد فللأربع منه سدسان ونصف وللثلاث سدسان ونصف وللثنتين سدس وأما المهران فاستوت في ذلك منازعة الفرق الثلاث فكان بينهما اثلاثاً لكل فريق ثلثا مهرهما أصاب الأربع فيهن سواء ولا عرجة للواحدة معهن ولكن تأخذ من الثلاث عن ما أصابهن والباقي بينهما سواء ومن الثنتين سدس ما أصابهما والباقي بينهما سواء وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للأربع مهر وثلاث مهر وللثلاث مهر وللثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصف مهر وإذا تزوج أربع نسوة في عقد واحد وثلاثاً في عقد واحد ثم طلق إحدى نسائه ثم مات قبل أن يبين فلهن ثلاثة مهور هكذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي

### (كتاب الرضاع)

قليل الرضاع وكثيره إذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم كذا في الهداية \* قال في الينابيع والقليل مفسر ما يعلم أنه وصل إلى الجوف كذا في السراج الوهاج \* ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بثلاثين شهراً وقالا مقدر بحولين هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو فطم الرضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضيع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الرضاع في المدة وهو الظاهر

أو ملك يمين لا يكون سكوتها رضا ولو خلاها زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت لم يدخل بي تزوج كما تزوج الابتكار ولو زوجها الولي الأب بعد فعلت بذلك فسكنت لم يكن سكوتها رضا إذا لم يكن الأقرب غائباً غيبة منقطعة ولو كان أبوالبكر عسداً فزوجها الآخر الحرة فعلت به فسكنت كان سكوتها رضا والقاضي عند عدم الأولياء بمنزلة الولي في ذلك \* الولي إذا تزوج النيب فرضيت بقلبه ولم تظهر رضا بلسانها كان لها أن ترد به ذلك ولا يعتبر الرضا بالقلب وإنما المعتبر في النيب الرضا باللسان أو بالفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكين من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذلك في حق الغلام وإذا سأل الشهود الجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظر والى وجهها فسكنت أن تنكر الجارية الرضا إذا كان النكاح فيما بينهم وبينهم وإن أنكرت الجارية الرضا لا يجوز لها أن يشهدوا على رضاها حتى ينظروا إلى وجهها

ويسألوها فسكنت أن كانت بكراً أو تسكن أن كانت نيباً النيب إذا تزوجت بغير أمرها بالف درهم فلهن ما فاقالت من أجر النكاح على خمسين ديناراً وقالت أجزت النكاح على أن يزني كذا أو قالت لا أجزت النكاح إلا بزيادة كذا لم يكن ذلك رداً ولا يطل نكاحها حتى لو أجزت به ذلك صححت أجزتها ولو قالت لا أجزت النكاح ولكن زدي لي يكون ذلك رداً الصبي المراهق إذا تزوج بغير إذن الأب أو أمه أو دخل بها فبلغ الخبر الأب فردد نكاحه قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرباً أما الحد فلما كان الصبي أو أمه العقر فلانها المازوجت

نفسهم امنه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد وضعت سلطان حقها واذا تزوج العبد بغير اذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى لا ارضى ولا اجيز او قال لم ارض ولم اجز او قال انا كاره في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكون ذلك رد النكاح العبد وكذا لو قالت البكر ذلك ولو وصلا فقال لا ارضى ولكن رضيت جاز استحسانا \* رجل خطب بـ كرامن أبيها فقال الاب مرا كد خدای بسرست هر چه كند وراست فزوج الابن أخته فبلغها (٣٤٣) الخبر فسكت ثم زوجها الاب بعد ذلك

من رجل آخر فبلغها فسكت جاز نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن سكوتهم في نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير اذن المولى فبلغا لم يجز نكاحهما حتى يجزا بعد البلوغ \* والعبد أو الامه اذا تزوج بغير اذن المولى ثم أعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة

### فصل في نكاح المالك

لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمكاتب والمدر والمدر وأما الولد بغير اذن السيد وكذلك معتق البعض على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه وان كان كبيرا كما يجوز نكاح الامه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يملك المولى ابنا والعبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنها وان كانا صغيرين ولو تزوج المولى مكانته الصغيرة بغير اذنها فعقت لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى

من المذهب كذا في المحيط \* وفي البناء مع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجره الرضاع مقدر بحولين حتى ان المطلقة اذا طالت به بعد الحولين بأجره الرضاع فإلى الاب أن يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضيان \* وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الام ثبتت في جانب الاب وهو الفعل الذي نزل الله به بوطنه كذا في الظهيرية \* يحرم على الرضيع أبواؤه من الرضاع وأصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا حتى ان المرضعة لو ولدت من هذا الرجل أو غيره قبل هذا الرضاع أو بعده أو أرضعت رضيعا أو ولد لهذا الرجل من غير هذه المرأة قبل هذا الرضاع أو بعده أو أرضعت امرأته من لبنه رضيعا فالكل اخوة الرضيع وأخواته وأولادهم وأولاد اخوته وأخواته وأخوال الرجل عمه وأخته وعمته وأخوال المرضعة خاله وأختها خالته وكذا في الجد والجدة وثبتت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس الا في المسئلتين كذا في التهذيب \* احدهما أن لا يجوز للرجل أن يتزوج أختا بنه من النسب ويجوز في الرضاع لان أختا بنه من النسب ان كانت منه فهي ابنته وان لم تكن منه فهي ربيته وهذا المعنى لا ينافي في الرضاع حتى ان في النسب لو لم يوجد أحد هذين المعنيين بأن كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فادعيهما حتى ثبت النسب بينهما ولو لكل واحد منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولدين أن يتزوج بأخته شريكة وان حصل كل واحد من المولدين متزوا بأختا بنه من النسب \* والمسئلة الثانية لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب ويجوز في الرضاع لان في النسب ان كانا أخوين لام فأم الاخ أمه وان كانا أخوين لاب فأم الاخ امرأة أبيه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط \* وتحل أخت أخيه رضاعا كما تحل نسباً مثل الاخ لا اب اذا كانت له أخت من أمه يحل لأخيه من أبيه أن يتزوجها كذا في الكافي \* وتحل أم أخيه وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته من الرضاع هكذا في شرح الوفاية \* وكذا يجوز له أن يتزوج بام حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين \* وكذا يجوز له أن يتزوج بعمه ولده من الرضاع كذا في السراج الوهاج \* وكذا أم أختا بنه وبنت أخت ولده وبنت عمه ولده كذا في النهر الفائق \* وكذا المرأة يجوز لها أن تتزوج بأبي أختها وبأخي ابنها وبأبي عمه وبأبي جد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين \* اذا طلق الرجل امرأته ولها لبن فزوجت بزوج آخر بعد ما انقضت عدتها ووطئها الثاني أجمعوا أنها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني وينقطع من الاول وأجمعوا على أنها اذا لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول واذا حبلت من الثاني ولكن لم تلد منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أو لاد هذا الرجل من غيره هذه المرأة رجل زني بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاد من آتاه ولاد نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى قاضيان \* ولم الزاني وخاله أن يتزوج بهذا الولد كاللولو من الزنا كذا في التبيين \* ولو وطئ امرأة بشبهة فحبلت منه فأرضعت صبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كل من ثبت نسب به من الواطئ ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا يثبت نسب الولد منه ثبت الرضاع من الام كذا في

وان عجزت بطل نكاح المولى بهجزة ولو تزوج مكانته الصغيرة امرأة بغير اذنه فعقت أو عجز لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى وما يجب للامه والمدره وأم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للامه وما للمكاتبه ومعتقة البعض يكون له المال للولي واذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يساع فيه وما يجب على المكاتب والمدر يسعيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤاخذ به بعد العتق وليس للرجل ان يزوج عبدا بنه الصغير ولا أن يزوج أمتها بالجد بمنزلة الاب وكذا الوصي والقاضي

والمفاوض في مال المفاوضة وأما شريك العنان والمضارب لا يملك أن تزوج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا العبد  
 المأذون والمكاتب لا يملك أن تزوج الأمة والله أعلم بالصواب \* (فصل في فسخ عقد القسولي) \* رجل تزوج رجلاً امرأة بغير إذن لم يكن  
 لهذا العاقد أن يفسخ هذا العقد في قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول وفي قوله الآخر أنه أن يفسخ العقد (العاقدون في الفسخ  
 أربعة) عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول (٣٤٤) ولا بالفعل وهو القسولي إذا تزوج رجلاً امرأة بغير إذن ثم قال فسخ لا بنفسه وكذا لو

زوجته أخت تلك المرأة  
 يتوقف الثاني ولا يكون  
 فسخاً للأول وعاقد يفسخ  
 بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو  
 الوكيل \* رجل وكل رجلاً  
 لزوجته امرأة بغير إذن فزوجه  
 تلك المرأة وخاطب عنها  
 قسولي فان هذا الوكيل  
 يملك الفسخ بالقول ولزوجته  
 أخت تلك المرأة لا يفسخ  
 العقد الأول وعاقد يملك  
 الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول  
 وصورة رجل تزوج رجلاً  
 امرأة بغير إذن ثم إن الزوج  
 وكله أن يزوجها امرأة بغير  
 عينها فزوجه أخت تلك  
 المرأة بنفسه نكاح الأولى  
 ولو فسخ ذلك العقد بالقول  
 لا يفسخ فسخه وعاقد يملك  
 الفسخ بالقول والفعل جميعاً  
 وصورة رجل وكل رجلاً  
 لزوجته امرأة بغير عينها  
 فزوجه امرأة وخاطب عنها  
 قسولي فان فسخ الوكيل  
 هذا العقد صح فسخه ولو  
 زوجته أخت تلك المرأة  
 يفسخ العقد الأول

### (فصل في الوكالة)

رجل له ابن ولا يشهده  
 فأكراه الأب ابنه على أن  
 يوكفه في تزويج ابنته فقال

المضمرات \* رجل تزوج امرأة فولدت منه ولداً فأرضعت ولداً ثم يمس لبنها ثم درلها لبن بعد ذلك فأرضعت  
 صبياً كان لهذا الصبي أن يتزوج أو لا وهذا الرجل من غير المرضعة كذا في فتاوى قاضيان \* بكر لم تزوج  
 لو نزل لها لبن فأرضعت صبياً صارت أم للصبي وتثبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر  
 رجلاً ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وإن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن  
 يتزوجها كذا في خزائن المفتين \* ولو أن صبياً بلغ تسع سنين نزل لها لبن فأرضعت به صبياً لم يتعلق به  
 تحريم وإنما يتعلق التحريم به إذا حصل من بنت تسع سنين فصاعداً كذا في الجوهر النيرة \* وكذا لو نزل  
 للبكر ماء أصفر لا يثبت من أرضاعه تحريم كذا في فتح القدير \* المرأة إذا جعلت ثديها في فم الصبي ولا تعرف  
 أمص اللبن أم لا ففي القضاء لا تثبت الحرمة بالشك وفي الاحتياط تثبت دخل في فم الصبي من الثدي مانع  
 لونه أصفر تثبت حرمة الرضاع لانه لبن تغير لونه كذا في خزائن المفتين \* إذا نزل للرجل لبن فأرضع به صبياً  
 لا تثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا نزل للخنثى لبن إن علم أنه امرأة تتعلق به التحريم وإن  
 علم أنه رجل لم يتعلق به التحريم وإن أشكل أن قالت النسائية لا يكون على غزارته إلا للمرأة تتعلق به التحريم  
 احتياطاً وإن لم يقن ذلك لا يتعلق به تحريم كذا في الجوهر النيرة \* ولبن الحية والميتة سواء في التحريم كذا  
 في الظهيرية \* وإذا أرضع الصبيان من لبن بهيمة لا يثبت به الرضاع كذا في فتاوى قاضيان \* والرضاع في  
 دار الإسلام ودار الحرب سواء حتى إذا أرضع في دار الحرب وأسلموا وأخرجوا إلى دارنا تثبت أحكام الرضاع  
 فيما بينهم كذا في الوجيز لا يكررى \* وكما يحصل الرضاع بالمس من الثدي يحصل بالصب والسعوط والوجور  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يثبت بالاقطار في الأذن والحفنة والاحليل والدبر والأمة والجماعة وصل  
 إلى الجوف والدماع وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالحفنة كذا في التهذيب \* والأول ظاهر الرواية هكذا  
 في فتاوى قاضيان \* وإذا اختلط اللبن بالطعام فإن كانت النار قد مسّت اللبن وأنجمت الطعام حتى تغير فلا  
 يحرم سواء كان اللبن غالباً أو مغلوباً وإن كانت النار لم تمسه فإن كان الطعام غالباً لم تثبت الحرمة به أيضاً وإن  
 كان اللبن غالباً فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إذا خلط المائع بالعام دسار المائع به ما خرج  
 من أن يكون مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام قليلاً وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا إذا  
 كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند جمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لأن  
 القطرة من اللبن إذا دخلت حلق الصبي فكفي لثبوت الحرمة والامح أنها لا تثبت بكل حال عنده كذا في  
 الكافي \* وهو الصحيح لأن التغذية بالطعام هكذا في الهداية \* ولو خلط لبن الأدمى بلبن الشاة ولبن الأدمى  
 غالب تثبت الحرمة وكذا لو ردت خبزاً في لبنها وتشرب اللبن أو لبن الشاة ولبن الأدمى كان يوجد منه طعم  
 اللبن تثبت الحرمة هذا إذا كان كل الطعام لقمة لقمة فإن حسا حسوا تثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو خلط لبن المرأة باله أو بالدواء أو بلبن البهيمية فالعبرة للعالم كذا في الظهيرية \* وكذا بكل  
 مائع أو جامد كذا في النهر القائق \* وتفصيل الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه ويرحمه أو أحده هذه الأشياء وقيل  
 الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم وعند محمد رحمه الله تعالى إخراجها من اللبنية كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو استويا بوجوب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في البحر الرائق \* وإذا اختلط لبن  
 امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عند محمد رحمه الله تعالى تعلق بهما كيفما كان وهو رواية عن

الأبن من أن يزوج ابنته في تزويج ابنته الإمام أبو بكر محمد  
 ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح لمعان أحدهما أنه لما قال هرجه خواهي يكن في تزويجها كان الكلام محققاً لا يصح أن  
 أراد بذلك الردوان كره الأب ولأنه لا يراد به في حالة الغضب التوكيل ولأن مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى فمن شاء  
 فليؤمن ومن شاء فليكفر \* عم قال لابنة أخيه الشيب أني أريد أن أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما أقرها العلم قالت لا أرضي ولم يعلم الم

بذلك زوجها جائز كاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كولو كيل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلان يزويهما من فلان باق درهم فزوجه الوكيل بخمسائه فلما أخبرت بذلك قالت لا يعجبني هذا لأجل نقصان المهر فقيل لها لا يكون لك منه الا ما تريد فقالت رضيت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز النكاح لان قولها لا يعجبني ليس برذل نكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصححت الاجازة رجل امر رجلا ليبيع غلاما له بمائة دينار فباعه بالمأمور (٣٤٥) بألف درهم ثم قال لا امر بعت الغلام فقال المولى أجزت ذكري

المشتق انه يجوز البيع بألف درهم وكذلك هذاني النكاح ولو قال الامر حين أخبره بالمأمور بالبيع قد أجزت بك بما أمرتك به لم يجز بيع المأمور بـ رجل وكل رجلان يزويهما فلانة فتزويها الوكيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأشي بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان الوكيل بانشره مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك العين مما قبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول ملك الشراء لنفسه فلوان الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزويها من الموكل جازله أن يزويها اباه مريض كل لسانه فقال له رجل أكون وكيلاً في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية أرى أرى ولم يدع ذلك لم يصبر وكلا لان قوله أرى محتمل بمشعل أن يكون تزويجاً في الحال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أظهر وأحوط هكذا في التبيين \* قيل الاصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* ولو استويا تعلق التحريم بهما اجساعا كذا في النهر الفائق \* ولو جعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو شرباً أو قطاً أو مصلاً فساو له الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع \* في ملتقط المختص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعته امنهن فتزويها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات \* وان تزويها عن ذلك فهو أفضل كذا في الخبر في كتاب الاستحسان \* والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليحفظن أو يكتبن كذا سمعت من مشايخي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطاري والمتقدم كذا في المحيط \* فلوان رجلان تزويج صغيره فغابت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو أحته أو بنته فأرضعت الصغيرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج \* واذا أرضعت أجنبيات لهما لبن من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها ولم تغرم ما شأوا وان تعدت الفساد كذا في فتح القدير \* ولو تزويج صغيرتين رضعتين فغابت امرأة أجنبية فأرضعتهم ما معاً وعلى التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج احدهما أو أيتما شاء فان كن ثلثا فأرضعتن جميعاً حرمت عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيتهن شاء وان أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الاولان وكانت الثالثة امرأته وكذا اذا أرضعت الثنتين معاً ثم الثالثة حرمتا والثالثة امرأته ولو أرضعت الاولى ثم الثنتين معاً جميعاً كذا في البدائع \* يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات \* فان كن أربع صبا فأرضعتن معاً واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج \* وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معاً حرمتا كذا في فتح القدير \* ولو أرضعت الثلاث منهن معاً ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط \* واذا تزويج رجل صغيره وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلامهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت أن الصغيرة امرأته كذا في الهداية \* وتعد بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها مفسد وتعد به لدفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلم تعلم النكاح أو علمته ولم تعلمه فسداً أو علمته مفسداً ولكن خافت الهلاك أو فسدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع عيناها وعن محمد رحمه الله تعالى انه يرجع في الوجهين ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصده والصحيح ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير \* وان كانت مجنونة لا يرجع عليها وللعجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا المعتوهة هكذا في المحيط \* وكذا المكروهة كذا في فتح القدير \* وكذا الصغيرة اذا جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فاخذت نديها وأرضعت منها بائناً منه ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج \* ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان دخل بالأم أو كان اللبن منه وان لم يكن جازله أن يتزوج بها ثانياً كذا في النهر الفائق \* ولو كانت تحت صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بائناً وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ولو أرضعتها الكبيرة أو خالتها لم ينبت واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو أخذ رجل ابن

(٤٤ - فتاوى اول) ويحتمل أن يجعله وكيلاً في الزمان الثاني ويحتمل التأمل والتدبر أرى أجعلك وكيلاً فلا يصبر وكيلاً بالثالث ولو وكل رجلان أن يزويها امرأة فزويها الوكيل ابنة نفسه ان كانت الانثى صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فتكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما الله تعالى يجوز ذلك ولو تزويها الوكيل أخته يان في قولهم جميعاً والوكيل من قبل المرأة اذا تزويها من أبيه أو أخته لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا تزويها من ليس بكف لها قال بعضهم

يصح في قول أحد خيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وإن كان كفا  
 الأثمة أي أو مفعلاً وصي أو معتوه فهو جائز وكذا إذا كان خصياً أو عنباً ولو وكل رجلاً بأن يزوج امرأة فزوجه امرأة عنباً أو وشلاً  
 أو رتقاء أو مجنوناً أو صغيرة فتجملع أو لا تجملع حرة أو أمة كفا وليست بكف له مسلمة أو كاتبة جازي في قول أبي خيفة رحمه الله تعالى ولو  
 وكل رجلاً بأن يزوج امرأة فزوجه حرة (٣٤٦) لا يجوز أن يزوج مكاتبة أو مدبرة أو أمة ولا جازلان من في النكاح كالأمة ولو وكل رجلاً

الكبيرة أو جرسيتين يفرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك إذا  
 تعد الفساد وهو الصحيح رجل وطئ امرأة نكاح فاسد ثم تزوج صبية فارضعها أم الموطوءة بآت الصبية  
 رجل تزوج صبية ثم عتقها لا يصح نكاح العمة فإن أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فارضعتهما الكبيرة فإن أرضعتها ما حرم من عليه ولا يجوز  
 له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج بأحداهما إن كان  
 لم يدخل بالكبيرة وإن كان قد دخل بهما لا يجوز كافي النسب وإن أرضعتها ما على التعاقب واحدة بعد أخرى  
 فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الأولى وأما الصغيرة الثانية فإنها أرضعتها بعد ما بآت الكبيرة فلم يصر  
 جامعها لكنهما ربيته من الرضاع فإن كان قد دخل بآتها تحرم عليه والأفلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك  
 ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حرم من  
 جميعاً لأنهم لما أرضعت الأولى صارت بنتاً لها ففصل الجمع بين الأم والبنت فحرم ما عليه فلما أرضعت الثانية  
 فقد أرضعتها والكبيرة والصغيرة مباحتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن يتظران كان قد دخل  
 بالكبيرة تحرم عليه الحال لأنهما ربيته وقد دخل بآتها وإن كان لم يدخل بهما لا تحرم عليه الحال حتى ترضع  
 الثالثة فإذا أرضعت الثالثة حرم ما عليه لأنه ما صار ثأناً ختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين  
 الصغيرتين وتزوج الصغائر على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع \* وإذا تزوج كبيرة وثلاث رضيعات وأرضعت  
 واحدة ثم ننتين معاً حرم من جميعاً وإن أرضعت ننتين معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان ولا تحرم الثالثة  
 هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان  
 إلى إحدى الصغيرتين وهي زنيب فارضعتهما أحدهما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي عمرة  
 أحدهما بعد الأخرى بآت الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زنيب والصغيرة الثانية وهي عمرة أمراً أنه ولو  
 أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين واحدة  
 بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الصغيرة الأولى وهي زنيب بآت الكبيرتان  
 والصغيرة الأولى وهي زنيب والصغيرة الأخرى وهي عمرة أمراً أنه ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى  
 حرم من عليه جملته كذا في المحيط \* رجل له امرأة نان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأة نان صغيرة فكبرته فارضعت  
 امرأة الابن امرأة الابن وأما الابن وأما الابن والابن منهم ما فقد بآت الصغيرتان ونكاح الكبيرتين  
 ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمة فتكاح امرأة الابن ثابت وتبين امرأة الأم الصغيرة  
 منه كذا في البحر الرائق \* ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بلبنه  
 أو بلبن غيره حرمت عليه لأن الأم أمراً أنه كذا في المحيط \* ولو طلق رجل امرأة ثلاثاً ثم أراضعت المطلقة  
 قبل انقضاء عدتها امرأة له صغيرة بآت الصغيرة لأنها صارت بنتاً لها ففصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال  
 قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع \* ولو طلق امرأة ثلاثاً ثم أن آتت المعتدة أرضعت  
 امرأة له صغيرة قبل انقضاء عدتها المطلقة بآت الصغيرة كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل أم ولد له مملوكه  
 صغيراً فارضعت له بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع \* رجل له أم ولد فزوجه من  
 صبي ثم أعتقه فاخترت نفسها ثم تزوجت بآخر فولدت فجاءت إلى الصبي فارضعت بآت من زوجها لأنها

ليزوجها امرأة فزوجه  
 امرأة حلفت الزوج بطلاقها  
 لن تزوجه أو تزوجه امرأة  
 كان الموكل ألى منها أو كانت  
 في عدة الموكل صح النكاح  
 الوكيل ولو تزوجه الوكيل  
 امرأة وهي في نكاح الغير  
 أو في عدة الغير وهو يعلم  
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها  
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق  
 بينهما وعليه الأقل من المسمى  
 ومن مهر المثل لأن موجب  
 الدخول في النكاح الفاسد  
 الأقل من المسمى ومن مهر  
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك  
 على الوكيل وكذا لو تزوجه  
 أم امرأته \* رجل أرسل  
 رجلاً لخطب له امرأة بعينها  
 فذهب الرسول وزوجه اباءه  
 جازلانه أمر بالخطبة وتعلم  
 الخطبة بالعقد ولو وكل  
 رجلاً ليزوج امرأة فزوجه  
 امرأة ثم اختلف الزوج  
 والوكيل ففسخ الزوج  
 زوجته هذه وقال الوكيل  
 بل زوجتك هذه الأخرى  
 كان أقول قول الزوج إذا  
 صدقته المرأة في ذلك لأنهما  
 تصادقا على النكاح فيثبت  
 النكاح بتصادقهما وهذه  
 المسئلة دليل على أن النكاح  
 يثبت بالتصادق ولو وكل

رجلاً ليزوج امرأة فلانة أو فلانة فآت ما تزوجه جازولاً يطل التوكيل بهذه الجهالة وإن زوجها ما جمعا في عقدة لم يجوز واحد  
 منهما كالأول وكل رجلاً أن يزوج امرأة فزوجه امرأة ثم وكل آخر بمنزلة ذلك فزوجه أحدهما امرأة  
 والاخر أختها كان على التعاقب جازلاً وإن وقع ما عابلاً إذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فإذا فعلت ذلك فأمرها بدها فزوجه  
 الوكيل امرأة ولا يشترط لهذا ذلك كذا لا امرئ يدها ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على آتي إذا تزوجهها فأمرها بدها فزوجه امرأة لم يكن



الامر يسدها الآن يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر يسدها ثم زوجها امره بفساد النكاح ولا يكون الامر يسدها حين زوجها ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات عنها أو طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم تزوجها الموكل ثم أبانها لم يكن الوكيل أن يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا أن (٣٤٧) يزوجهما فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها من رجل بالشهود أو صدق بها على رجل فهو جائز فان تزوجت المرأة قبل أن يزوجه الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة \* امرأة لها زوج قالت لرجل اني أخضع من زوجي فلانا ففعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز ذلك على ما قالت \* اذا وكلت المرأة الرجل رجلا رجلين بالتزويج أو بالخلع أو بالعقد على مال ففعل أحدهما لم يجز ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل أحدهما جاز \* الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة وكذلك ولي الكبيرة الاب والجد فانهم ما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسن اذا وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالنقدين ان أجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتحريم باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والاوجب المسمى وان لم ير الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة

صارت امرأة منه من الرضاع كذا في التارخية \* الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع \* ولا يقبل في الرضاع: ١. لشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط \* ولا تقع الفرقة لا بتفريق القاضي كذا في التمر القاطن \* واذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وقرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لها وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يجب النفقة والسكنى كذا في البدائع \* ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة دلوقاقت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان الخبر واحدا ووقع في قلبه أنه صادق فالأولى ان يتزوجه بأخذ الثقة وجد الاخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتك فهو على أربعة أوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها فالنكاح بحاله لكن اذا كانت عدلة فالتزوة ان يفارقها كذا في التهذيب \* واذا فارقها فالأفضل له أن يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لها ان لا تأخذ منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الاقل من مهر مثلها لو من المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع \* وكذلك اذا شهدت امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج \* وان صدقها الرجل وكذبت المرأة ففسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذب الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلفه وبتزويجها من كذا في التهذيب \* ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي من الرضاة أو ما أشبهه ثم قال أو هممت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسننا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت ففرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا ينفعه جحوده كذا في المحيط \* وان كانت المرأة صدقته فلا مهر لها وان كذبتة فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبتة وان صدقته فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لها من النفقة والسكنى كذا في المضمرات \* ولو اقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه أختي من الرضاع أو أختي من الرضاع ثم قال أو هممت أو أخطأت جاز له أن يزوجهما ولو قال هو حق كما قلت لم يجز أن يزوجهما ولو تزوجهما ففرق بينهما ولو وجد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار ففرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* واذا أقرت المرأة أن هذا أختي من الرضاة أو أختي من الرضاة أو ابن أختي وأنكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفسها وقالت أخطأت فزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجهما قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أقررت قبل النكاح أنك أختي وقد قلت أنا أقررت به حق حين أقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد اذ لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما ولو أقرت بذلك جميعا ثم أكذبتا نفسها فالاخطأ ثم تزوجهما كان النكاح جائزا كذا في الذخيرة \* واذا قالت هذا ابني رضاعا أو صرت عليه جاز له أن يزوجهما لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه كذا في الجرار اثنى \* ولو أقر بالنسب فقال هذه أختي من النسب أو أختي أو ابنتي وليس لها نسب معروف وتصلح أن تكون أمه أو بنته فانه يستل مرة أخرى فان قال أو هممت أو أخطأت أو غلطت فهما على النكاح في الاستحسان وان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج

والزنا النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في أمورهما فزوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهما أولى \* رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجها امرأة نكاحا جازا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس نكاحا خلا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا الوجه ان لا يزوجه نكاحا فاسدا لا يثبت وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جازا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيثبت بالبيع الفاسد

\* امرأه وكلت رجلا لزوجها بأربعة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقر أن المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بالغ بما بلغ بخلاف ما تقدم لان ثم المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يراد على ما رضيت اما هنا المرأة (٣٤٨) ما رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بالغ وليس لها نفقة

الوهاب \* واذا كان مثلها لا يولد لئله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط \* ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفه وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط

### (كتاب الطلاق) وفيه خمسة عشر بابا

(الباب الاول في تفسيره وركنه وشروطه وحكمه ووصفه وتقسيمه وفيه يقع طلاقه وفيه لا يقع طلاقه)

(١) (امتنع سيرة) شرعاً فهو رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص كذا في البحر الرائق \* (وأما ركنه) فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي \* (وأما شرطه) على الخصوص فثبوت (أحدهما) قيام القيد في المرأة نكاحاً أو عتقة (والثاني) قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فقطلها في العدة لم يقع لزوال الحل وإذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق وان كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه يزيلها في المآل حتى انضم اليه ثنتان كذا في محيط السرخسي \* (وأما حكمه) (٢) فوقع الفرقه بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير \* وزوال حل المناكحة حتى تم ثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* (وأما وصفه) فهو أنه محظور نظر الى الأصل ومباح نظر الى الحاجة كذا في الكافي \* (وأما تقسيمه) فانه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت (أما) الطلاق السني في العدد والوقت فنوعان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتردد ككها حتى تنقضي عدتها أو كانت حاملاً فاستبان حملها وأحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر ثم في طهر آخر ثم في طهر آخر كذا في محيط السرخسي \* (والسنة) في العدد ستوى فيما الدخول بها وغير الدخول بها وفي الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها بطلقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية \* والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط \* المسلمة والكافية والامعة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التتارخانية \* قبل يؤخر الطلقة الاولى الى آخر الطهر كيلا يتضرر بتطويل العدة وقيل يطلقها عقيب الطهر كيلا يتلى بالايقاع عقيب الوقاع وهو الاظهر كذا في التبيين \* ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه انما يكون وقتاً للطلاق السني اذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فان الجماع في حالة الحيض والطلاق في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبه من أن يكون محلاً للطلاق السني نص عليه في الزيادات وهذا اذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل أنها اذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء هو وهذا اشارة الى أن المراجعة لا يعود الطهر الذي عقبه الحيض محلاً للطلاق السني وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا اشارة الى أنه يعود محلاً للطلاق السني قال أبو الحسن رحمه الله تعالى ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما ذكر في الاصل قولهما ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنياً بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ولو

(١) مطلب تفسير الطلاق وركنه وشروطه (٢) مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه

العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجدت بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع العيين وهذا امر يحاط فيه ينبغي ان يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف أمرها وكذا الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل \* وكيل المرأة اذا زوجها أو الاب اذا زوج البالغة والصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والابراء الا ان تجبر المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو كدل عن المرأة وقال اكرزن رضاهد ويستأن من ضامن مرشوي والمخزن يستأن فبطلان الكفالة ظاهر \* رجل قال لا تران أخذت لاني ماله عليك من الدين فانا ضامن بذلك أو اؤديه الكفالة للمرأة فقال اكرزن تطلب كند من ضامن أو راكه ازال خود يدهم وهذه كفالة للمرأة وهي

غائبة فلا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الآن يقبلها حاضر للمرأة في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل أو الولي ان المرأة أمرتني بالهبة والابراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك بغير حق فانا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان وان كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في أن لا يكون الزوج مطالباً بالاجماع أن يقول الاب وقت عقد النكاح بالقارسية دختر خویش فلانة را بتو برنی خادم بدو هزار درم بدانك بانصد درم ترا بود فانه يصح ذلك وبغير هذا الكلام للاستثناء كانه قال

زوجت ابنتي بألف درهم الا خمسمائة فيصير ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وجيلة أخرى أن يشتري أبو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بعد ما يريد أن يحيط من مهر الصغيرة عن زوجها فيصير الأب مستوفياً لأن مهرها بمن أن عرض رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه جارية جمع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلاً بهذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح عن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض لا حاجة الى المشورة (فصل في الكفاية) (٣٤٩) الكفاية معتبرة في النكاح خلافاً

لما لا رجح الله تعالى ومضيان

وجاعة من الصحابة وضوان

الله عليهم أجمعين وعن

الكرخي رحمه الله تعالى انه

أخذ بقولهم ثم الكفاية

تعلق بخمسة منها خلاف

فهي بيننا وهي التسب

فقرش بعضهم اكفاء

لبعض كيف كانوا حتى ان

القرشي الذي ليس بهاشمي

يكون كفاً لهاشمي وغير

القرشي من العرب لا يكون

كفاً للقرشي والعرب بعضهم

أ كفاء لبعض الانصاري

والمهاجري فيه سواء والموازي

لا يكونون أكفاء للعرب

ومنها الاسلام فالنصرانية

واليهودية لا تكون كفاً للمسلم

حتى ان المسلم اذا وكل رجلاً

بالنكاح فزوج به يهودية أو

نصرانية لا يجوز في قول أبي

يوسف ومحمد رحمه الله

تعالى لان عندهما الوكالة

تقيد بالا كفاء ومن أسلم

بنفسه وليس له أب في

الاسلام لا يكون كفاً لمن له

أب واحلف في الاسلام ومن

له أب واحد في الاسلام

لا يكون كفاً لمن كان له أبوان

في الاسلام ومن له أبوان في

الاسلام لا يكون كفاً لمن

كان له عشرة أباء في الاسلام

أبائهم في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله أن يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا في البدائع \* واذا طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله أن يطلقها ثانياً في ذلك الطهر وكان سنياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون سنياً وعن محمد رحمه الله تعالى روايتان كذا في الذخيرة \* وكذلك الاختلاف اذا راجعها باللس أو بالقبلة أو بالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج \* فاذا كان أخذاً سيد امرأته عن شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثاً لا السنة يقع عليها ثلاث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لان كل ما وقع عليه تطليقة صار محرراً جاعلاًها فتقع أخرى كذا في المبسوط \* ولوراجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله أن يطلقها أخرى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* (وأما البدعي) (١) فنوعان بدعي بمعنى يعود الى العدد وبدعي بمعنى يعود الى الوقت (فالذي) يعود الى العدد أن يطلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً \* (والبدعي) من حيث الوقت أن يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعاً ويستحب له أن يراجعها والاصح أن الرجعة واجبة هكذا في الكافي \* والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية وانطلق سني كان في حالة الحيض أو في غير حالة الحيض وفي المتنق ولا بأس بأن يخبر امرأته في الحيض ولا بأس لها أن تختار نفسها في الحيض وفيه أيضاً اذا أدركت واختارت نفسها بالباس للقاضي أن يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في المحيط \* والامة ذاءعتت فلا بأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذلك اذا مضى أجل العنين وهي حائض كذا في شرح الطحاوي \* المدخولة وغيرها سواء في هذه المسائل هكذا في السراج الوهاج \* واذا كانت المرأة لا تحيض من صغراً أو كبراً ولا لها ما بان بلغت بالسن ولم ترد ما أصلاً فاراد أن يطلقها السنة طلقها او واحدة فاذا مضى شهر طلقها أخرى فاذا مضى شهر طلقها أخرى ثم ان كان الطلاق وقع في أول الشهر وهو أن يقع في أول ليلة رؤى فيها الهلال تعتبر الشهر بالاهله اتفاقاً في التفریق والعدة وان كان وقع في وسطه فبالايام في تفریق الطلاق بالاتفاق فلا يطلقها الثانية في اليوم المو في ثلاثين من الطلاق الاول بل في الحادى والثلاثين فبا بعده وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر بالايام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تنقض عتتها الا بمضي تسعين يوماً ويجوز أن يطلق التي لا تحيض من صغراً أو كبراً ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان وبه قالت الائمة الثلاثة كذا في فتح القدير \* قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان شيخنا يقول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا ير جى منها الحيض والحبل وأما فمين يرجي فالفضل أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة \* وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلاثاً ينصل بين كل تطليقة وبين شهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* اذا قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق للسنة وقع تطليقة للحال ان كانت طاهرة من غير جاع وان كانت حائضاً وكانت في طهر جامعها فيه لم يقع

(١) مطلب الطلاق البدعي

\* ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون كفاً للحرية وكذا المعتق لا يكون كفاً للحرية الاصلية والمعتق أبوه لا يكون كفاً للحرية التي لها أبوان في الحرية ومن له أبوان في الحرية يكون كفاً لمن كان له أباء في الحرية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من أسلم بنفسه والمعتق اذا عزر من الفضائل ما يقابل نسب الآخر ~~يكون~~ كفاً له \* ومنها الكفاية في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادراً على المهر والنفقة يكون كفاً لذات أموال عظيمة ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفاً للفقيرة في ظاهر الرواية وعن الحسن من أبي يوسف

رحمه الله تعالى يكون كفاً ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا تزوج الصغيرة أو خوها من صبي ليس له طاقة للمهر أو نوه غني وقبل النكاح أبوه جاز لأن الصغير بعد غنى في المهر بمال الأب ولا يعد غنياً في النفقة لأن الآباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون النفقة الدارة أما من ليس له أب غني لأبنته من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعتبر القدرة (٣٥٠) على أداء كل المهر وقال بعضهم تعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي ديارنا تعتبر القدرة على أداء

المهر واختلّفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجهل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجهل لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والأحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعليه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف فالواجب أن ذلك لأنه قادر على أن يقضى دين المهر بالألف التي في يده وما تلقى به الكفاة عند البعض الديانة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معلناً يخرج سكراناً لا يكون كفاً الصالحة من بنات الصالحين وإن كان يسرد ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الأقراء أنت طالق ثلاثاً للسنة فهو على وجوه أن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك إن لم ينو شيئاً فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع الثلاث جله للحال صحت نيته لأن وقوع الثلاث جله عرف بالسنة وإن نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت أيسرة أو صغيرة مدخولة فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت في الحال واحدة وطأه الحال أو لم يطأها ويقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كذا في المحيط \* وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان كما نوى كذا في محيط السرخسي \* وكذلك الحامل إن لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين \* ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثاً للسنة تقع واحدة ساعة تكلمه فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو كانت حاملاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ماتكم به ووقعت الأخرى لو وضعت جملها بعد ذلك يوم وتزوجها كذا في الذخيرة \* ولو قال أنت طالق للسنة ولم يقل ثلاثاً إن كانت من ذوات الأقراء تقع عليها تطليقة إذا صادف الوقت ووقته طهر لا يجاع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع إلى أن يصادف الوقت فإذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الأشهر أو كانت حاملاً تقع عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي \* ولو نوى ثلاثاً جله أرمته فاعلى الاطهار صرح هكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وصاحب الاسرار \* وذكر نفي الإسلام والصدور الشهيد وجاعة منهم صاحب الهداية أنه لا تصح نية الجملة فيه كذا في التبيين \* حتى لا يقع أكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة فإنه لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي \* ولو أراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التتائخانية \* وإذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فإن كانت قد أيست من الحيض تعبد بالشهور ففي طالق ثلاثاً عند كل شهر واحدة وإن كانت تعبد بالحيض فهي طالق واحدة الآن نوى ثلاثاً عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثاً كذا في المحيط \* ولو قال لها وهي عن لا تحيض أنت طالق الشهر وفي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي عن تحيض وقعت عند كل حيض تطليقة وإن كانت ممن لا تحيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال إن كانت طاهرة من غير جاع ثم عند كل شهر وعند كل حيض إذا طهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثنتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع \* ذكر الملعبي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لهما للسنة فإن كانت طاهرة من غير جاع وقعت عليها التي هي للسنة أولاً ثم تتبعها الأخرى فإن كانت حائضاً تأخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الأخرى ولو قال لها أنت طالق ثنتين أحدهما للسنة والأخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة فإن كان الوقت وقت السنة ثم جاءها من جميعاً تقع السنة أولاً وتبعتها البدعة وإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتأتي السنة وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتأتي السنة كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق ثنتين للسنة أحدهما بائن فله أن يجعل البائن أيهما شاء وإن لم يبين حتى حاضت وطهرت بآب تطليقتين كذا

المهر واختلّفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجهل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجهل لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والأحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعليه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف فالواجب أن ذلك لأنه قادر على أن يقضى دين المهر بالألف التي في يده وما تلقى به الكفاة عند البعض الديانة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معلناً يخرج سكراناً لا يكون كفاً الصالحة من بنات الصالحين وإن كان يسرد ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

كان الفاسق مختاراً معظمه عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفاً البنات الصالحين وإن كان مستضعفاً عند الناس لا يكون كفاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا شيء والعصم إن عنده الفسق لا يمنع الكفاة وقال به بعض مشايخ بلج رحمه الله تعالى الفاسق لا يكون كفاً البنت الصالح معلناً كان الفاسق أو لم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحرفة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر

الحرفه ويكون البيطار كفاً للطار وفي قول محمد وأبي يوسف رجهما الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رجه الله تعالى صاحب الحرفه الثيمه كالبيطار والحمام والحائذ والكناس والدباغ لا يكون كفاً للطار والبراز والصراف وهو الصحيح لان الناس يستكفون عنهم وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة رجه الله تعالى كالوا لا يعدون الدناءة في الحرفه ممتصة ويعدون ذلك في زمانهما والجمال لا يعتد في الكفاهة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام الزاهد في (٣٥١) الاسلام على بن محمد البرزوى رجه

في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والظهر ولو قال كمالولدت ولما فانت طالق  
للسنة فولدت ثلاثة أولاد من بطن واحد لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما  
النفاس من الولد الاول فاذا طهرت من النفاس تقع واحدة ثم في كل طهر آخرى ولو قال أنت طالق مع كل  
واحدة واحدة للسنة يقع الثلاث بصفة السنة ولو قال البدعة يقع الثلاث للحال كذا في العتبية \* واذا قال  
لامرأه أنت طالق غدا السنة وهي عن لا يقع عليها طلاق السنة في الغد لا يقع عليها الطلاق الا في وقت  
السنة كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا  
وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية \* واذا طاهر من امرأته ثم  
طلقها طلاق السنة في وقته قبل أن يكفر عن الظهار وقع ولم تنع حرمة الظهار وقوع الطلاق السني وكذلك  
لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وورق بينهما وطلق امرأته للسنة في عدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته  
للسنة وهي حبلى من فجور امرأته في اليها زوجهما فتزوجت بزوجة أخرى ودخل بها هذا الزوج ثم قدم  
زوجها الاول وورق بينهما وبين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من  
الثاني لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الاول طلقها  
ثلاثا للسنة قبل أن تتزوج بالثاني فحاضت وطهرت فزمنها فطلقته ثم تزوجت بالثاني ودخل بها الثاني  
وفرق بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة مادامت تعتد من الثاني في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الطلاق ولو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة بالف درهم ان شئت اقدم  
المشيمة على الطلاق فان كانت هذه المقالة في حالة الحيض فالمشيمة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا تكون حتى تطهر من الحيض وان كانت هذه المقالة في طهر جامعها فيه حتى تحيض حصة أخرى فتطهر  
هكذا في المحيط \* ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضى الشهر فله أن يطلقها أخرى بالاجماع  
ولو طلقها وهي من ذوات الاقراء ثم أبست فله أن يطلقها أخرى حين تبأس كذا في محيط السرخسي \* وفي  
نوادير أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأته وقد أبست من الحيض أنت طالق ثلاثا  
للسنة وقعت واحدة حين تكلم به ثم اذا حاضت بعد ذلك وطهرت بطلت ثلاثا التطليقة الاولى ولم يمتلئ  
عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها بعد الاياس قبل هذه المقالة فان أبست بعدها هذه الحصة  
واستبان أيامها وقعت التطليقتان الباقيتان بالشهور ذكر في المتن اذا قال لها أنت طالق للسنة فقالت  
أنا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض اوبهده فاقول قول المرأة ولو قالت أنا حامل وقال هو است  
بجامل لم يصدق المرأة في ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته وقد دخل  
بها أنت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حاضت وطهرت قبل هذا قبل أن تتكلم بهذا الكلام  
وتكلمت به وأنا طاهرة ولم تقر بي وقال الزوج قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام فالقول قول  
الزوج ولو قال الزوج قد كنت قربتك في الحيض وكذبته المرأة فالقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن  
دخلت بي قط فالقول قولها قال القدر بن زريق قال لامرأته وهي أمة أنت طالق للسنة وهي الساعة  
ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة  
لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة يقع الطلاق كذا في المحيط \* ولو كان الزوج عبدا والمرأة حرة

والتوارث اذا زوجت المرأة نفسها من غير كفاءة كان الاولياء حق الفسخ مالم تلده منه ولا يطل حق الولي بسكوته بعد ما علم وان طال الزمان وان قبض مهرها وجهها بطل حقها وان لم يقبض ولكن خاصم زوجها في بقية المهر والتفقة بطل حقها استحسانا اذا زوجت المرأة نفسها غير كفاءة مريض به أحد الاولياء لم يكن لهذا الولي والى من هو مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه وان زوجها الولي غير كفاءة ودخل بها ثم مات من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بقهر ولي كان الولي أن يقسم وان كان الطلاق رجعيًا

لم يكن له أن يفسخ ولو زوجت نفسها غير كف ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد بينهما مضمومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد ورفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الأولى عند محمد رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة عليها وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف منها (٣٥٣) هذه المسئلة ومنها إذا طلق الرجل امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في

العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عندهما عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المهر بالنكاح الثاني \* ومنها إذا طلق امرأة بائنة بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني \* ومنها المشكوكه إذا كانت أمة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول \* ومنها إذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان أو بخيار البلوغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تأكيد المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لافي حق المهر

فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق إذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتبية والقنوية على هذا كذا في التناخانية \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة وهي طاهرة بظهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم اعتقها مكانه فانها تعتد بحيضتين فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الأخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضاً حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها واعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليه الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة وكذا المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق إذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط \* وذكر في الزبادات لو أمر رجل أن يطلق امرأته للسنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال إذا حضت وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حاضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتى ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الزوج غائباً وأراد أن يطلقها للسنة واحدة فأنه يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وإن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي \* وفي المبسوط وإن شاء أو جرح فكتب إذا جاءه كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه الصفة وإن كانت لا تحيض كتب إذا جاءه كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا للسنة كذا في البحر الرائق \* (ألفاظ طلاق السنة) (١) على ما روى عن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاقاً عدلاً وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو القرآن أو الكتاب كل هذا قد حمل على أوقات السنة بلائية ولو قال أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والأوقع في الحال لأن الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاة يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنة وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة ولو قال حسنة أو جميلة يقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والطمهر الذي فيه جاع وإن لم تكن له نية فان كانت في طهر فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وإن كانت في طهر لا جاع فيه لا يقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي \* (ألفاظ طلاق البدعة) (٢) فلو أن يقول أنت طالق للبدعة

(١) مطلب ألفاظ طلاق السنة (٢) مطلب ألفاظ طلاق البدعة

ولافي حق العدة الآن عند زفر رحمه الله تعالى تسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تسقط وكذلك لو كان النكاح الأول فاسداً ودخل بها أو كان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحاً جائزاً ثم فارقها قبل الدخول ولو كان النكاح الأول جائزاً ودخل بها ووقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً فاسداً ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله

تعالى في الفصول المتقدمة رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما يظهر وهو كف لهما بما ظهر بأن تزوج عريضة على أنه عربي فظهر أنه قرشي أو ذكر أنه عجمي فاذا هو عربي كان العقد لازما ولو كان مظهر خيرا ماذ كرو ليس بكف لهما بأن تزوج قرشية على أنه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للأولياء حق الاعتراض وان كان مظهر شرهما ماذ كرو ليس بكف لهما بما ظهر بأن تزوج عريضة على أنه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ (٣٥٣) وان رضيت كان للأولياء حق الفسخ وان كان مظهر شرهما

ذكر وهو كف لهما بأن تزوج عريضة على أنه قرشي فاذا هو عربي كان لها حق الفسخ عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى خلافا لغيره رحمه الله تعالى وكذلك تزوج امرأة على أنه فلان ابن فلان فاذا هو أخوه لايه أو عمه لايه كان لها حق الفسخ وان كان كفأها رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجدته شربا مدمنًا فبلغت الصغيرة وقالت لأرضي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان والد الصغيرة لم ير ض بعدد الكفاءة وانما زوجها منه على ظن أنه كف وزكري في الأصل امرأة زوجت نفسها رجلا لم تعلم أنه حر أو عبد ظهر أنه أذن له في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للأولياء وان زوجها الأولياء رضاهم لم يعلموا أنه حر أو عبد ثم علموا أنه كان عبدا لا خيار لاحد منهم

أو طلاق البدعة أو طلاق الجور أو طلاق المعصية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثا فهي ثلاث هكذا في البدائع

(١) فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغًا عاقلًا سواء كان حرا أو عبدا طائعا أو مكرها كذا في الجوهرية النيرة \* وطلاق الالاعب والمهازيل به واقع وكذلك لو أراد أن يتكلم بكلام فسحق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط \* وفي الجامع الاصغر سئل راشد عن أراد أن يقول زينب طالق فجري على لسانه عمرة في القضاء تطلق التي سمي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلاق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة (١) \* ولا يقع طلاق الصبي وان كان بعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغشي عليه والمدهوش هكذا في فتح القدير \* وكذلك المعتوه لا يقع طلاقه أيضا وهذا اذا كان في حالة العتة أما في حالة الافاقة فالصحيح أنه واقع هكذا في الجوهرية النيرة \* طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع \* وكنز الوقال أجرت ذلك الطلاق ولو قال أوقع ذلك يقع ولو قال أوقع الذي تلفظته في النوم لا يقع \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتني ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي \* ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أوقعته وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البصائر اثنى \* ولو أن رجلا طلق امرأته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه أوقع الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجرت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط \* ولو كان الصبي وكفيا لا يطالب من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية \* حكى عيني رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به لانه امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصولا بحيث يصلح للايقاع على امرأته يقع لانه أوقع وان لم ينوشه لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى \* وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر لضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* أجمعه وألله لو سكر من النبيذ أو لبن الرمال ونحوه لا يقع طلاقه وعتاقه كذا في التهذيب \* ومن سكر من النبيذ يقع طلاقه ويحذفه هذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى في زماننا كذا في جواهر الاخلاطى \* وان شرب من الاثربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اذا طلق أو أعتق اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن شرب من الاثربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ويقتضى بقول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يوافق فارتفع وصعد فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان \* وأجمعوا على أنه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في

(١) مطلب من لا يقع طلاقه

(٤٥ - فتاوى اول) وبمثل لو ذكر الزوج انه حر فزوجها منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترطها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف وليس بكف ثم ظهر انه غير كف لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا بدم الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبرها بالكفاءة فزوجها ثم ظهر انه غير كف كان لها الخيار والسكران اذا تزوج بنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو فعل الصالح ذلك يجوز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله تعالى أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا يتقدع عقده على الصغيرة بأقل من مهر مثلها وان زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبه واختلاف في قول أبي حنيفة والظاهر الجواز وان زوجها السكران من غير كف لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات عنهما في الاب والجد اذا تزوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد قاسد وفي رواية عنهما العقد

(٣٥٤)

تفسد التسمية ويجوز العقد بغير المثل امرأه زوجت نفسها غير كف كان للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن للولي ذارحم محرّم منها كإن الم ونحوه وقيل من لا يكون محرماً لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الأول غير الأب والجد اذا زوج الصغيرة من رجل كان جسده معتق قوم ولم يكن مسلماً في الأصل وانما صار مسلماً وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لان هذا النكاح لم يكن له مجز حال وقوعه فلم يوقف فلا تلحقه الاجازة وكذا لو انعمت الكفاءة بسبب آخر لا يتعد نكاح غير الأب والجد امرأه زوجت نفسها غير كف قالوا لها أن تنزع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى فلو وطئها الزوج فعسى تجبل فيسهذا الفسخ ويلحقهم العار بنسبة من لا يكانونهم والله أعلم

### (الباب الثاني في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول)

(الفصل الأول في الطلاق الصحيح) وهو كائن طالق ومطلقة وطلقتك وتقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً كذا في الكفر ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين فيما ينسب بين الله تعالى والمرأة كالقاضي لا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو شهد به شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين ولو قال أنت طالق من غل أو من قيد كرهذه المسئلة في المنتقى في الموضوعين وأجاب في أحد الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء وأجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق من

ترجمة  
(٢) يا حبيبا الشقة وجهك يشبه القمر يا سيدق طلاقك زوجك

### (فصل في الاولياء)

الأصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمماليك والجنانين هذا والولاية تثبت باسباب أقواها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك الا باذن المولى والمولى على ايجاب عبده على النكاح عندنا ويجابار الامة عند الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه أحدهما ثم بعده ملك اليمين العصبوبة لقوله عليه السلام النكاح إلى العصباء وأقرب العصباء إلى الصغيرة الصغيرة الاب ثم الجد الأبوان علا والابن من العصبية يزوج الام المجنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجه



الله تعالى ليس لغیر الاب  
والجد تزویج الصغیرة والصغیر  
وللوالی تزویج الذیبة الصغیرة  
عندنا خلافاً للشافعی رحمه  
الله تعالى وبعد العصات  
من الاقارب الولاية عندنا  
لمولی العتاقة لانه عصبه ثم  
عصبه مولى العتاقة وعند  
عدم العصبه كل قريب يرث  
الصغیر والصغیرة من ذوی  
الارحام یملا تزویج الصغیر  
والصغیرة فی ظاهر الرواية عن  
أبی حنیفة رحمه الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا ولاية لذوی الارحام وقول  
أبی یوسف رحمه الله تعالى  
مضطرب والاقرب عند  
أبی حنیفة رحمه الله تعالى  
الأم ثم البنت ثم بنت الابن  
ثم بنت البنت ثم بنت ابن  
الابن ثم بنت بنت البنت  
ثم الاخت لابوأم ثم الاخت  
لاب ثم الاخ والاخت لام  
ثم أولادهم ثم العتات  
والاخوال والخالات وأولادهم  
على هذا الترتیب فاذا جمعت  
الجد الفاسد والاخت فعند  
أبی حنیفة رحمه الله تعالى  
لولاية الجد وبعد هو لامولی  
الموالاة عند أبی حنیفة رحمه  
الله تعالى خلافاً لصاحبه  
ومادامه قرب فالقاضي

(١) مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

ليس بولي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أصحابيه مادام له عصبه فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهده ومن ثم ورد وان لم يكن ذلك في عهده ومن ثم رد لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأت له السلطان بذلك ثم أذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا شخصيا كالعبد فان تزوج بغير إذن المولى ثم أذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا شخصا والودي لا يملك نكاح الصغرى والصغيرة أو مولى الملة الا في ذلك أو لم يوص ورؤى هشام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ان

أوصى إليه الأب جازله تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن أبي ليلى هو ولي في الوجهين ولو كان الصغير أو الصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمقطوع ونحوه فإنه لا يملك تزويجهما ولا ولاية للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والنفسق لا يمنع الولاية وإذا اجتمع للصغير والصغيرة ولبان كلاهما والعمين فإيهما زوج جائز عندنا وإن زوجها على التماقب جازا لأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوفاهما ما لم يعلم (٣٥٦) أيهما أول بطل العقدان وقال مالك رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد

الولي بالانكاح كما لا ينفرد واحد من المولين في العبد والامة المعتقة وإن زوجها الأب بعد والاقرب حاضر يتوقف على اجازة الاقرب وإن كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جازا نكاح الأب بعد عندنا وقال الثاني رحمه الله تعالى إذا غاب الاقرب تنتقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى لا يزوجه أحد حتى يحضر الاقرب أو يزوجه وكيل الاقرب فإن زوجها وكيل الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز انكاحه والظاهر هو الجواز وتكلموا في الغيبة المنقطعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها بمسيرة سنة وبعضهم قدرها بمسيرة شهر وقال أكثرهم إن كان في موضع لا ينتظر الكف بمجيء الخبر منه فهي منقطعة وأشار في الكتاب إلى أن مدته السفر يكفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى وسفيان

فقال غنيت بالاولى الطلاق والثانية والثالثة ففهمهم صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان (١) متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو يند الطلاق وإن عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله بامطلة أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو كرر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الا بالنية كقوله بامطلة أنت طالق كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى فان نوى واحدة تقع واحدة ونوى اثنين تقع ثنتان وإن لم تكن لنية إن قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة وإن قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقتها ثم قال لها طلاق (٢) دامت تقع أخرى ولو قال طلاق (٣) دامت لا تقع أخرى \* ولو قال أنت طالق واحدة واحدة تقع واحدة \* ولو قال أنت طالق وانت تقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لها أنت طالق ثم قال لها بامطلة لا تقع أخرى روى ابن سماعه في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما مالا صدقه وأبين مامنه وكذلك لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق ولو كان دخل بهما وباقي المسئلة بمجاهلة أن يقع الطلاقين على أحدهما كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقتني فقال الزوج قد طلقتك طلقت ثلاثا ونوى الزوج الثلاث ولم ينو ولو قالت بغير حرف الواو وطلقتني طلقني فقال الزوج قد طلقتك فان نوى الثلاث طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم ينوش ياتقع واحدة كذا في المحيط \* قال أبو القاسم الصفار إذا قال الرجل لامرأة أنه طلقتك غير مرة طلقت ثنتين وفي واقعات الناطقي رجل قال لامرأته أنت طالق كذا كذا تقع ثلاث كأنه قال أنت طالق أحد عشر كذا في التارخانية \* امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت طلقني بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية (٤) امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة \* رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقتها ولم تحفظ حق أيها وعاتبتني في ذلك فقال الزوج هذه ثنية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتبتني ولم تذكر الإطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالنية كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها طلقني فقال الزوج قد فعلت طلقت فان قالت زنى فقال فعلت طلقت بضاروى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قيل لرجل أطلقت امرأة ثلاثا قال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولو كانت ستحسن ونجعلها واحدة وفيه إذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد أبنتك فهذا جواب وهى ثلاث كذا في المحيط \* ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنت طالق أو فانت طالق فهى واحدة ولو قال قد طلقتك فهى ثلاث كذا في السراج الوهاج \* ولو قالت أنا طالق فقال نعم طلقت ولو قاله في جواب طلقني لا تطلق وإن نوى قبل لرجل ألسنت طلقت امرأة فكيف لي بطلاق كأنه قال طلقت لأنه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لأنه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة \* ولو حذف القاف من طالق فقال أنت

ترجمة  
(١) مطلب كرر الطلاق بالواو أو بغيرها ونوى بالثاني الاول (٢) طلقتك (٣) طلق بصيغة الماضي  
(٤) مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

الثوري وأبي عيسى سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار الى نسف غيبة منقطعة فإن كان الاقرب حيث هو جوا لا يوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتفيا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لأنه لم تعد الوصول اليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فإن كان زوجها الا بعد ثم ظهر أنه كان محتفيا

في المصير جازنكاح الابدع واذا زوج الرجل ابنه امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير كف أو فزوج ابنه الصغيرة أو امرأته ليست بكف له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز ان تحش وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي واذا بلغ الصغير أو الصغيرة وفدزوجها الاب أو الجد لا خيار لها ما وله ما خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله (٣٥٧) الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لها ما واذا

بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها فان اختارت نفسها كما بلغت وأشهدت على ذلك صح فأما في الغلام والخارية التي هي نيب لا يطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما تنص على الرضا أو تفعل ما يدل على الرضا نحو والتمكن من الوطء وطلب النفقة وان أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها \* وخيار البلوغ بفارق خيار العتق من وجوه أحدها ان خيار العتق يطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والنيب لا يطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم أعلم بخيار البلوغ انما سكنت لاجل ذلك لا تعذر ويطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا

طال فان كسر اللام وقع بلائية والا فان كان في هذا كره الطلاق أو الغضب فكذلك والوقوف على النية وان حذف اللام فقط فقال أنت طالق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والقاف بان قال أنت طاو سكت أو أخذ انسان فله لا يقع وان نوى كذا في الجر الرائق \* رجل قال لامرأته ترائق \* ههنا خسة ألفاظ \* تلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يقع وان تعدد قصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا تعدد قبل أن يتلفظ به وقال ان امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فأطلقها بلفظها ما قطعها لفظها وتلفظ بها وشهد بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما ما كان في الابتداء يفترق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الائمة الخوارق رحمه الله تعالى ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هذا استة ثبت في تركي قال لامرأته ترائق بالتاء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأثبتت أنه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره أطلقك امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلي بالهجاء ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى فاضيلان \* وان قال لهما ابتداء أنت طال فيعني طالق يقع كذا في الخلاصة (١) \* ولو قال نساء أهل الدنيا أو الرى طواقي وهو من أهل الرى لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء أهل السكة أو الدار وهو من أهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طواقي وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى فاضيلان (٢) \* ولو قال أنت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم أنو لا يصدق اذا كان في حال هذا كره الطلاق والاصدق ومثله بالقارسية نوبسه على ما هو المختار للفتوى \* ولو قال أنت أطلق من فلانة وفلانة مطلقة أو غير مطلقة فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجته فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير (٣) \* ولو قال لامرأته انت حنى ثلاثا ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال هذا كره الطلاق ولو قالت لزوجها طلقني فأشار بثلاث أصابع وأراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل زينا امرأته طالق تخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأته أخرى بيلمه كذا اسمها زينب فاياها عني ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبين امرأته ان كان الطلاق بائنا وان أحضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبن قال لامرأته طالق وله امرأته معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدها الزوج في ذلك فقال اياها عني أو قال اخبرت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عني بالطلاق بالمجهولة

- (١) مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طواقي وفيها امرأته (٢) مطلب لو قال أنت ثلاث (٣) مطلب لو قال أنت حنى ثلاثا

ومنها ان خيار العتق لا يطل بالسكوت وان كانت بكر أو خيار البلوغ يطل بسكوت البكر ومنها ان خيار العتق لا يتوقف الفرقة على القضاء بل تثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ولا يطل النكاح ما لم يفسخ القاضي العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شي من المهر وللصغيرة والصغير خيار البلوغ في انكاح القاضي في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا زوج ابنته الصغيرة ووضع لها المهر عن زوجها صح

الضمان فإذا بلغت وأخذت الابن بالضمين لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير أمره ويرجع إن كان بأمره فإن كان ضمان الأب فمريض موته لم يصح وإن زوج الأب ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهران كان في صحة الأب جازوا وأخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغير في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فلا سائر الورثة أن يرجعوا في نصيب الصغير بذلك عندنا خلافاً للفرق (٣٥٨) رحمه الله تعالى ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات

وأخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالإجماع ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغير في مرض موته لا يصح الضمان والمجانين كالصبيان في ذلك سواء إذا ضمن عن ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً إذا أشهد عند الأداء أنه يؤدي ليرجع فحينئذ لا يكون متطوعاً ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وفي الثيب لا يزوج بالإجماع وإن زوج البكر البالغة عاقلة أبوها وهو كافراً وعبد فرفضت باللسان جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وإن سكنت لا يجوز بالإجماع وإذا بلغ الابن معتوهاً أو مجنوناً بقي ولاية الأب عليه في ماله ونفسه وإذا بلغ عاقلاً لم جن أو صار معتوهاً لم تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا فيه قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا تعود في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى

فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على المجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضاً إذا تزوج امرأتين أحدهما نكاحاً صحيحاً والآخرى نكاحاً فاسداً واسمه ما واحدة قال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسداً لم يصدق قضاء وكذلك إذا قال أحدي امرأتين طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسداً لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر \* ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها أو نسبها إلى أبيها أو أمها أو أختها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والنسب فقال عنيت أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إبطال الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاحها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على إقراره ما قبل ذلك أو تصدقه المرأة المعروفة كذا في فتح القدير رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأتى طالق ثم قال لم أعن امرأتى يصدق ولو قال عمة طالق وامرأتى عمة وقال لم أعن امرأتى لم يصدق قضاؤه كذا في المحيط (١) \* ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان كاتاهما معروفتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كنت طلقت امرأة تزوجتها أو قال كانت لي امرأة فطلقتها أو ادعت المعروفة أنها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وأياها طلقت فالقول قول الزوج لأن الزوج لم يقر بالإيقاع في الحال في هذه الصورة حتى تتعين المعروفة هكذا في الذخيرة \* ولو قال كانت لي امرأة فأنهت طالق فادعت المعروفة أنها هي فالقول قول المعروفة لأن قوله فأنهت دليل على أن قولها طالق انشأ الطلاق في الحال فلو قال طلقت امرأتى أو قال امرأتى طالق أو قال امرأتى من نسائي طالق وباقي المسئلة مجالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام يقع في الحال كذا في المحيط \* رجل له امرأتان اسم أحدهما زينب واسم الأخرى عمرة فقال لعمرة أنت زينب فقالت نعم فقال أنت طالق أذن لا تطلق في الأصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال لباين زينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت المحببة ولو قال نويت زينب طلقنا هذه بالإشارة وتلك بالاعتراض كذا في الخلاصة \* ولو قال يا زينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لامرأتى يتظر إليهما ويشير إليهما يا زينب أنت طالق فادعى امرأتاه أخرى أمهما عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالإشارة ويبطل التسمية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال يا زينب أنت طالق ولم يشر إلى شيء غير أنه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة كذا في التتارخانية \* قال امرأتاه عمرة بنت صبيح طالق وامرأتاه عمرة بنت حفص ولا تية له لا تطلق امرأتاه فإن كان صبيح زوج أم امرأتاه وكانت تنسب إليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتاه أو لا يعلم طلقت امرأتاه ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع إن كان يعرف نسبها وإن كان لا يعرف يقع أيضاً فيما بينه وبين الله تعالى وإن نوى امرأتاه في هذه الوجوه طلقت امرأتاه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* ولو قال امرأتاه الحاشية طالق ولا تية له في طلاق امرأتاه وامرأتاه ليست بحبشية لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا تية له في طلاق امرأتاه فإن نوى طلاق امرأتاه في هذه الوجوه طلقت امرأتاه كذا في الذخيرة \* ولو كانت له امرأتان بصيرة فقال امرأتاه هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر (١) مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء

تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله تعالى عندنا تعود ولاية الأب التسمية وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ثبت الولاية للسلطان وأما إذا جن الأب أو صار معتوهاً هل يكون للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جن امرأة جاءت إلى القاضي وقالت إنى أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضي أن يأذن لها بالنكاح ويقول أذنت لك إن لم تكوني قرشية ولا عربية ولا ملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فابى أن يزوجهما

كان للقاضي أن يأذن لها بالترجيح وإن لم يكن لهاولى وأرادت الاحتياط برفع الامر الى القاضي حتى يزوجه القاضي بأذنهما أو ياذن لها  
بالنكاح وإن كرهت أن ترفع الامر الى القاضي فطلبت أباها بالتزويج فزعم الاب أنه كان زوجها وهى صغيرة من رجل والرجل غائب  
فأقام الاب بينه على ذلك قالوا لا يلتفت الى بيته لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر وللأب أن يزوجه فان أبى الاب ترفع الامر  
الى القاضي حتى يزوجه أو تعقد بنفسها قالوا وذلك أولى لها من ترك النكاح (٣٥٩) لأن محمد أرحمه الله تعالى رجع

الى قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى في النكاح بغير  
ولى غير الاب والجد اذا  
زوج الصغير قالوا لا حوط  
أن يزوجه امرأتين مرة بمهر  
سمى ومرة بغير تسمية  
لوجهين أحدهما أنه  
لو كان في التسمية نقصان  
فاحش ولم يصح النكاح  
الاول يصح النكاح الثانى  
بمهر المثل والثانى ان  
الزوج لو حلف بطلاق امرأته  
يتزوجها بلفظة ان تزوجت  
امرأته أو بلفظة كل امرأة  
أنزوجه فهى طالق فانما  
تزوجها بنخل البين بالنكاح  
الاول ويقع عليها الطلاق  
فتحل بالنكاح الثانى وإن  
كان المزوج هو الاب أو الجد  
ينبغى أيضا ان يباشر النكاح  
على هذا الوجه مرتين عند  
أبي يوسف ومحمد رحمه  
الله تعالى لما ذكرنا من  
الوجهين لأن عندهما الاب  
والجد لا يمكن النكاح  
بأقل من مهر المثل نقصانا  
فاحشا كما لا يملك غير الاب  
والجد عند الكل وأما  
عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فيمكن النكاح بأقل  
من مهر المثل فيباشر  
النكاح مرتين على هذا

التسمية والصفة مع الإشارة كذا في خزنة المفتين \* ولو قال فاطمة الهـمدانية أو العوزاء طالق وامرأته  
فاطمة وليست بهمدانية ولا عوزاء لم تطلق ولو ذكر نسبا طلقت وإن وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب  
يعرف بالاسم والنسب كذا في العتبية \* ولو قال يا حمزة أنت طالق وهو يشير اليها طلقت كذا في محيط  
السرخسى \* أن سعى امرأته باسمها وباسم أبيها بان قال امرأتى عمرة بنت صبيح بن فلان أو قال أم هذا الرجل  
التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال أو لم يكن كذا في المحيط \* وكذا لو قال  
امرأتى بنت صبيح أو بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسى  
\* ولو قال امرأتى عمرة أم ولدى هذه الحالسة طالق ولانية له والخالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في  
البحر الرائق \* امرأة قالت لرجل اسمى فلانة بنت فلان الفلانية فتزوجها ثم قال كل امرأة طالق ثلاثا  
الافلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لافيا بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو  
قال لها افترضتك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح أنه لا يقع  
\* رجل قال لامرأته خذى طلاقك فقالت أخذت يقع الطلاق وفي العيون شرط النية والأصح أنها  
ليست بشرط رجل قال لامرأته طلقك الله تعالى تطلق وإن لم يتوكل كذا في الخلاصة \* وهو الأصح هكذا في  
المحيط \* وفي المتن لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك وأقضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم  
يكن طلاقا لأن نوى ولو قال هويت طلاقك أو أصبحت طلاقك أو وصيت طلاقك أو أردت طلاقك  
لا تطلق وإن نوى هكذا في الخلاصة \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كذا  
في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنا برى من طلاقك أو برئت اليك من طلاقك فالصحيح أنه لا يقع وإن نوى  
كذا في محيط السرخسى \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رحمهم الله في نفسه إذا نوى وإن لم ينو  
لا يقع والأصح أنه يقع كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته وهبت لك طلقك يكون تفويضا ان طلقت  
نفسها في المجلس يقع والافلا رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويطل  
الخيار رجل سعى امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليه الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في  
القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال وهبت لك طلاقك فهذا امر صحيح حتى يقع الطلاق قضاء وإن لم  
ينويه الطلاق وإذا قال نويت أن يكون الطلاق في يدها لا يصح قضاء ويصدق دينه ولو أراد أن يطلقها  
فقال هب لي طلاقى أى أعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال أعرضت عن  
طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط \* ولو قال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال ما نويت  
به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة \* ولو قال خذت سبيل طلاقك ينوى الطلاق يقع كذا في  
الظهيرية \* رجل (١) قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا إن كان السكوت لانهقطاع النفس  
يقع الثلاث وإن كان لا لانهقطاع النفس لا يقع الثلاث ولو قال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت ثم قال ثلاثا  
يقع الثلاث كذا في الخلاصة \* سئل كم طلقتها فقال ثلاثا ثم زعم أنه كان كاذبا لا يصدق في القضاء كذا في  
التتارخانية \* ولو قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فقبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره أو مات تقع  
واحدة كذا في محيط السرخسى في باب التشكيك والتخير \* ولو أخذ انسان فقه ثم قال ثلاثا فثلاث وهو  
(١) مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا

الوجه احتياطاً للوجه الثانى وانما يباشر النكاح الثانى بغير تسمية لانه لوسمى المهر في النكاح الثانى وعند البعض ان الرجل اذا جدد  
النكاح في المنكوحه يلزمه مهران ربحا ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقبض بالمهرين الولي اذا جن جنونا مطبقا تزول ولايته وإن كان  
يجن ويبقى لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة الافاقة وتكلموا في الجنون المطبق قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى هو مقدر بما كثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى هو مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

اندرج الى قول محمد رحمه الله تعالى \* (باب في المحرمات) \* حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمرأة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآيات الام بالرشدة والزنية حرام وكذلك الجدة القرينة والبعدي من قبل الاب أو الام وكذا بنت وأولاد البنت وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن وكذلك البنات والحالات من وكذا الاخوات من أي جهة كن وبنات (٣٩٠)

محمول على ما اذا قال على الفور عند رفع اليد من فقه كذا في التمهيد \* ولو قالت لزوجه طلق ثلاثا فإراد أن يطلقها فأخذ انسان فقه سده فلما رفع يده قال (١) دادم فانها تطلق ثلاثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام كذا في الدخيرة \* ولو أضاف الطلاق إلى جملتها وإلى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقيبك طالق أو عتقك طالق أو وروحك طالق أو بدلك أو جسدك أو فركك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية \* وكذا اذا قال نفسك كذا في السراج الوهاج \* ولو أضاف إلى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كما لو قال يدك أو رجلك أو أصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة عن جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهر النيرة \* والاصح أنه لا يقع في الظهر والبطن والبضع كذا في الكافي (٢) \* وان أضاف إلى جزء شائع فحو أن يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال دمك طالق فيه روايتان والعصبة منهما أنه يقع كذا في السراج الوهاج \* والمختار في الدم أن لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم تطلق بالإجماع كذا في السراج الوهاج \* وكذا السن والعرق والجل هكذا في فتح القدير \* ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال بهذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين \* ولو قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كما لو قال رأسك هذا طالق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال دبرك طالق لا يقع ولو قال استك طالق يقع قال المرغيناني (٣) لو قال قبلك طالق لا رواية فيه وينبغي أن يقع كذا في غاية السروجي \* ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسئلة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمهم الله تعالى وقد صارت هذه المسئلة واقعة بخاري فافق بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بوقوع الواحدة بالإضافة إلى النصف الأعلى لأن الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضيفا الطلاق إلى رأسها وأفق بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافة إلى الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضيفا الطلاق إلى رأسها بالإضافة إلى النصف الأعلى وإلى فرجها بالإضافة إلى النصف الأسفل كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة تقع واحدة كاملة \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقة يقع ثنتان هو الصحيح وكذا أربعة أنصاف تطليقة كذا في العتابة \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقتين تقع واحدة \* ولو قال نصفين تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقتين فهي ثلاث \* ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة ويسدس تطليقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء إلى تطليقة منكورة والمنكورة إذا كررت كانت الثانية غير الأولى ولو قال نصف تطليقة وثلثها ويسدسها تقع واحدة فان جاوز مجموع الأجزاء تطليقة بان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعها قبل تقع واحدة وقبل تقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في التمهيد \* إذا قال لها أنت طالق نصف ثلاث تطليقات تقع طانتان وإذا قال أنت طالق نصف ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الدخيرة

(١) أعطيت (٢) مطلب إذا أضاف الطلاق إلى جزء شائع من المرأة (٣) مطلب قبلك طالق يقع

الوجوه الثلاثة وعات الأصول وخالاتهم أم العمة حرام وعمة العمة لأب وأم أو لأب كذلك وأما عمة العمة لأب لا تحرم وأما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وإنما يفارق الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج جدته ولده من النسب وقيل جدته ولده من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بأم أبيه أو أم أخته من النسب ويجعل من الرضاع وسنذكر مسائل الرضاع بعدها في باب على حدة إن شاء الله تعالى \* (وأما المحرمات بالصهرية) \* الصهرية تثبت بالعقد الحائز وبالوطء حلالا كان أو عن شبهة أو زنا أما المحرمات بالعقد فتشكك في الاب والجد من قبل الاب أو الام وان علا ومنكورة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وأم المرأة وجدها القريني والبعدي دخل بالمرأة أو لم يدخل وبنات المرأة وان سفلن ان كان دخل

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلل فوطوء الاب والجد وان علا جلاك المين موطوء الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة توجداتها وان علت وبنات الموطوءة وبنات أولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره إذا وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلل في ذلك عندنا وظن الصغيرة التي لا تستحي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وطئها بجلت المين أو بغير ملك وقال أبو

يوسف رحمه الله تعالى بوجوب حرمة المصاهرة وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ أما ابنة ست أو سبع أو ثمان ان كانت عبلة فحمة فقد بلغت حد الشهوة وان لم تكن فالى ثنتي عشرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت ابنة خمس سنين وتشبهى مثلها فهي مشتهرة ولا توقيت فيه رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عن أبي حنيفة ان وطئها ولم يقضها ثبت حرمة المصاهرة وان أفصاها لا ثبت (٣٦١) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

في النواذر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري انها هل كانت تشبهى حرمت عليه أمها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى مادون سبع سنين لا تكون مشتهرة وعليه الفتوى الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فأفصاها لا تحل للزوج الاول وأما الحرمة بدوحي الوطء اذامسها أو قبّلها بشهوة ثبت حرمة المصاهرة وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الالة والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وان مسها وعليها ثوب ضفيق لا تصل حرارة المسوسة ولينها الى يده لا تثبت الحرمة وان كان الثوب رقيقا تصل اليه حرارة المسوسة ولينها تثبت الحرمة كالومس متجردا وكذا الومس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجديلين القدم ومس المرأة الرجل في الحرمة كس الرجل المرأة ولو قبّل الرجل أم امرأته تثبت الحرمة ما لم يظهر انه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل

ولو قال انت طالق واحدة ونصف أو قال واحدة وربعاً أو ما أشبه ذلك تقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة وربعها تقع واحدة كذا في المحيط \* وهكذا في البدائع \* وهذا قول بعضهم والمختار انه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* واذا طلقها ثلاثه أربع طلقة أو أربعه أربع طلقة واحدة في المعرف وثلاث في المنكر ولو قال خمسة أربع يقع ثنتان في المعرف وثلاث في المنكر وعلى هذا في كل جزء سماه كالاخماس والعشار كذا في التبيين \* ولو طلق امرأته واحدة ثم قال لا أخرى اشركتك في طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة اشركتك في طلاقها طلقت ثلاثاً ولو كان الطلاق على الاول بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد اشركتك في طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمتها الطلاق والمال والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو قال فلانة طالق ثلاثاً أو فلانة معها أو قال اشركت فلانة معها في الطلاق طلقت ثلاثاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلاث نسوة له اتين طوائق ثلاثاً أو طلقتكن ثلاثاً يقع على كل واحدة ثلاث ولا يتقسم بخلاف ما لو قال أو قعت بينكن ثلاثاً فانهم تقسم بينهن فتقع على كل واحدة طلقة كذا في غايه السرخسي \* ولو قال اشركتك في تطلقه فهذا او ما لو قال بينكن تطلقه سواء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لاربعة نسوة اتين طوائق ثلاثاً يقع على كل واحدة ثلاث ولو قال لامرأته انت طالق خمس تطلقه فقلت ثلاث تكفيني فقال ثلاثك والباقي على صوابك وقع الثلاث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلاث صار غواً فقد صرف الغوا على صوابها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لاربعة اتين طوائق ثلاثاً ينوي ان الثلاث بينهن فهو مدني فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير \* ولو كانت له امرأتان فقال بينكما تطلقه ثنتان طلقت كل واحدة طلقة وكذا اذا قال اشركت بينكما في طلقتين وليس كذلك اذا طلق امرأته تطلقتين ثم قال لا أخرى قد اشركتك في طلاقها فانه يقع عليها طلقتان أيضاً كذا في السراج الوهاج \* ولو طلق احدها واحدة والاخرى ثنتين ثم قال للثالثة اشركتك معهما يقع الثلاث عليها مدخولة كانت أو غير مدخولة ولو طلقهن على التفاوت ثم اشرك غيرهن مع احدها غير عين بغير كذا في العتبية \* وفي الباقي اذا طلق امرأته ثلاثاً ثم قال لا أخرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيباً فان نوى واحدة فواحدة ونوى نصيباً في كل واحدة من الثلاث فلا ثلاث \* وفي المتن اذا طلق امرأته ثم تزوجها ثم قال لا أخرى له قد اشركتك في طلاق فلانة طلقت ولو قال اشركتك في طلاق فلانة ولم يكن طلقها أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي امرأته لا يلزم امرأته طلاق ان كان طلقها أو لم يطلقها نوى الزوج طلاقاً ولم ينو في امرأته يملكها لا تطلق الثانية اذ لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقراراً بطلاق تلك رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى مطلقة وزاد في الباقي ولا يكون هذا اقراراً بطلاق تلك الا أن يقول اشركتك في طلاق فلانة التي طلقته وفي الباقي أيضاً واشركها في طلاق امرأته الغير لا يصح الا أن يقول أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها على امرأتين وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في أمة أعققت واختارت نفسها فقال زوجها امرأته أخرى له قد كنت اشركتك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد اشركتك في فرقة هذه أو قال قد اشركتك في بينونة ما بيني

(٤٦ - فتاوى اول) النساء بما يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الالة عند ذلك ان لم يكن منتشر قبل ذلك وان كان منتشر قبل ذلك فعلامة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامة الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحرك قبل ذلك وان كان متحرك قبل ذلك فحداً للشهوة ان يزداد التحرك والاشتهاء وقال عامة العلماء الشهوة أن يبيل قلبه اليها ويشتهي أن يواقعها والنظر الى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر إلى الموضع الذي ثبتت الحرمة قال بعضهم هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم هو النظر إلى الشق وقال بعضهم هو النظر إلى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى حتى قالوا لو نظر إلى فرجها وهي قائمة لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل إذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر إلى دبرها لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وابنته وكذلك لو طاهر أمه لا يحرم عليه أمها

وابنتها ولو لمس امرأة بشهوة فامس أو نظر إلى فرجها فامس لا ثبت حرمة المصاهرة ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا ثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات أنها تثبت وإذا فجر الرجل باهراة ثم تاب يكون محرما لابنته لأنه حرم عليه نكاح ابنته على التأيد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بلوط الحرام وبما تثبت به حرمة المصاهرة ولو نظر إلى فرج امرأة عن شهوة راء ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة ولو نظر إلى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وابنته لأنه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من الخارج فنظر عن شهوة ثبت الحرمة إذا تزوج الرجل امرأة وخطا بها وهو صائم صوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه

ويشترط في المصاهرة أن تكون المرأة حرة لا عبيدة وإن كانت عبيدة لم يثبت الحرمة قالوا لا يثبت الحرمة إلا بالنظر إلى الموضع الذي ثبتت الحرمة قال بعضهم هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم هو النظر إلى الشق وقال بعضهم هو النظر إلى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى حتى قالوا لو نظر إلى فرجها وهي قائمة لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل إذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر إلى دبرها لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وابنته وكذلك لو طاهر أمه لا يحرم عليه أمها

ويشترط في المصاهرة أن تكون المرأة حرة لا عبيدة وإن كانت عبيدة لم يثبت الحرمة قالوا لا يثبت الحرمة إلا بالنظر إلى الموضع الذي ثبتت الحرمة قال بعضهم هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم هو النظر إلى الشق وقال بعضهم هو النظر إلى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى حتى قالوا لو نظر إلى فرجها وهي قائمة لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل إذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر إلى دبرها لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وابنته وكذلك لو طاهر أمه لا يحرم عليه أمها

وابنتها ولو لمس امرأة بشهوة فامس أو نظر إلى فرجها فامس لا ثبت حرمة المصاهرة ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا ثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات أنها تثبت وإذا فجر الرجل باهراة ثم تاب يكون محرما لابنته لأنه حرم عليه نكاح ابنته على التأيد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بلوط الحرام وبما تثبت به حرمة المصاهرة ولو نظر إلى فرج امرأة عن شهوة راء ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة ولو نظر إلى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وابنته لأنه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من الخارج فنظر عن شهوة ثبت الحرمة إذا تزوج الرجل امرأة وخطا بها وهو صائم صوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه

حصل له أن يتزوج ابنتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى الفرج لاهن شهوة لا ثبت الحرمة ولو الثلاث أركب امرأة أو أنزلها ويمنع ما توجب صفيق لا ثبت الحرمة وكذلك لو جامع ميتة لا ثبت الحرمة وإذا كانت المرأة مع ابنة مشيمة لها في فراش فذا الرجل يده إلى امرأة ليحرمه إلى فراشه ليحرمها فأصاب يد الرجل ابنة المرأة فحرمها بالصبغة على فان أمها أنه كان وقعت يده على ابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه أمه وإن كان يظن أنها امرأة لوجود المس عن شهوة وإن اختلفا



في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر الحرمة ولا انظر الزجل الى فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن تكون له جارية مثلها فوُثقت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امرأته لها زوج جنة يكون محرما لها ان كان دخل بالجنة كانت الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وأما زوج بنتها وزوج بنت ولدها يكون محرما لها يدخل بهما ولم يدخل لان البنت لا تحرم (٣٣٣) بنفس نكاح الام فلا تحرم بنفس نكاح الجدة أما الام فحرم بنفس نكاح البنت عندنا فحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان تسافر مع ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة ان يقع في قلبه شيء صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها فريته واتسرت لها بوهاء هي ابنة عمك سنين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أخشى ان تحرم والدتها على أبيها ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع وبشبهى ونسختي التسامع مثله وأما

الحرمات لاعلى سبيل التأيد تسعة منها زيادة على العدد المشروع والعدد المشروع للاحرار هو الاربع من الحرائر والامام ما المملوك له ان يتزوج امرأتين لا غير عندنا واذ تزوج الحر خسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خسا في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذ تزوج ثلاث نسوة

الثلاث ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وطالق وطالق لا بل هذه طلقت الاخيرة واحدة والاولى ثلاثا ولو قال ثلاث نسوة أنت طالق وأنت لا بل أنت طلقن جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها هي غير مدخول بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لا بل هذه الاخرى فالأخرى تطلق ثلاثا والاولى واحدة وان كانت مدخولة فثلاث كذا في العتبية في فصل الكنايات \* رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لا بل غدا طلقت للحال واحدة فاذا انشئ القجر من الغد وهي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قالت أنت طالق رجعي والاخرى بائن لا بل هذه فعلى الاولى ثنتان وعلى الاخرى واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا لا بل هذه طلقت ثلاثا ولو قال لا بل هذه طالق طلقت الثانية واحدة كذا في العتبية في فصل الكنايات \* ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة ولا ولاشي لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعية ولو قال أنت طالق أو لا ولاشي أو غير طالق لا يقع شيء اتفاقا كذا في الكفاي \* ولو قال ثلاثا ولا قيل على الخلاف والاصح أنه لا يقع كذا في العتبية في فصل الكنايات \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في أنه طلق واحدة أو ثلاثا (١) ففي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكبر ظنه على خلافه فان قال الزوج عزمت على انها ثلاث أو هي عندي على انها ثلاث اضع الامر على أشده فاخبره عدول حضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولا صدقهم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادى عشر \* ولو قال أنت طالق واحدة أو ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولا يخير الزوج كذا في الظهيرية \* ذكر القدرى اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جع بين منسكوحته وبين رجل وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منسكوحته الابائية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته امرأة أخرى أو اجنبية وقال احدا كما طلق أو قال هذه طالق أو هذه لا تطلق امرأته الابائية لان الاجنبية محل للثلاث خيرا وان لم تكن محلا له انشأوا هذه الصيغة بحقيقتها اخبارا ولو قال في هذه الصورة طلقت احدا كما طلقت امرأته من غير نية ذكره في طلاق الاصل \* ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا اجنبية احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل له امرأتان رضية فقال احدا كما طالق ثلاثا طلقت احدا وما والبيان اليه فلا وأنه لم يبين الطلاق في احدهما حتى جاءت امرأته فأرضعت حامها أو على التعاقب بالتاجيعا كذا في المحيط \* ولو جع بين امرأته الحرة والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضخان \* قال في الزيادة رجل تحت حرة وأمة وقد دخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اعتقه الامه ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال فحرم حرة غليظة ولو كانتا أمتين فقال الزوج احدا كما طالق ثنتين ثم أعتقهما جميعا ثم مرض وبين الطلاق في احدهما فانها تحرم حرة غليظة والميراث بينهما نصفين لان البيان في حق الميراث كالعدوم كذا في المحيط \* رجل تحت حرة أمتان لرجل فقال المولى احدا كما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات

(١) مطلب اذا شك أنه مطلق واحدة أو ثلاثا

ولو تزوج الطري خسا ثم أسلوا ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول وبفرق منه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفق والشافعي رحمه الله تعالى له ان يختار منهن أربعا كيفما تزوج والحر اذ تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشر لانهما تزوج الخامسة كان ذلك دليلا على فساد نكاح الاربع قبلها فالتزوج التاسعة دل ذلك على فساد نكاح الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة

والغاشرة \* ومنهم بالجمع بين الاختين نكاحا مرتين كاتسا وأمتين ان تزوجهما جله بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح الاول وبطل الثاني \* ومنهم بالجمع بين الاختين وطأ اذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة تجب العدة على الموطوءة وما لم تنقض عدتها لا يحل له ان يطأ المنكوحه ولو اشترى أمتين أختين ليس له أن يطأهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطء الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج (٣٦٤) وان وطئها ليس له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا وان يباع

المولى قبل البيان شاع العتق فيه ما قال الزوج الا ان يؤمر بالبيان فان بين الزوج في أحدهما ما تحرم حرمة غليظة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لانها مستسعاة وطلاقها ثنتان وعدتها حاضنتان وان لم يمت المولى ولكنه غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في أحدهما الطلاق طلقت وعتقت عقيب الطلاق فتحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ يحضنتين كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما فقال لهما انما طالقان طلقت كل واحدة منهما اطلقية رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم يبين حتى انقضت عدتا أحدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدتها ما معام تقع الثلاث على واحدة منها ما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منها بعينها اما يقع الثلاث على واحدة منها لا بعينها ثم قال وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منها بعينها قالوا أراد بذلك أنه ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منها بعينها صدقوا بالبيان اما له ذلك حكم النكاح بأن يتزوج أحدهما ما بعد انقضاء العدة فلما انقضت عدتها ثم أراد أن يتزوجها ما معام يجوز ولو تزوج بأحدهما ما جاز وتعين الاخرى للطلاق الثلاث ولو لم يتزوج واحدة منها حتى تزوجت أحدهما ما جاز ودخل بها ثم فارقه أو مات عنها فانقضت عدتها ثم نكحها الاول جيعا جاز وكذلك لو انقضت عدتها ثم ماتت أحدهما فتزوج الثانية جاز نكاحا لانه لم يوجد في الميتة ما يوجب تعيينها بالواحدة حتى تعين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج بأحدهما لان النكاح لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة الواحدة قال في الزادات رجل تحتها امة ثلثان لرجل لم يدخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى أحدهما تعينت الاخرى للطلاق كالومات أحدهما ولو اشترى أحدهما ما عاين الطلاق بينهما محجولا ولا يملك الزوج البيان في أحدهما ما وطئ أحدهما ما يملك الميمن تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امرء على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها على الحلال وذلك باتقاء الطلاق عنها لان الامه المطلقة بتطليقتين كما لا تحل بملك ليلجأ كاح لا تحل بملك الميمن ولو قال لامرأتين له وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولائبة له في واحدة منهما فله أن يوقع الثلاث على ابنته اما ما دام في العدة واذا انقضت عدتها ما ليس له أن يوقع الثلاث على أحدهما بعينها وان انقضت عدتا أحدهما ما بانتهى بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فليس له أن يوقع الثلاث على أحدهما بعينها فان تزوج بأحدهما في هذه الصورة جاز وليس له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط \* ولو طلق احدى نسائه الاربع ثلاثا ثم اشتهت وانكرت كل واحدة أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه أحدها من ويجوز أن تكون كل واحدة وقد قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والفروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدين عليه الى الجنازة في النفقة والجماع اعدي عليه وجبسه حتى يبين التي طلقها منهن وتلزمه نفقة تن وينبغي أن يطلق كل واحدة مطلقة واحدة فاذا تزوج من بغيره جاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فالافضل أن لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطء لا يقربهن احتياطاً فان قرب

واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت المبيعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحه زوجها وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه لما قلنا \* ومنهم بالجمع بينهما وطأ حكم كما اذا ملك أخت منكوحه لم يطأ المملوكة ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج أختها جاز النكاح عندنا ولا يطأ واحدة منهما حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا ولو تزوج أختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقه ما له ان يتزوج واحدة منهما للعالم وان تزوجهما في عتقة وفسد نكاحهما ما كان عليهما العدة وما دامتا في العدة لا يجوز له نكاح أحدهما فان انقضت أحدهما ما جاز أن يتزوج الاخرى ولو تزوج امرأة ثم نكح أختها جاز نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية فان وطئ الثانية لم يطأ الاولى حتى تنقض عتده الثانية \* ومنهم اذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح اذا تزوج امرأة واخترت في عدتها من طلاق

بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة أخبرني عن عدتها قد انقضت وذلك الثلاث في مدة تنقضي في مثلها لعدته كان له ان يتزوج باختر أو أربع سواها عندنا خلافا لغيره وخلافا للشافعي رحمه الله تعالى ان كان الطلاق رجعية \* ومنهم بالجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها اذا عتق أم ولده كان عليها الاعتداد بثلاث حيض ولا يحل له ان يتزوج باختر ولا بأربع سواها في عدتها عند زفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الأربع \* ومنها الجمع بين ذوات رحم محرم لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنتها ولا على ابنة أخيها ولتزوجهم ما معاً لا يصح نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكراً والآخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما في النكاح إلا في مسئلة إذا جمع بين امرأتين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك \* ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحها ما جله صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وان نكح (٣٦٥) الامة ثم الحرة صح نكاحها ما ولو

نكح الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عتده لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبه رحمه الله تعالى ولو جمع بين خمس حرائر وأربع اماء في عقد صح نكاح الامة ولو تزوج حرة وأمة معاً والحرة في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الامة ولو تزوج أمة بغير إذن مولاهم تزوج حرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد أن يتزوج أمة على حرة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة \* ومن المحرمات الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للسلم وتحل لكل كافر الارتد ولا يجوز نكاح المرتدة لاحد المجوسية لا تحل للسلم وتحل لكل كافر الارتد ويجوز نكاح الصابئة للسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز للسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كنية خرية في دار الحرب جاز ويكره فان

الثلاث تعينت الرابعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالكل قبل أن يتزوج من زوج آخر فان تزوجت واحدة منهن بزواج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة انهم المطلقة ثلاثاً بحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لمن قال بحكم كافتلنا قبل البين كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثاً فان كان بائناً نكحهن جميعاً نكاحاً جديداً ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعياً راجعهن جميعاً واذا كان الطلاق ثلاثاً فان مات واحدة من قبل البيان فلا حرج أن لا يطأ الباقيات الا بعد بيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع \* ولو قال لامرأتين له احدا كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما ما طلقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما ما أوقبها أو حلف بطلاقها أو ظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما قبل غيبها طلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق \* ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين أو ما بين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلاثان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروحي \* ولو قال من واحدة الى عشرة يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق ما بين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج \* روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط \* ولو قال ثنتان الى ثنتين ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العتابة \* ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أوجه اما أن ينوي الوقوع للعالم ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للعالم واما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعدمضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلاً لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا \* ولو قال لها انت طالق الى الصيف أو قال لها الى الشتاء فهذا ما لو قال الى الليل أو الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتادون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على ستة أشهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم ينو شيئاً فهو على شهر الا يوماً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة بملك الرجعة كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلاث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى معي مع وقعت ثلاث مدخولة كانت غير مدخولة هكذا في فتح القدير \* وان نوى الطرفين تقع واحدة لان الطلاق لا يصلح طرفاً فيلغوز كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا قال واحدة في ثلاث ونوى واحدة وثلاثاً أو نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذلك اذا قال انت طالق ثنتين في ثنتين ونوى ثنتين وثنتين أو ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب ففي قوله واحدة في ثنتين تقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلاث كذلك وفي قوله ثنتين في ثنتين يقع ثنتان لا غير كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق

خرج بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والمبيض اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلم جميعاً وتركا ما كانا يعتقدانه من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاهما أو لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزواج آخر بعد اسلامها قبل ان تقع الفرقة بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزاً ولا يجوز نكاح المراتمع الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المراتمع الثاني ويجوز لعمر نكاح

الامة الكفاية عندنا خلافا لما في رحمه الله تعالى ولا يجوز نكاح منكوحة الغير ومعتدا بالغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها والمهاجرة لا عدة عليها ولو ان تزوج للعالم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو هاجر (٣٦٦) الزوج كان له ان يتزوج باختها أو أربع سواها وان كانت المهاجرة حاملا لا تزوج في

رواية محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لها ان تزوج لكن لا يطؤها وزوجها حتى تضع الحمل ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقر بها زوجها حتى تلد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز نكاحها واذا رأى الرجل امرأة تزنى فتزوجها جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبراء وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له ان يطأها من غير أن يستبرئها وان تزوج الذي كافرة معتدقين كافر جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أسلم بقا على النكاح وان ترافعا الأمر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت الكفاية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذي ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها والذي اذا أبان امرأته النعمة فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ رحمه الله

بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان عني به اذا أنت مكة يصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل كذا في الهداية \* وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالق كما كان وان قال أنت طالق في صلاتك لم تطاق حتى ترك وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالق حين يطعم الفجر كذا في السراج الوهاج \* ولو قال في مرضك أو وجهك لم تطلق حتى ترض كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق طاعة فيه ادخلوا الدار فانه يقع في الحال كذا في غاية السروحي \* ولو قال لها أنت طالق في حيضك أو مع حيضك حين رأيت الدم تطلق بشرط أن يستمر بها الدم الى ثلاثة أيام ولو قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فما لم تحض وتطهر لا تطلق ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا تطلق ما لم تطهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البدائع وشرح الطحاوي \* ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره لم تطلق للعالم وكذا اذا قال انت طالق وأنت مريضة وان قال غيبك اذا البست واذا امرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء كذا في فتح القدير \* ولو قال لها انت طالق في ذهابك الى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط \* ولو قال لها انت طالق في علي أو حسبي أو رأي يقع الطلاق بخلاف قوله انت طالق فيما علم كذا في الظهيرية

الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك \* \* \* \* \* لو قال لها انت طالق في الغد أو قال غدا ولا نية له يقع الطلاق حين يطعم الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصاين وهل يصدق قضاء أجعوا على أنه لا يصدق في قوله غدا واختلفوا في قوله في الغد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهرا أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال غيبك رمضان الثاني لا يصدق في القضاء يصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* \* \* \* \* لو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على يوم الخميس القائم كذا في الذخيرة \* وفي مجموع التوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الاثنية الا أن ينوي كذا في المحيط \* رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلف وقال لا امرأته في النصف من رمضان انت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق ما لم يحض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قوله ما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان في باب الاعتكاف \* \* \* \* \* والحالف لو كان من العوام بحث في ليلة السليح والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة عرفة كذا في الحاوي \* \* \* \* \* ولو قال أنت طالق بعد ستة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع يعرف الناس كذا في التارخانية \* \* \* \* \* ولو قال انت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ بأول الوقتين الذي تغو به فيقع

تعالى انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بجميعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض وروى أصحاب الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا عدة عليها وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اختلف المشايخ في وجوب للعدة على النعمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم تجب العدة الا انها ضمنية لا تمنع النكاح كالا سمبرا بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية

فتقع النكاح بوجوب وطئ امرأة أبيه - حرمت على أبيه ولكن على الاب كل المهران دخل بها فان قال الاب: علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما غرم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان وان لم يعلم الاب بذلك ووطئها عن شبهة لاحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على الاب ان دخل بها ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد وان قبل امرأة أبيه عن شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال الاب: تعدت افساد (٣٦٧) النكاح يرجع الاب عليه بما

(فصل في إقرار أحد الزوجين  
بالحرمة وفساد النكاح  
بسبب النسب وبطلان  
النكاح بذلك المين)

في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق اليوم وغدا تطلق في الحال واحدة ولا تطلق غيرهما وان قال غدا واليوم فانها تطلق اليوم واحدة وغدا أخرى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاء غدا تقع للحال واحدة واذا جاء غدا وهي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا فهي طالق غدا حين يطلع الفجر كذا في الذخيرة \* واذا قال له في الليل انت طالق في ليلا ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع في النهار شيء هذا اذا لم تكن لنية وان نوى أن يقع لكل وقت تطليقة كان كالموتى واذا قال لها في الليل انت طالق نهارك وليلك تقع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة وتقع أخرى اذا طلع الفجر ولو قال لها ليلا انت طالق في ليلا وفي نهارك أو قال لها نهارا انت طالق في نهارك وفي ليلا طلقت في كل وقت تطليقة واذا قال لها انت طالق في اكل وشربك أو في قيامك وقعودك لم يقع ما لم يوجد ولو قال في اكل وفي شربك أو في قيامك وقعودك فاهما وجد يقع فان نوى طاعة واحدة في قوله في ليلا وفي نهارك دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق بالثوار والليل ان قال ذلك نهارا طلقت واحدة وان قال ذلك ليلا طلقت ثنتين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته في وسط النهار انت طالق أو في هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ثنتين لان الطلاق الواقع في أول اليوم يكون واقعا في آخره فلا تقع الا واحدة أما اذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الكتاب \* واذا قال انت طالق الساعة غدا يقع عليها في الحال وان قال عنت بهذه الساعة الساعة من الغد فانه لا يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* وفي المتنبي انت طالق غدا وبعد غدا يقع في الغد فقط ولو قال أمس واليوم فواحدة قاما اليوم وأمس فثنتان ولو ذكر معه وأول من أمس فثلاث كذا في العتاة في الفصل الثاني فيما يكون شرطامعنى وفي الاضافات \* ولو قال انت طالق اليوم وبعد غدا طلقت ثنتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق غدا أو بعد غدا يقع بعد غدا لانه جعل أحد الوقتين ظرفا والاصل انه متى أضاف الطلاق الى أحد الوقتين يقع باخرهما كذا في الكافي \* ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غدا لانية تقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* فان نوى ثلاثا متفرقة على ثلاثة أيام وقعن كذلك كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق تطليقة تقع عليك غدا تطلق حين يطلع الفجر ولو قال تطليقة لا تقع الا غدا طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* واذا قال انت طالق رأس كل شهر فانها تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة \* ولو قال لها انت طالق كل شهر فانها تطلق واحدة كذا في الذخيرة \* ولو قال لها انت طالق كل جمعة فان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تبين ثلاث وان كانت نيته على كل جمعة بآبائها على الدهر فهي طالق واحدة وان لم تكن لنية طلقت واحدة كذا في البحر الرائق \* ولو قال انت طالق كل يوم أو أبدا أو طالق الايام أو قال انت طالق اليوم وغدا أو بعد غدا فهي واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم ورأس الشهر ولونوى في كل يوم يقع ولو قال انت طالق في كل يوم تطليقة تقع كل يوم تطليقة ولو قال انت طالق في كل يوم أو عند كل يوم أو كلما مضى يوم طلقت ثلاثا في كل يوم تطليقة كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

ولرجل اذا تزوج امرأه كانت  
فضل رجه الله تعالى ان كان بين  
ويكون اقامها على النكاح  
مفرق بينهما وبين الثاني وهذا



النكاح والطلاق كانت المرأة لا تسخر ولو تزوج امرأته ثم قال كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها وقالت المرأة لم يطلقني وأما امرأته  
وقال زوجها الاول طلقك وانقضت عدتك كان القول قوله اذا تزوج الرجل امرأته فقالت المرأة تزوجني بغير شهود أو في العدة أو كنت أمة  
فتزوجني بغير إذن المولى أو تزوجتني حال ما كنت محجوسة وأنكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر كان القول قول الزوج ولو ادعى الزوج  
فساد النكاح بشئ مما ذكرناه فأنكرت المرأة وادعت الصحة ففرق بينهما ولها عليه (٣٦٩) نصف المهران كان لم يدخل بها والكل ان

دخل بها رجل أقر أن هذه  
المرأة أمه أو أخته من  
الرضاع أو بنته ثم أراد أن  
يتزوجها وقال أوهمت أو  
أخطأت أو نسيت وصدقته  
المرأة فمادى من النسيان  
والغلط كان له أن يتزوجها  
وان ثبت الرجل على إقراره  
وقال هو حق كما قلت لم يكن  
له أن يتزوجها وان كان  
إقراره بذلك بعد ما تزوجها  
ففرق بينهما ان ثبت على  
إقراره وكذلك أقرت المرأة  
بذلك وأنكر الزوج ثم  
كذبت المرأة نفسها وقالت  
أخطأت أو غلطت فتزوجها  
جاز النكاح وان كان إقرارها  
بذلك بعد النكاح ببقا على  
النكاح ولو تزوج امرأة  
ثم قال بعد ذلك هي أختي أو  
بنتي أو أمي من الرضاع ثم  
قال أوهمت ليس الامر كما  
قلت لا يفسد النكاح بينهما  
ولو ثبت على إقراره وقال هو  
حق كما قلت أو أشهد عليه  
شهوا ففرق بينهما فان جحد  
بعد ذلك لا ينعجه بجوده  
وكذا لو قال هذه ابنتي أو  
أختي وليس لها نسب معروف  
ثم قال أوهمت صدق ولو  
قال لعبد أو لأمته هذا بنى  
أو ابنتي يعق ولا يشترط

واعتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق قبل يوم الاضحى يقع الطلاق  
في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحى يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة \* ولو قال  
أنت طالق قبل أن تحيض حيضة بشهر فبكت شهر ثم رأت يوما أو يومين دمًا لم تعلق حتى تراه ثلاثا فإذا  
استمر ثلاثا قبل أن ياتي ذلك بشهر مندم أي حنفية رحمه الله تعالى والصحيح أنها تطلق للحال كذا في  
محيط السرخسي \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق قبل غدا أو قبل قدوم  
فلان فهو قبيل ذلك طرفه عين قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى هذا الجواب في قوله قبيل قدوم فلان  
غير مستقيم والصحيح أنه يقع الطلاق إذا قدم فلان كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق بعد يوم الاضحى تطلق  
حين يحض الليل ولو قال بعد ما يوم الاضحى طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحى طلقت حين يطلع فجره ولو  
قال مع ما يوم الاضحى طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك  
لا يقع شئ كذا في الكافي \* وإذا قال أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع  
الطلاق على ما يوم الجمعة في المسئتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما  
قال وكانت طاعة بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبه هذا قوله لا هذا اليوم فان هذا تطلق حين تكلم كذا  
في المحيط \* والاصل ان الطلاق إذا علق بفعلين يقع عند أحدهما لانه ان وقع عند أولهما صار معلقا  
بأحدهما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما وان علق بالفعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لانهما  
مختلفان وان علق بوقت أو بفعل فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد  
الفعل ويجعل كأنهما وقتان أضيف الطلاق إلى أحدهما ولو قال إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالق  
لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاء فقال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالقت  
وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يقع بالثاني شئ الا إذا نوى ذلك كذا في المحيط \* ولو قال  
أنت طالق إذا جاء غد وبعد غد يقع في آخره ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وقعودك لم تطلق  
حتى تغلما فان كانت قاعدة فدامت ثم قامت أو كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال أنت طالق  
في قيامك وفي قعودك طلقت بايهم ما وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال أنت طالق إذا جاء فلان أو إذا جاء  
فلان فأيهما وجد طلقت واحدة وكذلك لو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان فأيهما وجد  
وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان ان وجد القدم ولا يقع وان جاء رأس الشهر أو لا  
لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي \* وان قال أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان تعلق  
بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط أخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق  
قبل الدخول \* وإذا قال لامرأته أمة إذا جاء غد فانت طالق فثنتين وقال لها المولى إذا جاء غد فانت حرة في  
الغدم تحمل له حتى تنكح زواجا غيره ومذهن ثلاث حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى كذا في الهداية \* ولو قال إذا طلقك فانت طالق وإذا لم أطلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات  
وقع تطليقتان ولو قال إذا لم أطلقك فانت طالق وإذا طلقك فانت طالق فانت طالق قبل أن يطلق وقع تطليقة  
واحدة كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت  
باتفاق العلماء فلو قال موصولا أنت طالق برحتى لو قال متى لم أطلقك فانت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت

(٤٧ - فتاوى اول) الثبات على إقراره وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان  
مثلهما بولد لئله وكذا لو قال هي أمي وله أم معروفه ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلهما بولد لئله ونبت على إقراره فرق بينهما  
وان أقرت المرأة ان ابنه ثبت النسب ان كان مثلهما بولد لئله وان كان مثلهما بولد لئله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما وملك المين يمنع  
انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل أمة أو مكنته أو مدبرته أو أم ولد له أو أمة يملك بعضهم الم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج أمة الغير ثم ملكها





أمر بالمفارقة صبية أرضها قوم كثير من أهل قرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدرى من أرضعتها أرادوا أحد من تلك القرية أن يتزوجها حال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى أن لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها \* (فصل في مسائل النسب) \* رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فحقت بولد لسته أشهر رتب النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت أنه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر من وقت النكاح (٣٧١) وقال محمد رحمه الله تعالى يعتبر ستة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كالتجوز فواحدة عند محمد رحمه الله تعالى إلا أن ينوي العدد ثلاث كذا في الاختيار شرح المختار \* وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق كعدد التجوز يقع ثلاث كذا في التبيين \* رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث تقع واحدة بآنية ولو قال أنت طالق مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار تقع واحدة بآنية في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال كعظم الجبل فهي واحدة بآنية وان نوى ثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكتابات \* وان قال أنت طالق عدد الرمل فهي ثلاث أجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق ملء البيت فهي واحدة بآنية إلا أن ينوي ثلاثا كذا في الهداية \* وإذا قال أنت طالق ملء الدار أو ملء الجب فان نوى ثلاثا ثلاثا وان نوى واحدة أو اثنين أو لم تكن له نية فهي بآنية وإذا قال أنت طالق واحدة مثل الدار أو قال جمل الدار فهي واحدة بآنية كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق مثل عظم السمسم أو عظم حبة أو عظم خردلة كان بآنية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عندهما كذا في محيط السرخسي \* ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه متى شبه الإطلاق بشئ يقع بآنية صغيرا كان أو كبيرا سواء ذكر العظم أم لا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذكر العظم يكون بآنية والإيكون رجعيًا سواء كان المشبه به صغيرا أم كبيرا ومحمد رحمه الله تعالى قيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وبين ذلك إذا قال أنت طالق مثل عظم رأس الأبرة كان بآنية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال مثل رأس الأبرة أو مثل حبة الخردلة فهو بائن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورجعي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وان قال مثل الجبل كان بآنية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون رجعيًا ولو قال مثل عظم الجبل كان بآنية أجماعا وان نوى بهذه الالتقاط كلها ثلاثا كانت ثلاثا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق كالتلج فهو بائن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أن أراد به البياض فهو رجعي وان أراد به البرد فهو بائن ولو قال أنت طالق مثل سحبة دانيق فواحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق نصف درهم أو مثل سحبة نصف درهم أو مثل سحبة درهم أو مثل سحبة خمسة دراهم أو مثل خمسة دنانير تقع واحدة ويكون بآنية عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال مثل سحبة دانيق ونصف أو مثل سحبة دانيق فنتان وكذا مثل ثلاثة دراهم لأن له سحبتين ولو قال مثل سحبة دانيق ونصف أو مثل سحبة ثلاثة أرباع درهم تقع الثلاث كذا في الغتاية \* ولو قال مثل سحبة ثلثي درهم يقع ثنتان لأن له سحبتين ولو قال مثل سحبة ألف درهم تقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* والحاصل أن التعويل على عدد السحبات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي واحدة وان أشار بأصبعين فهي ثنتان وان أشار بثلاث فثلاث ويعتبر في الأصابع المنسورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضيان \* وهذا هو المعتقد كذا في البحر الرائق في باب التعليق \* وان قال غنيت الكف أو المضمومة لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار بثلاث أصابع ونوى ثلاثا ثلاثا وان نوى واحدة فواحدة كذا في

النكاح وان جاءت لاربعة أشهر الا بوجوز لان الخلق لا يسمون في أقل من مائة وعشرين يوما فاذا أسقطت سقطا سببان خلقه كان السقط من زوج قبله لا يجوز النكاح وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لسته أشهر من وقت النكاح ثبت النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدت لأقل من ذلك لا يجوز نكاحه في التام تعتبر الشهور وبالاهلة وفي النقص يعتبر بالايام ولو كان النكاح في عشر من الشهر يعلم بأعشر ون يوما من هذا الشهر وخمسة أشهر وبالاهلة وعشرة أيام من الشهر والسادس وكذلك في عدة الايسة رجل غاب عن امرأته

وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الأولاد الأول ويجوز الأول دفع الزكاة عليهم ويجوز شهادتهم ولا يجوز الزنا في دفع الزكاة إلى ولد من الزنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنا رجوع عن هذا وقال لا تكون الأولاد الأول وانما لهم للثاني وعليه الفتوى ولا يجوز الزواج دفع الزكاة إلى ولد الملائنة ولا تقبل شهادته له وذكر هشام رحمه الله تعالى في النواذر يجوز شهادته ولد الملائنة لزواج رجل (٣٧٣) تزوج امرأة فولدت ولدا الخمسة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جبان

يكون الولد في فصال المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قوله وان جات بالولد لا كثر من اثنين من وقت التكاح والمسئلة بمجالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى القول قول المرأة أيضا عبد تزوج أمة بادن مولاهما ثم اشتراهما رجل فادعى المشتري انهما ولدا ومثلهما يولد لثله فهما ولدا موي يفسد السكاح بينهما وان أنكرا ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى أمة فولدت منه ثم جاء رجل وأقام بينة انها امرأته زوجها منه مولاهما قال أجعلها امرأته وأجعل الولد له الزوج لانه صاحب فراش ويعتق الولد على المولى لدعواه انه ولده رجل تزوج امرأته فجهت بولادته لاقول من ستة أشهر قال محمد رحمه الله تعالى التكاح فاسد في قول وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز بزواج امرأة تمكنت عنه زمانا ثم جات بولد قال أبو يوسف رحمه

فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق مثل هذا وهذا وأشار بثلاث أصابع فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآنية وكذا اذا لم تكن له نية كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق بائن أو البينة أو الخش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو أشد الطلاق أو كليل أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طوله قبي واحدة بآنية لم ينو ثلاثا ولو نوى بقوله أنت طالق واحدة وقوله بائن ونحوه أخرى تقع ثنتان ويكون بائنا \* الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق بلغ الوصف ويقع رجعا بمثل أن يقول أنت طالق طالق يقع عليك أو على أبي بالخيار ومتى وصفه بصفة يوصف بها الطلاق فلا يخلو اما ان لا تنبي عن زيادة كقوله أحسن الطلاق أو أفضل أو أسخه أو أجله أو أعده أو غيره أو تنبي عن زيادة كقوله أشد الطلاق ونحوه فالاول رجعي والثاني بائن على أصولهم ولو قال أنت طالق أقبح الطلاق أو أغشيه أو أخبثه أو أسوأ أو أغلظه أو أشره أو أطوله أو أكبره أو أعرضه أو أعظمه ولم ينو شيئا أو نوى واحدة أو نيتين في غير الامة كانت واحدة بآنية وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بآنية وان نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو جل الطلاق يقع طلاقا ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الاصل أنه يقع ثلاثا ولو قال أقل الطلاق تقع واحدة ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثا دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته أنت طالق لاقيل ولا كثير تقع الثلاث وهو المختار وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان وهو الاشبه ولو قال لا كثيرا ولا يقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال أنت طالق الطلاق كله فهي ثلاث ولو قال عددا من الطلاق فهي ثنتان وكذلك اذا قال عددا الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهي ثلاث ولو قال أنت طالق وأخرى فهي واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وأخرى فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثا وتصير ثلاثا وتعود ثلاثا وتتم ثلاثا أو تستكمل ثلاثا فهي ثلاث كذا في الترتاشي \* ولو قال أنت طالق تمام ثلاث أو ثالث ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقة ان فهي واحدة ولو قال طالق آخر ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القياس أن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق تطليقة حسنة أو جيلة كانت طالقاً على رجعتها خائضا كانت أو غير خائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته أنت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق أو ما لا يقع أو على أبي بالخيار ثلاثة أيام تقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال أنت طالق تطليقة تطير في الهواء كذا في الظهيرية \* وان قال أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك بلغو عليك الرجعة كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق لو نيت من الطلاق فهي ثنتان ولو قال ألوانا من الطلاق فهي طالق ثلاثا فان قال نويت ألوان الحرة والصفرة فإنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال ألوانا أو ضربا أو وجوها

الله تعالى الولد له ويحلها ذلك لزواج كان قبله طلقها ثلاثا رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول فهي وتزوج بانيها فجات الام بولادته لاقول من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفاه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآنية منه امرأته وله ان يتزوج الام به بذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان تكاح البنت كل جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ألا الولد الاول ثم رجعت وقال الولد الثاني رجل طلق امرأته يائسا أو رجعا فتزوجت

في العدة ثم ولدت لستين من طلاق الاول واسته أشهر وأو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد الاول بخلاف ما تقدم  
لا نال وجهه لانه الثاني لحكمنا باقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بعنقه أم ولد أعتقها مولاها أو مات عنها ولم يمتها العدة ثم تزوجت في العدة  
فجات بولد لستين من حين مات المولى أو أعتق ولدته أشهر من سدت تزوجت فادعياء جميعا فان الولد للمولى في قولهم لا كان العدة التي كانت  
بخلاف ام ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح (٣٧٣) فادعياء المولى والزوجه فان الولد يكون

لزوج في قولهم جميعا فلو

طلقها طلاقا فارجعها فزوجت

رجلا في العدة ثم طلقها

الزوج الثاني فجات بولد

لستين وشهر من طلاق

الاول ولستة أشهر فصاعدا

من طلاق الثاني فان الولد

يكون للثاني لا لاول وجهه لانه

للول لحكمنا بالرجعة

امرأة طلقها وزوجها ثلاثا

وهي آيسة فاحترت بعد

شهور أن نكحتا فادعيت

بالشهر ثم جات بولد لاكثر

من ستين قال أبو يوسف

رحمه الله تعالى تقضي

عدها بالولادة ولا يكون الولد

للزوج الا ان يدعى به رجل

تزوج امرأة وطلقها من

ساعة فجات بولد على تمام

سنة أشهر من وقت النكاح

كان الولد له عندنا خلافا

لر رحمه الله تعالى وان جات

بالولد لاكثر من ستة أشهر

من النكاح ولاقل من ثلاث

لا يكون للزوج امرأة قالت

في عدة الوفاة لست بحامل

ثم حالت من الغد أنا حامل

كان القول قولها فان قالت

بعد أربعة أشهر وعشرة

أنا لمست بحامل ثم قالت

أنا حامل لا يقبل قولها الا

أن تأتي بولد لاقل من ستة

أشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطل

قرارها باقضاء العدة به رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عدها وكل حق لها عليه فاقرت المرأة

وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهر من قبل أن تقر باقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج

الحمل لا تصح دعواها به رجل له جارية غير محصنة فتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجات بولدا كبيرا المولى ان الولد ليس منه كان في سعة

من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه رجب اعزل فيقع المهر في الفرع الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت من

فهى ثلاث هكذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أطلق الطلاق لا يقع بدون التوبة كذا في العتبية في فصل  
الكذابات \* رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعت تلك التطليقة بائنة أو قال جعلتها  
ثلاثا اختلفت الروايات فيه والصحيح أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير بائنا أو ثلاثا أو على قول  
محمد رحمه الله تعالى لا تصير بائنا أو ثلاثا أو على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنا أو لا يصح  
جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة ألزمت امرأتى ثلاث تطليقات ثلاث  
التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت  
تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائنة أو هي ثلاث فطلقها  
واحدة فانه تلك الرجعة ولا يكون بائنا أو ثلاثا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار  
فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا يلزمه  
هذه المقالة كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول) اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول لم يقع عن عليهما فان  
فرق الطلاق بانث بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا اذا قال  
أنت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كذا في الهداية \* والاصل في هذه المسائل أن الملقوظ به أو لان  
كان موقعا أو لا وقعت واحدة واذا كان الملقوظ به أو لا موقعا آخر وقعت ثنتان فلو قال أنت طالق واحدة  
قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة  
وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة أو واحدة واحدة وفي  
الدخول بها يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال واحدة تقصد هاتين فثلاث  
كقوله واحدة مع ثنتين أو معهما ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان أو واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في العتبية  
\* ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق واحدة فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان  
دخلت الدار تقعان بالدخول كذا في الظهيرية \* ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع  
الثلاث عند علمائنا الثلاثة ولو قال احدى وعشرين تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة  
ولو قال واحدة ومائة أو احدى أو ألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط \* وفي المتنق اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت  
طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لا أبطل عنهما الثنتين وألزمها التي أقرت ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره  
كذا في الذخيرة \* وان قال واحدة ونصفا وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفاً وواحدة وقع ثنتان عند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال أنت  
طالق واحدة وأخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق \* واذا قال أنت طالق ثلاثا أو نحو من العدد فانت بعد  
قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين \* ولو قال أنت طالق البتة أو طالق بائن  
فجات قبل أن يقول البتة أو بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق اشدوا ثلاثا فواحدة  
ولو قال فاشدوا فثلاث كذا في العتبية \* وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت  
الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثنتان وأما اذا خرج يقع ثنتان اجماعا كذا في

أشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطل قرارها باقضاء العدة به رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عدها وكل حق لها عليه فاقرت المرأة  
وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهر من قبل أن تقر باقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج  
الحمل لا تصح دعواها به رجل له جارية غير محصنة فتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجات بولدا كبيرا المولى ان الولد ليس منه كان في سعة  
من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه رجب اعزل فيقع المهر في الفرع الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت من

مولاهو ما ثم وجدها ويطرها ويعل عنها فظهر بها احبل وولدت بعد ستة أشهر من مدهربت ومات الولد فان كانت الجارية هربت الى متهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية وان كانت الجارية عقيمة لم يظهر منها فخور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد بانها أم ولده حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك ديانة ولا يعتمد على العزل \* رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه أقر بنسب (٣٧٤) من ذلك وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى لانه

ثابت النسب من الزوج  
وعلى الزوج كل المهر لمكان  
الدخول حكما \* رجل طلق  
امرأته طلاقا رجعيا  
فولدت لاقل من سنتين يوم  
فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد  
سنتين يوم فهما ابناه  
وتثبت الرجعة لانهما  
نوا مان خلقا من ماء واحد  
والولد الثاني من علوق بعد  
الطلاق فكان الاول كذلك  
والوطء بعد الطلاق رجعة \*  
رجل طلق امرأته طلاقا  
بأنه بعد الدخول فخرج  
منه رأس الولد قبل سنتين ثم  
خرج الباقي بعد سنتين فان  
الولد لا يكون من الزوج  
حتى يخرج أكثر الولد قبل  
سنتين \* رجل تزوج صغيرة  
يجامع منها ولم تبلغ الحيض  
فدخل بها ثم طلقها تظنفة  
رجعية فقالت بعد شهر أنا  
حامل ينظر ان جاءت بولد  
لاقل من سنتين من وقت  
الطلاق أو لا أكثر من سنتين  
من وقت الطلاق أو لاقل  
من ستة أشهر من حين قالت  
أنا حامل كان الولد للزوج

الجوهرة النيرة \* وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق  
وطالق وهي غير مدخولة بانث واحدة عند وجود الشرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقى  
وعنده ما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانث ثلاث اجماعا الا أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يتبع بعضه ما في الوقوع وعنده ما يقع الثلاث جله واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال أنت طالق  
وطالق وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالقاء فدخلت الدار بانث ثلاث اجماعا سواء كانت مدخولة أو غير  
مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت  
الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها  
ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البيسونة قبل التزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول  
معاق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان أخر الشرط فقال أنت طالق طالق ان دخلت الدار وهي  
غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقى وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث  
بالشرط كذا في السراج الوهاج \* ولو عرف بحرف الفاء فقال لغير المدخول به ان دخلت الدار فانت طالق  
فطالق فطالق فدخلت فهو على الخلاف فيما ذكرنا الكرخي فعنده تبيين واحدة ويسقط ما بعدها وعنده ما يقع  
الثلاث وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بشئ وأخر بالشرط  
كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال ثنتان وتعلق الثالثة  
بالشرط وان كانت غير مدخولة بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان ندم الشرط فقال ان دخلت الدار  
فانت طالق ثم طالق وهي مدخولة بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تعلقت  
الاولى ووقعت الثانية وتلغت الثالثة وعنده ما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا أن عند وجود الشرط يقع  
الثلاث ان كانت مدخولا بها في غير المدخول بها تطلق واحدة وقدمه أو أخره كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت  
طالق ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار فانت  
المرأة عند الاول أو في الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق \* ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت  
الدار بانث بالاولى ولم تتعاق الثانية بالدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالدخول ان  
دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته ولم  
يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم يلزمها البين لان هذا منقطع  
ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واحدة ولو  
قال أنت طالق واحدة قبل واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واحدة واذا  
دخلت وقع عليها ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى  
تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الكنايات) لا يقع بها الطلاق الا بالنية أو بدلالة حل كذا في الجوهرة النيرة \* ثم  
الكنايات ثلاثة أقسام (ما يصلح جوابا لا غير) أمرك بذلك اختارى اعتدى (وما يصلح جوابا وورد لا غير)  
اخرجي اذهبي اعزبي قومي تقنعي استتري تخمري (وما يصلح جوابا وشمما) خاية برية بته بته بانه حرام

\* (باب في ذكر مسائل  
المهر)

المهر لا يكون الا من مال  
مستقوم فان سمي مالا مجهول

الجنس بأن تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغام بالغ لان التسمية لم تصح وكذلك تزوجها على دار ولم  
بين موضع الدار ولتزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صحة التسمية وإها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزوج بالخيار ان شاء  
أعطاهما الوسط من ذلك وان شاء أعطاهما قيمة الوسط ولتزوجها على كرك حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطى كرا وسطا وان شاء  
أعطاهما قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكرك فقال وسطا وورديا كان عليه

تسلم الكر ولتزوج على يوب موصوف خير الزوج في ظاهر الرواية ان شاء أعطاها ثوباً من ذلك النوع وان شاء أعطاها القيمة ولتزوج امرأه على خمسة دراهم بكل لها عشرة دراهم لا يزد عليها وان كان مهر مثلها أكثر ولتزوج على نصيبه من هذا الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت مهر مثلها الا يزد على قيمة الدار ان كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم ولتزوج امرأة (٣٧٥) على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهه ان

فان لم تقبض الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب ودرهه - مان تعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولتزوج امرأة على تبر فضة وزنه عشرة ولا يساوي عشرة مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي سرقة مثلها لا يقطع ما لم تبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعاً احتيالا للدره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع في الدرهم الزينة والنهرجة اذا تزوج فبما بين الناس وفي الزكاة تجب في كل مائتي درهم زئوف خمسة منها ولتزوج امرأة على ألف من دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقص غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم تزوج لو وجدت فلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم فلا توجد أو صارت لا تزوج فيها بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبل الكساد ولو كانت غنائم فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن

\* والاحوال ثلاثة (حالة) الرضا (وحالة) مذاكرة الطلاق بان تسأل هي طلاقها أو غيرها يسأل طلاقها (وحالة) الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنسبة والقول قول الزوج في ترك النية مع اليقين وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاءً لا فيما يصلح جواباً وردافاته لا يجعل طلاقاً كذا في الكافي وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسبب الا فيه يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشتم كقوله اعتدى واختارى وأمرتك بذلك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية \* وألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بخلمة وبرية وبنة وبائش وحرام أربعة أخرى ذكرها السرخسي في المبسوط وقاضيان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك خلمت سبيلك فارقتك ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو بمنزلة خلمت سبيلك وفي المينابيع ألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بالخمس ستة أخرى وهي الاربع المة مقدمة وزاد خلمت والحق باهلاً هكذا في غايه السرخسي \* وفي قوله خلمت على غار بك لا يقع الطلاق الا بالنسبة كذا في فتاوى قاضيان \* واتقلى وانطلقى كلحق وفي البرازية وفي الحق برفقتك يقع اذ انوى كذا في البحر الرائق \* تطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرئ رجلاً وأنت واحدة فلا يقع في هذه الثلاثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلاثاً أو اثنتين وفي غيرهما بائنة وان نوى اثنتين وتضمنه الثلاث ولا تضمنه الثلاث في قوله اختارى كذا في التبيين \* وبائني الا زواج تقع واحدة بائنة ان نواهها واثنتين وثلاث ان نواهها هكذا في شرح الوقاية \* وكذا صححت نية اثنتين في الامة كذا في النهر الفائق \* ولو طلق منكسرة واحدة ثم قال لها أنت بائش ونوى اثنتين كانت واحدة حتى لو نوى الثلاث تقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال فسخت النكاح ونوى الطلاق يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى ثلاثاً فثلاث كذا في معراج الدراية \* ولو قال لا امرأه است لي بامرأه أو قال لها ما أنا بزوجك أو شغل فقيل له هل لك امرأة فقال لا فان قال أردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعاً ولا يقع الطلاق وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع \* ولو قال مالي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسي في نسخة والشيخ الامام نجيب الدين في شرح الشافي كذا في الخلاصة \* قد انفقوا جميعاً ما لله وقال والله ما أنت لي بامرأه أو لست والله لي بامرأه فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لا حاجة لي فيك ينوي الطلاق فليس بطلاق ولو قال افلحني ينوي الطلاق كان طلاقاً كذا في السراج الوهاج \* اذا قال لا أريدك أو لا أحببك أو لا أشتريك أو لا رغبة لي فيك فانه لا يقع وان نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \* ولو قال ما أنت لي بامرأه أو لست لك بزوج ونوى الطلاق يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونسبدهما لا يقع ولو قال أنا منك بائش أو أنا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال أنا بائش أو حرام ولم يقل منك أو عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال في حال مذاكرة مذاكرة الطلاق بائنتك أو أنتك أو بنت منك أو لا سلطان لي عليك أو سرحتك أو وهبتك لنفسك أو خلمت سبيلك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أتوا الطلاق لا يصدق قضاءً ولو قال لها الانكاح بيني وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح يقع الطلاق اذ انوى ولو قالت المرأة لزوجها است لي بزوج فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان

هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدينار في المهور \* رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها لانه يسمى مجهول الجنس \* رجل تزوج امرأة على الف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بألف وان شاءت اتعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكها بقبض الدين من المديون ولتزوج جهازاً على أن أبرأ فلان عما عليه من الدين يرى فلان ولها مهر مثلها على الزوج ولتزوج جهازاً على الف التي له على فلان الى سنة فرضيت بذلك فتزوج جهازاً على ذلك مكان لها الخيار ان شاءت أخذت



الخدمة ولوقال الرجل  
تزوجتك ابنتي هذه على ان  
تزوجني ابنتك فلانقجاز  
النكاح ولكل واحد منهما  
مهر مثلها وكذا التزو جها  
على ثوب يساوي خسين  
درهما كان لهما مهر المثل  
ولو تزوجها على هذا العبد  
فاذا هو حر أو على هذا الدن  
من الخلل فاذا هو خرا أو على  
هذه الشاة فاذا هي خنزير أو  
على هذه الشاة الذكينة فاذا  
هي ميسة كان لهما مهر المثل  
ولو قال تزوجتك على هذا  
الخر فاذا هو عبد أو على هذا  
الخنزير فاذا هو شاة أو على  
هذه الشاة الميتة فاذا هي  
ذكينة أو على هذا الخرفاذا  
هو خمل روى محمد عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى  
ان اهما مهر المثل وروى أبو  
يوسف عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ان لها  
المشار اليه وهو الصحيح  
ولو جمع بين مال وغير مال  
فقال تزوجتك على هذين  
العبدين فاذا أحدهما حر  
وعلى هذين الدين من الخلل  
فاذا أحدهما خرف في ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لهما هو مال ان  
كان يساوي عشرة دراهم

(٤٨ - فتاوى اول) وان كان لا يساوى عشرة دراهم بكل لها عشرة كانه سعى المال لا غير ولو أشار الى ما لين فقال تزوجتك على هذا العبد أو على هذا العبد وأحد هما أو كس والا خر أرفع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر المثل مثل الاوكس أو أقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارتفاع أو أكثر من الارتفاع فلها الارتفاع وان كان أكثر من الاوكس وأقل من الارتفاع كان لها مهر المثل لا يراد على الارتفاع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس أقل من

المتعة فيثبت تزوجها لها المتعة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر وعلى هذا التلافة اذا تزوجها على ألف درهم أو على ألفين فان أعتقت المرأة وكسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس أو أقل منه جازعتها في الاوكس وان أعتقت الارفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جازعتها وان كان أقل منه لم يجز ولا يجوز عتقها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال (٣٧٨) ويجوز في الاوكس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

اذا أعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عتقها وان أعتقها الزوج جميعا جازعتهم فيها وضمن قيمة أيهما شاء وان أعتقتها المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فإياها ماصارها عتق ولو تزوج امرأته على خادمة بعينها فكأحافسها ودفع الخادمة اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعتقها بعد الدخول فالعتق جائز ولو تزوج امرأته على ألف وعلى ان يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمه عليه أو على ألف وعلى ان يعتق أخاها ان وفي بالشرط كان لها الالف لا غير وان لم يف بكل لها مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من الالف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين أيهما اشئت انادفعته اليك فانه يعطيهما أيهما شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيهما أيهما اشئت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوجها على ألف ان أقام بهما على ألفين ان أخرجهما من بلدها أو على ألف ان لم يكن له امرأته وعلى ألفين ان كان له امرأته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشارح ان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لايراد على ألفين ولا ينقص من ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شئت ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لشيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة فوان تزوجها على مافي الرق من السمن فاذا لشيء فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو مافي بطنها كانت الجارية وخدمتها

وقوع الطلاق فلا تنه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالفها به الطلاق الرجمي يصح ولو طلقها بمال ثم خالفها في العدة لا يصح \* ولو قال لها بعد البتونة خالعتك ينوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع \* اذا قال لها انت بائن غدا ونوي به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطليقة بالشروط عندنا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي على قياس هذه المسئلة انه اذا قال لها ان دخلت النار فانت بائن ينوي به الطلاق ثم قال لها ان كنت بائن غدا فانت بائن ينوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم كملت فلان بعد ذلك تقع عليها تطليقة أخرى كذا في الذخيرة \* ولو قال للبانة انت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها انتك تطليقة لا يقع كذا في الخلاصة في جنس فيمن يكون محلا للطلاق \* كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتدة كذا في البدائع (الفصل السادس في الطلاق بالكاتبه) \* الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدر او معنونا مثل ما يكتب الى القاتب وغير المرسومة ان لا يكون مصدر او معنونا وهو على وجهين مستتبنة وغير مستتبنة فالمستتبنة ما يكتب على الصحيفة والماناط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستتبنة ما يكتب على الهواء والماء وشئ لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستتبنة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستتبنة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والافلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلف ما ان ارسل الطلاق بان كتب اما بعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة \* وان علق طلاقه بجمعي الكتاب بان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فما لم يجي اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضيان \* وان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فككتب به سد ذلك حوائج فقام الكتاب فقرأت الكتاب أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* رجل كتب الى امرأته بجوائج وكتب في آخره اما بعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فبذله فقام كاتبة الطلاق فقام الكتاب تطلق ولو بما كاتبة الجوائج وترك كاتبة الطلاق ثم بعث به اليها لم تطلق لانه اذا صح الجوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في أول الكتاب اما بعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ثم كتب الجوائج في آخره ثم محال الطلاق وبق ما بعد لم تطلق وان محاماه به سد وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية \* ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعد الجوائج ثم محال الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كتب اليها اما بعد فانت طالق ثلاثا ان شاء الله تبارك وتعالى موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مقصورا لا تطلق كذا في الظهيرية \* ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فآخذ الاب ومنق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها فوصل الكتاب الى أيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو عزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والافلا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه (١) أو طلق بلسانه واستثنى بالكاتبه هل يصح لارواية لهذه المسئلة

(١) مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق

الله تعالى الشرط الاول جازان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لايراد على ألفين ولا ينقص من ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شئت ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لشيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة فوان تزوجها على مافي الرق من السمن فاذا لشيء فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو مافي بطنها كانت الجارية وخدمتها



وما في بطنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسلم الزوج الخادم اليها باختياره بغير خدمة ولو تزوج امرأته على غنم بعينها على أن أصواتها إلى كان له الصوف استعسانا ولو تزوج امرأته على ألف على أن لا يرثها ولا يرثه جاز النكاح بألف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن أهب لك عبدى هذا فتر وجهها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها ماسعى فهو مهرها (٣٧٩) وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على ألف

ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوج امرأته على عبد فأنها هو مدبراً ومكاتباً وأتم وله والمرأة تعلم بحال العبد ولم تعلم كان لها قيمة العبد \* رجل له على امرأة ألف درهم من غنم يسع فتر وجهها على أن آخر ذلك عناسنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل \* رجل طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرى لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا لافلا لان هذه زيادة في المهر فتتوقف على قبولها ولو تزوج امرأته بألف ثم جدد النكاح بألف درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على قوله ما يلزمه الالف الثانية وعلى قول

ويستحب أن يصح كذا في الظهيرية \* رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لا تحرا كتب الى امرأتى كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعدما كتب قبل فرائده عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخروج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال للكتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزاً ذكره الجامع كذا في محيط السرخسي \* ولو كتب الى امرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخيرة ثم ثبت الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية \* في المنتقى لو كتب كتاباً في قرطاس وكان فيه إذا أتاك كتابي هذا فأنت طالق ثم نسخ في كتاب آخر أو امر غيره أن يكتب نسخة ولم يعمل هو فأنها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء إذا قرأها كتاباً أو قامت به بينة أو ما فيها بينة وبين الله تعالى فيقع عليها تطليقة واحدة بأيم ما أتاها أو يطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه أيضاً رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتاباً بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فأنها الكتاب وأقر الزوج ان كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث به هذا الكتاب اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم تقم عليه البينة لم يقرأه كتابه ولكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يقرأه بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرأه كتابه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

\* (الفصل السابع في الطلاق بالانفاذ الفارسية) \* والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق بالفارسية انه اذا كان في اللفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غيرنية اذا أضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الانفاذ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع \* اذا قال الرجل لامرأته ٢ به شتم ترازنى فاعلم بأن هذه اللفظة استعملها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنها صريحة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى كان الواقع بهار جعياً يقع بدون النية \* وفي الخلاصة وبه أخذنا لثقة أبو الليث وفي التفريد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* وانما قال ٣ به شتم تراول يقل ٤ ازنى فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة تلك الرجعة وان نوى بآثنا وثلاثاً فهو كإنوى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لامرأته ٥ تراجنك بازداشتم أو ٦ به شتم أو ٧ يله كردم ترا أو ٨ بای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عرفاً حتى يكون رجعيًا يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي في قوله به شتم بالوقوع بلا نية ويكون الواقع رجعيًا وبفتي فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع بآثنا كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ٩ بیک طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق بآثنا ولو قال ١٠ بیک

ترجة ٢ تركتك من الزوجية ٣ تركتك ٤ من الزوجية ٥ فككت يدك ٦ تركتك ٧ سبتك ٨ فككت رجلك ٩ فككت يدك بطلاقة واحدة

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه وذكر عصام الدين رحمه الله تعالى ان علياً ألفين ولم يذكر فيه خلافاً وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح الحبل اذا جدد النكاح في المنكوحة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح النكاح قال ولا نرضى الله عنه وينبغي ان لا يلزمه الالف الثانية لانها ليست بزيادة لفظاً ولو ثبتت الزيادة ثابتت في ضمن النكاح فاذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو باع شيئاً بألف ثم باعه بألف وخمسمائة



\* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى أجل معلوم فاعطاهم قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها ان تنزع عن أخذ القيمة قال محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا ان كل ما جازا السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان للزوج أن يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائزا اذا كانت مؤجلة ولا يجوز دون الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكمل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة لان المكمل والموزون يصلح مهورا ونمنا (٣٨١) من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف

وان صلح مهورا الا ان الثوب يتعين بالتميين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان له ان يعطي القيمة \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة بأربعة دراهم فتزوج امرأة بأربعة دراهم وأكل القاضي لها عشرة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجنح في عينه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها \* رجل قال لامرأة تزوجتك على ألف درهم وقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك ننسى جاز وكذا لو سكنت الزوج واقرقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على ألف كان جائزا \* رجل قال تزوجت هذه وهي أمه له معروفة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اقرا بالعتق والنكاح باطل \* رجل قال لامرأة تزوجك على ناقة من ابلي هذه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهامهم رملها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابله ماشاء \* رجل تزوج امرأة بألف على ان يتقدها ما تسره والبقية الى سنة كان

نية كذا في الخلاصة \* رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢ هـ اطلاق ترا ولم يرد على وقع هذا عليها ثلاث تطلقات امرئة قال لها زوجها أنت طالق واحدة فقالت له المرأة ٣ هـ اطلق الزوج هـ اطلق هـ اطلق علي وجهين اما ان ينوي شيئا ولم ينو في الوجه الاول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأته قالت الزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٤ هـ اطلقك يا طلاق كرهت يسأل الزوج عن مراده امرأته سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٥ هـ اطلقك يا طلاق دامت وادامت تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ٦ هـ اطلاقك ولم تكن له نية يقع تطلقتان رجل قال لا تختر تزوجت امرأته أخرى فقال نعم فقال لم تطلق المرأة الاولى فقال بالفارسية ٧ هـ اطلاقك يا طلاق لم يكن تزوج امرأة أخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق رجل قال لامرأته ٨ هـ اطلاقك يا طلاق فهدأ على ثلاثة أوجه ان نوى الايقاع او التنويض او لم ينو شيئا في الوجه الاول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجبين والمزيد \* ولو قال ٩ هـ دست باز داشتم ترافنيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله ١٠ هـ بهشتم في فتاوى النسائي اذا قالت ١١ هـ دست باز داشتم ترافنيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما لو قال ١٢ هـ دست باز داشتم واذا قالت ١٣ هـ مراد ركاز خدای كن فقال الزوج ١٤ هـ تراد ركاز خدای كردم اوقالت ١٥ هـ مراد خدای بخش فقال الزوج ١٦ هـ بخشيدم ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا في الذخيرة \* قالت له طلقني فقال ١٧ هـ ترا كدام طلاق مائده است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية \* سئل نجم الدين عن امرأته طلقني فقال لها ١٨ هـ ترا طلاق مائده است نه نكاح برخيز وركب كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ١٩ هـ دست باز داشتم سيك طلاق فقالت المرأة ٢٠ هـ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال الزوج ٢١ هـ دست باز داشتم سيك طلاق قلنا افتراقا قالت له اجنبية ٢٢ هـ زن را دست باز داشتم فقال دست باز داشتم سيك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٢٣ هـ دست باز داشتم يكون انشاء فطلق ثلاثا الا اذا قال غيب بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال ٢٤ هـ دست باز داشتم ام يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال ٢٥ هـ چهار راه بر تو كشاده است لا يقع الطلاق وان نوى الم يقل خدای اعمشت عندا كثر المشايخ وانه منقول عن محمد رحمه الله تعالى واذا قال لها ٢٦ هـ چهار راه بر تو كشادم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خدای اعمشت وفي مجموع النوازل لو قالت ٢٧ هـ دست از من بدار فقال لها اذهب الى جهنم يقع الطلاق سئل نجم الدين عن امرأته

(ترجمة)  
٢ هـ اطلقك لك ٣ ألف ٤ هـ أنت مطلقة من الرأس الى القدم ٥ هـ اعطيتك طليقة واعطيتك طليقتين ٦ هـ لك طلاق كثير ٧ هـ من أجلك ٨ هـ اعطيتك الطلاق ٩ هـ فككت يدك ١٠ هـ سبت ١١ هـ هل فككت يدي فقال فككت ١٢ هـ فككت اليد ١٣ هـ ابعطني في طاعة الله ١٤ هـ جعلتك في طاعة الله ١٥ هـ هبت لله ١٦ هـ وهبتك ١٧ هـ أي طلاق بقي لك وأي نكاح ١٨ هـ ما بقي لك طلاق ولا نكاح قومي واذهب ١٩ هـ فككت يدك بطلقة ٢٠ هـ قل فاني احتي اسمع الشهود ٢١ هـ فككت يدك بطلقة ٢٢ هـ هل فككت يدا امرأتك فقال فككت يدها بطلقة ٢٣ هـ فككت يدها ٢٤ هـ فككت يدها والفرق لا يظهر الا في الفارسي ٢٥ هـ الطرق الاربعة مفتوحة عليك ٢٦ هـ فقت لك اربعة طرق ٢٧ هـ ارفع يدك عني

الالف كله الى سنة الا ان تقيم المرأة البينة انه تبسر له منها شي أو كلها فافتأخذها \* رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها ثمانون دينارا قيمة الخادم أربعون وأربعون قيمة البيت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقدر بالاربعة ويعتبر بغير قيمة الغلام والرخس والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة وسعى لها ماشيا وأشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كنا حلالين فلها منزل الذي سعى وان كنا حرامين أو كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري

كالزواج امرأته على هذا الحد من الخلل فاذا هو طلاقها مثل الدين من الخلل وان كان فيه خرقها بمهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلالا اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله تعالى انه اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه ولو قالت تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزير وليس فيه شيء كان لها شاة وسط ونبتل الاشارة \* رجل زوج ابنته فقال اشهدوا اني زوجت فلانة (٣٨٣) من فلان بألف درهم على ان على من مالى ألف درهم وعلى فلان يريد به الزوج ألف درهم

فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بألف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرأه بال ضمان عنه فاذا أخذت المرأة من أبيها أو من مبرائه ألفا كان للاب أو لورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالى فقال الزوج قبلت جار النكاح ولا ضمان على الاب \* رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على ألفي درهم ألف منها تركت لله وللرحم فقال الزوج قبلت فالمهر ألف درهم \* رجل زوج ابنته من رجل على ان أبرأ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان أبرأ الزوج أباه عن دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولو لها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئ من ذلك مهرى \* رجل تزوج امرأة على عبدا

٢ دامت طلاق سرخوش كبير وروى خويش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينوب قوله ٣ سرخوش كبير طلاقا آخر بقي الاول رجعي ولا يقع بهذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثاني بائنا كذا في الذخيرة \* ولو قالت ٤ كرا نبحر يدي بعيب بازده فقال بعيب بازده دامت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٥ بعيب بازده بغير التاء لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال أبو المرأة لزوجها ٦ كرا ن خريدها من عن بازده فقال بتو بازدهم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية \* ولو قالت ٧ سو كند خور بطلاق من كك فلان كارتكم فقال خورده كيرحكى فتوى شيخ الاسلام الا ورجعدي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأة قالت لزوجها ٨ من ييكسوى نويكسوى فقال الزوج ٩ هجنين كير لا تطلق امرأة قالت لزوجها ١٠ تور من برا أمدة كه من زن نوتة أم فقال ١١ في كير لا تطلق \* رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت فقال لها الخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج ١٢ اكرار زوى تو جين است جين كير فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة فقبل له ١٣ برا كيردي فقال كرده نا كرده كير او نا كرده ترى كير يقع اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتى كذا في الخلاصة \* رجل أكل خبزا أو شرب خرا فقال ١٤ نان خورديم ونبيذ نان ماسه ثم قال له رجل بعد ما سكت ١٥ بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأة كذا في فتاوى قاضخان \* في الفتاوى رجل قال لامرأته ١٦ اكر تون مني سه طلاق مع حذف الياء لا يقع اذا قال لم أو الطلاق لانه لما حذف لم يكن مضيفا اليها امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها ١٧ سه طلاق بردارورفتي لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها ١٨ سه طلاق خوردر دارورفتي يقع بدون النسبة ولو قالت طلقني فضر بها وقال لها ١٩ اينك طلاق لا يقع ولو قال ٢٠ اينك طلاق يقع وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن ضرب امرأة فقال ٢١ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام أحمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكرا امرأته وقال ٢٢ اينك طلاق ثم وكرها نانيا وقال ٢٣ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فشيخ الاسلام يقول سمي الضرب طلاقا في بطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فيقع \* سكران هربت منه امرأة فقبها ولم يظفر بها فقال بالفارسية ٢٤ بسه طلاق ان قال غنيت امرأة في يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ٢٥ دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء

(ترجمه)

٢ اعطيتك الطلاق املى امر نفسك واظلي رزقك ٣ املى امر نفسك ٤ اشتريت غاليا فبرده بالعيب فقال رددت بك بالعيب ٥ رددت بالعيب ٦ اشتريت معنى غاليا فبرده على فقال رددتها لك ٧ احلف بطلاقي اني لا افعل هذا الامر فقال افرضي اني - حلفت ٨ أنا في ناحية وأنت في ناحية ٩ افرضي هكذا ١٠ لم جئت على وأنا لست امرأتك ١١ افرضي انك لست ١٢ ان كان مرادك هكذا افرضي هكذا ١٣ لم فعلت فقال افرضي الذي فعل لم يفعل ١٤ اكلنا خبزا وشربنا نبيذا نساؤنا بثلاث ١٥ بثلاث طلاقات ١٦ ان كنت امرأتي طالق ثلاثا ١٧ خذي ثلاث طلاقات وذهبت ١٨ خذي ثلاث طلاقاتك وذهبت ١٩ هالك الطلاق ٢٠ هالك طلاقك ٢١ خذي الطلاق ٢٢ هالك طلاق ٢٣ هالك طلقين ٢٤ بثلاث طلاقات ٢٥ خذي الطلاق

ذكر في النوادر ان للمهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لان ثمة لو أجاز صاحب العبد كان الغيبه مهر او هناعبد ولو المرأة لا يصير مهرها \* اذا تزوج الرجل امرأة بألف على ان ترد المرأة عليه ألفا جاز النكاح ولها مهر مثلها كالزوجه على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج لابنها ألف درهم كان للمهر المثل وهب لابنها ألفا ولو يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يهب لابنها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقدم دفع الألف الى الاب رجع عليها بنصف الألف

وهي الواهبه \* رجل تزوج عبده امرأه بألف درهم ثم باعه نها بتسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعمائة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة المائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فجازا الغريم يسع العبد من المرأة كانت التسعمائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك وتبقيه الغريم بما بقي من دينها إذا عتق \* رجل تزوج امرأه على حكمها جازا النكاح ولها ما حكت بمقدار مهر المثل أو أقل (٣٨٣) وان حكمت بأكثر من مهر مثلها

ولو قال لها خذي طلاقك يقع من غيبية كذا ههنا كذا في المحيط \* سئل شمس الأئمة الاوزجندی رحمه الله تعالى عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق يسدي لطلقت نفسي ألف تطليقة فقال الزوج ٢ من نيزه زاد دادم ولم يقل ٣ دادم ترا قال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج ٤ ينك هزارا لا تطلق من غيبية \* رجل طلق امرأته فقيل له في ذلك فقال ٥ دادمش هزار ديكر تطلق ثلاثا من غيبية امرأة قالت لزوجها ٦ من برتوسه طلاقه أم فقال الزوج ٧ يشي أو قال سه طلاقه يشي أو قال سه مكو چه صد كوفه هذا كله اقرار عنه بالثلاث فيقع عليها ثلاث تطليقات سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٨ هزار طلاق بويكي كردم قال يقع ثلاث تطليقات وكذلك اذا قال ٩ هزار طلاق ترايكي كتم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته نكاح بيننا احتياطا فقالت بين وجه الحرمة ونازعته في ذلك فقال ١٠ سزاي اين زنكان اين است كه همچنين حرام مي داري قال يكون اقرار بالحرمة ولو قال ١١ سزاي اين زنكان آنست كه حرام داري ولم يقل ١٢ همچنين لا يكون اقرار بالحرمة هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ١٣ اين زنكان وهمچنين تحقيق الحرمة منه كذا في الخلاصة في جنس المتقررات \* سئل شيخ الاسلام الفقيه أبو نصر عن سكران قال لامرأته أنه تريد ين أن أطلقك قالت نعم فقال بالفارسية ١٤ اكر تو زن مني يك طلاق دو طلاق سه طلاق قوي واخر جي من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط \* سئل أبو بكر عن سكران قال لامرأته ١٥ بيزارم بيزارم توهرم اچيزي نباشي فقالت المرأة الى متى تقول فاني أخاف لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج ١٦ چنين خواهم فلما صحا قال لم أذكر شيئا من ذلك فقال أرجو أنها لا تطلق وهي امرأة كذا في التواريخ \* في فتاوى النسفي رجل قال ١٧ آن زن كه مرا بختانه است بسه طلاق وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ١٨ اين زن كه مرا با بختانه اند راست بسه طلاق وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط \* في فتاوى النسفي اذا قال لامرأته المدخول بها ١٩ ترايك طلاق ترايك طلاق فها بختانه قوله أنت طالق أنت طالق كذا في الذخيرة \* ولو قالت ٢٠ مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال دادم تقع ثلاث ولو قالت ٢١ مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دادم تقع واحدة ولو قالت ٢٢ مرا طلاق كن

والحالة أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لاحت عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالغا ما بلغ وقال أبو يوسف ومحمد  
والشافعي رحمه الله تعالى إن علم أنها ذات رحم محرمة عليه الحد ولا مهر عليه وإن لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه إذا تزوج امرأة  
على ألف السنة كان لها الألف بعد سنة وله أن يدخل بها قبل السنة وقبل أن يعطى شيئا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى أولا كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم رجع وقال لهان فتع نفسه ما بقي يوفيهما عشرة دراهم ثم رجع وقال

لها ان تنفع نفسها حتى يوفى بها كل المهر اظهر الخطر البضع وثبت على ذلك اذ تزوج امرأة وسعى لها شيئين أحدهما مال والاخر ليس بمال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرورة وان لا يخبر جهان بالبدعة ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنساء عشرينها من قبل الأب كالأخوات لأب والعمات والأب من كانت مثلها في المال والجمل والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى مهر المثل (٣٨٤) يعتبر بقوم الأم من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل

الدخول بها كان لها المنفعة

**\* (فصل في المنفعة) \***

المنفعة ثلاثة أبواب درع وخارج ومنفعة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها أكثر من نصف مهر مثاها كان لها المنفعة لا يراد على نصف مهر المثل عندنا وكذا الزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم فرض لها الزوج او القاضي مهرا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المنفعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف الآخر وقال أبو يوسف أولا والشافعي رحمه الله تعالى لها نصف المقرض ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالمسمى فان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجب المنفعة لا يؤخذ الكفيل بالمنفعة ولو أخذت المرأة بالمسمى أو بمهر المثل رهنًا جاز أن أخذت رهنًا بالمسمى وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها

مراطلاق ~~كن~~ مراطلاق كن فقال كرم كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح \* ولو قالت لزوجهها ٢ مراطلاق ده فقال ابن نيزاد ده وان يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع \* امرأة قالت لزوجهها ٣ من وكيل تو هستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ٤ تو بر من حرام كشتي ما راجدا بايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد تقع واحدة بائنة وهذا عندهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن خالع امرأته ثم قال لها في عتتها ٥ دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال ان نوى ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا والا فلا ٦ زنا كفت تراطلاق دادم مردمان ملامت کردند كفت دكر دادم نكفت ويراونكفت طلاق قال يقع اذا كان في العتة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين \* رجل قيل له ٧ اين فلانه زن تو هست فقال هست ثم قيل له ٨ اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم أنه لم يسمع قوله ٩ سه طلاقه وانما سمع ١٠ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ١١ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير أما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء رجل قال لغيره ١٢ زن از تو سه طلاق كه اين كار نكرده فقال هزا طلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية \* قالت لزوجهها ١٣ من بالتو عيباشم فقال الزوج ١٤ مباش فقالت طلاق بدست تو است مراطلاق كن فقال الزوج ١٥ طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكرر ثلاثا طلقت ثلاثا بخلاف قوله ١٦ كتم لانه استعبال فلم يكن تحقيقا بالتشكيك \* وفي المحيط لوقال بالعربية أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استماله للحال فيكون طلاقا في ايمان مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأته قالت لزوجهها من برتو سه طلاقه أم فقال الزوج هلاهل تطلق ثلاثا قال لا الآن ينوبها ولو قالت لزوجهها ١٧ حلال خدا بر تو حرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ١٨ طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دمادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ١٩ تراطلاق أو طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزائن المفتين \* سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن قال

أعطى الطلاق فقال هذا أعطى أيضا وذلك ٣ أناوكيلك فقال أنت وكيلي ٤ أنت صرت على حرام اللائق بنا الانفصال ٥ اعطيتك ثلاث طلاقات ٦ قال لامرأته اعطيتك الطلاق فلامه الناس فقال ثانيا أعطيت ولم يقل لها ولم يتلفظ بطلاق ٧ هل فلانة هذه امرأتك فقال نعم ٨ امرأتك هذه طالق ثلاثا فقال نعم ٩ طالق ثلاثا ١٠ أهذه امرأتك ١١ امرأتك طالق ثلاثا ١٢ امرأتك طالق منك ثلاثا انك لم تفعل هذا الشيء فقال ألف تطليقة ١٣ أنا لا أكون معك ١٤ لا تكوفي فقالت انك لا تطلقني ٢٣ أطلق أطلق ١٥ سأطلق ١٦ حلال الله عليك حرام فقال نعم ١٧ طلقني حتى اذهب فقال اذهبي أنت وأنا أرسل لك الطلاق دائما ١٨ لك الطلاق أو الطلاق لك

تصير مستوفية مهرها بلاك الرهن اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا لامرأته تصير مستوفية نصف المهر ويهلك النصف الباقي أمانة كالوهاب المرتين الدين من الرهن ثم هلك الرهن عندنا يهلك أمانة وعندنا فرجه الله تعالى يهلك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنًا بالمسمى وان كان رهنًا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن بسقط عنها قدر المنفعة وان هلك بعد الطلاق ان هلك قبل أن تحدث المرأة حديثا بالمنفعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخرها يهلك أمانة قولها

المتعلق على الزوج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاد هو قول محمد رحمه الله تعالى هلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن أحدثت حبسا بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر هلك بغير المثل فيلزمها رد مهر المثل وتنقص عنه المتعة وقال محمد هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول هلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ إذا وقعت الفارقة بين الزوجين قبل لدخولها بفعل من قبل المرأة كالرثة وتقبيل ابن الزوج وخيار البلوغ (٣٨٥) من قبل الغلام أو المرأة وخيار العتق

إذا كانت المرأة أمه أو مكاتبه زوجها مولاهما بذاتها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا لو كانت أمه فقنلها مولاهما قبل الدخول بها ٤. وأخطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا يسقط شيء ولها كل المهر ولو قنلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح أنه لا يسقط ولو أبت في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما ما لم تحضر نفسها فقلت الحرة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والجوسية إذا كانت في نكاح مجوسى فأسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر

\*) فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع يجهل البعض

لاهرأته وكانت له امرأتان ٣ سه طلاق آن ذكركم ترا دادم بواين سه طلاق بوى ده زن كفت اين سه طلاق بوى دادم وميدانم كه اين زن سه طلاقه شد ديدكر كه خطاب باوى كرد طلاق شود بانه فقال انه اين طلاق شودونه آن رجل من عادته أن يقول إذا رأى صبيبا ٣ أى مادرت شش طلاقه فسكركم من الخمر فأنا منه فظنه صبيبا أجنيبا فقال ٤ روى مادرت شش طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلقت امرأته ثلاثا رجل طلق امرأته ثنتين فقبل له ٥ بيانا أشتى كمت فقال ميان مادى وراهنى ميبايد لا تطلق امرأته ثلاثا ولا يكون هذا اقرا بالطاقات الثلاث امرأته قالت لزوجه ٦ من بروسه طلاقه أم فقال بوجه سه طلاقه بوجه هزار طلاقه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قالت له امرأته ٧ مر ابرك يا نوباشيدن نيست مر اطلاق ده فقال الزوج ٨ چون توروى طلاق داده شد وقال لم أنو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة كذا في الذخيرة \* رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال ٩ زن غر را طلاق دادم قيل يقع الطلاق إذا نوى وقيل بالوقوع من غيرنية \* رجل جمع الأصداق وأمر امرأته أن تتخذ لهم طعاما فلم تفعل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج ١٠ زنيكه دوست و دشمن مر انبود از من سه طلاق ذكر في مجموع النوازل أنه تطلق امرأته رجل قال تلخدمه وهم يذكرون امرأته بسوء ١١ جندان كرديد كه سه طلاق كرديدش أو جندان كرديد كه سه طلاقه كرديدش يقع الطلاق عليها كذا في المحيط \* ولو قال لها ١٢ دادمك بك طلاق وسكت ثم قال ١٣ ودو طلاق وسه طلاق تقع الثلاث ولو قال ١٤ ترايك طلاق وسكت ثم قال ١٥ ودو يقع الثلاث ولو قال دو بغير الوان نوى العطف تقع الثلاث وإن لم يتوقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال ١٦ ترا طلاق دادم خردى كفت خريدم وخوشر راسه طلاق دادم شوى كفت رستى ان عني بقوله ١٧ رستى الاجازة وقع الطلقات الثلاث والافواحدة رجعية كذا في العتبية \* ولو قال لها ١٨ انزو بيزار شدم لا يقع بدون النية ولو قالت ١٩ بيزار شوا من و دست باز دارا من فقال بيزار شدم بشرط النية وبقولها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق ولو قال لها ٢٠ مر ايا نوى كارى نيست وزا من في اعطيتى ما كانى عندك واذهبى حيث شئت لا يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته

٢ ثلاث طلقات تلك الاخرى اعطيتها لك وانت اعطيت هذا الثلاث طلقات فقالت المرأة فقلت امرأته اعطيتها لك وانت اعطيت هذا الثلاث طلقات وأعلم أن هذه المرأة طلقت ثلاثا فهل تطلق الاخرى التي كان الخطاب معها أم لا فقال لا تطلق هذه ولا تلك ٣ يا أيها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٤ اذهب يا أيها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٥ تعال حتى نصلحك فقال اللازم بنتا جدار من حديد ٦ أنا طالق منك ثلاثا فقال أى ثلاث طلقات أنت وأى ألف تطليقة أنت ٧ أنا ليس لي معك انتظام اعطيتى الطلاق ٨ لئلا وجهك اعطيتى الطلاق ٩ طلقت المرأة القحبة ١٠ المرأة التي ليست لصديقي ولا لعدوى طالقة منى ثلاثا ١١ فعلمت كثيرا حتى جعلتوها مطلقة بالثلاث ١٢ أعطيتك طلاق ١٣ وطلقتين وثلاث طلقات ١٤ لك طلاق ١٥ وثنتان ١٦ أعطيتك الطلاق هل اشتريت فقال اشتريت وأعطيت نفسي ثلاث طلقات فقال الزوج خلصت ١٧ خلصت ١٨ زعلت منك ١٩ ازعل منى وأخريتك عني فقال صرت زعلانا ٢٠ ليس لي معك شغل وليس للمعنى شغل

(٤٩ - فتاوى اول) ويترك الباقي في الزمة الى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديوانا كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذى يقال بالفارسية دست بيمان وليس لها أن تطالبه بكل المهر فإن ينو اقتدار المجل يجهل ذلك وإن لم ينو شيئا ينظر الى المرأة وإلى المهر المدكور في العقد أنه كم يكون المجل لئلا هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلا ولا يقدرن ذلك بالربع ولا بالثمن وإنما ينظر الى المتعارف لان الثابت عرفا كالتبشير شرط وان شرطوا في العقد تجهيل كل المهر يجعل الكل مجعلا ويترك العرف وان كان البعض مجعلا وأناه كل له أن

يدخل به الان الدخول بعد اداء المجل مشروط عرفا فيعتبر على كون مشروطا نصا وان كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل اداء شيء  
كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يدخل بها حتى حصل الاجل كان له أن يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو  
تزوج امرأته بمهر مجمل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها وكذا لو كان البعض مجعلا كان لها أن تخرج قبل  
أداء المجل وبعد اداء المجل ليس لها ان (٣٨٦) تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق

٢ رخص وبجذانه ما درووسه ماهه من بدار ثم قال دامت بكي طلاق ثم قال اين سخن آخرين بدان  
كفتم كه بايد كه معني سخن اول ندانسته باشي هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا  
في الظهيرية \* ولو قال لها ٣ نوا من بخنان دورى چنانكه مكه از مدينه لا يقع الطلاق بدون النية رجل  
قال لا آخر ٤ زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الآخر ٥ زن تو بر تو هزار طلاقه است أفقي الشيخ  
الامام النسبي أنه تطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق  
ولو قال لامرأته ٦ تو مرا نشاي تا قيامت او همه عمر لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال ٧ ويراشوي  
حلاله بايد صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ٨ توحيله خوبشتن كن لا يكون اقرا  
منه بالثلاث ولو قال ٩ حيله زن ان كن يكون اقرا بالثلاث اذا نوى ولو قال ١٠ ميان ماراه نيست  
ان نوى الثلاث فثلاث والا فلا شيء ولو قال ١١ اين ساعت ميان ماراه نيست ليس بشيء بلانية لو قال  
١٢ ميان ماديو اراهنين بايد لا يقع كذا في الوجيز للكردي \* قالت امرأ طلاق ده مره ثم قالت دادي  
فقال دادم نه ان قال مثقلا فانه يدل على الرد لا يقع وان قال مخففا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل نه كذا  
في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ١٣ آخر زن تو ام فقال الزوج  
١٤ نه تو و نه زن تو لا يقع بهذا شيء كذا في المحيط \* ولو قال ١٥ تو زن من نبي لا يقع وان نوى هو والمختار  
كذا في جواهر الاخلاط \* مثل الدوسي عن قال لامرأته ١٦ هشته هشته حراي حراي قال لا يصدق  
في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلاثا كذا في الحاوي \* في النسبة مثل عن امرأة قالت لزوجها ١٧ بانوتجي  
باشم قال نانا شيد كبر فقالت اين چه سخن بود آن كن كه خداي تعالى ورسول خدا فرمود نيكو بگو  
طلاق تاروم فقال طلاق كرده كبر و هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قيل أليس قوله  
١٨ طلاق كرده كبر واحدة قوله برو واحدة فقال يراد بهما الواحدة الا أن ينوي اثنين فتصح كذا في  
التتارخانية \* مثل شيخ الاسلام عطاب بن حمزة عن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع  
الثلاث عليها فقبل له لم لا تزوجها فقال ١٩ وي مرا نشايد تاروي ديكرى نه بيند ثم يقول عنيت به وجهه  
أبها وأمه ولم أطلق ثلاثا قال ٢٠ اين اقرا بوبسه طلاقه شد كي زن بحكم كذا في الظهيرية \* في

كان لمن له حق امساكها  
قبل النكاح ان يرتها الى  
منزله ويمنعها من الزوج  
حتى يدفع الزوج مهرها الى  
من له حق القبض لان منع  
النفس بالصداق حق المرأة  
فلا يسل ذلك بابطال الصغيرة  
وكذا الرجل اذا زوج ابنته  
أخيه وهي صغيرة وسلمها الى  
الزوج قبل قبض الصداق  
كان له ان يمنعه من الزوج  
لان الم لا عليك تسامها الى  
الزوج قبل قبض الصداق  
فلم يصح تسليمه \* اذا اراد  
الرجل أن ينقل المرأة من  
بلد الى بلد بغير اذن ان كان  
ذلك قبل ابقاء المهر لا يملك  
وله ذلك بعد ابقاء المهر في  
ظاهر الرواية وقال أبو القاسم  
الصقار رحمه الله تعالى  
لا عليك نقلها من بلد الى بلد  
وان أوفاهامهرها وبه أخذ  
الفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى لان الزمان قد فسد  
يخاف عليها من الضرر في  
القرية ما لا يخاف عليها في  
عشيرتها وله ان يخرجها  
من المصر الى القرية ومن  
القرية الى المصر ومن القرية  
الى القرية لان النقل الى  
مادون السفر لا بعد غربة  
ويكون ذلك بمنزلة النقل من

ترجة  
٢ قومي واذهبي الى بيت أمك واعتدي الثلاثة أشهر مني ثم قال أعطيتك طلاقه ثم قال وهذا الكلام  
الاخر قلته لثلاث نكوتي جاهله بمعنى الكلام الاول ٣ أنت بعيدة مني مثل بعد مكة عن المدينة ٤ امرأتك  
عليك طالق ألفا ٥ امرأتك مطلقة عليك أيضا ألف تطلقه ٦ أنت لاتبليقين لي الى يوم القيامة أو مدة  
العمر ٧ اللازم لها زوج محلل ٨ افعلي حيله نفسك ٩ افعلي حيله النساء ١٠ ليس بيننا طريق ١١ في  
هذه الساعة ليس بيننا طريق ١٢ اللازم بيننا جدا من حديد ١٣ أنا امرأتك ١٤ لأنك ولا زوجيتك  
١٥ أنت لست امرأتى ١٦ مطلقة مطلقة بالسكون أنت حرام انت حرام ١٧ أنا لا أكون معك قال  
افرضي عدم النكاح فقال ما يكون هذا الكلام افعلي ما أمر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جديدا  
لاذهب فقال افرضي أن الطلاق وقع اذهبي ١٨ افرضي أن الطلاق وقع وقوله اذهبي ١٩ لا تليق لي ما لم  
تزوجه آخر ٢٠ يكون هذا اقرا بثلاث طلاقات تلك المرأة حكما

محله الى محله \* رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت لا تطيق الرجال فتاوى  
ولا تحتمل الجماع لان النفقة جراه الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر يدل البضع وقدم ملك  
بضعها فيطالب به \* امرأه تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها  
ان تطلب المهر من الزوج لانه برئ يدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام



اذالم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى اجنبي وكذا الجواب فيما سوى الابواب الختلاف في  
 الاب والقاضي لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة \* رجل زوج ابنته  
 وهي بكر او صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج مقررا بالنكاح والمهر ومقررا بأنه لم يدخل بها وكان للاب ان يخصم  
 الزوج في المهر والنفقة ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها (٣٨٧) هبة او بعث اليها هدية لم يكن قبض الاب  
 قبضها وكان للزوج ان  
 يأخذ ذلك من الاب وان  
 كانت المرأة بالغة ثيبا او  
 كانت بكرا وكان الزوج  
 جاحدا لم يكن للاب ان  
 يخصم الزوج الا بوكالتها  
 فان قال الزوج دخلت بها  
 فليس لك ان تأخذ الصداق  
 الا بوكالتها وانكر الوكالة  
 وقال الاب لا بل هي بكر في  
 منزلي ولاينة للزوج وطلب  
 من القاضي تحليف الاب  
 على العلم بذلك عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه يحلف  
 لان الاب لو أقر بذلك صح  
 اقراره على نفسه وبطل  
 خصومته فيحلف وذكر  
 الخصاص في أدب القاضي  
 انه لا يحلف لانه لا يدعى على  
 الاب شيئا فلا يحلف الاب  
 كالوكيل بقبض الدين  
 اذا قال له الغريم ان الموكل  
 قد أبرأني عن الدين او قد  
 أوفيته وأراد ان يحلف  
 الوكيل ليس له ذلك فان قال  
 الزوج انه يأخذ الصداق  
 ولا سلم البنت فان تصادقا  
 ان البنت صغيرة لا يحتمل  
 الجماع أمر الزوج بدفع  
 الصداق الى الاب ولا يلتفت  
 الى كلام الزوج وان قال  
 الاب هي كبيرة لا أعرف

فتاوى النس في رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٢ من بالوتغيبانتم اكرنباني  
 پس أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقالت ٣ ميباشم يقع الثلاث وعلى هذا رجل لامه أبوه لاجل  
 امرأته فقال الابن ٤ اكر تراخوش نيسست پس دادمش سه طلاق فقال الاب ٥ مراخوش است وهو  
 نظير مسئلة الشتم والمجازاة حتى لو لم يقل ٦ پس يكون تعليقا والمستثنان لا تشبهان قوله لها ٧ اكر مرا  
 نخواهي ترا طلاق فقالت ميخواهم لا تطلق لان هذا تعليق بالارادة وانها أمر باطن لا يوقف عليه فيتعلق  
 بالاختيار واما قوله ٨ پس دادمش فحقيق كذا في الخلاصة \* ولو قال لامرأته ٩ دورباش ازمن يقع  
 اذا نوى ولو قال ١٠ بيزارم ازمن وخواسته ان ان نوى طلاقا فيكون طلاقا والا فلا هكذا في التناحر خاتمة  
 والله أعلم بالصواب

### (الباب الثالث في تفويض الطلاق) وفيه ثلاثة فصول

\* (الفصل الاول في الاختيار) \* اذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق او قال لها طلقي نفسك  
 فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك وان تناول يوما أو أكثر ما لم تقوم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا  
 اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسه او ليس للزوج ان يرجع في ذلك ولا ينهها عما جعل  
 اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة \* اذا قامت عن مجلسه اقبل ان تختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل  
 آخر يعلم انه كان قاطعا لما قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو نطشت أو اغتسلت أو اختضبت أو  
 جامعها زوجها أو خاطبت رجلا بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج \* ولو  
 شرب ماء لا يبطل خيارها لانها تشرب لتتمكن من انصومة وكذلك اذا أكلت شيئا يسيرا من غير ان تدعو  
 بطعام كذا في التبيين ان نامت فاعادة أو لبست شيئا من غير ان تقوم أو فعلت فعلا قليلا يعلم انه ليس  
 باعراض لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهداء أنهم هدم على اختياري أو ادعوا لي أبي لاستشيريه أو  
 كانت قائمة فالتكاث أو قعدت فهي على خيارها وكذا اذا كانت فاعادة فالتكاث فهي على خيارها على  
 الاصح وان اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه  
 الله تعالى والثانية لا يبطل \* وان كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذا اذا كانت على دابة فركبت على  
 دابة أخرى كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت متكئة فاستوت فاعادة لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية  
 ولو كانت راكبة فترأت أو على العكس يبطل خيارها كذا في الخلاصة \* وان كانت تسير على دابة أو في  
 محمل أو وقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها الا ان تختار مع سكوت الزوج لان سير الدابة  
 ووقوفها مضافان اليها فاذا سارت كان كجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت على دابة واقفة  
 فسارت بطل خيارها وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك

ترجمة  
 ٢ أنا لا أكون معك اذالم تكون في حينئذ ٣ أكون ٤ ان كانت ليست تعجبك في حينئذ أعطيتها ثلاث  
 طلاقات ٥ تعجبي ٦ حينئذ ٧ ان كنت لا تريدني فلك طلاق فقالت أريدك ٨ حينئذ أعطيتها  
 ٩ كوني بعيدة عني ١٠ أنا متأمن النساء ومن تزوجهن

مكانها ولا أقدر على تسليمها ومع ذلك يريد أخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي أنا أخذ صداقها وأجهزها به  
 والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي يأمر الزوج بدفع الصداق الى الاب لان العادة تجرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت  
 عرفا كالثابت شرط الا انه يأخذ من الاب كفيلا بلا ورثتي لو سلم البنت اليه برئ الكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتوصل الزوج الى حقه  
 بأخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة وان كانت انصومة بين

الاب والزوجة في مصر والزوج في مصر آخر كان عقد النكاح عة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصافيه ثم اتت المرأة الى مصر آخر  
 بأن كانت الخسومة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الاب انا اخذ هذا صدق ههنا واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بأمر الزوج حتى  
 يدفع الصداق الى الاب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثم ولا يجب على الاب حمل المرأة الى زوجها \* رجل زوج بكر بالغة برضاها بهر مسمى  
 ثم اخذها بمسمى ضيعة فأخبرت بذلك (٣٨٨) فردت أخذت الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا أخذت الضيعة بالمهر لم يصح  
 رد هالانه لما كان متعارفا

بانت منه وكذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت خطوتها جوابهم الم قبل منه وان كانت الدابة سائرة  
 فوقفتها بقي خيارها ولو كانت في بيت فشت من جانب الى جانب بقي خيارها والسفينة كالبيت لا كالدابة  
 قال شمس الأئمة الملو في رحمه الله تعالى سواء كان على الدابتين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة  
 وهو عشي أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة أو في محملين أو في محمل واحد حتى لو كانا على عاتق رجل  
 واحد واختارت نفسها في خطوتها تلك بانت منه والافلا كذا في الفصول العبادية في الفصل الثالث  
 والعشرين \* وفي المحمل يقوده الجمل وهما فيه لا يطل كذا في العناية \* وان كانت تحتية فتربع  
 أو كانت متربعة فاحتبت لا يطل خيارها كذا في الظهيرية \* رجل خير امرأته فقبل أن تختار نفسها  
 أخذ الزوج بيدها فقامها أو جامها طوعاً أو كرها خرج الامر من يدها \* في مجموع النوازل وفي الاصل من  
 نسخة الامام خواهر زاده مخيرة اذا قامت لشدة عواشه وديان لم يكن عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو لما  
 أن تتحول عن موضعها أو لم تتحول فان لم تتحول لا يطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف  
 المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على أن المعتبر في بطلان الخيار اعراضها أو تبدل المجلس عند البعض أيهما  
 وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح حتى لو قالت المرأة ٢ خويشتن خريدم فقام الزوج وجاء اليها  
 ومشى خطوة أو خطوتين وقال ٣ فروعتم صبح الخلع وهذا وافق قول البعض كذا في الخلاصة \* وان  
 ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة فقامت فان  
 كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة  
 التطوع فان سلمت على رأس الركعة تنفهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خيرت  
 وهي في الاربع قبل الظهر فقامت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بطل  
 خيارها كافي التطوع المطلق وقال بعضهم لا يطل وهو الصحيح كذا في البدائع \* وان سبحت أو قرأت  
 شيئا يسير لم يطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني  
 بطل حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى \* واذا خيرها  
 وأخبرت بالشفعة ينبغي أن تقول اخترت ما كذا في العناية \* ولو خيرها فلم تسمع أو كانت غائبة فلها الخيار  
 في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وأنكرت المرأة فالقول لها كذا في محيط السرخسي  
 \* ثم لا بد من النسبة في قوله اختاري فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلاثا  
 وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية \* فاذا اختارت نفسها فأنكرت قصد الطلاق فالقول له مع عينة أما اذا  
 خيرها بعد هذا كره الطلاق فاختارت نفسها ثم قال لم أنو الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كان في غضب  
 واذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة أن تقيم معه الا نكاح مستقبل كذا في فتح القدير \* وفي المحيط  
 لا ينتم ذكر النفس أو التطلقة أو الاختيار في أحد الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري  
 نفسيك أو اختاري تطلقة أو اختاري اختيارا أو قالت المرأة اخترت نفسي أو اخترت تطلقة أو اختارته  
 وقع الطلاق بذلك \* أما لو قال اختاري فقالت اخترت فلم يقع شيء ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فكذا

رد هالانه لما كان متعارفا  
 كان ذلك قبض المهر  
 والاب عليك قبض صداق  
 البكر وان لم يكن متعارفا  
 لا يجوز أخذ الضيعة عليها  
 لانه اشترى الضيعة بمالها  
 والاب لا يملك الشراء على  
 البالغة وفي بلادنا أخذ  
 الضيعة متعارف في الرساتيق  
 لا في مصر وأخذ السود  
 مكن البيض أو على العكس  
 بمنزلة أخذ الضيعة لا يملك  
 اذا لم يكن متعارفا وفي الاتزان  
 أخذ الدواب بالمسمى متعارف  
 كأخذ الضيعة في الرساتيق  
 هذا اذا كانت بالغة فان  
 كانت صغيرة فأخذ الاب  
 بالمسمى ضيعة بأضعاف  
 قيمتها لم يكن ذلك متعارفا  
 في ذلك الموضع لا يجوز فعل  
 الاب عليها لانه لا يملك الشراء  
 عليها بأضعاف القيمة وان  
 كان ذلك متعارفا جاز  
 ويكون ذلك بمنزلة قبض  
 المسمى \* رجل قبض  
 صداق ابنته ثم ادعى ان رده  
 على الزوج وصدقه الزوج  
 وكذبه الابنة قالوا ان  
 كانت بكر الا يصدق الاب  
 الابينة لانه يملك قبض صداق  
 البكر فاذا برى الزوج  
 بقبضه لا يملك الرده عليه

ترجمة  
 ٢ اشترت نفسي ٣ بنت

وان كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فاذا دفع الزوج اليه كان أماته في يده  
 والمودع اذا ادعى رد الوديسة كان القول قوله \* رجل زوج ابنته الصغيرة فاذا دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها  
 فقال الزوج دفعت الى أبيك حال صغرك وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب ما يملك لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به  
 ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك الى الاب لان الزوج أثر به بعض الاب في وقت كان لاب ولاية القبض فلا يرجع

عليه كلو كيل يقبض الدين اذا اقر يقبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب ولو كان الاب حين قبض المهر من زوجها قال اخذ منك على ان ابرئك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ورجع الزوج بذلك على الاب كلو كيل يقبض الدين اذا قال للديون اخذ منك على ان ابرئك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المال من المديون كان للديون ان يرجع بذلك على الوكيل \* امرأه سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر (٣٨٩) ثم منعت نفسها الاستيفاء المهر كان

لهذا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس لها ان تمنع من الوطاء واشتبهت الروايات عنهما في الامتناع عن المسافرة وعلى قول أبي القاسم الصنار رحمه الله تعالى لها ان تمنع عن المسافرة وان استوفت مهرها وقد ذكرنا \* امرأه ماتت فقال الزوج وهبت مهرها متى في صحته وقالت الورثة لا بطل وهبت في مرضه الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى القول قول الزوج وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على ان يكون القول قول الورثة لانهم انكروا سقوط الدين ولان الهبة حادث فيمال الى اقرب الاوقات \* امرأه طالبت زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها مرة قال أدبت الى أبيها قالوا لا يكون متناقض لان الاداء الى الاب وهو يقبض للبنت بمنزلة الاداء اليها \* امرأه أقرت انها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدها فان كان قد هاقدر

ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي \* ويشترط ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صح والافلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس وكذا قولها اختار أبي أو أمي أو أهلي أو الأرواح يعني عن ذكر النفس كذا في التبيين \* بخلاف قولها اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن ولها أخ فينبغي أن يقع ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فلا اعتبار للقدم وبلغوا ما بعده ولو خيرا ثم جعل لها أن يقع على أن تختاره فاخترته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير \* ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة \* ولو قال لها اختاري فقالت أنا اختارت نفسي فهي طالق استحسانا كذا في الهداية \* ولو قال لها اختاري فقالت أبنت نفسي أو حرمت نفسي أو طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق باننا كذا في السراج الوهاج \* وان كان التفويض مقرونا بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية \* وان ذكر الثلاث في التعبير بان قال لها اختاري ثلاثا فقالت اخترت يقع الثلاث كذا في البدائع \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو الاختارة وقع الثلاث بلائيه وكذا لا يحتاج فيه الى ذكر النفس هـ ذافي رواية الجامع وفي رواية الزبادات تشترط النية وان كرر قوله اختاري \* ثم وقوع الثلاث بقولها اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما تطلق واحدة (١) \* ولو قالت اخترت اختارة أو الاختارة أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو بواحدة أو باختارة واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا ولا فرق بين أن يذكر الاخرين بواو أو فاء أو ثم أو لم يذكر كذا في التبيين \* ولو قالت طلقت نفسي أو قالت اناطالي فهو جواب للكل وتطلق ثلاثا كذا في المحيط \* ولو قال لها اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الاولى تقع واحدة بالاجماع كذا في الظهيرية \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر التخيير بين بحرف الناء فقالت قد طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بائنه كذا في البدائع \* ولو قالت اخترت نفسي قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العناية \* وإذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد أبطلت واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط \* وان قال لها اختاري اختاري اختاري فاختارت نفسها فقال الزوج نويت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين أن أفهمها لم يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت الاوليان بلا شيء والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختارة أو واحدة أو بواحدة كذا في معراج الدراية \* وان قالت اخترت نفسي بالاولى أو الوسطى أو الاخيرة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما ان اختارت بالاولى والوسطى تقع واحدة بلا شيء وان اختارت بالثالثة تقع بالف كذا في الكافي \* ولو قالت طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بائنه فبعد ذلك تسئل المرأة عن ذلك

(١) قوله وعنده ما تطلق واحدة هو المختار كافي الدر وغيره اه معصحه

المدركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدها قدر المدركات لا يصح اقرارها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يهتاط في ذلك ويسألها عن منبها يقول لها بماذا عرفت ذلك كذا قال في غلام أقر بالبلوغ ان القاضي يسألها من وجهه ويهتاط في ذلك ورجل اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها ايضا درهم حتى اشترت متاعا من اختلاف فقال الزوج هو من امرأته فقالت المرأة هدية ذكرك في الكتاب ان الشول قول الزوج الا في الطعام الذي يؤكل وفسروا ذلك وقالوا ان كان ثمر أو دية

أو عسلاً أو نسياناً في كل القول فيه قول الزوج وان كان مثل اللحم والخبز أو لشيء الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقيل له الخلف والملاحة قال ليس على الزوج أن يهيئ لها أمر الخرج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي القاسم (٣٩٠) الصغار رحمه الله تعالى حسن وبه نقول \* رجل بعث إلى امرأته متاعا وبعث أبو

المراة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول فيه قول الزوج مع يمينه فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر أو يرجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثليارت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المـ رأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قائما وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يستترقه من الزوج لانه هبة لغير ذي رحم محرّم فكأنه أن يرجع وان بعث الأب ذات من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة وأحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع \* رجل تزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارقها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة استرداد العوض أيضا قالوا القول

فان قالت عنت الاولى والثانية وقعتا بلا شيء أو الثالثة بآث بالغ كذا في فتح القدير \* وان قال اختاري واختاري واختاري بالغ فقالت اخترت أو اخترت واحدة أو واحدة يقع الثلاث بألف اجماعا وان قالت بالاولى أو الوسطى أو الاخرى فكذلك عند عدمه ما لا يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال اختاري واختاري بالغ فقالت اخترت تطليقة أو طأنت نفسي لم يقع شيء اجماعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قالت طلقوا - مدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تحريم مالا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العتبية \* ولو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت فلها الاختيار واحدة أو اثنين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهم اتفك أن تطلق نفسها ثلاثا كذا في فتح القدير \* واذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك أو قالت لا أريدك أو قالت لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل \* ولو قالت لا اختار الاطلاق فهذا زائد الامر وان قالت هو بيت زوجي أو أحببته فهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت أن لا أكون امرأتك فقد بآث منه كذا في المحيط \* ولو قال اختاري تطليقة فقالت اخترت ما تقع رجعية \* ولو قال اختاري تطليقتين فاختارت واحدة تقع \* ولو قال لرجل خيرا امرأتى فيا لم يخبرها لم يكن الخيار لها \* ولو قال أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها اختاري نفسك اليوم أو هذا الشهر أو شهرا أو سنة فلها أن تختار نفسها مادام الوقت باقيا سواء أعرضت عن المجلس أو اشتغلت بعمل آخر أو لم تعرض فهو سواء \* يكون لها الخيار في ذلك الوقت الوقت \* ولو قال اختاري اليوم أو هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم أو الشهر لا يزداد على ذلك \* ولو قال يوما فهو من ساعة تكلم الى مناهم من الغد \* ولو قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فيها الى أن يستكمل ثلاثين يوما \* والخيار اذا كان موقتا يطل بعض الوقت سواء علمت أو لم تعلم بخلاف ما اذا كان غير موقت كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اليوم واختاري غدا فردت في اليوم لا يطل في الغد ولو قال اختاري في اليوم وغدا فردت في اليوم يطل أصلا كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في الامر باليد) الامر باليد كالخيار في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغـ يردك سوى ثمة الثلاث فانها تصح ههنا في الخيار كذا في فتح القدير \* اذا قال لامرأة امرأتك بيدك بنوى الطلاق فان كانت تسمع فأمرها بيدها مادامت في مجلسها وان لم تسمع فأمرها بيدها اذا علمت أو بلغها كذا في المحيط \* وان كانت غائبة فهو على وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يبلغها فيه \* وأما اذا جعل الامر اليها موقتا بوقت فان بلغها مع بقاء شيء من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الوهاج \* وان قال لها امرأتك بيدك بنوى ثلاثا فقالت قد اخترت نفسي واحدة فهي ثلاث كذا في الهداية \* ولو قال امرأتك بيدك ونوى الثلاث وطلقت نفسها ثلاثا وان نوى اثنين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلقت نفسي واخترت نفسي ولم تذكر الثلاث فهي ثلاث وكذا اذا قالت أنت نفسي أو حرمت نفسي وغير ذلك من الالفاظ التي تصل جوابا \* ولو قالت طلقت نفسي واحدة وأخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بآث كذا في البدائع \* اذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها في مجلس عليها بآث واحدة وان كان الزوج أراد ثلاثا فثلاث وان نوى اثنين أو واحدة أو لم تكن له نية في العدة فهي واحدة كذا في

للزوج في متاعه لانه أنكر التملك للمرأة أن تسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فان لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه \* وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها حبست ونوى ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها \* رجل خطب ابنة رجل فقال أبو الثنت بلى ان كنت تنقذ المهر الى ستة أشهر أو الى سنة أو زوجها منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هذا الى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقذ المهر فلم يزوج

منه هل أب يستر ما بعث قالوا ما بعث لله وهو قائم أو هالك يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأته لما بعثك قالت لزوجها أنفق عليهم من مهرى ففعل فقالت لا أحسبه من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم البخاري رحمه الله تعالى ما أنفق عليهم بالمعروف يكون من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كان الجهاز عارية اخلفوا فيه قال بعضهم القول قول الأب لان التملك يستفاد من جهته فاذا أنكر (٣٩١) التملك كان القول قوله وقال بعضهم

لا يقبل قوله الابينة لان الجهاز اذا لم يكن ملك المرأة فاذا أنكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من جلة من لا يميز البنات بمثل ذلك قبل قوله فان أراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز عارية أو يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرار البنات انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا وعلم الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في نسخته من البنات بمن معلوم ثم انها تبرئ الاب عن البنات ان كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان اشترى لها بعض ذلك في صغرها فكان الاحتياط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختم او زوج أختها لا يرذئ شيكاح هذا الرجل الا أن يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان الزوج أن يسترد

المحيط \* اذا قال امرأته سيدك في تطليقة فهي تطليقة رجعية وفي المتنقي اذا قال امرأته سيدك في ثلاث تطليقات فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين فهي رجعية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته امرأته ثلاث تطليقاتك سيدك فقالت المرأة لم لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك رداً وكان لها أن تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جعل امرأته يدها فقالت قبلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل امرأته يدها فقالت قبلتها طلقت كذا في فصول الاستروشنى \* ولو قال امرأته سيدك أو في كنفك أو في يمينك أو في شمالك أو جعلت الامر بسيدك أو فوضت الامر بسيدك أو فوضت الامر كله في يدك ونوى الطلاق صح ولو قال في عينك أو رجلك أو رأسك أو ضوهم أو بصح الابينة ولو نوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلاثاً لم يصح وكذا لا تصح بينة الثنتين الا في الامة كذا في العتبية \* ولو قال امرأته في يمينك أو لسانك فهذا كقوله امرأته سيدك \* ولو قال لها امرأته سيدك المختاراً فهذا كقوله امرأته سيدك كذا في الخلاصة \* ولو لم ير الزوج بالامر باليد طلاقاً فليس الامر بشيء الا أن يكون في حالة الغضب أو في حالة مذاكرة الطلاق ولا يدين في الحكم أنه لم يرد به الطلاق في الحالين وان ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليقين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا أن تقيم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية \* واذا جعل امرأته يدها فطلقت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشتغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قوله ولو وقع الطلاق كذا في فصول الاستروشنى \* دعوى المرأة على زوجها أنه جعل امرأته يدها لا تنجم انما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فإنه يسمع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل امرأته يدها كذا في الخلاصة \* جعل امرأته يدها ان قام مقام وطلقت نفسها فادعى انهم لم يطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها وكرهاكم قال جعلت امرأته سيدك أمس فلم تطلق نفسك فقالت اختبرت فالقول له كذا في الوجيز للكردي \* سئل جدي رحمه الله تعالى عن جعل امرأته يدها ٢٠ كقرار كند ثم قام فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت منذ ثلاثة أيام ولم تطلقني في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلقت نفسي على الفور فالقول بان أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* رجل جعل امرأته يدها فقالت للزوج أنت على حرام وأنت مني بآث أو أنا عليك حرام أو أنا منك بآث فهذا كله طلاق ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت أنت بآث ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بآث ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها اطلقك كان باطلاً كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها امرأته سيدك اليوم وبه يد الغد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر به يد الغد كذا في الذخيرة \* وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها امرأته سيدك

ترجمة  
٢ ان قام

مادفع اليه لانه رشوة \* امرأته في عدة الغير جاء اليها رجل فقال أنا أنفق عليك مادمت في العدة بشرط أن تزجي نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وأنفق عليا في العدة فإنه يرجع عليها بما أنفق لانه أنفق عليها بشرط فاسد وان أنفق عليها من غير شرط لكن علم أنه أنفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما أنفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج قال مولانا رضى الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينطق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط

كله متقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة خلاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة زوجها ان لها عليه ألف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عندهم يحكم بمهر المثل امرأة ماتت فأتخذت أمها مائتا وبعث الزوج الى أم المرأة بقرة (٣٩٣) فذبحت البقرة وأنفقته في أيام المأتم ثم أراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا

اليوم وغدا دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة \* وفي الولوالجية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* رجل قال لامرأته أمرك بيديك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها أن تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أنه لو قال أمرك بيديك اليوم وأمرك بيديك غدا فها هو امران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو اختارت نفسها اليوم فطلقت ثم تزوجها قبل مجيء الغد فأرادت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها كذا في البدائع \* ولو قال أمرك بيديك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العتبية \* ولو قال لها أمرك بيديك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال أمرك بيديك يوما وشهرا أو سنة أو قال اليوم أو الشهر أو السنة أو قال هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا يتقيد بالجلوس ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فمباشرة منه ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منكر افلها الامر من الساعة التي تكلم فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكره فافلها الخيار في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالاهلال \* ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في البدائع \* ولو قال لها أمرك بيديك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبطل الامر في ذلك المجلس لافي مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر اختلاف في ذلك كس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو قال أمرك بيديك فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل عطسه بلا علم كذا في الكافي \* ولو قال أمرك بيديك أبدا فردته مرة يبطل ذكر بكره أمرك بيديك اليوم أو شهرا فردته لم يبطل خيارها فمباشرة من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التتارخانية \* ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها أمرك بيديك رأس الشهر كان الامر بيدها الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل ولو قال لها أمرك بيديك في رأس الشهر كان لها المجلس ما حتى تغرب الشمس قال الأثرى انه لو قال لها أمرك بيديك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غدا كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكر ابن ابراهيم ما يخالفه هذا فقد روي عنه اذا قال أمرك بيديك رمضان أو قال في رمضان فهو ما سواه والامر في يدها رمضان كله وكذلك اذا قال أمرك بيديك غدا أو في غده فهو ما سواه كذا في المحيط \* ولو قال أمرك بيديك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسه ما هو صحيح موافق لقوله أنت طالق غدا وأنت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها أمرك بيديك الى عشرة أيام فأمرها في يدها من هذا الوقت الى مضي عشرة أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون الامر بيدها بعد مضي عشرة أيام مضي قريبا بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية \* رجل

انه بعث اليه التذمج وتطعم من اجتمع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته وأنفقته يادفه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعث اليها ذكرا القيمة كان له أن يرجع عليها لانهما اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا تذكر في الهدايا وانما تذكر ليرجع فكان ذكرا القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع عينها لان حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج لان أم المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله كن دفع الى غيره مدراهم فأنفقها فقال صاحب الدراهم أقرضتكها وقال القابض لا بل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم

\*(فصل في تكرار المهر)\*

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء أخرى ومرة يتكرر بها ما أمّا الثالث رجل زنى

بامرأة فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالنالان أول الفعل كان حراما لأن الفعل في حق قضاء قال انه مكره كلف واحد فاذا صار حلالا في آخر لم يجب الحد بأوله فصا آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يحلوعن غرامة أو عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب المهر المثل ويجب السمي بالعقد لان السمي يتأ كذا بالخلاصة فباعتام الوطاء أولى وأما الثاني رجل زنى قال لامرأة كلمتزوجك فأنات طالق فتزوج بها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فأنات يقع عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف

في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا تمتلئ زوجها وألا وقع عليها طلاق واحد ولم ينف مهر بالطلاق قبل الدخول فإذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لأن على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العتة فإذا تزوجها ثانياً وهي في العتة يقع عليها طلاق آخر وهذا طلاق يعقب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن عندهما إذا تزوج العتة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقاً بعد الدخول حكوا وإن كانت العتة بالدخول (٣٩٣) عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب

قال لا خير امر امرأتي سيدك الى سنة صارا الامر بيده الى سنة حتى لو اراد ان يرجع لايملك واذاعت خرج  
الامر من يده كذا في التجنيس والمزيد \* وفي الفتاوى الصغرى لو قال لاجنبى امر امرأتى بيدك يقتصر  
على المجلس ولا يملك الرجوع قال فى المحيط وهو الاصح كذا فى الخلاصة \* المفوض اليه ان كان يسمع  
فالامر بيده مادام فى ذلك المجلس وان لم يسمع أو كان غائبا فاعنا بصير الامر بيده اذا علم أو بلغه الخبر ويكون  
الامر فى يده مادام فى مجلس العلم والقبول فى المجلس ليس بشرط ولكن اذ ارد المفوض اليه ذلك يرتد به  
كذا فى الذخيرة \* رجل قال لغيره قل لامرأتى امرك سيدك لا بصير الامر بيدها ما يقبل المأمور لها ذلك لان  
هذا امر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتى ان امرها سيدها بصير الامر بيدها قبل الاخبار كذا فى  
الظهيرية \* ولو قال لغيره طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس والزوج أن  
يرجع عنه واذا طلقتها فى المجلس تقع واحدة درجة وكذا لو قال جئت اليك طلاقها فطلقتها يقتصر  
ويكون رجعا ولو قال لغيره طلق امرأتى وقد جعلت أمر دايدك أو قال جعلت أمرها بيدك وطلقتها كان  
الثانى غير الاول لان الواو للعطف فاما حرف الفاء فى هذه المواضع فيكون ليبيان السبب فلا يملك الواحدة  
واذا ذكر بحرف الواو فطلقتها الوكيل فى المجلس تبين بتطبيقه لان الواقع يحكم الامر بكونه بائنا فاذا  
كان أحدهما بائنا كان الآخر بائنا ضرورة انه لا يملك الرجعة فان طلقتها الوكيل بعد التقيام من المجلس  
تقع واحدة درجة وكذا لو قال أمرها بيدك فطلقتها كذا فى فتاوى قاضخان \* فى الجامع اذا قال لرجل  
أمر امرأتى بيدك فطلقتها فطلقتها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس فهى واحدة باتنة لأن ينوى الزوج  
ثلاثا فيكون ثلاثا ولو قام الرجل عن مجلسه قبل أن يطلقها بطل الامر وكذلك لو قال طالقها فأمرها بيدك  
كان هذا وماتة تم سواء كذا فى المحيط \* وفى مجموع النوازل لو قال للصكالك كتب لها خط الامر على أتى  
متى سافرت بغیر ادنها فهى تطلق نفسها واحدة كلما شئت فقالت لأريد الواحدة وطلبت الثلاث وأبى  
الزوج ولم يتفقوا خرجا بصير الامر بيدها فى تطليقة واحدة كذا فى القصول العبادية فى الفصل الثالث  
والعشرين \* ولو جعل أمر امرأته سيدها أو يداجنى ثم حن الزوج جنونا مطبقا لا يطل الامر بالبد  
ولو جعل أمر امرأته يدعى أو مجنون أو عبدا أو كافرا فهو فى يده قبل أن يقوم من ذلك المجلس كالمفوض  
ذلك الى المرأة ولو قال لامرأته وهى صغيرة أمرك بيدك ينوى الطلاق فطلعت نفسها مع وقوع الطلاق  
كذا فى فصول الاستروتنى \* ولو جعل أمر امرأته يدمعه وسبع ويقتصر على المجلس إلا أن يقول طلقها  
متى شئت أو تطلق نفسها متى شئت ولو جعل أمرها بيد رجلين لا يفتردا أحدهما فان قال كلنا طلقنا فى  
المجلس فإن تكرار الزوج حذف بالله ما يعلم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقتها أحدهما واحدة والاخر  
ثنتين أو ثلاثا وقعت واحدة لاتفاقهما عليها كذا فى العناية \* ولو قال أمر امرأتى يدي ويدك أو قال  
جعلت أمرها يدي ويدك فطلقتها المخاطب لم يجز طلاقه إلا أن يجيز الزوج كذا فى المحيط \* ولو قال أمر  
امرأتى يدا الله ويدك أو قال جعلت أمرها يدا الله ويدك يريد به الطلاق فطلقتها المخاطب يقع كذا  
فى الكافى \* فى المشتق رجل جعل أمر امرأته يدا يمينه افتتال أبوها قد قبلتها طلقت كذا فى المحيط \* ذكر فى  
أجناس الناطقى شهيد رجلان على رجل وقالاشهدأن فلانا أمرنا أن نبلغ امرأته انه يجعل أمرها يدها  
وبلغناها وقد طلقت نفسها بعد ذلك جازت شهادتهما ولو قالاشهدأن فلانا قال لنا جعل أمر امرأتى

الدخول بفعل من قبلها كالدخول على امرأة مطلوعة ابن الزوج عنده ما يجب عليه مهر كامل وعلى هذا الخلاف إذا كانت أمة فأعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عنده ما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف إذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها ففرق الولي الأمر إلى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب له مهر كامل (٣٩٤) ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى هذا أيضا

بيدها فجعلنا أمرها بيدها لم يجز كذا في فصول الاستروشنى \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان له امرأتان فقال أمر كما بأيديكم لم تطلق واحدة منهما إلا باجتماعهما ولو قال لامرأة أمر كيدك وأمر امرأتى هذه بيدك فطلقت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لها أمر نسائي بيدك وأطلق أى نسائي شئت فليس لها أن تطلق نفسها كذا في محيط السرخسى \* ولو قال أمر امرأتين نسائي بيدك بنوى الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج غنيت أخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال أمر كيدك أو أمر هذه بيدها فإن طلقت في المجلس بطلت الأخرى ولو طلقتا معا طلقت أحدهما والبيان إليه كذا في العناية \* فصولي قال لامرأة الغير جعلت أمر كيدك فطلقت المرأة قد اختارت نفسها فبلغ الزوج ذلك فأجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن يصير الأمر بيدها في مجلس عليها بأجازة الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت أمرى بيدي واختارت نفسها فأجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الأمر بيدها ولو قالت جعلت أمرى بيدي وطلقت نفسها فأجاز الزوج ذلك تقع واحدة رجعية للرجال ويصير الأمر بيدها حتى لو اختارت نفسها تقع تطليقة أخرى بآئنة \* ولو قالت المرأة اختارت نفسي وقال الزوج أجرت لا يقع وإن نوى الطلاق ولو قالت أبنت نفسي وقال الزوج أجرت يقع إذا نوى ولو قالت حرمت نفسي عليك فقال الزوج أجرت يصير الزوج موليا لأن تحريم الحلال لا يلاعن لكن في عرفنا صار طلاقا فتطلق كذا في الظهيرية \* وإذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسي فقال الزوج قد أجرت ذلك فهذا جائز وتقع عليها تطليقة رجعية ولا تستر طينة الطلاق من الزوج عند قوله أجرت لوقوع الطلاق ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله أجرت لا تصح نيته ولو قالت المرأة جعلت أمرى بيدي فقال الزوج أجرت ذلك وهو يريد الطلاق صار أمرها بيدها ولو قالت جعلت اختيارا لي فقال الزوج أجرت ذلك وهو يريد الطلاق صار اختيارا لها كذا في المحيط في الفصل الثامن في الطلاق الذي يكون من غير الزوج \* أخبرنا فلا نطلق امرأتك فقال نعم ما صنع أو بنس ما صنع قيل في الأول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الاختلاطى \* ولو قالت كنت جعلت أمس أمرى بيدي فاخترت نفسي وقال الزوج صدقت وأجرت ذلك صار بيدها الآن واختارها قبل ذلك باطل ولو قالت قلت أمس أمرى بيدي اليوم فقال أجرت لم يصح لأن اليوم قد مضى كذا في العناية \* ولو قال امرأتك زيد طالق فقال زيد أجرت أو رضيت أو أزمته نفسي لزمه الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو قال لها بعث منك أمر كيدك بالف درهم إن اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال كذا في خزائن المفتين \* ولو قال لها أمر كيدك وأمر كيدك أو قال جعلت أمر كيدك وأمر كيدك أو قال جعلت أمر كيدك فأمرك بيدك فهو تفويض واحد كذا في محيط السرخسى \* وإذا جمع الزوج بين ألفاظ التفويض وهي قوله أمر كيدك اختارني طلق فإن ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاما مبتدأ ولو ذكرها بغير حرف الفاء فالمدكور بغير حرف الفاء يجعل تفسيره ان صلح تفسيرها ولفظة الاختيار تصلح تفسيرها بالأمر باليد والأمر باليد لا يصلح تفسير الاختيار والطلاق يصلح تفسيرها بالأمر والاختيار والأمر لا يصلح تفسيرها بالأمر وكذلك الاختيار لا يصلح تفسير الاختيار لأن الشيء لا يصلح تفسير نفسه وإذا لم يصلح تفسيرها يجعل عليه ما تقدم وإن تعذر جعله عليه يجعل على العطف ولو ذكرها

رجل تزوج صبغية زوجها ولها ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا أيضا رجل تزوج صبغية ودخل بها ثم طلقها بآئنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعيذ بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا أيضا رجل تزوج أمة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وأما ما يكرر بالوطء رجل تزوج امرأة

نكاحا فاسدا ووطئها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد رحمه الله تعالى عليه مهر واحد وإنما قال ذلك لأن الوطأت حصاة بشبهة بغير واحد وهي شبهة النكاح الفاسد ومنها إذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد لأن الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين إذا وطئ أحدهما مرارا كان عليه بكل وطء نصف مهر قال هشام رحمه الله تعالى لأنه حين وطئ كان يعلم أن نصفها ليس له رجل وطئ جارية بأنه مرارا كان عليه



مهر واحد لان الكل كانت بشبهة واحدة وهى شبهة حق التملك ولو وطئ الابن جارية يه امرار او ادعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا نكر ردعوى الشبهة تنكر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة واذا وطئ الرجل جارية امرأته مهرار او ادعى الشبهة فهذا كما لو وطئ جارية يه مهرار او ادعى الشبهة كان عليه لكل وطئ مهر لانه يحتاج الى دعوى الشبهة ولو وطئ الرجل مكاتبته مهرارا كان عليه مهر واحد لان سبب (٣٩٥) الكل واحد وهو قيام ملك الميمن

بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسير المعطوف عليه وإذا عطف البعض على البعض فالتفسير  
المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط \* وإذا كرر الخيار والامر بالبدن وغيره وأورد كرفي آخره  
تفسيراً كان ذلك تفسيراً لما يليه دون ما قبله كذا في غاية السروجي \* وإذا قال لها أمرك بيدك طلقي  
نفسك أو قال لها اختاري طلقي نفسك فقالت اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الطلاق لأن مصداقاً ولا يقع  
عليها شيء ولو قال لها أمرك بيدك فاختاري فطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي وقال الزوج لم أرد بشيء  
من ذلك الطلاق فإنه لا يصدق على ذلك وتقع تطليقة بآنية بقوله أمرك بيدك مع عينه بالله ما أراد به الثلاث  
ولو قال لها اختاري فأمرك بيدك فطلقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي أو قالت طلقت نفسي فهي طالق  
تطليقة بآنية بقوله أمرك بيدك كذا في المحيط \* وإذا قال أمرك بيدك فطلقي نفسك أو قال اختاري فطلقي  
نفسك فقالت طلقت نفسي أو اخترت نفسي تقع واحدة بآنية \* ولو قال أمرك بيدك وطلقي نفسك أو قال  
اختاري وطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء إذا لم ينو الزوج الطلاق \* ولو قالت طلقت نفسي  
تقع طليقة رجعية بالصريح الآن يكون قد نوى الثلاث بقوله وطلقي نفسك ولو قال أمرك بيدك  
واختاري وطلقي نفسك فاخترت نفسها لم يقع شيء وكذا لو قال أمرك بيدك واخترتي فاخترتي أو قال  
اختاري وأمرك بيدك فأمرك بيدك ولو قال أمرك بيدك واخترتي فطلقي نفسك فاخترت نفسها طلقت  
نفسين مع عينه أنه لم يرد الثلاث بالأمر وكذا لو قال اختاري واخترتي فطلقي نفسك أو قال أمرك بيدك  
وأمرك بيدك فطلقي نفسك كذا في غاية السروجي \* وإذا قال قد جعلت أمرك بيدك فأمرك بيدك فطلقي  
نفسك فالأمر واحد والثالث صارت تفسيراً للأمر كذا في العتبية \* وإن قال اختاري فاخترتي فطلقي  
نفسك فقالت اخترت نفسي تقع بآنتان وكذا لو قال أمرك بيدك فأمرك بيدك فطلقي نفسك وإن قال  
اختاري فطلقي نفسك وأمرك بيدك فقالت اخترت تقع بآنتان ولو قال أمرك بيدك فاخترتي فطلقي  
نفسك فاخترت نفسها أو قال اختاري فطلقي نفسك فأمرك بيدك فاخترت تقع واحدة بآنية كذا في  
الكافي \* ولو قال اختاري فأمرك بيدك وطلقي نفسك فاخترت نفسها لا يقع شيء وإن طلقت تقع واحدة  
\* كذا في محيط السرخسي \* وإن قال أمرك بيدك فاخترتي واخترتي وطلقي نفسك أو فطلقي نفسك  
فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بآنية ولا يصدق الزوج في ترك النية وإن قال طلقي نفسك فأمرك بيدك  
أو جعلت الخيار بيدك فطلقي نفسك أو طلقي نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلقت نفسها فهي واحدة  
بآنية وإن قال طلقي نفسك فاخترتي فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بآنية وإن قالت طلقت نفسي تقع  
بآنتان وإن قال أمرك بيدك اختاري اختاري فطلقي نفسك ولم ينو شيئاً فقالت اخترت نفسي تقع  
واحدة بآنية ولو قال أمرك بيدك وسكت ثم قال طلقي نفسك ما يجيبك أن طلقي نفسك ولم ينو بالأمر  
شيئاً فقالت اخترت نفسي لا يقع حتى لو قالت طلقت نفسي تقع واحدة رجعية وإن قال أمرك بيدك  
فاخترتي واخترتي أو قال اختاري فأمرك بيدك وأمرك بيدك أو قال أمرك بيدك اختاري أو  
قال اختاري أمرك بيدك فأمرك بيدك أو قال أمرك بيدك اختاري واخترتي ولم ينو شيئاً لا يقع في الوجود  
كلاًهما ولو قال جعلت أمرك بيدك فأمرك بيدك فطلقت نفسها طلقت واحدة بآنية والثانية بالقرينة بأن  
يكون في حال مذاكرة الطلاق وإن نوى الثلاث يكون ثلاثاً ولو قال جعلت أمرك بيدك وأمرك بيدك



الثامن لا يمنع الخلوة ولو كان معها صغير لا يعقل أو معنى عليه لا يمنع الخلوة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المنع عليه المجنون يمنع وإن كان معها صغير يعقل بأن أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما لا تصح الخلوة ولو كان معها أصم أو أخرس لا تصح الخلوة ولو كان معها مجارية أحدهما أو امرأة أخرى كان محمداً رحمه الله تعالى يقول أو لا جارية الرجل لا تمنع الخلوة لأن له أن يجامعها بحضرة جاريته أو امرأة أخرى ثم يرجع وقال جارية أحدهما تمنع الخلوة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا (٣٩٧) يكره الوطء بحضرة امرأة أخرى ولو

كان معها كلب أحدهما  
 حكى عن الشيخ الإمام  
 شمس الأئمة الخلوة في رحمه  
 الله تعالى أنه قال كلب  
 المرأة يمنع فإنه لا يعمل أن  
 تكون سيده مستفرشة  
 وعسى يعقر بمخلاف كلب  
 الرجل ولا تصح الخلوة في  
 المسجد والحمام وقيل في  
 الليل تصح الخلوة في المسجد  
 كافي الحمام ولا تصح الخلوة  
 في الطريق الحادة فإن حملها  
 إلى الرستاق إلى فرسخ أو  
 فرسخين وعسّل بها عن  
 الطريق كان خلوة في الظاهر  
 ولو دخلت على الرجل  
 امرأته ولم يعرفها أو دخل  
 الرجل على امرأته فمكثت  
 ساعة ثم خرج ولم يعرفها  
 اختلفوا فيه قال الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله تعالى  
 لا يكون خلوة وصدق أنه لم  
 يعرفها ولا تصح الخلوة في  
 صحراء ليس بقرى ما أحد  
 إذا لم يمانعوا وراى  
 وكذا لو خلا على سطح ليس  
 بجوانبه ستر أو كان الستر  
 رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام  
 إنسان يقع بصره عليهما  
 لا تصح الخلوة إذا خافا اطلاع  
 الغير عليهما فإن أماناً عن  
 ذلك صححت الخلوة ولو خلاها  
 في محل عليها قبعة مضمومة

الامرئ يدها وإذا قال لها إن تزوجت عليك في هذا النكاح فأمر بك يديك أو قال فأمرها يديك ثم أنه  
 طلقها واحدة بانه تم تزوجها ثم تزوجها مرة أخرى لا يصير الامر يدها كذا في الذخيرة \* ولو قال إن  
 تزوجت عليك مادمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فأمر بك يديك ثم طلقها بانه تم تزوجها ثم تزوجها  
 ثم تزوج عليها في قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر يدها في قوله ما كنت في نكاحي كذلك على رواية  
 أعيان مختصر الكرخي فإنه ذكر فيه أن قوله مادمت أو ما كنت سواء وقرئ في مجموع النوازل بين قوله  
 ما كنت وبين قوله مادمت وأشار إلى أن في قوله ما كنت يصير امرأته يدها ولو تزوج عليها بعد ما تزوجها  
 بعد الطلع لأنه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشي \* جعل أمر  
 امرأته يدها أن تزوج عليها امرأته ثم ادعت على الزوج أنك تزوجت علي فلانة وفلانته حاضرة تقول  
 زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح يصير الامر يدها ولو كانت غائبة عن المجلس وأقامت  
 هذه بينة أنك تزوجت علي فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرئ يدي هل تسمع فيه رواية والاصح  
 أنها لا تسمع لأنهم ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العمدية \* ولو قال لها إن دخلت الدار  
 فأمر بك يديك ثم طلقها واحدة بانه تم تزوجها ثم تزوجها مرة أخرى لا يصير الامر يدها ولو دخلت الدار صار الامر  
 يدها سوا من زوجها في العدة أو بعد ما انقضت عدتها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها  
 فطلقت نفسها يقع كذا في الخلاصة \* إذا قال لامرأته إن دخلت دار فلان فأمر بك يديك فدخلت دار فلان  
 ثم طاعت نفسها أن تطلق نفسها قبل أن تزايل المكان الذي فيه سميت داخلته طلقت وإن مشيت خطوتين  
 ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط \* في المتن في قولها لا امرأته أن غبت عنك فمكثت في غيبتي يوماً أو  
 يومين فأمر بك يديك قال إذا مكث يوماً فأمرها يدها وهذا على أول الامر من رجل جعل أمر امرأته  
 يدها على أنه أن غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها إلى آخر المدة ثم حضر في اليوم الأخير  
 من تلك المدة فإذا هي غيبت نفسها حتى غت المدة أفتى الشيخ الإمام الاستاذ رضي الله تعالى عنه أنه يبقى  
 الامر في يدها وأفتى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله تعالى أنه إن كان لا يعلم مكانها لا يصير الامر يدها قال  
 وهذا إذا كانت مدخولة فأما قبل أن يدخلها الوطء عنها تلك المدة فلا يصير الامر يدها ولو كانت  
 مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجبي إلى بيتها يصير الامر يدها قال هكذا أفتى الشيخ القاضي  
 الإمام ولو قال إن غبت عن كورة بخاري فأمرها يدها فإذا خرج عن الكورة إلى الرستاق يصير الامر في  
 يدها كذا في الخلاصة \* ذكر في فتاوى القاضي الإمام الاستاذ فخر الدين رحمه الله تعالى لو جعل أمر امرأته  
 يدها على أنه متى غاب عنها عن بخاري من المكان الذي يسكنان فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت  
 فغاب عن بخاري شهرين وذلك قبل أن يفي بهم أو طلقت المرأة نفسها قبل بئانها لا تطلق لأنه لم يغب عنها من  
 مكان يسكنان فيه أذ كان المكان الذي يسكنان فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشي \*  
 \* ولو قال إن غبت عن بخاري فاسم بخاري ينطلق على القصبة على قول أكثر المشايخ قال الإمام  
 السرخسي باسم بخاري من كريمة إلى فرير كذا في الخلاصة \* جعل أمرها يدها متى شئت في الطلاق  
 أن يخرج من بلدة بخاري بلا أن يخرج إلى كورة سراي ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي  
 \* سئل نجم الدين النسفي عن قال لغيره إن غبت من هذه البلدة ومضى على غيبتي ستة أشهر فأمر امرأتني

ليلاً أو نهاراً أن أمكنه الوطء صححت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صححت الخلوة في الظاهر وكذا لو خلاها في خيمة في مفازة  
 صححت الخلوة كافي المحل ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلاها لا تصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة والأربعة واحد بعد واحد إذا خلا  
 بامرأته في البيت القصوى إن كانت الأبواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها لا يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا لو خلاها في بيت  
 من دار وليت باب مفتوح في الدار إذا أراد أن يدخل عليها غيرهما من المحارم والأجانب لا يدخل لا تصح الخلوة ولو اجتمع مع امرأته في

الخان على رواق والناس قعود في سفلى الخان لوتنظروا اليهما يقع بصريهم عليهما لاتصح الخلوة من يرضى جى بامر الله وأدخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة العين صحيحة وكذا خلوة المحبوب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والرتق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر (٣٩٨) في كتاب طلاق الاصل ان العدة تجب على الرتق ولها نصف المهر ولا تصح خلوة الغلام

الذى لا يجامع مثله ولا الخلوة بغيره لا يجامع مثله وفي كل موضع صحت الخلوة لوطلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان أقرت المرأة أنه لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافرا اذا خلا بامر الله بعد ما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر وامرأته مشركة فخلابها لاتصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة استحسنانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة اذا قال ان تزوجت فسلانة فسلوت بها فهي طالق فتزوجها وخلابها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله أعلم بالصواب

### فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لاحدهما كان القول قوله مع البين على

يبدل حتى تخلعها ببقية مهرها ونفقة عدتها فغاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو نو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى أفتوا بأنه تمليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فضى ذلك الوقت وطلعت نفسها ثم اختلعا فقال الزوج أعطيني في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها أصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاني امرأته ان لم آتاك الى أربعين يوما فامرأته أي يبدل فاذا مضى أربعين يوما بلبا اليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها يدها مادام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد آتيتك وقال أبو المرأة لم آتاني فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* ولو جعل امرأته يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقته اليها فهي تطلق متى شئت نفسها فبعث اليها خمسين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرأته يدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فضت المدة ولم تصل اليها النفقة لا يصير الامر يدها وترفع اليين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلو لم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ خضر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ابقاء حق وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قوله وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ذكر في الذخيرة وأحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم أرسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانت طالق أو قال ان لم أرسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فادرس على يدي انسان فضاغت من يد الرسول لا يحنث لانه قد أرسل كذا في فصول الاستروشنى \* جعل امرأته يدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن يمضي الشهر هذا فادرسها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها او اعطاها بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشنى بأنم اتملك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاغت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط عدم الارسال وقد أرسلها اليها قال لها ان لم أرسل اليك خمسة ذنان بعد عشرة أيام فأمرك يبدل في الطلاق متى شئت فضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردي \* رجل أراد أن يغيب عن امرأته من مهر قد فطا البتة بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقة من كش (١) الى عشرة أيام فأمرك يبدل لتطلق نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة أيام لكن من موضع آخر هل يصير امرأته يدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها وقال ان لم أبعث بنفقة من كريمة الى عشرة أيام فانت طالق فبعث من موضع آخر قبل انقضاء عشرة أيام يحنث في عيته كذا في الفصول العبادية \* ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك يبدل فتشتر بأن ذهبت الى أبيها بلا أنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في الجبر الرائق \* ان غبت عنك فأمرك يبدل فاسره الظالم لا يصير الامر يدها وقال الشيخ ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه صار يدها كذا في الوجيز للكردي \* اذا جعل امرأته يدها متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فضرها ثم اختلعا فقال الزوج ضربتها

(١) قوله من كش هو بضم الكاف قرية بنجران كما في القاموس ٥١

دعوى الاختراف قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع البين بالله ماتزوجها بأني درهم بجنة فان نكل ثبت الزيادة وان حلف لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولها مع البين بالله ماتزوجت بألف فان نكلت ثبت الالف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيار للزوج فيها وألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء أدى من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا يقضى بينهما الزوج

وان كان مهر مثلها ألفا وخمسمائة تحالفان نكح الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكحت هي يقضى بالف وان حلفا جميعا يقضى بالف وخمسمائة ألف بطريق التسمية وخمسمائة بحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسمائة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقام البينة يقضى بالف وخمسمائة ألف بطريق التسمية وخمسمائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحكم بعتة مثلها فأيهما شهد له كان القول قوله مع عينة على دعوى (٣٩٩) الاخر فان كانت المنعة بينهما تحالفا

في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع عينة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الزوج في الوجهه كلها الا أن يأتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن ابن زياد رجه الله تعالى المستنكر أن يكون مهر مثلها عشرة آلاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ المروزي المستنكر أن يقول الرجل تزوجتها بخمر أو خنزير وقال بعضهم المستنكر أن يدعى الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى تسمية المهر والاخر ينكر كان القول قول المنكر ويقضى لها بمهر المثل وهذا وما لو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجهه سواء وان مات أحدهما واختلف الحي وورثة الميت فهذا وما لو اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلفت وورثتهما في قدر السمي قال أبو حنيفة

بجناية فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* رجل جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضره أهل بصير الامر يدها فقد قيل لا يصير الامر يدها ان أو في صداقها المجل وان لم يوفها ذلك فلها ان تذهب الى بيت أبيها من غير إذنه وتمنع نفسها الاستيفاء المجل فلا يكون الخروج جناية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بقى بأن الامر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان يقول خرجوا من البيت جناية مطلقا والاول أصح كذا في المحيط \* قال لها ان لم أعطك دينارين الى شهر فأمر لك يديك فاستدانت وأحالت على زوجها ان أدى الزوج المال الى المحتال قبل مضي المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤتملك الايقاع أمر لك يديك ان خرجت من البلدة الا بانك تخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذن ولو استأذنها فأشارت لم يذ كر حكمة كذا في الوجه للكردي \* مثل جدتي رجه الله تعالى عن جعل أمر امرأته يدها امر كذا في كذا ثم قاهر فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلة ثلثة أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلعت نفسها على الفور لمن يكون أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العبادية \* ولو جعل أمرها يدها ان شرب المسكر أو غاب عن قومها أو جحد أحد الامر من وطلعت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة أخرى ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها أو غاب عنها فان شامت طلعت نفسها واحدة وان شامت ثنتين وان شامت ثلاثا فان طلعت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها أن تطلق نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس له ذلك كذا في فصول الاستروشي \* ان عبت عند ستة أشهر ولم تصل بك نفسي ونفقت في هذه المدة فأمر طلاقك يديك ثم غاب عنها ولم تصل اليها نفسه ووصلت نفقة كان الامر يدها لان الطلاق هو نامعلق بعدم الفعلين في المدة ولو وجد ذلك في بحث أما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق أو اخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاط \* جعل أمرها يدها وهي صغيرة على انه متى غاب عنها سنة تطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فأبى عنه المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجه للكردي \* رجل جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية تطلق نفسها فطلعت النفقة وألحت ولازمته فهذا ليس بجناية أما اذا شتمته أو مزقت ثيابها أو أخذت لحية فهذا جناية ولو قالت لزوجهما جار أو ابنة أو ٣ خدات مراكدها فذهبه جناية منها ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم أفق الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى انه يكون جناية وقال القاضي الامام فخر الدين رجه الله تعالى لا يكون جناية قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكفيها ليست بعورة كذا في الخلاصة \* والصحيح أن ان كشفت وجهها عن من يثم بها فهو جناية كذا في الطهيرية \* ولو أهدت صوتها أجنيا يكون جناية بأن نكحت أجنيا أو نكحت عامدة ليسمع أجني أو شاعت مع الزوج فسمع صوتها أجني كذا في الخلاصة

ترجه  
ان قام ٣ الله يأخذ عمره

رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج الا أن يأتي بشئ مستنكر وقال محمد رجه الله تعالى يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال رجهما الله تعالى يقضى بمهر المثل وقالوا الفتوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة

الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابريق فضة أو ذهب فذلك قبل التسليم واختلاف في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمه عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خربت المرأة ان شامت أخذت الثوب ناقصا وان (٤٠٠) شامت أخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الرجل

ولو شمت أجنيا كان جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة جنت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد أيام جنت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك ان تطلق نفسك وقالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي أن أطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا في العنابة \* ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعلها الزوج ثم لعنته المرأة فضربها اتكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج أم امرأته ثم قذفت المرأة أم زوجها كذا في الظهيرية \* ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجير أو يا ابن الاعرابي فضربها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت له يا ابن النساج ان كان كما قالت فلا معتبر به هذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* ولو قال لها أي بليد فقالت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرح بما قال الزوج وان قالت ٢ توفي فقيه اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت ٣ توخود بليدي كذا في خزائن المفتين \* ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شامت فخاصمت المرأة الى القاضى وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلعت نفسي وطلبته ببقية المهر فسأل القاضى الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد ٤ نردم فقالت المرأة للقاضى انه أقر بالضرب وأقر بشرط صحة يقصاع الطلاق فغره بتسليم بقية المهر الى تحفاء الزوج بعد ذلك عند القاضى وادعى انه ضربها بجنابة كانت منها أو أقامت على ذلك بينة فاستخفتوا عن صحة دعواه فانفقت الاجوبة على فسادها لكان التناقض كذا في الذخيرة \* رجل جعل الامر يدها بزوجته بتطبيقه لوضربها بغير جنابة فصعدت السطح من غير ملاءة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والافلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أعطيني البطيخ فالتقت اليه على هيئة الالهانة فضربها ليكون جنابة وان لم تلقه على طريق الالهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في أمره موعصية فقال لها لا تنعلي هذا فقالت مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في أمره ليس بموعصية لا يكون جنابة كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو جعل أمر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضربها هل يصير أمرها يدها فهذه مسئلة الخلاف على أن لا يضرب امرأته فأمر غيره فضربها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه يحنث وقيل لا يحنث ولو أوجعها وقرصها أو مده شعرها أو عضها أو خنقه أو ألقاها في البحر الرائق \* وهذا اذا لم يكن في حالة المزاح أو في حالة المزاح لو فعل ذلك مما زحمة فانه لا يصير الامر يدها وان أوجعها وكذا اذا أصاب رأسه أو في حالة المزاح فأدماها لا يحنث وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشنى \* واعطاؤها شيئا من بيته بلا اذنه حيث لم تجر العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعاؤها على موكذا قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا \* ولو دعاها الى أكل الخبز المحرود فغضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أدتلك أن تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبويك فغضت عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليها فزاد أبوها ثم

تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينهما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامسة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار وأقام أبو المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمسة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها وبسعي الولدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار وأقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم فقط القاضى بينة المرأة فالتكاح بمائة دينار ثم ان أباً المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضى يطل القضاء الاول ويتنقض بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدها انه تزوجها على أبيها

٢ أنت ٣ أنت أيضا بليد ٤ لم أضربها قصدا

وصدقه الاب في ذلك وأقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضى بينة الاب وذهب والزوج وجعل الاب صداقا أو اعتم من ماله او جعل ولاه لها ثم أقامت المرأة البينة ان كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضى لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه حراما من مال الزوج وبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة لان الاب مكان حرام باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضى بعتقه وانما يقضى القاضى بالولاء دون العتق فكذلك بطل الولاء بينة المرأة بعد ذلك والله أعلم بالصواب

(فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت) اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة أقوال قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفارقة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والحجار والمغازل والصندوق وما أشبهه فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الآن يقيم المرأة البيعة (٤٠١) على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدم والفراس والشاة

والستور فهو للرجل الآن يقيم المرأة البيعة على ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز زنتها والباقي للرجل ولومات الرجل وبيعت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجال عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وإن ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل للحي منهما وهو الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الحكم بعدم موت أحدهما هو الحكم في حياتهما وإن كان أحدهما حراً والاخر مملوكاً محجوراً كان أو ماذوناً أو مكاتباً كان المتاع كله للحر منهما أيهما كان وقال أصحابه رحمهما الله تعالى إن كان المملوك محجوراً فكذلك وإن كان ماذوناً أو مكاتباً فالجواب فيه للجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والاخر كافراً فهذا وما لو كانا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والاخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض

ذهب بلا اذنه فضر بها صار الامر بيدها جاءت أم المرأة إلى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة أمك وأخبتك فضر بها الا يصير الامر بيدها كذا في الوجيز للسكر دري \* ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تيسر للضيف الطنفسة لاجل أن ينام فلم تفعل فضر بها صار امرها بيد هاولو فضر بها الترتك غسل الثياب أو ترك الطبخ فهذا ضرب بغير جنابة كذا في خزنة المفتين \* ولو جعل امرها بيد هاولو على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تمزق حرك (١) أولاً تاكل العذرة أو كلي أو اضربي رأسك على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة \* جعل امرها بيد هاولو على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الا زواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للسكر دري \* رجل قال لامرأته امرك بيدك كلما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شئت في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تبين بثلاث إلا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس أكثر من واحدة فلو شامت طليقة واحدة تقع واحدة ولو شامت أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذا لو شامت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلاث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشامت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت البين بوقوع الثلاث ولو شامت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عتتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الأول عادت بثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو شامت بثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد أخرى كذا في فصول الاستروشي في الفصل الحادي والعشرين \* ولو شامت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت أو متى شئت فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شامت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله امرك بيدك اذا ما شئت أو متى شئت كذا في فصول الاستروشي \* ولو ردت الامر لم يكن ردًا ولو قامت عن مجلسها أو أخذت في عمل آخر أو كلام آخر فلها أن تطلق نفسها إلا انها لا تملك أن تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع \* وإن قال امرك بيدك كيف شئت تقتصر مشيئتها على المجلس وكذا في قوله ان شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو أينما شئت وكذا لو قال لامرأته امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية \* ولو قال لها اختاري اذا شئت أو امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنه ثم تزوجها فاختارت نفسها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثانياً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق ثانياً قال شمس الأئمة السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة \* قال لامرأته امر فلا تبيدك لتطليقي متى شئت فهذا مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط \* ولو جعل امرها بيد هاولو فطلقاتها ثلاثاً خارج الامر من يدها في ظاهر الرواية ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا إذا كان الامر منجزاً أما إذا كان معلقاً بأن قال ٢ اكررا بنم أو ما أشبه ذلك فامرك بيدك ثم انه خالعهما أو طلقها ثلاثاً باناً لم يطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت العدة كذا في الذخيرة \* لو قال لها امرك بيدك مادمت امرأتي فهذا على النكاح ويطل بانها بخلاف ما اذا طلقها

(١) قوله حرك أي فربك ٥١ بجزاوى ٢ ان ضربتك

(٥١ - فتاوى اول) الروايات انهم سواء وذكر في البعض وقد قال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غيرةً بالغةً الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكن فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوجية في عيال أحد بان كان الابن في عيال الاب والاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشياء الذي يقول في قوله كذا ذكره في الكسائيات وروايد ابن رستم ولو كان للرجل أربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع بينه وبينهن فإن كن في بيت واحد فليصل للنساء يكون بينهما وإن كانت

كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحد منهما يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهم بعضا في ذلك لأنه لا يدلوا واحدة منهم على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الابينة ولودعت المرأة بمتاع انها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها الابينة ولومات الزوج فقال وارثه للراة قد كان والدي طلقك ثلاثا في الصحة وأراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابالابينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة (٤٠٣) رحمه الله تعالى لان عنده المشكل الحى منها فيكون القول قولها مع يمينها

رجعيا وبخلاف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقل مائة امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بخلافه في أظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في الغياثية \* رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريدن النجاة مني فامركي سيدك وعن الطلاق ولم ينو الثلاث فقالت طلقته نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين والمزيد \* امرأة قالت لزوجها تريد أن يطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقك ان كان الزوج نفوي تفويض الطلاق اليها تطلق واحدة وان عنى بذلك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره أتريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقك امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح ان هذا وما تقدمت سواء انما يقع الطلاق اذا أراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضيهان \* قال لامرئى زوجي ابتك على ان امرأته أي سيدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلقك وان قام لم تطلق كذا في الحسابي \* ولوقال امرأتك ثلاثا تطلقك سيدك ان أبرأتني عن مهرك فقلت وكلني حتى أطلق نفسي فقال أنت وكلني (١) لتطلق نفسك فاذا أبرأتني عن المهر أو لا ثم طلقك في المجلس يقع وان لم تبرئه لا يقع ولوقالت لزوجها تركت مهرى عليك على أن يجعل امرأته يدي ففعل ذلك فمهرها قائم لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي \* لو أكره أن يجعل امرأته يدها ففعل صح وعن أبي نصر لو أكره أن يكتب على القرطاس امرأته طالق أو امرأته يدها لم يصح الا اذا فوى كذا في العنايتية \* عبد قال لولاه زوجي أمتك هذه على أن امرأته يدي فزوجها لم يصح الا امرئ يده وان بدأ المولى فقال زوجتها منك على ان امرأته يدي فقبل العبد صار الامر بيده كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثالث في المشيئة) اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شئت أو لا فله ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له أن يعزها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقفه مري على المجلس ويملكه ان يعزل عنه كذا في الجوهرة النيرة \* ولوقال لها طلق نفسك فليس لها ان يرجع عنه ولوقال لها طلقك فتركك لا يقفه مري على المجلس لانه توكيل هكذا في الكافي \* قال لامرأته طلق نفسك ونوى الثلاث فطلقت نفسها ثلاثا مجتمعا ومفترقا أو قالت طلقته نفسي ثلاثا وطلقت واحدة أو ثنتين وقعت ولوطلقت واحدة وسكنت ثم ثنتين وقعت واحدة كذا في التمرثاشي \* وان نوى ثنتين تقع واحدة الا اذا كانت أمة كذا في السراج الوهاج \* وان نوى واحدة لم يقع شيء باقناع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولوطلقت واحدة ولا يثبوت الزوج أو نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت أبت نفسي أو أنا حرام أو بائن أو بنة أو بريئة كذا في التمرثاشي \* ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها كذا في فتح القدير \* ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فهي واحدة ولوقال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقع كذا في الهداية \* اذا قال لها طلق نفسك واحدة فقالت طلقته نفسي واحدة واحدة واحدة تقع واحدة وتنفو الزيادة ولوقال لها طلق نفسك تطلقك رجعية فطلقت بائة أو قال لها

(١) قوله وكلني هو مما يستوى فيه المذكور والمؤثث اهـ بمرأوى

بالله ما تعلم انه طلقها فان فككت أو أقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت أجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها تراث فلم تكن أجنبية وكان هذا بغيره ما لومات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعى انه كان القول في ذلك قول الزوج وان أقامت المرأة الابينة أو أقاما جميعا يقضى بينة المرأة لانها خارجة بمعنى ولو كانت الدار في يد رجل أو امرأة وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدا وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة مرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقم بينة انه حر فانما يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضى

بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بمجالها طلق يقضى بمرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان أقاما البينة يقضى بينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقاما البينة يقضى به للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان



الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان المتاع له وأنه تزوج المرأة بالف ونقدها فانه يقضى بالرجل انه عبد المرأة ويقضى لها بالمتاع أيضا كفلنا في الدار وان أقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضى له بالخريفة وبالمرأة المتاع أيضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضى بخريفته ويقضى له بالمرأة أيضا ويقضى بالمتاع للمرأة لان بينة المرأة في المشكل أولى لانها خارجة انا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلغا في الغزل قبل الفرقه أو بعدهما فاستلها على وجوه (٤٠٣) اما ان أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل أول ما أذن لها ولم ينه

فان أذن لها بالغزل ان قال اغزلي لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه لانه لم امر بالغزل ولم يدكر لها أجرا كان ذلك استعانة منها وان ذكر لها أجرا ان سمي لها أجرا معلوما كان لها ذلك لانه استأجرها العمل غير مستحق عليها بأجر معلوم وان ذكر أجرا مجهولا أو شرط أن يكون الغزل أو الكر باس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها لانه استأجرها ببعض ما يخرج من العمل فيه كون في معنى قهز الطحان وهو كالدفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف وان اختلفا في الاجز فقلت المرأة غزلت بأجر وقال الزوج بغير أجر كان القول قول الزوج مع عينه لانه أنكر الاجارة والاجر ولو قال اغزلي لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها لانه تبرع عليها بالقطن وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك لغزلي لي وقالت لابل قلت اغزلي لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته فيكون القول

طلق نفسك تطليقة بآنية فطلقت رجعية يقع ما أمر به الزوج لا ما أنت به كذا في البدائع \* ولو قال لامرأتين له طلقا أنفسكما ثلاثا وقد دخل بهما فطلقت كل واحدة منهما - ما نهىها وصاحبتهما على التعاقب فطلقت كل واحدة منهما - ما ثلاثا بتطبيق الأولى لا بتطبيق الأخرى لان تطبيق الأخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما باطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبتهما ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبتهما دون نفسها لانها في حق نفسها مالكة والتملك يقتصر على المجلس فإذا بدأت بطلاق صاحبتهما خرج الامر من يدها وبتطبيقها نفسها لا يبطل تطبيقها الأخرى بعد ذلك لانها في حق الأخرى وكيلة والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا في الظهيرية \* في المستق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فبين قال لامرأتين طلقا أنفسكما ثم قال بعده لا تطلقا أنفسكما فلكل واحدة منهما أن تطلق نفسها مادامت في ذلك المجلس ولم يكن لها أن تطلق صاحبتهما بعد النهي كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشبهة \* اذا قال لامرأتين له طلقا أنفسكما ثلاثا ان شئتما فطلقت احدهما نفسها وصاحبتهما ثلاثا في المجلس لم تطلق واحدة منهما فان طلقت الأخرى نفسها وصاحبتهما بعد ذلك ثلاثا قبل اقيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ولو طلقت احدهما لم يقع الطلاق ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتهما ثلاثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو قال طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة أونتين لا يقع شيء في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة واحدة واحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقت ثلاثا دخل بها أو لم يدخل كذا في التبيين \* ولو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما تقع واحدة كذا في الكافي \* وان قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها أن تطلق في المجلس وبعدها ولها المشبهة مرة واحدة وكذا قوله متى ما شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها أبدا حتى يقع ثلاث كذا في السراج الوهاج \* ولو قال طلقي نفسك كيف شئت لها أن تطلق كما شاءت بآنية أو رجعا واحدة أونتين أو ثلاثا ويختص بالمجلس كذا في التذييل \* ولو قال طلقي نفسك ان شئت وطلقي فلانة آخر آتة أخرى ان شئت فقلت فلانة طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق فلانة طالق فطلقتا جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فقلت أنا طالق لا يقع شيء إلا أن تقول أنا طالق ثلاثا كذا في التتارخانية \* ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فقلت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأة طلقي نفسك ان شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يملك الزوج أن يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيان \* في المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها طلقي نفسك واحدة بآنية متى شئت ثم قال لها طلقي نفسك واحدة أملاك الرجعة متى شئت فقلت بعد أيام أنا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة وبصير قولها جوابا للكلام الآخر كذا في المحيط \* رجل قال لامرأة طلقي نفسك عشرا ان شئت فقلت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فقلت شئت لا يقع كذا في البدائع \* في الزبادات اذا قال لامرأة اذا جاء غدف طلقي نفسك بالف درهم ثم رجعت قبل مجي الغدي لعل رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غدف طلقي على ألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغدي لعل رجوعها

قوله مع البين ولو قال لها اغزلي لي يكون الغزل لها كان الغزل للزوج ولها أجر المثل وقد كرنا ولو قال لها اغزلي ولم ير عليه كان الغزل للزوج لان القاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وانها ما عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها اغزله غصبا فتضمن مثل ذلك القطن كن غصب خبطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الخبطة وان اختلفا فقال صاحب القطن غزليته باذن وقالت غزليته بغير اذنك كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى تلك القطن وهو ينكر وان حمل قطننا الى بيته ولم يقل شيئا



التكول ولو أقرت المرأة شكاح الأول لا يصح إقرارها على الزوج الثاني فلا تستحق لكن يستحق الزوج الثاني فان حلفت انقطعت الخصومة وان نكل الزوج الثاني صار مقرأ شكاح الأول فحينئذ تستحق المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الأول وان نكلت يقضى بها الأول رجلا نادعيانكاح امرأته وبجهدت لهما فإيهما أقام البينة يقضى له فان أقام البينة وليس هي فيبدأ أحدهما بتطل البينتان لان النكاح حالة الحياة لا يحتمل الشركة وليس أحدهما أولى من الآخر (٤٠٥) وان أقام كل واحد

منهما البينة أنهاله وكانت المرأة فيبدأ أحدهما يقضى بها لصاحب اليد وكذا لو أقام البينة وادعى أحدهما الدخول ونهدهم شهوده بالنكاح والدخول يقضى له وان أقام كل واحد منهما البينة على النكاح والدخول لا يقضى لأحدهما وان ادعى النكاح ووقت أحدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو أولى وان وقت أحدهما ولم يؤت الآخر الآن المرأة فيبدأ الذي لم يؤت يقضى لذى اليد وكذا لو وقت أحدهما ولم يؤت الآخر الآن الذي لم يؤت أقام البينة على النكاح والدخول كان هو أولى وان وقتا واحدهما سبق فالأسبق أولى على كل حال وان أقام البينة على النكاح ولم يؤت الآخر هي لأحدهما يقضى للقره وان أقام البينة على النكاح والمرأة تقر لأحدهما اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضى للقره لان الإقرار قبل البينة يبطل بينة الآخر فلا يقضى إلا بقرار بعد البينة وقال بعضهم يقضى للقره لان إقرار

فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا وكذا لو قال ان شئت وان أيت فانت طالق أو ذكر الكراهة مكان الإياه وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى فقالت في مجلسها شئت طلقت وكذا لو قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وان ذكر الإياه وقدم الطلاق على الشرط فقال أنت طالق ان شئت وان أيت فقالت شئت أو قالت أيت يقع الطلاق وان قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الإياه وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان أيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذا لم ينو شيئا فان نوى ونوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لها أنت طالق ان شئت أو لم تشأى ان شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة وان قامت عن مجلسها طلقت أيضا واذا قال لها أنت طالق ان شئت أو أيت فهو على أحد الأمرين في مجلسها ان شئت في المجلس طلقت وان قالت في المجلس أيت طلقت أيضا وان قامت قبل ان تشأى أو تأبى لا تطلق ولا يكون الإياه إلا بكلامها هذا اذا لم تكن للزوج نية فان نوى إيقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى فيقع الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط \* ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فانت طالق طلقت للمحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تنغضين فانت طالق لا تطلق ولو قال انت طالق ان أيت أو كرهت طلاقك فقالت أيت تطلق ولو قال ان لم تشأى طلاقك فانت طالق ثم قالت لا أشأى لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* ان قال لها ان كنت تحبين أو تنغضين فانت طالق فقالت أنا أحبك أو أبغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال لها ان كنت تحبين بقابك فانت طالق فقالت أنا أحبك وهي كاذبة طلقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق واحدة فان كرهت فنتان فان كرهت يقع الثلاث احداها بالاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العتبية \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الآن تشأى واحدة فقامت من مجلسها قبل ان تشأى شيئا طلقت ثلاثا وان شئت واحدة قبل أن تقوم لزمتا تعليقا واحدة وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا الآن تريد واحدة أو الآن تهوى واحدة أو الآن تحب واحدة وكذلك لو قال لها انت طالق ثلاثا الآن يشأى فلان واحدة أو الآن يحب فلان واحدة أو الآن يريد واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلان حاضر فله ذلك اذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه كذا في المحيط \* ولو قال لها أنت طالق ثلاثا الآن يرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فان قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلاثا وهذا ما لو قال لها أنت طالق ثلاثا ان لم يرفل ان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن أرى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعدما قام عن المجلس رأيت غير ذلك لا يقع الثلاث وكذلك اذا قال الان أشأى أنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس واذا قال لامرأته أنت طالق ان شأى فلان وان أحب أو ان رضى أو ان هوى أو ان أراد فبلغ ذلك فلان فله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت أنا أو أحببت أنا حيث لا يقتصر على المجلس واذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا

المرأة لأحدهما بمنزلة اليد ولو أقام البينة وهي فيبدأ أحدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المرأة فيبدأ أحدهما فشهد شهوده انها امرأته أو شهدوا انها منكوحته وحالة وشهودا اخر شهدوا انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد انما ترجع على بينة الخارج اذا شهدوا على السبب أما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة مطلق الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال بعضهم تقبل لان شهادة الشهود انما امرأته أو منكوحته وحالة بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تصير منكوحته وحالة إلا بسبب

معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان ذلك الحكم وذكرا السبب سواء بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس بعضها بأولى من البعض فلا يتعين السبب رجل ادعى نكاح امرأة وهي شجيرة تشهد بالشهود وانهم امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صريح ظاهر فلا يبطل ما لم يظهر خطؤه يمينين وذلك بأن يؤتى الثاني وقتنا يكون قبل الاول ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة (٤٠٦) وقد كان دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى قال ان شئت أنا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا تسترطبة الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن يقول شئت طلاقك ولو قال لها أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لأشياء طلقت ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لأشياء لا تطلق حتى يموت كذا في الذخيرة \* ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق فانت طالق فاشاء احداهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئت فانت طالق فاشاء احداهما واحدة والاخر ثنتين لا يقع \* ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهما بمشئته الأولى أن أراد به الطلاق وان لم يرده الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق بمشئتهما كذا في الكافي \* ولو قال أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها أنت طالق غدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيئة في الحال ولم يذكر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لها المشيئة في الغد في المشئتين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري غدا ان شئت اختاري ان شئت غدا أمرك بيدك غدا ان شئت أمرك بيدك ان شئت غدا فانت طالق غدا في المشيئة في الغد في المشئتين نفسك غدا ان شئت طالق نفسك ان شئت غدا ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجبي غدا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقت نفسي غدا كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق غدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شئت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق غدا أو نوي ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت أن أكون غدا طالق وقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت أن يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق اليوم ويخرج الامر من يدها كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق أمس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لأشياء لا تطلق لان له أن يشاء في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط \* ولو قال لها أنت طالق اذا شئت ان شئت أو أنت طالق ان شئت اذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شئت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اخر قوله ان شئت فذلك وان قدمه تعبرا للمشيئة في الحال فان شئت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شئت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيئا بطل وقال شمس الأئمة في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الأولى على المجلس والاخرى مطلقة اليها معلقة بالموقة حتى شئت بعدها اذا طلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت عن المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول ان شئت الساعة أو لم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام عن المجلس ولوردت لم يكن ردوا ولا تطلق نفسها الا واحدة كذا في الكافي \* ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروجي

ابن الفضل رحمه الله تعالى صاحب البيت أولى ولو ادعى زيد وعمر ونكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضي لزيد وعليه الفتوى ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان سالها القاضي وقال من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضي بها لعمر وقال أسحق بن ذلك في جواب المنطق وكذا في البيع وكذا لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضي بنكاح فاطمة ولو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهو صحيح قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل الشهود بأيهما بدأت أقضي به ولو قالت تزوجت ما جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس ولو أن رجلين

أقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضي لهما بعيراث زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو ولو يحتمل الشركة ولو مات أحد المدعين فأقرت المرأة ان نكاح الميت كان أو لا صح نصديقها رجل ادعى على امرأته انهم امرأته وأقام البينة على ذلك وأدعت المرأة انها امرأة هذا الرجل الآخر وذلك الرجل يجحد وأقامت البينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينة الزوج المدعى لان الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأة واقرارها على نفسها صدق من بينها ألا ترى أن رجلا

لوقام البينة على رجل انه اشترى منه ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة على رجل آخر انه باعه منه وهو محمد فان البينة بينة المدعى على صاحب الثوب لما قلنا ولوقالت المرأة حين اقامت البينة على الرجل انها امرأتك ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كامرأة اقام البينة عليها رجلا بالنكاح ولم يوقنا فأيهم مصدقته المرأة فهو زوجها امرأتك قالت لرجل أنا امرأتك فقال بحسبها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وهي طالق ولوقالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوج وأنت (٤٠٧) طالق فليس هذا باقرار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها أنت طالق يقع الطلاق وان قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا واقام البينة واقامت المرأة البينة قائم امرأته وان أباهما زوجها منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعى عليها أم كذبته ولو ادعى على امرأة نكاحا واقام البينة واقامت المرأة البينة ان أختها امرأة المدعى والرجل المدعى ينكر ذلك ويقول ماهي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة قائم امرأته المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة واقامت البينة على ما دعت أختها يقضي بنكاحها اذا اقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها

\* ولوقال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا كذا في المحيط \* ولوطقت نفسها ثلاثا بجله لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولا يرتد إذا قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا ورتب بزوج آخر ثم عادت اليه وطلقت نفسها لا يقع ولوطقت نفسها طلاقة أو طلقين ثم تزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الاول علك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة الى أن توقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* ولوقال لها كلما شئت فانت طالق ثلاثا فاشمت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط \* ولوقال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى نشاء وان قامت عن مجلسها فلا مشيئة لها وان قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطلقة علك اربعة قبيل المشيئة فان قالت قد شئت واحدة بآنة أو ثلاثا وقال الزوج نوبت ذلك فهو كما قال أما اذا أردت ثلاثا والزوج واحدة بآنة أو على القلب فيقع واحدة رجعية وان لم تحضره البينة تعتبر مشيئتها فيما قالوا بجرى على موجب التخيير كذا في الهداية \* وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء مما لم تشاء فان شأته وقعت واحدة رجعية أو بآنة أو ثلاثا بشرط مطابقة ارادته وما قاله أولى وغرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه تقع عنده طلاقة رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين \* وان قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شأته واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ما لم تقوم من مجلسها أو تأخذ في عمل آخر يعلق أصل الطلاق بمشيئتها فان ردت الأمر كان ردنا ولوقال لها طلقي نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة أو ثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لها ان تطلق نفسها ثلاثا أيضا كذا في الكافي \* وعلى هذا الخلاف لو قال طلقي من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غاية السروجي \* ولو قال طلقي من نسائي من شئت فستن كلهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير \* وألباء المرأة اذا طلبوا من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد متى افعل ما تريد خرج ثم طلقها أو بها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله انه لم يرد به التفويض كذا في الخلاصة \* وإذا قال لرجل طلق امرأتى فله أن يطلقها في المجلس وبعده وله أن يرجع كذا في الهداية \* ان قال لها طلقي نفسك وصاحبتك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لانه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبتي في المجلس وغيره لانه توكيل في حقها وان قال لرجلين طلقا امرأتى ان شئتما فليس لاحدهما التفرع بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وان قال طلقا امرأتى ولم يقربهما بالمشيئة كان توكيلا وكان لاحدهما أن يطلقها كذا في الجوهر والنيرة \* اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحد كما يدون صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما وأجاز الآخر لا يقع شيء ولوقال لرجلين طلقا جميعا ثلاثا فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر فطلقتهن لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى فاضلخان \* ولوقال لرجلين طلقا ما ثلاثا ينفرد كل واحد منهما بالطلاق وكذا علك أحدهما واحدة والاخر ثنتين كذا في العتابة \* ولوقال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى ان شئت فشأته في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى فاضلخان \* وإذا

بتلك البينة التي اقامت الشاهدة وبفريق بين الزوج والشاهدة فان أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو اقرار الرجل بنكاح الغائبة بسأله القاضى هل كان بينك وبين الغائبة فرقة فان قال لا بطل نكاح الحاضرة ولوقال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني باقضاء عدتها وكذبته الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة ومصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بأمرها أو ابنتها فهذا وما

لواتعت نكاح الاخت سوا حتى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. ولوأقامت الشاهدة البينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها أو قبلها أو مسها عن شهوة أو نظر إلى فرجها عن شهوة ففرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة \* رجل تزوج امرأة ثم أقر أن فلانا كان زوجها طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقلت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج. فان حضر الغائب وأتكر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق (٤٠٨) بين المرأة وزوجها الثاني وان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة كما قال

الزوج الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الأول حين أقر الزوج الأول بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الثاني وان صدقته في جميع ما قال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وأدعى أنه الزوج الذي أقر به الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذبه الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما أقر بالنكاح المعلوم ههنا واهه أعلم

**\* (فصل في الشهادة على النكاح) \***

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل أربع منها معروفة النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهو الدخول من الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على أصل الوقت

قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا ن شئت لا بصير وكيلما لم تشأ وألها المشيمة في مجلس علمها وإذا شئت في مجلس علمها حتى صار وكيلها لوطلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فان الباوى فيه نعم فان عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من الغربية يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب سل امرأتى هل تشاء الطلاق فان شئت فطلقها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الايقاع عن مجلس مشيتمها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع وإذا قال لغيره أنت وكيل في طلاقها على اني بالخيار أو على ان فلانا بالخيار قالوا كالة جائرة والخيار باطل وإذا قال لغيره طلق احدى نسائي وطلق واحدة ممنهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى غيرها وكذا اذا طلق واحدة ممنهن لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط \* رجل قال لا خير وكلت في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلعا فاقسه والتعجيل أنه لا يقع ولو قال وكلت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكلاء عامة في البياعات والانسكة وكل شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* وكله بأن يطلق امرأته تطليقة فطلقها ثنتين لا يجوز عنده وعندهما تقع واحدة كذا في فتاوى الصغرى \* رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا ان كان الزوج نوي بالتوكيل التوكيل بالثلاث طاعت ثلاثا وان لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بائنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الاخر وقع الطلاق كالأول طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع رجل قال لغيره لا أعلم عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولورأى انسايا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير المطلق وكيل ولا يقع الطلاق كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لغيره طلق امرأتى بائنة السنة وقال لا خير طلقها رجعية بالسنة فطلقها في طهر واحدة طلق واحدة والزواج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق \* ولو وكل غاميا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة بطلاقه لا تثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضيخان \* من قال لامرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح وبصير فلان وكيل بالتطبيق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزيادات ما يدل على انه لا يصير وكيل بالتطبيق قبل العلم قيل في المستملتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيل وان لم يعلم لو أن الزوج نهى المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا بنهى المرأة قبل العلم بالنهى وصار الجواب فيه نظير الجواب فحين وكل رجلا أن يطلق امرأته ثلاثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا أن يطلقك فان فلانا لا يعزل ما لم يعلم بالنهى لانه لو اعزل انه زل بالنهى مقصودا لا تبعا لنهى المرأة عن شيء وما فرض اليها شيئا حتى يصح نهى الغائب بطريق التبعية وتعذر القول بانعزاله مقصودا بالنهى قبل العلم فلهذا لا يعزل قبل العلم هذا اذا نهى المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل أما اذا نهىها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل فلا يصير فلان معزولا وان علم بالعزل وقبل الانطلاق يصير معزولا اذا علم بالنهى والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لا جنبي انطلق الى فلان وقل له حتى يطلق امرأتى ثم نهى

تجوز بالشهرة والتسامع ولا تجوز على شرائط الوقت وكما تجوز الشهادة على النكاح بالتسامع يجوز بالمهر أيضا بالشهرة والتسامع ذكرها كمالهم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى والشهادة على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشري وهو أن يشهد عنده رجلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنشاء ويقع في قلبه أن الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد واحد عدل بعون رجل وقال أنا ماتت موته

حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو رأى رجلاً وامراً يسكنان في منزل وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانتسبه له وأقام عنده دهرالم يسعه أن يشهد على نسبه حتى يلقى من أهل تلك البادية رجلين عدلين عن يعرفه ويشهد له على نسبه وإذا تحمل الشهادة بالشبهة والتسامح فشهد عند القاضي وأبهم جازت شهادته وإن فسر وقال إنهم عدل على النكاح (٤٠٩) أو على النسب لاني سمعت ذلك من قوم

لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته كمن رأى داراً أو عيناً في يد رجل يتصرف فيه تصرف المالك ووقع في قلبه أنه ملكه حل له أن يشهد على أنه ملكه فإن شهد وفسر فقال أشهد أنه له لاني رأيته في يده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وإن فسر وإذا سمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لم يسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يستيقن بكذبهما وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يقع في قلبه إن هذا الواحد صادق فيما يشهد وإن عاين رجلاً نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً أو أقر رجلاً على نفسه بما حل ثم شهد عند الشاهد رجلاً عدلان أن فلان طلق امرأته ثلاثاً

بعد ذلك صح النهي ولو نهي المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءتك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم نهيها عن الانطلاق لا يصح وخبر الجوى هو الخروج كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلقوا فيه والصحيح أنه يقع رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته ثم طلقها الوكيل بائناً أو رجعياً ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينزل بابائة المولى إذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه المولى قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان المولى تزوجه بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق المولى بدار الحرب مرئياً وقضى القاضي بحلها بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلماً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة حتى لو عاد مسلماً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع بحلها كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكّل غيره وإذا وكل صبياعاً فلا وعيداً بالطلاق صح كذا في السراجية \* ولو وكله فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت بلاقبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال الوكيل أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار قد دخلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها ألقاها لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطليقة فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* الوكيل بالطلاق المنجز إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكالة \* رجل أراد السفر فوكل رجلاً بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وكل رجلاً بالطلاق وقال كلما عزلتلك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتلك عن جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمعتز وقال بعضهم يقول عزلتلك كما وكلكم وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المطلقة كذا في التتارخانية \* ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبىها أو قال أبىها فطلقها فهو وكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه وإذا طلقها الوكيل تقع واحدة بائنة وليس لهذا الوكيل أن يوقع أكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال طلقها على أن لا يخرج من البيت شيئاً فقال لها طلقتك على أن لا تخرجي من البيت شيئاً فقبلت طلقاً أخرجت أو لم تخرج ولو قال طلقتك بشرط أن لا تخرجي من البيت فإن أخرجت لا تطلق وإن اختلفا فالقول قول الزوج لأنه منكر كذا في العناية \* رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب المولى لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المجهول إليه فطلق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يملك ما يقول لم يقع طلاقه ولو جن المولى بالطلاق إن جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زماناً نادماً بطلت وكالته إذا قال لغيره طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلاً كذا في فتاوى قاضيخان

(٥٣ - فتاوى أول) بمحضرتها ما وإن مشتري الحاربة أعتق الحاربة أو أقر بائع الحاربة قبل البيع أنه أعتقها أو أن امرأة واحدة أهدت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الحاربة المشتري لا يسمع الشاهدان يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الحاربة لأن الشاهدين لو شهدا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الحاربة بعتها لا يجوز للمرأة ولا للحاربة أن تدعه بها فكذلك لا يحل للشاهدين أن يشهدا على النكاح والبيع وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الحاربة عدل واحد

بالطهات الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهدان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح \* (فصل في العنين) \* نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كالو علم المشتري بالعيب وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقه بترك الخصومة وان طال الزمان لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجوارى ولا يصل اليها كان (٤١٠) لها حق الزوجية والخصومة واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد

\* قال لا خير زوجي فلانة وطلقتها ثلاثا ثم ظهر أن الآخر قد تزوجها قبل الامر أو بعده بنفسه ينبغي أن يبقى وكيلها بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة \* الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية \* الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع \* وفي فوائد نظام الدين ٢ أمر بدست زن نهاده كذا في كرفلان كذا كنم توپای خود را كساده كنى هرگاه كه خواهي آن كار كرد و پیش از پای كساده كردن باشوى خلع كرد پس از آن بای تواند كساده كردن بای آنجا رجسه الله تعالى بواندوا كعدة كذشته باشد باز نكاح كند بواند بای قال فی ذ كرى فی الزیادات فی الباب الاول اذا امر رجلا أن يطلق امرأته بألف ثم أبانها بنفسه ليس للوكيل أن يطلقها وكذلك ان جدد النكاح ولو طلق امرأته بألف ثم وكل رجلا بأن يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلقت ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل وقبلت طلقت ويجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يقع في فوائد جدى رحمه الله تعالى قال لامرأته ٣ اكرز بر تو زن خواهم امر وى بدست تو نه ادم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه أمها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته لكانت تطلقها قال يبقى الامر في يدها لتصور قضاء القاضي به فانه لو قضى بجواز نكاح التي زنى بأمها أو ابنتها فذ عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* جعل امرها يدها ٤ برانكه كراين بخشى بای خود كساده كنى متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل أن يجعل الامر يدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض اصحابنا لهما أن تطلق نفسها وبعضهم قالوا ليس لهما ان تطلق نفسها كذا في الوجيز للكردرى ٥٥ مردى بسفر ميرفت زن را ككفت كما كرى بكمه از رفتن من بر آيد ومن بزونه آمده باشم ونفقة من بتو رسیده باشد امر تو بدست تو نه ادم تا هر چه وقت بايدت پای خود كساده كنى پیش از كذشتن بكمه نفقه رسيد اما مرد نه آمده زن بدست زن نشود شرط امر كه بدست زن شود و چه زن است تا آمدن ونفقة نارسيدن يكی از زن دو يا فتم ويكى فى بخلاف قوله من ونفقة من نرسد ويكى رسيد امر بدست وى شود رأيت فتوى أجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود الحارثى المروزي وصورته ارجل قال لامرأته ان غبت عنك شهر افأمر لك بيدك ٦ اين مرد را ككفر اسير بردن و بانه هل يصير امرها يدها أجاب

وصلت اليها في هذا النكاح وأنكرت المرأة ان كانت نبيا كان القول قوله وان قالت أنا بكر فالقاضي يري النساء والمرأة الواحدة تكفى والتنتان أحوط فان قلن هي نيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالنيابة يريها غيرهن فاذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أولم يطلب وينتهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا وكذا لو أقر الزوج انه لم يصل اليها أجله سنة وتكلموا انه يؤجله سنة قرية أو شمسية قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا في

ترجمة  
٢ جعل الامر بيد المرأة على انه ان فعلت هذا الامر فلان تطلق نفسك كلما أردت ففعل هذا الامر وقبل أن تطلق نفسها تخالعت مع الزوج فهل تلك بعد ذلك ان تطلق نفسها أم لا أجاب رحمه الله تعالى بانها تملك ذلك فاذا مضت العدة وتزوجها فانها هل تملك أم لا قال لا ٣ ان كنت أتزوج عليك امرأته جعلت امرها بيدك ٤ على انك ان وهبت مهرك فلان طلاق نفسك ٥ رجل سافر وقال لامرأته ان مضى شهر من وقت ذهابي ولم أرجع اليك ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت امرك بيدك حتى تطلق نفسك متى أردت فوصلتها النفقة قبل مضى شهر لكن الرجل لم يأت لا يكون امر المرأة يدها لان شرط الامر شيان عدم المجئ وعدم وصول النفقة فوجدنا - سد الشين ولم يوجد الاخر بخلاف قوله ان كانت لاتملك نفقتي ولا أنا ووصل أحدهما بصير الامر يدها ٦ فأسر الكذا هذا الرجل

الكتاب وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالانام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والناطقي رحمهما الله تعالى رجاء ان يوافق في العلاج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية

والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة وأجله غير القاضي لا يعتبر ذلك التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وأيام حيضها وان مرض أحدهما مرضا شديدا لا يستطاع معه الجماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما وفي رواية ما يراعى على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويعوض لذلك هو ما دون ذلك يحتسب وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو أصبح الا قاييل ولو هربت المرأة من



زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بجمع أو غمرة فيحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تأنه المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بمهرها ولم تأنه وان أتته الى السجن وثمة مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويكتمه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والافلا وان كانت المرأة محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان أحرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان (٤١١) الزوج مظاهراً منها ان كان قادراً على

الاعتاق أجله القاضي سنة وان كان عاجزاً عن الاعتاق أمهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة فأت القاضي أو عزل قل أن تحضر المرأة أو ولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت البينة ان فلانا القاضي كان أجله في أمرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مضت السنة من وقت التأجيل ولم تخاصمه زماناً لا يطل حقه وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام فان خاصمته الى القاضي ان كانت ثيباً كان القول قوله وان أقر الزوج انه لم يصل اليها أو قالت أنا بكم فتنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها قبل الاختيار أو أهاها أعوان القاضي أو أقام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في خيار الخيرة فان اختارت الفرقة في مجلسها يأمره القاضي بالنفريق ولا تقع الفرقة

٢ في و كان والدي يقول ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط وهو الغيبة لان الاتيان مكرهاً وناسياً أو عامداً سواء في تحقق الخنث كذا في الخلاصة \* وفي مستفتيات صاحب المحيط قال لها ٣ اكرده روزان تو غائب شوم ونفقة من بتوز سدا مهر تو بدست تو نم ادم ده روز گذشت واختلفا في وصول النفقة شوى ميكويد كه رساينده ام وزن منكر است أجاب رجحه الله تعالى قول قول زن باشد تا امر بدست وي باشد و اين روايه أصل است و روايه منتقي برعكس اين است كذا في الفصول العمادية \* قال آخر ٤ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نم ادى طلاق زن خواستنى را فقال نم ادم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأته قلبي لصاحب المال أن يطلقها ولو كان قال ٥ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نم ادى طلاق زن را كه بخواهي وباقي المسئلة بمجالها قلداً أن يطلقها كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته يدها فقلت ٦ دست باز داشتيم ولم نقل خويشتن والابن ولو قالت غيب نفسي ان كان المجلس قائماً تصدق والافلاو بعض مشايخنا قالوا ينبغي أن يقع كذا في الظهيرية \* ولو قالت ٧ اذ كنتم وقالت ما نويت طلاقاً صدقت ولو قالت نويت طلاقاً ولو قالت ٨ طلاقاً فكندم يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* ذكر شيخ الاسلام قال لها ٩ امر بدست تو نم ادم شش ماه را فال امر يدها عند تمام ستة أشهر كذا في الوجيز للكردي \* وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى ١٠ مردى مرزن خود را گفت كه اكرده روز نفقه تو از من بتوز سدا بعد ازان باى خود را كشاده كن ثم انما اصارت ناشئة حتى مضت المدة فينبغي أن لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته ١١ اكر يكاه نفقه تو ترسانم تو بهامر تو بدست تو بعد از زن بيدستورى شوى بخانه بدر بخشم رفت و يكاه باشيد و اين مرد نفقه نفرستاد فينبغي أن لا يصبر امرها يدها وقد وردت الفتوى عن قال لامرأته ١٢ اكر بهما زده روز پنج دي تا روز بتوز ترسانم فامر لك سيدك لتطلق نفسك متى شئت ١٣ ده روز گذشت و آن زرترايندها لهما أن تطلق نفسها قلت نعم ١٤ اكر مراد شوى آن بوده است كه اكر بر فورده روز تمام شدن ترسانم باى خود را كشاده كردايد و ان لم يرد به الفور ليس

ترجة  
٢ لا ان كنت أغيب عنك عشرة أيام ولم تصل اليك نفقتى فقد جعلت امرك يديك فمضت عشرة أيام واختلاف في وصول النفقة فالزوج يقول أوصلتها والمرأة منكراً جاب رجحه الله تعالى بأن القول قول المرأة حتى يصبر الامر يدها وهذه رواية الاصل ورواية المنتقي بعكس هذه ٤ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التي تزوجتها فقال وضعت ٥ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التي ستزوجها ٦ فكذلك اليد لم تنقل يد نفسي ٧ أو قعت ٨ أو قعت الطلاق ٩ جعلت الامر يديك لسته أشهر ١٠ رجل قال لامرأته ان كانت نفقتك لاتصلك منى عشرة أيام فطلق نفسك ١١ ان لم أوصل لك نفقتك شهراً فامر لك يديك وبعد هذا ذهبت المرأة الى بيت ابيها اغضبي من غير اذن الزوج ومكثت شهراً ولم يعث هذا الرجل نفقة ١٢ ان لم أوصل لك بعد عشرة أيام خمسة دنائير ذهب ١٣ فمضت العشرة أيام ولم يعث لها ذلك الذهب ١٤ ان كان مراد الزوج انه ان لم أوصل لك على الفور عند تمام العشرة الايام فلها أن تطلق نفسها

باختيارها فان أبى الزوج أن يفرق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها العتة وان طلب من القاضي أن يؤجله سنة أخرى لا يجيبه القاضي فان أجلته المرأة سنة أخرى كن لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل الضنين يؤجل الخصى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجوان أصل اليها والعلام الذي هو ابن أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امر أخرى يجامعها أو يجامع الجارية كان للمرأة أن تخاصمه و يؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يول من مبال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها امر يداً لا يقدر على الجماع لا يؤجل

مالم يصح وان طال المرض والمعتوه اذ اذوجه وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتأجيل العنين لا يكون  
الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها \* رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضي بينهما بعد مضي الاجل  
ثم تزوجها مرة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة  
ووصل اليها ثم وقعت الفروقة بينهما (٤١٣) ثم تزوجها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج

لهذا ذلك ما لم يمت أحدهما واستصوب والذى هذا الجواب كذا في فصول الاستروتنى \* سئل بعض اساتذتنا  
عن قال لامرأته ٢ اكرازين شهر يبدستورى تو بروم امر تو بدست تو نهادم نايای خود كشاده  
كنى هر وقت كه خواهي اين مردكوك سرافقت دوشبائروز باشيد يبدستورى زن پای كشاده كردن تو اند  
باني آجاب في والله أعلم واقعة القوي رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد ازین مرد دروان  
نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيت من دو ماه بر آيد و تو من درين مدت بتو رسد پای خود كشاده كنى هر كه  
كه خواهي و معه لوم شد كه اين مرد اين نامه را بعد از آن نوشته كه يك ماه بيش بر غيت او نيامده بوده است  
اما آريده نامه در راه دير مانده است درين صورت اين زن پای خود تو اند كشدان باني جون سه ماه گذشته  
و اين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير  
الامر بيدها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاد كه ويراني جنابت شرعي نزن پس  
از ان اين زن را گفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه يديرو مادر وى ده روز گذشت دوازده  
و زشد پدر و مادامدند و بايشان رفت بخانه ايشان بدین جنابت يبدستورى رقتن بزدهل بصبر امرها  
بيدها آجاب نعم بصير والله أعلم و رأيت فتوى آجاب عنها عى نظام الدين رحمه الله تعالى و صورته جعل  
امرأه امرأته بيدها ان ضرر بها بغير جنابة شرعية ٥ پس مادر زن بخانه ايشان مرد آمد مرد گفت زن را كه  
اين مادر مادامد سك است چرا آمده است زن گفت مادر تست و خواهر تو مردن را بزدامر بدست زن نشود  
كذا آجاب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* جعل امرها بيدها على انه متى ضرر بها بغير جنابة  
فهى تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت بر تو باد فقالت لعنت خود بر تو باد تكلموا فيه بعضهم  
قالوا هذا ليس بجناية منها لانها بانية وليست ببادئة وعامتهم على ان هذا جناية منها وهو الاصح وعلى هذا اذا  
قال لها ٧ أى مادرت سيهاه فقالت المرأة مادرت سيهاه فعلى قول الاولين هذا ليس بجناية والعامة  
تكلموا فيها بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهذه ليس بجناية منها في حقه وان كانت أمه ميتة  
ترجى

٢ ان كنت أذهب من هذه البلدة بلا اذنك فقد وضعت أمرك بيدك لتطلق نفسك أى وقت أردت  
فذهب ذلك الرجل الى كوك سر او مكث يومين بغير اذن المرأة هل تطلق نفسها أو لا آجاب لا ٣ وبعد  
ثلاثة أشهر جاء مکتوب من ذلك الرجل وكان كتب في هذا المکتوب انه ان مرشهران من وقت غيتي ولم  
آتك في هذه المدة فلك أن تطلق نفسك أى وقت أردت وصار معلوما أن هذا الرجل كتب هذا المکتوب  
بعد ان لم يات على غيتيه أكثر من شهر لكن تأخر حامل المکتوب في الطريق في هذه الصورة هل تقدر  
هذه المرأة أن تطلق نفسها أولا حيث مضت ثلاثة أشهر ولم يكن لها علم ٤ جعل الامر بيد المرأة على انه  
لا يضر بها بغير جنابة شرعية فبعد ذلك قال لها أعطيتك اذنا بالذهب الى بيت أهلك وأملك في كل عشرة  
أيام قضت عشرة أيام وصارت اثني عشر يوما فجاءها أبوها وأمه وذهبت معهما الى بيتهم فاضرب بها بجناية  
الذهب بلا اذن ٥ فبعد ذلك جاءت أم المرأة الى بيت هذا الرجل فقال الرجل للمرأة ان هذه الام كلبه لم  
جاءت فقالت المرأة أملك وأختك الكلبة فاضرب الرجل المرأة لا يكون الامر بيدها ٦ عليك اللعنة فقالت  
عليك اللعنة ٧ يا أيها التي أمها حقبة فقالت أملك الحقبة

امرأة ولم يصل اليها وافرقت  
القاضي بينهما بسبب العنة  
ثم تزوج هذا الرجل امرأة  
أخرى تعلم بحالها مع المرأة  
الاولى اختلفت الروايات فيه  
والصحيح ان للثانية حق  
الخصومة لان الانسان قد  
يعجز عن امرأة ولا يعجز عن  
غيرها ولو وجدت المرأة  
زوجها محبوبا خسر  
القاضي في الحال ولا يؤجل  
لان الالة المقطوعة لا تنبت  
فلا يفيد التأجيل فان كان  
خلابم انفلا كل المهر في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعلى العدة اذا فارقتها  
وان كان ذلك قبل الخلوة لها  
نصف المهر ولا عدة عليها  
وان فرقت القاضي بينهما  
بعد الخلوة ثم جاءت بالولد الى  
سنتين ثبت النسب منه  
ولا يطل تقريق القاضي  
وفي فصل العنين اذا فرقت  
وهو يدعى الوصول اليها  
فجاءت بولد اقل من سنتين  
ثبت النسب ويطل تقريق  
القاضي وكذا لو شهد  
شاهدان بعد تقريق  
القاضي على اقرار المرأة  
قبل التقريق انه وصل اليها  
يطل تقريق القاضي ولو  
أقربت بعد التقريق انه كان  
وصل اليها لم تضدق على

ابطال تقريق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها محبوبا وهي رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فاقامت معه زمانا وهو  
يضاجعها كانت على خيارها ولو قالت المرأة هو محبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالس من غير نظر عيس وراء الثوب ولا  
تمكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي أمينا لنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة \* رجل  
تزوج امرأة وكان يأتيها فيدون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمته

الى القاضي أجله القاضي سنة ويشعل ما قلنا زوج الامه اذا كان محبوباً وعيننا كل الخيارات الى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رجهما الله تعالى فان رضى المولى لاحق للامه وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى الامه لا الى المولى كما قال هو في العزل واختلفوا في قول محمد رحمه الله تعالى ذكره بعضهم قوله مع أبي يوسف كما في المنزل عنده وبعضهم ذكر قوله ههنا مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا فرق القاضي في الحب والعنة كل طلاقاً ما (١٣ ع) \* (فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح) \*

الخيارات أنواع منها ما ثبت في جميع التصرفات وهو خيار الاجازة عند الفسوخ وعند الشافعي رحمه الله تعالى خيار عقد الاجازة لا يتصور لان عنده عقد الفسوخ لا يتوقف فلا يتصور الاجازة منه ومنها ما ثبت في التصرفات التي تحتل الفسخ ولا يثبت فيما لا يتقبل الفسخ كالنكاح والطلاق والعقاق وهو خيار الشرط اذا شرط الخيار في النكاح عندنا يصح النكاح ويبيطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط الخيار يبطل النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لافي المأقولات في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيبها وقال الشافعي له أن يرد المرأة بعيب خمسة بالخنون والجذام والبرص والقرن والرتق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول يسقط كل المهر وان كان بعد الدخول كان

فهذا جنابة منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر بيدها سواء كانت ام الزوج حية أو ميتة فلو قالت له ٢ خديت منك دها فهدا جنابة منها وكذلك اذا قالت له ٣ أي خديت اترس كافر فهذا جنابة منها ولو قالت له ٤ أي بدخوي فان كان كذلك فهذا ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها لا تفعل هكذا فقالت ٥ خوشي ارم ان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا منها جنابة وان كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة في المتقي واذا قالت لزوجها طلقني فقال الزوج ٦ من طلاق تو بدست تو تهادم فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نيز را طلاق دادم يقع عليه قتان كذا في المحيط \* ولو قالت ٧ أي من مزه يكون في حق الشر يف جنابة كذا ذكره في العدة \* وسئل والدي عن ٨ امر بدست زن نهاده كه بي جنابه تزدن در ديش زن ان ديكركفتا كرشوان شما مردانند شوي من باري مرد دست فضر به الزوج اجاب لا يصير الامر بيدها وهذا جنابة منها والله أعلم ذكر في فتاوى الديناري ٩ امر بدست زن نهاده كه اورا بهيچ كاه نزم مكر كه بجنابه فلان بروديدستوري من زن بيدستوري شوي بجنابه فلان رفت وشوي با او جنگ كرد وشوي را دشنام داد شوي آن زن را زدن گفت من بجهكم امر خود پاي خود كشاده كردم شوي گفت من بدان سبب زده ام كه بجنابه فلان رفته بيدستوري من قال القول قول الزوج وذكر في طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجها ١٠ بطلاق من سوگند خود ده كه مر ايگناه زني وزدي من بر تو طلاقم مرد گفت بجهكم من يكاهم شري زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك ١١ من ترا گفته بودم كه بجنابه خواهرت مرد و مررا از انجا سخت مي آيد كنون رفتي و بدان سبب زده ام زن منكراست مرد رفتن خانه خواهر را قول قول كه باشد كواه كه بود قال القول قول الزوج ولا تسمع البيعة في هذا رجل قال لا خرفي مجلس شرب الخمر ١٢ هر زني را كه خواسته ام براي تو خواسته ام داشتن ورها كردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ١٣ اكر حنين است دادم زن ترا بطلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لا قوله ١٤ در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر بيده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاؤه بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل

ترجمة  
٢ الله ياخذ عرك ٣ يا من ليس يخاف الله يا كافر ٤ يا نعيم الاخلاق ٥ افعل طيبا ٦ انا وضعت طلاقك سيدك فقالت طلقت نفسي وقال الزوج وانا ايضا طلقتك ٧ يا عديم الذوق ٨ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يضربها بغير جنابة فقالت المرأة عند النساء الاخران كانت ازواجكن رجالا فيكون زوجي غير رجل ٩ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يضربها بغير ذنب الا اذا ذهبت الى بيت فلان بغير ادنى فذهبت المرأة الى بيت فلان بغير ادنى الزوج فتشاجر معها وشتمته فضر بها فقالت المرأة انا خلصت نفسي بمقتضى امرك فقال الزوج انا ضر بترك سببك ذهبت الى بيت فلان بغير ادنى ١٠ خلعت بطلاقك لا تضربني بغير ذنب وشرقتي فانا مطلقه منك فقال الرجل ما ضر بترك بغير ذنب شرعي ١١ كنت قلت لك لا تذهبي الى دار اختك فاني انضر من ذلك والا نذهبت وضر بترك سبب هذا السبب والمرأة تنكر الذهاب الى بيت اختها فالقول قول من والبيعة على من ١٢ كل امرأة تزوجت من أجلك فامسا كهاتوسر يحها كان بيدك ١٣ ان كان هكذا فقد طلقت امرأتك طلقه طلقتين وثلاث طلقات ١٤ كل بيدك

لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها ما أو برضا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ليس لها حق الفرقه وقال محمد رحمه الله تعالى لها حق الفرقه وان وجدت المرأة في مهرها عيبا لا ترد في اليسير وفي الفاحش الا ان يكون المهر مكيلا أو موزنا قدر في اليسير والفاحش وان وجدت زوجها محبوباً وعيننا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف أو التفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقه بسبب الحب والعنة طلاقاً \* وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار

المتق وخيار الفسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ أما الأول فإذا قال لامرأته اختاري أو اختاري نفسك بنوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقاً بآنية وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبطل بسكوتها بكرة كانت أو ثيباً بل يمتد إلى آخر المجلس إذا اردت أو قامت أو عرضت والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج إلى قضاء القاضي وأما خيار العتق للنكوحه إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ (٤١٤) حرا كان الزوج أو عبداً عندنا وكذا المكاتبه الصغيرة أو الكبيرة إذا زوجها المولى

فيبطل حتى لو قال ٢ در دست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطليق كذا في فصول الاستروشنى \* في فوائد جدى رحمه الله تعالى ٣ امر بدست زن نهادا كرى كما رادودى بنا برتو نرسانم يات كشاده كن زن را وام خواهى بودوى حواله كرى باى نوآند كشاديس از كذشتن مدت أجاب فى والله أعلم ان آذاه الى المتهال قبل مضى المدة وان لم يؤد ٤ نوآند وفى فوائد ٥ امر بدست زن نهادا كرى بدستورى نواز شهر نروم مرد از شهر بيرون رفت و زن او را مشتاعت كرى دهل يكون اذا قال لا واقعة الفتوى ٦ امر بدست زن نهادا كرى بدستورى كبرى كبرى فذهب مع زوجها الى النحاس واختارت جارية فاشترها الزوج ٧ ابن يسه نديدن زن دسه تورى بود أجاب بعض أهل زماننا وان كان ليس لذلك اهلاً ٨ بود حتى لا يصير الامر بيدها وقد أجبت بصير الامر بيدها كذا فى الفصول العمادية \* وفى مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ٩ بك سخن كويم روا داشتى أو قالت يك كار كنم روا داشتى فقال الزوج داشتم فقال طلقت نفسي ثلاثاً لا يقع شئ والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا فى المحيط \* علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الزقيقة ١٠ نأ آتش در خانه آردو كان فى الزقيقة رجل اجنبى ولم يكن قصداً للمرأة رؤية الاجنبى فضر بهم الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا فى خزنة المفتين \* ١١ يكى ديكرى را چنين گفت كه هرگاه كه بدستورى من از شهر بروى امر زن خویشان بدست من نهادى گفت من ادم بكار دستورى داد پس از ان نوآند رفتن بدستورى وى أجاب علاء الدين رحمه الله تعالى ١٢ نوآند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت بكار قرار كير ده كذا كتبت عن فوائد \* قال لامرأته ١٣ اكر بعد سهرش ماهى ترا بشهر مادر و پدرم امر تو بدست تو نهادم باى خوديك طلاق باش يكشايى هرگاه كه خواهى وزن قبول كرد تفويض را در مجلس پس از اين يكسال گذشت و اين شوى اين زن را بجنانه پدر و مادر و دهل اهان تطلق نفسها كانت مسئله واقعة الفتوى بمرغيبان فارس لاهلها لينا بالفتوى فكنت نعم لها ذلك ووافقنى اهل الاتفاق بمرغيبان مؤثنى الجواب \* فى فوائد جدى رحمه الله تعالى ١٤ يكى چنين گفت كه من سبكي فخورم و فارت كنم و زيان كنم اكر يكمن زن از من بسه طلاقا كرى يكى از اين

٢ سيدك ٣ جعل الامر بيد المرأة انه ان لم أوصل لك فى الشهر دينا رين خلصى نفسك وكان للمرأة ان تنفق عليه هل تقدر ان تخلص نفسك بعد مضى المدة أجاب لا ٤ تقدر ٥ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يخرج من البلدة بغير اذنها فخرج الرجل من البلدة وشيعته المرأة ٦ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يشتري جارية بغير اذنها ٧ فهل يكون استحسان المرأة هذا اذا ٨ يكون ٩ ساقول لك كلمة هل تضيقها أو قالت ساقول امر اهل تنفذه فقال الزوج انقذته ١٠ لاجل أن تأى بنا ١١ رجل قال لا آخر كلمه خرجت من البلدة بغير اذنى فهل جعلت امر امرأتك يدى فقال جعلت فأعطاء اذناً مرة فبعد ذلك هل يقدر أن يذهب بغير اذنه ١٢ يقدر لان كلما يعنى كل وقت وكل وقت يخل بمره واحدة ١٣ ان لم أوصلك الى بلدة ايك وأملك فى داس كل ستة أشهر فقد جعلت امر لك بيدك تطلق نفسك بطلقة بآنية أى وقت أردت وقبلت المرأة هذا التفويض فى المجلس فضى بعد ذلك عام وهذا الرجل لم يوصل المرأة الى بيت أبيها وأمها ١٤ رجل قال لا أشرب المثلث ولا أقامر ولا أرى وان فعلت فأمرأتى متى بثلاث طلاقات فان فعل واحداً من هذه الاشياء طلقت امرأته

برضاها فعتقت بالاداء أو أعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة ووقوع الفرقة منها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس الا اذا أبطلت الخيار بلسانها أو دلالة أو غما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة فى خيار العتق لا تكون طلاقاً وفى خيار الخيرة تكون طلاقاً وأما الخيار لعدم الكفاءة فإذا زوجت المرأة نفسها غير كف كان للاولياء من العصبه حق الفسخ وهذا التفسير لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء النكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتوارث وخيار الولي لا يبطل بسكوته ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسخاً لا ملاقاً حتى لو كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة وان أجاز الولي بطل حقه وكذا اذا أخذ مهرها وان زوجها الولي غير كف ثم وقعت الفرقة بينهما كما رها زوجت نفسها بن هذا الزوج بغير ولى كان للولى ان يفرق بينهما ولو زوجها الولي غير كف فطلقاتها الزوج طلاقاً رجعيها راجعاً لم يكن لهذا الولي ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقاً بآنية ثم تزوجها بغير اذن ولى كان للولى ان يفرق بينهما ورضا الولي بالعقد الاول يكون رضا بالعقد الثانى ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولي والى من دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

نكاحاً كرها زوجت نفسها بن هذا الزوج بغير ولى كان للولى ان يفرق بينهما ولو زوجها الولي غير كف فطلقاتها الزوج طلاقاً رجعيها راجعاً لم يكن لهذا الولي ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقاً بآنية ثم تزوجها بغير اذن ولى كان للولى ان يفرق بينهما ورضا الولي بالعقد الاول يكون رضا بالعقد الثانى ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولي والى من دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير



رأت الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا أصهت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقيل له أسمع لهذا قال نعم لانهم ألأخبرت انهم رأوا الدم في الليل واخترت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها وروى عنه انه لو قالت عند الشهود وعند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت فقالت بلغت أمس واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم أعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي قبل قولها ولو بلغت فقالت (٤١٦) الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع عن الناس فبعثت

الجارية لتأني بشهود تشهدهم بطل خيارها الا ان يكون على الفور وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا قالت ذلك لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن وأما اذا ثبت لها خيار البلوغ والشفعة فتقول طلبت الحقين ثم تقسم وتبدأ في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتسكى صراخا فيكون البكاه هذه الصفة رد النكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاه هذه الصفة ردا للنكاح

#### \* (باب الرضاع) \*

الرضاع في اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والمصيرية كما ان الحرمة بالنسب اذا ثبتت في الامهات والبنات تنعدي الى الجدات والنوافل فكذا اذا ثبتت بالرضاع تنعدي الى أصول المرضعة وفروعها واخوتها وأخواتها وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الام تثبت في جانب الاب وهو الفعل الذي ينزل لبنها بوطئه وقال الشافعي رحمه الله تعالى الحرمة

اكر وهي وهميشه وهر كاه وهر زمان وهر بار فالاول بمعنى قوله ان فلا يحنث الامرة والثاني بمعنى متى فلا يحنث الامرة والثالث كالثاني ومعناه ما واحد وفي الرابع والخامس يحنث مرة لانه بمعنى كل وهو الصحيح والسادس بمعنى كلما فحنث كل مرة كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان \* اما الفظة كما بان قال امرأته طالق ثلاثا كما ينكر ميكنه فان لم يتعارفوا التعليق بقوله كك يقع للحال لانه تحديق وان لم يتعارفوا التعليق الاب لا تطلق ما لم يوجد الشرط وان تعارفوا التعليق بهذا وبصر يريح الشرط ذكر النضلي في فتاواه أنه يقع الطلاق للحال وبعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط \* وزوال الملك بعد اليقين بان طلقها واحدة أو اثنتين لا يبطلها فان وجد الشرط في الملك انحللت اليقين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأته وقع الطلاق ولم يبق اليقين وان وجد في غير الملك انحللت اليقين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار تحلل اليقين ولم يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقتها واحدة أو اثنتين قبل دخول الدار فتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار طلقت ثلاثا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في البدائع \* بتحيز الطلقات الثلاث يبطل تعليق الثلاث ومادونها فلو علمت الثلاث أو مادونها ثم تحيز الثلاث قبل وجود الشرط ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء أصلا كذا في شرح النقاية للبرجندي \* وكما يبطل التعليق بتحيز الثلاث يبطل بلقاءه بدار الحرب عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى خلافا لها ما حتى لو دخلت الدار بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لها وما وفائدة الخلاف فيما اذا جاءها تأبى باسمها فتزوجها ثانيا لا ينقص من عددا لطلاق شيء عنده وينتقص عندهما كذا في فتح القدير

(الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلمة) لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وله أربع نسوة فدخلها أربع مرات ولم يعن واحدة منهن بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء ففرقها عليهن وان شاء جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كنت فلا فانت طالق فاليمين الثانية تصير معلقة بالدخول فاذا دخلت الدار انقضت اليقين الثانية فاذا كانت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق \* اذا قال الرجل لرجلين كلماءا كنت عندكما طامعا فامرأته طالق وتعدى عندهما اليوم وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثا لانه لما تعدى عند الاول وكل ثلاث لقمات أو أكثر كانه كل عنده ثلاث مرات واذا تعدى عند الآخر فكأنه كل عنده أيضا ثلاث مرات فقد وجد الاكل عندهما ثلاث مرات والا كل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لاحدهما كلما أكلت عندك ثم أكلت عندهما فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا \* ولو قال لامرأته وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما ودخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلاقكما فواحدة منكما طالق أو قال فاحدا كطالقي وكررتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فحينئذ يصير كالفا

لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل فعندنا الفعل أبو الرضيع وأم الفعل جدته واخواته بطلاقهما عماته وأولاد الفعل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا الفاعل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبلى منهن فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لابل وان كان أحدهما يتنا لا يجوز النكاح بينهما ولو كانا اثنين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل كما لا يجوز الجمع بين الاثنين من النسب قبل الرضاع وكثير من سواه

عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بمداون خمس رضعات في خمسة أوقات يكتفي الصغير بكل واحدة منهن وقال أصحاب الظواهر لا بد من ثلاث رضعات وكما يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والنحو ولا يحصل بالانقطاع في الأذن والاحليل والجائفة والآمة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى يحصل بالاحقاق ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ثلاثين شهرا إذا الرضع في هذه المدة تثبت الحرمة فطم على رأس (٤١٧) الحولين أو لم يقطع ولو ارتضع بعد حولين

بطلاقهما فيحيث في الميمن الاولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منه كما في طالق كلما حلفت بطلاق  
واحدة منك فواحدة منه كما طالق تقع واحدة واليه البيان \* ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك  
فواحدة منه كما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق وقع التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما  
على واحدة وان شاء عليهما \* ولو قال لهما وقد دخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلاقكما فانتما  
طالقان قاله ثلاث مرات انعقدت الاولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انعقدت  
في حق المدخولة ولا تنحل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلاقهما فلو تزوج غير المدخولة  
وقال لهما ان دخلت الدار فانت طالقتي الثانية والاولى ويقع على كل واحدة تطليقتان لان بعض الشرط  
كان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والاولى ان تمام الشرط فبين كل واحد مدة ثلاث ولولم  
يتزوج غير المدخولة ولكن قال لهما ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالقتي صحبت الميمن وانحلت الاولى  
والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت بثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغاي حقها وتدخل الميمن  
الاولى والثانية الى اجزء الا ان الميمن منعقدة بكلمة كلما فلا يظهر اثر الانحلال فبقينا فاذا تزوجها بعد  
ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها تطليقتان \* ولو قال للمدخولة اذ تزوجتك فانت طالقتي لا يصح لانها مائة الا  
اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزوج آخر فانت طالقتي فحينئذ تصح الميمن لانه اضافة الى الملك كذا  
في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالباقي طوالت ثم قال  
للاثنية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثا ثلاثا والثانية ثنتين والاولى واحدة لان الكلام  
الثاني مراحلا بطلاق الاولى وبالكلام الثالث صار حلا بطلاق الاولى والثانية ولو كان مكان كلما اذا  
طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة تطليقتين والاولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العتاسي \* ولو قال  
كل امرأتين نسائي تدخل الدار فهي طالقتي فلا تطلق فلا تطلق للدخول ودخلت الدار وهي في العدة طلقت  
أخرى هكذا ذكر في المنتقى قال أبو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة \* في النوازل قال نصير  
سألت حسنة بن زياد عن رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت \* فانت طالقتي كلما دخلت هذه  
الدار دخلت فانت طالقتي فدخل الدار دخلت قال تطلق ثلاثا كذا في التتارخانية \* ولو قال لامرأتين  
كلما تزوجتك فانتما طالقان فتزوج احدهما امرأة والاخرى امرأتين طلقتهما واحدة الا اذا تزوج الاولى  
مرة أخرى طلقتهما أخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج ثلاثا طلقن لانه وجد في كل  
واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما كنت عندكما فانه طالقتي فكل عند كل واحدة  
ثلاث لقمات طلقت ثلاثا كذا في العتاسي \* ولو قال كل امرأتين وكلما تزوجت امرأتين الى ثلاثين سنة  
فهي طالقتي ان دخلت الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة أخرى ثم طلقها جازما ثم تزوجها ثانيا ثم  
دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثا واحدة بالايقاع وثنان بالحلف ولو كان حين طلقهما لم يتزوجهما  
حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقت كل واحدة واحدة بالحلف كذا في المحيط \* واذا قال كلما دخلت هذه  
الدار وكلت فلانا أو فكلمت فلانا فامرأتين نسائي طالقتي فدخل الدار دخلت وكلت فلانا مرة واحدة لم  
تطلق الامرأة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان كلت فلانا فانت طالقتي فدخل الدار ثلاثا وكلت فلانا  
مرة طلقت ثلاثا ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالقتي فتزوجها ثلاث مرات ثم دخل الدار

كانت بين رجلين خفام ولدوا وادعياهما لكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرها كثيرة اذا رضع الصبيان من لبن بهيمة لا تثبت به حرمة الرضاع بينهما - ما واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبي من لبن طبع الطعام بان طبع لبنها ارزا لا تثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا كان اللبن غالبا ومغلوبا وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا تثبت الحرمة به في قولهم (٤١٨) قبل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر ثبت

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالمو خلط لبن الأدي بلبن الشاة ولبن الأدي غالب تثبت الحرمة وكذا لو ثرث خبرا في لبنها وتشرب اللبن ان كان يوجده من طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فان حصى حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة باللبن وسقى صبي من لبنها تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوبا لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوبا باللبن تثبت الحرمة ثم فسره محمد رحمه الله تعالى فقال ان لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

مرة تقع طلقه واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلق أخرى ولو دخلها ثلاثا طلق ثلاثا ونظيره لو قال لامرأته كذا كذا طلقك طلقك طلقك فالتحريم لا يقع الا واحدة ولو قال كل جورة أخرى طلقك أخرى ولو قال كل جورة ثالثة طلقك ثلاثا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* قال ابن سماعة سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كذا دخلت هذه الدار فكلما كملت فلانا فانت طالق قال فهذا علم ما يكون الفاء جزءا فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلات ثم كملت فلانا مرة طلقك ثلاثا ولو دخلت الدار دخلت ثم كملت فلانا ثلاث مرات طلقك ثلاثا كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ولو قال كذا دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كمل مرارا يحنث في الايمان كلها ولو قال كذا تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فترزوجهما او دخلت مرة طلقك ثلاثا كذا في البحر الرائق \* رجل قال كل امرأة تزوجهما أبدا في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة من تلك القرية فترزوجهما لا تطلق وكذا لو لم يخرجهما من تلك القرية وترزوجهما في غير تلك القرية لا يحنث ولو قال كل امرأة تزوجهما من قرية كذا فترزوجهما من تلك القرية حنث حيثما تزوجهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة لي تكون بخاري فهي طالق ثلاثا الصحيح انه يراد به طلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو معها فانه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة \* رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة تزوجهما لي ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فترزوجهما وطلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجهما في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلقك القديعة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي أوقع عليها بالتخيير فطلق ثلاثا وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما أوقع عليها بالتخيير فتنفذ طليقتين ولو أن الزوج حين طلقهما أول مرة لم تزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقك القديعة واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين الكون فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط \* ولو قال كل امرأة تزوجهما فهي طالق وفلانة لامرأة أو كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقك فلانة للحال ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجهما بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلقك أخرى كذا في الظهيرية \* ولو قال كل امرأة تزوجهما أبدا وقال اني ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلانا فترزوجهما أو قبل الكلام وترزوجهما أو بعده طلقك كل امرأة تزوجهما في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امرأة تزوجهما فهي طالق ثلاثا ان كملت فلانا فترزوجهما أو قبل الكلام وترزوجهما أو بعده طلقك التي تزوجهما قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجهما بعد الكلام ولو قال ان كملت فلانا فكل امرأة تزوجهما فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجهما قبل الكلام كانت اليمين مطلقة أو موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجهما قبل الكلام صحمت بيمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة تزوجهما ان دخلت الدار فهي طالق فقدم المؤخر في تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلق ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجهما فهي طالق ولو قال كل امرأة أمليكها فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لمن سمي لك وان عني الاستقبال صدق في التغايط فطلق من

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالمو خلط لبن الأدي بلبن الشاة ولبن الأدي غالب تثبت الحرمة وكذا لو ثرث خبرا في لبنها وتشرب اللبن ان كان يوجده من طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فان حصى حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة باللبن وسقى صبي من لبنها تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوبا لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوبا باللبن تثبت الحرمة ثم فسره محمد رحمه الله تعالى فقال ان لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

اللبن في دواء أو خلط باللبن لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فأوجر صبيها قال أبو يوسف كانت رحمه الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من أكرهما فان استويا يكون منهما الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها وزوجهما وتزوجت بزوجهما آخر فبطلت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الاول ما لم تلحقه من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول



اللين من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني ونية طلع حكم الاول وفي رواية اذا خبلت من الثاني نية طلع حكم الاول وقال محمد رحمه الله تعالى  
الرضاع منهم حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت المرات من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بآخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت  
الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن الاول كان منه رجل تزوج امرأته ولم يلد منه قط ثم نزل اهلان فارضعت  
صبيبا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة (٤١٩) \* رجل زنى بامرأة فولدت منه

وأرضعت بهذا اللبن صغيرة  
لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد  
من آباءه وأولاده نكاح  
هذه الصبية وذكر في  
الدعوى رجل قال لمولود  
هذا ابني من الزنا ثم اشترا مع  
أمة عتق المولود ولا تصير  
الجارية أم ولده رجل  
تزوج امرأة فولدت منه  
ولدا فارضعت ولدها ثم يس  
لبنها ثم دلها لبن بعد ذلك  
فارضعت صبيبا كان لهذا  
الصبي ان يتزوج اولاد هذا  
الرجل من غير المرضعة  
\* الرضاع الطارئ على النكاح  
بمنزلة السابق بيانه اذا تزوج  
صبية فطلقها ثم تزوج  
امرأة له اللبن فارضعت تلك  
الصبية حرمت الكبيرة على  
زوجها لانها صارت من  
أهله ونسائه وكذلك تزوج  
رضيعة فارضعت أمه أو  
أختها أو ابنته حرمت  
الرضيعة على زوجها وكذا  
لوزوج رضعتين فارضعتها  
امرأة واحدة معاً أو واحدة  
بعد واحدة بطل نكاحهما  
لانه صار جامعاً بين الاختين  
ولكل واحد منهما نصف  
الصداق يرجع الزوج بذلك  
على المرضعة ان تعدت  
الفساد عندنا والتمدان

كانت في ملكه باعتباره اثاراً ظاهره ومن سبيلك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اللين بالعتق  
والطلاق \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة تزوجها تشرب النوى وتلبس  
فهي طالق أو قال كل امرأة تزوجها تلبس المعصر فهي طالق فهذا على أن تشرب النوى وتلبس  
المعصر بعد الزوج الآن تكون نية على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق \* ولو قال  
لامرأة كل امرأة تزوجها ما دامت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يبحث وهذا على غير تلك  
المرأة وكذا لو قال هذا امرأته ثم طلقها ما تنائم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشي في الفصل العشرين  
فيما يبطل من العقد بالشرط \* ولو قال كل امرأة تزوجها باسبغ فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق  
وان كان نواها عند اللين كما لو قال كل امرأة تزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اللين وان نواها  
رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها طليقة بائنة ثم دخلت  
الدار وهي في العدة طلقن جميعاً رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن  
يسئد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد منها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة لي طالق ان  
فعلت كذا أو ليست له امرأة قوي امرأة تزوجها بعد ذلك صحت كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا  
ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا يصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى  
بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشي \* روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالديه كل امرأة  
أتزوجها ما دامت حية فهي طالق فمات أحدهما بطلت اللين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي  
(١) \* ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال  
كل امرأة تصير حلالاً لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اللين بالنكاح \* رجل يهلم أنه كان حلف  
بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري أنه كان بالفاوق اللين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يبحث لانه شك في صحة  
اللين فلا يبحث بالشك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهي  
طالق فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لا امرأة كل امرأة  
أتزوجها قد بلغت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غيرها  
قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن  
يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الرائق \* اذا قال كل امرأة  
أتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحاً فاسداً ثم تزوجها نكاحاً صحيحاً طلقت كذا في الفتاوى الكبرى  
\* في الملقط ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبته (٢) لا يبحث اذا تزوج امرأة  
أخرى كذا في التاتارخانية \* اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي وأجاز بالفعل (٣) بان  
ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تقال العبارة اليه في المشتق ان تزوجت فلانة فهي طالق  
وان أمرت من يزوجهها فهي طالق فامر انساناً فزوجهما منه طلقت ولوزوجهما من غير ان يأمر أحداً  
لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلاً فقال زوجني فلانة وهي امرأة على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت  
(١) مطلب لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي الخ (٢) مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك  
فهي طالق الخ (٣) مطلب اذا علق الطلاق على الزوج فزوجه فضولي وأجاز بالفعل لا يبحث

ترضعها من غير حاجة لها الى الارضاع بأن كانت شبيبة ويقبل قولها انها لم تنعد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأة لا يرجع عليها والمجنونة  
نصف الفدان ان كان قبل الدخول وكذلك لو أخذ الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فارضعت فالنائمة بمنزلة المجنونة ولو أخذ رجل لبن الكبيرة  
فأوجر صبيتين بفهم الزوج لكل واحد منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعد الفساد وهو الصحيح ولوزوج ثلاث  
رضيعات فجاءت امرأة وأرضعتن على التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامعاً بين الاختين في نكاح وحبس

الثالثة امرأته لانها صارت أختا لاوليين بعد ما فسدت نكاح الاوليين فان أرضعت واحدة منهن أو لاثنتين معا حرمن جميعا لان الاخنية ثبتت دفعة واحدة ولو تزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بائنا جميعا ولا مهر ولا كبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفرقة جاءت من قبلها ولا صغيرة نصف المهر لانها بائنة بفعل الغير ثم يرجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها (٤٣٠) صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها أم امرأته وان كان

دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رضعات فأرضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة أو أرضعت واحدة ثم اثنتين معا حرمن جميعا أما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما صارتا أما وبثا وأما الباقيتان فلانهما صارتا أختين في نكاح واحد وان أرضعت اثنتين معاً الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته بعد ما بائنت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فأرضعت الكبيرة والصغيرة بائنت الكبيرة والصغيرة الاولى أما الكبيرة الاولى فلا تنها بارضاع الاولى صارت أم امرأته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح واحد وأما الكبيرة الثانية فلا تنها بارضاع الصغيرة الاولى صارت أم امرأة كانت له فبطل نكاحها والصغيرة الثالثة امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي

فلا تله أو امرأتها انسانا ان يزوج بينهما فهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجتك بالثمن فقبلت طلق هكذا في فتح القدير

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها) \* اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح فحو أن يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا أوفيتي وسواخص مصر أو قبيلة أو وقتاً ولم يخص واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انما قال مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ولا تصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا أو يضيفه الى ملك والاضافة الى سبب الملك كالزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاخنيمة ان دخلت الدار فأنت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي \* ولو قال كل امرأة أجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأة يهره أو بغير أمره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير \* التعليق بصريح الشرط وهو أن يذكّر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي أتزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية \* ثم الشرط ان كان متأخرا عن الجزاء فالعقوبة مخيرة وان لم يذكّر حرف الفاء اذ لم يخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لامرأته ان دخلت الدار تطلق بالادخول وان لم يذكّر حرف الفاء لم يخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدما على الجزاء فان كان الجزاء اسما فاعلم ان يتعلق بالشرط اذ كان الجزاء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال غيبته به التعليق فيثبت دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلا ما فعل مستقبل أو فعل ماض فلجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويتبنى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فانها تطلق للحال وان قال غيبته لا يدين أصلا كذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يستلزم الزوج كيف نويت ان قال باضه ما حرف الفاء لا يصح نيته أصلا وان كان بالتقديم والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار فأنت طالق تطلق للحال وان عفى التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق وان دخلت الدار فأنت طالق للحال وان عفى التعليق لا يدين أصلا لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكّر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخوله الدار وحكي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكّر الحال كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ان ولم يرد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو قال والا أو قال ان كان أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت طالق دخلت تخبر لعدم التعليق ولو قال أنت طالق أن دخلت بفتح الهمزة وقع في الحال وهو

بائنة منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيرها فلا تحرم \* رجل زوج ام ولد من عبد صغيرة فأرضعته من لبن السبد حرمت المرضعة على مولاهما وعلى زوجها الصغيرة أما على المولى فلا تنها صارت منه كوجه ابنة فقهرم على المولى وقهرم على الزوج الصغيرة لانها صارت موطوعة لابولائها أمه \* رجل وطئ امرأة نكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوعة بائنة الصبية لانها صارت أخت الموطوعة والموطوعة في عتقه فيبطل نكاح الصبية \* رجل تزوج صبية ثم عتقها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

لا تحرم الصبيغة على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصير جاهبا بين الاختين \* رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما ابن من رجل واحد فأرضعت احدى المرأتين رضيعه وأرضعت المرأة الأخرى الرضيعه الثانية بآت الرضيعتان عن زوجها لانهم ما صارنا الاختين تحت رجل واحد ففسد نكاحهما ولا ضمان على المرضعتين وان تعدنا الفساد لان الفساد لا نكاح الاخيه والاخيه حصلت بفعلهما مجتمعه فلم يكن الفساد حاصل بفعل احدهما خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال (٤٢١) لامرأتين لفي مرض موته ان دخلتما

كألوقامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي رحمه الله تعالى بفرق بينهما بشهادة الأربع وكلا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح وان أراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح انها أرضعتهما كاذبة فسمعت من تكذيبها كالأشهاد بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يبعها المقام مع الزوج لان هذه مشادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها اذا أقر الرجل







الجماع لانفقة لها وان أعنى عليها انعمه كثيرا فهو بمنزلة المرض \* وان بنى بها في منزله اثم مرضت مرضا لا يحقل الجماع وذهبت الى منزل الزوج وهي مريضة على حالها ما كان له الخيار ان شاء أمسكها وعليه النفقة وان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجماع اذا كان يتمكن الزوج من الانتفاع بهامع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لانفقة لها \* ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى (٤٣٥) دارا بها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى منزل الزوج بمحفة أو

نحوها فلم تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كانا صغيرين لا يطبقان الجماع لانفقة لها وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأته ولده ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا أسروا النفقة الواجبة لما كوله والملبوس والسكنى أما المالك كوله فالدقيق والماء والحطب والملح والدهن فان قالت لا أطبخ ولا أخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان ياتهما بطعام مهيا أو ياتهما بعين يكفيهما عمل الطبخ والخبز وافرقت بين المرأة وخادمها اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا تجبر عليها النفقة على زوج المرأة لان نفقة الخادم مقابلة بالخدمة فاذا لم يخدم لا تجب وأما نفقة المرأة فمقابلته بالاحتباس وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا امتنعت المرأة

وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فتبين ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا قال كملولدت ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطليقتان باليمينين كذا في المحيط \* ولو علق طلاقها بحملها لم تطلق حتى نال ذلك من سنتين من وقت اليمين ويندب أن يستبرئها قبل أن يطأها لتصور حدوثه كذا في النهر الفائق \* ولو قال ان لم تكن في حامل فانت طالق ثلاثا فانت طالق ثلاثا من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لاكثر من سنتين بيوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي أن يقربها حتى تضع كذا في فتاوى فاضيل \* ولو قال لامرأة ان خطبتك أو تزوجتك فانت طالق فخطبها أو لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فأجازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب الايمان \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأة ان لا يعلكها ما ان خطبتك أو تزوجتك كما في تمام القان فخطبها ثم تزوجها لم تطلقا ولو تزوجها من غير خطبة في عقدة أو عقدتين طلقتا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم تزوجها لم تطلقا ولو خطبها ثم تزوجها لم تطلقا كذا في المحيط \* فان عقد عينا بالفارسية بان قال اكر فلانة راجعواهم أو قال هرزني را كه بخواههم ففي كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا تنعقد اليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج تنعقد اليمين اذا كان مراده هذا وقع الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخواههم نفسهم يقولهم نكحت أو تزوجت فتنعقد اليمين ولا يجنب بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل عارفا بحقيقة هذا اللفظ فانهما للخطبة فقال غيب بها الخطبة لا يصدق قضاء ويصدق ديانته كذا في الذخيرة \* ولو قال اكر فلانة راجعوا هندی كنم فعلى الخطبة ولو قال اكرزن كنم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اكرزن ارم اختلاف المشايخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال اكر دختر فلان مراده هو وطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر ورايزني دهندين أو قال داده شود والمسئلة بها الخيارات ان لا تطلق أيضا \* وفي فتاوى التبيين اكر فلان كار كنم هرزني كه بخواههم خواستنا زمن بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق \* وفي الفتاوى المعري لو قال لنكوحته ان تزوجتك أو قال بالفارسية اكر ترايزني كنم فانت طالق فهذا ينصرف الى العدة ولا ينصرف الى الوطء وكذا لو قال بالفارسية اكر ترانكاح كنم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلقت أما اذا قال لنكوحته أو لامرأة لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانت طالق فينصرف الى الوطء حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان \* رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق تطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا في التجنب والمزيد \* ولو قال ان زنت بفلانة أو خاطبتها فقال ان زنت بك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فزني بها ثم تزوج بالمزينة لا تطلق كذا في الخلاصة \* ولو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه

٣ ان كانوا بطرف بنت فلان فلها الطلاق ٤ ان كانوا يعطوها بالزوجية ٥ ان كنت أتزوجك ٦ ان كنت أنتكحك

(٥٤ - فتاوى اول) عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان ياتهما بطعام مهيا اذا كانت المرأة من بنات الاشراف لا يتقدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز أما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتهما بطعام مهيا ولا تقدير في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفافته بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والأماكن ولا يجب لها قنديل الكفاية من الخبز فكذلك الادام لان الخبز لا يؤكل حادا الا ما دوما وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ان أهل ما يطعم

الرجل أهله الخبز والعم وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت وأدنى ما يطعم أهله الخبز واللبن أما الدهن فلا بد منه خصوصاً في ديار  
الحرم وهذا كله في عرفهم أما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال الشافعي رحمه الله  
تعالى النفقة مقدرة على الموسر مدان وعلى وسط الحال متدو نصف وعلى العسر مد واحد وهذا غير صحيح لأن الواجب الكفاية والكفاية  
تختلف باختلاف الأشخاص (٤٣٦) والاقوات وأما اللبس ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقدر الكسوة بدرعين

وخمارين وملففة في كل  
سنة واختلفاوت في تفسير  
الملففة قال بعضهم هي  
الملاءة التي تلبسها المرأة عند  
الخروج وقال بعضهم هي  
غطاء الليل يلبس في الليل  
وذكر درعين وخمارين  
أراد به صفيان وشويان  
فالصفي ما يكون رقيقاً يصلح  
في زمان الحر والشوي  
ما يكون ثخيناً يصلح لدفع  
البرد ولم يذكر السراويل  
في الصيف ولا بد منه في  
الشتاء وهذا في عرفهم أما  
في ديارنا يجب السراويل  
ومشاب آخر كالخبيبة والفراس  
الذي ينلم عليه واللعاف  
وما يدفع به أذى الحر والبرد في  
الشتاء والصيف درع خز  
وجبة خز وخمارا برسم  
ولم يذكر الخلف والمكعب  
في النفقة لأن ذلك إنما  
يحتاج إليه للخروج وليس  
على الزوج تهيئة أسباب  
خروج المرأة ثم النفقة  
إنما تجب على قدر يسار  
الرجل وعسره وقال  
بعض الناس يعتبر حال  
المرأة وقال الخصاف رحمه  
الله تعالى يعتبر حالهما  
وتفسير ذلك أن الرجل إذا  
كان من الأشراف أن يأكل

امرأة بغير أمره لا تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال لوالديه إن تزوجتما في امرأة فهي طالق فزوجه امرأة  
بأمره قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح  
وتطلق وهو الصحيح \* رجل قال إن تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس فلان بنت ثم ولدت له  
بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحسن في عيने وبشرط قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحدث بعد  
اليمين رجل قال إن تزوجت امرأة مدامت في الكوفة فهي طالق فقار الكوفة ثم عاد إليها فتزوج امرأة  
لا تطلق كذا في فتاوى قاضيان \* قال إن تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها امرأة فطلقت  
ثم إذا تزوجها أخرى لا يقع قال لأجنبية مدامت في نكاحي فكل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوجها  
فتزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال إن تزوجت مدامت في نكاحي فكل امرأة تزوجها والمسئلة بحالها يقع  
كذا في الوجيز للكردي \* رجل له مطلقة فقال إن تزوجتها فخلل الله علي حرام فطلق ولو قال  
لامرأة إن تزوجت عليك ما عشت فخلل الله علي حرام ثم قال إن تزوجت عليك فاطلاق علي واجب  
ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة باليمين الأولى وتقع أخرى على واحدة منهما باليمين الثانية بصرفها  
إلى أيتها شاء كذا في فتح القدير \* رجل قال إن تزوجت امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج في السنة  
الخامسة تطلق كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال إن تزوجت فانت طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف  
وقال لا يقع كذا في فتح القدير \* ولو قال إن تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فطلق امرأة ثم طلقا فأنام  
تزوج امرأة أخرى في عدتها لا تطلق \* ولو قال رجل إن تزوجت زينة بعد عمة فها طالق فتزوجها  
كذلك أو قال مع عمة فتزوجها معا أو قال على عمة فتزوج زينة بعد عمة فها طالق فتزوجها  
في هذه الوجوه ولو تزوجها معا على خلاف ما ذكرتم تطلقا ولو قال إن تزوجت زينة قبل عمة فها طالق  
فتزوج زينة طلق ولا يتوقف على تزوج عمة ولا تطلق عمة إذا نكحها ولو قال قبيل عمة فتسكن زينة  
لا تطلق ما لم تزوج عمة بعده على الفور لكن إن تزوج عمة بعده على الفور لا تطلق عمة وطالقت زينة  
رجل تزوج أمة غيره ثم قال لها إن مات مولدك فانت طالق فمات المولى والزوجة وارثه وقع الطلاق  
ولم تحل له حتى تسكن زوجا غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي \* وفي  
المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال إن تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ثم  
امرأة أخرى في عقد طلق واحدة من الآخرين والخيار إليه ولو تزوج امرأة أخرى في عقد طلق  
الأخيرة ولو قال إن تزوجت امرأة أخرى في عقد طلق واحدة من الآخرين فها طالق فماتت ثلثان منهن  
والبيان إليه كذا في محيط السرخسي \* رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن إن طلقته فالآخران  
طالقتان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الأولى واحدة طلق كل واحدة من  
الآخرين واحدة ولو لم يطلق الأولى لكن طلق الوسطى تقع على الأولى تطليقة وعلى الوسطى والأخيرة على  
كل واحدة منهما تطليقتان ولو طلق الأخيرة تقع على الأخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثلثان وعلى الأولى واحدة  
ولو كان له أربع نسوة فقال لواحدة منهن أن لم أبت عندك الليلة فالثلاث طالق ثم قال للثانية مثل  
ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الأولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل  
واحدة مما لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثلثين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الآخرين

الحواري والطير المشوى والباجات والمرأة نقيصة تأكل في أهلها خبرا لشعير يطعمها الزوج خبر البر وباجة أو باجتين على  
ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا مرف فيه ولو كانا عسرين كان عليه نفقة العسرين لا تعتبر فيه وإن كانت المرأة موسرة  
والزوج عسرا يطعمها خبر البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير إذن بغير حق فإن كانت لم  
تسلم نفسها لم تمت بنفسها لا استيفاء المهر إن كان المهر مؤجلا أو وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشئة وإن كانت سلمت نفسها ثم منعت



لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى تكون ناشئة ولو كان الزوج ساعدا معها في منزلها فاعتز زوجها من الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا منعت لبعوثها الى منزل أو يكثرى لها منزل لا تحبذ لا تكون ناشئة ولو كانت مقمية في منزلها ولم يمكنه من الوطء لا تكون ناشئة وان غصبها غاصب وهرب بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقة الماضي وكذا اذا حبست ظالما أو بحق ذكر في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن أبي (٤٣٧) حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي

[illegible]

الثقة والسكنى على الزوج الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى «منكوحه الرجل اذا تزوجت بزوجه ودخل بها الثاني ففعل القاضى بذلك وقرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقة ثلاثا وجبت عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد أما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا وأما على الاول لانها صارت ناشئة على الزوج الاول في النكاح فسقطت نفقة ما دامت تعتد من الثاني فإذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة وكذا المرأة (٤٣٨) اذا رتقت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها وجبت عليها العدة

\* وان قال لهما أن أكلتاهما هذا الرغيف فاتفقا طالقان لا يقع الطلاق ما لم تأكل جميعا فان أكلت احدهما أكثر من الاخرى طلقا لان الشرط أن كل واحدة منهما ما لم يبق من البعض مطلقا حتى لو أكلت احدهما ما مقدارا لا يطلق عليه اسم البعض بان أكلت كسرة خبز لا يقع عليه ما شئ هكذا في الذخيرة \* ولو قال ان دخلتاه هذه الدار وكلمتاه فلانا أو لبستاهما هذا الثوب أو ركبتهما هذه الدابة أو أكلتاهما هذا الطعام أو شربتهما هذا الشراب فمالم يوجدهما جميعا لا يقع الطلاق كذا في التتارخانية \* ولو قال ان دخلت هذه الدار وخرجت منها فانت طالق فملاها انسان وأدخلها مكرهة ثم خرجت ثم دخلت طلقت وكذلك لو قال لها ان توضأت وصليت فانت طالق فصلت وهي على وضوء ثم توضأت طلقت وكذلك القيام والقعود والصوم والافطار ونحو ذلك كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب عطف الشرط بعضها على بعض \* ولو قال لها ان غزلت ثوبا ونسجت ثوبا ونسجت ثوبا من غزل غيرها ثم غزلت ثوبا ولم تنسج لا تطلق ما لم تغزل وتنسج ذلك الغزل كذا في الذخيرة \* رجل قال ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فهي طالق تعلق الطلاق بالشرط الثاني ولغا الاول وكذلك لو قال انت طالق ان تزوجت لك فلان الثاني ولو وسط الجزاء فقال ان تزوجت لك فلان ان تزوجت لك فلان ان تزوجت لك فلان باليمين بالاول ولغا الثاني ولو قال ان تزوجت لك فلان ان تزوجت لك فلان ان تزوجت لك فلان باليمين بالثاني ولغا الاول وكذلك في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب الشرط اذا عترض على الشرط \* وأن كرر بحرف العطف فقال ان تزوجت وان تزوجت أو قال ان تزوجت فان تزوجت أو اذا تزوجت ومتى تزوجت لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجت وان تزوجت فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجت فان تزوجت طالق وان تزوجت طلقت بكل واحد من الزوجين كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق ان تزوجت فان تزوجت أو وسط الجزاء لم يقع حتى يتزوجها مرتين لان الفاء للتعقيب وذلك اغما يخفى في شئ فتعذر جعل الثاني اعادة للشرط الاول ولو قال أنت طالق ان تزوجت ثم تزوجت فهو على الزوج الاول ولو قال ان تزوجت ثم تزوجت فان تزوجت طالق انقضت على الاخير لان ثم لفصل فافصل الشرط الثاني عن الجزاء كذا في شرح الجامع الكبير للصبيري \* وان قال أنت طالق ان أكلت وان شربت أو قال ان أكلت فان شربت طالق وان شربت فامهما وجد نزول الجزاء ولا يبيح اليمين وكذا قوله أنت طالق في أكلك وفي شربك ولو قال ان أكلت فان شربت طالق وان شربت فان شربت تلك التطليقة قال الطليقة الواحدة تعلقت بكل واحد وان لم يقل تلك التطليقة فتطليقتان وان قال ان أكلت وان شربت فان شربت طالق لم يحث الابمهما ولو قال ان دخلت الدار فان طالق ان كملت فلا يعتبر الكلام بعد دخول الدار هكذا في العتاسية \* ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى أو وسط الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار فان طالق وان دخلت هذه الدار طلقت بدخول أي الدارين وبطلت اليمين وان أخر الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فان طالق لا تطلق حتى تدخل الدارين كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال لها ان كملت فلانا فان طالق وقال لها أيضا ان كملت انسا فان طالق فلكم فلا ناطقت تطليقتين وكذلك لو قال لامرأته اذا تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأه تزوجها

لا يكون لها النفقة وكذا اذا طاعت ابن الزوج أو قبلته أو فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة ولو كانت العدة من طلاق بائن أو ثلاث لا تسقط \* ذكرنا المأكل والركسوة أما السكنى فحقها في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي عن غيرها من معاشرة الزوج فان كان للرجل والد أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فالت صير في منزل على حدة كان لها ذلك لانها لا تأمن على متاعها وتستحي عن المعاشرة اذا كان البيت واحدا فان كانت دارا فبيوت وأعطى لها بيتا تغلق وتفتح لم يكن لها ان تطلب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من احماء الزوج يؤذيها فان لم يكن هناك أحد فشكت الى القاضي ان الزوج يؤذيها ويضرها وسأت مسكنا بين قوم صالحين يعرفون احسانه واسامته ان علم القاضي ان الامر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان لم

يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوم صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانها فان أخبروا ان الامر كما قالت المرأة زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها بتركها القاضي في تلك وان لم يكن في جيرانه من يثق به أمره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين واذا أراد الزوج ان يمنع أباها وأماها وأحد من أهلها عن الدخول عليها في منزله اختلفوا فيه قال بعضهم ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل

ويمنع من النظر من لا يكون محرماً ويمنع من الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزبارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن السكنى عند ما يهواه به أخذ مشايخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزبارة قال بعضهم لا يمنع من الزوج عن الزبارة في كل شهر وقال مشايخ بلح رحمه الله تعالى في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تخرج زبارة المحارم كالخاله والعمه والاخت فهو على هذه الأقاويل وان كان لها خادم يفرض عليه (٤٣٩) نفقة خادمها ولا تقرض لا كثر من خادم

واحد في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمه الله تعالى

وقال أبو يوسف رحمه الله

تعالى تقرض نفقة خادمين

قالوا إنما تقرض لها نفقة

الخادم إذا كانت المرأة من

بنات الأشراف ولم يأتها

الزوج بطعام مهيا وان

قال الزوج أنا لأخدمك أو

تخدمك بخلافه من حوارى

الصحيح ان الزوج لا يملك

إخراج خادم المرأة عن بيته

ونفقة الخادم أدنى الكفاية

لا تسلم نفقة المرأة وبفرض

لخادمها قيص وأزار كبراس

وكساء كالحص ما يكون

وخف لأنها تحتاج الى

الخروج لملابسها الخارجية

من الرسالة الى الابوين ونحو

ذلك ولا يفرض لخادمها

الخباز لان شعرها ليس

بعمرة ذي زوج محارمه

فطالب النفقة فان القاضي

يقضى لها بالنفقة في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى

وقال صاحبها رحمه الله

تعالى لا يقضى ويجب

على المعسر نفقة خادم المرأة

ولا تسحق المرأة نفقة

الخادم على زوجها اذ لم

يكن لها خادم في ظاهر الرواية

موسرا كان الزوج أو معسرا

فهى طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط \* ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المشى الى بيت الله ان كملت فلانا فالطلاق على الدخول والعقوى والمشى على الكلام كذا في التتارخانية \* وفي الفتاوى لو قال لامرأته ان تركنى أدخل دارك فلم اشتر لك حلياً فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحلي على الفور فبين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيه اختلاف والمختار أنه يبحث قال رضى الله عنه ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعث بقرتك فلم أقبله فانت طالق فباعته بالبقره فلم يقبله على الفور أفتوا على أنها لا تطلق وفي الزبادات رجل قال امرأتى طالق ان لم أخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فأخبر فلانا فلم يضربه بالخالف واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة \* قال لها أنت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل داراً في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يبحث قال لا خير امرأته ان لم تدخل بيتي كما كنت فأمرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على النور لان الحال أوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد ونقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الآخر مرة كما كان معتاداً يبحث كذا في خزائن المفتين \* اذا قال ان لم أدخل دارين اليوم فأمرأته طالق أو قال ان لم أضرب فلانا سوطين اليوم فأمرأته طالق فدخل احدى الدارين وضرب أحد السوطين ولم يضرب الاخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنث في يمينه لان شرط البر دخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففوات شرط البر ينعين الحنث وكذا اذا قال ان لم أكل فلانا وفلانا اليوم فعبدهم حر وكلم أحدهما دون الاخر حتى مضى اليوم حنث في يمينه فصار الاصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محالين ينظر فيه ما الى شرط البر وعند فوات شرط البر ينعين الحنث ولو قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فأمرأته طالق فدخل فلم يصادف في منزله ولم يلحقه الى أن أصبح قال كان عالماً بأنه غائب عن المنزل وقت الحلف يبحث في يمينه وان لم يكن عالماً بذلك وقت الحلف لا يبحث في يمينه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يبحث في يمينه هو أيضاً لما: كذا من المعنى فتأمل عند الفتوى \* وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ان دخلت هذا الدار ولم تعطني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت أعطته الثوب بعد ذلك أو لم تعطه ولو أعطته ثم دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجمع أمران دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت أحدهما أو بهلاك الثوب فاما اذا مات أحدهما أو هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الأمران فتطلق كذا في الذخيرة \* أراد أن يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت الجارية فتدخل غيرة من ذلك عليك فانت طالق فلا فاقا به ترى ودخلت عليها الغيرة فان دخلت غضب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء برمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة أو بلحاج أما اذا دخلت في قلبها ولم تسكاهما فلا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كملت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دخل الشرط فقال أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط

\* امرأته طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة المعروف شهر اشهرها قال مشايخنا رحمه الله تعالى ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترفاً يفرض عليه النفقة يوماً بالانه عسى لا يقدر على تجهيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهر اشهرها وان كان من الفقهاء يفرض سنة فسنة يتقرر الى ما كان أيسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالبه

نقطة ما مضى من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا تصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو بالقاضي فان كانت المرأة مستدانة قبل الفرض وانفق على نفسها الا ترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي أو صالحت زوجها من النفقة على شيء لم يحرم كل شهر فلم يتفق عليها حتى انفق من مال نفسه واستدانت بزوجها على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أو لم يأمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفها كان لها ان ترجع عن ذلك (٤٣٠) الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة لستة أشهر وأعطاهما فضاة

الكسوة وأسرفت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم يمض ستة أشهر وكذا لو لبست الكسوة لبساً غير معتاد فقهرت قبل مضي المدة ولو لبست لمسامعة اقتصرت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة قائمة الم لم تلبسها في تلك المدة يقضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان تلبس معها ثوباً آخر خففت المدة والكسوة قائمة لا يقضى بكسوة أخرى ما لم تخف تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت أو سرفت أو أكلت وأسرفت ولم يبق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة أخرى وان لم تسرف فلم يبق يقضى بنفقة أخرى ويقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال الرجل أنا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الآن تقيم المرأة الينسة وفي ثمن المبيع والقرض اذا دعى المدون انه معسر لا يقبل قوله قالوا

زوجة  
٢ ان لم تجيئ عندى الليلة

وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرأى فان أقامت المرأة الينسة انه موسر قضى عليه بنفقة لأمراهه الموسرين وان أقاما الينسة كانت الينسة بينة المرأة وان لم تكن لها بينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً وان أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدل ان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظ بلفظ الشهادة وبشرط العدول والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا معناه موسر أو بلفظ ذلك لا يقبل

القاضي ذلك ولو قضى القاضي على الزوج بنفقة المعسر ثم أيسر خاصته الى القاضي فرض القاضي عليه بنفقة الموسر لان النفقة تجب ساعة فساعة وهو تطهير المشرع في صوم الكفارة ثم أيسر كان عليه التكثير بالمال وكذا لو فرض القاضي عليه النفقة بالدرهم وهي لا تسكنها فان القاضي ينفق بالنفقة فعلا العام أو رخص فان القاضي يغير ذلك بالحكم ولو قالت المرأة انه يريد السفر خذني كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي (٤٣١) على اعطاء الكفيل كالا يجبر القاضي

على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب أن يغيب المديون قبل حلول الاجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وهكذا عن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات ثم عند أبي يوسف ومحمد رجها الله تعالى يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ان القاضي يسأل الزوج كم تغيب فان قال شهر يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال أغيب شهرين يأخذ كفيلا بنفقة وكذا السنة وأما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النفقة لو أخذ كفيلا كان حسنا وذكر في المتقن انه يأخذ كفيلا بالدين المؤجل اذا أراد المطلوب أن يسافر قبل حلول الاجل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان في من الاجل شيء قليل فأراد الغريم أن يسافر وسأل الطالب من القاضي أن يأخذ منه كفيلا أو يمنعه من السفر فان

لامرأته ان غت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو اضطجع على فراشه أو وضع جنبه أو أوكب يده على ثوب من ثيابها حنث لانه يعد نائما ولو اتسكا على وسادة لها أو جلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه أو أكثر جسده رجل كان مع نقره على سطح فأراد أن يذهب فأرادوا منه ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان ابنت الليثله أو كالت ههنا فأمر أنه طالق ويريد الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام أو أوكب في غير ذلك الموضع من السطح نطق امرأته قضاء ولا تطلق دينانه كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان \* رجل قال لامرأته ان لم ابنت معك الليثله مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان ابنت معك مع قبضى هذا فخارتني حرة فلبس الرجل قميصا وبات الا يحنثان لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبنت معه وهي لا بسة قبضها أو شرط البر في جانب الرجل أن يبنت معها وهو لا بسة قبضها وقد وجد \* رجل قال لامرأته ان لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان وان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عينه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال لها ان لم أجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك أن ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجامعها عليه ولو قال لها ان لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك أن يحملها في العاري ويدخل في السوق ويفعل ذلك الفعل \* واذا قال لامرأته ان ابنت الليثله الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال بالفارسية ٣ بكار من اندرو باقى المسئلة بجماله يجب أن تطلق كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها انك نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان غت مع هذه الجارية فانت طالق ثلاثا فقالت المرأة ان كان في عينك هذا معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج مع حق سوى ما نطق به لم تطلق والاطلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معى فانت طالق ثلاثا ثم أراد الحيلة قال محمد رحمه الله تعالى بطلقها بانه ثم تزوجها من ساعته في طرد الا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتى عندك البارحة فأمر أنه طالق ثم قال بعد ما سكت ولا غير هاتين ان كانت عندك امرأة أخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على أن الحالف متى ألحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده الشرط الفاسد يلتحق بالبياعات الثامنة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل السككات يمنع تعلق الجزاء بالاولى فلا يمنع الثاني اولى قال رضى الله تعالى عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب \* قال لها ان غسلت ثيابي فانت طالق فغسلت كده أو ذله لا تطلق كذا في التجسس \* قال لها ان لم تكوني غسلت هذا القصعة فانت طالق وكانت المرأة أمرت خادها بغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أنها تغسل بنفسها لا غيرها وقع الطلاق وان كان من عادة المرأة أنها

ترجى

٣ في حجرى

القاضي لا يجبره الى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله تعالى في الدين المؤجل فكان هذه ائضا عليه وان كف للزأمر رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة مالو أجرة كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى تكن اصاحب الدار ان يخرج منه من الدار اذا جازأرأس الشهر الثاني وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كف بنفقة كل شهر كان على الابد استمساها وكذا لو قال رجل لامرأته تزواجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلتك عن

زوجك نفقة سنة كان كفيلاً بنفقة السنة وكذا الوفاة كفلت لك بالنفقة أبداً أو ما عشت كان كفيلاً بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفل  
 انسان نفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها بابتائ أو رجعياً يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصته المرأة إلى القاضي في النفقة فقال أبو  
 الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاهم مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب أن يسترد منها ما أعطاهم من النفقة لأن إعطاء الاب بمنزلة إعطاء  
 الابن ولو جعل الابن النفقة ثم طلقها (٤٣٣) لم يكن له أن يسترد منها ما جعل إذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة

لا تغسل الا بخدمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادتها أن تغسل بنفسها أو بخادمها فالظاهر أنه  
 يقع الا إذا عني الزوج الامر للخدم بالغسل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان  
 غسلت امرأتني بغيره فهي طالق فغسلت لفاقة قالوا لا يكون حاشاً الا إذا نوى ذلك رجل قال لامرأته ان  
 اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهمها ليصب الماء في الخاوية هل يبحث في عينه قيل يتظر ان  
 كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يبحث وان لم يكن لا يبحث لان الماء متى كان في الكيزان  
 عند دفع الدرهم اليه يصير مشرباً ما دام لم يكن فيصير مستأجراً كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته  
 ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل  
 بي كذا وكذا حتى سمع أخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الاخ ولو قال لامرأته ان لم تسكتي فانت  
 طالق فقالت لا أسكت ثم سكنت لا يبحث الا ترى أنه لو قال لها ان سكنت فانت طالق فقالت اني أعجب  
 وهي ساكتة لا يبحث وقوله يا صبي ليس بشيء اذا تركت ذلك وكذا الوفاة لها وقد كلفت في انسان ان أعدت  
 على ذكر فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان أو قالت لما نيتني عن ذكر فلان لا أذكر  
 فلان لا يبحث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لما نيتني عن ذكر فلان أو ان نيتني عن ذكر  
 فلان فقد ذكرته يبحث ولو ذكر اسم فلان بالهجاء لا يبحث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في  
 اليمين في الكلام \* في الفتاوى سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة لزوجها لا طلاق لي بالكون معك  
 جائعة فقال لها ان كنت جائعة في بيتي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط  
 \* رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتني فانت طالق ثلاثاً ولم يرد بهذا الكلام الا يقع لا يقع  
 لانها ليست بامرأته مطلقاً كذا في التتارخانية \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها يا فارسية  
 ٢ ارجو قد رازن من باشي فانت طالق ثلاثاً فخالعها بهد ما طلع الفجر من الغد يتظر ان كان مراد الزوج من  
 كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء من الغد فاذا أخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلاثاً وان  
 لم تكن له نية اذا خالعه قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالعه قبل غروب الشمس  
 من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالعه قبل غروب الشمس ثم تزوجها في  
 اليوم الحاقى لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط \* رجل خلع امرأته فخالعها بهد ما طلع الفجر من الغد  
 وعلمه قبله الخبر وأجاز فان أجاز باللسان بأن قال أجزت حنت وان أجاز بالفعل ولم يقل بلسانه شيئاً ولكن  
 أخذ بديل الخلع وقم الطلاق ولم يبحث كذا في التبعينس والمزيد \* رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق  
 فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء وان عني طلاقاً بذلك القول دين فيما بينه وبين الله  
 تعالى كذا في فتاوى قاضيان في باب تعليق الطلاق \* رجل قال لامرأته ليلاً يا فارسية ٣ اكرت امشب  
 دارم بوسه طلاق فطلقها في الليل طلاقاً بابتائ فاضى الليل ثم تزوجها بنكاح جديد لم تطلق وكذا الوفاة  
 ٤ اكرت ارجوا من روز دارم فطلقها بابتائ في هذا اليوم كذا في التبعينس والمزيد \* رجل ذكر عنده فقيه من  
 فقهاء البلدة فقال ان كان هو فقيهاً فامرأتني طالق ان أراد به ما يسميه الناس فقيهاً في العرف أو لم يرد به شيئاً

فقرض وهو معسر فان  
 القاضي يأمرها بالاستدانة  
 ثم يرجع على الزوج إذا أسير  
 ولا يجبره في النفقة اذا علم  
 انه معسر وان لم يعلم القاضي  
 انه معسر وسألت المرأة حبسه  
 بالنفقة لا يجبره القاضي في  
 أول مرة ~~لكن~~ بأمره  
 بالاتفاق ويجبره انه يجبره  
 ان لم ينطق فان عادت المرأة  
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً  
 حبسه القاضي وكذا في دين  
 آخر غير النفقة واذا حبسه  
 القاضي شهرين أو ثلاثة  
 يسأل عنه وفي بعض  
 المواضع ذكر أربعة أشهر  
 والصحيح انه ليس بمقدر بل  
 هو مفقوض الى رأي القاضي  
 ان كان في أكبر أيتها لو كان  
 له مال يغبر ويؤدى الدين  
 يحل سبيله ولا يمنع الطالب  
 عن ملازمته بل للطالب ان  
 يدور معه أينما دار ولا يقعه  
 في مكان ولا يمنع عنه عن  
 التصرف وان كان غنياً  
 لا يخرج به حتى يؤدى الدين  
 والنفقة الا برضا الطالب  
 فان كان له مال حاضر أخذ  
 القاضي الدراهم والدنانير  
 من ماله ويؤدى منها النفقة  
 والدين لان صاحب الحق لو  
 ظفر بجنس حقه كان له أن

٢ ان كنت امرأتني غدا ٣ ان أمسكتك الليلة فانت طالق ثلاثاً ٤ ان أمسكتك غير اليوم

ياخذوكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجدنا ندمه في القياس ليس له ان يأخذ وفي الاستحسان له ان  
 يأخذ ولا يبيع القاضي عروضه في النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال صاحباه وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى للقاضي أن يبيع وإذا  
 فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر رفضت أمه رولم يوف حتى مات أحد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدانت بعد القرض بأمر  
 القاضي ثم مات أحد الزوجين قبل القبض لا يسقط المستدانة ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت أو صالحت

زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت أولم تستدتن كان لها ان ترجع على الزوج بمافرض لها القاضي مادام حيين وان مات أحدهما لم يكن له ان يرجع في تركه الميت وكما تسقط المفروضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام أبو علي النسفي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وذ كرشمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى زاد الخلف لسقوط النفقة (٤٣٣) المفروضة شيئا آخر فقال تسقط بموته وبموتها وتسقط اذا طلقها وأبأنها

ولو فرض القاضي للطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذ كرشمس الأئمة الحلو في اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدها قبل القبض \* القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا أو نفقي على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول الزوج ترجع ذلك علي \* امرأتها جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منسكوحة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير صرف

وقع الطلاق وان أراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روي عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أن رجلا سمع فقيرا فقال له الحسن وهل رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم أختنه فأمر أن يطاق فوق الختان عشرين فان نوى أول الوقت لا يحنث ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشهمي رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعني أقصاه كذا في الخلاصة \* رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم أختنه فأمر أنه طالق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشرين ينبغي أن يحنث وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثني عشرة سنة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيدها ولا يرجع الى بنته كذا في البرازية \* رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فأمر أنه طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخلف من السلطان بجناية جناها لم يحنث \* رجل اتهم بصبي فقبل له ان فلا ياقول رأيت بسرعه فقال ان رأيت أسرعه فأمر أنه طالق وقد رآه قد ساره في أمر آخر رجوب أن لا يحنث \* رجل قال ان كان في بيته نار فأمر أنه طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض حيرانه طلب منه النار ليستوقد منها ناراً تطلق وان كانت البين لاجل أنهم طلبوا الخبز أو نحوه أو لم يكن هذا السبب لا يحنث كذا في الخلاصة \* اتهم بصبي فقبل بالفارسية ٢ اكر من باوى ناحطاطي كتم فأمر أنه طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله طلق امرأته كذا في الفتاوى الكبرى \* ان اشترت أمة أو تزوجت عليك امرأته فانت طالق واحدة قالت لا أرضى بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء قال لها ان كان الله يعذب الموحدين فانت كذا قال لا يحنث ما لم يتبين قال الفقيه لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضى بالشك كذا في الحلو \* رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فأمر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثمان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عاد اليها قيل لا يحنث وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث وقيل يحنث والصحح أنه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع \* اذا قال لامرأته في حاله الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة معني وأراد بذلك تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يشترط الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم يخلف به قبل قوله كذا في المحيط \* سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتنلت وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد الامتنان لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا وينبغي أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتنان للامر السابق سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تأخذ مني فقال ان أخذت منك فانت

ترجمة  
٢ ابن فعلت معه عدم التحفظ

(٥٥ - فتاوى اول) ولا تقتر بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكسب عنع النفقة كالنور وغيره وما أخذ منها كفيلا لانها لو نظرت على مال الزوج بشيء من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا أو جهرا وان كره الزوج فكان أمر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا أنه يأخذ منها كفيلا أو يحلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضر فأقامت المرأة البيعة على النكاح لا يقبل القاضي بينتها قال الحاكم الشهمي رحمه الله وهذا قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد

رجه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي لا تقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وإنما تقبل عند زفر رجه الله تعالى قال وفرق أبو يوسف رجه الله تعالى بين ما إذا كان الغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن أن كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتها وإن لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الحلواني رجه الله تعالى قال مشايخنا رجههم الله تعالى كأنظن أن بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رجه الله تعالى وإنما (٤٣٤) عرفنا قول أبي يوسف رجه الله تعالى في هذه المسئلة كما هو قول زفر رجه الله تعالى

طالق فأخذوه وسكران لا يحنث في عينة لأن شرط الحنث بعد الإفاقة سكران قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال إن لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثاً ثم أفاق ولا يذكري شيئاً من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لأن الظاهر أن ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لامرأته إن دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فصارت الدار ميراثاً فدخلت إن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث وإن كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحنث أيضاً وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنازل فقال إن دخلت هذا البيت فأمرأته طالق فاليمين على دخول ذلك البيت هذا في العربية أما لو عقد اليمين بالفارسية وقال ١٢ كرمين بين خانة اندرايم فأمرأته طالق فاليمين على دخول المنزل فإن قال غنيت دخول ذلك البيت صدق ديانة لأقضاء فلما أشار إلى ذلك البيت فالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل قال لامرأته إن دخلت داراً أخرى فانت طالق فسكن أخوها داراً أخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم إن كانت عينة بغير الحقة من تلك الدار الأولى لا يحنث في عينة وإن كانت عينة لأجل الأخ حنث في عينة وإن لم تكن له ينة حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وإن دخلت المرأة الدار التي كانت لأخييه وقت اليمين إن كانت الدار في ملك الأخ إلا أنه لا يسكن فيها حنث في عينة وإن خرجت تلك الدار عن ملك الأخ بعد اليمين ببيع أو هبة أو غير ذلك لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ٣ أكرتو كرد آستانه فلان كرتي فانت طالق فقال غنيت به الدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته ٤ بجانة فلان اندرايم ترا طلاق ولم يقل أكرتو لا يحون تطلق في الحال \* رجل قال لامرأته إن دخلت الدار فنتسائي طوالت فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالساً في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة أنك لم تأخذ فلان مع امرأتك فخلف الرجل بطلاق امرأته أنه لم يأخذ فلان مع امرأته لا يحنث في عينة \* رجل قال لامرأته إذا رفعت من شعيري وبعثت به إلى الفساحي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربي بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدراً ركف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعير لها إلى الفساحي فإن كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في عينة لأن ذلك القدر في اليمين لا يراد عادة وإن كان يظن بذلك يحنث في عينة والعصم أنه لا يحنث إذا خلطته بشعيرها ثم بعثت به عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل اتهمته امرأته بالحرام فقال لامرأته أكرتياكسأل حرام كنتم فانت طالق فهذا على الجماع بما بينهما بداخل الفرجين وتعرف أنها ليست بمأوكة ولا زوجة له أو يشهد غيرها على ذلك أربعة نفر أو بقرمزة لأن هذا على الزنا ولا يثبت إلا به إذا كان بحمد عند الحالم أنه لم يفعل وليس لامرأته ينة حلقته عند الحالم فإن حلف وسعها المقام معه ولو قال لها ٦ أكرتوبا كسي

من الخصاص فقال تقبل بينة المرأة على قول أبي يوسف وزفر رجهما الله تعالى في قرص النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فإن الغائب إذا حضر لو أقر بالنكاح كان لها أن تأخذ النفقة المفروضة وإن أنكر النكاح كان القول قوله وعليه إعادة البينة على النكاح ويجوز أن تقبل البينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلاً بنقل عياله أو عبده إلى بلد فأقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد على العتق تقبل هذه البينة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فأقامت المرأة البينة على النكاح يقول لها القاضي إن كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب وإن كنت كاذبة لم أفرض لك فإن كانت صادقة تستحق النفقة والأفلا والقضاة في زماننا يقبلون البينة على النكاح لفرض

(ترجمة)  
٢ إن كنت أدخل هذه الدار ٣ إن حمت حول عتبة فلان ٤ إن تدخلت أو لم تدخل بيت فلان فانت طالق يحذف إذا في الشرط وهما أكرتو وجون بمعنى إن ولم في العربي ٥ إن فعلت الحرام إلى سنة ٦ إن فعلت حراماً مع أحد

النفقة لأنه مجتهد فيه وللناس حاجة وعلى قول من يقبل هذه البينة لا يحتاج المرأة إلى إقامة البينة إن الغائب لم يحلف لها النفقة وكلا لا يفرض القاضي على الغائب إذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يأمرها بالاستدانة وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى يقول أولاً يأمرها بالاستدانة ثم يرجع وعلى هذا لو كان للغائب ودعة في يد رجل من جنس النفقة أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعة أو الدين إن كان المدوع والمديون مقرراً بالودعة والنكاح والدين يأمرها بإداء النفقة نظراً للمرأة كالأول كان المال موضوعاً في يده بعد



ما يحلها بالله ما استوفيت النفقة وبأخذ منها كفسا في قولهم وان شاع منها ومعنى هذا الضمان أن يقول لها لا أصدقك ولكني أقربك فان كنت صادقة فلا شيء عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة أولى من الدين في البداءة لانفاق عليها وبعدم الأمر القاضي المودع أو المديون اذا قال المودع دفع المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا بينة ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة فأحضر صاحب الدين غريبا آخر للغائب أو مودعا للغائب لا بأمر القاضي المودع (٤٣٥) والمديون بقضاء الدين وان كان

مقرا بالمال والدين ولودفع المودع الوديعة الى امرأه صاحب الوديعة لاجل النفقة أو الى ولده أو الى والديه ان دفع بأمر القاضي لاضمان عليه وان دفع بغير أمر القاضي كان ضمنا كالمودع المودع بالوديعة دين صاحب الوديعة فانه يضمن ولو كان المودع أو المديون جاحدا للمال والتكاح فأقامت المرأة البينة على ما دعت لم تقبل بينتها أمافي المال فلا تنها تثبت مالا للغائب وانها ليست بخصم عنه وأما اذا أقامت البينة على التكاح فلا تنها تثبت التكاح على الغائب وليس عن الغائب خصم حاضر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الا آخر وهو قول صاحبه رجحهما الله تعالى ولو أن المرأة استندت على زوجها الغائب يعني اشترت طعاما بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الغائب ان استندت بغير أمر القاضي لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الا آخر وهو قول صاحبه

حرام كفي فانت طالق ثلاثا فأبأنها فجاءها في العدة طلق عندهما لانها ما يعتبران عموم اللفظ وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الغرض في قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت أحدا فانت طالق ثلاثا قبلته تطلق كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته ان حلت انت كذا بحرام منذ أتت امرأتى فانت طالق فقالت أخذني رجل فجاءني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحسن وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال ان اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعاتق أجنبية فأمنى واعتزل قالوا برحى أن لا يكون حائوا بعينه تكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلانا بي فأمرأته طالق لا يحسن في بعينه ما لم يدخل فلان بأمر الحالف ولو قال ان دخل فلان يتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير ذنبه بعلمه أو بغير علمه كان الخالف حائوا بعينه كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا قال ان ضربت فأمرأتى طالق فخرج من المضراط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فضرها فقالت سررتي لا تطلق لاننا علم أنها كاذبة ولو أعطاه ألف درهم فقالت لم يسرني فالقول قولها لانه يحتمل أنها طلبت ألفين فلا يسرها ألف كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب \* رجل قال لامرأته ان دخل قريبيك داري فانت طالق فدخل فيم اقرب المرأة والرجل قيل بأنه يحسن لان القرابة لا تتجزأ فيكون قريبي لكل واحد منهم ما قبل ينظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحسن وان كان دخوله لعمل يختص بها حنث \* امرأه حلت ثوبا من ثياب زوجها اقل لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لتردها فلقها زوجها وهي تأخذ من العيبة (١) لتردها على الزوج فأخذ الزوج من العيبة أو منها قبل أن تدفع اليه لا يحسن استحسننا وبه أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فخار بتي حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقالة برزت المرأة وحنث الزوج وان كانا عادين برز الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج وحالة التعود الامر على العكس وان كان الرجل فائما والمرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغي أن يحسن كل واحد منهما لان شرط البرق كل عين أن يكون فرج أحدهما أحسن وعند المعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحس كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع دبراً منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحسن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته اني له أوسع كفاً من طالق يقع على أعجفها وقال الشيخ الامام ظهير الدين بوقع على أوطأهما كذا في الخلاصة \* رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة ٢ من بار خدائى نوام فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن أفضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسي \* رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسى أفضل من رأسك فأمرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا ناما دعيا فأيهما

زوجة

(١) قوله من العيبة هي ما يجعل فيه الثياب كفي القاموس اه بحرأوى ٢ أنا سيدتك

وان استندت بأمر القاضي رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يباع على الغائب عروضة في النفقة واذا ثبت الرجل الى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو أعطاهادراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فأتى شيئا وقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك وكذا الزوج الا أن تقيم المرأة البينة انه بعث اليها هدية وان أقام جميعا البينة بينة الزوج



فقلت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك صحت البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو أبرأتها بعد مضي أشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كالوآجر داره كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فمضى بعض السنة أو بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت العدة باليهو صرح الصلح وان كانت بالحيفر لا يصح ولو صالحته المعتدة من سكاها على ذراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكني حق الله تعالى (٤٣٧) فلا يصح استا ط المرأة \* رجل

اتهم بامرأة فظهر بها حبل فزوجها أبو هانم وأبى الزوج أن ينفق عليها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أقر الزوج ان الحبل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان الحبل منه يجوز النكاح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجبر على نفقة في قولهم أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلهذا النكاح وأما على قوله مالانه لا يحل له وطؤها لم تضع حملها وهل يجب على الزوج غن ماء الاغتسال وماء الوضوء قال مشايخ بلح رحمهم الله تعالى يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب الصلاة \* امرأتهم مات ولم تترك مالا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كفنها على الزوج وعليه الفتوى فالاصل عنده ان كل من تجب عليه نفقة في حياته يجب عليه كفنه بعد وفاته ومحمد رحمه الله تعالى استثنى الزوج من هذه الجملة ومن لا يجب عليه نفقة في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم \* رجل

اتهم امرأتهم فرفع ذراهم فقال لها بالقارسية ٣ اكرز درم من تو برداری فانت طالق ثلاثا ثم انما وجدت دراهم زوجها في مندبل فرفعت وأعطت امرأتها وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم لتتظروا اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذا الدراهم شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة وردت على الزوج ان وردت بعد ما فارقه طلقت وان ردت قبل أن تفارقه لا تطلق وان أنكرت طلقت أيضا امرأتها فرفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخط اللحم الدرهم بدرهمه فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا فمضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك أن تأخذ المرأة كيس اللحم فتسليمه الى الزوج فيقذفه في يمينه كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لها ما فعلت بالدراهم قالت اشترت اللحم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيب أو سقط في البحر لا يحسن سرت من دراهم زوجها من كيسه فخلطتها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحدا واحدا فقد ردت بعينها كذا في الحساوي \* وضع دراهمه على يدي امرأتها فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالقارسية ٣ اكرز درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستهزاء فقالت المرأة هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لا يفي بقرابقع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لابنه ان سرت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من داره اب آجر وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يخل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقل له ان أباه يوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهما تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطى فلانا ليستري به شيئا المرأة ثم تذكر الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحسن وان كانت لا تشتري بنفسها لا يحسن رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخائف امر جاريته أن تعطى أهل تلك الدار كل ما يطلبون الخاء ان من تلك الدار فطلب شيئا فاعطت الجارية فعلم المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأتها الخائف للجارية اذهبي واجلي من دار المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار فعملت الجارية فلو ان علم بالدليل أنهم فعلت ذلك لاجل المولى لاطاعة لولاها لا يحسن وان علم أنهم فعلت ذلك لاطاعة لولاها لا يحسن الخائف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية ويقبل قولها أنهم فعلت ذلك لاطاعة لولاها لا يحسن المولى هكذا ذكر في الكتاب \* قال مولانا رضي الله عنه ويحتمل أن تكون صورة المسئلة ان اسأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فأبت ولم تعط فأخبر المولى بذلك ففكره فقالت امرأتها الخائف للجارية اذهبي من دار المولى أجود من ذلك واجلي الى تلك الدار المسئلة الى آخرها كذا في فتاوى قاضي خان \* قصار ذهب عن حانوته ثوب لغيره فاتهم القصار أجيرهم خلف الاجير

٣ ان رفعت من دراهمي ٣ ان كنت رفعت دراهم فانت طالق ثلاثا \* نعم (٥) مطلب مدح محمد لأبي يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف

قال لغرماء استد على امرأتها وأفق عليها كل شهر كذا فقال المأمورة نفقت وصحت نفقة المرأة لا يرجع المأمور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا أقرت المرأة ان المأمور أنفق عليها قبل قولها انها أخذت بقضاء القاضي أمافي الوجه الاول انما أخذت لتوجب على زوجها دين فلا يقبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير \* رجل قال لغيره أنفق على امرأتها وأفق على عيالي فأفق المأمور بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى للمأمور ان يرجع على امرأتها أنفق \* الهج من الاتفاق لا يوجب حق

الفراق وقال الشافعي رحمه الله تعالى لها أن تطلب من القاضي أن يفرق بينهما ويكون ذلك من حيا وعلى هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المجمل قبل الدخول فإن فرق القاضي بينهما وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضي في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حنفيا لا ينبغي أن يقضي بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهدا أو وقع اجتهداه على ذلك وإن قضي مخالفا رأيه من غير اجتهدا عن أبي حنيفة (٤٣٨) في نفاذ قضائه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وإن لم يقض القاضي ولكنه

أمر شفعوا بالقبض بينهما في هذه الحادثة إن لم يكن القاضي مأذونا بالاستخلاف أو كان مأذونا الآن القاضي أو المأمور أخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لأن قضاء القاضي فيما ارتشى باطل عند الكل وإن لم يأخذ شيئا ففرق المأمور بجازن طريقه وإن كان الزوج غائبا فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي وأقامت المرأة البينة على أن زوجها الغائب عجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فإن كان القاضي حنفيا فقد ذكرنا وإن كان شفعويا وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى جازن طريقه لأنه قضي في فصلين للفرق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز ولكن لو قضى بغيره قضاؤه في أظهر الروايتين بخلاف التفريق وقال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يصح هذا التفريق لأن القضاء على الغائب إنما يجوز عند

بالفارسية فقال ٢ اكر من ترازيان كرده ام فامرأى طالق ثلاثا وقد كان رفعه يحنت رجل حلقه اللصوص بثلاث تطليقات انه ليس معه دراهم غيرة الذي أخذوا منه خلف فان كان معه الاقل من ثلاثة دراهم لا يحنت وإن كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق وإن لم يعلم فان كانت اليمين بالله لا كفارة عليه لأنه ان علم فهو غوس وإن لم يعلم فهو لغو ولو حلف بالفارسية بقوله ٣ اكر با من دري هست فانت طالق ان كان معه درهم أو أكثر فالجواب فيه ما مر من التفصيل ولو قال ٤ اكر با من سيم است ان كان معه مال أو علموا بذلك أخذوا منه يحنت والا فلا يحنت سلمه اللصوص ثم حلقوه بالطلاق أن لا يخبر أحدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال لهم على الطريق ذئاب فهم القافلة فانصرفوا أن أراد بالذئاب نفوس اللصوص حنت وإن أراد حقيقة الذئاب لم يحنت ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلفوني أن لا أخبر باسمائهم وهم معي في السمكة ولو كتب يحنت فالحيلة في ذلك أن يكتب أسامي جيرانه فتعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت أو يقول لا أقول فيظهر ولا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل كان له ثوب فسرق منه سارق أو غصب منه غاصب ثم إن رب الثوب حلف وقال ان كان له ثوب وأشار إلى ذلك فامرأى طالق فالمسئلة على ثلاثة أوجه ان عرف أنه قائم تطلق امرأته وإن عرف أنه هالك لا وإن لم يعرف أحدا من تطلق أيضا لان القيام أصل كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال بالفارسية ٥ اكر كسي را نديد هم فامرأه كذا فاليمن على ما نوى فان نوى السقي لا يحنت بالاهداء وإن نوى الاهداء لا يحنت بالسقي وإن لم ينوشه فأن دفع أو سقى كان حاشا كذا في خزائن المشتمين في كتاب الايمان في اليمن على الشرب \* وفي الفتاوى رجل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربها أبدا فانت طالق ان كان يعزم أن لا يشربها لا يحنت وإن كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ثم قال إنما قتله لاني توهمت وقوع الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا صبي قال في صباه ان شربت سكرا فامرأته طالق وشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صهره وقال حرمت عليك بنتي بتلك اليمن فقال نعم حرمت فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في أنه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسألة البرسام أنه لا يقع لأنه بنى على غير الواقع كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتهميات للخروج فقال الزوج دعوها تخرج ولا تية له لم يكن اذنا ولو نوى الاذن يثبت بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي ولا تية له كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلق كذا في الخلاصة \* لو قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق ثم سمع سائلا يسأل فقال اعطى للسائل هذه الكسرة فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه لا يجوز وجهها من الدار لا تطلق بالخروج وإن كانت تقدر تطلق فان كان السائل حين أذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل إلى الطريق فخرجت اليه المرأة يحنت قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت تطلق لان هذا تهديلا اذن فان قامت على أسكنة

ترجمه  
٢ ان كنت خسرته ٣ ان كان معي درهم ٤ ان كان معي فضة ٥ ان أعطيت أحدا نبيذا

الشافعي رحمه الله تعالى وينفذ أحدهما الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ثابت المشهود به وهما الباب ثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال غادر وانح فمسي بصيرا الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان الشاهد مجازا في هذه الشهادة فإذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه \* رجل يسكن في أرض المملكة يريد به أرض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقدم معك في أرض المملكة ولا أكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانتم ذلك يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن

السكنى معه تصير ناشرة وقد ذكرنا قبل هذا أن الزوج إذا كان يسكن في أرض الغصب فامتنت منه لا تصير ناشرة ويكون لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لا شبهة فيه بخلاف أرض السلطان وماله \* (فصل في القسم) \* وما يجب على الزوج التسام العادل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البتونة عندها للعصبة والمؤنسة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب عمل القلب والجماع ينبت على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا قسمي (٤٣٩) فيما أملك وحرأ وعبد تحت امرأتان عليه

الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجا فان كان اعتمادا على البعض الداخلى أو عليها لا تطابق وان كان اعتمادا على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا قال لها ان خرجت من هذه الدار من غير اذننى فانت طالق فأذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق وتغير هذا ما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة هكذا ذكر في النوازل \* وفي بيان الاصل اذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن اذا وان خرجت به بعد ذلك طالق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي المتن اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الابا مري فالامر ان يسمعها الا مري بنفسه أو رسوله فان أشهد قوما على ذلك لم يكن أمرا فلو أن هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الامر بلغوها أن الزوج قد أمرها بالخروج ان لم يأمرهم أن يبلغوها فخرجت فهي طالق وان أمرهم أن يبلغوها فخرجت بعد ذلك لا تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها رضاه وارا دته حتى لو خرجت بعدما قال رضىت أردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بلا خلاف وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذننى فانت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فأذن لها فلم يخرج الى ذلك لكنها تنكس الدار فخرجت الى باب الدار وقع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط \* اذا حلف أن لا يخرج من المصر فان خرج فامرأته عانسة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي \* ولو أذن لها بالخروج الى بعض أهلها فأهلها أبواها فان لم يكونا في الأحياء فأهلها كل ذى رحم محرم منها فان كان لها أبوان لكل واحد منهم ما منزل على حدة بان تزوجت الام وتزوج الأب فالأهل منزل الأب كذا في الخلاصة \* قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لتركها الاضافة لها كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا أو تحيزا \* قال لها ان خرجت من الدار الا باذننى فانت طالق فوقع فيه اغرق أو حرق أو غلب فخرجت لا يحنث كذا في القنية في باب البين في الفعل ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذننى فانت طالق وقد كانت رهنه في محله أو آتاه فاستأذنت للخروج فقال لها اذهبي وارفعي الدراهم واقبضى الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مرارا لا تطابق كذا أنقى الامام النسفي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذننى أو قال الا برضاى أو قال الا بعلى أو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذننى فهما سواء لان كلمة الا لا تستثنى فالجواب فيها أن بالاذن مرة لا تنتهى الى غير ذلك حتى لو أذن لها بالخروج مرة ونخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذننى طلقت وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بمخافة فأنت طالق فخرجت بغير مخافة طلقت كذا في المحيط \* لو أذن لها مرة فقبل أن تخرج منها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحنث كذا في البدائع \* وإذا نوى في الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي \* والمحيلة في عدم الحنث أن يقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول أذنت لك كلما خرجت فحينئذ لا يحنث وكذا اذا قال كلما شئت الخروج فقد أذنت لك أو أذنت لك بالخروج أبدا أو أذنت لك الدهر كله فانها باعده ذلك منها عما عند محمد رحمه الله تعالى يصح نفيه كذا في السراج الوهاج \* وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى \* وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد

ولو أقام عند الحرة يوما ثم اعتقت الامة يتحول الى المعتقة ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازما ولو جعلت المراء زوجا جعله على أن يزيد لها في القسم يوما ففعل لم يجز ولها أن تسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئا من مهرها أو زاد لها الزوج في المهر أو جعل لها جعلا على أن يجعل يومها فلانة فهو باطل ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية بخلاف ذاقته الى القاضي أو جعده القاضي عقوبة لا يرتكبها المحظور وبأمره بالعادل ولو أقام عند إحدى امرأتيه شهرا قبل الخصومة أو

بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهم في المستقبل ومما مضى كان هدر او ليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طعنت في السن فاراد أن يستبدل بها شابة فطلبت القديعة أن يسكنها ويتزوج أخرى ويقيم عندها الجديدة أياما وعند الاولى يومًا فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأته خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا الآية واذا سافر مع إحدى امرأتيه بغير اقراع جاز عندنا والاقراع أفضل (٤٤٠) وقال الشافعي لا يجوز الا بالاقراع فلو أنه سافر مع إحدى امرأتيه فلما قدم طلبت التي لم

أذنت لا يكون اذا كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال أنت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو امرأ أو رضى أو أعلم فجوابها أن ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو أذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان أراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع \* ولو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا أن آذن لك فهذا او ما لوقال حتى آذن لك سواء حتى تنتهي اليمن بالاذن مرة كذا في المحيط \* ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته أن لا يخرج فقال للجارية اشترى بهذه الدراهم لحاف هذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذن فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أبيها فأذن لها فخرجت الى أخيها طلقت كذا في خزائن المفتين \* وفي المتن اذ قالت امرأته تزوجها اذن لي في الخروج الى بيت أبي فقال ان آذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في يمينه وهذا بخلاف ما لو استأذنت الغلام مولاه في تزوج أمة رجل فقال له المولى ان آذنت لك في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بعد ذلك قد آذنت في تزوج النساء أو قال آذنت لك في التزوج حنث في يمينه واذا قال لعبد ان اشترى هذا العبد باذن فامرأتى طالق ثم آذنت له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له آذنت لك في شراء البز فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى رجل قال امرأتى طالق ان دخلت هذه الدار الا أن يأمرني فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا أن يأمرني به فلان فلا بد من الامر في كل مرة ولو قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذن فانت طالق ثم قال لها طيبي فلان في جميع ما أمر ليه فامر ما فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل اذن لها في الخروج فأذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد آذنت لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمر ليه فلان فقد أمرتك ثم آذنت لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد آذنت لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط \* في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخانة \* قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من أمر لا بد منه فانت طالق فأرادت تدعى حقان قدرت على أن توكل يحنث لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنث حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فنهها أو لم يمنعها لم يحنث اتهم امرأته بجوارحه فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يدرك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجمار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانهم لم يخرجوا لامر باطل وان كانت نوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا يخرج من الدار الا باذن أو حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو حلف صاحب الدين مديونه أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانبت المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليمين ثم لا تعود لها وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين رجلا خرج مع المولى وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا باذنه وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا باذن

يسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عنده الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بهجمة الاماء فتظلمت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن يبيت معها أياما ويقطرها أحيانا وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يجعل لها يوما ولبسها وللزوج ثلاثة أيام وليا لهما ثم جمع فقال يؤمر الزوج أن يراعيها فيؤنسها بهجته أياما وأحيانا من غير أن يكون في ذلك شيء مؤقت وفي المتن اذ تزوج امرأته وله أمهات أولاد وسراى فقال كون عندهن وآتيها اذ بدالى لم يكن له ذلك ويقال كمن عندها في كل أربع من الايام يوما وليه وكن في الثلاث البواقي عند من شئت ولو كان عنده امرأتان وله أمهات أولاد وسراى أقام عند كل واحدة منهما يوما وليه ويقيم في يومين ولبنتين عندهن شامتين

السراى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليه ولم يكن عند السراى الا وقفة شبه المار وبكره للرجل فلان أن يطأ امرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمة أو أمتها رجل له امرأته وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمة نزلت وطلبت بتاعلي حدة ليس لها ذلك والله أعلم \* (فصل في نفقة العدة) \* المعتمدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا أو نكاحا مالا كانت أولم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المعتمدة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاملا فتسكون لها

النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والايلاء واللعان ورتة الزوج ومجامعة أمهاتها النفقة سواء والاصل فيها ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج مباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفرق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى \* ما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة وطاوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلفت بمال ولم تذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلفت على نفقة العدة والسكنى تسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلفت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بأن قالت اكرى بينا واعتدت فيه كان عليها ان تكبرى بينا وتعتد فيه وان طالقت المرأة وهي في بيت كراه كان الكراه على زوجها (٤٤١) مادامت في العدة وان أبرأته عن نفقة

العدة بعد الملمع لا يصح الإبراء \* المنكوحه اذا كانت أمسه قد بوأها المولى يتنا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان أخرجه المولى من بيته سقطت نفقتها فان أعادها الى بيته بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بوأها يتنا حال قيام النكاح فبوأها بعد الطلاق لان نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته ووجبت النفقة فارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها فان أسلمت عادت النفقة وان ارتدت ولحق بدار الحرب ثم عادت مسلمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة والمنكوحه اذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة وان طاوعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة وان طلقها وهي ناشرة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة

فلان مات فلان قبل الاذن بطلت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها وأخ لا تطلق وكذلك كل ذى رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع \* تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هنا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الاتقال أو السفر لا تطلق لان اليمين مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان تركت هذا العبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فغفلت عنه وخرج أو قامت تصلي فخرج فانهم لم تركه فلا تطلق كذا في التتارخانية \* رجل هو بغداد فقال لامرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فكنت ساعة لأنه بما كس في تلك الساعة مع المكاري في الكراه قالوا لا يحنث في عيونه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا لصلاة التطوع والاكل والشرب فليس بعذر فيكون حائنا كذا في الظهيرية قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فانت طالق ثلاثا فهو على الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم تقصد كذا في الفتاوى الكبرى \* قال محمد بن سلمة اذا ذهب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينوشأ أو نوى به الا تيان أو الخروج صحته نيته كذا في شرح الجامع الصغير فاضحان \* سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأته خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكثت هناك أياما قال لأفتي بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط \* ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا الا بالخروج الى الحلة والفتوى على أنه لا يحنث الا بالخروج الى الحلة فمحاو لو فارسي أو عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت دار الجار لا يحنث هو الاصح كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته ان ارتقت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميه على السلم ثم ذكرت فرجعت طالقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يحنث لان وضع القدم في الدار ماركاية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية \* ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حث رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحنث هو المختار

(٥٦ - فتاوى اول) فان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان تصير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت أظن اني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد ذرى ذلك لان هذا مما يشبهه فكان لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتنتقض عدتها بالاشهر \* أم الولد اذا اعتقت ووجبت لها العدة ليس لها النفقة واذا خرج أحد الزوجين الحريين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانتفاة المرأة \* رجل كف لامرأته عن زوجها نفقة كل شهر ابدان طاقها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح \* المعتدة اذا لم تخصص في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لان نفقة لها وكذا لو كان

القاضي فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وان لم يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس  
الائمة الحلواني رحمه الله تعالى سقط النفقة ولو كان الرجل غائبا فاستدتت المدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على  
الرجل في قول أي خيفة رحمه الله تعالى الآخر وقد ذكرناه في نفقة النكاح فكذلك في نفقة العدة واذا حبست المدة بمقتضى عليها  
سقط النفقة كالوجبة المنكوحة وكانت تحقق المدة نفقة العدة تستحق الكسوة واذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي  
صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة ثلاثة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم  
تكن مراقة كانت عدتها ثلاثة أشهر وان كانت مراقة لا تنقض عدتها بالاشهر لاحتمال انها حبست بالوطء فينفق عليها ما لم  
يظهر فراغ رجها فان حاضت استقبلت (٤٤٣) العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقض عدتها بالحيض المدة اذا

لانهم تصعد السطح كذا في التبنيس والمريد \* امرأة تخرج من دارها الى سطح جارها فغضب الرجل فقال  
ان خرجت من هذه الدار الى سطح دار الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحنث  
ولم تتقدم هذه المقدمة حنث لان الاقطاع كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة كانت تبكي في بيتها فقال  
زوجها الصهر ان لم تخرج ابتلك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت  
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احدث طلق اذا بكت لانه انما يمنعها عن  
البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فلا يحنث سكاها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* في التوازل سئل  
أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يجنب داره مخرجه مفضها الى  
الشارع وقد سد باب الخربة وأخذت خوذة الى داره فخرجها فخرجت المرأة من الخوذة هل يحنث قال ان  
كانت الخربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحنث كذا في التتارخانية \* قال لها ان خرجت من هذه الدار  
فانت طالق فدخلت كراما في الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان يفهم الكرم بذلك الدار لا يحنث وان كان  
لا يعد ولا يفهم حنث لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما يعد من الدار ويفهم بذلك كرها اذا  
لم يكن كبيرا أو لم يكن مفتحه الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة ذهبت الى منزل والدها في قرية  
أخرى فتبها زوجها وسألها العود الى منزله فابت خلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة  
فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان أكثر الليلة في تلك القرية يخالف عليه  
الحنث وان ذهبت قبل أن يضي أكثر الليلة يرجح أن لا يكون حاشا والصحيح انه لا يحنث اذا ذهبت معه  
قبل مضي الليلة امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فابت فقال الزوج ان لم  
تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده  
بجئت لا يعد ذلك خروجا معه حنث رجل قال لامرأته عند خروجه ان رجعت الى منزلي فانت طالق  
ثلاثا فجلس ولم يخرج زمانا ثم خرجت فخرجت فقال الزوج كمت نوبت القور قال بعضهم لا يصدق  
قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* دعا امرأته الى الوقاع فابت فقال متى  
يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل في هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى مضى الغد لا يحنث ولو قال  
لها في منزل والدها ان لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق ففعلها والوالد من الحضور طلق هو المختار كذا في البحر  
الرائق \* رجل بين يديه امرأة متعلقة فقيل له هذه المتلفة امرأتك ثم قيل له احلف بثلاث تطليقات ان لم  
تكن لك امرأته سوى هذه فحلف بثلاث تطليقات ان ليس له امرأته سوى هذه وكانت المرأة المتلفة أجنبية  
اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأته ببلع فذهبت المرأة بغير علمه الى ترمذ

لم تلزم بيت العدة بل تسكن  
زمانا وتخرج زمانا لا تستحق  
النفقة لانها ناشئة المدة  
اذا أبت أن تطبخ فهي  
كالمنكوحة ان كانت من  
بنات الاشراف أو بهاء علة  
لا تستطيع الطبخ والخبز كان  
على الزوج ان يأتي بطعام  
مهيأ أو يأتي بمن يطبخ ويخبز  
وان لم تكن من بنات  
الاشراف وليس بهاء علة  
فعلى الزوج ان يأتي بالدينق  
وتحوز ذلك المدة عن وفاة  
تكون نفقتها في مالها  
والمنكوحة نكاحا فاسدا  
اذا فرق القاضي بينهما بعد  
الدخول ووجب العدة ليس  
لها النفقة \* رجل تزوج  
منكوحة الغير ودخل بها  
فان كان لا يعلم انها منكوحة  
الغير كان عليها العدة ولا نفقة  
لها وان كان يعلم انها  
منكوحة الغير لا عدة عليها  
وفي النكاح بغيره ودادا  
دخل بها كان عليها العدة

على كل حال واذا دخل على معتدة لاجل الاطلاع هل يباح له ذلك فيه روايتان واذا دفع الرجل زكاة ماله الى  
معتدة أو شهد لها بشي لم يجز \* رجل طلق امرأته ثلاثا وكنتم فلما حاضت حبست في بيتها فقلت نعم أقر بالطلاق كان عليه النفقة ما لم  
تضع حملها والله أعلم \* (فصل في حقوق الزوجية) \* الزوج ان يمنع المرأة من الفزل وله أن يضربها على أربعة منها ترك الزينة  
اذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى  
ليس له أن يضربها على ترك الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير إذنه بعد اتياء المهر  
\* رجل له امرأة لا تصلى كان له أن يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهامهرها وحكى عن أبي حفص البخاري انه قال ان لقي الله وهو مهرها  
في عنقه أحب الى من أن يطلقها امرأة لا تصلى \* رجل يريد أن يطلق امرأته بغير ذنب ان أوفاه المهر ونفقة العدة توسع لذلك لانه تسريح



باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير إذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسال زوجها وهو عالم فاجبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير إذنه وان كان الزوج جاهلا وسال عالما عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير إذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسئلة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة وأرادت ان تخرج الى مجلس العلم لتتعلم مسائل الصلاة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير إذنه فان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان يأذن لها بالخروج فان لم يأذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير إذنه ما لم يقع لها نازلة امرأة لها ب زمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعه عن الخروج اليه وتعاهده كان لها ان تعصى زوجها وتطيع الوالد المؤمنا كان الوالد أو كافر لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير إذن الزوج بالأسباب

(٤٤٣)

معدودة منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج أن يأذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن ومنها الخروج الى زيارة الوالدين وتزيتهم وعبادتهم ما وزيارة المحارم المرأة اذا كانت قابلة فاستأذنت الزوج لرفع الولد وكذا اذا كانت تفصل الموق والى مجلس العلم واذا كان عليها حق أولها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا من بيته بغير إذنه ولا تصوم لغير فرض وليس عليها أن تعمل بيدها شيئا الزوج حاقضها من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك \* رجل له أم شاببة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن

ثم حلف ان كانت له امرأة بترمذ فهي طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أراد ان يتزوج امرأة فأتى أهل المرأة أن يزوجهامنه لما ان له امرأة أخرى فذهب الخاطب بامرأته الاولى الى المقبرة وأجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة ألى سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فسيبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجوا منه هذه المرأة صحت النكاح ولا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان لم تحبيني غدا أبكذ فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان قوى الوصول اليه لا يبحث وان قوى حملها أو لم ينوشيا يبحث كذا في التمر تاشي \* رجل قال لبلدونه امرأته طالق ان لم تقض ديني فقال المدون ناعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم وأراد جوابه فاليمين لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتي طالق فاقام المدعى البينة على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه سطل تقريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو عاين اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لها ان شمتني فانت طالق وان لعنتني فانت طالق فلعنته تقع تطليقة واحدة كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في التتارخانية \* ولو قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل يا حمار يا بله لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في الهبط \* ولو قال لها ان شمتني فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية \* قال لها ان شمتت أمي أو ذكرت بها بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لا بل أمك فان كان الحلف يبلغ أو يبلده يسمون السائل سلام عليك حيث أمافي بلاد ما وراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شتم ولا ذكرا بسوء لا يبحث جرى بينهم وبين امرأته تشاجر من قبل أخيه فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل الزوج عليها وهي تشاجر مع أخته وتسبها فسمع الزوج ان سبها وهي تراه طلقت لانها سببتا بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان شمتت أحدا فامرأته طالق فشممت ميتا طلقت امرأته رجل قال لامرأته ان قد ذنتك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان هذا في العرف يعد ذنبا للمرأة وان كان في الحقيقة

أن ينعها ما لم يثبت عندها انها تخرج للفساد فينذير رفع الامر الى القاضي فاذا أمره القاضي بالمنع كان له أن ينعها لانه قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأته لا زوج لا يصلى والمرأة تاتي ان تكون معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين حقوق الله تعالى من الزكاة والحج والشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للدين ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه \* رجل فاسق يتخذ السيافة لفساق كان المرأة ان تخبر وتطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والخبر انهم ماداموا مشغولين بالا كل يمتنعون عن الشرب يكن جاس عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ويؤجر عليه وانه أعلم \* (فصل في المرأة التي لا تدري انها منكوبة أو مطلقة) شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يثبت طفاها الا فتوى فان عرفوها القاضي بالعدالة فبقي بينهما وبين

زوجها ويقضى لها بنفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفها ما للقاضي بالعدالة يسأل عن حاله ما وينع  
 الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج أو فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكم كوحدة أو معتدة لكن يجعل معها امرأة  
 عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهود وفرض لها القاضي نفقة العدة فادعت الطلاق  
 أو لم تدع لانها لو تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فتسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فان طالت  
 المسئلة عن الشهود ووجد منها ما تنقضي به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوبة فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت  
 مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقن سقوط النفقة فان عدلت البيئة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لها ما أخذت وان ردت البيئة خلى  
 القاضي بينهما وبين زوجها وترد على (٤٤٤) الزوج ما أخذت من النفقة لانه ظهر انما أخذت النفقة وهي ناشئة وكذا لو قضى

القاضي بالطلاق ثم ظهر  
 ان الشهود كانوا عبيدا  
 ردت على الزوج ما أخذت  
 من النفقة وكذا لو  
 تزوج امرأه فطلبت النفقة  
 وفرض لها القاضي فأخذت  
 النفقة أشهر ثم شهد الشهود  
 انها أخنسه من الرضاع  
 وقرق القاضي بينهما رجع  
 الزوج عليها بما أخذت  
 من النفقة لانه ظهر انها  
 أخذت بغير حق هذا اذا  
 أخذت بعد فرض القاضي  
 فان أعطاه الزوج سعيها لم  
 يرجع الزوج عليها بشئ  
 ولو شهد الشهود عن أمة في  
 يد رجل انها حرة قبلت  
 البيئة لما قلنا في الطلاق  
 فان لم يعرفهم القاضي  
 بالعدالة يسأل عن حالهم  
 ويفرض النفقة في مدة  
 المسئلة عن الشهود ويجبره  
 على اعطاء النفقة ويضعها  
 على يدي امرأة عدلة وفي  
 فصل الطلاق ذكرنا

قد قالوا ما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان قد فتى فانت طالق فقالت لها يا ابن الرائية لا تبحث قال  
 الفقيه اسكن في زمانا يبحث كذا في التتارخانية \* قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت  
 طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة فتسكوا في معنى السفلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* وروى عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أن السفلة هو الذي لا يبالى بما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس  
 والمزيد \* قالت له يا كشيخان فقال الزوج ان أنا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو عصمة  
 الكشيخان من سمع أن أحدا من الرجال مديده إلى امرأته بسوء ولا يبالى بما لو ضربها فليس بكشيخان  
 امرأته فانت لزوجها يا بعلك أو قالت يا قلبان فقال ان أنا بعلك أو قال ان أنا قلبان فانت طالق ثلاثا ينوي  
 الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية ٣ خشم راندن وقع الطلاق كما قال هذه المقالة سواء  
 كان الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك البعك والقلبان كل واحد  
 منهما أن يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية ففهم من حله على المكافأة ومنهم من  
 حله على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمله على المكافأة لانه هو الظاهر وان  
 كان في غير حالة الغضب يحمله على التعليق لانه هو الظاهر قالت له أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأته قالت  
 قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما لم تقبل علتي أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأته قالت  
 لزوجها يا كوسج فقتال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فالحتم أن ان كانت لحية خفيفة غير  
 متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في معرفة الناس كذا في محيط السرخسي \* وتكلموا في تفسير  
 الكوسج والاصح انه ان كانت لحية خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي \* وروى المعلى  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تسكني أسفل مني فانت طالق فهذا على الحساب فان كان  
 أحسب منها لا يبحث وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب  
 منها مع عينة كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الشتم والضرب ولو قال لها ان شتمتي فانت طالق  
 فقالت المرأة لولدها الصغیر منه ٣ أي بلايه بجه يتظران قالت ذلك لكرهه عن الولد لا يقع الطلاق وان  
 قالت ذلك لكرهه عن الولد تطلق كذا في المحيط \* امرأته قالت لولدها ٤ أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان  
 هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فهذا على ثلاثة أوجه اما ان يريد به المجازاة أو لم يريد به شيئا أو أراد التعليق

ترجمة  
 ٣ المشاجرة ٣ يا ابن الذميمة القبيح الفعل ٤ يا ابن الذميمة القبيح الفعل

فالكلام

انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوبة أو معتدة فلا يجوز اخراجها فها هنا ان كانت حرة جاز  
 اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة وتكون أجرة الامينة في بيت المال لانها عاملة لله تعالى ويؤمر المدعي عليه  
 بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فان عمه اذا وجد ما يحقضي به العدة تسقط النفقة وهما ما لم يقض  
 القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأذى من أهل الخصومة فيجبر الجبر في حقه بخلاف غير الأذى من  
 الحيوانات فان نفقة الحيوانات تجب على المالك ديانة ولا يجبر فيها الجبر لانها ليست من أهل الخصومة فان أعطى المدعي عليه النفقة  
 ثم عدت البيئة وقضى جبر يترجع المدعي عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة لا صل أو ادعت الاعتاق على المولى  
 أو لم تدع الحرية لانه ظهر انما أخذت النفقة بغير حق وكذا لو كانت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البيئة ردت الجارية على المولى

ولا يرجع المولى عليها بشئ لأنه أنفق على مملوكه ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغير إذنه لأن المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده أمة شككت عند القاضي أنه لا يتفق عليها أمره القاضي بأن يتفق عليها أو يبيع وإن أجبره القاضي على النفقة فأعطاه النفقة ثم قامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها ابتلاك النفقة وبما أخذت من ماله بغير إذنه ولا يرجع عما أكلت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه اله فانكر المدعى عليه فأقام المدعى بيته على ما ادعى بضمها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالاتفاق عليها القيام الملك من حيث الظاهر فإن أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الحاربه للمدعى عليه ولا شئ عليها لأنه ظهرا أنه أنفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة وقضى القاضي للمدعى يرجع المدعى عليه بما أنفق لأنه ظهرا أنها كانت معصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المصوب على الغاصب هذا في قول أبي (٤٤٥) حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمهما

الله تعالى أنه يكون ذلك

دينافي رغبة الأمة تباع فيه

أو يقدحها المولى فإن يبعث

أو فداها المولى يرجع المولى

على المدعى عليه بالأقل من

قيمتها ومن النفقة التي لحقها

وإن كان المدعى عبدا أن

كان صغيرا أو مريضا لا يقدر

على الكسب فهو بمنزلة

الامة يؤمر المدعى عليه

بالاتفاق كإقتلنا في الأمة

لكن لا يؤخذ العبد من

المدعى عليه بل يترك في يده

ويؤخذ منه كقيل بالمدعى

به إلا أن يكون المدعى عليه

مخوفا يخاف أنه يغيبه فيقتل

يؤخذ منه وإن كان العبد

كبيرا يقدر على الكسب يترك

العبد في يد المدعى عليه ما

قلنا ولا يجبر على النفقة

بل يؤمر العبد بالكسب

والنفقة على نفسه من

كسبه والامة إذا كانت

تقدر على الكسب كالخبر

والنسيطة ونحوهما فهي بمنزلة

فالكلام في الوجه الاول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم لعدم الشرط وان علمت المرأة أنه من الزنا وقع عليها الطلاق لأنه وجد الشرط في حقها ولا يسهلها المقام معه لأنها مطلقة الثلاث كذا في التجنيس \* وإن قالت ذلك لشئ كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته إن لم أقل عند أخيك بكل قبج في الدنيا عندك فأنت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبج والفواحش فلما قال ذلك عند الأخ تحقق شرط البر فيمنعني أن يقول للأخ من ساعته أنما قلت ذلك لأجل اليمين وهي ربه من هذه الاشياء كذا في الخلاصة \* وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التارخانية \* رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لها بالفارسية ٢ اكرمن شمارا يكون خرا ندرنكم تكاموا في ذلك والأصح أنه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يبحث حتى يموت أو يموت الخالف كذا في فتاوى قاضيان في باب الخلف على الشتم \* وقيل يبحث الحال وعليه الفتوى كما في مس السماء كذا في محيط السرخسي ومنهم من قال يبحث الحال لأن العجز يتحقق الآن ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهم ما فيه نكدة النية ولا يبحث حتى يموت الخالف أو الخلو في عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيان في باب التعليق والخلاصة \* قال لامرأته إن أغضبتك فأنت طالق فضرب صياله فغضبت يتظر أن يضربه في شئ ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وإن ضربه في شئ لا ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط \* سئل والدي عن قال لامرأته في حالة الغضب إن لم أكسر عظامك وأتجرح لحمك فأنت طالق ثلاثا فقال لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا يبحث ويكون هذا مجازا عن الضرب الشديد وسئل أيضا عن قال لامرأته إن لم أزن منك السحجات فأنت طالق ثلاثا فقال لو أذاها أذى بليغا وناقشها في كل أمر لا يبحث كذا في التارخانية ناقلا عن البيهقي \* رجل قال لامرأته إن لم أضرب اليوم ولدك حتى ينشق نصفين طاعت ثلاثا ثم ضربه على الأرض فلم ينشق طلقت ثلاثا كذا في محيط السرخسي في باب الخلف بالشتم والضرب \* ولو قال لامرأته إن لم أضربك حتى أتركك لاجبة ولا ميمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضربه يوجب عارها فإذا فعل ذلك برقي يمينه وقوله حتى تنبولى أو تشمتكي أو حتى تستغيني مالم يوجد حقيقة هذه الاشياء لم يبر ولو قال لها إن ضربتك بغير جرم فأنت طالق فوضعت القصة على المائدة ومالت وصبت على رجله فتضرر فضرر بها لا يبحث وإن كان بغير قصد لأنها مؤاخذه بخطا في الاحكام الدينية

ترجمة

٢ إن لم أجعلكم في دير الحمار

العبد والرجل إذا أخذ عدا أبوا ورفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يده أن يتفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالكسب كإبنا بئق والله أعلم \* (فصل في نفقة الاولاد) \* نفقة الاولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشارك في ذلك أحد ولا تسقط بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزا عن الكسب لزمانة أو مرض فتكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى وقد لا يقدر الرجل العجيم على الكسب لحرقه أو لكونه من أهل البيوت فاذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوت العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لانه لا تسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والاني والولد الصغير إذا كان رضيعا فإن كانت الام في تكاح الاب والمغير يأخذ ابن غيرهما لا تغيير الام على الارضاع وإن لم يأخذ الولد ابن غيرهما قال شمس

الأئمة الخوفا في رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى تجبر ثمالة شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر ولم يذكرفيه خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا الولد الصغير مال تجبر الام على الإرضاع عند الكل وان استأجر الام على إرضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستجار وهي أولى من الأجنبية. وان كانت الام في العدة من طلاق بائن أو ثلاث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الأصل تستحق الاجر وفي رواية الاجارات لا تستحق وان أبت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت أنا أرضعه بما ترضع الظن فهي أولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يفرض القاضي نفقة الصغار على (٤٤٦) قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنتق على الاولاد لانها تصلى الطعام لا كل الولد

غير أن الأئمة ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين في اليمين في الضرب \* رجل ضرب رجلا ضربا وجيعا فقال المضروب ٢ اكرمن مني اوى نكمت فامرأته كذا فاضى زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص أو الارش أو التزير أو نحوها فيما يقع على الاسامة باى وجه يكون فان نوى القور فهو على القور وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع النوازل بهذه العبارة ولو قال ٣ اكرمن نكمت يا واما وزا نكمتى بايد كردن فامرأته طالق فضى اليوم ولم يصنع في حقه شيئا الا الاحسان ولا الاسامة لا يبحث لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال عنيت به الضرب أو التسم فاذ لم يفعل يبحث ولو قال لامرأته ٤ اكررت ايجون اندر نكمت فانت طالق فضرب انفها حتى خرج الدم وتلطخت ثيابها بر في يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكلام غير مراد ولو قال ٥ اكرين كوى راتر كستان نكمت فانت طالق بماذا يريد قال ان سلط عليهم اترا كا كثيرة بر في يمينه ولو قال ٦ اكر فردامن ياو جتان نكمت كه سك يا انسان آرد كند فامرأته طالق قال يعز بعض ثيابه ويحمره ببقية على الارض حتى يبر كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الايمان \* قال المعلى سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ليعض بنم احتى يقتلها أو حتى ترفع مية ولانية له قال ان ضربها ضربا شديدا كاشدا الضرب بر في يمينه كذا في البدائع \* ولو قال لامرأته اذا دونت منى فانت طالق فضرب ابنه فدونت منه لتدفع الضرب عنه اذا كانت بحالة لوممت يدها فرفق بينهما ما حنت كذا في الخلاصة \* قال لعبد من القيتك فلم أضربك فامرأتي طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل الشيخ أبو الحسن عن رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منه فقال ٧ اكرمر ابا زاريد ازر دن ففى طالق ثلاثا فغضبه ولم يمتنع وهو يمتنع قال طلقت ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط \* قال لها ان أدتيك فانت طالق فاشترى جارية وتسراها فان كان عند اليمين ما يصرف معنى الايداء اليه سوى ما فعل لا تطلق لان اليمين انصرفت الى ذلك والاطلقت لان المرأة تعتد هذا أدنى حتى لو لم تعد له لا يقع قال لست تحبيني فقالت ان لم أحبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية ٨ خود نوق ان قالت لا أحبك قبل أن تفارقه وقع الطلاق فان فارقه قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خود نوقى ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق

ترجمة  
٢ ان لم أجازه ٣ ان لم أفعل معك اليوم الذي يليق فعله ٤ ان لم أجعله لك في دمك ٥ ان لم أجعل هذه القرية اترا كا ٦ ان لم أفعل معك غدا كما يفعل الكلب بجرب الدقيق ٧ ان منعتوني من الضرب ٨ بلى أنت

فان لم تكن الام نفقة يدفع الخ غير ما يلتحق على الولد \* امرأته طلقها زوجها ولها أولاد صغار فأقرت انها قبضت نفقتهم خمسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت عشرين فان قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فانما ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم \* امرأته اختلعت من زوجها على أن أبرأته من نفقتها ونفقة ولدها رضيعا كان أم لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترد المهر الذي أخذت ولا نفقة عليها للولد ويحسب لها نفقتها مادامت في العدة \* امرأته ادعت على زوجها انه لم ينق على ولدها الصغير قالوا ان كان القاضي يفرض عليه نفقة الولد

أو فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد ما مضى مدة وأنكر الزوج حلف والا فلا رجل معسر المعلق له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة وبأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا أيسر وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويمتنع من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وأنفقت بأمر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بسأريديونه ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدين الام أو كل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب وتنع الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي

فرضت عليه النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها  
 \* رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا معهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب \* صغير بلغ حدا الكسب ولم يبلغ مبلغ  
 الرجال كان للاب ان يسلمه في عمل أو يؤجره لعل أو خدمته ويتفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان  
 الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته يسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبدرا يخاف منه على المال  
 أخذ القاضي ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل أموال الصغير فان كان للصغير أم باتت عن زوجها  
 واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا كان الولد أو كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب  
 خاصة وكذا الغلام اذا بلغ أعمى أو به زمانة أو عله لا يقدر على الكسب واحتاج الى (٤٤٧) النفقة كانت نفقته على الاب خاصة

وقال انخفاف رحمه الله  
 تعالى نفقة البنت البالغة  
 والغلام البالغ الزمن والعاجز  
 عن الكسب تكون على  
 الابوين على الاب الثلثان  
 وعلى الام الثلث وفي ظاهر  
 الرواية البنت البالغة  
 والغلام البالغ الرمن بمنزلة  
 الصغير نفقته تكون على  
 الاب خاصة وأبو الاب عند  
 عدم الاب في النفقة بمنزلة  
 الاب \* رجل به زمانة أو به  
 عله لا يقدر على الحرفة وله  
 ائنة كبيرة فقيرة لا يجبر على  
 نفقتها ويجبر على نفقة  
 الاولاد الصغار فان كان  
 للصغير مال غائب يؤمر الاب  
 أن يتفق عليه ثم يرجع في  
 مال ولده فان أنفق الاب  
 بغير أمر القاضي لا يرجع  
 الا اذا توى عند الاتفاق ان  
 يرجع بذلك في مال الولد  
 فحينئذ يرجع بذلك ديناه  
 وان أشهد عند الانفاق انه  
 يتفق ليرجع كان له ان يرجع  
 \* صغيره أب معسر وجد

المعلق بالشرط فصارت لابل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني دعاء امرأته الى القراش فقالت المرأة ما تصنع بي  
 وتكفيك فلانه لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت أحبا فانت طالق تكلموا فيه واختار ان لا تطلق  
 ما لم يقل الزوج أحبا وان كان يحجم الان الطلاق معلق بالاخبار عن الحجة قال لها ان لم تكوني أهون  
 علي من التراب فانت طالق ثلاثا استهان بها استهانة بعد افرط فيها لا يحسن لانها أهون عليه من  
 التراب كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل أبو القاسم عن النساء يجتمعن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن أيضا  
 فقبض زوج امرأته فقال لها ان غزلت لاحدا أو غزل لك احدا فانت طالق ثم ان امرأته من وجهت الى  
 بيت هذه المرأة فغزلت له أمه قال ان كان من عادة أولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها  
 لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ٢ اكرري بسمان تو بكار برم يا بكار اريد  
 مرافا فانت طالق فاستبدل غزلها بغزل آخر أو كرر بسانسج من غزلها بكار بسانسج آخر فليس ذلك قال أبو بكر  
 البخلي لا يحسن في عينة كذا في الظهيرية وان اتخذ منه شبكة فاصطاد بها الصبيح انه يكون حائلا لانه استعمله  
 فيما يليق كذا في خزنة المفتين في كتاب الايمان \* ولوقال ٣ اكرري بسمان تو بكار برم فليس تو بمان غزلها  
 قال أبو بكر لا يحسن في عينة فقيل ٤ اكرري بكار اريد قال أخاف أن يكون حائلا رجل قال ٥ اكرري شمة  
 تو برتن من ايد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها تو بولس أو اتكا على مرقعة من غزلها  
 أو نام على فراش من غزلها قالوا عينة تقع على اللبس خاصة ولا يحسن في هذه الوجوه \* ولوقال ٦ اكرري  
 جامه برتن من ايد فامرأته طالق وكان ذلك قصاصا حمله على عاتقه قالوا تقع عينة على اللبس المعتاد في ذلك  
 الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرري بسمان تو بكار اريد بسانسج ودوزيان من اندرايد فكذا فباعته غزلها واشترت  
 بثمنه ففارقا وسقت زوجها لا يحسن في عينة لانه لم يدخل عين الغزل ولا تمنه في ٨ سودزيانه لان الدخول في  
 سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لها بالقارسية ٩ اكرري شمة  
 تويا كارد تو بسانسج ودوزيان من در ايد فانت طالق ثلاثا فغزلت وأبست نفسها وصيياها لا تطلق فان قضت  
 دينها على زوجها لم تطلق أيضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وأشياء  
 ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولوقال ١٠ اكرري ترايوشام از كار

ترجة

٢ ان اتفقت بغزلك أو نفعتي ٣ ان اتفقت بغزلك ٤ ان كان ينفعني ٥ ان أتى غزلك على يدي ٦ ان  
 جاء هذا الثوب على يدي ٧ ان كان غزلك ينفعني أو قال ينفعني أو يضرفني ٨ النفع والضرف ان كان  
 غزلك أو شغلك ينفعني أو يضرفني ١٠ ان ألبستك من شغلي

أبو الاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك ديناه على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن  
 للصغير مال كان له ذلك ديناه على الاب وان كان الاب زنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان  
 للصغير أم موسرة أو جدته موسرة والاب معسر تؤمر بان يتفق على الصغير ويكون ذلك ديناه على الاب ان لم يكن الاب زنا فان كان زنا لا شئ  
 عليه \* ويجبر الكافر عن نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك \* رجلان بينهما جارية  
 فجاءت بولد فادعياه كانت نفقة الولد عليه ما \* (فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام) \* الابن الموسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين  
 ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكاه ان كان الولد قد در على العمل ان كان الولد زنا أو لا يقدر على عمل ولا ابن عيال كان على  
 الابن ان يضم الاب الى عياله ويتفق على الكسب والموسر في هذا الباب من ذلك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا يحب فيه

الزكاة فان كان للفقر ابنان أحدهما فأتوا في الغنى والاخر علة نصابا كانت النفقة عليهما على السواء وكذا لو كان أحدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لربعة الولد الصغير والبنات البالغة ابكارا كتن أو ثيبات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له أب معسر وابن محترف يكسب كل يوم درهما يكفي له ولعيله أربعة دنانير كان عليه ان يصرف الفضل الى أبيه ويجيب على الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم اوجارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن فقير محترف وله أب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمنيا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب أيضا وان كان الابن زمنيا يجبر على نفقة امرأة نفسه وولده الصغير ولا يجبر على (٤٤٨) نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطقي رحمه الله تعالى ولا على نفقة أبيه وأمه

وان كان الاب زمنيا والجدت أبو الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب وأما الجد من قبل الام ذكر الناطقي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمانة به وقال الخصاص رحمه الله تعالى الجد من قبل الام اذا كان فقيرا ينفق عليه وان لم يكن زمنيا وهو بمنزلة أبي الاب \* فقيره أخ موسر بنت بنت موسر كانت نفقته على بنت البنت لأخي وكذا لو كانت على البنت خاصة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء وقال بعضهم تكون نفقته عليهما أثلاثا على قدر الميراث والفتوى عن الاول \* امرأة لها زوج فقير وأخ موسر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص رحمه الله تعالى يجبر وقال شمس الأئمة المختار

الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح قول الخصاص الاول قول شريك فانه قال اذا كان للنسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي الرحم المحرم وافرقة بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل مال بأن كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه ان يبيعها ويشتري بئها خسيصة وينفق الفضل على نفسه فحينئذ لا تجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها أب موسر يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يساع على الغائب ماله لاجل النفقة الا لابوين فانهما يبيعان عروض الابن الغائب في نفقتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما رجعهما الله تعالى لا يجوز للابوين بيع العروض

كرده خویش فانت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها كراسا لينسجه لها باجر فأخذ الابن ونسج فلبيست لا يبحث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبيست بغير أمره لا يكون حائشا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيان في فصل الحلق باللبس \* لو قال لامرأة ان وضعت يدك على الدول فأنت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأة ان وهولاس من غزلها \* ان جامه كهوشبيده ام دريد وكذبت ان لبست من غزل فأنت طالق فلم ينزع ما كان لباسا تطلق امرأته أما لو قال ٣ اكرجراين بيوشم فكذا فلم ينزع لا يبحث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان بعث غزلك فأنت طالق فباع غزلا للناس فيه غزلا لحنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى \* امرأة تريد ان تقطع لزوجه اقباء فقال الزوج بالنار رسية \* اكرابن قبا كه تو ميري اكنون من بيوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طمعت لانه ليس بفور كذا في خزائن المفتين \* امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأتها لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من القماش شيئا من حوائج البيت أو اقضت رغيفا أو كانت الجارة تحترف بيها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطته او الزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بمال الزوج باذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يبحث لانه هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال ان اتنعت به هذه الحنطة فأمر أنه طالق فباعها واتنعت بهن لا يبحث في يمينه كذا في خزائن المفتين \* رجل اشترى من من اللحم فقالت امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فبشال الزوج ان لم يكن منافا أنت طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن فلا يبحث الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين في الاكل \* رجل قال ان عمرت في هذا البيت فأمر أنه طالق فخرّب حائطين هذا البيت وبين جاره فمعه وقصده عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يبحث في يمينه وقصده باطل رجل قال ان كذبت فأمر أني طالق فستل عن أمر فخرّل رأسه بالكذب لا يبحث في يمينه ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضيان \* حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه وودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعه لا يبحث ولو أمسك في فيه ثم شربه بعد ذلك لا يبحث ولو قال ان شربت الخمر فأنت طالق فشهد على شرب الخمر رجل وامرأتان لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو

ترجة ٣ ذلك الثوب الذي لبسته تمزق وانقضى ٣ ان لبست غير هذا ٤ ان لبست هذا القباء الذي تقطع يمينه الآن

للغائب لأجل النفقة كالأب يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة إذا باعت مال زوجها الغائب لأجل النفقة لا يجوز في قولهم الأب إذا أنفق مال ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى أن الأب كان موسراً وقت الانفاق وأنكر الأب يعتبر حاله وقت الخصومة فإن كان الأب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والأفلا وإن أقاموا البيينة على دعواهما كانت البيينة بينة الابن لأنها ثبتت أمراً عارضاً حريان دجلا دار الإسلام بآمان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقتهما على ولدهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذلك نفقة الولد المسلم على الأب الكافر صغيراً مات أبوه وله أم وجد الأب كانت نفقته عليهم ما أثلاثاً الثلث على الأم والثلثان على الجدة صغيرة خال موسراً وابن عم موسراً كانت نفقته على الخال لأنه محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث معسراً له ابن صغير معسراً وابن كبير زمن معسر وللرجل ثلاث أخوة متفرقين أهل يسار كانت نفقة الرجل على أخيه لأب وأم (٤٤٩) وأخيه لام أسداً باعتبار الميراث وأما

نفقة ولده تكون على الم  
لاب وأم خاصة اعتباراً  
بالميراث والاصل فيه أن  
يجعل كل من كان محتاجاً في  
حكم النفقة كالعدم  
وتكون النفقة بعده على  
من كان وارثاً بقدر الميراث  
ولو كان الولد ابنة كانت  
نفقة الأب والبنت على الأخ  
لاب وأم خاصة أما نفقة  
البنت لما قلنا ان يجعل  
الأب كالمعدم كما جعلنا في  
الابن في المسئلة الأولى وأما  
نفقة الأب لابن وارث الأب  
هنا الأخ لأب وأم لأنه يرث  
مع البنت ولا يرث غير من  
الأخوة فلا تجعل الأنثى  
كالمعدم بل تعتبر الوارثة  
مع وجود البنت والأخ لا م  
لا يرث مع البنت بخلاف  
الابن لأن أحداً من الأخوة  
لا يرث مع الابن فستلحق الحاجة  
التي يلقى الابن بالمعدم  
وإذا جعلنا الابن معدوماً  
كان ميراث الأب بين الأخ  
لاب وأم والأخ لا م على ستة

الختمار للفتوى كذا في خزائن المفتين رجل حلف أن لا يشرب المسكر إلى سنة فشرب في غير مجلس الشرب ورأوه مسكراً وهو يجود شرب المسكر فشهدهوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال أبو القاسم للقاضي أن يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يهين الشرب وعلى المرأة أن تحتاط لنفسها في المفارقة بالفساء رجل قال لانسان شيئاً تقول هذا من السكر فقال امرأتى طالق إن قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا إن كان كلامه مخملاً طاولا يمتسكران عند الناس يبحث في يمينه رجل قال لامرأته إن طلق فلان امرأته فأنت طالق ثلاثاً وغاب فلان فأقامت امرأته الحالف البينة أن الغائب طلق امرأته بعد عيين زوجها قال أبو نصر الديوبى لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح رجل قال لامرأته لذهبي إلى فلان واستردى منه كذا وأجله إلى الساعة فإن لم تحمليه فأنت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وجلته إليه قالوا يبحث في يمينه لأن قوله أجله إلى الساعة تنصيص به على الفور سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال إن لم تعودى إلى فأنت طالق وكان ذلك عند العصر فعدت إليه عند العشاء قالوا يبحث في يمينه لأن يمينه تقع على الفور وإن قال لم أفعل الفور لا يصدق قضاء وفي المرأة إذا قامت للخرج فقال الزوج إن خرجت فأنت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في يمينه رجل قال إن كنت فعلت كذا ٢ إن زن كهراً بجائته است طلاق وقد كان فعل الآن امرأته لم تكن في يمينه وقت البين حنث في يمينه لأن المرام من هذا الكلام هو المنكوحه ولو قال ٣ إن زن كهراً مدرين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي هي فيه لا تطلق امرأته لأن عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال إن شربت فكل امرأته تزوجها فهي طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن مهره أن الطلاق واقع فقال هذا البالغ ٤ أرى حرام است برمن قالوا هذا اقراء منسه بالحرمه فصرها امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح رجل قال لامرأته بالفارسية ٥ أكرتوا مشب بدين خانه در باشى فأنت كذا فخرجت مع زوجها من ساعته وابتاعته معه في منزله قالوا إن أراد بذلك أن تنتقل بعتاها وقياسها يبحث أن تركت قلمها تامة وإن أراد النقل بنفسها لا غير لا يبحث وإن أشكل على المرأة حلفته فإن حلف بحسبه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما إذا وقت فقال ٦ أكرين دوروزا بنباشى وإن وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومناها وقتها وإن لم تكن له سنة وقت البين يجعل على الانتقال بنفسها رجل أراد

٣ فهذه المرأة التي في البيت طالق ٣ هذه المرأة التي في هذا البيت كذا ٤ نعم حرام على ٥ إن بقيت الليلة في هذه الدار ٦ إن بقيت هتين الليلتين في هذا الحل

(٥٧ - فتاوى أول) فتجب النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الأخوة أخوات متفرقات والولد كنفقة الأب على أخواته على خمسة لأن أحداً من الأخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن كالمعدم وإذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الأب بينهما على خمسة ثلاثة أنجاس للأخت لأب وأم وخمس للأخت لأب وخمس للأخت لا م بطريق الرد فتجب النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الأخت لأب وأم خاصة عند علمائنا رحمهم الله تعالى لأن ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لأب وأم خاصة وكذلك النفقة والاصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر إلى المعسر إن كان يعز زك الميراث يجعل كالمعدم ثم ينظر إلى من يرث من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وإن كان المعسر لا يعز زك الميراث تسمى النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار رد ما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر بن على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيرة أخت لأب وأم وأخت لا م

وأخت لاب وأم لأن الأم والأخت لاب وأم موسر تان ومن سواهما معسر كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل سن لا تجب عليه النفقة كالمعسر أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم وأخاً سائلاً ثلثه أخماس على الأخت لاب وأم والنفسان على الأم اعتباراً بالميراث \* صغيرة أم موسرة وله أخوان موسران أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الأم والأخ لاب وأم أساساً السدس على الأم وخمسة أسداس على الأخ لاب وأم اعتباراً بالميراث \* رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فإن كانت للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم أثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت نفقة الصغير على الجد كالمعسر ولو كان مكان الجد أب فإن كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل الأم كالمعسرة (٤٥٠) ولو كانت الأم موسرة وللصغير أخ موسر لاب وأم وجد موسر أبوالاب قال أبو

السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعده هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامر أنك طالق فقال الخلق بالفارسية ٢ هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لأنه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فتطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع لقمة في فيه فقال له رجل ان أكلتها فامر أنه طالق فقال له آخر أن آخر جتاه بعدى سر قالوا بآكل بعضها ويلي بعضها فلا بحث أهدهما كذا في خزائن المفتين \* ولو قال لامرأته ٣ اكرمي غداً فانت طالق فعدت الى غيرها ليسكنك ان حلف لاجل اللوث لا يحنث وان حلف لاشتغالها بالاطيور يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين \* ولو قال لامرأته زني أنت طالق اذا طلقت عمة ثم قال لامرأته أنت طالق اذا طلقت زني ثم طلق زني يقع على عمة ولا يقع على زني ولو لم يطلق زني ولكن طلقت عمة تقع على زني واحدة وعلى عمة أخرى قبل في الصورة الأولى وجب أن تقع على زني أخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمة أخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق لو حسن خلقك سوف أراجعه وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال أنت طالق لادخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا عرف نفي أكده بالحلف فكانه نفي دخوله والذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البدرائع \* رجل قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار اطلقتك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقتك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو يموت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعدى حرام لم أضربك رجل قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الواو وكجواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال أيتها امرأة اتزوجه فوهي طالق فهذا على امرأته واحدة إلا أن ينوي جميع النساء وهذا بالعمومية ولو قال بالنارسية ٤ هر كدام زن كه بزني كمن يقع كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال أيتها امرأة زوجت نفسها في فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال ٥ هر جنة زن بزني كمن يقع على كل امرأة مرة واحدة إلا أن ينوي التكرار ولو قال ٦ هر جنة كاه زن بزني كمن يقع

حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كانت نفقة الصغير على الجد \* امرأة معسرة لها ابن صغير معسر ولها ثلاث أخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم لان الأم تحوز كل الميراث فتجعل كالمعسرة وعند عدم الأم كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث وأما نفقة الأم على أخواتها على خمسة ثلاثة أخماسها على الأخت لاب وأم وخمس على الأخت لاب وخمس على الأخت لام \* امرأة معسرة لها ولد موسر وأولاد موسران كانت نفقتها على الولد دون الابوين لا يشارك الولد في نفقة الولدين أحدهما لا يشارك الولد في نفقة الولد أحد في ظاهر الرواية وكذلك معسرة لها ابن وأب كانت نفقة المعسرة على الابن دون الاب \* امرأة لها ثلثان

موسر ان فقضى عليهم ما بالنفقة فأبى أحدهما ان ينفق يقضى على الآخر بجميع النفقة ثم يرجع هو على أخيه بنصف على ذلك \* امرأة معسرة لها ثلاث بنات أخوة متفرقات أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل النفقة تسكون على التي من قبل الاب والأم وقال محمد رحمه الله تعالى في بنات الأخوات خمس النفقة على بنت الأخت لام والنفس على بنت الأخت لاب وثلاثة أخماس على بنت الأخت لاب وأم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت الأخ لام والباقي على بنت الأخ لاب وأم ولا شيء على الأخرى والله أعلم \* (فصل في نفقة المملوك) \* عبد أو مملوك تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولده أو ولادته لا تجب عليه نفقة الأولاد مرة كانت المرأة أو مملوكه أما اذا كانت حرة فولدها يكون حراً فلا تجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكه كان الولد مملوكاً للمولى الأم فكانت نفقتهم على مولى الأم وكذلك المكاتب اذا تزوج امرأة لا تجب عليه نفقة الولد إلا أن يكون له ولد في مكانته من أمته فتجب على



المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج أمة فولدت منه أولاداً ثم اشتراها أو لم تلده حتى اشتراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولتزوج المكاتب مكاتباً ومكاتبهم ما واحد ومولاها واحد فولدت له ما ولد في المكاتب فان نفقة الولد تكون على الام لان المولود يكون تبعاً للام ويكون كالمولود لها فان كانت نفقته عليها وكذا الحرة اذا تزوج أمة أو مكاتباً أو أم ولد أو مدبرة كان عليه نفقة المرأة إلا أن في الامة والمدبرة وأم الولد لا يجب على الزوج نفقة ما لم يبيعه المولى يتناو في المكاتب تجب نفقة ما على زوجها ولا يشترط التوبة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما تكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فان كان مولى الامة والمدبرة وأم الولد فقير أو الزوج أبو الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامة لا يجب على الزوج لان ولد الامة يكون مملوكاً لمولى الامة فينتق عليه المولى أو يبيعه كالموحد المولى عن الاتفاق على الامة وان كان الولد من المدبرة أو أم الولد ومولى الام فقير لا يمكن (٤٥١) البيع ههنا في مولى الاب ان ينفق على الولد

ثم يرجع على المولى رجل زوج أمته من عبده وبواها يتناو لم يبيعه كانت نفقة الامة والعبد على مولاها فان أبي ان ينفق عليها أمر بالبيع رجل زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة تفرض لها النفقة على زوجها رجل تزوج أمة ولم يبيعه المولى يتناو حتى يطلقها طلاقاً رجعياً كان مولاها ان يأمر الزوج ليخذه لها يتناو وينفق عليها في العدة وان كان الطلاق بائن ليس للمولى ان يتناو بين زوجيها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخصاص رحمه الله تعالى له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق رجعياً ثم عتقت كان لها ان تطلب من زوجها أن يبيعه أو يتناو ينفق عليها

على امرأة حرة واحدة ثم تحمل ولو قال ٢ ازين روز تاهز ارسال هر زنى كه ويراست فهمي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأة لا طلاق كذا في الخلاصة \* ولو قال أمة نسائي كلكم فهمي طالق فكأنه مطلق ولو قال أمة نسائي كلكم فهمي طالق فيكاهن معا طلق واحدة والخيار الى الزوج في البائن كذا في شرح الجامع الكبير للمصيري \* قال لا امرأتين له أتيكاً كلك هذه الرمانية فهمي طالق فأكتلتها جميعاً لم تطلق واحدة منهم ما كذا في خزائن المفتين \* اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حصد ولا لعان لان قوله يا زانية نداء والنساء ليس بفواصل كذا لو قال أنت طالق يا زانية أنت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين تسكبه به بلا عنها واذا صح القذف ينظر ان لا عنه أو لا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلق بقاء الحدة وان دخلت الدار أو لا ثم خاصمت في القذف ان كان الطلاق رجعياً بلا عنها وان كان بائناً ولو قال أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال وتعلق ولو قال يا زانية أنت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفاً لها ولا تمها في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للمصيري \* ولو بدأ بالنساء بالطلاق فقال يا طالق أنت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار اذا أتى بالنساء في آخر الكلام بان قال أنت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم نادى بها بعد ذلك فصار قاذفاً وفي قوله أنت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق هكذا في البدائع \* رجل قال لامرأته واسمها حرة ان دخلت الدار يا حرة فأنت طالق ويا زينة فدخلت حرة الدار طلق وتيسر عن نيته في زينة فان قال فوكت طلاقها طلق أيضاً ولو قال ذلك بغيره ووافق فوكت طلاقها مع حرة طلقاً جميعاً ولو قدم الطلاق فقال يا حرة أنت طالق ان دخلت الدار ويا زينة فدخلت حرة الدار طلقاً جميعاً ولو قال لم أوطق زينة لا قبل قوله ولو قال أنت يا حرة طالق ويا زينة لم تطلق زينة إلا أن ينويها ألا ترى أنه لو قال له يا فلان على ألف درهم ويا فلان كان المال الاول ولو قدم المال فقال لك ألف درهم على يزيدو يسالم كان المال لهما جميعاً ولو قال يا حرة أنت طالق يا زينة فحرة طالق دون زينة إلا أن ينويها ولو قال أنت طالق يا حرة يا زينة لا تطلق زينة إلا أن ينويها ولو قدم اسمها فقال يا حرة يا زينة أنت طالق لا تطلق إلا أن ينويها كذا في فتاوى قاضي خاين \* ولو قال أول امرأة أتزوجها

٢ من هذا اليوم الى ألف سنة كل امرأة هي له

حق تنقضي عدتها وان كان الطلاق بائناً ليس لها ان تأخذه بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم يكن بواهاً يتناو كذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى رجل وجد عبداً ابناً فأخذه ليرده على مولاه فأنفق عليه ان أنفق بغير أمر القاضى كان مشطوقاً لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضى وسأل من القاضى أن يأمره بالنفقة ينظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمره بالاتفاق وان خاف أن تأكله النفقة بأمره القاضى بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر ولو ان رجلاً غصب عبداً كانت نفقته عليه الى أن يردده على المولى فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان الغصب مضمون على الغاصب إلا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد فينشد يأخذه القاضى ويبيعه ويمسك الثمن \* ولو أودع رجلاً عبداً فغاب المودع الى القاضى وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضى يأمره بأن يواجر العبد وينفق عليه من أجره

وان رأى ان يبيعه فعله رجل أو صبي بعبده لانسان وبخدمته لا آخر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وان تطاول المرض ورأى القاضي ان يبيعه باعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا فيعمل به ما يفعل بالوديعة عبد بين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عبد صغير أو زمن أو معتوه أعتقه مولاه لا يجب على المعتق نفقته بجمال ما \* (كتاب الطلاق) \* يشتمل هذا الكتاب على أبواب الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق (٤٥٣) وما يقع به واحدة أو أكثر \* رجس قال لامرأته طلقك وأنت مطاعة أو شئت

فهي طالق فتزوج امرأته طلقت تزوج بعدها أخرى أو لم يتزوج كذا في المحيط \* ولو قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين ثم امرأته لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد أحدهما انكاحا فاسدا تطلق التي نكحها صحيح ولو قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا يقع على الأخيرة حتى يموت الزوج وإذا مات الزوج يقع الطلاق عليهما من حين التزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو دخل به الزممه مهر ونصف نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على عقد فاسد وتعد بدلات حيض وعندهما يقع مقصورا على المال وعليه مهر مثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليها عدة الطلاق كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج عمة ثم تزوج زينب ثم طلق عمة قبل الدخول بها ثم تزوج عمة ثانيا ثم مات الخالف طلقت زينب ولا تطلق عمة ولو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر امرأة أتزوجها منكن طالق فتزوج واحدة منهن ثم تزوج أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفتقران فيما اذا لم يمت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج منسلا أربعا وفارقهن ثم تزوج أربعا أخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج أو لم يمت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة على التفاريق فالعاشرة لا تطلق ما لم يمت الزوج \* ولو قال آخر تزوج أتزوجها فالتى أتزوج طالق فتزوج امرأة وطلقتها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقتها ثانيا مات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة واحدة وطلقتها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقتها ثم مات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط \* ولو قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فأقر بعد المين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فقبل قد تزوجت فلانة قبل ذلك وصدفته فلانة أو كذبت لم يصدق في القضاء على التي أقر بنكاحها أو تزوجها ما عينة وطلقاتها لا يقر بوجود الشرط وهو الاولية في الزوج فكان مقررا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الاعلى المنكوح حتى وقد ظهر نكاحها دون نكاح غيره فان كان مقررا بوقوع الطلاق عليها ظاهرها فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو أقام البيعة على ما ادعاه قبلت بيئته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى أيضا الاقرار على نفسه بصرها ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت في النكاح فلا شيء لها وان صدقته المعروفة ان المجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية

طلاقك أو رضيت طلاقك أو وقعت عليك الطلاق أو قال خذي طلاقك أو قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد ولو قال أردت طلاقك لا يقع \* امرأة قالت لزوجها قد طلق فلان امرأته فطلقني فقال الزوج فأنت أطلق منها فهي طالق وكذا لو قال فأنت أطلق من فلانة رجس قال لامرأته المدخولة أنت بائن أنت طالق أنت بائن نوى بالاولى طلاقا فهي ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت بائن وفارق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها أمس أنت بائن فانه يقع الاولى والثانية ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي \* رجس قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجره أو قال بلى بالهجره ولم يتكلم به يقع الطلاق \* رجس قال لامرأته كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق

تطلق امرأته الساعة ولو قال غيبته به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت نوى وقوع الطلاق عليها الحال يقع والا فلا كذا ذكر في المتن ولو قال فلانة التي أتزوجها غدا فهي طالق وأنت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي أتزوجها غدا فهي طالق وأنت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غدا الا ان ينوى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي ونسائي طواق وقع الطلاق على نسائه الساعة ولو قال لامرأته هذه طالق هذه لامرأته أخرى طلقنا جميعا وكذا لو قال وهذا وهذا وكذا العتيق كذا ذكر في المتن رجس قال لامرأته طالق ولم يسم له امرأته معرفة طلقت امرأته استقصا فان قال لامرأته أخرى واياها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق ولم يسم له امرأته معرفة طلقت امرأته استقصا فان قال لامرأته أخرى وياها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق ولم يسم له امرأته معرفة طلقت امرأته استقصا فان قال لامرأته أخرى وياها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق ولم يسم له امرأته معرفة طلقت امرأته استقصا فان قال لامرأته أخرى وياها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة

ولو قال تزوجتها وفلانة في عقد واحدة وكذبته المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهم ما ونكاح فلانة ان صدقته ثبت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة اول امرأته تزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها أخرى فالقول قوله مع يمينه ولو قال لامرأتين اول امرأته منكم تزوجها فهي طالق أو قال ان تزوجت احدا كما قبل صاحبها فهي طالق فتزوج احداها فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبله الم يصدق اليمين ولو قال تزوجتها في عقد فالقول قوله ولا يتبع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمره قبل زنيب فهي طالق فتزوج عمره فادعت الطلاق فقال تزوجت زنيب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احدا كما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احداها وقال تزوجت الاخرى قبله الم يصدق ولو قال تزوجت ماما فافالقول قوله كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال آخر امرأته تزوجها فهي طالق فتزوج امرأته مرتين ثم مات لم تطلق ولو قال آخر تزوج أم تزوجته فهي طالق والمسئلة بما لها طلقت كذا في محيط السر خبي \* ولو تزوج امرأته ثم طلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلق ثم أضاف الطلاق الى الفعل الماضي فقال آخر امرأته تزوجتها طالق ولائمة له طلقت التي تزوجها مرة \* ولو قال آخر تزوجت فالتى تزوجتها طالق طلقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* رجل له امرأتان عمره وزنيب فقال عمره طالق الساعة أو زنيب طالق الساعة أو زنيب طالق اذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على احدها ما حتى يدخل الدار فاذا دخل خيرا في ابقائه على أيتهما شاء رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل هذه المرأة الاخرى فالبين على دخول الاولى فان دخلت الاولى الدار طلقها وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما وان نوى الرجوع عن الشرط صححت فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى طلقت الاولى ديانة وقضاء أيضا وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال أنت طالق ان شئت لابل هذه فهو على مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئته ما طلقها حتى لو شامت طلاق نفسه هادون صاحبها طلقت هي خاصة ولو شامت طلاق صاحبها طلقت صاحبته خاصة ولو شامت طلاقها جاعلها طلقا ولو قال عنيت صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال أنت طالق ان دخلت لابل فلانة طالق تجوز طلاق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بقي معلقا بالدخول ولو أخر الشرط وقال أنت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت منكس الحصى فمقع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح تلخيص

طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه أخرج الطلاق جوابا بالكلام التي أجابت وان قال  
نوبت زني بطلت زني وبولوا قال بازني أنت طالق فلم يجبه أحد فطلقت زني وبولوا قال لامرأته ينظر اليها ويشهر اليها بازني أنت طالق  
فأذا هي امرأة له أخرى أو امرأة غيره يقع الطلاق على عمره تعتبر الإشارة وتطل التسمية رجل قال لامرأته وقد دخل بها إذا طلقك فانت  
طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذلك قال ان طلقك أو متى طلقك أو متى طلقك وكذلك قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها  
واحدة يقع عليها طلاقان ولولا قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقك ثلاثا رجل قال لامرأته المدخول بها أنت  
طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصح في قضاءه ان قال نوبت بالثانية انظر وكذلك قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق قد  
طلقك يقع طلاقان ولولا قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقته أو قلت هي طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه

وبين الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو رجل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق كل الطلاق يقع الثلاث ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق يقع واحدة ولو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير اختلفت فيه الأقارب لاختلاف الروايات قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع طلاقاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال الفقيه أبو النصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقع ثلاث والأظهر ما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق عدداً ذكر ابن سماعة رحمه الله أنه يقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ذكر بشر بن الوليد رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث وإن نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها وكذا لو قالت (٤٥٤) أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً ولو قال

الجامع الكبير \* ولو قال ان دخلت هذه لابل هذه الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه الدار فأنت طالق لابل هذه الدار فأنت طالق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته أنت طالق ان دخل فلان هذه الدار لابل فلان فأنت طالق ولو دخل لم تطلق الا واحدة وإن عثر رد الجزاء يكون على ما عثر فإن دخل الشان لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل فلان ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطلق الساعة لان الكلام الثاني غير مستعمل فتعلق بالشروط كذا في شرح الجامع الكبير للحميري \* ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً لابل فلانة فدخلت الاولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعلق الثلاث في حق الاولى ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقاً ثانياً بدخول الاولى ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيًا والاولى عند الدخول بآنها كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في القدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق لابل هذه فدخلت الاولى الدار طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثاً ان دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقاً عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل ثلاثاً لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار واذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الاستثناء) اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى متصلاً به لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله ان شاء الله تعالى وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل الايقاع اني اطلق امرأتى وأستثنى كذا في الكفاية \* ولو قال أنت طالق الا ان يشاء الله تعالى او اذا شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق الا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال أنت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلاً كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق ان لم يشاء الله لم يقع الا ان يوقته بان يقول اليوم فمضى اليوم تطلق بحكم العين كذا في العتبية \* ولو قال لها أنت طالق ما لم يشاء الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لها أنت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى اذا قال لها أنت طالق ثلاثاً الا ما شاء الله انها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الاكثر ذكر بعد ذلك مسائل أنت طالق

لا امرأته أنت طالق مع كل امرأة لوله أربع نسوة ظلقن جميعاً فان نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان ولو قال ثلاثاً انصاف تطليقة بين يقع الثلاث ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلت تطليقة وربع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربعها وسدسها فهي واحدة \* رجل قيل له ان فلا تطلق امرأتك أو أعتق عبدك فقال نعم ما صنع أو بئسما صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الامام الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيهما رجل قال لغيره طلقت

امرأتك فقال أحسنت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون اجازة ولو قال أحسنت بوجهك الله حيث خلصتني ثلاثاً منها أو قال في اعتاق العبد أحسنت قبل الله منك كان اجازة \* رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرا بلس يقع واحدة ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلي ولو قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي فانه يقع ويلغوز كذا الشعر لان بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف \* رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت المرأة خواهي هزار فقال الزوج هزار لم ينوشيا قالوا هذا الى الوقوع أقرب \* رجل قال لامرأته هزار طلاق يوبكى كردم قالوا يقع الثلاث كأنه قال طلقته ثلاثاً بدمعة واحدة ولو قال هزار طلاق يوبكى نيم وأراد به ايقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثاً ولو قال هزار طلاق دادم استند لا يكون طلاقاً ولو قال لها تراسه طلاق يقع

الثلاث كأنه قال أعطيتك ثلاث تطليقات وان قال لها من طلاق ترا دامت نوى الايقاع يقع وان نوى التفويض لا يقع وان لم ينو التفويض يكون ايقاعا ولو قال لها لك الطلاق قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان نوى به التفويض يدين وإذا قامت عن مجلسها بطل وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق وهو كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال البتة الطلاق فهو على التفويض في قولهم ولو قال لا امرأته بعيب باز دامت ونوى به الطلاق يقع قال لها ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثا وكذا لو قال لعبدك عليك بعتق ولو قال لرجل عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا ولو قال لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال ألا ترى انه لو قال لله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء وهذه مسائل تختلف فيها رجل قال لا امرأته طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض قال بعضهم يقع في الكل تطليقة (٤٥٥) رجعية ان كان دخل بها نوى أولم

ينو وقال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكره وافيه خلافا فقالوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع في الكل وعند محمد رحمه الله تعالى في قوله لازم يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينوي في الكل وذكر الصدر الشهيدي في كتاب الايمان من شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره في واقعاته الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في قوله واجب يقع لتعارف الناس وفي قوله ثابت أو فرض أو لازم لا يقع لعدم التعارف رجل قال لا امرأته بامطلة ان لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق يقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها بذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار

ثلاثا الا ما شاء الله وأنت طالق ثلاثا الآن بشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق أصلا كذا في المحيط \* ولو قال ان أحب الله أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال أنت طالق بمشيئة الله أو بإرادته أو بحبته أو برضاه لا يقع لانه ابطال أو تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء لا لصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بالشرط وان أضافه الى العبد كان تملك كانه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه أو بأذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد لانه يراد به التخصيص عرفا في مثله كقوله أنت طالق بحكم القاضي وان قال بصرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيسهل الحال لانه يذكر للعلوم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير في قدر شيئا وقد لا يقدّر حتى لو أراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان أضافه الى العبد كان تملك كافي الاربع الاول تعليقا في غيرها كذا في التبيين \* ولو قال ان أعاني الله أو بعمونة الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبريل والملائكة أو اهلن أو الشياطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود أحدهما والمعلق بشرطين لا ينزل عند وجود أحدهما كذا في البدائع \* ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت أو ما شاء الله وشئت وطلقها المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتي بما شاء الله وشئت وطلقها على مال يجوز لان ههنا دخلت المشيئة على البذل لا على الطلاق فيلغى ذكر البذل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط \* وإذا علق الطلاق بمشيئة الخاطم لم تطلق كذا في النهر النائق \* رجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري أي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في التبيين والمزيد \* وهو المختار لا يتوهم كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال أنت طالق الا أن يشاء فلان غير ذلك أو الا أن يريد فلان غير ذلك أو الا أن يحب فلان غير ذلك أو الا أن يرضى أو يهوى أو يرى فلان غير ذلك أو الا أن يبدوا فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة وغيرها من اخواتها من فلان في مجلس علم فلان وإعبره للمعبر دون الضمير له طونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك أو أردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ أو لم يريد غير ذلك بقباه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى بالالا أن فعل نفسه بان قال أنت طالق الا أن أشاء غيره أو أريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لا بعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي الهبة والرضا والهوى وغيرهما كذا في كرومات قبل أن يشأ غيره طلقت آخر الحياة

طلقت وان قال غيبته به الاخبار يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلقت الروايات فيه والصحيح انه يدين به الشتم يدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أنت مطلقة بالتخفيف أو قال أطاقتك ان نوى به الطلاق يقع والافلا اذا قال لا امرأته أعزتك طلاقك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اطلق كذا لو قال أقرضتك طلاقك وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رخصتك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال خليت طلاقك أو قال خليت سبيل طلاقك أو قال تركت طلاقك ان نوى وقوع الطلاق يقع والافلا ولو قال برئت من طلاقك اختلقت فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع ولو قال أعزتك طلاقك لا يقع العلق ولو جمع بين منكوحه ورجل وقال أحد كذا طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية فقال طلقت احدا كما



ينوي ان نوى الايقاع يقع واحدة رجعية وان لم ينو لا يقع شيء \* ولو قال الزوج داهه است أو قال كرده است أو قال دادمه شده است أو قال كرده شده است يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو \* وان قال ما نويت به طلاقا لا يصدق قضاء \* ولو قال الزوج داهه انكاراً أو قال كرده انكاراً لا يقع الطلاق وان نوى كأنه قال لها بالعربية احسبي انك طالق وان قال ذلك لا يقع وان نوى \* ولو قال لها كوني طالقاً أو اطلبي يقع الطلاق ولو قالت المرأة لزوجهام اهدا أو فقال الزوج ناداشته كبر قالوا ان نوى الايقاع يقع والافلا \* ولو قالت دست از من باز دار فقال الزوج باز داشته كبر فكذلك ان نوى الايقاع يقع والافلا \* ولو قال لامرأته في غير هذا كره الطلاق راست بروه زار بار طلاق داده ثم قال لم أرد طلاقها كان القول قوله \* ولو قال لامرأته لست لي بامرأة أو قال ما أنت لي بامرأة أو قال ما أنا بزوج لك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى وقوع الطلاق يقع والافلا \* وقال صاحباه لا يقع وان نوى ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا (٤٥٧) ذكر بعض المشايخ رحمهم الله تعالى

انه لا يقع الطلاق في قولهم و ذكر الكرخي رحمه الله تعالى انه على هذا الخلاف أيضا \* ولو قال والله ما أنت لي بامرأة أو قال على حجة ان كنت لي بامرأة أو قال ما كنت لي بامرأة أو قال لم أكُن تزوجتك لا يقع الطلاق وان نوى \* رجل قال كل امرأة لي طالق أو قال امرأة لي طالق لا تدخل فيه الممتدة عن البائن ولو قال لها أنت طالق يقع وكذلك لو قال للختلعة اين زن من بسه طلاق يقع الثلاث \* رجل أضاف الطلاق الى بعض المرأة ان أضاف الى جزء شائع نحو أن يقول نصفك طالق أو نصفك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق وكذا لو أضاف الى بعض جامع نحو أن يقول رأسك طالق أو فرجك طالق أو رقبتيك طالق أو وجهك أو روحك طالق أو جسديك يقع

\* وان قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين \* ولو قال لاثنتين طلقت واحدة كذا في الهداية \* ذكر المصنف في زياد انه ان استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان بعين ذلك اللفظ وأما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استثناء الكل من الكل من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي لا يصح الاستثناء بل يطلقن كلهن ولو قال كل نسائي طالق الا زينب وعمرة وبكرة وسلمي لا تطلق واحدة منهن وان كان هو استثناء الكل من الكل كذا في العناية \* ولو قال نسائي طالق الا هؤلاء وليس له نساء غيرهن فانه يصح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن كذا في البدائع \* ولو قال نسائي طالق فلانة وفلانة وفلانة الا فلانة فالاستثناء جائز ولو قال فلانة طالق وفلانة طالق وفلانة طالق فلا تطلق الا فلانة لا يصح الاستثناء وكذا اذا قال هذه وهذه وهذه الا هذه كان الاستثناء باطلا كذا في المحيط \* ولو قال نساؤه طواق الا زينب لم تطلق وان لم يكن له غيرها كذا في غاية السروجي \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة وواحدة بطل الاستثناء ووقع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع ثنتان وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يجمع فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرى توقف صحة الاولى الى أن يظهر انه مستغرق أو لا وهما يريان اقتصار صحته على الاولى كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق واحدة واحدة وواحدة الا ثلاثا يقع الثلاث ويبطل الاستثناء في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق واحدة واثنتين الا اثنتين أو ثنتين واحدة الا اثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين واحدة واحدة كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق واحدة واثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الذخيرة \* ولو قال أنت طالق ثنتين وأربعة الا خمسة وقع الثلاث كذا في الظهيرية \* ولو قال للدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة يقع الثلاث كذا في البصر الرائي \* في المشتق اذا قال لها أنت طالق ثلاثا او ثلاثا الاربعه انهي ثلاث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ويصير قوله ثلاثا باطلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انها تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثنتين واثنتين الا اثنتين ان نوى الاستثناء من احدي الثنتين لا يصح وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الاخرى يصح وان لم تكن له نية يصح الاستثناء ووقع الثنتان كذا في الظهيرية وغاية السروجي \* ولو قال أنت طالق ثنتين واثنتين الا ثلاثا طلقت ثلاثا \* ولو قال أنت طالق أربعة الا ثلاثا تقع واحدة \* ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة واثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال يقع الثلاث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان يصح استثناء الواحدة ويبطل الباقي كذا في فتاوى قاضيهان \* ويبطل الاستثناء

(٥٨ - فتاوى اول) الطلاق ولو قال دمك طالق فيه روايتان \* ولو قال بطنك أو ظهرك قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق وان أضاف الى جزء من غير جامع نحو أن يقول شرك طالق أو صدرك أو فخذك أو برك أو يدك أو دبرك وما أشبه ذلك لا يقع الطلاق ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح انه يقع كالمو قال رأسك ههنا طالق ولهذا لو قال لغيره بعت منك هذا الرأس بالف درهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع رجل قال لغيره أخبرا امرأتى بطلاقها أو بشرها بطلاقها أو احل اليها طلاقها أو أخبرها انها طالق أو قل لها انها طالق طلقت الحلال ولا يتوقف على وصول الخبر اليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل لها المأمور بذلك \* ولو قال اكتب لها طلاقا بانفي أن يقع الطلاق الحلال كالمو قال احل اليها طلاقا أو كالمو قال اكتب الى امرأتى انها طالق \* رجل قال لامرأته أنت طالق مثل نسخة دالتك يقع واحدة ولو قال مثل نسخة دالتك ولم يصف





تطلبه فمقتضى هو ثنتان ولو طلقة واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التولية بانه لا تصير بانه لا يملك ابطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلاثا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التولية بانه أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار ولا تترجم هذه المقالة لان التولية لم تقع عليها اذا قال لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه يقع الثلاث ولو قال لامرأته ترا طلاق أو قال دامت طلائي ونوى الثلاث صحت نيته رجل قال لامرأته ترا طلاق فلهذه خمسة ألفاظ احدها هذه والثانية ترا طلاق والثالثة ترا طلاق والرابعة ترا طلاق والخامسة ترا طلاق نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع (٤٥٩) وان كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها

ولا يفرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويجري على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل له فان كان الرجل عربيا قال وان كان عربيا فكذلك لان من مكان القاف فان قال نعمت ذلك كيبا يقع الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما ينسبوه لله تعالى الا ان يشهد قبل التلفظ فيقول للشهود ان امرأتي تطلب مني الطلاق وأنا لا أريد فانا أتلفظ بهذا قطعاً لخصومتها ثم تلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فان شهدوا بذلك عند القاضي فحينئذ لا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الامام هذا قال استفتيت عن تركي قال لامرأته ترا طلاق وفي التركية يقال

يستثنى شيئا وطلقت ثلاثا كذا في المحيط \* قال لها أنت طالق أربعاً واحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقع ثلاث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأته أنت طالق أربعاً الاثلاث تقع واحدة وخمساً الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير \* ولو قال خمساً الاثلاث يقع ثنتان كذا في العتبية \* واذا قال أنت طالق عشرة الا تسعة واحدة واذا قال الاثلاث يقع ثنتان واذا قال الاسبع يقع ثلاث وكذا لو قال الاستا وخمساً وأربعاً وثلاثاً وثنيتين أو واحدة يقع ثلاث كذا في البدائع \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان يستثنى من الثلاث فتبقى واحدة كذا في الجوهر النيرة \* واذا قال أنت طالق عشرة الا تسعة الا ثمانية فاستثنى ثمانية من تسع تبقى واحدة استثنى من العشر فيكون قال أنت طالق تسعة طلاق ثلاثاً وان قال عشرة الا تسعة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثنى من العشر يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج \* عن ابن سماعة فيمن قال لها أنت طالق أربعاً الاثلاث الا اثنتين قال يقع الثلاث كأنه قال أنت طالق أربعاً الا واحدة كذا في الحاوي \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا واحدة الا واحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروحي \* ان قال ثلاثاً الا ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة يقع واحدة ولو قال عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعاً يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان كذا في فتاوى قاضيان \* في الغانية رجل قال لامرأته أنت طالق أبدا ما خلا اليوم طلقت الحال كأنه قال أنت طالق تطبيقاً لا تقع عليك اليوم كذا في التارخانية \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في العتبية \* ولو قال لامرأته أنت طالق ان كملت فلانا الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدوم فلان قدوم فلان أو لم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدومه ولو قال لها أنت طالق الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بقوت قدوم فلان في العربية - نى انه لو لم يقدم حق مات ينزل الطلاق في آخر اجزاء حياته وان قدم فلان لم تنطق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً الا واحدة غدا أو قال الا واحدة ان كملت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند الكلام ويجيء الغد يقع ثنتان \* رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا ان الشئ فكلمه ناسياً ثم كلمه اكراماً كان حائناً ولو قال لامرأته أنت طالق ان كملت فلانا الا ان الشئ فكلمه ناسياً ثم كلمه اكراماً كان حائناً لان كلمة الا ان لا غاية رجل قال لغيره لا جئتنيك الى عشرة ايام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبداً فان كانت يمينه بالله

للطهال تلاق وقال الزوج أردت الطهال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصدق في القضاء لان هذا مما يجري على لسان الناس خصوصاً في الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقعاً ظاهراً ولا يصدق قضاء رجل طلق امرأته أو أعتق عبده أو دبر بالبرية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا يقع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا طلاق أو عناق الا ان الرجل لقن أن يقول طلقت امرأتي أو امرأتي طالق فقال ذلك فكذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يبيع البيع والشراء وان لقنت المرأة ان تقول أبرأت نفسي عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسيأتي جنس هذا في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المروج له فيه سواء قالوا هذا كسكوت البكر لاجل رضائهم ولا يفرق بين العلم والجاهل

وهذا الجواب ظاهر فيما اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق يبطل الطلاق وان لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وان كان يعرف الاستثناء مقصدا  
 ايقاع الطلاق جري الاستثناء على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق أيضا وروى عن شاذ بن حكيم انه قال اختلفت أنا وخلف بن أيوب في  
 هذه المسئلة فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال خلف رحمه الله تعالى الاستثناء باطل والطلاق واقع قال خلف رحمه الله تعالى فرأيت  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى في المنام فقلت له اختلفت أنا وشاذ في مسئلة فقال لي أبو يوسف رحمه الله تعالى سل فسألته فقال يصح الاستثناء  
 فقلت له لم قال رأيت لوقال لها أنت طالق جري على لسانه أو غير طالق أكان يقع الطلاق قلت لا قال فهو كذاك وروى هشام عن محمد  
 رحمه الله تعالى رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر قال محمد رحمه الله تعالى عليه صوم شهر ولو أراد أن يقول شيئا  
 جري على لسانه النذر والطلاق (٤٦٠) أو العتاق قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في النذر يلزمه المنذور به بلا خلاف وفي

الطلاق والعتاق يقع الطلاق  
 لا يحتج بان كانت بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء رجل قال لا امرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا  
 لا يقين عليك الابعاد كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى قاضيان  
 \* ولو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة ان حضت وطهرت أو ان دخلت الدار فالشرط انصرف الى المستثنى  
 منه كانه قال أنت طالق ثلاثا فان فعلت كذا الا واحدة يتعلق بالشرط نثان كذا في شرح  
 الزيادات لاعتباري \* في الولوالجية لو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة للسنة كانت طالقائتين للسنة عند كل  
 طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق \* وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف سواء كان مسوعا أو لم يكن  
 عند الشيخ الامام الفقيه أبي الحسن الكرخي وكان الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول انه  
 لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط \* والصحيح  
 ما ذكره الفقيه أبو جعفر كذا في البدائع \* ويصح استثناء الاصم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنقط  
 المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسهل أن تمكن من الوطء كذا في التتارخانية \* وشرط صحة  
 الاستثناء أن يكون موصولا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت أو  
 غير ذلك من غير ضرورة لا يصح فأما اذا كان لضرورة النفس فلا يمنع العجبة ولا بعد ذلك فصلا الا أن يكون  
 سكتة هكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في البدائع \* ولو عطس أو تقيأ أو كان بلسانه  
 ثقل فطال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار \* قال أنت طالق جري على  
 لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز لا كدرى \* وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير  
 \* رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخرها ان شاء الله فأخذ انسان فيه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع  
 يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كما يتخلل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشع كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة ان شاء الله أو ثلاثا واحدة ان شاء الله أو قال أنت طالق وطالق  
 وطالق وطالق ان شاء الله لا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما صح  
 ولم تطلق كذا في محيط السرخسي \* لو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك  
 أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار \* قال أنت  
 طالق أربعين ان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ان شاء الله  
 ثلاثا البتة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية السروجي \* وفي المجتبى من الايمان لو قال أنت طالق  
 رجعيان شاء الله يقع ولو قال بائنا لا يقع كذا في البحر الرائق \* رجل قال لا امرأته أنت طالق ثلاثا فاعلى  
 ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال أنت طالق ثلاثا اعلى ان شاء الله أو قال ان شاء الله طلقت ثلاثا

والعتاق يقع الطلاق  
 والعتاق في قول محمد رحمه  
 الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يقع  
 الطلاق فيما بينه وبين الله  
 تعالى ويقع العتق وعن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى على  
 عكس هذا يقع الطلاق  
 ولا يقع العتاق والظاهر من  
 قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وقوع الطلاق والعتاق  
 كما قال محمد رحمه الله تعالى  
 ولو جرى على لسانه كلمة  
 كفر لا يكثر بلا خلاف  
 \* رجل قال لا امرأته أنت  
 طالق لو نيت طلقت ثنتين ولو  
 قال أنت طالق ثلاثة أو ان  
 طلقت ثلاثا اذا قال  
 لا امرأته أنت طالق أنت أو  
 قال أنت طالق وأنت قال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 يقع واحدة وقال محمد رحمه  
 الله تعالى يقع ثنتان ولو  
 قال ذلك لا امرأته فقال  
 أنت طالق أنت للمرأة الأخرى  
 أو قال فأنت أو قال وأنت  
 يقع الطلاق عليهما امرأة

قالت لزوجهما طلقني فأبي فقالت دادي فقال دادم ان كان في قوله دادم أدنى تشميل لا يقع الطلاق \* رجل قال لا امرأته اذهبي ألف وبطل  
 مرة نوى الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لا امرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع ثنتان وان نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو قال  
 ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق واحدة لا بل ثنتين طلقت واحدة \* رجل قال لا امرأته ترأطلاق أو قال  
 طلاق ترأفهي طالق ولا فرق بين التقديم والتأخير ولو قال بالفارسية دادمت يك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسه طلاق طلقت ثلاثا ان كان  
 ذلك بعد الدخول ولو قال ترأيد طلاق وسكت ثم قال دو طلاق طلقت ثلاثا ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف ان نوى العطف طلقت  
 ثلاثا وان لم ينو لا يقع الا واحدة \* رجل قال لا امرأته ترأسه ذكر في النوازل انها لا تطلق وقال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى عندي انها تطلق  
 قال لا امرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق يقع واحدة أعرب الواحدة أو لم يعرب ولو قال لا امرأته توبسه في حال هذا كره الطلاق أو الغضب

طلقت ثلاثا ولو قال لها في غضب أو خصومة أي هزأ طلاقه بزوج طلقت ثلاثا وكذا لو قال أي سه طلاقه ولو قال أي طلاق داده يقع واحدة وإذا جرت الخصومة بينهما وبين زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج سه طلاق يا خويشتن برف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن نوى الإيقاع يقع وإن لم يكن له نية فكذلك لأنه إيقاع ظاهر قالت المرأة لزوجها امرأه دار فقال الزوج ناداشته كبر ونوى الطلاق طلقت ولو قال امرأه طلاق ده فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ الامام هذا يقع وإن نوى ولو قال لا امرأه أنه تراسبه طلاق داده يستند لا يقع لأنه ذكر الإيقاع دون الوقوع رجل طلق امرأته فقيل له أشيتي نمكيني فقال امرأتي شايلا لا يكون اقرا بالثلاث \* رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجها ووفاهما مهرها وأخرجها من منزله فقال له رجل لم لا تبعدها إلى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج دو طلاق خود شده است وابن طلاق ديكر شد قال الشيخ الامام هذا إن أراد به الإيقاع يقع (٤٦١) وإن أراد به الإخبار فهي امرأته فمباينته وبين الله تعالى وفي القضاء

وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أنت طالق يا امرأة إن شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع \* وفي المنتقى إذا قال أنت طالق ثلاثا يا امرأة بنت عبد الله إن شاء الله لا يقع ولو قال أنت طالق ثلاثا يا امرأة بنت عبد الله بن عبد الرحمن إن شاء الله تطلق كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله تطلق كذا في المنتقى الاستثناء بالثلاث وتقع واحدة في الحال وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن في قوله أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله يقع الثلاث والأول هو الصحيح ذكره الامام غير الاسلام كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو قال يا زانية أنت طالق إن شاء الله يكون الاستثناء عن الطلاق خاصة ويلاعنها كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* ولو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لها أنت طالق يا زانية بنت الزانية إن شاء الله فالاستثناء عن الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان كذا في التتارخانية \* ولو قال أنت طالق ثلاثا يا فلانة الواحدة تقع ثنتان ولا يكون قوله يا فلانة فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان \* طالق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله كذا في فتح القدير \* إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله وكذبت المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* فان شهد الشهود بخلع أو طلاق بغير الاستثناء بان قالوا انهم أدته خالع بغير استثناء أو قالوا طلق بغير استثناء أو قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نسبح منه كلمة غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الآن يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البذل أو سبب آخر فينفذ يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى \* عن نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق إلا ببينة لأنه خلاف الظاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلا يؤمن من التلبيس والكذب كذا في الفتاوى الغمامية \* ولو قال الزوج طلقتك أمس فقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وكفى النوازل خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطا رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استثنيت موصولا وهو لا يذ كر ذلك قالوا إن كان الرجل في الغضب ويصير بحال يجبري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجبري جازله أن يعتمد على قوله ما لا فلا كذا في فتاوى قاضيخان

هذه فأجاب وقال كل امرأة ألى طالق ذكر في النوازل أنه لا تطلق امرأته امرأته قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قوله نعم يحتمل الرديعي طلق أن استطعت ويحتمل التفويض فأى شئ نوى صحته نيته وكذا لو قال رجل لغيره أتريد أن أطلق امرأتك فقال خواهم أو قال لا لا يدعه فهو على هذين الوجهين \* رجل قال لغيره خواهم تازنت را طلاق كبر فقال الزوج خواهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته طلق نفسك فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع واحدة وإنما يصح هذا الجواب إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا أراد به الرد لا يقع الطلاق \* رجل عرف أنه كان مجنونا نقلت له امرأته طلقته البارحة فقال الزوج أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله وطلاق المعنوية غير واقع كطلاق المجنون

وتكاملوا في الفاصل بين المعنوي والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه واقفاله الانذار والعامل ضد المعنوي من يحتل كلامه واقفاله فيكون ذلك غالباً وهذا غالباً فكانا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعامل من يفعل ما يفعله المجانين في الاخيين لكن لا عن قصد وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعنوي من يفعل ما يفعله المجانين في الاخيين لكن عن قصد يفعل ذلك مع ظهور وجه الفساد \* رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انى كنت اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقفاً قال مشايخنا رحمه الله تعالى حين ما أقر بالطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو أخو ذلك قضاء وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكورة الطلاق \* رجل قال لامرأته أنت طالق كل يوم مرة (٤٦٣) وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلاث ان

### الباب الخامس في طلاق المريض

قال الخجدي الرجل اذا طلق امرأته طلاقاً رجعياً في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهم ما يوارثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كنية أو معلومة وقت الطلاق فاسلمت في العدة أو اعتقت في العدة فانهم تارث كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها طلاقاً بائناً أو ثلاثاً ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا تارث ولو انقضت عدتها ثم مات لم تارث وهذا اذا طلقها من غير سوء لها فاما اذا طلقها بسوء لها فلا ميراث لها كذا في المحيط \* ولو أكرهت على سؤال طلاقها تارث كذا في معراج الدراية \* ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع \* في المبسوط لو كانت المرأة أمة أو كنية حين أنام في مرضه ثم اعتقت الامة أو أسلمت الكنيسة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير الحصري \* ولو طلق المريض امرأته ثلاثاً ثم ارتدت ثم أسلمت ثم مات الزوج وهي معدة لا تارث كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الرجل والعياذ بالله تعالى فقتل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الرقة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب ان كانت الرقة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسننا وان ارتد ما ثم أسلم أحدهما مات أحدهما مات المسلم منهم ساليرته المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتداً هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا جامعها ابن المريض مكرهة لم تارث قال في الاصل الا ان يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقه كأنه باشر بنفسه فيصير فاراً كذا في المحيط \* ولو طلق المريض امرأته ثلاثاً ثم جامعها ابنه أو قبلها بشم ودورث كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لميراث كذا في المحيط \* اذا طلقها ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسننا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا طلقها بائناً في مرضه ثم صبح ثم مات تارث كذا في النهاية \* وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثاً أو واحدة بائنة ورثته كذا في غايه السرخسي \* واذا قال لها في مرضه أمر بك يدك أو اختاري فاخترت نفسها أو قال لها طلق نفسك ثلاثاً ففعلت أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا تارث كذا في البدائع \* واذا طلقت نفسها ثلاثاً فاجازت لان المبطل لا يرث اجازته كذا في التبيين \* قالوا فيمن طلق زوجته في مرضه ودأبه المرض أكثر من سنتين ماتت ثم جاءت بولد بعد موته لاقل من ستة أشهر لا ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* انما ثبت حكم الفرار اذا تعلق حقها بما له وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالباً

كان الطلاق يزيد على الثلاث \* رجل قال لامرأته طلقك آخر تطليقات ذكر في المتن انها تطلق ثلاثاً ولو قال أنت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة \* رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته في حال مذكورة الطلاق ههنا طلاق بذمانت در كردم طلقت ثلاثاً ولو قال مانويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينه \* رجل وقعت الخصومة بينه وبين امرأته فقالت المرأة ضح ثلاث تطليقات ههنا وهناك ثلاث قصبان صغار مما يكون للعائك بلا غزل فانان الرجل باصبع رجله واحدة وقال هذا طلاقك ثم وثم حتى نجاها عن اما كن اثم قال ادفعيه الى الحائك ليسجبه في ثوبك قالوا ينبغي

ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقاً \* رجل قال لنساء العالم أو نساء الدنيا طالق لا تطلق امرأته ولو قال بان نساء هذه البلدة أو هذه القرية طالق وفيها امرأته طلقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال نساء بغداد طالق وفيها امرأته لا تطلق وعن محمد رحمه الله تعالى طلق \* رجل قال لامرأته أنت طالق في قول الفقهاء أو في قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضا ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو \* رجل طلق امرأته واحدة أو اثنتين فمضى ولا يدرى أنه طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال وى من انشأ يد تاروى ديكرى نه نبيند ثم زعم انه يجعل له ان يتزوجها قالوا لا يصدق قضاء \* رجل قبل له ابن فلانة زن تو هست فقال هست ثم قيل له ابن زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه وانما سمع ابن زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته قولى انا طالق لا يقع الم تطل ولو قال لغيره قل لها انها طالق طلقت للعالم \* رجل قال

لامرأته أنت منى ثلاثا نوى الطلاق طلقت ثلاثا وان قال لم أوف الطلاق ان كان ذلك في حال هذا كره الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال هذا كره الطلاق قالوا ونحشى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجهما طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ به. وذكري في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث وليذكر باسم الله فانها تطلق واحدة \* رجل رأى شخصا ووطن انها عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعتمد عند عدم الاشارة هو الاسم وقد وجد \* رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجهما طلقني فقال لست لي بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت لزوجهما طلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة. (٤٦٣) \* رجل طلق امرأته واحدة أو

ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقتها ولم تحفظ حق أبيها وعاتبته في ذلك فقال الزوج هي ثانية أو قال الزوج هذه الثالثة تقع أخرى ولو عاتبته ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة بالنية \* رجل قال لامرأته أنت طالق ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال أنت طالق لا يقع شيء وان نوى لان حذف آخر الكلام معناد في العرب وقال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى لو أن عجميا قال ذلك بالفارسية وحذف الحرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في العجم ولهذا قالوا وقال لعبد الله بن نوى انك لا تعتق وان نوى وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحت نيته وهذا كله اذا قال أنت

بان يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بجوئته في البيت كإعتاده الاصح وان كان بقدر على القيام بتكافؤ الذي يقضى حوائجه في البيت وهو يشكي لا يكون فارقا لان الانسان فلما يحل عنه والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للمول والغائط كذا في التبيين \* والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم القرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب فان كان الغالب من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون فارقا ان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مسجدة أو راكب سفينة أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة اذا لحسن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وقد يتخلص عن الحبس والمسببة بنوع من الحيل وان خرج للبارزة أو قدم ليقتل في قتل مستحق عليه أو انه كسرت السفينة فبقى على لوح أو بقي في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيحقق منه القرار والمقعد المتألم مادام يزداد ما به كالمريض فان صار قد عجز ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في السكافي \* وكذلك المدقوق على هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدور الشهيد حسام الأئمة كذا في المحيط \* صاحب السلسل اذا طلق به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا في البدائع \* فسرأ همنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كتصرفه حال عيته كذا في التمرناشي \* صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أعيد الخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارزة بعد المبارزة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا برأ من مرضه كذا في البدائع \* ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعيد تلف لا يصير فارقا وان كان بحبس أو قيد يصير فارقا كذا في العتبية \* واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح فلها الارث كذا في السكافي \* ولو طلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي \* المرأة كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار البلوغ والعنق وتمكين ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره من الزرع لكونها فارة والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلاق كذا في التبيين \* ولو فرق بين المريضة وزوجها لعنة بان كان الزوج عتينا فأجل سنة فلم يصل اليها فخيرت وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة أو يلج بان طلق امرأته طلاقا متابعه - مد ما دخل بها ثم حبس فتزوجها في العدة فعملت بذلك وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة لم ير الزرع في المسلتين كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا قذفها

طال لا بكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما لمقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال هذا كره الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال هذا كره الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طوا سكت أو أخذ انسان فله لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت به حذف حرفين من الكلام ولو قالت المرأة لزوجهما طلقني فقال دايم ان كان ذلك في موضع يكون ذلك حرفه يقع الطلاق امرأة قالت لزوجهما كيف لا تطلقني فقال الزوج توخودسرتا لي طلاق كرده قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه أنت بجميع أجزائك مطلقه ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كما لو قال أنت مطلقه \* رجل أراد ان يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا فلما قال أنت طالق أخذ انسان فله او مات يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا ومات المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق واحدة قصادها

قوله أنت طالق وهي حية وصادها قوله واحدة وهي ميتة لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون تقويضان طلقت  
نفسها في المجلس يقع والافلا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك فإنه يقع الطلاق وقد ذكرنا إذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة  
هبت لي طالق فقال وهبت يريد به ترك الطلاق والإعراض عنه فهي امرأته \* رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثا بام يقع  
الطلاق ويطلق الخيار \* رجل سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها لا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء \* رجل قال  
لامرأته أنت طالق عددا النجوم أو عددا التراب أو عددا البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال أنت طالق مثل الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة مثل  
الثلاث يقع واحدة بآنسة ولو قال أنت طالق مثل الاساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآنسة في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى (٤٦٤) يقع واحدة رجعية وهذا الجنس يأتي في فصل التشبيه ان شاء الله تعالى \* رجل قال لامرأته

قبل الدخول بها أنت طالق  
احدى وعشرين طلقت  
ثلاثا عندنا وقال زفر رحمه  
الله تعالى يقع واحدة ولو  
قال واحدة وعشرين  
او واحدة والفاقع واحدة  
في قولهم الا في رواية عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى  
ولو قال احده عشر طلقت  
ثلاثا ولو قال واحدة وعشرة  
طلقت واحدة \* رجل قال  
لامرأته المدخولة أنت طالق  
فقال لا اكفي بواحدة  
فقال دوكير ان نوى اثبات  
الطلاق طلقت ثلاثا \*  
رجل قال لامرأته ان  
تكوني امرأتى فانت طالق  
ثلاثا قالوا ان لم يطلقها  
تطليقة بآنسة عند زفر غممن  
العين طلقت ثلاثا \* رجل  
قال لامرأته أنت طالق مع  
كل شربة لم تطلق حتى يشرب  
ولو قال أنت طالق مع كل  
تطليقة وكان ذلك بعد  
الدخول طلقت للحال ثلاثا  
\* رجل له بنت ذوات ازواج

فالتعنوا هي مريضة وفترق القاضي بينهما ما وماتت وهي في العدة لا يزوج كذا في السراج الوهاج  
\* واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا في المرات نأخذ بالاقل وان كان حيضها  
معلوما فانه قطع الدم عنها وكانت أيامها أقل من عشرة فان مات قبل أن تغتسل أو قبل أن يذهب وقت الصلاة  
ترث وكذلك ان اغتسلت وبقى عضولها يصبه الماء كذا في الظهيرية \* فرق بالعنة والجلب في مرض الزوج  
ومات في عسدهم لم تره لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي \* ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض  
ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في الصحة والعانة في المرض ورثت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى كذا في البدائع \* واذا آلى منها في المرض فانه قضت مدة الايلاء في المرض ورثت مادامت  
في العدة وان كان الايلاء في الصحة ومضت المدة في المرض لم ترث لو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا  
في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم أقربها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بأمر هام أقربها  
بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج \* وانما  
يكون لها الاقل منهم ما عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما اذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما أقربها به  
كذا في الفصول العمدية \* واذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات وأنا  
في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فاقول لها كذا في الذخيرة \* ولو قالت  
الورثة كنت أمة وأعتقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فاقول لها كذا في غاية السروجي \* لو كانت  
المرأة أمة قد أعتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان  
القول قول الورثة فان قال مولى الامة كنت أعتقت في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة  
كأية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج  
كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قالت طلقني وهونائم وقالت الورثة طلقك في البقطة  
كان القول قولها كذا في التارخانية \* ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي أو قال  
جامعة أم امرأتى أو أوبة امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاع قبل الشكاح أو قال تزوجتها  
في العدة أو أنكرت المرأة ذلك بآثبات منه ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمدية  
\* واذا طلق امرأته ثلاثا في مرض موته وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع البين وان تطاولت  
المدة فاذا حلفت أخذت الميراث وان نسكت فلا ميراث لها كالأقرب بانقضاء العدة ثم أنكرت وان لم تنقل  
شيئا ولكنها تزوجت بزوج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الاول فانها

فقال زوج واحدة من دخير ترك طلاقك طلاقك على امرأته \* رجل قال لامرأته ترايكي أو قال تراسه لا  
قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى طلقت ثلاثا ولو قال تو يكي أو قال توسه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق قال مولانا رضي  
الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا  
باليمنة كالأقوال بالبرية أنت واحدة ولو قال ابن زن كه مر است بسه قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا يقع وقال أبو بكر العياضي  
رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته أنت بثلاث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى يقع  
\* رجل قال لامرأته دست بازداشمت بك طلاق فقالت المراتباز كوى تاكواهان بشنونه فقال الزوج دست بازداشمت بك طلاق فلما  
اقرها قالت له اجنبية زن رادستى فقال دست بازداشمتش بك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشمتش يكون انشاء







غد وهي في العدة يقع أخرى \* رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطاق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في غد تطلق حين يطلع القمر من الغد ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكلموا في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشتا ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والربيع ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والربيع ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاثجار أوراق وعمار و الربيع ما يكون فيه على الاوراق دون الثمار وكذا الخريف \* رجل اشترى منكوحته لا يقع عليها الطلاق معلقا كن أو منجز مادامت لم تكن له وكذا لو كان آلى منها ثم اشترىها ثم انتهت مدة الايلاء لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما اشتراها وقع طلاقه عليها معلقا كان أو منجزا ولو علق العبد طلاق امرأته (٤٦٧)

منه ما ولو قال في مرضه طلقاً أنفسي كما ثلاثاً ان شئت ما طلقته احداها ما انفسها وصاحبها لا تطلق واحدة منهم ما حتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبها فلو طلقته الاخرى بعد ذلك انفسها وصاحبها ثلاثاً لا تطلقها وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منه ما عايناهما وورثنا ولو قامت عن المجلس ثم طلقته كل واحدة كتبتهم ما تمعاً أو معاً لا يقع ولو قال في مرضه امر كبايديكما يدي به الطلاق يصير طلاقهما مفوضاً اليهما بطريق التملك حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق بالمشيئة الا انهما ينفردان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق واحدة منهما فها يقع في قوله ان شئت لا يقع ولو قال طلقاً أنفسي كما بألف درهم فقات كل واحدة منهما طلقته نفسها وصاحبتي بألف معاً ومعاقباً باتا بألف ويقسم على مهرهما ولم ترنا بحال ولو طلقته بجهتها من الالف لم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ائني له دخل بها احدا كطالق ثلاثاً ثم في مرض موته في احداها لا تقرب عن الميراث وصار الزوج فاراً بالبيان فان كانت له امرأة أخرى غيرها ما كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان دعي فيها في حق النصف الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوحته من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى قال ربع لها وثلاثة الارباع للآخرى فان ماتت احداهما قبل موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى لا طلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احداهما الاقل من سنتين ولاكثر من ستة أشهر ولد من وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزوج على خياره فان في الزوج هذا الولد يؤثر بالبيان فان قال عنيته عنه د الايقاع التي لم تلد بلا عن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عنيته التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني باليهما التي ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى لا طلاق لانها متعنتا بالطوط بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للشكاح فان في الولد يجري اللعان ولا يقطع النسب لانهما احكم الشرع به لوق منه وبالنسب وعلق به حكم وهو كون الطوط منه بياناً فهذا يكون مانعاً من قطع النسب وان ولدت احداهما الاقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل فكيف عديتها يتظر ان كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل من ستة أشهر فعدتم اتفقوا في بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

منه ما ولو قال في مرضه طلقاً أنفسي كما ثلاثاً ان شئت ما طلقته احداها ما انفسها وصاحبها لا تطلق واحدة منهم ما حتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبها فلو طلقته الاخرى بعد ذلك انفسها وصاحبها ثلاثاً لا تطلقها وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منه ما عايناهما وورثنا ولو قامت عن المجلس ثم طلقته كل واحدة كتبتهم ما تمعاً أو معاً لا يقع ولو قال في مرضه امر كبايديكما يدي به الطلاق يصير طلاقهما مفوضاً اليهما بطريق التملك حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق بالمشيئة الا انهما ينفردان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق واحدة منهما فها يقع في قوله ان شئت لا يقع ولو قال طلقاً أنفسي كما بألف درهم فقات كل واحدة منهما طلقته نفسها وصاحبتي بألف معاً ومعاقباً باتا بألف ويقسم على مهرهما ولم ترنا بحال ولو طلقته بجهتها من الالف لم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ائني له دخل بها احدا كطالق ثلاثاً ثم في مرض موته في احداها لا تقرب عن الميراث وصار الزوج فاراً بالبيان فان كانت له امرأة أخرى غيرها ما كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان دعي فيها في حق النصف الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوحته من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى قال ربع لها وثلاثة الارباع للآخرى فان ماتت احداهما قبل موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى لا طلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احداهما الاقل من سنتين ولاكثر من ستة أشهر ولد من وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزوج على خياره فان في الزوج هذا الولد يؤثر بالبيان فان قال عنيته عنه د الايقاع التي لم تلد بلا عن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عنيته التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني باليهما التي ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى لا طلاق لانها متعنتا بالطوط بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للشكاح فان في الولد يجري اللعان ولا يقطع النسب لانهما احكم الشرع به لوق منه وبالنسب وعلق به حكم وهو كون الطوط منه بياناً فهذا يكون مانعاً من قطع النسب وان ولدت احداهما الاقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل فكيف عديتها يتظر ان كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل من ستة أشهر فعدتم اتفقوا في بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

\* فصل في الكتابات والمطلقات \*

الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصاً وهي ثلاثة اقسام والاحوال ثلاثة حالة

مطلقة وهي حالة الرضا وحالة المدا كره الطلاق وهي ان تسأل المرأة طلاقها أو يسأل غيرها طلاقها او حالة الغضب والخصومة في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الابالية ولو قال لم أعن به الطلاق كان القول قوله وفي حالة المدا كره الطلاق يقع الطلاق بثمانية ألفاظ ولو قال لم أنو الطلاق لا يصح صدق قضا وهو قوله أنت خلية برة بقة بائن حرام اعتدى أمر لك يسدك اختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم أنو الطلاق لا يصح صدق قضاء وثلاثه اعتدى أمر لك يسدك اختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانهم يتصلون للشم فعمل على الشتم في الغضب والخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يصح كذا لا يصح في حالة المدا كره الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء انه الحق به منه الخمسة اربعة اخرى لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلية سبيلك الحق يا هلك لو قال ذلك في حال مدا كره الطلاق وفي الغضب وقال لم أنو

به الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكتابات نحو قولك حبلى علي غاربك تقضي تحمري استتري قومي اذهي اتقلى انطلق تزوجي اعزبي لانكاح لي عليك وهبتك لاهلك قبل الادل اولم يقبل لا يقع الطلاق الابالية واذا قال لم انا الطلاق كان مصدقا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال وهبتك لاهلك أو لا يملك اولاد زوج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك أو لاخيك أو لاخيتك أو لفلان الاجنبي لا يقع الطلاق وان نوى وكذا لو قال لا حاجة لي فبك وعن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في حالة مذاكرة الطلاق فارقتك أو بابتك أو أنتك أو أنت منك أو لا سلطان لي عليك أو برحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سيمتك أو أنت سامة أو أنت حرة أو أنت اعلم بشانك فقالت اخترت (٤٦٨) نفسى يقع الطلاق وان قال لم انا الطلاق لا يصدق قضاء ولو قال لها لانكاح بيني

فبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح أو قال فسخت نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قالت امرأة لزوجه استتلي بزوجه فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها توامر اجيزي نباشي وكرد ذلك لا يكون طلاقا وكذا لو قال توامر اكسني نة ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل يقع الطلاق اذا نوى وكذا لو قال أنا برى ممن نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قال لا حاجة لي فبك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال ما اريدك ولو قال لها ابعدى عني ونوى الطلاق يقع ولو قال لها اذهبي فتقضى او قومي فكلى ونوى الطلاق بقوله اذهبي وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها اربع طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان

أشهر فصاعد افعدة صاحبة الاقل بالحيض وان أقر الزوج بوطء صاحبة الاقل أو لا طلقت صاحبة الاكثر باقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلقتا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت الايقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فولدتا الاولى تكون بيانا للطلاق في الاخرى فاذا جاءت الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيره وصار كل واحد مع احدهما ثم الاخرى وقع الطلاق على المجامعة آخر كذا ههنا وتقتضى عدة المطلقة بالولادة وبثبت نسب الولد كذا في شرح الزيارات العتاني \* ولو ماتت احدهما قبل البيان فقال الزوج ابا دعيت لم يرتهما وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتتا جميعا احدهما بعد الاخرى ثم قال دعيت التي ماتت اولام يرث منها ولو ماتتا جميعا مع ابان سقط عليهما حائط أو غرق تبارث من كل واحدة منهما نصف ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لكن لا يعرف النقطة والتأخر فهذا بمنزلة موتهما معا ولو ماتتا معا ثم عين احدهما بعد موتهما وقال اياها دعيت لا يرث منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث زوج ولو ارثتا جميعا قبل البيان فانقضت عدتهما حيا وباتت لم يكن له أن يبين الطلاق الثلاث في احدهما كذا في البدائع \* ولو فوض طلاق امرأته الى اجنبي في العصة فطلقتها الاجنبي في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله عنه لم يرث مثل أن يملكه الطلاق وان كان التفويض على وجه يملكه العزل مثل أن يوكله بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج

\*( الباب السادس في الرجعة وفيما تحول به المطلقة وما يتصل به ) \*

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين \* وهي على ضربين سبقي وبدي (فالسبقي) أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاعدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول نحو أن يقول لها راجعتك أو راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدي مخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل أن يطأها أو يقبلها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه يصير مراجعاعا عندنا لانه يكره له ذلك ويسقط أن يراجعها به بذلك بالشهاد كذا في الجوهرة النيرة \* (ألفاظ الرجعة صريح وكناية) (فالصريح) راجعتك في حال خطيبها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها أيضا ومن الصريح راجعتك ورجعتك وردتك وأمستك ومسكتك بمنزلة أمستك فلهذا يصير مراجعاعا بها بالانية \* (والكناية) أنت عندي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراجعاعا بالانية كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أي رفقة باز أو ردمت ان عني به الرجعة يصير مراجعاعا كذا في الخلاصة \* وان راجعها بافظ

ترجة  
أيها الناهية ارجعتك

يقول أربع طرق عليك مفتوحة فغذى في أي طريق شئت حينئذ يقع الطلاق اذا نوى ولو قال جهار راءم برق كشادم التزويج لا يقع الطلاق ساليو ولو قال توامر باريدون وقال لم انا الطلاق كان النول قوله ولو قالت المرأة لزوجهما طلقني فقال لا فعل فقالت ان لم تطلقني اذهب واتزوج فقال الزوج خوافي شوي كن وخوافي دوست لا يقع الطلاق لان هذا اظهار له المبالاة ظن الرجل ان نكاح امرأته وقع فاسد افعال تركت هذا النكاح الذي بين وبين امرأتى ثم ظهر ان نكاحهما كان صحيحا لا تطلق امرأته ولو قال لامرأته انابري من طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال برأت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى أو لم ينو ولو قال أنا برى من ثلاث طلبة فانك قال به منهم يقع الطلاق اذا نوى وقال به منهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر قالت له امرأته مسكران تخريده به عيب بازده فقال بازادهم قالوا لا يقع الطلاق ولو قال اب المرأة لزوجهما كرا تخريده ازم من بازده قال اب تو بازادهم يقع الطلاق اذا نوى كانه قال لها اطلق يا هلك ولو قال لها

انت المراح فهو كالمو قال لها انت خلية قالت المراتل زوجها اطلقني فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال يزار من واز خواسته ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا والواقع بالكليات باثر عندنا الا الواقع بثلاثة اعتدى اعتباري رجلك أنت واحدة فانه يقع بهم او واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكليات تصح نيته الا في أربعة اعتدى اعتباري رجلك أنت واحدة اختاري فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا تصح نيته الثنتين في الكليات ولو وقع الطلاق بالفارسية فقال دست بازداشتم ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلية سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلانية وتكون رجعية وقال الفقيه ابو الليث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقع واحدة بلانية ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كساده كدست تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية (٤٦٩) لانه تفسير قوله طلقك ولو قال بك طلاق دست بازداشتم يكون

دست بازداشتم يكون رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال بجنك بازداشتم از نو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقع واحدة بلانية وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى النسي لو قال اه تارابه كددم اورها كددم اودست بازداشتم او قال تراشتم لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا لو لدست بازداشتم اورها كرها كدست ولو نوى الطلاق في قوله رها كدست او باله كدست يقع واحدة بلانية وفي قوله دست بازداشتم يقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق بهذه اللفاظ نحو ان يقول دست بازداشتم بك طلاق يقع واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرك بذلك في طليقة او اختاري نفسك بتطليقة فاخترت نفسها يقع واحدة رجعية ولو قال بهشم او بهشم

التزويج جازع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صررا جعلا لها هو المختار كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قال اه انكحتك كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو قال راجعتك بعهر ألف درهم ان قبلت المرأة ذلك صح والا فلا لان هذه زيادة في المهر فيستلزم قبولها وهذا بمنزلة ما لو وجد النكاح كذا في المحيط \* وكما ثبتت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء والمسهة عن شهوة كذا في النهاية \* وكذا التقبيل عن شهوة على الفم بالاجماع فان كان على الخد أو الذقن أو الجبهة أو الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما أطلقه في العيون القبله في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهرية النيرة \* النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بانظر الى شيء من بدنه سوى الفرج رجعة كذا في التبيين \* كل ما ثبت به حرمة المصاهرة ثبت به الرجعة كذا في التتارخانية \* ويكره التقبيل والمسهة بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رجعة الله تعالى كذا في البدائع \* اذا كان اللبس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لافرق بين كون القبلة والنظر واللبس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان ما صدر منها بعلمه ولم يمنعها انتفاقا فان كان اختلاسا منها بان كان ناعما مشلا لا يتم كنهه أو فاعته وهو مكروه ومعتوه ذكر شيخ الاسلام وشيخ الائمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثبتت الرجعة هذا اذا سدها الزوج في الشهوة فان أنكر لا تثبت الرجعة وكذا اذا مات فصدة الوارثة ولا تقبل البيعة على الشهوة كذا في فتح القدير وان شهدوا على الجماع جازعا كذا في السراج الوهاج \* اذا أدخلت فرجه في فرجها وهو نائم أو مجنون كان رجعة اتفاقا كذا في فتح القدير \* ولو قالت للزوج راجعتك لم يصح كذا في البدائع \* الخلو بالمدّة ليست رجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعدنة لا يكون رجعة كذا في المحيط \* اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا خفاهما فلما اتفقا اثنتان فطلقت ولبت ساعة لم يحجب عليه المهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصير مراحعا باللبث عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو زرع ثم أوج صار مراحعا بالاجماع هكذا في الهداية \* واذا قال لها ان لمستك فانت طالق فلمساها اذ ارفع يده عنها ثم أعادها فلمساها ثانيا فوهو رجعة اذا قال لمستك وحته اذا راجعتك فانت طالق تنصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق لو قال لاجنبية ان راجعتك تنصرف يمينه الى العقد قال اطلاقه طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فانقضت عدتها ثم تزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط \* وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرية النيرة \* اختلفوا في الوطء في الدبر قيل انه ليس رجعة

ازني لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان ذلك في ذكرك طلاقا أو خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حين خالط العجم وجدده ماصريحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في أي حال كان ولا بد من قضاءه انه عني به التزك الخروج وان نوى بائنا أو ثلاثا فهو على ما نوى لانه يحتمل ذلك في انهم \* رجل قال لمستك وحته الامة أنت بائن ونوى الثنتين صحت نيته ولو قال ثلاثا لمرة طاقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة \* رجل قال لامرأته اعتدى اعتدى وقال فوبت بالكل تطليقة واحدة دين لها بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق ثلاثا ولو قال عني بالاولى الطلاق ولم أعرب بالباقيتين شيئا طلقت ثلاثا ولو قال لم أعرب بالاولى شيئا ونويت بالثانية الطلاق فيهما تطلقتان رجعتان ولو قال لم أعرب بالاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي تطليقة رجعية ولو قال لم أعرب بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين ولو قال عني بالاولى الطلاق وبالبقيتين العدة صحت نيته ولو قال

عنيت بالاولى وبالثانية الطلاق وبالثالثة العدة صحت نيته أيضا ولو قال اغتدي وكر ذلك مرارا وقال عنيت به الخيض يصدق قضاءه ولو قال أنت طالق فاعتدى وقال عنيت به العدة صحت نيته وإن عني به تطليقة أخرى أو لم ينو شيئا فهي تطليقة أخرى وكذلك لو قال واعتدى أو قال اعتدى بغير حرف العطف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق فاعتدى ولم ينو شيئا فهي واحدة ولو قال واعتدى أو قال بغير حرف العطف يقع أخرى \* رجل قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ثنتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدة أما إذا بدأ بآخر اليوم والطلاق في آخر اليوم يكون واقعا وأوله فيقع طلاقان وكذلك لو قال أنت طالق غدا أو اليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا لا يقع الا طلاق واحد ولو قال أنت طالق اليوم وأمس يقع طلاقان (٤٧٠) ولو قال أمس واليوم يقع واحدة ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت ثنتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

والله أشار إلى بدوري والفتوى على أنه رجعة كذا في التبيين \* رجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول كذا في فتح القدير \* تصح الرجعة مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالسكاح وفي القنية أن أجاز مراجعة القسوى صبح كذا في البحر الرائق \* قال الحاكم الشيباني إذا كتبها الطلاق ثم راجعها أو كتبها الرجعة فهي امرأته غير أنه قد أساء فيها صنع وإنما قال قد أساء لترك الاستحباب وهو الشاهد والاعلام كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بأن يقول إذا جاء غدا فعد راجعتك وإذا دخلت الدار وإذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة إجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك غدا أو رأس شهر كذا لم تصح الرجعة في قوله سم جميعا كذا في البدائع \* ولو قال أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي عليك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق \* وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها في عتتها وضيت بذلك أو لم ترض كذا في الهداية \* وإن ادعى الزوج الدخول بها وقد خلاها فله الرجعة وإن لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط \* في الروضة لو اتفقا على انقضاء العدة واختلفا في الرجعة فالصحيح أن القول قولها وعليه الجمهور كذا في غاية السروجي \* ولا عين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وإن كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح كذا في غاية السروجي \* ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عتتها قد راجعها أو أنه قال قد جامعها كان رجعة كذا في البحر الرائق \* وإذا انقضت العدة فقال كنت راجعها في العدة فصحت فهي رجعة كذا في الهداية \* ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت فهل يصدق بيمينه أم هي أم السابق بالدعوى فيه ثلاثة أوجه الصحيح الأول كذا في معراج الداربية \* ذكر في شرح الطحاوي لو قال لها راجعتك فقات المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تصح الرجعة كذا في النهاية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وهذا متيد بما إذا كانت المدة تمتل الانقضاء والمولى تحتمله ثبتت الرجعة كذا في النهر الفائق \* وتختلف المرأة هنا بالاجماع على أن عتتها كانت منقضية حال أخبارها كذا في فتح القدير \* أجمعوا على أنها إذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي تصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لا تصح الرجعة كذا في النهاية \* إذا قال زوج الامة بعد انقضاء عتتها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبه الامة فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القول قول المولى كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* ولو كان على القلب بان كذبه المولى وصدقه الامة فالقول قول المولى ولا ثبت الرجعة

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق كالف ان نوى ثلاثا فثلاث وإن لم ينو شيئا فهي واحدة بانه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا آخر رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هي في القضاء ثلاث ولو قال أنت طالق واحدة كالف ونوى الثلاث أولم ينو فهي واحدة بانه في قولهم ولو قال أنت طالق كعدد آلاف أو كعدد الثلاث فهي ثلاث في القضاء ولو قال أنت طالق ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق حتى يتم ثلاث فهي ثلاث ولو قال حتى أكمل لك ثلاثا أو حتى أوقع عليك ثلاثا فهي واحدة ولو قال أنت طالق ملء البيت ولم ينو شيئا فهي واحدة بانه ولو قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل حبة خردل فهي واحدة بانه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة رجعة ولو قال مثل عظم الجبل أو كعظم الجبل أو شبهه بغير أو كبير فهي واحدة بانه وإن أجمعا نوى ثلاثا فثلاث ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي واحدة وإن أشار بأصبعين فهي ثنتان وإن أشار بثلاث فهي ثلاث والمعتبر فيه الأصابع المنشورة دون المضمومة فإن قال عنيت الكف أو المضموم لا يصدق قضاءه ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة فواحدة \* (فصل في طلاق من لا يعقل) \* طلاق المكره واقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وكذا طلاق السكران من الخمر أو النبيذ وقال الكرخي والطحاوي وهو أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى طلاق السكران غير واقع ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر اضطرورة وسكر وطلق اختلقوا فيه والصحيح أنه لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يوافق نفسه فارتفع بخاره وصعد وزال عقله بالصداغ لا بالشرب فطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله

بالشرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه وإن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والنفوا كبهو العسل إذا طلق أو  
أعتق اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كلما يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والهالز واقع ومن زل  
عقله بالبحر أو لبن الرمال لا ينفذ طلاقه وعناقه \* (فصل في الطلاق بالكتابة) \* الكتابة على نوعين من رسوم وغير رسوم ونعني  
بالمرسومة أن يكون مصدرها معنوا مثل ما يكتب الى غائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرها معنوا وهو على وجهين مستتبنة وغير مستتبنة  
فالمستتبنة ما يكتب على الصحيفة والخائط والارض على وجه يمكن فهمه وقرانه وغير المستتبنة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه  
وقرانه ففي غير المستتبنة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستتبنة لكنهما غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والافلا فان كانت مرسومة  
يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا يخلو ما ان أرسل الطلاق بأن كتب أم بعد فانت (٤٧١) طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق وتلزمها  
العدة من وقت الكتابة وإن

اجماع في الصحيح كذا في التبيين \* ولو صدقه المولى والامة ثبت الرجعة اتفاقا ولو كذباه لم تثبت اتفاقا  
كذا في التمر الفائق \* وإن قالت قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض فالحق قولها كذا في  
الهداية \* ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سقطة مستتبين بعض الخلق فللزواج  
أن يطلب بيمين على أن أسقطت هذه الصنة بالاتفاق ولا فرق في هذين بين الامة والحرة هكذا في فتح القدير  
\* المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتني أو أنكرا الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهرة النيرة \* ان  
قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فلراجعتني ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها  
وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل به الثاني أو لم يدخل ويفرق بينهما وبين الثاني وفي المغني هذا هو الصحيح  
كذا في غاية السروجي \* وتنقطع الرجعة ان حكم بخروجهما من الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثالثة ان  
كانت أمة تتلصص عشرة أيام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق \* وان انقطع لاق من عشرة أيام لم  
تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كذا في الهداية \* فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك  
الزمن اليسير الذي تقدر فيه على الاغتسال والقرينة لا مادونه وإن كان في أوله لم يثبت هذا حتى يخرج  
جميعه لان الصلاة لا تصير دينيا الا بذلك كذا في البحر الرائق \* أما اذا بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه  
الاغتسال أو يسع الاغتسال لا غير فلا يحكم بطلانها حتى يضيء ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة  
كاملة أخرى كذا في شاهان شرح الهداية \* ولو ظهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة  
الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق \* التي كانت عادت ماهرة خصا ومرة ستائم استحيضت تأخذ  
بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العناية \* وإذا كانت المطلقة كاتبة  
فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بانس انقطاع الدم كذا في البدائع \* ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي  
قلنا ان به تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في التمر الفائق  
\* وان لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلاة كاملة بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وتنقطع اذا تيممت وصليت فرضا أو نفلًا  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* فلما شرعت به في الصلاة لا يحكم  
بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط \* ولو تيممت وقرأت  
القرآن أو مسست المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع  
الرجعة كذا في غاية السروجي \* ولو اغتسلت بسوء الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع  
واحكم التحلل للزواج ولا تصلى بذلك الغسل ما لم تقيم كذا في البدائع \* وان اغتسلت ونسيت شيئا من

العدة من وقت الكتابة وإن  
علق طلاقها بيمين الكتاب  
بأن كتب اذا جاءك كتابي هذا  
فأنت طالق فان لم يجي اليها  
الكتاب لا يقع وإن كتب  
اذا جاءك كتابي هذا فأنت  
طالق وكتب بعد هذا حوائج  
فجاءها الكتاب وقرأت أوله  
تقرأ يقع الطلاق وإن بدله  
بعد ما كتب فجاء الحوائج  
وترك اذا جاءك كتابي هذا  
فأنت طالق فجاءها الكتاب  
وقع الطلاق لأن قوله كتابي  
هذا اشارة الى ما كتب قبل  
الطلاق وإذا وصل اليها ذلك  
وقع الطلاق وإن بدله بعد  
ما كتب فجاء اذا جاءك كتابي  
هذا فأنت طالق وترك الحوائج  
فوصل اليها ذلك لا يقع  
الطلاق لان شرط وقوع  
الطلاق أن يصل اليها ما كتب  
قبل قوله هذا فانما ذلك لم  
يصل اليها ما يتعلق به الطلاق  
هذا اذا كتب الحوائج بعد  
الطلاق فان كتب الحوائج  
أولاً ثم كتب بعد هذا اذا جاءك

كتابي هذا فأنت طالق ثم جاء الحوائج وترك اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق فجاءها ذلك لم يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ههنا وصول  
ما كتب من الحوائج قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل اليها ذلك وإن محاقوله اذا جاءك كتابي هذا وترك ما قبله ووصل اليها ذلك وقع الطلاق  
فالخاصل ان ما كتب قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا أصل وما بعده تبع والعبرة بالأصل دون التبع ولان الكتاب فبسبب الى المهم والمهم ما يبدأ بذكره ولو  
كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محاق الطلاق وبعث الكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك ان كان ما قبل الطلاق أكثر وإن كان الاكثر ما بعد الطلاق لا تطلق وإن كان فصل الطلاق في آخر  
الكتاب فجاء ما قبل الطلاق أو محاق أكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق رجل كتب الى امرأته كل امرأ على غيرك  
وغير فلانة طالق ثم محاقهم فلانة وبعث الكتاب اليها لا تطلق فلانة ولو كتب الى امرأته أم بعد أنت طالق ثلثا فان شاء الله ان كان موصولا

بكتابتها لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فترقة ثم كتب ان شاء الله تعالى طلقت امرأته لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضروف الخطاب يعتبر الاستئناء موصولا ولا يبرم موصولا ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومنزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في أمورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو بمنزلة ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والافلا رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلا تفت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلا تفت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة ههنا \* الاخرس اذا كان لا يكتب وله اشارة (٤٧٣) معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شي من تصرفاته من الطلاق والعتاق والبيع ونحوه

كالا ينفذ من المريض الذي  
تقبل لسانه عرضه وهو قول  
مالك وابن ابي ليلى رحمه الله  
تعالى وعندنا ثبتت هذه  
التصرفات بشارته المعهودة  
كما ثبتت بكتابتها لانه لا يبرح  
منه العبارة فتقام الاشارة  
مقام العبارة كما تقام الكتابة  
مقام العبارة والله أعلم

#### \*(باب التعليق)\*

رجل قال لامرأته أنه أتريد  
ان أطلقك فقالت نعم فقال لها  
اكرتوزن مني بك طلاق  
وسه طلاق وهزار طلاق  
قوي واخرجني من عندي  
وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق  
كان القول قوله لانه لم يصف  
الطلاق اليها \* رجل قال  
لامرأته اكرتوزن مني مادروى  
ترا طلاق فذهبت الى باب  
دارها ولم تدخل اختلاف  
المساج فيسه والصحيح انها  
لا تطلق لانهم يريدون بهذا  
المنع عن الدخول فلا تطلق  
بدونه \* رجل قال لامرأته  
اكرتوزن مني كسى حرام كنى

يدنم لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فاقدمتة بلع الرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في  
النيابيع وذلك قدر اصبع أو اصبعين وهذا استحسن كذا في السراج الوهاج \* وكذا بعض الساعد  
والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير \* واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فيمادون  
العشرة لكنهم اتركت المصضة أو الاستنشاق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية هشام  
لا تنقطع الرجعة وفي رواية أخرى تنقطع كذا في غاية البيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى تبين من زوجها  
ولكنه لا تحل للزوج كذا في البدائع \* ان كان الباقي أحده المنخرين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في  
المحيط \* ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الراس يعني من الحجز الى المنكبين  
انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج \* خلافا لما أئتم طلقها وقال لم  
أجامعها فصدقته أو كذبته لارجعته فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لأقل من سنتين يوم قبيل أن تخبر  
بانقضاء العدة صححت تلك الرجعة كذا في التمرناشي \* ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عهده  
وقال لم أجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت له ستة أشهر فصاعدا  
من يوم التزويج جعل منه وكذا اذا ولدت في عهده في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت له ستة أشهر  
فصاعدا من يوم التزويج جعل منه حتى ثبت نسبته منه في الموضعين ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق  
فولدت ثم ولدت ولدا آخر به ستة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من  
سنتين ما لم تقرب بانقضائها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من ستة أشهر حيث لا تكون مراجعة  
كذا في التبيين \* المطلقة طلاقا راجعا اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لأقل من سنتين  
لا يكون رجعة كذا في المحيط \* قال كلبا ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة فان كان بين كل ولدين ستة أشهر  
طلقت بالاول وبالعلق الثاني صار راجعا وبولادته طلقت أخرى وبالعلق الثالث صار راجعا وبولادته  
طلقت أخرى فتعدها كذا في التمرناشي \* المطلقة الرجعية تشوف وتزين ويسحب لزوجهما أن  
لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسهها خفي نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى  
يشهد على رجعتها كذا في الهداية \* وكذا لا يحل اخراجها الى مادون السقر كذا في النهر الفائق \* وكما يكره  
السفر بها تكمه الخلوة وقال السيرجسي انما تكمه الخلوة اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير \* والطلاق  
الرجعي لا يحرم الوطء حتى لو وطئها لا يبرم العقر كذا في الكفاية \* لو طلق امرأته الامة رجعية ثم تزوج حرة  
كان له أن يراجع الامة كذا في البحر الرائق  
\*(فصل فيما تحل به الماطقة وما يتصل به)\* اذا كان الطلاق بالنادون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة

فانت طالق فأبانها ثم جامعها في العدة قالوا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان تطلق امرأته ويحفلوا هذا فرعا لما وبعد  
لو قال لامرأته كل امرأته أتزوجها فهي طالق ثم أبانها ثم تزوجها طلقت عندهما العموم اللفظ ولا تطلق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ  
الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر انه لا يريد به هذا الميم \* رجل قال لغيره زني اكرتوزن مني بطلاق اكرتوزن مني بطلاق اكرتوزن مني بطلاق  
او جعفر رحمه الله تعالى هذا تعليق صحيح كأنه قال ان لم تجبني الى ضيفا فامرأتى طالق وكذا لو انهم امرأته برفع شي فقال بوازن مني بطلاق  
اكرتوزن مني بوازن مني بطلاق ثلاثا لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع عرفا \* رجل قال اكرمر اجز فلانة زن باسدها طلاق  
دادم أو قال لا يجنبني اكرمر اجز فلانة زن باسدها طلاق اكرمر اجز فلانة زن باسدها طلاق اكرمر اجز فلانة زن باسدها طلاق  
لانه اذا لم يقل هرزني لم يجرى بولادته لا يدخل في هذا الميم الا امرأته واحدة فاذا تزوج الاولى حلت وقوع الطلاق وانتهت الميم فلا تطلق

**الثانية** وكذا لو قال اكره ابدن جهنم بدين بودة طلاق فتزوج امرأته طلاق فان تزوج اخرى لا تطلق الثانية لان هذا المين لم يتناول الامرأة واحدة \* رجل قال لامرأته بوهذا طلاق ككر فلان كل كنى وأراد به التعليق قالوا لا يملك ولا يكون تحييزا ولو قال كرفلان كل كنى هزارة طلاق واراد به التعليق كان تعليقا وعند المتأخرين تعلق في وجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي ان يجعل تعليقا في تأخير الشرط و باضمار الخطاب ايضا \* رجل قال اكره من هر كز كشت كنم هذه القرية فامرأتي طالق قالوا ان زرع فيها زرعاً أو فاليزاً أو قطناً كان حاشاً وان سقى زرعاً أو حصده لا يكون حاشاً \* وكذا اذا كره ولم يذر لا يحنث \* ولو دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجيراً فزرع أجيره ان كان الخالف ممن يباشر ذلك بنفسه لا يحنث الا ان يعنى ان لا يأمر غيره بذلك فيحنث لا يكون حاشاً \* وان زرع غلامه أو أجيره الذي كان يعمل له ذلك قبل المين (٤٧٣) حنث في عينه الا ان يعنى أنه بنفسه

\* رجل قال لامرأته أنت طالق كره امين كل كرهه أم أو قال كره امين كل كرهه أم وهو صادق فيما يقول اختلف المشايخ فيه قال عامتهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا تحييز وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تعليقهم الا بهذا اللفظ وقال بعضهم هو وتعليق والذي يصح هذا القول ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فهو عيبين كأنه قال دخلت الدار لم أك دخلته فامرأته طالق \* وتفصيل ذلك بالفارسية زن أزوي بطلاق كره امين كل كرهه است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحنث وان لم يكن فعل حنث في عينه وفي عرفنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضي يحلف المدعى عليه بالله تعالى

وبعد انقضاءها وان كان الطلاق ثلاثاً في الحرة وثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية \* ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير \* ويشترط ان يكون الابلاخ موجباً للعقل وهو التلقاؤا الختانين كذا في العيني شرح الكنز \* أما الانزال فليس بشرط للاحلال واذا وطئها انسان بالزنا وبشبهة لا تحل لزوجه لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بملك المين بأن حرمت أمته المنكوسة على زوجها حرمة غليظة وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجه كذا في البدائع \* ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو احرام أو صوم حلت للاول كذا في محيط السرخسي \* ولو جامع الغضا لا يملكها ما لم يجعلها مالم يجعل ولو صغيرة لا يجمع مثلها الا يملكها وان كان مثلها يجمع حلت وان أفضاها كذا في التهراتة أثق \* وفي الانع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ فان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع كذا في التتارخانية \* فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومنه يجمع جامع امرأته وجب الفسول عليها وأحلها للزوج الاول ومعنى هذا الكلام ان تحررها آثم ويشترى كذا في الهداية \* ولو كان الزوج الثاني محضاً للاول كذا في الخلاصة \* ولو كان الزوج الثاني عبداً ومدير أو مكاتباً فزوجهها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط \* ولو تزوجت عبداً بغير اذن سيده فدخل بها ثم أجاز السيد النكاح فلم يبطأ به بعد ذلك حتى يطلقها لا تحل للاول حتى يبطأ به بعد الاجازة كذا في فتح القدير \* ولو كان مجبوراً لا تحل للاول فان حبلى وولدت حلت للاول فصارن محصنة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مسلولاً حلت للاول كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الصغرى اذا فذكره بخرقة وادخله فزوجهها فان وجد الحرارة تحل والافلا كذا في الخلاصة \* ولو أوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بعساع مدة البذل لا تحل للاول الا ان تتشمر آتته وتعمل كذا في البرالرائق \* واذا كانت النصرانية فتحت مسلم طلقها ثلاثاً فتزوجت نصرانياً ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثاً واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجت بزوج آخر وطبقها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فأنهم ما تزوج صح كذا في المحيط \* ولو وليت المطلقة ثلاثاً وطلقت بدار الحرب ثم استبرقها أو طلق زوجته الامه ثنتين ثم ملكها ففي هاتين لا يصلح له الوطء الا بعد زوج آخر كذا في التهراتة أثق \* واذا طلقها ثلثاً ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحت حمل ذلك جاز للزوج أن يصدقه إذا كان في غاب ظنه أنها صادقة كذا في الهداية واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من ستين يوماً اذا كانت حرة

(٦٠ - فتاوى اول) كره تراين مال دادني نیست بوی \* رجل قال لامرأته أنت طالق لا دخلت الدار فهو كقولك أنت طالق ان كنت دخلت الدار \* ولو قال أنت طالق دخلت الدار طلقت للرجال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا \* رجل قال لامرأته أنت طالق لا تدخل الدار لا طلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار ككأنه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى تموت المرأة أو يموت الزوج يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم أضربك \* رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت طلقت \* وكذا لو قال ذلك لغيره لان جواب الامر بحرف الواو وكواب الشرط بحرف الفاء \* ولهذا لو قال لغيره ما دأى ألفا وأنت حر كان تعليقا باداة ألف \* رجل حلف بالفارسية وقال هر كاه كه من اين كل كرم فيك \* فهذه جملة الشاغل الفارسية هر وقت وهر كاه وهر زمان وهمي وهميشه ودر بارى واحدة منها يتكرر الحنث بتكرار ذلك

الفعل في قوله هم وهو قوله هر بار كذا قال بالعربية كلما دخلت الدار فامر أنه طالق فدخل الدار مرارا يشكر والطلاق يشكر والدخول ونفيا  
سواهما من ألفاظ هر زمان وهرگاه لا يشكر الخنث يشكر الدار الفعل ولا يحنث المرأة واحدة كذا قال متى دخلت الدار أو متى ما دخلت الدار  
فامر أنه طالق فإنه لا يحنث المرأة واحدة وقال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه يشكر والحنث يشكر الدار الفعل لأن قوله هر تفسير قوله كل  
وكذا في وجب الاحاطة والتعميم وقال بعضهم لا يشكر الخنث إلا في قوله هر بار وعليه الاعتماد \* وذكر محمد بن مقاتل الرازي في ترجمة قوله  
هر بار وهر زمان وهرگاه شبهه بكل مرة وبكلمة فيحنث في كل مرة \* وقوله اكرامه مثل قوله همي ومعناها واحد كان متى ومتى ما واحد لا يحنث  
واحدة وقوله همي على وزن متى فلا يحنث به المرأة \* وكذا قوله هميشه مثل قوله همي ومعناها واحد كان متى ومتى ما واحد لا يحنث  
فيهما المرأة واحدة \* رجل قال كلما (٤٧٤) قعدت عندك فامر أنه طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثا ثلاثا الدوام على القعود

ومن تحييض وقال بأنها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوما ولو كانت حاملا فوقع عليها الطلاق عقيب  
الولادة فقالت قد انقضت عدتي قال أبو حنيفة رجه الله تعالى لا تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما على  
رواية محمد رجه الله تعالى وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف رجه الله  
تعالى لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما وقال محمد رجه الله تعالى لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين  
يوما وساعة هذا إذا كانت المطلقة حرة أما إذا كانت أمة وهي من ذوات الحيض فعند أبي حنيفة رجه الله  
تعالى لا تصدق في أقل من أربعين يوما وفي رواية محمد رجه الله تعالى عنه وفي رواية الحسن لا تصدق في أقل  
من خمسة وثلاثين وأما على قولهما فلا تصدق في أقل من أحد وعشرين يوما وان وقع عليها الطلاق عقيب  
الولادة فإنها لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما على رواية محمد رجه الله تعالى وعلى رواية الحسن  
لا تصدق في أقل من خمسة وسبعين يوما وأما على قول أبي يوسف رجه الله تعالى فلا تصدق في أقل من سبعة  
وأربعين يوما وأما على قول محمد رجه الله تعالى فإنها تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوما وساعة وان كانت  
المطلقة من ذوات الأشهر وهي حرة فإنها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر وان كانت أمة لا تصدق في أقل  
من شهر ونصف بالأجاء كذا في المضمرات \* في مجموع النوازل المطلقة ثلاثا تطليقات إذا جاءت بعد أربعة  
أشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزواج آخر وقالت قد انقضت عدتي من الزوج الثاني وأرادت أن  
تعود إلى الزوج الأول هل تصدق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى أجاب الشيخ الإمام الزاهد فجم الدين عمر  
التسبي أنها لا تصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* ولو قالت لأول حلت لك فتزوجها ثم قالت إن الثاني لم  
يكن دخلي فإن كانت عاتمة بشرائط الحل لأول لم تصدق ولا تقصد كذا في النهاية \* هذا إذا لم يسبق منها  
أقرار أن الزوج الثاني دخل بها كذا في التارخية \* ولو قالت له حلت لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم  
يسمها للاختلاف الناس كذا في الذخيرة \* قال رضي الله عنه وهو الصواب كذا في الفتنة \* في نكاح  
الاجناس لو أخذت المرأة أن تزوجها الثاني جامعها وأنكر الزوج الجامع حلت لأول ولو كان على القلب  
بأن أنكرت وأقر الزوج الثاني لا تحل ولو قالت وطئني الزوج الثاني وقال الزوج الأول بعد ما تزوجها  
ما وطئك الثاني ففرق بينهما وعليه له أن ينفق المهر المسمى في الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها الأول  
ما تزوجت بآخر وقال الزوج تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة ولو قال الزوج الثاني النكاح وقع  
فاسدا مبتلا في جاءت أمهالان صدقته المرأة لا تحل للزوج الأول وإن كذبته تحل كذا أجاب القاضي  
الإمام كذا في الخلاصة \* ولو تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها ثلاثا جازله أن يتزوجها ولو لم تنكح زوجها  
غيره كذا في السراج الوهاج \* رجل تزوج امرأة ومن نية التحليل ولم يشترط ثلاثا تحل لأول به إذا ولا يكره

وعلى كل ما يستدام بمنزلة  
الانشاء \* ولو قال كلما ضربت  
فأنت طالق فضر بها يديه  
جميعا طلقت ثنتين وان  
ضر بها بكف واحد لا تطلق  
الا واحدة وان وقعت الاصابع  
متفرقة لان اليدين تكرار  
الضرب لان الضرب بكل يد  
ضربة على حدة فكان ذلك  
بمنزلة الضرب بضغث واحدة  
\* أما في الوجه الثاني لم تكرر  
الضربة لان الاصل في  
الضرب هو الكف والاصابع  
تابعة لها فلم تعدد الضرب  
\* رجل قال لامرأته كلما  
طلقتك فأنت طالق فطلقها  
واحدة يقع طلاقان ملاق  
بالتعليق وطلاق بقوله كلما  
طلقتك فأنت طالق \* ولو قال  
كلما وقع عليك طلاق فأنت  
طالق فطلقها واحدة طلقت  
ثلاثا \* ولو قال إذا طلقتك  
واحدة فهي بائن أو قال  
فهى ثلاث فطلقها واحدة  
بعد الدخول طلقت واحدة  
رجعية في قوله فهي بائن

\* وكذا في قوله فهي ثلاث ولو قال إذا طلقتك فأنت طالق فلم يطلق حتى مات طلقت ثنتين وليست  
في آخر جزم من أجزائها لانه لم يطلق صار حائنا في البين الثانية فيقع عليها طلاق واحد وإذا حنث في البين الثانية صار حائنا في البين  
الاولى فيقع عليها تطليقة أخرى \* ولو قال أولا إذا لم أطلقك فأنت طالق ثم قال وإذا طلقتك فأنت طالق فلم يطلق حتى مات وقعت تطليقة  
واحدة بالبين الاولى وما يقع بالبين الاولى وهو سابق على البين الثانية لا يصلح شرط للحنث في البين الثانية لان الشرط تراعى في المستقبل  
لا في الماضي فلا يقع الاطلاق واحد \* رجل قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثم أراد أن لا يطلق امرأته ولا يصرحا ثنا  
قالوا الحيلة في هذا ما روي عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فإذا قال  
لهانك تقول المرأة لأقبل فإذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا في عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم



يقع الطلاق على امرأته بيمينها ككلام الزوج من أن يكون تطليقا ألا ترى أن محمدا رحمه الله تعالى قال في الكتاب قال رجل  
لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبل فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من  
غير وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق بحال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف  
التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدم قبل وجود الشرط أمافوله أنت طالق على ألف تطليق في الحال  
لأن كلمة على لا تقتضي عدم المذكور أو لا بل تقتضي وجوده تقول لرجل أكرمتك على أن تكرمني فيقتضي ذلك وجوده لا كرامته أولا  
ولو قال أكرمتك بأن تكرمني لا يقتضي ذلك وجوده لا كرامته وإنما يقتضي ذلك وجوده لا كرامته بعدا كرامته المخاطب وبصير كانه  
قال ان أكرمتك ولو قال لامرأته ان سألني الليلة طلاقك لم أطلقك (٤٧٥) فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان لم أسألك  
الليلة الطلاق بجميع ما أملك

وليس التوبة بشئ ولو شرط بكره وتحمل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* وهو  
الصحيح كذا في المضمرات \* وإذا طلق امرأته طلاقا أو طلاقين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر  
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني  
الطاقة والطلقة تنكح به - دم الثلاث كذا في الاختصار شرح المختار \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* في  
النوازل اذا شهد عند المرأة شاهدان أن زوجها أطلقها ثلاثا اذا كان زوجها غائبا يبايعةها أن تتزوج وان  
كان حاضرا لا كذا في الخلاصة \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتحاف أنه لو عرضت عليه  
أن تكرمه واسدت فتنت المرأة فأتوا بوقوع الثلاث وتحاف أنه لو علم أن تكر الحلف لها أن تتزوج بآخر وتحمل  
نفسها سرامنه اذا غاب في سفر فاذا رجع التمس منه تجديد النكاح اشك خالف قلبه الا لانكار الزوج  
للطلاق كذا في الوجيز للكردي \* سئل شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلاق امرأته ثلاثا وكنتم  
عنها جعل بطؤها فاضت ثلاث حيض ثم أخبرها بذلك هل يجوز لها أن تتزوج بزواج آخر قال لا لان الوطء  
جري بينهما شبهة النكاح وانه موجب للعدة الا اذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حيض قبل له فان كانا  
عالمين بالحرمه مقرر ين بوقوع الحرمه الغليظة ولكن بطؤها خاضت ثلاث حيض ثم أرادت أن تتزوج  
بزواج آخر قال يجوز نكاحها لانها اذا كان مقرين بالحرمه كان الوطء زنا والى الوطء لا يمنع من  
أن تتزوج وبه تأخذ الا اذا كانت حبلى على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى تضع حملها وعلى  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخانية \* وسئل شيخ الاسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن  
امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر ان تمنع نفسها منه هل يسهلها أن تقتله قال لها ان تقتله  
في الوقت الذي يريد أن يقر بهم اولا تقدر على منعه الا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الاسلام أبي الحسن  
عطائين حزنوا الامام أبي شعيب وعكان القاضي الامام الاسيحي يقول ليس لها ان تقتله كذا في المحيط  
\* وفي المتنقذ وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى به جواب السيد الامام أبي شعيب يقول لها  
أن تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن حجة فالاعتماد على قوله كذا في  
التتارخانية \* واذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان أن زوجها أطلقها ثلاثا وهو يجهل ذلك ثم ماتا أو غابا  
قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسهلها أن تقوم معه وان تدعه يقر بها فان حلف الزوج على ذلك والشهود  
قد ماتوا أو فردوا للقاضي عليه لا يسهلها المقام معه وينبغي لها ان تقتدي بماله أو تهرب منه فان لم تقدر  
على ذلك قتله متى علمت أنه يقر بها لكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها ان تقتل نفسها واذا هربت منه  
لم يسهلها أن تعدم وتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب

شرط العتق التكلم بطلاقها وقد وجد وكذا لو قال لغيره ان تكلمت بقذفك فعبدى حر ثم قال أنت زان ان شاء الله تعالى يعتق عبده وكذا لو  
قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لعالم عظيم وقال الحسن رحمه الله تعالى ينوي في جميع ذلك وله ما نوى فان لم ينوشأ فلا أراه حائنا  
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القول الاول أحب الي وبه ضمهم اختيار قول الحسن رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان حلفت  
بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله تعالى لا يحسن في يمينه ولا تطلق امرأته لان الاستئناس في آخر الكلام  
يطلق حكمه ما قبله واذا بطل الطلاق بطل البين لان البين لا يتي بدين الجزاء \* وهذا لو قال ان أقررت لفلان بعشرة دراهم فامرأتى طالق  
ثم قال لفلان على عشرة دراهم الا يحسن في يمينه لأنه ما قرله بعشرة وإنما قرله بنسعة ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم  
قال لها أنت طالق ان شاء الله طلق امرأته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول محمد رحمه الله تعالى لان على قول أبي يوسف

الليلة الطلاق بجميع ما أملك  
صدقة على المساكين فسألت  
المرأة طلاقها في الليلة وقال  
لها الزوج أنت طالق ان شئت  
فقالت المرأة لا أشاء ومضت  
الليلة لا تطلق ويكون الزوج  
بارا ولو سألته طلاقها في الليلة  
فقال الزوج أنت طالق ان  
دخلت الدار فضت الليلة ولم  
تدخل طلق لان التعليق  
بشيئها تفويض الطلاق  
اليها وله هذا يقتصر على  
الجلس والتطليق رفع القيد  
وفيما يرجع الى رفع القيد  
لا فرق بين أن يطلق وبين  
أن يقوض الطلاق اليها  
ولا كذلك التعليق بدخول  
الدار ونحوه لان ذلك ليس  
بتفويض ولهذا لا يقتصر على  
الجلس فاذا لم يصير الطلاق  
بيدها لا يصير الزوج مطلقا  
فيصير حائنا \* رجل قال  
لامرأته ان تكلمت بطلاقك  
فعبدى حر ثم قال ان شئت  
فانت طالق فقالت لا أشاء  
قال بعضهم يعتق عبده لان

رحمه الله تعالى قوله أنت طالق ان شاء الله عين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس بيمين وثمرة الخلاف تظهر في مسائل منها هذه المسئلة ومنه لو قال ان شاء الله أنت طالق يقع الطلاق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الشرط اذا تقدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق بالجزء فانه لو قال لامرأته ان دخلت الدار أنت طالق يكون تخييرا وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح الاستثناء تقدم أو تأخر لان عنده الاستثناء ابطال وليس به ملحق فيصح على كل حال \* رجل قال اغتبره في اليك حاجة أفنة قضيتها فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق أو العتاق انه يقضيها له فقال الرجل حاجتي اليك ان تطلق امرأتك ثلاثا فله أن لا يصدق له لأنه منهم \* رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمر به وينهيه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته فجامع الحالف لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع المرأة عادة كما لا يراد به النهي عن (٤٧٦) الأكل والشرب حلف رجل بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته فأتى منها ومضت المدة وقع عليها الطلاق بالابلاء

الحكم فاما فيما بينها وبين الله تعالى اذا هربت فلها أن تعتد وتزوج برزوح آخر كذا في المحيط \* في النسقية سئل عن امرأته حرمت على زوجها ولا يتخلص عنها الزوج ولو غاب عنها حجرة ففردته اليها له أن يحتال في قتلها بالسم ونحوه ليتخلص منها قال لا يحل ويعد عنها باي وجه قدر كذا في التتار حاشية \* من لطائف الحيل فيه أن تتزوج المطلقة من عبد صغير تتركه ثم تملكه بسبب من الاسباب بعدما وطئها فينسخ النكاح بينهما كذا في التبيين \* رجل قال ان تزوجت امرأته فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعقد الفضولي عقدا للنكاح بينهما فيحيز بالفعل ولا يحنث ولو أجاز بالقول يحنث والاعتماد على هذا كذا في الظهيرية \* وان خافت المرأة أن لا يطلقها المحلل فقاتل زوجها حتى نفسي على أن أمرى يبدى أطلق نفسي كلما أردت فقبل جازا للنكاح وصار الامر بيدها كذا في التبيين \* اذا أرادت المرأة أن تقطع طمع المحلل تقول لأطاولك حتى تحلف بثلاث طلقاني انك لا تتخالفني فيما أطلب منك فاذا حلف منك كتمته فاذا قرى بها امرأته طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والا فكذا كذا في السراجية

### (الباب السابع في الابلاء)

الابلاء منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكداً باليمين بالله أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج أو نحو ذلك مطلقاً ومؤقتاً بأربعة أشهر في الحر أو شهرين في الاماء من غير أن يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث كذا في فتاوى قاضيخان \* فان قريه في المدة حنث وتجب الكفارة في الحلف بالله سواء كان الحلف بذاته أو بصفة من صفاته يحلف بها عرفاً وفي غيره الجزاء ويسقط الابلاء بعد القربان وان لم يقربها في المدة بانه واحد كذا في البرجندى شرح النقاية \* فان كان حلف على أربعة أشهر رفقة سقطت اليمين وان كان حلف على الابدان قال والله لا أقربك أبداً أو قال والله لا أقربك ولم يقل أبداً فاليمين باقية الا أنه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج فان تزوجها ثانياً عاد الابلاء فان وطئها او وقعت ببعض أربعة أشهر طلقة أخرى ويعتبر ابتداء هذا الابلاء من وقت التزوج فان تزوجها ثانياً عاد الابلاء ووقعت ببعض أربعة أشهر طلقة أخرى ان لم يقربها كذا في الكافي \* فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الابلاء مطلقاً واليمين باقية فان وطئها كفر عن يمينه كذا في الهداية \* ولو بانث بالابلاء مرة أو مرتين وتزوجت بزوجة أخرى وعادت الى الاول عادت اليه بثلاث تطليقات وتطلق كلما مضى أربعة أشهر حتى تبين منه بثلاث تطليقات فكذا في الثاني والثالث الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* ولو آلى الذي باسم من أسماء الله أو بصفة من صفات ذاته فهو مول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس بمول وأما اذا حلف بطلاق أو عتاق فهو مول اجماعاً

قائه يقع عليها طلاق آخر يحكم اليمين ولو حلف أن لا يطلق امرأته وهو عنبين ففرق القاضي بينهما بالعنة لا يحنث في عينة لان وقوع الطلاق يحكم الابلاء يضاف اليه ولا كذلك الطلاق بتفريق القاضي بسبب العنة ان كان كل واحد منهما طلاقاً وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحنث في الابلاء وفي المعان في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحنث ولا يحنث في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ويجوز أن لا يحنث في اللعان اجماعاً وبه تأخذ كما لا يحنث في العين اذا فرق القاضي بينهما وان كان ذلك طلاقاً رجلاً قال أكر من ابن زن دارست بازدارم تاين قرزند زنده است فعبد حرم خطمها

حنث في عينة \* رجل حلف أن لا يطلق امرأته فخلعها فضولي فبلغه الخبر ان أجاز خلع الفضولي بالاسان حنث في عينة وان أجاز بالفعل لم يقل شيئا بالاسان الا أنه أخذ بدل الخلع قالوا لا يحنث في عينة وعليه الاعتماد وهذا اجازة نكاح الفضولي سواء \* رجل حلف بايمان مغلظة ان لا يطلق امرأته ثم أراد الخلاص منها من غير أن يكون حاشا فالحيلة في ذلك أن يتزوج رضية ويأمر امرأته أو أم امرأته أن ترضعها حتى تصير الرضية فتتلاخت امرأته أو تصير يتيماً لامرأته فبصير جامعا بين الاثنين أو جامعا بين المرأة وخالتها فيفسد نكاحهما جميعاً \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت هذا الدار وان دخلت هذا الدار الاخرى فان دخلت احدى الدارين طلقت وان دخلت الدار الثانية وهي في العدة لا يقع طلاق آخر وكذا لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى ولو قال انت طالق واحدتان دخلت الدارنتين يقع ثنتان الساعة وواحدة اذا دخلت الدار وان لم يقل واحدة ولكن قال أنت طالق ان دخلت الدارنتين

يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة \* ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت ثنتين فان شئت ثنتين فهي واحدة \* ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة للحال والاولى اذا دخلت الدار \* ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا تصرف الثلاث الى الطلاق الا ان ينوى الدخول \* ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار عشر فهدى الى الدخول عشر مرات لا الى الطلاق \* ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طالق طالق وكان ذلك قبل أن يدخل بها طلقت الحال واحدة بالوسطى \* واذا تزوجها فدخلت الدار طلقت بالاولى \* رجل قال لامرأته طالق ثلاثا ان دخل الدار اليوم فشم بدشاهد ان انه دخل فقال الخائف عبدي حزان كانا رأينا في دخلت الدار لم يعتق عبده بقوله ما رأينا دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار وكذا قال الخائف للاولين عبدي حزان لم يكونا شهدا على تزور لا يعتق عبده \* رجل قال لامرأته أخبريني بأمر كذا فقالت لا فقال الزوج ان لم تخبريني فأنت طالق ثلاثا (٤٧٧) قال محمد رحمه الله تعالى هذا يكون

على الابد الا ان ينوى الفود  
\* رجل قال لامرأته أنت طالق ان كلمت سنة اذهبي  
يا عبدة الله قال قد كلمتها  
وحنت في عيني \* رجل قال  
لامرأته ادا قلت لك بازانية  
فأنت طالق ثم قال لابنها ابن  
الزانية طلقت امرأته فان  
نوى ان يوجه ادين فيما بينه  
وبين الله تعالى ولا يدين في  
النساء \* رجل قال لامرأته  
قبل الدخول اذا حضت  
فأنت طالق وقالت حضت  
وتزوجت من ساعتها ثم ماتت  
قال محمد رحمه الله تعالى  
ميراثهم الزوج الاول دون  
الثاني وقال لا تدرى أكان  
ذلك حيا أم لا \* رجل له  
امرأة بنت أربع عشرة  
وغلام ابن أربع عشرة فقال  
للزوجة اذا حضت فأنت طالق  
وقال للغلام اذا احتلمت  
فأنت طالق قالت الجارية قد  
حضت وقال الغلام قد  
احتلمت قال تصدق الجارية  
ولا يصدق الغلام قال لان

وان حاف بجح أو عمرة أو صوم أو صدقة فليس بول اجماعا وكذا اذا قال ان قربك فانت على كظهر أمي لم  
يكن من مولا ثم اذا صح الياء الذي فهو في أحكامه كالسالم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم تلزمه كفارة كذا  
في السراج الوهاج \* (الفاظ التي يقع بها الابلاء نوعان) صريح وكناية (أما الصريح) فكل لفظ يسبق  
الى الفهم معنى الوقاع منه لقوله لا أقربك لأجامعك لا أطوك لا أبضعك لا اغتسل منك من جنابة لان  
المباضعة المضافة اليها يراد به الوقاع عادة والاغتسال من الجنابة منها لا يكون الا من الجماع في الفرج وكذلك  
لو قال لا اقضك وهي بكر لان الاقتضا لا يكون الا بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا  
وطئت في الدبر أو فيما دون الفرج لم يصرمه مولا ولو قال لا جامعك الاجماع سوسئل عن نيته فان قال أردت  
الوطء في الدبر صرمه مولا وان قال أردت جماعا ضيقا لا يزيد على شئ والتقاء الختانين فليس بول وكذا ان لم  
تكن له نية وان قال أردت دون ذلك فهو مول كذا في فتح القدير \* وفي النيسابغ في هذه الالفاظ لا يصدق  
في القضاء لانه لم ير دبه الجماع ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التارخانية \* (وأما الكناية) فكل لفظ  
لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غير مولا فينبى لا يكون ابلاء كقوله لا أمسها الا أنها لا تدخل  
بها الا غشاها لا يجمع رأسها ورأسى لا أبيت معك في فراش لا لأصاحبها لا يقرب فراشها أو ليسوا أمها أو  
ليغطينها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان غمت معك فأنت طالق ثلاثا ولا نية له فهو ابلاء ووقع  
على الجماع عرفا كذا في الظهيرية \* (ومنها) الاصابة والمضاجعة والذئب كذا في العيني شرح الكنز \* في  
النيسابغ وينعقد الابلاء بكل لفظ تنعقد به اليمين كقوله والله وبالله وتالله وجلال الله وعظمة الله وكبرياء  
الله وسائر الالفاظ التي تنعقد بها اليمين ولا تنعقد بكل لفظ لانه قد بد اليمين كقوله وعلم الله لا أقربك أو قال  
على غضب الله أو سخط الله أو ما أشبه به مما لا تنعقد به اليمين وفي المنافع وأهل الابلاء من كان أهل الطلاق  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما من كان أهلا لوجوب الكفارة كذا في التارخانية \* ولا يكون مولا  
الا بالخلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولا \* رجل قال لامرأته  
والله لا يس جلدك لا يكون مولا لانه يحنث في عيني باليس بدون الجماع في الفرج \* ولو قال لا يس  
فرجك فرجك يكون مولا لانه يراد بهذا الكلام الجماع \* ولو قال ٢ اكر باؤخيم فأنت طالق ولم ينوشيا  
يكون مولا لانه يراد بالناس من ههنا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون مولا فان ضاحها ولم يجامعها كان  
حاشا \* ولو قال ٣ اكر من دست بزن فراز كنم تا يكسال نعل كذا ولم يقربها أربعة أشهر تبين بتطبيقه لانه

ترجة  
٢ ان غمت معك ٣ ان رفعت يدي على المرأة سنة

في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني وأما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليه غيرها فقبل قولها امرأته قالت  
لزوجه طالق طالق فقال الزوج طلقت ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا وثلاثا ولو قالت طلقتني وطلقتني فقال الزوج  
طلقت فهي ثلاث وكذا لو قالت خيرني خيرني فقال قد فعلت فطلقت نفسها فهي واحدة وان قالت خيرني وخبرني وخبرني فقال  
قد فعلت وطلقت نفسها هي ثلاث \* رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معي فأنت طالق ثلاثا ثم أراد الخيلة قال محمد رحمه الله تعالى  
بطلقة اطلقة بائنة ثم تزوجه من ساعتها فطلقة لا يحنث \* رجل قال لامرأته أنت طالق وان دخلت الدار طلقت الحال \* ولو قال  
ان دخلت الدار أنت طالق أو قال فان دخلت الدار أنت طالق طلقت الحال في هذه المسائل \* ولو قال أنت طالق ان ولم يزد عليه تطلق الحال  
في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ولا أو قال والا أو قال ان كان أو قال

ان لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة رحمه الله تعالى \* رجل به فاقة أو ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام  
 إلا بعدة خلف بالطلاق وذكر الشرط أو الاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناءه وتعليقه \* رجل قال بالقارسية  
 امرأته طالق اكرمن وقطع الكلام قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته أنت  
 طالق أبدأمذ خلا اليوم طلقك الحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا يقع عليك اليوم \* رجل قال كل امرأة لي طالق الا هذه وليس له امرأة  
 سواها لا تطلق امرأته قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة الآن ينوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقث ثلاثا  
 وكذا لو قال قد طلقك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقك ينوي ثلاثا فهي واحدة ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد  
 فعلت والزوج ينوي ثلاثا فهي ثلاث (٤٧٨) امرأته ادعت على رجل انها امرأته خلف الرجل بطلاق امرأته أخرى ماهي بامرأته

يراد به في العرف الجماع ولهذا الوجه ما في السنة فيما دون الفرج لا يحسن في عينه كذا في فتاوى فاضلخان  
 \* ولو قال أنا منك مول فان عني به الخبر كذب فليس بمول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصح في القضاء وان  
 عني به الإيجاب فهو ومول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال اذا قربت بك فعلى  
 صلاة لا يكون موليا كذا في الكافي \* ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الله على أن أعتق  
 عبدي هذا عن ظهاري ان قربت امرأتى فلا تده وهو مظاهر أو ليس بمظاهر لا يكون موليا ولو قال عبدي  
 هذا عن ظهاري ان قربت امرأتى فهو ومول مظهرا كان أو غير مظاهر ويجزى عن ظهاري ربه اذا  
 كان مظهرا وقد قربها ثم قال كل شيء يعتق اذا قرب امرأته فهو ومول وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون  
 موليا كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته ان قربت بك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون موليا كذا في  
 فتاوى فاضلخان \* قال لها ان اغتسلت من جنابتي مادمت امرأتى فانت طالق ثلاثا أو أعاد هذا القول  
 ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حاملة ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة  
 أشهر فصاعد او وقع عليه واحدة بانه بعض الاربعه الاشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد  
 ذلك جاز ولا يحسن بعد ذلك كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف بان يقول ان قربت بك فعلى حجة أو عمرة  
 أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عيمين أو كفارة عيمين فهو ومول ولو قال فعلى اتباع جنازة أو عبادة  
 تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة فليس بمول وتجب حجة الابلاء فيم لو قال فعلى  
 مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلى أن تصدق على هذا المسكين بمائة درهم أو مالي به بنفي  
 المسكين لا يصح إلا ينوي التصديق به ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق يصير موليا عند أبي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال ان قربت بك فعلى صوم شهر كذا فان كان ذلك  
 الشهر رضى قبل مضى الاربعه الاشهر لم يكن موليا وان كان لا يضي قبل مضى الاربعه الاشهر فهو ومول  
 كذا في البدائع \* ولو قال ان قربت بك فعلى اطعام مسكين أو صوم يوم فهو ومول بالاتفاق كذا في المبسوط  
 للسرخسي \* حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يصح كون موليا حلف لا يقربها وهي حائض  
 لا يكون موليا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت على مثل امرأة فلان وقد كان فلان ألى من امرأته  
 فان نوى الابلاء كان موليا والا فلا ولو قال أنت على كليتة ونوى اليمين يكون موليا ولو قال لامرأته ان  
 قربت بك فانت على حرام ونوى اليمين يصير موليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنددهما لا يصير موليا حتى  
 يقربها ولو ألى من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في ايلائها لا يصير موليا وذكر الشيخ الكرخي  
 ولو قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان موليا ثم ما افرق بينهما كذا

فا قامت المدعية البينة انها  
 امرأته فقال الزوج قد  
 كانت امرأتى فطلقت قال  
 لا يحسن في عينه \* رجل ادعى  
 قبل رجل ما لا خلف المدعى  
 عليه بطلاق امرأته الممدعي  
 عليه شي وشهد شاهدان أن  
 على المدعى عليه ألف درهم  
 وقضى القاضي عليه بألف  
 درهم للمدعى فالمدعى عليه  
 يقول ماله على شيء خفت  
 الخائف في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى ولا يحسن في  
 قول محمد رحمه الله تعالى ولو  
 شهد شهود المدعى ان المدعى  
 أقرضه ألفا وقضى القاضي  
 عليه بألف لا يحسن في قولهما  
 \* رجل حلف بطلاق  
 وحلفت في عينه ولا يدري  
 انه كان حلف بواحدة أو  
 بثلاث قال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى يقصر في ذلك  
 ويعمل بما يقع عليه التحري  
 وان استوى ظنه يأخذ  
 بالأكثرا احتياطا \* رجل  
 قال لامرأته ان دخلت الدار

فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وانت طالق تطلق الثانية الحال ويتعلق طلاق الاولى بالدخول ولو قال  
 لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وانت طالق تطلق امرأته الحال ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته  
 وهذه كل على النكاح كله \* رجل قال لامرأته المدخول به انت طالق وانت أو قال انت طالق وانت أو قال أنت طالق فانت طلق  
 المرأة واحدة الآن ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وانت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقا جميعا  
 فان قال لم أتو بالكلام الثاني طلاقا لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق وأنتا وضم اليها امرأته أخرى طلق الأولى ثنتين والأخرى  
 واحدة فاضم اليها من يلزمها الطلاق لزم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبته في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم وأنتا ولو قال فأنتما  
 ولو قال لها أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاق آخر إلا أن ينوي ولو قال

أنت طالق لا بل أتمت الزم الأولى بتلبيتان والأخرى واحدة \* رجل له ثلاث نسوة فقال لواحدة إذا طلقته فالأخرى طالق ثم قال  
للأخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الأولى واحدة فانه يقع على الآخرين واحدة واحدة ولولم يطلق الأولى ولكنه طلق  
الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والأولى واحدة واحدة ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطليقة أخرى ولا يقع على  
الأولى شئ سوى الطلاق الأول ولولم يطلق الأولى والوسطى ولكنه طلق الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلاث تطليقات وعلى الوسطى  
والأولى على كل واحدة ثنتان \* رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال عمره طالق الساعة أوزينب طالق إذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على  
احدهما حتى يدخل الدار فإذا دخل خير في إبقائه على أيتها شاء \* رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق  
لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولوقال أنت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته (٤٧٩) \* رجل قال لامرأته اسمها عمرة  
ان دخلت الدار يا عمرة فأنت

طالق ويا زينب فدخلت  
عمرة الدار طلقت ويسئل  
عن نيتة في زينب فان قال  
نويت طلاقها أيضا طلقت  
أيضا ولوقال ذلك بغير واد  
فقال نويت طلاقها مع عمرة  
طلقتا جميعا ولوقدم  
الطلاق فقال يا عمرة أنت  
طالق ان دخلت الدار  
ويا زينب فدخلت عمرة  
الدار طلقتا جميعا ولوقال  
لم أوظف زينب لا يقبل  
قوله ولوقال أنت يا عمرة  
طالق ويا زينب لم تطلق  
زينب الآن ينويها قال  
الآري انه لو قال للثلاث فلان  
على ألف درهم ويا فلان كان  
المال للادول ولوقدم المال  
فقال لا على ألف درهم  
على بازيديا سالم كان المال  
لها جميعا ولوقال يا عمرة  
أنت طالق يا زينب فعمرة  
طالقت دون زينب الآن  
ينويها ولوقال أنت طالق  
يا عمرة يا زينب لم تطلق زينب

في الظهيرة \* ان قال لأقربكما كان مولىا منكما فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بائنا جميعا وان قرب  
واحدة منهما بطل ايلأوها ويا لا الباقية على حاله ولا تجب عليه كفارة وان قربهما جميعا بطل ايلأوهما  
ووجب كفارة عین وان ماتت احدهما قبل مضى أربعة أشهر بطل ايلأوهما ولا تجب كفارة العين وان  
قرب بعد ذلك بالاتفاق وان طلق احدهما لا يبطل الايلأء كذا في السراج الوهاج \* قال لثلاثه الأربع  
والله لأقربكن صار مولىا منهن للحال حتى لو لم يقربهن حتى مضت المدة أربعة أشهر بن جميعا وهذا قول  
أصحابنا الثلاثة وهو استحسن ان كذا في البدائع \* ولوقال لأربع نسوة لأقربكن الافلانة أو فلانة فانه  
لا يكون مولىا منهن جميعا حتى لا يبحث ان قربها ولا تقع الفقرة بينه وبينها بعض المدة من غير قربان كذا  
في الفصول العمدية \* ولو آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحدة تقع طلقة واحدة عندهما استحسننا  
وفي مجلسين يتعدد كذا في الظهيرة \* اذا قال والله لأقرب احدا كذا فانه يصير مولىا من احدهما حتى  
لو وطئ احدهما حال زيمته الكفارة وبطل الايلأء ولو مات احدهما أو طلق احدهما ثلاثا أو بانث بالردة  
تعينت الثانية لا يلازم الوال المزاجعة ولولم يقرب احدهما حتى مضت المدة بانث احدهما بغير عين وله أن  
يختار الطلاق على أيتها شاء ولو أراد ان يعين الايلأء في احدهما قبل مضى أربعة أشهر لا يملك ذلك حتى لو  
عين احدهما ثم مضت أربعة أشهر لم يقع الطلاق على المعينة بل يقع على احدهما بغير عينها ويخبر في ذلك  
فلولم يقع على واحدة منهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى وقعت تطليقة على أخرى وبانث كل واحدة  
منهما بتطليقة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولوبايتا بعضي المدين ثم تزوجهما معا يكون مولىا من  
احدهما ولو تزوجهما متعافيا صار مولىا من احدهما ولو اتبعين الأولى لا بالسبق ولا بالتعيين الا أنه اذا  
مضت مدة الايلأء من يوم تزوجها أو بانث الأولى بسبق مدة ايلأءها فإذا مضت أربعة أشهر أخرى منبذات  
الأولى بانث الأخرى كذا في الكافي \* وان قال لأقرب واحدة منكم صار مولىا منهما فإذا مضت أربعة  
أشهر ولم يقربهما بائنا وان قرب واحدة منهما بطل ايلأوهما وتجب الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ولو  
حلف لا يقرب زوجته وأمه أو زوجته وأجنبية لا يصير مولىا ما يقرب الأجنبية أو أمته فإذا قربهما  
صار مولىا لانه لا يمكنه قربا بينهما بعد ذلك الا بالكفارة كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته  
وأمتي والله لأقرب احدا كالم يكن مولىا الآن يعني امرأته فان قرب احدهما حنثت فان أعتق الامة ثم  
تزوجها لم يكن مولىا أيضا ولوقال والله لأقرب واحدة منكم كفاه ومول من الحره استحسننا كذا في شرح  
الجامع الكبير للعصيري \* لو كان له امرأتان سرة وأمة فقال والله لأقربكما صار مولىا منهما جميعا فإذا  
مضى شهران ولم يقربهما بائنا لامة وإذا مضى شهران أخران بانث الحسرة أيضا ولوقال والله لأقرب

الآن ينويها ولوقدم اسمها فقال يا عمرة يا زينب أنت طالق لم تطلق الأولى الآن ينويها \* رجل قال لامرأته ان دخلت  
الدار فأنت طالق فهذا على دخله واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فذه على دخلتين \* رجل قال لامرأته ان قلت  
لأن أنت طالق فأنت طالق ثم قال قد طلقتك تطلق اثنتين واحدة واحدة بالطلاق وواحدة باليمين \* رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان  
تزوجت امرأتين فهما طالقتان فتزوج امرأتين معافهما طالقتان واحدة واحدة وواحدة طالقت اثنتين \* رجل قال لامرأته أنت طالق أنت  
طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يقع شئ ولوقال شئت أربعاً فكذلك في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث اذا قال شئت أربعاً امرأته ثم تمت بالسرقه فأمرت  
زوجها حتى يحلف بطلاقها انهم لم تسرق لحلف الزوج فقالت المرأة قد كنت سرق وصرت حائناً فيما حلفت كان للزوج أن لا يصدقها لانها

مناقضة رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت ثيبا فوط قد تزوج بكر افوجدها ثيبا قالوا ان صدقته المرأة كانت ثيبا كان لها علم مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول بحكم البيِّن وليس لها نفقة العدة والسكنى لانهم معتد بالوطء عن شبهة وان كذبت المرأة وقالت كنت بكر افلها مهر واحد وعليه النفقة والسكنى رجل حلف بطلاق امرأته ان سرق امرأته من دراهمه الى سنة ثم دفع الزوج اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعة من غير علم الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة وردت القطعة قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى أخاف انها تطلق وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان لم تفارق ولم تنكر ينبغي أن لا تطلق رجل حلف ان لم يكن يجامع امرأته ألف مرة فهي طالق قالوا هذا على المبالغة والكثرة دون العدد ولا تقدير في ذلك والسبعون كثير رجل حلف أن يطأ (٤٨٠) امرأته الليلة كالذي قسئل محمد رحمه الله تعالى فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على المبالغة في الجماع رجل حلف ان لا تطأ امرأته من دقيقه احد او نوى بذلك أمها خاصة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قال اركسي رادهي صدق الزوج ديانة فيما نوى وان قال اركس رداهي لا يصدق فيما نوى رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيبا فهي طالق فغسلت لافاقته قالوا لا يكون حائشا الا اذا نوى ذلك ولو أوصى بشيابه تدخل النكاح في الوصية رجل حلف ان لا يأكل من مال خسته شيئا فخيرت المرأة لا يهاوجع هل في ذلك الجبن من دقيق زوجها قالوا لا يكون حائشا حلف الرجل أن لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قرأ الذي في سورة النمل حنث والا فلا رجل حلف أن لا يكون ابنه في

احدا كما يكون سوليا من احدا ما يغير عنها ولو أراد ان يعين احداهما قبل مضي الشهرين ليس له ذلك واذا مضى شهران ولم يقربهما بابت الامة واستؤنفت مدة الايلاء على الحرية فاذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بابت الحرية ولو ماتت الامة قبل مضي الشهرين تعينت الحرية للايلاء من وقت البيِّن كذا في البيِّنات \* ولو عتقت الامة قبل المدة صارت مدتها كمدة الحرية فاذا مضت أربعة أشهر من حين حلف طلقت احدهما واليه التعيين ولو عتقت بعد ما بابت ثم تزوجها بابت الحرية بمضي أربعة أشهر منذ بابت الامة ومدة الحرية من حين بابت المعتقة بالايلاء قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بابت الحرية بمضي أربعة أشهر من حين حلف فان أعنتها ثم تزوجها كان موليا من احدهما الا أنه اذا مضت المدة من حين حلف بابت الحرية فان ماتت الحرية قبل المدة بابت المعتقة بمضي المدة منذ تزوجها فان لم تمت ولكن أبانها ولم تنقض عدتها حتى مضت المدة منذ حلف بابت اخرى كذا في الكافي \* واذا بانَّت الحرية بالايلاء تعينت المعتقة للايلاء في المستقبل وتعتبر المدة من حين بابت الحرية ولو انقضت عدتها وكان طلقها ثلاثا فاذا مضت أربعة أشهر من حين تزوج المعتقة بابت بالايلاء تعينها من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للعصري \* وان قال ان قربت احدا كما قال في الاخرى على كظهر أمي فهو مول من احدهما فاذا مضى شهران بابت الامة وبطل ايلاء الحرية ولو كانتا حرتين فقال ان قربت احدا كما قال في الاخرى على كظهر أمي فهو مول من احدهما فان مضت أربعة أشهر بابت احدهما بالايلاء واليه التعيين فان لم يعين بالطلاق في احدهما ما أوعين في احدهما ما مضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال ان قربت احدا كظهر أمي بقي الايلاء وكذا لو قال ان قربت احدا كما قال في الكافي \* ولو قال ان قربت احدا كما قال في الكافي على كظهر أمي بيق موليا من الحرية حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بابت الامة بابت الحرية ولو قال لا امرأتيه واحداهما حرة والاخرى أمة ان قربت احدا كما قال في الاخرى طالق يصير موليا فاذا مضى شهران بابت الامة ولا يسقط الايلاء عن الحرية وتعتبر المدة في حقهما من حين بابت الامة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بابت الامة وهي في العدة بابت الحرية لانه لا يمكنه قربان الحرية بالطلاق الامة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك سقط الايلاء عن الحرية لانه لا يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان مخيلة الامة للطلاق ولو كانتا حرتين بابت احدهما بمضي أربعة أشهر ويخير الزوج في البيان ويصير موليا من الباقية فان مضت أربعة أشهر والاولى في العدة طلقت الثانية والا فلا وان لم يبين حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتتا ولو قال الحرية وأمة ان قربت احدا كما قال في الكافي فهو مول من احدهما وبانت الامة بمضي شهرين فاذا مضت أربعة أشهر منذ بابت الامة بابت الحرية سواء كانت الامة في العدة أم لم تكن لانه

رجحه الله تعالى هذا على المبالغة في الجماع رجل حلف ان لا تطأ امرأته من دقيقه احد او نوى بذلك أمها خاصة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قال اركسي رادهي صدق الزوج ديانة فيما نوى وان قال اركس رداهي لا يصدق فيما نوى رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيبا فهي طالق فغسلت لافاقته قالوا لا يكون حائشا الا اذا نوى ذلك ولو أوصى بشيابه تدخل النكاح في الوصية رجل حلف ان لا يأكل من مال خسته شيئا فخيرت المرأة لا يهاوجع هل في ذلك الجبن من دقيق زوجها قالوا لا يكون حائشا حلف الرجل أن لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قرأ الذي في سورة النمل حنث والا فلا رجل حلف أن لا يكون ابنه في

منزله وأن يفارقه بعد اليوم فلما أصبح الابن تحوّل بنفسه وثيابه وعياله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الابن في لا يمكنه دونه بيت معلوم ففرغ البيت عن جميع متاعه لا يحنث في عينه رجل حلف أن لا يدخل دار امرأته قط فباعث المرأة الدار من رجل ثم استأجرها الخائف ودخلها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان عينه الملك المرأة لا يحنث وان حلف لاجل الدار حنث رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت وقالت انك تعذبنني فخلف أن لا يعذبها فدخلت في فراشه فجامعها ان جامعا كره بان يفرمها اذ حدث وان جامعا برضاها لا يحنث رجل ادعى دابة في يد رجل أمهاله وحلف على ذلك بالطلاق وذو اليد يقول الدابة لي يمين قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحنث الخائف في الحكم وعلى المرأة ان تحتاط وتحلفه على ذلك فان حلف أقامته معه وان أئى ان يحلف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلف بالله ما هي بطالق فان نكل فرق بينهما رجل حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرّب في غير مجلس الشراب ودأوه مسكران

وهو يحسد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال أبو القاسم رحمه الله تعالى للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالقداء \* رجل قال لامرأته اكرار كرده تو سود وزيان من در ايد فانت كذا فعملت في البيت من خبزا وطبخ لا يحنث في عيینه \* رجل وضع دراهمه في يد امرأته ثم قال لها اكرار زين درم برداشته فانت طالق ثم تبين أنها وفت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويف قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم ينوشيا يحنث في عيینه وان نوى الاستفهام كان القول قوله مع عيینه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لانه يمين ظاهر \* رجل قال لامرأته اكرار تو فردا زين من باشي فانت كذا فلما جاء الغد قالت من زين تو يميني باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب الشمس من الغد كان بارا فان تزوجها بعد غد كانت امرأته بتطليقتين وان نوى (٤٨١) بقوله ان كنت امرأتى غدا في شيء من الغد أو أخر انطلع الى ما بعد

طلوع الفجر من الغد كان حاشا ولو قال لامرأته ان تكوني امرأتى فانت طالق ثلاثا فان لم يطلقها واحدة بآنية متصلة يمينه تطلق ثلاثا ولو قال لامرأته ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا تطلقت ثلاثا ولو قال ذلك للعسدة عن طلاق رجي فكذلك وان قال ذلك للبانة في العدة فان أراد به النكاح المطلق أولم يكن له نية لا يقع عليه اطلاق آخر وان نوى به الزوجية التي تكون بعد البائن في العدة تطلقت أخرى \* رجل قال لامرأته ان تكوني امرأتى غير غدا فانت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بآنية قبل الغد ومضى الغد بطل المين وله ان يتزوجها بعد ذلك امرأة تتخاصم خنتها فقال لها زوجها اكرار تو زين باوى داورى كنى بنك يابه بد فانت كذا ثم قالت المرأة

لا يمكنه قربان الحرة الابن \* يلزمه لان الجزء اطلاق احدهما وقد تعين طلاق من بقي محلا اذا انقضت عتة الاولى وكذا لو كانت حرتين الا ان المدة اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فالأخرى طالق فهو ومول منها ما طلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحرة وان انقضت عتة الامة قبل ذلك لم يقع على الحرة شيء ولو كانتا حرتين بآنية بعد مضي أربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فالأخرى طالق فهو ومول منها ما بآنية الامة بعد مضي شهرين فاذا مضى شهران آخران بآنية الحرة سواء كانت الامة في العدة أم لم تكن وان كانتا حرتين بآنية كل واحدة بتطليقة بعض أربعة اشهر ولو قرب احدهما حنث ولكن لا تقع الا تطليقة واحدة على الابهام وبطلت اليمين الا اذا قال ان قربت واحدة منكما فانه طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها ولا تبطل اليمين حتى لو قرب الأخرى طلقت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* قال والله لا أقرب هذه وهذه فحقت المدة بآنية باجتماع كذا في الفصول العبادية \* ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو وكقوله ان قربت كذا بصير موليا منها ولو قال ان قربت هذه ثم هذه لم يصير موليا كذا في معراج الدراية \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها بتطليقة بآنية فان مضت أربعة اشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء على حاله حتى لو تمت أربعة اشهر من وقت الايلاء تقع عليها تطليقة أخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا لكن تعتبر مدة الايلاء من وقت التزوج \* رجل آلى من امرأته بعد ما طلقها بتطليقة بآنية لا يكون موليا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان آلى من المطلقة الرجعية كان موليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء كذا في السراج الوهاج \* ولو آلى من امرأته ثم طلق مرتدا بدار الحرب ثم مضت أربعة اشهر لآئين بالايلاء زال الملك ووقع البيئونة بالردة وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا حلف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى منها فحقت المدة حنث ووقع عليها طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عتيق ففرق القاضي بينهما لا يقع هو والمختار كذا في التتارخانية \* بعد آلى من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبقى الايلاء ولو باعته أو أعقته فتروجها ثانيا بعد الايلاء كذا في الظهيرية \* ولو قال والله لا أقرب بك شهرين وشهرين كان موليا وكذا اذا قال لا أقرب بك شهرين وشهرين بعد شهرين كان موليا ولو قال والله لا أقرب بك شهرين ومكث يوما وقال والله لا أقرب بك شهرين بعد شهرين كان موليا ولو قال والله لا أقرب بك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا أقرب بك شهرين لم يكن موليا ولو قال والله لا أقرب بك شهرين ولا شهرين

(٦١ - فتاوى اول) نلتها اتمان تطلقها واتمان تمسكها وتنفق عليها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يكن خنتها استشارها في ذلك الامر بل ابتدأت المرأته بهذا الكلام أخاف ان يحنث الخائف \* رجل قال اكرار من مشد درين سراى باشم فامرأته كذا ونوى حنث من ساعته بالخروج فحنث وصار بحال لا يمكنه ان يخرج حتى أصبح قال أبو القاسم رحمه الله تعالى حنث في عيینه فقتل له لوجس كرها فتفكر ثم قال ينبغي أن لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين الحنث فقال في الحنث يمكنه أن يستأجر من يحمله ويخرجه أو يستعين بغيره في ذلك قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنث في الحنث أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده القدرة بالغير لا تعتبر كافي الصلاة والحج والتميم وغير ذلك \* رجل قال لامرأته اكرار تو زين من بودي باشي فانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد ذلك لا يحنث مرة أخرى لان اليمين انحلت بأحد الشرطين فلا يحنث مرة أخرى كما لو قال لا جنية ان تزوجتك أو خطبتك فانت طالق





أخرى وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت ثم دفعت اليها قال أبو القاسم ومحمد بن سلمة برحهما الله تعالى تطلق امرأتك \* رجل قال لامرأته اكره  
 يا توخي فانت طالق ولم ينوشيا قالوا عينيه يقع على الجماع ويكون موليا وان نوى به النوم فهو على المضاجعة لا على الجماع فلا يكون موليا  
 \* رجل قال اكره فلان بخانه من نيا بدشام فامرأته طالق فدعا فلانا الى بيته ليتعشى فتعشى فلان ثم جاء الى الداعي والداعي ينتظره فأكل معه  
 قالوا لا يكون حاشا في عينه \* رجل قال لامرأته اكره ان ينام بمرتن من أيدها فامرأته طالق وكان ذلك قبيحا فجعله على كتفه قالوا عينيه يقع على  
 اللبس المعتاد في ذلك الثوب فلا يحنث بدونه \* رجل اتهم امرأته بالسرقه فقال لها انك تسرقين من دراهمي كذا كرس ازين ازين من بر  
 داري فانت طالق فرفعت بالمكنسة في كنس البيت ووضعت في ناحية وأخبرت زوجها بذلك قالوا ان رفعت للجنس عن زوجها يربحى أن  
 لا يكون حاشا \* امرأته خرجت الى قرية فقال لها الزوج اكره ان يمسك من راسه روضا بشي فانت طالق (٤٨٣) فانصرف في طريقها الى قرية  
 أخرى ثم ذهبت الى القرية

التي خرجت اليها ومكنت  
 هناك أياما قالوا ان انصرفت  
 من الطريق على ان لا تذهب  
 اليها ثم انصرفت الى القرية  
 الاولى لا يحنث في عينه \*  
 رجل قال لامرأته اكره ان يمسك  
 برؤس من خناتك تا اكون  
 رقت فانت طالق قالوا ان كان  
 لكلامه مدة ينصرف  
 اليك الى المقدمة وان لم  
 يكن ولم ينوشيا ان كان يتكر  
 عليها فميازات ولا ينقض شيئا  
 لا يكون حاشا ولا يكون  
 حاشا \* رجل قال لامرأته  
 اكره شئ ثوبا كأكبره  
 تو بسودوزيان من دريد  
 فانت طالق فغزلت المرأة  
 وكست نفسها وصبيانها  
 لا يحنث الرجل وكذا لو  
 قضت بذلك دينها على زوجها  
 وانما يحنث اذا دخل ذلك في  
 ملكه لا غير \* رجل قال  
 لامرأته اكره ان يمسك  
 برؤس تو بسودوزيان من دريد  
 فانت طالق فاخذت من

غير شئ يلزمه كذا في الظهيرة \* في النيا سيع لو قال والله لا أقربك فحصى يوم ثم قال والله لا أقربك فحصى  
 يوم آخر ثم قال والله لا أقربك فانه يصحكون ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا  
 أشهر بانت منه بتطليقة واحدة فاذامضى يوم بانت منه بتطليقة أخرى فاذامضى آخر بات منه بثلاث  
 تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قربها بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في  
 التارخانية \* ولو آتى من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والله لا أقربك والله لا أقربك والله  
 لا أقربك ان أراد التكرار فالايلاء واحد واليمين واحدة فان لم تكن له نية فالايلاء واحد واليمين ثلاث  
 وان أراد التشديد والتغليظ فالايلاء واحد واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى  
 (ثم الايلاء على أربعة أوجه) \* بالايلاء واحد وعين واحدة كقوله والله لا أقربك والايلاء واحد وعينان وهو  
 اذا آتى من امرأته في مجلسين أو قال اذا جاء غدف والله لا أقربك واذا جاء بعد غدف والله لا أقربك والايلاء  
 واحد وعينان وهي مسألة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك واراد به التغليظ  
 فالايلاء واحد واليمين ثنتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى حتى اذا مضت أربعة أشهر  
 ولم يقربها بات واحدة وان قربها بوجوب كفارتان والايلاء واحد وعين واحدة وهو اذا قال لامرأته كذا دخلت  
 هذين الدارين فوالله لا أقربك فدخلت احدهما فدخلت احدى أو دخلت اجمعا دخلت واحدة ففهي الايلاء  
 ويمين واحدة فالاول منعة عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج \* لو قال  
 والله لا أقربك سنة الا ينقص يوم يصرف اليوم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون موليا رجل قال لامرأته  
 والله لا أقربك سنة فلما مضى الاربعة الأشهر قبالت ثم تزوجها ثم مضى أربعة أشهر باتت أيضا فان  
 تزوجها ثانيا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر كذا في غاية البيان \* ولو قال والله  
 لا أقربك سنة الا يوم لم يكن موليا للجمال في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر يكون موليا للجمال حتى لو مضت  
 السنة ولم يقربها يوما لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة أربعة أشهر  
 فصاعدا صار موليا وان بقي أقل من ذلك لم يصير موليا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أقربك سنة الامرة  
 غير ان في قوله الا يوما اذا قربها وقديقي من السنة أربعة أشهر فصاعدا لا يصير موليا لم تغرب الشمس من  
 ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الامرة يصير موليا عقب  
 القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراغه من القربان كذا في البدائع \* لو اطلق بان قال  
 لا أقربك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها فاذا قربها صار موليا ولو قال سنة الا يوما لا يكون  
 موليا ابدأ وكذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته والله لا أقربك الا يوما لا يكون

تلك الاوراق وأنت على دود بغير امره لا يحنث كما لو علفت دابته ذلك بغير امره \* رجل دفع الى رجل محفلا بصلحه فقال اكره  
 وزيان من دريد فكذا فقرأ الحالف فيه قالوا يحنث في عينه قال رضى الله تعالى عنه اراد به اذا حلف الدافع كراين محفلا بسودوزيان  
 من دريد ولو وهب من الاخر لا بشرط العوض ثم عوضه الموهوب لا يحنث ولو باعه حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان  
 لا يحنث اذا قربه لانه لا اراد باليمين ذلك قال رضى الله تعالى عنه لان العوض اذا لم يكن مشروطا بالعقد لم يكن اتفاقا بالانقض بغير خلاف  
 البيع لانه يبدله فيكون قائمه مقامه \* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كراما بها في الدار ليس له باب غير ذلك  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يحنث في عينه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا بعد من الدار وفيهم يذكرو الدار لا يحنث في عينه ولا يكون  
 حاشا \* رجل قال لامرأته ان دخلت دارا أخرى فانت طالق فسكن أخوالها دارا أخرى ودخلت المرأة تلك الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت

عينه لغيره من تلك الدار الاولى لا يحث في عينه وان كانت عينه لاجل الاخ حث في عينه وان لم يكن له في عينه نية يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان دخلت المرأة الدار التي كانت لآخيه وقت العين ان كانت الدار في ملك أخيه الا انه لا يسكن فيها حث في عينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد العين ببيع أو هبة أو غير ذلك لا يحث وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما وصارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحث وان دخلت قبل القسمة اختل فوافيه والاصح أن لا يكون جائزا وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلت حث في عينه \* رجل قال لامرأته ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية أخرى الا انها هربت في ضياع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عمرانها لا يحث في عينه \* رجل قال لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق حكى عن الفقيه أبي حفص البخاري رحمه الله (٤٨٤) تعالى انه قال ان جامعها حتى أنزلت فقد أشبعها \* رجل قال لامرأته ان حملت التمسك

ففيه لم يكن موليا بهذه العين أبدا فان جامعها في يومين حث حين تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا أقرب بك الا يوما أو الا في يوم أو الا يوما واحدا أو بكافيه أو الا في يوم واحد أو بكافيه لم يكن موليا حتى يقربهما في يوم فاذا مضى ذلك اليوم صار موليا منهما لوجود علامة الأيلاء ولو قربهما في يومين متفرقين بأن قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حث وسقطت العين وكذا لو قربهما في يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة فان قربهما في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة حث وسقطت العين التي لم يقربهما في يوم الجمعة وسقطت الأيلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة كان موليا من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون موليا من التي قربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس بعد ذلك لا يحث وان قرب الاخرى حث وسقطت الأيلاء عنها ولو قرب احدهما يوم الاربعاء ثم قربها يوم الخميس حث عين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حث وسقطت العين لوجود قربها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها يوم الاربعاء لم يحث لان الشرط قربها في يوم الايلاء احدهما وقد قرب احدهما مرتين والا يلاء باق في حق التي لم يقربها يوم الاربعاء رجل قال لامرأته والله لا أقرب بك الا يوم الخميس لا يكون موليا حتى يمضي يوم الخميس ثم هو مول ولو قال الا يوم الخميس لم يكن موليا أبدا كذا في شرح الجمع الكبير للعصيري في باب الاستثناء من العين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة \* ولو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل الكوفة وامرأته به لم يكن موليا كذا في الهداية \* ولو جعل للأيلاء غاية ان كان لا يربح وجودها في مدة الأيلاء كان موليا كما اذا قال والله لا أقرب بك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة أربعة أشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وكذا اذا قال حتى تقضي طفلك وبنها وبين الفطام أربعة أشهر فصاعدا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وان قال لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدابة أو الدجال كان القياس أن لا يكون موليا في الاستعسان يكون موليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة أو حتى يبلغ الجبل في سم الطياط فانه يكون موليا وان كان يربح وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح فانه يكون موليا أيضا مثل أن يقول والله لا أقربك حتى تموت أو حتى أقتل أو تقتلني أو حتى أقتلك أو حتى أطلقك ثلاثا فانه يكون موليا بالاتفاق وكذا اذا كانت أمة فقال لا أقربك حتى أملكك أو أملكك شقصا منك فانه يكون موليا ولو قال حتى أشتريك لا يكون موليا أيضا ولا يفسد النكاح وان كان يربح وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يحلف به وينذر أو وجبه على نفسه كان موليا مثل أن يقول ان قربتك فبعدي حر كذا في السراج الوهاج \* ولو قال والله لا أقربك حتى أشتريك لنفسى العتيق انه لا يصير موليا حتى يقول

بالحرام منذ كنت امرأ في فانت طالق فقالت أخذني رجل وجامعني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحث وان قدرت حث اذا صدقها الزوج في ذلك \* رجل قال لامرأته ان لم أقل عندك مع أخيك بكل قبيل في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع أخباعتها بما هو من أخلاق التمسك والمصوص والحدادين والقائلين بصير بارا في عينه وياثم بذلك وعينه هذه تقع على الكثيرين ذلك وأقله ثلاثة أنواع من القبح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي للحالف أن يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت ذلك لاجل العين وهي ربة عن ذلك فيكون هذا الكلام بوبة منه عما قال فيها ويكون بارا \* رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعانت أجنبية فأمتني واعتسل قالوا يربح أن لا يكون حائشا وعينه

يكون على الجماع \* رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحث في عينه ما لم يدخل فلان بامر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان يتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حائشا في عينه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم يعمه حث في عينه والا فلا \* رجل قال لامرأته ان قلت فلانة فانت طالق فدعت امرأته الحالف الى عرس فقامت المرأة التي حلف الزوج عليها متقبية وقالت لامرأته الحالف أين الشاة فقالت امرأته الحالف شاة ولم ترد على ذلك ثم رفعت المتقبية فقامت قالوا ان قصدت جوابها فقد كلمتها وحث الحالف \* رجل قال لامرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعته المرأة بقرتها من زوجها ثم حلفت وأكل الحالف لا يحث في عينه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت العين ملك المرأة \* رجل قال لانسان يقول شيئا تقول له ان من السكر قال امرأتي طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا بغير سكر ان هذا الناس يكون



طالق ثلاثا فهو كما قال لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا واثبات ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود رجل قال لامرأته في غضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها هو قال ذلك على وجه التخويف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخويف رجل قال لامرأته ان بتي الليلة لا في بحري فانت طالق ثلاثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن أخذها لها في حجره لا يبحث في عيونه ولو قال الفارسيه كبر بكار من أندرياني قالوا ينبغي ان يكون حائلا لان هذا الكلام لا يتناول الاحقة الحجر رجل قال لامرأته ان لم أت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان أت معك مع قبضي هذا فخاري بتي حرة فليس الرجل قبضها وبات لا يبحثان لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبين معنه وهي لاسية قبضها وشرط البري (٤٨٦) جانب الرجل ان يبين معنه وهي لاسية قبضها وقد وجد رجل قال لامرأته ان لم أطالك

الوصول الى السجن ومنع العبد أو السلطان نادر على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في التي باللسان و نعلم به تبر كالعائب كذا في غاية السروجي هل يكنى الرضا بالقلب من المريض قبل نعم حتى ان صدقته كان فيأوقيل لا وهو أوجه ثم هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى أن تقضى أربعة أشهر رحتى لو آلى منها وهو قادر فكث قد رما يمينه جاعها ثم عرض له العجز عرض أو بعد مسافة أو حبس أو جب أو أسرو ونحو ذلك أو كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيؤم باللسان كذا في فتح القدير \* ولو كان المانع شرعيا بان كان محرما بينه وبين الحج أو بسة أشهر فقيؤه بالجماع لا غير والتي باللسان لا يصح كذا في التتارخانية \* المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منسفه فيا وان قره في حالة الحيض يكون فيا كذا في الظهيرية \* الزوج اذا كاد مرضا حين آلى ثم مرضت المرأة ثم صبح الزوج قبل مضي أربعة أشهر فقيؤه باللسان عند زفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون فيؤم بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه يعتبر الصحة والمرض في حق جواز التي باللسان حال وجود الشرط لا حاله وجود التعليق ولو قال المريض لامرأته لا أقربك أبدا ولم يبق حتى بانث ثم صبح بعد البيذونة ثم مرض ثم زوجها يكون فيؤم بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* مريض قال لامرأته والله لا أقربك فكث عشرة أيام ثم قال والله لا أقربك يصير موليا لا يمين وان عقدت مدتان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل مضي المديتين صح وارتفعت المدتان كالمو جامعها فان دام المرض حتى تمت المدتان تأكد ذلك التي وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك التي يكون فيؤم بالجماع وأن لم يبق بالقول وقع طلاقا من بعض المديتين واحده بعضى أربعة أشهر من اليمين الاولى وأخرى بعضى عشرة أيام بعده وان جامع بحث في اليمينين وتلزمه كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يبق بالقول حتى مضت المدة من الايلاء الاول بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبدا وان لم يصح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الايلاء الثاني وان لم يبق بانث بتطليقة أخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بعضى المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك التي ويكون فيؤم بالجماع ولولم يبق بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مول بالايلاء الثاني ولو قرهها حنث في اليمينين ولزمته كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وانما يعتبر التي باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البيذونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يبق اليها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحية له في ذلك ان يطأها بغيره منعنة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حبان فان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عيونه رجل حلف لا يجمع امرأته فيما دون الفرج فلا علم او مس ذكره احدى فخذيل أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيهما وأنزل لا يكون حائلا في عيونه ويكون عيته على المباشرة رجل حلف ان لا يجل تنكته بجلال أو حرام في القرية فجامع امرأته من غير حل التنكة بان لم يحصل سراويله أو لم يكن له سراويل أو امرأته غيره حتى حل تنكته فان كان نوى حقيقة حل التنكة لا يحنث ويكون مصداق في ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع

حنث في عيونه حلف ان لا يفتح سراويله على امرأته وأراد به الجماع يكون موليا وان لم ينو به الجماع لا يكون موليا وان فتح سراويله لأجل البول ثم جامعها لا يحنث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجماعها فان فتح السراويل لجماعها فلم يجمع قالوا ينبغي ان يكون حائلا لوجود شرط الحنث وهو فتح السراويل لجماعها حلف أن لا يغتسل عن امرأته هذه عن جنبه فجامع هذه ثم جامع أخرى أو على العكس يحنث في عيونه لان يمينه وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فحنث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعاى فتوضأ من رعاى غيره يحنث في عيونه وكذلك لو حلف امرأته بهذا اليمين ثم أصابها زوجها وحاض ولو قال لامرأته ان اغتسل منك عن جنبه فانت طالق فجامعها وقع الطلاق وان لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فجامعها في المفارقة وتيمم حنث في عيونه لان يمينه وقعت على الجماع ولو حلف امرأته ان لا تغتسل رأسا ساعن جنبه فاحفظا وعت زوجها

بينها وكذا لو حلف الرجل بهذه اليمين وعنى به ذلك لانه نوى ما يحتمل لفظه ان كان الحالف بالطلاق والعتاق لا يصدق قضاءه رجل قال لامرأته ان فعلت حراما فأنت طالق ثلاثا ثم انها تسكمت بالكفر ولم يعلم بالحرمه وأقام على ذلك أياما لا يبحث في عيئه لان عيئه وقعت على الزنا وانه وطئها عن شبهه فلا يبحث كالأول حلف أن لا يعمل حراما فتزوج امرأته نكاحا فاسدا وجاءها لا يبحث لان عيئه يقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يتظر الى حرام فتظر الى وجه أجنبية لا يبحث ولو نظر الى فرجها من وراء سترة قريب أو زجاج أو في ماء حثت في عيئه لانه نظر الى فرجها ولو نظر في مرآة لا يبحث لانه نظر الى عكس فرجها \* امرأته متزوجها بفلام خالفته أن لا يأتي حراما من

الرجال فقبل غلاماً ومسه بشهوة لا يبحث فان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج يبحث وإن لم ينزل لأنه هو المراد عرفاً \* رجل قال إن  
أنت حر أفا فأمر أنه طالق فأني هجمة لا تطاق أمراً أنه لأنه لا يراد باليمين إلا إذا كان الحالف رستاً قايماً من الجهال عشى خلف الدواب \* رجل اتهم  
بصبي فقال بالنارسية أكرهه أم فاسر أم فاسر أنه طالق وقد كان نظراً إلى هذا الصبي وقوله حنث في عيونه لأن هذا يسمى ناحناً طاعياً  
رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله اختفاً وافية قال بعضهم لا يبحث وقال بعضهم يبحث في الملتصق وقال بعضهم إن عقد اليمين  
بالفارسية لا يبحث ما لم يقبل وجهه ملتحباً كان أو أمرد وفي العربية فرق بين الملتصق وغيره وهو الصحيح \* رجل له تلميذ فاتهم والد التلميذ  
به خلف الاستاذ أنه لم يفعل شيئاً مما اتهم به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التلميذ إن هذا التلميذ الآخر يقول رأيت به سر معه فقال الاستاذ إن  
رأى هذا التلميذ أسر معه فاسر أم فاسر أم فاسر أنه طالق وقد كان التلميذ رآه سار في شيء من أموره بأن يشتري شيئاً أو يحمل إلى منزله شيئاً لا ينبغي له أن يعلم

بذلك غيره فالوازن جواز أن لا يكون حائلاً لا يمينه يقع على المسارعة في النوع الذي اتهم به والد التلذذ به فلا يمينت بدونه كالأتمته المرأة بجارية فقال الرجل اكرسواوم ورافاً ثم طالق ثم ضرب الجارية لا يمينت لأن يمينه انصرف الى المس الذي تكره المرأة وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاري فبي فبي حرة فضره او وضع يده عليها لا يمينت في يمينه ان كان يمينه لا جعل المرأة أو لا يريد على انه يريد به الوضع في غير الضرب \* رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره ووجد الرجل المتهم جالساً في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلاناً مع امرأته لا يمينت في يمينه لان أخذ المتهم مع المرأة عرفاً ان يجده مع المرأة في عمل اماوطاً أو معانقة أو كلاً ما فلا يمينت بدون ذلك امرأته قالت لزوجه انك نمت مع (٤٨٨) الجارية فقال الزوج ان نمت مع الجارية فانت طالق ثلاثاً وقالت المرأة ان كان

في يمينك هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يمين معني سوى ما نطق به لا يمينت والا يكون حائلاً وتطلق امرأته قبل رجل انك تبذل بفلا فكذا وكانت تلك المرأة على السطح. ومرة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثاً ولم يسمها وأشار بيده الى امرأته أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولاً ولا تطلق ديانة لانه اشار الى غيرها وكذا رجل ادعى على رجل ما فلا فأنكر خلفه القاضي بالله ماله عليك هذا المال خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر ليس له

تعالى هو كائناً ويوجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أيضاً والفتوى على قوله ما ولو قال نويت الطلاق لاحداهما واليمين للآخرى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليه ما وعلى قوله ما يجب أن يكون كائناً ولو قال ثلاث نسوة فتن على حرام ونوى لاحداهن طلاقاً وللثانية يميناً وللثالثة الكذب طلقن جميعاً هكذا ذكر في الكتاب وهذا يجب أن يكون على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قياس قوله ما فهو كائناً كذا في الفتاوى الكبرى \* في الفصل الاول في الفاظ التعريم \* ولو قال أنت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى المطلقة وبالثانية اليمين فهو كائناً في قوله \* ولو قال أنت على كتمان فلان لا تعزيم وان نوى كذا في محيط السرخسي \* اذا قالت لزوجه انه على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان يميناً وان لم تنو كذا في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجه احتنت في يمينها ولزمها الكفارة كذا في الذخيرة

#### (الباب الثامن في الخلع وما في حكمه) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) الخلع ازالة ملك النكاح بيد بلغة الخلع كذا في فتح القدير \* وقد يصح بلفظ البيع والسراء وقد يكون بالذات رتبة كذا في الظهيرية \* (وشروطه) شرط الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين \* وتصح نية الثلاث فيه ولو تزوجه امرأه او خلعها في كل عقد عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* حضرة السلطان ليست بشرط بل هو ازالة الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع \* اذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يتباحدا ود الله فلا بأس بان تقتدي بنفسهما منه بحال يخلعهما به فاذا فعل ذلك وقعت طليقة بائنة ولزمها المال كذا في الهداية \* ان كان النشوز من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ جاز ذلك في الحكم ولزم حتى لا تغلب استبداده كذا في البدائع \* وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ أكثر مما أعطاه من المهر ولكن مع هذا يجوز اخذ الزيادة في القضاء كذا في غايه البيان \* لو قال خلعت نفسي بك كذا فقلت خلعت قبيل يصح وقيل لا يصح مطلقاً والمختار انه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهراً كذا في محيط السرخسي \* لو قال خلعتك بكذا فقالت نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا لو قال طلقني بكذا فقال نعم فليس بشيء لانه وعد بخلاف قولها أنا طالق باللف فقال نعم يقع كأنه قال نعم أنت طالق بالان كذا في غايه السروجي \* ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كذا في كبر الدقائق \* والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البراءة كذا في الخلاصة \* اذا كان الخلع بافظ الخلع

عليه حتى لا يمينت ديانة امرأته كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شئتني فانت طالق ثلاثاً فقالت المرأة لولدها الصغرى هل ابي بلانه يحبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان قالت المرأة ذلك لشيء كرهت من الولد لا تعلق وان قالت لشيء كرهت من ابيه تطلق ثلاثاً \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فانت طالق فدخلت الدار وفلان لم يدخل دارها حنت في يمينه لانه يراي اليمين احدهما دون الجميع \* رجل قال لامرأته لا تغسلين هذه القصعة فقالت المرأة غسملت فقال الزوج ان لم تكن يغسل غسملت فانت طالق ثلاثاً وكانت المرأة امرأت خادمتها بذلك وغسل خادمتها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل بنفسها عادة وانما تأمر خادمتها لا يمينت الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنى الزوج ذلك وقوع الطلاق \* رجل قال لامرأته ان نمت على نوبك فانت طالق فانك نمت على وسادتين وسادتها واضطجع على فراشها او وضع رأسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على نوبها حنت وان اتكأ على وسادة

أوجلس عليها لا يبحث \* رجل قال لامرأته اكرمي اذديك كرم كرده تو بخورم فأنت طالق فسخت قدرا طبعها غيرها وأكل الخالف لا يبحث لانه راد هذا الطبخ \* رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي أطبخين فأنت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنور فيه نار قد أوقدت المرأة فأكل الخالف من ذلك طلقت وان كان قدراً وقد غسرها تكلموا فيه والصحيح انها تطلق أيضا لان التنور لو كان في سكة توفد فيه النار امرأة وتضع كل واحدة فمسه قدرها كان ذلك طبعاً من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور ثم أوقدت هي النار طلقت اذا أكل الخالف من ذلك وان أوقد غسرها لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طبخاً وكذا الكون على هذا الوجه \* امرأة قالت لزوجها تعال حتى تتغذى فخاف أن لا يتغذى إلا أن أطبخ غداً في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيضر في قدر فيه قفيز من ملح ثم يتغذى ولا يبحث \* رجل قال لامرأته انك تفسدين كل طعام فان أدخلت عليك (٤٨٩) طعاماً الى سهراً فأنت طالق فأدخل الخالف لجمال الجارية لا يبحث

اليهم لا يبحث في عيونه لان عيونه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة \* رجل قال لامرأته ان لم تحبيني بمتاع كذا غدا فأنت طالق فبعثت المرأة بذلك المتاع على يد انسان فان كان الخالف نوى وصول المتاع اليه غدا لاغير لا يبحث لانه نوى تحمله لفظه وان لم ينو شيئاً أو نوى حملها بنفسها حث ولا يكون المين على الوصول الا بالنية \* امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيرها لتفعل لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئاً فأنت طالق فرفعت من ماله شيئاً واشترت بذلك شيئاً من القامح حوارج البيت أو كانت جارة لها تتخبر في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فأعطتها أو أقرضتها خبر ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يبحث في القرص واعطاء الدقيق وأما في

هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك المباشرة هل توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب \* ولفظة البيع والشراء اختلاف المشايخ فيها والصحيح انها كالخلع والمباشرة كذا في الفتاوى الصغرى \* ولا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جاز والافلاوا اذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج أن يرجع عليها بصفة الاجر الى تمام المدة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا خالها على مال مسمى معروف سوى الصداق فان كانت المرأة مدخولاً بها والمهر مقبوضاً فانها تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع أحد من صاحبه بعد الطلاق بشيء وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشيء من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضاً فان الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يكن المهر مقبوضاً يأخذ الزوج منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما اذا بارأها بمال مع المهر سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط ان خالها على مهرها فان كانت المرأة مدخولاً بها وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مقبوضاً سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احد من صاحبه بشيء وان لم تكن مدخولاً بها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم رجع الزوج عليها في الاستحسان بألف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشيء وان خالها على عشرة مهرها ومهرها ألف درهم فان كانت المرأة مدخولاً بها والمهر مقبوضاً رجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضاً سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن المرأة مدخولاً بها فان كان المهر مقبوضاً رجع الزوج بعشر نصف المهر وذات خمسون لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضاً برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة \* وهذا اذا خالها على جميع مهرها أو بعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها وعلى بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط \* رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء

(٦٣ - فتاوى اول) شراء ما يحتاج اليه في البيت ان كانت هي تتولى الشراء من القامح لا يبحث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد باليمين وان لم تكن هي تتولى الشراء بنفسها حثت اذا اشترت بذلك شيئاً من القامح \* رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري شعيرين به الى القامح فأنت طالق وكانت في منزله دابة ترى بالشعر وبين يديهما شعر قد فضل من أكلهما مقدار كف فبعثت المرأة بهذا الشعر مع شعيرها الى القامح فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يبحث في عيونه لان ذات القدر لم يدخل في اليمين عادة وان كان الزوج يرض بذلك - وبعبارة حثت في عيونه \* رجل قال لاشه ان سرقت من مالي شيئاً فأملك طالق فسرق من دار الاب آجرة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال رحمه الله تعالى ان كان الاب يفضل بذلك على الابن طلقت امرأته وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أباً يوسف رحمه الله تعالى أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الأب أبو يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهماً لتشتري به شيئاً فأنت طالق فدفع

اليها درهمها وأمرها أن تعطي فلا تيسرى به شيئا للمرأة ثم تكرر الرجل عيته فاشتد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان شراءها أن تامر غيرها بذلك اذا لم تكن هي تشتري بنفسها وهي تطير ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غزلت لاحد فانت طالق فامرته غير هذا كان على هذا التفصيل \* رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخالف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كل ما يطلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فابت الجارية فعلم المولى بذلك فكرهه وغضب فقالت امرأته الخالف الجارية اذهبي واجلي من دار المولى باجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية قاروانا علم بالدليل انهم فعلت ذلك لاجل المولى لا لاطاعة مولاتها لا يحنث الخالف وان علم انهم فعلت ذلك طاعة لمولاتهم اخذت الخالف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية ويقبل قولها انها (٤٩٠) فعلت ذلك طاعة لمولاتها ولا لاجل المولى وهكذا ذكر في الكتاب قال مولانا رضي الله تعالى عنه ويحتمل أن تكون صورة

كان عليها رد المهر كما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بغيرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالعه على مهر أو طلقها تطليقة بغيرها الذي عليه فقبلت الزوج به لم أنه لا مهر لها عليه تقع تطليقة بآئنه بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بغيرها تقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضا ثم اختلعت بشئ مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي \* رجل خالعه امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها اقيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل تزوج امرأته على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بآئنه ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج \* خالعه قبل الدخول وكان لم يسم لها مهرها تسقط المتعة بلا ذكر كذا في الوجيز للكردي \* رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطله كذا في التجنيس والمزيد \* خالعه على أن تزوجه امرأته وقهر عنه فعلم بان ترد عليه المهر الذي أعطاه الا غير كذا في الحاوي القدسي \* لو خالعه على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي \* امرأته اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تسلك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بفقتهما صح الخلع وتجبر على ذلك وان كان مجهولا فان تركته على زوجها وهربت فللزوجة أن بأخذ قيمة النفقة منها ولو لها أن تطالبه بكسوة الصبي أو ما لو اختلعت على امسالة الولد بنفقة وكسوته فليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطيميا كذا في الخلاصة \* لو اختلعت على دراهم ثم استأجرها بدل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امسالة الفطيم بنفقة وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير \* ولو اختلعت على ان تسلك الولد الى وقت الباغ صح وهذا اذا كان أنثى أما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا بد أن يأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك عند الان هذا حق الولد وينظر الى أجره مثل امسالة الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح الخلع على امسالة الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المنتقى ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع الحولين كذا في الخلاصة \* ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله أنه في امرأة

المسئلة اذا سال أهل تلك الدار من الجارية شيئا فابت ولم تعط فاحسب المولى بذلك فكره فقالت امرأته الخالف للجارية ارفعي من دار المولى باجود من ذلك واجلي الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها \* رجل قال لامرأته ان أكلت والدتك من مالي شيئا فانت طالق ثلاثا فطجنت المرأة قد رجارها ووجعت فيها شأمن مال زوجها من الحوائج فاكلت والدتها من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك برضا صاحب القدر ورضاء زوجها لا يحنث لانه صار ملكا لصاحب القدر \* رجل قال لامرأته ان أعطيت من حنطتي أحدا فانت طالق وقال نويت بذلك أمها صدق ديانة لا قضاء لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاص رحمه الله تعالى

صحبت بنته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية لا تصح نيته لان تخصيص العام من كلام اختلعت العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية ونصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما فان حلقه ظالم كان له أن يأخذ بقول الخصاص رحمه الله تعالى وينوي الخصوص \* رجل قال لامرأته ان رفعت من كيسى دراهم فانت طالق فحلت المرأة رأس الكيس وأمرت ابنتها بالرفع فرفعت قالوا يخاف عليها وقوع الطلاق لان رفع الاثنين الدراهم قد يكون بهذا الطريق ولهدا يدخل جماعة دار انسان للسرقة وأخذوا متاعا وحمل المتاع أحداهم وخرج كان الكل سراقا فامرأته رفعت من كيس زوجها درهما فاشترت به لحما فحلف اللعامة الدرهم بدراهمه وقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق فغضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه وان أراد الحيلة للغروج عن البين تاخذ المرأة كيس اللعامة وتسلم الى الزوج \* رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدينار الذي أخذته من كيسى فانت



طالق فاذا الديار في كيسه لا تطلق امرأته \* رجل حلف الوكيل أو الأكارن لا يسرق فاخذ الغنم والقوا كذا كل أو حمل للاكل لا يحنث لانه لا يعد سرقة وان حمل للاكل ولصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يحجر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رأيه ان يحجره بذلك حنث لانه يعد سرقة وفيما كان من الحبوب وغلة خيار زاد اذا أخذ شيئا من ذلك على وجه الحفظ بل لينفرد به حنث في عينه وغير الوكيل والاكار اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الحفظة حنث في عينه لانه سرقة \* رجل اتهم بسرقة شئ خلف انه لم يسرق ذلك الشئ ولم يرد وقد كان راه قبه - ل ذلك لانه لم يسرقه قالوا عينه يتقيد بالروية عند السرقة دلالة ولا يحنث في عينه \* رجل له ثوب فسرقت منه أو غصبه غاصب خلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا وسمي ذلك الثوب فامرأته طالق قالوا ان عرف ان ذلك الثوب كان هالكا وقت عينه لا يحنث وان عرف انه كان قائما ولم يعرف حاله حنث في عينه لان القيام أصل هذا كل رجل اذا باع ثوب (٤٩١) الغير بغير أمر المالك وسلمه الى المستري فاجاز صاحب الثوب بعه

ان علم ان الثوب كان قائما وقت الاجازة أو لا يدري انه قائم أو هالك صححت الاجازة وان علم انه كان هالكا وقت الاجازة لا تصح \* رجل دفن ماله في منزله فطلب ولم يجد خلف بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم يأخذ انسان يخاف عليه الحنث لانه لم يذهب الا اذا نوى الذهاب عن طلبه \* قصار ذهب عن حاله ثوب بغيره فاتهم القصار بجبره وحلف الاجير بالفارسية وقال اكرمن ترازيان كرده أم فامرأته طالق وقد كان رفع الثوب حنث في عينه لان مقصود الحالف من البين الخيانة عليه فيما كان في يده لا الزالة ملكه \* رجل دخل منزل رجل وسرق منه ثوبا فلم يطالبه حتى دفع السارق الى المسروق منه دراهم فحلف المسروق منه دراهمه وحلف قال أبو القاسم رحمه الله

اختلعت من زوجها بماله ساعليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى سنتين جاز فان مات أولم يكن في بطنها ولد ترد قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمته ولو كانت قالت عشر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان ماتت أو ماتت فلا شيء على فهو على ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* خلعه على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة فطالبته بنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غاية السروجي \* رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين مائة صرح الخلع ويطلق الشرط لان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يبطل بابطاله - ما وكذا لو طلق الرجل امرأته على أن تمسك المرأة الولد بنفقة ثم إلى بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم انها أتت أن تمسك الولد فانها تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها أجر امساك الولد الى بلوغه امرأته اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى تم الخلع ويرأى عن النفقة ولا تبطل السكنى وان اختلعت على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكسري بيتا من زوجها أو من غيره فمعتد فيه امرأته اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها أن ترد المهر الذي قبضت امرأته اختلعت من زوجها على أن جعلت صداقها لولدها أو على أن تجعل صداقها لفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي منك واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الاجمال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له أن يخلعها بلا مال كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لها اخلعي نفسك فقالت طلق نفسي لزمها المال الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي \* امرأته قالت لزوجه اخلعي على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعها والختان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك لم أعني به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجه اخلعت منك فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضا كذا في فتاوى قاضيخان \* قالت اخلعي بكذا فقال في جوابها طلقك بالسنة فهو ابتداء بخلاف كذا في غاية السروجي \* امرأته قالت لزوجه اخلعي أو قالت ٢ خويشتن خريدم فقال الزوج مجيبا لها أنت

ترجمة  
٢ اشتريت نفسي

تعالى ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنث المسروق منه لانه صادق وان كان قائما فلا أقول ان المسروق منه يحنث لان على قول بعض الناس للمسروق منه وللغصب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه قال رضي الله تعالى عنه لابن المنظر في هذا الجواب وينبغي ان يحنث لان الثوب اذا كان قائما لم يحنث المسروق منه في ثوبه لافي قيمته ولهذا الوظفر صاحب الدين بعين من أعيان المديون ليس له ان يأخذ باتفاق الروايات ما من له دراهم على انسان اذا ظفر بدنانير مدونه كان له أن يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين لان الدراهم مع الدنانير جلا جنسا واحدا في بعض الاحكام لاتحاد المقصود ومنه ما هو الثمنية أما الأعيان لم تجعل حسنا للاختلاف الصورة والمقصود وذكر في الكتاب رجل رهن عينا بدين ثم جاء الراهن وأراد أن يأخذ عينه من المرتهن وبجهد دين المرتهن وأراد أن يحلف المرتهن ماله هذا العين في يده كان للمرتهن أن يحلف بالله ماله عندي هذا العين الذي يدهي وينوي بذلك ماله عندي هذا العين الذي يجب على

نسلمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قائما فان كان الثوب هالسا عند السارق ففي هذا الجواب أيضا نظر لان على قول  
 أي حنيفة رحمه الله تعالى حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا الوصلح من الثوب على أضعاف قيمته جازا الصلح عنده وانما  
 ينتقل حقه عن الثوب الى القيمة بانقضاء ولعل القاضي يقضى بالقيمة من الذناير لان الدرهم \* رجل حلفه بالصوص بالطلاق الثلاث ان  
 ليس معه درهم غير ما أخذوا منه خلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه أقل من ثلاثة دراهم لا يحنث لانه ذكر في اليمين الدرهم واسم  
 الدرهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده أو لم يعلم وان  
 كانت اليمين بالله تعالى فاركن الحالف علم بما كان عنده من الدرهم لا كفارة عليه لان يمينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه  
 أيضا لان يمينه كانت لغوا وان حلف (٤٩٣) بالفارسية وقال اكر يا من دري هست وكان معه درهم أو أكثر ففي اليمين بالطلاق

طالق صار بمنزلة قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والنسوى على أنه ان أراد به الجواب يكون جوابا ولو قال  
 ٢ فروختم بك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ تظهير الدين قوله انت طالق أو ٣ بك  
 طلاق باي كشاده كرم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاوزجندى  
 وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلفا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح  
 كذا في الذخيرة \* اذا قال الرجل لامرأته ابعت مني او قال اشتريت مني ثلاث تطليقات بهرك ونفقة  
 عدتك فقالت اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضيان  
 \* الا اذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بهرك  
 ونفقة عدتك فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث  
 تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت امرأته مجيبة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو الليث لا يقع  
 وعليه النسوى \* ولو قالت بعت منك مهري ونفقة عدتي فقال الزوج اشتريت \* خيزرو وقامت  
 وذهبت الظاهر انهما لا يطلق لكن الا حوطا فيجب ذلك النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا \* ولو قال لها بعت  
 منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك فقالت بالفارسية ه بجان خريدم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى  
 \* امرأته قالت لزوجها بعت طلاقا \* وهبت أو قالت ملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع  
 شيء \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاء به رجل عليه السلام الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فتسالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو قال بعت منك طلاقا بهرك فقالت طلقتك يعني بابت منه بجهرا بمنزلة قوله اشتريت وقيل  
 يقع رجعا والاول اصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعا بجانا لانه صريح  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن كذا في فتاوى  
 قاضيان \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرات وقالت المرأة  
 بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج اردت التكرار والاخبار عن الاولى والثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع  
 ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي  
 \* وبه أخذ الفقيه كذا في الغاية \* ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك  
 على مال على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقالت المرأة قبلت أو رضيت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها

يقع الطلاق وفي اليمين بالله  
 كان الحكم ما قلنا ولو قال  
 اكر يا من سم است ان كان  
 معه ما لو علم السارق بذلك  
 أخذوا منه حنث والافلان  
 يمينه يقع على ما يطلبون منه  
 \* جماعة قطعوا الطريق على  
 رجل وأخذوا منه ماله  
 وحلفوه بالطلاق ان لا يخبر  
 أحدا بخبرهم فاستقبله  
 القافلة فقال للقافلة على  
 الطريق ذباب ففهم القافلة  
 وانصرفت قالوا ان أراد  
 بالذباب الاصوص طلقت  
 امرأته لانه أخبر بامرهم  
 وان أراد حقيقة الذباب  
 ليرجعوا لا يحنث لانه لم يخبر  
 بخبرهم \* جماعة دخلوا في الليل  
 على رجل وذهبوا بكل شيء  
 وحلفوه بان لا يخبر بامرهم  
 وهم في السكة يراهم فالحيلة  
 فيه ما نقل عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى أن يكتب أسامي  
 جيرانه ويامر حتى يعرض  
 عليه فيقال هل كان السارق  
 هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم

ترجمة  
 ٢ بعت بطلقة ٣ خلعتك بطلقة ٤ قومي واذهي ه اشتريت بروحي

فيستكت أو يقول لا تدري فيظهر السارق ولا يحنث الحالف \* رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم أجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو ولو  
 شيئا ان كان يعلم انه أصبح كانت يمينه على الله القابلة وان نوى الليلة الماضية لا ينعقد يمينه في قول أبي حنيفة ويشترط رجوعه الى الله تعالى \* رجل  
 قال لامرأته ان وضعت جنسك الليلة حتى أضربك فانت طالق ولم يقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع جنبها وانامت فاعده لا يحنث في يمينه  
 \* رجل قال لامرأته ان شطت أحدا فانت طالق فانت المرأة مرة أخرى قد سرحت رأسها فعدت شعرها قالوا تطلق المرأة قال مولا نارضى  
 الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعمد شطا \* رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن  
 فلان دخل هذه الدار اليوم فبعده حر طلقت امرأته وعق عليه لان كل عين اقرار منه بالحنث في اليمين الثانية \* امرأته حملت ثوبا من ثياب  
 زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فطقتها وزوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فأخذ الزوج

من العيبة أو منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينته على حقه وقضى القاضي به ففرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا زبني الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته (٤٩٣) \* امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا

وهو ينكر ولا تنقذ المرأة على منع نفسها منه وسعها ان تنقذ له لانها عجزت عن دفع الشرع عن نفسها فيباح لها القتل ولكن ينبغي ان تنقذ بالذوات لا بالقتل لانها لو قتلته بالذوات جازحة تقتل قصاصا \* رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فذاتى طالق ففعلت ووقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصار كأنه قال بعد الشرط نسأتى طالق \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فأنت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فخارجى حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقاتلة برت المرأة وحنث الزوج ولو كانا قاعدتين بر الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن

ولو قال قد بارأتك قد بارأتك قد بارأتك لم يسم شيئا فقالت قد رضيت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء لو قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج أجزت أو رضيت كان ثلاثا ثلاثة آلاف درهم كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته بعت منك أمرا بألف درهم فقالت في المجلس اخترت نفسي يقع الطلاق بألف درهم رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجعلها في البيت غير ما عليها من القميص فقالت اشتريت وعليها حلى وشباب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون في البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة رجل باع من امرأته تطليقة بما عليها من المهر والزوج به لم انه لا مهر لها عليه تقع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة قالت لزوجها اشتريت نفسي منك بما أعطيت وأردت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشتريت نفسي بالعربية أما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرى والمثله بما لها يصح ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان في الفارسية لا لايجاب انظروا هو قولها خرى والعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى فاما في العربية فلهما لفظ واحد وهو قولها اشتريت نفسي فتنوى \* امرأة قالت لزوجها وهبت للمهرى ثم قالت عوضنى فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في التجنيس والمزيد \* رجل امرأته ان تشتري رأسا مشويا فاشتريت فقال الزوج لها شرى خريدي وزعمت أنه يسأل عن الرأس المشوى فقالت خريديم وقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع كذا في الخلاصة \* المجلساء اذا قالوا للمرأة اشتريت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعت أنت فقتال نعم يصح الخلع ويرى الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لان شراءها نفسها لا يكون الا من الزوج كذا في الفتاوى الكبرى \* وبه يفتى كذا في الخلاصة لو أردت أن تحتلغ نفسك من زوجها واجتمع القوم وقالوا ولا للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعت فقال بعت وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فاطلاق واقع في الحكم خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفقاؤه لم فعلت هكذا فقال بالفارسية ٢ رومبار لا يقع بهذا الكلام شئ لان هذا ليس بايجاب خلع امرأته فقبل له كم نوبت قال ما تشاء ان لم ينوالزوج شيئا تطلق واحدة قالت لزوجها خلعتي وقالت بالفارسية ٣ سه خواهم فقال سه بار ثم خلعتي بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شئ بقوله سه بار هكذا في الفتاوى الكبرى

ترجمة  
٤ اذهبي ثلاث مرات ٣ اطلب ثلاثا فقال ثلاث مرات

من فرج الزوج والا امر على العكس في حالة القعود وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا وينبغي أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر في كل يمين ان يكون فرج أحدهما أحسن وعندا التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما \* سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أو سبع دبر منك فأنت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شئ غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث \* رجلان قال كل واحد منهما صاحبه ان لم يكن رأسي أنقل من رأسك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا ناما دعيا فأيهما كان أسرع جوابا فإسأل الآخر يكون أنقل منه \* رجل حلف أن فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعند الحالف ثقيل لا يحنث في يمينه الا أن شوى ما عند الناس لان يمينه يقع على ما عنده \* رجل هدده رجل بسلطان فقال المهددان كنت أخاف من السلطان فامرأتى طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة أخوف من جناية يخاف على نفسه بسببها من

السلطان يرجى ان لا تطلق امرأته رجل تشا مع أخيه وأخته فقال لهم بالفارسية اكر من شمارا يكون حزاندرنكم فامرأته طالق تكلموا في ذلك قال بعضهم لا يحنث ماداموا في الاحياء وقال بعضهم يحنث للرجال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا ان ينوي بذلك القهر والتضييق عليهم ما فلا يحنث ماداموا في الاحياء فان مات الخالف أو أحد الاخرين قبل أن يفعل ذلك حنث وعليه الاعتماد \* امرأة قالت لزوجها يا سفة أو قالت يا قرطبان أو يا كشخان أو يا نفال أو شيامن الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك قال النقيب أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف رجما الله تعالى تطلق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أولم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازة ظاهر اجزاء لا يذاتهما زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف رجما الله تعالى دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في النضاء لانه محمول على المجازة ظاهرا (٤٩٤) وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجما الله تعالى ان كان ذلك في حالة الغضب

فهو على المجازة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أي حنيفة رجما الله تعالى المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رحمه الله تعالى السفلة هو الذي يلبس بالحمام ويقامر وقال خنف بن أيوب رحمه الله تعالى السفلة هو الذي اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الحائل والحمام والداغ وقيل هو الذي يختلج الى القضاة وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف

\*(الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز)\* ما جاز أن يكون مهورا جاز أن يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية \* واذا وقعت المخالعة على خرا أو خنزير أو ميتة أو دم وقبيل الزوج ذلك منها ثبت القرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئا كذا في الحاوي القدسي \* ولو خلعهما على عبد نفسه أو طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع أو البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بلفظ الطلاق يكون رجعا بعد الدخول كالوطلة ما على خرا وعلى براءتها من دين لها عليه غير المهر وعلى براءتها عن نفسه من كفالة نفس أو على تأخير دين لها عليه صححت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم ويكون الطلاق رجعا كذا في العتائية \* ان سمي في الخلع ما احتمل أن يكون مالا وأن لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها وعلى ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها وفي بيتها في تلك الساعة شيء فذلك الزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون غنمها أو جاريته أو لم تنص على الولد واذا سمت في الخلع ما هو مال الا أنه ليس بوجود في الحال وانما يوجد في الثاني بان اختلفت على ما يثر بخيلها العام أو على ما تكتسب العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر وجد ذلك أم لا اذا سمت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الا أنه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها وفي يدها من المتاع واختلفت على ما في خيلها من المتاع او اختلفت على ما في بطون غنمها من ولد أو على ما في شروع غنمها من لبن ان كان هناك ما سمت في الخلع فلزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لزمها رد ما قبضت من المهر اذا سمت في الخلع ما هو مال أو له مقدار معلوم بان اختلفت على ما في يدها من دراهم أو دنائير أو فلولس فان أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة فكان مقداره معلوما ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعد فلزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة وثمانين الدراهم أو الدنانير وعددا من الفلولس وان كان في يدها درهمان أو ثلثة دراهم اذا سمت في الخلع ما هو مال وأشارت الى ما ليس بمال بان اختلفت على هذا الدن من الخل فاذا هو خزان علم الزوج بكونه خرا فلا شيء له وان لم يعلم رجعه عليها بالمهر الذي أعطاها وهذا عند أبي حنيفة رجما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو خلعهما على عبد بعينه ثم ظهر أنه حر أو ميت ردت ما أعطاها وان استحق ثلثيها بقيته وان ظهر حلال الدم فقبل يرجع بقيته عند أبي حنيفة رجما الله تعالى وعندهما بالحصان ولو خلعهما على عبد بعينه قيمته ألف على أن يرد الزوج اليها ألفا ثم استحق العبد يرجع الزوج عليه بألف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يسع بألف فاذا استحق يرجع بثمنه وهو ألف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بقيته كذا في العتائية \* اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صحيح ولزم

رجحه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه يدعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم على الصغار رجحه الله تعالى هو السبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لا من مذموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لهما في الدخول على امرأته عند غيبته وأما نفال فهو القرطبان سوله وأما كشخان فكأن امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له لو ما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رجحه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يده إليك بسوء ولا يبالي فيه وكشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رجحه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما سمع ويقال بالفارسية تيب سبب \* امرأة قالت لزوجها انت قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق مالم تقل علمت لانه حلق الطلاق بعلمها وعليها الا يقف

رجحه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه يدعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم على الصغار رجحه الله تعالى هو السبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لا من مذموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لهما في الدخول على امرأته عند غيبته وأما نفال فهو القرطبان سوله وأما كشخان فكأن امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له لو ما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رجحه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يده إليك بسوء ولا يبالي فيه وكشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رجحه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما سمع ويقال بالفارسية تيب سبب \* امرأة قالت لزوجها انت قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق مالم تقل علمت لانه حلق الطلاق بعلمها وعليها الا يقف

عليه غير هاتفتعلق بالاخبار عنها ولو قالت لزوجهما كوسج فقال الزوج ان كنت كوسج فانت طالق ثلاثا ونوى به التعليق عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه قال يعتد اسنانه ان كانت ثمانا وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسنانه ثلاثا أو أكثر فليس بكوسج وفي عرفنا الكوسج من كانت شعور لحية على الذقن دون الخدين أو كانت على الذقن والخدين الا انهما طاقات متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج امرأة قالت لولدها بالفارسية أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فانوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق ثلاثا لوجود شرط الطلاق ولا سمعها المقام معه وان علمت انه ليس من الفجور لا تطلق \* رجل قال لامرأته ان شمت أي أو ذكرتهم بالسوء فانت طالق ثم قال لامرأته كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لابل أمك قالوا ان كان ذلك في بلد بعدون هذا كرايسوء كبلج وغيره طلقت امرأته (٤٩٥) لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة أم أي عرفنا فهو عبارة عن انشاء السلام فلا يكون هذا

على الزوج عشرون درهما كذا في الوحي لا كدرى \* ان اختلعت على عبد لها آبق على انهار يشتم من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت أو تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج \* لو خالعه على حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والجمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شأت دفعت اليه الوسط وان شأت دفعت اليه قيمته وان خالعه على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينابيع \* لو خالعه على دراهم معينة فوجدها ستوقه يرجع بالخيار وكذا في الثوب على انه هروي فاذهو هروي يرجع به هروي وسط كذا في محيط السرخسي \* قال خلتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم أرد الطلاق لا يقع ويصدق بانه قضاء \* لو خالعه ولم يذ كر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترتد مساق اليها من المهر لان المال مذكور بذ كر الخلع عرفا كذا في الوحي لا كدرى \* وهكذا في الخلاصة \* لو قال خلتك على كذا وسعى ماله لولا لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم نؤبه الطلاق لا يصدق قضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* ان اختلعت بحكمه أو بحكمها أو بحكمهم اجنبي فهو جائز كافي الصداق الآن هنالك المعيار مهر المثل وهنالك المعيار ما أعطاهما فان اختلعت بحكمهم فخلع الزوج عليها بقصد دار ما أعطاهما أو باقله فلذلك صحيح وان حكمها باكثر من ذلك لم تلزمها الزيادة الا أن ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما أعطاهما الزوج أو أكثر جاز وان حكمت باقل من ذلك لم يثبت النقصان الا أن يرضى الزوج بذلك كذا في المبسوط \* وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة الا برضا المرأة والنقصان الا برضا الزوج كذا في البدائع \* اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن تعتق أباه ففعلت فالتعتق عن الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بمساق اليها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح أنه لا يرجع عليها بشيء كذا في التارخانية

(الفصل الثالث في الطلاق على المال) ان طلقها على مال فقيل وقوع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية \* طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط الالف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة وتقاصا بألف ولا يرجع عليه بخمسمائة عند البلوغ وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوحي لا كدرى \* ولو جعل مهرها ثلاثا فطلقها تطليقة على ثلث مهرها وطلقة ما نأيا وثالثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلثي مهرها كذا

قالوا لا تطلق امرأته لا تاتيقن بكذبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور بما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كانت تيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تيقن ان يذهب الله تعالى بنا رجهم فانت طالق فقالت احب يقع الطلاق عليها ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم تسرق كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طابت ألفين فلا يسرها الالف ولو قال لها ان أدت لك فانت طالق فاشتري جارية ونسرها ان كان كلامه بناء على مقدمة يصرف معنى الاذى اليها سوى ما فعل لا تطلق لان البين انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان هذا معنى بعد أدنى \* رجل أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت جارية فتدخل بيتي من ذلك غيرة فانت طالق ثلاثا فاشتري جارية ودخلت عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد الشراء بزمان لا تطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء بلا فصل وانما يعلى ذلك بكلامها من الجابج والتكليم القبيح اما اذا دخلت

الغيرة ولم تسكلمهم الا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن حلف لا يعادي فلانا فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يبحث في عينه \* رجل قال لامرأته لست تحبينني فقالت له ان لم احبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالقارسية خودتوني فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خودتوني ينصرف الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبينني \* رجل دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي ويكفيك فلانة لامرأته اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تسكلمه وفي ذلك الصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها \* رجل قال لامرأته ان لم تنكوفي على هون من التراب فانت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة يقول الناس انها هون عليه من التراب لا تطلق \* رجل قال لامرأته ان قد فتكت (٤٩٦) فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يدفدفا للمرأة وان

في الفتاوى الكبرى \* لو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلقتها واحدة فعليها ثلاثة آلاف ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويملك الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلاثا بالالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهداية \* امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالالف وقد كان الزوج طلقها اثنتين فطلقتها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية \* امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة واحدة ويقع الثلاث واحدة بالالف وثنتان بغير شيء عند الكل كذا في فتاوى قاضيجان \* قال أنت طالق أربعة بالالف فقبلت طلقت ثلاثا بالالف ولو قبلت الثلاث بالالف لم يقع لو قالت طلقني أربعة بالالف فطلقتها اثلاثا فبقي بالالف ولو طلقتها واحدة فقبلت الالف كذا في فتح القدير \* لو قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف درهم أو على ألف درهم فقال أنت طالق ثلاثا ولم يذكر الالف طلقت مجابا عنه وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالالف أو على ألف فقال أنت طالق ثلاثا بالالف لا يقع عنده شيء ما لم تقبل المرأة واذا قبلت الكل يقع الثلاث بالالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا تقع الثنتان الباقيات وان قبلت فهي طالق ثلاثا واحدة بالالف واثنان بغير شيء كذا في السكافي \* حكى أبو الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غايه السروحي \* ولو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقولها أنت طالق بالالف ولا بد من التبول في الوجهين كذا في الهداية \* لو قال أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قالت طلقني ولألف فطلقتها طلقت بلا مال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي \* ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقني ثلاثا بالالف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلاث ويلزمها ألف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما ما يقع الثلاث بالالف قبلت أم لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيجان \* ولو قالت طلقني ولألف فقال طلقني على ألف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي \* لو قالت طلقني بالالف فقال أنت طالق وعليك ألف يقع بالالف ولو قال أنت طالق ثلاثا بالالف فقالت قبالت واحدة بالالف وقع الثلاث بالالف وان قالت قبالت بالالفين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان أعطيني ألفا أنت طالق فأعطته ألفين طلقت وكذا لو قالت قبالت بألفين كذا في غايه السروحي \* قال لاجنبية أنت طالق على ألف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر التبول الا بعد التزوج كذا في النهر الفائق \* لو قالت طلقني ثلاثا بالالف درهم

كان في الحقيقة قد ذفا لامرأته ان شئت رجل قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لها لا بارك الله فيك لا تطلق لانه لو علمت عتق عبده بشئ ثم قال لا بارك الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل اتخذ ضيافة لقوم فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم أدبج على وجه القادم بقرة من بقوري فأمر أنه طالق فذبح بقرة قبل ان يرجع القادم من بقوره بر في عينه ولا حنث وان ذبح بقرة امرأة لا يبحث لان شرط البرذبح بقرة من بقوره الا اذا كان بينه وبين امرأته من الانبساط ما لا يميز كل واحد منهما مال عن مال صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا تجزى المجادلة بينهما ولو ذبح بقرة من بقوره ولكن ما اضافه بلحمها حتى رجع القادم قالوا ان كانت القرية التي انتقل اليها القادم قرية

لا يبحث في عينه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفرها يحتاج عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجل بعده طلقني الذبح فيصرف العين اليه \* امرأة قالت لزوجها لا تدب ولا تخلف لي نفقة فعضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كالا ما عظميا يحتاج الى الغضب فعضب فقال الزوج ان لم يكن عظميا فانت طالق ثلاثا واذا اراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما ذا قدر يكون مشل هذه الشكاية اهانة لا تطلق لان شكها بالذهب بلا نفقة لعالمه يكون عظميا وان لم يكن محترما ذا قدر طلقت \* رجل قال ان بلغ ولدي اثنتان فلم اخنسه فأمر أنه طالق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى اذا اخراختان عن عشرين ينبغي ان يبحث لان عشرين نهاية وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلاة فيؤمر بالختان حتى يكون أبلغ في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يبحث ما لم يؤخر الختان عن ثلثي عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا في مدة يتصور فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احتملت يقبل

قوله ويحكم بياوغه وقبل ذلك لو قال احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم بياوغه رجل قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت وهو مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كالقوله لانه وهي مشكلة الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت حضت بقل قولها وعن محمد بن جهم الله تعالى انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام الى أن يطالع الفجر من الغد طالق لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها في الغد فيجعل على الدوام اعلم وكذا لو قال لامرأته المريضة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا (٤٩٧) فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال

لعبدته اذا صححت فانت

طالق يقع الطلاق كالوصية

عن النبي لان العبد امر

يتمد في مثله للدوام حكم

الاستداء فيحتمل الحال كالقوله

قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا

قعدت والبصير اذا تبصرت

وللملوك اذا ملكتك فانت

حرة فانه يحتمل كسكث عن

النبي لان الدوام حكم

الاستداء والحيض والمرض

وان كان مما يمتد ايضا لان

الشرع لما علق بالجملة

أحكاما لا يتعلق ذلك بكل

جزء من أجزاءه فقد جعل

الكل شيئا واحدا رجل

قال لامرأته اكرمني ترا

ازكركه خویش پوشانم

فانت طالق فذفت المرأة

غزلها الى زوجها ليسج لها

باجرة معلومة ودفعت اليه

الاجر ففسخ الزوج ولبست

المرأة لا يحتمل لان الكرماس

كسب المرأة لا كسب الزوج

ولان الشرط هو الالباس

ولم يلبسها وبالبست هي

بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحتمل ايضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته انت

طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة

شرطا فصارت كالوصية كسكث عن النبي لان العبد امر يتمد في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالقوله

قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا قعدت والبصير اذا تبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كسكث عن النبي لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض

وان كان مما يمتد ايضا لان الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزاءه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأته اكرمني ترا ازكركه خویش پوشانم فانت طالق فذفت المرأة غزلها الى زوجها ليسج لها باجرة معلومة ودفعت اليه

الاجر ففسخ الزوج ولبست المرأة لا يحتمل لان الكرماس كسب المرأة لا كسب الزوج ولان الشرط هو الالباس ولم يلبسها وبالبست هي

بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحتمل ايضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة

شرطا فصارت كالوصية كسكث عن النبي لان العبد امر يتمد في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالقوله قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا قعدت والبصير اذا تبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كسكث عن النبي لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض

وان كان مما يمتد ايضا لان الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزاءه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأته اكرمني ترا ازكركه خویش پوشانم فانت طالق فذفت المرأة غزلها الى زوجها ليسج لها باجرة معلومة ودفعت اليه

الاجر ففسخ الزوج ولبست المرأة لا يحتمل لان الكرماس كسب المرأة لا كسب الزوج ولان الشرط هو الالباس ولم يلبسها وبالبست هي

بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحتمل ايضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة

شرطا فصارت كالوصية كسكث عن النبي لان العبد امر يتمد في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالقوله قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا قعدت والبصير اذا تبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كسكث عن النبي لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض

طلعتي ثلاثا بمائة دينار فطلعتي ثلاثا بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما لزمها المالا كان كذا في الظهيرة \* قالت المرأة لزوجها طلقتي وضري على ألف درهم فطلق ضرثا وطلعتي بمائة نصف الاثني عشر \* كان مهر مثلها ما على السواء كالقوله طلقتي وضري على ألف درهم وان كان مهر مثلها ما على الاثني عشر \* حصة المطلقة من الاثني عشر من المشايخ من قال هذا على قوله ما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والادع الاول واذا كان للرجل امرأتان فسأله أن يطلقها ما على ألف درهم أو بألف درهم وطلق أحدها فالمرأة المطلقة حصتها من الاثني عشر طالق الاخرى لزوجها حصتها أيضا ان كان يطلقها في المجلس كذا في الذخيرة \* وان افتروا قبل أن يطلق واحدة منهم ما بطل ايجابها بالافتراق فان طلقها ما بعد ذلك كان الطلاق واقعا بغير بدل كذا في المبسوط \* واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بألف درهم فقالت قبلت نصف هذه التولية طلقت واحدة بألف بخلاف ولو قالت قبلت نصفها بمائة كان باطلا ولو قالت المرأة لزوجها طلقتي واحدة بألف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تولية طلقت واحدة بمائة بمائة كذا في المحيط \* ولو قال أنت طلق ثلاثا بالسنة بألف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة ثلث الاثني عشر في الطهر الثاني بغير شيء الا اذا تزوجها قبله ثم الثالثة هكذا ولو قال ثلاثا بالسنة أحدها بألف فالألف بالثالثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بألف وغدا بألف واليوم بألف فقبلت يقع في الحال بألف فاذا جاء غدا لا يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بألف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق ثنتين أحدهما بألف تقع واحدة في الحال وتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقتي فلك ألف أو قال الزوج ان جئتني بألف أو أعطيتني أو أديتني ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العناية \* ولو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا أعطيتني ألفا ومتى أعطيتني ألفا فهي امرأته على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى أعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليهم وليس للزوج أن يمنع نفسه اذا أتته به لأنه يجبر على القبول ولكن اذا وضعته بين يديه طلقت وهو مستحسن كذا في المبسوط \* (الاصل) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيمهما لا يكون عقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما يفي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وان شرط وجوب المال على المرأة حصول البينة فلو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف أو على انك طالق غدا أخرى بألف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بألف فقبلت تقع واحدة بمائة في الحال وغدا أخرى بغير شيء الا ان يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير \* ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة

(٦٣ - فتاوى اول) بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحتمل ايضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة شرطا فصارت كالوصية كسكث عن النبي لان العبد امر يتمد في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالقوله قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا قعدت والبصير اذا تبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كسكث عن النبي لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض وان كان مما يمتد ايضا لان الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزاءه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأته اكرمني ترا ازكركه خویش پوشانم فانت طالق فذفت المرأة غزلها الى زوجها ليسج لها باجرة معلومة ودفعت اليه

الاجر ففسخ الزوج ولبست المرأة لا يحتمل لان الكرماس كسب المرأة لا كسب الزوج ولان الشرط هو الالباس ولم يلبسها وبالبست هي بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يحتمل ايضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال انت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة شرطا فصارت كالوصية كسكث عن النبي لان العبد امر يتمد في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالقوله قال لقائم اذا قت ولقاعد اذا قعدت والبصير اذا تبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كسكث عن النبي لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض وان كان مما يمتد ايضا لان الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزاءه فقد جعل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأته اكرمني ترا ازكركه خویش پوشانم فانت طالق فذفت المرأة غزلها الى زوجها ليسج لها باجرة معلومة ودفعت اليه

فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج ونجرت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث \* رجس قال لامرأته ان لم تتوي الساعة وتجيئي الى دارو الذي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي أيضا وأنت دارو الدية بعدما تأها الزوج لا يحنث لان المرأة لما قامت تنهيا للخروج لا ينقطع الفور فانهم الواخذها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يحنث ألا ترى انه لو قال لها ان لم تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فقال الكلام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنث وان خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى حنث الزوج لان الصلاة عمل آخر بخلاف ما اذا كانا فيه وقال بعضهم لا يحنث \* رجل أراد أن يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلي (٤٩٨) معي البيت فانت طالق ثلاثا فلم تدخل في ذلك على الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعد

ما سكنت شهوته طلقت \* رجل دعا جاريته الى فراشه فابت فقال ان لم تجيئي الليلة فانت حرة فقامت من ساعتها فلم يجامعها لانه لم يتفق وكذا لو قال ذلك لامرأته وكذا لو قال له مده ان لم تأتي الليلة حتى أضربك فانه لم يضربه حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى \* ولو قال لامرأته ان لم تأتيني لاجامعك فانت طالق فجاءت ولم يجامعها لا يحنث في عيینه \* رجل قال لجماعة بالفارسية اكربحانه من مهمان بزوت فامرأته طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحنث في عيینه \* رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو

على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم فقبالت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فإذا جاء الغد تنقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بألف درهم فقبالت وقع في الحال واحدة بغير شيء ثم إذا جاء الغد تنقع عليها أخرى بغير شيء فإن تزوجها قبل مجيئها الغد ثم جاء الغد تنقع تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقبالت وقعت الطلقتان بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبالت وقعت في اليوم واحدة بنصف ألف وغدا أخرى بنصف ألف ان تخلل الزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وأملاك الراجعة وغدا أخرى أملاك الراجعة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة بألف درهم وغدا أخرى بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى (٣) بغير شيء بألف درهم فالبذل ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف ألف فتقع واحدة في الحال بنصف ألف وغدا أخرى بمجانا الآن يتزوجها قبل مجيئها الغد ثم جاء الغد تنقع أخرى بنصف ألف ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وأملاك الراجعة أو قال بألف درهم أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى أملاك الراجعة بألف درهم ينصرف البذل اليها كما كذا في المحيط \* لو كانت له امرأتان فقال احدا كإطالق بألف درهم والاخرى بخمسة مائة فقبالتا طلقنا وعلى كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لاشي عليه ما وقع الشك في كل واحدة منهما كما كذا في العتبية \* لو طلقها على أن تبرئه عن كذا له نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على أن تبرئه عن ألف التي كفها لها عن فلان فالطلاق بائن كذا في التنازلية \* طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة \* ويصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة مستدركة كالخصاد والدياس لا الناحشة كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب المبالا لا فيجوز اختلاعهما على زراعة أرضها وركوب دابتها أو خدمتها على وجه لا يلزم خلوتها أو خدمة أجنبي كذا في فسخ القدير \* ويعبر بالخلع من جانبه تعليقا للطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه عن المجلس ويصح اذا كانت غائبة واذا بلغها فله الخيار في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا أو اذا قدم فلان فقد خالعتك على ألف فالتبول اليها بعد مجيئها الغد والفسدوم وفي جانبها تبرئكم كما بعوض كالبيع (٣) قوله بغير شيء بألف درهم هكذا في الاصل الذي بأيدينا وحرره فعمسى ان يكون قوله بغير شيء زائدا خطأ وانه أعلم بالصواب اهـ معجمه

الصحيح لان عيینه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصداقا \* رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يحنث في عيینه هو الصحيح ولو قال لها ان ارتفعت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم نددت فرجعت طلقت لان الحنث تعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يحنث في عيینه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحنث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الارتفاع ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عيینه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كقولها لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدميها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يحنث \* رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من



المشركين من لا يهذب فلا يحنت \* رجل قال ان زيت فلان حيا او ميتا فامر أنه طالق فسيح جنازته قالوا لا يكون حيا لان التشيع لا يسمى زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يحنت \* رجل قال ان أنفقت من مال امرأتى فهي طالق فاحرق المرأة سرقينها تحت قدرا برسمه له بغير أمره لا يحنت في عينه \* رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامر أنه طالق فحرق حائط بين هذا البيت وبين جاره فحرقه وقصده به عارة ميت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحنت في عينه وقصده باطل \* رجل قال لا يحنت به ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم للصوم وحبسهم قالوا لا يحنت في عينه وهذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* أصل المسئلة اذا حلف ليشرب من الماء الذي في هذا الكوز اليوم فاهرقه قبل مضي اليوم لا يحنت عندهما \* رجل قال ان ركبت فامر أنه طالق فهو على ركوب الدواب من القرس والجل والحمار والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان (٤٩٩) وحائط ولو قال لا أركب مركبا فركب

حتى يصح رجوعها قبل قبوله ويطلق بقيامها عن المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط والاضافة الى وقت كذا في محط السرخسي \* صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا في كثر الدقائق \* والطلاق على مال بمنزلة الخلع في أحكامه الآن البطل اذا بطل بقي الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيا واذا وجب يقع بائنا كذا في محط السرخسي \* قال لامرأة أنه أنت طالق على ألف على أنى بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأة أنه أنت طالق على ألف على أنى بالخيار ثلاثة أيام فقبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي \* لو اختلعا وهما عيشان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا كذا في الخلاصة \* قالت سألتك ثلاثا بالالف فطلقتني واحدة وقال الزوج سألت واحدة فالقول لها والبيئة له ومن قال لامرأة أنه طلقته أمس على ألف درهم فلم تقبلي فقلت كنت قبلت فالقول قول الزوج مع عينه مكذافي غاية السروحي \* لو قال بعت طلاقك أمس بألف فلم تقبلي فقلت قبلت فالقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شرطه كذا في العتبية \* لو قالت سألتك أن تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان أقاما البيئة فالبيئة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان أقاما البيئة فالبيئة بينة الزوج هكذا في المبسوط \* اذا قالت لزوجها سألتك أن تطلقني ثلاثا بالالف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل مطلقتك ثلاثا فان كان في المجلس فالقول قوله وان كانا قد اقرقا فالقول قولها وله عليها ثلث الالف ويقع عليها ثلاث تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك أن تطلقني وصاحبتني بالالف فطلقتني وحسبى فقال الزوج بل طلقتك كجاءها فان كان في المجلس الذي وقع فيه الايجاب فالقول قوله وان اقرقا من المجلس فالقول قولها وعلى المرأة حصص من الالف لا عتافها بذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتني في ذلك المجلس فالقول قولها مع عينها وعلى الزوج أن يثبت المسال بالبيئة ولكن الطلاق واقع عليهم باقرار الزوج كذا في المبسوط \* المرأة اذا اختلعت مع زوجها على مال ثم أقامت البيئة على زوجها أنه طلقها ثلاثا وبائنا قبل الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والتناقص لا يمنع قبول البيئة ههنا كذا في الخلاصة \* لو أقامت بينة ان زوجها الجنون حاله في صحته وأقام وليه أو هو بعد الافاقة بينة انه خاله في جنونه فبيئة المرأة أولى كذا في القنية \* لو قال طلقته ثلاثا بالالف درهم فقلت المرأة هذا منك اقرار ماض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هذا مني اقرارا مستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي فالقول قول الزوج وان أقاما البيئة أخذت بينة المرأة كذا في

المالك ولا الى سبب الملك \* رجل قال له وزانك أمي فقلت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأموستك فامر أنه طالق قالوا لا يحنت في عينه مالم يقل بلسانه لا أفخر \* رجل قال لامرأة وفي يدها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فانت طالق وان وضعته فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا حتى يشف الماء قال مولانا رضي الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها ودفعت الى غيرها لا يحنت في عينه \* رجل قال لامرأة ان اشتريت جارية وترزجت عليك فانت طالق واحدة فقلت لا ارضى بواحدة فقال لها فانت طالق شتين ان فعلت شيئا من ذلك فقلت لا ارضى بشتين فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترضى بشتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهرا \* رجل قال لامرأة ان اطلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثا وغاب فلان وأقامت امرأته الحالف البيئة ان الغائب طلق امرأته بعد ميعين زوجها قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البيئة

ظهر انسان قال بعضهم يحنت في عينه وقال بعضهم لا يحنت وهو الصحيح لان الادعي لا يسمى مركا \* رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق فسنل عن امر فحرق رأسه بالكذب لا يحنت في عينه مالم يتكلم \* رجل قال ان ضرطت فامرأتى طالق فخرج منه ربح بغير اختياره لا يحنت في عينه كالحلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها \* رجل قال ان زنت فامرأتى طالق ان زنت فامرأتى طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طقت امرأته ولا يبعد وان شهد عدلان بجماعة الزنا لا يحنت في عينه ولا تطلق امرأته وان شهد أربعة فعدل منهم اثنان لا تطلق ايضا \* رجل قال لامرأة ان فارقتك فكل امرأة أضع رأسي مع رأسها على المرفقة فهي طالق ففارقتها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة لم تطلق لانه ما أضاف الطلاق الى

وهو الصحيح لانها قامت على شرط حقها فيما يضر به الغائب وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امرائه بدخول فلان الدار فقامت امراته الخالق البينة ان فلان دخل الدار فانها تقبل ويقضى بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقها فيما لا يضر للغائب \* رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا واجليه الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحلت له اليه قالوا يبحث في عينه لان قوله اجليه الى الساعة تنصيص على الفور \* رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق فقالت الامة انه وطئني وكذب المولى كان القول قول المولى فان علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعه ان يجامعها وان قال المولى اكرهه ام خوش آوردهم كان ذلك اقرارا منه ويبحث في عينه \* سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر (٥٠٠) فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في عينه لان عينه يقع على الفور وان قال لم أنوال فور

التارخانية \* لو قال أنت طالق غدا على عبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غد فعلمها قيمته ولو طلقها ثلاثا قبل مجي الغد بطل ذلك كذا في العتايية \* سئل شيخ الاسلام على بن محمد الاسدي عن رجل وامرأته اختلفا قبل الزوج كم كان بينهما من الخلع فقال كان بينهما امرتين فقالت المرأة بل كان الخلع بيننا ثلاث مرات قال القول قول الزوج قال نجيم الدين النسفي رجسة الله تعالى فسلت عن هذه المسئلة فقالت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة لنكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدهما قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يجامعا ولا على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية \* طلبت من زوجها ان يخاطبها على مال فأشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت ٣ من ازلت خوشتن خريدم با وندى أقول لها ٣ فروغتم ولا أقول ٤ فروغتم ثم اجتمعا وعند القاضي للاختلاف وقع لا ذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم أقل فروغتم وانما قلت فروغتم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فسر وختم يحكم بعصمة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا عبرة لذلك الاشهاد وأما اذا قال القاضي لا أتيقن انه تكلم بالشاء أو بالفاء وشهد الشاهدان أنه تكلم بالفاء تسمع شهادتهما ويطلب الخلع ولو شهد بعض من شهدا المجلس أنه قال فروغتم فانه يقضى بشهادتهما ويحكم بعصمة الخلع كذا في الفصول العادية \* اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا غير جهة الخلع نقد قيل القول قول الزوج وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط \* لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع أو نوعه أو قدره أو صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع \* وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فسخ القدير \* لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال فت ثم خلعت القول قوله وهو انكار الخلع كذا في الخلاصة \* اذا خلع امرأته بالفارسية خريدم وفروغتم فقال الزوج كان في ضميري اني بعت رأس الشاة وقال قلت ٦ فروغتم من الابد أو قالت قلت فروغتم بالفاء فقد قيل القول في ذلك قوله مع البين الا اذا كان قبض بدل الخلع فحينئذ لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه خرج بجواب الجواب يتقيد بالسؤال والسؤال عن تملك النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعت ٧ بندقباي

لا يصدق قضاء \* وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فخلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في عينه \* رجل قال ان كنت فعلت كذا ابن زن كه مرا بخانه است طلاق وقد كان فعل الان امرائه لم تكن في بيته وقت البين حنت في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو كان قال ابن زن كه مرادين خانه است كذا وليست امرائه في البيت الذي عينه لا تطلق امرائه لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه \* صي قال ان شربت فكل امرأته ازلت زوجها فهي طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ ووطن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ آرى حراما است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرائه وهو الصحيح لانه ما أقرب بالحرمه

ابتداء وانما أقرب بالسبب الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل \* رجل قال لامرأته ان اشتريت بالخبر ما فانت طالق فاشترت بالخبر لا يقبل من السقاما عمله من الوادي تطلق امرأته وان دفعت الخبر الى السقام وقالت احل الماء الشاهب هذا الخبر قال بعضهم لا يبحث في عينه لان هذا استخبار وليس بشراء \* امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصبره ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وبكي هنالك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلق اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت قبل ان تبكي بعد المين بطل المين فلا يبحث بكتائها بعد ذلك \* امرأة قالت لزوجها ان خبز حتى تأكل بخاري حتى تحبب لزوجها فاكل منه الزوج لا تبحث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تحبب لاجله لا تبحث \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغير امرأته وهو ادى وهو اى فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شو بر من چه آيد هذا وعيد وليس باذن فان

ترجمة  
اشتريت نفسي منك بانه ٣ لفظ مهمل ٤ بعت ٥ اشتريت و بعت ٦ أو قدت ٧ بعت بنبد القباء

دخلت يحنث رجل قال لاحدى امرأتيه حين سألت منه طلاق ضربتها الى لوطلة ثم اقامت تطلقين فقالت رضيت فطلق ضربتها ثم قال لهذه استعري ثم أنكر الطلاق قالوا لا يسع لهذه المرأة اقامة معك فان أردت أن ترجع اليه ولم يكن طلقها تنتين قبل ذلك تحلقه بالله ما أردت بكلامك الذي تكلمت أكثر من واحدة فان أي أن يحلف لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه بشكاح جديد \* امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها فقال لها في الليل ان بت الليلة في هذا البيت فخلال الله على حرام فخرجت من ساعتها وبانت في موضع أتاه زوجها قالوا ان أراد الزوج تحويها بنفسها لا يحنث والقول في ذلك قوله وذكر في الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرنوا مشبدين خاتمة درباشي فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وبانت معه في منزله قالوا ان أراد بذلك ان تنقل بمتاعها وقلنسها يحنث ان تركت قماشها معه وان أراد النقل بنفسها لا يحنث وان أشكل على المرأة حلقته فان حلف فحسبه على الله تعالى (٥٠١) وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكر

دري دوروزا ينجاباشي وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال نفسها ومتاعها وان لم يؤقت ولم يكن له نية وقت المين يحمس على الانتقال بنفسها \* رجل أراد السفر فحلفه صهره وقال ارجعت بعد هذا عن امرأتك فمرجع اليها عند رأس الشهر \* امرأت طالق فقال تطلقين يا امرأسي هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فنطلق امرأته \* رجل حكى عن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به لانه طلاق امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق استئناف الطلاق وكان كلامه موصولا يصلح للإيقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينوطلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان يصلح

لا يقبل قوله أيضا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولوأشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة أو الى بند قبائه فعلى قول هؤلاء لا يس بشي وان طلع صحيح الا اذا صرح فقال بند قبافر وختم فحنث لا يصح الخلع ولوأقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة انه قال بع رأس الشاة قبلت بينته وكذا اذا أقيم بينة انه قال فروختم من الايقاد قبلت بينته ولوأقامت المرأة البينة بما رضته انه باع نفسها أو انه باعها فبينتها أولى هكذا قيل وفيه نظر وعندى ينبغي أن تكون بينة الزوج أولى كذا في المحيط \* لو قال لرجل اخاع امرأتى لا يكون له أن يخلعها الا بجمال وهو الصحيح هكذا في العتائية \* امرأة وكانت رجلا بان يخلعها من زوجها ما ف درهم فان أرسل الوكيل البذل بان قال خالع امرأتك على ألف درهم أو قال على هذا ألف أو اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك أو اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على ألف درهم من مالى أو قال على ألف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل وبانت المرأة فان كان البذل مرسلا فهو عليه اوى المطالبة وان كان البذل مضافا الى الوكيل اضافة ملك أو اضافة ضمان فالو ك له والمطالب بالبذل دون المرأة ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة واذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها على عرض له أى للوكيل وعلى العرض في يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا في المحيط \* لو قال لغيره طلق امرأتى فخلعها الى مال أو طلقها على مال فالصحيح انه ان كانت مدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز له في هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي أن يجوز قبل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عرض متعارف فيصير وكيلها بما كذا في الظهيرية \* وهكذا في محيط السرخسي \* وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها قال رجلين اخاه امرأتى على غير جعل فخلعها أحدهما لم يقع الطلاق ولوأمر رجلين أن يخلعها امرأته بألف فقال أحدهما خلعتها بألف وقال الآخر وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز لو قال أحدهما خلعتها بألف وقال الآخر خلعتها بألف فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان \* لو وكل رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن هو يحنث ضربتها وكريه هذا انه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلان الجانين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم بالفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا في العتائية \* رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته اذا أعطت قباه ودفعت القبا الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القبا اذا لا بطلانه له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطاينة ولكن ليس له كان فاما اذا لم يكن له أحد الكين فالخلع صحيح كذا في الخلاصة \* ولوأمر رجلا جازا الى رجل زعموا أن امرأته وكلتهم

للايقاع على امرأته لانه اذا كان موصولا كان محمولا على الحكاية \* رجل له أربع نسوة دخل من فقال كل امرأة لم أجامهها منكن الليلة فالأخريات طوالق بجامع واحدة فطلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا لانه جعل ترك جاع الواحدة شرط لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة فوجب تعميم النساء وفي التي جامعها واحد شرط طلاقها ثلاث مرات وهو ترك جاع الثلاث فتطلق هي ثلاثا ما في غيرها وجد في حق كل واحد شرط الطلاق مرتين بترك جاع غيرها فطلق مرتين \* رجل قيل له ثلاث امرأته غير هذه فقال كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق امرأته وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها انك تزوجت امرأتى فقلت ان تزوجت امرأتى فهي طالق فانما تم تزوجها بطلاق مرة أخرى وكذا لو قالت له امرأته انك تزوجت على امرأة فقال كل امرأة لي طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والفرق ان كلام الزوج في هاتين المستثنين بنام على كلام المرأة فيدخل في كلامه مادخل في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة في المستثنين امرأته وهذا



يصح هذا المين يقع طلاق اخر على واحدة بغير عينها بصره الى آيته - ماشاء قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني عين بطلاق واحدة بغير عينها وتزوج امرأه وقعت على كل واحدة منهم انطليقة فباتت الحديشة لالي عدة فكيف يخلت صرف الطلاق الثاني اليها \* رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها اطلقة بآيته ثم دخل الدار وهي في العدة طلقن جميعا \* رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد بها \* رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كنت فلانا فكم ثم تزوج عليها ولو كالم ثم تزوج ثم كالم طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول ذكرها القدوري رحمه الله تعالى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كنت فلانا فتزوج امرأه أو كالم فلانا طلقت فان أخرى ثم كالم لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كنت فلانا (٥٠٣) فتزوج امرأه أخرى ثم كالم

فلانا ثانيا طلقت المنكوحة الاولى تطليقة أخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق المنكوحة الثانية \* رجل قال لامرأته ان لم تكوني حاملا فأت طالق ثلاثا فأت بولد لا قل من سنتين يوم من وقت المين لا تطلق في الحكم فان جاءت لاكثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد المين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع \* رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فأت طالق فقال قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال لاجنبية ان طلقتك فعبدي حريصم ذلك ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك فعبدي حريصم قال ان طلقتك فأت طالق ثلاثا لا تصح هذه المين

اختلفت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون خلعاً \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها اختلعي نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق باتن بغير بدل كأنه قال لها يني نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اختلعي أو بارئي فقال الزوج فعلت فهذا وما اذا كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لها اختلعي نفسك بغير مال فقالت خلت تم الخلع بقولها قالت اختلعي بغير مال اذا قال الزوج خلت يقع الطلاق هكذا في المحيط \* وقال لها اختلعي نفسك بكذا ثم لقتها بالعريسة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يعسكها فقال الزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال الرسول أبرأك عن جميع مالها عندك فطلقتها فانكرت المرأة أمره بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها أو كالتاليه كذلك وقع وهي على حقة وان لم يدع فان كان الرسول قال أبرأك من حقة ما لي أن تطلقها فالطلاق غير واقع وان لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقة كذا في فتح القدير \* ولو قال فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العنانية \* رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع تم الخلع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل خلع ابنته الكبيرة على صداقتها باذنهم اجاز عليهم اولو بلا اذن ولم تجز أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقبض برئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها اذ اجازت نفذ عليهم أو برئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بهرهما والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان هكذا في الوجيز للكردي \* من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجز عليهم افلا يستقط المهر ولا يستحق مالها وهل يقع النفاق فيه روايتان والاصح أنه يقع كذا في الهداية \* ان خلعها على ألف وهي صغيرة على ان الاب ضمان للاف فالخلع واقع والاف على الاب وان شرط الالف عليها يتوقف على قبولها ان كانت أهلا للبول بان تغيب بان الخلع شرع سألها والنكاح شرع جالب فان قبلت وقع الطلاق اتفاقا ولكن لا يجب المال وان قبل الاب عن صانع في رواية وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في السكافي \* اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر يتوقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنهما فاعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو ألف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحسننا كذا في الهداية \* هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فجميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية \* وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البديل الى مال نفسها أو ضمنتم بتم الخلع كالم كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضاف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع وان كان

واذا قال للمنكوحة نكاحا فاسد ان طلقتك فاليمين على الطلاق باللسان \* رجل خلع ليطلق فلانة اليوم ثلاثا وفلانة اجنبية أو امرأة طلقها هو ثلاثا فيمينه على ان يطلقها باللسان وهو كالم لو خلع ليتزوج فلانة اليوم وهي منكوحة الغير ومذخولته كانت اليمين على النكاح الفاسد \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فأت طالق قال ذلك في دار واحدة دخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسننا وكذا لو قال ان تزوجتك فأت طالق فتزوجها مرة واحدة طلقت وان قال ان تزوجتك فأت طالق ان تزوجتك أو قال اذا دخلت الدار فأت طالق اذا دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين \* رجل قال لامرأته طلقني أمة نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن طوائن ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لها امر نسائي يسلك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها ولو قال نسائي كلهن طوالق ان دخلت الدار فدخلت طلقت هي وغيرها ولو قال آية نسائي شئت طلاقها فهي طالق فشات السكك لا تطلق الا واحدة ولو قال آية نسائي شات الطلاق فهي طالق فشات طلقت \* رجل قال لامرأته أنت طالق غدا ان شئت كانت المشيئة اليها في الغد ولو قال ان شئت فأنت طالق غدا كانت المشيئة اليها الحال في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الغد في الفصلين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى المشيئة اليها الحال في الفصلين وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت أو امرك ببدل غدا ان شئت أو قال ان شئت فأمرك ببدل في الغد كانت المشيئة في الغد وكذا لو قال ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها ان تطلق نفسها (٥٠٤) حتى يجي الغد وكذا لو قال أنت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى المشيئة بهـ العاقد أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها او قال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسهط الصداق ولو كانت الصغيرة وكبلا بالخلع فبذل الوكيل فنبهه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق كالموكل كان الخلع من الاجنبي اذا خلع الاب على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا في فتاوى قاضيخان \* خلع السكران والمسكران مجاز عندنا وخلع الصبي باطل والمعنوه والمنعى عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط \* الامة اذا اختلفت من زوجها وطاقتها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالخلع في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وتباع فيه الا ان يهديها المولى والمديرة وأم الولد في ذلك كاهمة الا انها لا تتحمل البيع فتؤدى البذل من كسبه اذا التزمت باذن المولى والمكاتبة لا تؤاخذ ببذل الخلع الا بعد العتق سواء اختلفت بغير اذن المولى أو باذنه واذا اختلفت الامة من زوجها بمهرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولكن لا يسهط المهر كذا في المحيط \* اذا خلع الامة مولاهما على رقبته وزوجها حراً فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً ومدير اجاز الخلع فصارت الامة لسيد العبد والمدير وثبت للمكاتب فيها حق الملك أمتان تحت حرم خلعها المولى على رقبة احدها سماً بغيره باطل الخلع فيها وصح في الاخرى ويقسم الثمن على مهرها ما فاضل ما صاب مهر التي صح خلعها فهو للزوج من رقبة الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الاخرى وقع الطلاق البائن بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبتها يقع رجعيها كذا في الاختيار شرح المختار \* أمة تحت عبد خلعها مولاهما على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى أو بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة فلو استحق العبد الذي جعل بديلاً في الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الامة تباع فيها الا ان يهديها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرضى عليه بجميع الغنمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع وبقضى به دين الغرماء فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمن الامة تمام القيمة اذا اعتقت ولو ان الغرماء ابرؤوها عن الدين قبل البيع أو بعده تؤاخذ بقيمة العبد قبل الابرأ ولا تسلم رقبته المولى الزوج ولو ضمن مولاهما الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان اعتقت ولو ان المولى خلعها على رقبتها ولادين عليها ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليها دين بيعت في الدين فان فضل شيء أخذه مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم ينف الفاضل بقيمة فان ابرأ الغرماء الامة عن الدين قبل البيع سلمت الرقبة لمولى الزوج

الله تعالى المشيئة بهـ الدخول وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق فهو باطل وان قالت أنا طالق ثلاثا فهي ثلاث \* رجل قال لامرأته طلق نفسك عشر مرات ان شئت فماتت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع واحدة ولو قال لها طلق نفسك ان شئت وطلق دلالة امرأته له أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق وفلانة طالق طلقنا جميعا قال محمد رحمه الله تعالى وكذا لو قال لامرأته أنت

طالق واحدة ان شئت وأنت طالق ثنتين ان شئت فماتت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين اذا وصلت فهي طالق ثلاثا وكذا ولو قال طلق نفسك ان شئت وعتق عبيد ان شئت فبدأت بطلاق نفسها او عتق عبيده صح قال اذا كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما امر واحد لا يخرج الامر من يدها بأيهما بدأت ولو قال لها زوجي طلق نفسك ان شئت وقال لها رجل آخر عتق عبيدي ان شئت فبدأت بعتاق العبد قبل الملاقاة خرج الامر من يدها من قبل انها أخذت في عمل غير الطلاق \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لا تطلق لان له ان يشاء في اليوم \* رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق \* رجل قال لامرأته طلق نفسك واحدة بانه ان شئت فطلعت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها طلق نفسك واحدة لمات الرجعة ان شئت فطلعت نفسها واحدة بانه يقع واحدة

رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان في مشيئة البائنة نية أصل الطلاق ولا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها ما أنت بشيئة ما فوض اليها فلا يقع كالمو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لغيره طلقي امرأتى ما شاء الله تعالى وشئت فطلقةا المحاطب لا يقع \* كذا لو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت وشئت وشئت وشئت فعالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأته أنت طالق متى شئت فعالت في المجلس أو بعده لا أشاء لا يخرج الامر من يدها وكذا لو قال أنت طالق متى آيت فعالت لا ابي ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فعالت أناطلق لا يقع شيء ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فعالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا \* رجل قال لامرأته طلقي نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله (٥٠٥) تعالى كل شيء يملك الزوج ان يرجع

عن كلامه يطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يطل بالجنون \* رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت واحدة وان شئت ثنتين فعالت قد شئت ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا وفلانة واحدة ان شئت ففادت واحدة ويطل عنها الثلاث \* رجل قال لامرأته أنت شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو تقدم الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي أو وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فانت طالق وجهين أحدهما اذا أعاد كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو لم يعد ذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي

ولا شيء لمولاها وان كان الاراء بعد المبيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالنقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرك وان لم يكن فعلى الامة تؤاخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* اذا اختلعت في مرضها بجهتها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاخذت منه في مرضها بجهتها فله قول أماته المهر فقد سقط عن الزوج بالطلاق قبل الدخول لا من جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلعت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فأنطلق جائز بالمسمى قل أو أكثر ولا ميراث لها منه قال ان تبرع أجنبي في مرضه بائنة أو من الزوج بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا مات من ذلك المرض وان كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بغير مرضها فله الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط \* ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولاً بها فان كان يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبية أخرى أقرب منه فهذا ومالو كان الزوج أجنبياً سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا بما جازة باقي الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تقم المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة على الوارث في ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سعت له بمنزلة ما لم وهبت له شيئاً ثم برأت من مرضها كذا في المحيط \* امرأة لها بناء عم وها وارتها تزوجت أحدهما ودخل بها ثم خدعت بجهتها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمرء بينهما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفان كذا في الكافي

### (الباب التاسع في الطهار)

الظهار هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو معبر به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من المحرمة على التام بدولو برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير \* سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد أو كناية

(٦٤ - فتاوى اول) فانت طالق والالفاظ ثلاثة المشيئة والاباء والكراهة فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كالمو قال ان أكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق أبدا وان أعاد كلمة الشرط وقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا لان عند تقديم الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا كالمو قال ان أكلت وشربت فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح الامين وكذا لو قال ان شئت وان آيت فانت طالق أو ذكر الكراهة مكان الاباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فعالت في مجلسها شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق بأحدهما كالمو قال أنت طالق ان أكلت وان

شربت فافا قالت شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأني فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرط لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الالباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان آيت فقالت شئت أو قالت آيت يقع الطلاق لان الشرط أحدهما وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط أحدهما ولم يوجد أما المشيئة فظاهرة للعرف وكذا الالباء لان الالباء فعل والتعليل يعرف بجمده بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكراهة بمنزلة الالباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان آيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذا لم ينوشيا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط لانه اذا نوى الايقاع بصير كانه قال (٥٠٦) أنت طالق شئت أو لم تشأني أو قال أنت طالق شئت أو آيت ولو قال لها أنت طالق متى شئت وآيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت أو آيت بخلاف قوله أنت طالق ان شئت وان آيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من يدها أما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحدهما لا يرى أنه لو قال لها أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا أشاء لا يخرج الامر من يدها ولو أنها نشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى آيت ولو علق الطلاق بمشيئة الله تعالى فقال أنت طالق ان شاء الله تعالى أو قال ان أحب أو رضيت أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال أنت طالق ماشاء الله أو قال الآن يشاء الله أو قال ان يشاء الله ولو قال أنت طالق كيف شاء الله يقع الطلاق واحدة رجعية وكذا لو قال أنت طالق وان

كذا في السراج الوهاج \* وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصح ظهار الذي كالهسي والمجنون كذا في فتح القدير \* فان تزوج امرأة بغير أمرها ثم ظاهرها ثم أجازت السكاح فالظهار باطل ولو أن العبد أو المذنب أو المكاتب ظاهرا من أمره أنه صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* فلو ظاهرا من أمره موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير \* وكذا الوشيه بالحرمة حرمة موقوفة المصلحة فلا يصح الظهار كذا في ملخص المحيط \* ركن الظهار هو قوله لامرأة أنه أنت علي كظهر أبي أو ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية \* اذا قال لها رأيتك علي كظهر أبي أو وجهك أو رقبتيك أو فرجك بصير مظاهرا وكذا اذا قال لها يدك علي كظهر أبي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع \* فاذا كرر جزا لا يبريه عن جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار كذا في محيط السرخسي \* ان قال ظهرك علي كظهر أبي أو كبطنتها أو ككفر جها لا يكون ظهارا كذا في الجوهر النيرة \* لو قال أنت علي كربة أو في القياس يكون مظاهرا ولو قال لها فخذك علي كفخذ أبي يكون ظهارا كذا في فتاوى قاضيخان اذا شبهها بعض من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبيهه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له منا كحتم على التأييد من ذوات محارمه مثل اخته أو عمة أو أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهر النيرة \* ان شبهها بمن لا يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهارا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال أنت علي كظهر أمك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها أو لا ولو قال كظهر بنتك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج \* ان شبهها بامرأة الاب أو الابن يكون ظهارا ادخل بها أو لم يدخل بها الاب أو الابن \* ولو شبهها بامرأة زنى بها أو بوه أو ابنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح \* ولو شبهها بامرأة أو ابنة امرأة قد زنى بها لا يكون ظهارا كذا في الظهيرية \* لو قبل أجنبية بشهوة ونظر الى فرجها بشهوة ثم شبه زوجته بابنتها لم يكن مظاهرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطء كذا في المحيط (٢) \* وحكم الظهار حرمة الوطء والدوام الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاد حتى يكفر كذا في السراج الوهاج \* لو ظاهرها ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمة فظاهرها ثم اشتراها حتى يطل السكاح عليك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام وحلفت بداء الحرب فسييت ثم اشتراها وكذا اذا ظاهرها ثم ارتد عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثا فزوجت بزوج آخر ثم عادت الى

(٢) مطلب في حكم الظهار

شاه الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال في الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق واختاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون عينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون عينا حتى لو قال لامرأة ان حلفت بطلاقك فبعدي حر ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما ايحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون عينا ولا يحنث وعلى هذا لو قال لامرأة أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كنت فلانا ان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق والعناق جميعا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء الى المين الثانية كالوذ كرمكان الاستثناء شرطا ولو قال أنت طالق بارادة الله تعالى أو بحبته أو بعشيقته أو برضاه لا تطلق



لأمر أنه أنت طالق إن شاء  
 لله أنت طالق عندنا ينصرف  
 الاستثناء الى الاول ويقع  
 واحدة بالكلام الثاني  
 وعلى قول زفر رحمه الله تعالى  
 ينصرف الاستثناء اليهما  
 ولا يقع شيء ولو قال أنت  
 طالق ثلاثا إن شاء الله أنت  
 طالق طلقت للمال واحدة  
 ولو قال أنت طالق واحدة  
 إن شاء الله وأنت طالق ثنتين  
 إن لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء  
 وهذا الجواب على قول محمد  
 رحمه الله تعالى ظاهر لأن  
 عنده الاستثناء ابطال تقدم  
 أو تأخر وقوله إن شاء الله  
 وقوله إن لم يشأ الله كل واحد  
 منهما استثناء فيبطل الكل  
 وعلى قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى الاستثناء تعليق  
 فالطلاق الاول تعلق بمشيئة  
 الله والثاني تعلق بعدم  
 مشيئة الله ومشيئة الله غيب  
 عنا لا نعرف وجودها ما لم  
 تظهر فلا يحكم بوقوع  
 الطلاق ولأن بالكلام الثاني

الاول لا يحل له وطؤها بدون تقديم الكفارة عليه كذافي في البدائع \* ولوارتد ما عاتم أسلفها على الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى **ك**ذافي فتاوى قاضيان \* هذا كله في الظهار المطلق والمؤبد أما في المؤقت كما إذا طاهر مدته معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه ان قر بها في تلك المدة تلتزمه الكفارة وان لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظهار كذافي الجوهرة النيرة \* للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطء وعليها أن تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذافي فتح القدير \* المظاهر اذا يكفر ورفع أمره الى القاضي يجب عليه القاضي حتى يكفر أو يطلق كذافي الظهيرية \* ان قال كنت صدق ما لم يعرف بالكذب كذافي النهر الفائق \* لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى الظهار أو لانية له أصلا **و**كذا اذا نوى الكرامة والمثلية أو الطلاق أو تحريم البين لا يكون الاظهار ولو قال أردت به الاخبار عما مضى كذبا لا يصدق في القضاء ولا يسع المرأة أن تصدقه كالا يسع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا اذا قال أنا منك مظاهر أو ظاهر ترك فهو مظاهر نوى الظهار أو لانية له أو أي شيء نوى لا يكون الاظهارا وان أراد به الخبر عن الماضي كاذبا لا يصدق قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفخذ أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذافي البدائع \* ان قال أنت مني كظهر أمي أو عندى أو معي فهو مظاهر كذافي الجوهرة النيرة \* لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بنتي ويا اختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كأمي ينوي فان نوى الطلاق وقع بانئاوان نوى الكرامة أو الظهار فكأنوى هكذا في فتح القدير \* وان لم تكن لنية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء جلا للفظ على معنى الكرامة كذافي الجامع الصغير \* والعصم قوله هكذا في غاية البيان \* وان نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والعصم أنه يكون ظهارا عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم ينوشه إلا يلزمه شيء في قولهم كذافي فتاوى قاضيان \* لو قال ان وطئت وطئت أمي فلا شيء عليه كذافي غاية السروحي \* اذا قال لها أنت علي حرام كأمي ونوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى وان لم ينوشيا يكون ظهارا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص العصم من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذافي فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو إيلاء لم يكن الاظهارا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكون طلاقا وان نوى التحريم أو لانية له فهو ظهار بالاجماع \* لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أو القريب أو كظهر رجل أو اجنبي لم يكن مظاهرا كذافي محيط السرخسي \* ولو قال كفرج أمي أو كفرج ابني كان مظاهرا ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والفتوى عليه

يتعلق الطلاق بعدم المشيئة فلو قلنا بوقوع الطلاق يظهر مشيئته الله تعالى فيبطل من حيث يصح فلا يصح ولو قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ فتنتين فخصى اليوم ولم يطلق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتين لأن الله تعالى لو شاء وقوع الواحدة لأجرى على لسانه الطلاق في اليوم فإذا مضى ولم يطلق انعدمت المشيئة وإن طلقها في اليوم واحدة لا ينزل أكثر من ذلك ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثين أو ثلاثا ثم قال لا والله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أطلق ثلاثا وكذا لو قال لعبدك أنت حر وإن شاء الله يعتق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لإدراج الأبواب الثاني وقع الخوف أيضا فصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال صاحباهما الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق والعناق وعلى هذا الخلاف لو قال أنت طالق ثلاثا واحدة إن شاء الله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاث إن شاء الله صح الاستثناء في قولهم رحمه الله تعالى طلق امرأتك ثلاثا فشهد عنه عدلان أنك استئنيت موصولا وهو لا بد كذلك قالوا

ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتقد على قوله ما ولائلا اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق ان شاء الله فكذلك المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة ولو قال الزوج طلقت أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتدال والفتوى احتسابا لامر الفرج في زمان غلب فيه فساد الناس ولو خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البطل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره (٥٠٨) أنه لا يصدق قضاء اذا أخذ على الخلع منه ولا أراد باخذ الجعل ذكر البطل في

الخلع لاحقية الاخذ وكما لا يصدق القضاى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وان شهدا الشهود ويخضع أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع عينه فان جاءت المرأة بشهود فقالوا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا أنهم لم يسمعوا فان القضاى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال الشهود لا ندرى قال ذلك أم لا الا أنهم لم يسمعوا منه شيئا غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القضاى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معها غير ما وجعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* (٢) وشروط الظهار أن يكون الزوج من أهل الكفاية فلا يصح ظهار الذمى كالصبي والمجنون ولو ظاهر في ثم أفاد فهو على حكم الظهار ولا يكون عائدا بالاقافة هكذا في فتح القدير \* ومن الشروط أن لا يكون ممتوها ولا مدهوشا ولا مبرمها ولا معنى عليه ولا نائما فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جادا ليس بشرط لاحقة للظهار حتى يصح ظهار الهازل وكذا كونه طائعا أو عامدا ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المسكر والخاपी كما يصح طلاقه وكذا الخلق عن شرط الخيار ليس بشرط عندنا فيصح ظهار شارط الخاء هكذا في البدائع \* وظهار المسكران لازم وظهار الآخرس بنكابة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التتارخانية \* أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الاسلام علم اصح لانه من أهل الكفاية كذا في البحر الرائق \* الظهار لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب البينة وان طالت المدة كذا في التتارخانية \* يصح الظهار من الصغيرة والرتقاء والقرنات والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السروجى \* لو طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم ظاهر منها في عدتها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* لا يصح الظهار من المطاوعة ثلاثا ولا من المبانة والمختلعة وان كانت في المدة كذا في البدائع \* ولو طلق المظاهر امرأته موصولا بالظهار لا كفارة عليه اجسا عا لا تناء العود كذا في الغيبة \* اذا قال لها أنت على كذا رأي غدا أو بعد غد فوطظها واحدة اذا قال أنت على كذا رأي غدا أو اذا جاء بعد غد فهما ظهاران فان كثر اليوم لم يبرز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط \* ان قال أنت على كذا رأي كل يوم فوطظها واحدة يطل بكفارة واحدة \* ولو قال أنت على كذا رأي في كل يوم يتجدد الظهار يتجدد كل يوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر ظهارا جديدا وله أن يقر بها في الليل كذا في الكافي \* أنت على كذا رأي كل يوم ظهارا ياتيه مددا الظاهر فيكون مظاهرا في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر ظهارا جديدا وله أن يقر بها في الليل فان كفر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد اذا قال أنت على كذا رأي كلما جاء يوم فانه يكون مظاهرا منتهيا اذا جاء يوم ولا ينتهي ظهار هذا اليوم بنفسه وكذلك كلما جاء يوم صار ظاهرا ظاهرا آخر مع بقاء الاول لا يطله الا الكفارة هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في المتن اذا قال لها أنت على كذا رأي رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحسانا والظهار واحد وان كفر في شعبان لم يبرز قال رأيت لو قال لها أنت على كذا رأي أبدا اليوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يبرز وان كفر في اليوم الذي هو مظاهر فيه أجزأه عن الكل اذا

(٢) مطلب شروط الظهار

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النفي ولو جرى ظاهرا الاستثناء على لسانه من غير قصد أو استتقى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا \* رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لانه تحفل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا يحكم به فيلغوه فلا يصح الاستثناء كالمسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثين وثلاثين الا واحدة طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثين وثلاثين يقع ثلثان ولو قال أنت طالق ثلاثين وثلاثين الا ثلاثا طلقت ثلاثا لا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من الثلاثين لامن الثلاثين الاولين ولامن الثلاثين الآخرين ولا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعا فيكون

مستثنى من كل اثنين واحدة ونصف فيبطل الاستثناء ضرورة اذا قال لامرأته أنت طالق أربعا الاثلاث يقع واحدة وكذا لو قال أنت طالق  
عشر الاتسعا كانت تطليقة واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا الأربعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لان الثلاث  
الثاني وقع لغوا فصار فاصلا بين الاستثناء وبين الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاول والثاني مجزئ الجمع  
فصار كأنه قال أنت طالق سدا الأربعة فوقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة وثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال يقع  
الثلاث كأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباقي ولو قال أنت  
طالق واحدة واحدة واحدة الاثلاث اطلقت ثلاثا كأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة  
الواحدة واحدة واحدة اطلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة واحدة (٥٠٩) واحدة اطلقت ثلاثا في الاستثناء لانه

جمع في الاستثناء مجزئ  
الجمع فصار كأنه قال أنت  
طالق ثلاثا وثلاثا وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يقع واحدة ويصح استثناء  
الواحدة والثانية لانه استثنى  
البعض ولا يصح استثناء  
الباقى كيلا يؤدي الى استثناء  
الكل ولو قال أنت طالق  
ثلاثا الواحدة أو ثنتين  
ومات قبل البيان ذكر في  
بعض الروايات عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه يقع  
واحدة ويقع ثنتان في قول  
محمد رحمه الله تعالى وعلى  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى يكثر الاستثناء ويقع  
الواقع وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يقل الاستثناء  
ويكثر الواقع فيقع ثنتان وذكر  
في الوصايا أنه اذا وقع الشك  
في الاستثناء يقل الاستثناء في  
قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى لان على قوله الاستثناء  
اخراجا فاذا وقع الشك في  
الاستثناء لا يخرج الا القدر

ظاهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته أنت على مثل امرأة فلان فهو مظاهر منها كذا في المحيط  
\* ولو ظاهر من امرأته ثم أشرك أخرى معها أو قال أنت على مثل هذه بنوى الظهار سبع وكذا بعد موتها  
وبعد التكفير كذا في العتامة \* ولو قال للثالثة أشركتك في ظهارها فهو مظاهر من الثالثة ظهارين كذا  
في التهذيب \* أن قال للنسائة أنتين على كظهر أمي صار مظاهر منهن وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي  
\* ولو ظاهر من امرأته مرارا في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكر  
الاسي جابي وغيره وقيل فرق بين المجلس والمجلس والمعتد الاول هكذا في البحر الرائق \* يصح ظهار  
زوجته تعليقا بأن قال ان دخلت الدار أو ان كلمت فلا نفأنت على كظهر أمي كذا في البدائع \* لو قال  
لاجنسية اذا تزوجت فأنتم على كظهر أمي فتزوجهما يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجت فأنتم طالق ثم قال  
اذا تزوجت فأنتم على كظهر أمي فتزوجهما يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان في حالة واحدة  
وكذا لو قال اذا تزوجت فأنتم على كظهر أمي وانت طالق فتزوجهما يلزمه الطلاق والظهار جميعا ولو قال اذا تزوجت  
فأنتم طالق وأنت على كظهر أمي فتزوجهما يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لاجنسية أنت على كظهر أمي ان دخلت الدار لا يصح حتى لو تزوجهما  
فدخلت الدار لا يصير مظاهرا بالاجتماع اذا علق الظهار بشرط ثم أبانها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط  
وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع \* لو قال أنت على كظهر أمي ان شاء الله تعالى لا يكون ظهارا  
ولو قال أنت على كظهر أمي ان شاء فلان أو قال أنت على كظهر أمي ان شئت فهو على المشيئة في المجلس كذا  
في فتاوى قاضيخان \* لو قال ان قربتك فأنتم على كظهر أمي كان مولى ان تركها أربعة أشهر بآبائهم  
وان قربها في الاربعة لا ينزل الظهار واذا بان آباءهم بالابلاء ثم تزوجهما فقر بها فهو مظاهر كذا في المبسوط

### \* (الباب العاشر في الكفارة) \*

الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطأها بعد الظهار وان رضى أن تكون محرمة عليه بالظهار ولا  
يؤزم على وطئها تجب عليه الكفارة أما اذا عزم على وطئها وجبت عليه الكفارة فيجب على التكفير فان  
عزم بعد ذلك أن لا يطأها سقطت عنه الكفارة وكذا لو مات أحدهما بعد العزم كذا في البنايع \* كفارة  
الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ماله مقرر وبأنية الكفارة وجنس ما ينبغي من المنافع قائم بلا بدل كذا  
في الجوهرة النيرة \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذك والأنثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية  
للبرجندى \* اذا عتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الاخر قبل أن يجامعها جاز عن الكفارة وبعد

المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاستثناء تكام بالباقي بعد النسيان والشك في الاستثناء يكون شكافي الايجاب فلا يشك الا القدر  
المتيقن وذكر في الاقرار اذا قال الرجل لغريمك على ألف الامائة أو خمسين ذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى أنه يلزمه تسعة  
وخسون وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى أنه يلزمه تسعة وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الاشياء اطلقت  
ثنتين قضاء اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الواحدة غدا وقال الواحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجي الغد والكلام وعند  
الكلام ومجي الغد يقع ثنتان لان الامر ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى فاذا كان المستثنى معلقا أو مضافا الى الغد كان المستثنى  
منه معلقا ومضافا الى الغد اذا قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلاثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا ولا واحدة ولا لعان  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق واحدة وعليه ما لم تكن لان حكم القذف أشد من حكم الطلاق فيصير فاصلا بين الثلاث والطلاق

فيقع واحدة ولو قال اغير المدخول به أنت طالق طالق ثلاثا يقع الواحدة \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صحت الاستثناء ولو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء \* رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخره ان شاء الله فأخذنا من فيه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فيه موصولا يصح الاستثناء كالموتحفل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ \* رجل أراد ان يحلف رجلا يخاف ان يستثنى الحالف فالحليف له أن يأمر الحالف حتى يقول عقيب اليمين موصولا سبحانه الله أو أستغفر الله أو كلاما لا يصح الاستثناء بعده \* رجل قال والله لأكلم فلانا أستغفر الله ان شاء الله قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثناة ديانة \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا وفارسيته يائه لا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق والوا فارسيته ومكروا بالطلاق أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كبر بود وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان (٥١٠) وفارسيته اكر. وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لم وفارسيته اكره وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان

ما جامعها لا يجوز عنها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان عبدا بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارته لا يجوز عنها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان موبرا أو موعسرا اذا اعتق عبده ولم ينوع عن كفارته أو نوى به بعد الاعتاق لا يجوز به عنها كذا في السراج الوهاج \* لو اعتق نصف رقيبتين بان كان بينهما وبين شريكه عبدان لا يجوز به كذا في المبسوط \* ويجوز الاصم عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز به الاختار كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تحجير الآخر من لفوات جنس المنفعة وهو التكميم كذا في الكافي \* اذا اختلفت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء ومقطوعة إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية \* أشل البدن لا يجزئ لفوات جنس المنفعة كذا في المبسوط \* ويجوز الجمبوج ولا يجوز تحجير الأعمى ومن قطع يده أو رجلاه ولا يجوز تحجير المدبر وأتم الولد لانهم حار من وجه ولا يجوز تحجير مكاتب أدى بعض بدل الكتابة فان اعتق مكاتب لم يؤد شيئا كذا في الكافي \* ولو عجز عن أداء بدل الكتابة ثم اعتقه فانه يجوز سواء أدى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد كذا في شرح الطحاوي \* ويجزئ الخصي ومقطوع الأذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع إبهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية \* يجوز مقطوع أصبعين غير الإبهام من كل يد لاسقاط الأسنان العاجز عن الأكل كذا في فتح القدير \* وجازت الرتقاء والقرناء والعشاء والبرصاء والرمضاء وانخنت ومقطوع الأنف كذا في البحر الرائق \* وجازت العشواء والمخرومة (١) والعنين هكذا في غاية السروحي \* ويجوز ذهاب الحماجين وشعر اللحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان يقدر على الأكل ولا يجوز الجحنون والمعتوه فان كان يمين ويفيق يجوز اذا اعتقه في حال فاقتنه وكذا المريض الذي في حذر مرض الموت لا يجزئ فان كان يرحى ويخاف عليه يجوز والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب تجوز بلا خلاف كذا في المحيط \* وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا اعتق عبد اخلال الدم قد قضى بدمه عن ظهاره ثم عني عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية \* وذكر الكرخي (٢) في المختصر انه لو اعتق عبدا اخلال الدم عن الظهار أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي \* اذا اعتق عبدا على جعل نية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل ويجوز اعتاق الأبق اذا علم أنه سي كذا في المحيط \* ولا يجزئ الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر هكذا في غاية السروحي \* لو اعتق طفلا رضيعا عن كفارته جاز ولو اعتق ما في بطن جاريته

- (١) قوله والمخرومة هي المشقوقه وترة الأنف وهو ما بين المخبرين كافي الفاموس اه بحرأوى  
(٢) قوله وذكر الكرخي الخ ظاهره الجواز وان لم ينف عنه فيكون مقابلا لما قبله اه بحرأوى

لم يكن وفارسيته كبر بود لان هذه اللفاظ الفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزاء يخبر به من أن يكون ايقاعا \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم فلانا الاناسيا فكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا كان حائلا لانه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه داخلا ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الآن أنسى وكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا لا يكون حائلا لان كلمة الآن الغاية قال الله تعالى ولستم بتأخذيه الا أن تغضوا فيه وأراد به الغاية فاذا كلمه ناسيا انتمت اليمين فلا يحث بعد ذلك \* رجل قال اغيره لا يجئنيك الى عشرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يموت أبدا فان كانت يمينه بالله لا يحث وان كان بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة يقع ثنتان

لان الجمع بين الواحدة والثنتين بحر ف الجمع كالمجموع بلفظ الجمع فصارت كأنه قال أنت طالق ثلاثا الواحدة فيقع ثنتان لا يجوز ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان ولو قال أنت طالق عشر الا تسع الواحدة يقع ثنتان والاصل في تحريم هذه المسائل ان يأخذ العدد الاول بيمينه ثم الثاني بيساره ثم الثالث بيمينه ثم يطرح ما في يساره عما في يمينه فابقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه أوقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الأقل كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا نصف واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو لا شيء يقع الثلاث لانه لم يستثن اذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين وثنتين ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة يقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة الواحدة طلقت ثلاثا \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ثلاثا ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين بالثنتين

وقال محمد رحمه الله تعالى طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا بواحدة طلقت ثنتين فإنه يائنين ولو قال أنت طالق ثلاثا مائة  
 الواحدة أو قال ثلاثا البتة الواحدة يقع رجعتان وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة مائة أو واحدة بته يقع تطليقتان  
 رجعتان ولو قال أنت طالق ثلاثا مائة الواحدة طلقت ثنتين بملك الرجعة رجس قال لا مراً أنه إذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا  
 لا يقع عليك إلا بعد ذلك فلا بد فدخلت الدار وطلقت ثلاثاً وكلام فلان باطل ولو قال أنت طالق اليوم ثلاثاً يقع عليك غدا فهي  
 طالق اليوم ثلاثاً ولو قال أنت طالق إن شاء الشيطان أو إن شاء الملك لا يقع شيء ولو قال أنت طالق ما شاء الله أو قال الآن بشاء الله  
 لا يقع شيء إذا قال لا مراً أنه أنت طالق ثنتين لابل واحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق لابل طالق طلقت ثنتين وكذا لو قال أنت  
 طالق واحدة لابل واحدة رجس قال لا مراً أنه أنت طالق أولاً شيئاً (٥١١) كان باطلاً فإن قال أنا واقع

(١) قوله وسعي العبد في الدين أي ويرجع به على المولى لان السعاية ليست بيدل عن الرق اه بحرأوى

خواستن أو قال اكرتوا بخواهم طلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لانه يحث بالارادة قبل النكاح فلا يحث بالنكاح قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب ظاهر فيما اذا قال قبل النكاح بخواهم كنه فلانه راجحواهم فان لم يقل كذلك وكان عيנה اكرتوا بخواهم أو بخواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الارادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يتكلم به رجل قال اكر فلانه راجح بزنى دهنده أو اطلاق قالوا لا تصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح هذه اليمين وتطلق وكذا لو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فهي طالق فزوجه امرأته باضره قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم الا بالتزوج ولو قال اكرت دخترا فلانه راجح دهنده أو اطلاق فزوجه لا تطلق ولو قال اكرت دخترا فلانه راجح دهنده ولو قال اكرت دخترا فلانه راجح دهنده ولو قال اكرت دخترا فلانه راجح دهنده

(٥١٣)

الجهة التي عينها أو لا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قل ان اشترت هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشترت فهو حر عن عيني ثم اشترته فهو حر عن الظهار وكذلك اذا قل ان اشترت فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة اخرى ثم اشترته فهو حر عن ظهاري الاولى كذا في المحيط \* اذا ظن أنه ظاهر منها فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهر من أخرى لم يجزئه عنها كذا في العنابية \* اذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيه ما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق كذا في غاية البيان \* لو جامع امرأته التي ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جامعها بالنهار عامدا أو ناسيا فانه يستأنف الصوم بشرح الطحاوي \* واذا جامع غير التي ظاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم يقطع التتابع ويلزمه الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف بالاتفاق كذا في غاية البيان \* اذا كفر بالصيام وافطر يوما بعد مرض أو سفر فانه يستأنف الصوم وكذلك لو جامع يوما الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الأيام ولم يفطر فانه يستأنف أيضا كذا في الجوهر النيرة \* اذا صام المظاهر شهرين بالأهله أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الأهله ثم أفطر لتسام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهرين بالأهله تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما أجزأه وهذا بناء على قوله ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزئه كذا في المبسوط \* ان صام رمضان في السفر عن ظهاره مع شعبان أجزأه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية \* ان كل في صوم الظهار ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية \* لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والفضل له ان يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتم وأنظر لا يجب عليه القضاء عندنا ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كذاره كذا في شرح الطحاوي \* المعتق في يسار له كفر وعساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهرو هو غني وكان وقت التكفير معسرا أجزأه الصوم ولو كان على العكس لم يجزئه كذا في السراج الوهاج \* من ملأ رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذلك من ملأ ثمن رقبة من التقدين ولا اعتبار بالمسكن وما فيه من الثياب التي لا يمينها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط \* معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على أخذه من مدينه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم أما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا في البحر الرائق \* لا يجزى للعبد ولو مكاتب أو مستسقى الا الصوم ولو أعتق عنه المولى أو أطمع ولو بأمره لم يجزى كذا

قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو قال اكر فلانه راجح بزنى كنه أو اطلاق فتزوج تطلق ولو قال لمسكوحته ان تزوجتك أو قال اكرتوا بزنى كنه ينصرف ذلك الى العقد وكذا لو قال اكرتوا نكاح كنه ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قال بالعربية ان نكحتك يقع على الوطء ولو قال للطلقة طلاقا رجعيا اكرتوا بزنى كنه ينصرف الى العقد فان نوى الرجعة صححت نيته وعند الاطلاق ينصرف الى العقد \* فضولي نكح رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم أجاز الحالف نكاحا باشره الفضولي قبل اليمين لا يحث في عينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولي أن لا يتزوج امرأة ثم تزوجه

الفضولي امرأته أجاز الحالف نكاحه بالقول حثت في عينه وان أجاز بالافعال من سوق مهر أو نحوه اختلفوا فيه واكثر المشايخ على انه لا يحث ولو وكل رجلا بان تزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج تزوجه الوكيل امرأته حثت في عينه لان عقد الوكيل انتقل الى المولى بقوله فيحث كما لو أجاز نكاح الفضولي بالقول ولو أن بكر الحلفت ان لا تزوج نفسها فزوجهها وليها فسد كنهت روى عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حثت في عينه او جعل الاجازة بالافعال حثنا رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأته نكاحا فاسدا ذكر في الكتاب انه لا يحث قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحث والصحيح جواب الكتاب \* رجل قال كل امرأة أتزوجها طالق ونوى من بلد كذا ونوى امرأة حشيشية أو غيرهما لا يكون مصداق ظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها ابدا أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها

في تلك المدة فان لم تكن اليمن موقته بأن قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلان فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد حرمت المسئلة قبل هذا \* ولو قال ان كملت فلان فكل امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمن مطلقة أم موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام صحت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام بنيته وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق عليها جميعا \* رجل قال أمة امرأة تزوجها فهي طالق كانت اليمن على امرأة واحدة إلا أن ينوي جميع النساء \* ولو قال بالفارسية هر كدام زن كبرني كنم طلاق فهذا على كل امرأة يتزوج \* وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجه اول هذا الكلام فارسية قوله أمة امرأة تزوجها هو الصحيح هو الاول \* ولو قال بالفارسية هر كدام (٥١٣)

ينبغي أن يكون هذا على كل امرأة يتزوج في قولهم جميعا لان جعل النكاح صفة للمرأة فتم بعموم الوصف ولو قال هر چه زن كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة إلا أن ينوي به التكرار ولو قال هر بار كه زن كبرني كنم يتناول كل امرأة ويكرر الطلاق على كل امرأة بتكرار الزوج \* ولو قال هر چه كه زن كنم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير \* ولو قال اگر فلان را بنجوا هم أو قال هر ذی را بنجوا هم كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا تصح اليمن ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة \* رجل قال بالفارسية اگر خرا زن كنم أو قال اگر خرا زنم ازن باشد

في النهر القائق \* بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره أو أطمع فانه يجوز كذا في البدائع \* فان عتق قبل أن يكفر فلك ما لا تكفارت به بالعتق كذا في المبسوط \* وليس للولي منعه من هذا الصوم كذا في النهر القائق \* بخلاف صيام النذر وكفارة اليمن لان له أن ينعم من ذلك كذا في البدائع \* صوم العبد مقدر بالشهرين المتتابعين كذا في التبيين \* في شرح المبسوط للسرخسي اذا لم يستطع المظاهر الصيام أطمع ستين مسكينا كذا في السراج الوهاج \* الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البرالرائق \* ولا يجوز به أن يعطى من هذه الكفارة من لا يجوز به أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب اليينا ولا يجوز به أن يعطى فقراء أهل الحرب وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا في شرح المبسوط \* لو دفع بغيره أن يعطى فقراء أهل الحرب خنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البرالرائق \* وان أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز ولا يكون للأمر أن يرجع على الآخر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض أو الهبة فلا يرجع بالشك كذا في الكافي \* وان قال الآخر على أن ترجع على رجع المأمور على الآخر كذا في التناخية \* لو تصدق عنه بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط \* يطعم كل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر أو شعير أو قيمته وان أعطى مناه من برونين من تمر أو شعير جاز لحصول المقصود كذا في الكافي \* دقيق البروسو يقفه مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسو يقفه مثله كذا في الجوهر النيرة \* ولو أدى نصف صاع من تمر جريد يبلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر أو شعير لا يجوز والاصل فيه أن كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في القيمة أكثر \* ولو أدى ثلاثة أمنا من الذرة يبلغ قيمته منونين من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في المحيط \* لو أعطى عن كفاية ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية \* ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجوز به الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدعة واحدة وإباحة واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدعات فقد قيل يجوز به وقيل لا يجوز به الا عن يومه ذلك وهو الصحيح كذا في التبيين \* لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج \* اذا أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدام من حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدام آخر على كل مسكين فان لم يجد الاولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدام لا يجوز به كذا في المحيط \* لو أدى الى المسكينين مداما ثم ردتا

(٦٥ - فتاوى اول) فهي طالق أو قال هو اطلاق داده فتزوج امرأة غير هائم تزوج أخرى طلقت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول الا امرأة واحدة \* ولو قال اكره ما بين جهان زن بوبسه طلاق فتزوج امرأة طلقت فان تزوج أخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة \* امرأة قالت لا جنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلق \* ولو قال أنت طالق لا تطلق ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبارا ما في المسئلة الاولى جعل طلاقها جزا لنكاحها ولا يكون جزا لنكاحها الا باقوال فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده \* رجل قال كل امرأة تزوجها ابد في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث لان شرط الحنث النكاح في تلك القرية \* ولو قال كل امرأة تزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية بحنث حنثا تزوجها من رجل قال

كل امرأة تكون لي بضارافهى طالق فتزوج امرأة بخاراطلقت وان تزوجها في غير بخار انم نقلها الى بخار اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا الزوج ببضاراء رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهى طالق وليس لفلان وقت المين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحنث في عينة ويشترط قيام البنت وقت المين ولا يدخل في المين ما يحدث بعد المين كالمولود لان لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس لذلك الدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج الخالف منهم امرأة لا يحنث في عينة ويشترط وجود الأهل وقت المين الآن هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يدخل في هذه المين ما كانت موجودة وقت المين وما يحدث بعده كالمولود لأن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولده ابن وكله الخالف يحنث في قول أبي حنيفة (٥١٤) وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال والله

لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة ولدت بعد المين حنث في قول محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين بنت فلان لأن أهل الكوفة قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على المين غيظا لحقه من جهة الأهل بل الحامل على المين معنى في الكوفة فيدخل في هذه المين الموجود وقت المين والحادث بعده بخلاف بنت فلان لأن نعمة الحامل على المين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه الموجود لا الحادث ولو حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وأوطنت بها حنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده المعتبر في هذا الولادة رجل حلف بالفارسية أن لا يتزوج من نزا فلان فتزوج أجنبية

أبنة فلان قالوا لا يحنث في عينة لأن هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف أن لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لأن هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهى طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لأن المين كانت موقوفة مادام بالكوفة فإذا فارقت الكوفة انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبني وطنه بها لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوبى ان تزوجت امرأة مادمتها حين فهى طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلقت وان تزوج أخرى في حياتها ما تطلق لما ذكرنا من قوله امرأة لا يتناول المرأة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتها حين أو قال بالفارسية هر زن كنه بخواهم طلقت كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوي أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوى وإن لم يكن له نية ينبغي أن

أبنة فلان قالوا لا يحنث في عينة لأن هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف أن لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لأن هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهى طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لأن المين كانت موقوفة مادام بالكوفة فإذا فارقت الكوفة انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبني وطنه بها لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوبى ان تزوجت امرأة مادمتها حين فهى طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلقت وان تزوج أخرى في حياتها ما تطلق لما ذكرنا من قوله امرأة لا يتناول المرأة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتها حين أو قال بالفارسية هر زن كنه بخواهم طلقت كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوي أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوى وإن لم يكن له نية ينبغي أن

### (الباب الحادى عشر فى اللعان)

اللعان عندنا شهادتان مؤكداً باليمين من الجانبين مقرونة باليمين والقضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافى \* اذا قذف امرأة نهرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط \* وأجمعوا أنه لا تلاح عن بين الزوجين المرأة واحدة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للبصيرى \* ولا يحتمل العفو (١) والابراء والصلح وكذا لو عقت عنه قبل المرافعة أو صالحته على مال لم يصح وعليها رد (١) قوله ولا يحتمل العفو ولكن لا يقيمه القاضى مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيمه اذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بجرأوى

بنة فلان قالوا لا يحنث في عينة لأن هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف أن لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لأن هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهى طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لأن المين كانت موقوفة مادام بالكوفة فإذا فارقت الكوفة انتهت وان فارقت الكوفة بنفسه وبني وطنه بها لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوبى ان تزوجت امرأة مادمتها حين فهى طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلقت وان تزوج أخرى في حياتها ما تطلق لما ذكرنا من قوله امرأة لا يتناول المرأة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتها حين أو قال بالفارسية هر زن كنه بخواهم طلقت كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوي أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوى وإن لم يكن له نية ينبغي أن



لا يبيح العين بعد موت أحدهما كالحلف أن لا يكلم أخوة فلان وكلم أحدهم لا يحنت \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج حبيبة  
 حنت في عيونه ولو حلف أن لا يكلم امرأة أو كلف صبيبة لا يحنت في عيونه \* رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته  
 بانثام تزوجها لا تطلق لان الحامل على اليمين غيظ لحقه من جهة الزوج فكان اليمين على غيرها وكذا لو حلف أن لا يطأ امرأة وطئها رجل  
 كان له أن يطأ نسائه واما \* رجل حلف ليتزوج حتى سرق فتزوج امرأته بشهادة شاهدين يكون سر الانسكاح لا ينعقد بدون الشاهدين فلا  
 يعد هذا جهرا لاجرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال كان حاشا \* رجل قال لامرأتين ان خطبتكما أو تزوجتكما فانتما طالقان فخطبهما ثم  
 تزوجهما لا يحنت لما ذكرنا في المرأة الواحدة فكذلك في المرأتين \* رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان بالغا  
 وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأته لا يحنت في عيونه لانه شك في صحة اليمين فلا يحنت بالشك (٥١٥) \* رجل قال ان تزوجت امرأة

الى خمس سنين فهي طالق  
 فتزوج امرأة في السنة  
 الخامسة طلقت لان اليمين  
 لا تنتهي قبل مضي السنة  
 الخامسة ألا يرى انه لو آجر  
 داره الى خمس سنين كانت  
 السنة الخامسة داخله في  
 الاجارة \* رجل قال ان  
 أكلت من خبز والدي عالم  
 أتزوج فاطمة فكل امرأة  
 أتزوجها فهي طالق فأكل ثم  
 تزوج فاطمة طلقت لانه لما  
 أكل قبل نكاح فاطمة صار  
 قائلا عند الاكل كل امرأة  
 أتزوجها فهي طالق فإذا  
 تزوج فاطمة بعد الاكل  
 طلقت ولو قال كل امرأة  
 أتزوجها عالم أتزوج فاطمة  
 فهي طالق فانت فاطمة  
 أو غابت فتزوج غيرها طلقت  
 في الغيبة ولا تطلق في الموت  
 أما في الغيبة فلا نه تزوج غير  
 فاطمة حال بقاء اليمين فيحنت  
 في عيونه وفي الموت لا يحنت  
 في قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى لان

بدل الصلح ولها أن تطالبه باللعان بعد ذلك ولا تجزئ فيه النيابة حتى لو وكل أحد الزوجين باللعان لا يصح  
 التوكيل فأما التوكيل بالنيابة فما نزع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البدائع \* سببه قذف  
 الرجل امرأة قذفها زوجها بجانب فيجب باللعان بين الزوجين كذا في النهاية \* اذا قال لها  
 يا زانية أو أنت زنت أو رأيتك ترتين فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا قذف الرجل امرأة  
 بالزنا وهي ممن لا يجحد قذفها لا يجزئ بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة أو كانت ظهر زناها بين الناس  
 قبل ذلك أولها ولمن غير أبي معزوف كذا في غاية البيان \* لو قال لها جومعت جبا عا حراما أو قال وطئت  
 حراما فلا نه ان ولا حد (٢) ولو قذفها بعمل قوم لوط فلا لعان ولا حد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
 في البدائع \* شرطه أن يكون نازجا ومن أن يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل بها أم لم يدخل حتى لو  
 قذفها ثم طلقها ثلاثا أو بانا فلا حد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب اللعان لانه ليس بزواج  
 مطلقا كذا في غاية البيان \* ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج  
 الوهاج \* لو طلقها طلاقا رجعا لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية \* لو طلق امرأته طلاقا ثانيا أو ثلاثا ثم  
 قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقا رجعا ثم قذفها لا يجب اللعان ولو قذف امرأته بعد  
 موتها لم يلحق بعندها كذا في البدائع \* أهله عندها من كان أهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يجزئ بين  
 الزوجين عندها اذا كانا محدودين في القذف أو أحدهما أو كانا رقيقين أو أحدهما أو كافرين أو أحدهما  
 أو أحسين أو أحدهما أو صبيين أو أحدهما أو مجنونين أو أحدهما أو مجرى فيما عدا ذلك كذا في المحيط  
 \* لو قذف رجلا فضرب بعض الحد ثم قذف امرأته نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل  
 كذا في المبسوط \* لو كانا فاسقين أو عجميين يجب اللعان لانهم من أهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات  
 \* قذف الأصم امرأته بوجوب اللعان كذا في العتابة \* متى سقط اللعان لعني الشهادة ينظر ان كان من  
 جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي \* لو كانا محدودين  
 في قذف فعليه الحد كذا في الهداية \* اذا كان الزوج عبدا والمرأة محدودة فعلى العبد اذا قذف حد  
 القذف ان أقرت المرأة بالزنا فقد نكح من ان تكون أهلا للعان كذا في المبسوط \* حكمه حرمة الوطء  
 والاستمتاع بكفر غامض اللعان ولكن لا تقع القرعة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا ثانيا يقع  
 وكذا لو كذب الرجل نفسه محل الوطء من غير تجديد النكاح كذا في النهاية \* قال أبو حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى القرعة الواقعة في اللعان فرقة بتطليقة بآنة فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع

(٢) مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان بين الزوجين عند أبي حنيفة ويوجبهما عندهما

عندهما عيونه بطل بالموت فلا يحنت بعد ذلك \* رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها منه ففوضلى بغير اذنها ثم أجازت المرأة بعد  
 ذلك طلقت وقيل ينبغي أن لا تطلق لانه حنت بعقد الفضولي والمرأة ليست في نكاحه قبل الاجازة فتحل اليمين لاني جازا فلا تطلق  
 والصحيح انها تطلق لان نكاح الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يحنت قبل الاجازة ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج امرأته تزوجها منه  
 ففوضلى لا يحنت قبل الاجازة \* رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأته فتزوج امرأته نكاحا فاسدا ثم طلقها ثم  
 تزوجها نكاحا جائزا كان حاشا لان النكاح الفاسد لم يحنت فيحنت بالنكاح الصحيح \* رجل حلف أن لا يتزوج ثم تزوجت ابنة  
 لا يحنت الخالف بخلاف ما لو وكل رجلا بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم تزوجته وكيله امرأة كان حاشا \* رجل قال كرمي دخن خويش  
 وأبكسي دم من بني بارود ادم تا ورا بكسي دهند فعليه كذا قال حلية في ذلك ان وكل البنت رجلا بالنكاح ان كانت بالغة فبزوجها الوكيل

ويقول الاب لا جبر ما يصنعون فيجوز النكاح ولا يحنث الاب \* رجل حلف أن لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجهافضولى وأجاز الاب بالفعل لا يحنث كالحلف أن لا يبيع فباعه غيره بغير أمره وقبض الحالف الثمن لا يحنث في عينه \* رجل قال لامرأة كل امرأه أتزوجها فقد بيعت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه فقالت أتى كنت عنده حين علمت بنكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشتريت طلاقها طلقك التي تزوجهان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج الأخرى قبلت لا يصح قبولها لأن ذلك قبول قبل الإيجاب \* رجل قال هرزنى كه ورا بود تاسى سال ازوى بطلاق ووى ما يستفيد بعد اليمين أولم ينوشأ لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لأن المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد اليمين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله كل امرأه تكون لي وقوله كل امرأه تزوجهاسواءان نوى من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة صحته نيته لأنه (٥١٦) نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معلقة وان نوى الحالية غير

ما يستفيد بعد اليمين دخات الحالية في عينه بتحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بتحكم ظاهر اللفظ لأن هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يعلل صرف اليمين عما يستفيد وكذا لو قال هرزنى كه ورا بود ولم يوقت ولو قال هرزنى كه ورا بود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تا كيد لا فائدة اللفظ الاول فلا يغير به حكم الاول وقال مشايخ معرق قدر جهم الله تعالى لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما فاده الاول فيلغوه ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي أن لا تصح اليمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لو قال لعبدك أنت حر وحران شاء الله تعالى أو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وثلاثان شاء الله يصير المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فيلغى الطلاق والعناق والصحيح ما قاله مشايخنا حتى

والزوج ما دام على حالة اللعان كذا في البدائع \* بشرط طلبها فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية \* فيجد حد القذف كذا في السراج الوهاج \* فإذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه كذا في الهداية \* الافضل للمرأة أن تترك الخصومة والمطالبة فان لم تتركها خصمته الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها اتركي وأعرضي عن هذا فان تركت وانصرفت ثم بدلتها أن تخصمه فلها ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع \* صفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت ما به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه به من الزنا يشهد اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا كذا في الهداية \* وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع \* اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال أحلف بالله اني لمن الصادقين أو قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا التعنافرق الحاكم بينهما ولا تنفع الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقه بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة الزوجية قائمة يقع طلاق الزوج عليه او ظهاره او يلاؤه ويحرق التوارث بينهما اذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعما من اللعان بعد ثبوته أو امتنع أحدهما أجبرهما الحاكم عليه ولو أنهما اجتمعا بعد ما التعن الزوج قبل ان تلتعن هي سقط اللعان ولا حد لولا أنهما مالافرقا من اللعان سالا للقاضي أن لا يفرق بينهما لم يجهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة \* اذا فرق القاضي بينهما (١) بعد اللعان يلزم الولد أمه ووروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي النسب عنه كذا في المبسوط \* فان أخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان يتظران كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلتعن أكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلتعن أكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع \* لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية \* ولو أخطأ الحاكم فبدل المرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي \* وقد أساء كذا في الينابيع \* ولو التعن عند الحاكم ولم يفرق

ما يستفيد بعد اليمين دخات الحالية في عينه بتحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بتحكم ظاهر اللفظ لأن هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يعلل صرف اليمين عما يستفيد وكذا لو قال هرزنى كه ورا بود ولم يوقت ولو قال هرزنى كه ورا بود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تا كيد لا فائدة اللفظ الاول فلا يغير به حكم الاول وقال مشايخ معرق قدر جهم الله تعالى لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما فاده الاول فيلغوه ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي أن لا تصح اليمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لو قال لعبدك أنت حر وحران شاء الله تعالى أو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وثلاثان شاء الله يصير

المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فيلغى الطلاق والعناق والصحيح ما قاله مشايخنا حتى

رحمهم الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيداً لاوله ولو كان لغوا ليس كل لغو يكون فاصلاً لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأته الحاضرة أنت طالق يافلانة ان دخلت الدار تصح اليمين ولا يصبر النداء فاصلاً ولو قال هرزنى كه بنجوا هادو بود وباشد بطلاق كه فلان كان نكند قالوا ههنا أحد الالفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلاً عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللغتين الآخر من الحالية فان نوى ذلك ينبغي أن تصح نيته وتصح اليمين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأه ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفاضلى والأجازه بالفعل والثاني فسخ اليمين والاول في زماناً أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فاضلى فجاء الى عالم وقال من سوكند خورده أم بدنو بوجهه وبنكاح فاضلى حاجت است مرفا بوجهه

(١) قوله اذا فرق القاضي الخ كذا في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سيبأى في صحيفة ٥٢٠ اه بحرأوى

العالم امرأه فأجاز الخالف بالفعل لا يحنث وكذا لو قال الخالف لجماعة من الشكاح فضولي حاجت است فزوجه واحد من الجماعة امرأه وأجاز الخالف بالفعل وكذا لو قال الخالف لجماعة كسي ميبايد كه مران في خروا هديجوزولا يكون ذلك نو كيلا لان التوكيل للجهل باطل ولو قال لرجل اذ برأي من عقد فضولي كن قالوا يكون ذلك نو كيلا اذ اذوجه المأمور يحنث وان أراد الخالف أن يجيز عقد الفضولي بالفعل يجيزه بسوق مهر لا بتقبيل ولا بلمس كيلا يكون ابتداء الفعل قبل نفاذ الشكاح وان بعث اليه بعتية أو هدية لم يكن ذلك اجازة حتى لو أجاز بالقول بعد ذلك تطلق وان بعث اليه بالمهر ثم أجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بعث الهدية والعتية ليس من خصائص الشكاح وأحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال للبنتونة أو لاجنبية اكرسي ترابزي كندوبن يحسد تراطلاق كان باطلا لانه ما أضاف الطلاق الى سبب الملك فلم تصح اليمين ولو قال كل امرأة تدخل في شكاحي فهي طالق فزوجه فضولي (٥١٧) فأجاز الخالف بالفعل قالوا هذا وقوله كل امرأة أتزوجها

سواء لان دخول المرأة في الشكاح له سبب واحد وهو الشكاح فكان ذكر الحكم كذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة أو أقر بنسب ولد حرة كان ذلك اقرا بالشكاح الام ما طريق فسخ اليمين وأن حتى المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه فسخ اليمين فان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له أن يفسخ بيمينه لانه قضاء بخلاف رايه لكن ينبغي للقاضي ان كان مازونا في الاستخلاف أن يبعث الخالف الى شفعي المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضي أن يقضي بخلاف رايه لا ينبغي له أن يأمر غيره بذلك لكن يأمر المبعوث اليه أن يسمع خصومتها ويقضي بينهما فبعد ذلك ان كان القاضي

حتى عزل أو مات فان الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى الكرخي \* لو حدث بهما أو بأحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحاكم بطل اللعان وذلك بان خرسا بعد ما فرغ من اللعان أو خرس أحدهما أو ارتد أحدهما أو كذب أحدهما نفسه أو قذف أحدهما انسا فاحذف في القذف أو وطئت المرأة امرأاما بطل اللعان ولا حد ولا يفرق بينهما ولو حنث أحدهما بعد ما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل وامرأته التعنوا ولم يفرق القاضي بينهما حتى عتبه أحدهما فانه يفرق القاضي وان كان العتبه يحل ياهلية اللعان لو اتعن الرجل ولم تلتن المرأة حتى عتته أو عتته قبل فراغها من اللعان أو عتته الزجل بعد ما فرغ قبل أن تلتن المرأة لا يفرق بينهما ما ولا يأمر المرأة باللعان \* لو تلاءنا ثم وكل الرجل أو المرأة أو كيلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التفريق وأنه مما تجرى فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* لو تلاءنا ثم غابا ثم وكلا أو كيلا بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كما قلت كان قاذفا حتى تلاعن ولو قال صدقت مطلة قان غير زيادة لم يكن قاذفا كذا في الظهيرية \* لو قال أنت طالق ثلاثا بازانية يجب الحد دون اللعان ولو قال بازانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان كذا في غاية السروجي \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق بازانية ثلاثا فهي ثلاث ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ان قال ازانة فقالت أنت أنزني متى فعلية اللعان لان كلامها ليس بقذف له فان معناه أنت أقدر على الزنا مني ولهذا القذف الاجنبى بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت أنزني من فلانة أو أنت أنزني الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط \* لو قال لها يا زاني فهو قذف لان النساء قد تحذف (١) بخلاف قولها للزوج يا زانية لم يصح \* لو قال يا زانية بنت الزانية فهو قذف لها ولا معها كذا في العتابة \* فان اجتمعتا جميعا على مطالبة الحد بدأ بالحد لاجل الام وسقط اللعان وان لم تطالبه الام وطالبته المرأة بلا عن بينهما ويجب حد القذف للام ان طالبت بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كانت الام مينة فقال لها يا زانية بنت الزانية كانت لها المطالبة فان طالبت وخصمت في القذفين جميعا يحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف أمها ولكن خصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي \* قذف اجنبية ثم تزوجها فحذف وطلبت اللعان والحد يحد ولا يلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلا عن بينهما ثم طلبت الحد يحد لان الجمع بين الحد واللعان مشروع كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أربع نسوة فقد فتن جميعا في كلام واحد أو قذف كل

(١) قوله قد تحذف أى للترخيم

الاول أو الثاني أخذ ذلك مالا لا يصح فسخه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان أخذ القاضي أجرة الكتابة ان أخذ زيادة على أجر المثل فكذلك وان أخذ بقدر أجر المثل فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا اجزاء الخالف الى القاضي الثاني بكتاب القاضي الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بمحض من الخصم فيحضر مع نفسه المرأة التي تزوجها فستدعى المرأة على الخالف انها امرأته وانه تزوجها بمائة دينار وعليه ادا مهرها والقيام بموجب الشكاح من السكنى والنفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأة فهي طالق فتزوجتها ووقع عليها الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المراتمن القاضي الحكم ببقا لنكاح يقول القاضي حكمت بطلان اليمين التي ذكرتها وبقا لنكاح ينكحها فنفذ قضاؤه وتصل المرأة للخالف ولا يحتاج منه الى امضاء القاضي وان أمضى كان أسو ط وأن كان الخالف عقد على هذه المرأة أيمانا بأن قال لها مراا ان تزوجتك فانت

طالق أو قال كلمتزوجتك فأنت طالق أو قال إذا تزوجت امرأته فهي طالق قال ذلك مرارا فإذا حكم بقيام نكاح هذه المرأة تنفسخ الإيمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة إذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال لامرأة أخرى إذا تزوجتك فأنت طالق فتزوج واحدة منهما ففسخ القاضي العين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسخا في حق غيرها حتى لو تزوج أخرى تطلق في قولهم وكذلك كان ذلك في نسوة وإن عقد بيننا واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ العين في امرأة واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال كل عبد أملكه فهو حر فلك عبد فأقام العبدينة على عينه وحكم القاضي بينه وبعث العبد ثم ملك عبد آخر هل يحتاج العبد الثاني إلى إقامة البينة على العين قال على قول محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة (٥١٨) رحمه الله تعالى يحتاج وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه

الله تعالى هذا الكلام على واحدة بالزنا بكلام على حدة فإن كان الزوج وهن من أهل اللعان بلاعن في كل قذف مع كل واحدة على حدة وإن لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد القذف فيكني حد واحد عن الكل وإن كان الزوج من أهل اللعان والبعض ممن ليس من أهل اللعان بلاعن من كانت ممن من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع \* ولو قذف الخمر امرأته الذميمة أو الأمة ثم أسلمت أو أعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا عتقت المرأة الأمة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عندما أعتقت فإن اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه إن لم يكن دخل بها وإن لم تكن اختارت حتى بلاعن أو يفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في المسبوط \* زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الإسلام حتى قذفها الزنا ونفي نسب ولدها فإنه يجب عليه الحد فإن أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقهها فأنها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه بقية الحد ثم تلاعننا كذا في السباع \* إذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك إذا قال إذا تزوجتك فأنت زانية أو أنت زانية إن شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأة أنه قد زنت قبل أن تزوجتك أو رأيتك تزنين قبل أن تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قد زنتك بالزنا قبل أن تزوجتك فإنه يجب عليه الحد لأنه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كالزانية ذلك بالبينة وإن قال لها فريحتك زان أو جسدك زان أو بدنتك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف \* ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة إذا بلغت وبدون تسع يعزركذا في العيق \* لو قال لزوجته لم أجده بك إلا حد ولا لعان عند الجهور وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم وهو الأصح كذا في غاية السروجي \* وإذا قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا وإن قال زنت مستكرهة أو زني بك صبي لم يكن قاذفا كذا في المسبوط \* ولو قال لها زنت وأنت صبيمة أو مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروجي \* وإن قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا فلا لعان والوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم يبق القاضي الحمل كذا في الهداية \* إذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة وقرره رحمه الله تعالى وقال إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر بلاعن وإن جاءت لأكثر فلا لعان وهو الصحيح هكذا في المختارات وهكذا في المتون (٢) \* وإذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة أو في الحال التي قبل العنشة ويتناع آلة الولادة صح نفيه ولاعن به وإن نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت (١) مطلب تعليق القذف بالشرط باطل ولا يوجب حد ولا لعانا (٢) قوله وهكذا في المتون فيه إن متن السكر جاز على قول الإمام ومثله متن التنوير والجواب ظاهر اهـ

الله تعالى هذا الكلام على رجل على رجل أنه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس والغائب على المدعي عليه كذا أو أقام البينة على ذلك وقضى القاضي بالوكالة العامة فإنه لا يحتاج إلى إثبات الوكالة على غير آخر رجل قال لامرأة أنه إذا تزوجتك فأنت طالق فتزوجها وطلقها ثلاثا ثم انهم ارتفعت الأمور إلى القاضي ليفسخ العين فإن القاضي لا يفسخ لأنه لو فسخ تطلق ثلاثا بالتخييز بعد النكاح فلا يفيد ولو أن حنفيا علق الطلاق بالتزوج فتزوج امرأته فلم يرفع الأمر إلى القاضي لكان سأل شفعوى المذهب فافتاه بعدم وقوع الطلاق لا ينبغي للحالف أن يأخذ بقتواه ويترك مذهبه لأن عليه الأخذ بقول علماء نازحهم الله تعالى لا يقول أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى

ونحوهم لا تكون حجة في حقه ولو أن امرأة مع الرجل حكا رجلا يحكم بينهما في هذه الحادثة أن كان الحكم حنفيا النسب لا ينفذ حكمه وإن كان شفعويا اختلعه وافية قال بعضهم لا ينفذ حكمه لأن حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح أنه ينفذ حكمه عليهم ما حكموا كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إن حكم الحكم في المجتمعات نحو الكتابات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحدهما أن يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله تعالى وهذا بما يعرف ولا يفتي به كيلا يتجاسر إليه العامة ولاجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وإن حكما رجلا ولم يعلم أنه ما حكمه في هذه الحادثة إلا أنهم اختصما إلى محكم الحكم بينهما فبطل قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لأن الحكم يثبت بغير العلم ولو أن الحالف تزوج امرأة ولم يرفع الأمر إلى القاضي حتى تزوجت المرأة تزوج آخر من غير علم الزوج الأول ثم رفع الأمر إلى القاضي واختصم إليه ففقد القاضي بطلان التلحين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لأن نكاح الزوج الثاني بمنع من

القضاء الاول وليس فسخين الخالف أولى من ابطال نكاح الثاني والله أعلم \* (فصل في تحريم الحلال) \* رجل قال كل حلال على حرام أو قال كل حلال أو قال حلال الله أو قال حلال المسلمين وله امرأته ولم ينوشيا اختلافوا فيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رجعهم الله تعالى حين منه امرأته بتطليقة واحدة وان نوى ثلاثا وان قال لم نؤبه بالطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا ولهذا لا يخلف به الا الرجال فان كانت له امرأته واحدة تبين بتطليقة واحدة وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع على كل واحدة واحدة بائنة وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأته واحدة أو نسوة بن جميعا وان لم يكن له امرأته لا يلزمه شيء لانه جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا على امرأته في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امرأته كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال يمين ولهذالوقال (٥١٩) لغيره حرام استمر ابانوه نحن كفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة

النسب ولو كان غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي عند أبي حنيفة رجعته الله تعالى بمقدار ما تقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النفاس بعد القدوم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدوم كحالة الولادة كذا في الكافي \* اذا اقر بالولد صريحاً أو دلالاً لا يصح النفي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة أو بعدها والصريح أن يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة أن يسكت اذا هيئ له لكنه يلاعن كذا في غاية البيان \* رجل له امرأته فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فإنه لا يتحقق النسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم يتلاعنا فإنه لا يتحقق النسب كذا في شرح الطحاوي \* ولو نفي ولد زوجته الحرة فصدقته فلا حد ولا لعان وهو انهما لا يصدقان على نفيه كذا في الاختيار شرح المختار \* لو نفي ولد زوجته وهما في حال اللعان بينهما لم ينكح وكذلك لو كان العلوق في حال اللعان بينهما ثم صار ابنة يتلاعنان فحوان كانت أمة أو كناية حال العلوق فأعتقت أو أسلمت فإنه لا يلاعن ولا يتحقق النسب كذا في محيط السرخسي \* لو جاءت بولدين ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاها يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولد فنفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلاعن الزوج ويلزمه الولد كذا في البدائع \* امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمها وعليه حد القذف فان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن على الحي وهما ولداه وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها مالزما ولا عن على الحي منها كذا في فتاوى فاضيل \* ان ولدت ولداً فنفاها ولا عن به ثم ولدت من الغد ولداً آخر لزمه الولدان جميعاً واللعان ماض فان قال هـ ما بناى كان صادراً ولا حد عليه وان قال ليس بابني كانا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما قد نفاه كان عليه الحد كذا في المبسوط \* ويشترط تصديقها بأربع مرات لا باحة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فمرة واحدة تكفي كذا في السراج الوداج \* لو طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً فجاءت بولد لقل من سنتين بيوم فنفاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين يوم فأقر به فقد بان منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى ولو كان الطلاق بائناً والمسئلة بحالها حتى يثبت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى كذا في الايضاح \* وذكر الحسن عن أبي حنيفة رجعته الله تعالى أن في امرأته جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحدوهم بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقر به ثم نفاه ثم أقر يلاعن ويلزمه وان نفاه ثم أقر به فإنه يحدو ويلزمه كذا في محيط السرخسي \* اذا تزوج الرجل امرأته ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد

هذا كقوله هـ رجعته بدست راست كيرم ولو قال هـ رجعته بدست كيرم اختلافوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقاً ابائياً وقال بعضهم هو في العرف كقوله هـ رجعته بدست راست كيرم \* رجل قال لامرأته أنت على حرام وعند هذه الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق طلقت امرأته لانه ما كان طلاقاً عنده كان نواياه الطلاق ولو قال لامرأته أنت في الحرام فهو كقوله أنت على حرام تحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فعلت كذا فانت أمي ونوي به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء \* رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام است وى كافر است ولم ينوشيا قالوا لا يكون مولياً وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته أنت على حرام يكون مولياً وفي العرف هذا طلاق فلا يكون مولياً \* رجل قال لامرأته مرتين أنت على حرام ونوي بالاولى الطلاق والثانية اليمين فهو على ما نوي لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامرأته أنت على حرام ونوي الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى فهم طالقان ثلاثاً في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على ما نوى وعليه الفتوى قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل المسئلة اذا نوى بالنذر النذر والمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في احدهما وفي الاخرى المين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليه ما وعندهما ينبغي ان يكون كما نوى ولو قال ثلاث اثنان على حرام ونوى الثلاث في الواحدة وفي الثانية المين وفي الثالثة الكذب قالوا طلقن ثلاثا قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما في قياس قولهما فهو على ما نوى \* رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ثم اشترى بها شيئا خنت وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لانه لا يراد بهذا التحريم جميع التصرفات وانما يراد به ما يختص بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو قال هذه الخمر على حرام ثم شربها اختلف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله (٥٣٠) تعالى قال أحدهما يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه أخبر عما هو صادق فيه

والفتوى على أنه يتو في ذلك ان أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان أراد به المين يلزمه وعنده عدم التبعة لا يلزمه الكفارة \* رجل قال حلال الله على حرام ثم قال هرجه بدست راست كير بر من حرام اكر فلان كاد كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بان امرأته بواحدة لان التعليق بأمر في الماضي تحيز فاذا بان في الاولى لانها الثانية وان كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقا \* رجل قال لامرأته في حالة الغضب أو الرضا أنت على حرام فأختلي متى يقع عليها واحدة بآنة نوى الطلاق أولم ينو ولو قال لامرأته هشته هشته حراى حراى وقال ما أردت به الطلاق لا يصدق قضاء لان قوله هشته حراى طلاق فلا يصدق قالوا وتطلق ثلاثا لان الواقع بقوله هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حراى حراى \* (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوردت أومن المرأة) \* رجل جعل امرأته بيد ما في الطلاق فقال لزوجه اطلقك كان باطلا كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه قالت في المجلس أنت على حرام أو قالت أنت متى بائن أو قالت انا عليك حرام أو قالت انا بائن منك بآنة بتطبيقه كالأضاف الزوج الحرمه الى نفسه ولو قالت أنت بائن ولم تقل متى أو قالت أنت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمه عايمتا بالان تكون الابز والملك التكاح فيقع به الطلاق بخلاف البينونة المطلقة والحرمه المطلقة ولو قالت حسنت بائنا ثم لم تقبل خوشتن رالا تطلق كالأضاف لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال عانيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

فنفاه فانه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للعصري \* اذا قال لامرأته وقد دخل بهما احدا كما طالق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدهما كذا من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للشكاح فان نفي الولد لاعتن القاضى بينهما ولو سببه ولا يقطع نسب الولد لو ولدت وزوجه اغائب فقطعت ولدا بعد مدة الرضا وطلمت من القاضى أن يفرض النفقة لها ولولدها وأقامت البينة ففرض ثم حضر الزوج ونفى الولد لاعتن القاضى بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لاعتن القاضى بحكومة لو ولدت ولدا فأنقلب هذا الولد على الرضيع فبأن الرضيع وقضى بالدية على عاقلة أبيه ثم نفي الاب نسب لاعتن القاضى بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل تزوج امرأته فجاءت بولد لتام ستة أشهر من وقت الشكاح فان القاضى يقضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها القاضى بكال المهر ونفقة العدة فلو أنه نفي هذا الولد فانه يلاعنها وينها ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعيًا اذا ولدت لاكثر من سنتين تكون رجعة فان نفاه لاعتن القاضى بينهما وألحق الولد بأمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصري \* ان كان القذف بولدين القاضى نسبهما ولحقه بامه صورة هذا اللعن أن بأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان أمرين يقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ونفي الولد كذا في الكافي (١) \* واذا فرق القاضى بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد أن يقول القاضى فرقت بينهما وكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط \* وهكذا في النهاية \* ثم نفي القاضى نسب الولد وله بامه وعنده أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القاضى يفرق ويقول أزمته أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب كذا في الكافي وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* متى وجدتهما أو من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقا متلاعنين فيقبل له أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيكذب أو تكذب نفسها أو قذف أحدهما انسا فاقم عليه الحد أو غرس أحدهما أو بخت المرأة أو وطئت وطأ حراما (١) قوله واذا فرق القاضى الى آخر العزو ومكر مع ما سبق في مصيغة ٥١٦ فلاولى حذفه من السابق كما سبق التنبيه عليه في الهامش لان محله هنا هو بجرأوى

هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حراى حراى \* (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوردت أومن المرأة) \* رجل جعل امرأته بيد ما في الطلاق فقال لزوجه اطلقك كان باطلا كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه قالت في المجلس أنت على حرام أو قالت أنت متى بائن أو قالت انا عليك حرام أو قالت انا بائن منك بآنة بتطبيقه كالأضاف الزوج الحرمه الى نفسه ولو قالت أنت بائن ولم تقل متى أو قالت أنت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمه عايمتا بالان تكون الابز والملك التكاح فيقع به الطلاق بخلاف البينونة المطلقة والحرمه المطلقة ولو قالت حسنت بائنا ثم لم تقبل خوشتن رالا تطلق كالأضاف لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال عانيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

القيام عن المجلس \* رجل جعل امرأته يدها لا يصبر الا امرئ يدها لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع \* رجل قال لامرأته امرئ نسائي يبدك أو قال لها طامني أية نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع وقد ذكرنا \* رجل قال لامرأته امرئ ثلاث تطليقات يبدك ان أبرأني عن مهرك وقالت وكفى علي ان أطلق نفسي فقال لها أنت وكسيلي لتطليق نفسك فقامت عن مجلسها خارج الامر من يدها حتى لو طلعت نفسها لا يقع لان وكسيلي المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلعت نفسها في المجلس ان أبرأته عن المهر وأطلقت وان لم تبرئه لا تطر لان التوكيل كان معقبا بشرط البراءة \* رجل قال لامرأته امرئ يبدك الى عشرة أيام يكون الامر يدها من وقت التكلم الى عشرة أيام بالساعات لان كون الامر يدها محتمل التوقيت وكانت كلمة الى لا غاية بخلاف ما لو قال أنت طالق الى عشرة أيام فانها تطلق بعد عشرة أيام لان الطلاق محتمل التوقيت فكانت كلمة الى بمعنى بعد ولو قال (٥٣١) امرئ يبدك الى عشرة أيام ونوى أن

أوارتدا أحدهما ثم أسلم فأنه متى وجد أحدهما ذكرنا حل له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المنياسيع وهكذا في السراج الوهاج \* لو فرق بينهما ثم عتت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية اللعان في الهة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* لا يشرع لللعان بنى الولد في المنياسيع (١) والخصى كذا في البحر الرائق \* ولد الملا عنقه في حق بعض الأحكام الملق بالنسب حتى قالوا بان شهادته ولد الملا عنقه لا يقبل وكذلك شهادة الرجل ولد الملا عنقه لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد الملا عنقه أو وضع ولد الملا عنقه زكاته في أمه لا يجوز وكذلك لو كان الولد لملا عنقه ابن والزوج ابنة من امرأته أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملا عنقه بنت والزوج ابن من امرأته أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك إذا أدى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك في حق بعض الأحكام الملق بالانجاب حتى قيل لا يرث كل واحد منهم ما من صاحبه ولا يصدق كل واحد منهم النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة \* ان خاصته وأدعت عليه انه قد نكحها بالزنا فجحد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادته النساء ولا الشهادة على النكاح ولا كتاب القضاة الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع \* ولو أقامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم تكن لها ابنة فأرادت أن تحلف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي \* ان أدى الزوج انهما صدقته وأراد يمينه لم يكن عليه يمين كذا في المبسوط \* لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب الله ان يقيم عليها حد الزنا ولو لم يدا ربعة وأحد من الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عندئذ فان كان الزوج قد نكحها أولا ثم جاء بثلاثة سواء فهم قذف يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاء بثلاثة شهدوا انها قد زنت فلم يحدوا فلا حد عليها ولا حد عليهم ولا لعان على الزوج كذا في البدائع \* لو شهد مع الزوج ثلاثة من العيان عليها بالزنا يحسد العيان ولا عنها الزوج كذا في المبسوط \* واذا شهد للمرأة بشاها على زوجها انه قد نكحها لم تجزئ ادتهم كما وكذا لو شهد أبو المرأة وابن لها وان شهد أحد الشاهدين انه قد نكحها بالزنا وشهد الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا يجوز لو شهد أحدهما انه قد نكحها بالبرية والاخر انه قد نكحها بالفارسية لا تقبل ولو شهد أحدهما انه قال لها زني بك فلان فشهد الآخر انه قال لها زني بك فلان رجل آخر فعليه اللعان ولو كان قد نكحها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده بحد الحدود رضى اللعان واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قال انه قد نكحها قذف امرأته وأمنته

(١) قوله في المنياسيع فيه نظر لانه ينزل بالسحر ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اه بحرأوى

(٦٦ - فتاوى اول) تزوجت بعد الثلاث بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر يدها ولو شئت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ولو شئت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلاث تطليقات مستقبلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهي مسئلة الهدم ولو قال لها امرئ يبدك في هذه السنة فطلعت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ولو قال لها امرئ يبدك في هذه السنة ثم طلقتها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لامرأته امرئ يبدك اليوم وغدا بعد غدت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقعات لها ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها امرئ يبدك اليوم وغدا

فردت في اليوم كان لها الخبار بعد غد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك ولو قال لها أمرك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الأمر لان المعبر هو الوقت الذي تنوبه أولا فيبطل بالرد كالمو قال أنت طالق اليوم غدا كان ايضاعا للعال \* رجل قال لامرأة أمرك بيدك وأمر امرأتى فلانة بيديك فقالت طلقت فلانة ثم طلقت نفسها صح لان الكل تفويض واحد فبأيتها بدأت لا يبطل الآخر \* رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا ان طلقته فقال الزوج لا أدري هذا فقالت المرأة ان جعلت أمرى بيدي فقد طلقت نفسي لا تطلق لانها لما اشتغلت بطلب المال بطل الأمر \* رجل قال لامرأة أمر ثلاث تطليقاتك بيدك فقالت المرأة لم تطلقني باسنانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها \* رجل قال لامرأة ان دخلت دار فلان فأمرك بيدك قد دخلت وطلعت نفسها ان طلقت نفسها حين وصلت (٥٣٣) الى مكان تصير داخله في الدار ولم تزل ذلك المكان طلقت وان شئت عن ذلك المكان

خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق \* رجل جعل أمر امرأته بيدها وأخيرها وهي راكبة فترلت أو كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم وان كانت قائمة فقعدت أو كانت متكئة فاستوت فاعده لا يبطل خيارها ولو كانت قاعدة فأتكأت لا يبطل خيارها في قول زفر رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القعود والاتكاء يكون لجمع الرأي لا للعراض ولو قرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فأكلت أو امتشطت أو اغتسلت أو اختضبت أو جامعها زوجها أو قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو انقضت الصلاة وان كانت في صلاة الفرض لا يبطل كما مر حتى تتمها وان كانت التطوع لا يبطل الآن تقوم الى الشفع الثاني ولو اجمع

في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وان شهدا ببناء من غيرهما على قذفها باها وأمرها عنده لم تجز شهادتهما الا ان الأب اذا كان عبدا أو محمدا وفي قذف فنجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهدا عليه شاهداً بقذف امرأته فعدا لهما ثم اتا أو عا بقبول أن بقضى القاضي بشهادتهما بما فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبه لا يقدران في عدلتهما بخلاف ما لو عيا أو ارتدا أو فسقا كذا في المبسوط \* ان أقامت أربعة من الشهود وشهد شاهدان أنه قذفها يوم الخميس وشهد آخران أنه قذفها يوم الجمعة فلا عنة عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية \* ان ادعى الزوج انها كانت أمة أو ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان الا اذا كانت معروفة الحرة والاسلام عنده القاضي وان أقام الزوج بيته على رقيتها وكفرها يومئذ وأقامت هي على اسلامها وحريتها بينتهما أو الى الآن ثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العتبية \* أقام الرجل الاذ في شاهدين على اقرار المرأة بالزنا بسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو أقرت مرة واحدة ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان أيضا استحسانا وان ادعى الزوج انها زانية أو قد وطئت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج أن له بيته على أنها كما قال أجل الى قيام القاضي فان أحضر بيته والا لعن وان قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت أنه قذفها بعد ما أدركت فالقول قوله وان أقام البينة فالبينة بيته المرأة وان ادعت قذافته ما دام أقامت عليه منه ودأجز فان أقام الزوج البينة أنه طلقها بعد ذلك طلاقا رجعيا وخطبها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط

### (الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الالة فان كان يصل الى الثيب دون الابكار أو الى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو صغر فوه وعنين في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية \* اذا أوجب الحشفة فليس بعنين وان كان ممتطو عنها فلا بد من ايلاج بقية الذكر كذا في البصر الرائي \* اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وادعت أنه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل اليها أو لم يصل فان أقر أنه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكر أم ثيبا وان أنكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع يمينه أنه وصل اليها كذا في البسداثع \* فان حلف بطل حقه وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي \* وان قالت أنا بكر نظر اليها النساء وامرأته تجزي والاثنتان أحوط وأوثق فان قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في السراج الوهاج \* فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجله سنة كذا في الهداية وان قلن هي بكر فالقول قواها من غير يمين وان وقع للنساء شك في أمرها فانها تعفن

أولياء المرأة وطلبوا طلاقها فطال كلامهم فقال الزوج لا ب المرأة ما تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ابنته في قال المجلس لا تطلق لان كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويض بالشك \* امرأة قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدي استغذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قولي مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم أنوال الطلاق بقول الذي في يدي في يدك فانها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا حتى لو لم يقل لها الزوج قولي مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته \* رجل قال لامرأة قولي أنا طالق لا يقع الطلاق مالم تقل المرأة ذلك بخلاف ما لو قول الرجل قل لامرأتى انها طالق فانها تطلق للحال وقد ذكرنا \* رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم شقي منه فقال الزوج تريد مني النجاة مني فأمرك بيدك ونوي به الطلاق ولم ينواله مد فقالت طلقه نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت



لا يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إذا لم ينو الثلاث صار كأنه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدة فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع واحدة في قول صاحبيه رحمه الله تعالى ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلقت نفسي ثلاثا فنجوت لم لا يكون إجازة لفعل المرأة لا نأقول قول الرجل فنجوت بحتم الاستمراء فلا يجزئ إجازة بالشك \* امرأة قالت لزوجها من وكيل توهمتم فقال هي فتى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج بالفارسية توهم من حرام كشتي ما راجدا بابدشدفنفر قائم أراد الزوج أن يراجعها قالوا يسئل عن نيته أن قال عذبت بالتوكيل بالطلاق ولم أنواله مدتين واحدة فهذا الجواب إنما يصح على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى \* امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي إن كان الزوج نوى تنويض الطلاق إليها طلقت واحدة (٥٣٣) وإن عني بذلك طلق نفسك إن استطعت

لا تطلق \* رجل قال لغيره أتريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح أن هذا وما تقدم سواء إنما يقع الطلاق إذا أراد الزوج تنويض الطلاق إليه \* رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا إن كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلاثا وإن لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لغيره طلق امرأتك رجعة فقال لها الوكيل طلقتك بأنته يقع واحدة رجعة ولو قال الوكيل أنتها لا يقع شيء وكذا لو قال للوكيل طلقها تطليقة بأنته فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعة يقع واحدة بأنته \* رجل قال لغيره طلق امرأتك بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الأخ يقع الطلاق لأن قوله بين

قال بعضهم أو مؤمر حتى تبول على الجدار فان أمكنها أن ترمي على الجدار فهي بكر والا فهي ثيب وقال بعضهم تحتم ببضة الديك فان وسعتها فهي ثيب وإن لم تسعها فهي بكر كذا في السراج الوهاج \* أن شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبوت بغيرها غيرهن وإذا ثبت عدم الوصول إليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب بذلك تاريخا كذا في فتاوى قاضيان \* ابتداء التأجيل من وقت الخصامة كذا في المحيط \* لا يكون هذا التأجيل إلا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة وأجله غير القاضي لا يعتبر ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* في التأجيل تعتبر السنة القمرية في ظاهر الرواية كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الهداية \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بأيام وذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي إلى رواية الحسن أخذ بالاحتياط وكذلك صاحب الخصة وهذا المختار عند كذا في غاية البيان \* وهو اختيار شمس الأئمة في المبسوط \* واختار الإمام قاضيان والإمام ظهير الدين في التأجيل أنه يقدر بسنة شمسية أخذا بالاحتياط كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* عن شمس الأئمة الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما كذا في الكافي \* وفي المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر تعتبر السنة بالأيام أجماعا كذا في البحر الرائق \* ويحتسب في هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا في الجامع الكبير لقاضيان \* لا يحتسب بمرضه ومهرضا كذا في الهداية \* قال مرض في تلك السنة يؤجل أيضا قد ارمرضه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* إن حج أو غاب احتسب عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبيين \* لو كانت محرمة حين خاصته لم يؤجله القاضي حتى تفرغ من الحج كذا في النهاية \* قال محمد رحمه الله تعالى إن خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الإحلال وإن خاصته وهو مظاهر فإن كان يقدر على الاعتاق أجل سنة من حين الخصومة وإن كان لا يقدر على ذلك أجل أربعة عشر شهرا فإن أجل سنة وليس بمظاهرها مظهر في السنة لم يزدد على المدة بشيء كذا في البدائع \* ولو وجدت المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وإن حال المرض والموت وإذا تزوج به وليه امرأة فلم يصل إليها أجله القاضي سنة بخضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيان \* إن حبس الزوج وامتنعت من الجماع إلى السجن لم يحتسب عليه وإن لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه وإن لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل إذا حبس على مهرها كذا في التبيين \* لو حبست المرأة بغيره وكان الزوج يصل إليها وتمكنه الخلوة والمبيت معها تحتسب تلك المدة

يدى أخي خرج على وجه المشورة فلا يتعلق به الطلاق كذا لو قال طلقها بين يدي الشهر ودفعتها بغير محضر من الشهر ووقع وهو كالوكل غيره يبيع عبده وقال بعبه شهر ودفعا بغيره ودعا بغيره بخلاف ما لو قال لا تبعه إلا بشهود فانه لا يجوز البيع إلا بشهود \* رجل قال لغيره لأنهم لا عن طلاق امرأتك لم يكن ذلك توكيلا ولو قال لبعده لأنها لا عن التجارة يكون أذنا في التجارة لأن قوله له لبعده ذلك لا يكون بدون ما دام يبيع ويشترى ولم ينه وغمه يصير ما أدونا في التجارة فها هنا أولى \* ولو رأى انسا بطلق امرأته فلم ينه لا يصير المطلق وكيل ولا يقع الطلاق فكذلك ما هنا \* رجل قال لغيره امرأتك بيدك فقالت اغترب نفسي تكلموا فيه قال بعضهم يقع الطلاق لأن هذا الكلام فوق تفويض الطلاق إليها وهذا الجواب إنما يصح إذا نوى تفويض الطلاق إليها فان جعل أمرها بيدها لا يكون تفويض الطلاق إلا بالنية \* إذا جعل أمر امرأته بيد مجنون أو صبي يعقل صح وليس للزوج أن يرجع عنه \* رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين لا ينفرد

أحدهما بالطلاق \* رجل قال لامرأته أمر بك ببدك في هذه السنة ثم طلقها وزوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة ذكر  
الكرخي رحمه الله تعالى ان الامر يكون يسهل في تلك السنة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها  
الوكيل في سكره اختافوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالأول وكل رجلا بالطلاق حتى الوكيل وطلق والصحيح انه يقع الطلاق \* رجل قال  
لا تخرو كلتيك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رحمه الله تعالى رجل  
قال لغيره وكلتيك في جميع أموري وأقنك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة  
باطلة وان كان الموكل تاجرا ينصرف التوكيل الى التجارة قال رحمه الله تعالى ولو قال وكلتيك في جميع أموري التي يجوزها التوكيل  
كانت الوكالة عامة في البياعات والاجارات (٥٣٤) والانسحة وكل شيء وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو وكيل في كل شيء جائز

والاذلا كذا في فتاوى قاضيخان \* جاءت المرأة الى القاضي بعد مضي الاجل وأدعت أنه لم يصل اليها وادعى  
الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الاصل كان القول قوله مع اليمين فان حانف بطل حقه وان نكل خيرها  
القاضي وان قالت المرأة أنا بكر نظرت اليها النساء والواحدة تكتفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان  
القول قوله مع اليمين وان قلن هي بكر أو أقر الزوج أنه لم يصل اليها خيرها القاضي في الفرقه كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضيخان \* فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها أو أقامها أعران القاضي أو قام  
القاضي قبل أن تختار شيئا بطل خيارها كذا في المحيط \* وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
كذا في التتارخانية ناقلا عن الواقعات \* ان اختارت الفرقه أمر القاضي أن يطلقها طلاقاً بانه فان أبي فرق  
بينهما هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل كذا في التبيين \* والفرقة تطليقة بانه كذا في الكافي \* ولها  
المهر كاملا وعليه المدة بالاجماع ان كان الزوج قد دخل بها أو أن لم يدخل بها فلا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان  
مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع \* ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تخصمه زمانا لا يبطل  
حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضيخان \* وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى  
\* سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهر أو أكثر فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضا المرأة فان  
رضيت ثم رجعت فلها ذلك ويبطل الاجل فتخير كذا في النهاية \* اذا مضت السنة فأتى القاضي أو عزل قبل أن  
يخير المرأة وولي غيره فقد مته الى القاضي الثاني وأقامت البينة أن فلانا القاضي كان أجله في أمره سنة  
وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني بيني الامر على الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهد شاهدان  
بعد تقرير القاضي على اقرار المرأة قبل تقرير القاضي انه كان وصل اليها بطل تقرير القاضي ولو أقرت  
بعد تقرير القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية \* ولو وصل اليها مرة ثم عجز لا خيار لها كذا  
في التبيين \* ان علمت المرأة وقت النكاح انه عتق لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة وان لم تعلم  
وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يبطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان مالم  
ترض بذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* العتق اذا فرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا  
لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأته أخرى وهي عاتمة بجهالها ذكر في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا  
في محيط السرخسي \* والصحيح أن الثانية حق الخصومة اذا لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا  
في غاية السروجي \* ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم عتق فارقته وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في  
محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة وكان بينهما فمداون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها  
وأقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمتها الى القاضي أجله سنة كذا في فتاوى قاضيخان

صنيعه كان وكسلا في  
البياعات والهبات والاجارات  
وعن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى انه يكون وكسلا في  
المعاوضات دون الهبة  
والعتاق وقال مولانا رضى  
الله تعالى عنه وهذا كله اذا  
لم يكن في حال مذاكرة  
الطلاق فان كان في حال  
مذاكرة الطلاق يكون  
وكسلا بالطلاق \* رجل  
أكرهه السلطان ليوكله  
بطلاق امرأته فقال الرجل  
مخافة الضرب والجلبس  
أنت وكيل ولا يرد على ذلك  
فطلق الوكيل امرأته ثم  
قال الموكل لم أوكله بطلاق  
امرأتى قالوا لا يسمع منه  
ذلك ويقع الطلاق لانه  
أخرج الكلام جوابا في  
خطاب الامر والجواب  
يتضمن اعادة ما في السؤال  
\* رجل قال لغيره طلق امرأتى  
هذه أو أعتق عبدي هذا أو  
دبره فقبيل الوكيل وغاب  
الموكل لا يجبر الوكيل على

بالطلاق والعتاق وغيره الا في فصل \* رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان فانه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب \* لا يخرج  
والشيء المعين يجوز ان يكون الثوب أمانة عند الامر فحب عليه تسليم الأمانة \* أما في الطلاق والعتاق وغير ذلك انما أمره بالتصرف في  
ملك الامر وليس يجب على الامر ايقاع الطلاق والعتاق فلا يقع على الوكيل \* رجل أراد السقوف فكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير  
محضر من المرأة لم يكن التوكيل بطلب المرأة صحيح عزله وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحض من رجلا بالخصومة  
بطلب الخصم فانه لا يملك العزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه يملك عزل الوكيل  
بالطلاق وان كان بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة في ذلك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق  
وقال كذا عزلتك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس بالزام وقال بعضهم

يصح التوكيل ولا يملك عزله لأنه كالمعزول لا يتجدد الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه يملك العزل م  
اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هذارجه الله تعالى اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات يعزله وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال  
بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة \* مبتوتة وكات زوجه المطلق  
لراجعها بشكاح جدد يدفعها الى الوكيل بمحض من الشهود فلانه رابا زور دعي ثمة دينار قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يصح الشكاح قال  
وقوله بازاء ورد وقوله بازاء ودم سواء \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق احدها ما طلقته لانه أنى بعض ما أمر به \* رجل وكل رجلا  
ليطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع لالاحال ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت  
السنة يقع الطلاق \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بئنا أو رجعا بم (٥٣٥) طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت

في العدة ولا ينزل بابانة الموكل  
اذا لم يكن طلاق أو وكيل  
بمال فان لم يطلقها الوكيل  
حتى تزوجه الموكل قبل  
انقضاء العدة ثم طلقها  
الوكيل يقع طلاقه  
عليها فان كان الموكل تزوجه  
بعد انقضاء العدة ثم طلقها  
الوكيل لا يقع طلاق الوكيل  
وكذا لو ارتد الزوج والمرأة  
والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل  
فطلاق الوكيل واقع  
مادامت في العدة وان لحق  
الموكل بدار الحرب مرتدا  
وقضى القاضي بملها بطلت  
الوكالة حتى لو غاد مسلما  
وتزوجهام ثم طلقها الوكيل  
لا يقع طلاق الوكيل ولو  
ارتد الوكيل والعياذ بالله  
كان على الوكالة وان لحق  
بدار الحرب الا ان يقضى  
القاضي بملها لان قضاء  
القاضي بالحيات بمنزلة الموت  
\* رجل قال لغيره اذا تزوجت  
فلانة فطلقها او تزوجهام كان  
للكيل أن يطلقها لان تعلق  
الوكالة بالشرط جائز ولو تكل

\* لا يخرج عن العدة بادخاله في دبرها كذا في معراج الدراية \* لو لم يكن له ما ويجمع فلا ينزل لا يكون لها  
حق الخصومة كذا في النهاية \* ان وجدت كبيرة زوجها الصغير عنيما ينتظر البلوغ ولو كانت صغيرة  
لا يفرق ولها ولو وجدت زوجه المعتوه عنيما يخصم عنه ولها ويؤجل سنة كذا في الكافي \* اذا كان  
زوج الامة عنيما فاختار الى المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى  
الكبرى \* كما يؤجل العنين يؤجل انحصى وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجوان أصل اليها كذا في فتاوى  
فاضلخا \* الخنثى اذا كان يول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل  
كما أجل العنين كذا في المسوط \* حكم الخنثى المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجه خنثى  
مشكلا كذا في السراج الوهاج \* ان كانت امرأة العنين رتقاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البسائع \* لو  
وجدت المرأة زوجهما محبوبا خيرا القاضي الحال ولا يؤجل كذا في فتاوى فاضلخا \* ويحق للمحبوب  
من كان ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت آتة قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق  
\* ان قالت وجدته محبوبة باقتال الزوج ما أتاه محبوبة وقد وصلت اليها فالقاضي يريه رجلا فان علم بالمس  
والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر أمر غيره  
أن ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم يجب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروحي \* ان كانت امرأة  
المحبوب عاملة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الزوج مجسوبا ولم تعلم  
بجعله غفيمت بولد فادعاه وأثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد لم يغير جماع  
كذا في المحيط \* اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى سنتين ثبت النسب  
منه ولا يبطل تفرق القاضي وفي العنين ثبت النسب ويبطل تفرق القاضي اذا كان الزوج بدعي  
الوصول اليها كذا في الظهيرية \* اذا وجدت زوجهما الصغير محبوبا فالقاضي يفرق بينهما بخصوصهما في  
الحال ولا ينتظر البلوغ ويؤهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح لكن القاضي  
لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصي فالجد ووصيه خصم فيه فان لم  
يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء بينة يبطل حق المرأة قبل رضاها بحاله أو بينة على علمها به عند  
العقد لم يفرق بينهما وان طلب عينتها تعلف فان تكلمت لم يفرق وان حلفت فرق كذا في غاية السروحي \* لو  
كانت المرأة صغيرة تزوجهام فوجدت زوجهما محبوبا لا يشرق بينهما بخصوصة الاب حتى تبلغ ولو كانت  
المرأة بالغة والمسئلة بحالها فوكت المرأة رجلا بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بخصوصة  
الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل

غالب بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد  
الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استفسانا \* رجل قال لغيره أنت وكيلى في  
طلاق امرأتى ان شأمت أو هويت أو أريدت لم يكن وكيلا حتى تنشأ المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بعشيتها فتقتصر على مجلس العلم كالم  
علق الطلاق بعشيتها واذا شأمت في المجلس يصير وكيلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق تبطل الوكالة وقال بعض العلماء رحمه الله  
تعالى لا تبطل لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير كأنه قال بعد مشيتها أنت وكيلى في طلاقها فلا تقتصر على المجلس قالوا  
الصحيح جواب الكتاب لا يثبت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشقة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال  
لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شأمت ففشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشأ تبطل التوكيل لان تعلق الوكالة

بالشبهة يكون تليكا كتحليق الطلاق بالمشبهة \* رجل قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام جازت الوكالة وبطل  
الخيار وكذا بشرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو وكل بما سوى الطلاق وبشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل  
الخيار \* رجل له أربع نسوة فقال لغيره طلق امرأتى فطلق الوكيل إحدى نسائه بغير عينها أو قال طلقت امرأتى أنت جازو ويكون البيان إلى  
الزوج لا إلى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل إحدى نسائه بعينها جاز فإن قال الزوج لم أعن هذا لا يقبل قوله \* رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقها فقال  
عبدى فباع الوكيل عبد ابنه من عبده جاز فإن قال الموكل لم أعن هذا لا يقبل قوله \* رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقها فقال  
لها المأمور في المجلس أنت طالق أو قال طلقتك تقع تطليقة بآئنة إذا نوى الزوج ثلاثا ثلاثا وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتى فأمرها  
بيدك فهذا هو الأول سواء ولو قال (٥٣٦) لغيره امرأتى بيدك في تطليقة أو بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية

وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى  
فقد جعلت ذلك اليك فهو  
تقويض يقتصر على المجلس  
وإذا طلقها في المجلس بقس  
واحدة رجعية وكذا لو قال  
جعلت اليك طلاقها فطلقها  
فهو تقويض يقتصر على  
المجلس ويكون رجعيًا ولو قال  
لغيره طلق امرأتى فأبناها أو  
قال أبناها فطلقها فهو وكيل  
لا يقتصر على المجلس والزوج  
أن يرجع عنه وإذا طلقها  
الوكيل يقع تطليقة بآئنة  
وليس لهذا الوكيل أن يوقع  
أكثر من واحدة ولو قال  
لغيره طلق امرأتى وقد  
جعلت أمرها بيدك أو  
قال جعلت أمرها بيدك  
وطلقها كان الثاني غير الأول  
لأن الواو للعطف فاما حرف  
الفاء يكون في هذا الموضع  
بيان السبب فلا يلائم إلا  
واحدة وإذا ذكر بحرف  
الواو فطلقها الوكيل في  
المجلس تبين بتطليقتين لأن  
الواقع بحكم الأمر يكون بآئنة  
فإذا كان أحدهما بآئنة كان

### (الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المتأكد بالدخول أو الموت كذا في شرح  
النقاية للبرجندى \* رجل تزوج امرأة نكاحًا جائزًا فطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة العصىة كان عليها  
العدة كذا في فتاوى فاضلخان \* لو كان النكاح فاسدًا ففرق القاضي إن فرق قبل الدخول لا تجب العدة  
وكذا لو فرق بعد الخلوة وإن فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال من وقت التفريق وكذا لو كانت الفرقة  
بغير قضاء كذا في الظهيرية \* لا تجب العدة بالوطء في نكاح الفضولي كذا في محيط السرخسي \* لا تجب  
العدة على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال كل  
امرأة أتزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها فطلقها ويجب مهر ونصف مهر ويجب  
العدة وبثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة \* رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت أن  
تزوجت نيبا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم أنها نيبا يقع الطلاق بإقراره ثم إن صدقته المرأة كان لها نصف المهر  
بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها وإن كذبته المرأة في البين  
فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى فاضلخان \* أربع من النساء لا عدة عليهن المطلقة قبل  
الدخول والحربية دخلت دارا بآمان تركت زوجها في دار الحرب والاختنان تزوجهما في عقد واحد  
فيفسخ بينهما والجمع بين أكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة \* العدة  
بالنساء لا بجماع كذا في التمرناشي \* إذا طلق الرجل امرأته طلاقا بآئنة أو رجعيًا أو ثلاثا أو وقعت الفرقة  
بينهما بغير طلاق وهي حرة عن تحيض فعدتها ثلاثة أشهر سواء كانت الحرة مسالة أو كآبة كذا في السراج  
الوهاج \* والعدة لمن لم تحض لصغرها أو كبرها أو بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة أشهر كذا في النقاية \* وكذا لو زادت

الآنحوا تناضروا فإنه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لأن التقويض بطل بالقيام عن  
المجلس وبقي التوكيل بصريح الطلاق وكذا لو قال أمرها بيدك وطلقها أو أبناها وطلقها أو أبناها فطلقها في المجلس أو في غيره يقع تطليقتان  
لأنه وكله بشيئين بالآئنة والطلاق والتوكيل لا يبطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان \* رجل فوض طلاق امرأته إلى صبي قال في الأصل  
إن كان من بعير يجوز ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فحرق المجهول إليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه  
ولو حرق الموكل بالطلاق إن حرق ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو حرق زمانا دائما بطلت وكالته وذكر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى  
أنه قدر الدائم أو لا يوم ثم يرجع وقال إن حرق سهر يخرج وإن حرق دون ذلك لا يخرج ثم يرجع وقال لا يخرج حتى يحرق سنة أو حنيفة رحمه  
الله تعالى لم يقدر ذلك وقتا \* رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة إن كانت المرأة في طهر لم يجامعها

تطبيقه فطلقها الوكيل تطبيقه  
لا يقع شيء وهما هنا وجدت  
الموافقة من حيث اللفظ  
فيقع واحدة \* رجل قال  
بغيره طلق امرأتى ثلاثا  
للسنة بأن قال لها الوكيل  
في وقت السنة أنت طالق  
ثلاثا للسنة بأن فقبت  
يقع واحدة بثلاث الالف  
فان طلقها الوكيل في الطهر  
الثاني تطبيقه بثلاث الالف  
فقبلت يقع أخرى بغير شيء  
وكذا لو طلقها الثالثة في  
الطهر الثالث ولو طلقها  
الوكيل أو لا تطبيقه بثلاث  
الالف ثم تزوجها الزوج ثم  
طلقها الوكيل تطبيقه  
أخرى بثلاث الالف تقع  
الثانية بثلاث الالف وكذا  
الثالثة على هذا الوجه  
\* اذا وكل رجلين بالطلاق  
كان لكل واحد منهما ان  
يطلق اذا لم يكن الطلاق  
بمال ولو وكلهما بالطلاق  
وقال لا يطلقها أحدا كما  
بدون صاحبه فطلقها

أحدهما ثم طلق الآخر أو طلق أحدهما أو أجاز الآخر لا يقع شيء ولو وكلهما بالطلاق بحال لا ينقذه أحدهما وكذلك في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج أو من قبل المرأة ولو قال رجلين طلقاها جميعا مثلا ثم طلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث الوكيل بالطلاق إذا لم يكن بحال لا ينزل بالطلاق الموكل طلقها الموكل بائنا أو رجعا أو يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك ما دامت في العدة وإذا انقضت عدتها بمنزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع به رجل قال لغیره طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم طلقها الزوج بألف درهم فقبلت طلق واحدة بألف درهم وكان ذلك عزلا للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بألف فقبلت لا يقع شيء لأنه انفزل بطلاق الموكل به رجل طلق امرأته تطليقة بائنا ثم قال لغیره طلقها بألف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في

العدة ثم طلقها الوكيل بألف فقبلت طلقت بألف وان لم يتزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بألف فقبلت يقع عليها طليقة بعير شئ بخلاف ما إذا وكل بطلاقها بألف ثم طلقها الوكيل بألف لا يقع شئ من طلاق الوكيل لأن التوكيل إذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق بوجوب المال فإذا طلقها الموكل بألف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجوب المال فينزع الوكيل ضرورة أما إذا وكل رجلا ليطلق المباشرة بألف فأنما وكله بطلاق يذكرفه العوض لا بطلاق بوجوب العوض لأن الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فإذا أتى الوكيل بما أمر به يقع كماله وكل رجلا يبيع عبده فجن الوكيل جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا جنونا بهذه الصفة يبيع عبده ثم باع الوكيل نفذ بيعه لأنه إذا لم يكن مجنونا وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العدة فيه على الوكيل (٥٣٨) وبعد ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العدة فيه على الموكل فلا ينفذ أما إذا كان

الوكيل مجنونا وقت التوكيل فلما وكل يبيع يكون العدة فيه على الموكل فإذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل رجل وكل غيره بالطلاق أو الهناق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والأول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو الهناق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والتكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بمحضرة الأول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل جاز وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبد فول كل واحد من المولى رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحدا منهما ولكني أستحسن أن اعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته \* الوكيل

عليها العدة في فساد النكاح حيضتان إذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فإن كانت ولدت فعليه إتمام ثلاث حيض فإن لم يترك وفاء لم تلد منه فعدتها شهران وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل فإن كانت ولدت منه سهت وسعى ولدها على فجومه وان عجز أفعدها شهران وخمسة أيام فإن أذاعت عتقت وعتق المكاتب فإن كان الأداء في العدة فعليه ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقها تستكمل فيها شهرين وخمسة أيام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع \* لو تزوج المذنب بنت مولاة بانه ثم مات المكاتب بعد موت المولى عن وفاء فعدتها أربعة أشهر وعشر دخل بها أو لم يدخل وألها الصداق والأثر لأنه مات حرا وإن مات لاعتق وفاء فسد نكاحها إلا أن المرأة ملكة في آخر حياته فإن كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكته منه وتعتد بثلاث حيض وإن لم يكن دخل بها فلا صداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي \* المعتدة بالحيض إن كان حيضها عشرة أيام فوقت اغتسالها ليس من الحيض وإن كان دون العشرة فهو من الحيض وإن كانت كافرة فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتزوج بآخر إذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت المعتدة بالحيض (١) أيامها عشرة فوقت اغتسالها ليس من الحيض بنفس الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجهما أن يقر بها إن لم يكن طلقها ويجوز لها أن تتزوج بآخر إن كان قد طلقها وإن كانت أيامها أقل من عشرة فغالم تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها أن تتزوج بآخر هذا إذا كانت مسلمة أما إذا كانت كفاية فبنفس الانقطاع تبطل الرجعة ويحل لزوجهما وطؤها ويجوز لها أن تتزوج بآخر سواء كانت أيام حيضها عشرة أو أقل كذا في السراج الوهاج \* وعدة الحامل أن تضع حملها كذا في الكافي \* سواء كانت حرة أو عوبة وجوب العدة أو جلت بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيخان \* وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة قنة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مستسمة مسلمة أو كفاية كذا في البدائع \* وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة كذا في النهر الفائق \* وسواء كان الحمل ثابت بالنسب أم لا ويتصور ذلك فيمن تزوج حاملًا يلزنا كذا في السراج الوهاج \* لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكرنا كذا في البدائع أنه يملك بانه قضاء العدة والعصم أنه لا يتعلق وتأويله أن العلوق يضاف إلى ما قبل الموت ولهذا ثبت النسب من الميت أما إذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بخلاف كذا في العتبية \* وليس للعدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل كذا في (١) قوله ولو كانت المعتدة بالحيض أيامها عشرة الخ هذه العبارة معزية للسراج أيضا مثل ما قبلها وهما بمعنى واحد فكان الأحسن الاختصار على أحدهما حاتم الثانية فيها زيادة بيان عن الأولى كما لا يخفى اهـ بحر اوى

الوكيل مجنونا وقت التوكيل فلما وكل يبيع يكون العدة فيه على الموكل فإذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل رجل وكل غيره بالطلاق أو الهناق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والأول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو الهناق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والتكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بمحضرة الأول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل جاز وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبد فول كل واحد من المولى رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحدا منهما ولكني أستحسن أن اعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته \* الوكيل

بالعتاق إذا أقر أنه اعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لأنه أقرب بالاعتاق بعد خبر وجهه عن الوكالة وكذا الجوهره الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بمال بمنزلة اليمين في جانب الزوج وكذا الاعتق بمال في جانب المولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعند فإرأى أحكام اليمين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا لو قام الزوج قبل قبول المرأة صح قبوله أو تصح كلامه وإن كانت المرأة غائبة وإذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا لو قال الزوج إذا جاء غدا فخذ خالعتك على ألف أو قال إذا قدم فلان فخذ خالعتك على ألف يصح ويكون القبول إلى المرأة بعد مجيء الغدا والقدم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليمين من كل وجهه ويرأى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطلق كلامها بقيام أحدهما أيهما

قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل أحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشترط الخيار لنفسها صح شرطها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يصح ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بانقاربية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعهما على مال مهلوم ولم يذكر المهر فقبلت المرأة بغيره البذل وأما حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر يلزمها البذل ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها لا غير وعند صاحبها رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها بالبذل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبها رحمه الله تعالى ترجع المرأة عليه بنصف المهر وان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد (٥٣٩) قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا

الجوهرة النيرة \* وذكر في الاصل ان المولود والميت على سريره انقضت به العدة وشرط انقضاء هذه العدة أن يكون ما وضعت قد استبان خنقه فان لم يستبين خنقه رأسا بان أسقطت علقه أو وضعت لم تنقض العدة كذا في البدائع \* اذا كانت المدة حاملًا فولدت ولدين انقضت العدة بأخيهما كذا في المحيط وان خرج منها أكثر الولد فالوان كان الطلاق رجعيًا يقطع حق الرجعة ولا يحل لهما أن تنزوج احتياضًا كذا في فتاوى قاضيخان \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل الرجلين أو من قبل الرأس أنصف من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد رحمه الله تعالى والبدن هو من البنية الى منكبها كذا في الخيرة \* لو كانت آيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ان كانت آيسة فاعتدت بالشهر وشرأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها أن تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها ياتى طال الاياس هو الصحيح كذا في الوديعة \* ذكرنا الصدارة الشريفة ان المرنى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقض الحكم بالاياس لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى علمنا من الاحكام وان كان المرنى كدرة أو خضرة لا يكون حيضا ويحمل على فساد المذنب وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس لعدم بطلان ما مضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن يشترط كذا في السراج الوهاج \* في مجموع النوازل الايسة اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسدا فاسدا عند البعض أما اذا قضى القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم فلا يبيح النكاح فاسدا والاصح أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة \* الايسة اذا اعتدت ببعض الشهر وشرحت حملت تستكمل العدة بوضع الحمل كذا في فتاوى قاضيخان \* عدة الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولا بها أو لا مسلمة أو كنية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة وزوجها حرا أو عبيدا حضنت في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حرجها كذا في فتح القدير \* هذه العدة لا تجب الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج \* المعتبر عشرا والعشرة أيام عند الجمهور كذا في معراج الدراية \* اذا كانت المنكحة أمة فعدت عنها زوجها فعدتها اشهران وخمسة أيام وكذا الحكم في المدبرة والماكنة وأم الولد والمنسجمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبر رجلان بجيماته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسهيا نعتدت وتزوج هذا اذا لم يؤرخا ما اذا أرخا وتاريخ شهر ودالحياة متأخر فشهدا نعتدتا أولى كذا

(٦٧ - فتاوى اول) صاحبها رحمه الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسعة مائة وان لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك لخسوف لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبها رحمه الله تعالى يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبها رحمه الله تعالى يسقط عن الزوج خمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه باربع مائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المباراة فالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبراة ما ذكرنا في الخلع عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان طلقها بمال أو بمهرها عند أبي يوسف ومحمد رحمه

صاحبها رحمه الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسعة مائة وان لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك لخسوف لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبها رحمه الله تعالى يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبها رحمه الله تعالى يسقط عن الزوج خمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه باربع مائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المبراة فالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبراة ما ذكرنا في الخلع عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان طلقها بمال أو بمهرها عند أبي يوسف ومحمد رحمه

الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لا يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول بمائة ألف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط ألف درهم وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وبقي ألف وخمس مائة للزوج عليه يحكم البذل ألف درهم فيصير ألف قاصدا لألف ويبيق لها عليه خمسمائة ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأته على ألف درهم ولم يدخل بها ولم تقبض المرأة شيئا حتى خالها على ألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمها ألف ولا شيء لها عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيه خمسمائة وتصور خمسمائة من البذل قاصدا بخمسمائة من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف المشايخ (٥٣٠) رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم الجواب فيه عنده

كالجواب في الخلع وقال

بعضهم الخلع بلفظ البيع

والشراء عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى لا يوجب

البراءة عن المهر الا بذكر المهر

كما هو مذهبه ما وهو الصحيح

وفيما اذا كان الخلع بلفظ

الخلع هل تقع البراءة عن

دين آخر غير المهر عند أبي

حنيفة رحمه الله تعالى

لا تقع البراءة في ظاهر الرواية

وهو الصحيح ولا تقع البراءة

عن نفقة العدة في الخلع

والمباراة والطلاق بمال

الا بشرط في قولهم وكذا

لا تقع البراءة عن نفقة الولد

والرضاع من غير شرط

وان شرط البراءة عن ذلك

فان وقت لذلك وقتناجز

والا فلا واذا جازت البراءة

عند بيان الوقت والشرط

فان مات الولد قبل تمام المدة

كان للزوج أن يرجع عليها

بمحصة الاجر الى تمام المدة

فان أرادت المرأة أن لا يكون

له عليها حق الرجوع قالوا

في فتاوى قاضيان (١) \* سئل عن امرأة لها زوج غائب فقام رجل اليها وأخبرها بموت زوجها فقالت هي وأهل البيت ما تفعل أهل المصيبة من إقامة التعزية واعتدت وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيت في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها أن تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يمكنها أن تصدق الخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهما أن يقرأ على هذا النكاح كذا في التثنية والجر الرائي نافلا عن النسبة \* الرجل اذا طلق احدى امرأتيه بعينها بعد ما دخل بها وهاهنا من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهن مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق احدى امرأتيه ثلاثا غير عينها في صحته ثم مات قبل البساق يجب على كل واحدة منهن مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فانت طالق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أو لم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها العدة بالحيض كذا في المبسوط \* لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها حمل بعده وثمة اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولا يشترط نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية \* انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لا قبل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثة بعد الموت بأن تلد لستة أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير \* اذا مات الصبي عن امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعدها أن تضع حملها أو ما المحبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي احدى الروايتين كالفعل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهرة النيرة \* ان مات الجنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق \* اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو العدة وان عدت عدة الطلاق وان كان بائنا أو ثلثا فان لم ترث بأن طلقها في حالة العدة لا تنتقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات قبل أن تنقضي العدة فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام فيها ثلاث حيض حتى انها لو لم توف المدة الأربعة الأشهر والعشر ثلاث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* لو قتل المرتد على دينه حتى ورثته امرأته فعدته اربعين يوما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* اذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها فعدتها ثلاث حيض وهذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت بمن لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر وان مات عن أمة كان

(١) مطلب غاب زوجها فأخبرت بموته

الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على ان يرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على يطؤها عليك وجنس هذه المسئلة يأتي في فصل على حدة ان شاء الله تعالى \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فدخلت عليك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بان يريد ان قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج بين فيصح تعليقه بالشرط \* امرأته قالت لا تزوجها خالعتك منك بكذا وهو ينسج كرها فاحمل ينسج وهو يخاضعها ثم قال خالعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان أطال ذلك يقطع المجلس فلا يكون جوابا \* رجل قال لامرأته خالعتك فقالت قبلت يقع طلاق بائن وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خالعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم أنوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ولو قال خالعتك على كذا وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كالجواب لها ما قلنا على ألف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول



المرأة لم أتو به الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا ولو قال لها اخلعي نفسك أو قال اخلعي فخلست على وجوه ثلاثة أحدها أن يقول اخلعي نفسك بمال ولم يذكر نقالت خلعت نفسي بالف درهم في هذا الوجه لا يقع الطلاق كما قيل الزوج أجزت لان جهالة البدل تمنع صحة التوكيل والثاني أن يقول لها اخلعي نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية لا يتم الخلع بمال يقل الزوج أجزت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح والوجه الثالث أن يقول لها اخلعي نفسك ولم يزد عليه فقالت اخلعت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون خلعا وكذلك لو قال لغيره اخلع امرأتي ليس له أن يجعلها الا بمال لان الخلع غالبا يكون بعوض وروى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى انه اذا قال لها اخلعي نفسك فقالت خلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها ائني نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وان (٥٣١) كان الخطاب من قبل المرأة

فقلت اخلعي أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا ومال كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء \* رجل خلع امرأته بماله عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كالوباع شيأين له عليه ثم تصاد فان لادين كان البيع بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري وكما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على مناعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعها على مهرها أو طلقها اطلاقا بمهرها الذي عليه فقيلت والزواج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع تطليقة بأية بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقة رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه

يطؤها أو مدبرة كان يطؤها أو أعتقه المالك يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج \* لو زوج أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في عدة من زوج فلا عدة عليها بعوت المولى فان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج أو لا ثم أعتقها المولى فان كان الطلاق رجعية تغير عدتها الى عدة الحرائر وان كان بائنا لا تغير فان انقضت عدتها مات المولى فعليها بالموت ثلاث حيض فان مات المولى والزواج فان علم أن الزوج مات أو لا علم أن بين موتيه ما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها شهران وخمسة أيام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلاث حيض وان كان بين موتيه ما أقل من شهرين وخمسة أيام فكذلك عليها شهران وخمسة أيام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لشيء عليها كذا في البدائع \* اذا مات زوج أم الولد ومولاه ولا يعلم أيهما مات أو لا وبين موتيه ما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرين آخرها ما وتاحتياط ولا معتبر بالحيض فيها وان علم أن بين موتيه ما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعدتها أربعة أشهر وعشرين يستكمل فيها ثلاث حيض فأما اذا لم يعلم كم بين موتيه ما ولا أيهما مات أو لا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة أشهر وعشرين لا حيض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها اطلاقا رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لها من الزوج كذا في المبسوط \* في ادب القاضى طلقت وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ووشلها بجماع فعدتها ثلاثة أشهر فارأى على النسبي هذا اذا لم تكن مراقة فان كانت مراقة فالأفضل لا تقضى عدتها بالاشهر بل توقف حالها الى أن يظهر انما احببت بذلك الوطء أم لا كذا في القرائن \* صغيرة طلقها زوجها فعدتها ثلاثة أشهر الا يوما ثم حاضت فالحكم تحض ثلاث حيض لا تقضى عدتها رجل طلق امرأته طلاقا رجعية فاعتدت بثلاث حيض الا يوما فمات الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرين كذا في غاية البيان \* اذا اعتدت المطلقة بحيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما لم تياس فاذا أيست تسقط العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضيان \* الامة المستكورة اذا طلقها زوجها رجعية ثم أعتقها مولاه في عدتها تحولت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها أن تعد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض أما اذا طلقها زوجها اطلاقا بائنا أو لا أو مات عنها ثم أعتقت في العدة لم تقول عدتها الى عدة الحرائر فعليها أن تعد بحيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام على حسب اختلاف أحوالها كذا في غاية البيان \* أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فالتقت عدتها الى الحيض فتعد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصارت عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمت العدة بأربعة أشهر وعشرين كذا في العتبية \* ابتداء العدة في الطلاق عقب

لامهر لها عليه كان قاصدا ايقاع الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خالعهما على خمر أو خنزير أو بشي لا قيمة له وكما لو خالعه امرأته على ما لها في هذا البيت من المتاع والزواج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا الوباغ شيأين له عليه وهو يعلم انه لادين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بخوار زاده رحمه الله تعالى انه لا يصح هذا البيع \* رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بأية بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في الشكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالقارسية خويشتن خريدم اني بكايين وبهمه حقهها كره مرارواست فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اختلعت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول



عبد اوسطا وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق ويلزمه اربعة المهر \* رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا اذا أعطيتني ألفا أو متي أعطيتني ألفا  
فقبلت لا يقع الطلاق قبل الاعطاء وان أعطت في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان أعطيتني ألفا فليعلق الطلاق بالايعاء  
في المجلس \* امرأة قالت لزوجها وقد كان طلقها ثنتين طلقني ثلاثا على ألف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل ألف امرأة قالت  
لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالالف وثنتان بغير شيء عند الكل  
ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثا طلقث ثلاثا بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى  
تقع واحدة بألف وثنتان بغير شيء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال لها الزوج أنت طالق ثلاثا بألف يتوقف ذلك على قبول المرأة ان قبلت  
يقع الثلاث بألف وان لم تقبل لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته اختلعي أو اخلي نفسك (٥٣٣) مني بالمهر ونفقة العدة ثم لقتها بالعربية  
حتى قالت اختلعت منك

بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك  
عن المهر ونفقة العدة وهي  
لا تعلم معنى الكلام اختلعت  
فيه قال بعضهم ان قال  
الزوج بعد ما قالت اختلعت  
بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك  
عن المهر ونفقة العدة  
أجزت ذلك أو قبلت صح  
الخلع فان لم يقل الزوج ذلك  
لا يصح الخلع لكن يبرأ الزوج  
عن المهر ونفقة ما مضى لان  
قول الزوج للمرأة اختلعي  
بالمهر ونفقة نفويض أو  
توكيل فلا يثبت بدون علم  
المراة فإذا قالت خلعت  
نفسى منك بالمهر ونفقة  
كان ذلك ابتداء كلام من  
المراة والجهالة لا تمنع ذلك  
لان الجاهل لا تمنع صحة الإبراء  
بلا تمنع وقوع الطلاق  
والعتاق والتدبير بالعربية  
وان كان لا يعلم معناه فإذا  
قبل الزوج بعد ذلك صح وان  
لم يقبل لا يقع شيء وقال  
بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ

إذا قالت علمت بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت اني انحلت لي تستأنف  
العدة بكل وطأة وتتداخل مع الاولى الآن تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة  
كانت هذه عدة لوطه لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقربا لطلاقها أو ما اذا  
جامعها منكرا لطلاقها فانما تستقبل العدة كذا في الذخيرة \* رجل طلق امرأته ثلاثا فزوجت من  
ساعته رجلا ودخل به الثاني ثم فرق بينهما - ما كان عليها الاعتداد بثلاث حيض منها ونفقة تم سكناها على  
الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني فسرق بينهما فاعطيا بقية عدتها  
من الاول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حيض من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد ان يفريق من  
عدة الوفاة كذا في معراج الدراية \* خالعهما بمال أو غيره ثم وهبها في العدة علمنا بالحرمه تستأنف العدة لكل  
وطأة وتتداخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعد ذلك تكون الثانية والثالثة عدة لوطه لا الطلاق حتى لا يقع  
فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي \* الكفاية اذا كانت تحت مسلم فعليها ما على المسلمة  
الحرة كالحره والامة كالامة وان كنت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى اذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج

### (الباب الرابع عشر في الحداد)

على المستوتة والمتوفى عنها اذا كانت بائنة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي \* والحداد الاجتناب  
عن الطيب والذهن والسكحل والحمام والخضاب ولبس المطيب والمعصر والثوب الاحمر وما صبغ برقع قران  
الا اذا كان غسلا لا ينفذ ولبس القصب والخز والحريروا لبس الحلي والزينة والامتنع من كذا في  
التنارطانية \* قال شمس الأئمة المراد من الثياب المذكورة ما كان جديدا منها تقع به الزينة أما اذا كان خلقا  
لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط \* ان امتشلت بالطرف الذي أسنانه منه فرجة لا بأس به وانما يكره  
الامتنع بالطرف الآخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضيخان \* وانما يلزمها الاجتناب في حالة  
الاختيار أما في حالة الاضطرار فلا بأس بها ان اشتكت رأسها أو عينيها فاصبت عليها الدهن أو اكتحل  
لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا تصد به الزينة كذا في المحيط \* ولو اعتادت الدهن فخافت وجعل يحل بها  
لوم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الخلول كذا في الكافي \* ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا لضرورة  
مثل أن يكون بها حكة أو قلة ولا يحل لها لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود  
كذا في التبيين \* اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير اعادة

الزوج عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذا لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو  
ذلك والبرائة عن المهر والنفقة تحت حمل الفسخ وبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعتاق \* رجل قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا  
فقالته خلعت أو قالت فعلت اختلعت فافيه قال بعضهم يصح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذا لم يعلم الزوج والمختار انه ان نوى الزوج التحقيق  
لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق وانما هو انه سؤم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لانه اذا نوى التحقيق  
يصير كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعت تم الخلع \* امرأة قالت لزوجها خلعتني على ألف درهم فقال الزوج أنت  
طالق اختلعت فافيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا وبتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خداما والمختار أن يجعل جوابا لانه  
جواب ظاهر وان قال الزوج بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك

فقال له اطلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية اذا قال نويت به الجواب كان جواباً في المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً \* مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت قد أبرأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجل فقال الزوج في فور ذلك طلاقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه طاقها عوضاً عن الابرأها \* امرأه اختلعت على مال بعد الدخول ثم زادت في المبدل بعد الخلع لا يصح \* امرأه اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقاً لها عند الخلع \* قوم جاؤا الى رجل وزعوا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخاله لهمهم على ألف درهم ثم انها أنكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال لازوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانهم الما أنكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي (٥٣٤) والفضولي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل بكون أصيلاً فيتم الخلع بقبوله

وان كان القوم لم يضمنوا بادل الخلع كان الخلع موقفاً على اجازة المسرة وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكتم اسم كان الطلاق واقعاً باقراره ولا يجب المال هذا اذا خالعو وان باع الزوج منهم تطليقة بالنبي درهم اختلعه فانيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى هذا خلع سواء وهو الصحيح \* رجل قال لغیره طاق امرأتی فخالهها الماء ورأوا طلقها بهر هار نفقة عدها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز كانت المرأة مدخولاً بها ولم تكن وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفسل بين المدخولة وغير المدخولة وعنه انه قال ان كانت

الزينة كذا في شرح الطحاوي \* ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكبيرة والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقاً رجعياً وهذا عندنا كذا في البدائع \* لو أسأت الكافرة في العدة لزمها الحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرية النيرة \* على الامة الحداد اذا كانت منكوبة في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتب والمستعانة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها واعناقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير \* لا يجوز لاجنبي خطبة المعتدة صريحاً سواء كانت مطاوعة أو متوفى عنها زوجها كذا في البدائع \* أبوه وأعلى منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غاية السروجي \* صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح أو أحب امرأه من صفتها كذا في صفتها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك لحسنة أو جميلة أو تهجيني أو ليس لي مثلك أو اني أرجو أن يجمع الله بيني وبينك أو أن قضى الله لي امرأ كان كذا في السراج الوهاج \* ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالغة عاقله مسلمة والحالة حال الاختيار فانما لا تخرج ليلاً ولانها راسوا كان الطلاق ثلاثاً أو باناً أو رجعياً كذا في البدائع \* المتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبني في غير منزلها كذا في الهداية \* المعتدة بالنكاح الفاسد لها أن تخرج الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع \* ان كانت المعتدة أمة فلها أن تخرج لخدمة المولى في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أم باناً فان أعتقت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المبانة وفي القدروري اذا كان المولى بؤاً الامة لم تخرج مادامت على ذلك الا أن يخرجها المولى والمدبرة وأم الولد والمكاتب كالأمة في اباحة الخروج كذا في المحيط \* والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما المكاتبه فانه يحل له الخروج باذن الزوج ولا يحل له الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أم باناً أو ثلاثاً في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبني في غير منزلها كذا في المبسوط \* فان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلمة والحرة المسلمة لا تخرج باذن الزوج ولا بغير اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعياً فلها أن تخرج باذن الزوج وليس لها أن تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق وان كان الطلاق باناً فلها أن تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراهقة فحينئذ لا تخرج بغير اذن الزوج كذا اختاره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* المولى اذا أعتق أم ولده فلها أن تخرج كذا في الظهيرية \* المجنونة والمعتوهة تخرجان كالنكابة كذا في غاية السروجي \* المجوسية اذا أسلم زوجها أو ابنت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجب العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها أن تخرج الا اذا اراد الزوج منعها من الخروج لتحسين مائه فاذا طلب منها ذلك يلزمها ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجب

مدخولاً بها لا يجوز وان لم تكن مدخولاً بها جاز وهكذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً به بالبذل بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون باناً ولا قاطعاً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا بد على الأمر \* رجل قال لغیره طلق امرأتی على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج شيء كرفي النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يتكر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل لامرأتی أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعاقب بقبول

مدخولاً بها لا يجوز وان لم تكن مدخولاً بها جاز وهكذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً به بالبذل بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون باناً ولا قاطعاً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا بد على الأمر \* رجل قال لغیره طلق امرأتی على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج شيء كرفي النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يتكر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل لامرأتی أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعاقب بقبول

المرأة فإذا قبلت يقع الطلاق للحال أخرجت من المنزل شيئاً ولم تخرج كما لو قال لامرأته أنت طالق على أن تعطني ألف درهم فقالت قبلت تطلق في الحال وإن لم تعط ألفاً وكذا لو قال لامرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت تطلق للحال وإن لم تدخل لأن كلمة على لتعليق الإيجاب بالقبول لا لتعليق بوجوب القبول رجل قال لامرأته أنت طالق بعد غد على ألف درهم وغدا على ألف درهم واليوم على ألف درهم فقالت قبلت فانطلق للحال واحدة بالف وتقع النافذة والثالثة في وقتها بغير جعل رجل قال لامرأة لا أعلمكها أنت طالق على مائة درهم إن تزوجتك يوماً من الدهر فقالت المرأة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزمها المال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق والمال واجب ولو أنها قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت إلى بألف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالخلع لا يطلب بالبدل ويكون البدل (٥٣٥) على المرأة رسول المرأة إذا قال للزوج

طلقها أو أمسكها فقال الزوج لا أمسكها وأطلقها فقال الرسول أبرأتك عن جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلته بالبراءة والزوج أنها قد أمرته بالبراءة يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وإن لم يدع الزوج توكيل المرأة فهو على وجهين إن كان الرسول قال للزوج أبرأتك عما لها عليك على أن تطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعاً ويكون حقه عليها لان الطلاق بالبراءة عن المهر يتوقف على إجازة المرأة فإذا تجرأ يقع الطلاق وإن كان الرسول قال للزوج تطلقها وقدم أبرأتك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقه على الزوج وكيـل المرأة بالخلع إذا قبل الخلع يتم الخلع وهو بطلب الوكيل بدل الخلع فالمسئلة على وجهين إن كان الوكيل

العدة إذا كان بعد الدخول فليس لها أن تخرج من منزلها كذا في البدائع \* أمراً ما اختلعت من زوجها على نفقة عدها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة فكلمه وأفيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسي \* على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع القرعة والموت كذا في الكافي \* لو كانت زائرة أهلها أو كانت في غير بيتها بالمرحى وقوع الطلاق انتقلت إلى بيت سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان \* إن اضطرت إلى الخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل بأجرة ولا تجد ما تؤذي به في أجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك أن تنتقل وإن كانت تقدر على الأجرة لا تنتقل وإن كان المنزل لزوجها وقدمت عنها فافها أن تسكن في نصيبها إن كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى وتستتر من سائر الورثة من نصيبهم كذا في البدائع \* وإن كان نصيبها من دار الميـت لا يكفيها فآخرجهـا الورثة من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية \* لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وإذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي انتقلت إليه بمنزلة سكنها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع \* لو كانت بالسوداء دخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول إلى المصر كذا في المبسوط \* المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الجيران ولكنها تفرج من أمر الميـت إن لم يكن الخوف شديداً ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان الخوف شديداً كان لها أن تنتقل كذا في فتاوى قاضيان \* إذا ندم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن إذا كان الزوج غائباً إليها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن إذا كان الزوج حاضراً إلى الزوج كذا في المحيط \* إذا طلقها ثلاثاً أو واحدة بانهة وليس له إلا بيت واحد فمبني له أن يجعل بينه وبينها حاجباً حتى لا تقع الخلوة بينهما وبين الأجنبية فإن كان فاسقاً يخاف عليها منه فأنه تخرج وتسكن منزلاً آخر وإن خرج الزوج وتر كها فهو أولى وإن أراد القساضى أن يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر على الحياولة فهو حسن كذا في المحيط \* إذا طلق امرأته بالبادية وهي معه في خدمة والزوج ينتقل إلى موضع آخر للسكنا والماء هل يسعه أن يتحول بها ينظر إن كان يذخـل عليها من رين في نفسها أو مالها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول والأفلا كذا في الظهيرية \* المعتدة لا تسافر للبعث ولا لغيره ولا يسافرهم أزواجه عندنا وإن سافروا ولا يريد الرجعة لا يصير مراجعاً كذا في فتاوى قاضيان \* للمعتدة أن تخرج من بيتها إلى صحن الدار وتبيت في أى منزل شاءت الآن يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بيتها إلى تلك المنازل ولو سافروا ثم طلقها بانهة

أرسل البدل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذه الألف وأشار إلى ألف للمرأة كان البدل على المرأة لا يطلب به الوكيل وإن أضاف الوكيل البدل إلى نفسه إضافة ملك أو ضامن بأن قال اخلع امرأتك على ألفي هذه وعلى هذه الألف وأشار إلى نفسه أو على ألفي أو قال على ألف على أني ضامن كان البدل على الوكيل لا يطلب به المرأة ولو وكل كل إن يرجع على المرأة قبل الأداء وبعد وإن تكن المرأة أمرته بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج إذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بأمر الموكل فانه لا يرجع على الموكل إذا طلق الرجل امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا لو جعل الزوج مهرها ثلاثاً فطلقها طلقة واحدة بثلاث مهرها وثلاثاً كذلك يقع ثلاث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلاث مهرها \* رجل قال لامرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وإن لم يكن لها عليه مهر كان عليها دمساق إليها من الصدقات كذا في كره

الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الخلع لا يكون الا بعوض \* رجل خلع ابتسه من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب على صداقها وضمن ثم الخلع أيضا ثم نظر ان أجازت المرأة تصح اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب ثم الخلع بتسوية ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كولو كان الخلع (٥٣٦) مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وقوع

الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كولو كان الخلع مع الاجنبي وان لم نصف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائنا ولا يسقط الصداق ولو كانت الصغيرة وكيلة بالخلع ففعل الوكيل فيسه روايتان في رواية يصح التوكيل وبستم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية

أو ثلاثا ومات عنها وبينها وبين مصرها ومقصدها أقل من السفر ان شاءت مضت وان شاءت رجعت سواء كانت في المصر أو غير مصرها محرم أو لم يكن الآن الرجوع أولى ليكون الاعتدال في منزل الزوج وان كان أحدا الطرفين سفرا أو لا تخردونه اختارت ما دونه وان كان كل واحد منهما سفرا فان كانت في المفارقة مضت ان شاءت أو رجعت بحرم أو غير محرم ولكن الرجوع أولى فان كانت في مصر لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يخرج وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولا وقوله الآخر أظهر وان طلقها رجعها تبعت زوجها سارا ومضى ولم تفرقه كذا في الكافي

### (الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا لثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينفي بغير الدنئ وانما ينفي باللعان فان كانا من اللعان بينهما لا ينفي نسب الولد كذا في المحيط \* (والثانية) أم الولد والحكم فيها أن يثبت النسب من غير دعوة ولا ينفي بغير الدنئ كذا في الظهيرية \* وذكر في النهاية معزيا الى المبسوط انما يملك نفسه مالم يقض القاضي به أو لم يتناول ذلك فاما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطالا وكذا بعد التطاول كذا في التبيين في باب الاستيلاء قالوا وانما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة ان كان يحمل للمولى وطوها ما اذا كان لا يحمل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كما لم تكن امولاها أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية \* وكذا لو حرم وطوها عليه بعد ذلك بوطه أبيه أو ابنه أو بوطه أمتها أو بنتها لم يثبت نسب ما تلده به بذلك الا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار (الثالثة) الامه اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية \* وحكم المدبرة تحكم الامه في أنه لا يثبت النسب منه بدون دعوة المولى كذا في النهاية \* وان كان يوطأ الامه ولا يعزل عن الحمل له نفية فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحصنها جاز له النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار \* زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محجوبا لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب معلوم كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر من نكاحها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فان بعد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية \* ولو ولدت أحد الولدين لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح

اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كولو كان الخلع من الاجنبي وذكر الخصاص رحمه الله تعالى يوم في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله تعالى يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفى قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد ويجوز ازاله من التكفالة ببذل الخلع وكذا التأجيل فان أجل الى موت فلان أو الى قدوم فلان يجب البدل للعال ويطل الاجل فان أجل الى الحصاد والدياس صح التأجيل اذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب وخلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته الالردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الاصفهاني رحمه الله تعالى لا ينفذ منه تصرف ما هو به قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكرخي وأبو القاسم القفاري وهو أحق قبول الشافعي رحمه الله تعالى

وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى ان كان معدو رافي الشر بان كان مضطراً ومكرها لا يقع الطلاق ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن  
معدو راي يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان ان لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه  
كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاءه ورجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين  
معلومة نسخ الخلع ويطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يطل بإبطالهما امرأته اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة  
عدها وعلى ان تمسك الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة أو سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانما تجبر على ان تمسك الولد بنفقة  
ما بقيت المسدة ولو انما هربت ووارت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المسدة التي لم تمسك الولد وكذا  
لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقة حتى يباوغ الولد وعلى ان (٥٣٧) تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انما أبت

ان تمسك الولد فانما تجبر على  
ذلك فان لم تفعل كان عليه  
أجر امسك الولد الى باوغه  
امرأته اختلعت على انها  
بريشة من النفقة والسكنى  
تم الخلع وتبرأ عن النفقة  
ولا تطل السكنى وان  
اختلعت على ان مؤنة  
السكنى عليها كان عليها ان  
تكتري بيتاً من زوجها ومن  
غيره وتعتد عليه امرأته  
اختلعت من زوجها على  
نفقة ولدها منها عاش قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
عليها ان تزد المهر الذي قبضت  
امرأته اختلعت من زوجها  
على أن ترضع ما في بطنها  
سنتين حتى يفتطم ونفقة  
الولد بعد الرضاع عشر سنين  
على انها ان ولده ميتاً فلا  
شيء للزوج عليها وان ولده  
حيّاً فأرضعته سنة ثم مات  
فلا شيء عليها قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى الشروط  
كأجائزه وهي ريشة عما  
بقي من الرضاع والنفقة ان

يوم والاخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتبية \* الاصل في هذا أن كل امرأة لم تجب  
عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقيناً أنه منه وهو أن يجيء لاقل من ستة أشهر وكل  
امرأته وجبت عليها العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقيناً انه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر  
من سنتين فاذا عرفنا هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من  
وقت الطلاق يثبت النسب فان جاءت به لستة أشهر فصاعداً لا يثبت النسب \* ولو قال لامرأة أجنبية اذا  
تزوجتك فانت طالق ثم زوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد فقام ستة أشهر من وقت النكاح يثبت  
النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت  
النسب الى سنتين وتنقض العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعياً يثبت النسب  
وبصر امرأته وان كان الطلاق بائناً لا يثبت النسب ما لم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل  
يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان رواية يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقها ولو مات عنها قبل  
الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقر بانقضاء العدة وان أقرت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة  
الطلاق والوفاة سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كما اذا  
كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها كان قبل  
الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر  
لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحبل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة  
وعشرين شهراً وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من  
وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت عن الدعوى فعند أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سكوتهم بمنزلة الاقرار وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كدعوى الحبل كذا  
في شرح الطحاوي \* امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها  
وان قالت بعد أربعة أشهر وعشيرة أيام لست بحامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا أن تأتي بولد لاقل من  
سنة أشهر من موت زوجها فقبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضيخان \* الصغيرة  
اذا توفي عنها زوجها فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبها منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك  
وان أقرت بانقضاء عدتها بعد أربعة أشهر وعشيرة ثم ولدت لستة أشهر فصاعداً لم يثبت النسب منه وان لم تدع  
حبلها ولم تقر بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشيرة

(٦٨ - فتاوى اول) مات الصبي أو ولد ميتاً وقال زفر رحمه الله تعالى الشروط كالأجائزه وهي ريشة عما  
بقي من الرضاع والنفقة ان  
امرأته اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها ولدها وعلى ان تجعل صداقها فلان الأجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر  
للزوج ولا شيء للولد ولا لأجنبي \* امرأة اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها ولم يسم وقتاً قال محمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك على سنتين  
وان خلعها على ارضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد رحمه الله تعالى يجوز تصمل مثل هذه الجاهلة في الطلاق  
\* امرأة وكلت رجلاً بالخلع ثم رجعت لا يعلل رجوعها اذ لم يعلم الوكيل بذلك وان أرسلت بالخلع رسولاً الى زوجها ثم رجعت قبل تسليم  
الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها \* رجل طلق امرأته على غير جعل فخلعها أحداهما يقع الطلاق ولو أمر  
رجلين أن يخلعا امرأته بالف فقال أحدهما يخلعها بالف وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك ولو قال

أحدهما خلعها بألف وقال الآخر خلعها بألف فهو جائز. أمر أموكات رجلان يخضعهما من زوجها بألف درهم ووكاله الزوج أيضا بان يخضعها منه بألف خلع الوكيل بألف ذكر في موضع إلا يتم الخلع عالم تقبل المرأة بعد خلع الوكيل أو يقبل الزوج أو يجيز قال ولا يكون وكيلا لها جميعا قال الخاتم الشهيد رحمه الله تعالى وهذاوافق رواية الأصيل \* (فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء) \* إذا قال الرجل لامرأته ابتعت مني أو اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدت فقالت اشتريت الصحيح أنه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت لأن هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق فلا يتم الخلع بقولها اشتريت وقد مر مثل هذا في قوله لها اختلعت \* ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدت فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما لأن لفظة الأمر تفويض إليها والواحد يصلح عاقدا من الطرفين في الخلع إذا كان البذل معلوما (٥٣٨) في الصحيح من الرواية والبذل ههنا معلوم أما اللفظ الأول ليس بتفويض فلا

يصير الواحد عاقدا من الطرفين فيحتاج إلى قول الزوج بعد ذلك بعت \* رجل قال لامرأته كل امرأه أنزوجها فقد بعت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه كان لامرأته القبول بعد التزوج في مجلس علمها فان قالت بعد التزوج قبلت أو قالت اشتريت أو قالت طلقها يقع الطلاق بما سمى من البذل وان قبلت قبل التزوج لا يقع شيء لأن كلام الزوج مضاف إلى ما بعد التزوج فيعتبر القبول بعد التزوج \* رجل قال لامرأته بعت منك ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدت فقالت المرأة بعت ولم تقل اشتريت قال أبو بكر الإسكافي رحمه الله تعالى يقع تطليقة بأية كانت ما قالت بعت منك مهري ونفقة عدت بتطليقة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يقع شيء وهو المختار لأن كلام المرأة ابتداء

أيام ثبت النسب والالم يثبت كذا في التبيين \* المبتوتة ان جاءت بولدين أحدهما لاقل من سنتين والآخر لاكثر من سنتين وبين الولادتين يوم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يثبت نسبهما كذا في الظهيرية \* ولو خرج بعض الولد لاقل من سنتين وباقية لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لاقل من سنتين نصف بدنه أو يخرج من قبل الرجلين أكثر البدن لاقل والباقي لاكثر ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وان كانت معتدة من طلاق بائن أو من وفاة خفأت بولدين سنتين فاشكر الزوج الولادة أو الورثة بعد وفاته وأدعت هي فان لم يكن الزوج أقرب بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا لا يثبت النسب إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الحبل ظاهرا فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع \* ولو قال الزوج الذي ولده غير هذا لم يقبل منه هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية السروجي \* وان كانت معتدة عن وفاة وصديقها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه عندهم ويرثه وهذا في حق الارث ظاهر لأنه خالص حقهم وفي حق النسب ان كانوا من أهل الشهادة بان صدقها رجلان أو رجل وامرأتان منهم وجب الحكم بإثبات نسبهم حتى شارك المصدقين والمنكرين ويشترط لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض والصحيح أنه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي \* واذا تزوجت المعتدة بزواج آخر ثم جاءت بولدين أحدهما لاقل من سنتين منذ طلقتها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فالولد الأول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر فاصدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر فاصدا منذ تزوجها الثاني لم يكن الأول ولا الثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز هذا إذا لم يعلم قبل التزوج انها تزوجت في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسد الخفاء بولد فان النسب يثبت من الأول ان أمكن اثباته بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقتها الأول أو مات ولستة أشهر فاصدا منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني فاسد ومهما أمكن إحالة النسب إلى الفرائض الصحيح كان أولى وان لم يمكن اثباته منه وأممكن اثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني بأن جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الأول أو مات ولستة أشهر فاصدا منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني وان كان فاسدا لکن لما تعذر إثبات النسب من النكاح الصحيح فاثباته من الفاسد أولى من الحل على الزنا هكذا في البدائع \* رجل تزوج امرأته ففأمت بسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة أشهر جازا النكاح ويثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت

وليس بجواب \* امرأته قالت لزوجها بعت منك مهري ونفقة عدت فاشترى فقال الزوج اشترى فخيرت ففأمت لاربعة قالوا لا تطلق ظاهرا لان الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلاقا وانما اشترى مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا لا يحوط تجديدا النكاح ان لم يكن طلقها ثنتين قبل ذلك \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدت فقالت بجان خريم يقع الطلاق لأن هذا الكلام يذكر على وجه المبالغة وهو كما قالت بآرزو خريم ولو قال لها بعت منك طلاقك بمهرك الذي لك على فقالت طلاق نفسي فانها تبين بواحدة بمهرها لان هذا يصلح قبولا لكلام الزوج فيجعل قبولا وقيل يقع واحدة رجعية وهو نظير ما لو قالت المرأة اخواني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه والصحيح أنه يجعل جوابا لكلام المرأة فكذلك ههنا ولو قال لامرأته بعت منك تطليقة ولم يذكر البذل فقالت اشترى يقع واحدة رجعية ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشترى يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق عليك الطلاق فانما يذكر



البديل يصير كأنه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيًا أما بيع نفسك فملكك النفس من المرأة وتلك النفس لا يحصل إلا بالبائن فيكون بائنا \* رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بعدي كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت التكرار والاختيار عن الأولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف درهم لأنه لما قال أولًا بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم وقبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المال بالثانية والثالثة بقي الثاني والثالث صريحا وصرح بالطلاق يلحق البائن \* رجل قال لامرأته بعثت منك أمرك بألف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بألف درهم ولو قال لها بعثت منك هذا الثوب بغيرك ونفقة عدتك فقالت اشترت ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة \* رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غير ما عليها من القيص (٥٣٩) فقالت اشترت وعليها حلي وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما

يكون في البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلي يكون للمرأة لأن لفظة ما في البيت لا يتناول ما عليها من الثياب والحلي فلا يستحقها الزوج \* رجل باع من امرأته تطليقة عليها عليه من المهر والزوج يعلم أنه لا مهر لها عليه يقع واحدة رجعية بغير بدل \* امرأة قالت لزوجها اشترت نفسي منك بما أعطيت أو قالت اشترى نفسي منك بما أعطيت وأرادت الإيجاب لا العدة فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق لأن مطلوب المرأة من الزوج الطلاق فكان تقدير كلامها كأنها قالت اشترت نفسي فأعطى الطلاق فإذا قال أعطيت كان ذلك جوابا لكلام المرأة قوم قالوا لامرأة اشترت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر

لاربعة أشهر إلا ما لم يحز النكاح كذا في الجرارائق \* رجل تزوج امرأته وجاءت بولد فاختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فوالد ثابت بالنسب من الزوج كذا في الظهيرية \* ويجب أن يستحلف عندهما خلافا لا يبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وإن تصاد فاعلى أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فإن قامت البينة بعد التصديق على تزوجه أياها منذ سنة قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما إذا أقام الولد البينة بعدما كبر أما إذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم يصب القاضي خصما عن الصغير وقال بعضهم لا حاجة إلى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير أن يصب عنه خصما كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأة فولدت ولدًا لمحمد ستة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جب أن يكون الولد لي وقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وإن جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالها كان القول قول الزوج كذا في التتارخانة \* ولو نكح أمة فطلقها فاشتراها فولدت لقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه والاب لا بدعوة وهذا إذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائنا أو رجعيًا وإن كان قبل الدخول فإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وإن كان لاقل منه لزمه إذا ولدته لتسام ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج وإن كان لاقل لا يلزمه وكذا إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فبما ذكرنا من الأحكام كذا في التبيين \* وإن طلقها ثنتين حتى حرمت عليه محرمة غليظة يثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر منذ اشترىها لا يثبت النسب إلا أن يدعيه الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب منه إلى سنتين من يوم الشراء بدعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من ستة أشهر منذ باعها فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت النسب وإن ادعاه لا يتصدق المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالتصديق كذا في الكافي \* أم الولد إذا مات عنها مولاها أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق كذا في العتبية \* من قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة فهي أم ولده قالوا هـ ذافيا إذا ولدت لقل من ستة أشهر من وقت الإقرار فإن ولدت لستة أشهر أو لاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما إذا قال إن كان في بطنك ولدا أو قال إن كان لها حمل فهو مني بلفظ التعليق أما إذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر إلى سنتين حتى ينقضي به صرح في الإجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان \* رجل قال للغلام هذا ابني ثم مات ثم جاءت أم الغلام وهي حرة وقالت أنا امرأة فهي امرأة ويرثها وذكري النوادر أن

ونفقة العدة فقالت نعم اشترت فقالوا للزوج بعثت أنت فقال نعم قالوا بتم الخلع وبيد الزوج عن المهر وإن لم يقولوا لها اشترت نفسك منه لأنها لا تشتري نفسها إلا من زوجها \* امرأة أرادت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشترت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشترت وقالوا للزوج بعثت فقال بعث وفي ضميره بيع متاع البيت فأنما يطلق قضاء لأنه قال بعث جوابا لكلامهم والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال والله أعلم \* (فصل في الخلع بالفارسية) \* رجل قال لامرأته كل شيء سألني الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فأفروختم بآن طلاق كه أن تواسى فقالت المرأة اشترت قالوا لا يقع الطلاق لأنه باع منها ما هو حقها فلا يصح كقولها لغيره بعثت منك خادمك هذا بعدي هـ \* امرأة سألت الطلاق فقال الزوج مر أفروختي أين زورس رأي بدان طلاق كه تراوسى منسبت فقالت أفروختم فقال الزوج خر يدم طلقث ثلاثا لأن الطلاق الذي لها عند الزوج ثلاث فيقع جميع ما عنده من الطلاق كقولها خولها خويشتن خر يدي بمالك عندي من

الوديعة يدخل فيه كل وديعة كانت لها عنده \* رجل قال لامرأته خويشتن را ازین شوی بهر کاین که تراست بروی و بهر هزینة علة که واجب شودی ترا بروی بسبب طلاق آختی فقالت آختم ثم قبیل للزوج اهتجیدی فقال اهتجیدم بتم الخلع بیننا الان حاصر حجابها و فارسية الخلع \* رجل طلق امرأته رجعا ثم أراد الخلع فقالوا للمرأة خويشتن را ازین مرد بکاین و هزینة علة بیک طلاق اهتجیدی فقالت اهتجیدم فقیل للزوج تو بیک طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع تطليقة رجعية وقال بعضهم يقع واحدة بآئنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوا بالكلام المرأة قوم قالوا لامرأته دخل بها زوجها بهر حتى که زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خريدى فقالت خريدم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا يكون سنيا فيكون مبتدیا وهذا الجواب على رواية الاصل أما على رواية الزيادات البائن سنی فينبغي أن لا يكون (٥٤٠) مبتدیا \* رجل قال لامرأته بهر حتى که زنان را بر کردن مردان بود تو خويشتن را ازین خريدى فقالت خريدم فقال

هذا استحسان وهذا اذا علم انها حرة فأما اذا لم يعلم بذلك فزعم الورثة انها أم ولد المبت وهى تدعى النكاح لم ترث كذا في الجامع الصغير لقاضيخان \* ولوطلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره فباعت منه بولدا ولا يعلمان بفساد النكاح فالتسبب ثابت وان كانا يعلمان بفساد النكاح يثبت النسب أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن تجنيس الناصري \* رجل نكحته امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لأبل ولدته في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك فقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة كذا في الظهيرية \* وإذا كان الولد في يد رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط \* ولوزني بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا أما ان قال انه مني من الزنا فلا يثبت نسبه ولا يرث منه كذا في الينابيع \* رجل اشترى أمة فولدت منه ثم أقام رجل البينة انها امرأته تزوجها منه مولاهما تجعل المرأة ول ويجعل الولد ولد الزوج وعق الولد بدعوى المولى صبي في يدها امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقال هو ابنيك من زنا لم يثبت نسبه منه وان قالت بعد ذلك هو ابنيك من نكاح يثبت نسبه منه \* رجل مسلم تزوج بمحارمه فحين بأولاد يثبت نسب الأولاد منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما بناء على أن النكاح فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل عندهما كذا في الظهيرية \* ولولوا بامرأة خالوة صحبة ثم طلقها صريحا وقال لم أجمعها فادعته أو كذبته وجبت عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لها راجعتك لم تصح المراجعة وان جاءت بولد لأقل من سنتين ولم تعترف بانقضاء العدة يثبت نسبه وصحت تلك المراجعة ويجعل واطئها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج \* أم ولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجأت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزائن المفتين \* النسب يثبت بالايام مع قدرته على النطق كذا في النماية \* رجل زوج ابنة وهو صغير امرأة لا يتأتى من مثله وقاع ولا احبال فباعت بولدا يلزمه الولد ولا ترد ما أنفق أبو الزوج عليها عن ابنة وان أقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة أشهر مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية \* الصبي المراهق اذا جاءت امرأته بولد يثبت النسب كذا في السراجية \* ولد المهاجرة لا يلزم الحربي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمر تاشي \* أكثر مدة الحمل سنتان وأقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي \* أجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضيخان

خريدى فقالت خريدم فقال الزوج روا كنون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذ كر لرد فلا يجزى ايقاعا بالشك \* رجل قال لامرأته خويشتن از من خريدى فقالت خريدم فقال الزوج فروختم يقع واحدة بآئنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عليه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلعت بالقطعة البيع والشراء بالعربية فكذا اذا كان الخلع بلفظة البيع والشراء بالفارسية \* رجل قال لامرأته خالعتك ونوي به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكليات وفي غيرهما من الكليات يقع واحدة بآئنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك هنا ولو قال

لهما خويشتن از من بخرف فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسك مني ولو قال لها اختاي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمه الله تعالى والفرق ان قوله اختلي امرأتي بايقاع الطلاق بلفظ الخلع فاذا لم يذ كر البذل صار كأنه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت ابنت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخرا من امرأته بالمعاوضة فاذا لم يذ كر البذل لم يصح الامر بالمعاوضة وبقي كلام المرأة فلا يقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خويشتن بخرا بکاین ونفقة عدت أو قال لها بالبرسية اشترى نفسك مني بهرك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشترى أو قالت بالفارسية خريدم بتم الخلع \* امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة ولو قالت خويشتن خريدم بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

الباب

حرمي ايجاب لا يحل العدة وقولها خويشتن حرم عدة لا يحتمل الايجاب اغمايد كرفي الايجاب خويشتن حرم كايذ كرفي الشهادة كواهي  
ميدهم ولا يقال كواهي دهم أما قولها بالعربية اشترى نفسه يحتمل الايجاب والعدة تنوي في ذلك ولوقالت لزوجها خويشتن ازو حرمي  
بهرى ونفقة عذقي دادي وقال الزوج أرى تقع الفرقة بينهما لان قولها خويشتن حرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول الزوج أرى بجواب  
كأنه قال دادم ولوقال الزوج أرى بينهم لا يقع الطلاق لأن هذا ليس بقبول \* رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكر يده فقال الزوج  
دادم يقع تطليقة أخرى لان قولها ديكر يده طلب لال طلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلاث كأنها قالت أوقع  
الباقى والصحيح هو الاول \* رجل باع من امرأته تطليقة بغيرها ونفقة عدها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هر سه هر سه قالوا يخاف أن  
تقع الثلاث لان قوله هر سه ينصرف الى الطلاق كأنه قال أوقع الثلاث \* رجل (٥٤١) خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاؤه  
لم فعلت هذا فقال بالفارسية

لم فعلت هذا فقال بالفارسية  
رويسه باد لا يقع بهذا  
الكلام شي آخر وقد مر  
هذا في قوله طلاق دادم باد  
\* رجل خالع امرأته فقبل له  
كم نوبت فقال ما تشاء ان لم  
ينس والزوج شيأ طلقت  
واحدة لان الزوج لم يوقع  
الطلاق وانما فوض اليها  
المشيئة فلا يقع به طلاق  
اخر \* امرأه قالت لزوجها  
اخلعني وقالت بالفارسية  
سه خواهم فقال الزوج سه  
باد ثم خلعها بتطليقة يقع  
واحدة لان قول الزوج أولا  
سه باد ليس بايقاع \* امرأه  
قالت لزوجها خويشتن  
ازو بكاييز وهزينة عدت  
خريدم فقال لزوج دست  
كوتاه كردم قل بعضهم  
لا يقع شي ولوقالت خويشتن  
ازو بهمه حقها خريدم  
فقال الزوج دست بازداشتم  
حكى عن الشيخ الامام أبي  
بكر محمد بن الفضل رحمه  
الله تعالى انه قال يتم الخلع

### (الباب السادس عشر في الحضانة)

أحق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفرقة الام لان تكون مرتدة أو فجرة غير مأمونة  
كذافي الكافي \* سواء لحقت المرتدة بدار الحرب أم لا فان ثابت فهي أحق به كذا في البحر الرائق \* وكذا لو  
كانت سارقة أو غيبية أو نائمة فلا حق لها كذا في النهر الفائق \* ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها  
الآن **ي**كون له ذورحم محررم غيرها خيئة تجبر على حضانتها كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على  
أخذه اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام كذا في العيني شرح الكنتز \* وان لم يكن له أم تستحق الحضانة بان  
كانت غير أهل للحضانة أو متزوجة بغير محررم أو ماتت فام الام أو من كل واحدة وان علمت فان لم يكن  
للام أم فام الاب أو من سواها وان علمت كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في النفقات ان كانت للصغيرة  
جدة من قبل أم أبيها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة أمها كذا في البحر  
الرائق \* فان ماتت أو تزوجت فلاخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فلاخت لام فان ماتت وتزوجت  
فميت الاخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فميت الاخت لام لا تحتاف الرواية في ترتيب هدم بالجله انما  
اختلفت الروايات بعد هذا في الخالة والاخت لاب وفي رواية كتاب النكاح الاخت لاب أولى من الخالة  
وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى وبنات الاخوات لاب وأم وأولام أولى من الخالات في قوله. واختلفت  
الروايات في بنات الاخت لاب مع الخالة والصحيح أن الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لاب وأم ثم الخالة  
لام ثم الخالة لاب وبنات الاخوة أولى من العمت والرتيب في العمت على نحو ما قلنا في الخالات **ك**ذا في  
فتاوى قاضيان \* ثم يدفع الى خالة الام لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم الى عمتها على هذا الترتيب \* وخالة الام  
أولى من خالة الاب عندنا ثم خالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير \* والاصل في ذلك أن  
هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح  
المختار \* بنات العم والخال والعمة والخالة لاحق لهن في الحضانة كذا في البدائع \* وانما يطل حق الحضانة  
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محررم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها  
جدا لصغيرا أو الام اذا تزوجت بعم الصغير لا يطل حقها كذا في فتاوى قاضيان \* ومن سقط حقها بالتزوج  
يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهناية \* واذا كان الطلاق رجعي لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها  
لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز \* ولو تزوجت الام بزوج آخر وتسك الصغيرة معها أم الام في بيت  
الراب فلا لاب أن يأخذها منها صغيرة عند جددة فتخون حقها فاعلمت أن تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها

لان الناس يريدون بهذا ومنه الجواب امرأه قالت لزوجها وهبت منك حتى جئت ازمين بازدا قال جئت ازمين بازداشتم قال ذلك ثلاث  
مرات قال بعضهم يخاف انها تطلق ثلاثا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيلك والواقع  
به بائن والبائن لا يلحقه البائن امرأه قالت لزوجها بعت طلاقا أو وهبت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شي  
لانها انكح الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته \* رجل قال لخنته يك طلاق دخنت من بين فروخي بدان كايين كه أو دار بر و است فقال  
الزوج فروختم ولم يقبل الاب قبلت لا يقع شي \* امرأه قالت لزوجها كايين ترأب خيشتدم مر اجنك بازدار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم  
يطلق لا يسقط \* رجل قال لمرأته بعت منك تطليقة بغيرك ونفقة عذتك بمثل ما جاجريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقات قبلت قالوا ان كانت ظاهرة ولم يمسها في ذلك الطهر طلقت \* امرأه أبرأت زوجها عما لها عليه على أن يطلقها فطلقها باجارت البرامة

**والأفلا** ولو أبرأته عما لها عليه على أن لا يتزوج عليها امرأة فالبراءة جائزة والشرط باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة مثل البراءة \* **رجل** قال لامرأته طلاقاً ترداداً من خدي خويشتن رافقاً قالت خدي خويشتن رابسه بارأزني شتم فقال الزوج رستي أن أرا دالزوج بقوله رستي إجازة لما قالت المرأة يقع الثلاث وإن لم يرد به الإجازة لا يقع الا واحدة رجعية والله أعلم بالصواب ﴿باب الظهار﴾ ﴿الظهار﴾ تشبيه المنكوح بالحرمة على سبيل التأبيد بنسب أو رضاع أو صهرية وحكمه حرمة الوطء والدواعي إلى غاية الكفارة \* **رجل** قال لامرأته أنت علي كظهر أمي ولم ينوشياً أو نوى به الطلاق أو التحريم أو الظهار يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد ورجعهم الله تعالى أن نوى به التحريم بالطلاق يكون طلاقاً وإن قال (٥٤٣) عني به الكذب لا يسع لها في القضاء أن تصدقه وتكفنه ويسعه ما فيها بينهما وبين الله تعالى وهذه

كذافي القنية \* وإن ادعى الزوج أن الام تزوجت بزواج آخر وأنكرت فالقول قولها وإن أقرت أنها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت أنه طلقها أو عاده حقه إقرار لم تعين الزوج فالقول قولها وإن عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به ذات الزوج وإذا وجب الانتزاع من النساء ولم يكن للصبي امرأة من أهله يدفع إلى العصبية فيقدم الأب ثم أوالأب وان علا ثم لأخ الأب وأم ثم لاب ثم ابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب وكذا من سفله منهم ثم العم لأب وأم ثم لاب فأما أولاد الأعمام فإنه يدفع إليهم الغلام فيبدأ بابن العم لأب وأم ثم بابن العم لأب والصغيرة لا تدفع إليهم ولو كان للصغير أخوة أو أعمام فأصلهم أولى فإن تساوا وأسنهم كذافي الكافي \* قال في تحفة الفقهاء وإن لم يكن للجارية من عصبائهم غير ابن العم فالاختيار إلى القاضي إن رآه أصح يضعها إليه ولا يفضها عند أمينة كذافي غاية البيان \* وإذا لم يكن للصغيرة عصبية تدفع إلى الأخ لأم ثم إلى ولده ثم إلى العم لأم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لاب ثم لأم كذافي الكافي \* أبو الأم أولى من الخال ومن الأخ لأم كذافي السراج الوهاج \* ويدفع الذكـر إلى مولى العتاقة ولا تدفع الأنثى كذافي الكافي \* ولا حق للامة وأم الولد في الحضنة عالم تعتقها فالحضنة لمولاهن كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام إن كانا في ملكه وإن كان حراً فالحضنة لأقربائه الأحرار وإذا اعتقنا كان لهم ما حق الحضنة في أولادهم الأحرار والمكاتبه أحق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قبلها كذافي العيني شرح الكنز المدبرة كالقنية كذافي التبيين \* لاحق لغير المحرم في حضنة الجارية ولا للعصبية الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية \* ولا حضنة لمن يخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كذافي الجرار الرائي \* والام والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد رتب سبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستعجن وحده وقد رتب أبو بكر الرازي يتسع سنين والفتوى على الأول والام والجدة أحق بالجارية حتى تمضي وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا بلغت حد الشهوة فالأب أحق وهذا صحيح هكذا في التبيين \* الصغيرة إذا لم تكن مشتهمة وله أزواج لا يسقط حق الام في حضنتها مادامت لا تصلح للرجال كذافي القنية \* وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبية أولى بتقديم الأقرب فالأقرب كذافي فتاى قاضيخان \* وعسكه هؤلاء إن كان غلاماً ما إلى أن يدرك فيه بذلك ينظر إن كان قد أجمع رأيته وهو مأمون على نفسه فيحلى سبيله فيذهب حيث شاء وإن كان غير مأمون على نفسه فالأب يضمه إلى نفسه ويؤايله ولا نفقة عليه إلا إذا تطوع كذافي شرح الطحاوي \* والجارية إن كانت ثيباً وغير مأمونة على نفسها لا يحل سبيلها ويضمها إلى نفسه وإن كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويحلى سبيلها وتزل حيث أحببت كذافي البدائع \* وإن كانت البالغة بكر أفلا ولياء حتى الضم وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن وأما

وجعل مسائل أحداها هذه والثانية أن يقول لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم ينوش شيئاً لا يلزمه شيء في قولهم ولو قال أنت علي كأمي أو مثل أمي ونوى به البر والكراهة لا يلزمه شيء وإن نوى الظهار كان ظهاراً وإن لم ينوشاً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو الظهار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يلزمه شيء كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية يكون عينا أن تركها أربعة أشهر ولم يقر بها بابت بتطليقة وإن نوى الطلاق أو الظهار فهو على ما نوى وإن لم ينوشاً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ظهاراً وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

أنه يكون إيلاماً ونوى به التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهاراً عند الكل والمسئلة الثالثة إذا قال أنت علي حرام كأمي ونوى به الطلاق أو الظهار أو الإيلام فهو على ما نوى وإن لم ينوشاً يكون ظهاراً في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون إيلاماً وذكر الخصاص رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى والرابعة إذا قال لها أنت علي حرام كظهر أمي فإنه يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن نوى الطلاق أو الإيلام فهو على ما نوى إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى إذا نوى الطلاق يكون طلاقاً لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون طلاقاً وظهاراً وهو كالمطلق ثم ظاهر أو ظاهر ثم مطلق فإنه يكون طلاقاً وظهاراً ولو قال لامرأته أنت علي كالميتة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه إذا لم ينوشاً يكون إيلاماً ونوى الطلاق يكون طلاقاً وإن نوى الظهار



لا يحل الظهار وكذا الوارثت والعياد بالله ثم أسأت فتزوجها وان ارتد معها والعياد بالله ثم أسألتها على الظهار في قول أبي حنيفة  
 وجه الله تعالى وكذا الوارث من امرأته وهي أمة ثم اشتراها لا يحل له وطؤها قبل التكفير وكذا لو أعتقه ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان  
 دخلت الدار فانت علي كظهر أمي ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لا يلزمه الظهار لانه لو نجز الظهار في هذه الحالة لا يصح فكذا  
 اذا صار المعلق منجزا عند وجود الشرط \* وكفارة الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى \* المظاهر اذا لم يكفر ورفع الامر الى القاضي بحسبه  
 القاضي حتى يكفر أو يطلق والله أعلم \* (باب الإيلاء) \* الإيلاء يمنع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى أو غيره من  
 طلاق أو عتاق أو صوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً أو مؤقتاً بأربعة أشهر من الحر أو شهرين في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من  
 غير حنث فان تخلل لا يكون مولياً (٥٤٤) ومصره ذلك ان يقول للحره والله لا أقربك أربعة أشهر الا يوماً أو قال سنة الا يوماً فانه

فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* ولو انتقلت من مصر  
 الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها لكن أصل العقد كان بمصر ليس لها ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح  
 كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا كانت المرأة والزوج من أهل السواد وأرادت أن تنقل الولد الى قريتها  
 وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها  
 النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن لأب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج  
 الوهاج \* وان كان الأب متوطناً في مصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها  
 ذلك وان كانت بعيدة من مصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما  
 في مصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من مصر كذا في البدائع \* وان أرادت  
 أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا ان يكون  
 المصر قريتها من القرية على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب  
 وان كان قد تزوج بها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلماً أو ذمياً وان كان كلاهما حراً فلهما  
 ذلك كذا في البدائع \* وان ماتت الأم حتى وصلت الحضنة الى الجدة أم الأم فليس لها أن تنقل الولد الى  
 مصرها وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا اعتقت لا تخرج الولد من المصر الذي فيه أمه كذا في غاية  
 البيان \* غير الجدة كالجدة كذا في البحر الرائق \* وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل  
 تزوج امرأته بالبصرة فولدت له ولداً ثم ان هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها انما صمته في  
 ولدها وأرادت رده عليه قال ان كان الزوج أخرجها اليها بمهرها فليس عليه ان يردّه ويقللها المهر الذي اليه  
 وخذيه قال وان كان آخرجه بغير مهرها فله ان يبعيها ابداً \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 في رجل أخرج مع المرأة ولداً لها من البصرة الى الكوفة ثم رزقها له الى البصرة ثم طلقها فله ان يردّها  
 فيؤخذ بذلك لها كذا في الظاهرية \* واذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزوجها له ان يسافر به الى أن يعود  
 حق أمه هكذا في البحر الرائق ناقلاً عن الفتاوى السراجية \* والله أعلم بالصواب

#### (الباب السابع عشر في النفقات) وفيه ستة فصول

(الفصل الاول في نفقة الزوجة) يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل  
 بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يتجارع مثلها كذا في فتاوى قاضيان \* سواء كانت حرة أو مكاتبه  
 كذا في الجوهر النيرة \* تسكوا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع والخمارة انما لم تبلغ تسعاً لم يبلغ مبلغ الجماع

يجتنب في عينه بالس بدون الجماع في الفرج ولو قال لايس فرج فرجك يكون مولياً لانه يراد بهذا الكلام الجماع في الفرج وعليه  
 ولو قال كريات خيم فانت طالق ولم ينو شيأ يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع ان نوى المضاجعة لا يكون مولياً فان ضايعها ولم  
 يجامعها كان حائناً ولو قال كرم دست بزن فرازكم تاكسالفعل كذا ولم يقربها أربعة أشهر تبين بتطليقه لانه يراد به في العرف الجماع  
 ولهذا لو جامعها في السنة قميادون الفرج لا يجتنب في عينه ولو قال لامرأته ان قربتك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون مولياً  
 لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بان يدعوها الى الفراش فيجنت ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يجتنب بالقربان ولو قال لامرأته ان  
 اغتسلت من جنابتي مادمت امرأتى فانت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها  
 بعد أربعة أشهر فماذا فانه تبين بواحدة عند انقضاء أربعة أشهر لانه كان مولياً وتقتضي عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون

لا يكون مولياً لم يدخل  
 اليوم المستثنى وكذا لو قال  
 والله لا أقربك حتى يقدم  
 فلان لا يكون مولياً لانه  
 يتوهم قدمه في المدة وكذا  
 لو قال والله لا أقربك حتى  
 تموت أو يموت فلان لا يكون  
 مولياً لاحتمال ان يموت  
 فلان في المدة ولو حلف  
 لا يقربها حتى يخرج الدجال  
 أو حتى تطلع الشمس من  
 مغربها لا يكون مولياً استحساناً  
 ولو قال والله لا أقربك حتى  
 أعتق عبيدي هذا أو حتى  
 أطلق فلان لا يكون مولياً في  
 قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله تعالى ولو قال  
 والله لا أقربك حتى تموت أو  
 حتى أموت أو حتى تقتل أو  
 حتى أقتل لا يكون مولياً ولا  
 يكون مولياً الا بالحلف على  
 الجماع في الفرج فان كان  
 يجتنب بدون الجماع في الفرج  
 لا يكون مولياً \* رجل قال  
 لامرأته والله لايس جلدى  
 جلدك لا يكون مولياً لانه

موليا وفر بها لا يبحث لان البين كانت موقنة الى بقاء النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالابلاء لا يقع عليها طلاق اخر وان مضت أربعة أشهر أخرى بعد وضع الحمل لان المبانة بالابلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلا وان كانت في العدة ما لم تنزوج وان تكرّر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق واحد ولو قال لها ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلاثا وأراد حيلته ان لا يقع الثلاث فالحيلة ان يدعيها أربعة أشهر حتى تبين بتطليقة ثم يمكث ثمانية أشهر تمام السنة ثم يزوجهان نكاحا مستقبلا فاذا قرب بها لا يطلق ولا يقع الثلاث لانها لا تطلق ثلاثا قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى البين ولو قال لها ان قربتك ابدا فانت طالق ثلاثا فلا حيلة له في هذا لانه ان قرب بها تطلق ثلاثا وان لم يقرب بها يقع عليها غصص أربعة أشهر تطليقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا رجل قال لامرأته والله لا أقربك سنة غصص أربعة أشهر وبانت بتطليقة ثم تزوجها غصص أربعة أشهر أخرى من (٥٤٥) وقت التزوج يقع عليها تطليقة أخرى لان البين باقية فان تزوجها مرة أخرى ومضت أربعة أشهر أخرى لا يقع عليها طلاق آخر لان البين كانت موقنة الى سنة ولم يتيق بعد هذا التزوج الى تمام السنة أربعة أشهر فلا يقع عليها طلاق آخر رجل قال لامرأته ان قربتك فبعدي هذا غصص أربعة أشهر وخاصمته الى القاضي ففرق بينهما ثم أقام العبد البينة انه حر الاصل فان القاضي يقضي بحريته ويطلق الايلاء ويرد المرأة الى زوجها لانه تبين انه لم يكن موليا رجل قال لامرأته والله لا أقربك في هذا البيت لا يكون موليا رجل قال لامرأته انك لو اندراني مرا فانت طالق وأراد به حظر الجماع على نفسه يكون موليا وان لم يرد به حظر الجماع وانما أراد به انه لا حاجة له الى جماعها لا يكون موليا وكذا لو لم ينو شيئا لا يكون موليا رجل الى من امرأته ثم قال اشركت

وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية \* والصحيح انه لا عبرة للسن وانما العبرة للاحتقال والقدرة كذا في الكافي \* المرأة ان كانت صغيرة مثلها الاوطأ ولا يصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحسالة التي تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب هكذا في المحيط \* الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم ترف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشايخ بلخ رجحه الله تعالى من قال لا تستحقها اذ لم ترف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغيبية \* فان كان الزوج قد طالبها بالنفقة فان لم تتمتع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق بأن امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوفاه المهر أو كان المهر مؤجلا أو وهبته من نفسه فلا نفقة لها كذا في المحيط \* وان شترت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فغنته من الدخول عليها لا نفقة لها الا أن تكون سألته أن يحولها الى منزله أو يكرى لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في أرض الغصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي \* وان كانت شلت نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل يسكن أرض المملوك يريد أرض السلطان يأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقصد مملوك في أرض المملوك ولا أكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانمت بالامتناع عن ذلك وتصدرناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأته لها زوج لا يصلح والمرأة تأتي أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية \* اذا غيبت المرأة عن زوجها أو أتت ان تحول معه حيث يريد من البلدان وقد أوفاهامهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما لا نفقة لها سواء أوفاهامهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا فلا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط \* اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على أدائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهر النيرة \* وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجدته مكانا يصل اليها قالوا تجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظلما ذكر الخصاص أنها لا تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين وعابيه الفتوى كذا في الغيبية \* ولو حبس الزوج وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر أو هرب فلها النفقة كذا في غاية السروجي \* وان حبس في سجن

(٦٩ - فتاوى اول) في ايلائك هذه لامرأته أخرى لا يكون موليا من الثانية ولو أشرك في الظاهر صا اشراك لان الكلام الاول قد تم فلا يملك تغييره وفي الظاهر باشرارك الثانية لا يتغير حكم الاولى وفي الايلاء يتغير لانه لو صح الاشرار في الايلاء يتعلق الحنف بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته والله لا أقربك لا يكون موليا منها حتى لو مضت أربعة أشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة منهما تطليقة ولو قال والله لا أقرب واحدة منهما كان موليا من واحدة حتى لو مضت أربعة أشهر يقع الطلاق على احدهما رجل الى من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء تعليق الطلاق بعدم القربان فيستفيد الملك اقامته وبالطهات الثلاث يطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم الى غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يطل الايلاء بالطلاق الثلاث رجل الى من امرأته ثم طلقها تطليقة ثانية ان مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى

بالإيلاوان انقضت عدتها ثم تمت مدة الإيلاء لا يقع الطلاق بالإيلاء فعدة الطلاق ومدة الإيلاء كقرصى رهان أيهما سبق كان الحكم له \* رجل  
الى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها انقضت العدة كان الإيلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإيلاء يقع عليها تطليقة  
أخرى بحكم الإيلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضت العدة كان مولى لكن يعتبر مدة الإيلاء من وقت الزوج \* رجل ألى من امرأته بعد  
ما طلقها تطليقة ثانية لا يكون مولى \* رجل ألى من امرأته وينمو بينهما مرة أربعة أشهر أو أكثر وهو مريض لا يقدر على الجماع كان فيؤء  
فالإيلاء عندنا يقول فتمت إليها فان فاء لسانه ثم رأى في الأربعة الأشهر بطل ذلك التي ولا يكون فيؤء إلا بالجماع وان كان المولى محبوبا بغير  
حق جاز أن يكون فيؤء باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو فاء المريض بقلبه دون لسانه لا يعتبر \* المولى اذا جامع امرأته فيمادون  
الفرج لا يكون ذلك نيا (٥٤٦) \* (فصل في الفرق بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر) \* رجل اشترى امرأته أو شيئا منها

السلطان ظلمًا اختلفوا فيه والضحج أنها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان الزوج في بلدة  
أخرى قد سفر فبعث إليها الجولة والزاد حتى تنقل إليه ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة كذا في  
الوجيز للكردي \* والاصل في حفس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها  
سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق  
الجماع أو لا يطبق كذا في المحيط \* وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك  
اذا كان الزوج مجبوا أو غنيبا أو مريضا لا يقدر على الجماع أو خارجا للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا  
في البدائع \* وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها العجز من قبله انفسار كالمحبوب والعين  
اذا كانت تحتة صغيرة كذا في التبيين \* ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضا يمنع من الجماع فنقلت  
وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمتنع من النقلة  
لو طالها الزوج وان كانت تمتنع فلا نفقة لها كالحبيبة كذا في ظاهر الرواية \* وان نقلت وهي حبيبة  
ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لا تستطیع معه الجماع لم تبطل نفقتها بخلاف كذا في البدائع \* ولو  
مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت  
الزوج في محفة أو نحوها لم تنقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضيان  
المرأة اذا كانت رتقاء أو قرنا أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها  
بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم  
تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط \* ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت  
بلا محرم ولا زوج فهي ناشرة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قوله - جميعا وان كانت  
انتقلت الى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا نفقة لها  
كذا في البدائع \* وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج \* وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا وتجب  
عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة اذا حجت للتعطع فلا نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج  
معهها كذا في الجوهر النيرة \* وان حجت مع زوجها حجة نفلا كانت لها نفقة الحضر لان نفقة السفر هكذا  
في فتاوى قاضيان \* أجمعوا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروجي \* رجل  
اتهم بامرأة بها حبل فزوجهما بوهامه والزوج يشكر أن يكون الحبل منه جازا للنكاح ولان نفقة على الزوج  
لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي \* وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه  
فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط \* واذا كان

يبطل النكاح فان طلقها  
قبل أن تضي مدة تنقضي  
فيها العدة لا يقع طلاقه لان  
الطلاق لا يقع الا في النكاح  
أو في عدة النكاح والمملوكة  
تجمل لولاها ملك البين فلم  
يكن عليها العدة لا يجرى  
المولى ولا يجرى اشرع ولو  
أعتقها بعد ما اشتراها ثم  
طلقها قبل أن تضي مدة  
تنقضي فيها العدة يقع طلاقه  
عليها في قول محمد وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى الاول  
ثم رجع أبو يوسف عن هذا  
وقال لا يقع وهو قول زفر  
وعليه الفتوى \* رجل قال  
لامرأته الامة أنت طالق للسنة  
ثم اشتراها فجاء وقت السنة  
لا يقع الطلاق وكذا لو ألى  
منها ثم اشتراها فانقضت مدة  
الإيلاء وكذا لو علق طلاقها  
بشرط ثم وجد الشرط بعد  
ما ملكها لا يقع الطلاق  
وان أعتقها بعد ما اشتراها  
ثم جاء وقت السنة أو انقضت  
مدة الإيلاء ووجد الشرط  
يقع الطلاق في قول محمد رحمه

الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف لا يقع وعليه الفتوى \* حرة اشترت زوجها أو شيئا منه بطل النكاح فان أعتقت زوجها لرجل  
ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا نرو وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد ولو قال العبد لامرأته الحرة أنت  
طالق للسنة ثم ملكت زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبدها فيظهر وجوب العدة عليها فتكون محلا للطلاق  
بخلاف الفصل الاول \* منكوبة ارتدت والعاذ بالله حكى عن أبي نصر رأبي القاسم الصفار انه ما قال لا تقع الفقرة بينهما حتى لا تصل الى  
مقصودها ان كان مقصودها الفقرة وفي الروايات الظاهرة تقع الفقرة وتحبس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح وهذا الباب عليها \* رجل  
علق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتدوا والعاذ بالله ولحق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة \* وكذا لو ألى منها  
ولحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الإيلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلما وهي في



العدة وطلقة بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق في قول أبي يوسف إلا أخرجه الله تعالى ويقع في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* والمرأ إذا ارتدت عن الإسلام والعياذ بالله ولحققت بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت إلى دار الإسلام مسلمة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لسقوط العدة عنهم بالحق بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق لبقاء العدة وإنما لا يقع قبل العود إلى دار الإسلام لاختلاف الدارين \* الصغيرة المسلمة إذا كانت تحت زوج وارتد أوها عن الإسلام لم تبين من زوجها فان لحقها بدار الحرب بآنت وان ارتد الأب ولحق بها بدار الحرب وأمها ماتت في دار الإسلام مسلمة أو مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها \* نصرانية صغيرة تحت مسلم نجس أبوها أو أمها نصرانية قد ماتت أو هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها ولو نجس الأب وان بآنت من زوجها وان لم يلحقها بدار الحرب \* مسلمة بالغعة تحت مسلم صارت معتوهة فارتد الأب وان لحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها \* مسلم تزوج (٥٤٧) نصرانية صغيرة لها أبوان نصرانيان قبلت الصغيرة وهي لا تعقل

النصرانية ولا دينان  
الاديان ولا تصف بآنت من  
زوجها وكذا الصغيرة المسلمة  
بإسلام الأبوين إذا بلغت  
وهي لا تعرف الإسلام  
ولا تصف تبين من زوجها  
كانها ارتدت ولهذا اختار  
الاتقياء والعلماء استيفاف  
المرأة وهو حسن ولكن  
ينبغي ان يكون الاستيفاف  
على وجه الاستفهام يسيرا  
للوصف عليها فان قالت  
انما عقل الإسلام أو قدر على  
الوصف ولكن لأصفه قالوا  
تبين من زوجها لانها تركت  
ركن الإسلام وهو الاقرار  
باللسان عند الحاجة بغير عذر  
فتكون مرتدة وان قالت  
أنا عقل الإسلام ولا أقدر  
على الوصف اختلفوا فيه  
قال بعضهم تبين من زوجها  
لان الجهل ليس بعذر  
وقال بعضهم لا تبين لان ردة  
السكران لا تصح استيفافها  
مع ان سبها معصية باسرها

لرجل نسوة بعضهم من اماء أو ذميات فهن في النفقة سواء كذا في التتارخانية \* كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة \* قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر فرض القاضي لها النفقة وأخذ ذلك شهر راغم ظهر فساد النكاح بأن شهد الشهود أنها أخته من الرضاة وفرق القاضي بينهم ما رجح الزوج على المرأة بما أخذت وأما إذا انفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشئ كذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة \* وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة \* ولو أتى منها أو ظاهرها منها نفقة ولو تزوج أخت امرأته أو غتتها أو خالها لم يعلم بذلك حين دخل بها وفرق بينهما ولو وجب عليه أن يعتزل عنها مدة عدة أختها فلا امرأته النفقة ولا نفقة لاختها وان وجبت عليها العدة كذا في البدائع \* إذا كان زوج المرأة موسرا وله خادم فرض عليه نفقة الخادم هذا إذا كانت حرة فان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فان كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض لأكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقالوا ان الزوج الموسر يلزم من نفقة الخادم ما يلزم العسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي \* واختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وان كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الزاوية ولو كان الزوج معسرا لا تجب عليه نفقة خادمها وان كان لها خادم فيماروا بالحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصح هكذا في التبيين \* وإذا قال الزوج لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك تكن أعطى الخادم من خدي لخدمك وأبت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة امرأته لها مالمالك فقالت لزوجها انفق عليهم من مهري فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لأنك استخدمتهم فأنفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا طلمت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فان كان حاضرا صاحب مائة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وان طلبت الا اذا ظهر للقاضي أنه يضربها ولا ينفق عليها حينئذ يفرض لها النفقة وان لم يكن صاحب مائة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر أو يأمره أن يعطيها هكذا في المحيط \* ولا يقدر نفقة بمال درهم والدنانير على أي سعر كانت بل يقدرها على حسب اختلاف الاسعار غلا وورخصا رعاية للجانين كذا في البدائع \* ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع اليها كل شهر فان لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها أن تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا أراد الفرض والزوج موسرا بكل الحسب الخوازي والعم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والعصم يحرر انه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغيبانية \* وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة

اختيارا فلا ن لا تعتبر ردة هذه كان أولى \* الصبي الذي يعقل يصح ارتداده ويوجب الفقرة في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا لو ارتدت الصبية التي تعقل \* اذا بلغ الصبي عاقلًا وهو لا يصف الإسلام يكون مرتداً لانه لا يعقل كالمكروه على الإسلام اذا أسلم ثم ارتد تصح ردة ولا يقتل \* صبي نصراني زوجته أمه نصرانية فأسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الإسلام فاذا عقل يعرض عليه الإسلام فان أبي فرق القاضي بينهما كالأول كان بالغاً يعرض الإسلام عليه فان أبي فرق القاضي بينهما \* زوجان مسلمان ارتد معا والعياذ بالله لم تقع الفرقة بينهما استحصانا حتى لو أسلم كان النكاح قائما بينهما الذي اذا انتقل من دين لا يتعرض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود إلى دينه الأول فان لم يفعل حتى مضت ثلاث حيض تبين امرأته حرة خرجت البنا مسلمة وترك زوجها الحرب في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي إلى النصارى وترك امرأته كافرة في دار الحرب الا انها

ان خرجت مسلمة مراغمة لاعدتها عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها نجب عليها العدة وكذا لو خرج أحدهما ذميا تقع  
الفرقة بينهما وان خرج أحدهما مستامنا لا تقع الفرقة ولو خرجا مامنا فاسلمت المرأة في رواية هي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وفي  
رواية يعرض الاسلام على الزوج فان أبي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا تقع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض \* اذا أسلم  
أحد الزوجين في ذاد الحرب تنوقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض \* ذميمة أسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم  
والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا وان أسلم الزوج وامرأته  
حربية أو مجوسية يعرض الاسلام عليهما فان أسلمت والافرق بينهما ولا يكون طلاقا فان كانت كناية يبق النكاح بينهما على حاله وروى أحد  
الزوجين لا تكون طلاقا وقال محمد (٥٤٨) رحمه الله تعالى ردة الزوج تكون طلاقا قياسا على اباة الزوج \* (فصل في اللعان) \* اللعان

لا يجزى الابن زوجين حرين  
مسلمين عاقلين بالغين غير  
محدودين في قذف لان اللعان  
عندنا شهادات مؤكدا  
بالايمان فلا يجزى اذا لم يكونا  
من أهل الشهادة أو لم يكن  
أحدهما من أهل الشهادة مع  
أهلية الشهادة برأى العفة  
والاحسان في جانب المرأة  
ويجزي لللعان بين الفاسقين  
والاعميين لانهم مامن أهل  
الشهادة ينقذ النكاح  
بمحضرهم ما وسبب اللعان  
قذف الزوجة قذفا لوجب  
الحلف في الاجانب واذا تحقق  
السبب وامتنع اللعان لعنى  
من قبل المرأة بان كان الزوج  
حرا عاقلا مسلما بالغ غير محدود  
في قذف والمرأة كافرة أو أمة  
أو صغيرة أو مجنونة أو خرساء  
أو غير عفيفة أو موطوءة  
بشبهة لا يجزى لللعان ولا  
يجب حد القذف على الرجل  
وان امتنع اللعان لعنى من  
قبل الزوج كان الزوج أهلا  
لوجوب الحد عليه كان عليه

اليسار ان كانا موسرين ونفقة العسار ان كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يرضى لو  
كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البرو باجة أو باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط اليسار نحو أن يأكل  
الحلواء واللحم المشوى والباجات (١) وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها  
ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البرو باجة أو باجتين وفي ظاهر الزاوية يعتبر  
حال الزوج في اليسار والاعسار كذا في الكافي \* وبه قال جميع كثير من المشايخ رحمه الله تعالى وقال في  
التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير \* وقال مشايخنا رحمه الله تعالى والمسحب للزوج اذا كان موسرا  
مفرط اليسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة  
من اعتبار حال الزوج أو اعتبار حالهما فهو الجواب في السكوسة كذا في الذخيرة \* اذا كان معسرا وهي  
موسرة سلم لها قدر نفقة المعسرات في المال والزائد يبق دينيا نعمته كذا في التبيين \* وان قال أنا معسر  
وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البينة على يساره فان أقامت المرأة البينة انه موسر  
قضى عليه بنفقة الموسرين وان أقامها البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن له ما بيته وطلبت من  
القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان أخبره عدل انه موسر  
لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان أنه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة  
يشترط العددين والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال اسمعنا انه موسر وبلغنا ذلك لا يقبل  
القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم أبصر غاصمته تم لها نفقة  
الموسر كذا في الكافي \* وان قالت لا أطبخ ولا أخبر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج أن  
يأتيها بطعام مهيا أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان امتنعت  
المرأة عن الطبخ والخبز اتى ما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم  
بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن هم اعله تمنعها من الطبخ والخبز ما اذا لم تكن كذلك فلا  
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا كذا في الظهيرية \* قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها اذ كانت وان كان  
لا يجبرها القاضي كذا في الجبر الرائق \* ولو استأجرها للطبخ والخبز لا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك  
كذا في البدائع \* ويجب عليه آلة الطحن وآنية الاكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والمغرفة وأشباه  
ذلك كذا في الجوهر النيرة \* ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها اذا امتنعت

(١) قوله والباجات هي الاكارع من الضأن أو غيره كما في برهان قاطع فقوله باجة أو باجتين أى واحدة  
أو اثنتين من أكارع الضأن أو غيره اه معجمه

حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في قذف كان عليه  
حد القذف فان لم يكن الرجل أهلا لوجوب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان فيهما ثم طلقها ثلاثا أو باثنتين  
يسقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها أربعين لا يسقط اللعان وصورت اللعان ما نص الله تعالى في كتابه \* رجل قذف  
امرأته وهما من أهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امرأته وان رفعت الامر الى القاضي يبدأ القاضي بالرجل فيصلفه كذا ذكر الله  
تعالى في كتابه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يشترط لفظه المواجه فيقول فيعاريستك به من الزنا وكر الكرخي اذا ذكر لفظ المغاية  
وأشارتني ثم تحلف المرأة وأيمها نكل عن اللعان يحبسها القاضي حتى يلعن كما التعن صاحبها وقال الشافعي اذا امتنعت المرأة بعد اللعان الزوج  
يقام عليها حد الزنا وان ادعت المرأة له زنا القذف وأنكر الزوج فاقامت البينة على القذف لاعتن القاضي بينهما عندنا لان النكاح

بالبينة كالثابت عيانا واذ التنازع فرغ من الاعلان فرق القاضي بينهما ما يكون طلاقا ولها النفقة والسكنى مادامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته ولها النفقة عندنا واذ انى الرجل حبلى امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جاءت بولادة ستة أشهر فكذلك لا احتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه لا عن القاضي بينهما يلزم الولد أمه \* امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فافترق الزوج بالاول ونفى الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفى الاول وأقر الثاني لزمها وعليه حد القذف وان نفاهما ثم مات أحدهما قبل الاعلان لا عن على الحي وهما ولداه وكذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاهما لزمها ولا عن على الحي منها وان ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما لدت من الغد ولدا آخر لزمها جميعا ولللعان ماض فان قال بعد ذلك هما بشئ كان صادقا ولا حد عليه ومادام المتلاعنان على الاعلان (٥٤٩) ليس له ان يتزوجها فان كذب الملا عن نفسه بعد الاعلان كان له ان يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو صارت المرأة بعد الاعلان بصفة لو كانت عليها لا يجزى الاعلان بينهما بأن زنت أو ما أشبه ذلك كان له ان يتزوجها ولو صدقت المرأة زوجها قبل الاعلان يسقط الاعلان ولا يجب الحد واذ التنازع الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما جاز تفريقه ويقام الاكثر مقام السك واليكون تارك السنة فان فرق قبل اكثر الاعلان منهما كانت الفرقة باطلة

### (باب العدة)

المعتدات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى عنها زوجها والاعتداد قديكون بالحيض وفسد يكون بالاشهر وقديكون بوضع الحمل أو ناسقاط سقط استبان خلقه أو بعض خلقه \* أما المطلقة \* رجل تزوج امرأته نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة

عن هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة \* والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى أما المأكل فالدقيق والماء والمخ والحطب والدهن كذا في التتارخانية \* وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذا في الادام كذا في فتح القدير \* ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والدهن وما تغسل به الرأس من السدر والخطمي وما تزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة أهل البلد وأما ما يقصد به التلذذ والاستمتاع مثل الخضاب والتكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هيأه لها وان شاء تركه فاذا هيأه لها فعليه استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهم وكذا لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للرض ولا أجره للطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا في السراج الوهاج \* وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبطنها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى عن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء وضوئها عليه غنية كانت أو فقيرة وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى الصدر الشهبدي رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضيان كذا في التتارخانية في باب الغسل \* وأجرة القابلة عليها ان استأجرتم أو لو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلصائل ان يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز ان يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي \* رجل ذهب الى القرية وتزكها في البلد فلقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في القنينة ناقلا عن فتاوى قاضيجان وصاحب المحيط \* امرأته جاءت الى القاضي وقالت أنا ثلاثة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكروحة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير عرف ولا تقدير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسب سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضيجان وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا لثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وأنكر كلفها القاضي باعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة اليوم القضاة يفرضون النفقة بمذهب زفر والامام الثاني لحاجة الناس كذا في الوجيز للكردي \* واذ غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف

الصحة كان عليها العدة ونفسر الخلوة الصحيحة مرفى كذب النكاح وان كانت الخلوة فاسدة فان كان الفساد لامر شرعي مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم العرس وصلاة الفرض والاحرام كان عليها العدة وان كان الفساد لجزء من الوطء حقيقة لا يجب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة \* وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهور وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كواول ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كما لا تحتسب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا وفرق القاضي بينهما ان كانت الفرقة قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة لامن وقت الوطء وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة أويسة وهي مرة بعد ثلثة أشهر واختلفوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي آيسة رومية كانت أو غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي غيرة الصغيرة فتعد بالاشهر وان طلقها

زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة أشهر بالأهلة وان طلقها في خلال الشهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد ثلاثة أشهر بالأيام كل شهر ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالأهلة وتكمل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر الآخر وجنس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء عن شبهة أو الموت حامل فعدتها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تزوج احتياطاً فان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر تنقض عدتها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بموتة أمة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد وهي من ذوات الحيض فعدتها في الطلاق والوطء حيضتان وان كانت من ذوات الاشهر فعدتها شهر ونصف وان كانت حاملا فبوضع الحمل وأم الولد اذا ماتت عنهما مولاها (٥٥٠) أو اعتدتها بتلات حيض وان حرمت على مولاها بسبب لا تجب عليها العدة حتى تعتق

لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمة حتى لو ولدت ولداً لستة أشهر من وقت الحرمة لا يثبت النسب من المولى ما لم يدع مكاتباً اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب ببقا على النكاح لانهم ماصار املاكاً للمولى وان ادى الكتابة فعتق فسد النكاح ولا عدة عليها لانها تحمل زوجها ملك العيمين وان مات المكاتب بعد ما اشترى ان مات عاجزاً تبطل الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا رجل مات عن امرأته الامة فيلزمها الاعتداد بشهرين وخمسة أيام دخل بها ولم يدخل وان مات المكاتب عن وفاة فسد النكاح لانه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته وبذلك رقية امرأته فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعتد بتلات حيض لانها أم ولد تعتق بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان عليها الاعتداد بحضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرمة أربعة أشهر وعشرون حتى عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين لئلا لان الله تعالى ذكر العشر مذكر ارجع اليك بلفظ التذكير وجمع الايام يذكرون بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدتها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة صبي ماتت عن امرأته حامل ظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقصاءاً وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهر ورويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهر وفي قوله والتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترث زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتقسم ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فان حبلت ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو يأخذ منها كفيلاً بها وكذا أيضاً يحلفها القاضى بالله ما أعطهاها للنفقة ولم يكن بينكم سبب يسقط النفقة من نشوز أو غيره كذا في الجوهرية النيرة وان علم القاضى أحدهما مالاً الزوجية أو المال يحتاج الى الاقرار بما ليس بمعلوم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضى فأرادت المرأة اثبات المال والزوجية أو مجموعهما بالبينه لا يقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رحمه الله تعالى يسع بينهما ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا توامر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وتوعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتى كذا في العيني شرح الكنز ثم اذ ارجع الزوج ينظر ان كان لم يحل لها النفقة فقدمه في الامر وان كان قد عجز وأقام البينة على ذلك أو لم تقم له بينة واستحلفها فسلكت فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو اقرت المرأة انها كانت قد عطلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع \* وان رجع الغائب وأكرر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال ودعيه فله أن يأخذ من أيهما شاء ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فأخذ من الغريم ثم رجع الغريم على المرأة كذا في المتارخاية \* واذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قالت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتابة \* وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي \* والودعة أولى من الدين في البداية لان اتفاق عليها وبعدها امر القاضى المدينين أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدينين الا بينة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كانت الودعة والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تبسع شيئاً من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضى لا يبسع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط \* المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضيان \* في كل موضع كان للقاضى أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء \* واذا طلبت المرأة من القاضى أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احسبوا لها نفقة ما منه كان له ذلك كذا في المحيط \* ولو قضى القاضى بالنفقة فعلاً اطعاماً أو رخصاً فان القاضى يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية \* ولا يفرق بعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنز \* ظهر العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضراً أو اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف

لا تنقضي عدتها حتى تم المدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تنقضي عدتها امرأته الفار ثلاث حيض وسند كرمسائل الفرار بعد هذا في فصل على حدة وكذا الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل به ما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثاً في صحته بغير عيها ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو قال لامرأته ائني له احداً كالمطلق ثلاثاً ثم بين الطلاق في احدهما في المرض ومات قبل انقضاء العدة كان عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض العدة تنقضيان بعدة واحدة عندنا كأنما من جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وافرقت بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها (٥٥١) حتى تحيض ثلاث حيض من وقت

التفريق لقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعي كان الاول أن يراجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني لانه في عدة الاول ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدة وان جميعاً بصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الأشهر واثله أعلم

**\*(فصل في انتقال العدة)\***

المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فأنها تستقبل العدة بثلاث حيض مستوتة كانت أو رجعية وكذا الايسة اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة بثلاث حيض وفي الحبل بالوضع ولو اعتدت المطلقة بحيضة أو حيضتين ثم ارتفع

نفقة له هذه المرأة فرفعت المرأة الامر الى القاضي فكسب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الاسلام نعم اذا تحقق العجز عن النفقة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فاجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهدينا لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية \* اذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ما مضى من الزمان قبل أن يفرض القاضي لها النفقة وقبل أن يتراضيا على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ما مضى عندنا كذا في المحيط \* استندانت على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون متطوعة بالاتفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو انفقت من ماله بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا اذا استندانت على الزوج سواء كانت استندان به باذن القاضي أو بغير اذنه غير أنها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج عما استندانت وان كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هكذا في البدائع \* واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر فحضت أشهر ولم يعطها شيئاً من النفقة وقد كانت استندانت فانفقت أو انفقت من مال نفسها ثم ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه بسقط ما اجتمع عليه من النفقات بهد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة أو ما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات احداهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح \* وكذلك في مسئلة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط \* ولا ترد النفقة المجهلة ولو قامت موت أحد هما أو تطليقه اياها عند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاها داراهم كان له أن يرجع الآن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان أعطى النفقة وشرط فقال أنفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وان لم يذ كر ذلك الآن أنه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يجبسه هكذا في المحيط وان لم يعلم القاضي انه معسر وسأت المرأة حبسه بالنفقة لا يجبسه القاضي في أول مرة لكن بأمره القاضي بالاتفاق ويجبره أنه يجبسه ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبسه القاضي وكذا في دين آخر

حيضها لا يخرج من العدة ما لم تياس فاذا أبست تستقبل العدة بالأشهر ولو اعتدت الايسة بالأشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت أو ولدت فعلى القول للادياس حدة قدر ما ترى من الدم لا يكون حيضاً لا يفسد نكاحها مع الثاني وعلى القول الذي ليس للادياس حدة قدر ما ترى الايسة من الدم يكون حيضاً يفسد نكاحها مع الثاني \* رجل طلق منكوحته الامة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعياً تستكمل عدة الحرائر عندنا لانه اذا حالها حال بقاء النكاح فتردد العدة وفي الطلاق البائن لا تردد العدة وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تغير عدتها في الوجهين وان مات زوج الامة وعتقت في عدة الوفاة فعدتها شهران وخمسة أيام لا تغير كما لا تغير بالعتق في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعياً انقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة فان كانت لاثرت زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت لاثرت تجمع بين الحيض والأشهر المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الموت

يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة لستة اشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة وحبلت من الثاني أم ولدت عنها مولاهما وهي في النكاح رجل أو عدة رجل لا يلزمها عدة موت المولى فإن طلقها تزوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وإن أعتقها وهي في العدة عن طلاق رجعي تنغير عدتها وإن كان الطلاق بائناً لا تنغير فإذا انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيض وقال الشافعي رحمه الله تعالى حيضة واحدة وإن كانت لا تحيض فثلاثة اشهر وإن كانت حاملاً فبوضع الحمل وإن قبلت ابن مولاهما فكذلك إذا مات المولى وإن ماتت زوج أم الولد ومولاهما وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام ولا يعلم أيهما ماتت أو لا اعتدت أربعة أشهر وعشراً وإن كان بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر اعتدت أربعة أشهر وعشراً وثلاث حيض وإن لم يعرف ما بين موتها يجمع بين عدة الوفاة وثلاث حيض في قول (٥٥٣) أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد أربعة أشهر وعشراً ولا

يشترط فيها الحيض وإن كان الطلاق رجعياً ثم مات المولى فكذلك ولا تراث هذه المرأة من زوجها ❀ وقد يجب على المرأة أربع عتد صورتها الامة الصغيرة طلقها الزوج رجعياً فإنها تعتد بشهر ونصف فإن بلغت في العدة وحاضت تنقلب عدتها إلى حيضتين فإن اعتقها المولى في العدة تصبح عدتها ثلاث حيض فإن ماتت زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها أربعة أشهر وعشراً ❀ الكتابة إذا كانت تحت مسلم فعدها عدة المسلمة في الطلاق والوفاة الحرة كالحره والامة كالامة وإن كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الطلاق والوفاة عند أبي حنيفة إلا أن تكون حاملاً فتمنع من التزوج حتى تضع حملها وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة والمهاجرة لا عدة عليها ❀ رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين إن كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري كان عليها العدة من وقت اقرارها بالنفقة والسكنى وإن صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان

غير النفقة وإذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثاً سأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمقدر بل هو مفوض إلى رأي القاضي إن كان في أكبر أم أنه لو كان له مال لضجر ويؤدى الدين بخلى سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمة من بل للطالب أن يدور معه أيته دار ولا يقعه في مكان ولا يمنع عن التصرف وإن كان غنياً لا يخرج حتى يؤدى الدين والنفقة إلا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبسه له أن يحبسها إلا أنه لا ينبغي أن يحبسها في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس إلى مجلسين أو ثلاثة يغيبه في كل مجلس تقدم عليه فإن لم يدفع حبسه حينئذ كافي سائر الديون كذا في البدائع ❀ وإذا حبسه لا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع على الزوج إذا ظهر له مال فإن قال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضعاً في الحبس خالياً فالقاضي لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحبس الزوج لها كذا في المحيط ❀ وإذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي إليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئاً من ذلك ولكن يأمره أن يبيع بنفسه وكذا في سائر الديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع ❀ ثم إذا ثبت للقاضي ولاية البيع عندهما يبدأ بالعروض فإن لم يفثن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة ❀ رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي ❀ وإذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقية المهر فأعطاهما شيئاً اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خوارزمي إذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر عادة أما إذا كان شيئاً لا يعطى في المهر عادة كقصعة ثريد ورغيف وطبق فأكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط ❀ وإذا اختلفا في ما وقع الصلح عليه أو الحكم به من النفقة في الجنس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة وإذا بعث إليها بواب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع عيسته إلا أن تقيم المرأة البينة أنه بعث به هدية وإن أقامها البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك أن أقام كل واحد منهما ما البينة على اقرار الآخر بما ادعاه وكذلك أن بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط ❀ وإذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليقين كذا في المحيط ❀ امرأة قالت

لا أدري كان عليها العدة من وقت اقرارها بالنفقة والسكنى وإن صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت اقرارها ولا يظهر أثر تصديقها إلا في ابطال النفقة ❀ الحر المطلق إذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في أقل من شهرين وهو المختار ❀ المرأة إذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر ❀ رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق لحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول ❀ امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فإن كان الذي أخبر بموته شهيداً فإنه عاين موته أو جنتازته وكان عدلاً وسعها أن تعتد وتزوج ههنا لأنهم يؤرخا فان رجاها من شهود الحياة متأخر فشهدا ثم الأولى ❀ رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم قال كنت خلعت ان تزوجت شيئاً فهي طالق ثلاثاً ولم يعلم أنها ثيب يتبع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر

بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول \* رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حبستين جامعها مكرهه ان جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبله وان كان مقرا بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا تستقبل العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا او ثلثا ثم اقام معها زمانا ثم اقام وهو ينكر طلاقها لا تنقض عدها وان اقام وهو مقتر بالطلاق تنقض عدها \* رجل طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما حاضت حبستين وطئها خبثت ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها \* رجل طلق امرأته ثلاثا وتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت وسكناها على الاول بخلاف المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت

في العدة لانها حين زوجت نفسها ووجبت عليها العدة من الثاني صارت ناشئة فلا تستحق النفقة اما المبتوتة لم تنزع نفسها بالتزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزوج \* رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وقد فرق بينهما كان عليها العدة بثلاث حيض من وقت الفرقة \* صغيرة بلغت فرأت يومادما ثم انقطع حتى مضى سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتداد بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلاثة ايام لا يكون حيضا بقيت من ذوات الاشهر \* رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العسدة على شيء ان كانت عدها بالاشهر جاز الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت عدها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح ابراء عن البعض لان البراءة عن النفقة بعد الطلاق لا يصح

ان زوجي يريد ان يغيب عني وماتت كفيلا بالنفقة (١) قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا واوله الفتيوى \* ولوعلم انه يمكث في السفر اكثر من الشهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* رجل ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل الا ان يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة صلتها على شيء مقدرة نفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في النخسيرة \* وان كفلا للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه واذا كفلا انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها بانا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها أبو الزوج اننا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة كذا في فتاوى قاضيخان (٢) \* المرأة اذا ابرأت الزوج عن النفقة بأن قالت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك فان لم يبرض القاضي لها النفقة قال البراءة طالة وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشر دراهم يصح البراءة من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد ما مكثت شهرا أبرأتك من نفقة ما مضى وما يستقبل ببراءة من نفقة ما مضى ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في التجنيس والمزيد \* ولو قالت أبرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير (٣) \* واذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز ثم الاصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة ان الصلح عن النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بما لم يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراخي الزوجين على شيء لكل شهر أو كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراخيها على شيء لكل شهر واذا وقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بما لم يعتبر الصلح على عبدا أو ثوب ينظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراخيها على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة أيضا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراخيها على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير ان تجوز الزيادة على ذلك (١) مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة (٢) مطلب في البراءة عن النفقة (٣) مطلب مسائل الصلح عن النفقة وانه يعتبر معاوضة أو تقدير لها

(٧٠ - فتاوى اول) حال قيام النكاح ولو صالحته عن أجرة رضاع الولد بعد اليئونة على شيء جاز الصلح ولو صالحته من السكنى على دراهم لا يجوز \* (فصل فيما يحرم على المعتدة) \* الحرة المسلمة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج ليلا ولا نهارا الا للضرورة من خوف انه دام أحرق أو ضياع مال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار طالما جئت الى النفقة ولا تبيت الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبيت في غير بيت زوجها أقل من نصف الليل والمعتبة في ذلك البيت الذي تسكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان يكفيها نصيبا من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرمان أمكنها ان تستتر أو تأخذ بينها وبين الورثة مما باتسكن في ذلك وان كان لا يكفيها أو لا يمكنها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك البيت ثم لا تخرج بعد ذلك عن المكان الذي اتقلت اليه ولو طلق امرأته وهي معه في الحجة والزوج ينتقل من موضع الموضع للسكنا والمساكن كان لا يدخل

عليه ضررين في نفسه أو في ماله يتركها في ذلك الموضع وليس له ان ينتقل بها ولا لها ان تنتقل من ذلك الموضع وان كان يدخل عليه ضررين في نفسه أو في ماله لو تركها في ذلك الموضع كان له ان ينتقل بها بحكم الضرورة المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الجيران ولكنها تفزع من أمر البيت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنتقل من ذلك الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنتقل لان المولى ينتقل يخاف عليها من ذهاب العقل أو نحوه. أمرأة اختلعت من زوجها على نفقة عديمها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة تكا موافيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو المختار لانها أبطلت حقها عن اختيار فلم يكن ذلك عذرا المعتدة لا تسافر للحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها وان سافر بها وهو (٥٥٤) لا يريد الرجعة لا يصير مراحعا وان سافر بها أو أشبهه على الرجعة جاز له ان يسافر

والنقصان عنه فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فالت المرأة لا يكفي في هذا القدر كان لها ان تخاطمه حتى يزيد ما قدر ما يكفيه اذا كان الزوج موسرا واذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فانه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الآن يبرأ منه القاضي يريد به الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا أخبروا أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته قال فان لم يرض شيء من الشهر حتى صالحتها من هذه الثلاثة الدراهم على شيء ان كان شيئا يجوز للقاضي أن يفرض لها في نفقتها بحال نحو ما اذا صالحت من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة مخاتيم بعينها أو بغير عينها يعتبر هذا الصلح تقدير النفقة وان كان شيئا لا يجوز للقاضي أن يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا من الجواب في الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة واذا صالحت امرأته من كسوتها على درع جهودي ولمخفة زطى (١) ونسار شحى جاز كذا في الذخيرة واذا صالحت امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جائز فان استحق الثوب بعد ذلك يتقرر ان وقع الصلح على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة أو بعدما اصطلمها على شيء نفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب فانما ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وما وقع الصلح عليه أول مرة أو ما اذا وقع الصلح ابتداء على الثوب فانما ترجع بقيمة الثوب وهو نظير ما لو وقع الصلح عن نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له أجلا أو جعل له أجلا فان كان قبيل فرض القاضي وقبل اصطلاحها جاز وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي أو بعدما اصطلاحها لا يجوز كذا في المحيط واذا كان للرجل امرأتان احدها محررة والاخرى أمة بؤها المولى يتناقصا لهما عن النفقة وقد شرط للامة أكثر مما شرط للمحررة جاز فان كان المولى لم يبيتها ويتناقصا لهما عن النفقة لم يجوز هذا الصلح وكان له أن يرجع بذلك وكذلك اذا صالحت الرجل امرأته عن نفقتها ونسكا حها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة ولو صالحتة على أكثر من النفقة والكسوة كان قدر ما لا يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة وتلزمه نفقة مثلها كذا في الخلاصة العبد اذا تزوج بأذن المولى كان عليه نفقة المرأة أربعين فيهما مرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضي خان وللمولى أن يفديه فلو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل في الصحيح كذا في الجوهرة النسرة وان تزوج مدبر بأذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه وكذا المكاتب بما له يجوز فان عجز بيع فيها فان تزوج هو لا بغير اذن المولى فلا نفقة عليه ولا مهر كذا في السكافي فان عتق واحدا منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١) قوله زطى نسبة الى الزط بضم الزاى وشدة الطاء المهملة يحيل من الهند اه

بها وان سافر بها قبل الطلاق ثم أبانها ومات عنها ان كان الى منزلها أقل من مسيرة سفر عادت اليه وان كان الى منزلها مدة سفر والى مقصدها أقل من مدة سفر مضت في سفرها وان كان الى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفاة سارت الى أدنى البقاع الآمنة اليها وان كانت في مأمن تربصت فيه عند أبي حنيفة وقال صاحبها اذا وجدت محرما خرجت معه الى أبيهما شات وان كان الطلاق رجعي لم تشارك زوجها على كل حال والمعتدة الخروج الى محض الدار فان كانت مشقة على سيوت وفي كل بيت أهل لا تخرج الى محض الدار وان كانت في بيت بالكراه كن الكراه على الزوج فان كان الزوج غائبا وطلب أجرة الدار أدت وسكنت فان لم تجد الأجرة كان لها ان تنتقل وكذلك

أخرجها أهل الدار وان كانت المعتدة صغيرة كان لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج الا باذن الزوج والنكابة بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة تملوكة قنة أو مكاتبه أو أم ولد كان لها ان تخرج اذا لم يبيتها المولى بيتا فان بؤها المولى بيتا لا تخرج الا اذا أخرجها المولى وتجنب المعتدة كل زينة ونحو الكحل والحناء والحضاب والدهن والتحل والتطيب ولبس الطيب والمصوغ بالعصفر والزعفران الا اذا كان غسبلا لا ينفذ ولبس الخنز والقصب وعن أبي يوسف لا بأس بلبس الخنز الاحمر والقصب وان كانت المعتدة عن طلاق رجعي لاحداد عليها اذا اكتملت للزينة فان اكتملت للزينة كان لها ذلك وكذا اذا لبست الحرير أو ادهنت لاجل الوجع للزينة وان امتشطت قالوا ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منفرجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة وكذا المولى يكن لها الاثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا ولو تزوج أمة ثم ملكها بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا جدد



عليها وان أراد ان يزوجه غير لا يجوز حتى تحيض حيثين فان أعنتها كان عليهما عدة نكاح وفيها الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فحذف في الحيضتين دون الثالثة ولو أعتقها بعد ما حاضت حيثين بعد فساد النكاح كان عليها ان تعتد بثلاث حيض ولا حداد فيها والمعدة عن نكاح فاسد تخرج ولا حداد عليها كالا يجب عليها عدة الوفاة ولا حداد على الكتابية \* (فصل في المعدة التي ترث) \* رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كان الطلاق في العدة أو في المرض وكذا الوفاة المرأة في العدة ورثها الزوج وان أبانها في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لم ترث وان أبانها في المرض ان أبانها بسواها لا ترث أيضا وان أبانها بغير سواها لم ترث ومات وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها الميراث والاصل فيه ان أحد الزوجين اذا باشر الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب (٥٥٥) من حال الهلاك بمرض أو غيره لا باصل المرض لان الآدمي لا يسلم عن المرض

وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان المريض رجلا قد أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجة وزداد كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بماله لان الغالب من حال الهلاك فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فارًا وان كانت المرأة مريضه قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تعطي قائمة ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحيى في حوائجه ويحتم كل يوم فهو كالصحيح والمفلس الذي لا يزاد في مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله

بمنزلة المكاتب كذا في المحيط وان زوج أمته من عبده نفقة على المولى بؤاه أو لا كذا في الكافي \* فان قال المولى لا أنفق عليها يجبر على نفقة كذا في التتارخانية \* ولو تزوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد كذا في السدائع \* المنكوحه اذا كانت أمة ان بؤاه المولى يتألفها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وأم الولد والتبوة أن يحل بينهما وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بؤاه المولى يتألفها أن يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام ولو بؤاه بيت الزوج وكانت نجى في أوقات مولاه فخذ منه من غير أن يستخدمها قالوا لا تسقط نفقتها كذا في البدائع \* ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها هل المولى ومنعهما من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط \* المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كطهره ولا تحتاج الى التبوة كذا في فتاوى قاضيان \* سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة زوجها مولاه من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد بطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيم \* واذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب امرأته باذن المولى فولدت امرأته أو ولدا لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه ففيم اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم وفيما اذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فالاولاد بمنزلة ابنتها فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما اذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذا ان تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في النخبة \* وان كان مولى الامه أو أم الولد والمدبرة فقير أو ابوالاولاد غنيها لم يؤمر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من أم ولد أو مدبرة يؤمر الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط \* ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل كاتب عبده وأمه فزوجها منه فولدت ولدا فنفقة الولد على الام دون الاب وهذا بخلاف ما لو وطئ المكاتب أمة نفسه فولدت له ولدا فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولدا ولم تلد حتى اشتراها المكاتب فولدت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط \* الكسوة واجبة عليه (١) بالمعروف بقدر ما يصلح لها إعادة صيغها وشتاء كذا في التتارخانية ناقلا عن النبايع \* وانما تفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر مرة كذا في المبسوط \* ولو فرض لها الكسوة مدة ستة أشهر ليس لها غير ما حتى تمضي المدة

(١) مطلب في الكسوة

صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موازيا للعدو في صف القتال اذا طلق لا يكون فارا وان خرج للبراز عن الصف وطلق يكون فارا وعن أبي حنيفة في النوادر لا يكون فارا والمبوس بقصاص أو رجم اذا طلق لا يكون فارا وان أخرج ليقول وطلق يكون فارا ركب الجمر اذا انكسرت سفينته وبقي على لوح فطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا ولو كان صاحب فراش فطلق ثم مرض ومات في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض لامرأته كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وكذبته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا بثلاث قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقته ثلاثا فان مات وهي في العدة فهذه ماتت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فبطل حكم ذلك الفراخ بالتزوج وان وقع الطلاق به ذلك الا ان التزوج حصل به ما لم يصير فارا وعلى

قول محمد عليهما تمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث \* اذا ارتد الزوج قبل والعياذ بالله فقتل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو ولحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسننا وان ارتد امعاشم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منهما لا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث \* اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسننا \* امرأه طلة لها زوجها ثلاثا ومات فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت الامة قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج (٥٥٦) وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامة

قد كنت أعتقها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كاتبة تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعدموت الزوج كان القول قول الورثة \* مريض يطلق امرأته ثم قبلت ابن زوجها لا ترث \* مريض قال لامرأته الامة اذا أعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقهها مولاهما ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامة أنت طالق ثلاثا غدا وقال لها مولاهما أنت حرة غدا أو بدأ المولى ثم الزوج فجاء غدا يقع الطلاق والعناق ولا ترث المرأة ولو قال المولى لامته أنت حرة غدا وقال زوجها أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان هلم الزوج بكلاما مولى يكون فارا والا فلا \* رجل أعتق أمته وهي تحت زوج ثم

فان تحرق قبل مضيه ان كانت بحيث لو لبستها بسا متادالم تتحرق لم يجب عليه والا وجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه لهدم اللبس أو لبس ثوب غيره أو لبسه لومادون يوم فانه يفرض لها كسوة أخرى والا فلا كذا في الجوهر والنيرة \* ولوضاعت الكسوة أو النفقة أو سرق لم يجدد غيرها حتى يعضى الفصل بخلاف المحارم كذا في غاية السروجي \* ويجب عليه أن يعطيها ما يفتقر للقهود عليه على قدر حال الزوج فان كموسر او جب عليه طنفسه في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولبدن في الشتاء ولا تكون الطنفس والنطع الا بعد أن يبسط حصير كذا في السراج الوهاج \* قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قميص كرباس وازار وكساء كأرخص ما يكون وفي الصيف قميص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قميص زطي وازار كرباس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقصد أو جب لها في الشتاء من الكسوة أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض لخادمته انما قال في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخسام وكسوتها فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا أنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط \* والله أعلم بالصواب

\*( الفصل الثاني في السكنى ) \* يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن اهلها وأهلها الا أن تختار ذلك كذا في العيني شرح الكنز \* وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون اجسانه واسائه فان علم القاضي أن الامر كما قالت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذكره كروا مثل الذي ذكرت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكره وأنها لا يؤذيها فالقاضي يتركها خمسة وان لم يكن في جوارهم من يوثق به أو كانوا يميلون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبين الامر على خبرهم كذا في المحيط \* امرأه أبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أختها أو مع غيرها فان كان في الدار بيت وفرغ لها بيتا جعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها البيت واحد فلها ذلك وان ظلت لا أسكن مع أمتهك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية \* وبه أفتي برهان الائمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحد من أهلها من

طلقة الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقبتها أولا يعلم بكون فارا اذا مال المسلم المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق الدخول ثلاثا فاسلمت ثم مات الزوج كان فارا امرأه ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا في الصحة فجحد وحلفه القاضي خلف ثم صدقت المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقه \* مريض قال لامرأتين له اندخلتا الدار فانتا طالقان ثلاثا فدخلتا الدار معاشم مات وهما في العدة ورثتا وان دخلتا احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية \* رجل قال لامرأته في صحتها ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى أولا ثم الزوج ورثت \* واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بفعلها ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعنة واللعان في قول أبي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بغيره

البالوغ من الصغيرة وخيار العتق ورد المرأة ورثها الزوج \* رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال أبو القاسم الصنفار لارث والصحيح هو الاول \* امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلاثا ثم مات وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار ميتة فلا يبطل حقه في الميراث كالموت طلقني تطليقة رجعية فابانها \* المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا فان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقائه وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يربح برؤيته بالتداوى فهو بمنزلة المريض وان كان لا يربح فهو بمنزلة الصحيح وقال أبو جعفر الهندي وان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان يزاد مرة وبثقة قص أخرى ينظر ان مات بعد ذلك لسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض (٥٥٧) وروى أبو نصر العراقي عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصلى قاعدا فهو بمنزلة المريض وان كان يصلى مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالح سواء كان في البيت أو خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن المصالح خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا \* مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع اليمين فان نكحت لارث فان حلفت ورثت ولو أن لم تنقض شيئا حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو أنها لم تنزوج لكنها قالت بعد الطلاق أيسر ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة

الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها لزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكسوة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخالدة والعممة والاخت فهو على هذه الاقاويل كذا في فتاوى قاضيان \* وليس للزوج أن يمنع والديه او ولدهما من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختاروا هكذا في الهداية \* في مجموع النوازل فان كانت قابلة أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لا آخر عليها حتى تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لا يباذن لها ولا تخرج ولو أذن وتخرجت كنانا صيين وتنع من الحمام كذا في فتح القدير \* ولو أذن لها في الخروج الى مجلس الوعظ انخالى عن البدع لا بأس به ولا تنافر مع عبدها ولو خصيا ولا مع ابنتها المحموسة ولا بأخيهما راضعا في زمانها ولا بأخيهما أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتمل الا أن يكون مراهقا بن ثنتي عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبهى تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها او زوج امها كذا في الوجيز للكردي \* وليس لها أن تعطي شيئا من يمينه بغير اذنه ولا تصوم غير فرض كذا في فتاوى قاضيان

\* (الفصل الثالث في نفقة المعتدة) \* المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت المرأة ولم تكن كذا في فتاوى قاضيان \* الاصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعية لان نفقة لها وان كانت بمعية من جهة غيرهما فلها النفقة فللملازمة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والايلاء وردت الزوج ومجامة الزوج امهات حتى النفقة وكذا امرأاة العنين اذا اختارت الفرقة وكذا ام الولد والمذبرة اذا اعتقتا وهما عند زواجهما وقد بواهما المولى ميتا واختارتا الفرقة وكذا الصغيرة اذا أدركت فاخترت نفسها او كذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة \* وان ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أباه أو لمسته بشهوة فلا نفقة لها استعسانا ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا نفقة لها كذا في البدائع \* فان أسلمت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نشرت فطلقها ثم تركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط السرخسي \* والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة

أشهر من وقت اقرارها لاميراث لها وان تزوجت بزوج وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وبفسد نكاح الثاني ولو أن لم تلد بعد التزوج ولكنها قالت حضرت كل للزوج الثاني ان يصدقها ولا يفسد نكاح الثاني ونصير كل للعدة اذا اقرت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة لا يصح انكارها \* (فصل في النسب) \* امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين اربعين سنتين ان صدقتم الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظة الشهادة لشبوت النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط نصاب الشهادة وان وجدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل واحد في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يثبت بشهادة القابلة وكذا المبتوتة والمطلقة طالما رجعا اذا ادعت الولادة عند أبي حنيفة لا تثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهرا

أو كثر الزوج اقربا للحبل واجمعوا على ان المنكوح -ة اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولا تلاعن بينهما واذا امتنع اللعان لعنى من قبل الزوج كان عليه حد القذف هذا اذا لم تقر المرأة بانقضاء العدة فان اقربت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضى فيه العدة ثم ولدت لسته اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وان ولدت لاقل من ذلك يثبت النسب ويطلق اقرارها والايسة التي تعتد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقربت بانقضاء العدة ولم تقر والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت اذا اقربت بانقضاء عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والباطن فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق بائنا يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان الطلاق رجعيا (٥٥٨) يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة

قال أبو حنيفة ومحمد هذا  
وما لو اقربت بانقضاء العدة  
بثلاثة اشهر سواء وقال أبو  
يوسف هذا وما لو ادعت  
الحبل سواء المعتدة عن  
طلاق بائن اذا تزوجت بزواج  
آخر في العدة ولدت به -د  
ذلك ان ولدت لاقل من  
سنتين من وقت طلاق الاول  
ولاقل من ستة اشهر من وقت  
نكاح الثاني كان الولد لاول  
وان ولدت لاكثر من سنتين  
من وقت طلاق الاول لم يلزم  
الاول ثم يطران ولدت لسته  
اشهر من وقت نكاح الثاني  
فالولد لثاني والا فلا رجل  
تزوج امرأة فجاءت بولد  
فقال الزوج تزوجتك منذ  
اربعة اشهر وقالت منذ ستة  
اشهر كان القول قولها ودو  
ابن الزوج رجل تزوج  
امته نطقها ثم اشترها  
فجاءت بولد لاقل من ستة  
اشهر من وقت الشراء يلزمه  
بحكم النكاح وان جاءت به  
لسته اشهر من وقت الشراء

كذا في البدائع \* وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقة ما لا يعين الردة ولكن لانها تجبس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تجبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان تابت ورجعت الى مته فلها النفقة لزال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا أو بائنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحسبت أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي \* ولو طاعت ابن زوجها أو أباها في العدة أو واستسه بشهوة فان كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحقته بدار الحرب ثم عادت وأسلمت أو سببت وأعنت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع \* لانه لا نفقة للزوجة عنها زوجها سواء كانت حاملا أو حائلا الا اذا كانت أم ولد (١) وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج \* ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة والمعتدة اذا كانت لا تزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية \* ولو طلقها وهي ناشرة فلها أن تهرود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتقاع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع المين فان أقام الزوج البيينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى أن تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة فنقضت عدتها بالاشهر كذا في فتاوى قاضيان \* وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجامع مثلها نطقها به بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضي عدتها كذا في البدائع \* واذا خرج أحد الزوجين الحريين مسلمان الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة وكان يستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط \* واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استندت على الزوج أو لم تستند ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان (١) قوله الا اذا كانت أم ولد الخ زده في رد المحتار وجعله اذا لا وجه له وذلك لان ام الولد تعتق بموته وتصير أجنبية عنه فلا وجه لاجباب نفقة لها في تركته فتأمل اهـ بجزاوي

لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها نكحتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق \* (كتاب العتاق) \* أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربي اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دار الحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربي في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومنها اذا أقر بحرية عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجوه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لا تمل الا بالنية من الفارسية والعربية \* (فصل في صريح العربية) \* رجل قال لعبده أعنتك حررتك أنت حر أنت عتيق أنت مولاي أو ناداه فقال يا حري يا عتيق يا مولاي أو قال هذا عتيق أو قال هذا مولاي فان قال أنت مولاي وقال عتيق به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال أنت حر وقال عتيق من العمل

لا يصدق قضاء ولو قال أنت حر لوجه الله عتق ولو قال أنت حر من عمل كذا أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك أو بعت منك نفسك أو تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم يقبل العبد أو لم يقبل ورده ولو قال وهبت منك عتقك وقال عتيت به الاعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يعتق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بقصاص أعنتقك ثم قال عتيت به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدم باقراره ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال أعنتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو أضاف إلى ما يعبر به عن البدن يعتق كافي الطلاق ولو أضاف إلى جزء شائع بأن قال نهك حر أو ثلثك حر يكون اعتقا كذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزء منك حر أو شئ منك حر يعتق منه ما شاء المولى (٥٥٩) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولو قال فرجك حر قال للعبد أو لامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الزاوية ولو قال لامة فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف أنها تعتق في القضاء ولو قال رأسك حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتعويل وينوشى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك أبو يوسف ولو قال لرأس مملوك هذا رأس حر عن أبي يوسف أنه لا يعتق ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل بعثك رأس هذا العبد وبين قوله بعثك هذا الرأس ولو قال لعبد أنت

استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وإن استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدن أصلا قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الإخلاطى \* رجل غاب عن امرأته فزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول ففرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا على الثاني رجل طلق امرأته ثلاثا بالعدول فزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما ثم كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلاثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقا بائنا وقد كان المولى بواها مع زوجها يتاحى وجبت النفقة ثم أخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها إلى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وإن لم يكن بواها المولى يتاحى طلقها الزوج ثم أراد أن يزوجها مع الزوج في العدة لتجب النفقة فأنما لا تجب والاصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها لها أن تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق فليس لها النفقة الا بالنشئة كذا في البدائع \* رجل تزوج أمة ولم يزوجها يتاحى طلقها طلاقا رجعيًا كان لمولاه أن يأمر الزوج ليتخذها يتاحى يتفق عليها وإن كان الطلاق بائنا ليس للمولى أن يتاحى بينها وبين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لانها كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلقها الزوج طلاقا رجعيًا ثم اعقها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى يزوجها يتاحى يتفق عليها لانها ملكت أمر نفسها وإن كان الطلاق بائنا لم يزوجها لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذه بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك وإذا عتق أم ولده لا نفقة لها في العدة وكذلك لومات المولى حتى عتقت أم الولد بعوته لا نفقة لها في تركه المبيت ولكن إن كان لها ولد فنفقة لها تكون في نصيب الولد كذا في المحيط \* قال الخصاص رحمه الله تعالى في نفقاته ولو أن رجلا قدمته امرأة إلى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طالقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة وحدث المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فانه يأمره بالنفقة عليها فان عدلت الشهود أو أقرت انهما حاضرت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان أخذت منه شيئا ردت عليه كذا في الذخيرة \* فان قالت لم أحض في هذه السنة فالقول قولها ولو لها النفقة فان قال الزوج قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع \* ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق

حر أو قال لامة أنت حر يعتق في الوجهين هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف \* رجل له خمسة أعبد فقال عشرة مملوكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال مملوكي العشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة ولو قال لثلاثة أنتم أحرار الا فلانا وفلانا وفلانا عتقوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا الواحدة وواحدة وقع الثلاث ويبطل الاستثناء وقال أبو يوسف يصح استثناء الاولى والثانية وثالثه ويبطل استثناءه فعلى قياس تلك الرواية عن أبي يوسف وجب أن لا يعتق الاول والثاني ويعتق الثالث \* إذا قال لعبد ماسيدي أو قال باملكي أو قال لامة ماسيدي لا يعتق وليس هذا بشئ بل هو لطف وحكى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءته بساتينه فوقف بين يديه فقال لها المولى ما صنعت بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها هذا إذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد فيه روايتان \* رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعا ميا حر لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدة

وقال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد لمن استقبله أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حراً فاذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاؤه ما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قتل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قتل أنا حر لا يعتق انك حراً وقال انه حر عتق الحال ولو قال للأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور ذلك \* رجل قال لام ولده يا حرة أو قال لها قومي يا حرة أو قال لم أنوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء \* رجل قال لعبد يا حرة أو قال لامته يا حرة أو قال قلت ذلك كذا يا يعتق قضاء ولو قال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة \* عبد دخل على مولاه فقال له مولاه أي حردخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى لنوب خاطه بمالكه هذه خياطة حر (٥٦٠) لا يعتق بمالكه \* رجل قال حر فقيل له من عنت فقال عبدى عتق عبده \* رجل قال

امرأته ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر فأنه ينبغي للقاضي أن يمنع الزوج من الدخول عليها وانما لم يمنعها مادام القاضي مشغولا بتركية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجه انص عليه في الجامع وان كان يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمينة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني أو تقول لم يطلقني أو تقول لا أدري أطلقني أم لم يطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضى لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضي يقضى لها بمقدار نفقة العدة الى أن يسأل عن الشهود فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يردها القاضي على نفقة العدة شيئا وبعد هذا ان زكيت الشهود ووفرقي بينهما سلم لهما ما أخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط \* وان أعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشئ كذا في التتارخانية \* امرأة أعاتمت بنته على رجل بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لهما ان كنت امرأته فقد فرضت لك علي في كل شهر كذا وكذا وشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدان وعدت البينة أخذته بنفقتها من فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي تجحد فأقام عليها بينة لا نفقة لها اختان ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل تزوجها وهو يجحد فأما البينة على النكاح والدخول فلها نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه انصاف امرأة أخذت نفقتها من زوجها شرا ثم شهد شاهدان انها اختتمت من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

(الفصل الرابع في نفقة الاولاد) نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها أحد كذا في الجوهرية النيرة \* الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيره لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيره قال شمس الأئمة الحواشي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وقال شمس الأئمة السر خسي تجبر ولم يذ كرفيه خلا فاعليه الفتوى وان لم يكن للاب والولادة مال تجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح \* ارضاع الصغير اذا كان يوحده من ترضعه انما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال وأما اذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط \* ويستأجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه أما اذا لم توجد من ترضعه فتجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدرى وشمس الأئمة السر خسي كذا في الكافي \* وليس على القدر أن تمكث عند الولد في بيت أمه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها

عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف ويقول محمد أخذ شمس الدار والفتوى على قول أبي يوسف \* ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف \* ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم \* ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم \* رجل قال لعبد أو أمته قد أعتقك الله عتق وان لم ينو وهو المختار ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال عتقك على واجب لا يعتق

\* رجل له عبد في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنم لا يعتق لانه قادر على العبادة فلا تقوم الاشارة بمقام العبادة ولو كان في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالعيان بخازان يثبت بالاشارة \* رجل قال لامته أنت مثل هذه لأمراة لا تعتق أمته الآن بنوى العتق وكذا لو قال لحررة أنت مثل هذه لأمراة لا تعتق أمته الآن بنوى ولو قال لحررة أنت جرة مثل هذه وأشار الى أمته عتقت أمته ولو قال للحررة فأما أنت حررة مثل هذه لأمراة لا تعتق أمته \* رجل تزوج بأمته المعروفة وأقر بنكاحها لا يجوز ولا تعتق الجارية \* رجل قال لعبد ما أنت الا حر عتق العبد \* رجل أمر عبده بشئ فامتنع فقال أنت اذا حراً أو قال ما أنت اذا الا حر لا يعتق الحال هو تعليق \* رجل قال لعبد شئت عتقك عتق ولو قال أردت عتقك لا يعتق ولو قال أنت حراً منى وانما ملكه اليوم عتق بخلاف الطلاق \* رجل قال لعبد ما أنت حر على انه ان يد الى رد ذلك عتق العبد يطل الشرط ولو جمع بين عبده وجمعة وقال احدكم

أو قال هذا حر أو هذه البهيمة عتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أمة قائمة بين يدي مولاه فله أهما رجل أمة أنت أم حرة فأراد المولى أن يقول ما سألتك عنها أمة أم حرة فتعجل في القول وقال هي حرة أمة عتقت الأمة في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى \* رجل قال لعبدك أنت أعتقت من فلان عبد آخر من عبده وقال عتبت به القدم دين فيما بينه وبين الله تعالى ويعتق في القضاء ولو قال لعبدك أنت أعتقت من هذا في الملك أو قال في السن لا يعتق في القضاء ويدين ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتيق وقال عتبت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتيق في السن لا يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في الأخلاق عتق في القضاء \* رجل قال لعبدك إن ملكك فانت حر عتق الحال وما بعد الحين فهو ملك حادث \* رجل قال لعبدك أنت عبد الله لا يعتق وكذلك لو قال أنت لله لا يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن نوى وقال محمدان أراد العتق فهو حر وإن أراد الصدقة فهو صدقة وإن أراد به (٥٦١) كلنا لله لا يلزمه شيء \* رجل قال لغيره

أليس هذا حراً أو أشار إلى عبد نفسه عتق في القضاء \* رجل قال لعبدك أنت حر وأمرهم عشرة عتق عبده وإن كانوا مائة \* رجل قال لمملوكه أنت غير مملوك لا يكون ذلك عتقا منه وليس له أن يدعيه وإن مات لم يرثه بالولد \* رجل قال لعبدك نسبك حراً أو قال أصلك حر إن علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أوالك حر إن لا يعتق لاحتمال أنه سبي عتقا لعبد ما ولد \* رجل قال لأمة العلقة والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها \* رجل قال لعبدك تصبغ غدا حراً كان العتق مضافاً إلى الغد ولو قال تقوم حراً أو تذهب حراً يعتق الحال \* صحيح قال لعبدك أنت حر من ثلثي مالي يعتق من جميع المال \* رجل قال لعبدك في مرضه أنت لوجه الله فهو باطل ولو قال جعلتك لله في صحته أو في مرضه أو في وصيته

في تلك الساعة وإذا أتت الظئر أن ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الارضاع عند الام كان لها أن تحمل الولد إلى منزلها فترضعه أو تقول أخرجه فارضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد على الام وإن شرطوا في عقد الاجارة أن تكون الظئر عند الام يلزمها الوفاء بما شرطته كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وإذا ولدت أمتة منه أو أم ولده فله أن يجبرها على ارضاع الولد لأن لبنها ومنافعها له ولو أراد أن يسلم الولد إلى غيرها أو أرادت هي ارضاع فله ذلك كذا في السراج الوهاج \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجر ظئراً للصبي شهراً فلما انقضت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره فاجبر على ابقاءه لاجارة الارضاع كذا في الوجيز للكردي \* وإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته عن طلاق رجعي لترضع ولدها لم يجز كذا في الكافي \* المعتمد عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث في رواية ابن زياد تنصق أجزا الرضاة وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط \* وإن مضت عدتها فاستأجرها لارضاع ولدها جاز فإن قال الأب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل أجر الأجنبية أو بغير أجر فهي أولى به وإن التمس زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي \* وإن استأجرها وهي منكوحته أو معتدته لارضاع ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية \* ولو ضلحت المرأة زوجها عن أجره ارضاع على شيء إن كان الطلح حال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وإن كان الصلح في العدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث جاز على إحدى الروايتين فإذا صلحها على شيء بعينه جاز وإن صلح على شيء بغير عينه لا يجوز إلا أن يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع جاز الاستتجار ووجب النفقة لا تسقط بموت الزوج لأنها أجرة وليست بنفقة هكذا في الذخيرة \* وبعد انقطاع يفرض القاضي نفقة الصغار على قدر طاقة الأب وتدفع إلى الأم حتى تنفق على الأولاد فإن لم تكن الأم نفقة تدفع إلى غيرها لينفق على الولد امرأته طلقها زوجها ولها الأولاد صغار فاقرت أنها قبضت نفقتهم لخمسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في تلك المدة مائة درهم ذكر في المنتقى إن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها قبضت عشرين وإن قالت بعد اقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم \* رجل معسر له ولد صغير إن كان الرجل بقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* فإن أبي أن يكسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجبس كذا في المحيط \* وإن كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة بأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الأب إذا أيسر وكذلك لو كان الأب يجد نفقة الولد ويتنعم من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذلك لو فرض القاضي على الأب نفقة الولد فتركه الأب بالنفقة واستدانته وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويجبس الأب بنفقة

(٧١ - فتاوى اول) وقال لم أوالعتق أو لم يقل شيئاً حتى مات فإنه يباع وإن نوى العتق فهو حر \* رجل قال لعبدك افعلى نفسك ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وإن يبيع نفسه وإن يصدق بنفسه على من شاء يجوز ذلك \* رجل عاتبت امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها في يدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جاز فاعلى العتق وغيره \* رجل قال كل عبد لي حر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق ولو كان له عبد ولعبد عبيد فقال كل عبد لي حر عتق عبده سواء كان عليه دين أو لم يكن أما عبده لا يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا كان على العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقهم أو لم ينو وإن لم يكن على العبد دين عتقوا إذا نوى المولى عتقهم والأفلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن نواهم عتقوا والأفلا كان على العبد دين أو لم يكن وقال محمد رحمه الله

تعالى عنقوا جميعا في الاحوال كلها \* رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد ابنك حر ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال ابنك ابن  
 حر عتق الاب ولا يعتق الابن \* رجل قال لعبد يانيم ازاذا قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر عند أبي حنيفة يعتق نصفه وعند صاحبيه  
 يعتق كله \* رجل قال لعبد تلو تيد تودى بعد اب توادى بوزم اكنون كى ينشئ بعد اب توادى بوزم قالوا هذا اقرار منه بالعتق فيعتق في القضاء  
 \* رجل قال لعبد توادى تراضى ان توى العتق عتق والا فلا كما لو قال لامرأته أنت اطلقى من فلانة ثم قال على قول أبي يوسف ان توى  
 الطلاق تطلق والا فلا \* عبد وضع تحت رأسه منديل المولى فقال مولاه بالفارسية بار خدای مرا دستار موی باید بایزین نه دلا یعنق لان هذا  
 الكلام يذ كر للتعظيم كانه قال برزك مرا فلا يعتق \* عبد قال لمولاه زارادى من بیدا كن فقال المولى ازادى توتیدا كردم لا يعتق لانه يحتمل  
 التعليق والتدبير وغير ذلك \* أمة قالت (٥٦٣) لمولاه اعتقنى فقال لها بالفارسية ايدون كير كه ازاد كردم ولم ينوالعتق لا يعتق كما لو قال

الولد وان كان لا يحبس بسائر دينونه ولو فرض القاضى النفقة على الاب فلم تستد ان الام وأكل الولد بمسئله  
 الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئله الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب  
 وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على  
 الذى فرضت عليه النفقة بشئ كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان القاضى بعد ما فرض نفقة الاولاد  
 أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب قبل ان يؤدى لها هذه  
 النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح وأما إذا لم يأمرها  
 بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدى اليها ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا  
 بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ونفقة الصبي بعد القطار اذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط \* وان كان مال  
 الصغير غامبا أمر الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان أنفق عليه بغیر أمره لم يرجع الا أن يكون أشهد  
 أن يرجع ويضعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وان لم يشهد اذا كانت نيته يوم دفع أنه يرجع وأما في  
 القضاء فلا يرجع الا أن يشهد كذا في السراج الوهاج \* وان كان للصغير عتق أو أريدت أو ثياب واحتج  
 الى ذلك بالنفقة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة \* صغير له أب معسر وجد  
 أو اب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك  
 في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينه على الاب كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في القدورى  
 \* والصحيح من المذهب أن الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجدة هكذا في الذخيرة \* وان  
 كان الاب زمنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير  
 أم موسرة أو جدة موسرة وأب معسر أمرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب  
 زمنا وان كان زمنا لشيء عليه ويجوز للكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمنا  
 كذا في فتاوى قاضيان \* الأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة  
 وللصغير جد موسر تؤمر الام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجد بذلك كذا في الذخيرة  
 \* وان أعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة \* واذا كان للاب المعسر أخ موسر  
 يؤمر الاخ بالاتفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط السرخسي \* الذكور من الاولاد اذا  
 بلغوا احدا لكسب ولم يبلغوا في أنفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤاجرهم وينفق عليهم من  
 أجرهم وكسبهم وأما الاناث فليس للاب أن يؤاجرهن في عمل أو خدمة كذا في الخلاصة \* ثم في الذكور  
 اذا سلمهم في عمل فأكسبوا أو اأقارب يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ

لامرأته خوشتنى بجزر  
 فقالت خريده كبر أو قال  
 لغيره بعث منك هذا العبد  
 بكذا فقال خريده كبر فان  
 ذلك لا يكون جوابا \* عبد  
 أخذ مولاه في موضع خال  
 فقال له ان أنت أعقتنى  
 والاقتلتك فاعتقه مخافة  
 القتل فانه يعتق ويسعى في  
 قيمته لمولاه لان المولى كان  
 بمنزلة المكروه من عبده والمكروه  
 يرجع على المكروه \* رجل  
 قال لعبد هيا ازاد مرد أو قال  
 يا ازاد مرد من أو قال لامنه  
 يا ازاد من أو قال يا ازاد من  
 أو قال يا كذب نوى أو  
 قال يا كذب نوى من أو قال  
 ياسيده أو قال ياسيدى  
 اختلفوا فيه قال بعضهم ان  
 أضاف الى نفسه يعتق والا  
 فلا واختار ما اختاره  
 الفقيه أبو الليث انه ان نوى  
 الاعناق يعتق والا فلا لان  
 هذه كلمات لطف ظاهر فلا  
 يقع بها العتق اذ لم ينو لو قال  
 لعبد هيا ازاد مرد لا يعتق

وان نوى \* رجل أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه بغير اسمه وكذا الوسماء بالفارسية ازاد ثم دعاه بغيره يعتق \* رجل ذلك  
 قال لعبد ما يدخداى أو قال يا باد خدای من ولم ينو لا يعتق كما لو قال برزك أو يا برزك من \* رجل قال لعبدین له يا سالم أنت حر يا مبارك فهو  
 على الاول ولو قال يا سالم أنت حر يا مبارك على ألف درهم كان على الاخروا ذم الكلام قبل ان يدعوا بالاخير فهو على الاول \* رجل له  
 جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج بعض الولد أنت حر فان كان خرج أكثر الولد وهو النصف مع الرأس أو الرأس لا يعتق الولد وان كان  
 الخارج أقل عتق الولد لان اعتناق الام لا يكون اعتناقا للولد المنفصل ولذا كثر حكم الكل فلا يعتق الولد باعتناق الام \* رجل أعنت جارية  
 انسان فاجاز للمولى اعتناقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد \* رجل قال ان اشتريت مملوكين فهاجران فاشتري حاملا لا يعتقان ولو قال لامنه  
 كل مملوكي صغير حر لا يعتق حملا \* رجل قال لامنه الحامل في محنته أنت حر أو ما في بطنك فولدت من الفسد غلاما ميتا استبان خلقه



عنت الجارية في قياص قول أبي حنيفة ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالتقت من الغد جنيناً ميتاً استبان خلقه فهو بالخيار ان أعنت الام  
يعتق الجنين بعنتها وان لم تكن حاملاً اعتقت الجارية رجل قال لا تخراً نامولي أبيك أعنتك أولك أي وأي لم يكن القائل عبداً للمقره وكذا  
لوقال أنا مولي أبيك ولم يقل أعنتك أولك فإنه يكون حراً ولوقال أنا مولي أبيك أعنتك فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق الاب الا ان يأتي المقر  
ببينة رجل أعنت عبده وله مال فله المولود لا ثوباً يوارى العبد أي ثوب شامولي رجل قال لعمده أنت حر البتة فالتقت العبد قبل ان يقول  
البتة فإنه يموت عبداً رجل قال لام ولده أنت حر من العمل أو من دخول البيت وقال لم أنوالعتق لا يدين في القضاء ولا يسمع ان يقر بها قال أبو  
يوسف يدين فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لعمده رأس الحر أو بدن الحر لا يعتق لأنه تشبيه وكذا لو قال أنت مثل الحر رجل  
قال لجارية يامولي زاده لا تعتق كما لو قال يا ابن الحر أو يا ابن الحر (٥٦٣) \* (فصل فيما لا يبيع به العتق اذا لم ينو ولا يقع به العتق وان

نوى) رجل قال لعمده  
لا سبيل لي عليك أو قال  
لا ملك لي عليك أو لارق لي  
عليك أو خرجت عن ملكي  
أو خليت سبيلك ان نوى  
العتق عتق والأفلا ولوقال  
لا سبيل لي عليك لا سبيل  
الولاء وقال لم أنوبه العتق  
عن محمد انه يعتق ولا يصدق  
قضاء ولوقال لا سبيل  
الموالة وقال لم أرد به العتق  
دين في القضاء رجل قال  
كل مالي حر وله عبد فقال لم  
أنوالعتق لا يعتق عبده  
رجل قال لامته أطلقك  
ونوى العتق قال أبو يوسف  
تعتق ولو قال لها فركك  
على حرام ونوى العتق  
لا تعتق ولو قال لعمده  
بالهجرة ان حر رين  
نوى العتق عتق والأفلا  
وكذا الطلاق ولو قال  
لعمده لا سلطان لي عليك  
أو قال اذهب حيث شئت  
أو قال توجسه أين شئت  
لا يعتق وان نوى ولو قال

ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر أملاكهم فان كان الاب مبدراً مسرفاً لا يؤمن على ذلك فالقاضي  
يجز ذلك من يده ويجهله في يدا أمين ويحفظ لهم فاذا بلغوا سلم اليهم كذا في المحيط \* وقال الامام الخواري  
اذا كان الاب من أبناء الكرام ولا يستاجرهم الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب  
لا يمتدون اليه لا تنسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة  
وهذان الفلاسفة ولهم رشد ولا لا تجب كذا في الوجيز للكردي \* ونفقة الاناث واجبة مطلقاً على الآباء  
مالم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة \* ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد  
عاجزاً عن الكسب لمائة أو مرض ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في  
فتاوى قاضيان \* ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زمناً له من كفاية الصغير وذكر  
في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختصار شرح المختار \* الرجل البانخ ان كان زمناً  
أو مقعداً أو أسل اليدين لا ينتفع به ما أو معنوها أو مفلوحاً فان كان له مال تجب النفقة في ماله وان لم يكن له  
مال وكان له أب موسر وأم موسرة تجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يقرض له النفقة على  
الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط \* وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة  
الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسراً أو موسراً فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه أكثر من  
نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتعين الناس فيه بأن كانت الزيادة زائدة تدخل تحت تقدير المقدرين  
في مقدار كفايتهم فانها تكون عفواً وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانها تطرح  
عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الخيرة \* اذا  
كان الزجل غائباً وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحد بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده  
الصغار الفقراء الذكور والاناث والذكور الفقراء المعززة عن الكسب والاناث الفقيرات والزوجة  
ثم ان كان المال حاضراً عند هؤلاء وكان النسب معروفاً وعلم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم  
بالنسب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينة لا يسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله ودبعة  
عند انسان وهو مقربها أمرهم القاضي بالانفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقربه وان  
كان صاحب اليد والمديون مشكراً فأرادوا أن يقيموا البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال  
من جنس النفقة من الدراهم والدنانير والطعام ونحوها كذا في البدائع \* واذا كان للغائب عند الوالدين  
أو الولد والزوجة مال هو من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم  
وأعطاهم يامر القاضي حتى أنه قوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليدوان كان أعطاهم بغير أمر القاضي

لامته أنت طالق أو أنت بائن أو أنت مني أو حرمتك أو انت خلية أو برة أو اختاري فاختارت أو قال اخرجي أو استبرني ففعلت ذلك  
لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي وقال  
لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى \* (فصل في التعليق والاضافة) رجل قال لامته اذا ماتت والدي فانت حر ثم باعها من والده في  
تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمداً يقول أو لا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق في  
قال أنا أنت في ذلك حتى أنتظر رجل تشاجر مع أمه فقال بئنه من اذا كرم الزلزم تاوا زعم غري خرج هو من البلد ثم رجع قبل موت  
الام قالوا يكون باراً في عينه ولا يعتق عبده رجل قال لعمده ان يعتق في هذا البلد ابدأ فانت حر فباعه بيعاً صحيحاً لا يعتق لأنه كاجت زال  
العبد عن ملكه فلا يعتق وان باعه بيعاً فامد ان سلمه الى المشتري أو لانه باعه لا يعتق أيضاً لانه كاتم البيع منهم ملكه المشتري وان باعه بيعاً

فاسد اسم سلمه الى المشتري عتق لان شرط الخنث قد وجد والعبد باق على ملكه فيعتق ولو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا اشراه فاسدا لا يعتق لانه لم يملكه قبل القبض فانخلت اليمين لا الى جزاء وان اشترى عبدا اشراه جائزا بعد ما اتاركا البيع الفاسد لا يعتق لان اليمين انخلت بالبيع الفاسد لا الى جزاء فلا يفعل مرة أخرى ولو قال لعبد الغديران وهبك فلان متى فانت حر فوهبه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق لانه خنث قبل الملك فلا يعتق وان قبل بعد ذلك وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبته لك لا يعتق وان بدأ الطالب فقال هبه متى فقال وهبت عتق \* رجل قال ان اشتريت عبدين فاحر ان فاشترى عبدا اشراه صححنا ثم اشترى عبدين ثم اشراه صححنا يعتق الخالف أى العبد ينشأ ولو قال أول عبدين أشتريهما فاحر ان فاشترى عبدا ثم عبدين لا يعتق واحدهنهم ولو اشترى عبدا ثم اشترى عبدا وأمس عتق (٥٦٤) العبدان \* رجل قال لعبد ما نشئتك فانت حر ثم قال له لا بارك الله فيك أو قال

اللهم العنة لا يعقب لان شرط  
الحفت الشتم وهذا دعاء وليس  
بشتم \* رجل قال لما كتبه ان  
أنت عبدى فانت حر لا يعقب  
لانه ليس بعبد له مطلقا  
\* رجل قال لعبد أنت حر  
على ان تدخل الدار فقبل  
هو حر دخل الدار ولم يدخل  
\* رجل اتهم غلامه في لجام  
ضاع فقال المولى ان أقلعت  
هناك الضرب حتى تصدقنى  
فعلى كذا فضر به فقال  
العبد لم أخذنم قال أخذت  
وترك الضرب لا يحسن لانه  
لا يجاوز ما أن كان أخذ أو  
لم يأخذ وقد قالهما جميعا  
فيصير بار \* رجل قال ان  
اشتريت عبدى في عقدة  
فهما حران واشترى ثلاثة  
أعبدنى عقدة واحدة عتق  
اثنان منهم وله الخيار بوقعه  
على اثنين منهم وكذا لو  
قال ان اشتريت عبدى معا  
فاشترى ثلاثة أعبدنى عقدة  
واحدة يعقب اثنان منهم وله  
الخيار \* رجل قال كل

كان ضامنا له هذا اذا كان ماتركة الغائب من جنس حقهم فاما اذا لم يكن من جنس حقهم فأرادوا أن يبيعوا شيئا من مال الغائب انفقتهم أجمعوا على أن يسوي الولد المحتاج لايك بيع عقار الغائب ولا بيع عروضه بالنفقة وأما الاب المحتاج فملك بيع المنقول بالنفقة استحقسانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيرا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب المفقود \* وأجمعوا على أن حال حاضر من يجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة يبيع العروض والعقار كذا في المحيط \* وان كان الاب قد مات وترك أموالا وترك أولاد اصغارا كانت نفقة الاولاد من أنصبا بهم وكذا كل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأة الميت تكون نفقة في حصتها من الميراث حاملا كانت أو حائلا وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من أنصبا بهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سرعة أموالهم وضيقتها ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج الى الخادم لانه من جملة مصالحه وكذلك كل ما كان من المصالح فالقاضي يشتري ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم تكون في نصيبه كما ذكرنا ويضرب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في البلدة قاض فانفق الكبار على الصغار من أنصبا الصغار كانوا ضامين في هذه النفقة وهذا في الحكم فاما فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم كذا في الذخيرة \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجلين كانا في سفر فاعصى على أحدهما فانفق الآخر على المنعم عليه من مال المنعم عليه لم يضمن استحقسانا وكذا اذا مات بفرضه صاحبه من ماله وكذا العبد المأذونون في التجارة اذا كانوا في البلاد غابت مولا هم فانفقوا في الطريق وأما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو كان الكبار أنفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك وأقروا ببقية أنصبا الصغار يرضى أن لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا الوفات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر في الحكم ليس للودع أن يتفق منها عليهم ويحتسب من مال الميت ولو فعل وحلف على أن لا مال عليه للميت رجحت أن لا يؤخذ كذا في الوجيز للكردي والله أعلم بالصواب

\*(الفصل الخامس في نفقة ذوى الارحام)\* قال ويجبر الولد الموسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كانوا وذميين قدرا على الكسب اولى يقدر بخلاف الحريين المستأمنين ولا يشارك الولد الموسر احدثا في نفقة أبويه المعسرين كذا في العتابية \* اليسار مقدر بالنصاب فيما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى والنصاب نصاب حرمان الصدقة هكذا في الهداية \* واذا اختلطت الذكورة والاناث فنفقة الابوين عليهم جماعا على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي

جارية اشتريتها مالاً اشتريته فلهي حرة فغابت المخلوق عليها أو ماتت فاشتري أخرى في الغيبة تعتق لانه اشترى \* وان  
 غيبها حال بقاء العين وفي الموت لا تعتق في قول أي حنفية ومحمدان عندهما جوعتها باطلت العين \* رجل قال لامته ان وطئتك مادمت  
 في هذه الحجرة فانت حرة فكسوا عنها ووطئها في حجرة أخرى ولم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة فوطئها فيها لا تعتق لان العين انتهت بالتحول  
 هنها \* رجل قال لامليكة ايكمن بشرني بقدم فلان فهو حر فعلم واحد منهم بقدم فلان وأمر آخر ان يذهب الى المولى برسالة فجاء الرسول  
 الى المولى ان قال أيها المولى ان عبدك فلانا يقول ابشرك بقدم فلان أو قال ان عبدك فلانا أرسلني اليك يقول ابشرك بقدم فلان  
 هتق المرسل دون الرسول لان المرسل هو الذي بشره ولكن يلسان غيره وان قال الرسول أيها المولى ان فلانا قد قدم وأرسلني عبدك فلان  
 اليك لا يشرک عتي الرسول دون المرسل لان البشارة وجدت من الرسول \* رجل قال لفلان علي ألف درهم والاف بعدى حر ثم أنكر المال

ان قال ليس له على شيء لا يحث لان شرط الحث عدم المال عليه وقت المين ولم يثبت ذلك وان قال لم يكن له على شيء وقت المين عتق لاه  
لما انكر الوجوب وقت المين فقد اقر بشرط الحث رجل قال لعبدك انت حر قبل الفطرو الا تخي بشهر عتق في أول رمضان رجل قال  
كل عبد اشترته فهو حر حتى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء ولو قال كل عبد اشترته الى سنة فهو حر فكل عبد  
بشترى من الساعة التي خلف الى تمام السنة يعتق عند الشراء الا في الصورة الاولى ادخل السنة في العتق فيصير فداءا لعند الشراء الذي  
اشتراه أنت حر الى سنة فيعتق بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة أجلا للمين رجل قال لعبدك انت حر الى  
مائتي سنة فانت حر قال أبو يوسف هو مدبر مقيد وقال الحسن بن زياد هو مدبر مطلق لان على قول أصحابنا اذا ذكر وقتا طويلا يعيش الى تلك  
المدة أولا يعيش يعتبر الوقت ولا يكون ذكر هذا الوقت بمنزلة التأييد وعلى قول الحسن (٥٦٥) اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون

ذكر الوقت للتأييد والعمر  
اصله ما عرف في كتاب النكاح  
اذا تزوج امرأة الى وقت  
يكون متعة عند طائفت  
المدة أو قصرت وعلى قول  
الحسن اذا ذكر وقتا لا يعيش  
اليه لا يكون متعة صحيح  
قال لعبدك انت حر قبل  
موتى بشهر ثم مات بعد شهر  
قال بعضهم يعتق من ثلث  
ماله وقال بعضهم يعتق  
من جميع المال وهو الصحيح  
لان على قول أبي حنيفة  
رجسه الله يستند العتق  
الى أول شهر قبل الموت وهو  
كان صحيحا في ذلك الوقت  
رجل أوصى بوصايا وكتب  
في وصيته ان عبده فلان حر  
بعد موته ولم يسمع ذلك منه  
احد ثم مات وبجدة الورثة  
تدبره يستحق الورثة على  
علمهم ان اقرار الوارث بما في  
كتاب الوصية عتق العبد اذا  
كان يخرج من ثلث ماله ويأزم  
السماية فيما زاد على الثلث  
اذا كان لا يخرج وكذا لو

وان كان للفقير ابان أحدهما فائق في الغنى والاخر عيال نصا با كانت النفقة عليه ما على السواء ولو كان  
أحدهما مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليه ما على السواء كذا في فتاوى قاضيان قال الشيخ الامام  
شمس الأئمة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انما تكون النفقة عليه ما على السواء اذا تفاوتا في اليسار تفاوتا  
يسيرا وأما اذا تفاوتا تفاوتا فاحشا فيجب أن يتدأوا في قدر النفقة كذا في الذخيرة ثم اذا قضى القاضي  
بالنفقة عليه ما فأنى أحدهما أن يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي بأمر الآخر بان يعطى كل النفقة ثم  
يرجع على الآخر بحصته وان كان للرجل المهر زوجة ليست أم ابنه الكبير لا يجبر الابن على أن ينفق  
على امرأة أبيه وكذلك أم ولده وأمه لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء الا أن يكون بالاب غلة لا يقدر على خدمة  
نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأته ويخدمه فيئذ يجبر الابن على نفقة خادم الاب من كونه كانت أمه  
كذا في المحيط \* الاب اذا كان فقيرا معسر وله اولاد صغار محامو يجرى بان كبير موسر يجبر الابن على نفقة  
أبيه ونفقة اولاده الصغار كذا في محيط السرخسي \* والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الاب نفقتها وان كان  
معسرا وهي غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة أحد أبويه ولا يقدر على جميعها فلام أحق وان  
كان للرجل أب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة أحدهما فالابن أحق وان كان له أبوان وهو لا يقدر  
على نفقة أحدهما فانه ما كان معه ما كل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه أن  
يزوجه أو يشتري له جارية وان كان للاب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن النفقة واحدة ويدفعها الى الاب  
وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهر النيرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب  
زمنيا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه يخشى على الاب التلف ذكر الخصاص في أدب  
القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والاب فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضي ان ابني يكتسب  
ما يقدر ان ينفق على فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب  
منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن  
وحده وان كان له زوجة أو اولاد صغار يجبر الابن على أن يدخل الاب في قوته ويجعله كإحدهم عياله  
ولا يجبره على أن يعطى شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلفوا  
فيه قبل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي ويعتبر في حق الجد لا يستحق النفقة الفقير لا غير على  
ما هو في ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام كالجدة من قبل الاب وكذا تفرض نفقة الجدات  
من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في الاجداد أيضا كذا في المحيط  
\* والنفقة لسكنى ذى رحم محرما اذا كان صغيرا فقيرا أو كانت امرأته باعقة فقيرة أو كان ذكر فقيرا زمنيا أو عي

كان على الميت دين يحيط برقبته يعتق وبسعي في جميع قيمته ثم اخذ المصروف قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدبر  
ثلثا قيمته لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم يستقدم مدة عمره من حيث الخزر والطن فتبطل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو الليث قيمة المدبر  
نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لان للفقير منفعتين منفعة البيع وما شا كلهما من التملك بالدين والامهار  
وغیر ذلك ومنفعة الاجارة والاستخدام وبالتدبير فهو الاول وتسبب الثانية فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدبير مقيدا  
يقوم قنا رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلانا بعد موتى ان شاء الله أو قال هو حر ان شاء الله في القياس يصح الاستثناء فيها وفي الاستحسان  
يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق مريض قال لتوم معاوية بن ابي ندر كذا امرأته مهملت ينبي له ولأن  
يعتقونهم رجل قال لعبدك لا سبيل لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مدبرا رجل قال له لو كنت اخدم ورتني بعد موتى سنة ثم أنت حر فانت

بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعق \* رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بحاله قال نصير لايحل للوارث وطه الجارية قيل له ان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فكذا ذلك ولترك الميت عقارا وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واحبس الجارية روى عن محمد انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قد رقيمة الجارية وله أموال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلكت تلك الأموال قال الجارية حرة ويضمن الوارث قيمتها للغرماء \* رجل قال لعبد ما مات فانت حر أو قال متى مت أومتى ماتت أو قال اذا حدث بي حدث الموت فأنت حر فهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضى بجوازيه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يومامن الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعقن ولو قال ان مت من مرضى هذا أو في بلد كذا أو قال ان حدث بي حدث الموت من مرضى هذا أو في سنتي هذه (٥٦٦) فأنت حر جازيه موان مات المولى قبل البيع يعق من الثلث \* رجل قال لامته عند

الوصية اذا خدمت ابني ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية \* وتعتبر أهلية الارث لاحقية كذا في النقاية وابتى هذه حتى يستغنيا فأنت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين يتخدمهما حتى تتزوج الجارية ويصيب الابن ثمن الجارية وان كانا صغيرين يتخدمهما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن يتخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فأدرك أحدهما يتخدمهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك \* رجل قال لعبد له أحد كافر بعد موتى وله وصية مائة درهم ثم ماتت عتقا واهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما جميعا فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منهما مائة درهم بطلت إحدى المائتين لان أحدهما عبده فلا تصح له الوصية \* رجل قال في وصيته أعتقوا عبدى الذى هو قديم العيبة تكلموا في قديم العيبة قال أكثرهم قديم العيبة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على التخله ويقطع في كل سنة فالذى يبقى سنة يكون قديما \* رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم الاعناق فيتعبد بعمل الاعناق وهو العبد أو ما في الوجه الثانى التزم الصدقة والقيمة نشارك العبد في قبول الصدقة \* رجل قال لعبد ما انت مدبر على ألف قال أبو حنيفة لا يعتبر قبول العبد قبل الموت ولو قيل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو في ملكه فقبل الألف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية \* وتعتبر أهلية الارث لاحقية كذا في النقاية وابتى هذه حتى يستغنيا فأنت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين يتخدمهما حتى تتزوج الجارية ويصيب الابن ثمن الجارية وان كانا صغيرين يتخدمهما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن يتخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فأدرك أحدهما يتخدمهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك \* رجل قال لعبد له أحد كافر بعد موتى وله وصية مائة درهم ثم ماتت عتقا واهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما جميعا

فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منهما مائة درهم بطلت إحدى المائتين لان أحدهما عبده فلا تصح له الوصية \* رجل قال في وصيته أعتقوا عبدى الذى هو قديم العيبة تكلموا في قديم العيبة قال أكثرهم قديم العيبة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على التخله ويقطع في كل سنة فالذى يبقى سنة يكون قديما \* رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم الاعناق فيتعبد بعمل الاعناق وهو العبد أو ما في الوجه الثانى التزم الصدقة والقيمة نشارك العبد في قبول الصدقة \* رجل قال لعبد ما انت مدبر على ألف قال أبو حنيفة لا يعتبر قبول العبد قبل الموت ولو قيل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو في ملكه فقبل الألف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

قبل حين قال المولى كان مدبرا وعليه الان اذامات المولى \* ولو قال الرجل لعبد ما نحر بعد موقى على القدر هم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الورثة ولو قال انت حر على القدر هم يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قال لعبد ان شئت فانت حر بعد موقى قال محمد رحمه الله كانت المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول أبي يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعن أبي يوسف في رواية الامالي ان قدم المشيئة تعتبر المشيئة للحال وان آخر تعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذلك في التدبير عنه به يعتبر القبول عند الميت (٥٦٧) على كل حال \* رجل قال لعبد

انت حر يوم اموت ونوى باليوم يخاص النهار دون الليل لا يكون مدبرا ويصير كانه قال انت حر بعد موقى في النهار فلم يكن العتق معلقا بطلاق الموت فكان له ان يبيعه ولو قال انت حر بعد موقى يوم لا يكون مدبرا مطلقا وله ان يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذ مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث \* رجل قال كل مما ملكت لي بعد موقى حرغا كان في ملكه يوم المقالة يكون مدبرا وما ملكك بعد المقالة لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكت فلانا فهو حر بعد موقى فملكه كان مدبرا لانه علق الحرية بعونه مطلقا لانه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج منه ان يكون مدبرا كقولنا لعبد ان كنت فلانا فانت حر بعد موقى فملكه يصير مدبرا \* رجل قال كل مما ملكت فمهر اذا جاء غدا يدخل في

من كان يحوز جميع الميراث وهو معسر يجعل كليت واذا جعل كليت كانت النفقة على الباقيين على قدر مواريتهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كليت فكانت النفقة على قدر مواريتهم من كان يرث معه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب وهو صغير وله ثلاثة اخوة متفرقين نفقة الاب على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لامه اسداسدس النفقة على الاخ لام وخمسة اسداسها على الاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة ولو كان للرجل ثلاث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اثنا عشر اسداسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام على قدر مواريتهن ونفقة الابن على عته لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمستله بمجالها نفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لانيه وامه وكذلك نفقة البنت على الم لاب وام او على العمة لاب وام كذا في البدائع \* الاب مع الابن اذا اختلفا في السارق قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكرك في المتنقي ان القول قول الابن والينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو اتفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه الابن فقال ان نفقته وانت موسر وقال الاب فعلته وانا معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البينة فالينة بينة الابن هذا في طلاق المتنقي كذا في الخلاصة \* اذا فرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق يجبر ثانيا وكذا اسائر المحارم كذا في التتارخانية \* اذا كان الاب محتاجا وبي الابن ان يتفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامر اليه ان يسرق ماله منه وجود فاض ثمة بأثم يسرق ماله وباعطا الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان تقع الكفاية وبسرقة فوق الكفاية بأثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق ماله منه كذا في الجبر الرائي \* وان كان للاب مسكن او دابة فالمذهب عندنا انه تفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فينتدب مؤمرا الاب ببيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفيسة يؤمر ان يبيع ويشتري الا وكس وينفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويستوى في هذه الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة \* ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

ذلك المدبر وام الولد وولد الولد ولا يدخل فيما لم يكتب ويدخل فيه من كان قنا وقت المقالة ثم يصير مكا قبل مجي الغد ولا يدخل في ذلك من ملكه بعد المين ولو قال كل مما ملكت اليوم فهو حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر او هذه السنة ولو قال كل مما ملكت الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها المتجمعون يصدق في ادخال ما استفاد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه ولو قال كل مما ملكت غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف في قول أبي يوسف ولو قال كل مما ملكت اليوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مما ملكت غدا فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مما ملكت الى



عاقبته وان جنى على المولى أو على ماله كان هدرًا إلا ان يقتل مولاه خطأ فيسعى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها ولد اتصير أم ولد  
 \* (فصل في الاستيلاء) \* كل مملوكة ثبتت نسب ولدها عن يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذلك  
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطء بشبهة ثم يملكها فن ثبت نسب ولدها منه نصير أم ولده عندنا وان ملك ولده منها بحق  
 عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله أن يبيعه ولو قال جل جاريته هذمتني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني فأسقطت سقطا  
 استبان خلقه أو بعض خلقه نصير أم ولده وان لم يستبين لاتصير عندنا ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني  
 ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الأمة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان  
 ربحا فصدقته الأمة لم تكن أم ولده \* رجل قال لجاريته قد ولدت هذه أم ولدي ان كان القول في الصحة نصير أم ولده سواء كان معها ولدا أو  
 لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها ولد نصير أم ولده تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث وأم الولد  
 تعتق بموت المولى من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه الى غيره ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو مهاد وان  
 باعها وقضى القاضي يجوز بيعها لابتداء قضاءه في أظهر الروايات ولا تضمن أم الولد بالانصب والبيع الفاسد والاعتناق في قول أبي حنيفة  
 وانما تضمن فيما ضمن الحر \* الجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعيها مع امها نصير أم ولدها فان اعتقها أحدهما أو مات عتق كلها في قولهم  
 ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة وقال صاحبها اذا مات أحدهما (٥٦٩) تسمى في نصيب الآخر وان اعتقها  
 أحدهما يضمن المعتق نصف

قيمتها ان كان موسرا وتسمى  
 لا آخر في نصف قيمتها ان  
 كان معسرا \* جارية ولدت  
 من رجل بشكاح ثم اشتراها  
 مع آخر نصير أم ولده ويضمن  
 نصف قيمتها للشر بكموسرا  
 كان أو معسرا وان لم يشتريا  
 الجارية فهو لكن ملكا للولد  
 جهة أو شر أو فحول ذلك عتق  
 الولد وسعى لا آخر في نصيبه  
 ولا ضمان عليه في قول أبي  
 حنيفة وقال صاحبها  
 يضمن ان كان موسرا ويسعى  
 العبد ان كان معسرا

في الجوهر النيرة ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع \* رجل له عبد  
 لا يتفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله  
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما أن تأذن لي في الكسب واما أن تتفق  
 علي فاذا لم يأت ذلك فله أن يتفق على نفسه من مال مولاه كذا في التتارخانية ناقلا عن اللؤلؤ الحية \* ونفقة  
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيل تكون على من يصير له الملك  
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندی \* نفقة عبد  
 الوديعه على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع \* ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته  
 عليه الى أن يرد على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الآن يكون  
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذباخذ القاضي ويبيعه ويمسك الثمن ولو أودع عبدا وغاب  
 نجاه المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يراجعه العبد ويتفق  
 عليهم من أجرة وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعه كذا في  
 فتاوى قاضيان \* عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعه عندي فانكر يستحق بآله  
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير لم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان  
 أو غير مالكا كذا في غاية السروحي \* العبد الموصى برقبته لا تسكن وبخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

(٧٣ - فتاوى اول) وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة \* رجل أعقق أم ولده على أن تزوج نفسها  
 منه فقبلت عتقت وان أبت ان تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعققت أمته على ان تزوج نفسها منه فابت ان تزوج نفسها منه كان عليها  
 السعاية في قيمتها \* رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني ثبتت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية  
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سلتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبتت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت  
 والتوقيت باطل \* أم ولدا انما اذا أسلمت تتخرج الى الحرية بالسعاية وانما قضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب ما لم تؤد السعاية  
 \* حر بي تخرج البنات بأم ولده لا يكون له أن يبيعهها \* رجل زوج أمته من عبده فولدت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من  
 الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره \* رجل استولد جارية فولد نصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها ولا يغرم عقرها واذا تزوج الرجل جارية  
 ابنه الصغير فولدت منه لا نصير الجارية أم ولده ويعتق الولد بالقرابة \* واذا اراد ان رجل أن يطأ جاريته ولا نصير أم ولده ولدت فانه يبيعهام  
 ولده الصغير ثم تزوجها \* واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى \* ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جدته فولدت  
 وادعاه لا يثبت النسب ويدركه الغلام وان قال أحلها المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان  
 صدقه في الأمرين جميعا ثبت النسب الا فلا وان كذب المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب \* رجل في يده غلام صغير لا يعرف فقال  
 هو عبدي كان القول قوله فان أدرك الغلام وقال أنا حر لا يقبل قوله وان أقام البيينة قبلت شتمه وان كان الغلام كبيرا فقتل الذي هو في يده  
 هو عبدي وقال الغلام أنا عبد فلان كان القول قول الذي في يده ولو لم يقل أنا عبد فلان ولكن قال أنا حر الاصل كان القول قوله \* رجل في

بيده صبي يقول هو عبدي فاعتقه ثم جاء أخروا قام البيعة فاعتقه قبلت يستم ويقتضي له العبد ويطل اعتاق الاول رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من مائه ثبت النسب ويطل البيع رجل باع غلاما فوالت ثم اشتراها لا تصير أم ولده استحسنانا وان اشترى الولد عتق عليه رجل اشترى أمه لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نسبته منه والباقيون أرقاه له جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه أحد الشريكين واعتقه الآخر وخرج الكلام منهما معا كانت الدعوة أولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا ولده أم ولد الغير إذا أراد الرجل أن يزوجه أم ولده ينبغي له أن يستبرئها بحضة ثم يزوجه فان زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح ولو أعتقها ثم تزوجه لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الأم يعتق بعدموت المولى من جميع المال عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسره أم الولد إذا أعتقها وارتدت والعيان بالله ولحقته بدار الحرب ثم سبيت واشترها المولى فأنه تعود أم ولده وكذلك لو ملك ذات رحم محرمة منه وعتق عليه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سبيت فاشترها عتقت عليه وكذلك ثابوا نالنا وكذلك أم الولد ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعهما وله أن يبيع الابنة لأنها ولدت قبل ما صارت أم ولد فان زوجها الجارية رجلا فلا فولدت ابنة من الزوج ليس له أن يبيع هذه الابنة لأنها ولدت لابنة بعد ما صارت أم ولده بعد الشراء فان أعتقهن (٥٧٠) ثم اشترى من بعد السبي والردة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم

عليه بيع الأم والابنة الثانية ولا يحرم بيع الابنة الاولى وقال محمد يحرم عليه بيع الأم ولا يحرم بيع الابنتين أم الولد اذا ولدت ولدا كان الولد من المولى الا ان يبقى إذا حرمت أم الولد على مولاه بمصاهرة أو نحوها فماتت بولد ستة أشهر لا يلزم المولى الا ان يدعى ولو أعتق أم الولد ثم جاءت بولد يثبت النسب الى ستين ولا يجوز نفيه رجل له جارية كان يطؤها ويرزقها عنها فغابت زمانا ثم عادت فولدت لتسعة أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رآه انها حرت فهو في سعة من نفي ولدها وان لم يظهر منها فحوروا أكبر أعتق رآه انها عقيمة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته أم ولد أعتقها مولاه ووجب عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى أم الولد اذا جنت جناحة موجهها المال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالة الحنانية كالمدبر أم الولد لا تغسل مولاه بعد الموت ولا تغسل بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها أن تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا المولى وليان فعلا أحدهما يقلب نصيب الا سراما لا توسع في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاه انها أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها ولو تزوجت أم الولد بغير إذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأ كد فراس المولى فلا يجوز ذلك النكاح رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فاولدته في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها مات المولى وهي سبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فاقالت جنينا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه ولو قال كل ولد تلدينه فهو حر والمستله بمجالها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لا قل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لستة أشهر فصاعدا أولا أكثر من ستين من وقت البيع أولا قل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لا قل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق (فصل في المكاتب) الكفاية

الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ملك منفعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة ينظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه أو غيرها فنفقته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي أن يأمره ببيعه باعوه واشترى بمثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامه لرجل وعما في بطنها لا خرف نفقة الامه على الموصى له برقبته كذا في محيط السرخسي ولو كان المملوك بين الشريكين فنفقته عليهم معا على قدر ملكيهما وكذلك لو كان في أيديهما كل واحد منهما ما يدعى أنه له ولا يثبت له ما فنفقته عليهما وقالوا في الجارية المستتركة بين اثنين اذا أتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع ولو كان عبدين رجلين فتعاب أحدهما وانفق الاخر بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير عبدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فوقع الشريك الاخر الى القاضي وأقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل واذا قبل يأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضيان أعتق عبدا صغيرا وأمه صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما يتفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات ولو

غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رآه انها حرت فهو في سعة من نفي ولدها وان لم يظهر منها فحوروا أكبر أعتق رآه انها عقيمة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته أم ولد أعتقها مولاه ووجب عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى أم الولد اذا جنت جناحة موجهها المال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالة الحنانية كالمدبر أم الولد لا تغسل مولاه بعد الموت ولا تغسل بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها أن تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا المولى وليان فعلا أحدهما يقلب نصيب الا سراما لا توسع في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاه انها أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها ولو تزوجت أم الولد بغير إذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأ كد فراس المولى فلا يجوز ذلك النكاح رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فاولدته في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها مات المولى وهي سبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فاقالت جنينا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه ولو قال كل ولد تلدينه فهو حر والمستله بمجالها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لا قل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لستة أشهر فصاعدا أولا أكثر من ستين من وقت البيع أولا قل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لا قل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق (فصل في المكاتب) الكفاية



مستحقين علم فيه خيراى علم أماته ورشده في التجارة وقدرته على الاكتساب كان البذل حالا او مؤحلا او منجما أو غير منجم عندنا كل ما يصلح في النكاح يصلح بدلا في الكتابة \* رجل كاتب عبده على ألف درهم ولم يقل اذا أدبت الى ألفا فانت حرفا دى اليه ألف عتق ولو كان البذل منجما فاخل بجمع رد في الرق في قول أبي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى يصح رده برضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال أبو يوسف لا يرد ما لم يخل بجمعين للكاتب ان يسافر بغير اذن المولى ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كاتبه على عين لغيره من مكيل أو موزون أو عروض فيه روايتان والظاهر هو الفساد وللمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة وان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى القيمة فقبل المولى عتق \* ولو كاتب أمته على ألف درهم على انه يطؤها مادامت مكاتبة ففسدت الكتابة واذا أدت البذل قبل الفسخ عتقت \* ولو كاتبه على ثوب في الذمة لانصح الكتابة وان أدى اليه ثوبا وقيل لا يعتق \* ويتحمل في بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر \* المكاتب اذا كاتب عبده جازا استخسانا فان أدى الثاني قبل الاول عتق ولاؤه يكون للمولى وان أدى الثاني بعد أداء الاول فالاول لا الاول \* وان كاتب أمته وهي حامل فولدها بمنزلة ولدها وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة \* ولا تصح الكفالة بيد الكتابة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جازا استخسانا \* المكاتب اذا مات من غير وفاء لم يدع ولدا يطلب الكتابة وتكلموا انها تبطل بموته أو بعد ما قضى القاضي بحجزه قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان بآداء بدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه أبو الليث لا تبطل ما لم يقض القاضي بحجزه حتى لو تبرع انسان بيد الكتابة يجوز (٥٧١) ويعتق وان مات المكاتب عن وفاء تؤدي كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولدا حرا أو ولدا مكاتبا معه كتابة واحدة أو ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده \* المكاتب اذا أوصى بوصية فهو على وجه ثلاثة ان أوصى بوصيته ثم مات عن وفاء لا تصح وصيته لانه يعتق قبيل الموت في ساعة لا تسع كلمة الا بصاء والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا عتقت فقد أوصيت بثلاث مالى فلان ثم

أعتق عبده وكان بالغاً صحيفا فنفقته في كسبه هكذا في البدائع \* رجل وجد عبداً آبقاً فاخذ له رده على مولاه فأنفق عليه بغير أمر القاضي فكان منطلقاً لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أخذ عبداً أنقا وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فباعه الى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالاتفاق فالقاضي لا يلتفت الى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كافي الاقط والقطعة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الاتفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وان كان ترك الاتفاق أصح بأن خاف أن تأكله النفقة أمره ببيعه وامسك الثالث كذا في الخيرية \* ولو شهد الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البينة ولم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدها أمره أتعلة وتكون أجرة الامينة في بيت المال فان طال المسئلة عن الشهود فأن أعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بحجزها رجع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الاصل أو ادعت الاعناق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغير اذنه وكذلك رجل في يده أمة شككت عند القاضي انه لا ينفق عليها أمر القاضي بان ينفق عليها أو يبيعه فان أجبه القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم أقامت البينة أنها حرة الاصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى

أدى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا أوصى بوصيته ثم أدى فعتق ثم مات صحته وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تصح الوصية الا ان يجدها بعد العتق \* المولى لا يملك أكساب المكاتب ولا استخدامهم ولا يجب على المولى صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة المكاتبة اذا تزوجت بان المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق \* وأحكام المكاتبة في النكاح والعدة أحكام القننة \* المكاتب لا يملك طء أمته فان وطئها ثم استحققت الامة يؤاخذ المكاتب بعقرها في الحال \* اذا مات المكاتب عن وفاء فقد فقه انسان لا يجدها ذقه \* المكاتب اذا تزوج ابنة مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهران كان معها وارث آخر \* المكاتب اذا اشترى منك زوجته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكون ولده من امته ونفقة ولده المكاتب يكون على المكاتب \* المكاتب تستحق النفقة على زوجها وان لم يوطئها المولى يتناحلاف المدبرة وام الولد \* المكاتب اذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار ان شاءت أدت الكتابة فعتقت بالكتابة وان شامت لم تؤد ونهجن نفسها فعتق اذا مات المولى \* المكاتب اذا تبرع بالخط أو البراء لا يصح الا عن عيب \* المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشتري بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشاركه ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وبغير جعل ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يحجب محابة فاحشة كالعبد المأذون المكاتب اذا اشترى أيا ما أو ابنه يكاتب عليه وان اشترى أخاه لا يكاتب في قول أبي حنيفة \* اذا مات المكاتب وترك ولدا ولدى الكتابة سعى في نجومه وان كان الولد مشترا فبقا له امان ان تؤدي الكتابة حالا والآخر في

الرق وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقوم مقامه في نجومه \* المكاتب اذا جنى جناية موجبة للال كانت جنايته عليه يجب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذلك جناية المولى على المكاتب أو رقيقه \* المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحبيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ووردي الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنة أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بها حاضرت عند المكاتب قبل العجز فان اشترى أخته ثم عجز المكاتب لا يجب الاستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة \* المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى \* المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب تعتق للحال لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين من عليه الدين تصح قبل القبول فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حر الان هبة الدين ترتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتل الرد فتعود المكاتبه ويبقى العتق كالمطالب اذا وهب الدين من المدينون وبه كفيول ورد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة التكفيل \* مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة لايهتق المكاتب فان أبرأه الشرع من الاخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب ويسلم للادول ما قبض ولو كانت الكتابة الفاقبض احدهما ستمائة وأبرأه الاخر عن أربع مائة قال محمد يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة اسهم \* رجل قال لعبدته اشتر نفسك بألف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفسه العبد من العبد اعتاق \* رجل وهب نفسه عبده من عبده عتق العبد وان لم يقتل لان تملك نفس العبد من العبد اعتاق ولو قال لعبدته انت حر على الف فقال العبد قبلت عتق كذلك ههنا \* عبداً ما ذرن قال للمولى اشتريت جارية فقال المولى هي لك اصنع بها ما شئت فاعنتها المأذون لا تعتق لانه لا يراد بهذا الامر الاعتاق (٥٧٣) \* عبداً دفع الى رجل مالا فقال اشترى من مولاي بهذا واعتقني تكلموا فيه والصحيح انه

ينفذ البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وما أخذ المولى أو لا يسلم للمولى اذا قال لعبدته ادخل الدار وابت حر يتعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق

### (فصل في الاعتاق عن الغير)

رجل قال لغيره جاري يتي هذه لك على ان تعتق عني عبداً فلا تقبل فلان ذلك وقبض

عليها بتلك النفقة وبما أخذت من ماله بغير اذنه ولا ير جع بما أكت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه له فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فيأمر المدعى عليه بالانفاق عليها القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة فقتضى القاضي للمدعى ليرجع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مغصوبة أو كلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان مكان الجارية عبداً وباقي المسئلة تبعا لها فالقاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفاً على ما في يده بالاتلاف فيثبت ويضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقاماً معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على

الجارية لم تكن له الجارية حتى يعتق العبد عن الآخر لانه ملك الجارية بازاء تملك العبد منه في ضمن الاعتاق والتملك اذا يدي كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل ومالم يوجد تملك العبد لا يتم تملك الجارية \* رجل اعتق عبداً له عن أبيه الميت جازي يكون له الولاء لانه هو المعتق والادب ثواب الاعتاق ان شاء الله (فصل في العتق بدعوى النسب ومثل ذى الرحم المحرم) \* رجل قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولداً له وهو مجهول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعمى أصلياً أو مولداً وان كان العبد يصلح ولداً له لكنه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولداً له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق \* ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية بته هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه التنداء ابني لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق والصحيح هو الاول \* ولو قال لعبدته ابني أو قال لامته سانية لا تعتق وان نوى كماله قال ابن ربيعة ولم يضاف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية بته هذه أمي ومثلها تملكه عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقه ثبت نسبه منهم ما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوى البينة أيضاً لا يثبت النسب لا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه \* ولو قال لعبدته هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق \* ولو قال له ذاعي ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كل من ملك شخصه لا يجوز نكاحه على التأنيب بسبب القرابة كالأخ والأخت والم والحال يعتق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً عقلاً أو مجنوناً وقال الشافعي لا يعتق الا من له قرابة أو ولد \* اذا اشترى أمة هي حبي من أبيه بشكاح أو وطء عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه أخوه وله ان يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصير أم ولد لابيها \* رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواء لم

يدع مالاً لا يملكو كاهن أو أخو الابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الأقرار في المرض للوارث وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الأقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك بالدين \* رجل وكل رجلان يشتري له مملوكاً فيعتقه عن ظهره وسعى له الثمن واشترى أبو الموكل قال أبو يوسف عتق كما اشتراه لأنه صار ملكاً للموكل \* ولو وكل رجلان يشتري له أباة فيعتقه بعد شهر عن ظهره فاشترى الموكل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهره الأمر \* (فصل في العتق المبهم) \* رجل قال لأمتيه أحداً كاحر فقتل له هل عتبت هذه لأجدى الأمتين بعينها فقال لا تعتق الأخرى فقتل له بعد ذلك هل عتبت هذه الأخرى فقال لا تعتق الأمتان جميعاً لأن قوله الأول لم أعن هذه أقراراً منه بوقوع العتق على الثانية وقوله الأخرى لم أعن هذه أقراراً منه بوقوع العتق على الأولى ففتقنا جميعاً وكذلك في الطلاق \* ولو قال لعبد له أحد كاحر فقتل له أيتها فوئت فقال لم أعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر وإن قال بعد ذلك لم أعن الآخر عتق الأول أيضاً وهذا الأول سواء \* ولو قال لأحد هذين الرجلين على ألف درهم فقتل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للآخر لأن الأقرار للجهد لا بطل فلا يستحق عليه البيان فتق أحدهما لا يكون تعييناً للآخر أما إبقاء الطلاق والعناق في المبهم صحيح لأن الكلام المبهم بمنزلة المعلق وتعليق الطلاق والعناق بالشرط جائز فإذا صح الإيقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك لتعليق الأقرار بالشرط \* رجل قال أمة وعبد من رقيق أحرار ثم مات قبل البيان فإن كان له عبدان وأمة عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد منهم مانصه ولو كان له أمة وثلاثة أعبد عتقت الأمة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وإن كان له ثلاثة أعبد وثلاثة (٥٧٣) أمة عتق من الأما من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق نصف كل أمة وثلث كل عبد

\* (فصل في اعتناق الحربي) \*

حربي أسلم عبده الحربي وخرج إلى دار الإسلام مراغماً للمولاه عتق وله أن يوالى من أحب لانه من أهل الأرض ليس لأحد عليه ولاء وإن أسلم عبداً الحربي ولم يخرج النسا لا يعتق لأن الإسلام لا ينقضي بقاء الرق

يدى عدل بطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإذا وضع القاضي العبد على يدى عدل أمر ما أن يكسب وينفق على نفسه إذا كان قادراً على الكسب بخلاف الأمة لأنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤثر بالكسب أيضاً هكذا قال الشيخ الإمام أبو بكر البخاري والفقهاء أبو إسحق الحافظ رحمه الله تعالى فإنه كان العبد عاجزاً عن الكسب لمرضه أو لضعفه يؤمر المدعي عليه بالانفاق قال فإن كان مكان العبد دابة والمدعي عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على مافي يده والمدعي لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعي أنالاً أجبر المدعي عليه على الانفاق لكن إن شئت أن أضعها على يدى عدل فينفق عليها والأفلا أضع على يدى عدل بخلاف العبد والأمة كذا في المحيط \* ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فإن امتنع عن ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها لأنه يؤمر بدبابة فيما ينسب وبين الله تعالى على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أما بالانفاق وأما بالبيع وهو الأصح وبكره الاستقصاء في حلب البهيمة إذا كان مضراً بها لقله العلف وبكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الحالب أنظفاره ثلاثاً يومياً ويستحب أن لا يأخذ من لبنها إلا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره وبكره تكليف الدابة ما لم تطقه من تثقيل الحمل وإدامة السير وغيرهما كذا في الجوهر النيرة \* دابة بين رجلين امتنع أحدهما عن الانفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير منقطعاً

فإن أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبدته يكون عبداً \* ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يعتق وكذا الوفاء من ذى \* حربي له عبد كافراً أسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمناً للمولى \* ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة خلافاً لأصحابه وقيل ينفذ الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا العتق عند أبي حنيفة لا يثبت وعندهما يثبت \* ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قوله \* ويكون الولاء للحربي وعن أبي حنيفة أنه لا ولاء له \* حربي دخل داراً بأمان ومعه مديرة ومكاته كاته في دار الحرب فباعها الحربي جاز بيعه ولو كان معه أم ولده لا يجوز بيعها ولو ملك الحربي قريته ودخل النسا بأمان عتق عليه ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولده أو مديرة دبر في دار الإسلام حكم بعتقهما \* إذا مات الحربي أو قتل أو أسرف لا يعتق مكاته ويكون بدل الكتابة لو رثته \* إذا مات المولى وله عبد مسلم أخذه الكفار ودخلوه في دار الحرب فابنق منهم عتق لأنه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فيعتق كالأول أسلم عبد الحربي في دار الحرب فابنق إلى دار الإسلام فإنه يعتق \* رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندی يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قال وإن خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي أنا عبده يكون باطلاً لأنه أقر الحربي على نفسه بالرق وإن أخرجه مكرهاً كان عبداً والله تعالى أعلم

\* (ثم طبع الجزء الأول من فتاوى قاضي خان وبه الجزء الثاني وأوله (كَلْبُ الْإِيمَانِ) \*

فالقاضي بقول للإمام أن يبيع نصيبك أو تتفق عليه كما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى في نهجته كذا  
 في المحيط \* وإذا كان له نحل يستحب أن يبقى لها في كوارثها شيئا من العسل ويستحب  
 أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لعدائهم مقام العسل  
 لم يتعين عليه إبقاء العسل (١) كذا في الجوهرة النيرة \* والله  
 أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب

(١) قوله لم يتعين عليه إبقاء العسل لعل المراد بقوله لم يتعين على طريق الاستحباب بدليل ما قبله والافسكان  
 الأنسب لم يستحب الخ تأمل اهـ بجراوى

﴿تم طبع الجزء الاول ويتلوه الجزء الثانى أوله كتاب العتق﴾

# فتاوى الهندية

## ﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى المالكية ﴾

وبها مشهورة فتاوى قاضيان \* وهوالامام فخر الدين حسن بن منصور الازرجندي  
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ مشهور بمقبولة معمول بها متداولة بين العلماء  
والفقههاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء \* وذكر فى هذا الكتاب جملة من  
المسائل التى يغلب وقوعها وتس الحاجة اليها وتدور عليها واقعاات الامة وترتيب على  
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعاً واصلاً \* وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين  
اقتصر منه على قول أو قولين \* وقد ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا  
اه من كشف الظنون

من الفتاوى المالكية \* المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية \*

الامام الاعظم \* أبى حنيفة النعمان صاحب القدر الانجم \*

جماعة من علماء الهند الاسلام \* وكان رئيسهم فى تأليفها

السلامة الامام مولانا الشيخ نظام \* وذلك بأمر

السلطان أبى المظفر محيى الدين محمد اورنگ زيب

بمادر عالم كبير \* عليه وعليهم رحمة

المولى اللطيف الخبير \* آمين

وبها مشهورة الجزء الاول من فتاوى الاستاذ فخر الله والدين قاضيان محمود الازرجندي

وهو من أهل الترجيع وكتابته هذا من أصح الكتب التى يعتمد فى الافتاء

والعمل عليها انعمه الله برحمته \* وأسكنه فسيح جنته آمين

يقول راجي غفر المساوي \* عبد الرحمن الحنفي المدعو بالبحر اوى \* اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب  
\* السهل ما خذناه للقضاة والمفتين والطلاب \* الذي جمع فأوعى \* وانقر في بابيه فلا ترى لمن له جمعا \* هو أن سلطان  
الهند المخيم \* والخليفة التمام الرئيس الاعظم \* محمد اورنگ زيب عالمكير \* عليه رجة المولى اللطيف الخبير \*  
لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين \* ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين \* وأراد أن تكون حوادث الانام على  
موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة \* ورأى أن ذلك فيه بعض تعمس لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات  
الضعيفة \* وذلك موجب لقله الضبط \* وإيقاع بعض القاصرين في الخطا والخطب \* وقصد أن تكون القروع المعتمدة  
المعتمدة مجموعة غالبا في كتاب واحد \* ليسهل أخذها ودركها ومعرفة مظانها الكل قاصدا \* أمر مشاهير الهنود من العلماء  
الاعلام \* وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام \* فعند ذلك شروا عن ساعد الجدد والاجتهاد \* وأخلصوا  
نباتهم معقدين على رب العباد \* فتنبعوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتمدة المحفوظة في دار كتب السلطان  
المذكور \* وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لاتمامه على الوجه المسطور \* فصار ما حصله كتابا  
جامعا مغنيا عما سواه \* حاويا للقروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه \* فبذلك استبانت المسالك للطالبين  
\* وظهرت معالم الفقه للعالمين \* وسمو بالفناوى العالمكيرية \* نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى الغرف العلية  
\* حيث كان سببا في تحصيل هذا الخير العظيم \* الذي به حصل للكافة النفع الجسيم \* ولقد بذل رحمه الله تعالى  
للمؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية \* ما يبلغ من الفضة مائتي ألف روبية \* كما نقل ذلك عن الماسر  
العالمكيرية \* والروية نحو اثني عشر قرشا بالقروش المصرية \* وذلك تقريبا لاتحديد \* بلغه الله في دار النعيم ما يريد  
\* ومن علينا بحسن الختام \* بحمد سيد الرسل الكرام \* عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام \* آمين

﴿ فهرسة الجزء الاول من التناوى العالمة المشهورة بالفتاوى الهندية ﴾

صفحة	صفحة
٤٩ كيفية الاستنجاء من البول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه سبعة أبواب
٤٩ صفة الاستنجاء بالماء	٣ (الباب الاول) في الوضوء وفيه خمسة فصول
٥٠ الاستنجاء على خمسة أوجه	الفصل الاول في فرائض الوضوء
٥٠ (كتاب الصلاة) وفيه اثنان وعشرون بابا	الفصل الثاني في سنن الوضوء
٥١ (الباب الاول) في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول	٨ الفصل الثالث في مستحبات الوضوء
الفصل الاول في أوقات الصلاة	٩ الفصل الرابع في مكروهات الوضوء
٥١ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات	٩ الفصل الخامس في نواقض الوضوء
٥٢ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها	١٣ (الباب الثاني) في الغسل وفيه ثلاثة فصول
٥٣ (الباب الثاني) في الاذان وفيه فصلان	الفصل الاول في فرائضه
الفصل الاول في صفة وأحوال المؤذن	١٤ الفصل الثاني في سنن الغسل
٥٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما	١٤ الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة
٥٧ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن	١٦ (الباب الثالث) في المياه وفيه فصلان
٥٨ (الباب الثالث) في شروط الصلاة وفيه فصول أربعة	الفصل الاول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع
الفصل الاول في الطهارة وستر العورة	٢١ الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ
٦٠ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره	٢٥ (الباب الرابع) في التيمم وفيه ثلاثة فصول
٦٢ وما يتصل بذلك مسائل	الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم
٦٣ الفصل الثالث في استقبال القبلة	٢٩ الفصل الثاني فيما ينقض التيمم
٦٥ وما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة	٣٠ الفصل الثالث في المتفرقات
٦٥ الفصل الرابع في النية	٣٢ (الباب الخامس) في المسح على الخفين وهو يشتمل على فصلين
٦٨ (الباب الرابع) في صفة الصلاة وهو مشتمل على خمسة فصول	الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح
الفصل الاول في فرائض الصلاة	٣٤ الفصل الثاني في نواقض المسح
٧١ الفصل الثاني في واجبات الصلاة	٣٦ (الباب السادس) في الدماء المختصة بالنساء وفيه أربعة فصول
٧٢ الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها	الفصل الاول في الحيض
٧٧ الفصل الرابع في القراءة	٣٧ الفصل الثاني في النفاس
٧٩ الفصل الخامس في زلة القارئ	٣٧ الفصل الثالث في الاستحاضة
٨٢ (الباب الخامس) في الامامة وفيه سبعة فصول	٣٨ الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة
الفصل الاول في الجماعة	٤١ (الباب السابع) في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول
٨٣ الفصل الثاني في بيان من هو آحق بالامامة	الفصل الاول في تطهير الانجاس
٨٤ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره	٤٥ وما يتصل بذلك مسائل
٨٧ الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٤٥ الفصل الثاني في الاعيان النجسة
٨٨ الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٤٨ الفصل الثالث في الاستنجاء

صفحة	صفحة
١٥٣ (الباب التاسع عشر) في الاستسقاء	٩٠ الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه
١٥٤ (الباب العشرون) في صلاة الخوف	٩٠ الفصل السابع في المسبوق واللاحق
١٥٧ (الباب الحادي والعشرون) في الجنائز وفيه سبعة فصول	٩٣ ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم
الفصل الاول في المحتضر	٩٣ (الباب السادس) في الحدث في الصلاة
١٥٨ الفصل الثاني في غسل الميت	٩٥ فصل في الاستخلاف
١٦٠ الفصل الثالث في التكفين	٩٧ ومما يتصل بذلك مسائل
١٦٢ الفصل الرابع في حمل الجنائز	٩٨ (الباب السابع) فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان
١٦٢ الفصل الخامس في الصلاة على الميت	الفصل الاول فيما يفسدها
١٦٥ الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر	١٠٥ الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره
١٦٧ ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ	١٠٩ ومما يتصل بذلك مسائل
١٦٧ الفصل السابع في الشهيد	١٠٩ فصل كره غلق باب المسجد
١٦٩ (الباب الثاني والعشرون) في السجعات	١١٠ (الباب الثامن) في صلاة الوتر
١٧٠ (كتاب الزكاة) وفيه ثمانية أبواب	١١٢ (الباب التاسع) في النوافل
١٧٠ (الباب الاول) في تفسيرها وصفها وشرايطها	١١٢ ومن المنذوبات صلاة الضحى
١٧٦ (الباب الثاني) في صدقة السوائم وفيه خمسة فصول	١١٥ ومما يتصل بذلك مسائل لوندرا السنن الخ
الفصل الاول في المقدمة	١١٥ فصل في التراويح
١٧٧ الفصل الثاني في زكاة الابل	١١٩ (الباب العاشر) في ادراك الفريضة
١٧٧ الفصل الثالث في زكاة البقر	١٢١ (الباب الحادي عشر) في قضاء الفوائت
١٧٨ الفصل الرابع في زكاة الغنم	١٢٥ (الباب الثاني عشر) في سجود السهو
١٧٨ الفصل الخامس فيما لا يجزئ فيه الزكاة	١٢٨ فصل سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود
١٧٨ (الباب الثالث) في زكاة الذهب والفضة والعروض وفيه فصلان	١٣٠ ومما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم الخ
الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة	١٣٢ (الباب الثالث عشر) في سجود التلاوة
١٧٩ الفصل الثاني في العروض	١٣٥ ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر
١٨٠ مسائل شتى	١٣٦ (الباب الرابع عشر) في صلاة المريض
١٨٣ (الباب الرابع) فمن يمر على العاشر	١٣٨ (الباب الخامس عشر) في صلاة المسافر
١٨٤ (الباب الخامس) في المعادن والركاز	١٤٢ ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة
١٨٥ (الباب السادس) في زكاة الارزوع والثمار	١٤٤ (الباب السادس عشر) في صلاة الجمعة
١٨٧ (الباب السابع) في المصارف	١٤٩ (الباب السابع عشر) في صلاة العيدين
١٩٠ فصل ما يوضع في بيت المال اربعة انواع	١٥٢ ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق
١٩١ (الباب الثامن) في صدقة الفطر	١٥٢ (الباب الثامن عشر) في صلاة الكسوف
١٩٤ (كتاب الصوم) وفيه سبعة أبواب	١٥٣ ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر



صفحة	صفحة
٢٥٤ (الباب الحادى عشر) فى اضافة الاحرام الى الاحرام	١٩٤ (الباب الاول) فى تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه
٢٥٥ (الباب الثانى عشر) فى الاحصار	١٩٧ (الباب الثانى) فى رؤية الهلال
٢٥٦ (الباب الثالث عشر) فى فوات الحج	١٩٩ (الباب الثالث) فيما يكره للصائم وما لا يكره
٢٥٧ (الباب الرابع عشر) فى الحج عن الغير	٢٠٢ (الباب الرابع) فيما يفسد وما لا يفسد
٢٥٨ (الباب الخامس عشر) فى الوصية بالحج	٢٠٦ (الباب الخامس) فى الاعذار التى تبطل الافطار
٢٦١ (الباب السادس عشر) فى الهدى	٢٠٨ (الباب السادس) فى النذر
٢٦٢ (الباب السابع عشر) فى النذر بالحج	٢١٠ (الباب السابع) فى الاعتكاف
٢٦٥ مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم	٢١٣ ومما يتصل بذلك مسائل
٢٦٧ (كتاب النكاح) وفيه احدى عشر بابا	٢١٤ المتفرقات
(الباب الاول) فى تفسيره وشرعا وصفته وركنه وشرطه وحكمه	٢١٥ مطلب بيان الكفارة
٢٧٠ مطلب حكم النكاح	٢١٥ مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضى الله عنه
(الباب الثانى) فيما ينقضه النكاح وما لا ينقضه	يوم تحرّم يوم صومكم
٢٧٣ مطلب ليس فى النكاح خيار رؤية وشرط وعيب	٢١٦ (كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا
(الباب الثالث) فى بيان المحرمات وهى تسعة اقسام	(الباب الاول) فى تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه وأركانها وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته
٢٧٣ القسم الاول المحرمات بالنسب	٢٢١ (الباب الثانى) فى المواقيت
٢٧٤ القسم الثانى المحرمات بالصهرية	٢٢١ (الباب الثالث) فى الاحرام
٢٧٥ ومما يتصل بذلك مسائل لؤاقر بجمرة المصاهرة الحج	٢٢٣ ومما يتصل بذلك مسائل
٢٧٧ القسم الثالث المحرمات بالرضاع	٢٢٤ (الباب الرابع) فيما يفعل المحرم بعد الاحرام
٢٧٧ القسم الرابع المحرمات بالجمع	٢٢٤ (الباب الخامس) فى كيفية أداء الحج
٢٧٩ القسم الخامس الاماء المنكوحه على الحرة أو معها	٢٣٥ فصل فى المتفرقات
٢٨٠ القسم السادس المحرمات التى يتعلق بها حق الغير	٢٣٧ (الباب السادس) فى العمرة
٢٨١ القسم السابع المحرمات بالشرك	٢٣٧ (الباب السابع) فى القران والتمتع
٢٨٢ القسم الثامن المحرمات بالملك	٢٤٠ (الباب الثامن) فى الجنائيات وفيه خمسة فصول
٢٨٢ القسم التاسع المحرمات بالطلاق	الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن
(الباب الرابع) فى الاولياء	٢٤٢ الفصل الثانى فى اللبس
٢٨٧ مطلب وقت الدخول بالصغيرة	٢٤٣ الفصل الثالث فى حلق الشعر وقلم الاظفار
(الباب الخامس) فى الاكفاء	٢٤٤ الفصل الرابع فى الجماع
٢٩١ مطلب الكفاءة تعتبر عند ابتداء النكاح	٢٤٥ الفصل الخامس فى الطواف والسعى والرمي
٢٩٢ مطلب الجبال لا يعتبر فى الكفاءة	ورجى الجمار
(الباب السادس) فى الوكالة بالنكاح وغيرها	٢٤٧ (الباب التاسع) فى الصيد
٢٩٨ مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يوكّل بغيره	٢٥٢ مطلب شجر الحرم أنواع أربعة
٢٩٨ مطلب النكاح يثبت بالتصادق	٢٥٣ (الباب العاشر) فى مجاوزة الميقات بغير احرام

صحيحة	صحيحة
٣٠١ مطلب مسائل الفسخ	٣٠١ (الباب الاول) في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه
٣٠٢ (الباب السابع) في المهر وفيه سبعة عشر فصلا	٣٠٢ ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣٠٣ الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهرا وما لا يصلح مهرا	٣٠٣ مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه
٣٠٤ الفصل الثاني في بيان كدبه المهر والمتعة	٣٠٤ مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه
٣٠٥ مطلب عدد ثياب المتعة	٣٠٤٩ مطلب الطلاق البدعي
٣٠٦ الفصل الثالث فيما سمي ما لا يضم اليه ما ليس به مال	٣٠٥٢ مطلب ألفاظ طلاق السنة
٣٠٧ الفصل الرابع في الشروط في المهر	٣٠٥٢ مطلب ألفاظ طلاق البدعة
٣٠٩ الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة	٣٠٥٣ فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣١١ الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى	٣٠٥٤ (الباب الثاني) في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول
٣١٢ الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه	٣٠٥٤ الفصل الاول في الطلاق الصريح
٣١٥ وفيما يزيد وينقص	٣٠٥٥ مطلب اذا كثر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار
٣١٥ الفصل الثامن في السمعة	٣٠٥٦ مطلب كراهية الطلاق بالواو أو بغيرها ونوى بالشأن الاول
٣١٦ الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه	٣٠٥٦ مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني
٣١٦ الفصل العاشر في هبة المهر	٣٠٥٧ مطلب لو قال نساء أهل الذنبا أو ابلادة طوالت وفيها امرأته
٣١٧ الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما	٣٠٥٧ مطلب لو قال أنت ثلاث
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر	٣٠٥٧ مطلب لو قال أنت مني ثلاثا
٣٢٣ الفصل الثالث عشر في تكرار المهر	٣٠٥٨ مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء
٣٢٦ الفصل الرابع عشر في ضمان المهر	٣٠٥٩ مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
٣٢٧ الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرق	٣٦٠ مطلب اذا اضاف الطلاق الى جز مشائع من المرأة
٣٢٧ الفصل السادس عشر في جهاز البنت	٣٦٠ مطلب لو قال قبلك طالق يقع
٣٢٩ الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٣٦٣ مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا
٣٣٠ (الباب الثامن) في النكاح الفاسد وأحكامه	٣٦٦ الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك
٣٣١ مطلب غاب زوجها فزوجت بغيره	٣٧٠ الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٣٣١ (الباب التاسع) في نكاح الرقيق	٣٧٣ الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٣٣٦ مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصران في النكاح	٣٧٤ الفصل الخامس في الكتابات
٣٣٧ (الباب العاشر) في نكاح الكفار	٣٧٨ الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٣٤٠ (الباب الحادي عشر) في القسم	٣٧٨ مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق
٣٤١ وما يتصل بذلك مسائل	
٣٤٢ (كتاب الرضاع)	
٣٤٨ (كتاب الطلاق) وفيه سبعة عشر بابا	

صحيحة	صحيحة
٣٧٩ الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية	٤٩٥ الفصل الثالث في الطلاق على المال
٣٨٧ (الباب الثالث) في نفويض الطلاق وفيه ثلاثة فصول	٥٠٥ (الباب التاسع) في الطهار
٣٩٠ الفصل الثاني في الامر باليد	٥٠٦ مطلب في حكم الطهار
٤٠٢ الفصل الثالث في المشيئة	٥٠٨ مطلب شروط الطهار
٤١٥ (الباب الرابع) في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول	٥٠٩ (الباب العاشر) في الكفارة
٤١٥ الفصل الاول في ألقاظ الشرط	٥١٤ (الباب الحادي عشر) في اللعان
٤١٥ مطلب ألقاظ الشرط بالفارسية	٥١٥ مطلب القذف بهل قوم لوط لا يوجب اللعان عند أبي حنيفة ولو جبهه عندهما
٤١٦ الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلما	٥١٨ مطلب تعليق القذف بالشرط باطل لا يوجب حدًا ولا لعانًا
٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ	٥٢٢ (الباب الثاني عشر) في العنين
٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليسك فهي طالق الخ	٥٢٦ (الباب الثالث عشر) في العدة
٤١٩ مطلب اذا علق الطلاق على التزوج وزوجه فصولي وأجاز بالنعل لا يحنث	٥٣٠ مطلب غاب زوجه فاخبرت بموته
٤٢٠ الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها	٥٣٣ (الباب الرابع عشر) في الخداد
٤٢٣ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط	٥٣٦ (الباب الخامس عشر) في ثبوت النسب
٤٣٧ مطلب مدح محمد لابي يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف	٥٤١ (الباب السادس عشر) في الحضانة
٤٥٤ الفصل الرابع في الاستثناء	٥٤٣ فصل مكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية بينهما قائمة
٤٦٢ (الباب الخامس) في طلاق المريض	٥٤٣ مطلب مكان الحضانة مكان الزوجين
٤٦٨ (الباب السادس) في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به	٥٤٤ (الباب السابع عشر) في النفقات وفيه سبعة فصول
٤٧٢ فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به	٥٥٣ الفصل الاول في نفقة الزوجة
٤٧٦ (الباب السابع) في الايلاء	٥٥٣ مطلب في أخذ المرأة كفيلاً بالنفقة
٤٨٨ (الباب الثامن) في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة فصول	٥٥٣ مطلب في الإبراء عن النفقة
٤٩٤ الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به	٥٥٣ مطلب مسائل الصلح عن النفقة وأنه يعتبر معاوضة أو تقدير لها
٤٩٤ الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز	٥٥٥ مطلب في الكسوة
	٥٥٦ الفصل الثاني في السكنى
	٥٥٧ الفصل الثالث في نفقة المعتدة
	٥٦٠ الفصل الرابع في نفقة الاولاد
	٥٦٤ الفصل الخامس في نفقة ذوى الارحام
	٥٦٨ الفصل السادس في نفقة المماليك

﴿فهرسة الجزء الاول من الفتاوى الخاتمة﴾

صفحة	صفحة
١١٧ باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره وفيه أربعة فصول	٢ فصل في رسم المفتي
١٢٠ فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو	٣ (كتاب الطهارة) وفيه فصول
١٢٨ فصل فيما يفسد الصلاة	٣ فصل في الطهارة بالماء
١٣٩ فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة	٥ فصل في الماء الراكد
١٦١ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب	٨ فصل في البئر
١٦٤ باب صلاة المسافر	٨ فصل فيما يقع في البئر
١٧١ باب صلاة المريض	١٣ فصل في الجماع وأحكامه
١٧٤ باب صلاة الجمعة	١٤ فصل في الماء المستعمل
١٨٢ باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق	١٦ فصل فيما لا يجوز به التوضي
١٨٦ باب في غسل الميت وما يتعلق به الخ	١٨ فصل في الأسائر
١٩٥ بيان ان النقل من بلد إلى بلد مكروه	١٨ فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخلف أو البدن أو الأرض
١٩٦ (كتاب الصوم) وفيه فصول	٣٢ (باب الوضوء والغسل) وفيه فصول
١٩٦ الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب	٣٢ فصل في صفة الوضوء
٢٠٠ الفصل الثاني في النية	٣٦ فصل فيما ينقض الوضوء
٢٠٢ الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي الأحكام المتعلقة به	٤١ فصل في النوم
٢٠٤ الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره	٤٢ فصل فيما يوجب الغسل
٢٠٧ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم	٤٦ فصل في المسح على الخفين
٢٠٩ الفصل السادس فيما يفسد الصوم	٥٣ (باب التيمم) وفيه فصول
٢١٥ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط	٥٣ فصل في صورة التيمم
٢١٧ فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب	٥٤ فصل فيما يجوز له التيمم
٢١٨ فصل في النذر بالصوم	٦١ فصل فيما يجوز به التيمم
٢٢١ فصل في الاعتكاف	٦٤ فصل في المسجد
٢٢٧ فصل في صدقة الفطر	٦٩ (كتاب الصلاة)
٢٣٢ باب التراويح	٦٩ (باب الأذان)
٢٣٤ فصل في مقدار التراويح	٧٥ مسائل اشتياء القبلة
٢٣٥ فصل في وقت التراويح	٧٧ مسائل الأذان
٢٣٦ فصل في نية التراويح	٨٠ باب افتتاح الصلاة
٢٣٧ فصل في مقدار القراءة في التراويح	٨٨ فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح
٢٣٩ فصل في الشك في التراويح	١٠٠ فصل في المسبوق
٢٣٩ فصل في السهو وأحكامه	١٠٤ فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الامام والقوم
	١٠٩ فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
	١١٥ فصل في الاستخلاف

صفحة	صفحة
٣٢٠ (كتاب النكاح)	٢٤٣ فصل في امامة الصبيان في التراويح
٣٢٠ الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشتمل على فصول	٢٤٣ فصل في اداء التراويح فاعدا
٣٢٠ الفصل الاول في الالفاظ التي يعتقد بها النكاح	٢٤٤ فصل في الوتر
٣٢٩ فصل في النكاح على الشرط	٢٤٥ (كتاب الزكاة)
٣٣١ فصل في شرائط النكاح	٢٤٦ فصل في صدقة الابل
٣٤٣ فصل في نكاح المماليك	٢٤٧ فصل في صدقة البقر
٣٤٤ فصل في فسج عقد القسولي	٢٤٧ فصل في صدقة الغنم
٣٤٤ فصل في الوكالة	٢٤٨ فصل في صدقة الحملان والفصالان والعجاجيل
٣٤٩ فصل في الكفاة	٢٤٩ فصل في الخيل
٣٥٤ فصل في الاولياء	٢٤٩ فصل في مال التجارة
٣٦٠ باب في المحرمات	٢٦٠ فصل في اداء الزكاة
٣٦٧ فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين	٢٦٣ فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٧١ فصل في مسائل النسب	٢٦٤ فصل في تجهيل الزكاة
٣٧٤ باب في ذكرو مسائل المهر	٢٦٥ فصل في موضع فيه الزكاة
٣٨٤ فصل في المتعة	٢٦٩ فصل في النذر
٣٨٥ فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر	٢٧٠ فصل في العشر والخراج
٣٩٢ فصل في تكرار المهر	٢٧٦ فصل في العشر
٣٩٦ فصل في الخلوة وتاكد المهر	٢٧٧ فصل في خراج الرأس
٣٩٨ فصل في اختلاف الزوجين في المهر	٢٧٨ فصل في اخياء الموات
٤٠١ فصل في اختلاف الزوجين في مناع البيت	٢٨١ (كتاب الحج)
٤٠٤ فصل في دعوى النكاح	٢٨٧ فصل فيما يجب الكفاة والصدقة على الحاج
٤٠٨ فصل في الشهادة على النكاح	٢٨٧ فصل فيما يجب على المهرم بارتكاب المحظورات الخ
٤١٠ فصل في العنين	٢٨٨ فصل فيما يجب بلبس الخيط وازالة الخنث
٤١٣ فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح	٢٩٠ فصل فيما يجب في قتل الصيد والبهائم
٤١٦ باب الرضاع	٢٩٢ فصل في كيفية اداء الحج
٤٢٣ فصل في الحضنة	٢٩٨ الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة
٤٢٤ باب النفقة	٣٠١ فصل في العمرة
٤٣٩ فصل في القسم	٣٠١ فصل في القران
٤٤٠ فصل في نفقة العدة	٣٠٢ فصل في التمتع
٤٤٢ فصل في حقوق الزوجية	٣٠٥ فصل في فائت الحج
٤٤٣ فصل في المرأة التي لا تدرى انها منكوبة أم مطلقة	٣٠٥ فصل في الاصهار
٤٤٥ فصل في نفقة الاولاد	٣٠٧ فصل في الحج عن الميت
٤٤٧ فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام	٣١١ فصل في محظورات الحرم
	٣١٣ فصل في المقطعات
	٣١٥ فصل في الادعية والاذكار

صفحة	صفحة
باب العدة ٥٤٩	٤٥٠ فصل في نفقة المملوك
فصل في انتقال العدة ٥٥١	٤٥٢ (كتاب الطلاق)
فصل فيما يحرم على المعتدة ٥٥٣	٤٦٧ فصل في الكليات والمدلولات
فصل في المعتدة التي ترث ٥٥٥	٤٧٠ فصل في طلاق من لا يعقل
فصل في النسب ٥٥٧	٤٧١ فصل في الطلاق بالكفاية
(كتاب العتاق) ٥٥٨	٤٧٢ باب التعليق
فصل في صريح العربية ٥٥٨	٥١١ مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق ٥٦٣	٥١٩ فصل في تحريم الحلال
وان نوى	٥٢٠ فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة
فصل في التعليق والاضافة ٥٦٣	٥٢٨ باب الخلع
فصل في الاستيلاد ٥٦٩	٥٣٨ فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء
فصل في المكاتب ٥٧٠	٥٣٩ فصل في الخلع بالفارسية
فصل في الاعتناق عن الغير ٥٧٢	٥٤٢ باب الطهار
فصل في العتق بدعوى النسب ومالك ذى الرحم المحرم ٥٧٢	٥٤٤ باب الايلاء
٥٧٣ فصل في العتق المبهم	٥٤٦ فصل في الفرقة بين الزوجين بمالك أحدهما صاحبه
٥٧٣ فصل في اعتناق الجربي	وبالكفر
	٥٤٨ فصل في الدعان